



8  
9  
L  
7-171  
4227



U  
M  
H  
D  
L  
S  
48973  
7-171  
96  
8









u	N <sup>o</sup>	h	d	r	s
4823	121-2	6	7	8	







احمى : شرح ملقى الاكر  
 مؤلف : شيخ محمد بن رجب  
 تاريخ : ١٠٦٣  
 نسخة : ١٠٦٦  
 مستخرج : -  
 لسان : عربي  
 صف : ٧  
 مؤلف ثانى : -



درجات الدلائل متفاوتة ومنقسمة الى اربعة اقسام

كما ذكر في الكتب المعتمدة

قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة وبها يثبت الفرض وقطعي الثبوت طيني الدلالة  
كالايات المؤكدة يثبت بها الوجوب وطيني الثبوت قطعي الدلالة كما جاز الاجاد التي  
مفهوماتها قطعية يثبت بها الوجوب البصر وطيني الثبوت والدلالة  
كما جاز الاجاد التي مفهوماتها ظنية يثبت

بها السنة والاستحباب

كما في التوضيح

الحديث الموقوف ما يروي عن الصحابة من قولهم  
وافعالهم ولا يتجوز ان يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وقد يعتبر عنه بالانفراد والرفع ما اضيف الي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وان

شرح ملحق لاجل العلامة

ابن رجب رحمه الله

وعفي عنه

4893

7-171

L 6 / 8

YOUSUF  
222  
Khalid No.  
7







باب دعوى النسب كتاب الاقرار باب الاستناده في معناها باب اقرار بالزنى كتاب الصلح  
 فصل في كون الصلح غير مجرب باب الصلح في الدين كتاب المضاربة باب المضاربة بغير ربح مع آخر  
 فصل في استيفاء المضاربين مالها كتاب الربويعه كتاب العارية كتاب الهبة باب ارجوع فيها  
 فصل ومن هبة لاحتلها كتاب الاحبار باب يجوز في الاحبار ولا يجوز باب الاحبار الفاسق  
 فصل الاجير المترك باب دفع الاحبار مسائل متفرقة كتاب المكاتب باب قصر المكاتب  
 فصل واداء لدية المكاتب باب كتابة عبد المترك باب العجز الموت كتاب الولا كتاب الاكل  
 كتاب الحجر فصل يحكم ببلغ الفلام بالاختلاف كتاب الماذون فصل قصر الصبران نفع كالا  
 كتاب الغصب فصل وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه فصل وان غصبه ضمنه فبقيت  
 كتاب الشفعة فصل وان اختلف الشفع والمتركة في التمر باب يجب في الشفعة ولا يجوز ما يبطلها  
 فصل ويبطل الشفعة بتسليم الكل والبعض كتاب القسمة فصل في بيان كيفية القسمة فصل في بيان  
 كتاب المزارعة كتاب المداخلة فصل ويجوز اكل كل ذي ناب الخيل كتاب الاضحية  
 كتاب الكراهية فصل في اكل فصل في الكسب فصل في اللبس فصل في النظر في فصل في  
 فصل في البيع فصل في المتفرقات كتاب احياء المثل فصل في السر فصل في الانهار العظام  
 كتاب الاشربة كتاب الصيد كتاب المهرن باب يجوز ادائها والرهن وما يجوز  
 باب الرهن بوضع على يد عدله باب القرض في الرهن وجنابة له عليه فصل في رهن عيني بقيمة عشرة  
 كتاب الجنابات باب يجرى القصاص ولا يبرجه باب القصاص فيما يدره النفس  
 فصل في سقط القصاص من القاتل فصل في قطع يد رجل ثم قتله اخذها مطلقا باب الشهادة في القتل

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله كتاب الديات فصل في النفس التي كذا في الما  
 فصل الاقرار في الشجاج فصل في رهن ببطن امرته باب يجوز في الطرقة فصل ان مات المولى في القتل  
 باب جنابة النهي باب جنابة الرقيق فصل في العبد يمينه فصل في ان جنى عبد لم يملك له السيد  
 باب غصب العبد والتبصر والمدير وجنابة في ذلك باب القصاص كتاب الماقل كتاب الصلح  
 باب الوصية بثلث المال باب المعتق في الرض باب الوصية للاقارب وغيرهم باب الوصية بالخدمة في  
 باب وصية الله باب الوصية فصل في شهادة الاوصياء كتاب الخنثى  
 كتاب الفرائض فصل في العتبات فصل في الحج فصل في العتبات فصل في توريث ذوي الارحام  
 فصل في المناخنة فصل في الفرية والريكة حساب الفرائض فصل في معرفة النخل والتمر والنبات  
 والتمائل



$$\begin{array}{r} 4823 \\ \hline 7-171 \end{array}$$


*M. J. G. G.*

482

7-171

L 6  
8



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



٢٥٨

هذا كان اول ما صاحب منه الحمد على كل شيء وصلوة على من هو اقربنا بك بلا حدة ولا عدل الى جوف  
والله اعلم بما جرت به الامور **بجد** تنعم فاق من الواجبات الشكر على النعم  
والعلم من اجل انك تعلم ولما رأيت اقلان راضية في قنار الخلد من انواع الفنون ممتدة ومن  
بحار لادن فاضة في دهر من صنائع فيض فضل مطرة اربت قبل المام الامام الحق وهو  
لحام حق ان احرف من صفوان الشهاب للشكر على نصرة بكرا لا يئس ليا ليه لسماء افكار اولى  
الباب زهر ولم ارم الحزم لياقة هذه اللبابة اشرف من صفة شجرة اكرم الانام ساقته المحيط  
باسرار النبوة والولاية ملقى البحر الهداية والعناية فشرعت في شرح هذا الكتاب منظر الفؤاد  
وقد بدأت بسم الله الباء للولادة واللاستعانة والصلوة وهو المتبادر والاول اعرب  
والصريح حيث كانت اى المادسة تصدق بوقوع الاستدعاء بالشيء على وجه الجزئية بحسن ان يقال  
المضي هو ان التلبس على وجه الشرك في الشايف المبدأ بكلامه لا في ابتدائه فقط بسم الله  
الرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغة كالغضبان من غضب والعليم من علم قبل الاول ابلغ  
وقبل الثاني في الجمهور على بلغة الاول وفيه من المقال ما لا يليق بهذا المقام ففقدت من الكلام  
حنية الكلام وقد ذكرت ما فيه مستقصى البيان فيما علقته على البصاوي في سورة سبع  
الثاني الحمد هو عظم شعب الشكر هو الشاء باللسان على الجليل الاختيار في رتبة رتبة وغيرها  
وهو المدح الخوان في المودع وبينها عموم وخصوص مطلقا وبين الحمد والشكر من وجه  
اذا الشكر مقابلة للعلو والعماد واعتقادا للحم والاول وجهه لا يتيان به دون المدح ووقع  
الحمد جدا الحسنان فلو يكون الا بعد التوفيق بخلة والمدح وجهه دون الشكر انما الشاء  
هنا على اجل النعم الاختيارية فظاهرا اثير ليه وهو مضمون قوله الحمد اس الشكر وكفى

اشبع

اشبع في الشاء قال ومما شكر الله من لم يحسن والتعريف فيه للجنس من حيث هو والوسيلة  
وعلى الثاني يكون المعنى جميع المعاني المتعلقة بالاعيان والاعراض لله تعالى وهذا هو  
اهل السنة اذ خلق الافعال ايضا فاليه تكفلوا فالمعزة فان عندكم خلق فعل العبد  
مضاف اليه وهذا رجم اذا من خيرة وهي قوله بوسط او بغيره كما قال الله تعالى وما لكم  
من نعمة فمن الله ذكر التسمية مقدما على الحمد تيمنا واراد فعبدها باسلوب الكتاب لا فمضج  
وعلا بما حادته لا ابتداءا كقوله في الامام احمد في مسنده كل امرئ الى الله يفتي بذكره فخرج  
ابن و قال اقطع هكذا على التردد وروي بنو جند و ابن جند لا يبداء فيه بحمد الله اقطع  
وروي الخطيب في جامعه لا يبداء فيه بسم الله عن الرحيم ورواه الزهاوي لما حفظ رواية به في رسم  
ورواه ايضا بذكر الله قال ابن الصلوح في التسمية من رواية الزهاوي حاله حال الصحيحين  
سوي بن عبد الرحمن فانه من فرائد اسم عن البخاري ولا تقرأ من في روافد الحمد للتسمية اذ  
الباء في روافد الحمد على الاستدعاء في العرفي بل فيه العمل بالجميع من روافد الذكر للتسمية  
لله خاصة انه هو المستحق له ولا ينافيه الحمد بمقابلة كسب العبد مع تحريف الحمد الاستغفار في تارة  
تقول ان الحمد بمقابلة كسب العبد راجع اليه تعالى بحجة الادارة ان لم ان جمعه بذكر الحمد ينافي  
كونه للعبدة كونه له بيا في الاختصاص فقول الاختصاص ادعائي وحسبنا الذي فققنا لطف  
بنا نحن ارحمنا طاعتنا واعطانا القدر على افعال الحسنة للشفقة فيمن براعة الاستدعاء لا  
يحفي كما في وفقنا من الاشارة الى اخرج البخاري وسلم عن حوايته ربه وهو حديث طويل اوله  
من ربه الله خير انفقته في الدين الحق وغير الحق داخل تحت لفظه فهو قول عليه السلام لا يشرك  
اللفظي كما قال ربه انما شركنا اسمنا نحن ان الذين عند الله السلام وقال من يشع غير السلام وينا على  
الادان للشفقة بالاشراك المعنوي بالاشكك كحبر في تحالف الافراد في صدق الكل عليه شدة والولاية  
وتقوة واغرا والتعريف في الحمد الذهني والمعنوي وهو وضع الحق سابق لروى العقول  
مع اختيارهم الحمد للخير بالذات الذي هو راجع الى الدين ويمكن ارجاعه الى الشفقة مراد به  
معناه الاصطلاح على حيلة المبتدئين استعارة حقيقة مرشحة اولى من القول لتبسيط بلوغ لا تاتي  
الاول ابلغ نسبة الجليل من حيث الاتصال فاحصل الشيء كما يوصل من تسكبه وسار على مقتضى  
اليه فلا الله والذين يوصل من تسكبه وعمل يقتضي احكامه اليه تعالى وقد استعملها العارفين في  
التبديل غير مراد به ان الشبهة هنا متكررة في بعض الاستعارة لان هذا القدر لا يضر نظيره قد  
ازداد على الفرق ميف زبدى بداسد وان تحققت قلت ان النسبة لا يضر هذا لانه لا يضر اليه  
لو كان الجليل مستعمل في معناه للمعنى وهو ليس كذلك فكان استعارة على ذكره اذ وجهه الى اخرج



في الصدرة ذل والعلماء العالمين من اهل كل زمان الى يوم الدين اللهم وفق للعمل خدام  
العالم الشريف انك نجيب لطيف **وبعد** ظرف ينقطع عن الاضافة ومنطوق الجارية  
بعد الجرد والصلوة والسلام على من ذكر فيقول المفسر المصطر في الحاجة الى حجة  
ربه الغني بانه عن سواه من عباده ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي في محل هذا  
على التفسير التوكيد سألني كثيرا او ملحا علي مع زعمه ان في طلبه بعض طائفة المتأخرين  
المعروفين بطلاب في فائدة من اضافة اسم الفاعل الى مفعول ان تفسير الذي سئل اجمع له  
كما عظم الجرد ويثير الا فائدة في علم الفقه يشمل على سائر اجمع مسئلة وسي ما يبرهن عليه  
في العلم من الفروع والخارج الكثرة والوقاية ببيان سهله للاخذ معرفة ساهله من  
غريب اللغة والتعقيد ولا يحتاج الى غير حلقه فاجبة لاجابة كرم ان يكون المفسر اصل  
تجرب مطلوب السائل ولا ادعي تجدي في بالفاء في اجبته الى ذلك والمسؤل وهو جمع محل  
سائل الكتب اربعة وانفتحت له بعد جمع مسائل بعض موصلي بعني الذي يجانح اليه  
ولم يكن في هذه الكتب التي ذكرها السائل اربعة من مسائل الجمع ونبذة بالقبض عطف  
على بعض من الهداية وصحت بذكر الخلاف في المسئلة التي لم يحلها الواقع بين المتأخرين  
الا شرف جمع شريف بفتح الشين كاسعاد جمع سعيد بفتح السين وجمع على زوا السعد  
على سودا والمراد بالواو ائمة مذهبا ورويت من فاديلهم في الاختلافات التي اختلفوا  
فيها ما هو الاربع من عين واخرت عير اي غير الاربع الا انبات ما افاده عن المؤخرين كارجحة السائل  
هنا وجوبية بالنسبة الى الفادة فكانه قبل واخرت المروج بالنسبة الى ائمة ائمة فدية باللفظ  
من اللفاظ التي تفيد المروج كالفق ونحوه في لا عبرة بالنا حيا فيفيد المروج في الموضع  
صراحة واما الخلاف في الموضع بين المتأخرين علماءنا المشتهرين او بين اصحاب الكتب  
المذكورة اتفاقا فكل ما صدر به بلفظ قبل او بلفظ قالوا وان كان مراد باللفظ لا هو ونحوه  
من اللفاظ التي تفيد المروج فانه مروج جواب ما ايا صدر بذلك مروج بالنسبة  
الى ليس هو كذلك الذي صدره بلفظ قبل وقالوا وسئل ذكرت لفظ التثنية من غير ذكر متعلقها  
او قرينة تدل على مروجها فمروا لفظ التثنية لا في غير مروج كقولك قبل الذكر جهما الله ولما  
اتركوا في قولهم من لا فعل لما قصته مثل زال وعلم جهما منصوب على الخبرية وهو قول  
ابن الباقي في التثنية على الاصح والا قوي وهو ان المتأخرين للتثنية عند اهل التقوي حيث تمديد  
الشروط في بيان وجه تسمية المفسر لجمع في الكتب المذكورة وذلك لصدق وان لم يكن  
مستوعبة في ذلك لزم من عدم الخبر عدم الكلية لعدم الكل سميتة ملحقا لا بحر بعد تجل

في اربعة اربعة صلوات على اهل البيت في قوله من الله تعالى كيف وهو صيغة الله عين اليقين وسوا  
جبل الله فضل المؤمنين الذين في قوله من الله تعالى كيف وهو صيغة الله عين اليقين وسوا  
الانبياء والمرسلين الفرق بين النبي والرسول ما ذكره الكشاف هو ان الرسول له الذي معه  
كتاب النبي اتم ولا يعارضه ما روي ان رآه سئل صلوات من عدة الانبياء فقال الله الف اربعة  
وعشرون الفا ثم سئل عن عدد الرسل فقال ثلثمائة وثلاثة عشر في حديث سلمان ان عدد الرسل  
اربعة آلاف وسئل كم انزل الله تعالى من الكتب فقال الله اربع كتبها على آدم عشرة صحف  
وعلي خاتم خمسين صحيفة وعلي ادريس ثلثين وعلي ابراهيم عشرة والنور على موسى  
والانجيل على عيسى والنور على داود والفرقان على محمد وان كان في هذه ثلثون مائة اضع  
الشريف وهو ان المنزل عليهم الكتب ثبتت لهم هو الله الثانية ان يمكن ان يقال ان هذا العدد  
من الانبياء قد اوردوا بالعمل في الكتب المذكورة واما بان يامروا بالحل بما فيها فاضيفت  
اليهم كما اضيفت الى المنزل عليهم اذ العمل والدعوة جل بصلحة التبريل بل في المصلحة وهو  
من عظم الخالص على العام في قوله وسيراث الانبياء والمرسلين وجمته سلطانه وغلبيته  
الرافعة المؤثرة في دماغ جاهل النقي بزال برهانها مؤثرا وظاهرا على الملئ لمعجبين من  
عالم وجاهل من المكلفين وجمته بفتح الميم الطريق الواضحة الى الله التي يوصل بها الى المطلوب  
من غير حقة ولذا يعبر عنها باسم الفاعل كما هنا سالكة يوجه الى علي عليين اسم مكان في الجنة  
خرج الشيخان عن ابي هريرة رجع عن النبي يوم وهو حديث طويل وفيه من سكن طريقا للقدس  
بما علمنا سهل الله به طريقا الى الجنة واخرى ان المصنف رفع في هذه اللفاظ الموجزة المفيدة لفقه  
عادا نابت القواعد واشارة الى اعلى الاعلام ببناء له على راس الاشهاد وشواهد والصلوات في  
اللفظ الدعاء واذا استندت الى الله تعالى اريد بها الرحمة وحكي البغاري عن ابي العباس ان قال  
صلوات الله ثناؤه عند الله كذلك وهذا الرحمة والسلام من الله على خير خلقه اجمعين  
فحمد المبعوث رحمة العالمين لما سوي الله تحكما وبني حال مؤكدة وعلى الله اصل اهل قلب الهاء  
مررة كالمرة هاء في هراة اذ اصل اراق ثم قلبت المرة الفاعل كسوتها وانفتاح ما قبلها  
كا في ادم واسم وهذا مذهب سيويه وقال الكسائي اصل اول من ال باد لكنا يجوز ان يكون  
الوارد انفتح ما قبلها قلبت الفاء ودر صغره على اهيل ويشهد للوقول وعلى ابدل وهو شديد  
لثاني ان الاول اكثر استعمالا ولا يضاف الى الذي شرف وال النبي يوم مؤمنوني ها شم  
وصح جمع صاحب كركي جمع ركب عند الاخفش واسم جمع له عند سيويه والبايعين وهم من



هذه الكتب مسائلها بالبحر التي يقر بها من عبادها من اجلها والمنا من فيها بالحق يصح  
على انها لو اتي اي بطلان اسم المستحق وانما هذه سبحانه نزهة اسأل الله عز وجل ان يجعلها  
المستحق بطلان البحر وهو هذا المصنف خالص الوجه الكرم وان يفضي به يوم لا ينفع مال ولا  
بنون الا من اقامه بقلوبهم عن الكفر والشرك والرجح فانها اعراض رتبة في نفسها خفية  
تنتج من لياقة الفتح كيف ومي يوجب تأييدا العقاب الذي لا يدره ضرر **كتاب الطهارة**  
افتح بابا كونها مفتاح الصلوة التي هي عباد الدين واستحقاق التقديم على سائر العبادات  
العلية فرج ابو داود وغيره عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلعم مفتاح الصلوة الطهارة  
وتحريمها التكبير وتخليها التسليم وحدا الطهارة وان كانت لغوا عنها في الاصل مصدق الله  
لغة النظافة وبقيها فضلا يستلطف به واصطلاحا النظافة عن الحدث والنجس والكتا رغبة  
مصدر بجني الكتب هو الجمع سمي بالمفعول للباقة واصطلاحا طائفة من المائات عشرية  
ولما كان الكتاب بجني الجمع اختار على لفظ باب ان لا ياب بجني الجمع والعرض بيان النوع كاي نوع  
وسبب لظهور الصلوة او ما يصاحبها بشرط الحدث والنجس وفي الخط سبب جود الوضوء الزا  
الصلوة بالنظر قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اقيموا الصلوة فاعلموا وجوهكم وادبركم الى  
الارض واسموا برؤسكم واجعلوا الى الكعبين ذكرا لا يذكركم وتبركوا وتبينوا على ان الدليل اصل  
والحكم فرع وان رتبة الاصل مقدمه على رتبة الفرع ولما كانت الآية دالة على ان الوضوء بالاجل  
شرع فيها على سبيل التفصيل والتعقيب حيث اتي بالفاء فقال فغرض الوضوء بضم الواو في الشرع  
هو الفعل المحصور في شئ من الوضوء وبمعنى التواضع وبمعنى الماء المحدث وفيه المستلقة وقيل  
انه يقال على الفعل المحصور بضم الواو والفرع في اللغة التقدير والقطع وعندنا ما لم فعله بوسائل  
قطعي وهو ما يعني الوضوء غسل الاغضاء الثلاثة اتي بدفع العبارة تنبيه على ان لا يخل بضم  
عنه وهو الذي وكما نبه عليه في كثير اذ لا صل عدم الفصل بين المقاطعين ولم يسمع في التصحيح وجر  
الحرفا ما هو على قوله في النعت والتوكيد في النسق فاتي بالمعنى ودون التبرج بلفظ الوجه والدي  
المذكورة في الآية كان منصوبة الحق في النظم الكرم مستفاد من المعنى ودون اللفظ والمعنى في هذا  
المعنى ما ذكره المحمدي من ان هذا العضو مظنة لاسرارها فليست بالحق فحفظت على المسح  
لا تسمع ولكن ليشه على وجوب الاقتصار ودفع مظنة المسح نحو الخاية والفرق للعبد  
في غسل الاغضاء الثلاثة وهو غسل الوجه على ما في تفصيله والدين الى المرفقين والرجلين  
الى الكعبين وسطح الازمنة وبعد تنبيهه على الفرق المقصود في الآية شرع في تحريم الاغضاء  
المفروض عليها حسب ترتيبها فيه فقال والوجه اي هذا الوجه المذكور في الآية دالة على ان

غسله ما بين قصاص الشعر باعتبار ان غلبه لو يدخل الصلح في الغسل ولا يخرج الغمر من قصاص  
الراس انتهى ثبت شعرة من قدره وهو في الاغضاء بين يلقى عظمى النصف والجملة الذي هو  
تحقيقه في الحد لا يندمدا وسط الجملة فلو غير لم يشرع اجازة من كل واحد من عندنا  
وهو الصلح لا يجزئ وما جاز وهو الغمر يجزئ واسفل الدفن وهو جمع الجملة  
الذي هو على جمع العظمين الذين ما سبقت الا سنان السفلى هذا الوجه هو ما بين  
ستمنى الاذن عرضها والاذن مؤنثة ومضغرة اذنية وشحمها اسفل القرب ولما كانت  
المفروض ما بين العذار والاذن اتي بالفاء الدالة على الترتيب فقال في فرض غسل هو  
في اللغة الاسالة عند الامام وتحت مع التقاطع عندنا في فرض غيري بيحيى ليل الصلوة  
اعضاء وضوءه بالما وقال لم يقترح جازعده وهو بكسر المعجمة ما يصل به وبضمها الاسم  
وبفتحها مصدر غسل فابن العذار هو جانب الجملة وما بين الاذن وهو الياس  
وسمي عارضا بغير غسل عند الامام ومحمد فلا يبي يوسف فان غسله لا يجزئ عندنا لان الجسرة  
التي تحت شعر العذار اذا لم يجزئها فاما بعد والى ولا يجزئ ولا تحت الشعر فاما ما يجب غسله  
لا ستاره بالشعر فكان خرج عن كونه جزءا فاسفل حرك الى العذار ولا استار فجازا العذار  
فوجب من الوجه كما كان في الغسل في غير ذي الجملة اتفاق والمرفقان والكعبان الكعبان هما  
العظم السانفي الذي ينبغي ان عظم السان لا مادي همام عن محمد بن الفضل الذي في وسط القدم  
عندهم قد اشرك اذ على الاول يظهر فائدة الحدوث على الجمع في الشبهة في الآية وذلك ان النص اتي  
بالجمع في اغضاء الوضوء فارد بقاء بله الجمع بالجمع انقسام انقسام الاحاد على احاد وفي  
الكعب بالثنائي انه لم يكن ان يراد انقسام الاحاد على الاحاد فتبين ان المراد الاول ولا يلزم على  
انقسام الاحاد في مقابل الجمع بالجمع من امر فرضية بدو رجل واحدة لا نأفعل ان هذا لنا  
بالنصوص الاخرى انهما تابسان في الغسل بلكة الشق وبفعل الرسول قيل رد مادي همام  
عن محمد بن محمد وهذا ما قال ذلك الكعب الذي يقطع الحرم حفيضا اسفل من المرفق كسر الميم  
وفتح الفاء وبالعكس فيها هو يلقى عظم الساعده العضد لم يعطف المرفقين والكعبين  
على ما بين العذار والاذن لان فرضية مستفاد هنا بالحق بدو فيها بالحق بدو يكون  
في الغسل فلو فالخر لا ان الغاية عندنا لا تدخل تحت المعنا اعلم تعالى في المصيام الح  
الليل ولنا ان الغاية ان لم يتناولها صلا ككلام لم يدخل كالليل في الصوم فان الصوم  
اسم لاسا ساعه فلو يتناولها وان تناولها صلا ككلام فتدخل كالليرة والكعبين  
فان اليد والرجل يشملون ما لا يبط والخنزير يتناول المرفقين والكعبين فكانت



لما علمكم بها وعلى الحقيقة إلى اللغة مطلقا واما دخولها قبلها في حكمها بغيرها فخرجه عن قدر  
والمعنى الذي هو المقصود في سبح الراس قد مر في رواية الطحاوي والكثير من الامم  
وما كان من قبيل ان يفرغ من استيعاب الراس ذكر في الآية مطلقا فيقع على وجهه والباء  
او اللواحق وعلى الاول قوله شبهة وعلى الثاني قول من سح كل راسه كان لصفا فيكون أخذ  
بالأول وقال الثاني في سورة راية عن امر المؤمنين في المسح اذ يقع عليه سمة كان لسا  
للبعض الاول لصاق وعلى الاول شبهة وعلى الثاني قول من سح اذ يقع عليه اسم المسح  
فمن يلقى المسح برأسه أخذ بالمتين ولنا في نفي الذهاب الاول انه يلقى ترك الراس كما ان كان  
وهذا لما تركه وفي نفي ذهبنا في ان صابنه بعض شعره او شعره بولوث شعره لا يسمى سحا  
لغة ولا عرفا ولا شعرا وقد مر انه سح على ناصية فحين ان المسح قد ناصية وفي قد  
ربيع الراس وقيل بحري في المسح وضع ثلاثا صابح وفي رواية هاهنا عن كاهن وروى  
اصحابنا وضعه على راسه قد مر في راس لم يجز فلو ان الراس سح بها بياضه فانه  
يجوز اتفاقا ولو سح بها بالاربع الاصح انه لا يجوز اتفاقا او قد اصعبين استجابها  
ربيع الراس يجوز في سح بالاربع والسابع ما بينهما من الكفاية من ان يقع ان يقع  
سح بالاصبعين كسما غير مجزئين كما هو المراد بها وقوله سح ربيع الخيفة في رواية  
لحسن عن الامام والاصح كما قال في حجاج الدار بغير اختياره في المحيط وصح قاضيان قال  
هو اشهر الروايات سح ما يولد في البشعة وفي ظاهر جلد الانسان وفي الفتاوى الظهيرية  
وبه يقتضى لغيره ما يولد في البشعة عن الشعر المسترسل وفي شرح الكفر وردى عن الامام ومحمد  
ان يجب ما لم يولد على ظهره هو الاصح لا سيما سقط غسل تحت الشعر ينقل الواجب اليه  
من غير تغيير كالحاجب وهذا بالعينين انتهى في اليدايح وهو مذهب عمادى ذكره المصنف  
الاصح ولو لم يولد على راسه بغير غسل عادته كما لا يجزى غسل اظفار لوقفة ما بعد الفرس  
ولما قصد التأليف على اقدم سنن اربعة الفرض بذكر السنن فقال وسنة اي سنة الوضوء  
من اضافة الشيخ إلى محل السنة فافعله ثم على سبيل المواظبة دين مرابياتها واولوم  
على تركها وهي سنة والفتوى في الفعل على الدين مستيقظا كان او غير مستيقظا على الفعل  
ويحتمل انه من يد اعرف بدينه او سألته موجوده في غير المستيقظ ايضا فنية غسل  
الدين مطلقا إلى الوضوء فيقيم الرأى وسكون الدين والصداق الملتزم والعين المجردة  
كالغسل المفصل الذي بين الساع والكف من اليد ومن الرجل الذي بين الساق والقدم وصفة  
الغسل ان الاثاء اذا كان صغيرا بحيث يمكن ان يرفعه بشماله ويصطب على يمينه يغسلها ثلاثا

ثم يصب يمينه على شماله كما مر فان لم يمكن وكان معانا صغيرا رفع به الماء وغسلها كما تقدم وان  
لم يمكن الرفع ولم يكن اثناء صغيرا وجدا عنه يقول صاحب السري مضبوطة ويصطب على كفه  
اليمين بذلك الا صاحب بعضها ببعض حتى تظهر كفه في الاثاء ثم يقول اميني  
في الاثاء بالعاما يبلغ ويغسل اليسرى فاليمين في قوله عم فلو يغسل به في الاثاء محمول على  
اذا كان الاثاء صغيرا او كبيرا او موجودا عنده الصغير اما اذا كان الاثاء كبيرا وليس معه ما يمكن  
رفعه يحمل على ادخال الكف حتى قالوا لو ادخل صارا الماء مستعملا كما صرح به في المستقى ومثلا  
صار الماء في الكف مستعملا اذا انفصل لاجل الماء الذي في الاثاء وحمل النبي في الاثاء  
الكبير على ادخال الكف ممتدح في المصنف وغيره الا ان المنقول في الخاتمة ان الحديث والحديث  
اذا ادخل به في الماء لا يغسل الماء وكل ما ذكرناه اذا لم يعلم على يد نجاسة اذا علم فالرأى  
النجاسة على وجهه لا يفيض الى نجس فخره والنجاسة في سنة الغسل ان يكون ابتداء في نجاسة  
وعمل سائر اعضا وضوئه واليه ذهب اكثر من كاصح به في المجتبى وصح قاضيان  
في الفتاوى وقيل قبل فقط وقيل بعد فقط والاقل اقبس ان اليد من اليد الظهيرية  
بشظيفة في كل سنة ايضا التسمية ابتداء كما مر في غسل اليدين في الخاتمة كما اذا كان لا سح الا  
تكتفى ولا في غسل النجاسة ولفظها باسم الله العظيم والحديث في السلام قاله الطحاوي  
وقيل لا فضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد السجدة وفي المجتبى يجمع بينهما في المحيط من عند  
ابتداء الوضوء وذكر اسم الله تعالى قاله الاثاء والحدس او اشهد ان لا اله الا الله صابنه السنة  
التسمية واللفظ متفول من السلف وقيل عدلهم وقيل في الحديث انها سنة والسنة مختارة  
القدري والطحاوي وصاحب الكافي وسنة ايضا السؤال وهو كبر السجدة اسم الوضوء  
والله الذي يسمك به يقال ساك فاه واذا لم تذكر الغم قلت ساك والمراد هذا المصدر  
ويستاك عرضا حثيثا الحاق الصبر بالثقة وليلا يدعى عند الوضوء وبكل عود الا الوضوء  
والقبصة افضل لا اركب الرستون وعند الضرورة يعالج بالاصبع كما هو حكم الخلف وسنة  
ايضا غسل القدم بياه جديدة غسل الكف بياه جديدة ايضا والمباقة فيها ما في الاول  
ان يصل الماء الى راسه وفي الثاني الى المارن كما في الخلاء منه قوله عم وبالغ في الاستسقاء  
ان يكون صابنا وسنة ايضا تحليل الاصابع من الدين والرجلين بعد التلويح كانه سنة  
هنا اذا وصل الماء الى اثناء الاصابع والا فلو يجوز تركه في المضمومة واجل في الخفة  
الكثيفة وقول ابي يوسف بان التحليل في الخفة سنة هو المختار كان عم اذا اقره ماء  
غسلها صابنه خسة وقيل هو في الخفة فضيلة وهذا عند الامام ومحمد ان السنة يكون

ق







تعريف في الكلام

الصلوة كالتدبير بحجة طهر عند ادائها فتعلق باليسال لا يحد فربه ويمكن ان يقال اشتراط  
الوقوف الى الجففة حكم الظاهر انما هو لتحقيق خروج النفس وبيان اول ما يصبر به واذا فالجاء  
حسنة فلو جعلها خروج بما ينفذ حكم الظاهر لا يحد فربه كما دخل العبد فانه اذا كان فيها  
فرقة فوصل الدم الى جانب آخر لا ينقض وكذا ان وصل الى فوق ما رتب الا انه لا يحد فربه  
سقتشاف في الجفافة فرض وناقصه انما هو الفم ملوء الفم بال لم يكن ضبطه الا بكلفه وقيل  
بان لم يكن منه الكلام وقال زفر قليل القوي ككثيره ولنا ما نقل عن علي رضي الله عنه لا حد  
او دسعة ملوء الفم الدسعة القليلة ولو كان ذلك طعاما او ماء وصل الى معدته ولم يستحل  
بل قادم من ساعته فانه ينقض على الصحيح اذ كان ذلك مرة بكسر الميم وتجمع على ما رخصت من  
اغلو ط البدن تطلق على السوداء والصفراء وكل ما مراد ان هذا او كان علقا دكا جاعلا  
لا ينقض اتفاقا اذ ملوء الفم لا يدسءه تحرقه فاعتبر بارتفاع الفم ليدوم الفرق  
بينما لا يبلغا من الرأس اذ لا ينقض اتفاقا بخلافه وان صدر من الجوف وغالط ما ان  
يسر ملوء الفم فانه ينقض اتفاقا نظرا الى الغالب الخاطا واما اليلغم مطلقا سواء كان  
من الرأس او من الجوف لم يكن ملوء الفم اذ كان ملوءه لم يكن يخلو بالطعام او كان يخلو  
والطعام دون ملوء الفم فانه لا ينقض عندنا ما خلو فالا في بؤن في اليلغم الصاعك  
الجوف اذ كان ملوء الفم لمجاورة النجاسة ولها اذا لم تكن لا يحتمل النجاسة ولو لم يكن  
تخلل وفيه بظاهر ما روي انه عم كان يأخذ ثوبا منه يطرفه رايه ويشترط لنقض  
الوضوء في الدم المايح تزل من الرأس او صدر من الجوف وكذلك القبيح اذ هو مثله  
في النجاسة لا يدم نفع فاصف سواة البراق في اللون بان يكون نازجا في الصفرة في  
الدم ليقومها في القبيح لا يشترط الملوء للفم كما اذا كان علقا خلا فالحق في الما روي  
من الجوف اعتبارا بساير القوي ولله مام ان المعدن ليس موضع الدم فيكون فرقة  
وغلبة على البراق بل ساء وانه له احتياطا دليل على كونه خارجا بقوة نفسه فتعتبر في  
فيما اذا قلنا قليلا قليلا ما روي استفرقة وكان جمع ما فاء ملوء الفم هو اي محمد جبر اتحاد  
السبب جمع ما فاء قليلا قليلا سقفا فيجمع عنه وان كان في غير مجلس وهو الاصح  
كما في شرح الكافي لان الاصل اضافة الاحكام الى سببها وان ترك في بعض المواضع  
للضرورة فاذا وجد الغثيان وهيجان النفس في غير الفم غير منقطع اعتبر ذلك ان كان  
المجلس الجوف يحسب اتحاد المجلس لمجد فاذا كان ملوء الفم والدم والدم والدم  
عنه وان لم يجد الغثيان كان اتحاد المجلس جامع للتفرقات كما ان ملوء الفم وان لم يجد

الخلاف

باعتاد المجلس واليس حدا كالم الذي ليس بساير ليس بجسالة ان الخارج من بدن الانسان  
حدا لا يحسب لثيابه وانقضاء الدم مستلزم لا نقضاء اللزوم وناقصه ايضا للمعنى  
وهو خفة تعترى العقل فتنته عن التمييز بين الحديث وغيره والسكر وهو شرط في طلب  
على العقل فلو وجد العقل بوجبه وضابطه في نقض الوضوء قابل في الشيء ولو اختار  
لا نه يدل على ان المشكك والاعاء وهو ضعف القوى بسبب يرد على الطبيعة غير كل  
لها فلو تعلق المشكك وناقصه ايضا فمقرته بالغ وهي ان يكون سموا للبحر اذ كان  
او سموا لا من صبي فانه يبطل بها صلوة لا غير كالتفكير من البالغ وهو ان يكون سموا له  
دون غيرانه واليتم وهو لا يسمع اصلا لا يبطل منها شأنا والفتنة ليست بناقصه له في  
حال بل في صلوة من شأنها ان تكون ذات ركوع وسجود لقوله صلح الامن فحك مستكم  
فمقرته فليعد الوضوء والصلوة جميعا ورد في صلوة مطلقه فيقتصر عليها كما انها العبد  
عند الطلوع وان فرقه في صلوة نائما نقصد انه كاللحم فيها وسبق الوضوء لان يكون  
الفتنة حدا باعتبار معنى الجفافة وقد رال باليوم كذا في عامة نسخ الفتاوى قال في الخلاصة  
هو التحار قال ابو محمد الحكم بعد الوضوء ايضا انه قد ثبت انها في صلوة ذات ركوع وسجود  
حدثه وقد جدت ولا فرق في الاحداث بين النائم والمستيقظ وشذ في الخط وبغيره عات  
الما عرين وعن الامام لم يبق الوضوء لانه في الصلوة حدث فيوضار ويسمى على صلوة لانه  
لا تبطل الا انهم يبطل حكم الكلام كما يبطل في ساير الاحكام واختار في السلام ومن جهة  
ان وضوءه لم يبطل لانه حسي الجفافة بل يوم وان صلوة لم تبطل لا بطل حكم الكلام به صححه  
من بعده من الاصوليين وناقصه ايضا بما شرع فاخته بان يسري بطلانها في غير ما شرع  
حائل وقد اشترت الله وهذا عند الامام وابي يوسف كان المباشرة على هذه الصفة لا تحل في  
الغالب عن يدي فجعل الغالب كالمحقق احتياطا خلو فالحق ان السيف بعد المزج حاصل فلو  
وفي الفتية المباشرة بين الرجل والمرء وبين الرجلين وبين المرأة وبين كذا تنقص عندهما وانهم  
مضطجع وهو ان يضع احد جنبه على الارض او سلكي على فرقه واحد وكذا على قفاه  
سنة على احدى وجهه سبطا او متكبا واضعا بطنه على فخذيه واما لو نام قاعا واضعا السنة  
على عقه سبطا كما يفعل الكلب فلو وضوء عليه في قوله اي يوسف فلو هو قول الامام ذكره فاصح  
وهذا ان النقص له ان لا يسترخا وعدم التمكن كافيها اذا نام مضطجعا او متكبا او سبطا  
الى الازل لسقط والنقص في هذه غير الى الازل والقدري صلبا لانه لا يطاق  
النقص الحديث لا عين النوم فلا حق بالنوم اذ لم يكن على استي بطنه له وكانت لا يتحقق منه



١٠ شترها على الكا وقد وجد في هذا النوع اذا التماسك لما كان من السند اليه كما من سكة فلو منع  
 تكرر القعود مع ما وجب من الاسترخاء المخرج خصوصا اذا كان الدافع قويا والراعي عن الامام ان  
 ان التزم على هذه الصورة لا ينقص لان استمر القعود من الارض يخرج من المخرج وهو ظاهر  
 ولا ينقص وضوء يوم قائم مطلقا في صلوة او خارجا عليه واما في الاصل فلو كان في يوسف في قائم  
 لصلوة اعوزه او يوم قائم مطلقا لما كان في الطويل ولنا الظن في قوله يوم ليس الوضوء على من قام قائما  
 او قاعدا او راكعا او ساجدا ولهذا قلنا ان يوم راكع او ساجد هيئة السجود المستوي واختلف  
 المتأخر في هذه الهيئة خارج الصلوة وقال صاحب الهداية والكا في الارض وهو بعضهم وكذا في الخلق  
 ولو قام راكعا في السجود او في الخلق فاعاد لا ينقص وضوءه سواء كان ماعدا او ساجدا او في سجد  
 لكن مقعدة ولا ينقص الوضوء خروج ردة خرجت من جرح لان عن الدرة طاهر وما  
 عليها من البلة قليل وهو حديث فيما يخرج من السبلين كما من غيرهما ولم يسقط منه وضوء  
 ذكر مطلقا بان كان يبطل الكف ويغير جليل ولم يكن وقال الشافعي ينقصه ان كان باطل الكف  
 وقال الكافي ينقص مطلقا وكذا لا ينقصه من رجل بشرة امرأة مطلقا وقال الكافي يشوبه ينقص  
 وقال الشافعي واحد ينقص مطلقا ولنا ما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت  
 امام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلي في قبلة فاذ سجد غمري فمقتت رجلي فاذ قام  
 بسطتها وقرض الغسل من الحدث الاكبر غسل القدم والنفاء ان المأثور في غسل جميع البدن  
 فاذا خرج كذا اخل العين يسقط ولا يخرج فيه بقي ودخل القدم كذا اخرج فيه  
 وقال الكافي والشافعي غسلهما سنة كالوضوء وغسل سائر البدن الباقي بعد غسل القدم  
 والنفاء مما اخرج في غسل السرة لا غسل فيخرج كالعين وثقبانضم حتى صار بحيث  
 لو ادخل فيه رجلا لا يدخل الا سكنت لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا يجب  
 في غسل الدين وكذا خلا فاما في غسل رجليه المار جلد الا حليل الزاوية السائرة  
 الخفة في الاغلف كذا قال القاضي وقال الشافعي كالدين بن الهمام وهو الاصح  
 الحج لا يكون خلفة وقال بعض الامام لا يجب وحكي الروابي وقال في التزاد لا يجزئ ان تركه  
 وقال المصنف في كثير اقول الحج غير تمام وكذا خلفة لا اثر له فالأصح انه يجب الوجهين  
 وكان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه ينقص الوضوء والمشي اذا خرج اليه وجب  
 الغسل بالاجماع وكذا في المخرج ذكر في الخلاصة وسنتان اقدم الغسل غسل يدي  
 على سائر اعضائه كما انما الظاهر عند ائمتنا من خلة العجاسة وغسل نجاسة حقيقة  
 ان كانت على يديه كيد شرا وباصابة الماء وغسل اعضاءه الوضوء الا رجليه ان كان

في مستنقع الماء المستعمل كانه لا يهدى في اي حياض الكتاب سنة عن ابن عباس قال حدثني النبي  
 بموتة قالت ادبني رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل من الحياض فغسل كفيه مني ولنا انما اقول  
 يوم في الايام ثم افرغ على وجهه وغسل بسماله ثم ضرب بسماله الا من فداكم اذ كان سدا  
 ثم توضاء وضوءه للصلوة ثم افرغ على راسه ثلث خيشان لولا كفيه ثم غسل سائر جسده  
 ثم شحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه وهذا هو الاصل ولنا ان سنة ابصر نيل الغسل  
 المستوعب جميع البدن ثم غسل الرجلين كما في مكان الذي اغسل فيه ان كان ذلك المكان  
 في مستنقع الماء الذي هو عالة وليس على المرأة التي تغتسل لارائه الحياض اذا كانت  
 اكمل الشقوفة والفقوي على الاصل دفع الحج وفرض الغسل لا يزال شي ذي وضوء  
 وشهوة لان نزل ثوب او صل ثوب او نحو ذلك لا يغسل في وجب الغسل من سبي وضوء  
 باخر ولو في يوم ان نزل ثوبا بشهوة عند انقضاء الا عند خروجه عند الامام ومحمد  
 اذا الشربة قبل ان يغتسلها سبيل الغيرة وجد اصلها حتى لو استحي بالكفا وسوا ونظر في الفضل  
 المتين من كانه بشهوة استسكت حتى سكنت ثم افرغ المني على الغسل عند ما خلا فاذ في  
 فان الشربة عند شرطه ايضا عند خروجه في الدبر الذي ليس شرطه عند الامام ومحمد  
 الغسل بوضوءه يستيقظ من نوم راي بلاء وتذكر الاصل بالانفاق لا لورثة من افاق  
 من سكر او غما وراى بلاء او غل عليه بما يتناق لان السكر اغما سببا لمذي فحال  
 عليه واذا استيقظ من نوم وتذكر اغما ما اولى بتذكر الا حرام وراى بلاء فيقن انه سبي  
 او شكر فيكونه سبي الغسل اجماعا لا احتياط ولو يقن كونه مذرا ولم يتذكر اغما ما يجب  
 الغسل عند الامام ومحمد احتياطا لان النوم سببا لا حلال فعمل عليه وعمل الفقوي خلا لا ياتي  
 يوسف فعدوه لا يجب الغسل وهو لا يقن ان الذي وجب الوضوء لا يجب الغسل وان تذكر اغما لا يجب  
 الغسل اتفاقا ولو يقن كونه مذرا والذي يسكون الجمعة وتخفيف الماء وبكر الجمعة وتشويز الماء  
 ما يخرج من الرجل عند الملوحة مع المشتهة وهو رقيق لرجل يضرب في البياض والما يخرج  
 من المرأة فيسقي الفربي القاق والجمعة المفتوحين وفرض الغسل لا يلزم وهو اذ اخل خشفة  
 من جامع فيل ودبر من اذ في الاصغر مثلهما لا يجمع باكانت يتسرع او اغان لا تباين  
 شتهة في الشربة فوضوء فلا يجب الغسل على الاصح ان كان علة فمخبر فوجب احتياط وهو  
 الاصح انها على هذه الصفة وقربا لحدث الشربة واذا عدت هذه الصفات فلا يجب الغسل  
 لمصلحة التطهر والتقييد وبما لا يدق بشرط فلا يزال جلود المشتهة فانه متى افرغ خشفة  
 وان لم يزل وجب الغسل على الفاعل والمفعول اما اذا كان شي فلفظته لا تزال اما اذا كان

في مستنقع  
 يغتسل فيه  
 سبي  
 يغتسل فيه  
 يغتسل فيه



ذكرنا قصد ما أتت عليه الحق الذي يحيط في تركه فلو نجب عليه الصلوة أو أيا ما عداها لم يترك  
الاحتياط في المحذور وفي الصلوة فلو كان يمكن بالقيام من غير احتسان أو فيها ولو جردت تلك الوقفا  
عن أسبابها احتجاً بجبرهم لا يلوح إلا إذا التزمنا فانه يجب أنه يصير الاحتياط واجباً  
لأنقطاع الحيض وهو دم يخرج من رحم بالصفة سليمة وبغير انقطاع لقوله تعالى فلا تقربن  
شئيهن من قبله وبالطاهر فان منع الزوج من الغزوان الذي هو حقيقة وجعل الصلوة غير ذلك  
المنع دليل على وجوب الصلوة لقطعها ولا قطع نفاس أيضاً فإساعلي الحيض وبلاءها وهو  
دم يخرج من الرحم عقبة لكثرة ولو ولدت ولم تردها لا تكون نفاساً ولا يجب عليها الصلوة عند  
أي عوصة لا تغلق بالنفاس لم يوجد عندنا ما يجب احتياطاً ما قبل أن ينقطع الحيض  
والنفاس طهر فوجب الظاهر واجباً ما كان لا ينقطع لا بدمه في وجوب الصلوة إلا قالوا  
في الصلوة بدمه شبه السبعية إليه وأن كان السبعية حقيقة خرج الدم وكذا انقطاع شرط  
وجوب الصلوة عند إرادته ما عدا ذلك هو لا يصح ما قبل أنه دم فإلزام بشرط انقطاع لأن  
انقطاع ليس حقيقة ثابتة ولذا قالوا لا يسلم ويبى حايض ثم ظهرت يجب عليها الصلوة ولو انقطع  
ثم أسلم لا يجب عليها الدم يوجد شرط الوجوب حال التكليف بخروج الواحدة أو اجنب ثم أسلم  
حين يجب عليه الوضوء والصلوة لخروجها من صفات ثابتين وقت التكليف فيجب ما لا الذي  
لقوله دم كل غل يدرى فيه الوضوء ولا ودي يسكون الدال الملهمة غليظ يعقب البول  
والاحتياط ولو ذكره يدرى بل لا جاعاً وفي المأخوذ لم يتركه عن محو يجب احتياطاً ويأخذ  
برهان الذين صاحبوا هذه المقالة في التجسس أنها لا يكون اتفاقاً كالحمل ونحوه لولا أن يظهر  
الرواية وهو عدم الإيجاب قال في المحذور وهو الصحيح وأورد للمصنف كبير وقال إجماعاً  
احتملت على بقائها يجب الصلوة ليس بجداً وإن لم تركه فقال الخراج ثم العود ولا يجب الصلوة  
لا يلوح في بهيمة أو ميتة بل أنزال نقصان السبعية من الصلوة في صلوة تؤدي للحجة  
عند أبي يوسف وعند الحسن يوم تؤدي فيه صلوة الجمعة أظهر الفضيلة على غسل يوم  
الجمعة ثم أحدث فوضا وصلى الجمعة وغسل بعد الصلوة يكون أيتاً بالجمعة عند الحسن  
وعند أبي يوسف لا يكون أيتاً بما لا يشترط صلوة بالطهارة لأن الصلوة أفضل من  
الوقت وهو الأصح ولا حاجة عليه بدمه بل الصلوة عند الحسن ومن يولي العبد من  
والأحرام وعرة وفي كثير من هذه التثنية على غل يوم الجمعة وذكر أنه مستحب قال  
وهو الأصح وجب على الخل الميت وجوب كفانه والمدا بالوجوب هنا الصلوة  
كما صح بآب النمام والروحي وغيرهما وإنما يعقب الغرض به لا نكاحاً لجنس الميت

لا

لاذعن خارج عن ذات من كلفه وسببه على الظاهر قول الجرجاني عشر نجاسة حتى الموت  
كما في سائر الحيوانات وظهاره بطلان خاصة كرامته ولذا ينبغي التبرؤ منها ولو وقع  
فيها بعد الخل لا يتنجس ويجب ايفر على من سلم جيا والا يبرأ من لم يكن الكافر الذي لم  
جنا نبيه لا ذر عم قيس بن عاصم وعامة به حين اسما وهذا ذكر على الندوب  
ومن الندوب لا غسل الا لعلامة والوقوف بالمرءة ودخول سيرة على السلام والنجس  
اذا افاق والصبي اذا بلغ بالحق والاسبقا والكسوف لا يجوز لمحوه من صحف  
لعله تعالى به الا الطوفان فيفتح ستة ابقول والمفصل عنه لا بقول والمفصل به  
لا تتبع له فيفتح ستة يدكن اشبه والياض الذي لا كانه عليه هذا في الصحف وقيل انكر  
شركه كونه ستة بالكم قال صاحب الهداية وهو الصحيح لان التوسيع لا لسورة يجوز له  
ايضا سدرهم اولج في سورة هذا بناء على عاداتهم في كتابة الدوام ولا فالمراد ما هو اعلم  
من ذلك ان الدوام بصره والنجس بطله او كان صيبا فانه يكره ولا يجوز نجس دخول  
المسجد ولو لم يمسح على الثا فحق الا فخره كان يكون باب بيت الى المسجد ولا يجوز له قراءة  
القرآن الا دون اية وهو قول الطحاوي وذكر الزاهر حادثة راية عن امام بلودود في اية  
وهو قول الكرمي لعموم قوله عم لا تقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن الا ان قرأه على وجه  
الدعاء او النشاء فانه ليس بفجاسة لان الاعمال بالنيات ولذا لو قرأ في الصلاة ما بينه الدعاء  
بنية لا ترفع لان الكافا فاحتمل قصير البنية ويجوز له الذكر من غير القرآن بل بنية ولو كان السجود  
والدعاء ما شاء ولو بقوت لا ليس بقرآن وقد تقدم ان القرآن يجوز بقصد الدعاء وفخر  
من اياه وفي حكم الحائض والنفساء كالجنب في جميع ما تقدم **فصل** في بيان  
احكام المياه لما ذكر التوضي والخل وما اخطر على فاق ما اورد في هذا بذكره لانه لا يمان جملته  
به فيساج له ما اخطر عليه فقال يجوز الطهارة مطلقا بالماء المطلق وهو الماء الذي يمتزج في  
الرفاء من غير احتياج في تعريف ذاته ويكون طاهرا كما السماء وهو ما يترد منها كما  
المطر النداء والتنجس والبزء المذابين واما العين وهو ما يتبع من الارض ويخرج الى ظاهرها  
واما البئر بمرة ساكنة في وسطها وجميعها في القديس واما بئر ساكنة بعد الفة في  
من يقلب بمرة فتكون ابارا فاذا كثرت في بيار وبارا كاد يجمع واد وهو التمر بما  
الباراج مجر وجمع على احدى جوار وجره الاصل في جميع ما تقدم قوله تعالى وتواضعوا  
من السماء ماء ليطهركم به فانه لا رعا به على ان ماء المطر مطهر مائة لته على ان سائر المياه  
شئت ما لم تعرض لها عرض من ذلك كعم على الماء فهو طاهر وان غير طاهر بعضا







أو استعمل الخ حدثان نكحاً، يحدثان أو اعتل به حب هذا عند الماء، وفي قول  
 خلافاً لمحمد بن النعمان، عند الماء يصير متعلو آباً دامه القرية فقط، وعند غيره إذا فوي إلى الماء  
 الحديث غير إذا نكحاً، يحدث بنية القرية يصير المتعلو بالجماع، وإذا نكحاً، شوي  
 للبركة يصير المتعلو، وإذا نكحاً، يحدث للبركة يصير متعلو عند الماء، وفي قول  
 خلافاً لمحمد بن النعمان، حدث القرية، وإذا قصد بها شوي يصير متعلو عند الثلثة خلافاً لمحمد  
 والثاني في الكلام في الماء المتعل في مثل مواضع في صفته وسببه وقد ذكرها شرح  
 في بيان وقت شوي، استعمل وهو الثالث فقال لا يصير المتعلو إذا انفصل  
 عن الدين استعمل ولم يستعمل، سقط حكم الاستعمال قبل انفصاله عن الشرط ولا  
 ضرورة بعده وفي المحيطان الماء، أما ما أخذنا حكمه استعمال إذا رتب الدين، والاحتجاج في المكان  
 ليس شرط هذا هو ذهب أصحابنا، وإذا فوي للمصر وغيره القول الثاني يصير المتعلو  
 وهو قبل إذا استعمل في مكان ما ولو في كنف الترخي أفق غير وهذا اختيار المحامي  
 ويمكن سقوط غير الدين المرغبا في والمأصل أن الاستعمال الثاني شرط ولو انعكس  
 حب وليس على بنية نجاسة، أنه لو كانت على بنية نفس الماء، وهو على حاله في البر  
 بل بنية نجاسة، أن هذا القيد أو على قوامه لطلب الدين لما عرج من الكلام في بيان  
 المتعلو في هذه المسئلة تنفع الخلاف بين المتأخريين عليه فيقول الماء الذي  
 انغمس فيه الرجل المجدب الرجل المتغيب نجسان هذا عند الماء، أما نجاسة الماء فلا  
 سقاط الفرع عن البعض، بل لا الماء قال لا النية عنه ليست بشرط لا سقاط الفرع إذا  
 سقط صا الماء، متعلو فيمتنع نجاسة الرجل لبقا الحديث وفيه النية الأعضاء  
 وقيل عنه نجاسة الرجل نجاسة الماء المتعلو، أن النية لم تشرط لسقوط الفرع عنه  
 فنسقط بالانحسار صا الماء، متعلو والرجل ينكس فيمتنع نجاسة، ولا هي  
 إذا الرجل طاهر الماء، لا يعطى له حكم استعمال قبل انفصاله عن الدين والماء، متعلو، أنه  
 الحديث عنه، وإنما كان هذا الصحيح إذا حال عنه أنه أكثره نجاسة كاهل فلي لا وزن لقوله  
 لا نجس الرجل الصلوة وكراهة القرآن، ولا على الثاني نجس المرأة دون الصلوة وعلى الثالث  
 يجوز لو كانا عند فوي الماء والرجل المتغيب في ما يجاهه الماء، بطهارته والرجل نجس  
 أما بقاء الرجل حاله فعدم الصب، أنه عدم شرط وأما بقاء الماء، حاله فعدم الأمرين في  
 سقوط الفرع ونية القرية، أن الماء، أما بغيره عنه ما بعد ما لم يوجد وعند حين الرجل  
 طاهر لعدم اشتراط الصب عنه، والماء طاهر، كما كان قبل لعدم نية القرية والمراد

عده تصدير الماء مقعولا

ولما بين الماء المستعمل اراد  
اديبين مسئلة في تفرغ  
الخلاف بين ائمتنا وقال  
ولو انقص الخ عبد الرحمن

الماء انفقاً على

من البياض لم يكن عشرين في عشرة وموت يعيش في الماء بان يكون مولود وشواه قد حلق  
بقوله وموت وفي الماء بقوله يعيش في حشر بقوله وموت يعيش كالملك  
والصفحة بكسر الصاد والذال في الحقة احد الضفادع ومنهم من يقول بفتح  
الذال وقال الخليل ليس في الكلام فحلل الاربعة وهم درهم وجمع وهليلج  
ودلهم والجميع الطويل والهيلج الكحل وقال ابو الحسن الهذلي ذرية ضهما  
والرطانة ونحو ذلك كالعلق وحية الماء وكذا لا يجنى الماء موت ولا نفس  
له سائلة والمراد بالنفس الدم وفي المستصفى النفس يسكون الفاء الدم وتارة  
باعتبار لفظ النفس والذال لقوله سائلة كالتي جنى بقة وسى المعوضة  
قال الموهبي واهل مصر يقولونه للذرية التي يستقونها اهالي الشام وحبلى الضال  
وهي ذرية ثناء وفي الاخشاب والاشياء الضعيفة الاجرام وكذا ذهاب جمع ذبا  
ويقال ذبا به وجمع القلة اذنية والكثير يان مثل غراب غربة وغراب وكثرة  
بضم الزاء يقال لطائر كبير من الخيل غالبا وكالعرب والنفق والنمل والخيل  
وهذه الاشياء ونحوها طاهر الباص فلو نجس بالوت وكل اهاب اسم لجلد  
فكانت نهاية للرباع يقال ناهب الحرب اذا استبد في الغنائم سمي اهابا لكونه  
اهبة للحي كما يقال سسك لا سسك ولا هاب اعم من الجلد لثاؤه الذي في غيره وما  
يؤكل لحمه ولا يؤكل لحمه يدفع فقد ظهر بالبيع كذا كل اذا اضيفت الى ذكره فوجب  
عموم الافراد واذا اضيفت الى معرفة فوجب عموم الاجزاء فالعصا كل فرد من  
افراد الاهاب ويغى فقد ظهر الاجزاء في كرامته فلو يناسر الناس على ذكر  
الله باسناد اجزائه والخمر ينحس عنه لقوله تعالى او لم تحسن عرifa فانه حش  
والخمر للضا فانه لقربه فان قيل المضاف اليه غير مقصود فلو يعود الضمير عليه نحو  
رايت ابن زيد وكلمته اوجب بان يعود الضمير في المضاف اليه سابق من غير تكرار  
نحو قوله تعالى واشكر نعم الله ان كنتم اياه تعبدون ولا يجوز الانقاع في قوله  
الرباع فيه والفيل كالسبع عند الامام واني قد عرفت بطرحه بالرباعية وعظم طاهر  
يجوز بيعه ولا انقاع به وعند محمد والخضرين عين فلو بطرحه بالرباعية  
ولا يجوز الانقاع به وجوز ان الانقاع بشعر الخضرين ولو ساقفة للضرورة حتى قال محمد  
اذا وقع في الماء لا ينجسه قالوا وطرحه بالرباعية وطرحه ايضا بالكون الشرعية كما تها  
نافعة من شرب جلد الطرويات كاتى الرباع رافع للطرويات وكذا يطرحه المحلة

والمراء  
منها ما  
في بيلع  
عشيرة  
في عشيرة  
عبد الوكر

مکتبہ اسلامی



صدر المصنف بائنا في هذا الموضع في الاسرار ان اللحم نجس هو الصحيح  
 وان لم يكن كذلك بل انما هو في اللحم من قبل ان يكون نجسا وهو نجس الكرمي  
 الهادئ والخفة وفي المحيط وهو الصحيح وكذا في الكفا في قوله عنه وفي شرح الكثر وقال  
 كثير من المشايخ يظهر جلودها ولا يظهر لحمها ولا يظهر العروق وهو الصحيح واذن فلو لم  
 ان اللحم لا يظهر الذكوة والذباغ على وجهه حقيق كالقز والنب والعفص ونحو  
 وحكي كالتشرب والشمس والبقاء في الوج ولو جف ولم يستقل لم يظهر شعر الميتة  
 ورثها وروها وعظمها وعصيا ورفها وما فرها طاهرة كذا جميع اجزائها التي  
 لا ينفس فيها كالسرة والظفر والصوف وكذا لا تحل الحياه خلوها من اللحم في العظم وهذا  
 عندنا ايضا اذا كانت الاجزاء صلبة لا خلو فيه واما المائدة فكذلك عند الامام في  
 نجس وقال ان افقي كل ذلك نجس في الذخيرة اسنان الكلب طاهرة يجوز صلتها  
 بها واسنان الانسان نجسة اذا سقطت ولو صلت في بيضة تجوز الفرقان  
 الكلب تقع عليه الذكوة وكل ما وقع عليه الذكوة فعضه طاهر بخلاف الذي وعين  
 اي يوصف الاسنان طاهرة في حق نفسه نجسة في حق غيره ونالها المسك من الميتة  
 طاهرة وقبل ان كان حال الواسا بها المار لم تنفذ وكذا شعر الانسان وعظمه اذا  
 في نجاسة شعره الذي من جدره وان كان نجاسة اخذ ان ينصير لما تربيده بها  
 اخذ الفقيه بجعل الصغار واعمرها الكرمي في كتابه وهو الصحيح كظاهرة  
 العظم في ظاهر المذهب يجوز للصلي لو عمل شيئا من ذلك المصنوع معه وانما  
 قد لا يرد عدم النجاسة وهو النجاسة وهذا يخالف لما ذكرناه عن الذخيرة وبول  
 ما يورث نجس عند الامام واي يوصف لما روي عن ربيعة انه عم استن هو من البول  
 فان عامة عذاب القبر منه فانه امر لا يستنؤه والامر للصواب في البول محلي الكف  
 والدم في جميع البول ويقال ان افقي خلوها من اللحم فانه طاهر عنه لما في الكتب  
 الستة انه عم رخصه شرب البول ان بل الصدقة والباقيها وبما اخذ لك  
 واحد النجس ولا يجوز ان يشرب عند الامام مطلقا ولو للذباغ لانه لا يفسد في شفا  
 في شربه فلو عرض عن حرمانها خلوها في بولها لا يجوز عنه ان يشرب للذباغ  
 لا لو كان حرمانا مطلقا لما حل اصلها لا في عند قبح يجوز مطلقا لما من سوية  
 عم بينه وبين اللبن **فصل** في بيان احكام البير وما يشبهه كان في هذا  
 الفصل احكام كثيرة تحالفا ذكر في الفصل قبله ذكرها الفصل على حدة تترج  
 البير من قبل جري النهر وهو ان يستوفى هاهنا بالاذراع لومع نجس اعلم ان

سبيل الا بارهنية على اتباع الاثا لان القياس فيها احد الامر ان لم يظهر البيرة يستفحها  
 لا خلوط النجاسة باقية من الطين والحجارة يمكن غسلها وهو قول بشر الميسر واما  
 ان لا يتنجس بها كالماء الجاري اذا تبع من اسفل كغسل الحمام اذا صب من ثوب ويؤخذ  
 الماء من ثوبه فانه لم يتنجس به بل نجس ما دخل جنب يده فيه ولما كان من النجس هو عضو الخفة  
 او لم يوصيته بل بالضرورة قال لا يتنجس من يكون العين فيها وعند الكوفيين فنجس  
 الكلبة اذا كانت طرف خلق قاس وعند البصريين سماع والبريل والافان والغزير  
 دروث وهو لغزير الجار حتى يمس الماء من ثوبه فنجس من ثوبه ضرب وكذا فرق بين هذه  
 الاشياء كما فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر هو نجس والهادئ الكا وبعضهم  
 جعل الرطب والمنكسر نجسا لا يمتصق بول من فلو تفرج الرطب فلو مرق في المنكسر  
 بخل الماء باطنه نجس في الصحيح وهذا لعدم الفرق لشمول الضرورة الوجه العفص  
 ما لم ينكسر اذ ضرورية المنكسر هو ياب من كثر النجس قال في الكافي وهو الصحيح وفي الهادي  
 هو المروي عن الامام وعليه اعتماد قبل ما يغطي من كلباء وقيل كذا قبل ان يتحول الى  
 عز جرة ومن نجس المنكسر وعليه مكي المروي عن زرارة عن سوي بن الرطب واليابس  
 ولم يقل صاحب هذا القول بالنسوية قال لا سيما في شرح مختصر الطحاوي ان  
 يجوز ان نجس في البيرة والبرتين لا غير وان جعل الرطب والمنكسر نجسا او قل ولا  
 تخرج البير من حمام وهو عند العرب ذوات الاطراف كالغواخت وعند العلويين  
 الدواجن فقط ولا يخرج عصقور بغير العين لا يخرجها لا يفسد الماء واخره في الذكوة  
 عن البير في الروت وغيره لتغاير الحمام فانه طاهر خلوها للشا في علم انهم تكلموا في  
 العصقور بعد الحمام قال السرخسي في الهادي وكان لا يفسد من حمام العصقور  
 لان حمام اذا لم يفسد في العصقور او في خلوها برة في ذكره ثم قال لكن لما كان حراما  
 طاهر فلو فرق بينهما ما يقدم انما شاء قال العيني لا فائدة لذكره في الاستفتاء عنه  
 وليس فيها ما يرد في قوله **فصل** فائدة ذكر العصقور في ما ورد لا في حق الحمام  
 على حدة في الجراء كما يدل عليه حديث ابي امامة الياهلي في جازها السد بان جعل النجس  
 ما واهوا فاتهم حصوة فذكر العصقور برفع ما يتوهم وقدم الحمام عليه للورش  
 واذا وجد في البيرة ونجس شيئا فان علم وقت الوقوع حكم على الماء بالنجس من  
 اي وقت الوقوع بالاتفاق والا عدا ان لم يعلم وقت الوقوع من يوم وليلة حكم  
 على الماء بالنجس هذا ان لم يستفح الواضع في البيرة ولم يفسح ايضا وحكم على









الطريق المحسوس الذي يجمع صاحبه الله فذكر على نقار وسواك البيت كالحية والفارة  
مكره عند وجود الماء ويؤقت به ولا يتيمن عدمه أما كراهية سوا الهرة فقال الطحاوي  
لمنظمها وهو يقول على القرب من الهرة وقال الكرخي أنها تعاقب النجاسة وهذا يدل  
على التنزه وأما سباع الطير فلو أنها تشرب بمقارها وهو عظم جاف مخلو فصبغ البهايم  
وهذا استحسان والقياس أن يكون نجسا وأما سواكن البيوت فللضرورة والقياس  
أن يكون نجسا وسوا الحمار البغل مشكوك قبل في طهره وقيل في طاهرته والأقول  
أصح لأنه لو سح رأسه منه ثم وجد الماء لا يجب عليه غسلها ولو كان ذلك في طاهرته نجسا  
وقد خاضت الأداة في الماء فثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عباس عنهما يقول  
أنه طاهر ابن عمر عنهما يقول أنه نجس وقد شبه الكلب في غير الكول اللحم والهرة كانه  
يربط في الدماء فتعاضد فيه القياس والأناة الأخبار فتوقع في أن كره أو البغل فهو  
مؤثر فيكون بمنزلة قال الزبيدي هذا إذا كانت أمانا وإن كانت حرة فحقه اشكال  
الأبرياء الذئب لو تروى على شاة فولدت ويأكل أكله وأخره في كراهية فحق هذا  
لا يصير كرهها وأما لو كانت أمانا فكرهه انتهى في القواعد الناجية ما كان أحد  
أبويه مأكولا أو غير مأكول لا يحل أكله على أصح أقوال وهو ما فوق  
لقولهم إذا اجتمع الخواص والظرام غلب الظرام وقد ذكره الزبيدي في كتاب الصيد فوجها  
وعلى هذا فلا اشكال فيما استشكله بوقضاء بل قد لم يجد غير أي غير سوا الطير والبغل  
ويتيمن أن سوا ما سوك في قوله بدين يتيمن بعد رفع الحديث بيقين وأي أقدم من الطاهر  
جاء وقال زفر لا يجوز لبس الأة باليتيم أة يجوز المصير إليه مع وجود ماء واجب الاستعمال  
ولنا أن الماء طاهر فلا معنى لليتيم تقدم أو تأخره إن لم يكن طهورا فالطهر هو اليتيم تقدم أو  
تأخره عسره بيجوز هذا الماء ولجئ بغيره لعدم العلم بالمظهر من عينا ولو راي المتيمن سوا الطير  
وهو في الصلوة يضي فيها فإذا فرغ وضوءه وأعادها كان في الصلوة ييقن فلو بطل الشك  
فأما بعد هذا احتمال البطلان وقد علمنا ما مر أن أسرار رجة أنواع وعرف كل شيء أسوء  
لأن كل واحد منها سوا من اللحم فاخذ حقه ولين أنان نجس في ظاهر الروايات عن أصحابنا  
الثلاثة وإن لم يوجد من ربة الصلوة وهو حديث الأئمة التي يتيمن لأجل صلوة ولا يؤقت به  
هذا عند أبي يونس فإنه ليس على إطلاقه فصار لكل من وجب عليه وضوءه لا ماء يؤقت به  
ولا يتيمن وروى يوحى رجوع الإمام إلى قول أبي يوسف وعند محمد يجمع بينهما احتياطاً ولو وجد  
والأشكوك في الشرب بوقضاء به لا غير عند الإمام وعند أبي يونس يجمع بين المشكوك

واليتيم وعند محمد يجمع بين الثلث واليتيم الذي يجوز به الوضوء هو ما يكون حلاً بقا غير كره  
**باب اليتيم** لما بين أحكام المياه التي هي الأصل في غسل الطهارة عقب هذا  
الباب بيان الخلف وهو في اللغة القصد كانه مأخوذ من كانه يقال أنه فربه إذا قصدوه  
في الشئ القصد إلى استعمال المصعد في أعضاء مخصوصة على قصد التطهير بها مخصوصة  
فأما اسم الشرعي فيه المعنى اللغوي يتيم المسافر وكذا من هو في مكان خارج المصعد إن لم يكن  
مسافراً لم يخرج للوحشة أو الاحتياط فانه يتيم كالمسافر بعد عن الماء يسجد دفعا  
لما يحق من الخرج أو كان الماء قريبا منه لا أنه مريض يتيم بغير كونه مطلقا بل من خاف زيادته  
وجها أو خاف بطون بريرة لا يحصل له عند خوفه من الخرج فوط يحصل له عند وجود الماء  
فألتيم عند ما أدى قال الشافعي لا يتيم ما لم يخف تلفه بفساد أو غشوة يروه ظاهر النسخ لو  
أن ساق الأية أخرج ما ليس في مخرج كان مجردا من سمي الخوف من عدمه أو سعي أو غشوة  
لأن كل واحد من هذه الأشياء مظنة الهلاك وفي الحدود والبيع الجرح حقيقة وتبقى بالموت منها  
لغرض من الحية والذئب من عموها والماء المحتاج للعطش فليسفد بجماعة كالمدرهم وكذا ما  
يحتاج إليه للعين لما قلنا وقالوا إن كان محتاج إليه للمعدة لا يتيم لأن الحاجة إليه دون  
العطش عطش رفيقه كطسه وكذا عطش دوابه وكله ولا فرق في ذلك بين أن يخاف  
لحال أو في باقي الحال أو لفقدانه لا إذا لم يجد ولو أبى يقب في وجوده لغيره عدمه بأسوأ  
فالبحر متحقق بما استعمل يتيم أي يتيم بما كان من جنس الأة هو طاهر أو كالتشرب الطاهر  
والزهر والسور قال الجوهري النور ما يطلى به في الحمام وفي المغرب عطر أو الفوق أو حذاء  
والجفن يفتح لليتيم وتذهب الصاد ويقال بكسر الجيم أيضا ويسقى خيرا بكسرهما وكسا وكحل  
وهو الأند الزهر الخ واللج ولولوا تقع حتى أو ضرب يديه على حجر أو على ما يوطأ عبار  
عليه وعلى أرض تربة ولم يلتزم بيديه سبغ جازعته الإمام لأن المعبر هو الأساس  
بدليل أنهما يفضهما حتى يتنفر عنهما من الشرب حله فالحج فانه قال لا يجوز له تقع  
لقوله كما فاسمى ليجوز حكم وأديكم منه وكل من السبعين وحصة أبي يونس  
بالشرب وإن أبي يونس على ما خصصنا لنا فحق فقال بالتراب والويل لما روي صلعم أنه أخذ  
اليتيم به وكذا يجوز اليتيم بالفتح لمن قد عجز عن حق يتيم به جازعته لا اختياره كذا في يتيم  
بغير فربه أو كالهضة أو حبة الخ فارتفع الخبر فاصابت وجهه وذكره في فتح باب اليتيم  
جاء عند الإمام ومحمد أن اختيار من الشرب بل هو تراب فحق قوله لا يبيح في  
جواز اليتيم بالفتح مع القدرة على الصيد وطهره أي اليتيم العجز عن استعمال الماء حقيقة أو حكما



على هذا صح  
 ثم فرغ قوسه فلو تيمم كافر بسلام و اراد الصلوة بعد ان استلم لا يجوز  
 اي ذلك التيمم عند الامام ومحمد لانه الاسلام وان كان قربة مقصودة  
 لكن يصح بدوكم الطهارة عند الرجم

وقد تقدم منا ما في كذا ما على اعداء الدليل على كون الخبز شرطا عبارة اكية ودكة لها قاس  
 قوله ثم قال كنتم رضي بذكر عبارته على ان الخبز شرط ودكة لانه على قية اعداء قاسها بالخبز  
 مثلا او قوسه في الخبز المدفوع على سبيل التاكيد بقوله كما ما يريد ان يجعل عليكم من ص  
 وشطه ايضا طهارة الصلوة لا المراد بقوله كما مصدر اطيبا الطاهر والظاهر ان  
 عند الاكبة لا رجة شرط ويجوز ان يكون المستعمل عندنا وعندنا في قول والمستعمل  
 ما يتناثر من العضو شرط ايضا الاستيعاب بالسبح حتى لو ترك شيئا قليلا لم يفسد  
 به لا يجزئه كما في الوضوء هذا في الاصح وروي الحسن بن زياد عن الامام عدم طهارة  
 حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه واليد بن يجزئه لو ترك اقل من احيطا وقال في  
 الكفاية وسبح العذراء واجب على كل من احبها والنا من عنهما غافلون وشرطه  
 ايضا الفية فلو يجوز بدو بها فلو خافا على الوضوء ونحن فرقنا بان التيمم ليس  
 كالما من حيث انه خلق للتطهير فله يصير مطهرا لا بالمقصود فلو قصد تعليم الضربة يكون  
 وهذا لا يقع تيمم المسلم بنية الصوم خلا فالا في بعض فان صلوة تجزئ عنه كات  
 الاسلام راس الحاديات وهو من احد دفع تيمم تجزئ فلو ان ابي الصلوة ثم اتم  
 حيث لا يجزئ له ليس من اهلها ولا بشرط التيمم تعيين الحدث والنجاسة ان الشارح يرى  
 وجوده لا غير فلو بشرط التعيين هو الصحيح من المذهبين من المذهبين من قول الامام ان  
 الواري بعد يحتاج الى نية التيمم الحدث والنجاسة ان التيمم لهما بصفة واحدة فلو يمتنع  
 احدهما عن الاخر كصلوة الفجر عن النافلة وصفتها اي التيمم على وجه المستوفى ان يضرب  
 يديه على الصلابة وضربة واحدة فيفرضها بان يضرب جاسي يديه على ايهام احدهما  
 بالاعريزة او قرين وقيل ان من يجوز ذلك في عن ابي يوسف والمقصود الضربة حتى  
 يتناثر الشرب ثم يسبح بها وجهه سوعيا ثم يضربها مرة اخرى فيفرضها ويسبح بكل  
 كف منها ظاهرا لا باع الا عري من راس الاصابع الى المرفق ويسبح باطنها مع المرفق  
 الى الرسغ وفي الكفاية نافله عن زاذ الفقهاء تسبح بها من اربع اصابع يديه اليسرى  
 ظاهرا وبطنها اليسرى من راس الاصابع الى المرفق ثم يسبح بها من راس الاصابع الى المرفق  
 اليمنى وبطنها اليمنى على ظاهر ايهام يديه اليمنى ثم يخل يديه اليسرى كذلك  
 وهو شرط وتؤخر بديه فقبل ان يسبح بها وجهه اخذت بجوز ذكر ابي سجع  
 والامام الاسيبغاني على انه يجوز كل وضوء كفيه ما للوضوء ثم اخذت ثم استقله عليه  
 شيئا ضيقا في قفاوه والاول اعطى ويسوي في الجانب والحدث اي صفة التيمم

على يجوز صلوة عند فان شرط  
 فانه يجوز صلوة عند فان شرط  
 صحة التيمم في حق جوار الصلوة  
 هذه ان يكون قربة مقصودة  
 عنده ان يكون قربة الطهارة  
 سوا سجد بدوكم الصلوة  
 كالاسلام او لم يصح  
 عند الرجم  
 حتى تيمم جسد او يري الصلوة  
 جاز

باعتبار المصنف وتذكر الفهم  
 في نسخة

لمن عليه غسل ولم عليه الوضوء وادخله لما في الصحيحين من حديث عمار بن سلمة رضي  
 انه اجب فخرج في المسجد فساوى له صلح فقال انما كان يكفيك ان تغسل يديك  
 هكذا ثم ضرب يديه لا وضوءه وادخله ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر وجهه وعينيه  
 للمك انفقوا لا جاع والفايض والنساء كذلك ويجوز التيمم قبل الوقت لا بد من الوضوء  
 فما قبل وقت الصلوة كالوضوء لها قال مالك والشافعي وادخله يجوز ويصلي التيمم به  
 اي تيمم واحد شاء من فرض فأتى ادم محضه فله ونفل وقال انما في يصلي فرضا  
 واحدا ويصلي النفل فقال تعالى فاذ التيمم عند طهارة فاذ الضربة بالبحر عن الماء فلو  
 يرفع الحدث والمذهب ان التيمم يرفع الحدث كالوضوء وعندنا في لا يرفع فله  
 ابو بكر الرازي فها سبالسح على الخفين فله قوله كما ولكن يريد بطهارة يركب في التيمم  
 ويجوز التيمم لحرف فوفت صلوة جازة لا انها تقوت الى الخلف فصا الماء بعد ذلك بالنية  
 اليها او عيدا اي يجوز التيمم لحرف فوفت صلوة عيدا لما بينا ابتداء بان كان جسا او جوار  
 وخاف ان يغسل او وضوءا فوترها ويضرب يديه ستمتا وسبق حدث بناء على اتفاق وكذا  
 بعده عن وضوءا وسبق حدث الفراع منها لكن هذا في قول الامام خلا فاهما فلا لا يجوز  
 له التيمم كذا من امن الفوات لان الواجب خلقا لا مام مكا ويصلي بوجهه وله ان  
 الفوات باق لا بد يوم رجة فيغلب ان يجزئ ما يفد عليه صلوة لا يجوز التيمم  
 لحرف فوفت جمعة لقيام الظاهر قاسها اختلاف المشايخ في فرض الوقت فلو فرض ان  
 الجمعة والظرف خلف عنها وهو المردى عن فرضه في وقت احدهما وهو راد عن محمد  
 وعن الامام وابي يوحنا فرض الوقت الظاهر كونه مأمورا بسقاطه بالجمعة وعلى المذهب الجار  
 الظاهر اصل خلفه ولكنه تقصير بوضوء الخلف باعتبار ان المأمور به في هذا اليوم الجمعة  
 ولهذا يسقط بالا عذاره هو يقوم مقامها ولو يجوز التيمم لحرف فوفت الخلف فوفت  
 صلوة وقية لانها تقوت الى خلف وهو القضاء ولا تنقض اي التيمم رده وقال زفر  
 تنقضه لا عبادة ولنا ان الماصل بالتيمم صفة الطهارة والكف لا ينافيها كالوضوء  
 فلو ان العمل كذا في الحدث بل ينقض التيمم بافض الوضوء لا بد خلف عن الوضوء فلو  
 حكم بالقدرة على الماء كما في طهارة وضوءا او غلوا حتى لو لم يكتف لا بد من استعماله  
 وبدوا كذا واستاد النقص الى القدرة مجازي لان النافذ في الحقيقة هو الحدث السابق  
 لكن يظهر عمله عند القدرة فاضيف اليها مجازا وهذه القدرة انما تنقض القدرة على استعانة  
 معاذنا القدرة في المراد بالوجوب الذي جعل غاية لطهارة الصلوة في قوله صلى الله عليه

باعتبار











انما هو  
التي هي  
التي هي

لا شئ للمح بغير ما وقال الربنا ان غسل اكثر القدم ينقص في الاصح ومضى الى ينقص  
ان لم يغسلها مع نصف حبة اذا غسلها من البرد وان غاف جازله للمح من غير ثوبت  
ذكر في جوامع الفقه المحيط وهذا انه يحكم بضره وهو من نوع ان يصير كالجيرة وحيث ينقص  
موقته ولو انقصت المدة في الصلوة وهو غير احد الماء قيل قد وصلوته فيهم ويصلي بها  
قال الربيعي وهو لا يشك ان عدم الماء لا يمنع سرية الحديث كما لو غيبت من اعضائه لم ينع  
يجوز ان يغسل به فانه يميم فلما هذا وقيل ان هذا قال ابن الهمام الذي يظهر صحة القول  
بالفعل ان السج قد غيبت فيجوزها سرية الحديث فكما ينقطع ليخل جلد فيقطع لينعيم  
لها فقط بل لكل في الحديث لا يغري فان غسل اعضائه او حمله وفي الماء ينجم لهما  
فقط ولا ثم جمع الاصل والخلف في كثير من الحديث القايمة به فانه على حاله ما لم يتم وهذا  
لا يتم التيمم بجمعها وان لم يصيرها حسا ثم انه نظري في سبيل خوف البرد فقال فان خوف  
الخوف البرد قال المصنف في كبره بعد ان حكى قول ابن الهمام بلفظه وهو التحقيق للفتن و  
التدقيق الدقيق للعدد وعند طريقه فلونزع الماء مع الخلف او ينقص المدة العدة وهو  
على حمله فقط وليس عليه عادة بقية الوضوء لان الحديث السابق هو الذي هو قبله  
وقد غسل بوجه سائر الاغضاء وبقيت القربان فقط وقوت الحركات ليس شرط في الوضوء  
وكم التيمم يثبت بخروج القدم الى ساق الخلف لفرقة محل المسح فكان قوله قد ظهرت  
لان لا عبرة بساق الخلف اجواز المسح يعتبر بسيرة الكعبه فخرج القدم الى الساق نزع وكذا  
خرج اكثر القدم الى ساق الخلف نزع في الصحيح لان ذلك كثر علم الكل وهو رواية عام  
وعن ابي بصير شاذ وعن محمد بن ابي بن من القدم قدما يجوز المسح عليه لا مقدار فرض  
المسح باق في محله قال في الكافي وعليه اكثر المشايخ وعدا الامام في مبسوط شفيح السلام انه  
اذا خرج اكثر العقب من عقب الخلف انقص المسح وفي النهاية ان هذه الرواية فيها اذا نزع  
لا فاما اذا خرج ينقص ثم عاد ولو مسح مقيم ثم عرض له سرفا فزجل تمام يوم وليد يري  
مدة المقيم ثم مدة المسافر ويثبت اياما ان صدق انه مسافر وان سعى بتمام المدة  
فلا يضي الى الثلث لان الحديث سرى الى القدم والقرآن رفعه ولو مسح مسافرا قام تمام  
يوم وثبت نزع الخط الجليل ولا يفيها اي مدة المقيم لان حصة المدة لا تقدر بوزن المدة وحسب  
سلس البول والنفوس والوجع والنفلة والطين والرعا والذام والخراج الذي روي في المسح ان  
ليس الخلف على انقطاع بان نوضه وليس قبل ان يظهر شيء فكما الصحيح في حكم المسح كونه ليس على طهارة

المدة  
واذا نزع  
الوضوء  
النوازل  
ذلك التيمم  
سج

لان حكم الموقفة بغيره اخر الوقت  
وان سافر بعد مدة المقيم فلا يفي  
الى الثلث لان الحديث سرى الى القدم  
لا يرفع سج

لا بد

كالماء وان لم يغسل على انقطاع بل اجزا ظهر منه شيء مسح في الوقت ففعل بعد ذلك  
وقال في مسح قام المدة ويجوز المسح على الجوف فوق الخلف لانه الشا فحي ان ليسه  
اي الماء مع الجوف قبل الحديث وان ليسه بعد بان ليس الخلف على طهارة ثم احسن  
الجوف ويجوز جواره ليسه المسح على الخلف وبعده ويسح على خفيه بعد نزع الجوفين  
المسح عليه ما يجوز المسح على خفا ذي طاقين لو نزع احد طاقيه حيث لا يجزئ المسح  
على اخذه ولو نزع احد طاقيه بطل مسحه ما فيجوز المسح الخلف والجوف الباقي لان  
طهارة الرجلين وظيفة واحدة ويجوز المسح على الجوف سواء كان يجرد وهو الذي  
يجعل الخلفا عله واسفله واستعمل بان كان الجرد اسفله نقطة كان تتابع الشئ  
عليهما وكذا يجوز المسح على التينين وهو ان يترك على الساق من غير ربط ولا يري  
ما تحته ويجوز المسح عليه في اقصى عن الامام وهو قوله ما يري جوده الى قوله ما قبل  
موتة بثلثة ايام وقيل سبعة ايام وروي انه مسح على جوفه في رعدة ثم قال لعوده  
فعلت كنت ابي الناس عنه لا يجوز المسح على عانة وقلنسوة ولا يرفع بضم الموحدة  
فلا تقاربن بضم القاف ويشهد بالقاء نلبه النساء في اديتين لقطعة اليدين  
والاصابع وانما لم يجز المسح على هذه الاشياء لان ثبت في الخلف على طول القياس  
فلا يلحق به غير وعنده الجوف لا ما ذكره الخلال عن ابي بصير وان عمر رضيها من الجواز  
قال ذلك باسانيد صحاح ويجوز المسح على الخبيزة وبني العبدان ويجوزها ما يربط على  
الكسرة نحو لبهم بعض العضو فيلحم وخرقة الفرقة ونحوها وان واصلها باقيلها شذها  
بل ووضوءها انما يربط حاله الضرورة واشتراط الطهارة وفي ذلك يعني الخراج فلو  
وفي المحيط لو ترك المسح على الخبيزة والمسح بغيرها وان لم يضره وهو اي المسح  
على ما ذكر من الخبيزة وخرقة الفرقة ونحوها انما هو كالغسل لما تحته بدل كالمسح على  
فيجمع اي المسح مع اي الغسل فلو كانت الخبيزة على احد يدي المسح عليها وغسل الاخرى  
وفدشت اندم امر عليه ربه بالمسح على الخبيزة في احدي يديه فثبت انه قد اتم القدر  
اصل اوله ويثبت ايضا اذ هو كالغسل ويسح على كل العصابة التي فوق الخراج مسح  
فرجتها وهو الواجب على الخبيزة ان العصابة ونحوها ان وضع على وجهه باق على موضع  
فحسب بل كون على احوال الخبيزة ايضا فحققت المروءة ان جاز المسح على الفرقة ايضا  
ان منعه فلو لم يفرقه ويجوز المسح على الخبيزة سواء كان تحتها عصابة او لا وان كان  
لا بصره مسح على افرق الخبيزة وعمل احوالها وبقي مسح اكثرها في الصحيح كما في الكافي



قال لا يشرط الا شعاع كافي في رتبة الخشوع في الكفاه بحسب اكثر ايضا لو وصل اليه الى  
جميع اركان الصلاة فقد انجزته والفرق ان البتة بقصرها وانما اجاز السج على العصاة  
فكان السج الكفاه به كثر ان سقطت الجبهة عن برء بطل السج لرواى العبد نبين ان  
عزها عنها كان واجبا حتى لو كان السجوط في الصلوة ثم الاستئناف كان الفصل كان واجبا  
بالحدث السابق كافي التيمم وكذا اذا لم يكن السجوط لبرء فلا يبطل السج لقيام كونه  
السج له ولو تركه ايا السج على الجبهة من غير عمد ما يقع عنه جازع عند الامام خلافا لما في  
لا يجوز له عمدا على رصيه ولا على جوبه وكذا ان الفرضية لا تثبت بحيز الواحد وقد  
الصل بالاجماع فان قيل كما سقط العمل بالاجماع فقد وجب السج به بحسب بان الاجماع  
على وجوب السج غير متمم محالفة الامام الا عظم واذا كان في غير اوجله شقاق  
ووضع على شقاق حله او يرد دواء كالمسح ونحوه ولا يصل الماء تحت أي تحت الداء  
وهو يتغير بالالتصير اجزاء الماء على ظاهر الداء للضرورة حتى لو مسح بالجزء السج  
لعمدها ولا يفتقر الى نية في مسح خلف والرأس كل واحد منهما ليس ببل على الغسل  
بليل انه يخرج القدر كذا ذكره العبد ربي وفي جامع الفقه للعلاء في بشر النية في  
السج على الخفين فجعل كالتيمم كل واحد منهما يدل قال الزيلعي والا فلا يظهر ان  
بعض الوضوء فصار السج على الجبهة **باب** في احكام دماء تحتص بالنساء  
وهي الحيض والنفاس والاستحاضة هي الحيض في اصل اللغة سيلون يقال حاض الوادي  
اذا سال في الشرع هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة فخرج ما يكون من الرحم والاستحاضة ما تراه  
الحامل وخرج بارأه المشرك في الجنس وبالبغة وهي من بطن السج مادونها فانه ليس  
بمعتبر في الشرع قال الزيلعي وفيه نوع اشكال ان تراه من يدي وشرع استعماله فخرج  
ينفضه رحم قلنا يقال له استحاضة لانها لا تكون الا على ان يجفص لاداءها فخرج ينفضه  
الرحم مرض كالوادة لان النفاس في حكم المرض حتى تعتبر عمارتها ونقصانها من  
الثلاث واقل اي قدر من الحيض ثلثة ايام بلياليها الثالث كذلك كذا عن محمد في نوا در  
الصلوة وروى الحسن ثلثة ايام والليلتان المتخللتان وعن ابي حنيفة يومان واكثر  
الثالث وقالوا لا لاحق لافه وقال الشافعي واحدا يوما ولبه واكثر عشرة وقال لا اية  
الثلاث عشرة يوما لان المرجح في ذلك الى العرف وهو كذلك لنا ما رواه الطبراني في  
والدارقطني عنه وعن احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قل للحيض الحائض الثالث لو تدا  
واكثر يكون عشرة فاذا زاد في استحاضة ولذا قالوا وانقص عن اقله او زاد على اكثر

فمن استحاضة فان فقد بالشرع يمنع الحاق غيره به وما تراه من الا ان في رتبة اى  
حيضها سوى البياض الحاصل من صغرها وروى النساء كن يجثن الى عايشة ربتها  
بالدرة فيها الكرسف فله الصفة من دم الحيض فتقول لا تغسل حتى ترين الفضة البيضاء  
والفضة تخرج القاذورات كالخيط لا يخرج من قبل المرأة عقوبت لقطع الدم من  
بدايتها ظهرت تريد بذلك الطهر من الحيض وكذا الطهر المتخلل بين ايام من حيضها اي في رتبة  
حيضها وهو رتبة محمد بن الامام ولا يجوز عليها البداء بالطهر لا نعم به وجهها ان شيئا  
الدم من الحيض شرط اجاعا فيعتبر اولها وارضها كالنقطة في باب الزكاة وقال ابو بصير  
رواية عن الامام وقيل هو اخر اول الزكاة ان الطهر اقل من خمسة عشر يوما لا يفضل منه طهر  
فصار رتبة الدم وكثير من الناس اخرجوا في الرواية لانها اليسر يجوز عليها البداء  
بالطهر والختم به لكن بشرط احاطة الدم من المائتين كالتاراة قبل عايتها يومها  
طهر او يومها ما لا عشرة حيض وهو الحيض ينفع الصلوة والصوم باجماع المسلمين  
اي الصوم دونها اي الصلوة لما في الكتب السنة عن حادثة العذرة قال سالت عائشة  
ربتها ما بال المائتين تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة قالت كان يصيبنا ذلك فلو بقضائنا  
الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلوة وينفع ايضا دخول المسجد لما روي ابو داود في أثناء  
حديث عايشة ربتها فاني اهل المسجد طيب ولا عايشة وينفع الطهر في الكعبة لانه  
في المسجد السج الى ذكره ليل يتوهم انه لما كان لها الوقوف سج اذ اقموا كان الخ فلو  
يجوز لها الطهر او يبي وينفع ايضا حبان الزوج ما تحت الارض من المرأة وهو بين المرأة  
والركبة هذا عند الامام واي يوحى وعنده محمد يمنع قربان العرج فقط وروى قال احمد ان  
عم افعول كل شيء الا الكساح ويكفر سقلا وطهرا لانه جاهدكم ثبت بدليل لا غير  
وان انقطع حيضها تمام العشرة على المزوج وطهرا قبل الغسل اذ لا مرة للحيض على الشرع  
انه لا يجب لتدبير النبي في القراءة الملائيق بحسب ايام كالتيمم صارت جنبا وان  
انقطع الحيض من عشرة ايام لا يحل للزوج وطهرا حتى يغسل لان الدم يكثر نارة  
ويقطع اخرى فلو بين الاغتسال ليمرح جاسا لا تقطع او يفي عليها اذ في وقت  
كامل وهي الفجر لانها لا تثبت في الدرة الا كماله ووجه التقييد بها دون غيرها دون الاطوار  
صدق اذ في علوا بعد وقت الاختيار وهو غير مراد هناك هم يريدون به ما يسع شئنا  
والحرمة اقول **فصل** في ايام وقصص كماله سج اراهم ما ذكرنا لا يصح على اطلوه  
الا يرى ان الصبي لو بلغ قبل بزوغ الشمس ما يسح التحريم لرمته الصلوة فلا بد



راجع هذا القدر وتبين ما في كبر في الدم وانما جاز وطهره لان الصدرة صارت دينا في  
 قسما باسبع النوبة بعد اغتسال الا سبغ الغسل من الحيض فظهر حكم هذا اذا كان  
 صابغة عادة وانقطع ما فوق عادتها وان كان الدم قد انقطع دون عادتها لم يحل  
 الزوج وطهرها حتى ينضي عايتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط  
 في الاجتناب اولى واقل الطهر عشرة ايام لان الطهر في ايجاب الفرض اثره كان كالا فانه  
 حيث كان لها اثر في تكمل الفرض وقد ثبت بالاختيار ان من عايتها عشرة ايام فكذا  
 اقل واحد لاكثر لا بد من اربعة ايام وستين وكذا ترى اصله فلو لم يقدر من نقص  
 ونقص ما دامت تركها الطهر وان استغرق غيرها اذ حد لاكثر الطهر الا عند نصب العادة  
 اذا احتيج اليه في زواله استمر ان كان استمر من معارضة وقد ثبت بايام حيضها او ايام  
 وافرها ودورها في كل شهر فانهما تحري في نفي لان لها رجا على كبرها وان لم يكن  
 وبها تحري وتسمى للضد بوضوح الا حوط في حق الامكام ولا يحكم بها على خصي شيء  
 من الحيض والطهر واختلفوا في حق انقضاء عايتها فقال بعضهم لا يقدر شيء ولا ينقض  
 عايتها لان المعادير بالوقت ولم يوجد لدا تغسل لكل صلو وعادة المشايخ  
 قدروه للضرورة والبلوي العظيمة ثم اختلفوا في تقدير رتبة واكثر المشايخ انه قد  
 ستة اشهر لا ساعة لان العادة ان الطهر من الدمين اقل من اذ في مرة لحل فنقص  
 من ذلك ساعة فاذا طلقت ينقض عايتها بستة عشر ايام الا انك ساعا لحول ان  
 ان يكون طهرها في اول الطهر فيحتاج الى ثلث حيض بشهر الى ثلثة اطهر بثمانية  
 عشر الا ثلث ساعا وهذا في حق الحرة واما في سائر الاحكام فعدم التقدير بالانقضاء  
 فحسبها ما يجتنب الحيض ولا ياتيها فحسبها وتغسل لكل صلو ولا يادة ونقص بالعرض والزوج  
 ونقصا فيها فلو لم يجز به الصلو لا يادة وقبل انقضاء الفاعل والسورة وانما واجبان ونقص  
 في الحج للمراة ثم يقدر بعد عشرة ايام ونظروا للصدرة واجب ونصوم شهر رمضان فاما  
 انها طاهر ثم تقضي حرمه عشرين يوما كاحمال انها حاضت حرمه عشرين يوما في اول حرمه  
 في آخره وبالعكس ثم يحل انها حاضت في القضاء عشرة فلم لها عشرة بيقين واذا زاد الدم  
 فمركبات له عادة على العادة فلو يحل ما ان يجاوز العشرة اولا فان جاوز العشرة التي هي اكثر  
 للحيض فالزائد على استحاضه بانقضاء احكامها ويكون الحيض ايام عادتها والا اى ايام عباد  
 الدم الزايد على العادة العشرة لحرمه فانه في ايام عادتها حرمه بيقينا فلو لم يزل عليه  
 لبقاء دليل الحيض وهو روية الدم في بدنه وان كانت مبتدأة ومي السيلام يحسن قبل ذلك

وقدر الدم

وقد زاد الدم على عشرة التي هي ايام مدة للحيض والعشرة التي زاد عليها الدم حيض واما الزايد  
 فهي استحاضة لا تمنع صلو ولا صوما ولا وطها والنفا من تيسر الحيض ولا دارة مصادره  
 سمي بالدم كما سمي بالحيض وهو اخذ من تنفس الرحم يخرج النفس الذي هو الدم والوا  
 له تنفصاح ولا تمنع من اوثها للعطف وقد انفا من اصطلاحه ما دام يعقب الولد لا النفس  
 ما يكون كما يطلق على الدم يطلق على الولد ايضا ومنه وان نفس بنفسه وحده اى  
 اى النفا من حكم الحيض في كل ما تقدم ان النفا من عايتها الحيض في بدنه لا في غيره  
 بيان هذا قل للحيض النفا من لا حد لا حد لان خروج الولد اماره بينة على ان من الرحم فلو  
 حاضت الما يولد جابنا كونه من الرحم بخلاف الحيض فانه لم يوجد هناك ما يدل على انه من الرحم  
 فلو كان اسندا ومريحا ولو ولدت ولم تره ما يجلي الغل عند الامام وزفر وهو اختيار ابو  
 علي الرضا في عايتها في يوسف وهو رواية عن محمد بن الحسن بن علي بن ابي حمزة وفي  
 المقيد هو الصحيح واكثر ارجوح بوا والزايد استحاضة وهو المشهور من ذهب احمد  
 وقول الشافعي حكاه عنه ابو عيسى الترمذي في حديث ام سلمة قالت كانت المرأة من بناء  
 النبي عم تقعد في النفا من اربعين يوما او ليلة لان ترى الطهر قبل ان يكون المراد ببناء  
 هنا بناءه وزفر ببناءه من اربعة اشهر من الحمل وعند الوضع ايضا قبل خروج الولد  
 كل استحاضة وقال ان الذي يراه الحامل على ترشيد او رها صبي لا يراها تكون نفسا اذا  
 ولدت ثم يمين او اوثها والحيض والنفا من كل ما دم رحم والحيض بان العادة اسند رحم  
 الرحم للجبل وفيما ذكر من التوامين انفق الرحم بالولادة ولا حتى لو انقطع فيها وجرح اكثر  
 فموت نفسا لان اكثر يعطى حكم الكل فلو قال لم يولد وزفر ان النفا من عايتها يوضع الحمل ولم يولد  
 المصنف هذا وذكر في التوامين لا ينضي عنه الدم الا ان يقال اخذ بما في المقيد وهو ان النفا  
 ينبت خروج اقل الولد عند ابي يوسف وعند محمد بن كثره كن يبعي عليه ذكره فلو في ابي وان راد  
 الدم على كثره ولم تكن مستدلة بل لها عادة يرد الى ايام عادتها لان المقدير الشرعي يمنع الحائض  
 فكان لا اعتبار بالعادة قالوا ان عليها استحاضة لا تخالف لها ولا اى وان لم يكن لها عادة وقد  
 دما على اربعة ايام وبما اكثر النفا من الزايد على اكثر فقط استحاضة لعدم العقل ولا مثل النفا  
 في المقدور العادة ثبتت وتضمنت له في الحيض والنفا من لا انفا قال عند ابي يوسف في  
 هنا هو المختار وبه يفتي وقال الامام ومحمد بن كثره لا يبرهن فان عايتها من المعاداة  
 العادة من العود فلو تحقق اذ به ونفا من التوامين وبما الولدان في نفي بين ولا دارة القوس  
 اشهر من اول عند الامام واي يوسع لان راجع دم رحم خارج عقيب لولادة فلو قال في رجا

اكثر

س

انفس  
 عن قول ابن  
 القدر



فان تقاسمها عند ما سئل لا خير لها حال به مستد بها بسبب فلا يكون ما رآه عقبة لا يكون ذلك <sup>تقينا</sup>  
 الدرة من الولد لا خير لها حال به مستد بها بسبب فلا يكون ما رآه عقبة لا يكون ذلك  
 لم تضع حملها وانما وضعت بعضه وفي الخط فان ولدت ثلثة ابدان بين الاول والثاني والثلثة  
 اشهر بين الثاني والثالث كذلك ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح انه يجعل  
 لكل واحد سقط هو بثلثة السنين اسم للولد لا يقط قبل ما ان ظهر بعض خلقه كاصبع  
 او ظفر او شعرا وغير ذلك فهو ولد حتى يغير به ما من نساء والا فانه ان سقط منها ام ولد اذا  
 البعد ويقع به الطلاق والمعلق بالولادة وكذا العتاق ونسقي به الدرة كانه ولد وان لم يخلق  
 ونقصان الخلق لا يمنع الحكم بالولادة وهذا ان ظهر بعض خلقه كما قد يبره ولا فهو خلقه ونسقه  
 لو يكون الدم عقيبها فاسايل يكون حيوانا كان ثلثة ايام والا فاستحاضة وان استغنى عنها  
 فيجوز الولد والدم لا يغيرها فان دم النفس اسم الدم يخرج من الرحم عقيب الولادة ولم يجر  
 بل تكون صاحب جرح سايل لكن تنقيها بغيرها ونسقه كانه يرام ولولا لو سأل الدم من فرجها  
 صار نساء وحكم دم الاستحاضة كدم رفاف دائم وهو لا يمنع صلو ولا صوما ولا طهرا  
 لقوله في في المحاضة توضحه لو قت كل صلو وتقوم وتنقلى **فصل** بالثوبين  
 او الوقف المستحاضة مبتدأ وبني النوى عني عليها وقت صلو الا والحدث الذي ابتليت به  
 يوجد وينزله كل من موصولة عطفه على قبله سلس البول كرم اضافي مبتدأ وخبر  
 والجد صلو وسلس بفتح الهم ورجل سلس البول بالكسر اذا كان لا يمتك واستطرد  
 بطن او انفلوت ريج او رفاف دائم وهو دم الاف ودم ج لا يرقاء بالرفع ايضا عطف  
 على ما قبله يوضحون في محل رفع خبر مبتدأ الذي على قوله المستحاضة وعطف عليه  
 لوقت كل صلو وقال الثاني في كل صلو لقوله دم لفاطمة بنت ابي جبير يوضي لكل  
 صلو ولنا قوله دم المستحاضة توضحه لوقت كل صلو وهو المراد بالاول لان الدم يتعار  
 الوقت كما في قوله تعالى اقم الصلوة لولائك الشمس اي لوقت ولولها فكان لاخذ بار وناه  
 اولى كانه حكمه ومارواه هو محتمل لغيره على الحكم واذا توضحوا يصحون في ذلك ان  
 في الوقت الذي توضحه ما شاء من فرض وفعل والثاني قال بالنقل على انه ينجح بالفرق  
 واختلف ائمتنا فيما يبطل وضو المحدث في الحدث فقال الامام وعمر يبطل بغيره اي  
 الوقت فقط لا بغيره فقط ولا يكلمه لان الوقت اقيم مقام الاداء شرعا ولو بغيره من قد يم  
 الطهارة عليه كالا بد من تعديها على الاداء حقيقة ولا بد لما كان دخول الوقت دليل ثبوت  
 للحاجة ووجه دليل زوالها كان ضاقة الانتقال الي دليل زوال الحاجة اولى وقال في نقل

يدخله فقط لان اعتبار الطهارة مع اللنا في لضروري الاداء ولا يخرج قبل الوقت وقال  
 ابو يوسف يبطل من الاكل والخرج بايها كان لان الحاجة مقصورة على الوقت فلا  
 تنقض له ولا بعده ولما ذكر الخلاف في التبرج عليه فقال في المتوفى من هذه وقت الحج  
 قبل طلوع الشمس لا يصلي به اي بذلك الوضوء بعد الطلوع لانه يبطل بخرج الوقت  
 عند علمائنا انه عند خروجه فانه يصلي لان الوضوء انما يبطل بدخول الوقت ولم يخرجه  
 منهم بعد الطلوع يصلي به الظهر عند الامام ولحق بوجود الوضوء بعد فقد يبطل عند  
 وهو الخرج فلو قال اي لخرج ولا في يخرجه بوجود احد المبطلين عند وهو الخرج  
 المبطل عند خروجه وكانه ذكر فرجها شيئا للوقت المختلف فيه ناقضا جعا واخر اذا  
 جاز لولا ما ذكرناه لا تم اصحاب عند والمحدثون لا يصلي عليه وقت صلو الا في  
 الدنيا يتلوه بوجوده اي في الوقت وهذا التعريف ما هو في حق الدوام والبقاء بعد  
 كونه صاحب عذر وقدر ايتنا اما يكون با اذا مضى عليه وقت صلو ولم يكن انما  
 ويصلح خايبا من ذلك الحديث فيه فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت للحديث على هذه الصفة  
 كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالظواهر منه بان يصح الوقت ولا يوجد ذلك الحديث  
 وفيما بين ذلك يبقى للبقاء ويوجد الحديث في كل وقت وقال الصغار لا بد للبقاء في  
 في الوقت مرتين وثلاثة والا فلا هو المختار في سماعي الثبوت **باب الاستحاضة**  
 الباب هنا مضاف الى الاستحاضة من جملة نجس بفتح الجيم عند الفقهاء عين النجاسة ذكرها  
 ما يكون طاهرا وما خرج من بيان النجاسة الكلية ونظيرها شرع في بيان النجاسة الحقيقية  
 ونظيرها فقال بغيره المصلي ونزله اذا اصاب شي من النجس الحقيقي نجس الماء انما  
 وبغيره بغيره طاهر من غير ذلك الامام واي يوسف والمزني ما من شاة الا زاله بان يكون  
 اذا عصر اخضر كالحل واء الورد فانما مطهران عند ما وكذا كان من هذه الصلوات والماء  
 مطهر يكون ما بعد من بوجوب النجاسة فكل ما يكون كذلك فهو مطهر للماء والا فلو وعند محمد زفر  
 والثاني لا يطهر البدر والخراب وغو ذلك اذا اصاب شي من النجس الحقيقي كالماء لا زاله  
 ينقض باول الملوحة والنجس لا يغير الطهارة ولكن ترك هذا القياس في الماء للضرر فيه  
 للحق ان نجس بغيره جرم سواء كان جرمه منه كادام والحدوث ومن غير كالبول للمصنق  
 به تراب بل ذلك الملوحة في ان عطف وهو قوله الامام فلو فالحجر زفر وكذا بغيره الملوحة اذ ان  
 بالكلية وان لم ينجس ذلك النجس عندا في يخرجه وبني يقول اي يخرجه بقية في الهاء والار  
 فيه قوله عم من اراد ان يدخل المسجد فليقبل عليه فان رأي فيها ادي فليستحيا في الارض

فانما يطهر من النجس ولو نظيره  
 وكذا قال الامام بان النجاسة هي

النجس هو الذي ينجس



فان لا رزاقا طهر وان نجس باي ليس له حرم فلو بدت فغير من العمل كان اجزاء النجاسة  
 في الخلق فلو خرج منه لا بفعل بخلاف ذي الحرام فانه يجزئ في الخلق من اجزاء النجاسة يخرج منه  
 الا نجس وذكر في الحيط ان نجس ارجع الى القول بالظاهرة اذا لم يرد في ذلك والنجس نجس  
 عن النجاسة مغلطة وبه قال الكوفي وقال الكوفي هو المشهور من قول ابي عبد الله طاهر لما  
 استدلنا نحن به على الطهارة بالركب حيث قلنا وبطهر اصابه النجس ان يبين الفرق لما في صحيح  
 سلم عن عائشة رضيها الله تعالى وبشئنا انما الحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باي بطريق ورد  
 الحسن بن الامام ان اليد لا يطهر بالركب بخلاف الثوب وترجمه الحسن في كبير وردى ايضا عن  
 اصحابنا ان لم يكونوا من الخلق طاهر لم يطهر بالركب وهو قول ابي اسحاق وعليه شي الموصي  
 حسد وقال القاضي في سبيل المرأة لا يطهر نه رقيق ولا اريد ان لم يمس النجس يغسل اتفاقا  
 وبطهر سيف الصفيق ونحو في الصفاة وعدم الماء بالمسح مطلقا سواء كان النجس  
 رطبا او باسا ولحرم او ما بها وبطهر لا من النجاسات سواء كان يريح او شم او نادر ولها  
 الاثر اذا روي ابن فرجة في صحيحه عن ابن عمر قال كنت غزيت ابي في المسجد وكان ثوبه يثقل  
 وقيل وتدرج المسجد فلم يكونا يرتدون شيئا من ذلك فبين انما طاهرة للصلاة لا للتميم  
 لان طهارة الارض للتميم ثبتت بالكتاب فلو تناهى ما ثبت بجبر الواحد لا يتأدى سح  
 الرأس ثابت بالكتاب يوحى الا ان الثابت كونها من الارض بجبر الواحد وكان لا يفرق بين  
 للصلاة ودون التيمم بلفظا وذهب الاثر كذا في الاجر المفروض لا اتصاله والنقص بضم الحاء المعج  
 وبالصلوات المملة الميت من القصب والمراد به هنا المنسوب من القصب على الطح ونحو  
 وكذا ايضا يطهر الشجر والكلو كن لا وان كان مقطوعا بل يطهر غير المقطوع هو المختار واما  
 المنفصل والمقطوع فقالوا لا يترك لها ربه من عمله اذ لا يعطى حكم الارض الا مع الاتصال  
 ونسبت طهارة ما اصابه النجس المرعى بدنا كان او ثوبا او مكانا برز ان عينه لان نجاسة ياتصال  
 النجاسة برز انما ولو بجلده واهق نظيره وقال الفقيه ابو جعفر يعزى لاجل انما  
 مرة او مرتين ويعزى لشرق زواله بان يحتاج في اخراجه الى نحو الصابون والاشنان  
 لقوله عم الخويلديت سيارحين قالت فان لم يخرج الدم يارسول الله فكيف لا يترك اثر  
 ونسبت الطهارة عن غير المرعى من النجس بالجل ثلثا والعصر في كل مرة وعن محمد بن الحارث  
 في المرة الثالثة كاف او بالجل سبعان لم يغلب على ظنه ان طهر بالثلث لا بالثلث يغلب  
 مع بطهارة ربه والعصر في الثلث او السبع في كل مرة ان لم يكن عصره ولا اريد ان لم يكن عصره  
 يغلب ويجفف حتى ينقطع القطار بفعل ذلك ثلثا او سبعا فبا التخييف كل مرة حتى ينقطع

القائل بعد العمل في كل مرة نسبت الطهارة وهذا عند ابي يوسف وقال محمد بن يعقوب  
 المعصلي بعد العمل انما تكون موهبة بالماء النجس الخلقه منتفحة به والنجس موهبة  
 الكين عند ابي يوسف بان نجس بالنار تطفي في الماء الطاهر والماء الخلقه بان تنفع في الماء  
 الطاهر بخلاف ثلثا والنجس بان يطفي فيه ويبرد ثلثا وعند محمد بن يعقوب شي منها وبطهر  
 بساط ينجر بحري الماء عليه يوحى وليد وقيل كثر يوم وليد وفي الوفاة ليل في  
 يشترط عصره وكذا تخفيفه لخلل النجاسة في الماء وزوالها بحرية طهارة عالما قريبا من  
 اليقين والتقدير بل يوم والليل لقطع الواسية وهذا كذا لم يدرك النجاسة نرين  
 لون او طعم او ريح ولا فلو يطهر لم يصل الى الحد المشقة كما تقدم وبطهر نحو الروث والعدنة  
 بالرق بالنار حتى يصير راد الا اتفاقا بل عند محمد بن قول الله هنا هو المختار عليه الفتوى  
 لان الشرح ترتيب وصف النجاسة على كون الحقيقة وقد كانت بالكتابة فان المراد من الروث  
 والعدنة فاذا صار الحقيقة راد ترتيب عليه حكم الراد وكذا غير ذلك في بي بي  
 فان الراد نجس عنه لانه اجزاء تلك النجاسة فسبقت النجاسة من وجهها الحقيقة بالنجس  
 من كل وجه احيا طار واختار صاحبها لهداية في النجس وكذا يطهر حار وقعي في الخلق  
 فصار لما ذكرنا ثم لما فرغ من تطهير النجاسة شرع في تطهيرها الى الحقيقة والخلقة  
 وبارة هو عفو عنها فقال وعفي عن النجاسة ما هو قديم الدم ساهه وقيل ذرا  
 وسارذاتان عن محمد بن قيس بن ابي جعفر الهندية في بان قال جعفر بن الزبير ساهه  
 وهو كثر من قهر الكف في النجس الرقيق ويعتبر راد بقدره شمال وهو الدم الكبير كما في  
 الهداية في النجس الكثيف وان كان من نجس مخلط النجاسة كالدم والبول مطلقا ولو من  
 طفل صغير لم ياكل الطعام فانه مخلط خلوة فالشافعي في بول الخلام الصغير الذي  
 لم ياكل لقوله عم النجس حمل الشافعي التضع على الرشد وهداه على العمل لما في قوله عم  
 في الذي نوضا والتضع فيه كذا ويجزئ الا العمل اتفاقا وكذا يخرج من بدن الذي يكون  
 او صغيرا ذكر كان او انثى ان كان موحيا للظن فهو مخلط النجاسة وكذا الحار وحر الحاج  
 دموم ما روي في نضوبه محارضة لنضوبه اذ كان نجسا بالاجاع والاول هو اصل عندنا  
 والثاني هو اصل عندنا فاذا كثر نجسا مغلط اتفاقا وبول الحار لا هو في القدر والنجس  
 ايضا اتفاقا لكن مخلط عند الامام لورده ونضوبه معارضة نضوبه في الروث والنجس  
 مغلط ايضا عندنا لما ذكرنا خلوة فالهنا فان هذا نجس خفيف عندنا لعدم الامعاء على نجسها  
 وعفي دون ربح التوب قبل المراد به ربح اذ في ثوب نجس في الصلاة وقيل ربح من صحتا

النجس على كل وجه







ولكن شرها او غريبا **كتاب الصلوة** وهي في اللغة الدعاء ومنه قوله يوم اذا دعى  
 احدهم الى طعام فليجب فان كان غفيرا فلياكل وان كان سائيا فليصل اي يندفع وفي الشرع الافعال  
 المعلومة بالعبادة وكان في الصلوة الحولية للعراج وبسبب سنة لبيع عشرة خلعت  
 من رمضان قبل الهجرة بناتية عشر راسا مكة الى السماء ومن يرى ان العراج من بيت المقدس  
 واندهى كاسا في ليلة واحدة فليدركه سرا قبل الهجرة سنة لبيع عشرة خلعت من شهر ربيع الاول  
 وبعدهم النودي في خرج سلم وقال ابن الاثير انه الصحيح الا نبي عشر من رجب الاول على حسب  
 اختلافهم هذا هو المشهور عن النودي ان كاسا وخرج الصلوة الحولية من قبل الحاش  
 بنسبتين في سائر الوقت ان كان في رجب وكانت الصلوة قبل كاسا صلوته من صلوته قبل  
 طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها قال اسدي وسبع محرم ركن بالعشي والاكثار في صلوة  
 الغروب بكاه في اوله وآخره او لا في اول النهار الشرعي من طلوع الفجر الثاني وهو  
 البياض المصروف المنتشر في الاقوي يسمى الصبح الصادق والخبر الذي يسمى الكاذب  
 لا يسمى ثم يسود وينتهي النور بعقبه الطول فكانه كاذب قال عم لا يعرفكم اذان  
 بلول ولا الفجر المستطيل بل المستطير في الاقوي اي المنتشر قد اجتمعت لامة علي ان اقوم ميتة  
 الى طلوع الشمس ما روي ان جبريل عم ام رسول الله صلعم فيها حين طلوع الفجر في اليوم  
 الاول وفي اليوم الثاني حين كارت الشمس تطلع ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت كك  
 ولا يتك ووقت صلوة الظهر من الما اي ذوال الشمس عن وسط السماء الى ان يصير ظل  
 كل شيء مثليه سوى في الزوال وهو الظل الذي يكون للاشياء وقت الزوال هذا عند الاما  
 وقال الامان يصير ظل كل شيء مثلوله وهو في الحسن عن الامام ومي قوله ما كان وان دعى  
 لهم امامه جبريل للنبي وم وللا مام ما في الصحيحين انه عم قال كنتم ومثل اهل الكاين  
 كمن رجل استاجر اجير فقال من اجل ان غزوة الى نصف النهار على قيراط فعمل النبي  
 ثم قال من اجل ان من العصر الى غروب الشمس على قيراطين فانتم هم فخصوا اليوم والقبائل  
 وقالوا اكثر علوا وقل عطاء قال هل ظنكم من اجركم شيئا قالوا لا قال فذلك فضلي عطية  
 من اشاء وان انصاري لم تكن اكثر علوا الا اذا كان وقت العصر من غير وقت ظل كل شيء  
 مثليه وفيه نظر ووقت صلوة العصر من انتهاء وقت الظهر على الوايتين الى غروب الشمس  
 وقال الحسن بن زياد ما لم ينصف الشمس ما روي سلم انه عم قال وقت العصر ما ينصف الشمس  
 ولما في الكتب الستة من حديث ابي هريرة انه عم قال من ادرك ركعة من العصر قبل ان يغرب  
 الشمس فقد ادرك العصر واجب عما في سلم انه محمول على وقت الاختيار وفي شرح الاثار

قال من ادرك ركعة من العصر قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك العصر واجب عما في سلم انه محمول على وقت الاختيار وفي شرح الاثار

لطلوع

للظن وهذا صحتها ان الوسطي يصلو العصر الى ان يروى وهو قول الشافعي والجمهور  
 على هذا وسطى نهانين نهانين وليلتين وروي الترمذي وقال صحيح الا سناد انهم قال  
 الصلوة الوسطى صلوة العصر مرة كان وهو نفس الشافعي في الاما تمام الصبح وفي كشف الغطاء  
 على الصلوة الوسطى ليلتا فقط الدنيا طان فيها سبعة عشر ركعة وروى الترمذي عن حماد بن ابي  
 الشمس المصنف في الفقه وهو البياض الكاين في الاقوي بعد الحاش عند الامام واهم الزوايا  
 من الفقه واهل اللغة وقال هو المجمع وهو قول جمهور الفقهاء واهل اللغة والجمهور  
 لقوله عم وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق وهو بفتح المشقة نوران حرره روه مسلم  
 ووقت صلوة العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب وهو غيب الشفق الى الفجر الثاني في وقت  
 العشاء والوتر واحد وهو قول الامام وقال وقت الوتر بعد وقت العشاء لهما ما روي  
 ابو داود والترمذي وابو طاعة عن خارجة بن خازمة قال خرج علينا رسول الله صلعم  
 فقال ان الله تعالى امدكم بصلوة هي خير لكم من عمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين  
 العشاء الى طلوع الفجر للامام ان الوتر من عند وقت اذا جمع بين فريضة كان لها  
 كفضاء واداء اجمعا ولا يجوز ان يقدم الوتر عليها اي على العشاء للترتيب اذ هو في  
 وقت الخلافة فظهر فريضة حتى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلوها مرتين ثم ظهر فريضة العشاء  
 دون الوتر فصد الامام بعباد العشاء وحدها في الترتيب يسقط بهذا العذر عند ما  
 بعد الوتر ايضا لا تنبع العشاء فلو يصح قبلها ومن لم يجد فريضة ما كان الليل يطلع فيه  
 الشمس قبل ان يغيب الشفق قبلها فمما حكاها صاحب مجمع البلدان واخبرنا غيره احد  
 من رآه واخبره بمن رآه ان الليل يقصر الى ان يصير الى هذه الغاية ثم يزيد نقصان النهار  
 الى ان يصير الى مثل غاية الليل في القصر عيان عليه لعدم سببها وهو الوقت وسمعت  
 الاسفار الفجر يقال اسفر الصبح اذا اضاء واسفر بالصلوة اي صلته هاهنا وقت لا سفا  
 فقال الطحاوي بفتح البداءة سقرا والتم سقرا ولا سقرا الذي يجب الفجر هو ان يندى  
 الصلوة بحيث يمكن ادائه بتسلي رجبانية او اكثر من ذلك ثم انظر هذا الطحاوي عن ابي بكر  
 المصلي سابع الوضوء واعادته اي اعاده الفجر على الوجه المذكور من القراءة المستحبة قبل  
 طلوع الشمس ويستحب الا يركب بظهر الصيف لما روي البخاري من حديث ابي ذر قال  
 صلى بنا امير الحق ثم قال لا تسرعن كيف كان رسول الله صلعم يصلي الظهر قال كان وم  
 اذا اشتد البرد بكر بالصلوة واذا اشتد الحر ترك بالصلوة وتأخير العصر حرام كان  
 في الصيف وفي الشتاء لما في ذلك من كثير النوافل ما لم يتغير الشمس ان يصير حال العمار



فيها العيون وقيل بان يخرجها على المذبح وأن أخر العشاء إلى ثلث الليل في حصره الفقد  
 إلى قبل ثلثه وجهه لا قول رواد الترمذي قال حسن صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله إن شئت على شئت عزت العشاء إلى ثلث الليل ونصفه وجهه الثاني ما روى  
 البخاري من حديث عائشة رضيها قالت كان يصلي في العشاء في ثلث الليل ونصفه وجهه الثالث ما روى  
 الليل قبل يثبت بجعل العشاء في الصيف ليلا يتقل الجماعة ثم تأخير العشاء إلى نصف  
 الليل صباح واليا بعد مكره وقيل بعد الثلث مكره وتأخير العشاء إلى آخر الليل  
 لمن يتقوا الله وأراد أن لم يبق إلا ثلثه فقبل أي يصلي الوتر قبل النوم لا روى  
 من حديث جابر رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك يقوم آخر الليل فيسجد أو لا  
 ومن طلع أن يقوم آخر الليل فيسجد آخره فان صلاؤه آخر الليل شهيرة وذلك أفضل  
 وتجعل ظهر الشتاء حديث أسن السابعة بجعل المغرب سواء كان في الشتاء أو في الصيف  
 وتجعل العصر والعشاء يوم العيد أو العصر فلو أن تأخيرها لوقت وفيها في الوقت المكره  
 وأما العشاء فلو أن تأخيرها لتقبل الجماعة وتأخير غيرها خوف من الوقوع قبل الوقت  
 أنه وقت مكره للجمعة الظهر روى الحسن عن إمام استحباب تأخير كل صلاة في يوم العيد  
 كان في التأخير ردا بين القضاء والاداء وفي التجعل بين المصحة والعاد فيكون التأخير  
 أو في وضع عن الصلوة بجعل الفرض لأن السفل جائز ولا وقت الثلث قال الأسيدي في  
 الطحاوي ولو صلى السفل يجوز بكرة وقال الكرخي يجوز لأصحابنا أن يعيد وتجر كراهة  
 السفل في وقتي الطلوع والغروب نعم بطريق العباد وفي الروايات بطريق الأئمة كراهة  
 وعن السفل رأي الطواف بعد صلاؤه الفجر والعصر أن هذا يومهم عدم جواز السفل المناقاة المنع  
 للراز وقد روى فنفقوا لأنهم المناقاة يطلعا بل في الجاهل الذي ليس بكرة والسفل هنا  
 وإن كان جائزا فهو مكره والمكره من قبل المنع فأنه يومهم وضع الشرع في المنع وجعل  
 والسفل على ما يرد عدم جواز السفل في هذه الأوقات وهي المذاهب الأربعة لا أن عدم الجواز يقتضي  
 عدم القضاء إذا شرع بفعل في وقت من الأوقات المذكورة وقد ذكر في الأئمة لزوم قضائه  
 بولخلو وفعل عدم جواز الشرع لا ينافي في لزوم بعد الشرع كما يقال لا يجوز البيع العشاء  
 ولو باع وقبض المبيع ثبت للملك وسجدة الندوة التي ثبت قبل سيد من الأوقات عن صلاوة  
 الجماعة التي حضرت قبلها أن يؤخر سجودها والصلوة عليها عند الطلوع أي طلع الشمس  
 وعند استواء الغروب لما روى مسلم وغيره من حديث عبد بن عمر رضي الله عنهما أنهما  
 روى الله صلى الله عليه وآله أن يصلي فيهن وإن تقرب منهن أو تأخرت نطلع الشمس حتى ترتفع ويحب

يقوم قائم الظهر حتى قبل وجب نصف الغروب حتى غروب قال الترمذي في الحديث  
 يجوز على الصلوة عليها وكذلك روى عن ابن المبارك أنه عصر يومه سبعا من المنع عن  
 الصلوة وقت الغروب فان عصر اليوم يجوز في وقت الغروب من غير كراهة في أدائها وأما  
 الكراهة في تأخيرها والفرق بين عصر اليوم حيث يجوز عند الغروب في اليوم حيث يجوز عند  
 الطلوع أن سبب الصلوة جزء من وقتها ملوك لا أدائها وأما وقت العصر أعني وقت السجدة فيص  
 لأنه وقت كراهة فإذا شرع فيه فقد وجبت ناقصة فلا تقدر بطرق الغروب الذي هو وقت  
 الفاد للامة بينهما في القصص وأما الفجر فإن جميع وقتها كامل فإذا شرع فيها وجبت  
 كاملة فقد بطرق الطلوع الذي هو وقت الفاد لوم المادية بينهما وأما وقت ذلك كراهة  
 في كتب الأصول ومنع عن السفل رأي الطواف بعد صلاوة الفجر والعصر ما بعد الفجر فلا روى  
 الترمذي أنه قال صلاوة بعد الصبح لا ركعتين قبل ذلك حكم هذا النيجان يصير الوقت شحلا  
 بفرصة فيظهر ذلك في قول السفل وكذا وجب بسبب من المكلف كالمندور رأي الطواف قضاء السفل  
 الذي شرع فيه ثم أقصد وأما بعد العصر فلا روى الجماعة عن ابن عباس رضيها قال شهد عند علي بن  
 مريشون وأرضا سمع من عثمان بن عفان رضيها عن النبي صلى الله عليه وآله يقول في وقت  
 الصلوة بعد العصر حتى تغيب الشمس لا عن قضاء فابته وسجدة للوثة ثبت في الوقت أو قبل  
 ولا عن صلاوة جازية حضرت فيه وقبل وضع عن السفل فقط بعد طلوع الفجر فلا يستقل قبل ذلك  
 بالكره من سنة لما رويناه ومنع عن السفل قبل الغروب لا يدين تأخير صلاوة المغرب عواثا  
 في الركعتين قبل وجها لا تحتها أصحهما استحباب وقت الخطبة إذا كانت خطبة الجهاد  
 العبدان أو الجمل للداخلين باستماع الخطبة وقبل صلاوة العبدان لا يقع فيه يكون بعد صلاوة الفجر ومنع  
 عن الجمع بين الصلوتين في وقت واحد لأنه لا من الجمع بفرقة ومنه لفة فالجائز جميع بين الظهر والعصر  
 في وقت الظهر بفرقة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بفرقة ومنه لفة فالجائز جميع بين الظهر والعصر  
 في وقت العشاء والعشاء من الوقت الذي حررت فيه إذا ظهرت نهار في وقت عصره وليد في وقت  
 صلها فقط وهذا ما نفى يقتضي الظهر العصر المغرب العشاء بيا على أن وقت الظهر والعصر  
 واحد وكذا وقت المغرب والعشاء ولذا جاز الجمع بعده ومن هو أهل فرقة في آخر وقت بان  
 بلغ أو سلم في آخر الوقت بقبضه يقتضي ذلك الفرقة لا من حاضرت ولا من غابت فرض وقت  
 حاضرا ونفسه فيه لأن آخر الوقت هو العصر في السببية عند عدم الاداء في أول الوقت فمن  
 كان أهله فيه وجب عليه فرض ذلك الوقت والأسقط عنه وقال في إيمان كان ذلك الأمر  
 غير الصبح والعشاء بقبضه فقط وإن كان عصر أو عشاء بقبضه مع العصر يظهر مع العشاء

كراهة السفل في وقتي الطلوع والغروب  
 كراهة السفل في وقتي الطلوع والغروب

إذا تقضى حاضرت



**باب** هو الوقوف أو بالتسوية كما لا إضافة إلى الأذان وهو في اللغة  
العلم وفي الشرح الأعلام يعني قولنا الصلوة بالكفاية مخصوصة معلومة وسبب  
في السنة الأولى من الهجرة وقيل في السنة الثانية منها روي عن عبد الله بن زيد بن عبد  
في سنن أبوداود وغيرهما أنه رأى الأذان في المنام فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشده بالتمام  
فقال نعم ثم مع بلول فائق عليه ما رأيت فقام مع بلول وجعل يلقيه عليه فسمع عمر بن ذلك  
وهو في بيته فجاء بجرحه ورواه ويقول والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثلاً ما أرى في شيء من النبي  
صلى الله عليه وسلم أما يروي له أو باجتهاد على وجهه الطيب في جوارحه جهاد له ثم لا علم بحجته  
التمام وبيان رتبة من وعنه أنه سبق سنة مؤكدة للفرابي وسيروا في الحسن والحسين  
وغيرهما أي غير الفرابي كالنور وصلوة العبد في المسودة والكسوف فلا يستقام  
وصلوة الجماعة ولا يؤذن للصلوة قبل دخول وقتها سواء كان وقتاً واحداً أو وقتاً  
لغضائها ويعد في أي وقت لو فعل قبل الأذان فلا علم وقيل الوقت جهل وهذا  
بالجماع أي في الأذان فيهم اختلاف ما أشار إليه بقوله طوافاً في يوسف فيهم جواز  
الأذان قبل وقت الصلاة فيقول بجواز قبله وهو الأصح من قول الشافعي فيه قال لا يركع  
لما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤذن ببلول فكلوا واشربوا حتى  
تسمعوا الأذان ثم كنتم ولما روي سلم من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم  
ركعتي الفجر إذا سمع الأذان ويحفظها أو قال الخطأ ويحدث أن بلولاً يؤذن ببلول على الأذان  
كان منه على من طلع الفجر لم يصب قال الماروني عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يركع  
الأذان بلول فإن فيمنع سوء ويؤذن للفائتة ويعلم لما روي أبوداود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركع الفجر فاستيقظ بجر الشجر فارتفع قبل  
حتى سقطت الشمس ثم أمروا فاذن فصلى ركعتين قبل ثم صلى الفجر وكذا يؤذن ويعلم  
أول الفوائت وكل من البواقي يكون القضاء على حسب الأداء أو يأتي بالأقامة وحدها  
الأذان غيرية للبواقي من الفوائت وتركها أي الأذان والأقامة معاً لا يكون للمسافر  
لا يسقط الجماعة فلا يسقط منها المؤكدة ولو تركها الأذان وحده لم يكن ولو ترك الأقامة وحدها  
كما أن الأذان لا علم الغائبين والرفقة حاضران والأقامة علوم اقتراح الصلوة  
محتاجون إلى ذلك المصل أي لا يركع تركها المصل في بيته في المصراة فلو في مسجد محله ثم  
لما نسب مؤذناً صاعداً فله أعلم حكمه وروى أبو يوسف عن الإمام في قوم صلوا في المصراة في  
واكتفوا بالأذان التمام فذا ساء ففرق في هذه الرواية بين الواحد والجماعة ولو صلى

في بيته في قرية فكان في القرية سجدة إذا نوافته كما المصراة لم يكن فيها سجدة فله علم المسافر كما ذكر  
حكم تركها الخفي بيان حكم فعلها وهو في قبل المقام وأما في قبل المسافر فبما إذا فعلها جميعاً  
لا أن ذكرنا أنه لو ترك الأذان لا يركع فقالوا قد يكون الأداء على هيئة الجماعة لها من شأنها والأذان  
لا يذنب للناس أنه جماعة لهم وصفة الأذان خمس ركعة لا ترجع في التكبير في أولها أربع ركعات  
أربع والدعاء إلى الصلوة والقلوج أربع والتكبير في آخر مرتان وحقه بكله لا خلاصه وحج  
وهو الصفقة مع عدة عن عامة أهل العلم ويزاد بعد فلو حج إذا حج فله الصلوة خير من  
مرتين لما روي الطبراني في المعجم الكبير عن جابر بن عبد الله عن عمر بن بلول رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
يؤذنه بالصلوة فخرج ركباً فقال الصلوة خير من النوم فقال نعم ما أحسن هذا الجعل في  
الأذان والأقامة مثله أي مثل الأذان فيكون سنة الفرائض وفي عدة كماله وفي ترتيبها وروى  
عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن تركها الأقامة وهو قولنا لا نأمر بغيره ثم أمرنا علي بن أبي طالب  
وأن أذن رجل وأقام آخر فذكره بأسرهم وإن لم يرض به لا ولا يركع وهو اختيار جرحه  
وصواب الرواية أنه بأسرهم مطلقاً ويزاد على الفاظ الأذان بعد لفظ فلو ما أي فلو حج  
الأقامة لفظ فقامت الصلوة مرتين لما اشترى من بلول رضي الله عنه كان يشفي الأقامة إلى أن  
توفي وهو يذهب علي بن أبي سعيد رضي الله عنه وقال الشافعي أنه لا يركع روي النبي صلى الله عليه وسلم في  
أن أذن من بعض الأقامة معاوية رضي الله عنه وقال أبو الفرج كان الأذان والأقامة سنتين حتى خلفا  
بغواتية فرد الأقامة وبرزل في أي يهمل في الأذان بأن يفصل كل ركعة بسنة ويجوز  
أي يسير في الأقامة لقوله ثم بلول رضي الله عنه إذا أذن فترسل وإذا أقيمت فاحدركم بركعة ترجع وهو  
أن يقولوا الشهادتين بصوت يفي ثم يقول ما بصوت عال ويكبر السبعين أيضاً وهو الأقرب  
بأن يقرأ الأقامة إذا طهرت منها وهذا إذا تفرقت في المصراة فلو سكتها وهي المصراة كانت الكفاية  
أو زاد في شيء منها وأما مجرد تعيين الصوت فلو بأسرهم كذا في الخلاصة وفي رفته النافعة  
أكره المؤذن أن يركع في أقامته وفي الخلاصة إذا انتهى المؤذن إلى وقفاً الصلوة أن شاء الله  
في كانه وإن شاء شيء إلى مكان الصلوة أما كان المؤذن وغيره ويستقبل بها أي بالأذان والأقامة  
القبلة لا يما مشمولون على الشاء على الله تعالى والشهادة له بالجماعة والنية ثم بالرسالة  
وأحسن أحوال المؤذن أن استقبال القبلة ويجوز المؤذن وجهه لا يركع بنية ويسر عند قوله  
في على الصلوة وقوله في على الفلوج بأن يقول الصلوة في اليمن والفلوج في اليسار وقيل  
الصلوة في اليمن واليسار والفلوج كذلك لأنه دعاء إلى الصلوة وأحسن أحوال المؤذن أن يكون  
مقبلاً على المصراة ويجوز وجهه وراية لما في ذلك من استدراك القبلة ولو كان المؤذن وحده



قال الخوازي في قوله وهو الصحيح انه يجوز ان ذلك صار سنة اذان ويستدبر في صورته ان لم  
يعد الخوازي على كونه واقفا في موضع يحصل فائده اذان وهو اعلام وفي الخلاصة ومن سعى  
الاذان فعليه ان يجيب وان كان جيبا ان اجابة الجنب باذان ولا يقرأ السامع القرآن في السلام  
ولا يرد السلام ولا يستغل بشئ سوى اجابة ولو كان السامع يقرأ بقطع القراءة ويجوز في  
في الفتاوى فيجعل المؤذن اصبعيه في اذنيه لما روي الحكم في المسند من عن سعد بن  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر به ان يجعل اصبعيه في اذنيه وقال انه رآه في لصونته وسعد  
القرظ مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له ثم ثلثة مؤذنين غير جد وهم بلول وام بنونهم  
وايون جندوه وهو مؤذنهم بمكة ولا يتكلم في شأنها اي اذان ولا اقامة لانه ذكر حفظ الخطبة  
وفي الخلاصة يجل على المؤذن في اذنه او عطره وهذا به وسعد المؤذن او سلم على الصلوة  
او على قارئ القرآن او على الامام وقت الخطبة فعن الامام برقا السلام وسئمت في نفقه عن  
محمد بن عبد القار وعنه اي في حال بركة في نفقه وانه بعد الفراغ وهو الصحيح والفقهاء على  
ان المنعوط لا يلزمه الرد قبل الفراغ ولا بعده ولا يبادر بالاقامة على قول اذان بل يجلس  
بينهما لقوله صلى الله عليه وسلم ولجعل بين اذانك واقامتك قدرا يفرغ الاكل من كل اكل الى الا في الحرب  
فانه يجلس ان تأخيرها مكره فيكفي فيه بادي الفصل فيفصل بكنة عند الامام وقا  
يفصل بجل حقيقته مقدار بين الخطبتين لان الوصل مكره فيجلس كما في سائر الصلوات  
قال الخوازي في الخلاصة في الافضلية وآحسن اصحابنا المتأخرون الشوب في كل الصلوة  
لتوا في الناس في الامور الدينية ويتبع المؤذن ان يؤذن ويقوم الصلوة حال كونه على ظهر  
وجاز ان الحديث لانه ذكر ليس بصلوة فكان الوضع في استحبابه اذ قيل بركه وكره من الحديث اقامته  
الصلوة لان الاقامة لم تشرع الا متصلة بصلوة من يقم ويروي عدم كراهتها كالاذان وكره  
اذان الجنب واقامة ولم يذكرها الفهم بطريق الاوثار واما كراهته لانه يصير اعبا الى ما يجب اليه  
والفرق بين اذان الجنب واذان الحديث ان لواء في شبهه بصلوة حتى يشترط لدخول الوقت  
وترتب مكانة كارتب اذان الصلوة وليس هو بصلوة حقيقة فاشترط له الطهارة عن غلظ  
الحديثين دون احضارهما عليه بالشب من وجاد اذان الجنب كالاذان المارة اي كراهه اذان  
المارة واستحبها او كما كراهته لانه اقله بها منية عن رفع صوتها واما استحبابها اعادته  
فليقع على الوجه المستوفى والمجوز عطف على الجنب كراهه من المجوز والسكران لعدم الوثوق  
بقوله ما كراهته لانه كراهته اغش شرع بخلافه اذان فان تكرره مكره شرع كما في  
الاذان في الجمعة وذلك لان اذان لا علم الغائبين فتكرره بقيدة احتمال عدم سماع

البعض

البعض ويستحب كون المؤذن عالما بالسنن ولا وقاية للصوت مواجها على اذان والصلوة  
لحسن وذكر اذان الفاسق لانه يوثق في الامور الدينية وكذا اذان الصبي لان الناس يعتقدون  
به وبما قاله الكوفي وغيره اذان القاعد ايضا مخالفة السنة فانه بعد اذان هؤلاء  
الثلاثة وان تكرهها الا اذان العبد فانه لا يكره وكذا اذان الاعرج والعمري وولد الزنا  
هؤلاء قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون طهرا فيحصل به علم واذان المقيم  
على الصلوة قام الامام والجماعة لانه امر بالاقامة على الصلوة فيستحب المسارعة اليه  
وانما قال المقيم قد قامت الصلوة شرعا في قول الامام ومحمد بن ابي النضر عن عند قوله قد  
قامت الصلوة من السارعة وفي قول اي في حق هذا الفراغ الحيا فطمة على فضيلة متابعة  
المؤذن والمخالف في الافضلية فقط ولذا لم يذكره وان كان الامام غائبا وافتمت  
الصلوة قبل حضوره او كان هو المؤذن فاقامها هو لا يقرون حتى يحضر ويقرأ هذا  
عبارة المختار لان القيام للشرع ولا شرع حتى يحضر ويقرأ ولما اختلف المصنفون  
اللفظة لانه يستغني عنه فان القيام بعد الفراغ من المعلوم المتعين ولو قاموا قبله لم يكن فيه  
كثير انتظار بل لو افرغ قبل تكا من قيام القوم فيتحقق الشرع فكان لا ينبغي ما سئل عليه  
القيام لا ينبغي ان يعد حضوره امام ولا ينبغي عنه قبل فراغه من الاقامة كما في المختار وروي  
لا يقرون حتى يقف مكانه وفي رواية حتى يجلس بهم وقيل يقوم كل نصف يستني اليه  
ولو دخل الامام من قدام يقرون حين يقع بصرهم **باب شرط الصلوة** التي  
يكون المكلف يحصوها اشارة في الصلوة اخترازا عن الحرية فانها شرط عندنا ولا تذكر في غيرها البتة  
والشرط في اللغة العلة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يكون له اخل في تحقق  
على شرط وشرائط بحسب المعنى في طهارة بدن المصلي من حدث ونجس مانع من الصلوة اذ  
الطهارة من الحدث الذي ليس مانع ليست بشرط وتوبة عطف على بدن المصلي وكذا مكانة وسنة  
عونه لقوله تعالى ونيا بك فطره واذا وجب تطهير ثياب المصلي وجب تطهير بدنه وما كان كونهما  
الزم له ولقوله تعالى ومن اذنتكم عند كل سجدة اي ثيابكم عند كل صلوة او طواف في كل صلاة  
ولو صلى بقبض واحد لم يجز له الجنب ان كان حاله يقع بصره على عورة حاله الركن لا يجوز  
وكذا لو كان يقع بصره على غير ثوبه كذا ذكره شافعي عن محمد بن ابي امام والي يوسف  
ان عورة الشخص ليست بحرف في حقه واستقبال القبلة وهو الكعبة لقوله تعالى ولا تجعل  
شطر المسجد طرازا وحش ما كنتم فرتوا وجوهكم عن شطره وفي التفسيرية وقال بعض العارفين قبله  
المسجد الكعبة وقبل اهل البيت المعوف قبله الكعبة بين الكعبة والعرش وقبله العرش



العز و مطلوب لكل وجه استعالي وانقضا العلماء على انه عم صلى بالمدنية الى بيت المقدس  
 ثم تحول الى الكعبة والصحيح انهم صلى اليه سبعة عشر شهرا وقيل ستة عشر شهرا واختلفوا  
 كيف كانت صلواته قبل ذلك فمن زعم انهم فرضوا على الصلوة ليلة الاسراء الى  
 المقدس ركعتين ركعتين والمغرب ثلثا فكان عم يصلي الى الكعبة وجهه الى بيت المقدس  
 ثم زيد في الصلوة بالمدنية حين صرف الى الكعبة ركعتان ركعتان المغرب وعن غيره  
 اذ لم يصلي عم الى الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس فصلت الانصاف في قوله وثبتت  
 نحو بيت المقدس وصلى النبي عم بعد قدومه ستة عشر شهرا وفي الظهير في استقبال الفضل  
 في السجدة لا ثم تجلو فالمدنية والنية لقوله نعم وامرؤ الا ليجدوا الله محصلين له  
 الدين ولقوله عم اما الاعمال بالنيات وعورة الرجل مبتداء وخبر من تحت سترته  
 الى تحت كعبته لادري الارض قطيعة من حديد على راسه عم الركبة من العورة وفي  
 الظهير ومك العورة في الركبة الخف منه في الفخذ حتى لو رأى رجل غيره مكشوف الركبة يكره  
 عليه برفق ولا يباعد وان لم يره مكشوف الفخذ ينكر عليه بحنف ولا يضرب ولا يراه  
 مكشوف السواء اربع ستر العورة واذا تباين الخ والصغير جبا لا يكون ذلك من عورة ولا بأس بالنظر  
 الى ذلك منه وستره وعورة كانه فمنا كانت او مديرة او ام ولد او مكاتبه من ابي الرجل  
 مع زيادة بطنها وفهرها لان لها حرية ولهذا القول لا رتبة انما على كراهية وانه كان  
 مظاهرا والظاهر لا يكون الا بذكر عضوة على النظر اليه وفي المحيط انه صلت بخير فباع فاعتقت  
 في صلواتها فاستترت من ساعتها بعمل قليل جازت صلواتها والا فلو والفرق بينها وبين  
 عاد وجدا كسوة في الصلوة حيث تفت صلواته ان الفتى خطبا بها بالستر وقد وجب في الصلوة  
 وستره كما قد ثبت وستر العورة خطابا لعماري بالستر وهو محقق قبل الصلوة فلما  
 توجه الى الخطا بالستر في الصلوة استدل الى سبب فصلا كانه توجه اليه قبل الصلوة فتركه  
 وجميع بين طرفة عورة على النظر اليه الا وجهها ولفظها فانها ليست بعورة وفي قدريا  
 عن الامام روايتان في رواية ليس بعورة واخرى انها عورة والا فلو لا قوله لا يستره بآية  
 لان المرأة محتاجة الى كشف قدسها عند المشي كما يحتاج الى طهارتها ووجهها ويديها عند  
 المعاملة فاذا خرج الوجه والكف عن ان يكونا عورة للحاجة مع انها مشتهريان فوق القدرين  
 فلو ان خرج القدمان ادنى وكشف راجع عضوة هو عورة لم يمسح الصلوة عند الامام  
 لان حكم الركوع حكم الكحل بدليل ان صلى رجع الراس في الا حرام كحل كل ما يقع كشف الركبة  
 من عضوة هو عورة كاليد والفخذ والركبة منه وقيل عضوة منفردة والا فلو كان الركبة

منه

طبق الفخذ والساق وليست بعضو والساق وفي الموصلة وكحلها لا ينبغي ان يكون كحل  
 حكم الركبة من الوجه وشعرها بالخرى وكشعرها النار في المحيط والشعر النار من لسانها  
 فيه روايتان والا فلو ان عورة اذ لم يستره بالستر في المحيط والشعر النار من لسانها  
 ناصيتها وهذا امر لا يدعي الى الفتنة والاعمال جميع على النساء في الخيانة على الصحيح  
 للحج وذكره بغيره احسن من حق لاجتماعه ان يجمع ان يبين عضوة لا يمنع كشف  
 رجليه والاشقيين ووجه ما سطره في كافي الدين ونداء المرأة يمسح لصدورها ونحوها بالنكس  
 عضوة بغيرها وكذا من لا يستر عضوة على حدة وحلقه الذي يسترها وقيل مع الاشقيين  
 والا فلو هو الصحيح وفي المحيط ولو انكشف ثياب من سترته وعانته قد رجعت صلواته  
 لان ذلك عضوة كامل والعورة تنقسم الى غليظة وحقيقة فالغليظة القبل والبرصا  
 حولها والحقيقة ما عد ذلك كما ذكر في ان يمسح الصلوة كشف الركبة من كل منهما وعندهما في  
 ان يمسح الصلوة انكشف الاكثر من العضوة الذي هو عورة وفي كشف النصف شعثه  
 روايتان احدهما يمنع من الصلوة فوجه عن حد القدر والا فلو يمنع لعدم دخوله في حد  
 اكثره وفي الموصلة عرانة تمها ثوب زعمت قايمة انكشف من ساقها ما يمنع جواز الصلوة  
 وان صلبت قاعة لا ينكشف نصلي قاعة ولو كان الثوب يغطي جوارحها ويرج رأسها فتر  
 تغطية الرأس يجوز صلواتها ولو كان يغطي قبل من اربعه لا يسترها ترك التغطية وعدمها  
 اي شيء من الاشياء المألوفة بربيل بالنجاسة من الاغاث يصلي بها للضرورة ولا يجزئ كانه  
 فعل ما في وسعه ولو وجد المصلي ثوبا رجا طاهر فتركه وصلى عاريا لا تجزئ كانه نجاسة  
 راجع الثوب تقوم مقام نجاسة حاله اختياره فقوم طهاره رجا بتمام طهاره كل حاله  
 الا اضطرار في ثوبه قبل من رجا طاهر بخبره ان يتركه ويصلي عاريا فاعاد ثوبا ويصلي به  
 والا ففضل الصلوة به لمحصل الركوع والسجود وستر العورة ويجوز ان يصلي عاريا بركوع وسجود  
 وهذا ردوما في الفضل وعندهم تركم الصلوة به وهو احد في الشافعي لان في الصلوة  
 تركه فخرج ما عد في الصلوة عاريا ترك الغرض ولنا انه ما يستبان في حكم المنع فكذلك في  
 الصلوة عاريا في حال الاختيار كذا لم تجز في الثوب الجسدية واستوى في المقدركا القليل  
 ان تكشف عضوة كذا قليل النجاسة والكثير منها مانع فاستوى في حكم الصلوة وان لم يجد المصلي  
 ما يستره عورة من الاشياء فصل في قايما بركوع وسجود جاز وكذا في الفضل ان يصلي قاعدا  
 ما اذا جليته لانه استدل بآية الركوع والسجود لان في القيام ترك السجود في القعود  
 اتيان به بالركوع والسجود وسوجه وفي الغاية عارئة الثوب يمنع من الصلوة عاريا كما تمنع



العلم اقوى من حاله عدمه وبناء القوي على الضعيف لا يجوز فصلا كما لو كانا معا على الركوع  
والسجود وعندنا في يوسف ان اصابا حارت مملوثة فباسا على انهما انما بين جد الفاع لا لا الا اثنين  
بعد ان يخرج من صلوة جازتا فقا فالحصول المقصود وان خرجت يوم مع امام في صلوة جهتا  
فخرج كل منهما الى جهة وجعلوا حال امامهم بان لم يدروا ما صنع جازت صلوة الجميع ان يتقدا  
الا امام منهم احدا ولا جازت صلوة من لم يقدر على صلوة من تقدمه فانها لم تجز لغيره  
فرض المقام او علم من امام حاله فقالا باضا على الجرح به هو عليها علما ذلك لا اعتقاده  
ان امام على الخطاء وقبل الخائض من عدوا وسبع او عرف بان كان على حذبه في البر وقبلة  
ابتدا وخبر جرحه قدرة تحقق عجز عن الاستقبال وكذلك امرين الذي لا قدر له على  
الاستقبال ولا يحيد من توجهه الى القبلة ويقصد المصلي بقوله الصلوة التي يدخل فيها  
ويصل قصد قبله الصلوة التي يدخل فيها بغيرها اي مقدرها بتكبير تحريكها وبكيفية كثيرة  
فلا يجوز الصلوة بينة ما حرمه عن التكبير لانها اول جزء يحصل عن النية فلا يكون الباقي عيبا  
لا يستحق عليه وقال ابو الحسن الكرخي يجوز الصلوة بينة ما حرمه كالصوم واختلوا فيهما  
تاخيرها على قوله فقال بعضهم الى التحوذ وقال بعضهم الى الركوع وقال بعضهم الى الرفع  
من الركوع واجيب بان يجوز التأخير في الصوم للصورة ولا ضرر فيهما وفي الظهر  
روي عن حماد انه روي عن ابي بصير انه سئل في الظهر ارجى امام ولم يتعد بعد النية باليمين  
حبس الصلوة الا انما انتهى الى مكان المصلي غيب عنه النية جازت الصلوة بتلك النية المقيدة  
وهكذا روي عن الامام والي يوسف وفي المحيط عن ابي بصير انه يجوز تقديم النية في الصلوة  
وذكر المحقق انه بكثرة كبيرة الا حرام محالطة النية وهو احوط وقم الصلوة للفظ الى  
العصا الذي قصده بقلبه افضل منه بل للفظ ويكفي بطلان النية في الصلوة للنفق في تعيين  
النوافل بوقوعها في اوقافها فلا تقصر الى تعيين في الصحيح لانها ليست من العادة وهو على  
بطلان النية والنية لان السنة نقل ايضا كونها راية عبادة شرعت لتكميل الفاعل كذا  
الاصحح في الصحيح لانها سنة فلا يجزى ذكر بعض المشايخ من انه لا بد من ان يتهيأ سنة  
الرسول اذ فيها صفة زايدة على الفعل المطلق كما في الفرض والفرع شرط تعيينه كان الفرض  
متزاهيا فلا بد من تعيين اذ ان كان كالعصر مثلا فيقول نويت عصر اليوم ولروي عصر الوقت  
او فرض الوقت ان كان في الوقت جازت على الصحيح ان الوقت متعين له وان كان خارج  
الوقت لا يجوز ولروي في غير يومه يجوز وان خرج الوقت وفي الغاية لا يبي في الوقت واجبا  
لاختلاف العلماء فيه والخلاصة انه يعين في الفرض ان ام او صلى منفردا او مقننا والمصلي

اباحه للامر من الصلوة بالنعم وفي الظهر وعن محمد بن عيسى صاحبنا ان يعطيه ثوبا اذا صلى يتخلل ولا  
يضي وانما في وقت الوقت وقبله من كان بركه عين الكعبة سواء كان بينه وبينها هابل  
اولم يكن لما في الصحيحين من حديث ابن عباس عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل  
البيت دعا في فواحش كلها ولم يصل فيه فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبلة ثم قال هذه  
القبلة والقبلة بضعين فقبض الدين وشمل الفم بمقدمه فلو صلى في بيته ينبغي ان يصلي  
بحيث لو ازيل الجدار يقع استقباله على الكعبة وقبله من بعد عن الكعبة جهتها لان  
التكليف بحسب الواسع وليس في دسسه الا هذا وهو عند عامة المشايخ وهو الصحيح  
وقال الجرجاني عين الكعبة لان النصف لم يقبل بين من قرب كن بكة وبعد كن هو غيرهما  
واجيب بما تقدم لما روي ابو جعفر الترمذي وقال الحسن صحيح عن ابي هريرة ربه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة فان جعلتموها المصلي سال عنها وان لم  
يجد بين يديه من القبلة عرجى لان العمل بالبحري واجب عند عدم ما فوقه وصلى لما روي الترمذي  
من حديث عامر بن ربيعة عن ابيه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ليلة مظلمة فتخيلت السماء  
واستكلت القبلة فضلتها فلما طلعت الشمس اذا نحن مسلمين لغير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم فزلت قائما فاولوا وجوههم ثم وجه الله في الميزان رجل صلى الى غير القبلة فتمسك  
فواضعا قال الامام بكفره قال ابو بصير لا يجوز صلوة قال ابو الليث القول ما قاله الامام ان  
فعل ذلك على وجه الاعتقاد وكذلك الصلوة في الثوب النجس بغير طهارة وفي الخلاصة المختار  
انه يكفر في الصلوة بغير طهارة دون الصلوة في الثوب النجس الى غير القبلة لان الصلوة الى غير  
القبلة وفي الثوب النجس يجوز حاله الصلوة بغير الطهارة لا يجوز حاله ولو كان من ثياب  
عليه القبلة يعرف الاستدلال بالبحري لان الاستدلال فوق التحري فان علم من تحري القبلة  
فادى صلوة بخطا به بعد ما لا يبعد انه في الواجب في حقه وهو الصلوة الى جهة تحريمه والفرق  
بينه وبين نية قضاء ما روي في ثوب على خلق انه طاهر ثم تبين انه نجس حيث بعد الصلوة  
انه في ما امر به وهو التحري وما تركه ما امر به وهو الصلوة في ثوب طاهر على طهارة وان  
ظهر من تحري خطاؤه وعلم به فيها اي في الصلوة استدلاله بنوعه صلى الله عليه وسلم وكان ان تحول رايه  
فيها لان تبدل الاجتهاد بغيره النسخ وقد وقع الاستدلال في الصلوة عند العلم بالنسخ كما  
في الصحيحين وفي الخلاصة وعنه محمد بن ابراهيم راجع ركعات الى اربع جهات جازت واختلاف المشايخ  
فيما اذا تحول رايه الى الجهة الاولى بالتحري فمنهم من قال يتم الصلوة وسهم من قال يستقبل  
وان شاع من شك في القبلة بل لا يجوز صلوة عند الامام ومحمد وان اصاب كان حال التحري



الخروج من الصلوة  
فمن قرأ الحمد لله  
صلى الله عليه وسلم

اولنا دليل بقدره  
ما يقبض من القرآن مطاوع  
فلما بعد <sup>نسخ</sup> من القرآن  
نسخه <sup>من القرآن</sup> على  
الصحة والجمع  
والجواز

والمراد بالصفة ههنا الصفة  
الحاصلة للصلة بأركانها وههنا  
عند الرقيم  
أي في الصلوة شرطا  
الأول أن يكون المأمور مستعدا  
أي قبل الشروع في الصلاة  
مختلفا سواء البكيرة أو غيرها

مما عدا القومية



وتكبير الركوع وسجدة الركوع ثلثان يقول كل مرة سبحان ربّي العظم والرفع ثم يركب  
 من الركوع واخذ المصلي ركبة يديه في الركوع وتفرج أصابعه في حين الوقوع وتكبير  
 السجود وتبجعة ثلثا لقوله صلعم اذا سجدوا فقل سبحان ربّي على ثلثا وقب  
 المصلي يديه وركبته على الأرض حالة السجود واقرأ في سجدة السجدة تحت وتكبير المصلي  
 حالة السجود للثبوت في موضعها أصابع رجليه اليمنى المقبله والقوة وبها استواء المصلي  
 قائما في الركوع والجلوس بين السجدين فلو قال في يوسف وقد تقدم في تحصيل الركوع  
 والصلوة على الشئ صلعم وكانت سنة عندنا وليست بواجبة لان كل من روى الشئ  
 عن النبي صلعم لم يذكرها فيه وقد قال ابن عباس وجابر وابن سعد وغيرهم انه صلعم كان  
 يعلو الشئ كما يعلو السورة من القرآن والدعاء بعد الصلوة عليه صلعم له والجلوس  
 وهو الصلوة بعد الشئ في الفقرة الأخيرة وأما اي ادان الصلوة ان يجعل  
 المصلي نظره الى موضع سجوده في حالة القيام وفي حالة الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده  
 الى اربعة اقطار وفي سجوده الى محججه وعند التكبير الاولي الى يمينه وعند الثانية  
 الى يساره لا يسكن المقصود الخشوع وذلك كونه مقتضاه فان الخشوع لا يكف عن  
 عينه ارباع ما على عليه لا يقرأ ولا ينظر في الاكثر الى المذموم في غير هذه الموضع  
 ولعم الصلوة في سجدة السجود بقوله صلعم التثاوب وسبب الشيطان فاذا ثاوبوا وحكم  
 فليكن ما استطاع واخراج المصلي كف من يمينه عند التكبير اذا قرب الى التواضع  
 وابتعد عن الشئ بالقيام ووقع السعال لان يسير من افعال الصلوة فيدفع المصلي  
 قد استطاع اذا اقتضته الطبيعة حتى لو كان بغيره عن رفع صلوته والقيام عند  
 المقيم في الصلوة لا ذامر به فيتحيل المسارعة اليه وقبل عند قوله في على الفقه  
 من عند قوله قد قامت الصلوة والشروع عند قول المقيم قد قامت الصلوة لان المودعين  
 اسير وقد ختم قيام الصلوة فيشرع عنده صوتا كقولهم عن الكلب **فصل**  
 ينبغي للمصلي ان يلزم الخشوع في الصلوة لقوله تعالى وقوموا لله خاشعين اي خاشعين في  
 الخشوع التذلل وهو في الصلوة استعمال جميع ادائها واداء المصلي الجوارح كلها اي  
 في الصلوة كبر تكبيره لا فتناح في ما فانه لو كبر قاعا ثم قام لا يصير داخل في الصلوة  
 ولو كبره كالتكبير في غير ذلك ثم كبر ان كان في القيام ارفع يكون داخل في الصلوة  
 وان كان في الركوع ارفع لا يكون داخل فيها الا ان كان يكبر حال كونه قائما كما اذا كان  
 مع التثاوب في الجلالة وفي كبر استقامته وعنده كبر وقفا ليدار بصير اللفظ به الكبار

في بيان سنة الشروع في الصلوة  
 وبيان احكامها واحوالها  
 عند الرقيم  
 لقوله تعالى في الصلوة  
 في فصلهم فاستغفروا  
 بانه لا يأتي بعد هذه الاية  
 ولا هذه الاية

جمع كبر

جمع كبر فتح الكاف وسكون الباء وهو الطل فيضد الملقوق وقيل انه هذا كما سلك الف  
 في اخر الجمل فلا يضر لكن خففه اولى واذا اراد المصلي ان يشرع في الصلوة فقدم على التكبير  
 رفع يديه اذ لا يكبر حتى يرفع يديه فلو كان يارها ما يسمي تحتي اذ لا كان حادها  
 سنة عندنا وهو رواية عن احمد بن حنبل في سلم من حديثه في ان من كبر ربه ان ربي النبي صلعم  
 رفع يديه حين دخل في الصلوة خيالا اذ فيه وقيل ساباها سنة تحتي اذ فيه ليقين بخاوة  
 يديه اذ فيه وقال الشافعي وهو رواية عن احمد بن حنبل في سلم من حديثه في ان من كبر ربه ان ربي النبي صلعم  
 ان يكبر ولا يكبر الا بعد الوقوف انما هو عند الامام وحده لان في الوقوف تكبيرا عن غير  
 وفي التكبير اثبات التكبير اذ تع والفقير قدم على اثبات كافي في كل الشهادة وعندنا في رفع  
 يرفع المصلي يديه مع التكبير فانه لا بد وهو اختيار الصغار وهو اهرزاه لان رفع اليد  
 سنة التكبير في اشارة تكبير الركوع والسجود والمرأة ترفع يديها خفاء تكبيرا لا تشرها  
 ودوي الحسن عن الامام انها لا تدخل لان يدها ليست جوارق ومما رفعه تكبير الموم تكبير  
 الامام افضل عندنا امام لما فيه من الاستحضار لخواصها فان المناجعة عندنا ما افضل  
 لان الموم ما سوزها ولو قال المصلي بول التكبير هو سدا كبر الله جل واسد اعظم  
 وكذا ما افضل التفضيل من الجليل والعظيم ومناجاة واحد وقال الرحمن ليس اذ  
 الا ان الله اسد وغيره ذكر من هذه الفاظ بالان قال تبارك الله او قال سبحان الله او  
 سبحان اسماء الله التسعة والتعين او كبر بالفا رسيته بان قال هذا تركب  
 لا طلاق وقوله تع وذكر اسم ربه فصلي وكان من بلغة غير العربية اولى في الحج  
 بما يجزى به حصول المقصود فكذا هذا وهو قول الامام وحججه مع الامام في العربية حتى  
 يكون المصلي شاعرا بكل لفظ من العربية اذا كان يدلي على التعظيم وكذا مع لوقا المصلي بها اي  
 بالفا رسيته كنه اعاها لانه عا جاز عن العربية لولا يلزم تكلف وليس في الوضوء واما في غير  
 حالة الحج فهو قول الامام فقط لان الاجماع فيها اذا كان عاجزا او ذبح والحال انه قد سمى بها  
 اي بالفا رسيته عند الحج مطلقا عا جازا وغيره من حصول المقصود وهو مطلق ذكر  
 اسمه تعالى ولم يذكر المصنف ما اذا قرأ بالفا رسيته وهو غير عاجز عن العربية كما ذكر ابو بكر  
 من ان الامام رجوع الى قولها وعليه فلو قائل به في غير حالة الحج فلو جاز في ذكره وحكم  
 غير اللغة الفارسية كالركبة وغيره من الاسماء التي لا يقرأ بها في اللغة الفارسية كما  
 أشعر الاصل له جميعا وهو قوله تعالى وان لا يؤذوا المؤمنين وقد عجز عن اثبات بالغة  
 العربية فيما يباكان في قد سجد على لسان كان في الصحيح اخره عن قوله في سجد الورد

حالة كونه حاضرا

عند التكبير

ري



ان الامام جواز القراءة بالهاجزة دون غيرها من الاسماء العربية ولو لم يصر في  
 الصلوة بالله اعلم في الاجواز ان الاعتبار بالتعظيم المأخوذ في التمجيد بل هو  
 الاصح كذا في المحيط لان معناه بالاسم والتميم المتدرج خلفه عن عرف النداء وقيل لا يجزئ  
 ان معناه اما لا يجزئ فيكون مشوبا بالدعاء على قول الامام ومحمد كما عرفت وقال ابو بصير  
 ان كان بحسن التكبير يجوز الاقتران باليه بان يقول الله اكبرا والله اكبرا والله اكبرا  
 او الله اكبر عند الشافعي لا يجوز الا بالاولين وعند اكثر اهل الحديث لا بد من الاقتران  
 بقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في ان الله اكبر بلغ من الله اكبر ان يعرف الخبر بغير  
 حصر في المبدأ ولا في يوسف ان افضل التفضيل اذ لم يكن في اصل مشاركة كما في  
 صفات الله تعالى لا يكون بحسن التفضيل نحو هو هو هو عليه فيكون الكبر في حقه تعالى  
 بغير كبر في قوله عند الشافعي انه كان شاعرا عند الامام وعند ما لا يكون شاعرا حتى  
 يذكر الخبر ثم يعجز المصلي بعد ان يكبر بمعية على رضى يسار بان يضع باطن كفه اليمنى  
 على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخصرة او يهاجم على الراس تحت شتر وهذا في كل قيام  
 ستن فيه ذكر عند الامام واي يوصف وعند محمد في قيام شتر في قراءة يضع المصلي يديه  
 في القنوت وصلوات الخاء والشاء عند الامام واي يوصف فلو قال الحمد لله ان الله  
 لا يخوف اجتماع الدم في راس الاصابع وذلك في حالة القراءة لان السنة تقول بها وكما  
 ان الوضع شتر للخصوع وهو مطلوب في حالة الذكر ايضا وفي التفسير ولا يربط  
 يديه بعد الفراغ من التسمية بل يضع كفا في راسها عند الامام واي يوصف ويرسل اليمنى  
 في حركة الركوع وبين تكبيرات العبد من القنوت وقيل ان الوضع سنة القيام مطلقا وعلى من  
 في الكل ثم يقرأ اما كان او مقفدا او سقرا اسماء الله الحسنى الى اخره ونظيره ما رواه الدارقطني  
 باسناد رجاله ثقات عن انس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع الصلوة كبر ثم رفع  
 يديه حتى يجازيها بيمينه ثم قال سبحان الله وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جد  
 ولا اله غيرك وفي المحيط وراى محمد في كتاب الحج وجل ثناؤه ولا يزد على ذلك وفي ابي  
 ايوب وسفيان وكذا في المقفد الامام في القراءة ان كان يجزئها بالياء بالثناء وان كان يجزئها  
 بالياء وقيل بالياء في كنهه ما رواه بالانصاف وكذا ذكر الامام في الركوع يترك الشاء لئلا يقع  
 الركعة وكذا ذكره في السجدة بكبرياء بالثناء ثم يكبر ويسجد ويخرج من الشاء والامام  
 ولا يضع المصلي الي الشاء وحشة وجهه الى اخره حديث اسما الى اخره في قوله لا يوصف فانه  
 شئ ويوجه وهو بخلاف النسخا حديث اسما الى اخره في قوله لا يوصف فانه

وما ذكره الخازن  
 ما افاده قوله فيضع  
 لا بالقوة وان كان فيها ذكر  
 مسنونا في التسمية كذا  
 قيام كذا في القيام في اصطلاح  
 قبل الركوع واما ما بين تكبير  
 العبد في غيبته فيكون مسنونا  
 عند الرجم

فان كان  
 فانه

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة كبر ثم قال وحشة وجهي الى اخره وفي الهداية لا بد في  
 ان لا ياتي بالنكس قبل التكبير فحصل التسمية هو الصحيح ثم يعوذ مختارا للهداية في استبعاد  
 بالله من الشيطان الرجيم ومختارا من الائمة وهو ظاهر الرواية اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 وفي الهداية لا بد ان يقول استعذ بالله لئلا يقرأ في القرآن ويقرب منه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 اي لا يقرأ في القرآن وهو قول الامام ومحمد كذا في الهداية وفي النسخة انه قد قيل في قوله تعالى  
 فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا قرأت قراءة القرآن في اي الموضع  
 على قول الامام ومحمد عند قضاء ما سبق لا يقرأ في الاضغدي ولا يقول المقفدي كذا في قراءة  
 ولا يقرأ من كبريات العبد لئلا يقرأ في غير الله تعالى في قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم  
 وذكر عن من جئت فيكون نعاله في قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم  
 على كبريات العبد لتقدم الشاء عليها ويصحبها اول الصلوة فقط في رواية عن الامام انه سار  
 بها في القراءة لا كقوله وفي رواية اخرى في قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم  
 وكل ركعة اصل في القراءة فبدا بالتميم بالثناء والثناء والثناء اي لا يسمي بغيرها فالحق  
 فانه قال يسمى بينهما في صلوة الحافضة لا في الجهر لانها كانت السجدة بينهما ما يكون سكتة في  
 القراءة وانما يجزئها يكون معنيين بحافضة السجدة والثناء والثناء اي لا يسمي بغيرها فالحق  
 من القرآن عند اختلاف العلماء والاخبار فيها كذا في المحيط وروي الجصاص عن محمد بن  
 ابيه من القرآن انزلت للفصل بين السور ليست من الفاعلة ولا من كل سورة وهذا القول  
 اعدل واصح واحتمل كذا في محيط الوحي ليدل على انها من القرآن وكذا في محيط الوحي ليدل  
 على انها ليست من كل سورة وقد روي ابو داود عن الصحابة وهم كذا لا يقرأ في انقضاء السور  
 حتى تترك بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ القراءة الشاء والتعوذ والتسمية بغير سورة الفاتحة  
 ويقرأ سورة من القرآن مع الفاتحة او ثلثيات من اي سورة شاء واذا قال الامام ولا الضالين  
 امن هو اي الامام واليوم سارا في الجماعة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا امن الامام فاستمعوا له وانصتوا فاني اؤمن بالله وكذا في قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم  
 في قوله لا يسمي بغيرها فالحق في قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم في حديث اخر فاني قد روي  
 اهل السماء وفي ابن ابي شيبة في المدة القصيرة تحناه عند كل اهل العلم استجب قال الجوزي  
 وهو يروي عن الفقيه كان في استدعاء الجهم خطا في قول بسم الله الصلوة وقيل في غيرها في قوله  
 لفظة موجود في القرآن ثم يكبر جازلا كذا وهذا هو في ما في الحاشية الصغير في قوله تعالى  
 مع الاخطاء وقيل كبره بالياء ثم ركع وقيل جازلا عليه وهو اذا اراد ان يركع بكبره بعد

تعوذ







وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية أفرش رجله اليسرى وفي الميسر جعلها  
بين يديه فجلس عقيب الفرض عليها من غير قرآن ونصب يمينه أي على اليمنى نفسها وروى  
أصابعها نحو القبلة لما روي عن أبي بن عمار أنه قال من سنة الصلوة أن تصبأ القدم  
اليمنى وتستقبل بأصابعها القبلة وتجلس على اليسرى وتضع يديه على فخذه وتبسط أصابعه  
موجهة نحو القبلة وعن أبي يوسف في الأمانى بعد التحصير على الوسطى والأيمان ويشير  
بالسبابة وذكر محمد أنه صلح كان يشير عن يمينه يصنع وهو قول الإمام وفي الطهارة  
هل يشير بالسبابة من يده اليمنى لاختلاف المأخوذ وفيه وفيه المصنف يكرهه الأشاره وروى أحمد  
ابن حنبل وهو رواه الجماعة واللفظ المسموع قال علي بن رسول الله صلعم التمسك يمين  
كفك كما يعطى السورة من القرآن فقال إذا فعلتم في الصلوة فليقل التحيات لله ثم تحية  
وسوالمكره قبل البقاء وقبل العظة والصلوات الصلوة المعروفة وقيل الدعوات والطلبات  
الطلبات الدالة على الخير والسلام عليكم أي النبي ورحمة الله وبركاته قال الإمام بقائه التحيات  
والبركة مقابل الطلوع اشرك الله بقوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم لم يسمع  
الملازمة بذلك فخرجوا وقالوا الشهدان لا اله الا الله والشهادتان تحتهما عبيد ورسوله ولا يروى المعنى  
عليه أي على الشهادتين المذكورتين في الحق الأول في وسط الصلوة وآخرها بغيره وما بعد ذلك  
الأولين الفاتحة خاصة أي لا يغم السورة فيه لما روي أبو قتادة من أنه صلعم قرأ في آخره يمين  
بفتح الخاء الكتاب وقرأها وسماها أي القراءة أفضل وبه قال النخعي والثوري وسائر الكوفيين  
وروي الحسن عن الإمام أنها واجبة والصحيح أنه إن سجد أو سكت جاز روي عن أبي شبيب عن  
علي وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا اقرأ في الأولين وسجد في الآخرين والعودة الثاني كما  
في أفرش رجله اليسرى وجلس عليها بأصابعها اليمنى وموجهها أصابعها على القبلة  
دواضعها يديه على فخذه والمراة تقول فيها أي في الشهادتين وبين صفة التورك هو أن  
تجلس على اليمنى اليسرى وتخرج كلها رجلها من الجانب الأيمن لأن المطلوب سترها وهذا  
الهيئة استلها فإذا تم المصلي الشهادتين أي في القعود الثاني صلى على النبي صلعم وفي سنة  
عندنا فمن عندنا في سنن الحسن عن كيفية الصلوة فقال اللهم صل على محمد وعلى  
آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك خير مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما  
باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك خير مجيد وفي رواية الفقه في الدين الشهادتين  
وأكثر ما يقع الشهادتين في الصلوة الواحدة عشر مرات وهو أن يذكر الإمام في الشهادتين  
من صلوة المغرب ثم يشهد مرة الثانية وعلى الإمام من سجدة واحدة ويشهد الثالثة ثم يركع

الإمام أن عليه سجدة تلوته يسجد ويشهد مرة الرابعة ثم يسجد كما قام لهذا السجدة  
للأمانة ثم إذا سلم الإمام قام للمأموم وصلى ركعة وشهد السارسة ثم صلى ركعة أخرى  
وشهد السابعة وكان من سجد فيهما يقضي سجدة السهو في تشهد الثانية ثم ذكره قراءة  
آية الجحد وفيما يقضي سجدة وشهد التاسعة ثم يسجد لهذا السهو وتشهد العاشرة  
ثم سلم ودعا بعد الصلوة على النبي صلعم بأشياء أي الذي شاء مما يشبه الفاظ القرآن  
بأن يكون الفاظ الدعاء موجودة فيه لا أن يشابه حقيقة لأنه محذور الأدعية المأخوذة  
وبه المروية عنه صلعم ولا يدعو المصلي بما يشبه قول الناس فسرهم أجمعين بما يستعمل  
سؤال من غير الله تعالى أعطني كنزاً وزدني امرأة مخلوقاً غفركم في الدنيا لا يضاعف ثم  
يسلم المقتضي عن يمينه مع الإمام بقرآن سلامه بسلامه وأخلفوا في الأول مرة فعند  
الإمام القارة أو في الآخرة أو في الآخرة أو في الآخرة أو في الآخرة أو في الآخرة  
أو في الآخرة أو في الآخرة أو في الآخرة أو في الآخرة أو في الآخرة أو في الآخرة  
لفظ السلام التعريف فيقول السلام عليكم ورحمة الله ويقول عن يساره كذلك السلام  
عليكم ورحمة الله ويقول الإمام بآية السلام في التسليم لا يركع من يمينه وفي الثانية  
من يساره لأن السلام وتره وتكون الأمانة من يمينه وعن يمينه ويساره  
من الحفظة والنا من الذين بعد في الصلوة كل من البيان والحفظة جمع حافظ وأعم الماد  
وهكذا السلام أن المصلي لا يشتغل بالمناجات كان كالغائب عن ربه فليعلم عند ربه  
وفي المحيط لا يؤمر النساء أن يركعن من حضور الجماعة في الشهادتين أو يركعن من  
أي من يمينه ويساره من الحفظة والنا من الذين بعد في الصلوة ويقول ما أمه أيضاً في الجانب  
الذي هو أي الإمام فيه فيسجد في التسليم عن يمينه أن كان في الجانب الأيمن في التسليم عن يساره  
أن كان في الجانب الأيسر فيها أن حاذاه لأن الحاذاه ذو حطة من الجانبين وعن أبي يوسف  
يسويه في الأيمن ترجيحاً لليمين والمنزلة بولي الحفظة فقط لأنه ليس به غير الحفظة كما يروى  
في الملائكة عدد المحصور لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت فأغلب الأيمان بالأنبياء عليهم  
السلام **فصل** يجهر الإمام بالقراءة في صلوة الجمعة والعديد لما روي الجماعة  
أن البخاري من حديث عثمان بن بشير رضي الله عنهما أن رسول الله صلعم كان يقرأ في العبد من ربه  
للجنة يستجيب اسم ربه على ما كان عليه حديث الغاشية ويجهر في الحمد أو في العشاءين  
أزاد وقضاهما أو لا وقوله من المواضع من فعله صلعم وأما القضاء فلما روي أنه في المواضع  
أن الله قبض روحه وأولاه ربه فإذا ارتد أحدكم عن الصلوة أو نسيها ثم فرغ إليها

لكنه



فليصليها كان يصليها في وقتها وفي الخلافة عن اصل رجل يصلي وحده في جماعة فتدري بعد  
 قرأ الفاتحة او بعضها بقراء الفاتحة ثانيا ويحذف من السجدة في أهل المنزل ان شا جهر في  
 خافت وفي الغرض الجهر ايضا ان كان في وقت كانه ما يور الجماعة والكبر مشروع فيها فان  
 يجز عن الجماعة لم يجز عن الجهر بعد الوقت لم يبق الا ما الجماعة فلم يبق الجهر مشروعاً وفي حاله  
 الجهر فصل الجهر يكون على هذه الجماعة ويجوز ان اي امام والمنفرد القراءة فيما سوى ذلك  
 المذكور مما اتي وجوباً يقال حجت عليه الشئ اي وجبه واد في الجهر عند اي جهر المنفرد  
 واد في الجهر من الفصل اسماع غيره واد في الحافاة اسماع نفسه لان حركة اللسان بدون  
 الصوت لا يسمي قراءة لانفة ولا عرفاً في الصحيح اختاره عن قول الكرخي ان اد في الجهر لم يسمع  
 نفسه واد في الحافاة ان يصح الحروف لان القراءة فعل اللسان وذلك باقاً من الحروف  
 لا بالسماع وقوله في الخلافة في حق صحيح الحروف ولم يسمع نفسه عند الكرخي يجوز صلوة عند  
 الهند في لا تجوز في الخلافة امام اذا قرأ في صلوة الجماعة بحيث يسمع من كل جهة  
 لا يكون جهر الجهر ان يسمع الكل وكذا في كل استعمل بالطق كالطلاق والعقاق والا  
 سكتها وغيرها فلو قال ان طلاقاً وحده لم يسمع نفسه لم يقع طلاقاً واعتق عند  
 الهند في ويقع عند الكرخي ان صح الحروف ولو جهر بالطلاق والعقاق وان شئ  
 بحيث لا يسمع وهو صحيح الحروف كان لغوا عند الهند في ويحذف عند الكرخي ان  
 بقوله وغيرها الى ان شرط في الطلاق والعقاق والى التسمية للجمعة والى التسليم في الجهر  
 والى لا يجازي في القول للشيخ ولو ترك المصلي سورة ادى الى العشاء قضاها في الاخرين مع  
 الفاتحة عند امام ومحمد فلو قال في بيوت وفي كل جهر اذا قضاها عن امام ثبت  
 روايات احمد اجماعها اي بالفاتحة والسورة وهو لا يخفى وفي رواية خافت بما في  
 رواية جهر بالسورة وقافت بالفاتحة وهو اختيارنا فخر الاسلام ولو ترك المصلي في الجماعة  
 اي فاتحة ادى الى العشاء لا يقضيها قال عيسى بن ابان ينبغي ان يكون الجهر على العكس  
 لان قراءة الفاتحة واجبة فيقضي قراءة السورة ستة فلو يقضي لا يتبعها عن الحسن انه  
 رد على امام انه يقضيها اما الفاتحة فلما قال عيسى فاما السورة فلا تها مرة على الكفا  
 على وفق السنة وقرئ القراءة اية سواء كانت طويلة او قصيرة عند الامام وقالة للاباء  
 قصاراً واية طويلة له قوله كما قرأ اما يستمر من القرآن من غير فصل فلهما في المصلي ان  
 بالقراءة المطلقة والمطلق يصرف الى المتعارف وقارئ الاية القصيرة كما يستبيح قارئاً  
 عرفاً فلو تجوز الصلوة بذلك الحمد كما تجوز اذا قرأ ما دون الاية وسنها اي سورة القراءة

فانظر

مصنف على الفاتحة  
 او اية

والقرآن كله على الفاتحة واد سورة شاء لان السفر اثر في اسقاط شرط الصلوة  
 بان قرأ بعضها القراءة اولى واجبة عطف على جملة نحو العروج واستفت في الجهر مع  
 الفاتحة لكان مرعات السنة بذلك في التحفيف وسنها في الحضار يجوز اية  
 او مجموع اية في الجهر سوى فاتحة الكتاب ويروي عن ارجين الى ستمين ويروي  
 ستمين الى اية قبل والقول بين هذه الروايات ان يقرأ بالراعين الى اية  
 وبالكسالى الى اربعين وبالاوساط الى ستمين وقيل يقرأ في قول الليل بالاية وفي  
 قصر باربعين وقما بينهما مجيب الى ستمين واستحسنوا ما لا الفصل فيها اي  
 في الفهر وفي الظهر قبل سمي بفصله كثره فضوله وقيل لقلة مسوخته واساطه  
 وفي العصر والعشاء وقصا في المغرب لما روي عن الرزاق في صفه قال  
 كتب عمر بن الخطاب الى موسى بن اشراف في المغرب بقصر الفصل في العشاء باواساط  
 الفصل وفي الصبح بطول الفصل من الجهر الى الجهر طول قال الكرخي  
 وغير من اصحابنا وقيل من سورة الفاتحة وقيل من فاتة قبل من الجاهلية وسنها اي  
 سورة العروج الى لم يكن واساط وسنها اي من سورة لم يكن الى اخر قصار قبل من  
 اول القرآن الى عيسى طول وسنها الى الضحى واساط وسنها الى اخر القرآن قصار في  
 الضحى يقرأ بعد الحال المشاهدة ونظائر القراءة في الركعة الاولى على القراءة في الركعة  
 الثانية في صلوة الفجر فقط عند امام واد يوسعها لانه في وقت غفلة فطال الركعة  
 الاولى في ليدركها من بطاء في خصوص الجماعة ولا اعتبار في الزيادة والنقصان ما دون  
 تلك ايات لعدم امكان الاختار زعمه وعند محمد سكت تطويل الركعة الاولى في  
 الصلوات الحرة ولا يتعين شئ من القرآن لصلوة سواء كان يقرأ يوم الجمعة او قال  
 الطحاوي ولا ينبغي ان يحتمل ان لا يجوز غير اي غير ذلك الشئ الذي عساه  
 وان عين كره التعيين لما في ذلك من مجز في السور وقد قال الله تعالى والرسول يا رب  
 ان قرأ في هذا القرآن معلوماً ولا يقرأ اليوم اجراً ولا خيفة بل يسمع وينصت لقوله  
 تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا واد قرأ امامه اية التعقيب كقوله تعالى  
 التي وعد المتقون فينصت ولا يال الجنة او قرأ اية التعقيب كقوله تعالى وان قرأتم القرآن  
 فليذكرن فينصت ولا يقرن عن النار وان واصله في قوله وان قرأوا خطباً عطف على قرأوا صلى  
 الخطيب على النبي ثم ان يقرأ الخطيب يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الي اخره فيصلي السامع  
 سرّاً والناظر ايحد البصير الذي لا يسمع الخطبة والناظر اي والقريب الذي يسمع الخطبة حواء  
 الحق فانه يحرم

وهذا في حاله  
 اى كل الصلوات المذكورة  
 ولا يخص النجول المذكورة  
 لانه من الجهر والاسرار  
 التفسير لا يدل



والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم

في انصات اما انصات السامع للحظة فلو ان سمعها فز بقوله عم اذا قلت لصاحبك  
 يوم الجمعة انصت فقد اخوت واما انصات العبد الذي ليس بسامع فلو اخضا ط  
 واما انصت فخر الانصات وكان صوت كونه فربما بلغ الصغوف التي ما به فبش خدام  
 ودينهم من استماع اللحظة **فصل** للمائة سنة من ذكره وهي التي تشبه الواجب في  
 القوة لمواظبة النبي عم وللاحواد والارادة في حق تركها بالوعيد ومن واطل عليها  
 بالوعيد وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وقد قال احد رواي الناس بالامانة اعلمهم  
 بالنسبة الى الاحكام الشرعية العلية اذا كان يحسن من المرأة ما تجوز به الصلوة ثم انهم  
 تكافى عدتها وعبد في يوسف بالعلم اي او في الناس بالامانة اي انهم ثم علمهم بالنسبة  
 ثم ادبرهم اي اشدتم اجتنابا للمشبهات ثم استهم ثم احسنهم خلقا اي الغايبين لنا  
 ثم اشرفهم ثباتا ثم اصعبهم فيها ثم افقاهم ثباتا ثم فرج بينهم او يحسن القوم وفي الخلاصة  
 رجل ام قوامهم لذكره ان كانا كذا هبة لفساد فيه اذ كانهم احسنهم بالامانة  
 يكون ذلك وان كان هو الحق بالامانة لا يكون وتكون امانة العبد والا عني وهو من سكن  
 البادية عينا كان او نجما والا عني الفاسق واليسوع اي صاحب اليدعة وهي احد  
 عيونه في الحق السليق عن رسول الله صلعم من علم او عمل بفتح شبهة واستحسانا وحصل  
 دينا فويا او صراطا مستقيما وتكونه امانة ولو انما ذلك كان العبد والا عني في ذلك  
 الزنا القابل عليهم الجمل والفا سوة المسيح في ما سنها لخطها وقد مرنا بها سنا وتجل  
 الا عني باستقبال القبلة وتحت ركنه من التوقي عن الجحاسة كما ينبغي فان هذا هو الحق  
 المتكوي في جازما اخرج الدار قطعي عن كقول عني اي يبره رضى ان رسول الله صلعم قال  
 كل خلف كل برو فاجر صلى على كل برو فاجر وجاهدوا مع كل برو فاجر وفي الخط انصا  
 الجوى ان كان هو اله يكفر بخلاف الصلوة خلفه ولا فتحوه وتكونه ويكره ليقول الامام  
 الصلوة بالقوم لقوله عم صل بالقوم صلوا اضيقهم فان فيهم الصغير والكبير  
 والجماعة وكذا تذكر جماعة النساء وحدهن بامام مشتهر ولهذا لم يشترع لهن  
 اذان وهذا في غير صلوة الجماعة لان صلوة الجماعة لم يشترع مكره فاذا اصلحتها  
 احسن لم يكن لها في صلواتها فيصليتها جماعة فان ذكر كيقف هو بالمشاة الفوقية  
 في اوله لان فاعله الامام وهو مؤنث حقيقة سطره الامام بتوحيده المذكر والواو  
 والوسط يسكون الين لما كان اجنب بين من جف كالمصنف والمؤددة وتبعض بالان  
 جف لا بين من جف والدلالة الساحة كالغرة فان امام الغرة يقف وسطره ولا

يَحْضَرُونَ

الماء  
بني

والجامعة لما في خزائن  
من الفقه والحج

ولا يحضره ن أي النساء الجماعات في الصلوات للسر لوقوله تعالى وقمن في صلواتكم ولا في غير صلواتكم من القنينة العجمي بأش لها ان يحضر في الغضب والشاء والعجز فقط أي في الغضب والعجز وهذا عند الامام لا تنسأ الفاتح في هذين الوقتين والمنسقية لا يعرف انها بمنزلة غير مرغوب فيها وابوبن يوسف ومحمد بن ابراهيم في الصلوات الكل بناء على قوله الرغبة ومروان بن صالح واحدا قامه عن عينية سادس والله لا روي السنة من حديث ابن عباس فيها انه صلى مع به واقامه عن عينية وهو ظاهر الرواية وعن محمد بن اذ يضع اصابعه عن عقب الامام وان صلى المقدس خلف الامام او في سائر جاز وهو سبي لا منه خلفا السنة ويقدر الامام على اثنين فصاعدا لما روي الجماعة الا في ما جرح من حديث انس بن مالك انه صلى مع النبي وقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهما ووضعا الرجال ثم الصبيان ثم الخفاف ثم النساء لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليبيتي نكم اولواكم والنهي الذي ينهونهم ثم الذين يلونهم ولا عليهم جمع علم وهو يرى التام كغيره هنا عن الطبري لا منه سببه ويشي لنا من ان يترأصون ان يسدوا الخلل في الصفوف وان يسودوا سائرهم وينبغي الامام ان يامرهم بذلك وان يقف وسطهم فان جازته عاقله شيئا وبني بنت سين او اكثر سوا كانت اجنبية مشاورة له او حليقة وسواء جازته بكمها او ببعضها بان كان احدا على الدكان ولا فرج على ارجل واحد من اعضائه عضوا او غير العضير في المحاذاة الساق والكعب قال بعضهم القدم وسط المحاذاة ان تكون في صلوة مطلقة اي ذات ركوع ويجوز مشتركة تحريمه واداء بان يكونا باثنين تحريمهما على تحريم الامام وان يكون لهما امام حقيقة او تقدير او اخي لواله فذكر رجل وامراة اماما واحدا فحذوا وتوضا ثم جاء وقد صلى الامام فقاما ليقتبعا فجازته فذكرت صلوة لوجود المشتركة تحريمه واداء لان لهما اماما فقاما ليقتبعا فان قدر ان كانا سبقتين في السجدة كما لها فان صلوة لا تقهر هذا الصلوة وان اشتركت تحريمه فاما ليست مشتركة اداء في مكان متحد بلو حائل حتى لو كان الرجل على الدكان والامراة على الارض لم يجز عطفونه عضوا متبعا بان كانت الدكان مثل القامة او كان بينهما اسطوانة او شبيهها لا تقهر صلوة لتغاير المكان ووجود الحائل ولا قدرت صلوة ان يركعا معا في اي ارضي الامام امامة المرأة لا اذا لم يسبقه صلوة بل صلواتها وقال ابن ابي عمير في المحاذاة مطلقا لا تفصل صلوة وهو القياس ولا ذلك للمرأة في صلوة اي الرجل يلوئيه اياها وقال في مجزأ اقتدا وهما وان لم سواء امتها وقد اقتدا الرجل بامرأة تقول ابن مسعود

نقاب اور تمک آؤ

أو صغيرة  
تقامت في حذاء الرجل  
مرأة عاتلة  
في الأصل فيه خل فيه صلاة  
لعمري لا نهات ركوع  
سجود في الأصل سرج

ی اما عتہا







سوق

لا يظلمها اذا كان لا صلاح القبلوه وكونا  
في اخر صوره من مسعود رشتانه قد احدث  
في امه ان لا يكون في  
الخطا ما لا يثبت بالقبيله  
والخطا ما لا يثبت بالقبيله  
والخطا ما لا يثبت بالقبيله  
والخطا ما لا يثبت بالقبيله

[illegible]











وأول ما في الصلاة من تعظيم المجد وصرفه إلى المساكين أحب وفي الغاية هذا أن يدخل من الغيب  
 وأما الثاني فليس له أن يدخل ذلك من الوقوف فإنه يدخل من سجود الركعة من الركعة  
 والوطي فوق بيت في سجدة ليس بسجدة حتى يحضره **باب في الصلاة**  
 بين الوتر والفعل لما بينهما من التناسب من حيث أنه كل منهما زيادة على الركعة والوتر  
 في الذكر من الغزاة الوتر واجب عند الإمام في آخر قوله وعنه أنه فرضه قاله سنة وهو  
 رواية عنه لقوله صلعم خمس صلوات كسبهن الله لك عليك قال هل على غيرهن قاله أن  
 تطوع ولم يذكر الوتر وهو ثلاث ركعات بل ولم وأمره بالركعة في ذلك وقال  
 على شرط البخاري وسلم عن عائشة رضي الله عنهن قال كان رسول الله صلعم لا يسلم في الركعتين  
 الأربعين من الوتر وفي شرح الكنت الصحيح أنه لا يجوز إقضاء الخلق بين يدي لم في الركعتين  
 في الوتر وقال أبو بكر الرازي يجوز يصلي منه بقية الوتر لأن أمه لم يخرج بل وسعده  
 وهو مجتهد كما لو أقدمي بأمه قد عرف وعلى هذا يجوز الإقضاء إذا صحت على علم الإمام  
 وإن لم تقع على نزع المقدري وقال صاحبها لا شراد لا يجوز الإقضاء بقرآن من يصلي  
 الوتر في كل ركعة من العائنة وسورة لأنه ما توتر عنه صلعم ويقنت للصلاة فإن الله من  
 الوتر دائما قبل الركوع بعد استرواح يدبره وقال الشافعي بعد الركوع في الضيق أجز  
 من رمضان فقط وفي الخط المفرد أن شاء الله من الركعتين وأن شاء حاقته الإمام بهم  
 عند محله لأنه لم يثبت القرآن ولا يجره عنده في يدي وهو الصحيح لأنه دعاء حقيقة  
 والمسبوق في الوتر في شهر رمضان إذا قنت مع الإمام لا يقنت تأشيرا إنما يقضى لأن  
 المسبوق من أن يقنت مع الإمام متابع له فصارت كل موضع القنوت فلو قنتا  
 تكرر القنوت في موضعه وهو غير مشروع ومن يقضي الوتر يقنت فيه ولو لم يبق القنوت  
 فتذكره في الركوع فالصحيح أنه لا يعود إلى القيام ولا يقنت لأن فيه نفس العزلة والركعة  
 الواجب وتوعد وقت لا تقصص صلوة ولا يقنت المصلي في صلوة غيره لما روي أنها  
 بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان صلعم لا يقنت في صلوة الصبح إلا أن يسمع  
 لقوم أو يقرعهم وقال الشافعي بالقنوت فيه دائما وفي الغاية إذا نزل بالناس إلى ركعتين  
 الإمام في صلوة الجرح هو قول الشافعي وأحمد وقال الجمهور أهل الحديث القنوت عند الترتيب  
 مشروع في الصلوة كلها وسبع المواقف كانت الوتر ولو جرد الركوع لا يجزئ فيه ولا يسبح  
 المواقف قانتا القنوت في سبع خلوة في يدي فانه قال يقنت المواقف بها  
 لا ما به بل يقنت المواقف في سبع الإمام فيما يجب متابعه فيه ساكتا في الظاهر قبل الإقضاء

الجرح  
 أن الجرح عليه  
 أن الجرح عليه  
 العبد والموت  
 لا في صلوة الجرح  
 بغيره أن يقنت  
 قبلها وهو حسن

دعا الرب

وأول ما في الصلاة من تعظيم المجد وصرفه إلى المساكين أحب وفي الغاية هذا أن يدخل من الغيب  
 وأما الثاني فليس له أن يدخل ذلك من الوقوف فإنه يدخل من سجود الركعة من الركعة  
 والوطي فوق بيت في سجدة ليس بسجدة حتى يحضره **باب في الصلاة**  
 بين الوتر والفعل لما بينهما من التناسب من حيث أنه كل منهما زيادة على الركعة والوتر  
 في الذكر من الغزاة الوتر واجب عند الإمام في آخر قوله وعنه أنه فرضه قاله سنة وهو  
 رواية عنه لقوله صلعم خمس صلوات كسبهن الله لك عليك قال هل على غيرهن قاله أن  
 تطوع ولم يذكر الوتر وهو ثلاث ركعات بل ولم وأمره بالركعة في ذلك وقال  
 على شرط البخاري وسلم عن عائشة رضي الله عنهن قال كان رسول الله صلعم لا يسلم في الركعتين  
 الأربعين من الوتر وفي شرح الكنت الصحيح أنه لا يجوز إقضاء الخلق بين يدي لم في الركعتين  
 في الوتر وقال أبو بكر الرازي يجوز يصلي منه بقية الوتر لأن أمه لم يخرج بل وسعده  
 وهو مجتهد كما لو أقدمي بأمه قد عرف وعلى هذا يجوز الإقضاء إذا صحت على علم الإمام  
 وإن لم تقع على نزع المقدري وقال صاحبها لا شراد لا يجوز الإقضاء بقرآن من يصلي  
 الوتر في كل ركعة من العائنة وسورة لأنه ما توتر عنه صلعم ويقنت للصلاة فإن الله من  
 الوتر دائما قبل الركوع بعد استرواح يدبره وقال الشافعي بعد الركوع في الضيق أجز  
 من رمضان فقط وفي الخط المفرد أن شاء الله من الركعتين وأن شاء حاقته الإمام بهم  
 عند محله لأنه لم يثبت القرآن ولا يجره عنده في يدي وهو الصحيح لأنه دعاء حقيقة  
 والمسبوق في الوتر في شهر رمضان إذا قنت مع الإمام لا يقنت تأشيرا إنما يقضى لأن  
 المسبوق من أن يقنت مع الإمام متابع له فصارت كل موضع القنوت فلو قنتا  
 تكرر القنوت في موضعه وهو غير مشروع ومن يقضي الوتر يقنت فيه ولو لم يبق القنوت  
 فتذكره في الركوع فالصحيح أنه لا يعود إلى القيام ولا يقنت لأن فيه نفس العزلة والركعة  
 الواجب وتوعد وقت لا تقصص صلوة ولا يقنت المصلي في صلوة غيره لما روي أنها  
 بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان صلعم لا يقنت في صلوة الصبح إلا أن يسمع  
 لقوم أو يقرعهم وقال الشافعي بالقنوت فيه دائما وفي الغاية إذا نزل بالناس إلى ركعتين  
 الإمام في صلوة الجرح هو قول الشافعي وأحمد وقال الجمهور أهل الحديث القنوت عند الترتيب  
 مشروع في الصلوة كلها وسبع المواقف كانت الوتر ولو جرد الركوع لا يجزئ فيه ولا يسبح  
 المواقف قانتا القنوت في سبع خلوة في يدي فانه قال يقنت المواقف بها  
 لا ما به بل يقنت المواقف في سبع الإمام فيما يجب متابعه فيه ساكتا في الظاهر قبل الإقضاء



تحقيقاً للحقيقة والسنة قبل النهج بعد الظهر للغرب والمساء ركعتان وقبل الظهر للحجة  
وبعد الظهر ركعة واحدة في الجارية من حديث جيبية بنسابة في حقيان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ما من عبد لم يصلي في كل يوم اثني عشر ركعة تقوماً من غير الغرضية إلا بني له  
له بيتاً في الجنة وفيه نكاح على ذكره عندنا في يومها السنة بعد الحجة ست لا نعلم رعيه  
كان يصلي بعدها ستاً وندب الأربع قبل العصر لقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله عبداً أصلى قبل  
العصر أربعاً أو ركعتين وندب الست بعد المغرب لما روي ابن عمر فيه أنه صلى قال  
من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأبرار وندب الأربع قبل المساء وبعد المساء  
كالظهر في عدم كراهة القطوع فيه وجود وكراهة الزيادة على أربع بتسليمه في فعل النهار  
أو في الليل فأن نافذة الليل إلى النهار جائزة كما في النهاية خلافاً لما لا يزد على ركعتين في  
أنه وجب في صلوة الليل في ثمان ولا يزد على ثمان فإن الزيادة فيما وراءه مكره في  
عامه الروايات والأفضل فيها أي في الليل والنهار طالع وهذا عند الامام وقوله في الليل المني  
أفضل والرباع في النهار أفضل وطول القيام أفضل من كثرة الركعات لأن القراءة أكثر  
يطول القيام وكثرة الركعات يكسر السجود والقراءة أفضل منه والقراءة فرض في ركعتي  
العرض غير مستحبين حتى لو قرأ في رابعة في آخر ركعتين أو إحدى الركعتين أو إحدى  
بجزء صلوة والتسعين في الركعتين واجب والقراءة فرض في كل ركعة من ركعات الصلوة والركعة  
كل شفع من النفل صلوة على جرة والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريم سبدها ولأنه لا يجب  
بالتحريم الأولى الركعتان في المشهور من أصحابنا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في كل ركعة منه  
ويستفتح في الثالثة ويلزم نفل سجد فيه فصار حتى لو أفسد ركعة أو ركعتين لقوله تعالى  
ولا تبطلوا أعمالكم فإنه عبادة شريفة فيها خير مما أجمعها وقضاؤها عندنا كما كان  
والعمرة ويلزم النفل ولو شرع فيه عند الطلوع والغروب في ظاهر الرواية وروى عن الإمام  
أنه يلزم اعتباراً بالشرع في الصوم فالأوقات المكرهه حنابلة يجب القضاء بها فساداً  
أي يلزم النفل أن شرع فيه طائفاً عليه مثلاً أن يسجد في الظهر فيكون له صلوة فانه شرع فيه  
سقطاً لا يسجد وفي النفل العكس ولما روي في النفل أربعاً أو ستاً بعد القعود الأول أن  
في أربع ركعات وقراء في الركعتين وتقدم أحد الأخرين قضى ركعتين لأن الشفع الأول  
ثم والقيام إلى الثالثة بمنزلة سبدها فيكون مثلاً بالشرع حتى لو أفسد قبل الشروع بأن  
شرع في أربع ركعات فاق في القعود الأول لا يقضي شيئاً وأفسد قبل قضى ركعتين  
عند الامام ويحرمه قال أبو يوسف يقضي ركعتين لو أفسد في القعود الأول وأربعاً لو أفسد

فيه

قبل اعتباراً بالشرع بالنذر للامام وتجوز أن الشرع لم يوجد في الشفع الثاني لا  
حقيقة ولا حكماً لأن كل شفع من النفل صلوة على جرة ولا تعلق لأحد الشفعين الآخر  
ولو أفسد سنة الظهر في الشفع الأول والثاني قضى ركعتين وقيل أربعاً لأنها بمنزلة  
صلوة واحدة وكذا أي وكذا الخلق فيما لو أفسد قبل القعود الأول للخلق في القعود الرابع  
من القراءة فانه عند الامام ويحرم يقضي ركعتين وعند أبي يوسف يقضي أربعاً أو قرأه  
عطف على القعود أي ولو قرأ في إحدى الركعتين تحسب فانه عند الامام ويحرم يقضي  
ركعتين وعند أبي يوسف يقضي أربعاً على الخلق ولو قرأ في الركعتين فقط أو قرأ في  
الأخرين فقط وترك القراءة في كل الركعتين أو تركها في إحدى الركعتين فقط وقرأ في كل  
الأخرين أو إحدى الركعتين أو تركها في إحدى الركعتين فقط وقرأ في الركعتين فقط  
الأخرين قضى ركعتين اتفاقاً فانه بعيداً وجد فيه التورك ولو قرأ في إحدى الركعتين أو في  
وترك القراءة في الأخرين وبعض الركعتين أو قرأ في إحدى الركعتين وأحدى الركعتين  
وترك القراءة في بعض الركعتين قضى أربعاً عند الامام وأبي يوسف وقال غير يقضي ركعتين  
فإنه ثمان مسائل متفرقة على أصول سندكمها وهوان ترك القراءة في الشفع الأول بطل  
التحرمة عند الامام فلا يصح بناء الثاني عليه وتركها في ركعة لا يبطل عند كل شفع من  
عليه وحذف الصلوة وترك القراءة في ركعة واحدة محتمل فقال بالظاهر في حق لزوم  
القضاء والبقاء التحريمية في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً وعند محمد ترك القراءة في ركعة  
يبطل التحريمية لأنها تعدل أفعال الصلوة والأفعال تعدل ترك القراءة في ركعة وعند أبي يوسف  
لا يبطل ترك القراءة أصلاً لأن القراءة كمن زائد بطلان وجود الصلوة بدونها في الجدة كما في  
حواشي الأخرى ولا في المقندي وأندلس من غير أن أفعال ودون القراءة لا تلزم الصلوة ومن  
يجوز عن القراءة ودون أفعال تلزم ترك القراءة لا يبطل التحريمية بل يفسد الأداء لا يحل به  
القراءة وحذف الأداء ليس باقرب من تركه فصار كما لو أعم وقام طولاً ولم يأت بشيء  
من الأفعال ولو ترك صلي بطل المعنى الأول وفيه بأن سقى أربع ركعات ولم يقض في الشفع  
الأول لا يبطل قياساً على العرض بخلافه لأن كل شفع من النفل صلوة على جرة بخلاف العرض  
ولأنه إذا لم يلزم صلوة في مكان شريف فادها في مكان أو في شرفه جازاً لا يقضي الأداء  
في الأول في شرفه شيء من صفات صلوة ولو نذر امرأة طاهرة صلوة بغيره أو صوم أو نحو  
في غير محاضرت فيه أي في أحد لزمها القضاء لأن اللزوم معتبر بالشرع وهو النذر ولا  
يصلي بعد صلوة مثلاً هذا المذهب الحديث واختلف في تفسيره فقبل لا يصلي النفل مثل



١٠  
 التواضع جمع تزويج وهو التواضع  
 اسم للرجل  
 استراحة الناس بها  
 كل اربع ركعات بالتزويج  
 اخرها من الاستراحة  
 عبد الرحيم

حاز احد الفضيلين فضل الجماعة دون فضيلة الجماعة في المسجد ويحذر من ركعة سي  
 الورت والواجب يسبق في المعرفة باسناد صحيح عن الباب بن يزيد قال كنا بقم نرعى  
 بن الخطاب رغبة بعشر من ركعة والوتر بعشر ليلا <sup>في كل ليلة</sup> وجملة الخيرات التي بالجمعة  
 على ليلا <sup>في كل ليلة</sup> والرفع على عشر من ركعة بحسنه وحسن الخصال بعد كل اربع ركعات  
 وسفاد من الجلوس بعد اربع ركعات <sup>في كل ركعة</sup> بها لينة من ركعة الى ركعة ثم تم تحميد وان شأوا  
 سبحوا وان شأوا اقرؤا وان شأوا اصلوا <sup>في كل ركعة</sup> اقرؤا وان شأوا سكتوا ووصلي تروى في ليلة  
 واحدة وقدر في الثانية قد لا تشهد لا تجزئة الا عن ليلة واحدة وقال عامة المشايخ  
 يجزئ عن تسليمين ووصلي التراويح بسليمة واحدة <sup>في كل ركعة</sup> انه قد في كل ركعة فلا تتعذر  
 يجزئ عن كل ركعة وصلي في ركعات بسليمة واحدة ولم يقدر في الثانية قبل تجزئ <sup>في كل ركعة</sup>  
 واحدة بناء على انه لو تسفل بالثلاث ولم يعدها في غيرها جازة <sup>في كل ركعة</sup> والفرج يجوز في هذه الصفة  
 وهو الغريب فكذا النقل وقيل لا يجزئ عن شيء <sup>في كل ركعة</sup> لأن الصلوة في الثالثة في الوافق غير شرعية  
 فصلا كان لم يقدر فيها الصلوة في الظهيرة للتم في التراويح مرتين فضيل ولولا في كل  
 عشرة ركعة افضل <sup>في كل ركعة</sup> بالثلاث فيها التمام مرة وروي الحسن عن الامام انه قال في كل ركعة عشرة ايات  
 ويجعل بذلك التمام لا تعد ركعات التراويح في الشريعة عامة وعددها في القرآن <sup>في كل ركعة</sup>  
 وشي فلا يترك التمام لسلك القوم وفي المحيط الافضل في ذكره ان يقرأ بالانوار في كل  
 القوم عن الجماعة وتكرار صلواتها فاعاد مع العدد على القيام للجمعة للفقهاء لرفع  
 وقيل للصلاة ويؤمر وهو ان يصلي الوتر جماعة في رمضان فقط لا يصلي بغير جماعة  
 الا في ايام رمضان وعن شمس الامنة ان الجماعة انما تكرر على سبيل الداعي ما لو اشد  
 واحد باحد واثنان با واحد يكره واذا اتفقت ثلثة با واحد اختلف فيه واذا اتفقت اربعة  
 با واحد كرم اتفاقا ولا افضل في ذلك من التمام لعمد صلح فصولها انها الناس في كل ركعة

المكتوبة في الزواج لما قرأ  
 عند سؤ القوم ركنين بلو اذان ولا اقامة في  
 ركوعين فيه ويصل الفقرة ويجعلها وهو قول  
 وجه من الفقهاء وقال غير الفقرة لما في الصحيحين  
 في صلوة الكسوف ثم يدعى الامام بعد ما اى اجده  
 وقال الشافعي يجزئ جثتين بعد الصلوة فان لم  
 لا تمام تمام يجزئ عظيم ويصلون ركعتين او اربعة  
 او اربعا كل ركعتين  
 او ركعة وكل اربع ركعة الا ان ركعتين  
 فليأخذوا قوسه او اربعا سجدة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
انما نؤتي العلم ان  
نرغب اليه فله ترفع  
الشكرات والثناء



فهم يصطلحون عند حصوله فزاد وهو قول الكوكب وكذا يصطلحون فزاد عند حصوله  
القوي بالليل عند انتشار الكواكب وعند حصول الظلمة القوية بالليل وعند حصول  
الريح الشديدة أو الزلازل أو الصواعق أو الثلج أو المطر الدائم وعند حصول الفزع  
من العدو أعلم أن الكسوف هو اختفاء الشمس إلى السواد يقال كسفت الشمس يعني كسفت  
وقتها قال المتذمري روي حديث الكسوف ثلث عشرة نفا بعضهم بالكاف وبعضهم  
بالحاء وبعضهم باللفظين وقيل يقال بالكاف الشمس وبالحاء الفزع في صحيح مسلم  
عن عروة لا تقبل كسفت الشمس كقول خسفت **فصل** لا يستصلح جماعة  
في الاستسقاء بل يستدعى واستسقاء هذا عند الامام لقوله تعالى استسقوا ربي اذ كان  
غفار يرسل السماء عليكم مدررا وقال مالك يستدعى الاستسقاء ركعتان والركعتان في  
جاء وقال يجوز ان يصلى الامام بالاسم ركعتين يجزئهما بالركعة ويخطب بعدهما في  
الركعتين خطبتين كالعيد اي كما يخطب في العيد بعد الصلوة بواذان ولا اقامة وهذا عند  
لكن يخطب خطبتين عند مجئهما عند اي يوسف يخطب خطبة واحدة ولا يخطب عند الامام  
لا تسمع للجماعة ولا جماعة عند فيه والاستسقاء انما هو عند الامام دعاء ولا يقبل الامام  
ولا تقوم ارضهم كما ايراد دعيت حيث لا يقبلون فيها راء او اقل صلح كان نقا وكلام  
او عرف صلح بالوي تغير الحال عند قلبه راءه ويصليا الامام عند مجئ راءه صلح  
اي يوسف راءتان ويجزئون ثلثة ايام فقط لانها متعة ضربت لابلوه الاعراض لا يحسن  
اهل الذمة الاستسقاء لان الماراد انزل الرزق وانما تنزل عليهم اللقمة وعند المذنب لا  
يتمتع منه ولا يكون من المرفوع بل هو وحدهم لان الاستسقاء يطلب الزرق والله تعالى  
يرزق المؤمنين والكافرين بحضرة الشيخ والمسيان والضخفة في ثياب لقمه عبيده  
خاضعين شاه **ادراك الفريضة** من شريع في فرض واقم ذلك الفرض الذي  
شريع فيه ان لم يسجد الركعة الاولى يقطع ويقضى سواء كان الفرض باعيا او ناسيا او  
ناسيا اخر انما لفصل الجماعة وان سجدة هو في الفرض الرباعي يقطع الامم ان لم  
شفعا صيانة لما اخذه عن البطون ولو سجد الركعة الثانية وهي في يمينه ويقضى بطلان  
الا في العصر ان الطلوع بعد مكره ولو سجد في الركعة الاولى وفي الثانية في المغرب يقطع  
بطلان العصر وانما سجد ركعة الثانية من الفريضة من المغرب يسجد فان سجد  
بمسجد يمينه ولا يقضى فان قيل لم لا يقيم في المغرب الثانية صيانة لتعذر البطون ثم يقضى  
اجيب بان اذا اقم الثانية كان ناسيا اكثر المغرب فيلزم انما هما وانما كان في اقتداء

قوله في فرض رابعيا كان  
او ناسيا او ناسيا حضر يامان  
او سغريا  
بمقتضى الامام  
ثم يقضى بالامام  
بفضل الجماعة  
نظرا

سنة

سنة وهو بالتدريج مكره وبلا راجح بخلاف الامام فان قيل هذه مخالفة بعد الفراع فلو نقض  
كالقيم يقتضي بالما خارجا جيب بان صلح المقدم والمساخ واحد بالنظر الى الاصل وليس  
كذلك ما نحن فيه وهذا كان في الفرض او في الفرض في الغل فانه يقطع لان قطع ليس  
لا كما لا يقطع ولو كان في سنة الفريضة فاقم الظل وخطب الخطب للخطب  
على شفع روي ذلك عن ابي يوسف وجعل بينهما ولا يقطع لانها صلوة واحدة ومكره في  
سجدة ان في كونه فخرج من كان في السجدة فاشا اذان قبل ان يصلي الا ان لهلا بعد ان  
خروج بعد كايك وبكره قبل الا في من تقام به جماعة اخرى ان يكون سجد اخر او اما  
واذا غاب تفرق لغيره جماعة او سفل وفي النهاية ولو خرج ليصلي في سجدة فلو باس به  
وان صلى اليك من سجدة اذ اذرك الا ان وهو في السجدة او في الاقامة وهو لا في الظل الصلوة  
فيما لم يخرج في الاقامة بامام الناس له بان من الخارج الذين لا يرون الصلوة خلف اهل السنة  
وفي غيرهما المباحج وان اقمته لانه اجاب لراي مع كراهة التسفل بعد اتمام السجدة والخص  
سقطا واما بعد الحرب في الثلاث ومن خالف فقول الجماعة اذ في سنة اي سنة الفريضة  
ويقضى لان قارب الجماعة اعظم من قرب السنة وان رجاء اذ ان ركعة مع الامام بعد اداء السنة  
لا يترك ويقضى بصل يصليها بعد اداء السجدة ان مكث وان لم يمكن يصليها خلف الصلوة عند سارية  
السجدة وان كان يريها ان يركع في السجدة قبل هو كاد ان ركعة عند الامام وادى يوسف في السنة  
وعند مجئ اعتبار بر وقتي الامام ليحصل بهذا الفعل على الفضيل ولا تقضى سنة الفريضة  
بما الفرض بعد طلوع الشمس قبل ان لها بانها اقم وبعد عند شايخ ما وراء الشهر عند مجئ  
وعدا بعد الطلوع قبل الزوال ويترك سنة الظل في الحالتين في حال ادراك الركعة سنة وعنده  
اذا لم يركع سنة الظل فليس سنة الفريضة قالوا لو كان العالم رجعا لفتوى له ترك سائر السن  
الا سنة الفريضة بقضاي سنة الظل في وقت قبل شفع وهو الركعتان الثاني بعد وفي المباح  
لما في هذا عند مجئ وقتي يوسف بقضايها بعد شفع وفي المباح الثاني والمنقولة الثالث  
على العكس في شريع مختصة بالوقاية والاول اصح لان ابا يوسف اعبر الخ فانه قال حين ادرك الامام في  
ركع العيد ياتي بسجدة ويصلي ركعة قال ياتي بتكبيرات العيد وغيره ما في غير الفريضة  
والراجح قبل الظل غير الفريضة الحسن والورد لا يقضى صلاة واحدة ولا سجدة من ادرك ركعة واحدة  
من الظل والعصر والثالث ان الجماعة لم يصلى جماعة حتى لو قال عبد عز بن علي الظل جماعة فادرك  
ركعة سنة بحيث كان في المباح الصغير بل ادرك فضلها فان ادرك ركعة الشئ فقد ادرك ركعة  
لو قال عبد عز ان ادرك الظل جهنت بادران ركعة ومن اتي سجدة ولم يدركه في جماعة فادرك

على طريق الف والفتوى الرب  
تحريا من صلى فرض الظل  
اي سنة خروج في الاقامة وان ادرك في الصلاة  
عند الشروع في الركعة الاولى  
عنه الخارج الذي لا يسمع  
بانه من السنة قال قلت لافضل  
خلف اهل السنة قال صلى في ركعة  
الاسم من صلاة الفريضة  
رسد اليك والمغرب في الاقامة  
في تلك الركعة تكون جماعة  
فانك الركعة والجماعة قلت لافضل  
فانك الركعة والجماعة قلت لافضل  
بعضها  
في حال خروج في الركعة  
والظاهر ان هذا جائز ما سبق قيل  
ويترك نظر شريع فيه قضاء ولو عند  
الطلوع والنزول حتى لو تقضى  
بمقتضى قضاء وعنده ياتي في  
مكتوبة من سنة المص لم يوجد  
قوله وغير الفريضة في الركعة  
الاولى او في ركعة الركعة والورد  
والدرر وغيره

يصل



إذا استعمل قبل الغزاة ما لم يخف فخره وقال بعضهم إن كرهه لا يطع فإن لم يخف  
 الغرض بجاءه أو ما يؤمنه فلو ذل أمض ومن أدركه حال كونه راعيا لم يترك  
 ففجئ به مع الإمام رأسه يدهك تلك الحركة ويكون سوقا بها حتى يأتي بها بعد فراغ  
 له ومن قبل الإمام فادركه أمامه شيئا في هذا الزرع مع كونه ذكره وقال غيره  
 إن الإمام لم يركب نزعان أواد وهو سليم عينه الواجب من عنده وقضاء وهو سليم  
 الواجب من عنده وقضاء استعمل إحدى العبارتين في الغزاة أن عباه القضاء أو  
 هذا استعمل في الأداة مطلقا وعباه الأداة لا يستعمل إلا مقيداً يقال أدركه دينه وقاض  
 الأداة شرع والقضاء فقال **باب قضاء الغزاة** جمع فائته والقوت أهم من ترك  
 مال طلب النبي ففاته ولم يترك وتركه ففاته فكان التفسير للغزاة ما بين العيصين المبركة كانت  
 بين من أحدهما العوم والثاني بين الخيل والمؤمنين لأن ظاهر حال المسلم أنه يترك الصلوة وأما  
 آية لا من الترتيب بين الغزاة والوقفة وبين الغزاة شرط وقال الشافعي سبقت فلو صلى  
 وضاً فربح على ما ذكر من فرضية الترتيب في الغزاة وقد رخصه فاداموا فحاشا عند الإمام في  
 فاداموا ولو فربح على اختلاف قضاها أي الغزاة قبل أداءه فانه صلى الغزاة فصل  
 الظاهر العصر المغرب والعشاء والغزاة من اليوم الثاني وهو ذكر الغزاة في كل واحد منها ثم قضى  
 الغزاة قبل ظهر اليوم الثاني بطلت فرضية ما صلى من الغزاة إذا كان هو فاداموا على ما قبل  
 وقد حصل ذلك وإن لم يقضها قبل أداءه من ظهر اليوم الثاني قبل قضاها أي من ظهر  
 ما صلى عند الإمام أن قضتها موقوف على وجود أدائها الت قبل قضاء الغزاة وقد  
 قطع عنده ما ذكره من أن ما كان ذلك وأما غيره من عند الإمام من حيث أن السبب بين  
 شرط على الاعتقاد أن ذلك إذا فات أحد عنده فحاشا صله قبل قضاء ما عليه على أنه واجب  
 بما كان ذلك عنده ما غير من عدم الترتيب بينه وبين الغزاة بناء على أنه سنة ولا يلزم  
 بل وضوا حال كونه ناسيا فحاشا بعد فراغه من الغزاة ثم صلى السنة والوتر لم يتركها في الغزاة  
 بل وضوا بعيدا السنة لا إعادة العشاء اتفاقا لها مع ولا بعيدا الوتر عند الإمام لا يعلق سنة  
 عنده وقضاءه لا إعادة صلى العشاء بوضوا وكان ناسيا أن العشاء في فاته فيسقط الترتيب  
 لوضوا من الوجع فلو قال الإمام إن عندهما سنة وطولوا الغزاة لا يطل أصل الصلوة بل يعلقها  
 عند الإمام وأما من خالفوا في ذلك فلو طوفوا عامة شايخنا واستدلوا بأنه لو خرج وقت  
 قبل تمام الحجة فربحه بل لا تنقض طهارته عند مجزؤها فاما ما ذكره فربحه مع عندنا  
 وقبل الخلاف فإن شاع صوم الكفار ثم قد بقي قتلوا بها عا ويطبق الترتيب فيصير

بصير اليقين منه عند الشروع لا يسع الغاية والوقفة جميعا فلا يكون من على العار انه ان  
صلواتهم صلى الله عليه وسلم يطلع الشمس فلان يقعد قدر الشبهة فاذ يصلي الخرج يصلي العار  
بعد الطلوع فاذ يصلي الخرج ثم ظهر الوقت كان فيه سعة بطل جزم ثم ينظر فان ظل الوقت يسع  
العار والخرج يصلي العار ثم يعيد الخرج وان لم يقف ذلك بعد الخرج فقط ولو كان الباقي من  
الوقت يسع بعض الغوايات والوقفة يقضي باسحق الغوايات مع الوقفة وقيل يصلي  
الوقفة فقط والعقب عند هذا الوقت السجدة وقد اقام ما يوجب اصل الوقت فلو ذكر القدر  
في وقت العصر كان بحيث لو قدم الظهر مع العصر في الوقت المذكور سقط الترتيب عند  
ولا يسقط عنه ما يسقط الترتيب بالنسيان كان الوقت انما يصلي الغاية بالنسيان في وقت  
الغاية وصلى الوقفة ثم يذكرها يقضي الغاية ولم يعد الوقفة ويسقط بصيرة في الغوايات  
سماوية كانت او قديمة كان اشتغال الغوايات الكثير يؤدى الى نفوت الوقفة والكثير يحصل  
بالرجوع في وقت النكاح وهو يحصل بالثبوت وسقط الترتيب لا يعود بعدوها يعود في وقت  
الحال الفقد حتى لو ترك صلوة شدة فصلاها الا صلوة ثم صلى الوقفة وهذا ذكرها جاز واما  
العقبة فيجعل العود بعد سقوطه واختار ثمانية عشر قال ابو جعفر الكبير عليه القرب  
كان الساقط من شى كان قليل بخس ورجع عليه ما جاز حتى نكر ثم عاد فليكن فانه يعود  
فمن ترك سنا او كثر وضع يؤدى الى وقتيات مع بقاء الغوايات اي في كل وقتيا بانهم فانه قد فرغوا  
فصل صلوة وقفة بعد ذلك كونه في الصلاة في وقتها التي صلوا بها وعليه الفتوى لا بد من  
الكل نفوت الوقفة وقيل لا نعم وقفتها ويجعل المأخوذ كان لم يكن زجرا له ولذا في الصلاة  
الشديد وكذا صحت الوقفة في تلك الغوايات التي كانت باقية في المصلاة او في الاوقضا او في  
سما فصل صلوة وقفة ذكرها اي ذلك الغرض والغرضين وقد قدما ذكر هذه المسئلة وما  
فيها من الاشكال بين سناين ولا يخفى في عمارته من التلفد والشرع لا يقتل ما ذكر الصلوة  
ولو تركها عمدا وقالوا لا يقتل حدا وعنده لا يقتل مائة بخروجها فرضت عليه ولو تركها عقيب  
فرض صلوة ثم سلم في ذلك الوقت لزعم اعداءنا ايعادته فرضا رقيق صلوة ولا يلزم الزيادة  
فصل ما فاته زمان الزيادة لا ندين بمحاطبه فيه ولا يلزم قضاء ما فاته من الفرض بعد سلامه  
في الحرب اذ جعل فرضية ما فاته في الحرب **سجد السجدة** من قبل الصلاة  
الى سجدتها اصل الا اذا ادرك الدليل على جزمه كان الاضافة لا اختصاصا في الوقت الاخصا  
اختصاصا لا اثر ثوابها الصلوة بزيادة في الصلوة او نقصان من قبل سجدتين بعد  
الصلوة اختار صاحب الهداية وشيخ الاية والا فاما بالثبوت وقيل يجوز تسليقها  
بذلك ما وجب  
فعله في الصلوة

عونه وكذا تفرع على قوله والبعود  
 يعودها الى القلة المستحق وقضية  
 لا يلزم الا بالعلم او يد  
 لا بالخطا بحسب الجسيم  
 ولم يوجد بالردة بحسب الجسيم  
 لا بحسب الابدان فيه في اربعة موضع  
 اعلم ان الكلام في هذا الجسيم في جمل  
 الاول وهو الجسيم في جمل  
 السبعين في صفة والثاني في جمل  
 والاربع  
 وان كانت هي انقل بعد السبعين  
 في السبب الموجب بحدود السبعين  
 الموضع الاول وهو واجب وانما الموضع  
 الثاني فان افاضه بقوله اذ انما  
 السبب



لغناه صلواته في ذكره السلام وشيخ الاسلام خواهرزاده قال باج الشريعة الاول اصح انه  
قول كبار الصحابة وهم يومئذ اعلم وقالوا ان سجدة السهو في الفصان قبل السلام وفي الزيادة  
وقال الثاني في سجدة قبل السلام وفي الهداية للحداد فانما هو في الاولوية وفي المحيط  
السهو قبل السلام لا يصح وروي عن اصحابنا الذين يحدون وسجدوا سبعا وبسائر او  
تحت الركعتين في بالصلوة على النبي صلعم والبراء في سجدة السهو في موضعها في الصلوة  
وفي الهداية هو الصحيح وقال الخوازي با في سجدة في النبي قبله وفي النبي بعد ان يكون منها آخر الصلوة  
وقبل با في سجدة في النبي بعد وعند الامام والي في سجدة في النبي قبله لان سلام من على السهو  
يخرج من الصلوة عندهما ولا يخرج عند سجدة في الظهيرة السهو في الجمعة والعيد من الصلوة  
ومن المناجيع من قال لا يسجد السهو في العيدين والجمعة لئلا يقع الناس في فتنة ثم ان سجدة  
السهو واجب وهو اختيار الكرخي قال القدريري وهو الصحيح ويجب سجدة السهو في الصلوة  
في ركوع او قعوده ما غير على القراءة او قدم ركعا على سجدة او اخر عن سجدة او ذكر او غير ذلك  
او تركه وهذا اذا سجد في الباب وفي المناجيع لا ينافي في سجدة السهو بعد  
او في موضعين الاول ما خرج في سجدة في الركعة الاولى في آخر الصلوة والثاني ترك الركعة  
الاولى ثم انما في سجدة ما تقدم على الترتيب فقوله كركوع قبل القراءة مثال التقديم الركعة  
سجدة وهو ما خسر القيام الى الثالثة بزيادة على السجدة الاولى ما ذكره او صلى على النبي صلعم  
مثال لما خسر الركعة عن سجدة وقوله ركعتين مثال لتكرار الركعة وقوله والركعة ما جازي كما  
الاضفاء فيما جازي مثال لتخصيص الواجب وقوله وترك الركعة الاول مثال لترك الواجب الاصح  
تقديم الركعة والاضفاء بان يكون في الصلوة وعن محمد بن علي في القاعة بالركعة وفي غيرها بالركعة  
وعن ابويوسف اذا جهر بحرف فحلفه السجدة ولو شهد من لا يسجد له فراه في سجدة كالم  
قراءة القاعة في الاخيرين منهن وقيل كقول اي رجيع ما ذكر الى ترك الواجب ان كان له  
من هذه الركعة لم يستقل عليه وان شهد في القيام او في الركوع او في السجدة لا يجب عليه  
سجدة السهو هكذا ذكر ابو الليث في العيون وذكر الناطقي في اجناسه عن محمد بن ابي  
فيما قبل قراءة القاعة لا يسجد له بتمتلة الشاء وبعدها يسجد وان سجد في الصلوة  
مرار في صلوته واحد يكتفي بسجدة وان كان في سجدة واحد ولم يسجد في الركعة  
بسوا ما ان سجدة واحدة لا يسجد ولو اقر في سجدة بعد سجدة واحدة من سجدة السهو  
بما بعد في الركعة لا يفتى الا في المسوق بسجدة واحدة بتمتلة ولا يستأنف يفتي  
ما فاته في المحيط وان لم يسجد المسوق مع الامام للسهو وجب عليه السجدة اخر صلوة

في سجدة السهو

مقتضى

بمقتضى

استحسانا سيما الامام او المنفرد عن القعود الاول هو الذي يجب بان كان لم يرفع ركبتيه عن الارض  
وقيل بان كان لم ينفسا النصف الاول عاد الى القعود وتشهد لونه من النبي لم يحكم  
ولا ايدى ان لم يكن الى القعود اقرب كما يعود وفي شرح الكنترو لا صح انه بعد ان يقيم القيام  
وعلى الصحيح ان لو عاد فركعت صلوة كانه ركن فضا بعد ان شرع في الركعة لا يسجد في سجدة  
وبسجد السهو في القعود الاول وان سجد في الامام والمنفرد عن القعود الاخر فقام لركعة  
اخرى عاد اليه لا صلح صلوة ما لم يسجد في الركعة بالوجود كما ذكره في وجهه عن الصلوة وسجد  
لانه اخر فضا وهو القعود عن سجدة فان سجدة سجدة بامة بطل ركعة وذلك يكون بركعة  
بجسته عن الارض عند سجدة في المحيط وهو المختار وبوجهه بجمته على الارض عند اي  
تصارت صلوة بطلت عند الامام والي يوسف بناء على ان صفة الركعة انما بطلت لا بطلت  
القوة عند ما سجد ان شاء الله تعالى وان تركه القعود على رأس الركعتين لا يبطلها  
خلاف الجهر فان صلوة بطلت بالكلية عند الركعة بطلت بطلت صفة الركعة عند  
كاسر ان شاء الله تعالى وكذلك ترك القعود على رأس الركعتين فيصير سادسة في الركعة  
لم يشع فيه قصدا ولا عيبا فانه لا يسجد عليه في الاصح وان جاز الامام او المنفرد القعود  
الاخر في الركعة الرابعة ثم قام بسوا بنظنها القعود الاول في عاود سجد لان السلام حال القيام  
غير مشروع وهذا لم يسجد فبعد ان تذكرها واليه وان سجدة ركعة لا يسجد في الركعة  
وتركة نصف الصلوة لا يسجد في سجدة السهو في نقصان الركعة ترك السلام منه عند سجدة  
ولنقصان الصلوة يقول في علي غير الوجه السكون عند اي يوسف وقال ابو منصور المازني في الاصح  
ان يجعل السجدة بغير النقص المتكفي في الاعوام فيجزيه بنقص الركعة والفعل جميعا ويقسم  
سادسة ان كان في الركعة باعياد الركعتين الثاني في ركعتيهما الى الركعة بطلت في سجدة السهو  
التمهيد في السجدة صلعم مني عن السجدة وقيل لا يصح في الركعة سادسة في الركعة بطلت  
واجب في الركعة سادسة في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
على انما على السجدة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
واي في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
من الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
على انما عليه وهو موجود في الامام دون المقتدى عند محمد بن ابي في سجدة السهو  
مثلا في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
كالامام لانه لما شرع في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
سجدت ركعتيه في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
سجدت ركعتيه في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت

سجدة

فانما صارت لركعة  
وان لم يشاء ان يضم  
فانما ضم عليه سجدة  
لانه لا يسجد  
لانه لا يسجد  
عن الصلوة  
بعد فم السجدة

ولا عهدة اس ولا اقضا  
بعد فم سنة المغرب  
ولا سنة العشاء الرباعية  
سجدة

الامام لانه لما شرع في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
سجدت ركعتيه في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت  
سجدت ركعتيه في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت في الركعة بطلت















حينئذ ان يقول لهم ان وصلكم في سائر اقول صلحهم بالاصل كنه صلوا رجاءا فان سقر يبطل الوطن  
الاصلي وهو البلد او القرية التي ولد بها او اهل فيها بمنزلة سواء كان بينهما من السفر اولم يكن  
حتى او عاد الى الاول وبينهما من السفر لا يصير فيها الا بالينة هذا الذي لم يبق له في الوطن الاول اهل  
والافلو يبطلوا بياها دخل بهم الصلوة من غير نية لا يبطل الوطن الاصلي بالقرى بل بمجرد دخول  
المساكن الى دطنة الاصلي يصير بمكانه ينصرف الى نية الاقامة ويبطل وطن الاقامة وهو البلد والقرية  
التي ليس لها اهل فيها اهل ونحو ان يقيم فيها خمسة عشر يوما فضاء بمنزلة لان الشيء ينقض  
بمنزلة السفر لا بنية الاقامة فلو بقي فيه والوطن الاصلي كانه اقرى من وطن الاقامة فانه  
السفر ينقض في المصير كحسين كما تكاد نثبت في دمنه واذ ينقطع ينقض في السفر رجاءا لا في  
على حسب الاداء والمصرف في كل حال الوقت بقدر الخرج حتى اوصاف المقيم في اخر الوقت وبقي  
منه قد علم بها فخره فالرجوع حتى لو بقي قلنا ثم عمن وقال ان الذي يعتبر في الوقت  
والعاصي به وهو الماخر يطلب زنا او قطع طريق او زوجه على الامام كغيره وهو المطيع لا  
السفر باج والبيع فيما جاز له فلو بعدد المشروعية كالصلوة في الاثر المخصوصة والبيع  
وقت نداء الجمعة ومنه يجب ان العاصي لا يتخص ومنه يجب ان انشاء السفر  
هو عاصي لا يتخص قولا واحدا فان طرأ الحسيان في السفر فخرج بهان ونية الاقامة والسفر  
تعتبر من الاصل وذا البيع حتى لو نوي في الاقامة ولم يعلم العبد حتى فخر اما ثم علم  
فبقى تلك الصلوة كالعبد فانه تبع للولي والملازمة فانها تبع للزوج والمخبر فانه تبع  
للويس **باب الجمعة** بضم الميم واسكانها وفتحها حكة كذا القراء والاربعون في  
اجتماع الناس فيها وكان يوم الجمعة في الجاهلية يسمى يوم الجمعة العظمى وضم الزاء  
وبالاء الموحدة واول من سماه يوم الجمعة كعب بن لؤي وبني فريز لقوله تعالى فاسعوا  
الي ذكر الله وجماع الامة على فرضيتها وان اختلفوا في فرض الوقت بطريق الاصل انه هو  
ولو جوبها شروط ولاياتها شروط والفرق بينهما انهما باسفار الاول يقع وباسفار الثاني  
لا يقع ولما اريد تفريق شروط ادائها فقال لا يصح الالبسة شروط احدها المصير فلو يقع  
في غارة ولا قرية او قنطرة لان قنطرة المصير بمنزلة والشط الثاني الى الختان وانما سبه وهو  
من ارباق استهيا في الظهيرة الامام اذا سمع اهل المصير ان يجمعوا لم يجمعوا قال الفقيه  
ابو جعفر هذا اذا سمعهم يجمعون بسبب من الاسباب او اراد ان يخرج ذلك الموضع من ان  
يكون مصرا فاما اذا سمعهم تقضا واضار فلهم ان يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة  
والشوط الثالث وقت الظهر فخرج وقت الامام في الجمعة استقبال الظهر قال احمد بن محمد

فصل الزمان

فصل الزمان والشط الرابع الخطبة قبلها لا تصلح لم يصلها الا خطبة قبلها وفي النسخ حتى  
خطبة فذل لظان وصلي الجمعة رجل بالبحر يجوز في الخطبة ان يكون في وقتها  
اي وقت صلوة الجمعة حتى لو خطب قبل الزوال وصل في حين لا يجوز في الشط الخامس الجماعة  
وسيا في الكلام عليها والشط السادس الاذن العام لانها من شعائر الاسلام فيجب اقامتها  
على وجه الاستحباب حتى لو اعلنت الامير بقتل بعضه لا يجوز في وقتها بان يخصص  
بالخروج اجازت مع الكراهة والمصير بوضع له يسر قاض ينفذ الاحكام ويقسم الحدود  
رعي ذلك عن ابي يوسف وقيل وهو رواية عن ايضا ما لو اجمع اهل الذين يجب عليهم الجمعة  
في اكبر ساجد لا يسعهم وعنه الامام كل دولة لها سكره اسواق ودوا لدفع الظالم وعلم  
يرجع اليه في الحوادث وقناؤه اي قضاء المصير النقل بعد المصالح اي مصلحة اهل المدن  
كفرض عليهم ورسمهم بالسهم ورفق بوزنهم وقدر شيخ الاسلام وشعره لا يذبحوا  
وبعضهم بغير تعيين وبعضهم بتعيين وفي الحاشية ولا بد ان القضاء يتصل بالمصير ولو كان  
يشترط بين المصير من المزارع والمراعي لا يكون قضاء ولو اقيمت الجمعة في مصر في موضع  
المزها رجة اقول ان لها عن الامام ومحمد وهو انما يقع في مصر في موضع وهذا القول هو  
الصحيح لان يوم جمعة رجة رجة رجا والخرج مدفع فصار كصلوة العبد وانما سبه  
عن الامام انما يقع في موضع فقط فلو تقع في اكثر من الجمعة من اعلام الدين لا يجوز تقبل  
جماعتها وفي غيرها في مكان تقبلها وثالثها عن الامام وصاحبها انما تقع في موضعين  
لا غنى عن الزمانين الاولين والذين رابع الا قول انما عند ابي يوسف تقع في موضعين  
اهل بغيرها ثم ينفذ او كان المصير لان بحيلة الترخيص للمصير الواحد كصير ثم قال  
بعدم جواز التعدد قال الجمعة هي الامة ثم قبل بغير البق بالشرع وقبل بالرفع وقيل  
بها واولا قال في موضعين مصر في الموضع لان لها البنية ودور وسكن وينقل اليها اسواق  
في ايام الموضع تقع الجمعة فيها بالخطبة او اسير الحجاز عند الامام والى يوحى الى الامير سم  
لان يولي من الخراج غير قال محمد لا تقع لانها ليست بمصير حتى يصل صلوة العبد بها اتفاقا  
واجب بان عدم التعيين بالعدم المصير لا يستحال الناس باعمال الناس في ذلك  
اليوم فوضع عنهم صلوة العبد بغير فوات فانها فضاء لا تقع للجمعة بها اتفاقا وروي  
الخطبة عند الامام تسمى او نحوها القصة الخطبة حتى لو قال الجوز بدو لظان وسجان انه  
يتجوز في جري اتفاقا ولو قصد الخطبة ابراء عند الامام لا يخلو في قوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله  
وعنه ما لا بد من ذكره بل يسمى خطبة قبل او قبل من الشهد وشعرها اي سنة الخطبة ان



الخطبة بما على طهارة خطيبين وعند ان اقول يجوز بدون ذلك بعمل بينهما مجلسه فصار  
يستقر كل عضو من الأعضاء على الخطيبين على لوده آية ولا يصار بالقول في الصلوة على  
النبي صلى الله عليه وآله يدعى مكان الخطبة الثانية كذا جريا لتأثير فيكون ترك ذلك عندنا  
وأما الجماعة عند الامام فمقتضى ذلك هو الامام الذي يؤتم به لان الجمع الصحيح انما هو للجماعة  
شرط على حقه وكذا الامام فلو تغيرت من وعده في يومه فقل الجماعة انما لان في الشيء يعني  
الاجتماع وهو حقيقة عنه وقيل بغيره ولما تقدم ان الجماعة شرط للجمعة في بقاء التفرع ففما  
فلو تغيروا القوم الذين اجمعوا وراى الامام قبل مجيئه بجمعة واحدة يستأنف الظهر عند الامام  
لان الانقضاء يتم ويقرر بانها بالجمعة وقام بها بالجمعة وعندنا كما يستأنفها لان  
الجماعة شرط لانقضاء وقتها فلو تغيرت الا ان تغيروا قبل شروعه فيستأنف اتفاقا وتقبل  
مخرج وقت الظهر حتى لو خرج وقت الامام في الجمعة استقبل الظهر لا شرط لانها وشرط  
وجوبها سنة ايضا الا ان يصح تركه على المقيم والمبافر بغيره والقوة والصححة الجارية  
لان المرأة مشغولة بالزوج والريض بجرحه والعبد بخول بملوكي بخلوه في الصلوة  
فانما ان دي في ان يسير اختلاف الشايخ في وجوب الجمعة على المكاتب المأذون والحر  
والعبد الذي خص بالخالع لحفظ دابة سواه وامكنه الاداء مع الحفظ وسواه الجنتين  
والرجلين لان من عدهما عاجز فلو تجر على الاعمي وان جرحا يدا يوصل الى المجمع وهذا عند  
الامام لان الاعمي عاجز ببقته فلو جرحا قادرا بغير خلوه فانها كالان وجرحا لا يجز عليه  
الشيخان الاعمي بواسطة القادر فادركا الخلو في الحج ومن هو خارج المصان كان يجب  
يسمع النداء في الجمعة عليه وهذا عند من وبه يقتضى لان الاجابة عند سماع الدعوة واجبة  
ومن جمعة عليه كالمافر والعبد المربى ان اذا اجازته عن فرض الوقت وهو الظهر الى  
والعبد المربى ان يوم فيها اي في الجمعة انه اهل وعدم وجوبها عليه للعذر لعدم الاهلية  
وتعقد الجمعة بهم انهم صلحوا للامانة فيصلى الوقتاء ويترك عذر له لو صلى الظهر في المصطفى  
اي قبل الجمعة خارج الكراهة انه فرضه انما امورها سقاطه بالجمعة فيكون تركه مستأدا  
عند من لا يجوز ان اذا سعى اليها الى الجمعة بعد ان صلى الظهر الامام فيها وقت انقضاء ركعة  
يطلب ظهره وان لم يتركها هذا عند الامام وقال لا يبطل ظهره ما لم يترك الجمعة ويشترط فيها  
وفي رواية انها ان السجدة في الجمعة دون الظهر الشيء لا يبطل بغيره وانه ذكره للحدوس  
والصحيحة اداء الظهر جماعة في المصطفى سواء صلى قبل الجمعة او بعدها لان ذلك تقبل جماعة  
للجمعة والعارضة لها على وجه المحافظة وفي العربية والمعارف لا تكمل لعدم الجمعة ثم ومن ادعى ان

الجمعة في الشهادتين السجدة بجمعة وهذا عند الامام وابو يوسف وقال هو يوم ظهر الامام  
يترك اكثر الثلاثة وان ادركه يوم بجمعة فاذا خرج الامام من الجمعة وصعد المنبر فلو صلح ولا كلام  
حتى يرفع من خطبته لما روي ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي بن عيسى عن ابن عمر عن ابيهم انهم كانوا  
يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وبذلك الامام وقال يباح الكلام بعد ركعة ما لم  
يشترط في الخطبة واختلعا في حال جلوسه فقال ابو يوسف يباح فيها الكلام والمخافة بحسب  
الشيء وترك البيع بالاذن الاول وهو الاذن على المنبر احدث في زمن عثمان رضي الله عنه في الزوراء في  
دار بسوق الدنية مرتفعة وقال النخعي انما يجب السجدة ترك البيع المأذون الاذن الذي يكون فيه  
الامام على المنبر في الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله في ركعة واحدة وانما  
شئنا ان لا يجلوس الامام على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبله القوم مستمعين مستبينين  
في النظرية قال بعضهم ما دام الخطيب في ركعة واحدة والنساء عليه والمواظفة عليهم كما سماعنا  
اخذ في روح الظلمة والثناء عليهم فلو ما من الكلام في وفي الحائط ولا يشتمون عاصوا ولا يعرفون  
فراناة وردنوا ويشتمون في انفسهم ولو كان بعيدا عن الخطيب بحيث لا يسمع قائله في  
نفسه وقيل يمكن وهو انه صح روي ابو داود في سننه عن عبد الله بن عمر عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
قال يحضر الجمعة فلو نفر رجل يوق في خطبته منها رجل يوق فان شاء اعطاه وان شاء ستمه  
وجلس فصرها بانصات وسكوت ولم يخط ركعة سلم ولم يودعها فهو كفارة الى الجمعة  
التي يليها وزيادته للامام فاذا اتم الامام الخطبة اجتمعت الصلوة **باب العيدين**  
يسمى العيد عند الامم يعود ويكره قبل نقلا يجوز علي بن ابي حمزة كما سميت اتفاقا فاذلة  
نقل لا يقولهما تجب صلوة العيدين من فرض على الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وشرايطها  
اي صلوة العيدين كشرائط الجمعة وجوبا واداء سوى الخطبة فانها شرط لاداء الجمعة دون النية  
ولهذا تكون الخطبة في العيدين بعد الصلوة لما في الصحيحين عن ابن عمر رضيهما انهما قالان النبي  
صلى الله عليه وآله لم يركع عريضة ما يصليون العيد قبل الخطبة ولو قدمت الخطبة في العيد جازح لاسانه  
ولا تعاد بعد الصلوة وتقبل في الظهر ان ياكل خبزا قبل الغداة الى الصلوة لما في صحيح البخاري  
عن ابن عمر رضيهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يذبح ويوم العطف حتى ياكل تمرات وبالكثير وروى  
يسناك وتقبل ويتطيب لانه يوم اجتماع فيذهب فيه ذلك لا يجوز وليس احسن ثيابا لاداء  
ابراة من جردت ابن عباس رضيهما ان صلح كان يلبس في العيدين بردة قال الجوهري  
والجرح شال العينة وريان والجمع جردت وروى في فضله لقوله صلح اغترم عن  
السؤال في مثل هذا اليوم ويترجم الى المصلي ولا يجزى بالتكبير في ركعة عند الامام لان

عن ابو يوسف ودون الامام



الأصل في الذكر القضاء لقوله تعالى واذكركم في نسيانكم وقدره الجهر في الأصح لا خصا صرحت  
 مؤركان الخ الذي شرع التكبير عليه على فعله خلقا لها فانه يجزئ عنه كما في الأصح ولا  
 يشغل صلواته قبل صلواته سواء كان أمرا أو مأمورا في المصلي بانقضاء وفي البيت عند عامة الناس  
 وكذا يصح صلواته ويشغل في البيت ووجهها من ارتفاع المصلي قد رجع أو رجع من المصلي  
 وفي الطلوع إلى رطلها أي المفسر وصفها أن يصلي ركعتين بكبر تكبيرة الأعراس ويضع يديه  
 تحت ركبته ثم يني بان يقول سبحانك اللهم إلى آخره ثم يكبر لثنا أو يدعي تكبيرة الأعراس راجعا يدبر في  
 كل تكبير وسأكتا من كل تكبير من مقدار ثلث سبحات لثنا أو يدعي جميع عظيم فلو والي بين التكبيرين  
 حصل الاشتباه على المأمومين ثم يقرأ الفاتحة وسورة بعد أن يتقعد ويضع يديه لا يركعها  
 في أثناء كل من الروايتين ثم يركع مكررا ويسجد فإذا أتم الركعة الأولى يقوم ويسجد في الركعة  
 الثانية بغير صلاة ثم يكبر بوجها لثنا على هيئة في الأولى ثم يكبر في الركوع ويرفع يديه في الزيادة  
 وهي عندنا في كل ركعة ثلث الفاتحة في الركعتين متواليات وعندنا ثلث في الركعة الأولى وهو مروي عن  
 أبي يوسف التكبير الأولى سبع سوى تكبيرة الأعراس والركوع وعندنا كذلك التكبير الأعراس في  
 الثانية خمس سوى تكبيرة السجود وتكبير الركوع ولا صلاة بين الفاتحة في الركعتين ولو فاتته  
 الركعة الأولى من صلوة الجهر فقام يقضيها بغير صلاة أو لم يكبر في رواية النقاد تكبيرة الأولى  
 أو كبرها في الركوع وخشيان يرفع رأسه يركع ويكبر في ركعة عند الإمام ويخرج تركي  
 التسبيح وان كان الركوع محذورا لأن التكبير هنا واجب فخرج على التسبيح لأنه سنة ثم وضع اليدين  
 في الركوع ورفعهما في التكبير متناهيان في موضع لا يحد وعند أبي يوسف لا يكبر إلا في التسبيح  
 كما في السجود ويخطب بعدها أي بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيها بالتكبير يعلم الناس حكم الفطرة  
 لأنها الأحكام ذلك الوقت ولا يفتي صلوة الجهر فانت مع الإمام لأن الأصل أنها كالحجزة وإن منع  
 عدوها في اليوم الأول بان عمل أهل بلدهم بعد الزوال صلواتها في اليوم الثاني ولا يصلي  
 بعد أن أصلها لا تقضي بالحجة وإنما تركها في اليوم الثاني لعدم ما روي أنه صلح أهل مكة  
 كالفطر فيما تقدم إلا في بعض الأحكام استدل بها بوجوبه سبعا حركا كل جملة التي لا يصلي إلا أنه كان  
 صلحهم لا يعلم يوم الفطر يرجع وفي الحجة يجب فصل صلواته بعد كل صلاة الناس فيجب الصلاة في كل  
 أو كبرها أي قبل صلوة الأصح في الحجة فرض عليه في الفريضة الثانية ويجزئ التكبير في طرقات الصلوة  
 لا ذلك ما روي عن ابن عمر رضيهما ويعلم في الفريضة التكبير الشريفة ولا فتحة لأنها الأحكام وقد روي أنها  
 إلى اليوم الثاني والثالث بعدد ويغيره ولا يصلي بعد ذلك ما موقفة الوقت الأصح وهو  
 ثلثة أيام كلها يسمى بالثاني بخلافه عندنا في الأصح يعني الكراهة وفي الفطر الجهر والأصح

كمن

يوم عرفة في غير عرفة نسيها بالواقيين بعرفة ليس بشيء لأن الوقوف عرف عبادة مخصوصة يعرفون  
 عبادة ردها ويجب التكبير الشريفة من غير عرفة إلى عصر يوم الجهر عند الإمام على القيم متعلق  
 يجب أي يجب على القيم بالمصلي لا يجب على المسافر ولا المقيم بالركعة عقيب كل ركعة من أيام الشريفة  
 أو بجماعة متحدة فلو تكبيرا لثنا أن صلتين جماعة بأمام شريفة يجب أن يتخلل بينهما وبين  
 ما يقطع حرمة الصلوة كالخروج من المسجد والتكلم وما لا قدرا يجب على المرأة المقتدرة برجل  
 وعلى المسافر المقتدري بجماعة ما وعندهما يجب من غير عرفة إلى عصر آخر أيام الشريفة وهو قول  
 أصحابنا في غير من يصلي الفرض لأن التكبير شريفة له وعليه الحجة لا يرد عن علي وعمر بن سعد  
 رضيهم وصفة أي وصفة التكبير الشريفة أن يقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر  
 والله أكبر هذا هو المأثور ولا يتركه المأمون أن تركه لأنه لا يرد في نفس الصلوة لكن ينبغي  
 للأمام أن ينظر الإمام إلى أن يني يقطع الصلوة وفي الحجة ولو تكلم عامدا أو ساهيا  
 أو حدث عامدا لا يكبر إلا لحرف غير ما يكبر أن لم يتطرق له يرد في غير حرمة الصلوة فلو  
 تنطق الطهارة لا ينادي أعلم أن وجوب تكبير الشريفة اختيارية لا سلام وصلاة لا سلام  
 لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات ولا تدن من الشعائر فصار ركعتي العدة واختار  
 البغوي أنها سنة **باب صلوة الوقوف** وصفة أدائها أن تستقر الوقوف  
 من عدا وسبع جعل الإمام الناس طائفتين طائفة منهم بأداء العدة بحيث يطمعهم أنهم  
 وصلي طائفة ركعة هذا الركعة لا تقصر وكان في الجهر وصلي ركعتين إذا كان عينا إذا  
 في المغرب أو في إحدى الرباعيات ومقت هذه الطائفة التي صلت إلى العدة وجاءت تلك  
 الطائفة التي كانت بأداء العدة وصلي بهم ما بقى وهو ركعة في الشناي والمغرب وركعتين  
 في الرباعي وسلم الإمام وحدهم وذهبوا أي الطائفة الثانية إلى العدة وجاءت الطائفة الأولى  
 وأما ما بقى فركعة لا لهم لا حقون والاسوق في حكم المقتدري وذهبوا إلى وجه العدة ثم جاء  
 الطائفة الأولى في الثانية والموا بركعة لا لهم سبوتون والمسوق في حكم المقتدري وذهبوا إلى وجه العدة ثم جاء  
 بالطائفة الأولى في القريتين كعتين لأنها شطر المغرب ولهذا شرع الفجر وضربها ولو صلي في القريتين  
 بالأي كركعة وبالثانية ركعتين فدرت صلوة الطائفتين ولو جعلهم في المغرب ثلث ركعات  
 وصلي بكل طائفة ركعة فصلت الأولى فاسدة والثانية والثالثة صحيحة وصلوة الإمام  
 صحيحة على كل حال وبطلانها المني والركوب الماندة أن ذلك على أكثر عشرة أركان السيرة  
 صلح صلوة المغرب في أربعة مواضع ذات المرواح ويطلق بطلان وعفان وروي فرد  
 وأن استلحوق ونحوه عن الصلوة بهذه الصفة التي ذكرناها صلوة وحدها لعدم اتحاد الكفا



حار كرم ركبنا القوت كذا فان ختم فيها اذ كانا بومنا الى اي جهة ندمه واذ كان عرجا عن القوت  
الى القوت ولا يجوز صلوة للقوت بل هو حرم حقيقة حيوانا او عابرا او سواها فليست بحد  
صلوة للقوت ثم طرأ خبره كذا يجوز صلواتهم وابوابهم على بحيرها وانكسر شرعها بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الحسن ايضا والمراد من الشافعية لان فيها افعال متناهية للصلاة  
فيقتصر فيها على موجز الخطأ وهو كون النبي صلعم اما لقوله تعالى فاذا كنت فيهم فاقت  
لهم الصلوة والجمهورية فان اقامته للصلاة لها بعد النبي صلعم دليل على ان جنتي الامم كانت  
فيهم انت اومن يقوم مقامك كما في قوله تعالى عز من انهم صدقة **باب الجنائز**  
ويقتصر الجيم لا يخرج جنازة بكسر الجيم وفيها والكسر قطع وقيل الفتح الميت والكسر  
لجنازة الذي يحمل عليه وقيل بالعكس بوجه المحقق هو من حضر ولو بكة الموت وقيل بغيره  
الموت وعلمه كذا ستره وقدمه وانما جاز الله وانحسار صدقيه الى القبل على شقة  
الامين لانه يوضع عليه في القبر وكذلك في هذا الوقت فليست بحد جنازة استثناء  
لان سهر في شدة الحريق وتغيب العين قبل في خروج الروح ويلقى الشهادة وهو ان  
يقال عنه وهو سهر ولا يؤمر بها ولا يلحق بجنازة الموت وقيل يلحق فاذا ماتت شهدة الجسد  
وعشره ميتة لانه اشارة منظره واستمر بغير شيء من الهوام ونحوه وبسبب جعل فيه  
نقطة في الخمار واذا اردوا غسله وضع على سرير بجمعة جوارا بان تدرك الجمر حول  
ثلاثة اوصاف او سبعا وقيل لا يراى على الخشب والتخيم والاحجار لتجنبه القليب وذا الزيادة  
لما عيى ان يكون من الرابحة الكريمة وتستر عورة الخلقة في ظاهر الرواية وفي القواد  
يستترى السرة الى الركبة ويجرد ما زاد على السرة ويوضأ بوضوء وضوءه واستشفاف  
لان في ادخال الماء فيه والله عز وجل ما يغسل بدن المرد وتدمه او حره وذلك  
للبالغة في التستيف فيوضع ان جردت اذ عيى ان لم يوجد فالمرح وهو الماء الخالص  
لحصول المقصود به واعلم ان غسله فحين كفاية على الاحياء بانفاذ حتى يوجد ميت في  
الماء غسله ان كان تحت صلبه الماء واشتدوا في سبغ غسله فليل بمحرمات بلوت  
لا سبغها فدان لا يفي لا يتنجس بالموت كراته ولا نام يقتصر على عظام الوجوه  
لان الاقسام عليها في الجوع بقايا اللحم فيما يتكرر في كل يوم والموت بسبب الموت ويتكرر  
كالبناية وقال العراقيون سبب النجاسة بالموت كسائر النجاسات لانه يحصل من اجزاء الانسان  
ميتا وصلوا لم يتصلوا ولو لم يتصلوا اجزاء وزوال النجاسة بالقتل وزوال النجاسة  
كرامة لغسل رأسه ولحيته بلطفي وهو ميت يرثي الذين كالصابون واصبح على سبغ

يقول جني يصل الماء الى الجاني الخت من كل سنة البداة بالياسن ثم اجمع على من كل ايام  
يقول جني يصل الماء الى الجاني الخت من كل سنة ثم يجلس حال كونه ميتا ويصحب بطنه بطن جني يبي  
شيء يسيل منه فينبولف الكفانة فان خرج منه شيء غسله اي الشيء ولا يعيد غسله الى الميت  
الخرق فقتلوا وقيل من كل سنة او اذ مضى عادته بقاء الموت وينشق ثوبه كما في حال  
الفرق لئلا يسيل ثيابه ويجعل الخنوط وهو ينفخ الماء المملح ويقال للخنوط بكسر الخاء الخنوط  
من طيب يجمع للميت على رأسه ولحيته والكاف على سبب اجرة لان الطبيب منه وكرامته و  
الراس ومواسع الجسد بلحق بكلامه روي الحاكم في المستدرک عن ابى النضر قال كان عند  
عني ربه مسك فاوصى ان يحنط به وقال هو فضل خلق روي الله صلعم ولا يشرع  
شعره ولحيته خلو فالتا في لا يقصن ظفره مطلقا وعن الامام داود يوسف ان الظفر  
منكسر اقلوا برأحه ولا شعره مطلقا وقال لا في يقصن شارب ويقصم اظفاره ويرال  
شعره الذي من عذبة لانه ولا يحنن اذ لا يجد في فيه في ذلك الوقت ثم يلقنه اي الفاسل  
الميت وسنة كفن الرجل قميص وهو من المنكب الى القدم بلو وخرصر ولا يصبه ولا يحن حتى  
لوقن في قميصه قطع جيبه وازار لفافة وصلى الارز واللفافة من القرن الى القدم وفي  
الموصلة ويكون الميت كفن مثله وهو ان ينظر الى ثيابه في حياته لحرقه في الجسد واستحب  
الماء حرم العائمة وكفايتها ازاره ولفافة روي ابو داود ومن حديث عائشة رضيها قالت كفن  
رسول الله صلعم في ثلثة اقواب قميصه الذي مات فيه وحلة خمرانية قال ابو جسيه للحل ازار  
ودار ولا تكون الحلة الا من ثوبين وسنة كفن المرأة دوح وحار فوق رأسها وازار لفاقة  
وخرقة تربط على راسها عرضها ما بين الشرايين الى السرة وقيل الى الركبة وكفايتها ازاره حار  
ولفاقة كان اذ في بلبسة الانسان ولويدي به صلواته من غير كراهة فربان قال محمد بن  
في الاثار بلقنا عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه قال اغسلوا نوري عشرين وكفنوا فيهما وعند  
الضرورة يلقى الثوب الواحد لا يقتصر عليه بل هو من كل ثوب في المقارنات والفتيح والكفن  
الا بغيره لا يكفن الميت الا في ثوبين ثوب حال الموت ولو يلقى الرجل في المرقبان لم يوجد  
غيره يقتصر على ثوب واحد للضرورة وتجر الكفان بان تاروق الجمر وترازة او ثلثة اوصاف  
وذا قبل ان يخرج الميت فيها وصفة التكنفين هو ان تيسط اللفافة على سباط او حصر او نحو  
ثم ينشر الطبيب عليها ثم ييسط الازار عليها ثم ينشر الطبيب عليه ثم القيصر كذا ثم يقص الميت  
ويوضع على الازار ويجفظ ثم يلف الازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللفافة كذا  
تلف من قبل يساره ثم من قبل يمينه والمائة تلبس الدوح وهو قميصها ويجعل شعرها صغيرا



على صلواته على من يوق الدرع ثم يوضع الحار على رأسها كالقنطرة شد ودانوق ذلك تحت القفا  
ثم يلقاها زار اللقافة كآثر ويجعدا للقف على الميتان يفتان ينشرف المراهق والمراهقة  
كالبايع والبالغة وان لم يراهم يكن في زار ولقافة وان كفن في ثوب ولصا حرا وفي  
الصبي يوق في الصبية بنوبين والسقط والمولود يتألف في حرقة والخيش المشكل كالاشي  
ولا يغسل بل ينيم **فصل في الصلوة على الميت** الصلوة عليه فرض كفاية لهؤلاء تعالى  
وصل عليهم مع فول صلصم صلص على صاحبكم ولو كانت فرض عين لما تركها صلصم وشطرها صلص  
الميت وطهارته فلو بصلص على كافر ولا صلص قبل قبلة واو في الناس بالتقدم فيها أي في الصلوة  
على الميت السلطان ثم القاضي ان لم يحضر السلطان ثم امام الحي في اختيار اما في حيوة ثم الوالي  
الاخر فالأقرب حتى يقدم الاخر لو بين على الاخوة لا ب الا لا ب فانه يقدم على الاخر كزجر  
ذلك في كبار الصلوة قبل وهو قوله فقط وقيل قول الكل في المحيط وهو الاصح لان للو فضل  
ولها اثر في استحقاق الامانة فان لم يكن في الخوازم ثم الجيران ولو مات بعد ذلك لم ير في الوالي  
بالصلوة لان مات على حكم ملكه وللوي ان يارن لغيره بالصلوة عليها لان التقدم حقه فيمكن  
ابطاله بتقديم الغير فان صلى غيره من السلطان والقاضي وامام الحي والوالي بلوا ان عاد الو  
ان شاء ان يوق في الحقيقة له واذا كان الوالي ان يعيد كان لو يقدم على الوالي ان يعيد ايضا في  
قداوي الوالي احي هذا ان لم يرضها ما اذا تابعه وصلص مع فلو يعيد في القبة ليس على  
عليها ان يصلص مع الوالي ولا يصلص غير الوالي بعد صلوة الوالي في خرج الكثرة كذا  
بعد صلوة امام الحي وبعد كل من يتقدم على الوالي لان الفرض يوقى بالا وفي النفل ما غير  
وصلوة صلص على ميت بعد اصاب عليه لا ندم او في الواسين من انفسهم وان دفن الميت بعد  
عند الوصل عليه صلص على جرحه اقامه للواجب بعد الامكان لم يلق نفسه قبل الى الله  
ايام والاو الاصح ان سرعة السلي تختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص ويقوم امام  
هذا الصد للرجل والمرء وعن الامام وابي يوسف انه يقوم من الرجل بعد الصد من المرأة  
بعد الوصل وهو قول اكثر فالت ففي احد الانسا ربه فعل ذلك فقال هو السنة وبكبر الامام  
كبيرة واعرف بشي عيسى بان يحول سنة وهو ظاهر الرواية وقيل بان يقول سبحانه الله  
ومحمد كذا ثم بكبر تكبيرة ثانية يصلي على النبي صلص بعد الا ان الشار والصلص على النبي صلص  
سنة الوصل لهؤلاء صلص اذا صلى احدهم فليدين بجرح من ربه والشار عليه ثم يصلي على النبي صلص  
ثم يرحل ويشار ثم بكبر تكبيرة ثالثة يدعها لنفسه وليت ان كان مكلفا والساين بعدها  
دعاء غير يوق لان تعيين الدعاء يذهب بركة القلب وروي من من حديث عوف بن مالك

ان صلص

ان صلص على جنازة فحفظت من عاية اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ورحم  
مدخله واخرجه بالبار والنجح والبر ونقه من الخطايا كما نقبت الثوب لا يجوز من الدرس ابدله  
دار اخر من داره واهله خير من اهله وزوجا خيرا من زوجته وادخل الجنة واعف من عذاب  
القيع من عذاب النار حتى تبت ان يكون ذلك الميت وروي ابو داود الترمذي عن جده  
ابي هريرة ربه انه صلص على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا  
وانسانا وشاهدا وغائبا اللهم من اجبت متنا فاجبه على الاسلام ومن يوفيت متنا فوفيه  
على الايمان اللهم لا تحزننا ارحم ولا تقننا بعدن ثم بكبر تكبيرة رابعة ويلم عيسى صلص على  
رايح بها صوته يوق فيها ما يوقى في صلص الصلوة وظاهر الرواية ليس بعد التكبيرة الرابعة  
سوى السلام واختار بعضهم ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقفا عذاب النار  
وبعضهم ربنا اخرج فلوننا الابد كبر الامام ثم لا يتابع في التكبيرة الخامسة بل صلص  
الامام في رواية عن الامام وفي رواية ينظر للصلص معه في المحيط وهو الاصح وكذا رواه  
ولا غيرها فيها ان كانت بنية الشاة ولا تشهد ولا رفع يده في التكبيرة الاولى وهو قول  
التوري ولا يخفى للصلي ولا يجوز ان يقول اللهم اجعل لنا ذكرا اللهم اجعل لنا ابرا ذكرا  
واجعل لنا شافعا مستغفرا واصل الفرض من يتقدم الوارث ومنه قوله صلص انا اخركم  
على الخوض ومن في بعد تكبيرة امام في صلص الجنازة لا يكبر عند الامام ويحذف حتى يكبر الامام  
تكبيرة اخرى فكبر معه كل تكبيرة في صلص الجنازة كوكعة في غيرها والسبوق بركة ك  
يسدي بها وقال ابو يوسف بكبر لا ينتظر من كان خاضرا على الجنازة فقال الخمرية ثم الخوا  
فيجاء بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام فصد الامام ويحذف كل مع الامام وقد فاته الصل  
وعند أبي يوسف يقول ولا يجوز صلوة الجنازة حال كون المصلي راكبا من غير عن ذلك الجرح فاعلى  
العلم على القيام استحسانا ويجوز قياسا لانها دعاء وجد الاستحسان انها صلص من وجه لوجود  
للويترك القيام فيها من غير عن ذلك الصلوة على الجنازة في مسجد جماعة كراهة محرم في ذاته  
وتزوي في اخرى له صلص من صلص على جنازة في مسجد فلو شئ له جرحه المحل ودي هذا ان  
الميتة وان كان خارجا خارج المسجد وقام الامام خارجا ومعه صف والباقى في المسجد  
كذا في المحيط خلت الشاي فقل لا يكبر وهو رواية النوادر عن ابي يوسف انه ليس في احقالي  
نوبت وقيل بكرا لان المسجد عدل اراء المكسرات ولا يصلي على عضو الا اذا كان لرحم الكل  
بان وجد كثر الميت والمصنف ومحا الراس مجوز نصفه مشقوقا بالطول ولا يصلي على  
غاية من عضو الميت شرط ومن استعمل اي دفع صوته بكرا بعد الولاة غسله حتى يصلي عليه











زكاة في سنة اى من بر السنين بالى مطلقا الا الدية والاربع سنه واما بدل الكفاية فمقدور على  
وجوه من حول علمه وسطر او اربابا يتعارفون لاداء لان الزكوة عبادة والاصل في البنية ان تغفر بها  
او مقادير لغير المال الواجب منه المال يسير على الخلف ولو تصدق بالكل من ماله ولم يزد  
اي الزكوة سقطت لان النصاب محض للوجوب وقد حصل بحسب الفقهاء فحصل القدر الواجب  
ولو تصدق بالفضل استقط حقه عندنا في رصف بل ان يكون الباقي هو المحض للوجوب طافا  
لغيره فان اذا تصدق ببعض النصاب سقطت زكوة ذلك البعض عنه لان الوجوب شاع في الكل  
وبكره الجيد لا سقاطا اى لا سقاط الزكوة عند غيره خلافا لابي يوسف فان الجيد لا سقاطا الا كونه عند  
ولا يستوي عند الفقهاء فوي استخراهم بطل كونه للبخارة فتسقط الزكوة فيه ومانوي للبخارة لا يبر  
لغيره بالنية لان هذه النية انما تعتبر اذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو تزاد  
بخارة بعد لا يجب فيه الزكوة ما لم يجد لانه على من اعطاه فحققت وكذا ما ورث لا يبر للبخارة  
بالنية وان لوي البخارة فيما ملكه بنية او نكاح او صلح عن قود كان لها اي للبخارة عندنا في  
خلافا لمحمد لانه يجب ان يكون السبب شرعا عنده وعندنا في يوسف لا وجب الخلاف بالنسبة  
فقد ابي يوسف لا يبر ان يكون شرعا وعند محمد لا ولما تعين انما في تصدق اليوم والدرهم  
والفقير باب زكوة السوايم جمع سائمة والسائمة هي التي تكتفي بالربح المباح وهو المثل  
الكل وبقيتها المصدر في اكثر الحول فان اسم السوم لا يزول بالعطف اليه لعدم المكان المحترق  
عنه ولا ان يكون السوم للدر والنسل حتى لو كان المحل والركوب لم يكن فيها زكوة لو كان  
للسبع والبخارة كان فيها زكوة البخارة وليس في اقل من خمس من الابل اى زكوة فاذا كانت  
الابل حسانا فيها سائمة سوار كانت عرابا لوي في كاسيات وفي الغنم شامان وفي خمس عشر  
ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه لان الواجب الى العزيرين في كل خمسة وفي خمس وعشرين  
الى خمس وعشرين بنت حماس وهي التي طخت في السنة الثانية سميت بذلك لانهما في الغالب  
تغير ذات منى باخرى وفي النضاج الخاص وجع الولادة وقد حفت الناقة بالكر حتى ضاقت  
سبع سماعا وكل حامل من ثوبا الطلق حماس ومانوي والى من يضر الحول في الوق واحدتها خلفة  
ومن قبل التفصيل اذا استكمل الحول ودخل في السنة ابن حماس ولا يثنى بنت حماس لانه فضل عام  
والخمس اذ بالحماس سواء لخت ام لم تلد وفي ست وعشرين الى خمس واربعين بنت لوي  
وهي التي طخت في السنة الثالثة سميت بذلك لان اتمها تكون في الغالب ذات لبن باخرى  
وفي ست واربعين الى ستين حقة بالكر وهي التي طخت في السنة الرابعة سميت بذلك لانه  
استخت الحول والركوب وفي احدى وستين الى خمس سبعين حقة وهي التي طخت في السنة

الخامسة سميت بذلك لانهما تطبق الجفج وهو الجفج يقال جفج الناقة اذا حبسها من غير علف وقبل ان يلد  
مستفيضة سان الا بل تعرف اهلها وبها على ما يراعى في انظار الزكوة ووفق الجذعة التي وفرة السنين  
وفرة البازل ولا يراخذ منها شي في الزكوة وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لوي وفي احدى  
مئة ثمانين الى مائة وعشرين الى هنا وقع الاتفاق واشهرت كتب الصدقات عن رسول الله ثم فيها زاد  
على مائة وعشرين في خمس مائة عندنا ففي مائة وعشرين حقتان وثان وفي مائة وحسب حقتان  
وثلاث شياه وفي مائة واربعين حقتان واربع شياه الى مائة وحسب واربعين ففيها اي في مائة وحسب  
واربعين حقتان وبنت حماس الى مائة وحسب ففيها اي في مائة وحسب سبعين ثلث حقتان  
على مائة وحسب في كل خمسة الى مائة وحسب سبعين ففيها اي في مائة وحسب سبعين ثلث حقتان  
وبنت حماس الى مائة وست وثمانين ففيها اي في مائة وست وثمانين ثلث حقتان وبنت لوي الى  
مائة وست وتسعين ومانويها محقق ففيها اي في مائة وست وتسعين اربع حقتان الى مائتين ومانويها  
بنيها معفو ثم يفعل في كل خمس كما فعل في الخمسين البنية بعدا لانه والحسين فاذا زادت الابل الخمس  
على مائتين الابل الخمس مائة من الابل الخمس على مائتين كان فيها ثمانية واربع حقتان واذا زادت العشر  
عليها كان فيها ثمان واربع حقتان الى آخر ما ذكره والجمعت جمع محكي فهو بوزن من العوي والفتح  
وهو ما راسنا من منسوب الى تحت نصر والعرب سواد واعلم ان الواجب في الابل اثنا ولا يجرى  
الذكر الا بطريق القيمة **فصل** وليس في اقل من اثنين من البقر زكوة لانه لم يوجد نص فاذا كانت  
البقر ثنتين سائمة ففيها اي في الثلثين السائمة يبيع وهو ما طعن في السنة الثانية سميت بذلك لانه  
يبيع اتمه او يبيعه اي اشاء خبرهنا بين الذكر والاثنى اقدم الزكاة في النفع فان الحرف في مقابلة  
الذكر والنسل بخلاف الابل فان سقطت الحرف مشترك بين الذكر والاثنى الى اربعين ففيها اي  
في الاربعين سن وهو ما طعن في السنة الثالثة او ستة وهي اتمه لا روي اصحاب السن  
الاربعة حديث مسروق عن سعد بن جبيل ان النبي عم لا وجه الى اليمن امر ان يأخذ من كل  
ثنتين من البقر شيئا او بيعة ومن كل اربعين مائة وكثيرا زاد على اربعين الى ان يبلغ مائة  
وهو قولها وقول مالك ان في واحد ورواية اسدي عن عمر بن الخطاب لعنه الله حين ساروا  
في بني الاواس قاصص فيها شيء قبل لم يثبت وعند الامام فيه اي فيها زاد حبابه ففي الواحدة  
اربعة عشر مائة او ثلث عشر شيعة لان العفو ثبت لثبوت خلاف القيس ولا نص هنا وقد رجع  
المصنف مذهبه لان سائمة الزكوة السوايم على ان لا يجب فيها الا شاة دفعا للضرر في ارباب  
الاعمال وفي شرح الكفر فان قلت فم يترجى مذهبه على مذهبه قلنا ان اشيائه السائمة اقل  
المال من الواجب بالاراي متفق وهذا لان قوله تعالى وفي اسرارهم حتى معلوم للابل والحردم



طهرت وادى كل ان ملاجرا خلاؤه عن الواجب بالراي ولان الاحتياط في العبادات لا يجاب  
فكان اوله وبني سنين سبعين سنة وشيع وبني ثمانين سنتان وبني تسعين سنت  
اشعة وبني مائة سبعين سنة وفي مائة وعشرين سنتان وفي مائة وعشرين اربع اشعة  
او ثلث سنتان وهكذا يجب كل مائة وعشرين تسعين سنة وفي اربعين سنة مائة وعشرين  
والجواب ليس كالبطلان اسم البقر يتنا وله لانه نوع منه وانما لا يثبت اذا اختلف ان لا ياكل لحم  
فاكل لحم جوايس لان ادم النفس لا تصرف اليه لفظه **فصل** ويسبق اهل من اربعين سن  
الغنم زكاة اذا اقص في ذلك فاذا كانت اربعين سائمة فيها شاة واحدة الى مائة واحدة  
وعشرين فاذا كانت مائة واحدة وعشرين فيها ثمان الى مائتين واحدة فاذا كانت مائتين  
واحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم انه بعد  
بوجه اربع مائة يجب في كل مائة شاة ثبت ذلك بحجة عم وكنت اليكم بوجه رضىها والظن  
والغرض ان في تلك النصاب لا في اداء الواجب لان الذي في كتبه عم لفظ الغنم وهو شامل  
لها وادى ما يتعلق به الزكاة وبوجه في الصدقة من الغنم البنية وهو ظاهر الرواية لا روى  
على رضى موقوفه وهو ظاهر لا يؤخذ في الزكاة الا في مخصصا وهو ماتت له سنة هذا  
على تفسير الفقهاء وعند اهل اللغة ماتت له سنتان وطعن في اقلها منها اي من الغنم وهو  
متعلق بتعلق **فصل** اذا كانت الخيل سائمة ذكر او انثا فخطت ففيها الزكاة وهذا  
عند الامام خلافا لما قاله لا زكاة في الخيل واختاره الطحاوي وفي السامع وعليه الفتوى  
وهو قول مالك والشافعي لاني اكتب السنة على مسلم ليس على المسم في عبده وهو موصوفه  
نايسم الا صدقة الفطر فانها وصاحب المال اعطى عن كل فرس دينار او اشاة فومها  
واعطى عن جملتها ربع العشر ان بلغت القيمة ثمانيا روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن  
جريح عن عمرو بن دينار ان جبر بن يعلى اخبره انه سمع يعلى بن ابيته يقول انما عجز الرحمن  
يعلى بن ابيته من رجل من اهل اليمن فرس اشين مائة فلو لم يسمع البائع عن عمر بن عبد الله بن  
واحدة فرس سائمة فكتب اليه يعلم ان الحق في قاتاه فاخبره الخبر فقال عمر بن عبد الله بن  
عنه كم هذا ما علم ان فرس تسبع هذا فئاخذ من كل اربعين من الغنم شاة ولا تأخذ من  
الخيل شيئا فخذ من كل فرس دينار او اذا دعت مائة شاة فخذ من كل فرس دينار  
الغراب اخذ يقول صاحب الجمع ان الخيل تحصى بالافراس الغراب حيث كان فيه كل فرس  
او حيازة درهم لا افراس التي تتفاوت قيمتها ويسبق في المذكور الخيل التي لم تحط بها  
سبل اتفاقا على رواية القهوري وفي رواية النوادر يجب فيها الزكاة وفي الاماثة الخيل

عن الامام ردا بيان قال الربيعي الاشبه ان يجب في الاماثة لا مكان سائمة وهو  
ان كان ثمانيا تسلسل بالفحل المستعار ولا يجب في المذكور لعدم وكسبي في الحال وهو  
القول عدم جبر سنل عم الخيل لم ينزل على فيها الا هذه الامة فمن جعل مسفلا ذرة في عالم  
من بغيره فانه اذا كانت بغيره فانه يجب فيها الزكاة كبر الحروف وكذا لا يثبت  
في الفصلان جمع قصير من قولهم قصير الرضيع عناية حصله وفصلا وهو الذي  
من ان تارة ولم يتم الحول ولا في الحلان جمع حلو وهو ولد الفضان في السنة الاولى ولا العجيل  
جمع عجول والعجل والعجل من اولاد البقر حين رطبه الى السنة السابعة وهذا الخوان الامام  
وهو قول محمد الا ان يكون معها اي مع الفصلان والحلان والعجيل كبير وان كان واحدا  
من الماشية فانه يجب فيها ويجعل الكل كسائر في الغنم والنصاب بغير كبير دون تاديه  
الزكاة فلو كان له اربعون شاة سنة لها حسن حلا وفي اثنا والخمسة مائة الا واحدة  
وبني الحلان يجب سنة ولو كان له سنتان ومائة وشاة عشر حلا يجب سنتان ولو كان له  
سنة ومائة وعشرون حلا يجب سنة وعند ابي يوسف فيها واحدة منها فيجب عنده في الصورة  
الاخيرة سنة وحمل وكسبي في الحوامل اي التي اعدت للحمل والحوامل اي التي اعدت  
لحمل كاتارة الارض لا العولفة اي التي يعلقها صاحبها نصف الحول او اكثر وكذا لا يثبت  
في الائمة المشتركة الا ان يبيع نصيب كل منها لهما فانه يجب فيها الزكاة ومس وجب عليه  
سنة فم يوجد عنده في موكبه دفع الى المصدق او ياتيه مع العنصر فانه وجبت بنت يكون  
ولم يزوج في موكبه دفع بنت فم يضر العنصر الى المصدق او دفع اهل سنة واحدة العنصر  
المصدق وجب اليه السامع وهو ظاهر ما ذكر في الهداية وفي الكافي للحاكم انما روى سنن  
الواجب ومصره فصول القيمة وانما روى في الواجب دفع فضل القيمة وانما روى في القيمة  
حتم اذا عين شيئا ليس للسامع ان ياتي ذلك لان اربع اعين البسر على ارباب الاموال وذلك  
لا يتحقق الا اذا كان كالحمار للمالك الا ان في الوجه الثاني لا يجب المصدق لانه مشر او جبر في  
المشراة وفي الاول يجب لانه اعطاه بالقيمة ويجوز دفع القيمة على الواجب في الزكاة والخير والخراج  
والكفارات والغزور وصدقة الفطر وقال مالك ان يبيع واحد لا يجوز له تارة فانه يعلق بكل  
فلان يادى فيه كالمدايا والفضا يادى فلان لم يجر القيمة في الضمان والهدايا لا القيمة فيها الزكاة  
الدم وبيع موقوفه وفي المتنازع فيه سنة حاجة المحتاج وهو موقوفه وتسقط الزكاة بهلاك  
المال بعد الحول فان يهلك جميع النصاب سقطت زكاته وان يهلك بعضه سقطت حصته وقال  
مالك وان يبيع واحد في رواية لا تسقط ويستلحق على ان الواجب في الزكاة وهو قولهم



او في المال وهو قولنا والعقد المملوك لغيره ان استهلك لا يسقط الزكاة لوجه التعدي  
في الشيء لان الزكاة بالنصاب بعد الحل فتكون هلكا ولو اشترى بغيره لم يمتد  
ولو هلك النصاب بعد الحل لا يسقط الزكاة عند المدين وهو اختيار الكوفي ويسقط عند  
شايخ ما رواه النضر هو الصحيح كالمهلك النصاب بعد طلب ولصحة الفقراء ويصرف المالك  
من المال اذا كان نصيبا الى العفو او لم يصب عليه وهو النصاب لا يخرج الى الذي يملكه ثم  
الى الذي يملكه عند كماله وهكذا الى ان ينتهي الى النصاب لا ذكرا يمتد عليه فيكون تبعا له  
بصرف المالك اليه كما في العفو وعندنا في يوسف يصرف المالك الى العفو لا ذكرا ثم يصرف بعد  
العفو الا قولنا في النصب شايخا لما فيه من صيانة الواجب والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو  
عند كماله والي يوسف لقوله ثم في كتاب الصدقة في الاصل في خمسة اشياء وفي عشرة اشياء وفي  
خمس عشرة اشياء وفي عشرة اشياء وفي عشرة اشياء فانه ظاهر في ان الزكاة في النصاب يسقط لا ذكرا  
وفي العفو تتعلق بالنصاب دون العفو عند محمد تتعلق بها اي بالنصاب والعفو فلهذا  
بعد الحل اربعون شاة من ثمانين شاة نجب شاة كماله عند كماله والي يوسف لوجه  
به الزكاة عند كماله وعند محمد يجب نصف شاة لوجه ما تعلقت به الزكاة عند وقد ذهب  
من النصف هذا فخرج على قوله والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو عند محمد بها ولو هلك  
خمس عشرة من اربعين بغير يجب بنت الحاض هذا عند كماله لا يمتد صرف المملوك الى العفو  
واذا زاد المملوك على العفو صرف باقية الى النصاب الذي يملكه العفو كما علمنا ايضا فاذا هلك  
خمس عشرة من اربعين بقي بغير صرف المملوك الى العفو احد عشر بغيرها الي بنت المبعوث شيئا  
نصاب بنت الحاض وعندنا في يوسف يجب خمسة وعشرون من ثمانين شاة وتثنى جزءا من بنت  
ليون وهي ثمانها وربع شاة وذلك لا يمتد صرف المملوك الى العفو بغير الزكاة من المملوك  
المجموع ما بقي كما تقدم ذكره فيبقى ذكرناه كماله وعند محمد يجب نصف بنت ليون وثمنها  
لو لم يمتد صرف المملوك الى جميع العفو النصاب فكلان الواجب في اربعين بنت ليون وفي  
بعد المملوك خمسة وعشرون وهي نصف وثمن اربعين وبأخذ الساعي الوسيط لا لا على كماله  
وفي قولنا يجب عليه بنت ليون شاة لا يأخذ خيار بنت ليون في كماله ولا ارجى بنت ليون في كماله  
بأخذ بنت ليون وسطا وكذا غيرهما من الاستان ولو اخذ البعثة ذكره السوامي من اربابها  
والعشر والمراحم يفتي اربابها ان يبيدها خفية فيما بينهم وبين مدعيها ان لم يمتد صرف المملوك  
في غيرها وهي صرفها الى صار في الزكاة المخرج لوق مصرفه المقتاة وهم من المقتاة  
بما يعرفون الكفار باب زكاة الذهب والفضة والعروض وبيان ان نصيبها بالنصاب

عند من نفعها او نصيبا لفضة ما زاد رسم لقوله ثم الزكاة ليس فيها شيء حتى يبلغ ما في درهم فاذا  
بلغت ما في درهم ففيها خمسة دراهم وقوله ثم على رجليك عليك في الذهب شيء حتى يبلغ  
عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال ولذا وجب فيها اي في نصاب الذهب والفضة راجع العشر  
وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمس درهم في نصاب لوري ثم في كل ربع مثقال  
من الذهب وفي كل اربعين درهما من الفضة اذا زاد على النصاب بحسبة هذا عند كماله  
لما روي في النسيان وابن جابر والمحاكم في كتاب النبي م الي عمر بن خريم في كل خمس اوراق من  
الورق خمسة دراهم واذا رقي اربعين درهما درهم وليس بما دون خمس اوراق شيء  
وقال يجب يجب في كل ما زاد على النصاب بحسبة وان قل عن اربعة مثاقيل واربعين درهما  
لما روي في البخاري من حديث انس وفي الرقة ربع العشر الرقة الورق وهي الفضة المصدرة  
خلفت الواو منه وعرض عنها النساء والعشر فيما اي في الذهب والفضة بعد بلوغ النصاب  
الوزن وجوبا واذا كان يكون المودي قدر الواجب وزنا ولا عبرة فيه للقيمة وكذا في حق الواو  
بان يبلغ وزنها نصبا ولا يعتبر فيه القيمة وقال محمد بن عيسى في الاداء لا تنفع للفقراء فلو ادي  
عن خمسة دراهم جيا وخمس زبوا ففيها اربعة دراهم جيا جاز عند كماله والي يوسف  
وبكره وعند محمد لا يجوز حتى يودي الفضل والمعبرة في الدراهم وزن سبعة في الزكاة والنصاب  
وتقدر الدرايات والمهر وهو ان يكون العشر منها اي من الدراهم وزن سبعة مثاقيل قال  
ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال كانت الدراهم قبل الاسلام كبارا وصغارا  
وكافرا يركونها من النوعين فلما جاء الاسلام واراها ضربا نظرا الى الدرهم الكبير فلما  
هو بمثابة دوايق والى الصغير فاذا هو اربعة مثاقيل هو اربعة مثاقيل واحد من سبعة مثاقيل  
دوايق ثم اعتبرها بالمثاقيل ولم يزل المثقال محمدا ولا يزيد ولا ينقص فوجدوا عشرة  
من هذه الدراهم التي واحد هاتمت دوايق سبعة مثاقيل سواء فاجتمع في ذلك العشر  
شهاورن سبعة مثاقيل وان عدل بين الكبار والصغار وان سوا في لينة سيدنا رسول  
الله صلعم في الصدقة قضت سنة الدراهم على هذا فاجتمعت عليه لينة وما عليه ذهبه  
علي غشه او غلبت فضته عليه فحكم الذهب والفضة للماليتين فان غلب الذهب  
على الفضة وجب زكاة الذهب وان غلبت الفضة على الفضة وجب زكاةها وما غلبت  
على ذهبه او فضته تعتبر قيمته وزنه فيقوم ويخرج من قيمته وتشتري بنية الجارة فيه  
كالعرض اي كالتشريط في العرض وان لم يوهب فيه فان كان المجدد يتخلص ويبلغ وحده  
نصابا او بالقسم زكاة لان عين التقدين لا يشترط فيها نية الجارة وان لم يتخلص منه شيء



فلو خذ فيه ورساوي الذهب والفضة الغش قبل تجب الزكاة احتياطا وقيل لا تجب قبل تجب زكاة  
ونصف تجب الزكاة في تبرها أي تبرى الذهب والفضة وهو ما لم يسكن وحليتها وأثبتها وقال  
مالك في الإباح استعمال زكاة فيه وهو ظاهر القولين عن الشافعي والرواية التي اختارها أصحابنا  
أصح منه ورواه مالك في الموطأ عن عماره وابن عمر فيها ورواه الدارقطني عن أسامة بن  
دعبلج أنه سئل في سائح فاشبه ثياب البدنة وجب في عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا من  
أحد ما أي من الذهب والفضة تقوم العروض من التقدير بما أي بالذي هو النفع للفقراء احتياطا  
وقال أبو يوسف إن كان ثمنها من النقود قيمت بما اشترت به وإن كان من غير النقود قيمت بالنقد  
القالب وقال محمد بن عيسى بالنقد القالب المخصوص والتمسك وإن كانت العروض في مزارعة  
في الميراثي نصيبه ونقص قيمتها أي العروض لهما أي أي الذهب والفضة ليم النصيب أي لأجل  
أن يتم ونقص لهما أي الذهب والفضة إلى الآخر بالقيمة عندا كما مام لأن النعم للمجانسة وهي  
تتفق باعتبار القيمة وعندما ينقص لهما إلى الآخر بالجزء لأن المعبر في التقدير بالقيمة  
وتمثل للمنفعة فمن له ما يند درهم وعنه مثاقيل قيمتها ما يند درهم فعندا كما مام بزكي وعندما  
لا يركي وينقص متفاد إذا كان من جنس نصابه أي إلى النقص في حوله وحكمه سواء ذلك  
المتفاد بسبب من ذلك النقص بأن اشترى في أثناء الحول بكذا النصاب شيئا فاستفاد فيه أو لم يكن  
بأن كان من نصاب فوهله شيئا أو ورث في أثناء الحول شيئا من جنسه وقال مالك إن اقتضى ذلك  
الاستفاد بسبب من النقص نعم ولا فليقيم لأن استفاد أصل في حق الملك فيكون أصلا في حق  
الواجب فيه ولنا أن المجانسة هي العلة في نعم المتفاد بسبب النقص وهي موجودة في المتفاد الذي  
ليس بسبب النصاب ونقصان مقدار النصاب في أثناء الحول لا يضر بأشياء من الزكاة أن كان  
النقص في طرفة أي طرفة الحول لأن في اعتبار كمال النقص في جميع الحول خيرا فاعتبر في جميع  
الحول خيرا فاعتبر في أول الحول لا يستفاد وفي آخره للجواب قيمة النقص يكون في المقدار  
لأن نقصان الصفة كنهها بالسوم عن الماشية في وسط الحول انتهى من الزكاة بأن كان  
وليحل دونها الزكاة لمن أو لم يصب صحيح لأن سبب الزكاة المال النامي وقد وجد  
ولا شيء في المال المصنف التخلقي بفتح اللام وهو المنسوب إلى قبيلة تغلب بفتح اللام من  
تغلب قوم من شرقي العرب طلبهم عمر رضي الله عنه بالجزيرة فابوا وقالوا نعطي الزكاة مضاعفة  
فصالحوا على ذلك فقال عمر رضي الله عنه منكم مستورا ما شئتم فلما جرى الصلح على نصف  
زكاة المسلمين لا يخذل من صبيها ثم شيء وعلى المرأة منهم ما على الرجل كنهها المسلمين  
باب العاشرون نصيب على الطريق لئلا يخذل صدقات التجار وهو موقوف من عشر

باب العاشرون نصيب على الطريق لئلا يخذل صدقات التجار وهو موقوف من عشر

القوم يأخذ العاشر من السلم ربع الغنم لا زكاة بعينها وأخذ من الذي نصفها  
للصغار عليه ومن الخري فامة من الخري من الذي من السلم حتى لا يقبل شهر من الخري  
على الذي كشناه الذي على السلم تحقيقا لفضل الذل والصغار أن يبلغ ما له نصيبا لأن لما أخذ  
من السلم الزكاة ومن الذي ضعفها فصا شرط بشرط الزكاة وأما في حق الخري فلو أن القليل عضو  
لحاجة الخري بوصول إلى أمانه ومارون النصيب قليل فالخزينة مثله يكون عند الخري من الذي  
تمام العشران لم يعلم قدر ما أخذ من أهل الحرب إذا ما نالهم ما عليهم وإن علم قدر ما أخذ  
من أخذ حلة أن لا يأخذ بطريق المجازاة لكن أن أخذ الكل من دخل يرم من تجارنا لا يأخذ  
العاشر من مائة من تجارهم بل يترك له قدر ما يبلغه فامة لأن القليل لم يزل عضوا ولا يحسب  
أن يدفع إليه قدره كذا فلو فائدة في أخذه وإن كان أهل الحرب يأخذون من شيئا لا يأخذ  
العاشر منهم شيئا ولا تأخذ بكرا من الأخلاق منهم ولا يأخذ العاشر من القليل هو ودين  
النصيب وإن أقر الخري بأن في بيته ما يكمل النصيب هذا وإن كان يأخذون من شيئا لأن القليل  
عاقب فالخزينة من ذلك ما لا يتأخذ عليه ويقبل قول من أنكروا ما للحول لما كان  
دميا فلا يأخذ العاشر منه شيئا إلا أن كان من حاله عليه الحول من جنس المال الذي نكر  
حوله فأنه يأخذ لأن الحول ليس بشرط في استفاد الحول المستفاد قدره كذا في عروض التجارة  
أو أنكر الفراج من الذي بان قال المسلم أو الذي على من من جهة الصاد مستغرق أو ينظر  
عنه دون النصيب أما المسلم فلو تدرى كسر للجواب والعقل قول المنكرين بعينه وأما الذي  
فلو أن يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من السلم فبراعية فيه جميع ما راعى في السلم أو ادعى السلم  
أو الذي الأداء بعينه إلى الفقراء في المصروفين أو ادعى الأداء بعد المروج من أصله لا يقبل في السلم  
أما يقبل في غير السرايم لأن حق الأخذ في السوام للمام كالمزينة وفي شرح الكنترا يصدر في  
الذي في قوله إنهم لا ينفقون ما يؤخذ منه جزية وليس له ولاية مصرها أو ادعى الأداء إلى  
آخر أن يؤخذ في ذلك السنة عاشر آخر لظهور كذا إذا لم يجد عاشر آخر مع بيته مستغرق الجميع  
ولا يشترط فيما إذا ادعى الأداء إلى عاشر آخر إخراج البراءة لأن الحق يشبه الخط وشرط في الأمر  
إخراجها لم يشترط في الجاهل الصغير لا يقبل قوله في أداء نصف طابع المصروفين أو ادعى الأداء  
في السوام ولو في المصروفين لا ذكرنا ما قبل من السلم من الذي لا يدرى أهل الزكاة المسلم  
في المعاملة وإحكامها لا من الخري الأخذ له لأنه هي أم والذي كان كونه حربية لا ياتي إلا بالزكاة  
وأخرج بسبب من في بيع منه صحيح لأن النسيب كما يثبت في دارا يثبت في دارهم وأن الخري  
الذي أخذ العاشر منه الخضر ثانيا قبل معنى الحول الذي أخذ منه الخضر في مائة







وجدني في الفصول واللفاظ فاعلم ضمير الواحد وقوله في ارضه ملك يعني من  
 دار السلام ويكون هذا ما بالملك الواحد من الاستعانة في دار السلام وقوله فيها  
 سبع وكثر في سبع الكثر بناء على الحكم الواحد من التقدير فيها انتهى عبارة المصنف  
 لا تقبل فتر ووضوح فيما قبلها به ولا حصر في نحو ارضه في ذرير جدي كما قوت ولعل  
 وجد في جبل او سفارة وليس كثر لانه من اجزاء الارض فلو شئ في ذلك الملح والنور و  
 بجس زيق لا لولوه وعينه كل مستخرج من البحر لو كان ذهباً عند الامام ومحمد  
 لما روي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ليس الخضر بكارا انما هو شئ في دسره البحر  
 وكان فخر الخضر عليه السلام يكون المأخوذ منه غنمة فلو خسر عندنا في يوسف بالخس لما  
 روي عبد الرزاق في مصنفه ان عمر بن العزير اخذ من الخضر **باب كمال الاجر** اطلق المصنف  
 عليه السلام يعرف ممرها وتعلق بالغا فكان في معنى الزكوة فيما سقت السماء او حتى سجا  
 اي الماء الجاري على الارض واخذ من رجل العشر فاعلم بحذف لفظ العلة الفعل الثاني اليه  
 في او كثر العشر لجمع لكل واحد ما سقت السماء او حتى سجا واخذ من رجل بلو شرط  
 نصاب وبها هذا عند الامام لعموم قوله تكا وانفق من طيبات كسبتم وما خرجها  
 لكم من الارض فانه يدل على عجايبه فيما خرج من الارض طلقا وعندنا انما يجب العشر في ارض  
 ستة من غير حلبة كثره اذا بلغ خمسة اوسق وليس فيما دون خمسة اوسق شئ في  
 الصحاحين عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة  
 والوسق ستون صاعا ابصاع النبي صلى الله عليه وسلم روي احمد بن حنبل عن ابي عبد الله الخدري رضي  
 الله عنه قال في الوسق ستون صاعا والوسق فاذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق  
 من ارضي ما يوجب فيه العشر هذا عندنا في يوسف لانه لما لم يكن في التقدير الشرعي  
 اعتراف القيمة كغيره من التجار وعند محمد يجب فيه العشر اذا بلغ خمسة اسنائل او اعداد  
 من اعلى يقدر به نوعه فاعترف في العشر خمسة احوال وفي الزعفران خمسة اسنائل او اعداد  
 ما يقدر به العطن للخل واعلى يقدر الزعفران المن ولا يبيع في حطب وقصير ربي وحشيش  
 وبين وسعفا وكل لا يقدر به استظل لانه غالبا ولو اشغل ارضه بشئ من ذلك وجب  
 العشر لو فصل الزرع فيه العشر والفرق بينه وبين التبن ان العشر قبل ادراك الزرع كان في  
 ساقه وفرق بين العشر في القصب وبعد ادراك الزرع تحول العشر الى الحب فلا يجب التبن  
 ويجب فيما سقى بحرب وهو لدوا العظيم او الدية وهو الدواب يدبره البقر وفي المغرب  
 الدالية جند طويل يركب تركيب سداق الوتر في راسه سفرة يثقبها او سانية وهي الناة

النبي صلى الله عليه وسلم اخذوا من الزرع قبل رفع رب المال من الزرع نحو حجرة  
 العال وثققة البقر وغير ذلك ما يحتاج اليه في الزرع فلو رفعها ثم يخرج من الباقي العشر  
 او نصفه لانه عم حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المون فلو سعى لرفعها ولو جعل  
 السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز له جعل المخرج له جازعاً في يوسف وعليه  
 الفتوى اذا كان من اهل المخرج وقال محمد لا يجوز وفي العمل العشر قبل او كثر هذا عند  
 الامام روي عبد الرزاق في مصنفه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان يخذ  
 من اهل العمل العشر ولم يبين مقدار بلغة وانما يجب فيه العشر اذا اخذ من جبل  
 او ارض عسرية لان الحاجة كاشي في عملها وقال الشافعي لا شئ في العمل الا في حوز  
 فاشبهه اكرهه وقال ابو حنيفة انما يجب الاخذ من السب وهو الارض النامية وعند محمد  
 اذا بلغ العمل خمسة افراس كان لا يقدر به وساق الما يجب عنده في العشر اذا بلغ  
 خمسة اعداد من اعلى يقدر به نوعه كما علمت قبل واعلى يقدر به العمل الفوق والفرق  
 ستة وتكون طوك بالعراق وعندنا في يوسف يجب فيه العشر اذا بلغ عشر فرب كان في  
 سياتر كافا يوردون الى النبي صلى الله عليه وسلم كذلك ويؤخذ عشرون من ارض عسرية لتغلي ساء  
 كانت اصلية في ذلك يعني تغلب وقد ورثها التغلبي من ابيه وتداولها بالزراعة التغلبي  
 الى التغلبي وكان ملكه حاداً ثاقداً شغلها التغلبي من المسم هذا عند الامام والي يوسف  
 وعند محمد يؤخذ منها عشرة اركان التغلبي اشتراها من مسلم لان التقصيف لما رت يبيع على  
 من اشتراها منه وكذا يؤخذ العشران لو اشتراها من مسلم من التغلبي واسم هو هذا  
 عند الامام لان التقصيف صار وظيفة في الارض فينقل بما فيها خلوها في يوسف فانه يقول  
 فيما اذا اشتراها مسلم واسم هو يعود الى عشرة اركان لو روى الداعي الى التقصيف وهو الكفر  
 وقيل محمد صلى الله عليه وسلم ابي يوسف والاصح انه مع الامام في بناء التقصيف اركان التقصيف اصلها  
 وعلى المارة والصبي منهم ابي بن يثعلب على الرجل منهم ولو اشترى في غير تغلبي عشر مسلم  
 اي ارضاً عشر من مسلم فغلب المخرج عند الامام لانه اليه بحال الذي وقال ابو يوسف في العشر  
 مضاعفاً ويصرف مصارف المخرج اعتباراً بالتغلبي وعند محمد سقى الارض على حالها يجب  
 عليه عند عشرة اركان وظيفة الارض لا تغير عنده وان اخذها منه اي الارض العسرية التي  
 اشتراها الذي من المسلم ان لغزها من الذي سلم آخر بسبب شفعة اوردت على البايع المسلم  
 لغزاً والبيع عاد العشر فيجب فيها ما كان يجب له من عشرة اركان يجب في دار جعلت بيتاً خارجاً  
 ان كانت لذي ساء سقاها بما للمخرج او بقاء العشر كانه اليه بحاله او لم يبق اي كان الدار

التقدير على الزرع

من تغلبي اصلها في دار  
 من تغلبي اصلها في دار



وحديثي للمفعول وللفاعل فاعله ضمير الواحد وقوله في ارضه ملك يعني من  
 داره السلام ويكون هذا ما حكاه الحكم الزكاري في الاستغنى في دار السلام وهو فيها  
 سبق وكيفية سجد الكفر بينا الحكم الزكاري من النعمان فيها انتهى وعاء الضر  
 لا تقبل فتروض فيما قيد بها به ولا حس في نحو في رزق وزجره كما قوت ولعل  
 وجد في جبل او مقارة وليس كغيره من اجزاء الارض فلو شئ في ذلك الملح والنفوس و  
 بحسن زيق لا لولوه وعشر كل مستخرج من البحر لو كان ذهباً هذا عند الامام ومحمد  
 لما روي البخاري عن ابن عباس عنهما انه قال ليس الخبز بركا زانما هو شئ ودرج الخبز  
 ولا في غير الخبز كيد عليه فلو يكون المأخوذ منه غنمة فلو تجرد عندنا في يوسف بالعكس لما  
 روي عبد الرزاق في مصنفه ان عمر بن العزير اخذ من الخبز **باب في كماله** اطلق النعم  
 عليه لا يعرف مفرقها وتعلق بالمأخوذ كان فيه معنى الزكوة فيما سقته السماء وتجي سحبا  
 اي بالماء الجاري على الارض واخذ من ثمر جبل العشر فاعل يجب المحذوف لكثرة الفعل الثاني عليه  
 فلو اكثر الفتيان لمع الى كل واحد واحد ما سقته السماء او سقي سحبا او اخذ من ثمر جبل بلوط  
 نصاب وفيها وهذا عند الامام لعموم قوله تعالى وانفقوا من طيبات كسبهم وما خرجها  
 لكم من الارض فانه يدل على ايجابه فيما خرج من الارض طلقا وعندنا انما يجزئ العشر ما ياتي  
 سنة من غير حلبة كثره اذا بلغ خمسة او سق وليس في ما دون خمسة او سق شئ للماني  
 الصحيحين عن ابي سعيد الخدري ان النبي عم قال ليس فيما دون خمسة او سق صدقة  
 والذين سقوا صاعا بصاع النبي عم روي احمد وابن ماجه عن ابي سعيد الخدري عن  
 ان النبي عم قال لو سق سقون صاعا ولا سق فاذا بلغت قيمة قيمة خمسة او سق  
 من اذني ما يوسق يجب فيه العشر هذا عندنا في يوسف لانه لما لم يكن فيه التقدير الشرقي  
 اعتبر بالقيمة كغيره من التجار وعند محمد يجب فيه العشر اذا بلغ خمسة اسنات او اعدا  
 من اعلوا يقدر به نوعا فاعشر محمد في العشر خمسة امال وفي الزعفران خمسة اسنات لان اعلوا  
 ما يقدر به العطن للخل واعلى يقدر الزعفران المن ولا شئ في حطب وقصب قاري وحشيش  
 وبن وسعف وكل ما لا يقصد به استغلال الارض غالبا ولو اشغل ارضه بشئ من ذلك وجب  
 العشر لو فصل الزرع فيه العشر والفرق بينه وبين التبن ان العشر قبل ادراك الزرع كان في  
 ساقه وفصل في العشر في القصب وبعد ادراك الزرع تحول العشر الى الحب فلو يجب التبن  
 ويجب فيما سقى بعرب وهو لدوا العظيم او الدية وهو الدواب بدمه البقر وفي المغرب  
 الدالية جفع طويل يركب تركيب مذاق الوتر في رأسه مفرقة يستقي بها واسنة وهي الناء

التي يبقى عليها نصف العشر على الاختلاف المذكور قبل دفع رب المال من الزرع نحو حبة  
 العال وثقفة البقر وغيره لك ما يحتاج اليه في الزرع فلو دفعها ثم يخرج من الباقي العشر  
 او نصفه لانه عم حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المون فلو سقي لوضعها ولو جعل  
 السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز له جعل الخراج له جاز عندنا في يوسف وعليه  
 الفتوى اذا كان من اهل الخراج وقال محمد لا يجوز وفي العمل العشر قبل او كثر هذا عند  
 الامام روي عبد الرزاق في مصنفه عن ابي هريرة ان النبي عم كتب الى اهل اليمن ان يخذ  
 من اهل العمل العشر ولم يبين مقدار بلغة وانما يجب فيه العشر اذا اخذ من جبل  
 او ارض عشرية لان الحاجة لا شئ في عملها وقال الشافعي لا شئ في العمل الا ان يخذ  
 فاشبهه ابراهيم وقال ابو حنيفة ان كان جبلها لا يندم السب وهو الارض النامية وعند محمد  
 اذا بلغ العمل خمسة افران لان ما يقدر به وساق انما يجب عنده في العشر اذا بلغ  
 خمسة اعدا من اعلوا يقدر به في عمه كما علم قبل واعلى يقدر به العمل العرق والفرق  
 ستة وثلاثون رطل بالعراق وعندنا في يوسف يجب فيه العشر اذا بلغ عشر رطل او في  
 سائر ما كانا يوردون الى النبي عم كذلك وبوختره ثمان من ارضه عشرة رطل تغلي سوا  
 كانت اصلية في ذلك سقي تغلب وقد ورثها التغلبي من ابيه وتداولها بالشراء والتغلي  
 الى التغلبي وكان ملكا حادنا قد اشترها التغلبي من المسلم هذا عند الامام وابي يوسف  
 وعند محمد يورثها عشرة اركان التغلبي اشترها من مسلم لان التضعيف لما دثر يقع على  
 من اشترها منه وكذا لو اشترها ثمان لو اشترها منه مسلم من التغلبي واسم هو هذا  
 عند الامام لان التضعيف صار وظيفة في الارض فينتقل بما فيها خلو فالا في يوسف فانه يقول  
 فيما اذا اشترها مسلم واسم هو يورث الى عشرة اركان لو ادعى الى التضعيف هو الكفر  
 وقيل محمد حرام مع ابي يوسف والا صح انه مع الامام وفيما التضعيف اركان التضعيف اصلها  
 وعلى المائة والصبي منهم اربعين بنتي تخلف على الرجل منهم ولو اشترى في غير تغلبي عشرة  
 ايام عشرة عشرية في مسلم فخليل الخراج عند الامام لانه اليه حال الذي وقال ابو يوسف في العشر  
 مضاعفا ويصرف مصارف الخراج اعتبارا بالتغلبي وعند محمد سقي الارض على حالها فيجب  
 عليه عهده عشرة اركان وظيفة الارض لا تغير عنده وان اخذها منه ايا الارض العشر التي  
 اشترها الذي من المسلم ان اخذها من الذي مسلم آخر بسبب شفعة او ردت على البايع المسلم  
 فساد البيع عار العشر فيجب فيها ما كان يجب من وهو عشرة اركان يجب في دار جعلت بيتا خارجا  
 ان كانت لغرض سوا سقاها بما للخراج او بقاء العشرة كانه اليه بحاله او لم ياي وكان له الدار

الفقه على المذاهب

في العشر من الزرع في الارض  
 من التغلبي اشترها من مسلم



لم يبق لها ما ياتي بالخراج فلو اخرجها لخرج ايضا وان سقاها بما العشر فخرجت في  
مروم الماء ان كان لا يخرج ولا يفسد فصار تحتها فوجب اعتبارها بها وانما تركت في الماء  
الذي نظر للسياحة ولا شيء في الدار ولو كانت لذي لان عمره جعل المسكن عفا وعليه  
اجاع الصحابة ولا ياتى له شيء وما السماء والبر والعين عشر لان هذه المياه لم تدخل  
تحت ولا يرد ماء انما جرحها الجرح مثل بريد وروى في حرجي وكذا انما لا يرد وي  
سجون نهر التوك وهو نهر نجد وجنوب نهر برد ووجهه نهر برد والفرات نهر الكوفة  
عند ابي يوسف كانها تخرج عليها القناطر من السفن وهو مد عليها خلوا للمجر فان قيل  
انها كانت تحت يد وليس في عين قنطرة فقط اذا كانت في ارض غير شي لانها عين  
قنطرة كعين الماء وان كانت في ارض خارج لها حرم صلح للزراعة ففي حرمها الصالح للزراعة  
يجوز اخرجها لانها لا تصلح للزراعة ولا يجمع عشر خارج في ارض واحدة بل ارض ما  
عشرية او اربعية **باب عطف مصرف الزكوة** ولا صلح له قوله تعالى انما الصدقات  
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي  
سبيل الله وابن السبيل فذكر تعالى ثمانية اصناف سقط منها المؤلفة قلوبهم قال  
الشيخ العبد العزيز سقوطهم تقرير لما كان زمن النبي عم من حيث الخلق كان الدفع اليهم  
كان لا عزرا لا سلم كثر اهل الكفر والعزرا كان في عدم الدفع لكثرة اهل الاسلام  
لمصرف الزكوة هو الفقير وهو اى الفقير من له شيء دون نصاب ولو كان كسبا قويا فانه  
تخل له الصدق ولا يحل له السؤال والمساكين من له شيء له فيكون اسوأ حاله من الفقير  
وقيل بالعكس فيكون الفقير اسوأ حاله من المسكين لقوله تعالى اما السفيهة فكانت للمساكين  
وجه اول قوله تعالى فاطعام مسكين فانه لا فاقة اخرج من الحاجة الى الطعام  
وذكر المسكين في الآية الاولى لانه ان يكون للزعم ثم عن ابي يوسف ما صنف واحد قال  
الامام صفوان قال خرج الاسلام وهو الصحيح لان عطف احد ما على الآخر يقتضي المغايرة  
بينهما فلو قال قلت مالي الفولون والفقير والمساكين على قول ابي يوسف لفولون نصفه وعلى  
قول الامام ثلثه والعامل على الصدقة وهو من يبعثه الامام لمبايتها ليعطي بقدر عمله  
وهو كقيمة واعوانه دعايم وايامهم لانه دفع نفسه لعل من المسلمين فيسحق الكفاة  
كالقائمة وليس ياخذ اجر لانها لا يكون الا على عمل معلوم ومنه حقيقة فلا صدقة لانه  
ياخذ ولو غشيا وفي شح الكثرة واستغنى كفاية العامل الزكوة لا يرد على ضعفه لان  
التصنيف عين الانصاف والمكاتب يعان في ذلك رغبة غنيا كان موكا او فقيرا لما روي

الطبري

الطبري في تفسيره عن الحسن البصري الزهري عبد الرحمن بن زيد بن اسلم قالوا وفي الرقاب  
هم المكاتب ولون العتق لا يقتضيه في الزكوة ولا يتصور من الفتن وسدوت كما يمكن نصا  
فاصل عن دينه او يملكه لكنه عند الناس ولا يمكن من اخذ منهم وقال الشافعي الغارم  
من تحمل غرامة لا صلاح ذات السنين واطفاء العداوة بين القبيلتين وسقطت الغرامة وهو  
فقيرهم المنقطع بهم عند ابي يوسف لانه المعلوم من اطلاق قوله تعالى في سبيل الله و  
منقطع الحاج عند محمد ان كان فقيرا لقوله عم ان الحج والعمرة لمن في سبيل الله تعالى  
ومن له مال في وطنه او في بلاد اخر لا معه في اخذ من الصدقة حاجته ولا يجوز له ان يأخذ  
الكسب منها والاولى ان يتقرب من زوجه لو فضل في دينه شيء منها وقد قد علم الكلازمة  
ان يصدق به لا فقيرا اذا استغنى والمكاتب اذا عجز عنها وقت في غيرها عند لاخذ  
ويجوز دفعها اى الزكوة اليهم اى كل الاصناف والى بعضهم لانه عم امر الله بن محمد  
البياضي بصدقة قومه ولا تدفع لينا وسجدا وقطرة او ثلثين سبتا او قضاء ربه اى  
الميت لانه لو فني بهاد بن يحيى باجر جاز ويكون القانين لو كل بالقبض عنه كذا في المحيط  
او ثمن في يعنى لانه بدت العتق وهو يصور منه ولا يجوز دفعها الى ابي يوسف عم  
لما روي عن وجهه الى الذين فاعلمهم ان الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم  
فرض في فقرائهم وضع دفع غيرها اى غير الزكوة اليه سواء كان تطوعا او واجبا كاللص  
وصدقة الفطر والذخ خلوا فالا في يوسف في الواجب اعتبارا بالزكوة ولها ما روي  
ابن حنبل عن حميد بن جبير انه عم قال لا تصدقوا الا على اهل دينكم فانزل الله  
تعالى ليس عليكم هذا هم الى قوله وما تنفقوا من خير يوفى اليكم فقال صلح تصدقا  
على اهل الكاديان وهو باطل قد بينا ول الزكوة لكن خرجت لحديث معاذ روي ولا  
يجوز دفعها الى غني يملك نصا باس اى مال كان لما رواه الترمذي وحسنه عن ابي هريرة  
روي انه عليه السلام قال الصدقة لا تحل للغني ولا للذي مرة سوي والمرة يبتدئ الرأى  
الفقر وفي المحيط الغني ثلثة انواع غني بوجوب زكوة وهو ملك نصا حولي نام وغني محرم  
الصدقة ويوجب صدقة الفطر الا ضحية وهو ملك ما يبلغ قيمة نصا من كسول الفاقة  
عن حاجته الا ضحية وغني محرم السؤال دون الصدقة وهو ان يكون له قوت يومه من  
عوزة او عبدة اى عبد الغني كان كسبا لولا وبسبب شي من ذلك المكاتب بالانفاق  
والمأذون المدبوع يدين بحيط برقبته وكسبه عند الامام خلوا فاهل ما بناء على ان الولي  
ملك كسبه عندها ولا يملك ما عند الامام او طفله اى طفل الغني من كان كذا او انشي



في عيال الابل وفي غير عيال لا بد بعد غنما بال ابيه بخلاف الكسرة وامرته فانه يجوز  
الرفع اليها ان كانا فقيرين لان ولده الكبير بعد غنما بال ابيه وكذا امرته لا تعد غنمة  
بيسرة وبقدرة النفقة لا تغير من سر ولا يجوز دفعها الى الهاشمي من ال علي ومن ال عباس  
بن عبد المطلب ومن الجعفر وعقيل ابني طالب ثم النبي عم اوس الجارح بن عبد المطلب  
جدة النبي ثم لان كان المولى في ذمة الصدقة او لا في ابا اركام لهم ثم سرت الى ابا  
ولا اركام كذا في الحديث لا يجوز دفعه له ولو كان عامدا عليها لان الفرض مطهر فيمنع من التؤدة ي  
كالما السهل فستر الهاشمي عند كرامته له قبل جلاء في النطوع فانه يجوز صرفها لتطوعها  
اليهم وروي ذلك عنها في النوار قال الطحاوي عن الامام ان الصدقات كلها جائزة على بني  
هاشم ولطيفة كانت على عبد رسول الله ثم لوصول حسن الحسن اليهم فلما سقط ذكره بونه  
خلقت لهم الصدقة قال وبه نأخذ وعنه يفرجوا دفع الهاشمي ركنه الى الهاشمي من ابيهم  
اي مولي بني هاشم منهم في عدم جواز الدفع اليهم لقوله ثم لرافع مكة وقديت عم  
الحجروي على الصدقة حين سأل حبيته مولي القوم من انفسهم وانما تحمل لنا الصدقة وكذا  
يدفع المولى ركنه الى صلوان على ذكر كان او اشترى او فقه وان سئل ذكر كان او اشترى كان  
المنافع بينهما مستصلة فلا يتحقق التملك على المال او زوجته اي ولا يدفع المولى ركنه الى  
زوجته وكذا لا يدفع الزوجة الركنه الى زوجها عند الامام لا يشترك بينهما في المنافع خوفا  
لها قالوا تدفعها لما روي الجماعة الا ابو داود انه امر ابن سناناه عم ابجرى الصدقة عليها  
على ازوجها وعلى ايتام في حججها فقال رسول الله صلعم لها اجران امر القرابة واجر الصدقة  
ولا يدفع المولى ركنه الى عبده او مكناته او مقربه او ام ولده لان كسبهم للبدن وانما المكاتب  
فانه وان لم يكن كسبه فله يتدفع حتى ولو يتم التملك وكذا عبد اي عبد المولى المتعصب  
فانه لا يجوز له الدفع اليه عند الامام لان عنده معتق البعض يجب عليه لعاينة في البعض الذي  
لم يعتق فله يدفع مولا الركنه اليه كما لا يدفعها اليها كانه عند الامام اذا اعتق بعض  
عتق جميعه فيدفع مولا الركنه اليه لا يشترط ليس بمملوكه ولو دفع الركنه الى من ظنه مملوكا لم يملكها  
انه عتق اوهاشمي او كافر او ابوه اي ابي المولى او ابنته اجرا عند الامام ولا يملكه الا في حق  
فانه قال يعطى الركنه مرة اخرى لا يظهر خطأه ويبقى مع المكان الوقوف على الصواب وهل  
يطيب ما دفع اذ لا للقباض فيه ولو كان اي ظهر من ظنه مملوكا ان عبده او مكاتب  
لو تجرى به فندم التملك وبناه ونسب دفع ما يقضي الفقهاء من السؤال يوم كان في ذلك صيانة  
لن عن ذلك السؤال يومه وكذا دفع لقسا او اكثر الى فقير غير مملوك كان الاداء يولي في الفقير لا في

التملك

التملك لم يدفع اليه فقير اما بصير غنيا بعد تمام التملك وقال ذكره يجوز دفعه الى الفقير  
لان المدبون لا بأس بان يعطى قدر فاد ربه وزيارة دون النقصا وكذا اذا كان الفقير عيا  
لا بأس بان يعطى من الفرقه عليهم حتى كل واحد منهم دون النقصا وكذا نقلها الى فعل  
الزكاة الى بلدا آخر غير البلد الذي فيه المال لان فيه صناعة حق فقرا بلدا مال في الحظ عن  
تجارتهم في زكاة المال حيث المال لا حيث المكي لان الواجب في المال لا في الزكاة الى قريب  
اي كره نقل الزكاة الى قريب لم يركب في بلدا آخر او الى اهل بلدا آخر من اهل بلده لان في النقل  
الى القريب صلة الرحم والى الاحوج دفع شدة الحاجة وكذا لا يكره الى اهل بلدا آخر  
من اهل بلده وانفع للمسلمين منهم ولا بأس ان له وقت يومه لما روي ابو داود  
واحد انه عم قال من سأل وعنه ما يقضيها غايب تكسر جرحهم والواي رسول الله يقضي  
قال لا يغيره ويغيره يجوز له سؤال الجنية والكساء كذا في الكفاية باب صدقة الفطر وقيل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل ان فرض ركعة المال  
وكان يحط قبل الفطر يومين وبأمر اجرامها في اي صدقة الفطر اجبة على كل يفتق  
التملك المسلم تكون قرينة المالك فضائل فاضل عن حواجها الاصلية لقوله ثم لا صدقة  
الا عن ظهر غنى وكذا ظهر غنى والذنا والشرقي نصحا وان لم يكن ناسيا لان الفطر اما  
وجبت بقدر مملكة والنق انما هو شرط فيما وجب بقدر مملكة كالزكاة وبما يبي هذا  
النقصا تحرم الصدقة اي اخذها وحجب لا يصح على من لم يفتقها وولده الصغير  
لان الاصل في الوجوب راسه وهو بونه مولا كالمولود وعليه ولا بد تمامه فلو كان كان  
في جنانه من اوكاه الصغار الفقراء وجب عليه عن عبده اذا لم يكن المتعار بالان للخدمة  
ولو كان ذكرا وقال مالك والشافعي والحنابلة لا تجب على العبد الكافر ولو كان عن ماله وامه ولا  
لان الولادة والمولود لا يعرفان بالقبيلة ولا سبوا ولا عن زوجته لقوله في المولى  
لان ذكرا في علمها في غير حقوق الزوجة ولا يورثها في غير اراثا واثبات كالمداوات وكذا عن ذلك  
الكسرة لان في عياله لا تقدم المولية ولو ادري عنها بغير اذنها فالقيا سر عدم الاجزاء كا  
الزكاة والى سحان الاجزاء لثبت الاذن عارة ولا عن طفل العتق لعدم المولى بل يجب من  
مال الطفل فخطبها عند كسب الوصية وقال محمد لم يورث من الركنه ولا ركنه ولها انما  
اجرت تجري الوتة فاشبهته النفقة والحنن كالطفل في جميع ما ذكره لا تجب عليه من كذا  
لعدم الولادة ولا تجب على المكاتب ايض لثقة لانه فقير لا عن عبده لجماعة لان وصول الفطر  
فيه روي الى الشئ في الزكاة ولا عن عبده للحنن اي او اسرا واغصب محمد اعدم الزكاة

ل



لا بعد العود لوجود الكاية والموت ولا من عيدا وعبيد بين اثنين او اكثر هذا عند الامام  
عند ما عيب على كل واحد من الشريكين فطره ما يخصه من الرزق دون الاضغان بناء على  
صحة فقه الرقيق عندها وعدم صحة قسمتها عنده وقيل لا تجب الفطرة في العبيد منكر  
باتفاق لان النصيب يجمع قبل القسمة فلم يتم رغبة الواحد ولو بيع الصلح لشرك بين  
اثنين عينا لا صديقا وقد مضى يوم الفطر والحيا رباقي فعلى من يتقرر المالك له تحقيق  
الكاية والموت وحجب صدقة الفطر بطلان في يوم الفطر لان المالك يملكه من الحساب  
الوارث عنه في صدقة الفطر غير المعتاد في سائر الشهور الا لوجب ثلثون فطرم  
فيكون الوجوب بطلان الفطر قبل ان يملك او اسلم او ولد له تحج فطرة تفريح على قوله عيب  
بطلان في عدم سبب الوجوب وصح تعينها كما صح تقديم الزكاة بعد وجوب الفطر بطلان  
يؤمن ومنه انها شرعت لدفع حالة الفقر لا غنايه عن المسكنة وذلك لا يتفاوت في ثمة  
دون سنة ونسب اخرجها قبل صلوة العيد لقوله عم اغنهم عن الطوف في هذا اليوم وكا  
نقط بالاخيرة لما شرعت لما ذكرنا فلو يتقدم وقت اداها كالمزكاة وهي نصف صاع من  
بر او دقيقة او سوية او حبة والا في ان يراعي فيها المقدار القيمة وفي الجبل القيمة الصغرى  
وقيل عند يميني والاصل ان كان مضمونا عليه لا تقرب فيه القيمة وليس بضموم عليه  
يلحق بضموم عليه باعتبار القيمة فلو ادى نصف صاع من تمر فتمت صاع من بر او اكثر لم يرد  
او صاع من تمر او شعير او روى البخاري ولم من صديقه نافع عن ابن عمر رضيهما قال فرس من رول  
اسمهم صدقة الفطر على الذكر والاشي والحر والمملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فذلك  
يسمى من خبطة الذبيكة لير عند الامام وعندها كالشعير هو ابر الخبز عن الامام وهو على  
لان الذبيكة رطل من شعير المقصود وهو الفلك والصاع عند الامام وهو ميسر ثمانية اطلال  
بالعراق من حبوب ومن وجع فاهو قليل التفاوت بين الحيات كثيرا وصغرا او تحملا والانتا زاد  
البحر هو الماش وعبداني يوصف والاك انما فقه واصدقته اطلال وثلث رطل اجعل على  
الصاع اربعة اسداد روى الطحاوي عن ابي ثوبان قال قدمت المدينة فاخرج الى ابي ثوبان صاعا  
وقال هذا صاع النخاع فوجدته حبة اطلال وثلث قال الطحاوي وسعت ابن ابي عمر يقول  
ان الذي خرج لابي يوسف كالمزك فقل ابو يوسف وجد الصاع حبة اطلال وثلث رطل المدينة  
والامام يقول ثمانية اطلال بالبعد ادى وهو بخلاف ما قال ابو جابر لان رطل المدي ثلثون مثارا  
والبعد ادى عشرة اطلال استاروا استار بكرهم ستة درهم ونصف ولو دفع سنوي رطل  
عند الامام وابي يوسف انها عديل نصف صاع من بر وزنا والوزن هو المعتبر في الصاع خلافا

ليكون العتير عنه الكيل لان الاثا جازت بلقطة الصاع وهو اسم الكيل المحصور والاربعون  
استارا ودفن البر في مكان يشترى به الاضغان فاحصل روي عن ابي بكر الا عن رلان  
البر بعد من الخوف وعند ابي يوسف درهم فاحصل وهو بخلاف الفقهاء اجمعين كان دفع  
لحاجة الفقير عاجل به ولو فرق شخص واحد صدقة فطره على ساكن لم تجز وقال الكوفي  
يجزى ولو دفع جماعة الى ساكن واحد جاز **كتاب الصوم** ذكر محمد في الجامع الصغير  
الصوم عقيب الصلوة لان كل منهما عبادة بعبادة وذكر غير عقيب المكونة لغزائرها في قول  
لكا ابق الصلوة وانما الزكاة وهي في اللغة الا ساكن عن شيء كان وفي النسخ هو تركه لكل  
والشرب والوجع من الجوع الى الغروب والمعتبر في طبع الجوع عند جوعه من الحار وقيل استنارة  
وهو رمي من عثمان وحذيفة وابن عباس وطلق بن علي عطاء بن ابي رباح والا عمن قال  
سروا لم يكن فوايدون الفجر ثم كرم انما كانوا بعد من الفجر الذي يلوو البيوت الشمس لا تارة  
الحلواني الاول الحوط والثاني ارتقى مع نية من اهله وهو سلم عاقل طاهر من حيض نفاس  
قال في الصوم رمضان يتأدى بخيرية في الصحيح المقيم وصوم رمضان فريضة لقوله تعالى  
كتب عليكم الصيام والجماع ولهذا يحكم كفر باحد وكا في فريضة بعد صرف القيل الى الكعبة  
بشرط شعبان على ما راس ثمانية عشر شهرا من الهجرة فرض على كل مسلم مكنته ان الصوم عبادة  
وهي تحقق من الكافر لا تادي بدنه الا اختيارا وهو يحقق بالكفيل اداء وقضاة اي  
فريضة اداء وقضا الفلوة كما شهدتمكم الشهر فليصم وقوله تعالى فذرع من ايام افرو صوم  
السنو والكفارة واجب وانما كان المنذور واجبا وقد قال الله تعالى والوفون اجبره وقال تعالى  
ولو فوايدونهم لانه يتحقق منه فالس واجب من جنسه شرعا كجاءه المريض لم يبق قطعا و  
كجاءه الا به مؤلدة وشبهت الوجوب غير كاي غير صوم رمضان والمنذور الكفارة  
نقل اتفاقا فكان الصوم على كثرة وتعدد وجبات اربعة اقام وصوم العبد من ايام الشري  
حرام لقوله عم لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب ويجوز اداء رمضان والذبحين  
بنية من الليل مستحق بيجوز والاصل بصف النهار الشري وهو من طبع الفجر الى غروب الشمس  
الى الضحى الكبرى وقال الكاشغري ببيت البنية من الليل في كل صوم وقال ابن ابي عمير في  
غير الفضل لان سبانه على التحقيق ونقول ان الاصل في البنية مقارنته بالوداء والمجاها للفقهاء  
للصوم وسوجوه في حق يوم الشكر وفي حق الجحش او البعج عليه اذا افانها راولا والافان  
نارا ولا تنفذ هذه الضرورة الا يجوز البنية للثائرة ولا فرق في ذلك بين المسافر والمقيم ولا يصح  
والسقيم لانه تفصيل فيما ذكرناه من الدليل اعنده اي يجوز بنية عند نصف النهار وهو ما بين



ما ذكره في الروايات في الصحيح ان الشطر ان تكون النية في اكثر اليوم ونصفه مطلقا في الجملة في الصحيح  
الكبرى او وقت الزوال فيشترط النية فيها بالتحقق في الاكثر الاول هو المذكور في الجامع الصغير  
والثاني هو اذ ذكره الهروي في وجوب اداء رمضان والنداء المعين بمطلق النية ونية النفل  
وهو رواية عن احمد قال انك والساق في لا يجوز الا بنية التعيين كما في الصلوة ولما في النية المطلقة  
فان شهر رمضان متعين للعرض ولا يحل غيره وكذا ما عين للنداء والطلاق في المعين تعيين  
تادي زيدا المنفرد في الدار بينا ان فان فيه تعينه اما في نية النفل فلو كان وصفه بالنفل خطأ  
فليبطل ويبقى الاطلاق وهو تعيين ويجوز صوم رمضان فقط بنية واجب في الصحيح  
لو لا يرضى والمساخر في النذر المعين والعرف بين فيها وهو ان رمضان متعين بتعيين الشارع وله  
ابطال صلواته عن من الصيام والنداء المعين متعين بتعيين الشارع وله ابطال صلواته لانه وهو  
النفل لا ما عليه وهو الواجب فلو نوى من عليه صوم نذر معين واجبا آخر يقع عن النذر المعين بل  
يقع عما نواه من الواجب ولو نوى المريض في المسافر في اي رمضان واجبا آخر وقع عما نوى  
وهذا عند الامام لانها شرط الوقت بالزعم لو اخذتها بذلك الواجب في الحال وتأخر ما اخذتها  
برضوان الى اركان عدة من ايام اخر حتى لو ات قبل اركان عدة ليس عليه شيء وعندهما يقع  
المسافر المريض في الواجب عن رمضان لان النية لا محل للثبوت فاذا احتلها المعصية لم يثبت  
واعلم ان التسوية بين المسافر والمريض محتمل في الكبرى وصاحب الهداية وصاحبها لا يصحح  
في الاحكام وشملها بمران المريض اذا نوى من واجبا آخر يقع عن رمضان وفي الجمع انما لا يثبت  
بينه وبين المسافر ان رجسته متعلقة بمحقة الجزاء اصام نيتي ان غير عاجز ورجسته السائر  
متعلقة بطننة الجزاء هو السفر ذلك وجود وفي سبب نفس كائنه ان قول الكبرى بعدم الغرض بين  
المسافر والمريض هو او ما قل بالمريض يطين الصوم ويجوز اذ ياد المرض والنفل كل يجوز  
نية قبل نصف النهار وخلو فاما ملك وقد تقييد القضاء والنداء المطلق والكفارات لا تصح  
الا بنية محبة تيب من الليل لان هذه الاشياء ليس لها وقت معين فوجب تعيينها من لا بداء وتثبت  
بشأن برونه ولو لم يوجب الصوم على من رأى الهلال وحده وان تركه او بعد شعبان فليكن هو  
نقله بالوجاع ولا يصام يوم الشك واذ بان ثم حلول رمضان في يوم التاسع والعشرين  
فرفع ان كفي يوم الاثنين اثنى عشر شعبان او رمضان فلو يصام في يوم نوي من شهر رمضان  
نظرا لصلواته وهو اي النطق احب ان وافق صوابا وكذا المنصام ثلثة ايام او اكثر من آخر  
شعبان والا اي وان لم ينطق فيصوم للحرام كالمناجاة في الفسق فيصوم غيرهم بعد نصف النهار  
نفسا لثبوتها كجاء لثبوتها عنه وكذا صومها في يوم الشك ان نوى عن رمضان او عن واجب اخر

فان كان في يوم الاثنين اثنى عشر شعبان او رمضان فلو يصام في يوم نوي من شهر رمضان نظرا لصلواته وهو اي النطق احب ان وافق صوابا وكذا المنصام ثلثة ايام او اكثر من آخر شعبان والا اي وان لم ينطق فيصوم للحرام كالمناجاة في الفسق فيصوم غيرهم بعد نصف النهار نفسا لثبوتها كجاء لثبوتها عنه وكذا صومها في يوم الشك ان نوى عن رمضان او عن واجب اخر

لكن كراهة رمضان اشترط وكذا ذكره ان نوى ان نوي ان كان العذر من رمضان فعنه اي قصوى عند  
والا اي وان لم يكن العذر من رمضان فعن نفل او عن واجب آخر ذكره ذلك الشرع وبينه وبين  
في الاولى وبين كونه غير كونه في الثانية وفتح الصوم في الكل من الصور المذكورة عن رمضان ان  
والا اي وان لم يثبت ما نوى ان يصح ما نوى اجماع الوجوه شرطه ونفل ان رد اما اذا رد بين رمضان  
واجب فلو لم يلزم بالوصف شرط في واجب من رمضان ولم يوجد فلم يقع عنه ومطلق النفل يجوز  
وهو كافي في النفل فرفع عنه واما اذا رد بين رمضان ونفل فلو لم يلزم بالوصف لم يكن عن رمضان لغا  
ذكر رمضان وبقي مطلق النية وهو كافي في النفل وان قال ان كان العذر من رمضان فاناصام عند لا  
اي وان لم يكن العذر من رمضان فلو اى فلت يصام كما يقع ولو ثبت رمضان شيئا من رمضان ذلك  
اليوم ولا يصح صياما لعدم الجرم في نيته واذ كان بالسماء علة لغيره من الرؤى وغيرها و  
رخان كذا في كل قبل في ثبات حلول رمضان خبر عدل له بعد الاثنى عشر يوما في وقت لا في وقت  
اربع مئة في شطر فيه العدالة دون العدد والمخيرة والدكتور في كراهية الاخبار وفيه الجدل ان لغا  
لا يقبل خبر في البيانات التي يمكن تلقيها من العذر ولا تقبل فيما لا يمكن كالخبر بجاسة الماء و  
طهارته وقول الطحاوي وعدا كان او غير اراد بغير العدل المستقر هو كاي يعرف بعد ذلك  
وكذا بشرط لفظ الشهادة لا تدعى بالاباء الاخبار من الشهادة وفي هذا القول في لفظ الشهادة خبر  
او غير آخرين بشرط العدل ولفظ الشهادة وعدم التحذير في قذف لانها شهادة بما في دفع العباد  
وهو الفطر والتسريح بجمع الاصابع فكانت كالشهادة باسرها فلو تم بشرط الدعوى في هذه  
الشهادة من حق الله تم كالا يشترط في الشهادة بعقوبة اامة وطلاق المرأة وان لم يكن بالسما علة  
مانعة من الرؤية فلو بقي الكل اي حلول رمضان والفطر في الجملة من جميع عظم يقع العام بخبرهم  
هذا ما روي عن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن جلود كاهن امة وقبل اهل محلة واذ كان  
انما الجمع القليل بالرؤية بوجوب ظن عظم محله واذ كان بالسما علة من نحو ما ذكرنا فان قد  
يشق بعض ذلك او يتعذر فيبقى النظر لبعض الناس ان النظر الى الحلول دون الباقين وفي رواية يكتفي  
بناء على محبة اامة وقال الطحاوي يكتفي بواحد جاء من خارج البلد لعله المانع منه لو كان  
على مكان مريض في مصر للمناخ ونفى عليه محمد في الاحتكاك في المحيط قال له وقبله لا يقبل  
وجه الظاهر ان الرؤية تختلف بصفو الهواء وكدرته وانها باطال المكان ورجته فلو كان  
تفرقه بالروية وخلو في الظاهر في الهداية لا فرق بين المصروع من خارج ولو صاموا  
ثلاثين يوما ولم يروا حلوا الفطر على الفطر وهذا ان صاموا بشهادة اثنين كما ثبت  
بشهادة عدلين وان صاموا بشهادة واحد لا يحل الفطر كانه لا يثبت بشهادة الواحد من ربي

بالتين



حلول رمضان او الفطر من فوائده صام اما حلول رمضان فلو انه شهد الشرح قال الله تعالى  
 ومن شهد منكم الشهر فليصمه واما حلول الفطر فلو احتياط وان افطر من راي وحده حلول رمضان  
 او الفطر فينقض استدل كما قلناه ولا كفارة عليه لان الكفارة تنذر عيا بالشبهة وقدر  
 اما في حلول رمضان فلو انه صار كذا بشرا واما في حلول الفطر فلو انه يوم عندك ويجعل  
 الناس من حلول اي طلب في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان وقت الغري  
 لان الشهر قد يكون في حدة وعشرين وقال عم الشهر هكذا وهكذا وبشرا باصابع يديها وحس  
 ابهام في الثالثة بر يد عشر وعشرين يوما وقال الشهر هكذا وهكذا وهكذا من غير حس يعني  
 ثلثين يوما فيجب طلبه فانه الواجب واذا ثبتا لحلول في موضع لم يجمع الناس وهذا عند اكثر  
 المتأخرين بناء على عدم الاعتبار باختلاف المطالع ولذا عبر عما بعد قوله وقبل يختلف باختلاف  
 المطالع قد اشار الى توضيحه لما ذكرنا في الرواية ولا شبه الاعتبار باختلاف المطالع كما في  
 دخول وقت الصلوة **باب من صلى الفطر** للصوم تحب الفضة والكفارة وهي كفارة الفطر  
 على الترتيب دون التخيير وهو قول الشافعي واخر الروايتين عن مالك واحمد على وجوب حياضين  
 او وجوب في رمضان عمدا في احد السبيلين سواء وجد منها نزال او لم يجدا واكل او شرب عمدا او  
 هو كسرا او بالبلع او بالحقن وبالله ما يتغير بدنه الطعام والشراب او دواء وهو يتعدا  
 واما وجوب الفضة استدل كما قلناه والكفارة كمال الحيازة وروى الحسن عن الامام عدم وجوب الكفارة  
 بالبر اعتبارا بعدم وجوب الحق والاصح وجوبها لفضاء الشهور وهو رواية ابي حنيفة عن الامام  
 وقال الشافعي واحدا كفارة على من اكل او شرب عمدا لان الكفارة وردت في الجماع على خلاف القياس  
 فلو يقع بغيره ولنا ان الكفارة تعلقت بالجماع لكونه جانيا فافطر في رمضان على وجه الكراهة  
 المضمون وجود في الاكل والشرب عمدا واداء الفطر قطعي من حديث ابي هريرة رضي الله عنه اكل في رمضان  
 فامر النبي يوم ان يعق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا وكذا يجب الفضة  
 والكفارة لو اخطى او اعتاب ففطر فاكل عمدا او جربا لموجب قالوا اذا اخطا مفتحي فخير  
 لكفارة عليه لان الواجب على الامي الاخذ بقولي المفتي شبهة في حقه واذا تخطا في نفسها او كان  
 مع الحدين وهو فطره ثم افطر الجماع والمجموع واعتمد على ظاهره قال محمد لا يجب لكفارة لان قوله  
 المفتي اذا صالح عند افطر الرسول او لي انتهى وح يوجب ان لا توجد الكفارة هناك وكفارة  
 بافاد صوم غير رمضان فلو غيب بافاد فضايلة ولا بافاد اداء غيره لانها ليست جزء من رمضان  
 بخلاف الكفارة في الحج فانها ليست جزء من العمارة ولذا لا يجب في الحج الفطر وغيره ويجب الفضة فقط  
 اعين غير الكفارة لو افطر خطا بالكل في ذكر الصوم غير فاضد للفطر كما لو تضمن في كل المار في حقه

او كذا

او كذا هو قول اكثر وقال الشافعي لا يقضي فيها او الخنق او استعط والصوم هو الصلابة  
 في الاكل او افطر في اذنه واداء او داء في جافته وهي الحياض يكون في الجوف او داء في  
 النخبة تلعب اثم الدواعي فصل الداء الى الجوف وداء عن غير السام او ابتلع حصة او حبة  
 او ما هو في عناءه مما لا يتغير به ولا يتدأ ويوجد صور الفطر وهو اكل او شرب من الفم الى الحلق  
 دون حناه ولو اكل دقيا او رزقا او عجينا او لحما لا كفارة عليه الا اذا كان عادته ولو اكلها  
 بنا على الكفارة ولو اكل شيئا الا ان يكون قد بدا وقال ابو الليث في النحر الكفارة مطلقا ولو منع  
 فتنة غير شقوة لا كفارة عليه شقوة عليه الكفارة ولو وضع لفة ناسيا قد ذكر فابتلعها  
 قال ابو الليث ان ابتلعها بعد اخراجها فلو كفارة عليه كما هي ناسيا ناسيا قد ذكر فابتلعها  
 الكفارة وفي النذر ولو ابتلع حيطا في بطن ثم اخرج لم يضره لو غيبه ولا افطر ولا افطر  
 لكفارة في بطنه فاما الفضة لقوله لم يرد به الشيء وهو حياض فليس عليه الفضة وان افطر  
 عمدا فليقره واما عدم الكفارة فعدم صور الفطر وتحت يظنه اي وقت اكل او شرب او لمال  
 الفجر طالع او افطر بغيره في الغرض للمال ثم تغري الشمس فيجلب على الاسكال بقية يومه قضاء  
 حتى الوقت والفضة لا تحق بضمون المثل ولا تحب الكفارة لان الحيازة فاضرة او اكلها ناسيا  
 فقل ان افطر فاكل عمدا اما الفطر فلو جرد ما يضاد الصوم واما عدم الكفارة فلو جرد المضاد  
 العمدا لان الله لم يفرق مضادا واحدا للشيء ولم يوجب كفارة والعامة مضاد الشيء  
 لم يرد عليه ولا يخلو في العامة في الحيازة او الاغتيا بوجوب الاكل في حلقته حال كونه ناسيا او داخل  
 جوفه او جوفت حال كونه ناسيا او جوفت اما الفطر فلو جرد وجوبه فاما عدم الكفارة فلو جرد  
 الكفارة في كل الحال او لم يفرق في رمضان صوما ولا فطرا واستمكن الاكل والشرب للجماع فانه يقضي  
 لان اسكاه لا يكون صوما مع الله ولم توجد واما عدم الكفارة فعدم المنا في ذلك الكفارة  
 لواجب في رمضان غيرا للصوم فاكل من هذا عند الامام وعندنا تحب الكفارة ايضا فتك  
 حرة الوقت ولو اكل او شرب او جاسع حال كونه ناسيا لا يضره وهو قول الشافعي وقال ابو الليث  
 صومه عليه الفضة ودون الكفارة وفي قوله في الليث رجل نظر الى صائم باكل ناسيا يكون ان  
 لا يذكر ان كان يقوي على تمام صومه وان كان يضعف للصوم لا يكره لانه ما دخل بمعضنة وكذا  
 لا يضره ان لم يفرق فاحتمل فقد عم لثمة لا يضره الصائم الشيء والحيازة والاحكامه وانزل ينقل  
 لانه لم يوجد صور للجماع ولم يحناه وهو انه نزل عن شئ بل يشاء قضاء كما اذا فكر فافطر  
 ولو استمر بقاء فافطر ولم يحوز هذا الفعل بغير الصائم فلما ان قصد قضاء الشهور لا يحوز  
 وفي الحيط ولو ادخل قبل الصبح فلا حاشي الصبح نزع واصبح بعد الصبح ولو شئ على اذنه

ع





منزل الدهن من الشام حتى لو وضع في بوله لا يقطر أو يصل فوجد طعم الحنظل في حلقه ولو  
في بزره وقبل بعضه في الزميره أو قبل أو عقب أو احتكم أو عله الفم أو نفضاً قليلاً  
من غير حلقه عليه أو أصبح أو صيب في زنده ماء وكذلك يقطر لو صيب في حلقه من دهن أو غيره  
هنا عند الامام ويجوز أن لا يفي أن لم يصل الدهن إلى المائدة وان وصل إليها فعند الامام لا  
خوفه لا ييوسف وتوقف محمد بن عيسى بن بين المائدة والحلق منقذاً أو قال بعضهم  
أن المائدة نفسها جوف عند أبي يوسف والمائدة في قبلها يقطر هو الصحيح وكذا لو دخل الماء  
بالوسجاء ولو دخل قطنة في بوم أو ذكره أن غيبها كلها اقطر وألا فله وإن دخل حلقه غبار أو  
دخان أو زباب لا يقطر كما لا يمكن الاحتراز عن هذه الأشياء كما لا يمكن الاحتراز عن البلل  
الباقي في الفم بعد المصقة ولو دخل حلقه بطرد لم يجز اقطر في الأصح لا مكان الاحتراز عنه يصح  
الفم ولو دخل حلقه من سوسه أو عرقه فطر أو فطران لا يقطر ولو دخل أكثر يقطر ولو دخل طرية  
أو بهيمة أو في غير السيلين من آفة ينجى أو قبل أو لم ينزل فطر وكذا المائدة والآفة إن لم  
ينزل فطر ولو قبل بهيمة أو لسرورها فطران لا يقطر وإن ابتلع ما بين أسنانه فالحق في ذلك  
للمصقة فحقاً لا يقطر بذلك القدر وأن كان دونها أي دون الحصة لا يقضي إلا إذا أخرجه  
من فيه ثم أكله وقال زفر بنده أن قل ولو أكل سمحة من الخارج أعلم بين أسنانه أن يبلها  
من غير صمغ اقطر أن ضمها فلو يقطر لا يمسك شيء في فيه واختلفوا في الكفاية والأصح هو  
وجود العلم بوصولها لكل عارة الحلقه والبقية إذا كان ملء الفم أن عاودت فله أو أعيد  
بعد الصوم عند أبي يوسف لا يخرج ولذا ينقضي به الوضوء وأما في قليله لا يرد العلم لا  
يعد كما لا ينقضي الوضوء وعند محمد يقدر الصوم بأعارة القليل والكثير لوجود الصنع منه  
في الأجزاء لا يعود الكثير القليل إذا دخل من غير صمغ وكره زوق شئ ومضغه بل أعاد  
لما في من بعض الصوم للفساد فله هذا في حق الفرض وأما في حق الطبع فليس كذلك إلا  
فطار فيلعبه مباح بالوتفاق وغيره في رواية وفي المحيط يجوز أن يقال لا بأس بأن  
يدقق الصائم العمل والطعام بشرطه يعرفه ويتركه كيلاً بغيره في حلقه بنية وهو  
مدعى على النفس البشري وكره وضع العلكة والقبل وكذا المستر المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية  
أن لم يأمن على نفسه من الخلق أو أن لا يأمن روي أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه رجل  
عن المباشرة للصائم فحق له وأناه أخرجهما فإذا الذي خصه له شئ والذي شاربه كره  
الحل وهو الشارب ولا السواك طبياً كان أو باسماً ولو استعمل قبل الزوال أو عشتاً  
أي جوف وهو قول مالك وقال أبو يوسف بكره بلوط والمبول وقال الشافعي يكره بعد الزوال

ولا يكره وضع طعام لا يثبت لطفل بأن لم يجد من يضع له من هريس بصام ولم يجد  
بأكل ذلك الصبي من غير مضغ كان الضرع نبيج المنع فإذ في نبيج الكرو ولا الحامض لما ثبت  
أنهم يحرقونها بعد ويكره عند الامام الاستنشاق للستر وكذا الاعتسال والتلفف بجر  
رطب وذلك لما فيه من خبي الفطر وهو مخرج البدن ولا يكره ذلك عند أبي يوسف ولا في المنع عن  
شئ من الأشياء من الخرج وقيل يكره المصقة أيضاً إذا كانت لغرض غير برك الباسق والغا  
والمصاغة في رواية ويستحب السكوت لقوله عم أن الله يحب المستترين ويستحب تأخير  
تجبل الفطر لقوله عم يحكي الفطر وأخر السكوت **فصل** يباح الفطر لمريض خاف  
زيادة مرضه أو نأخره بسبب الصوم بأن غلب على ظنه ذلك أو أخره بذلك طبيباً أو عدل  
والقيد لمريض لأن النافذ وهو الذي زال مرضه ولم تكن فطرته لا فطر ويباح للمساخر غير  
وصوره لحيث أن لم يضفر وقال الشافعي الفطر لحيث طلقا لقوله عم ليس من أكل الصيام في  
السفر ولأن الصوم هو العزيمة لقوله نعم ومن شهد منكم الشهر فليصمه وأخذ بالعمية أفضل  
ولا قضاء أن تأخر المرضي والمساخر على حالهما لا تأمل لهما أطباء لا يقال أن ذلك يعود ما  
يؤتيان في المرض والسفر صواب لأن الخطاب بقرينة علمها بعد الشروع وذلك في مظنة الحجر في  
المساخر وحقق العزيمة في المرض فحبها العزيمة بقدر ما فاتهما من مع المرض وأقام للمساخر  
بقدر ما بقي فإما فحبها العزيمة بقدر الصحة والأقامة كاشيتين بعد المرض السفر الذي  
فتح في أيام الواجب وغنى يطعم عنه أي عن الميت ولبه كل يوم كالفطر أي كما يطعم في صفة  
الفطر وهو نصف صاع من تروصاع من غيره وتكره العزيمة من الثلث لأنه يترتب ابتداء أن  
لوق الوضوء شرط وأما أي أن لم يرض الميت فلو روم وقال الشافعي يلزم كدبون الصاد  
واجب بأن العزيمة عبادة تؤدى عن الميت فلو بدت فيها من اختيار وذلك لا يصح وأن يترج  
الذي يبرح وأن لم يرض الميت والصلوة كالصوم فإذا ذكر من أحكام العزيمة وفرد كل صلوة  
لصوم يوم هو الصحيح وقيل صلوة يوم ولا يصوم عنه أي عن الميت ولبه قال مالك واحد  
وقال الشافعي يصوم ولا يصلي عن الميت ولبه لقوله عم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن  
أحد ولكن يطعم وقضاء رمضان أن شاء من كل ليلة فريضة بان صام وأفطر صام وأفطر  
وأن شاء تابعه بان صام متعاقباً وأن أخرجه حتى جاء رمضان أخرجه من الأداة كانه وفرة وهو  
لا يقبل بغيره ثم فطرته شدة وقت الفضا ولا فدية عليه سواء أخرجه لعدو أو لغيره فله الشافعي  
أن أخر لغيره عليه فدية والشئ الثاني أن أخر عن الصوم يقطر يطعم على سبيل الوجوب  
وهو قول أحد لكل يوم مسكناً كالفطر وأن قدر على الصوم بعد ذلك لا طعام له لانه القضاء

وإذا كان مريضاً لم يصح له الصوم



لا يشترط حلقه الا طعام الصوم استمراره ولم يوجد في الثانية ومن وجب عليه صوم شهرين من كفارة الصوم فلم يسم حتى صار شيخا فانيا لم تجز عنه القديرة لانها انما تجزي عن صوم هو اصل بنفسه والصوم في التكفير يدل على العتق لا على كفاية ما لم يبعد العجز عنه وحاصل امره وضع خاف على نفسه او ذلها تقطع في الصحاح اراة وضع اذا كان له اولد رزقه فان وصفها بارضاع قلت وضعة وفي النسخ المراء بالوضع هنا الظاهر ان الام لا تقطع اذا كان للولد ان كان الصوم فرض عليها دون الارضاع وفي شرح الكنترا في المحاسن المراء بالوضع الظاهر لوجوب الارضاع عليها بالعقد ورتبه قول القدر وغيره اذا خافت على ولدها اذ لا ولد لها جرح وكان الارضاع وبانة لا سيما اذ لم يكن للزوج قدر على الاستيحاء فصاحا كالظير ونقصي بوقته وقال مالك لا ذرية على الحامل اذا خافت على ولدها وعنه في الموضع روايتان وقال الشافعي احداهما خافا على اقطار وعلمها القضاء والقديرة كان هذا اقطار استنع من لم يبره الصوم وهو الولد يجب لوجله القديرة كالشيخ الفاني ولما ان القديرة ثبتت في النسخ على خلاف القياس فلا يلحق به ويلزم صوم نفل شرع المستعمل فيه الا في ايام الشبهة عن صومها وهي الفطر والاضحى واما الشريفي وفي شرح تحفة الوفاية قال ابو يوسف ومحمد ان شمع في نفلها ثم افترقه فحلف القضاء كان الشروع يلزم كالنذر كالباح له اي ان شمع في النفل الفطر بعد في برة ان ذكر ذلك في النسخ وفي رواية عن ابى يوسف باح له الفطر بلة عند يقضي بجزءه كك وبياح له الفطر بلة القضاء وغيرها ويلزم القضاء ان اقطر لقوله عم اخوك تكلف وضعت لك طعاما ودعاك اقطر ففرض بها كانه ولا يقصر بعد الزوال بعد الا اذا كان من الايام لو صام المرأة فطرها عاخر اذن زوجها لم يجز الا اذا كان صومها لا يقصر بها كان صائما او مرضيا ولو صام الجدا والمذمرا وام الولد بغير اذن الولي لم يجز والكن صومها لا يقصر بولي كان شافعي يلو كالمولى في فطرها الزوال والمولى قضت الزوجة بآذن الزوج او بعد البينة والجدا بآذن المولى ويجوز العتق ولو بقي المأخر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها اي وقت البينة وهو قبل نصف النهار كما علمه انما صح حواء كان الصوم فرضا كرضان او نفلوا كما لا يختلفان في الصحة ويختلفان في الزوال ولذا قاله لم يبره ذلك ان كان في رمضان لان السفر لا ينافي وجوب الصوم كما يلزم على مقيم ساخر في يوم منه اي من رمضان لكن لو اقطر المأخر في يوم اقام فيه ولم يبق الصوم والمقيم في اليوم الذي ساخر ولم يتم الصوم فلو كفارة فيها لقيام شبهة اليجب ومن اعجز عليها ما قضاها لان اغناء من يكون عند في التأخير في الا سقاط الا يوما

حدثنا

حدثنا غار فداو في ليلة اى ليلة اول يوم وجد اغاءه ولا يجز كل رمضان لا تقضي غاءه كان المليون سقطا دون الاغاءه ولا المليون مبتدئ بل عاقد فمحقق الرجوع ولا غاءه لا مبتدئا فلو خرج في وجوبه وان افاق ساعة منه اي من الشهر ففيه ما سوي كان جوفه نصيبا بان بلغ تجزئة او عرضيا بان بلغ مطبقا ثم عجز له بكون في ظاهر الرواية ومن عجز عن الجنب الاصل كالصبي واختار بعض المتأخرين ولو بلغ صبي او ام كافرا او اقام مسافرا او طرأ حاجته او نساء في يوم رمضان لزمه اي لم يترك كل واحد من هؤلاء اسأل بهتة بوجهها هو الصحيح وقيل استحبابا وانما يسكن هؤلاء قضا حتى اليوم بالنسبة فلا يلزم الا بلفظ وان كان البلوغ والا سلم في وقت البينة ونوى الصوم ثم اكله لان القضاء يستدعي سبق الرجوع ولا وجوب عليها لعدم اهليتها بخلاف الاخيرين فانه يجبي عليها قضا **فصل** في صوم بولي العبدين واما المشرقي صح نذر لوق النذر التزام فلو يكون معصية واما المعتص في الفعل اقطرها الايام احتراز عن المعصية وقضى سقاطا لما اوجب على نفسه وكذا لو نذر صوم السنة بغير هذه الايام المذكورة لان النذر بالنسبة العتية نذر هذه الايام لانها لا تخلو عنها وبقيتها ما هو بولي تحقيقا للتتابع بعد الايمان ولا عهده لوصامها لانه اذ في الشهر ثم ان نوى النذر فقط او نواه اي بولي النذر ونوى ان يكون مينا او لم ينو شيئا كان نذر فقط في الصوم الثلث لانه نذر بصيغته فصرف اليه عند الطلاق او عند بنة له وان نوى البين ونوى ان يكون نذرا كان بالاجماع مينا فالحجب لاني البين محقق بكونه وذلك لان النذر يجب الجابح وهو البين لانه يجب وفرضه بغيره وفي غيره فيجب عليه الفطر كقارة البين لانه وجبها وقد ثبتت الا قضاء لعدم ثبوت وجوبه وهو النذر ان نواهها اي النذر البين او نوى البين فقط من غير النذر كان نذرا ومينا عند الامام ومحمد لانه لا تنافي بين الجزئين لان النذر بين لقوله تعالى لم يحرم ما احل الله لك وقوله قد فرض الله عليكم تحمة ايمانكم وكان نذرا بصيغته مينا بوجه كسرة القرب تملك بصيغته غير بوجه فيجب القضاء والكفارة ان اقطر عند ابى يوسف نذر في الاول وهو اذا نواهها وبين في الثاني وهو اذا نوى البين فقط لان النذر فيه حصته وبين بخلافه ينظرها لفظ واحد الجاز يتبع بنية ولا يكون اتباع الفطر بصوم سنة ايام من اجل

حدثنا



الندوة الى سنة واحدة وهو العشر الاخير من رمضان والى سبب وهو عند ذلك ويجوز بالندوة ان  
عبادة وكان المصنفه صلب الى ان تفتان ولم يعتبر بزيادة العشر او غير ذلك من الاثرية  
الاولى الاعتبار لما توارث من مواظبة عدم على اعتكاف جنبها وهو في اللغة الاقامة على الشيء  
وحسب الغنى عليه ومنه قوله تعالى هذه التماثيل التي لها عاكفون وفي الشرح لبث بفتح اللام  
وسكون الواو مصدر ايث بكر الوجوه على غير قياس لان قياس مصدر دخل اللوزم بكسر  
العين القفل بفتحها وهو المكث في مسجد جماعة مع البنية وسجد الجماعة هو الذي له مؤنة  
وامام وبصلى فيه الصلوات الخمس وبعضها بجماعة قال لا سيجاني وافضل الاعتكاف  
ما كان في المسجد الحرام ثم ما كان في مسجد عم ثم ما كان في المسجد الا فتيه ثم ما كان اهل  
الكثرة اقل يوم في الواجب في النقل عند الامام وهي رواية الحسن عنه واكثره اي واقله  
عكا في اكثر اليوم عندنا في يوسف ورواية بشر بن الوليد عنه واقل ساعة عند محمد بن  
رواية الاصل فلو دخل المسجد نويلا اعتكاف فخرج منه صحيح لان سبب النقل على الساحة  
والصوم شرط في الاعتكاف والواجب رواية وثمة وكذا في القفل هو شرط ايض لكنه في رواية  
رواه الحسن عن الامام وفي رواية الاصل وهو قول محمد بن ابي نعيم انه ظهر الرواية عن العلماء  
الثلاثة ليس بشرط لان سبب القفل على الساحة وفي المحيط ولوصام فظهر ان نويلا اعتكاف  
هذا اليوم لا يقع لان صوم الاعتكاف واجب والصوم من اول الشهر لا يفتد بظرفا فتعد  
جعل واجبا والمراة تعتكف في مسجد بيتها وهو الموضع الذي اعدته الصلوة فيه يصح ان  
لم يكن في بيتها موضع معد للصلوة او كان واعتكفت في موضع غير من بيتها الاعتكاف  
لها ولو اعتكفت في مسجد جماعة جاز ولكن مسجد بيتها افضل من مسجد جنبها ومسجد  
جنبها افضل من مسجد جماعة غير رواة اعتكفت في مسجد بيتها لا يخرج من بيتها لا يخرج  
الاعتكاف من المسجد الا الحاجة لاسان وهو البول والغائط لما في الكتب السنة عن عائشة  
رضيها ان كان عم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا الحاجة لاسان والجمعة لو تها من اهم الحوائج  
ويخرج في وقت يد بها مع شتمها فيصليها وهي اربع قبلها وروي الحسن انه يصلي ستا اربع  
التي هي شتمها وختمه المسجد يصلي بوجهها ارجاء عند الامام وستا عندها على حدة  
في السنة بعد الجمعة ولا يلبث في المجمع اكثر من ذلك اي من قدر لا يصليها وستا فان لم يلبث  
فيه اكثر منه فلو فساد لا يوضع اعتكاف الا انه التمس الاعتكاف في مسجد فالاولى ان لا  
يفعل شيئا من عكا في غير الايام فخرج ساعة بلا عند عند اعتكاف وعند الامام  
وهو القياس من وجه الثاني وعندها لا يصعد علم يكن اكثر اليوم لان في القليل ضرورة وهو

في كل يوم

في الكثرة لو خرج لاجاء حريقا وغرقا او داه شهاة او لتغير عام الجماعة صد اعتكاف في يوم  
لو نهدام المسجد او لتفرق اهل بطن الجماعة منه او لاجراء ظالم منه كرها او لحوق على نفسه او  
لما من الكا برين فلو ولو اعتكف امرأة في مسجد الجماعة فطلعت فلها ان ترجع الى مسجد بيتها ينبغي  
اعتكافا واكل هذا استدعاء وشهر وتوبه عطف عليه في خبر وهذا لا بد له ما ذكره محمد بن ابي  
الاعتكاف ان يبيع ويبتاع فيه اي في المسجد او احضار السعة لان المسجد يخرج عن حقوق الاعباد  
وفي الخبر وهذا لا بد منه واما البيع والشراء فليكن في كونه لان المعتكف يقطع الى الله  
فلا يتغل بالذي لا يواو لا يجوز اخرا اي غير المعتكف ان يفعل هذه الامور في المسجد لما روي الترمذي  
ولما لم وقال على طمس عن ابي هريرة بن ربيعة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اراد ان يبيع او  
يبتاع في المسجد فقولوا لا ابيع الله تجاركم ومن اراد ان يشتري فانه في المسجد فقولوا لا اشتري  
عندكم في جميع الفقه بكون التعليم في المسجد باجرو كتابه المصحف فيه باجر ويكره استئجار المسجد  
الا عند من يحرم عليه اي على المعتكف الموطي ورواية كان الموطي يحل الاعتكاف في مجرم ودعيه  
كافي الظاهر الاستبراء والاحرام وانما لم يحرم روي الوحي في الصوم لا يكره جوار في يدي  
ستعرا في المخرج وبغير بوطية لقوله تعالى لا تباشرهن وانتم عاكفون في الساجدة ولو في بيتها  
لان هذه الاعتكاف حاله متكررة فلو بعد المعتكف بالنسبة الى غيره فحالة الصوم او في الليل لان  
الليل محل للوعكاف كالنهار فبعد بالسر والقبل والوحي في غير خرج الا انزل لان هذه  
الاشياء مع الزوال في حيز الجماعة والا اي وان لم يزل فلو بعد اعتكافه لا يندام معنى الجماعة  
ويكره له الصلوة لا يفيهم عن صوم الصلوة ويشل عند الامام فقال ان يصوم ولا تكلم لعدا قال  
محمد بن ابي هذا اذا اعتكف لصلة فريته والا فلو يكره ويكره الكلام الا بحسب كمال المعتكف في عبادة  
فولم يظهر غيرها ومن فذر عكا في تمام لئلا يلبسها او فذر عكا في ايام الجمعة بايامها او في  
الايام بعضها المجمع بخلافه لايها كانت ذكر الليالي يقول في ايامها قال الله تعالى فليصوموا في كل  
تلك ليال سوا او الفضة والحد وان فذر عكا في يومين لرباه فلو ان بليتها عند الامام  
ومحمد بن ابي قال ان رتبة يدي من يريد بليتها مائة في يومين في الليلة الاولى ستمائة  
يومين فذرهما الخضر عما قيل ان خلافا في يومين في الشيء فقط بل في الجميع لان لا  
اعتكاف لا يكون بالليل الا تبعا لضرورة او تقال والا يقال حاصل بدون الليلة الاولى في  
نويلا من جهة صحت لانه نوي حقيقة كونه ولم يزل التتابع وان لم يزل التتابع ولو فذر  
صوم ايام لا يلزمه التتابع الا ان شرط والفرق بينهما ان الليالي قابلة للاعتكاف غير قابلة  
لصوم فلو لم الاعتكاف على التتابع حتى ينص على التفرق ولم يزل الصوم على التفرق حتى



ينزل على الناصب ويلزم بالشرع لما في الشرع يلزم كالنذر لا عند محذور فانه لا يلزم عند الشرع  
كتاب الحج هو لغة القصد عن المثل كثر القصد على بعضهم وشرار زيارته كان مخصوصا  
 بالاصحاح من خصوص ذي النجاشي ومن ابي اسحاق عن زيد بن ابي اسحاق عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن ولده قال ابو اسحق وبيد اخري وخرج الدارقطني في الباب عن صفوان عن جعفر بن محمد عن ابيه  
 عن جابر بن عبد الله عنهم قال حج رجل الله صلعم ثلث حج فحين قبل ان ياجز حج فحين معها امرأة  
 وكانت حجة بعد ايام من سنة عشر حج ابو بكر في السنة التي قبلها واما سنة ثمان وهي عام الفتح  
 حج بها من غناب من ابيد عن قوله تعالى والله على الناس حج البيت في العزق لما روى ابو  
 داود وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عباس عنهما ان ابا جعفر بن جابر سأل رسول  
 الله صلعم الحج في كل سنة او مرة واحدة قال لا مرة واحدة فمن زاد فهو قطع على الفور وهو قول  
 ابي يوسف والشافعي والامام ما يدل عليه وهو ان يوجع عن ان الرجل اذا وجد الحج فليج  
 التزوج ان حج حله فالحج فالحج على الزمان هو ابد عهده الامام وقول الشافعي ان لا ينظر  
 فانه لو اوجز كان الحج وقت العزق والبقاء الانسان في ظاهر الحال كان كالصلى حيث  
 يجوز تأخيرها الى اخرتها ان نأخره عند محذور شرط بان يكون حتى توفى ولم يحج  
 ثم بشرط السلام وحرية وعقل وبلوغ لقوله عم ابا بصير حج ثم بلغ الحنك فذلت  
 حج حجة اخرى وصحة فخرج المريض والمفجع والزمن ومطوع الجليل عند الامام  
 وهو ابد عهده الامام لا استطاعة محدودة عند عدم الصحة وفي الغاية لما اختلف من السقا  
 كالمرضى لوجود المانع وقدره زلة وراحلة وهو شق حمل او راس راحلة لا عقبة لعدم  
 القدرة في جميع السفر وهذا في حق غير اهل مكة ومن جملتها امانهم فليس من شرط الوجوب  
 عليهم الراحلة لعدم الشقة في حقهم في حالهم في المستدرك وقال علي بن محمد النخعي عن ابن  
 رجب في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الزاد والراحلة وفي الحديث ولو ذهب انسان لا حج به الا بركة البقر عندا ونفقة ذهابه  
 واما ما يروى من ان اسراف فضلت نحو ابي كاهلية ونفقة عياله فهو من بركته ونفقة كان  
 حق العبد لغيره نعم على الله تعالى ان لا يملكه الكعب عقيب الدعوى فيعتد ذلك من اسن الطريق ذكره النخعي  
 عن الامام ان اسن الطريق شرط للوجوب وهكذا ذكر الكوفي والشافعي في الكسبيون الحج كذا في ابي  
 الا شقة كالزاد والراحلة وقال بعض اصحابنا ان شرط الزاد ان لا يملكه لما قلنا استطاعة  
 له من اسن الطريق منها ومنه الخلاء فانظر في وجوبه ايضا ما حج علي بن ادرج والطريق

فيما

عن ابن

غير ان ولم يكن حج فمن جعله شرط للوجوب وجب عليه ايضا ومن جعله شرط للوجوب لم يجبه قال  
 ابو الليث ان الغالب في الطريق السد وجب الحج والا فلا يجبه عليه لا اعتمادا على الطريق  
 جبر الا يجبه ونهنا يجب وقال الكوفي ان الغالب في الجبال السد من وضع جبر العادة بركته  
 يجب ومع ربح او حرم للزاد سواء كان شائنا او حجتا والمراة المحرم من حرم عليه نكاحها على  
 التا ببد بسبب ما يرد رضاع او مصاهرة هذا ان كان بينهما وبينه سائر سفر وفي ثلثة  
 ايام بلبا بها ولا حج بل واحد هما لما في الصحيحين عن ابن عمر عنهما انه عزم قال لا تفر المرأة  
 نكاحا الا ومعها زوجها حرم ومنهجه ان كانا وجدتا المرأة صعبة مأمونة لزمها الحج ونهنا  
 الشافعي اذا وجدت نسوة نفقة فغلبها ان حج معهن وهل بشرط مع واحدة نسوة حرم بها  
 واعلم انه بشرط في المرأة ايضا ان يكون معتدة بشرط كون المحرم عاقلا بالغا ان المجنون والصبي  
 لا يحصل الصبابة غير محرم ولا فاسق وهما كذلك بشرط الوجوب والوداد وفي اسن الطريق  
 من الخلاء ونفقة ابي نفقة المحرم عليها لانه يتناول الى اداء الحج وحج مع ابي مع المحرم حجة  
 الا سلام بغض ان رجبها ان حق الزوج لا يظهر في الفرائض وما ذكرنا بشرط العزق فحين  
 يقع على ذلك فقال للموا حرم صبي او عتق او بلغ الصبي او عتق العبد فحق الصبي او العبد يعود  
 عن فرضه لان امره ان يعتد بالنظر في بشارته الفرض فان قبل ان يتركه الوضوء للصلاة ويجز  
 اذ انما يوضو قبل البلوغ فلما لم يكن الاحرام كذلك اجبت ان الاحرام انما يتحقق عقيب الحج  
 وبها يصير شرا في افعال المحل والوضوء فلا يكون نظيرا وانما النظر في افعال المحل في الصلاة  
 البلوغ فان جرد الصبي احرامه للفرض قبل الوقوف بعرفة صح بخلاف الجدة وجه الوقوف ان  
 احرام الصبي غير تمام الا هلية فممكنه المخرج عن الاحرام بالشرع في غيره واحرام العبد كراهية فليكن  
 ذلك وفرضه ان يحج الحج الاحرام باجماع الامة وان كل عبادة لها تحليل فلهما الاحرام كالصلوة وحج  
 شرط ان لا يكون له يدوم الى المطلق ولا يستقل عند العزق وفرضه ايضا الوقوف بعرفة وطول الزمان وهو  
 الطواف في يوم من ايام الحج وهما ركعتان وفرضتهما بالاجماع وواجبه الوقوف بعرفة وسجدة  
 مرة واحدة في يوم من ايام الحج في سجدة وقيل ان الواقيين فيه يرد الوقوف في السجدة اي يفرق بين  
 وواجبه ايضا السجدة بين الصفا والمروة وبذلك اتفقوا وقال الكوفي لما روى انه حج كان مع  
 يسى حتى يرى كعبته من مكة السجدة وهو يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السجدة ولو لم يكن  
 انه لادخلوا ثلثت بالقرضه وانما ثبت به الوجوب في الجبال والوقوف في غيره وطول الصلوة  
 وهو طول الوداع والوقوف في مكة في الصحيحين من حديث ابن عباس روى قال ان الناس ان يكون  
 اخر عهدهم بالبيت الا ان حقت عن الخلاء اي شرب الماء من في حكة من هو دون البيت كاجب



عليهم طوائف الصدقات لروى لا في الواقعة بعد النفل ولا في الجبل ولا في القاف  
القصر ولا في الجبل بركة الدم على تاركه وغيرها في غير هذه المذكورات سنن وادوات  
والأصل في ذلك أنه فعلهم مع قوله ع خذوا عني مناسككم واشهره سؤال ذو الفقار  
يجوز في قافه الفصح والكسرة على أنه من المزة أو الهبة والعشرة لا من ذي الجبل لم يسمع في  
حاله غير الكسرة لأصلها في الفصح والمزة الواحدة وهما من الشواذ لأن القياس الفصح  
والأصل في هذه الأضحية الحاكم وقال علي بن شريك الشيباني عن ابن عمر رضي الله عنهما في قوله تعالى اشهر  
محلوات قال سؤال ذو الفقار وعشر ذي الحجة وأعلم أن فائدة هذا التناقض تطرح أن  
من أفعال الحج لا يجوز لأفقه إلا في أفعال الحج تجري في أي وقت كان منه ويكره الأحرار لأي الحج  
قبلها أي قبل أشهر الحج لئلا يقع في مخطوئتين مخطوئته ولو أحرار حتى كان الأحرار شرط فيكون  
إيقاعه قبل وقت المشروط والعمر سنة وهو قول مالك وقال الشافعي في الجديد أنها موقوفات لها  
بالج في قوله تعالى والعمر سنة والعمر سنة وهو قول مالك وقال الشافعي في الجديد أنها موقوفات لها  
حين سئل وأجبه لا وإن أحرارها هو أفضل وأعلم أنه لم يعترض بها أحدا من أئمة الأئمة  
التي هي حجة ع والواقف وهو ما كان الأحرار المدينين ذو الخليفة وهو يوم الحاء لله  
وبالقاء بينه وبين مكة نحو عشر أهل أو تسع دينة وبين المدينة سنة أسبيل وهو بعد  
الواقف من مكة ولشاهدين تحفة بغير الحليم وسكون الحاء لله وأسبيل في الأصل مخرج  
سكون الحاء وفيه ما عداها نزل بها أسبيل تحفا أهلها أي استأصلهم تسبيل تحفة وهي  
نحو ذلك أهل من مكة على طريق المدينة والعراقين ذات عرق بكسر الجيم المثل وسكون  
والجيمين ذوات هج القاف وسكون الراء وهو جبل مطل على عرقات بينه وبين مكة نحو عشرين  
وفي الصحاح أنه يقع الزادان أو بسا القاف في منسوبة إليه وروى أنه يكون الراء وبان أو  
سبيل القليل يقال لها سورون بطن من راد واليمينيون يلزم بفتح المشاة الحقة والذين  
وقال أيضا ألم بفتح الهمزة بدل المشاة وهو جبل من جبال أمانة على جبلين من مكة لأهلها  
ولمن يباري البخاري وسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي عم وقع هذا المدينة ذو  
الخليفة وهذا الشام الحقة وهذا جبل ذوق المشاة ولا هل بين يلم من منين ولمن في  
عليين من منين أهلك من من أرو الحج والعرة ومن كان من ذلك فمن حيث أنشأ بعض أهل  
مكة تحرم مكة ولو أحرار المدينين الحقة ولم يجر من ذي الخليفة لا شيء عليه عن الأئمة  
يلزمه دم ويحرم تأخير الأحرار عنها أي من هذه الواقف لمن قصد دخول مكة من قصد  
الحج أو العرة ولم يقصد غيرها ومن قصد موضعها وسواها نوى الإقامة فيها ولم ينو

تأخره في داره

يجوز بمخارضة المقاتل جوارحهم ويصير كاهل ذلك الوضع ولما حرم التأخر عندنا  
لما روي ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تخاروا المقاتل  
الأحرار وأما دخوله مع يوم الفصح وعلى رأسه عانة سوداء فحكم بخصم من ذلك  
الوقت ولذا قاله ع في ذلك اليوم أنها لم تخل لأحد في يوم ولا تخل لأحد في يوم ولا تخل  
لأحد من نهارهم عادت حرما في العول جوارحهم للأجاء على حل العول عندهم فقال  
وجاء التقديم أي تقديم الأحرار وهو أفضل عن الأمام لا يكون أفضل إلا من أسبق في  
مخطوئته الأمام ويجوز لمن هو لها أي أهل الواقف موقوفه غير محرم لأن دخولهم إليها  
يكره بلزم الحج ووقفة الجبل الذي بين المقاتل للحج لأنه جوارح الأحرار من ذوات أهل  
وأيضا بين المقاتل للحج مكان واحد من الحرم كالمقاتل في حق الأفاضل والمكة في الحج للحج  
وفي العرة الجبل لأن أداء الحج في عرفة وهي في الجبل فيكون أحرار المكة بالحج من الحرم ليحقق  
لرفع سفره من المكان وأداء العرة في الحرم فيكون أحرار المكة بالحج من الحرم ليحقق  
لرفع من السفر **فصل** وإذا أراد الأحرار نذر له أن يعلم الظفار ويهضم شاربه و  
يحل عانته لأن أنزلت هذه الأشياء تؤدى إلى النفاقة ثم يوشاء ويغتسل وهو أي  
أفضل أفضل ويلبس إذا أراد أن يجدي من أبيضين لأن الجديد أقوى طهارة وهو  
أفضل لما في ذلك من البهجة والزينة لعبادة الرب وقد أمر ع بآذنه بذلك لو كانا  
عقبين أو ليس ثوبا واحدا جاز لمصالح المقصود ويتطيب بأي طيب كان وقال مالك  
ومحمد بن حسن بن مطيع لما شفي عنه بعد الأحرار لما في الصبيحين عن عاتية رضي الله  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحجم يتطيب بأطيب ما يرى ويتبرأ الطيب في  
رأسه ويحجم بعد ذلك ويصلي ركعتين ولو صلى المكتوبة اجزأه كما يخرج عن حجة المسجد  
فإن كان في الحج يقول عقيبهما أي عقيب ركعتين اللهم إني أريد الحج فيسرتي وقيل  
سبحي طيب فيسرتي لأن أداءه في مكة شبا علة فلو خرج عن شقة ويطلب قبل كماله  
أبرهيم وأسماعيل عليهم السلام وأن نوي بقلبه اجزأه أن السنة عمل القلب قد صدر  
بشيء فيقول ليتك أي جابته لك بعد اجابتك اللهم ليتك لا شريك لك ليتك أن الجبل  
المنقر عند حمة النساء والفرأ على الاستيفاء لزيادة الشاة ونفخها على الأمام  
وأخرى على التحليل قال الخطابي الفصح الرواية العامة والنفقة لك والمكة شريك  
في الحكم وقال صحيح الإسناد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما فرغ إبراهيم ع من بناء  
البيت قال يا رب قد فرغت قال آذن في الناس بالحج قال يا رب وما يبلغ صوتي

سبح







بعد كل سبع مائة واربعة وثمانين سنة لم يطف قط اسوعا الا صلى ركعتين هذا هو  
القديم وبسبب ايضا طواف النجدة وطواف القفا وهو سنة لغدير المقيم مكة لثبوتها  
لكن تحت السجدة لا تسجد للنجاة ثم يعود ويسلم الحجر لا بد منه بين كل شوطين من  
الطواف فذكر ابن سيرين بن شوطين احدهما من الطواف والاخر من السجدة ويخرج الى الصفا من اي باب  
شاء فصعد عليه فقرأ بسم الله تعالى فقال صعد بك العين يصعد في كل صعدا و  
صعد في الجبل وعلى الجبل فصعدا وبقتل البيت وبكثرتنا وبطل ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك والحمد يحيى ويميت بين الحظ وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله  
وكذا تصدق اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ويصلي على النبي ثم رافعا يديه  
خذوا منكم ما اوتوا باطنها الى السماء للدعاء لما روي ابو عبد الله عن ابن عباس رضيهما عن النبي  
قال لو سيطون القام ولا تسلموا بطونها فاذا فرغتم فاسكبوا بها وجوهكم ويقرأون  
باسم الله من الدعاء ثم يخطمون المروة ويشي على مهل بحيث لا تخبر هيبته فاذا بلغ بطن  
الوادى بين الحضرين فاقبل لها الحضرة على سبيل التغليب وكلوها في جهة يد يار  
الماء الى المروة جعلوه علوة على اول بطن الوادى واخره الذي هو محل السجدة لما اذهبت  
السوائل ولذا اذا بلغ بينهما بسبعين سعيها حسيها وزها ويقول في سعيه رب اغفر  
وارحم وجاهدنا نعم انك انت الاعز الاكرم وتفضل على المروة كفضل علي الصفا و  
شوط من السعي فبسي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة لقوله ثم ابدوا  
بأيده باده لتقام ركعة ثم يقيم ركعة ثم يقيم ركعة ثم يقيم ركعة ثم يقيم ركعة ثم يقيم ركعة  
ويطوف بالبيت فلهذا ما اراد ويصلي بعد كل سبعين ولا يجزى ان السجدة لم يجب الا مرة  
والثقل بغير شوط ثم الطواف الفضل للغريب من صلوة التطوع وهي افضل اهل  
مكة من الطواف الفضل فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة خطب امام خطبة واحدة لا  
جلوس فيها بعد صلوة الظهر يحتم الناس فيها التماسك للخروج الى سبيل الى عرفة والصلوة  
فيها والوقوف والا فاضمة وكلما خطب في اليوم التاسع بعرفات خطبتين كالجمعة خطب  
في الحادي عشر من ذي الحجة خطبة واحدة بعد صلوة الظهر لا يجلس فيها خطبة اليوم السابع فاذا  
صلى العشي يوم التروية لما في الكشاف في سورة الصافات ان ابراهيم ثم راي ليلة هذا اليوم  
فقال يقول له ان الله يامر بك بذبح ابنك فلما اصبح روي اي فكر ان ما رآه من الله  
فيا تمرد ولا فينبذك فبسي يوم التروية فلا السبي فزاي مثل ذلك فخر ان من الله فبسي  
عرفة ثم راي مثل ذلك في الليلة الثالثة فم يخبر الله فبسي يوم الحرام فبسي بها اي سبي

الصلوة

الصلوة

الصلوة ثم يوم عرفة فصلى الصبح وركعتي الفجر الى طلوع الشمس ثم توجه الى عرفات ولو قيل  
ذلك الى عرفة او ان مكة تجازان هذه الاقامة لا يتعلق بها اقامة تنسك فاذا زال الشمس  
من يوم عرفة خطب امام الامام الاعظم او نائبه بعد الزوال وقبل الصلوة خطبتين يستدعيهما  
اذا فرغ المؤذن من الزمان بين يديه ويجلس بينهما كالحجرة كما انه ضالوا ترك الخطبة وجمع  
بين الصلوتين او خطب قبل الزوال اجزاء واساء بخلاف الجمعة وعلم الناس فيها الناسك  
كالوقوف بعرفة والمزلة وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر فان واحدا فاحسين  
يؤمن ويقيم الظهر ثم يقيم العصر لو طلع الامام بين الظهر والعصر فصل بينهما بعمل  
يقطع فورية الا اذا كان ذكرا وبعاد الاذان عند الامام واي يوحى وروى ابن سماعة عن محمد بن  
كعبه انه صلواتان فقامها وقت واحد شيكفي لهما اذان واحد كالفوايت وشوط هذا الجمع  
صلواتهما الى امام او نائبه هذا عند الامام خلا فالحق بالامام لا يشترط ذلك لا حكمه للملح  
تطول الوقوف فيشرح لكل من وقف وقال فخر يشترط في العصر من الغيرة وقد دللوا  
ان الجمع على خلافه فالحق من فروع جميع ما ورد فيه وما ورد في الامام وشروط كون محرم الحج  
فيها ولو اصر بعد الزوال قبل الجمع بين الصلوتين صح الجمع وقيل لا بد من الاحرام قبل  
الزوال ثم يقف راكبا مع الامام بوضوء او غسل وهو على السبيل التمسك بالركعة في افضل  
فريق من الزمره ويقال له ايضا الال على ركبته لول وعرفان كلها سوقف الابل من عرفة ثم  
عرفات كلها سوقف وارفعوا عن بطن عرفة والمروة فلهذا كلها موقف وارفعوا عن بطن عرفة  
فيقف عند الصفا والسور الكبار التي أسفل الجبل ويستقبل القبلة رافعا يديه بسط على  
راحله وهو افضل من الوقوف فاما احاديث كبرها مملو عليها صلوات على النبي صلوات  
الحاجبة بعد تقديم العهد والصلوة على الدعاء تقربا لله جابة وتقف الناس وراء الامام يستقبلون  
للقبلة ساعين لقوله ثم يعرضون معا الى الامام بعد الغروب الى مروة فلهذا لو دفع قبل الغروب  
لخوف الزحام فلم يجاوز عرفة حتى غابت الشمس اجزاه ولو كانت قليلا بعد الامام لسبب كثرة السائين  
جاءوا لافرا الامام عن الغروب فاحتمل الناس لانه لخطا السنة ويحت ان يكون له فاشيا  
ويكون فخر من فخر ولا ينزل على الطريق لئلا يضيق على المارء ويصلي المغرب والعشاء بارأا  
والفائدة وقال فخر باقاسين وهو احتيار الطحاوي والفرق بين هذا الجمع وجمع عرفة ان  
العشاء في هذا الجمع في وقت وهو من صلى المغرب في الطريق او صلواتا عرفات فعليه ان ينام ثم  
فلو لم من الاعلام بها ومن صلى المغرب في الطريق او صلواتا عرفات فعليه ان ينام ثم  
الحج لان الحج اذا طلع فانه وقت الجمع وهذا عند الامام وحده وبه قال الشافعي خلافا لابي

الصلوة



فانه قال يجرؤ المغرب كانه اذا هاني وقته العمود وبيت بمره لفة لانه ممانتها اذا طلعت  
 الفريضة فجلس لما في البخاري وصلى بهم الفريضة نزع ودقق بالشعر الحرام وصنع كاسنح وفي يوم  
 كبره صلاه وبنى على النبي وودع الحاشية ومرت لفة كلها موقفا وادى بحسب الحاشية  
 ابن عباس رضيهما فاذا اسفراى صار في وقت الاسفراى قبل طلوع الشمس الى بيتي فاذا بلغ  
 محسرا سمع ان كان ماشيا وحرك دابته ان كان ركبا قدر رتبته ولو رفع من رفة لفة ليله لندر  
 فلو شئ عليه وبيداه اي في بيتي برى حجرة العقبة من بطن الوادي يبيع حصيا كحصي الجبل  
 وهو هذا النواة وفي شرح محمد الوفاية الخذف بالهاء المجرى وهو الذي يروى صابغ و  
 كيقته ان يضع الحصة على ظراها به البنيوي يستعمل بالسنحة بكسر المعى كل حصاة وتخرج  
 اجزاءه وكان لوري بكسر المعى الخذف او ربي من علو العقبة لاس بطن الوادي جاحل حصول  
 القصود وكان تاركا لافضل ولو طرح الحصة جاز لانه ربي وكان تاركا للثبته ولو وضعها  
 لم يجر اعمد الرمي مقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع ولوري  
 بحسب اخذ من عند المجرى اجزاءه لان الرمي لا يقصر صفة الجحش اساء لان ما عندها حصي من يقبل  
 حجة ما روي الدارقطني الحاكم وصححه عن ابى سعيد الخدري قال قلت يا رسول الله هذه الجبال التي  
 ربي باكل عام فنبأ بها انتقص فقال ما يقبل منها رفع ولو ذلك لرايتها امثال الجبال وانقطع  
 التلبية بالولها اي باو الحصة راها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ان المفرد لا عليه  
 دم ثم يخلق وهو افضل او يقصر ان يأخذ من شعر رأسه مقدار لفته رجله كان او المرأة وقد  
 حلقه ما كان يخلو منه غير النساء لقوله عم اذا ربيت وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شئ  
 الا النساء ثم يذهب من يومها والعدا وبعد الى مكة فيطوف للزيارة لقوله صلى الله عليه وسلم في ايام  
 معلقات على اركانهم من بيعة الانعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم يقضوا فتيهم  
 وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق فحطفت الطواف على الحج الموقت بايام الحج فتيهم  
 هو ايضا بها وهذا الطواف ركن ويسمى عند الحاققين طواف الزيارة وعند الجاهليين  
 طواف الصدر ويطوف بلول ولا سعى كان قد تها بها بان كان سعي يقرب طواف القدوم  
 لما تقدم من ان الرمل والسعي لا يكونان ولا اي مان لم يكن قد بها راي في طواف الزيارة وسعى  
 لان السعي سعى له لانه واجب طواف الزيارة ركن وقيل للنساء باجاء الامة لكن جعلن الخلق  
 السابق لا بالطواف لانه يكون محلا يكون خطوها والطواف ليس بخطو صا لاطلاق الرمي  
 تراعى على وهو ليسونة ووقته اعي وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر لان ما قبل من الليل  
 وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وهو اي طواف الزيارة في اي يوم النحر افضل

لا يعلو الدوم  
 لم يقف عندها

ذكرنا اخبر عن ايام النحر لانه سقت بها ثم يعود الى منى في الحرام الثالث في اليوم الثاني اي  
 ثاني يوم النحر بعد الزوال قبله بالبقى الى المسجد حتى يحيط الخيف فيه سباب مع حصاة بكسر المعى  
 حصاة برسها ويقف عندها ويدعو ويستغفر له بمره واقراره ومعارضة ثم يفعل بالتي لها  
 اي التي المجرى التي الى المسجد كذلك ثم يجرى العقبة كذلك لانه لا يقف عندها ما روي البخاري من  
 حديث سالم بن عبد الله عن ابيه انه كان يفعل كذا ويقول هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل  
 ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك يفعل في اليوم الثاني ثم ان شاء فله مكة لانه حجة لقوله تعالى  
 فمن فعل في يومين فله اثم عليه ومن تأخر فله اثم عليه لمن اتقى ولا ذلك اي التحيز في السفر الى  
 مكة قبل طلوع فجر اليوم الرابع لانه قد لا يجد طوعا لا يفر حتى يري كما تقدم وان شاء لم  
 يري كما تقدم هذا فسيم مشية قبل طلوع فجر اليوم الرابع وهو اي فاستدرك في اليوم الرابع  
 اجت وان ربي في اي في اليوم الرابع قبل الزوال جاز عند الامام لان التحفيف لما ظهر في اليوم  
 الرابع في حق الاسقاط فلان يظهر في حق العجل او في خلافها قالوا لا يجوز اعتبار بالبيت  
 الثاني والثالث وجاز الرمي بالركبا وغير الركبا لحصول المقصود وغير الركبا ففضل في غير حرج  
 العقبة ما روي انه عم ربي حجرة العقبة يوم النحر ركبا وكذا عن ابن عمر رضي الله عنهما وبيت للمالي  
 الذي يمشي لانه ممانتها وكما تقدم فله مكة قبل فقه لان عمر رضي كان يؤد بعلي  
 ذلك ولما في من فعل القبل عن العبادة فاذا فقه من سعى الى مكة نزل بالحصى لوساعة  
 لان الاصح ان الحصى ستة كذا قاله الشرحي قال الشافعي ليس بسنة والحصى ثم  
 الميم وفتح الميمتين ما بين الجبل الذي عند المقبرة والذي يقابل مصعدا في الجبل الذي ليس  
 وانت ذاهبا الى منى مرتفعا عن بطن الوادي وليست المقبرة من الحصى فاذا اراد الطعن  
 طائف الصدر عن البيت سبعة اشواط وهو طواف الوداع ويسمى ايضا الافاضة لانه بها  
 لا جاز من سعى الى مكة بلورمل ولا سعى لان الرمل والسعي لا يكونان وهو واجب الا على المقيم مكة  
 فانه ليس بواجب عليه لعدم الصدر ثم يستقي من زمزم ويشرب لما في حديث جابر رضي الله عنه ان النبي  
 عبد المطلب يستقي من زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلو ان عليكم الناس على سقائكم  
 لم نزع منكم فداوود ولو اقشرب ثم ياتي الباب ويقبل العتبة تعظيما للكعبة ويضع صدره و  
 يلمسه وحقا ان من على الملتزم وذلك بين ابناء الحج الاسود ويستحب اي يخلق بالاسماء  
 اي اسما للكعبة ويدعو مجتهدا ويسكن ويرجع القمري في الصحاح القمري الرجوع الى الخلف  
 فاذا قلت رجعت القمري فكذلك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان القمري  
 ضرب من الرجوع حتى يخرج من المسجد في ذلك اجلال البيت وتعظيمه وفي التنزيل يقول







طواف النجدة على سوي العرة وقال ذلك القاري بطواف طواف واحد ويسعى سعي واحد وهو قبل  
النافي ثم يحج كما في العرة فإذا رجع العقيقة يوم النحر دمج دم القارن شكر الملائكة الله  
حيث يسر داء النكسين وهو شاه أو بدنة من الأبل والبقر أو سبع بدنة لما في الصحيحين  
من حديث جابر رضي الله عنه قال حجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرنا البعير عن سبعة والبقرة عن  
سبعة فان حرك القاري عند صيام ثلثة ايام قبل يوم النحر أو افضل كون آخرها أي اخر  
الثلثة ايام يوم عرفة لا نه غاية ما يمكن في التأخير كما قال القدوة على الأصل وهو الهدي  
وسبعة اذا فرغ من النحر لم يصومها من شاء ولو لمكة بعد ايام التشريق من غير نية  
ألا فانه لو نية سبعة اذا اجتمع أي من سعي إلى مكة وان قدم القاري على الهدي بعد  
صوم الثلثة قبل التحلل وحبل الدم ولو قدم عليه بعد التملك لا يجب عليه الرجوع لمصوم  
الصوم وهو التحلل ولو صام مع قدرته على الهدي فان بقي الهدي إلى يوم النحر لم يصوم  
وان هلك أجزأه لأن العبرة في النحر وقت التملك لا وقت الصوم فان لم يصم الثلثة قبل يوم  
النحر فحين الدم ولم يجر الصوم لا نه جعل حلقا عن الدم على خلاف القياس فيراعي ما ورد فيه  
وهو الوقوع قبل يوم النحر وان وقف القاري بعرفة قبل طواف العرة فقد عتق نفسه  
لغيره وأما لا نه لو أرادها بعد الوقت لصار تأييدا لفعال العرة على أفعال الحج وهو خلاف  
الشرع فعليه دم قضاه كما نه في من مضى الحصر ويقضيها التحقق الشرع فيها وهو لم يرد  
عند دم القارن لا نه لم يوفق لاداء النكسين والتمتع افضل من الافراد لما في الجمع بين  
الجاردين وهو أي التمتع في اللغة الامتناع أو التقي أو أخذ من المتاع أو المتعة وفي الشرع  
أن يأتي بالعره في شهر الحج أو يأتي بها قبل شهر الحج ويطوف لها في شهر الحج أربعة أشواط  
أو أكثر لأن العبرة في التمتع أن يوحى بطواف العرة أو أكثر في شهر الحج ثم يحج وعلمه بحرم  
ألا فاني من البقات ومن كان قبله ويطوف لها ويسعى وتحلل منها ان لم يسق الهدي  
أو سعى على غيرها من حرم الحج يوم التروية وتحلل من الأحرار من الخلق يوم النحر ويقطع  
النكبة بأقل الشواف لما صححه الترمذي من حديث عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكن عن  
النكبة في العرة إذا استلم الحجر ثم يحرم الحج من يوم التروية لا نه صار مكيا وميقاتا  
الكنى في الحج للمم وقيل افضل لما في المسألة إلى العباد وحج وينبغي كالقاري أي كما  
ينبغي القاري فان حرك عن الهدي فكذلك أي كحكمه حكم القاري اذا عجز عن صوم الثلثة  
قبل طوافها أي طواف العرة وجاز ولو في سائر الأوقات لكن اجزاء حرام بها قبل فان قبل لم يحرم  
أعدم سبب وجوبه وهو التمتع لا نه بدل عن الهدي وقيل لا حرام بالعره لا يكون متعظا

فان شاء التمتع ساقا الهدي وهو أي يكون التمتع حراما يسوق الهدي افضل من كونه  
يوم بقير ساقا حرام وساقه وهو أي ساق الهدي أولى من ساقه وكان الهدي قد  
قدما أي جعل فله في عتقها بمزارة أو نخل وهو أي لتقليد ما في من الجليل لذكر  
التقليد في القرآن والأشعار جازين عندهما وهو أي لا شعار شق سنامها يخرج الدم  
فيلطخ به سنامها من الجانب الأيسر وهو أي الشق من الجانب الأيسر لا شبهه يفعل  
هم أو من الأيمن لا نه دخل هم كان يتخلل بين العيرين ويطحنها فيقع الطعن على بنا  
أعزها وعلى بين الأيمن لا نه ليسا كان مقصودا فلذا كان شبهه ويكرهه الأشعار  
عند الامام لا نه شدة وفعله عم انما كان صيانة للدين عن الكفارة لا هم كانوا لا يتحرر  
للهدى نقل هذا التأويل عن عارضة وأبو عباس رضي الله عنه كاقدم ولا يتخلل عن الأحرار بعد  
أفعال عمره ويحرم تأييدا بالحج كما في التمتع الذي يسوق الهدي فاذلحقت التمتع يوم النحر  
رأسه حل من أحرام مكة كنسج ولا قران لأهل مكة ومن بعناهم من هو داخل المواقف لا نه يقا  
الكنى في الحج للمم وفي العرة للمل ولا يمكن الجمع بينهما في القرآن فان عاد التمتع إلى أهله بعد  
فراغه من العرة والحال أنه لم يكن ساقا الهدي بطل تمتعه ولا يجب دم التمتع وان كان  
قد ساقه لا يبطل تمتعه ومن طاف للعره قبل شهر الحج أقل من أربعة أشواط دام بعرفة  
أي حوّل شهر الحج وحج كان متعظا لا نه بطوفة في شهر الحج أكثر وهو العتق بالتمتع  
وإذا كان قد طاف قبل شهر الحج أربعة أشواط فله يكون متعظا لا نه بطوفة بعد دخوله  
يكون أقل ولو اعترف في شهر الحج وتحلل وأقام مكة صح تمتعه لا نه نكسين ونحو  
بأسقاط أحد السفريين وهو حقيقة التمتع وكذا صح تمتعه لو أقام بصرة لا نه السفر  
الأول قائم بالمعاد إلى وطنه وقد اجتمع له سكان وأقامه بصرة كافاته بمكة وقيل لا  
عنده الامام لا يصح عنده ما ذكره الطحاوي لأن التمتع من يكون عمره ميقانية ومجتمعة  
وسكاه هذان ميقاتان فصار كما إذا رجع إلى أهله ولو أقام الكوفة وعمره وأقام  
بصرة ولم يرجع إلى أهله وقضاها وحج من عامه لا يصح تمتعه عنده الامام إلا أن جوده  
إلى أهله ثم يأتي بها لا نه باق على سفره الأول مالم يرجع إلى وطنه وقد انتهى بالفاسد لم  
يشئ سفره غير وعنده ما يصح تمتعه وان لم يجد إلى أهله لا نه لما وصل إلى موضع لأهله  
التمتع فقط لم يرد وان بقي بعد الافاد للعره بمكة وقصو عمره وحج من عامه من غير  
إلى أهله لا يصح تمتعه اتفاقا لأن سفره انتهى بالفاسد ولم يصل إلى موضع لأهله التمتع وما  
أفاده التمتع من عمره أو حجه موقوفه لا نه لا يمكنه الخروج عن عمره الأحرار إلا أفعال



وسقط عنه دم التمتع ولم يوفى لاداءه ثكن صحته في سفره احد وسنشرح  
 قضايه لا يجوز عن دم التمتع لانه اني عاليم عليه **باب** في الجنابة على الاكل  
 وهو ان سوجب للدم وسوجب للصدقة فاشارة الى الاول بقوله ان طيب لحم عضو  
 كالمو كالراس والفخذ والساق محلا او سهوا لان كل الجنابات بكمال الارتفاق و  
 تطيب لعضو كمال ارتفاق لونه دم قال الفقيه ابو جعفر يوجب كثرة الطيب في نفسه  
 ككثير من ماء الورق وكفا من الخالية واستكثر الناس من المسك وفي المحيط والى كل  
 قول اشار محمد الصحيح ان كان الطيب ليل فالحصر بالعضو بالطيب او كان الطيب  
 كثيرا فالعصر بالطيب بالعضو وكذا الرمد دم لو ادهن بزيت او حل وهو ينقض الممالة  
 وتندب للدم دهن السم هذا عند الامام لانها يقتلون الحوام ويولدون القمل  
 ويلينان الشعر هذه الامور كلها الجنابة وعندهما من دهن بزيت او حل لصدقة  
 لانها من الاطعمة وبها يقع ارتفاق فيمنعها صدقة ولو خضب بامه بماء او ستر  
 باللبس للناس حتى لو حل على راسه اجازة او عذرا لا شيء عليه لان ارتفاقا كاملا في  
 اللبس بوا كالمو ليحقق دفع الحر والبر فعمله وان خضب بماء متلذذ وان دم  
 للتطيب ودم للتغطية وكذا عليه دم لو لبس محيطا بوا كالمو وفي شرح الطحاوي  
 ليس لحم المحيط انا ما لم ينزع يلبسها فعمله دم واحد فان زجج ثم استمر على  
 اللبس بوا كالمو فعمله دم آخر لان الدوام كالابتداء وعلق ربح راسه او حشيت طوقا او  
 كرها لا يحصل له ارتفاق كامل لان من الناس من يخلو بعض راسه وشتم من على بعض  
 لحيته ولو كان كرها لا يرجع على الكثرة بشئ لان الدم في مقابلة ما حصل من الزاوية  
 رية او ابطية او احدهما الى احد ابطية او عاتية او ساق او صدر وكذا لو حل بحاجه  
 عليه دم وعند ما صدقة لانه حتى اقدم احتم وهو محرم ولو كان حلق الحامم بوجوب الدم  
 لما بشره م وابطى لا يحتمل م احتم في موضع كشرقه واحتم لحد لانه م كالا يغفل  
 ما بوجوب الدم لا يفعل ما بوجوب الصدقة وما ناصب الدم يخلو ربح الرأس ورجع الحية ولم  
 يجب في غيرها الا على جميع العضو كالعادة حسرت في الرأس الحية بالوكفاء بعض  
 ولم يجر في غيرها وان قص الحرم اظافر يديه ورجليه في مجلس احد فعمله م واحدا منها  
 محطوب من نوع واحد فتداحل كالمو في جامع واحد لا يرمها الامر واحد وكذا عليه دم لو فح  
 اظافر يديه لصدقة او حل واحدة للارتفاق الكامل وان قص اظافر يديه ورجليه في ربه  
 نجاس بان قص اظافر كل واحد من يديه ورجليه في مجلس فعمله ربة ومار عند الامام وفي

يوسف ان هذه جنابات متعددة حقيقة لكنها متحدت بمعنى فخذنا اتحاد المجلس فخطا الكل  
 جنابة واحدة وعند محمد عليه دم واحد لان الجنابة من جنس واحد في حرة واحدة فصار كالجنازة  
 الا ان الفرق للوقوع قبل الفسخ الثاني فليزله دم الثاني وان طيبا من جنس واحد ستر راسه او لبس  
 المحيط او لبس يوم فعمله صدقة لقصو الجنابة وكذا لو حل اقل من ربح راسه او اقل من ربح لحيته  
 او حل بعض رية او بعض عانة او حل بعض احد ابطية ففي كل من هذه عليه صدقة لعدم كونه  
 الكامل او حل الحرم راس محرم غير كانه يمنع عن الزالة تفق عينه كاهو يمنع عن الزالة تفق  
 الا ان جنابته دون الجنابة في الزالة تفق نفسه فكان عليه صدقة او فحق اقل من خمسة اظفار  
 متفرقة او غير متفرقة او قص خمسة اظفار متفرقة من يده وجل فعمله عند الامام والى يوسف  
 صدقة وعند محمد عليه في قص الحمة المتفرقة دم اعتبارا بما لو قصتها من كف واحد وان  
 طيب الحرم عضو او لبس محيطا او حل ربح راسه او عضوها ذكره ابن رجب في تلخيص  
 خيرة الحكماء في الجنابة في شاة وان شاء بصدقة بثلاثة اصابع على سنة مساكين نصف  
 صاع طعاما لكل مسكين وان شاء صيام ثلثة ايام والاصل في ذلك قوله تعالى فدية من  
 صيام او صدقة او نسك قال هو صوم ثلثة ايام او اطعام ستة مساكين نصف صاع  
 طعاما لكل مسكين متفق عليه وفسر النسك م بالزاة ولو ارى او اشبع بالقبض في  
 وضعه عليه كالزاد او التف به او انزله بالبر او بله باس يده كانه شيء كانه لم يلبسه  
 لبس المحيط وكذا باس لو ادخل تنكب في القبا والحال انه لم يدخل يده في لحيته كانه لم يكن  
 كالبالغ لانه العادة في لبس القباء الفم الى نفسه با دخال المنكبين واليد في الخوذ  
 من القباء وهو الضم وقال في رجب عليه الجنابة **فصل** وان طاف للصدقة او للصدقة  
 حال كونه جنبا فعمله دم سواء بين النقل والواجب حيث وجبوا في طواف القدوم مثل الوجوه  
 في طواف الصدق لان النقل يشرع فيساق الى الواجب من هذه الجهة وكذا لو طاف الزكن  
 جميعا واكثره نحو اذ قال مالك انما بقي لا يعتد بذلك لوطاف او ترك طواف الصدق  
 اربعة عشرة مرة والواجب ولو كثر حكم الكل او ترك دون اربعة بان ترك ثلثة اشواط او طين  
 او شطرا من طواف الزكن لان نقصان برك اقل نقصان يسير فاشبه نقصان بالمكف او  
 افاض من عرفة قبل الامام فمارا لانه لو افاض قبل الامام ليل لا شيء عليه ولو افاض الامام فمارا  
 لونه الدم لان رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم متفقون على انه افاض من عرفة بعد غروب الشمس  
 وقال عمه خذوا عني مناسككم ولو عاد الى عرفة بعد غروب الشمس يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية  
 لان المسرة كسنة الدفع مع الامام وذكر ابو شعيب عن الامام انه يسقط قال القدوري وهو

الصحيح



ولو عاون بعد الغروب قبل يسقط كانه ترك المزدك في قفقه وقبل لا يسقط لان ما ذكر  
الحرم القادس من الوقت او ترك السجى والوقوف بمزدلفة او ترك رمي الجمار كلها  
وجبة عليه دم واحكام الجسد يتخذ كالوفاق جميع بدنه او ترك رمي يوم واحد من  
الايام الاربعه او رمي جمر العقبة يوم النحر او اكثر كانه وطيفة هذا اليوم رميا ولو طواف القدوم  
او المصدرة بعد ما فعله صدقة اظهار لدفع مرتبة عن طواف الركن وكذا لو ترك دون  
اشواط من طواف المصدرة وترك رمي احدى الجمار الثلاث عليه صدقة ايضا لان المزدك  
اقل السكن ولو ترك طواف الركن كله او ترك طواف اربعة اشواط منه ففي حرمه  
حق لنا واما ما نصي بطوافها لان ترك اكثر الطواف كترك كله وترك كل هذا الطواف  
لا يجزى بالدم وان طاف جنتا او حايضا او نفساء فعليه بدنة وهو عندنا بعير او ناقة  
او ناقة الجنازة اعظم من الحدث فيجب جيرة نقصا بها بالبدنة اظهارا للثبات وقت الافضل  
ان يعيد اي بعد الطواف بالجنازة وجوبا وكذا يعيد الطواف بالحدث استحسانا  
ما دام بمكة كذا في الهداية ويسقط الدم في الصورين ان اعادة في ايام النحر لا يوجب  
وقد طاف محدثا وجنتا فعليه دم عند الامام للتاخير كذا في شرح الكنت ولو طاف للمصدا  
ظاهر في ايام التشرية بعد طواف الركن محدثا فعليه دم بسبب الحدث في طواف الركن  
ولو كان طاف للمصدا طاهرا في ايام التشرية بعد طواف الركن جنتا فدان لان  
اعادة طواف الزيادة هنا واجب ليس كما في صورة الحدث سبب فينتقل طواف المصدرة  
الى طواف الزيادة فيجب دم بترك طواف المصدرة ودم بتاخير طواف الزيادة وهذا عند  
الامام وهذا ما يجزى دم واحد فقط ايضا كما في صورة الحدث لكنه هناك بسبب الحدث  
وهنا بسبب ترك طواف المصدرة وسقطت عنه البدنة لا يقضاض الطواف الاول  
واقامة طواف المصدرة مقامه ولغت عربيته انه للمصدا لا وجبة عليه فعال الحج مرتبا  
على ما شرع فليفي ثبته اذا قوي خلاف ذلك كالفارق اذا طاف عند قدومه مكة  
وسعى ناديا انه للمقدم يكون للحجر حتى لو ترك الاخر وقف بعرفة بصرفا رنا  
ولا يجزى عليه شيء لان ترك طواف المقدم لا يوجب شيئا وان طاف لعرفة وسعى للجملان  
كونه محدثا يعيد بها ما دام بمكة فتمكن النقصان في الطواف والسعي تتبع له في شيء  
عليه اذا عاوهما كرفع النقصان بالاعادة فان رجح الى اهل الحال انه لم يعد  
فعليه دم لترك الطهارة في طواف القرصة لا يوجب العود لو وقع التحلل بادر الركن  
والنقصان ايضا يسير في لا شيء عليه لو اعا والطواف فقط اى لم يعد الى مكة

هو الصحيح وقيل عليه دم والاول بخلافه شمس الامنة لان الطهارة في السعي ليست بشرط  
بل الشرط وقع بعد طواف الجنتين ووطاف المحدث بهذه الصفة ولذا يحل به وذكر الثاني  
فاسيما من غير من شراح الجامع الصغير قالوا يجب له دم لان الطواف الاول يسقط بالوعاء  
والا لكانا فريدين او الاول وحده فلو بعدت بالثاني ولم يقل به احد اذ ان السقوط  
كان السعي قبل الطواف في ذلك لا يجب لانه عرفة قريبة الا فعله دم فلا يكون عبادة على غير  
ذلك الوجه فيكون ناقلا فيجب الدم والمالم يجب عليه شيء اذ لم يعد الطواف بل الرق  
وان الورقة لا ترفع الطواف وانما تجزى بقصانه وان جامع الحرم في احد سبيلين  
القبل والوالد قبل الوقوف بعرفة ولو تاسيا او مكرها فصدقة لان الجماع اقوى في طواف  
الحرم ومضى فيه ابي في حجره ونقصه لاجماع الصحابة على ذلك وعليه دم وقال آتافي  
بدنه اعتبارا بالجماع بعد الوقوف ليس عليه ان يفرق عن رجسته في القضاء وهو رمي  
عن الحسن وعطاء اذا اختفى الواقعة فيذهب له الافتراق في الاحرام وقال بكر زفر بجرح  
الاحرام وقال ان افنى يجب من موضع واقترافه وان جامع الحرم بعد الوقوف بعرفة  
قبل الملتقى لا يفسد حجة وقال ان افنى بعد ما جامع قبل الرمي اعتبارا بالجماع قبل  
الوقوف وعليه بدنة لما في الموطا عن ابن عباس رضي الله عنهما وقيل باهل وهو في  
قبل ان يضيئ فارم ان يخر بدنة ولو كان قارنا عليه بدنة لحج وشاه لعمره ولو جامع  
بعد الملتقى قبل طواف الزيادة فعليه دم لان الجنازة حفت لوجود الحلق في حق غير اليتام  
ولو جامع بعد الملتقى قبل طواف الزيادة وقبل الملتقى فعليه دم لوجوب الجماع في الاحرام كذا  
عليه لو قبل او لمس بشهوة وان لم ينزل كذا ذكر في الاصل وهو الصحيح وذكر في  
الجامع الصغير اذا استنبتة فاسيى وكذا عليه دم لو جامع في جمرته قبل طواف الاكثر  
من العرة لكن قدمت عتبه ويضيئ فيها وقضاها كالجماع اذ جامع في قبل الوقوف  
وان جامع بعد طواف الاكثر من طواف العرة لم يدم الدم ولا يفسد عتبه وقال الشافعي  
فصد في الوجهين وعليه بدنة اعتبارا بالجماع لا انها عنده فخرج كالحج ولما كانت احظ  
مرتبة منه عندنا وخبر الدم فيها والبدنة فيه اظهارا للثبات ولا شيء عليه  
انما نزل بنظره لو كان نظره الذي انزل بسببه الى فرج لعدم المباشرة لان النظر  
لا يصنع له بالحلق فاشبه التفكير ان اخر الحلق او طواف الزيادة عن ايام النحر فعليه  
دم لما روي عن ابي بن سبيبة والطاوي عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال من قدم شيئا في حجة  
او اخره فليس له دم وهذا عند الامام خلوه فالحجما قال لا شيء عليه وكذا الملتقى الواقع



الرحمة بان اقر رسول الله اول الى الثاني او روي الحرم الثاني الى الثالث او روي الثالث الى الرابع  
او وقع سكا على سكا هو اي السكا المقسم عليه فكل اي قبل السكا المقسم وذلك بان خلق  
قبل الرمي او غير القاري او المقتنع قبل الرمي او خلق قبل الذبح ففي جميع ما ذكر عليهم عند  
الامام لما روينا وعندنا لا شيء عليه وان خلق في غير الحرم او عمره فعليه دم هذا عند  
الامام ومحمد بن الحنفية في حق النقيضين ما لم يتوفت عندهما بالكان وهو الحرم ولو يتر  
عند الامام بالزمان ايضا وهو ان يام الحرم النقص والخلق في الحرم غير موقوف بالزمان  
بالجماع فلو جاء المعمر الى الحرم بعد خروجه منه فقتل بعد فلو دم عليه جماعا لما علمه  
ويعلق القاري قبل الذبح لانه ما خلق قبل الذبح كان تأكل للترتيب يقتضيه  
وتأخير فلو دم ودم اخر لقرب هذا عند الامام وعند هادم واحد وهو دم الفرس  
والدم حيث ذكر مراد به شاة تجزى في الاضحية فلا يسقط الدم بما لا يصلح الضحية و  
الصدقة ما تجزى في الضفيرة على امرئيهما من الخوف وقد عرفت في بابها **فصل** لما كان  
الصيد عينا يباعه وناسله على قسطين تجري ويرى وكان المقسم الا ان يملكه لا يملك  
والثاني يجره عليه عدا او سوا من قبل من الحرم او الملال بشرط ان يكون القائل عالما بالمكان  
الصيد ان يصدق في ذلك وان يبقى الدال يجره الى القتل الصيد فعليه الجزاء وهو الجزاء  
قيمة الصيد بقوم عدلين في موضع قتله ان كان له فيه قيمة او في اقرب موضع منه  
من موضع قتله ان لم يكن له فيه قيمة اما موجب الجزاء بالقتل فجميع عليه وقال تعالى  
يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الآية واما وجهه بالآلة فقال الطحاوي  
لم يرو عن احد من الصحابة خلاف ذلك ثم ان شاء القائل اشترى بها اي القيمة  
هذا مجزى في الاضحية ان بلغت القيمة ثلث الهدي فزججه بالحرم ويخرج عن العدة  
ذبحه في الحرم حتى لو تلف او تصرف فيه بعد الذبح لا يجزى له شيء ولو ذبح في غير  
ارض الحرم لا يخرج عن العدة الا اذا تصدق على كل سكين من اللحم بابا وبني نصف  
صاع من تمر وكان فيه دقار وان شاء اشترى بها اي القيمة طعاما فصدقه في اي موضع  
شاة لان الصدقة قريبة غير موقوفة بالمكان على كل فقير نصف صاع بمراد صاع لمراد شعير  
اقل من ذلك فلا يزيد ولو اعطى فقيرا زيدا كانت الزيادة تبرعا لا عسقا ان شاء صام في اي  
موضع شاة عن طعام كل فقير يوما بان يقيم المقول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل سكين  
يوم فان فضل قل من طعام فقير يصدق به اي بالفاضل او صام عند بلوغه كماله كان صام  
اليوم لا يجزى واما في الجزاء انما هو عند الامام وابي يوسف وعند محمد الجزاء نظير الصيد في

فان قيل ان كان  
المقتنع المقتنى  
الصيد هو الذي  
صلى بره الصيد  
عليه

الجنة فيما ابي في الصيد الذي له نظير في الطهي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عنة  
وفي البربع عجرة وفي النعانة بدنة وفي الحمار الحشش بقر وهو قول اكثر السافق ايضا  
لانه تعالى اوجب مثل بقيد كونه من النعم وحقيقة المثل المماثل حقيقة ومخبر النظر  
لكل ذلك فلو جعل عنه الا عند عدمه وللصام وابي يوسف لو اعين المثل من حيث الصورة  
لما احتج الى العداين لانه لا يحصى على احد ولما احتج الى الحكم جدي في كل بقول ثم  
عند ما لم يجره في شاة الهدي او الاطعام او الصوم الى القائل لان الحاجة الى الحكم في هذا  
قيمة الصيد بعد ما ظهرت يكون الجزاء للجاني ككفارة البهين وعند محمد الجزاء للمكاتب  
لعله كما يحكم به ذوا عدل منهم هذا بالغ الكعبة او كفارة طعام ساكن او عدل ذلك  
صيا ما واجب بان الكفارة والعدل مخطوفان على قوله جزاء فلا يبدلون تحت حكم  
الحكمين وما يدي في صيد لا نظير لبقوله اي يقول محمد ليقول الامام وابي يوق والعايد  
والناسي والعايد والمبدي في ذلك المذكور من احكام الجزاء من عدم اختلاف الجزاء ان  
جميع الحرم الصيد او قطع عضو او تنف شعر ضمن ما يقتضيه قيمة في شجر الكثر هذا  
اذا بره الصيد بغير الجزاء واما اذا لم يبق فيه اثرها فوضان عليه لروا للموجب وقال  
ابو يوسف يبره صدقة للولم انتهى اقول ان عباداتهم انما قل على تقديم الصيد  
سليما وحال كونه بالمناية فيجزى ما بين القمطين والا لكان قولهم او تنف شعر رابعا  
لا طاب لحنه كانه يتأني ان الاضمان في هذه الصورة كانه لا اثر فيها بالمناية بعد البره وهو ثابت  
شعر كانه لا اثر فيها الواقع سنه بعد ثبوتها على مثل به في الشجر وفيما اظنه ان قول ابي  
يوسف يبره صدقة الدية وما لور في الصيد فاصابه ولم يظهر الرمي اثره وان تنف ريشه  
او كثر جاحده او قطع قوايه يخرج عن جزاء الاستماع فعليه قيمته كاملة لانه قوت عليه لا من  
تفويت آلة الاستماع وان حمله بقيمة لانه كان بين الصيد من اجزائه فيكون مضى اكله  
وان كثره قيمة البقرة لانه اصل الصيد في هذه حكمه وان خرج من البقرة خرج ميتة فقيمة  
الفرج ان الظاهر انه مات بسبب البقرة ولا شيء يقتل عراب البقر باكل الجيف وحداه  
وذياب وخية وعقرب وفارة سواء كانت اهلية او غنمية وكل عورة هو المعروف عند  
الناس وبذلك قال ابو يوسف لقوله عم حنيفة فواسق يقتل في الحرم والغراب الحداة والفرج  
والفارة وكل العورة في قنطرة سلم الجنة والغراب لا يقع والفارة وكل العورة  
الحداة وقال الشافعي واحمد والثوري المار باكل العورة كل عاقر اي جاحج يفسر غابا  
كالسبع والفرز والذئب والهدد ويعوزون من وبرعوث وقراد لانهما موزونة بطبيعتهما



يصيد ما يتولد من البدن وسخفان لا تهاجر من غير ذلك فلا تكون صيدا والسخفان يقع  
 البرد فيخ الدم وسكون الحمار الممل حيوان مروح وان كان اللحم قبل من بدنه لا يفتل  
 من الارض لا ينجو عليه او قتل جراده تصدق بما شاء اما القمل فلا تهاجر من بدنه فتكون قتلها  
 من النكت والبللارة فلا تهاجر من صيد البر وقيل خبر من جراد لما روي الكوفي في الموطا ان جراد  
 سال عمر بن الخطاب قتلها وهو حرم فقال عمر لكعب رصها فقال اخي تحكم فقال لكعب ربي  
 درهم فقال عمر لكعب منها انك تحب الدرهم لفرقة من جراد ولو قتل قبل ان ياكل اطعم  
 نصف صاع من برود في الفتاوى حرم وضع ثوبه في الشمس ليقول قلة فمات القمل فحله  
 الجراد ولو وضع ثوبه في الشمس ولم يقتل قبل ان ياكل شيء عليه كالوعسل فانه يفتل  
 ولا يجازى وشاة في قتل السبع كانه لا عبرة في تزايد قيمته لاجل تفاخر المالكين كالاقتصر في  
 الصيد المحل في حق السباع كانه لا يتفادى به في حق السباع باعتبار زبانه وقيمة لحم السبع  
 وجلده لا تزيد على قيمة الشاة وقال زفر جيب قيمته بالغة ما بلغ اعتبارا بما ياكل اللحم  
 ان صال اي ثوب او استطال فلا شيء يقتله وقيل زفر جيب فيه القيمة لان عصمة لا تروى  
 بصولة لهذا الرصاص اهل على جل يقتله بحب فيه قيمة ولنا انه عم عده فيما يقتل الحرام قال  
 والسبع العادي حين سئل عن ذلك رده الترمذي عن حديث ابي سعيد الخدري ربهما  
 والفرق بين الجمل الصائل والسبع الصائل ان واذن ماله وهو اشد تعالى في قدره  
 لم ياذن ماله وهو الصيد في قتل وان اضطر الحرام في حال المحصة الى قتل الصيد فحله  
 الجراد ولو اضطر الى اكل الميتة وقتل الصيد ذكر في المبسوط عند الامام والى قول  
 تناول الصيد في الجراد وعند زفر جيب اول الميتة ولا بأس بالحرم ذبح شاة في نزع  
 ولبيح دجاج ويطأ اهل وهو الذي يكون في السكن والحياض ولا يطأ لان ذلك من الصيد  
 والحرم صيد سمك لقوله تعالى اكل لكم صيد البحر الاية وعليه وعلى الحرام للجراد يذبح حرام  
 او طهي شاة لانها صيد باصل الخلقة ولا يستباح من عار فلا يبطل بطلان الحكم الا في حال  
 ماله لا يجب بذبحها شيء ولو ذبح الحرام صيدا فهو ياكل الصيد الذي ذبح ميتة لا يجزى له ولا  
 لغيره ولو اكل الحرام ذابح الصيد منه اكل الصيد الذي ذبح فحله قيمة ما اكل مع الجراد  
 هذا عند الامام وقال لا ينجو عليه باكله الا استغفار ذكره الربيعي في غيره وفي شرح الخضر  
 وهذا اذا اكل بعينه الجراد وما اذا اكل قبله فقتل قيمته ما اكل في الجراد يخلو وحرم آخر غير الذي  
 ذبح الصيد فانه اذا اكل منه لا يبرم والفرق للامام ان حرمة الاكل في حق الحرام الذابح بسبب  
 اعراسه فصار ميتا ولا يخطئ اعراسه ومن تناول يخطئ فخرانه وجب عليه الجراد كسائر

عند رصاص على غير قتل

المخطوطة

المخطوطة ذبح الحرام صيد صاده حلال وذبح اي فعل في اللؤلؤ لجمع الصيد الذي هو صاده  
 لا يخلو ولا يخل حرم هذا ان صاده حلال ولم يرد الحرام عليه بل لا امر بصيده ولا اعانة ولا اكل  
 وان افترق اذا صاده لاجل حرم لا يخل الحرام اكله ومن ذبح الحرام والحال انه في يد صيد فحله  
 لا يبرم الحرام صار من صيد فلا يجوز العرض له كما اذا دخل بنفسه فان باع في الحرام او  
 في الحلال بعد اذ ذبح الحرام ربه البيع ان كان الصيد باقيا وان فات ثمنه اي لم يبيع للبراء لان  
 البيع فاسد لا يثبت على العرض للصيد فحله ربه واصل الصيد ان كان باقيا وقيل ان كان باقيا  
 ولو بايع حلالا في الحرام صيدا في الحلال جاز عند الامام وقال محمد لا يجوز لانه منع من ربه فكذا  
 من يبيع كل ما سبها لا يبرم الحرام ولو بايع ان البيع ليس بعرض حاشي يخلو الري ومن اصرم والحال  
 ان في بيته او في نفسه صيدا يبرم ارساله لان الواجب عليه ترك العرض له وليس في تركه في نفسه او  
 في بيته تعرض له غاية الامر انه على ملكه ولا يستبرئ ببقاء الملك وان اخذ حلالا صيدا ثم اصرم بعد  
 الاخذ فاحله بعد من المرسى عند الامام وقال لا يضمن لانه لم يضمن الا لغيره وما على المضمن  
 من سبيل وللوام انه ملكه بالذبح فلا يملكه الا بالذبح وقد اختلف المراسل في نفسه حلالا او اذا اخذ  
 وهو حرم فاحله احد فان المراسل لا يضمن اتفاقا لان الحرام لم يملكه فان قتل ما اخذ الحرام حرام اخر  
 ضلوك ان اخذ تعرض للصيد باقيا والقاتل معرض له يقتله ورجع اخذ في اذ اجزى المالك  
 على قاتله وقيل زفر جيب كانه في مقامه سعة ولنا ان القاتل غير مقتله ما كان على شرف الزوال  
 لان اخذ كان ممكنا من ارسال شخص كشيء الطلاق قبل الجول اذا رجعا حيث يرجع  
 الزوج باضمنه من نصف المهر عليهم وان قتل اللؤلؤ صيد الحرام فحله اي على القاتل قيمة ويسبى  
 به ويطعم ولا يجزى به الصوم وقال زفر جيب ربه وان حله فقيمة لينة لان اللبن جزؤه فاخذ حكمه  
 وسقط حشيش الحرام او نجس غير ميت هو بضع الموقر ولا ما بينته الناس فعن قيمة لانه  
 الزال عنه الامن الذي كان ببقته بسبب كونه منسوبا الى الحرام على الكمال ولا يجزى فيه الصلوة  
 لانه لم يزل عن محل وكان كصمان الاسوال واما ما بينته الناس عارة فلون حياته غير مضاعف  
 للحرم فلا يكون منسوبا اليه على الكمال وما بينته عادة اذا انبته الناس الحق بما بينته الناس  
 عارة وذلك لا يفتق الامن ولو ثبت بنفسه ما بينته عارة في ذلك محل يجب على قاطعه  
 ماله وقيمة طلق الشئ ولما كانت الحرمة بسبب الحرام لما هو اعم منه يستثنى من بقوله الامام  
 حقا اي يبرم لانه ليس بهام فكان خطبا والصديق متعين في هذه الدرجة ولا يجزى الصلوة  
 لما عرفت في حله وحرم ربه حشيشه اي ربه حشيش الحرام وقطعه الا اذا فرغ وهو الكمال  
 ولما المجتهدين ثبت المباحة اذا فرغ وجوز ابو يوسف ربه الحشيش دفعا للخرق

المخطوطة



عن البرون والمقيمين وكل ما يبي من الاشياء المحببة منها على المهر به دم وعلى القار  
 دهان دم الحية ودم لحيته الا ان يجاوز الميقات حال كونه غير محرم فان القار ينزل بدم  
 ولده عند ان المسحق عليه عند الميقات احرام واحده وقد فوته وان قتل محرمان صيد  
 فبقي كل منهما جزءا كاملا من كل واحد منهما حتى يلقى الصيد جنابة تفوق الذكاة وان قتل  
 حلوه كان صيد المحرم ففعلها جزءا واحدا وان كان الواجب فيه بدل الحلال لاجل الفحل لهذا  
 لا يتاخر بالوصف فلا يتعد الا بتعدد الحلال ويبطل بيع المحرم الصيد وشراؤه كان  
 في بيعه وشراؤه تعرضا له ولو قبضه المشتري فغضب في بيعه ففعلها جزءا ان ضمانا  
 لفساد البيع وجزءا لغيره ولو وهب محرم صيد من محرم فغضب عنه فعليه  
 جزان ضمان لصاحبه وجزءا لغيره ولو وهبه المشتري على البائع فعليه جزاء واحد  
 حقا لله تعالى لتعديده بالتليم ولو غصب محرم من محرم صيد وجب على الغاصب  
 وكيفية رده الى صاحبه فاذا ارسله ضمن لصاحبه قيمته ولو رده فعلى كل منهما الجزاء  
 لتقديره بالتليم والتلف ولو هلك الصيد في يد الغاصب فعليه قيمتان قيمته لما كلف  
 وقبضه الله تعالى ولو باع حلوه لحلال صيد ثم احرما فوجد المشتري عيبا ليس له ان  
 ولكن يرجع بتقصيده ومن اخرج طيبة للحرم ولم يوجزها فولدت فانما اياها الطيبة و  
 ارضا ففعلها الخج لان الصيد بعد الاخراج من الحرم يستحق الرذالة منه وهو الحرم وهذا  
 صفة شرعية ففسر على الولد بالرق والحرية فان قيل ينبغي ان لا يضمن ولد الطيبة كالا  
 يضمن ولد الغصوب جيب بان سب ضمان صيد الحرم الرذالة الامن وقد وجد في الولد  
 وسب ضمان الغصوب الرذالة الملاك لم يوجد ان ادى جزاها ثم ولدت بعد ان يضمن الولد  
 لانعدام اثره اخرج في الطيبة في التكفير عنها **باب** تجاوز الميقات بلواحر  
 وبيان ما يترتب على ذلك من تجاوز الميقات حال كونه غير محرم ثم احرما بعد تجاوزته لونه دم  
 لغزوت ما وجب عليه عند الميقات وهو احرام فان عاد اليه اي الى الميقات حال كونه محرم ما  
 سقط الدم عند كاهام وعندها يسقط الدم بغير محرم وان لم يلب وعندها لا يسقط  
 لبي ولم يلب وان عاد الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم منه سقط الدم انفا وكذا لو احرما  
 بعز بعد تجاوزته الميقات ثم اضرها وقضاها احرام عنه فان الدم يسقط الا عند  
 وان عاد بعد شبع في الطواف لا يسقط الدم انفا وان دخل كوفي البستان لحامة فلي  
 دخول مكة حال كونه غير محرم لان البستان غير واجب التعظيم فليس يلزم احرام بقصده ولا اكل  
 فقد التحق باكله ولا هل ان يخلو مكة بغير احرام فكذا هذا الداخل وميقاته البستان كاحل

فان سقاه

فان سقاهم جميع الحلال الذي بينه وبين الحرم ومن دخل مكة بلواحرام لونه دم النكس  
 حج او عمرى كن نذرا لحرام حيث يلزمه باجرها فلو عاد واحرم نذرا لاسلوم في ما لا يري  
 نكس في مكة سقط عنه حجة الاسلام سقط ما رزقه بغير مكة ايضا وقال نزل لا يسقط  
 ما رزقه بغير مكة لانه يصير تصويت العام دينا مقصورا فلا يتاخر الى احرام مقصود  
 وان تجاوز مكة او متبع للحرم حال كونه غير محرم فلو كان جاوز الميقات غير محرم فلو  
 ملكي من الحرم فاحرم نذرا لحرام دم وكذا المتبع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم واحرم  
 لونه دم ووقوفه اي وقوفه ملكي او المتبع كطوافه اي كطوافه من جاوز الميقات غير  
 محرم حتى اذا عاد محرما قبل الوقوف بعرفة ان لم يمسك قط عنه الدم عند كاهام وعندها  
 يسقط مطلقا وعند خرا لا يسقط مطلقا على بيتا في حتى الا فاني **باب**  
 اضا **احرام الحرام** **الاحرام** متى طاف احرمه شوطا او شوطين او ثلثة فاحرم بالبحر فحرمه على  
 ترك الحج لانه لم يملك بشي من اعماله واحرام العرة قد اكد بما في بين الطواف وعليه  
 دم لاجل رفضه وقضا حج وعمرى وقاله برض العرة لانه ادى حاله واكل اعماله و  
 قضاء ويقضيها ويضحي في الحج وعليه دم لرفضها ولو احرما بالحج بعد طواف اربعة اشواط  
 للعرى رفض الحج اجماعا ولو لم يطف للعرى اصره يرفضها اجماعا فلو اتمها حتى لا ارضا  
 كالشهر ما وعليه دم لوجه بينهما وهو دم حبر النقصان كما يكابر هو سيق عنه ومن احرما  
 حج ثم احرما ثم ان كان قد حلق في الحج الاول لونه الحج الثاني ولا دم عليه انفا لانه حل من  
 الاول واحرم للثاني بعد ولا اى وان لم يحلق في الحج الاول واحرم للحج الثاني لونه الحج الثاني  
 لانه حرمه وعنده وعليه دم سواء قصر بعد حرام الحج الثاني او لم يقصر هذا عند كاهام لانه  
 ان يقصر يكون جانيا على الاحرام الثاني وان لم يقصر يحل عليه لتأخير عن ايام الحج وهو جيب  
 الدم عنه وعندها ان لم يقصر لونه دم عليه لان التأخير عنه ما لا وجب شيئا ومن فرغ من  
 افعال عمرته الا التقصير فاحرم باحرى اي احرى لونه دم للجمع بين العزمين ولو احرما فاني  
 حج ثم احرما بعز قبل اتمام الحج لونه ويصير بذلك قار لانه ليسوا لاحاطة السنة اذ هو القار  
 ان يحرم بها معا بالعرى ثم بالحج فان وقف بعرفة قبل افعال العرة فقد رفضها اي رفض عمرته  
 بالوقوف لا احرى برفض العرة لو توجه ولم يقصه لانه يصير قارنا وهو شروع في حتى الا فاني  
 الا انه يصير سبيلا للمقدم فان احرما بها اي بالعرى بعد طوافه الحج للجنة لونه لكن تدب  
 برفضها في هذه الصورة ويقضيها الصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها فان مضى عليها  
 منع لانه قارن على ما ذكره لانه اشاء اكثر من الاول بتأخير الاحرام العرة عن طواف الحج غير انه

هذا القام ان احرم نذرا لاسلوم في مكة لا يسقط  
 الذي



ليس يركن فانه ان باقى بافعال العرة ثم بافعال الحج ولزم دم وهو دم جبر في الصحيح  
لغيره كما سلم وقيل دم سكر وهو اختيار شمس لانه وكرهه نظير في جواز الكحل  
له وان اهل الحجاج يحررون يوم النحر ايام الشريق لزمت العرة لفتح شروعه فيها ولزمه  
وقضاها ودم لانه اذا فعل الحج فيكون بانها افعال العرة على افعال الحج وهو خطأ  
محض فزفضه اذا قضاه وجعل عليه قضاها لانه انما لزمه لفتح الشروع ويجب عليه دم التحلل  
منها قبل اوانه فان لم يصب عليها صح لان الكراهية لمحت في غيرها وهو كونه مستحقا باوارقية  
افعال الحج وعليه دم بالمضي عليها لان جميع بينها في بقية افعال الحج ومن فاته الحج فاحرم الحج  
او عرف لونه الوضوء لما احرم به والقضاء في العرة قضاها هو في الحج حجة وعرة ولزمه الدم  
للتحل **باب احصاء الفوات** الاحصاء في اللغة المنع قال ابن الكيت احصر  
للرضي اذا منع عن حاجة يريد بها يقل احصر العدة واحصر للمرض قال ابن كيت للفقير الذي  
احصر في سبيل الله وفي الشئ المنع عن الوقوف والطواف ان احصر الحرم بعد مسلم  
او كافرا ومن وعده محرم او ضياع نفقة وقال الكوفي لا احصار الا بالعدو  
فله ان كان مفرا ان يبعث شاه او قسها فتشترى ثم تخرج عنه في الحرم لقوله تعالى  
ثم حملها البيت العتيق في وقت معين لئن التحليل موقوف على الذبح فلو بدع علم زمانه  
حتى يقع التحلل بعد ويحلل المحصر بمها اي يذبح الشاة التي احصاها من غير حلق  
ولا قصص اذ هو نحر هذا عند الامام ومحمد بن فاذ في يوسف فانه قال عليه الخلق وان  
لم يحلق فلو شئ عليه ان الشئ لم يحلق وامر اصحابه به حين احصر بالمدينة ولما كان  
الخلق عذرة اذا كان منبأ على افعال الحج ولم توجد فعلا هذا ولم يعم ليعر المشركين  
قوة عزهم على ان تصرف فيحصل الامن من كيد المشركين وفي الكافي انما يحل عندهما  
اذا احصر في الحلق واما اذا احصر في الحرم فيحلق واذا كان المحصر قار يبعث دين كالحج  
بالج والعره فلو يحلل الا بعد الذبح عنها ولو بعث القار به واما اذا التحلل من حرام الحج  
ويجوز بمها قبل ايام العرة هذا عند الامام لا يطلق قوله لانه فان احصر ثم ما استيسر من الله  
فانه مطلق في الزمان لا في الحلق او لا يجوز بمها في الحلق انما قالوا وعند هذا لا يجوز الذبح  
قبل ايام العرة كان محصرا بالحج لانه دم تحلل عن الحج قضاها لحن فيه وعلى المحصر ان يحلل قضاها  
الحج لزمه بل بالشرع وعرة لانه في معنى فاته الحج وفاته الحج يحلل بافعال العرة فاذ لم يات  
هذا اذ لم يقض الحج من عامه واما اذا قضاه فلو تجب عليه العرة وعلى المحصر اذا حل من عرته

اسم الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه عرة المدينة التي احصر فيها وكانت تسمى عرة القضاء وعلى القائلين  
حجة وعمران لونه مع شروعه في الحج والعره فليزمت بالتحلل قضاها وعرة اخرى لزمه التحلل افعال  
العره فانزال احصاء ما يحدث الدم ادا مكث او راكبا اي وراك الهدي قبل حجه وادراك الحج لا  
يجوز له التحلل بالهدي ولزمه الميقات لرواى عرته عن الحج قبل حصول القصد بالخلف قضاها عاجز  
من العتق اذا كفر بالصوم ثم قدم عليه قبل ان يكمل الصوم فانه يجيب عليه العتق وان امكن ادراكه اي  
ادراك الهدي فقط تحلل اجمرة عن الحج وان امكن ادراك الحج فقط جاز له التحلل استحسانا لانه لم  
يتحل بضياع هديه وحرمة المال كحرمة النفس فيحلل كما اذا خاف على نفسه والقبيل يقول زفراته  
لا يجوز له التحلل لرواى العر ومن منع بكه عن الركبتين الطواف والوقوف فهو محصر بعد ان تمام  
عليه وان قدم على احد مما ليس بحصر ما قد تميز على الطواف فلو تميز يحلل به كفاية الحج وكفاية  
الى تحله بالهدي واما قد تميز على الوقوف فلو ان الحج تميز به ومن فاته الحج بقوات الوقوف بعرفة  
فليحلل من اعرامه بافعال العرة وعليه الحج من قابل لما روى الدارقطني من حديث ابن عباس  
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فاته عرفة بليل فليحلل بعرة وعليه الحج من قابل  
والدم عليه فان التحلل وقع بافعال العرة والدم بدل عنها فلو يجمع بينهما وكافيت للعره  
لانها غير مؤقتة وعليه الاجماع وهي احوام وطواف وسجى فالطواف ركنها والسجى واجب  
والا حرام شرط كافي في الحج ويجوز في كل السنة لما ذكرنا وذكر يوم عرفة والحج ايام الشريق  
لان هذه ايام الحج فحسبت له ويقطع التلبية فيها اي في العرة باذن الطواف عند استلام  
الحج **باب الحج عن الغير** اعلم ان العبادات انواع مائة تحفة كالزكاة والصوم  
والكفارة وبدنية تحفة كالصوم والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن والادكار مركبة  
منها كالحج فانه مالي حيث شرط الاستطاعة وجوب الاجرة بارتكاب محورية وبديني  
من حيث الوقوف والطواف والسجى ولما كانت في جوار نيابة الغير ليس على جوار اخذني  
بيان ذلك فقال يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا عند العدة والحج والعدو لان المقصود فيها  
سد الحاجة وذلك يحصل بفعل النائب كما يحصل بفعله ويحصل به تحلل الشقة باخراج  
المال لغير نفسه فيصق لا يتلو فتستوي في المالان ولا يجوز النيابة في العبادات البدنية  
بحال لان الاحوال لان المقصود فيها انتفاء النفس او ما قر بالو طلبة المرضات الله وكذا  
لا يحصل بفعل الغير في المركب منها كالحج بجوار النيابة عند العدة والحج لانه لا يملك المال عند  
الفدية لعدم انتفاء النفس عنه بالشهدين بالهدم الممكن وبشرط الموت او العجز الدائم الى الله  
فلما حج عن نفسه وهو محجور من اذنه او مات به اجزاه الحج وان تحلق منه بطل ذلك وان



الحج فمن العزيمه اسرار العزيمه وانما شرط الحج في الفريضة للفقير فان الحج للفقير  
في النية مع القدرة كان بابا للفقير واسع الا يرى ان يجوز التقليل في الصلوة فاعادوا كذا  
مع القدرة على القيام والنزول فمن حج من الحج الفريضة فالحج عزمه صحيح ويصح الحج عنه اي من  
الحج لما في الكتب الستة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما والباقر عن ابيه الفضل ان امرأة من  
حنن قالت يا رسول الله ان ابني ادرك الحج اسدي في الحج وهو حج كبير لا يستطيع ان يمشي  
علي ظهر الجمل قال حج عنه وذلك في حجة الوداع وينبغي التائب عنه وحده فيقول  
ليسك الحج عن قولن علي بن الحسين وورد ما فضل من النفقة الى الوفا والوفاء بعد ما ينفق  
المأموه على نفسه بالبر في الطعام والشراب الكسوة والركوب وليس له ان يدعو  
احدا الى طعامه ولا يصدر منه ولا يعرضه ولا يعرفه الا بالبر والبر لا يشترى بها ما  
لوصفه ولا يخلل الطعام ولا يشترى بها هذا السراج ولا ما يدين او يتداوى به ولا يبيع  
شها اجرة الخلق او الحجامة لان يدين له الميت او الوارث ولا ينفق على من يحرمه  
الا اذا كان ممن لا يحرمه نفسه واذا توفي اقامته بمكة خمسة عشر يوما سقط نفقته ثم اذا  
عاد فعاد عند حجره عند ابني يوسف لا يعود واذا خرج من مكة سبعة سفر الحاجة  
نفسه سقطت نفقته الى رجوعه واذا توفي من مكة كالحرج الفاضل سقطت نفقته  
قل او كثر ثم اذا عاد لا يعود بالوفاء واذا تغلب اليه في رمضان فنفقته اليه  
نفسه الى عشرة ذي الحجة واذا سلك طريقا فنفقته اكثر ان كان حارسا لك الناس لا  
يضمن ويجوز ايجاج المرد والمائة والعبد وغيرهم يضمنون المذكورين او لا يضمنون  
عن شهرته الاختلفوا واختلف على اداء بدون انضمام اذن او محرم ومن امره جلود ان يخرج  
عن كل واحد منها حجة فاحرم حجة عنها ضمن نفقتها كما لا خلاف ان كل واحد منها امران  
يخلص له الحج وينبغيه عند الاحرام ولم يفعل فيضمن نفقته له والحج الى الامور وان لم  
الاحرام من عتق احد ما ياحد امرين قبل المضي اي قبل الطواف والوقوف فصح عن عتق  
استحسانا عند الامام وختم لان الاحرام ليس بقصود والمقصود الاضحية  
خلو قالوا لا يرضى عند وقوع الحج عن المأموه ولو توقف لان كل واحد منها امر يتعين الحج  
له فاذا لم يعين فقد خالف وبعد اي جرد المضي بان لو ادتي الاضحية على الاحرام ثم  
لا يفتي بالاجماع وفي الكافي ولرواه سكتا عن الحجج عنه لا يفتي فيه وبينه وبين  
اليعين بانفاهم ودم النعمة والقرآن على المأموه لانه وجب لجمع بين التمكن  
والماس هو المحقق بجمع النعمة والقرآن امر واحده امره اثنان احدهما الحج

والامر

والوفا بالقرآن واذا ناله في القران حتى اذا لم ياذن له كان محالفا واذا لم يذنه على المأموه  
هو المأموه ودم الاحصاء على الامر كان حيا هذا عند الامام ومحمد لانه الذي رده فحلف  
لا يوسف قال دم الاحصاء على المأموه لانه بالتحلل فصار كدم القران واجب بالذمة  
بمنزلة نفقة الرجوع وان كان الوتر ينافي لانه لا يذنه لانه حيا واجب في الرضا والاطيع  
المأموه قبل الوقوف بعرفة ضمن النفقة المأموه به هو الحج الصحيح والجماع قبل الوقوف  
بمنزلة قبل الجماع بقبل الوقوف لانه لو جامع بعد الوقوف لا يصدح ولم يرد  
انما المأموه بالحج في الطريق حج من منزل امره عند الامام من ثلث ما بقي من الذمة  
من حيث ان المأموه هذا المأموه بسنن على الخلق فيمن حج بنفسه وان في الطريق فانه  
يوهي ان حج عنه من منزله عند الامام لان المأموه من السفر بطل في حق احكام الدنيا  
وقالوا هو الاستحسان موضع ما لان سفره عنه لم يبطل بونه لقوله تعالى ومن حج  
من بيته ما حرم الى الله ورسوله ثم يذكر الوقت فنقد وقع امره على الله لكن عند ابني يوسف  
حج ما بقي من الثلث لانه تحمل نقاد الوصية وعند محمد ما بقي من المال المرفوع الى الناس  
وان لم يبق من المال شيء يكتفي بطلت الوصية لان الوصية لو عين ما لئن حج عنه ورفضه  
اليه ثم مات فترك المال لا يؤخذ غيره فكذا اذا عينه الرجوع ومن اهل الحج عن الوتر غير عتق  
ثم عتق امره ما حرام لانه غير ما سأل الحج عنها فانه ان يجعل ثواب محنة لا حراما وتلقى ثبته  
عنها لان الحج الواحدة لا تكون عن اثنين ولو اثنان ان يجعل ثواب عمل لغيره في جميع  
العبادة وقالوا لانه الشافعي له ذلك في العبادة المالية وقالت المعتزلة ليس له ذلك  
مطلقا **باب الهدي** هو الهدي من النعم الى الحرم جمع هدية وقيل صدره  
اسم له هو من ابل او بقرا وغنم وكونه من هذه الثلاثة يجمع عليه واقله اي اقل الهدي ثاة  
لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما استيسر من الهدي ثاة ولا يبيح بغيره بان يذهب به الى عرفا  
يعرف الناس انه هدي ويجزي فيه ما يجزي في الاضحية وهو الشئ فصاعدا من النعم والقر  
والابل والجمع من الضأن فقط ولا بد من الذمة من الضأن المذكورة في باب الضحايا  
الهدي فانه تعلقت بارادة الدم كالاضحية وتجزي الثاة في كل موضع من مواضع  
الحج كما لا يخفى الا اذا طاف للزياره حال كونه حيا او جامع بغير وقوف عرفه قبل الملك  
فلا يجزي فيها اي في هذين الركنين الا البدنة وقدرت بيانه وبان كل استجماع من هدي  
القطوع والتمتع والقرآن لانه ما ركبها كالاضحية من غيرها لان غيرها من الهدايا ماء  
كقارنات وحترج هدي النعمة وهدي القران بايام الحج لقوله تعالى فكلوا منها وما



الباكر لغيرهم ليقتضوا انفسهم وليسوا فواذ ذورهم ويطوقوا بالبيت العتيق وقضا القضا  
والطواف تحتان يوم الخ فكون الاكل كذلك وكذا الذبح دون غيرها فان ذبح غيرها  
المنفعة والقران يجوز في ايام النحر وفي غيرها وهذا هو الذي في الاصل وذكر القدرين  
وم التطوع محقق بايام النحر كالمسح والقران لا نه تك نك والكل اي وحسن الاذبح  
كل هدي بالحرم لقوله تعالى بالغ الكعبة وقوله تعالى حتى يبلغ الهدى حمله مع قوله  
تعالى محلهما البيت العتيق ويجوز ان يتصدق به على فقير بالحرم وغيره لان الصدقة على كل  
فقير فنه مقصودة ويتصدق بكل وحطامه ولا يعطى امر الجزار منه لما روي الجماعة  
الترمذي عن علي بن رجي قال ارزى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقيم على يدته اقم حلالها  
وجلاها وارزى ان اعطى الجزار منها وقال عن خطبة من عذرا ولا يركب اي يركب الذي  
لا نه جعل حالها مستغلة الا عند الضرورة يركب اذا لم يجد اليه فان نقص الهدى بركوبه  
اي ضمن نقصانه ويتصدق به على الفقراء ولا يجلبه لان اللبن جزء الهدى فلا ينقص  
هو ولا غيره من الاغنياء ولو انتفع به او دفعه الى غني ضمن لوجود التعدي فان حلب  
تصدق به اي اللبن على الفقراء ويصح ضربه بالمال البارة ليقطع لينة والواحد ان كان قريب  
الذبح وان كان بعيدا يجلبه ويتصدق باللبن كلبه بغيره كان به ولو ولد بتصدق بالولد و  
منها وان باعه تصدق بغيره فان عطب الهدى الواجب او تعيب عيبا فاحشا وهو ما يوجب  
الا فحش كدها بثلث الاذن والعين امام غيره اي غير العيب مقامه اي مقام العيب لانه  
في الزينة ولا يتعدي بالعيب وصنع بالعيب شاء لانه لم يخرج بتعيينه لتلك الزينة عن كده  
استنع صفة فيها فله صفة حيث شاء وان عطب اي قرب من عطب هدي التطوع نحو وقت  
تخلد به وضرب به صلح ليعلم الناس انه هدي في اكل منه الفقراء دون الاغنياء والماله  
بالفعل القلوة ولا ياكل منه هو ولا غني غيره وليس عليه اي وليس على صاحب هدي التطوع  
اذا عطب الهدى اقامه هدي غيره كما في الواجب وتقدم بدنة التطوع والمنفعة والقران لا فاقا  
وهو ترك وفي التقليد انها فليقلها اذ غيرها اي لا يقلد غيره هذه المذكورات لان شيئا  
الجنايا والسائق لها ولا يقلد الغنم لان التقليد للعلوم وفي الغنم لا يفيد لعدم التعاضد  
بالتقليد ولذا ذكر المصنف البدنة دون الهدى في قوله وتقدم بدنة التطوع **باب النحر**  
شهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت شهادتهم ونجرت اهل مكة فحجهم  
ولم يشهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم التروية صحت شهادتهم وعلى اهل مكة  
اعادة الدعوى والفرق ان النذاريك فيما اذا شهدوا ان اليوم التروية يمكن ودين النحر

عز

غير ممكن وفي الاموال عان نحر والشهود كالناس حتى لو لم يفتقروا مع الناس ووقفوا بما  
راوا فانهم لم يتركوا النحر الا في اليوم الثاني وربي في النحر الثانية والثالثة  
فان شاء راها اي في النحر الا في فقط وان شاء ربي الكل والاواني بربي الكل طابة  
للتزيين ومن نذر ان يحج ماشيا يشي من بيته لانه هو المذبح في العرف حتى بطون الزبارة  
لانه بهذا الطواف ينتهي الاحرام فيمشي اليه وقيل يشي من حيث يحرم اعلم ان ذكره في اقتضاه  
وجوب المشي هو انه الجامع الصغير في المسح انما يحرم من المشي والركوب عن الامام ان  
منه كبره وجبه اية الجامع انما التزم الح على صفة الكمال لان المشي شق على البدن فيلزم  
الايضا وصار كذا في خصوص استنباحا فان قيل ان المشي ليس بقرينة فلو بغيره النذر واجب  
بقرينة المشي ليس بقرينة وليس الكلام فيه بل في المشي الح وهو قرينة فان ركب جميع المسافة  
لزمه دخل النقص فيما التزمه وكذا لو ركب اكثر المسافة ولو ركبها كلها وجب عليه  
من الدم بحاجه حلول اشترى به محرم بالوزن من مواها الهادي للشرعي ان يجلبها  
شرا او ظروفا واجبة والاولى تجلبها بقص شرا او ظروفا قبل الجامع بقطعة الح وقال  
زفر ليس له تجلبها وعلى هذا الخلاف في المرة اذا احرمت نحر فعمل ثم تزوجت **باب**  
**الكراع** هو في اللغة حقيقة في الوحي الجاز في العقد وفي الشرع عقد بره على كل المنفعة  
قصدا فخرج ما كمل به المنفعة ضمننا كالبيع والهبه ونحوها فان المقصود فيها ملك الرقبة  
وبنت فيها ملك المنفعة ضمننا ولهذا يصح البيع والهبة في محل لا يجعل الاستناع به اعلم  
ان الاصل في كونه المتعارضة التوقيق ان امكن وما كانت الادلة الواردة في باب الكراع  
منها ما يدل على الوجوب لقوله تعالى فانكحوا الايبر ومنها ما يدل على السنة لعق لصلح الكراع  
سنة الحديث ومنها ما يدل على انكرهه كاختيار جماعة من فقهاء الصحابة العروية من غير  
نكح فلما يجب الكراع عند التوقان والقدرة على ايضاه واجبه وقال الشافعي يسق الزواجا  
بالركاب الثلث مصدقات نفه الى كذا اشتاقت اليه ويكره عند خوف الجور الجورين ايضا  
بواجبه وسبق ستة مؤكدا لانه لا اعتدال وهي بان لا يخاف على نفسه الزنا وغيره الميل  
ويتعقد بايجاب وهو ما يصدر من الحكم او كان المراد من الايجاب ما افراج الممكن الى الوجوب  
فاصدر من الحكم او كان في حيزه لا كان فلما كنتم وجب فسيجي ايجابا وقول وهو ايقال ثانيا  
لانه ما قبل الاخر كالمصاحبة فسيجي قبل فركن الكراع بايجاب والقبول وحكمه قبل الاستماع  
وجوه للمصاحبة شرط العام المحل القابل والاهلية وسبب رغبة الناسل والنوال و  
الوجوب عند شق الميل الى الوجوب وانكرهه عند خوف الجور والسنة عند عدمها



بالإيجاب والقبول إذا كان كل واحد منهما يلفظ الماصي كزوجت وتزوجت أو لغيرهما كزوجتي  
فقال زهبت وإن لم يعلم العاقدان معناها أو في النواذر ولو قال أنا تزوجك فقالت قد  
تعدت انعقد النكاح لأن قوله تزوجك وإن كان حقيقة في الاستقبال إلا أنه يحمل للمحال  
وهو إرادون الاستقبال لأن النكاح لا يتعدا لأبعد خطبة وإرساله فصار قوله تزوجك  
عبارة عن تزوجك بخلاف البيع لا يقع بفتنة وحقيقة هذه اللفظة لا يستقبل فلو قيل  
للمالين غير كماله وعن محمد لو قال لخطبك على الف فقالت قد فعلت لم يقع حتى يقول الزوج  
قبلت وهو محمول على إذا لم يرد به المحال كذا في المحيط ولو قال داري أو بر فرقتي فقال داري أو  
بر فرقتي بلوسم بعد دار وبر فرقت حتى كسب وشراء ولو قال عند الشهود ما زن ونهيم  
لا يقع النكاح وإنما يقع عقد النكاح بلفظ نكاح وتزوج أو ما صرح به وإي بلفظ  
وضع لفتلك العين في المحال كسب وشراء وهبة وصدقة وتلك لأنها سبب الملك المتعة في حق  
يقبلها بواسطة ملك الرقة فيكون من إطلاق السبب بارة السبب ولقولهم ملكناها ما كان  
من القرآن ولعقد نكاح وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي وقيل لا يقع بلفظ البيع والشراء  
وما ذكر في المتن هو الصحيح لا يقع عقد النكاح بأجاء في الصحيح وقال الأكر في بيعها  
أن المستوفى بالنكاح تنفقه في الحقيقة وإن جعل في حكم الدين وقد سمي الدين في بعض  
أجزاء قوله نكاحا فمن أجورهم وذلك دليل على أنه بمنزلة الأجر ووجه الصحيح أن لا  
جاء لا تنقض شرعا إلا مؤقتة والنكاح لا يقع إلا متى كان بين زوجين ما شافا ولو تزوج  
أو شاعرا ولا بلفظ أباحة وإعارة لأن هذه الألفاظ لا تجب ملك العين ولا بلفظ وصية  
لأنها تملك العين بعد الموت لا في الحال وفي الأجناس قال شيخنا أبو عبد الله الجرجاني يقول  
إذا قال وصيت بأنتي لك لأن يقع النكاح وإن قال بعد موتي أو أطلق لا يقع  
وفي المحيط لو طلق من امرأة ذنا فقالت وهبت نفسي إليك بحضرة الشهود لا يكون نكاحا  
ولست به حقة بل جواب لا تنسها كقولك شخص لا يخرج هبت أنتي منك لا يخرج  
وقيل لا يخرج يكون نكاحا بشرط ماع كل من العاقدين لفظ الآخر كن عدم سماع أحد  
لفظ الآخر بمنزلة غيبة وحضور حزين أو حزينين كل قدين مسلمين إن كانت الزوجة مسلمة  
لأن الشهادة لا ترفع قول أحد على غيره ولا لا به الجبر والصبي والمجنون على غير ذلك  
ولا به الكافر على المسلم ولو ادعى الصبي أو ادعى العبدان أو أسلم الكافر إن بعد التحلل  
ثم شهد عند الحاكم جازت شهادتهم لأن ذكر شرط لا أو الشهادة لا تعلها وفي حال الكذب  
أنه لا يقبل من الكاذبة القاصرة عند التحلل تعظيم الخطأ من النكاح ولذا لم يعتبر في الكافر

لا ينعقد

لأنه لا تعظيم لشيء ببيع حضوره وقال أهل المدينة يجوز النكاح بغير شهود إذا علق وبه  
لأنه لا كان ابن عمر رضي نوح ولم يحضر شاهدين وزوج الحسن بن علي بن زبير وما معها  
أحد كذا قال ابن المنذر وقال ابن أبي لا يقع النكاح بحضور حرة حرة إن كان عند  
شهادة النساء في غير المال وقوا بعد عزيمته وسباني بيان ذلك في الشهادة أن الله  
سامع بما لفظها أي لفظ العاقدين فلو يقع بحضور ما يحسن ظنه فالسفيان ولا  
حضور ما يحسن أن سمع متفرقين بأن عقدا بحضور أحد ثم بعد غيبة عقدا بحضور  
آخر أو بأن عقدا بحضور ما فسمع أحد ما كلم العاقدين ولم يسمع الآخر فأعاد العقد  
ففيه الآخر ولم يسمع الأول هكذا ذكر في الجريد والفتاوى وذكر في المتن أن العقد يجوز  
أن يكون في مجلسين متفرقين وأن كان في مجلس واحد فلهذا عن أبي أن يجوز وأبى عقدا  
حضور ما فسمع أحد ما كلم الزوج والآخر كلام المرأة ثم أعاد فسمع كلام المرأة الذي  
كان سمع كلام الزوج وسمع كلام الزوج الذي كان سمع كلام المرأة وجعل المنع في هذه  
الصور أنها عقدا لم يحضر كل واحد منهما شاهدين وفي المحيط لو شهد أحدهما أنه تزوج  
أخر الآخر أنه تزوجها اليوم لا يقبل لأن كل واحد منهما نكاح خضر وأحد حتى لو شهد  
كل واحد أنه كان نكح وأحد آخر وقت العقد قبلت شهادتهما لأن كل واحد منهما شهد بقدر  
وجاز كونهما الشاهدين فاسقين أو عديمين أو كافرين في قذف لأن الفاسق من أهل الكافة القاصرة  
بلفظ ذلك لأن الزوج بنف وعبد وامته أو عبيد أو عبيد أو ابني العاقدين بأن وقعت الفرقة  
بين الزوج والمرأة ثم تزوجا بحضور بينهما أو ابني أحدهما بأن كانا ابني الزوج أو الزوجة ولا تقبل  
شهادتهما عند عوي الغريب لأجل التهمة فإذا عقدا بحضور ابني الزوج فإن كان المدي لم يقبل  
شهادتهما وإن كانت المدعية قبلت شهادتهما لم تقبلها وكذا بحضور ابني الزوجة وإن عقدا بحضور  
ابنيها لا يقبل سواء كان المدي هو أو هي وضح تزوج مسلم ذمته عقد ذمته هذا عند عامة  
المذاهب خلافا لمحمد وزوج فلا لا يقع لأنها شهادة الكافر على الزوج المسلم بل يروى المذاهب  
بأن ذلك وإنما هي شهادة الكافر على المرأة الكافرة بفتلك المتعة كان الشهادة شرط في النكاح  
أجل أن المتعة لا أجل للمال لأن ملك المال لا بشرط فيه الشهادة ولا تظهر شهادتهما أي الدينين  
أن رأت الدينية على المسلم لعدم صحة شهادته الذي على المسلم ومن أمروا أن تزوج صغيرته  
فزوجها عند رجل واحد أو امرأتين صح أن كان لا يضره ما كان جعل الأب بإشرا العقد لأنه  
لأنه كل من أمكن جعل بإشرا الشيء يجعل بإشرا حكمه كالزوج يجعل وأطيا الخلف الصبيحة  
ولا يخلو من أحكام في دار السلام يجعل علما لم تكن من التعلم ولا إراد أن لم يكن الأب



حاضر لا يتفق لعدم جعل مباشر ولو دفع الولي عبده أو أمته بحضرة رجل وامرأة  
ان كان العبد أو الأمه حاضرا صحح لا يتصور ما كان العقد له كان بمنزلة الموكول والولي  
بمنزلة الوكيل وقال المرحوم في كافي لا يصح ولو وكل الولي جله ان تزوج عبده فزوج محض  
رجل وامرأتين والعبد حاضرا لا يصح لان العقد لا ينتقل الى العبد أو الأمه لان التوكيل ليس  
من جنسهما وكذا ان زوج الامه لفتة عند رجل وامرأة ان حضرت صحح خفي  
ينتقل العقد اليها ويصير كالثابت والاي وان لم يحضر فلا يتفق لعدم صحه الانتقال  
اليها **باب** عقد بيان النكاح لغيرها اسمها بالنسبة الى جري  
آدم وسبب حسن تنقيح الى انواع ثمة القرابة والمصاهرة والرضاع واللمع ونقد  
الامه على الخرافة وقيام حق الضرع من كاح او عرق والشرك وملك العين والطلاق المثلث بحرم على  
الرجل انه وجده لانه او لا يبدان هلث وبنته وبنته وله وان سفلت واخته وبناتها وبنات  
اخيه وان سفلت اي بنت لفته ولفيه وعمة وحالة والاصل في حرمة ذلك قوله تعالى حرمت  
عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماكنم وحالاتكنم وبنات الاخ وبنات الاخت والجدات  
استحبات وبنات الاكاد بنات اذ الام في اللفه الاصل والبنات الفرع او نقول ثبت حرمة  
بنات الاكاد بالاجماع ويحرم على الرجل ان امره مطلقا سواء دخل بامرته او لم يدخل ولا  
كانت الام القرينة او البعدي لا طلاق قوله تعالى وبنات امهاتكم وبنات امهاتكم  
كانت البنت في حجره او لم تكن لقوله تعالى وبناتكم الذي في حجره من نسائكم اللاتي في  
بطن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وذكر الجرح في الآية خرج مخرج العادة او ذكر  
للتشريح عليهم لا لعلق الحكم به نحو مضاغفة مضاغفة في قوله تعالى لا تأكلوا الربا مضاغفة  
مضاغفة وامرأة ابنة وان عدا الموطوءة فلقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء  
واما المعقود عليها فعقد صحيحا قلله جاع واقامة ما ينفي الى الوطى مقام الوطى وفي  
المحيط ولا يثبت الحرمة بالنكاح الفاسد لانه ليس سبب للوطى شرعا فله يقام مقام  
الوطى ولو اشترى جارية من سيران اسيد بعه ان يطأها حتى يعلم ان الاطراف طأها  
وامرأة ابنة وان سفل لقوله تعالى وحل لى ابناؤكم الذين من صلواتكم وذكر الاصل  
لا يخرج ابن البنت فان طليقة لا يحرم ويحرم المذكورات الكل رضاعا واصل ذلك  
قوله تعالى وبناتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة ويحرم على الرجل الجمع  
بين الاثنين نكاحا ولو كانت احدها في عمن طلاق باين او جرح لان المعقود ذو  
من وجه بل هي كالمكسوة بدليل ثبوت النفقة والسكنى والفرقة المنع من الخرد

وذكر الامه

وكذا لو كانت في عمن من عمن بان كانت ام ولد لعنت وقال ابو يوسف ومحمد بن اعينام ولد  
جاز لان يتزوج اختها قبل ان تنقضي عدتها لان العقد في ام الولد اثر الملك وحقيقة الملك  
فيها لا يمنع من تزوجه اختها فانزه اولى واجيب بان فراشام الولد قبل العقد ضعيف  
ويكون قوي الا ترى انه يجوز تزوجها بزوج قبل العقد من غير عرق ولا يجوز زوج خفي  
تنقضي عدتها او وطئا عطف على كاحها بملك يمين لا طلاق قوله تعالى وان تجعلى بين  
الاختين ولو تزوج اختا امته التي وطئها بالاطماء واحده منهنما اي من الموطوءة بالملك العقق  
عليها حتى يحرم الاخرى المالكومة فوطئها وانقضت عدتها واما المملوكة فباعتها او عرق  
بعضها او بعت كسبها او بعضها او بنزويها او بكتاسها لانه ان وطئ العقق عليها من غير  
المملوكة كان جاسعا بين موطوءتين حقيقة وان وطئ المملوكة كان جاسعا بين موطوءتين حقيقة  
وسوطوءة كذا ولو تزوج اختين في عقدتين لمحال انه لم يعلم الا في فرق القاضي بين وبينه لان  
نكاح احدهما باطل بغيره ولا وجه الى الثاني لعدم الام ولولته والى الثاني صح في احدهما بغيره  
لعدم القارئة وهي من القران او للضرب في حقه لان كل منهما تبقى علقته لا مطلقه وكذا ان يعمل  
فعتق القرين بينه وبينها ولها نصف مهر قل من نصفي المهرين للاختين لانه وجب عليه  
للولي كاضافة سبب القرقة اليه وصحة نكاحها وليست احدهما اولى بالرجل الا ولىه فيصرف  
اليها ويحرم على الرجل الجمع بين امرأتين ولو فرضت احدهما ذكر اخره عليه الاخرى فلا يجوز الجمع  
بين المرأة وعمتها او خالتها او بنت اخيه او بنت اختها ولا بين امرأتين كل منهما عمة للآخر  
ولا بين امرأتين كل منهما خالة للآخرى وصورة ذلك ان يتزوج كل من رجلين امه الاخرى او بنت الاخرى  
ويولد لها بنتا ففي الاولى كل منهما عمة وفي الثانية خالة وقوله لو فرضت احدهما ذكر اخره ان  
يقصر ذلك من كل جانب بخلافه ولو فرضت احدهما ذكر اخره ولو فرضت الاخرى ذكر اخره  
لم يحرم الاخرى كافي الجمع بين امرأة وبنت زوجها اذا كانت بنت زوجها من امرأة غير الامه لا بنت  
بنته وقال زرارة بن ابى ليلى للسري البصري لا يجوز كان الاستناع ثبت من جهة الوطى للمهر والجموع  
فردتكم واصلتكم ما رواه ذلك وان عبد احد بن جعفر جمع بين بنت على وزوجه ولم ينكر عليه وقال  
ابو عثمان البستي ورواد الطاهري يجوز الجمع بين غير الاختين لا لولتها والرفي لوجب حرمة  
المصاهرة حتى لو زني بامرأة حرمت عليها امتهاب وبناتها وبنات الموطوءة على صوره وزوجها  
قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء وقال الشافعي لا يوجبها وعدا ذلك روايتان وكذا  
السريين من احكامها بين يوجبها سواء كان المس عدا او سوا او خطاء او كرها وسواء كان  
عائلا او جرد عزة البنت او بوساين لانه استماع فكان كالوطى وقال ابي القليل والسريين



مقام الوطى وخالفنا ما افق في ذلك وكذا نظرنا في افرجهما الداخل بشهوة ولا يتحقق الا اذا  
كانت متكئة وقال الشافعي في ثلث الخمر بالنظر من غير كمال النظر لان الحمل بالشهوة كماله  
لنفسه ولغيره كالنظر في افرجهما من وراء حجاب او من وراء ماء بان كانت في الماء ثبتت  
المصاهرة ولو نظر في حجاب في المرات لا ثبتت وكذا نظرهما الى ذكره بشهوة بوجها وما دون  
مع منق غير شهوة به يعني اعتبارا ببنائه م وقيل ثبتت مع شهوة اعتبارا بغيره  
عاشد رصها وضالته وان تنشر الله بالنظر المس والكتاب منشور بان يردوا انفسا  
واكلان عتيا ويجوز ان يحرك قلبه بالاشتهاء وان كان يحرك قلبه بزيادة اشتهاء و  
قيل ان يشتهي بقلبه ولا يشترط تحريك الا اذا قال الكل وهذا القراط ويعتبر في الشهوة ان يكون  
عند المس والنظر حتى لو وجد بغير شهوة ثم اشتهي بعد التحرك لا يعلق به الخمر في خروج الحنف  
ويشترط ان لا يترك مع المس والنظر ولو اترك مع المس او النظر لا ثبتت الخمر هو الصحيح  
قال صدر الشهد في شرح الجامع الصغير عليه الفتوى لان المس والنظر ليسا بمقتضيان  
الى الوطى وما ثبتت خمره المصاهرة الا اذا فاضا بها الى الوطى ووقع نكاح الكتابية وهي كارة  
تصدق كتابا كصح ابراهيم او غيرها وانما يقع نكاحها بقوله كذا والمحصاة من الذين اودوا  
الكتاب من قبلكم عطف على الطبيب في قوله كذا اليوم اهل لكم الطبيب وفي المسوق قال محمد  
بن الحسن بلضا من حديثه بن الهيثم انه تزوج يهودية ولو تزوج كتابية على سلم جاز  
قم بينهما على السواء ونكاح الصائبة المومنة بنحو المعرة بكتاب كاجل عن الامام ان  
الصائبة يضاربون بالزور يعطون الكواكب كعظمتنا العبد لانكاح صائبة عابرة  
كوكب كاجل عن ابي يوسف ومحمد بن الصائبة بن كاتك بن عبيد الكواكب او المومنة ومع  
نكاح الحرم ونكاح المحرمة وهو يذهب النوري وقال ما ذكرنا ان افقي واحدا يصح نكاح  
الحرم زوجها كان او وليا وصح نكاح الامة المسلمة والكتابية ولو صح طول الحرم بان يكون  
لزمها وتفقهها وقال مالك والشافعي واحدا يجوز تزوج الامة الكتابية مطلقا ولا الامة  
المسلمة اذا وجد طول الحرم لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا اكره ولا يجتمع فيها شق  
الرق واقهر فاشبهت المحرمية فيها انفسا كقوله عدم الكتاب ولنا اطول من النقص  
عن قوله كذا فانكح ما طاب لكم لان نكاح الامة لو لم يكن جائزا مع طول الحرم لم يكن شهوة  
عن تزوج الامة على الحرم فابنوه وصح نكاح الحرم على نكاح الامة وصح تزوج ارجح نساء فقط  
لنحر حر ايراد اما او اما وحر ايرادا فتم الامة على الحرم ولا يصح تزوج اكثر من كذا قال الشافعي  
فانكح ما طاب لكم من النساء سني وثلاث ورباع نص على العدد والتخصيص على العدد

الزنا

الزنا عليه ولا وجه طوله على الجمع وللعبد تزوج نكاحا وليس له اكثر من ذلك قال  
مالك يجوز له الارواح لانه في حق النكاح بمنزلة الخمر عند حتى كذا يعني ان المولى ولنا  
ان الرق منصف في تزوج العبد من المولى اربعة اظفار الشرف الخمرية وصح نكاح حلي  
من زنا وهذا عند الامام ومحمد خلاه في نكاحه والشافعي وافق واحدا من قولوا  
يقض خيرا الزنا لان الحلي من غير كراهية تزوجها لهم ان الحلي من الزنا محرم حتى  
لا يجوز اسقاطه فيصح صحة النكاح كما يستعمل الحلي من غير كراهية قوله تعالى واكمل لكم  
ما وراء ذلك وانما اشنع تزوج الحلي من غير الزنا خمره صاحب الماء ولا حرة الزواني  
ولا لوطاء اي فلا يطأها الزوج حتى تضع حملها للزواني في ماء ذرع غير كراهية  
منه الزواني لغيره الحلي فان النكاح كما يلزم ذلك من حرمته لغيره من الحلي في  
النكاح وفي واقعات الناطق رجل تزوج امرأة فحاضت بسقطتين خلفه فحاض  
بكل من اربعة اشهر لم يحرم النكاح لان خلق الولد انما يسكن في اربعة اشهر فحين ان الولد  
من اربعة اشهر نكاح سوطا سبدها اوزان حتى لو اري امرأة تزوجها بحدارة لوز  
رجل اربابين بعد واحد الحال ان احدهما حرة وصح نكاح الاخرى بطلان نكاح  
الحرة لا يقتضي بطلان التي معها في العقد الفرق بين هذا وبين الجمع بين حرة وعبد في  
البيع حيث يبطل البيع فيه ان يقول العقد فيما يجوز في صحة العقد فيما يجوز وهو  
شروط اسد البيع يبطل الشروط الفاسدة والنكاح كما يبطل بها او المسمى كل لها في النكاح  
صح نكاحها عند الامام وعندهما انقسم على من شلها فاصاب التي صح نكاحها الزمة وما  
استأجر في سقط عند وفي الزنا او دخل بالتي لا يحل له طرفة من شلها واحد عليه مع العلم  
بالخمر عند الامام ولا يصح للرجل تزوج امته او تزوج سبده او نكاح ما شاعر الاستمرار  
مشركة بين المتلكين ولهذا كان لها ان يبطله بالوطى كاله ان يبطلها بالعتك والمملوكة  
تأخر المملوكة فقتل ج وقيل نكاح على الشركة ولو كسح العبد ثبتت حرة وانما لا  
مال لها في كل ما فيها او تزوج بحرية او وثنية وكذا وطئها لما روي عبد الرزاق وابن ابي شيبه في  
مسندهما من حديث الحسن بن محمد بن علي بن النعمان عن كتيبة بن جابر عن عيسى بن عليم عن  
اسلم بن ابي سلمة عن عليم بن ابي سلمة عن كتيبة بن جابر عن عيسى بن عليم عن  
الشركان عن ابي بن وقالة او الطاهري او ابو جعفر تزوج المحرمة لان المحرم كان لهم كذا  
فوافع حكمه لثمة فرفع كتابهم واستوعوا وجبت الحرة الحال وقال سعيد بن المسيب وعطا  
وطاوس وعمر بن دينار يجوز وطئ المشتركة بكل العين لوز ولا تزوجوا وطئ سبايا العرب

ج



هذا هو النكاح المسمى بالنكاح المسمى بالنكاح المسمى بالنكاح

وليست بانته محمول على الوجوه الصالحة او هو منسوخ ولا يقع نكاح خاصته للحرف في راحة  
ولا نكاح ثالثه للبعد في عود ثمانية ايامها كما في المعتدة وان كانت مبانة غليظة فانها باقية على النكاح  
من وجهين اثنان الثقة والسكنى من المخرج والفرش ولذا ثبتت نكاحها بالاجازة  
اخر من سنتين ولا يقع نكاح الاثني عشر اياما او كان مديرة اوام ولد او مكانة على حرة او في عتق  
سواء كان عتق طلق رجعي او باين هذا عند الامام خلافا لها فيما اذا كان عتق الطلاق البائن  
لها ان التزوج في عتق المرأة البائن ليس تزواجا عليها ولذا لم يخلع لا يتزوج عليها فانها  
وتزوج في عتقها لا يباحث ولان ملكها باق من وجهه فالاحتياط المنع وقال الكوفيون  
على المخرج اذا رضيت وقال الشافعي يجوز مطلقا ولنا ما روي عبد الرزاق في مصنفه  
في نكاح الاثني عشر اياما ولا يقع نكاح حامل من سبي او زناها بالذكر لا يقع ما يشبه من  
نكاحها لا يقع حكمها كما هو الاثر في آخره فكذا بعد وهو قوله او حامل تثبت نسب  
عليها ولو من سبيها اتي باو الدالة على المبالغة لدفع ما اوهى صحة نكاح سوطه  
من صحة نكاح الكامل سلبا لم يوطأ له ومع ذلك لا يصح نكاحها باعتبار زواج الحمل ولا  
يصح نكاح المتعة وصورة ان يقول بحضرة الشهود متعينة ففسد كذا ويكره من الزمان  
وقد راس المال قال الجارني ولم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اباها لهم وهم في سبيهم  
ولذلك اباها لهم في اوقات مختلفة نكاحهم عنها غير مرة بحسب الضرورات في حرمها  
عليهم في اخر سنه وذلك في الوداع فكانا حرمنا بغير خلاف فيه بين ائمة وفقهاء الا  
مصارا طائفة من الشيعة ويحكي عن ابن جريح ولا يصح نكاح الموقت وهو النكاح الي  
مدة معينة او غير معينة طرية او قصيرة وهذا مختار منس لائنة في نكاح في مرة بالحسن عن  
الامام انه اذا ذكر مرة لا يعيش مثلها اليها صح النكاح وهذا مختار صاحبها لمختلف وقال زفر  
يصح النكاح ويبطل التوقيت ولو تزوجها بشرط ان يعقد معها في النهار دون الليل او تزوجها  
ناوما ان يعقد معها مرة ولم يتلقظ بذلك فالنكاح صحيح **باب الويلاء والاكفاء**  
فقد نكاح حرة مكنته سواء كانت ثيبا او بكرا او سواء روجت غيرها او نفسها بله ولي ولها  
كفرها عند الامام ولا يلى الولي الا اعتراض في غير الكفو بان يطلب من الحاكم التفريق بينهما لغير  
العارية بالصاهر وليس هذا التفريق طلاق بل هو نسخ لاصل النكاح ولذا لا يجزئ عليه  
اذا لم يقول ولو سكنت الولي لا يكون ذلك رضا ولو خاف من نفقتها او نفقته مهرها كان ذلك رضا  
وفي المحيط ولو فارقة بعد زواج الولي بكاهما ثم تزوجت منه بدون رضاه له الاعتراض في نكاح  
الولي ولو ولدت منه فليس للولي ان يفسخ كبله بوضع الولد وروي الحسن عن الامام عدم

جواره

والنكاح

ح

جواره اي عدم جواز نكاحها اذا روجت نفسها بله كقول علي بن ابي طالب قال في ثمانية  
هذا صحيح واحيط بالتفصيل وفيه ثمانية اياما كل في عتق المرافعة الى القاضي ولا كل فاض  
يعمل فقد هذا الباب الى وفي المحقق المطلقه لئلا لو زوجت نفسها من غير كفو  
ودخل بها الزوج ثم طلقها لا يحل للزوج الدولي على هو المختار وعند محمد يفسخ النكاح  
بوفاء على اجازة الولي ولو زوجت نفسها من كفو وكان الولي يقول ان النكاح لا يقع  
اذا كاهها ولي ثم رجع وقال ان كان الزوج كفوا يفسخه والا فلا ثم رجع قال يفسخه كفو  
كان اوله يكن وفي المحيط اذا تزوج المرأة بغير اذن وليها ثم طلقها ثوبا كره ان يزوجها  
ما لم يتزوج فان فعل لم يفسخ عند محمد لا يفسخ عند من كره لا طلاق لانه لا يفسخ له عند  
وعندهما طلاق وكره ان يخلو في حبس الكراهة ولا يجبر في المبالغة ولو كانت بكرا ويجوز  
المبالغة ولو كانت ثيبا وقال الشافعي بعد مجيبا لابي عبد الله البكر المبالغة لانها جاهل بامر  
النكاح كالنكاح الصغير فمدار اجازة الولي عند ما على النكاح كانت صغيرة او كبيرة وعندنا  
على الصغير كانت بكرا او ثيبا لان الزاوية على لها تنقطع بالبيع فكذا على نفسها فانها  
الولي البكر سكنت او سكنت او بكت بله صوب متعلق بكت فبواذن وبكاهها مع الصواب  
به لا يستدان الولي وكذا لو زوجها الولي قبلها بالخبر رسول الولي اومع فضولي اكان  
الامام يشترط في العتق في العدد او العتق له خلافا لها ولا يشترط ذلك في رسول الولي في  
بها اي في استدان الولي وبلغ الخبر نسبية الزوج على وجه يحصل لها به معرفة لنظر رغبتها  
في اوعده فلو قال ازوجك من رجل فسكت لا يكون رضى ولو قال من فلان او فلان او فلان  
يكون لو احدثهم لا يشترط نسبية المهر لان النكاح صحيح بدونه هذا هو الصحيح وقال بعض  
الشافعية ان كان المخرج الاب او اباه لا يشترط نسبية المهر وان كان غيرها تشترط وقال بعض  
الشافعية لا بد من نسبية المهر ان رغبتها تختلف باختلاف الصدق ولو استدانها اي البكر  
غير الولي او قرب فلو بن في رضاها من القول لان سكوتها لغير المبالغة بطلان رضاه  
وذكر الكوفي ان سكوتها رضا لا يفسخ منه اكثر من الاقرب والا قول صحيح وكذا لو استدانها  
الولي الاقرب او غيره الثيب فان رضاها بالقول بان يقول رضيت او بارك اسدك اولنا  
او نطلب مهرها او نفقتها لما في الكتبا سنة عن ابي هريرة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم  
حتى تنامر البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف اذا نكحت ان سكنت ولا تنكح  
طلب الايم الا ان يكون نالطق وكان رضاها لما زال عما رستها للرجال لم يكن سكوتها رضى  
لعدم المانع من النطق ومن زالت بكاهها بوثبة او حيضة او جراحة او عتق من اي قول



كأن من غير تزويج فهي حقيقة لوق ما يصيبها أو مصيب لها وإن جازى قوله داخل  
فهي كالكلام كالبكر لا قول النهار والباكر لا قول النهار لهذا لو أصلا بكرا يعني لوق  
نقل في الوصية نعم أنها ليست بعد الزوال عند زوالها وهي المخلدة على الخلل وكذا لو ألت  
بكرها برزنا حتى لم يتكرر ولا أقم عليها به الحق فإن سكوتها إذا عند إمام على خالها  
والشافعي في الجرد بركا أنها ليست ببركة حقيقة لوق ما يصيبها ليس بأول مصيب لها ولو ألت لها  
أي البكر الزوج عند الخصومة سكنت عند الاستدانة وعند بلوغها الجرد قالت ردت و  
لحال أن الزوج لا يثبت له على سكوتها فالقول لها كان الزوج يدي ملك بضعها وهي قد  
فتكون سكوت في المصنف القول للذكر صارت كالودع إذا ادعى رد الودع خلوا الزوج ومخل  
عندها وعند مالك والشافعي وأحمد في غيرهم للذهب وبه يعني لا تخلف عند إمام وهي  
أصدي المسائل الوثية في الدعوى التي لا يختلف فيها عند إمام ويختلف عند هانبار  
على أن التكلل عنه بدل والبدل لا يجري في تلك المسائل وعند هانبار في غير شعبة ولا  
في إجماعها والوحي أنا كان أوجدا وغيرهما الكاخي المحنة والصغير الصغير ولو كان  
شبابا قال الشافعي أن كانت الصغيرة شيبا لا يجري كالحضان بزوجهما فإن كان مرفوع  
الصغير الصغير أبا أوجدا لم لا يملكه الراي والشفقة فيلزم عقد مما كانوا يفتوا  
بوضاها ببيع الزوج وإن كان الزوج غير ما أي غير الأب والجدة فلها أي للصغير في المثل  
إذا بلغا وعند مالك والشافعي إذا كان غير الأب أو حين علم بالكاخي بعد البلوغ كان العقد  
صدا من هو أحسن الراي والشفقة خلوا في أي يجوزون بزوجهما غير الأب والجدة لم الكاخي  
عند كالزوجها الأب والجدة وسكوت البكر البالغ رضي فيما بلغت وعلت بالكاخي وفيما  
إذا علقت به بعد البلوغ كما هو رضي إذا استأذنها وبكر المأخوذة عند تزويجها ولا يمتد خيارها  
أي البكر إلى آخر المجلس بل يقطع مجرى السكوت وإن جهدت أن لها الخيار بالبلوغ أو بانه  
لا يمتد إلى آخر المجلس خيار البلوغ لم يثبت لأشياء الزوج بل لتزويج الخلل فلو يبطل الآ  
بالرضي وسكوت البكر رضي وحملها ليس بعد ذلك الدار المأخوذة وهي شفعة للعلم بخلا  
للعققة بعد التزويج فإن خيارها يمتد إلى آخر المجلس يبطل بهما ما كان خيارها يثبت  
باعتنا فالمرئي فضلا كالثابت بخيار الزوج وعند الجمل لشغلها بحدة الوحي وخيار الزوج  
والثيب سوار كانت ثيبا عند التزويج أو عند البلوغ لا يبطل ولو قاما من المجلس لم  
يرضيا صريحا بأن يقول رضيت أو ذلك بان يفعل أحدهما ما يدل على الرضا من  
قبلة أو لمس أو إعطاء العلام للمرء وقبول الثيب كما يبطل بالرضي أو كونه عند

أن الزوج

إنشاء العقد عليهما وقت البلوغ وشرط القضاء لهضخ في خيار البلوغ من غير أن يصغر  
زوجهما غلاب والمخلدة ولختار عند البلوغ ضخ الكاخي لأن سبب ضخمها الكاخي وهو  
تركه الوحي النظر لا يتوقف على حقيقة فيتوقف على القضاء كالأجمع في الهبة بخلاف خيار  
المحنة فإن سبب اختيار الزوج لا في خيار العتق أي لا يشترط في ضخم الكاخي لأنه الشفعة إذا  
اعتقت وبلغها المخره اختارت ضخم الكاخي فضا القاضيان سبب ضخمها بركة الملك وهو  
مقطع بركة الزوج عليك مراجعتها في قرين ويملك عليها تطليقتين وتنقضي عنها أي حقيقتين  
وقد زاد ذلك بالعقود فإنا نأخذ بما قبل التفرقة ورثة الأحرار بلغا أو كلاً لأن الكاخي  
صحيح والتفرقة لا تكون إلا بالقضاء والوحي هو العصبية أي بنفسه وهو من ذكر يتصل بلو  
توسط الشفي نسباً أو سبباً على ترتيب لا رت والحب وفي شرح الطحاوي وإلى كلاً ليه الأب  
والمخلدة وإن علم ثم الأخت لأب فأم ثم الأخت لأب ثم ابن الأخت لأب ثم ابن الأخت لأب ثم ابن  
الأخت لأب ولو كلاً أو كلاً لهم على هذا الترتيب ثم العم لأب وأم ثم العم لأب وأم ثم كلاً أو كلاً  
وإن لم يكن واحد من هؤلاء فولي العتاقة الرجل والمرأة فيه من رواين المحنة مقدم  
على أبيها في كلاً ما لأن الأب هو المقدم في العصبية وهذه الولاية بمنية عليها ولا يحسن  
بزيادة الشفقة خلوا فالخير فإن المقدم عنده أبوها لأنه أوفر شفقة من ابنه وكلاً بانه  
لعمد كلاً صغيراً لا يجوز أن يملكه إلا بانه لم يملك على أنفسهم فكذلك على غيرهم ولا كافر على ذلك المسلم  
ذكر كان أو أجنبي كان الكافر كلاً بانه لم يملك على المسلم وكذا يشترط في ولي الولد الكافر أن يكون  
كافراً لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولاء بعض لهذا نقل شهادة الكافر على شدة وسائر أن  
فإن لم يكن عصبية فلولم ثم للبت ثم لبت لابن ثم لبت لبت ثم لبت ابن ابن ثم لبت  
كأبوين ثم لبت لأب ثم لبت لأب ثم لبت لأب ثم لبت لأب ثم لبت لأب ثم لبت لأب ثم لبت لأب  
وهو لواء الوفاة فالزوج التزويج عند إمام وهي رابطة ما عده وهي استحساناً ولو علته  
الولاية الحاجة وشرطها صلاح الوحي وقد وجد الأمر أن خلوا فالخير فإن الولاية عند العصبية  
النسبية أو السببية فإن لم يكن عصبية فللقاضى لأن الولاية لصون القرابة عن شدة من  
كأبوين وذلك للعصبية أنهم يعتبرون بغير الكفاءة دون ذوي الأرحام وإن كانوا  
ذكوراً كالأشياء إلى قبيلة أخرى وأبوهم ضخم محرم في الأشهر ذكر الكوفي وروى الحسن  
سأذهب إلى صحيح عن الإمام ثم لولي الولاية ثم لقاضى في مشهور هو كونه الذي له السلطان  
ذكراً أي تزويج الصغار لونه تزويج القاضى الصغار بعد أن السلطان ثم أدن له فأجاز ضخم  
قبل يجوز على الأخت استحساناً وإن فوض الموصي إلى الوصي تزويج الأيتام يكون له تزويجهم



وان لم يفلو ولا بعد التزوج اذا كان له قريب بحيث اى كان لا ينظر الكفو الى اصل حوائى  
 جواب الاقرب وهذا مختار من ائمة الشيعي في فضل الفضل والاسيحافى وصاحب المصنف  
 لا يولى الكوفة ولا كادية في نظر الاقرب على وجه يفتون بقولته الكفو قبل سائر السفر  
 وعليه الفتوى المصدقة الشهيد الاول ابي قبل بحيث لا ينظر اليه القوافل في السنة الا مرة  
 وهو تحت القدر ربي وابن سلمة وفي القوافل واختار اكثر المشايخ الشهر وهو ربي عنها  
 وعن محمد بن الكوفي الى الرى وهو خمس وعشرون رحله وفي رواية من الرى الى بغداد وهو  
 عشرون رحله ولا يبطل عقد الا بعد بعده اى بعده الاقرب بل يبطل ولا يسهل الاقرب  
 لعدم الانقضاء به لغيبته كما قدم فيتحين من خلفه واذا حصل المقصود بمن خلفه لا  
 يبطل بعد حصوله كما قدم الماء ازايمهم وصلى ثم وجدا الماء لا يبطل صلوة ولو زفها او  
 متا وبان كآخرين شقيقين والعمر في صحة النكاح لا يسبق وان كانا العقدان متساويين  
 اولم يعلم الا سبق بطلان لعدم الولاية بالتمتع ويصح كون المرأة وكسرة في النكاح عقدا  
 لما هو من فعل عارضة ربهما **فصل** في الكفارة تعتبر المرأة على الرجل الكفارة وبسبب الشا  
 في ابتداء النكاح حتى لو كانت الكفارة بعد العقد لا يفسخ النكاح لا قبلها كما لم يفسخ اذا تعبد  
 عند المشتري وانما اعتبر الكفارة لما روي احمد والنسائي عن عاتكة ربهما انهما قالتا جارت  
 قتات الى النبي صلعم ان ابى ذؤيب بن اخيه ليرفع من بينيه فحبل الامرا ليهما فقالا لى  
 فذا جرت ماضع ابى ذؤيب وكفى اذ ان تعلم النساء ان ليس الى الاكابر من الاكابر شيئا  
 اى من جهة النسب روي في كتاب الاثار عن الامام عن رجل عن عمر بن الخطاب انه قال لا تنقض  
 فزوج **روان** الا حساب الا عن الكفاءة والا حساب جميع حسب هو بعد ذلك من مفاخر  
 ابائهم فخرهم اولاد النضرين كما نه سواهم فتمت سؤلتهم باسم وابتد في البهي وقيل  
 ليسهم فخرهم كان الفرش الكسب بعضهم الكفاءة بعض لان عليه السلام زوج ابنة فية  
 بعتان وهو ولما ماتت زوجة اخيه ام كلثوم وهذا قيل له ذوالنورين وعثمان قرشي  
 اموي كاهاشي وزوج على رصا ابنة ام كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لعمري وهو قرشي عدوى كاهاشي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد المطلب  
 بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن  
 مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن نضر بن نزار بن معد بن  
 عدنان وعمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزي بن رباح بن عبد الله بن ربيعة بن  
 زراح بن عدى بن كعب وعثمان بن عفان بن ابي العاصي بن امية بن عبد شمس بن

عبدین

عبد مناف وعمرهم في غير ذلك من العرب ليس كقولهم اي لغرض بل بعضهم على وجه  
الافتراء بعض بنو باهلة بن قيس بن عيلون بالعين المملة ليس لقولهم من  
العرب لحسنهم عند العرب وتعتبر الكفاءة في العجم اسلوا وحرية كون النفاخر بينهم  
بالو سلام والحرية قسم اخر ابو كاذر وربي غير كقولهم لها اب في الاسلام والحرية  
هذا الفرج على امة واما لم يكن كقولهم المساواة ولا يخفى في الصانع من نوعي الف  
والشعر من ذاب هذا وفيها اي في الاسلام والحرية غير كقولهم لها اب وان في الاسلام  
والحرية لعدم المساواة فلا في يوسف قال هو كقولهم قال في تحريف الشرح انه  
بتم بذكر اب ومن له اب وان في الاسلام او في الحرية لقولهم لها اباء في ذلك لو جرد  
المساواة بينهم لان اصل النسب بالاب واما بالملة فلو تعتبر البرائة كالا تعتبر  
في تحريف الشهود وتعتبر الكفاءة وديانة هذا عند الامم واي يوافق في المحل فان الناس  
عنده يكون كقولهم ليست الصالح الا اذا كان مستحقا به كان يخرج سكران ويلعب به  
الصبيان لان التقوي من امور الاخرة ولا هيوت السكاخر بقوا بها ولها ان اكتفي  
من اعلى المقار وان المرأة تعير يفسق زوجها ما لا تعتبر بضعة فيه فليس فاسق كقولهم  
ليست صالح وان لم يعلن فقه هذا في اختيار الفضلي وعن ابى يوسف ان لم يعلن  
يكون كقولهم ليست الصالح وتعتبر الكفاءة لا بان يملك من المهر ما تعاقوا في الجملة لانه  
بدل البضع وبان يكسب نفقة كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة لان ذلك يتم  
الزواج وقبل يعتبر عند العقد ان كانت نفقة شهر قبل نفقة ستة اشهر فالعاجز عن  
المهر المحل او النفقة غير كقولهم الفقيرة وفي الذميرة الفقيرة اذا كانت صغيرة لا تطبق  
الوطي فالعاجز عن النفقة كقولهم لها اباء ما لا نفقة لها وكذا لو كان عيها نفقتها ولا يحيد  
نفقة نفسه يكون كقولهم القادر عليها ان كانت اموال اعظام هذا عند ابى يوسف  
لان امر السكاخر ينظم بما خولها ما دوي عنها في غير رواية الاصول ان القادر عليها  
ليس يكفى لفاتقة الغني لان الناس يفتخرون بكثرة المال ويعبرون بقلته وقيل القادر  
عليها يكون كقولهم لافقة الغني اذا كان زواجه او علم ومن هنا قال بعض المشايخ العجمي  
العالم كقولهم ليست العري للجاهل ويعبر عنه اي صناعة عندها كان الناس يفتخرون  
بشرف الصناعة ويعبرون بخيرها وعن الامام في ذلك روايتان عدم الاعتبار بها  
لانهما ليست بلوزمة لان الخول من جنس الخرفة لا شرهما يمكن والاعتبار بهما لما قلناه  
فما يذكره وجامع او كذا من اورد باغ غير قولهم اعطار او راز او مرق يدقني اعصار عن

عبدین



الرواية بعدم الاعتبار ولو تزوجت المرأة غير مقلوب في ان يعرف دفعها للمعاينة  
وكذا لو قبضت عن مهرها في الكفوفه اي للولي ان يعرف ان لم يتم الزوج مهرها  
هذا عند الامام خلوه المهر ما قاله ليس للولي الاعتراض لانها تصرف في مهرها كما في  
حق الولي فصارت كالولي تحت مهر المثل ثم وهبت للزوج شيئا منه وقبضت اي قبض  
الولي المهر وتجب له اوطاه بالنفقة رضائه لا سكوتة عند العقد فانه لا يكون  
رضائه وان رضي احد الاولياء فليس يجزى من الاولياء الاعتراض كالزوجها **فصل**  
ودفع الزوج فصولي او فصولين بان كان من جانب الزوج فصولي وجانب المرأة  
فصولي وهو ما من وجب لنكاح او قبله عن غيره بغير اذنه لا عقد صدق من اهلها  
عاقلة بالغ مضافا الى محله وهي اشئ من بنات دم ليست بحرم ولا معدة ولا مشتركة ولا  
تأثير على العقد المتصور فيصح ودفع على الجارية ضمن عقد عنه بغير اذنه لا يحق الضرب  
فاذا اجماع استند الى اول العقد وصار كانه اذن عند العقد روي ابو داود عن عمر  
عن ام حبيبته انها كانت تحت عبد الله بن جش فأتى بارض الحبيبة فزوجها الجاشي  
البنبي صلعم وامهرها عنه اربعة الف درهم وبعثها مع سرجيل فقبل النبي عليه السلام  
ويؤيد في طريق النكاح وما اوجب والقبول واخذ بالاذن وليا من الجانبين كزوج  
ابن ابنة بنت ابنة اخ يقول زوجت فلانا من فلانة او وكيله منها من وكله رجل  
بالتزويج وكلته امرأة به ايضا فزوج احد ما لا اثر او وليا من جانب واحد **واصل** من  
جانب من زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه او وليا من جانب واحد وكل من جانبين وكله  
رجل بالتزويج فزوج ابنة عمه الصغيرة او وكيله من جانب واحد وكل من جانبين وكلته  
امرأة بالتزويج فزوجها من نفسه وقال نفي وانما في كل واحد طرف عقد النكاح  
كلا يتولى طرف عقد البيع ولذا ان العاقد في النكاح مجزى لهذا كترجع حقوق النكاح اليه  
والولي يصلح مجزى عن الجانبين والعاقد في البيع اصيل ولهذا ترجع الحقوق اليه والولي  
لا يصلح اصيل من الجانبين روي البخاري ان عبد الرحمن بن عوف قال لا يحكم انما  
قارط المجملين امرين الى قالت نعم قال تزوجتك ففقد بلفظ واحد ولا يتكاه اي في  
عقد النكاح فصولي من الجانبين بل ولو كان فصوليا من جانب واحد واصلوا ووكيله او  
وليا من جانب واحد عند الامام **ويؤيد** خلوه في قولنا فان الفصولي يتولى طرفي النكاح  
عنده ولو امر ان يزوجه امرأة فزوجها امه لا يصح التزويج عندهما وهو الاستحسان  
لان الاستعانة بطلاق التزويج لا تقصد الا لتفصيل المناسب لا فيما صدق عليه

الام لو كن واحد بقدر على ذلك وعند الامام يصح جمعا الى اطلاق اللفظ عما  
التمه ولو تزوجت من امر ان يزوجه امرأة امرأتين في عقد واحد ولو يدر  
واحد منهما ان لم يعينها واما ان يعينها فزوجها ايها مع اخرى في عقد نفذ في  
العينة ولو تزوجت ايها في عقدتين لزمه الاولى وتوقف الثاني لانه فصولي فيه ولو  
زوج الاب والجد عند عدم الاب الصغير والصغيرة بغير فاحش وهو ما لا  
يتغابن فيه في المهر بان زاد في مهر المرأة الصغيرة نقص من مهر الصغيرة او زوجها  
من غير اهلها عند الامام خلوه المهر في ذلك وليس كذلك لغير الاب والجد اتفاقا  
**باب** عقد في المهر احكامه يصح النكاح بذكره اي بذكر المهر بان عقد  
ساكنين عنه ويصح مع نفيه بان عقده على ان لا مهر لقوله تعالى لا جناح عليكم  
ان طلقتم النساء ما لم تسقوهن او تقضوا لهن من فدية حكم صحة الطلاق مع عدم التسمية  
وصحة الطلاق فتدعي صحة النكاح واقله اي اقل المهر عندنا وزن عشرة دراهم  
من فضة صخرية او غيرها او ما يدي وزنها وقال اكل في الموطا الا ان كان  
المهر باقل من ربع دينار وهو بضاب السرعة عنده وقال الشافعي في احد كل ما جاز  
ان يكون شاعرا ان يكون مهرها فلو سقي وذهبا او من الفضة لزمنا عشرة وقال في  
عجب المثل وان سماها اي سمي عشرة او اكثر منها لزم المسمى بالجهول قال ابن رشد  
وهو قول عمر بن علي بن زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وجابر ومعاذ بنهم وقول  
الشافعي في القديم او مولا احد ما لان النكاح بعقد الولد ولو تزوجت احد ما فخره لكن  
ولم تصدق اي نصف المسمى بالطلو قبل الجهول والخلو الصحيحة وسببا في ذكرها  
لان بئر الوطى وقد قال تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يسقوهن وقد فرضتم لهن فدية  
ففسخ ما فرضتم لهن الا ان يعضن اي المطلقات بان لا يأخذن شيئا او يعفى الذي  
يؤدونه عقد النكاح اي الزوج بان يعطى الجميع وان سكت عند اي من المهر لم يسمه وانفاه  
ثم مهر المثل بالجهول او المهر لقول ابن مسعود بنحو قد سأل عن رجل تزوج امرأة ولم  
يؤخر لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات لها مثل مهرها هاد وكس ولا شطط وعليها  
الفدية والمهرات وقول لا ينبغي له قضى رسول الله صلعم في برقع بنت واشق مثل ما  
قضيت ولو لم يطلو قبل الجهول والخلو الصحيحة ان لم يسم المهر وانفاه متفق قال  
لزم بعينه عماله اي جبال الزوج في الصحيح كذا في الهداية عماله بلفظ وهو قوله تعالى على الزوج  
قدرة وعلى المقررة وقد قال الكوفي يعتبر في المتعة الواجبة حال الزوجية تمامها فانه تمام



المثل وفي المدايح قبل بعث حالها كالنفقة لو شقص المنعة عن خمسة دراهم ولا تراو على  
نصف مهر المثل لو زاد المهر السابق اقل ولا يزداد على نصفه هذا اولى واعلم ان القرعة اذا  
حصلت من جهة المرأة كرهتها وتقبيلها ابن الزوج بشهوة ورضاعها ورضعة الصغيرة  
وجارها الفسخ بالبلوغ والاعتاق او تجب المنعة وهي اي المنعة درع وهو البستر  
البدن وخمار وهو المنفعة والحففة وهي الملوحة وكذا اي وكل لكم فيما اذا سكنت عن المهر  
او نفاه لكم لو تزوجها بغير او حفر رحيث يلزم مهر المثل او هذا الذي لا يخلو فاذا اصر  
خروج الصبر عند الامام خلوا فلها فانتهى عنهما يلزم وزنه خلو او هذا الصبر فاذا  
هو مهر عند الامام ومهر خلو فلا يبيح فان عند تحريم القيمة او يوجب اوبانته  
لم يبين حبسها لانه سمي بغيره لا يصح عوضا كان كالولم يتم شيئا وفي الخط  
ولو تزوج على بيت فان كان المهر بدنيا فلها بيت من الشعر وان كان حصريا فلها  
مهر المثل او بتعليم القرآن لانه سمي مالا يصلح صداقا لكونه عبارة فصار كالوحي  
تعليم اليمان او الصوم او الصلوة او حجة المهر لانه سمي مالا يصلح صداقا لكونه عبارة فصار كالوحي  
وعند محمد بن الحنفية لانه سمي بغيره على غير ما في حديثه من جعل المهر مالا يصلح  
والمهر المهر وهو فصار كالزواج على غير ما في حديثه لانه سمي مالا يصلح صداقا لكونه عبارة فصار كالوحي  
على غير ما في حديثه وكذا يجب مهر المثل في نكاح الشغار وهو ان يساخر الرجل الرجل بغير  
بروقة بنته او اخته على ان يزوجه الاخر بنته او اخته او امته معاوضة بالحقدين فا  
لقد صحح ويجب مهر المثل لانه سمي مالا يصلح مهر او قال الشافعي العقد باطل ولو  
تزوجها على حديثه لها سنة اى سنة معينة والمهر هو مهر المهر لانه سمي مالا يصلح صداقا لكونه عبارة فصار كالوحي  
بازن ماله فصار كالخدم ماله ولو اعتق امته على ان يزوجه فقبلت صح العتق  
ويصح الخيار في تزوجه فان تزوجه فحقها صداقها عندا بي سمي مالا يصلح صداقا لكونه عبارة فصار كالوحي  
صفية وجعل عتقها صداقها وعند محمد بن المثل لانه سمي مالا يصلح صداقا لكونه عبارة فصار كالوحي  
وهو قوله كما واصل لكم ما وركم ان يتبعوا باموكم ولو ايت ان تزوجه برضاها  
فقبلها اي يجب عليها قيمتها اجماعا ولو كانت ام ولد فاعتقها على ذلك فابت فقبلها ام لا يجب  
عليها قيمتها لانها غير مملوكة عنده وللقرعة بكسر الهمزة وهي التي اذنت بالزواج بولم يزوجها  
بها التي في نفسها ولها ان يزوجها بالدم وما زوجها بعد العقد بغير تزويجها لم يستلها مهر  
انما تراصبا على مقدار فلها ذلك المفروض ان دخل بها او امان عنها وانما نصف المفروض العقد  
لأن المهر من المفروض من قبلها نصف ما فرض في العقد المفروض بغيره ليس في حضانة

44

النفقة

المنعة ان طلق قبل النكاح هذا عند الامام ومحمد وعندنا في نفسها نصفها ومن مهر  
الشافعي وان زاد في مهرها بعد العقد لزمت الزيادة خلو فالزفر وسقط بالطلو فصل  
النكاح وهذا عند الامام ومحمد وعندنا في يوسف الزيادة بعد العقد بالطلو وقبل النكاح  
تنصف ايضا كما تنصف المفروض بعد العقد بعنده وان عطلت المرأة عند الزوج  
من المهر خطا فليد كان او كثيرا لم يزوجها او زيادة واذا خلوا الزوجها بلوا ما يقع  
من الوطى حسدا او شرعا او طبعيا وذلك كمن يمنع الوطى ويرقى هذا نظير المانع الطبيعي  
وكذا لو كانت عقلا او شعريا او صغيرة او نطق الجماع وفي القنية الصغير الذي يقدر  
على الجماع لا يجب بخلوته كالمرء قال المهر وقال القيمة ينبغي ان يجب ان كان يشتهي يتحرك  
آلة وصوم رمضان لانه الوطى فيه موجب للقضاء والكفارة واخراج حج فرض او  
نقل لونه افساد الاحرام موجب للضيق فيه وللقتل والدم وهذا المانع الشرعي  
ويصير نفاس هذا نظير المانع الطبيعي وفيها ما يقع شرعا ايضا الزنا لانه الزنا  
الذي حرما ولم يوجد احد هذه الموانع الثلث تمام المهر اعلم ان المهر المهر  
عما يجب ان يكون معهما عاقل في مكان لا يطلع عليها احد بغير اذنها مع علمها بانها زوجه  
وقبل الجورن والاعاءة مبعوثان وفي جوار مع الفقد جارية ليست بمانعة وجاريتها  
تسرع وفي الذخيرة الكيل العقوبة مانع وغير العقوبة كان للمرأة فذلك كانه اذا راي  
صاحبه تحت الرجل ساقطة يصح وبغضب واعلم ان تمام المهر يلزم من صحة خلو  
ولو كان حصيا وهو من قطع انتيبه او عنيها وهو من لا يقدر على الجماع او على جمار  
البكر او على امرأة معينة وكذا لو كان محجوبا وهو من قطع ذكره وانتيبه هذا عند الامام  
خلو فالهما فان الحب عند ما مانع كالمهر والامام ان تزوجه المحسوب لا يستمتع الا  
للولوج وقد سلمت نفسها لذلك فتسحق البدل وصوم القضاء والكفارة كالسبع  
غير مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية وفي رواية مانع اعتبارا لا يجب الجوار  
بالجوار الشرع وفرض الصلوة مانع لونه افسادها موجب للقضاء والديان العقاب في  
قيد الفرض لان الصلوة العقل والواجبة لا تمنع والعدة تجب للخلوة على من طلق بعدها  
لو كانت الخلوة غير محجوبة بان كانت مع المانع احتياطيا وفي الذخيرة ان اجماعا قاسر المهر  
العقد بتمام الوطى في ذلك جميع المسمى ومهر المثل ان لم يكن مسمى في ثبوت النسب في جوار  
العدة والنفقة والكنى فيها وفي جوارته كاحابستها وان كانا راجعا مادامت العدة وفي غير ذلك  
لونه على الخلع في العدة من خلوى باين وفي زراعت وقت الطلاق في نفسها ولم يقبلها مقام



الرجوع في الوضوء وفي غيره كالحائض حتى يتم البت على رجل عقد على غيرها وخلوها  
وفي المصالح الزوجية وفي الرجعة حتى يصير رجعا بالخلوة وفي الميراث حتى يورثا وفي  
عقد الملقاة لا ترث منه ولو اوقع الطلاق في عدة الملقاة لا يقع وقيل يقع وهو الصواب  
والنقطة واجبة لمطلقه طلق قبل الرجوع لها لم يتم لها مهر الجلاء صفة للمطلقه وسنجد لطلقة  
طلقت بعد الرجوع لها سواء سمي لها مهر او لم يسم لا تدرى حاشا بالطلاق بعد سئل المعقود  
عليه فثبت ان يعطى شيئا اذ ابرأ على الواجب وغيره فثبت لمطلقه طلق قبل الرجوع  
سمي لها مهر الجلاء صفة للمطلقه لا تدرى تأخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع ولو سمي الزوج  
لها الفاء وقبضته اي قبضت الزوجه لولف من الزوج ثم ذهبت له ثم ان الزوج طلقها قبل ذلك  
برجع عليها بنصفه اي بنصف الفاء لا تدرى نصف المهر الذي يستحقه عليها بالطلاق قبل الرجوع  
ولم يصل اليه بالقبضه عين يستحقه لو ان المهر لم لا يتعين بالعقد فصار كجبة مال آخر لا يتعين  
التنقيس بامر الله وكذا اي وكلكم في الدرهم والدينار للمكمل في كل كيل وموزون لعدم  
ولو قبضت النصف من المسمى ثم ذهبت الكل للزوج او ذهبت له الباقي بان حطته عن بقية  
ثم طلقها قبل الرجوع لا يرجع عليها بشيء في صورتين لان يجب له عليها بالطلاق قبل  
الرجوع وهو نصف المهر قد فصل اليه في الصورة الثانية بكمال وفي الصورة الاولى مع زيادة  
والمرأة لم تأخذ من الواجب عليها شيئا فترده وهذا عند الامام خلوا قالها قال الرجوع  
المقبوض ولو ذهبت للزوج اقل من النصف وقبضت الباقي من المسمى يرجع عليها الى  
تمام النصف هذا عند الامام لان ما اخذت مما يجب له عليها بالطلاق قبل الرجوع عند  
يرجع عليها بنصف المقبوض ايضا ولو لم تقبض شيئا من المهر فوهبت له قبل ان تقبض  
لا يرجع لغيرها على الاخر قال زفر يرجع عليها بنصف الصداق وهو الفها سوكلا  
يرجع لغير الزوجين على الاخر بشيء لو كان المهر رضا فوهبت للزوج ثم طلقها قبل الرجوع  
سواء وهبت قبل القبض او بعد اما فيما لو وهبت بعد القبض خلون قبض المهر تنقص لما  
وهبت العوض لوان العوض معينه وان شرط لها مع المسمى شيئا ينفعها كان تزوجها  
بالف على ان يخرجها من البلد او على ان لا يزوجه عليها او على ان يهدي لها هدية فان وفي  
بالشرط عليها الف لرضاها بذلك والواي ان لم يوف بالشرط فمهر المثل لا سمي ما دفع فيه  
وقد فات فوجب مهر المثل لعدم رضاها لا بد ولو تزوجها على الف ان اقام لها وعلى الفين ان  
اخرجها فان اقام لها فلها الولف لرضاها بذلك والا يردان لم يقر بها فمهر المثل لا يرد على  
الفين لانها رضيت لهما ولا ينقص عن الف لانه رضى به هذا عند الامام وعند ما لولا

ان

ان اخرجها لوان اخرجها بمقصود كالا قامة وان تزوجها بهذا العقد وهذا الجهد واحدهما  
اي قيمة من اخرجها لوان على ان كان مثل مهرها بان كانت قيمته مساوية لمهرها او اقل  
منه لان تزوج بالودي ولها الا في ان كان مثله اي ان كان الا في مثل مهرها او اكثر منه او  
ان يرخص الزوج بدفع الا على مهرها الا ان تزوج بالودي ولها مهر مثلها ان كان مهر المثل  
بينهما اي فوق الا في تحت الا على وهذا عند الامام وعند ما لها الودي بكل حال من  
الحوال المذكور وان طلقها قبل الرجوع لها فلها نصف الا في بكل حال اجماع الا في  
في مثل المتعة طارئة حتى ان كان اقل من المتعة كان لها مسمى وان تزوجها بمدين العبد  
فاذا احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام ان ساوي عشرة وان لم يسا عشرة  
فلها كالعشرة لوان الاشارة عشرة عند فصار كانه قال تزوجتك على هذا الحد  
وهذا العبد وعند اي يوفى لها العبد مع قيمة المهر لو كان عيدا لا تملوا ظهره من حيث  
فتمت عند فكذا اذا ظهر احد ما اخر وعند محمد لها العبد تمام مهر المثل ان كان هو اي  
العبد اقل منه بان قصصت قيمته عن مهر المثل لا تملوا كانه حر من حيث مهر المثل عند فكذا اذا  
كان لغيرها اخر وان تزوجها على مسمى او ثوب هروي سوا بلغ الزوج في وصفه او لا  
غير الزوج بين دفع الوسط من ذلك الموصوف او قيمته اي قيمة الوسط منه وكذا خير  
ايضا بين دفع الوسط او قيمته لو تزوجها على كيل او موزون بدين جنسه كاصفة باقل  
عشرة افر من الشجر والحظرة ولم يرد عليه وان بين جنسه وصفته ايضا وجب هو لا  
قيمة وقيل الثوب مثله اي مثل الكيل او الموزون اذا بين جنسه وصفته ايضا وجب عليه  
لا قيمة الا ابلغ في وصفه اي وصف الثوب بان ذكر عدد او عدد طول وعرضه ورفع  
وعلى من ان كذا ولو شرط البكارة فوجدتها شيئا لزم كل المهر لان البكارة لا تقدر بحقيقة البكارة  
لكا في الخط وان انفقا في المهر على قدر حرج في السر واعلنا غير اي غير المهر الذي  
اسره عند العقد فالمعسر عند الامام وتجره ما اعلناه حله على النكاح وعند اي يوفى  
بشرط اسره لوان كونه سرما قد رضى به قبل ولا يجب شيء بل وطى في عقد يتعلق بغيره  
صفه العقد وهو كزوج الاثنين معا والتزوج بغير شهوة وتزوج الاخت في عدة اخت  
وتزوج المعقود من الغير تزوج الخامسة في عدة الرابعة وتزوج الامه على الحرمة وذلك لان  
وجوب المال في العقد الفاسد ليس بل الوطى حتى كان لكل من الزوجين فسخه قبل الرجوع  
بغير خفض من الاخر كما في البيع قبل القبض فلو وجب في النكاح الفاسد شيء بل وطى وان  
ظهر بان وجوب المال كانه ليس في النكاح الفاسد لوجود العقد فكذا ليس هو



لوجود المنة المانعة من صحتها وانما هو استيفاء ما دفع البضع وان وطئ وجب <sup>الشر</sup>  
لزوجته على المني لانها استقطت حقها في الزيادة كما تها رخصت لرضاها بزوجها ونوا عليها  
الدية ولا نفقة في هذه الحالة ولو وجب لها باعتبار الملك النابت في الكا<sup>ح</sup> وهو  
منتفها وان كانت هذه اخت امرأة للزوج حوت عليه امراته على نقضاء عدتها  
وبعتر ابنتها من حين التفرق لا من اخر الوطأت هذا هو الصحيح اخرا<sup>ر</sup> عن  
قول زكريا لانها المانعة باعتبار رخصته الكا<sup>ح</sup> وترفع هذه الشبهة بالتفرق <sup>بش</sup>  
في اي مكان وطئ النسب لا يتجاط في بؤنة ومدة من حين الدخول عند محمد  
بشرط ان يكون بينه وبين وقت الوضع ستا شهر قال ابو الليث وبه يعني و  
عند ما من وقت الكا<sup>ح</sup> كافي الكا<sup>ح</sup> الصحيح واجيب بان الكا<sup>ح</sup> الفاسد  
يدفع الى الوطئ لمهته فلو يقوم مقام الوطئ فلو ثبت النسب منه جلا<sup>و</sup> الصحيح  
ومرثتها يعتبر بقوم ايها كاحاتها لاسيها وعماها وبناتها من وقت الحمل فية  
البضع وقيمة الشيء تعرف بحسنه وحسن الانا قوم ابية الا انه في الشرع لما ينص  
ان شاديا ستا وجماله والود وعقله ودينه وبلدا وعصره وكا<sup>ح</sup> وبناته كان  
باعتبار هذه الاوصاف يزيد وينقص فان لم يوجد منهم اي من قوم ايها من بناتها  
في تلك الاوصاف فمن الاجانب فيعتبر ميرثتها في تلك الاوصاف من الاجانب وان  
يوجد جميع ذلك من الاوصاف المذكورة فما يوجد منه ولا يعتبر ميرثتها لمن ثبت لها منها  
او حالها ان لم يكونا من قوم ايها من الاوصاف المذكورة من الآباء يشتركون بشرط آباءهم دفع  
صمان وبناتها ميرها صغيرة كانت او كبيرة وكذا صمان وبناته ميرها لان الوطئ اهل الانعام  
وقد اضاف الصمان الى قبيلة فيصح ونظام المرأة من شاة من هذه الميراث  
والقبيل يجمع للوطئ ومن الزوج الا اذا كان صغيرا فليس لها ان تطالبه الا بعد بلوغه  
ويرجع الوطئ الصامن اذا كان وبناتها على الزوج اذا اراد الميراث اذاه هذا من  
بامره كاهو الحكم في الكفالة وان ضمن الوطئ في مرض موته وبشرط منه فالصمان باطل  
لان تصرف المريض فيما يكون فيه نفع لوارثه لا يقع والآي وان لم يكن ضمن بامره فلا  
يرجع وان كان الصامن وبناته وقدر يراجع ان استند له يؤدي يرجع والى ينفذ  
فمنه منقطع والمرأة منع نفسها عن الزوج من الوطئ ومن السفر حتى هذه غفلة ان يكون  
اقلية وان يكون بجها الى ان يوفيهما قد بين بيني للجهول بشمل بين العرف لتحمل  
من ميرها كوكا<sup>ح</sup> او بعضا بتعين حقها في البذل كما تعين حقها في الميراث لها السفر

والزوج

والزوج عن الميراث ايضا بل اذ قبل اخذ الميراث لا حق له في الميراث لا استيفاء منها و  
ليس له حق الاستيفاء منها قبل الايقان لها والها النفقة على الزوج لو صنعت لذلك  
الزوج من الايقان ما بين تحمله وهذا اي ذكرها من وجوب النفقة والمنع هو قول  
الجهول اتفاقا خلافا فيه بين المعتز وكذا لها النفقة والمنع بعد اي جهل لزوج  
لكل اسن اتفاقا قبل عند الامام فلو قالها فيما لو كان الدخول برضاها غير صنية و  
ولا محنة لوان التسليم المعقود عليه يحل بالوطئة الاولى وبالخلق الصحيح <sup>تسقط</sup>  
حق استناعها كاي قطع حق البائع في حبس المبيع بعد تسليمه وللإمام ان يهر  
مقابل جميع الوطئات الموجودة في الميراث اذا سلمت بعض المعقود عليه لا يسقط  
حقها في حبس الباقي كما اذا سلم البائع بعض المبيع ولا خلاف فيما اذا كان الزوج  
بغير رضاها بان تكون مكرهة او كانت صنية او محنة وفي الايضاح ان  
فيما لو كان الجهول برضاها قول الامام او اذ كان لم يبين قدر الميراث لها فقد  
يجل من مثله اي من مثل ميرها عرفا غير مقدم ربيع ونحوه كمنه فاذ كانت في موضع  
يجل في بعض الوطئ الباقي الى الطول والولوت ينظر كم يكون الميراث من هذه المرأة من  
مثل هذا الميراث في متعارف ذلك القوم فيجعل ذلك بمجمله والباقي مؤجل فان لم يحل لها  
ذلك لم يشرع نفسها عن ذلك حتى يوفيهما ذلك المقدار الذي يجعل لها عرفا وليس لها ذلك  
المذكور لو اجل الميراث او بعضه سواء كانت المدة قصيرة او طويلة وسواء كان التكليف  
في العقد او بعد هذا عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فيما اجل كل فخذها لها تنق  
اذا كان الميراث مؤجلا لوان ملك البضع كاي عري عن البذل ولها ان تبا<sup>ح</sup> الميراث  
سقطت حقها من الميراث فليس لها شئ البذل كافي البائع وفي المأثية ليس لها الاستناع بعد  
خلول الاجل ايضا لان العقد لا يوجب لها حق الاستناع في المؤجل فلو بنت لها بعد واذ  
اذا فها ذلك الميراث او كان الميراث مؤجلا فلا تقبلها حيث شاء دون السفر فليس له ان  
يسافر بها قبل السفر بها في ظاهر الرواية لقوله تعالى استنوا من حيث سكتتم من  
وبعد الفتوى على الاول قال الفقيه ابو الليث في كتاب النوازل سئل ابو القاسم الصغار  
عن امرأة تريد زوجها اخراجها من البلد ولم يوف لها جميع ميرها قال ابو القاسم ان  
تخرج من بلدها الى بلد اخر سواء او فها الميراث لم يوفها الف والروان قال ابو الليث  
وبه نأخذ ثم قال وقيل لا يسأل ان يخرجها من المدينة الى القرية وبالعكس قال ذلك  
نونية وليس سفر ومن بلد الى بلد سفر ليس بتبعية وفي فصول الاستدراج شني



قال المرسلي الاخذ بقول الله تعالى اولى واجيب بان قول الفقهاء ليس ما قالوا  
قال الله تعالى ولا تصارعوهن في اسفلهن بغير رضاها صرعا وان اختلفا في قدر  
المهر فاعتد الله تزوجها بالعين وادعى انه بائع فالحق لها ان كان مهرها ما قال  
بان كان على مثلها بالعين او اكثر منها قدم قولها على قول الزوج لانها صاحبة الحق  
والقول له اي المهر ان كان مهرها ما قال بان كان على مثلها بالعا او اقل منه وان  
كان مهر المثل اقل مما قالت هي واكثر مما قال هو بان كان بينهما ما كان على مثلها  
العا وخبر ما نه تخالفوا ثم من المثل ان خلفا وفي الطلاق قبل المهر لم يغير منه  
مثلها وفي القول لها ان كانت منعة للمثل كصف ما قالت او اكثر من نصف والقول  
ان كانت منعة المثل كصف ما قال او اقل من نصف وان كانت منعة المثل بينهما اي بين  
قائه وما قاله مخالفوا لزمه المنعة بعد الخلف وهذا عند الامام ومحمد وعنه في يوسف  
القول له فيما لو طلق قبل المهر ولم يدرى ان يكون من المهر فذكره موصوفة بقوله لا  
يعتبر مهرها فلو ذكر لا يعتبر مهرها كان القول لها قبل المهر ولم يدرى  
اي ذاك الزوجين برهن قيل برهانه وان برهنا بان جاء كل واحد منهما ببينة تشهد  
لقوله فبينت اولى من بينتهما حيث يكون القول لها وبينت تشهد بذلك وبينت  
من بينتهما حيث يكون القول له وبينت تشهد لذلك ان اختلفا في قدره وان اختلفا  
في اصله بان قال احد الزوجين لم يتم مهره وقال الاخر قد سمي فان اقام البينة فثبت  
والا رخصت المنكر فان نكل ثبت التسمية وان خلف وجب مهر المثل قال صدق  
واما عندنا في خيفة فيسبحي ان لا يخلف لانه لا يخلف في النكاح عند فجب مهر المثل واذا  
عليه لولي حسره ومثا وانه اوسر احداهما لم يوتها حكما فالقول فيه لقوله في حال  
حال قيام النكاح في الوصل والقد كان مهر المثل لا يسقط اعتبار موت احداهما وفي  
ان اختلف الورثة في قدر اي في قدر المهر فالقول لورثة الزوج عند الامام واعتبار  
مهر المثل يسقط عنده ولا يستثنى القليل وعند محمد الحكم في نسهما ان اختلفا في قدر  
قدر المهر كليهما اي كل حكم فيه حال حيوتها وان اختلفا في الورثة بعد موتها في  
اصل اي في اصل المهر يجب مهر المثل وهذا عندنا وما به يفتي ولذا قدمه وعند الامام ان  
القول لمنكر التسمية منها ولا يجب اي عنده الا ان تقوم ببينة على مهر سمي اذ حكم  
لمهر المثل عند كونه وان نكح اليها شيئا ثم اختلفا فقالت هو اي ذلك الشيء هذه  
قال هو مهر القول لانه ان القليل سفيق منه فكان اعرف بيمينته وكان الظاهر ان سمي

في السداد

في سقاطها في ذمتها وهذا في غير ما في لكل كل الجز الشري والمهر المطروح والفكر التي  
لا يفي بكونه في الحقة والعسل والسنن والوزن والموزن قال الفقهاء ان البنت المختارة ان  
التي ان كانا لا يجب على الزوج فالقول قوله وان كان ما يجب عليه المهر والمهر  
فالقول قوله لان الظاهر بكنهه وان قالت من المهر وقال ودية فان كان من جنس  
المهر فالقول قوله وان كان من مخلوق فالقول قوله وفي الدخيرة جزء منه وجزءها ثم  
ان الذي دفعه اليها عارية وقالت هو لي كجزء مني به او قال الزوج ذلك بعد موتها  
فالقول قوله ما دون الاب لان الظاهر شاهد بكل البنت اذا العادة دفع ذلك اليها  
بطريق الملك وفي العادة ان اقام الاب البينة على الزوج بعد موتها فالبينة الصحيحة  
في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت التي انما اعطيت هذه الانبياء لا يفتي عارية  
او يكسب نسخة معلومة وتشهد لا بنة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك الذي  
عارية منه في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا الاحتياط طبعاً انما اشتري هذه الا  
شياء لها في حالة الصغر فيدخرها ليراها الوالد فيما بينه وبين الله والاحتياط  
ان ينزري ما في هذه النسخة ممن معلوم ثم ان البنت تبرئة عن الفتن وحكي عن علي  
السفدي ان القول قول الاب لان ذلك يستفاد من جهته ولان العارية تبرع واليه  
ببر والعارية اذ انما يفعل عليها وذكر شمس الا غلة السجسي في السير الكبير نحو ذلك  
وقال قاضيان ان كان الوالد من الوشرف الكبار لا يقبل قوله وان كان من جهل البنا  
بمثل ذلك قبل قوله وقال الصدوق الشهيد ان كان الوالد يدفع جهرا لا عارية كما في ما رآنا  
فالقول قول الزوج وان كان العرف شتمه فالقول قول الاب وان نكح في ذمته  
او نكح حرية حرية في دار الحرب على ميتة او دم او نحوهما او ولد مهران في المهر او  
سكت عنه وفي كل منهما يرجع الى اعتقادهم والحال ان ذلك النكاح على الصورة المذكورة واز  
في بينهم فلا شيء لها والنكاح صحيح وهذا عند الامام مخلوقا لهما سواء وطئت وطلقت  
قبل او مات احداهما وفي الدرر ان ذكر عند الامام هو قولهما في الحريين واما في الكفر  
فمهر المثل ان دخل لهما اومات عنها والمنعة ان طلقا قبل الدخول لهما هو قول الشافعي  
وقال زفر لمهر المثل في الحريين ايضا لان الخطاب عام والنكاح لم يشرع بغيره لهما  
ان اهل الحرب غير مترين احكام الاسلام وكذا في الزنا منقطعة لتباين الدارين  
مخلوقا لاهل الذمة فان احكام الاسلام جاريت عليهم وللإمام ان المهر حرام والكافر  
غيرها طيب به بخلاف ساير الاحكام لان امرها ان تتركه وما يدبرون ولم يجب للمهر







لا يسقط بالكساح وسقطت النفقة بالرجوع كما تهاجر الاما احتيا من قار اذا لم يصفط ولو شرط  
التوبة في كساحه فشرطه باطل بوجوده بل لا يستلزمه وان حرم منه اي حرم من المولى في  
بلوا استغرا به بعد التوبة لا تسقط النفقة وفي شرح الوقاية وكذا لا يستلزمه المولى في امار  
واعادها الى بيت الزوج ليلوا وان روج اليه استلزمه ثم قلها قبل الدخول سقط المهر هذا  
عند الامام وقال لا يسقط اعتبارا بمن تهاجرت عنها ولو دام ان المولى انفق المعقود عليه  
قبل تفرقه بوصول الزوج اليها فلا يجبر عليها شيئا لياخذ المولى قال صدر في نسخة لا يسقط  
بالفعل اخذ المهر مخوذي بالمرأى وقال المولى حرمه فيجب ان لا يسقط المهر وكان حرام  
المولى من لا يرتكبه قالوا لزمه ان لا يسقط المهر اذا قبلها بعد الدخول وقد قال وانما قال قبل  
الوطء لان بعد الوطء المهر واجب القول ما قاله المولى حرمه غيره واراد لا يقول على  
المهر من المولى لكونه قاتلا ولا يبرأ منه كما يأخذ المهر اذا قبلها بعد الدخول للفرق بين الصورتين  
وذلك ان المهر اذا قبلها بعد الوطء حق قد ثبت له وتفرق بسبب ليس له فله ان يسقطه  
لا يسقط بعد ذلك حتى قبل الفل يسقطه بطلوه وانما قبلها قبل الوطء فان  
المهر لم يكن قبل سقر بل انما تفرق بينهما ولما كانت قبلها لم يجعل سقرها حراما لغيره على  
فعل بطلوه ولو قبلت المهر قبلها اي قبل الدخول فلو قال المهر وهو يقول انما تفرقت قبل  
قبل التسليم فيفوت البطل كقول المولى امته ولما ان جناية المهر على نفسه غير محترقة في  
احكام الدنيا ولذا اذا قبل نفسه بطل ويصلح عليه والاذن في الحرام عن الامة للمهر وهذا  
عند الامام لا يرفع عن حرمة الولد وهو حق مولاها وعندنا المهر لها اي لولته وان تزاد  
امته سواء كانت مذبذبة او ام ولد او مكاتبه بالاذن من مولاها برضاها او بدونه ثم عتقت  
واحدة منها فله الخيار في الفسخ حر كان زوجها او عبدا وقال الشافعي لا خيار للمهر اذا  
عتقت وزوجها حر وسننا للشافعي اختلاف الروايات في حرته وزوج بريرة وعدها ردي  
للمعاذ الا سلم عن عائشة رضيها انها قالت يا رسول الله اني اشتريت بريرة لا عتقها واهلها  
يشترطون ولا رها فقال صلحتم عتقها فان المهر لم ينعق فاعتقها وخيرت فاختار  
نفسها قال الاسود لم يولد في الحديث وكان زوجها حر وروي الجماعة الا سلم عن عكرمة عن ابن  
عباس رضيها ان زوجها كان عبدا اسود يقال له مبحث قال المولى يجوز المقتل ان اراد  
وجبا لتوضيح فتقول انما وجدنا الخبر بنعق المهر ولا تنعكس فيقول على ذلك ان حر اعتد  
خيرت عبدا قبله ثم اسند عن طائفة من ذلك لولته الخيار اذا عتقت وان كانت تحت  
فرسي عن ابن سيرين والسجعي بخير حر كان زوجها او عبدا وعن مجاهد بخير ان كانت

مختار

تختا من المهرين وان تزوجت امته او مكاتبه بلوا اذن من مولاها فعتقت فله الكساح  
وكذا العبد اذا روج بلوا اذن من مولاها ثم عتق فله كساحه ولو خيارها اي لولته الكساح  
فله بعد العتق ولو بنت الخمار اهدم سبيها وهو المالك في الحيط ان كانت ام ولد فله كساح  
الكساح لان العتق وجبت عليها من المولى كما عتقت العتق تمنع فله الكساح والمسمى  
من المهر السيدان وطئت الوعد قبل العتق لان الزوج استوفى ما دفع مولاة للمسمى  
من المهر لها اي لولته وان وطئت بعده اي العتق ومن وطئ امته ابنة فولدت فادعاه وكان  
في ذلك الا من وقت الوطء الى حين الدخول لان المالك لما بنت بطون الاستناد الى  
وقت العلوق فليس يدرى قيام ولا بقاء العتق من وقت العلوق الى وقت الدخول  
ثبت نسب منه اي من الاب لما روي ابو داود عن عبد بن عمرو بن شعيب ان رجلا اتي  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني انا والدة وان والدي يحتاج الى مالي فقال عام  
انت وما لك لمي ذلك ان اولادكم من اطيبكم كسبكم كل من كسب او اؤدكم واذ كان لولته  
ان يأخذ نفقة من مولا ابنة بلوا رضاه لصيانة النكاح كان له ان ينقل ملكا جارية ابنة  
الى ملك نفسه لصيانة نفسه ولولته اي الاب قيمتها والفرق بين هذا وبين الطحا  
والكسوة حيث لا يجبر قيمتها اذا استعملها الاب للمعاذات الحاجة الى الاستلزام ودون  
للبلغة اليها فحكمها الاب من غير قربة ولو ملك الامة الا قيمتها ولو فرق بين الاب حراما او  
مولا وان هذا ضمان نقل لا يختلف بالوعاء ولا بيان امرها وان وطئ الاب في  
في ملكه ولون المهر ضمان جزاءها وقد ضمن الاب كلها فيدخل المهر في الكل كمن قطع يده  
ثم قبله ولو قربة ولولته حر الاصل وان كان الاب عبدا او كافرا لا يقع دعوى بطلان  
لونه ولا يرد كافر على مسلم ولا جسد على حر ونصيرام ولد اي ام ولدا اب والخذ  
ابن اب كالمولود بعد موت لولته اجماع مقام الاب قبل اي قبل موت الاب فلو انت بولاد في  
من ستمنا شهر من موت الاب فادعاه للخذ لا يقع دعوى بطلان وان روج الابن امته اباه جازا  
وقال المالك وان اذني لولته كان لولته شبهة في ذلك انه بدل من سقوط الحد اذا اذني  
بامته فيكون في معنى من تزوج امته نفسه ولما ان جارية الابن كالمولود فيها ولو كان  
ملك لان ملك الابن فيها من كل وجه بدل من طهره ونفقه فله ملكها الاب فيكون  
للمرأة لا يضمني فجاز له تزويجها وعليه مهرها لا تزاد بالكساح لا قيمتها لعدم ملك الرقبة  
فان انت بولاد نصيرام ولد وكذلك ان استولدها بنكاح فاسد لان انتفاها الى ملك  
الاب لصيانة ماله وقد صار موصوفا بدونه وهو اي الولد حر بقرابته لان الامة ملك الابن



وولدها من ابية اخوه فيبيعها في الملك ويعتق على حرة تحت عبد قال السيد زوجها  
اعتقه عنى بالى ففعل السيد فسد النكاح ولزمها الكف ولو وقع العتق عنها وكذا  
قال رحمه الله لو كانا اعتقها عنى بالى عتقت امة وفسد النكاح ويسقط في امة  
الاولى المهر استحالة وجوبه على غيرها ولا يسقط في الثانية وعند زفر بن عبد النكاح  
لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البدل اذا ذكر ثبت الملك بالاقضاء عند فاضل  
كما لو قالت بوعتني بكذا ثم اعتقه وقول السيد اعتقت بمنزلة قوله بعتته منكم عتقه  
عنه فلذا ثبت الملك ففسد النكاح وزفر لا يقول بالاقضاء فلو ثبتت  
الملك فلو يفسد النكاح عنده والوا له انه عتق عليها ويصح عن كفارتها ولو  
عنه الحققة الكفارة به اي بالعتق كونهما متعتقة وان تركت هذه الطريقة لم يقل  
اعتقه عنى بالى ففسد النكاح لعدم الملك والوا له انه عتق وهذا عند الامام محمد  
خلو قال في يوسف فان هذا وما قبله عنده سواء فانه ثبتت هذه الهبة اقصاء ويقول  
انما استفتت عن العتق في هذه الصورة كما استفتي البيهقي عن القول في الصورة الاولى فانه  
كان القبض شرط للهبة فيقول ركن للببيع واجيب بان القول بحمل السقوط كما في بيع  
التحاطي بخلاف القبض فانه امر جسي لا يحتمل اصله وللوي اجابا عنده وهو ج  
الاجابا رهنافا ذكرا السيد على عبد وكذا له اجابا رهنافا على الكايع وعند  
الشافعي لا اجابا رهنافا العبد وهو اية عن الامام والي يوسف وانما كان له ذلك لانها  
ملكون كان له رقية ويدا دون سكاتيه وسكاتيه فانه ليس للوي اجابا رهنافا على الكايع  
لو نهاليسا بممكن له بدل **نكاح الكافر** اذا تزوج كافر كافر بولد شهيد  
او تزوجها في عتق زوج كافر للمال ذلك جائز في دينهم ثم انما اسلموا اقر بغير اوله اي  
الزوج والروضة عليه اي على الكايع وهذا عند الامام خلو قالها في اذا تزوج الكافر في  
فانها قال ان النكاح فاسد لانه في العتق حرام باجماع بخلاف النكاح بولد شهيد وللامام  
العرف الكافر يمكن انشاها حقا للشيخ لانهم غير مخاطبين بالفرع ولا حقا للزوج لانه  
لا يعتقدونها وفي انشاها عن الميسر ان لا يختلف في بينهما اذا كانت المرافعة او الاسلام والعدو  
غير منقصية وما بعد فلو نفق باقفاق وقال زفر كاخ اهل الذمة في الصورةين فاسد  
مطلقا لان اهل الذمة تبع لاهل الاسلام وهم لا يجوزون كاخهم بولد شهيد او في غير ذلك  
تزوج الميمني وهو من الذين لا يحرم بغير اوله وسكون ثانيا لانهم لا يرون حرمة عندهم  
بخلاف الكتابيين ولذا حقه بالذكر ولم يقل للمزوجة ان او الكافر ثم اسلم بعد او اسلم

احم ما ذن

احد ما فرق بينهما وكذا فرق بينهما لو تزوجا اي عرضا امرها اليها على الكفر احد  
الحجة المحترمة وبما فرقة احد ما لا يفرق بينهما اذ يرافعة احد ما لا يطل على الاخي  
لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية الزام بخلاف اذا اسلم كان  
الاسلام بخلو ولا يعلى وهذا عند الامام خلو قالها فان عندنا في يوسف يفرق بينهما  
وبعد الشافعي اولا وعند محمد يفرق بينهما ان حدة الطفل اسلم ان كان حداثا  
مسما او اسلم احد ما هذه عبارة الوفاة اقول وفيها ابراهيم حل النكاح  
بين المسلمين واهل الكتاب مطلقا وزيارة قوله واسلم احد ما لان قوله يفسد ما  
اذا كان تحت كفا بية او كانا كتابيين اسلم احد ما واذ ان الولد يبيع خيرا لا يبيع  
دينا لا نظره وهذا اذا لم تحتلف الدرا بان كانا في دار الاسلام او في دار الحرب وكذا  
الطفل في دار الاسلام واسلم الوالد الذي دار الحرب من اهل دار الاسلام حكما واما  
اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام لا يبيعه ولده ولا يكون مسلما  
الا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس والطفل كتابي ان كان بين  
كتابي ويحيى لان الميمني شر من الكتابي لدعواه ان له ديناسما وذا ولدان من يمتهم  
ونكاح سابعهم وبما من احكام الاسلام فيخرج بهما كما يزوج به ولو اعلنت زوجة الكافر  
مخومتا كان او وثيا او كتابيا واسلم زوج الميمنية او الوثنية عرض الاسلام على  
الاخر اي على الميمنية النسياسم زوجها وعلى الكافر الذي اسلمت زوجته فاني اسلم  
الكافر قوله والا اي وان لم يسلم فرق بينهما بعد ابياء وقال الشافعي لا يفرق في  
وتبين في الحال ان كان الاسلام قبل النكاح ويفرق بينهما بعد ذلك حين ان كان  
ولو كان من عرض عليه الاسلام صغيرا غير منظر عقله ولو كان نجسا لا ينظر بل يرضى على  
ابويه لا يسلم نهائس محلو فهو كما لو وجد الصغير عتقنا ينظر بل يرضى لا نه رجى زوال  
والجواب يفرق في الحال فان اى الزوج فالفرقة اي ففرق القاضي بينهما طلاق اذا  
كانا ابياء من طرف الرجل وهذا عند الامام محمد خلو قال في يوسف وفان لم يفرق  
عدم انقاص عدم الطلاق بالفرقة عند عدم انقاصه لهما عند ما لا تكون المرافعة  
ان ثبت في عدم انقاصه لان الطلاق من الرجال لا النساء ولها المهر كذا بعد النكاح لهما  
والا اي وان لم يكن ابياء بعد النكاح ففسد هذا الوالي الزوج لان الفرق هنا طلاق  
قبل النكاح ولا شيء لهما من المهر لو ايت في قبل النكاح لانها فقت البدل قبل ناك  
البدل فكان كالأرث والمطوعة ولو كان ذلك اي اسلام زوجته كافر او زوج



المحسنة في ارم لا تبين المرأة حتى يحضر ثلث من اهل بيته من الرجال لا يزوجها  
الوكلاء ولا يزوجها من سبب الفرية وهي لا بد منها فدا للنفاء فاقم شرطها وهو  
ثلاثة احرار مقام السبب كما انه شرط البينة في الطلاق والرجعي وكذلك ثلثة اشهر  
فمنه لا تحيض وان اسلم زوج الكفاية بقي بكا حراما لا يصح بينهما ابتداء فالقار او  
وبين الدارين سبب الفرية عند الا سبب فلو افترق فان سببها عند السبب  
فلو فترج خرج احد من النسا مسلما او ذميا او مستائنا ثم اسلم او عقد عقد ان  
في دار او اخرج بان اخرج بعض المجاهدين سببا بانته منه رجعية وان سببا  
معك لا تبين عندنا وتبين عندك افترق لان زينة بنت رسول الله صلعم هاجرت  
الى المدينة وزوجها ابو العاص كافر بمكة فزها صلعم اليه بالنكاح الاول  
ولما فترقا نكحها ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذ لم يلجس النسا من القطاع النكا  
لم يجز للسباين ذلك ولا ندم كان يسكن من هاجرت اليه وزوجها بعد ان جلفها بال  
ما خرجت من بعض زوج باسها فخرجت رغبة عن ارضها الى ارض ابنها فخرجت الا غيبا  
لله ولو راوله لقوله نكحها فاستحققت ومن هاجرت من دار الحرب النسا بانته في الحال  
وتنكح ولا عنة عليها الا ان تكون حاملة وهذا عند الامام غلوا فالها فالتعد للعدا  
فولدت نكاحا عليكم ان تنكحوهن فانه يطلق في باحة النكاح وتفسد بما تعد  
نكاحا على الشق فلا يجوز ان نكحها وارثا واحدا الزوجين فسحق في الحال للنكاح غير  
موقوف على القضاء هذا عند الامام وابي يوسف وعند محمد ارثا والرجل يطلق و  
ينكح فترت قبل وهي ان عدة الطلاق لا ينقص عنده ولو طوطة المهر كسوا كانت  
الزوجة منها او منته لا تاكل بالرجل فلو بقى بقطعه ونكحها اي اضر الموطوءة نصف  
ان اراد الرجوع لان الفرية من جهة قبل الدخول توجب نصف المهر ولا شيء من المهر الا في  
لغير الموطوءة ان ارثت لان الفرية من جهتها قبل الدخول بمعصية توجب سقوطه وان  
ارثا سحاوا مسلما معك لا تبين وقاله في النكاح وهو القياس لان في زوجهما زوجهما  
وهي مثا في النكاح ووجه الاستحسان انهما لم يجتلفا في زوجهما ولا في الفرية بينهما  
وان ارثا معا ثم اسلما معا فبانته ان اسلم احدهما اذا فترقا بقى الاخر على ردة  
فيتمتع الا خلا في ولا يصح تزوج الرجل المهرن ولا المرأة المهرن لمدا فغول له  
**باب القسم** هو دفع القاف مصدر قسم المال بين الشركاء وهذا اعطى  
حق النساء في البيت ولذا قال بجبل العدل فيه بينة لولا وطيلانه بسبب على النشاط فلا

فقد روي

بقدر على العدل كما والبكر والفتى والبديعة والمسلمة والكافية والرقاء والرضية  
والصبيحة والمجنونة التي لا يحاق منها والصغيرة التي يمكن وطيلها والمهرن والمولى والمظلم  
منها سوا قال الحاكم الشهيد والمجرب والمخفي والعين في القسم سواء والوثة مع الفرية  
بان تزوجها ثم تزوج الفرية وكان الكافية والمهرن وام الوارث نصفه هو حق الفرية لما روي عبد  
الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما والدارقطني والبيهقي في سننهما عن علي بن ابي اسامة  
انه قال اذا نكحت الفرية على كانه فلهن الثلثان ولهذه الثلث ولا قسم في السفر فبسط  
الزوج مستحبا لمن شاء فيه والفرية لحيث ما فيها من تطيب قلوبهن وان وهب  
فمنها الضمها صح ذلك لان القسم يحقها فلها ان تمسك لها ان ترجع فيها وهبة من  
فمنها لانها اسقطت حقها لم يجب بعد فلو يكون طرنا كالعامة يرجع فيها العيرتي  
شاء ولو جعلت لزوجها جعله على ان يزوجه في القسم يرد فعل لم يجز وترجع في الها  
وكذا لو حطت شيئا من المهر كذا ان زادها في مهرها وجعل لها جعله على ان يجعل يومها  
لفوته فلو اطل لا نه رجع وهي حرام **كتاب الرضاع**  
يبيع الرأ وكسها وهو في اللغة سقن الندي طلقا وفي الشرع هو حق الولد الرضيع من لبن  
الامه فان الرضيعين اذا امسا ندي غيرهما لا يرتب عليه حكم الرضاع وفي وقت معلوم  
يتعلق لبن وسياق بيانه وبشيت حكمه اي حكم الرضاع وانما لم يذكر حكمه قبل يعلم بما  
يقول بناء على شهرته اي الحكم بقليله وكثيره وهو من ذهب جمهور العلماء وما كان النور عا  
والاذا راعي وعند الشافعي لا يشيت الا بحس رضعات يكفي الصبي بكل واحد منها في  
سنة لا بعدها اي لا يشيت حكم الرضاع بعد سنة سواء فطم الصبي او لم يقطم كما لا يصح  
الطعام قبلها الا في رواية عن الامام اذا استغنى عن الرضاع بالاكل وقالت عائشة ردت  
بشيت بعد البلوغ وقال زفر في ثلث سنين وهي اي مدة الرضاع حولان ونصف عند الامام  
وعندنا حولان فقط ولو طلق المرأة لا تجوز الرضاع على الاب بعد الحواشي اتفاقا  
فيهم معطوف على بشيت حكمه مشترط عليه لدخول الفاء على حريم به اي الرضاع ما يحرم  
من النسب لما خرج الشبان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يحرم من الرضاع ما يحرم  
من النسب كحرة ولله فان حرة ولله نسبا لم موطنه او امة وليس كذلك من الرضاع  
واخت ولله فان اخت ولله من النسب البنت او الربيبة وقد وطئت امها وليس كذلك  
من الرضاع وعمه ولله فان عمه ولله نسبا الله وليس كذلك من الرضاع وام ابنته واخوته  
هو فان ام الاخ واخوته من النسب هي الام او موطوءة الاب وكل منها حرام ولا كذلك



من الرضاع وهي شامة ثلاث صور الاول في الام رضاعا للوقت او للوخ نسباً كان رجل  
اغت من النسب ولها ام من الرضاعة فانه يجوز له ان يتزوج ام اخته من الرضاعة والثانية  
الام نسباً للوخ او اخت رضاعاً كان له اخت من الرضاعة ولها ام من النسب فانه  
يجوز له ان يتزوج ام اخته من النسب لانهما اجنبية عنه كالتي قبلها لم يلد ولم يرضع والثالثة  
الام رضاعاً للوخ او اخت رضاعاً كان اختم صبي وصبيته على ثدي اجنبية وللصبيته  
اخرى من الرضاعة فانه يجوز له ان يتزوج ام اخته من الرضاعة او ام عمه او عمة او  
خاله او خالته فان ام الاولين من النسب موطوءة للحد الصحيح وام الاخيرة من موطوءة  
للحد الفاسد ولا كذلك من الرضاعة والاخارج جمع اخ فانه كتاب فكتاب يجمع على انا  
فكذا اخ على انا من المرأة يجوز لها تزوجهم رضاعاً واعلم انه ابي بالمع في اخا يعمل  
الصورة الثلاثة على امره وهذا كان لا ينسبها لغيره رضاعاً او كان لا ينسبها لغيره رضاعاً  
نسباً او كان لا ينسبها لغيره رضاعاً او يكون نسبها على ذلك فلو يرد ما ذكره من  
من النكاح فممن عليه اي على اخيه وعمل اخيه مطلقاً نسباً او رضاعاً فيجوز ان يتزوج  
الرجل باخت اخيه من النسب كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من الرضاع كاخ من الاب  
اذا كانت له اخت من امة فانه محرم له اخيه من ابيه ان يتزوجها ولا محرم له من ابيه ان يتزوجها  
سواء ارضعها من ثدي واحد او ارضعها من ثديين وان اختلفت انا رضاعاً او  
على ايضا بين رضيع وولد رضعة وان سفل لان الرضيع وولد رضعة اخوان ايضا  
حل بين رضيع وولد رضعة لهما اي الرضعة منه اي من ذلك الزوج حتى يجوز له ان يتزوج  
باوكة زوج رضعته من غيرها وهي اي يزوج نسبها منه اب للرضيع وابنه اي اب الزوج  
اي للرضيع وبنته اخت له واخوه اجمع الزوج عم للرضيع واخوته له بخلاف زوج  
رضعته نسباً من غيرها كان تزوجت ذات لبن رجل فارضعت به صبيته فان هذا الزوج كان  
ابا له ولا ابنة لها ولا بنته لغيره ولا اخوة عم ولا اخوة عمه بل يكون الصبي نسباً من الرضاع  
حتى يجوز ان يتزوج باوكة من غير رضعته وباخت له في النسب ولا عمة له لورضعها  
من شاة وعملها فان لم يلد لها ثلث بطريق الكرامة بواسطة شبهة للثنية والاصل فيه  
الرضعة ثم يتعدى الى غيرها ولا يخرج نية بين الرضاع ولا ذلك رضاعاً فلو يتعدى الى غيرها  
فلو حرم لوضع الطفلين من جهة او من رجل لان لبن الرجل ليس لبن حقيقة لانه لا يتصور  
الا من يتصور منه الكرامة ولا عمة في الاختان بل لبن المرأة لعدم تصورها لغيره في الاختان  
لانه يتصور بالخذاء وهو من اهل الكرامة لا اسفل ولبن سيد البكر ولبن الميتة محرم

مستند

شاة اخيرة المستداه لما كان لبن البكر حياً للثنية كما لا يكون سبباً في ثبوت شبهة  
الحقيقة كبن غيرها من النساء واما لبن الميتة فلو انه ايضا لبن حقيقة وكذا اي محرم  
الاستعاط وهو شق من السعوط وهو الداء يصب في الانف يقال اسعطت الرجل  
فاستعط واما كان حراً كانه يوصل اللبن الى الحلق على وجه يحصل به الغذاء وللبن سيد  
الحلق بالطعام وقد خلط اخيراً زعمائنا في لا يحرم خبثاً مستداه مطلقاً عند الامام  
عليه السلام كاذكره في الحديث فانه لا يخلط اللبن على الطعام فان اللبن اذا كان غالياً  
تعلق به نظرة عند ما يعض في اللبن المخلوط الغالب نايب عن فاعل يعض لو غلط اللبن  
بما او دواء او لبن شاة لانه اذا غلب لبن المرأة كان فيه انبات اللحم وانتشاره وهو الحشر  
في الباب فيصير الغالب تقافاً وكذا يعض الغالب لو خلط لبن المرأة بلبن امرأة اخرى  
هنا عند الامام واي يوصف وعند محمد متعلق لغيره اي بالامر بين صاحبتي اللبن  
وان كانت تحت رجل صغيرة وكبيرة وارضعت الكبيرة رضعا الصغيرة حرمتا كلتاها على  
الزوج لانه يصير حليماً بين الام والبنت رضاعاً ولا هم للكبير ان لم يوطأ لان الفرقه حارة  
من قبلها قبل التحويل بها حتى لو كانت مكروهه او نائمة فارضعتها الصغيرة لها نصف  
المهر لعدم اضافة الفرقه اليها وللصغيرة نصف اي نصف المهر لان الفرقه قبل الدخول  
لا من قبلها اذ لا عرق لا يرضعها ويرجع الزوج بياي ينصف المهر على الكبيرة المرضعة  
ان علمت بالكناح وقصدت الفسا لانهما تكون متعديت بفعلها الا ان يرجع عليها ان  
لم تعلم بياي بالكناح او قصدت دفع المهر والهلوك لانهما قصدت دفع ما هو الكناح  
او علمت بالكناح وارضعتها بغير قصد دفع جوع وهذا انما لم تعلم انه اي الارضاع  
مفسد فانه لا يرجع عليها ايضا والقول قولها انه اي في ذلك لانه لا يعرف ان من جهتها ولو  
ارضعت اجنبية على النكاح صغيرة تحت رجل حرمتا عليه ويرجع عليها ان تعديت  
الفساد وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال كالبينة اي شهادة الرجلين او رجل وامرأتين  
والصادق وثبوته لهذا لا ينافي ارتفاع حكمة بالكناح حتى لو قال رجل هذه اختي او  
اي وليس لها اب حروف ثم ادعى الخطا بان قال ذهلت صدق لانه اقربا يجري فيه الخطا  
فكان حرمها فقد يقع عند الرجل انه بينه وبين امرأة رضاعاً فيجبر بذلك ثم يتفحص عن  
حقيقة الحال فيبين انه اخطأ وفي ذلك فاذا اخبرته اخطأ يقبل منه  
**الطلاق** هو اطلاق الزوج امره تطلقاً كالسودم والكولم وشراخ الفيد الثابت شرعاً  
مصدر مطلق الرجل امره تطلقاً كالسودم والكولم وشراخ الفيد الثابت شرعاً



خرج القيد الحسي تحت الزمان بالكاح خرج العتق لانه رفع هربايات شرعا لكنه لا بالكاح في  
 العتق شرعي رفع القيد والارادة المكنة للخل ولذا استعمل في المرأة لفظ الطلاق وفي غيرها  
 لفظ الاطلاق حتى لو قال لا امرأته انت مطلقه يستعمل في اللام لا يحتاج الى نيته بتحقيقها  
 يحتاج اليها ان الطلاق يفتعل وهو التكرير في اطلاق المرأة رفع القيد فقط لكان في  
 الحيط والطلاق ثلاثة انواع احسن وحسن وبديهي ولما الله كان كابر من بيان ذلك وهو  
 يشغل على يخرج به الفسخ لم يذكر واقيدا هو الطلاق ليخرج به عنه وقد خرج بالبيع  
 الاول بقوله احسنه بالنسبة الى البعض الاخر فلا ينافي كون الطلاق نوعا من مخصصا  
 فان المرأة بالخلول هنا ما جازا كذا م عليه الشامل للباح والواجب والمندرج في الكفر  
 فاذا اقدم الرجل على تطلق زوجته كان الاحسن تطليقها طلاقا واحدا في طهر كاجماع  
 فيقال محمد في اصل بلغنا عن اصحاب رسول الله صلعم انهم كانوا يستحبون ان  
 يزوروا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة ولذا قال وتركها حتى تنقضي عتقها  
 وذلك لانه بعد من الدم لم تكن من النكاح وصحح بالثاني بقوله وحسنه وهو سني  
 تطليقها ثلثا استقر في ثلثه اظهرها كاجماع فيها هذا ان كانت متزكيا بها وقال مالك  
 الثلوث بدعي والحسن السني غيرهما لا يخلو ليدخل بها طلاق واحدة وفي الحيض  
 وقال زفر يكره في الحيض كالمخلول بها ولنا ان الكراهة لقدر رغبة فيها بالحيض وهي  
 مستعنة في غير المخلول بها وقد بين اننا اخذوا في الاول ولذا كان احسن  
 بمخلول الحسن وهذا بيان السني فيمن حيض واما الآية والصغيرة والحامل فانه  
 يطلقن للثلاثة عند كل شهر طلاق واحدة اما الآية والصغيرة فلو قامت الاشهر فقام  
 الحيض في حق العدة واما الحامل فلو طلقها لا حيض في مرتبة فكانت كالصغيرة في حق ايقاع  
 الطلاق استاء وفي حق تفرقة هذا عند الامام وابي يوسف وعند محمد وزفر لا يطلق  
 الحامل للثلاثة او واحدة لان الشهر في حقها ليس من حصول العدة فكانت كالمتد  
 طهرها لو كان الطلاق في اول الشهر فتبين اهله وفي وسطه تعتبر الامام عند  
 واما عند مالك في كل الاول بالخير والمنسقات بالاهله والآية والصغيرة والحامل  
 جاز طلاقهن عقيب الجماع لان الكراهة في ذوات الحيض في الطهر عقبه لتوهم الحمل  
 واشباه العدة وهذا غير موجود هنا وصحح بالثالث بقوله وبديعي تطليقها بثلاثة  
 او اثنين بكلمة واحدة او كلتين في طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت متزكيا بها وفي  
 جاسباه وكذا اي بدعي تطليقها في الحيض لا تكن هذا مخالف للحسن والحسين فيكون

بدعي

بدعي لكنه يجب اجتماعها قبل اطلاقها في الحيض في الاصح على حقيقة الامر ودفع البعنة  
 بالعدة المحل ودفع البعنة من المرأة بطول العدة وقيل تحت المراجعة فيه كما قال  
 الطحاوي فاذا طهرت المطلقة في الحيض ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء الله اسكنها  
 كذا ذكر محمد في الاصل وقيل يجب من الزوج ان يطلقها في الطهر الذي يلي ذلك الحيضة التي  
 طلقها فيها هكذا ذكر الطحاوي وفي الخفة انما القياس قال الكرخي ما ذكره الطحاوي  
 قول الامام وما في الاصل قولها وقال الاستيعابي في شرح الطحاوي قول محمد مضطرب  
 ذكره الطحاوي مع الامام وذكره ابو الباق في مختلف مع ابو يوسف وقال للوطاوة انها  
 طالق ثلثة لثلاثة وهي من ذوات الحيض وقع عند كل طهر طلاق واحدة هذا اذا لم يتبين  
 او نوى كذلك وان نوى الوقوع جملة صحت نيته ووقع ذلك لان وقوع الثلث عرف  
 بالثلاثة فهو سني وقولها ايضا عا ولذا لم يتناول مطلق كونه في طهر سني لا بد من عرف  
 الى كمال وهو السني وقولها ايضا عا يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ عا وعبد  
 ولو كرها فان ايقاعه منه صحيح لا قرار به او سكران فان طلقه ووقع خلفه وكذا في  
 اعتاقه او اخرس او قبحه بالشارع المهرور فان اشارته المهرور في نكاحه وبعده  
 وشرايه كالبعارة من المناطق استبان كذا في الكافي في السابعة هذا اذا ولد افرسا  
 او طري عليه ودام والا فلا يقع طلاقه الا في يقع طلاق صبيته ويجوز ان كان هليته  
 بالعقل والتمييز ولها عريان العقل فلا يقع منها كما يقع من مبرم ومغني عليه وحق  
 ونائم لعدم التمييز ولا يقع طلاق سيد على زوجة عبده لانه ليس بزوجه واعتبار اي  
 الطلاق عبدا بالاساءة فطلاقها في جميع طهرها ثلثة ولا عبرة بالزوج حتى ان الثلث  
 لها ولو كانت تحت عبده وطلاق الامة ثلثان ولو كانت تحت حر **باب ايقاع الطلاق**  
 الطلاق نوعان صريح وكناية الصريح عند الاصوليين ما ظهر الما منه ظهورا بينا حتى صار  
 بحيث يسبق الى فهم السامع حقيقة كان او مجازا صريح ما اي لفظ استعمل فيه خاصة بان  
 لا يستعمل في غيره ولا يحتاج الى نيته وهو اي الصريح قوله انت طالق ومطلقة وطلقتك فان  
 هذه الالفاظ لم تستعمل الا في خاصة ويقع بكل واحد منها طلاق واحدة اما قوله انت طالق  
 فلو نعت فخره فلا يحتمل العدة لانه صريح وما يقرب به من العدة نعت لمصدر محذوف وجا  
 طلق فانه ثا واما ما عداه من الالفاظ هنا فلو انها للوجوب لكانت نعتا للشارع الى الانشاء  
 لكنه اعتبر فيها معنى الاخبار كما انه اعتبر المعاني للعبودية في جميع اوضاعه حتى اخصار  
 لولاء الفاعل انما على ثبوت معانيها في الحال كالفاظ الماضي فاذا قال طلقتهك هو





في اللفظ لا خيار ويجوز ان المرأة موصوفة به في الحال فثبت الشرح الايقاع من جهة  
 المتكلم اقتضاء ليقع هذا الكلام فيكون الطلاق ثابتا اقتضاء فلا يقع فيه نية  
 التلوث اذ لا عموم للمقتضي فتبين ان الواقع كونه اللفظ واحد وجبته لكون  
 تعالى الطلاق مرتان فاساكن معروف او تسريحا فاساكن او تفرقا او تفرقا او تفرقا  
 معروف هو الرجعة وهو سواء ان لم يبق او توي واحدة صحيحة او اكثر من واحدة  
 او توي باينة لا نه ظاهر المراء فتعلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى  
 عن البينة وثبتة لا بانه قصد تخيير عينة الشارع بانقضاء الحق فيلحق قصد وقول  
 لزوجته انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق  
 منها واحدة رجعية وهذا ان لم يبق او توي شتين لا نه ظاهر المراء ولا شتين  
 عود محض فلا يثبتا وله او توي باينة لما حر وان توي بانت طالق واحدة وتوي  
 بطلاق طلاق اخرى وقعتا اي الطلقتان وان توي الثلث وقعن كان المصدر  
 اسم جنس فثبتا وللا دفي وهو هنا الواحد ويحمل الكل وهو الثلث كسائر اسماء  
 الا جناس ولذا لو توي شتين لم يقع لان الشتين ليست جنسا له فلا يحتملها اللفظ  
 الا ان كانت امه وقرباها وقصا لان الشتين جنس طلاقها وقال زفر يقع الشتين  
 اذا نواها انه كانت او حرة ويقع الطلاق باضافة الي حملتها كما حر من قوله ان طلاق  
 وعنه والماء بغيره عن الجملة كالرفقة كما قال تكم في خبره رقة والعق كمال تكم فقلت  
 اعتناهم لها خاصين والراس فانه يقال فلون راس الجيش والوجه فانه يقال  
 يا وجه العرب والرج يقال هكذا روجه والبدن والجسم والفتح وفي الروايات  
 لو قال درك طالق لا يقع وفي حرة كمال لو قال استكر طالق يقع عندنا في  
 كمال لو قال فرك في الروضة مثله ولم يحكم خلوها او الى جزء شايع منها كصغيرها  
 ونسبها لان الجزء ان يقع يحمل سائر الصفات كالبيع وغيره فيكون محمول للفظ  
 لكنه لا يجري في حقه فيثبت في الكل ضرورة لا يمكن يقع الطلاق باضافة اليها  
 او حملها او ظهرها او مظهرها فانه لا يصيرها عن الجملة والبدن انت لذلك  
 كما في قوله تكم ثبت يدعي اليه لئلا يثبت لكنه لم يعرف استقرا استعمال ذلك لغة في  
 عرفا وقال الرنبلي اذا كان عند قوم بغير دين به عن الجملة وقعه الطلاق اي  
 كان ولو طلقها نصف تطليقة بان قال لها انت طالق نصف تطليقة او طلقك  
 نصف تطليقة او سدها او رجها طلقت لا يقع بترك واحدة كماله كما ذكر

بعضه لا يخرج

بعضه لا يخرج كذكره ويقع في قوله انت طالق ثلثة انصاف مضاف الى تطليقتين  
 ثلث فاعل يقع لا نصف التطليقتين طلاقه واذ اجع بين ثلثة انصاف يكون  
 ثلث تطليقات ضرورة ويقع في ثلثة انصاف تطليقة ثلثان لان ثلثة انصاف تطليقة  
 يكون طلاقه ونصفا فيكامل النصف فيحصل الثلث ويقع في قوله انت طالق من واحدة  
 الى شتين او ما بين واحد الى شتين واحدة عند الامام فاذ ابتداء الغاية فيلحق منه في  
 الطلاق والافراة انها لها وعند ما يقع ثلثان فان عند ما يدخل ابتداء الغاية و  
 اشتهاؤها وعند زفره يدخل اشتهاؤها وكما اشتهاها وروى ان الامام قال لرجل منكم سنك  
 قال سني اربعين سني الى سبعين قال فانت ادن ابن تسع فتخير ويقع في قوله انت  
 طالق من واحدة او ما بين واحدة الى ثلث ثلثان عند الامام وعند ما نثت وعند  
 وعند لما حر قيل ويقع في قوله انت طالق واحدة في شتين واحدة ان لم يبق باينة  
 صح او توي الضرب والخطاب لا نه بزيديا في المضرب وفي قوله انت طالق واحدة  
 ان توي وشتين اوسع شتين ثلث اي يقع ثلث لا يحتمل اللفظ هذا المذكور في الموطأ  
 وفي غير الموطأ يقع واحدة مثل اذا قال لها انت طالق واحدة وشتين حيث يقع واحدة  
 كما في شتين محل وان توي مع شتين ثلث فيها اي يقع ثلث في غير الموطأ ايضا  
 كما في الموطأ لا نه يحتمل اللفظ ويقع في قوله انت طالق شتين في شتين ثلثان وان  
 توي الضرب لان عمل الضرب في كثير الاجزاء بعد المضرب فلهذا في زيادة المضرب  
 لكثير اجزاء الطلقة الواحدة لا يجب تعددها فاقع طلاق له الفجر كما يقع  
 طلاق لغيره ويقع في قوله انت طالق من هنا الى الامم واحدة رجعية وقال زفر باينة  
 وفي قوله انت طالق بمكة او في مكة تطلق الى حيث كانت لان الطلاق لا يحصى مكان ولا  
 بظرف فكذا لو قال انت طالق في ثوب كذا وعليها غير او في الشمس او في الظل ولو قال انت طالق  
 اذا دخلت مكة او في دخولك مكة يقع الطلاق ما لم تطلها اما الاول فلهذا علقه بالرجول واما  
 الثاني فلهذا علقه في تطل على الطرف والفعل غير صالح للحقيقة فيجوز على المقارنة كما في قوله تكم  
 فارجل في عبادي وعلى بعض الشرح محاذ المناسبة بينهما وهي ان الطرف سابق على الطرف  
 كما ان الشرح سابق على الشرط وكذا الحكم في الدار فكذا ذكر **فصل** قال انت  
 طالق عدا او غير يقع الطلاق عند الصبح لوجود المعقوب به وان توي او وقع وقت العصر  
 بعضا فاشهر صحت نيته فيصرف فيها باينة وفي الثاني فيصرف قضاء ايضا كما يصدق دية  
 وهذا عند الامام خلوها فانه لا يصدق قضاء ويصدق فيها باينة ولو قال انت طالق

بجعل طلاقا وثلث يقع ثلث  
 فان كل نصف يكون



اليوم على ما فعل يومه وهو يقبل التاقيت وفي شرح الوقاية المراد بالمتبادر  
استدراكه ان يتوعد النهار لا مطلق الاستدراكه من جعل النكاح من قبيل غير المتبادر  
ولاشك ان المتبادر انما هو ما هو كذا فيكون بحيث يستوعب النهار ويطلق الوقت مع فعل  
المتبادر لان اليوم يطلق ويراد بها النهار ويطبق ويراد بطلق الوقت فيعمل في الفعل  
المتبادر على الاول ومع غير المتبادر على الثاني رعاية للناسية واستعمال العرف فلو قال  
الركب بيديك يوم يقدم زيد فقدم ليلو لا تتحقق لان المراد يقبل التاقيت فيكون اليوم  
لنهاره فلو تخبر وان قال يوم امروءك فانت طالق فكلها ليلو ووقع ان الطلاق  
لا يقبل التاقيت فيكون اليوم لطلوع الوقت اعلم انهم اخضعوا في ما ذا يعتبر الاستدراك  
وعنه فقدم من يعتبره في المضاف اليه اليوم كان المضاف يحصل له التعريف والاختصاص  
من المضاف اليه وهو مختار في الملام والصدور المتبادر والعتابي ومنهم من يعتبره  
في العامل فيه وفي شرح الكفر كما وجه ان يعتبر المتبادر منها وعليه مسائلهم وفي شرح الوقاية  
ان كان كل واحد منهما غير متبادر فلو قال انت طالق يوم يقدم زيد باليوم النهار وان  
كان الفعل الذي يتعلق به اليوم غير متبادر والفعل الذي اضيف اليه متبادر نحو انت طالق  
يوم اسكن هذه الدار والى كس خوارك بيديك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراد النهار في  
الجملة الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير متبادر لان المراد بقاؤه كون المرأة طالقا  
فلو قال في حق اليوم به ولو قال انا منك طالق فهو لغو وان فوي كان الطلاق لازمة  
العقد وهو فيها دون ولو قال انا منك باين او عليك حرام بانت ان فوي لوق الا بانه  
لا زالة الوصل وهي مشتركة بينهما كما نخرج كما لا زال المحلل ففقت اضافتها اليها  
في اطلاق الطلاق اليها ولو قال الزوج انت طالق مع موني او مع موك ففقت  
لان لم يصادف اهله ومحله وكذا لو قال انت طالق واحده او لا ففقت ولو قال المحل  
ففيه سئل للجامع الصغير وصورهما في روي مخبر عن يعقوب عن الامام في رجل  
قال لامرأته انت طالق واحده او لا قال ليس بشي انتهي وقال لك والشافعي واحد  
ولم يذكر الخلاف في الجامع الصغير في الاصل في طالق واحده رجعية في قول محمد ان  
طال الزوج امرأته او ملك شفصها او ملكته هي او شفصه بطل العقد ان الماكنة تنافي  
ابدا بالنكاح فيمنع بقاءه فلو طلقها بعد ذلك لغا الفوت المحل ولو قال من تزوج  
انتهى لها وهي امه حال قولها انت طالق تنتهي مع اعتاق سيدك اياك فاعتقها  
فكأن الزوج رجعة لوق اعتاق المولي شرط للتطبيق ولا ينافي لفظ مع كانه متبع

الغلبة بها

سكان

اليوم على ما فعل اليوم يعتبر الاول كذا ويلحق الثاني فطلق في الصبح الاول في اليوم ويلحق  
ذكر الغدر وفي الثانية في الغدر ويلحق ذكر اليوم لانه اذا ذكر ثبت حكمه تجزئاً وتطبيقاً  
يجعل التعبير بذكر الثاني لان المتجزئ لا يقبل التعليق والمعلق لا يقبل التجزئ ولو قال انت  
طالق قبل ان امروءك ففقت ولو قال انت طالق اسس والمحال انه قد نكحها اليوم  
وذلك لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مأكفاً فلما كان قال لها انت طالق قبل ان  
اخلق او قبل ان تخلق فلو كانت حرة قبل ان تستر بك او انت حرة اسس وقد استر اليوم  
حيث يعتق عليه لا قرار له بالحرة قبل ملكه كالوقال لعبد الغيرة عتقه بكه ثم استراه يفتن  
عليه ذكر الزبلي وان كان نكحها قبل اسس وقعي الطلاق الا انه لم يبدأ في حال اشتا  
ولا يمكن تفكيكه لغيره عن طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره ولا يضرهما فيه فتعنت  
الانذار وقدره على استناد فقيين الاثاء في الحال ولو قال انت طالق ما لم اطلقك  
او متى لم اطلقك او متى بزيادة اليم في متى لم اطلقك وسكت طلقت للحال لانه اضاف  
الطلاق الى زمان حال عن التطلق وقد وجد فان توهم في الوقت وما هنالك مثلها في  
نكاحك به عن عيسى رست حيوان التطلق كانه من الوقت وقد وجد في قوله  
الثلاث وقعن بسكونه لما مر وان وصل بقوله انت طالق ما او متى وسكت لم اطلقك  
انت طالق او على الثلاث واصلا انت طالق وقع واحده وقال في تزييف في الاول  
طلقتان وفي الثانية ثلوث لانه اضاف الطلاق الى وقت حال عنه وقد وجد وهو  
قوله انت طالق قبل ان يخرج منه ولنا وهو وجه الاستحسان ان وقت قوله انت طالق  
زمان التزوج ان البراءة يدخل في المين ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع  
ما لم يمت احد ما يقع قبيل الموت كان الشرط في تحقيقه واذا بلونه مثل ان عند  
الامام فلو يقع الطلاق لم يمت احد ما عند ما مثل متى يقع الطلاق فيكون  
ديداً لان اذا لم يكن شرطاً في الشرط كما هو ذهب البصريين ولذا قالوا اذا  
شئت فانت طالق او يخرج الامر من يدها بالقيام عن المجلس متى شئت بخلاف ان  
والوام انها قد يكون للشرط كما هو ذهب الكوفيين وقد يكون للوقت وقوع الشك  
في الطلاق في الحال فلو تطلق فيه وانما لم يخرج الامر من يدها بالقيام عن المجلس  
في اذا شئت لان الامر صار في يدها بيقين فلو يخرج بالشك ومع نية الشرط او  
الوقت فاما فوي فان قال فوي الوقت يقع في الحال وان قال فوي الشرط في اخر  
العقد فقال اللفظ كله منها باستعماله فيها واليوم النهار وهو من طلوع الشمس



في حقها بعد ان كان مع الصبر فبقع عليه فبقع الطلاق وهو حق فلا يكون عام  
طوقا شئين بل ثلثا فبذلك الوجه بعد الشئين وان علق الزوج طلقته بالحق الغد  
وعلى ما علقها بما سبغ الغد لا على انه لا يجوز رجوعه اولا وان رجوع الطلاق سقاني  
لوقوع الحق فبقع الطلاق وهو انما يخلو في المسئلة الاولى فان الحق مقدم هناك  
رتبة كما عرفت وعند محمد بلكا الرجعة كان العتيق اسرع واوحيي لكونه رجوعا الى المالة  
الاصلية وهو اسرع من رجوعه في الطلاق فانه بعض المبتاعا وتعتد كالمخرج لهما عا  
للاحتياط **فصل** قال لها انت طالق هكذا شئيل باصابعه الى عدد الطلاق  
وقع بعد ما كان اساء بطونها نصير المشورة ولا يصرف قضاء في نية المصنف من  
وان اشار بطونها نصير المصنف لونه اذا اشارت الى اصابع المشورة فالعادة ان تكون  
بطن الكف في جانب الحجاب ولو وصف الطلاق بصرف من الشدة وذلك بان قال  
لزوجتي انت طالق باني اوالبنة اولغش الطلاق اولخينة او اشتر او طلاق الشط  
او طلاق الدرة او كالجمل او كالف او ملو البيت او تطلقه شديدا او اكثر الطلاق  
او اعظمه او وصف الطلاق بالطول او العرض بان قال انت طالق طرفة طوقا او عتق  
وهو واقع بآية بلوسية لوقوع وصف الطلاق بالثقة والطول والعرض مما هو عا  
اثره وذلك يكون باينا وكذا في كل وقت واحد بآية ان نوي التثنية ايضا الا اذا  
يقول طالق واحدة وهو باني اوالبنة اخرى فيقع بآية ان لونه نوي محمل كونه  
باني في هذا التركيب خبر بعد خبر فصا كما لو قال انت طالق انت باني وانت طالق وان  
كان يقضي الرجعة لكنه لما كان الثاني باينا لم يقدر بها الا اول رجعتها فكان باينا ص  
وصحت نية التثنية في الكل لان التثنية عام الجنس فيجعلها اللفظ فيعمل عليها بالبنة  
ولغش الطلاق بورد ما عدا ذلك كعدد الشمس والتراب فيباني في قول الامام قال  
ابو يوسف رجعية وقال محمد ذلك افعي واحسن لو **فصل** ان طلق غير المملوك  
بما تملك وقعن انه ذكر العدة والرجوع يكون به فبقع ما ذكره وان فرق الطلاق لها  
بان قال انت طالق واحدة واحدة او انت طالق طالق او انت طالق او انت طالق انت  
طالق انت طالق بآية بالاولى لا الية ولا تقع الثانية لانها لا تنفك المحل ولو قال انت طالق  
واحدة واحدة وقع طلاق واحدة وكذا لو قال انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد  
واحدة لان الاولى فيها وصفت بالقبيلية فلما وقعت لم يسبق للتانية محل ولو قال  
انت طالق واحدة بعد واحدة او قبلها او مع واحدة واحدة او معها واحدة فثنتان

اي يقع ثلثان

اي يقع ثنتان اما في الاول فلو ان البعديتة صفة الاولى فاقضي باقاع الرجوع في  
الحال باقاع الاخرى قبل هذه فيقتربان واما الثاني فلو ان البعديتة صفة الثانية لا  
فها لم يجرى الكناية فاقضي باقاعها في الماضي وبقاع الاولى في الحال لكن الا  
بقاع في الماضي باقاع في الحال فيقتربان معا واما الثالث والرابع فلو ان مع التثنية  
ويقع في حق الموطوعة ثنتان في الكل اي في كل المذكور هنا في حق غير الموطوعة  
بقاء اثر المكاح بوجه العدة ولو قال لها اي اخير المخل لهما انت طالق ان  
دخلت الدار واحدة واحدة فدخلت الدار اربعين واحدة وهذا عند الامام و  
عند ما يقع ثنتان وهذا لا يختلف في هذه المسئلة فان آخر الشرط بان قال انت طالق  
واحدة واحدة او طالق طالق ان دخلت الدار فثنتان انها فانه لم يربط بتعلق الشرط  
دقة فيقتربان كذلك وانت خبير انه لو اقر قوله وفي الموطوعة ثنتان في الكل اي هنا سبق  
العلم الى بعض الدخان ان المراد بالكل اذكر في الاختلاف من التقديم والتأخير في بيته  
ثم لانه على المطلوب مع عدم التوهم ورجع فلو ردد عليه في الدار ويقع بعد من  
بالطلاق لا به فاذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق واحدة لا مانت طالق لا مانت  
القول موقوف على ذكر العدة فلو بقيد الحكم قبل فلو كانت قبل ذكر العدة في قولها انت  
طالق واحدة لا تطلق لانه وصل الطلاق بذكر العدة وذكر العدة حصل بعد وقتا فلم يصح  
محوه ولو ان قبل ذكر العدة يقع واحدة لانه ذكر لفظ الطلاق ولم يقبل به ذكر العدة فيقي  
ما ذكره وهو على البق في وقوع الطلاق حتى لو قال انت طالق يريد ثلثا فاحذر من قوله  
فلم يقبل به شيء بعد ذكر الطلاق يقع واحدة لان الوقوع بلفظه لا بقصد كذا في خبره  
المراد **فصل** وكنايته هي افة مصدر كنية او كوفت بكذا عن كذا  
اذا تركت التصريح به وعند علماء البيان ما روي به كونه معناه مع جواز ازالة ذلك  
المعنى قبل ما يقصد به معناه بمعنى ان لزوم له وعند اصوليين ما استنزل منه وعند  
الفقهاء في اطلاق ما حصل وقعه وفي هذا كناية عن قولهم قبل ما لم يوضع له لانه  
ضع لشيء لا يحتمل غيره وما سبق الكناية ما هي في عرف الفقهاء هذا اذا وان بين ما حكمها  
عندهم في الطلاق عندهم هل يحتاج لنية او كالا لمرج فقال ولا يقع لها آية او  
لا لزال وهذا تبين ان الرواد في قوله ولا او في الفاء كما هو في بعض الكتب المشهورة  
واذا كانت الكناية ما حصل وغيره فبها اعتد كالا حتمالا لا اعتداد عن الكاح ونعم  
استعمل واستبرأ مما حكمه كانه صريح في طلب براءة الرجم ويحتمل استبرأ في اطلاقك

ن



واي طلقك وانت واحدة فانه يحتمل في قولك او في الحسن او طالق واحدة واحدة وعلم من  
الفاظ هوانه يقع بكل لفظ منها واحد رجعية اما الاول فلو انه لا يحتمل ما مر في التوفيق  
واقطع طلاقا ساقا بقا الطلاق عقب الرجعية من في المصنوع بها واما في غيرهما فبان  
بطريق استعارة لكم لسمية بطريق القضاء لان مقتضى بيئت التخصيص يقتضي  
ولا صحة له هنا الا انه على غير المصنوع بها واما الثاني فلو انه بشرط اعتدي طلاقا  
فلو انه اذا نوى الطلاق اوردت على الحال كان كانه قال انت طالق وهو بذلك تطلق رجعية  
وكذا بين نصيحة وعلمه لعدم فرق العوام ذلك قال بعض المشايخ ان نصيبها  
فرجعية وان لم ينو كانه نعت لمصدر محذوف وان رفعها فلو شيء وان نوى كانه نعت  
للزوجة وان كان يحتاج الى التنية كالحال امرين هذا حكم هذه الفاظ وما سواها من الفاظ  
التي تأتي في يقع بها واحدة بانية وقال مالك وان افرد واحد رجعية واختلف فيه بين  
الصحابه فقال عمر بن الخطاب بن مسعود بن رجعية وعلى وزيد بن ثابت رجعا بين وبين  
الطلاق ان العامل هو لفظ الطلاق الذي هو كناية وهو قولهم او نفس الفاظ فهو  
قولنا وهي تدل على التيسيرة فيقع بها بانية الا ان ينوي ثلثا فيقعن او الثلث فيقع  
تية التين ان حتى السجدة في الفاظ الوجدان وذلك لفردية او التنية والفاظ  
التي حكمها هذا هي هذه بانية بنية بنية اي سقطت حرام حلية بنية حلية على ما  
هو بين السنام والحق الحق باهلك وهبك لا هلك من حلك فارقتك بنية اختيار  
استخارة تعني تحري استخري اعرفي من العزبة اعرفي اذهبي فربي استخري الزوج وكذا  
ان هذه الفاظ منها ما يصلح للبراءة من سواها كالحري تعني استخري تحري اعرفي  
لا في طلقك وما يصلح لسواها ان يريد بغيرها عن نية وما يصلح سواها ان  
يريد حلية عن الحرية عن الطاعات ولا يحتمل اولا شتما فلو انك المتفق مع امر  
بشيء منها التنية صدق مطلقا اي سوا بقية مما يصلح جوابا او اذ شتم او كان  
لا يصلح لها وهذا حاله الرضا والا لا يصدر قضاء عند ذكر الطلاق وما يصلح  
للجواب دون الرد لانه على ما ياتي في سطلوها ولو تصدق ايضا عند التخصيص فيما يصلح  
للطلاق دون الرد والشم وتصديق ديانة في الكل لوجود شبهة الاحمال ولو قال  
ثلاث مرات اعتدي وادعي انه نوى بالاولى والى بالثانية في حيا صدق ديانة وقضاء  
لو انه ادعي حقيقة كلامه وان ادعي انه لم ينو بالثانية في شيئا ودعي التنية كانه لما نوى بالاولى في  
الطلاق صار الحال حال ذكره فحين الباقي له فلو تصدق في نية التنية وتطلق المرأة

الاستخارة

ليست في المرأة وليست لك بزوج ان نوى الرجوع الطلاق حين قوله ذلك وهذا عند الامام اذا  
لم يلفظ فان هذه الفاظ تصلح لانك لا تكسح ولو نشأ الطلاق فيقول ان يقول  
ليست لي بامارة لوني طلقها كما يجوز ان يقول ليست لي بامارة لوني ما تزوجتها وقالا  
لا يطلاق كانه نفي الكسح ونفيه لا يكون طلاقا بل كناية كما لو قال لم تزوجك كافي الهداية  
والصريح يلحق الصريح فلو قال انت طالق انت طالق تطلق تثنين ويلحق البين فلو  
اباها ثم قال انت طالق يقع الطلاق بقوله كما فان طلقها بعد قوله فلو جازح عليها  
فيما اذنت به يعني الخلع والفاء للتصديق مع الوصل فيكون نصا على وقوع التناجس  
للخلع وهو طلاق بين والباين يلحق الصريح فلو قال للوطوء انت طالق ثم قال انت  
بين يقع الطلاق البين كما يلحق البين البين الا اذا كان سطلها بالشرط بان قال  
ان رجعت الى ارجعت باين ثم قال انت باين فدخلت الدار في الدعوى فاتها تطلق **باب**  
**التخييل** للطلاق واذا قال الزوج لها اختاري بيني الطلاق بقوله فاختاري  
نصها في مجلسها الذي سمعت من الزوج الاختيار فيه او مجلسها الذي علمت بالاختيار  
عن الزوج به بالاختيار فيه بانت واحدة والقباس ان لا يكون ذلك انه لا يكاد يقع الطلاق  
بهذا اللفظ فلو لم يكن التخييل به ترك باتفاق الصحابة على وقوع الطلاق وان اختلفوا في  
صفته والباين قول على رضي عن اختيارها فيها بشروط اخصاصها بها وذلك فيه ولا يصح  
نية التناقض لعدم تنوع الاختيار وان قامت منه اي من المجلس الذي علمت بالاختيار فيه  
او كانت في عمل فلما علمت بالاختيار اخذت في عمل آخر كان كانت في اخر شفيع او انقل فقا  
الى الثاني بطل اختيارها ولو كانت في المكتوبة او في الورق فاقترها كاذ كانت في قيام تية  
نقل ولو قاعة فاضطجت عن اليك رويان ولو لم يجد احد يدعيها الشهود فقا  
لعدمهم ولم تنتقل عن الموضع قيل بطل كالوقاست كرها وقيل لا وان انتقلت فعليه  
رويان ولا بد من ذكر النفس او ما يقوم مقامها في النهاية او الاختيار لانه انما تنفس  
بالنفس في احد كل منهما فيقع الطلاق لو قال اختاري اختارت فقالت اخترت او قال  
اختاري فقالت اخترت اختيرة واذا صدق ما وقع الطلاق بقضاء وقما وان لم يكن  
عن ذكر النفس كذا في الغوا بدلت الحجة وان قال لها اختاري فقالت في جوابي انا اخترت  
او قلت اخترتني بطلق والقباس ان لا تطلق وهو مذهب الا في كانه وعده يحتمل  
فصا كما لو قال لها اطلقني فحك فقالت اطلق نفسي وجه الاستحسان ان الصيغة غلب  
استعمالها في الحال كافي حكمة الشهادة واداء الشهادة فيجعل عليه والفرق بين اختاري

اختار



وطبق ان الاول فعل الفاعل فممكن جعل ظرفا به كناية عنه والثاني فعل اللازم لا يمكن فيه  
ذلك وهذا في جوابها الاول واما الثاني فالجواب فيه عدم الوقوع لعدم ملكه للواقع  
بهذه اللفظة حتى لو قال اخترت نفسي منك لا يقع شيء لكنه استحسن الوقوع لاجتماع  
الصحة وان قال له انك اخترت اختاري فقلت في جوابه اخترت الاول والثاني  
او الاخرى يقع الفاعل بلونية ولذا لم يذكرها في الجواب كنه شرطها في الزيارات وفيه  
الثلاثة انما هو عند الامام وعندهما يقع واحدة باينة واختاره الطحاوي لان هذا  
اللفظ يفيد الا فرادى والترتيب كما يتصور ترتيب في الملك بل في الاعيان فسقط ما لا  
يتصور ويقا يتصور وهو الا فرادى ولوام ان هذا اللفظ يفيد الترتيب والا فرادى يقع  
واذا انطلق الكلام في حق الاصل بطل في حق التبعية ولو قالت في جوابه لثلاث مرات اخترت  
اختياره وقع الثلث اتفاقا لان اختياره للثلاث فصار كما اذا صرحت بها ولو قالت  
في جواب اختاري ثلثا طلقت نفسي واخترت نفسي بتطبيقه بانه بواحدة كذا في  
المسئلة والمجامع الكبيرة الزيارات ومجامع الفقه وعامة نسخ المجامع الصغيرة  
جامع صدر الاسلام ولذا قال في شرح الوقاية وهذا في الاصح وقيل يمكن الرجوع  
في جامع صدر الاسلام وفي الهداية اعتبارا لما انت بدين صريح الطلاق ولو قال لها  
امرك بيدك في تطبيقه او قال اختاري تطبيقه فاختارت نفسها يقع به واحدة رجعية  
لانها تصرف بجعل الزوج وقد جعل لها تطبيقه صريحة والصريح يعقب الرجعة ولو قال  
امرك بيدك بنوي طلقت ثلثا فقلت في جوابه اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة وقع  
الثلث لان الاختيار لما صلح لجواب الامر باليد لكونه ملكا كالتمخير الواحد منه الا  
اختياره فصارت كما قالت اخترت نفسي بمرّة واحدة وبه يقع الثلث وان قالت في جواب  
قوله امرك بيدك طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطبيقه فواحدة اي في تقع  
واحدة باينة لان التقويض في البابين ضرورة ملكها امرها وقد خرج كل منهما جوابا  
له فتصير الصفة المذكورة في التقويض المذكورة في الاصح ولما قال امرك بيدك الباء  
وبعد على لا يجعل الليل حتى لا يكون الخيار بالليل لذكر كل من اليوم من سفر او اليوم  
سفر الا اعتبارا بالليل وان رتبة اي الروعة الامر من قوله امرك بيدك اليوم ثم امرك  
لا يريد الامر بعد بل كان امرها بيدها بعد وان قال امرك بيدك اليوم وعمل  
بجمل الليل اذ لم يتخلل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناول الاخر فكان امرا  
وان رتبة اليوم لا يبقى عندك لا يبقى اخر النهار في قوله امرك بيدك اليوم اذ رتبة في

اوله

اوله ولو كنت بعد علمها التقويض بوجه او اكثر كان ذكره ليس التقدير بل الملك الذي لم يلبس  
كان واكثره لئلا قال ولم تقع او كانت قائمة لمجساة فامكان او ممكنة فتعقد  
او على اية سائرة فو قفت او دعت اباها للشيخ او دعت شهودا لوضها ولا يبطل  
خيارها في ذلك كذا الا في اذ كانت قاعدة فانكأت في غير رتبة الجاهل الصغار في ذلك  
دليل انها دون فكان اعراضا وهو خلوها لا صريح وان سارت داسها التي على الشفيع  
عليها واقفة بطل اختيارها لان سير الدابة مضاف الى ركبها فكان كسيرها وكذا لو ركب  
او تحرك الى اخرى وكانت نازلة فركبت لا اي لا يبطل اختيارها بسير ركبي فيه  
لان سير الفلك لا يضاف الى ركبها ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو شيئا او نوى حيا  
طلقت وقعت الطلقة رجعية لان المقوض اليها صريح الطلاق وهو يعقب الرجعة  
وكذا اي كذا يقع رجعية بنوي او لم ينو لو قال طلق نفسك ثم انها قالت في جوابه  
انت نفسي لما علمت ان العبرة لما فوض اليها ولو طلقت ثلثا والحال ان الرجوع  
قواه اي بنوي طلقها ثلثا وقعن لا في طلق نفسك تختص او قعي على نفسك الطلاق  
وهذا القول يحتمل نية الثلث فكذا تختص ولخت نية الاثنين في غير رتبة وقد مر  
وهو ذلك ولو قالت في جواب طلق نفسك اخترت نفسي لا تطلق لانه ليس من الفاظ  
الطلاق ولا يملك الرجوع بعد قوله لوجه طلق نفسك لانه لا يملك ولا يوكيل ولا يتقيد  
بالجواب بل يجلس عليها فان طلقت فيه صح ولا فلو الا اذا قال سبي شئت فانه فوض  
اليها الطلاق في الوقت الذي نشاء فيه فلو يجسر بدعا قبل ولو قال لها اي رتبة  
وتعذر اخرى طلق مرنك او قال لا عري طلق امرأتى فانه يملك الرجوع سبي لانه استعان  
غيره ليكون التصرف له لا على قلوب الرماء به لحقة الضرر ولا يتقيد التقويض بالمجلس اذا  
راد ان شئت لا يملك الرجوع ويتقيد بالمجلس ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلعت  
واحدة وقع واحدة وهو قول الشافعي واحمد وخالف فيه مالك في عكسه بان قال  
طلق واحدة فطلعت ثلثا لا يقع شيء وهذا عند الامام لانها مخالفة فكانت بسببية  
لا مجببة وهو قول زفر وعند ما يقع واحدة لانها انت بما ملكه وزيارة فيقع بما ملكه  
وتلغو الزيادة وهو قول الشافعي واحمد في قوله طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلعت  
واحدة لا يقع شيء اذ المعنى ان شئت الثلث لان الشرط لا يرد من جزاء فاما ان يكون التقيد  
على او شئت اخر وعلى كونه التقديرين يتعلق بمشية الثلث ولم توجد فلو يقع شيء  
ولذا في حكم عند الامام وعند ما يقع واحدة كالذي قبله ولو امرها بالبابين او الرجعي



فحكمت بان قالوا طلق نفسي طلقه باينة في جواب طلق نفسك صفة رجعية وقع  
ما امر به الزوج كما لو اقتصرت على الاصل ولم تذكر الوصف ولو قال انت طالق ان شئت  
فقلت في جوابه شئت ان شئت فقال هو شئت بنوي الطلاق لا يقع شيء لا يثبتي  
الطلاق بالمشيئة المرادة وهي انت بالمشيئة الحلقية فلم يوجد الشرط وخرج الامر من  
لو شئت لها ما لا يحسنها ولما بطل قولها شئت بطل ما استثنى عليه وهو قوله شئت  
وكذا لو علقفت بسبني لما لم يستعمل فاعله المشيئة بعدد ما كان له من شئ بعد ان علقفت  
بوجوده كان كانت السماء فوقك يقع الطلاق ولو قال لها انت طالق سبني شئت  
او سبني شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فزوت الامر لا يرد ردّها ولها ان تطلق  
نفسها طلقه واحدة سبني شئت فلو يقتصر على المجلس حتى لو قامت او عذبت في عمل  
اخر كان لها ان تطلق نفسها واحدة ولا تزيد ان هذه الالفاظ نعم الا ان كان لا افعال  
فتمسك التعلق في كل زمان لا تطبيقا بعد اخر ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان  
تطلق نفسها ثلثا تطبيقا مستمر فاذا كان كلما يفيد عموم الافعال بالتحقيق كما يجوز  
لما لم يرد زوج اخر لو ان تصرف التعلق الى الملك القائم فلو يتناول الحادوث  
ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق بالم تشاء لكنه لا مطلقا بل في  
مجلسها لان اين وحيث اسمان للمكان والطلاق لا يتعلق به حتى لو قال انت طالق في  
حلب تطلق الزن تجلو في الزمان فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشيئة فيقتصر على مجلسها ولو  
قال انت طالق كيف شئت فان شئت مشيئة موافقة لشيء سوا كان مانعا ففان في رجعية  
او باينة او ثلثا وقع كذلك لتحقيق الطائفة بين مشيئتها ونيت وان تخالفها بان شئت  
واحدة ونوي ثلثا او بالعكس يقع رجعية وكذا اي وكذا يقع رجعية ان لم تشاء  
المرأة وهذا عند الامام وعند ما لا يقع شيء ما لم تشاء هذا المطلق في السقوط  
ولم يذكر في الاصل وسماه على ان الطلاق ليس يتعلق بمشيتها وهو قوله ما وثرنه  
فيما اذا قامت من المجلس قبل المشيئة فعنده يقع رجعية وفيما قبل الجول فعنده يقع  
طلقه وعنده ما لا يقع شيء في الوضحين وان لم يكن له نية يقع ما شئت المرأة فانه  
اقامها مقام نفسه وهو يقيد على جعل الطلاق باينة او ثلثا بعد وقوعه رجعية كذا في  
ولو قال انت طالق لم شئت او قال ما شئت طلقك المرأة نفسها ما شئت اذ ما يتعد  
للعقد فقد فوضت اليها اي عده شارت في المجلس لا يجوز لانه خطاب في الحال فيقتضي  
الجواب فيه ولو قال لها طلق نفسك من ثلث تطبيقات ما شئت فلها ان تطلق نفسها

ما دون الثلث

ما دون الثلث لان من المتعبد حقيقة فيعمل به فطلق واحدة وثلثين لا الثلث وهذا  
عند الامام خلافا لها قالوا تطلق ثلثا ايضا حله على تمييز الجنس باب **التعليق**  
في الطلاق لما يصح التعليق في الملك بان يكون المعلق مالكا في وقت لقوله لئن لم  
ان زرت امك فانت طالق او يصح حال كونها مضافا الى الملك بان يعتق على نفسه الملك  
لقوله لا جنسية ان ملكك طلاقك او على سببه لقوله لها ان تملكك فانت طالق فيقع  
ان تملكها وانما قصر صحة التعليق على احد هذين تحقفا لمضي البين الذي هو التقوي  
على منع النفس بكون الجراء مخيفا وذلك بوجود احد ما فاذا انقضا لعدم الخوف فانقضا  
مضي البين فلو يتعمد التعليق بين وثلا لو خلف لا يحلف فعلى الطلاق الشرط  
بجنت ولو خلف لا يطلق ولو لمالك حالا او الاضافة السيل حاصل المطلوب اذ جاز  
في ملكه حالا فيجوز عن الشرط ولو قال لا جنسية ان زرت امك فانت طالق فكيف اذا رأت  
لا تطلق لعدم الملك والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما وسببها الى كل  
بالشرط لتعلق الفعل بما يليها لقوله كل من دخلت منك الدار فوطي طالق فانه تطلق  
غير التي تدخل ولا يجفي انه ليس في هذه الالفاظ ما يدل على التكرار سوي كلما ففي جميعها  
الا وجب الشرط مرة في الملك المعلق فيه ولو بعد عقدان انتهت البين الا في كلما فانها  
اي البين تشترى فيها بعد الثلث وهذا ما لم تدخل كلما على الزوج نحو كلما تزوجت  
فانت طالق فانه محال لا تشترى فيها بعد الثلث فلو قال كلما تزوجت امرأة فوطي طلق  
من تزوجها بكل تزوج ولو بعد زوج اخر كان انعقاد هذا التعليق على ما يملك عليها من  
الطلاق بالزوج وهو على محصور وان قال لمنكحته كلما دخلت الدار فانت طالق  
لا تطلق بعد الثلث والحال انه تزوجها بعد نكاح اخر وفي التفرج على اذكره من الحكم ككلام  
تفرج على طريق اللق والنشر المريب وهو ظاهر ورواى الملك لا يجعل البين فلو قال  
ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها واحدة ثم تزوجها بعد العدة فدخلتها طلق  
لان التعليق باق لبقاء المحل والملك شرط لوقوع الطلاق لا اي ليس هو شرط لا محمول  
البين فان وجب الشرط فيه اي في الملك انحلت البين لعدم دلالة اللفظ على التكرار ووقع  
الطلاق لوجود الشرط والمحل قابل للجرا فيستلزم الا اي وان لم يوجد الشرط في الملك  
انحلت البين لوجود الشرط ولا يقع الطلاق لو تعدد المحل وان اختلفا في وجود  
الشرط فالقول قوله لا يفسد بالاصل وهو عدم الشرط الا اذا برهنت فانها توثرت  
دعواها بالبينة وفي اي شرط لا يعدم الاستها فالقول اخر لها فيه في حق نفسها فقط ابي



عن غيرها فانها لا تصدق فيه فلو قال الزوج لا امرأته ان حضنت فانت طالق وقوله نعم فمقتضى  
حضنت وكذلك الزوج طلقته فلو نذر والفقهاء ساءلتها لا تصدق لانها تدعى حنث  
الزوج وهو يكره وجه الاستحسان انهما ساءلتها ما باطها ما عندهما بقوله نعم ولا يكفى ما  
خلق الله في ارجاسهم ولو لم يكن قولها فيه معتقلا لم يكن لامرأته فائدة وكذا القول  
قوله في حق نفسها لو قال لها ان كنت تحبين عزاي صديقا فانت طالق وعدي  
فقال ان حبتي نطقت ولا يقبل في حق غيرها فلو يعقن العبد اذا اصل عدم المحبة فاعتبر  
في حق غيرها ولا يشيق بكونها كما انما لا تارة بخصها الزوج قد تحب العتق منه بالحد  
فتعلق الحكم في حقها ما يبدل عليه وهو الاخبار ولا يقع الطلاق في قوله ان حضنت فانت  
طالق ما لم يستمر ذلك لانها اقل الخيول عندنا فلا استمرار لها يعرف انه حيز فانما  
استمر الدم اليها وفيه الطلاق من ابتداءه حتى لو كانت غير حرة فحولها وتزوج عند  
رؤيته صح ولو قال انت طالق ان حضنت حضنة يقع الطلاق اذا ظهرت لان الحضنة  
اسم للام من الخيول وهي لا تحصل الا عند انتهاءه وهو الطهر ولو قال لي ايضرا  
لم تطلق حتى تظهر ثم تحيض ولطاهر اذا ظهرت لم يقع حتى تحيض ثم تظهر وفي ادراك  
لصف الحضنة لا يقع حتى تظهر وقال زفر اذا مضى لحضتها خمسة ايام ولو قال ان ولد  
ذكر فانت طالق طلقه واحدة وان ولدت اثني فانت طالق اثنتين فلو لم يولد لها لم يولد  
لم يولد لها الا ان تطلق واحدة قضاء واثنتين تنزيها اي قوله عن غلظان لم يولد له  
ترك وطى من حمل لخيرين وطى لم يولد له حتى لو كانت عتقة بتطبيق كابتزوها  
الا بعد زواج اخر احتياطا كذا في الميسرة وتنقضي العدة بيقين فانها لو ولدت للذكر  
او لا وقت واحدة وتنقضي عدتها بوضع المارية ثم لا تقع به اخرى لان حال القضاء  
العدة ولو ولدت لغيره او لا وقت طلقته وتنقضي عدتها بوضع الخدم ثم لا يقع  
شيء اخر به لما مر فان يقع في حال واحدة وفي حال اثنتين فلو يقع الثانية بالشك  
فالا ولي ان يزوجها اثنتين ولو علق الطلاق بشرطين شرط لتوقع وجود المالك عند  
اخرها وهذا ان يزوجها عند وجود الثاني وهو ظاهر ان كل سمانان ونظر الوجه  
عند آخرهما وجد في الاول والا وان وجد اخرهما في الثاني في المالك دفع حتى لو قال  
ان كنت ابا عرج و ابا زيد فانت طالق اثنتان ثم طلقتهما ثم انفقت عدتها فكلت ابا عرج  
ثم تزوجها ابا زيد خلقت ثلثا البتة وان وجد كل واحد اخرها الا في الثاني في المالك  
لا يقع الطلاق باثنان سواء وجد الاول فبدا ولا يبطل تخيير الثلث تعليل فلو علقها

ابن النضر

اي الثلث بشرط كان دخل المرأة في ثلثها ثم خرجها اي الثلث قبل مجرده في الشهر ثم تزوجها  
بعد العدة من قبل الشرط بان دخلت الى الكفيع شيء وهو الذي اخذوا في حق الخوارج وقال  
زفر يقع ولو علق الزوج الثلث او علق المولي العتق بالوطى بان قال الزوج انك طليكتي  
طالق ثلثا وقال المولي لامة ان وطليكت فانت حرة كالعقود وهو من الثلث وقيل بطلان  
اقعة الوطى لو كان الزنا حلالا باللبث بعدة لا يلوج ولا يصير به اي باللبث رجعا في  
الطلاق الرجعي لان الجماع ارجال الفرج في الفرج ولم يوجد بعد الطلاق والعقد فلو  
يكون بعد رجعا ما لم ينزع ثم يزوج وهذا عند الامام وهو خلافه فالا في يوسف فانه او  
على العتق باللبث بعدا دخال لوجود الجماع بالردام عليه الا انه لا يجب عليه الحد للوطى  
وكان رجعا عنه في الرجعي ولو قال لزوجته شبرا الى جنبتي ان تحبها عليك فهي طالق  
فكبرها عليها في عدة الطلاق البائن لا تطلق بخلافه ولو كبرها عليها في عدة الرجعي وان  
دمل بقوله لا امرأته انت طالق قوله ان شاء الله او وصل به قوله ان لم يشاء الله او شاء  
الله او لم يشاء الله او الا ان يشاء الله لا تطلق في جميعها الا في التعليق بشرط لا يعلم  
مخبر بصحة الكلام ولذا شرط النضال وكذا اى كذا لا تطلق لو انت قبل قوله ان شاء الله ان  
الكلام خرج بالاستثناء عن ان يكون ايجابا والموت ينافي في الموجب لا المبطل وان مات هو  
قبل قوله ان شاء الله يقع الطلاق اذ لم يتصل بكلام الشرط وفي قوله انت طالق ثلثا  
او واحدة يقع ثلثان وفي انت طالق ثلثا الا اثنتين يقع واحدة لان الاستثناء نكح بالثبوت  
وشرط صحته ان يبقى ذرا المستثنى ليصير مستكثرا به ولذا يقع في قوله انت طالق ثلثا الا  
ثلثا تلق اذا استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد المستثنى شيء نكح به **باب**  
**طهر المص** الحالة مستدرا التي يصير الرجل بها الياء بمعنى في اول السببية كالتي  
بها طارا بالطلاق اي بسببه ولا ينفق عطف على فارا تبرع فيها الا من الثلث اي  
حال يغلب بها المالك خبر الحالة كمن يمتنع عن مصالى خارج البيت وقيل عن قماره  
ينفد وقيل عن الماشي الا بين اثنين وسائرته في الحرب رجلا عطف على غيره وتقديره  
باعتق في قصاصه ورجم وبها يزوج سفيانة كثر به وقرى بعض الماشي في القصص  
والرجم بان الا رجالة العفو مندوب اليها فيطلب على الظن وجوه بخلافه والرجم وا  
في السلوك والمفاجع والمفقدان كان لا يرجي برؤيه بالداوي فكالمريض والا فكالمريض  
نصح قول محمد بن سلمة وان كان يزاد ابد فكالمريض ومرت ويقال اخرى فكالمريض  
قوله الله واني في الاخير ان لم يزد ذلك الصحيح فلو ايان الرجل امرأته بغير رضاها



وهو ترك الحال التي يجد فيها المولود ثم ما علمها أي على تلك الحال ذلك السبب أو غيره  
بأنه ترك المرض أو غيره وبذلك المبدأ أو غيرها بغيرها والحال هي المرأة في العدة  
ورثت وبعدها في الأول خلوة في العدة وفي الثاني خلوة في النكاح وفي الجدة وفي النكاح  
وكذا ترك المرأة لو طلق أن يطلقها طلاق رجعية فطلقها ثلثا أو واحدة بآية كان  
الرجعي لا يرث النكاح ولا يعمل له وطهرها ولا يحرم به السراية فلم تكن سواها رجعية  
بطلون صحها وكذا ترك مبانة زوج قبلت ابنه بشبهة ولا يمنع تفصيلها إلا ترك  
البيوتة وقعت بآية الزوج لا به حتى لو كانت بالتفصيل لا ترك ولو أبانها الزوج  
وهو محصور وهو في صف الفصال أو هو محصور من نقصان أو جهل أو أبانها وهو  
بعد على الفصال يصلح إلى خارج البيت لكنه مستكبر من مرض أو وهو محصور حتى لا يمنع  
معهما عن ذلك لا ترك جواب لو وهذا أن المولود لا يغلب في مثل هذه وكذا لا ترك المخلقة  
في مرضه وخبره اختارت نفسها فيه ومن طلق ثلثا بامرها ثم مات الزوج وهي في العدة  
أو بغيرها لكن صح ثم مات فيها لأنه لا يكون فارا إذا صح تبين أنه مرض الموت  
ولذا نصت برعانة من جميع المال ومن ارتدت بعد ما ألتها الزوج في مرضه ثم ماتت  
قبل بضرب أيام العدة لا ترك وكذا مفرقة بسبب الحب أو العنة أو خيار البلوغ أو خيار  
العق لا تنها هي المباشرة بسبب العنة وكذا لو فلت ذلك وهي مرضية مرضها لا تعدد على الفصال  
بصلح بينها فيه ثم ماتت والحال هي في العدة ورثها الزوج كونها فارا لما ذكرناه من  
سبب العنة ولو أبانها الزوج بامرها في حال مرضه أو تصادقا إلى الزوج ومن أبانها  
أنها أي البيوتة كانت حصلت في حال صحة أي الزوج ومضت العدة ثم أوصى لها بولي  
بعد فسخ العدة أو أقر لها بدين فلها الأول من الرضا وما أوصى وأقر لها به وقال زفر لها  
جميع ما أوصى وأقر لها به في المسيلين وكان فالاكن في الثانية وإن علق الزوج الطلاق  
بفعل محض جنسي أو علق بنحو وقت فوجرت علقه به فإن كان التعلق والشرط كلهما  
في مرضه ورثت لأنه يكون فارا وإن كان أحدهما أي التعلق والشرط في صحة لا ترك  
وقال زفر إن كان التعلق في صحة ترك وإن علق الطلاق بفعل نفسه والحال بما أي  
التعلق والشرط في المرض أو الشرط فقط فيه ورثت لأنه قصد بطلانها بالتعلق أو  
بمباشرة الشرط في المرض فخرج عليه وكذا ترك لو علق الطلاق بفعلها ولا بد لها منه  
كالكل والشرب أو كونه قضاء الدين واستقصائه ومما أي التعلق والشرط  
في مرضه وكذا ترك لو كان في مرضه الشرط فقط وهذا عند الامام وأبي يوسف خلافا

لهذا من غير خلاف إذا كان التعلق في العدة والشرط في المرض لا ترك وإن كان لها منه أي من  
الشرط بد لا ترك على حال سواء كان التعلق والشرط في المرض أو كان التعلق في العدة  
والشرط في المرض ولو أنها رخصت بالشرط فصار كما لو طلقها بسواها وإن قدفها وهو  
مرض ولا عن وهو مرض ورثت لأن هذا كالتعلق الطلاق بفعل لا بد لها منه إذ  
لا بد لها من المحصورة لدفع العار عن نفسها وكذا ترك لو كان العقد في الصحة والاعتناء  
في المرض وهذا عند الامام وأبي يوسف خلافا للحمد فاتها لا ترك عنده وإن أبانها بدين  
خلف إن لا يقر لها أربعة أشهر وبات به أي بالويلد بان مضت أربعة أشهر ولم يفر  
فإن كانا معا بالويلد والبيوتة في المرض ورثت وإن كان بالويلد في العدة والبيوتة  
في المرض أو فيها لا ترك وفي الطلاق الرجعي ترك المرأة في جميع الوجوه لكن لا يطلقها  
بل إن أت الزوج وهي في العدة لبقاء النكاح ولا أي وإن لم يمت وهي في العدة بغير  
بعد انفصالها لا ترك بوجه من الوجوه **باب الرجعة** بكسر الراء  
وفتحها وهو أضعف على استدامة النكاح القائم في العدة على ما كان عليه فمن شرطية  
والقاء لا فائدة التفريق على التعريف وطلق فعل الشرط ما نكرة موصوفة أي طلاقه فاحقة  
دون ثلث بصرح الطلاق أو بالثلث الأول وهي عتدي واستبدي رجعا وانت  
ولمعة التي يقع بها حتى الطلاق من كذا يانته والحال أنه لم يصفه أي الطلاق بغير  
من الشرط ولم يكن بمقابلة الطلاق مال فله القاء واقعة في جواب الشرط أي حق كذا  
من طلق أن يراجع زوجته وإن واصلت أبت المرأة ما دامت في العدة ولا خلاف في ذلك  
لا حدشوق الرجعة بالكتاب والسنة والأجماع وشرطية بقاء العدة بمقتضى قوله  
تعالى فاسكوهن يعرف فأن الأسكان عبارة عن استدامة الملك القائم لا عن إعادة  
الزامل والاستدامة إنما تتحقق ما دامت العدة باقية إذا ملك باقي في العدة قابل بعد  
انقضائها فراجع ما دامت بقوله راجعتك ولا رجعتك ورجعتك ورد ذكر واسكتك  
وسكتك أو بقوله راجعتك أي إذا كانت غائبة وهذا صريح الرجعة وأما كذا يانته فصح  
أنه عتدي كما كنت وانت أي إذا تولى الرجعة أو يراجع بفعلها أو يوجب رجعة لها  
من طلق وسكت ونحوه كمنظير بشبهة من أحد الجانبين فلو لمست زوجها أو نظرت  
بشبهة وعلم الزوج بذلك وتركها فهو رجعة وإن كان ذلك خلافا له بكنية فقال  
الشرطي وشيخ الإسلام أنه رجعة عند الامام ومحمد بن عيسى والمصنف وليس رجعة  
عند أبي يوسف لأن الرجعة إنما تكون من جانب الزوج ولها أن فعل الزوج إنما جعل



رجعة حلو على الخلق فستوي في الرجل والمرأة ولذا لو دخلت فرجة في فرجها وهو نائم  
 يكون رجعة ونسب لمن اراد ان يقع الرجعة الاشهاد عليها بان يقول لا شئ من  
 المسلمين شهد اني راجعت زوجتي اخيرا عن النجاء هدم عن الاتهام بالعقد  
 معها وقد عرف مطلقا وتربك علوسها لها اي علوم الرجل للمرأة بالرجعة لانها اذا  
 لم تعلم رجعا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها قال الحاكم الشهيد انهما بالطلاق ثم  
 راجعا وكنتما في امرته وقد ساء ولو راجعا ولم تعلم حتى انقضت عدتها وتزوج  
 بآخر في امرته وتعرف بينهما وبين الثاني وان دخل بها ولو قال زوج الحرة بعد  
 العدة كنت راجعتك فيها فصدقة حرم الرجعة لان النكاح ثبت بتصادق  
 الزوجين فالرجعة اولى والا اي وان لم تصدق على ادعاء من الرجعة فله بيع  
 لعدم البينة على ادعاء ولا ملك نشاء في الحال فالقول قولها ولا تخلف ولو قال  
 من شئت راجعتك فقالت بحجة له انقضت عدتي وكذبها الزوج فالقول لها ولا يصح  
 الرجعة لانها البينة فيما يعلم بالاختبار من جهتها فصدق وهذا عند الامام حله فاما  
 قال انقضت لانها لم تخبر قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر بها وان قال زوج  
 ان لا تعدل انقضت العدة كنت راجعتك فيها اي في العدة فصدقة سبها وكذبها  
 فالقول لها عند الامام فان حكم الرجعة يثبت على بناء العدة وانقضت العدة والقول في  
 العدة قولها فكذا فيما يبنى عليه وعند ما يقول السيد ان منافع البضع حلو له  
 بعد انقضاء العدة فاقترح بها اقرار بما هو حاله من حقه فلو لم يوافق عليه بالملك  
 وفي حكمه اي كسر اذا صدقة السيد وكذبته بان صدقة وكذب السيد القول السيد  
 عند ما كان منافع البضع خالص حقه والزوج يدعيها عليه وهو يكره وكذا عند الامام  
 في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال بالاتفاق وبالانقضاء يظهر من ذلك المنفعة وهي تبطل  
 فلا يقبل قولها فيه فكان القول هنا للسيدة اتفاقا في الصحيح بخلاف الاول فان السيد  
 بالصدقة في الرجعة مقر بقيام العدة عند الرجعة ولا يظهر ذلك مع العدة وان قال زوج  
 ان لا راجعتك فقالت مضت عدتي وانكر ما عني عدتها فالقول لها لانها اعرف بشاها  
 واذا طهرت من الحيض الاخير وهو الحيض الثالث من العدة لعشرة انقطعت الرجعة وان  
 لم تغسل حتى لو بقي من الوقت بعد الانقطاع ما تمكن فيه من الغسل وتجرمة الصلوة  
 فنقض ذلك لعدم حكم بطلانها فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وان انقطع الحيض  
 الاخير فلا من العدة لا تنقطع الرجعة لم تغسل كاعمال عود الدم اذا انقطع قبل العدة

فكان

فكان الا غسل ولذا لا انقطاع او يضي عليها وقد صلو او يضي الوقت صارت  
 ربياني زنتها وذلك من احكام الطهارة من الحيض وتسمي وتضلي لانه لا يجوز  
 صلواتها التيمم كان حكمها بطلانها ويتأكد ذلك بصلواتها فلا صلت انقطعت  
 الرجعة وهذا عند الامام واي يوسف وعند محمد تنقطع الرجعة بالنيم وان لم تغسل  
 وهو قول زفر وتنقطع الرجعة في الكسائية بحجة الانقطاع اتفاقا او بحجة الانقطاع  
 للمض الاخير وهذا باتفاق ائمتنا ولو اغسلت من انقطع حيضها الاخير فقل  
 من عشرة والكسائية عضو لا تنقطع الرجعة وحكم كل من المصغنة والاستسقاء  
 كالحمل فتنقطع الرجعة ان ثبت احد ما في رواية عن ابي يوسف كتمام العضو  
 فله تنقطع الرجعة عنده ان ثبت احد ما والقياس ان تنقطع الرجعة اذا ثبت  
 كالمولودها غسلت اكثر البدين وان لا تنقطع اذا ثبت اقل من عضو من حكم الحائض  
 والحيض بما لا يجزي وحده استحسان وهو الفرق ان اقل يتسارع اليه الجفاف لقلة  
 فله يتيقن بعدم وصول الماء اليه فكان الاصول القول بقطع الرجعة وعدم حمل  
 تزوجها بخلاف العضو الكامل فانه يتسارع اليه الجفاف ولا يغفل عنه فافترقا ولو  
 طلق امرأة لحال كونها حاملا ثم راجعها فولدت اقل من مرة للحمل او من ولدت منه  
 اقل من مرة للحمل وضاعدا والحال انه قد نكح حين الطلاق وطهر بالان ولجبع بعد  
 الطلاق قبل الولادة ولا عبرة بانكاره للحمل لان الشرح كذبه يجعل الولد للفراش وللعن  
 ما ذكره السيد من المسألة في تركيب المتن هناك يساهج في مثله كظهوره وان  
 طلق الزوج من خلوها حلقه صحيحه وانكر وطهرها فليس له ان يراجع لان انكاره  
 محتمل عليه اذ لم يكن له الشرح فان راجعها اي راجع من طهرها بعد خلوة صحيحه ثم ولدت  
 بعد الرجعة اقل من عامين حرم الرجعة فاذا ولدت اقل من عامين من وقت الطلاق ثبت  
 نسب هذا الولد لها لم تغسل بانقضاء العدة والى يبق في البطن هذه المرة فلا بد من حمل  
 الزوج قبل الطلاق او بعد لانه بعد حرام فوجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعلوا  
 طلاقا قبل الطلاق تنقض الرجعة ولو قال لامرته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدت  
 ولدت اخر من بطن اخر بان كان بين الولدين ستة اشهر واكثر فهو رجعة الاول  
 الثانية ولدت على انه راجعها بعد الولادة الاولى او في البو طلقها ولو كانت الاولاد من  
 بطن فله رجعة وان قال لامرته ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطن فلولد  
 الثاني والثالث رجعة فانها طلقت بالولد الاول وصارت محقرة بالثاني صار راجعا

وليس اقل من صلت انقضت الرجعة

اقول في الرجعة انما يثبت اذا ولدت اقل من مرة للحمل او من ولدت منه اقل من مرة للحمل وضاعدا والحال انه قد نكح حين الطلاق وطهر بالان ولجبع بعد الطلاق قبل الولادة ولا عبرة بانكاره للحمل لان الشرح كذبه يجعل الولد للفراش وللعن ما ذكره السيد من المسألة في تركيب المتن هناك يساهج في مثله كظهوره وان طلق الزوج من خلوها حلقه صحيحه وانكر وطهرها فليس له ان يراجع لان انكاره محتمل عليه اذ لم يكن له الشرح فان راجعها اي راجع من طهرها بعد خلوة صحيحه ثم ولدت بعد الرجعة اقل من عامين حرم الرجعة فاذا ولدت اقل من عامين من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد لها لم تغسل بانقضاء العدة والى يبق في البطن هذه المرة فلا بد من حمل الزوج قبل الطلاق او بعد لانه بعد حرام فوجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعلوا طلاقا قبل الطلاق تنقض الرجعة ولو قال لامرته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدت اخر من بطن اخر بان كان بين الولدين ستة اشهر واكثر فهو رجعة الاول الثانية ولدت على انه راجعها بعد الولادة الاولى او في البو طلقها ولو كانت الاولاد من بطن فله رجعة وان قال لامرته ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطن فلولد الثاني والثالث رجعة فانها طلقت بالولد الاول وصارت محقرة بالثاني صار راجعا



في الطلاق كقول لجعل العلق بوجلي حاد في اذنة حلو لا سلم على الصلح وطلقت  
ثانيا بغيره الثاني لانه عند العيين بكلمة وصار من اجابا الولد الثالث لما مر و تم الطلقات  
الثالث بكرة الولد الثالث وعليها الحق بالافرا لا باحامل من ذوات الاقر حيز وقيل  
والطرفة طرفة رجعية تشترك للزوج وتزني ليرغب في رجعتها ونهيه ان لا يرجع  
عليه لمضي بطلها بالبراء او النسخ او صوب النفل فتذهب للرجوع بل لا يقع نظر على  
لا عمل فيه وهذا ان لم يقصد رجعتها تجوز ولو قصدتها اذ لا يخطو رج فذهب الا علم  
احترار عنه ويسلم ان يسافر بها اي يوطئها رجعية حتى يراجعها لقوله لا يخرج من  
من يوثقن الاية نزلت في المعتدات من الرجعي بكذا السابق وهو قوله تعالى فاذا طلقتم  
النساء فان صرح الطلاق رجعي اجماعا والطلاق الرجعي لا يجزم على الرجعي لبقاء  
اصل الكاوع وله ان يتزوج مبائة بما دون الثلث في العدة وبعد البقاء حتى الحلية  
متعلق في مدخل حرف المصدر ومتعلق بالياء قبلها ما بعد محو له فلا عمل لطلوعها  
قبل الدخول او بعد بعد الثلث ولا لانه لم يطلعه كذلك بعد التثنية الا اثبات من يفي  
الحلية بعد طلاق آخر ولو في حيض او صوم او احرام بنكاح صحيح لا يفسد شي  
عده طلاقا او سوا ولا عمل له ان يطأها على يمين يتي شرا او اربا ويجعل وطئ الزنا  
اذ لا يزال ليس بشر كاي لا يحلها وطئ السيد لانه الكاوع مشروط بالتحقق فلا يشترط  
وطئ المولي وهو مطلق فلو يتناول الفاسد اذ المطلق يجعل على الكامل فلو جعلها له  
الفاسد ولا ملكا للمعين والنظر للحلية الايليج دون الا تزال روي اصحابا ككت السنة  
من حديث عاتبة ربه قالت سئل صلح عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره فوطئها  
ثم طلقها قبل ان يواقعها عمل للزوج قال لا حتى يزوجها آخر من عسلتها ما اذا قال  
وروي احمد في مسنده عنها حينما عنده صلح العيلة للجماع فان تزوجها الثاني بشرط  
التحليل بان قال تزوجتك على ان احلك او قالت تزوجني على ان تحليني كم وعمل للزوج  
وهذا عند الامام وعن ابى يوسف ان الكاوع فاسد لا عمل للزوج الا قبل عده ولو في التحليل لم  
وعن محمد انه اي الكاوع صحيح ولكنه لا عمل للزوج الا قبل عده ولو في التحليل لم  
يشترط لا يكره وذكره الامام في ان يطلعه التحليل فتاقت رجعتك نفسي على ان  
امري بيدي اطلق نفسي كما اردت فقبل جاز الكاوع وصار له مبرها والزوج  
الثاني يعلم ما دون الثلث ايضا كما يهدم الثلث وهذا عند الامام وابى يوسف خلوها لمجد في  
دون الثلث من طلق دونها وعادت اليه اي لطلعه ما دون الثلث بعد زوج آخر كان

طلوعها وحرمة

طلوعها واحدة وانقضت عدتها وتزوجت باخر وطلوعها وانقضت عدتها من ثم تزوجها  
الاول عادت اليه عند الامام وابى يوسف ثلوث ان كانت قرعة وبنتين ان كانت امة  
وعند عادت بنتين اخررة وبواحدة ان لانه لا ينعى عنه نكاح ما يقرب قال الكاوع  
والمرء تزوجها لو قالت مطلقا الثلث لطلوعها انقضت عدتها من ثم تحللت بزوجه و  
انقضت عدتها والحال المدة تحلل معنى ذلك وهو كل عدتها من ثم عند الامام ونكحة  
وتزوجت يوم عدها فله تصديقها ان عذب على ظن صدقها لان الكاوع اما معاملة  
وقول المولى مقبول فيها ما كالكالة واما امر ديني وقول الواحد فيه مقبول كالرجعي  
بطاعة شيء سئل نجم الدين النسي في رجل حلف بالثلث فظن انه لم يحدث وحسب  
امراة بوجع الثلث وخاف انكاره ان اعلمته فضل لها ان يتحلل عدتها بغير  
وامر اذا حضر يتعديا العقد بشئ دخل في قلبها من الشهيرة قال نعم رواية وسئل  
الصغار وهو ايضا عن سمع الثلث من الزوج ولا يمنع عنها هل يباح قتلها لا يباح  
عند اربعة قريبتها وهكذا ائتمن السيد ابو جهم وقال لا سيما في لا يسرها **باب**  
**الويل** هو لغة العيين مطلقا وشرع الملقف على ترك وطئ الزوجة مدة اى مدة الايلود  
وسمى رجة اشهر الزوجة طرفة وشهران للامة فلو ايلود لو حلف زوج طرفة او اامة على ان  
شها اى من المدة المذكورة وحلف فوقع طلاقه بائنة ان يرد زوجه الكفارة ان كان الحلف  
بالسك او الجزاء اذا كان بغيره ان حلف وتحلل المنكحة واهل زوج اهل المطلق  
عند الامام ولو حلف للكفارة عند ما يقع ايلود الذي عند خلوها فلها ما لو قال الرجل تزوجت  
فانته لا افر بك او وادبه لا افر بك رجة اشهر كان مولىا بائنا قال الاول مؤبد والثاني مؤقت  
وكذا كان مولىا لو قال لها ان قريتك فعلى حج او صوم او صدقة او ان قريتك كانت طالق او غير  
فرفان قريبا في المدة حنث ففي العيين بائنه وجب الكفارة وفي غيره الجزاء وسقط الايلود  
والا اى وان لم يفرجها بائنت بواحدة بمضيها اى بمضي المدة وسقط العيين ان حلف على رجة  
اشهر في روجته طرفة او شهرين في اامة حتى لو تكلمها ولم يفرجها بعد ذلك لا تبين وبقيت  
العيين ان اطلق لا يكون مؤتدا فلن تكلمها الحالف ثانيا عدا ايلود فان مضت مدة  
اخرى بولوطي بائنت باخرى ايضا فان تكلمها ثانيا فذلك اى ان مضت مدة اخرى بولوطي  
بائنت باخرى فان تزوجها بعد زوج اخر فلو ايلود لا يشرط تحليل الطلاق في بعض الزمان  
فوقه يبعد سيقا الملك كالمولى قال كمالا مضى رجة اشهر فان طلق والعين بائنة فان  
وطئ الزم الكفارة في العيين بائنه او الجزاء في العيين بغيره كما ان كان بغير طلاقها لما مر



تخير الثلث بطل تعليقها ولا يبين بعد متى المدة وان لم يطار الروال الايلوه واما الذي  
من اجنبية او من مائة بان قال والله افرى ان يكون مولىا واما مطلقته الرجعية لو  
فكازوجة فيه ولا يولد فمادون اربعة اشهر وعذوان فتم كما تقدم لكنه تلوج فذكر  
هنا صراحة واستقله لا انه كما يقتضي به في الباب ويلفرع عليه ما سيذكر بقوله قل قال  
والله افرى ان يكون مولىا واما الذي يولد من ايلوه لا يرجع بينهما بحرف الجمع فصار كجملة لفظ  
فحقق المدة ولو قال والله افرى ان يكون مولىا ثم قال لا افرى ان يكون مولىا بعد الشهر  
او قبله فليس يولد لعدم تكامل مدة ايلوه وبفصله باليوم وكذا ليس يولد لو قال والله  
لا افرى سنة الا يولد لان المشتكى وهو يوم شكره ان يجعل اي يوم شاء فلو لم  
عليه يوم من ايام السنة الا يمكنه ان يجعل المشتكى لما مضى لا يمكنه وطبها الا بكفارة ولو قال  
اربعة اشهر صار ايلوه لو ان اليوم المشتكى لما مضى لا يمكنه وطبها الا بكفارة ولو قال  
بالكوفة والله ادرخل بصره والحال امر الله فيها لا يكون مولىا لا مكان وطبها لها يولد لزم  
شيء يخرجها من البصر وان عجز الخوي عن طبها برضه او مرضها او رفقها او صغرها  
او عجز بسبب جنة او عنته او كان بينه وبينها مسافة اربعة اشهر ولو سره في الحرب  
ففيه ان يقول قنت اليها او رجعت اليها او ارجعتها او ارجعتها او ابطلت ايلوها  
فلو نطق بعد ان استمر العذر من وقت الخلف الى اخر المدة لو ان العجز بالثا خلف  
عنه بالجماع فيستظهر فيه العجز المستوعب للمدة فنقول العذر في المدة لعجز العجز بالثا  
لانه قد راعى اصل قبل حصول العجز بخلافه فصار كالمنجم اذا راعى الماء في الصلح  
وان قال لها انت على حرام كان مولىا ان نوي التحريم او لم يبق شيئا لا يكون يمين  
او تحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم الى قوله تحريم ايما لكم وان نوي بقوله انت على  
حرام ظهارا فظهاره قال الحجر لا يكون مظاهرا لعدم ركن الظهار وهو التشبيه بالحرم  
على التاميد ولنا ان هذا اللفظ يحتمل الظهار بما فيه من معنى الحرم والكذب لا يماثل  
حرام عليه والطلاق البائن كذا يات في الثلث لا يماثل حرمه غليظة فان نوي الظهار  
فظهاره وان نوي الكذب فكذب وان نوي الطلاق فباين وان نوي الثلث فثلاث فيقول  
على وقوع الطلاق به وان لم يبق طريان العادة بزيادة الطلاق بهذا اللفظ ولنا لا  
يصح قضاء اذا نوي عذره ولو كان له اربع نسوة يقع على كل واحدة طلاق بنية وتل  
يقع على احدى والباقي اليه كذا في الخبر قال وهذا الاشبه وذكر الرافعي مثله وكذا  
بقوله كل على حرام كذا في الخبر او قوله هرجه بدست راست كبرم بروي حرام

بما الغرض

اي الفتوى على وقوع الطلاق به للعرف بخلاف قوله بدست كبرم فانه ليس  
بطلاق لعدم العرف **باب الخلع** هو بضم الخاء وفتح اللام والراء  
بضمها شرعا الفصل من النكاح بال وجب هو ان تفدي المرأة نفسها بمال فخلعها  
عوضه ولا يأس به عند الحاجة لقوله تعالى فان خفتم ان لا يقيا احد والله فليجئنا  
عليها فاما اقدمت به وكره له اخذ شي ان نشتره وقال مالك لا يجوز لقوله تعالى وان اقم  
استبدال زوج مكان زوج واستتم احداهن فظارا فلو تأخرت واسية شيئا ولنا ان  
النهي لم يفي في غيره وهو زيادة الاحتياش فلا بد من المشروعية كايصح وقت النكاح يوم  
الخلع يجوز من الكراهة واخذ الزوج الثمن ما اعطاها ان نشترت هكذا قال الفري  
وهو رواية الاصل وفي الجامع الصغير انه يطيب له والواقع به اي بالجمع والطلاق على  
عليه ان قال ان طلق على الف طلاق بآين لا نه لا ت لم الما لا اليا لم لها نفسها  
وذكر السيرة ويظهره المال المستعني لان الثاني معاوضة للمال بالنفس وذكركم  
احد البدين فتلك هي الاخر والخلع وجب بالتزامها ويجوز لا اعتبار من كل البضع  
وان لم يكن الا لا القضاء وما صلح مهر من كل مفهوم صلح بذا للخلع فصلى من كل بقى  
وان بطل العوض في اي في الخلع او في الطلاق على مال يقع الطلاق لو ان لا يقع  
معلق بالقول وقد وجد ولما ان بطل العوض كان العامل في الخلع لفظه وهو كناية  
يقع به الطلاق بآينا وفي الطلاق لفظه وهو يعقب الرجعة يقع رجعتا بلو شيئا  
وما بطل به العوض كما اذا خالها او طلقها والحال هو سلم على امر اخر بر او مينة او  
فان المسعى لا يجيب الا سلام وغيره لا يجيب لعدم الالتزام او قالت له الرجعة خالني  
على اي يدري ولم ترد عليه ولا شي في يدها وقع بلا شي وان قالت خالني على اي يدري  
وزادت من درهم ولو شي فيها الزمها ثلثة دراهم لو انها سميت بلفظ الجمع والثلث قد  
فيجب كالمواقر او اوصى بدرهم وان قالت ذلك وزادت من مال مكان من درهم  
ترد مهرها كذا لما سميت ما لم يكن الزوج راضيا برؤا ملكه لا يجوز ولا وجب لا يجاب  
المستوى او قيمة كونه بحرمه ولا لا يجاب قيمة البضع لانه غير مستوف حال الخروج فتعين  
اجاب ما قام به البضع على الزوج دفعا للضرر عنه وان خالها على عذرها الا نوقضت  
على انها برية من صمنا لا برأه وازمها تسليمه ان لم يكن بان قدرته عليه والا اي وان لم  
يكن لزمها قيمته لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض بشرط البراءة فاستكمل  
ويجوز الخلع لانه لا يبطل بالشرط الفاسد ولو قالت لزوجها طلقني ثلثا بالطلاق



طلقة واحدة في المجلس ولا تملك ألف واثنتان زوجة وقال مالك له ألف وقال أحمد لا شيء له  
وفي قولها طلق ثلاثا على الف يقع رجعيًا ولو سوا عند الإمام وأحمد وعندهما وعند الشافعي  
على هذا كالأباء ويقع بائنا وله ثلث ألف لأن على في المعاوضات كالأباء ولذا كان بعدك بغير  
وعلى درهم سواء ولزمه بخصتها من ألف إذا قالت طلقيني فلو أنه على الف فطلقها و  
حدها ولو أم أن على الف ستعلاء وضعا فإن تعدد في الزوج فأن تعدد في الشرط  
بحاز المناسبة بين الشرط والزوج من حيث الزم فعل هذا الشرط وهو يتزوج  
الشرط على أن العلق بالشرط لا يوجد ما عدا استكمال الطلاق بقيل التعليق بالشرط بخلاف  
البيع ولا غرض لها في الطلاق فلو أنه يجعل ذلك كالتبرع منها أو لها في شرط البيع الثلث  
غرض صحيح فافترقا ولو قال لها طلقني ففك ثلثا بائنا أو على الف فطلقت نفسها  
وأحمد لا يقع شيء لأنه لم يرض بالسيوثة إلا لومة ألف كتبها له ولو قال لزوجتي  
أنت طالق بائنا أو على الف فقبلت الزوجية بآنت ولزمها المأل لأنه ساء ولما وقع  
فقبلت لومة البائين أو وجوب الشرط وذلك بما ذكره أن قال لها أنت طالق وعليك  
الف أو قال لعبدك أنت حر وعليك الف طلقت الزوجية وعق العبد بما نال به شيء سواء  
أن قبله وإن لم يقبله وهذا عند الإمام وعندهما لا تطلق الزوجية ولا يعتق العبد إلا بقبله  
وإذا قبله لزم عند الإمام وعندهما المأل المستحق للخلع معاوضة في حقها فصار كالبيع فصحيح  
إذا كان الإيجاب منها قبل قولها أي الزوج بعد ما أوجبت ما سمت عليها ويصح شرط الخيار  
لها عند الإمام ويبطل الخلع عندهم من جانبها بالقيام عن المجلس قبل قبوله فهو مقترن على  
المجلس حتى لا يتوقف إيجابها على إقراره لو كان غائبا وبين في حقه لا يوقع الطلاق  
بشرط قبولها حتى انعكست الأحكام في حقه فلو يرجع بعد ما أوجب ولا يصح شرط الخيار  
له ولا يبطل بالقيام عن المجلس من جانبها قبل قبولها أو قال والثاني في أحد شرط الخيار  
باطل كشرطه لأن الخلع من جانبها بشرط البين وهو الطلاق وكذا لا يصح فيه لا يصح في  
شرطه ولذا لو قال أنت طالق أن دخلت الدار على أنك بالخيار ثلثة أيام كان الخيار  
باطلا ولو أم أن الخلع من جانبها بمنزلة البيع لأنه تملك المال بعوض ولذا لو قالت  
لعتقت نفسي منك بكذا ثم رجعت أو قامت من المجلس قبل قبوله بطل ولو كان غائبا  
قبله فقبل كان باطلا وجانب العبد في العقد على أن الجانبين فصيح شرط الخيار له عند الإمام  
لأن ذلك من جانب العبد في حقه البيع فصيح شرط الخيار له كالبيع ويبطل عن  
لأن الحق بين وقول العبد المأل بشرط له والخيار لا يصح في البين فكذا في شرطها ولذا قال

هذا القول

هذا القول كالمسألة فلم يقبل فقالت بل قبلت فالقول له لا نهين ولا نهين في البين  
بشرط الثلث قيم البين بل قولها فلو يكون الأقرار البين آخر البين بشرط الثلث لخصتها بآنت  
فصار القول له ولو قال البائع كذلك بأن لا يبتع منك هذا العبد أسير الف درهم فلم  
يقبل وقال المستري قبلت فالقول للمستري أن لا يبيع إيجاب قبول ولا صحة له  
بدون الآخر فصار الأقرار البين آخر البين لا يبيع الآيه فإذا أنكره فقد جرح عما أخبره فلم يصد  
والمباراة وهي أن يبرئ كل منهما صاحبه كخلع ويسقط كل منهما أي من المباراة والخلع  
كأن هو كلا واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالكمح كالأب لا يتعلق به كالتبرع  
ولن ما اشتريت ونحوه فإنه لا يبرئكم المباراة والخلع إلا فيما يتعلق بالكمح فلا  
تطالب به بمرءة نفقة ما فيه مفروضة فدينه لأنه المباراة وللخلة النفقة والكسبي  
مأنت في العتق ولا يطالب به بنفقة عجلها ولم يضر مدتها ولا يبرئ من خلع قبل الزمان  
وهذا عند الإمام وعند أحمد لا يقط في المباراة والخلع إلا ما سمتا الزوجان فيها وأبوهم  
من الإمام في المباراة ومع محمد في الخلع ولو كان الخلع بلفظ البيع والشرع في الفأوى  
الصغرى الصبيح أنه عند الإمام كالمباراة والخلع وعندهما كخلع ولو خلع الأرملة  
من زوجها ما لها أو مهرها لا يلزم المأل ولا يقط مهرها لأن بدل الخلع تبرع ومال الصغير  
قبل التبرع وطلقت في الأصح لا نهين بقول الأب فيكون كعتيقة يساير إقراره وفي  
الكسبي يتوقف الخلع على قبولها ولو خلع على أنه ضامن أي بتمتع بعرض الخلع لزمه المأل  
وطلقت لأن اشتراط عرض الخلع على الأجنبية صحيح فخلع في ولو شرط الرجوع المأل عليها خلقت  
بلو شيء أن قبلت لا فالبيت من أهل الخارئة والآية وإن لم تقبل فلو تطلق أحد  
وجود الشرط وخلق الرخصة عرض الموت يعتبر من الثلث لكونه تبرعا لأن البضع  
غير منقوض حال الخرج **باب الظهار** هو لغة مصدر ظاهر  
أمر أنه قال لها أنت على كذا في كذا في الصحاح والمعرب وشرعاً تنبيه زوجية  
جلتها أو عضو منها يعتبر به جلستها أو جزء شائع منها بعضه متعلق بالتنبيه  
صفه عليه أي على الزوج النظر ليس بحاربه بيان لعوض ولما كان المطلق يصرف  
إلى الكل من الجنس وهو في المحارم من جهة النسب والمراد ما هو أعم من ذلك فقال  
فأمرضا عا قيدا للتنبيه بالزوجية لأن كون المشبهة سكوحة شرط وحكم حرمة الوطئ  
والدواهي مع إبقاء أصل الملك إلى غاية وبما كفارة فلو قال لها أنت على كذا في أو  
راسك ونحوه يعني رقبتيك وغنك فابعد به عن جلستها أو نصفك شبهة من الخارئة







عنه سبعمائة سنة من لم يستطع فاطعام سبعمائة سنة من لم يستطع فاطعام سبعمائة سنة  
نصف صاع من بر وهو ثمان اوصاع من بر او شعيرة فدية ذلك الطعام ويصح اعطاء  
من وهو طلاق وهو على قول الامام نصف صاع من بر مع شعيرة فدية ذلك الطعام  
من حيث الطعام فيجوز تحيل احداهما لاخره نصف الاباحة في الكفارات ككفارة الظهار و  
الوفطار في رمضان واليمين ونسح في الفدية وجزاء الصيد دون الصدقات كالزكوة و  
صدقة الفطر وكذا العشرة المخلوطة من الاذاع في الاحرام فان ما ورد في النص يلفظ الاطعام  
كانت الاباحة فيه كافية وما ورد فيه يلفظ الايتاء والاداء يستلزم فيه التملك كذا في شرح الزاوي  
ولما ذكر ان الاباحة كافية في الكفارات فخرج عليه قوله فلو غداهم وعشاهم او غداهم غدا  
او عشاهم عشائهم واشبعهم جاز وكذا لو غداهم وسحروهم وان قل ما اكلوا ان الغيرة  
دفع حاجة اليوم وذلك يستلزم عارة ولا بد من الايام في خبر الشعيرة كما يستوفي منه  
الحاجة الا بدون خبر اللحظة فانه قد يستوفي منه الحاجة بغير ايام ولو اطعم فقيرا واحدا  
سبعمائة سنة لا يات المقصود استحالة المحتاج والحاجة تتجدد في كل يوم فالذي روي في  
اليوم الثاني كالدفع الى غيره وان اعطاه طعام الشهرين في يوم واحد دفعه او دفعه  
لا يجزى لا عن يوم واحد ان الواجب عليه التقرب ولم يوجد كالحاج اذا روي في سبع  
حصيات دفعة لا يجزى الا عن دفعة فان جامعها في حله ان الطعام بان جامعها قبل بكل  
سبعمائة سنة فدية صاعا من بر عن ظهارين لا يصح ذلك الا عن ظهار واحد ولو اطعم ذلك  
عن ظهار واحد صح عنها قال في شرحه عند محمد يقيع عن الظهارين وكذا لو غداهم  
عن ظهارين او صام عنهما اي عن الظهارين اربعة اشهر متتابعات او اطعم مائة وعشرين  
فقيرا صح عنها اي عن الظهارين وان لم يعين واحدا لو احدى لان الحبس في الظهارين يتخذ  
فلا يجزى التحيين وان غداهم رتبة واحدة او صام عنهما شهرين ثم اذبحوا لعلوا  
عين عن احدهما صح كفارة عما عتقته ولو عتق رتبة او صام شهرين عن ظهارين وقل  
لا يصح عن واحد لان نية التحيين في الحبس المتعدد لغو في المختلف فيجب ان لا يفت  
بقي طلق النية فله ان يعين ما يشاء كالأول اطلقه في الاستبراء في فدية الزنا لو بقي  
فضا ولو بين من رمضان لا يجزى عن يوم واحد ولو بقي من القضاء والندم  
او من القضاء والكفارة لا يجزى عن واحد منهما وان ظاهرا الحد لا يجزى الا عن  
فقط وان عتق عنه سبعة او اطعم عنه كذا لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير  
بالمال ولا هو من اهل فلا يصير ملكا بملكه وقال الخبي بكفر بصوم شهر اعتبار

باب في كفارة الظهارين  
باب في كفارة الظهارين  
باب في كفارة الظهارين

بالصوم

**باب اللعان**

بالصوم لا تشيع زاجرا **باب اللعان** هو لغة مصدر يعني الطرد  
والابعاد حتى يبلوا في الخامسة من لعن الرجل بنفسه ومن قول المرأة غضب الله المستلحق  
لللعن وشراها شهادت مؤكدة باليمين مقررة باللعن والغضب قائمة بمقام حد القذف  
في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها اي حق الزوجة فلو قذف الزوج زوجته بالزنا بان  
قال لها رايتك تزينين او انت زانية او با زانية والحال كل منهما اهل الشهادة على المسلم وهي  
من حجة فاذنها لا زانية ولا شتمه بزنالك من يكون لها ولد ليس له ان يحرق او ينفق ولها  
الدية لدر على فراشه والذي اخبره عن سيرة العرف وطالبته بوجوبه اي بوجوب القذف فنهى عنها  
لدفع عار الزنا عنها وجب جواب لو عليه اللعان لما روي البخاري وسلم وما كفي بوطانة  
والبرء وورد ابن ناجية عن سهل بن سعد انه عدى ان عويم الجعاري قال يا رسول الله رايت  
رجلا وجعا حتى امرته بجلده ايقنله فبقينته ام كيف يفعل فقال صلعم قد زلزلتني فكيف وفي  
صاحبك قرا فانه يضيق بها قال سهل فلو عانا ما مع الناس عند رجل صلعم قال ابن  
شباب كانت تلك سنة المتلا عنين فان ابى الزوج عن اللعان صبر لا تشيع عن حق هو  
فاد عليه تجسس كذا في معنى يلو عن فوق في ما عليه ويلك بنفسه في حجة ان اللعان لا يقع  
لا ارتفاع سببه وهو الكذب وبقي القذف وقال مالك والشافعي ايمان ان يحق تبار  
على ان موجب القذف منه عندم الحد وعند اللعان فان لا عن الزوج وجب اللعان عليها  
اي على الزوجة فان ايت حبست لا استاعها عن ايها حق مي فادع عليه تجسس كذا في المحققين  
عني لو عتق في ما عليها او تصدقة فبر رفع سبب اللعان فاذا صدقة فلو حد كان تصدقا  
ليس اقرار به يخ الزنا فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا وهي حرة او كافرا  
بمسلمة وصورة ان يكونا كافرين فسلم الزوجة ونقدتها قبل عرضها لا سلام عليه وكان  
محدودا في قذف وهي من اهلها اي الشهادة حد الزوج لا تملك تعدد اللعان من حرة صبر الحد  
لا تلجوب الا على لقوله تكا والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة شهداء فاحلوا  
فانهم يطهرون وان كان الزوج اهله للشهادة وهي امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف  
او كافرا او من لا يحد قذفها فلو صرع عليه لعدم احصائها كالزوجة الجنبية ولا لعان احد  
اعليها للشهادة ولو كانا محددين في قذف او كان عبدا وهي محدودة في قذف حد الزوج  
لا تشيع اللعان لمضي من حريمته وهو كونه ليس من اهله والفرق بين هذا وبين الزنا  
كافرين او ملوكين حيث لا يحد ان قذف امة والكافرة لا يوجب الحد وقذف المحدودة  
لا يحد اذا كانت عفيفة عن الزنا بوجوب حتى لو قد زنا اجنبى حد وصفته اي اللعان

بالصوم



ثامنه بالكاتب بحان بعدا بالزوج اذ يقول اربع مرات استهدا به افي صاوق  
فيما رسيها بين الزنا وفي الخامسة لحنه الله عليه ان كان كاذبا فاما رسيها بين الزنا  
بغيرها في جميع ذلك وروي الحسن عن الامام انه يقول فيما رسيك بين الزنا ثم يقول  
في اربع مرات استهدا به الله كاذب فيما راني بين الزنا وفي الخامسة عصبها عليها  
ان كان صادقا فيما راني بين الزنا ثمانية في جميع ذلك وعلى راية الحسن يقول  
بخطاب خضت المرأة بالفضب لانه يستعلن اللعن كثيرا فلو يباين به بخلاف العصب  
وان كان القذف بنفي الولد ذكره المتولد عنان عوض ذكر الزنا فيقول فيما رسيها بين  
نفي الولد وتقول سي فيما راني بين ذكر الزنا وفي شرح الطحاوي تقول المثل في كل مرة  
فيما راني بين الزنا في نفي الولد وان كان القذف بالزنا ونفي الولد معا ذكرهما جميعا  
فاذا نكحنا فرق الحاكم بينهما ولو سألوه ان لا يفرق وهو طلقه باينة وينفي الحاكم نسب  
الولد عن الزوج ان كان القذف به ويحتمل بانه بان يقول قطعت نسب هذا الولد عنه  
والرثة بانه بعدوا والفرقة بينهما وفي شرح اكثر شرط اللعان بنفي الولدان يكون العلوي  
في حال اهليتها حتى لو علفت وهي امه او كاذبة ثم اعتقت ثم سقطت فدفنها بنفي الولد لا  
يلو عن لان نسبها كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير فان كذب الزوج نفسه بعد ذلك  
حد اخره بوجوب الحد عليه وحل له بعد ذلك ان يزوجها عند الامام ومحل لان اللعان  
شهادة وهي تبطل بالرجوع خلوه فالا في يوسف قال لا يحل لانها متلو عنان ولا ان قذف  
الزوج غيرها بعد التلو عن عمدا ورنث فحوت محل للزوج ان يزوجها لان بقا اهلها للعا  
شرط لبقاء حكمه اذ المنع من الاجتماع حتى لا ينفقها مرة اخرى فيتلو عنان وهو لم يشع في العا  
بين الزوجين الامم واذا بطلت الاهلية امن من ذلك وحقت قيدتها في لا يجرى زناها بسقط  
احصائها بخلاف القذف فانه لا يسقط به حتى يحد وصورة تزويجها بعد الزنا مع اجتماعها  
الجم اذ اللعان لا يجري الا بين محصنين ان يلو عنها قبل الجمول واذا كانت امه او كاذبة  
او مخونة او صغيرة فزال ذلك وصارت محصنة ولم يجر بها بعد حتى يوفى بها فانه يجرى  
سها ولا ترجم اذا رنث لعدم شرطه وهو الجمول عليها وهما على صفة الاحصان  
وقيل رنث بتدوين النون اي نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فلا يكون قيد الحد  
انفاقا ولا لعان بغيره الا في ذلك مقام حد القذف وقذفه لا يجري عن شبهة  
والحد وتقدرى بها وقال الكافي يلو عن ولا ينفي الجمول عند الامام او قوله عن  
وهو جري الصام يلو عن ان انت بكاذب من ستة اشهر لليقن بقيام الحمل عند فدية النكاح

ان قال ليس حكمه

القذف

القذف واجب بانه اذ لم يكن قذف في الحال كان تعليقا بالشرط وكانه قال ان كان في شكك  
ولاد من الزنا ولو قال هكذا لا يكون قاذفا فكذا هذا ولو قال ذنبت وهذا الحمل مني  
انفاقا لوجه القذف منه صريحا بقوله ذنبت لا ينفي الحمل من القاذب لان لو عنها كان  
سبب قوله ذنبت لا ينفي الحمل ولو نفي الولد عند الشهادة او عند ابتاع الله المرأة وهي  
باغتاج اليه عادة مع نفيه ولا عن وجود القذف وان نفي بغيره كذا عن وجود القذف  
ولا ينفي الولد عند الامام وعند ما يصح النفي في مدة النفاس كذا اذا طالت مدة البقي  
نفيه واذا قصرت يصح لجعل الفاصل بين الطولية والعصية مع النفاس وان كان الزوج  
عائلا لم يجر ولا يمتنع من ذلك ولا يمتنع من ذلك ولا يمتنع من ذلك ولا يمتنع من ذلك  
وهي الولدان بين ذلك واما اقل من ستة اشهر واقراره لا يخرجه لانه كذب نفسه بوجوب  
الثاني لانها حلقا من ماء واحد وان علم بان اقربا لادق ونفي الثاني لان لانه قذف  
بنفي الثاني وبنت نسبها اي التوا من فيها اي في المسلمين لا عزاء في بعض ما دها  
من واحد وفي البسوط ولو نكحها ما ثم مات احدهما قبل اللعان لزمه لان الذي مات لا  
يكن نفي نسبة لانها لم يلو في واستقناية عنه واحدا التوا من لا يفصل عن الاخرين  
النسب ولو ولدت ولدا فغناه ولا عن ثم ولدت آخر لزمه لان القاطع الثاني وهو  
اللعان لم يوجد فثبت نسبة **باب القذف** والمحقق والمجرب هو  
البايعين ولا يقدر على الجماع مطلقا او يقدر على جامع النيب دون البكر او لا يقدر على جامع  
الامه بجنبها من غير اذ احبس في الخنة وهي حطيرة الابل او من غير اذ امرض كانه يجرى نكاحا  
وملا لا يقدر فلو اقر الزوج انه لم يصل الى زوجته لم يجعل الحاكم ستة قمرية ابتداء لها  
من وقت الخصومة اثني عشر شهرا وقرا ومدتها ثلثا سنة وعشرين يوما وثلاث يوم وثلاث عشرة  
يوم او خمسة وسوسه وهو الصحيح وروي الحسن عن الامام سنة شمسية وهي سنة  
وصول الشمس الى القطب التي فارقتها من ذلك البروج وذلك في خمسة وسين يوما وربع  
يوم ففضل ما بينهما عشرة ايام وثلاث وربع عشر يوم بالنسب ويجتنب سها  
رمضان واما ما حصنها لانها لا تحلوا عنها الا مرة مرضه او مرة مرضها فانها لا تجتنب  
سها لان السنة قرح عن المرض فان لم يصل الزوج فيها اي في السنة فرق الحاكم بينهما  
ان طلبة اي التفريق لانها لا تحلوا عنها الا مرة مرضها او مرة مرضها فانها لا تجتنب  
بعد التفريق لم يكن لها خيار كاذبة عالمة بحال على راية الاصل وبه يفتي وهو اي  
التفريق طلقه باينة وقال الكافي واحد فسخ فلو خلت الزوجان بان قال الزوج

القاضي نيب

تفادى



وطبت وانكرت هي ان كان قبل التاجيل فان كانت الزوجة تنبأ حين الزواج او كبرا  
فظهر اليها النساء فقلن هي نيب فالقول له اي الزوج مع يمينه لان النيازة ثبتت  
بقوله وليس من ضروري ثبوت النيازة ولها احتمال زوالها بشئ اخر فيجوز  
وان قلن هي بكر فيما اذا كانت بكر اقبل الائمة وكذا ان كل في المسلمين اي فالقول  
قوله اذا قلن هي بنت اقبل ان قلن هي بكر ان اختلفا بعد التاجيل فقال وطبت وانكر  
وهي نيب او كبرا فقلن النساء هي نيب فالقول له مع يمينه وان قلن هي بكر خيرة الزوجة  
وكذا ان كل الزوج كان القول قوله في الشب وان قلن هي بكر خيرة والمأصل انها  
اذا كانت نيبا فالقول له ابتداء وانتهاء مع يمينه فان نكل في الابتداء بوجله سنة ان  
نكل في الانتهاء بخير المرأة وان كانت بكر يقول النساء بوجله في الابتداء وتخيره في  
الانتهاء وسواء ختارته اي الزوج بطل خيارها فلو سبق لها حق في طلاق الترتيق و  
الحق سواء كان سلويا وهو الذي سكت خصيتها او موهوبا وهو الذي قطعت  
خصيتها حكم كالنيتين في التاجيل لان الوطى منه شترق والمحبوب يفرق للحال ان طلبت  
اذا فائدة في تأجيله وحق الترتيق في الامة للمولي فهو الذي يطل الخ عند الامام ولها  
عندنا في يوسف قطاين هي في اختيارها عند ما ان وجد بداي الزوج جنونا او  
جل ما او برصا خلوا فالجهد قال تنخير فيها كالحب والحنة ولا خيار له لو وجد لها  
ذلك المذكي من الجنون والجذام والبرص ووجد بها رقعا وهي من تلوح فرجها  
او فدا وهي التي يمنع سلوك الذكر في فرجها يغرق غليظة او حمة مرغفة او عظم  
وقال مالك والشافعي واحمد الحنابلة والعين للجنس **باب العدة هي**  
لغة الاحصاء وشعرها ترضى اي انتظار وتوقف بلزوم المرأة بعد زوال النكاح  
او خيمته على الخوف الذي يحضن كلام اضافي يستدل بالطلاق او الفسخ كذا عبارة الكثر  
الخبرية هنا عطفها وهو ادنى من الواو كالا يخفى فلهذا عينا بلوغ او عتق وملك  
احد الزوجين للآخر وتقبلها ابن الزوج بشهر ولا يتردد احدهما وعدم الكفاية  
كالطلاق ثلثة قروء خيل المتبداء ولما كان لفظ القروء مشتركا بين المبيد والظاهري  
ان كانا والافق طوله على الاظهار وهو مرد عن عارضة وابن عمر وربيث ثابت  
هم فشر يقول اي حيض وهو قول الخلفاء الاربعة والعبادة واي بن كعب  
وبعاز بن جيل واي الدرهم رخصيم قال احمد كذا قول الاظهار ثم وقفت لقول لا  
كبر وكذا من وطبت بشبهة كالورثت اليه امرأة فوطئها وهو لا يجرها او نكاح قال

كالنكاح

كالنكاح بغير شهوة ونكاح الاخت في عدة اختها والحال ان هذه المتكلمة او الموطئة  
بان منه قد فرقت اوقات عنها فاتها تعتد ثلث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما  
فرقة وكذا تعتد ام ولد اعتقت او ماتت معها وهي من حيض وليست طالوة ونكحت  
زوجا وكذا عدة زوج ثلثة حيض ولا يجب حيض طلق المتدة فيه ولو بقي الحيض  
الثالثة بشئ لم تنقض عدتها وان كانت الحرة لا تحيض ككبر او صغرا وبلغت بالسن ولم  
تحض عدتها من طلاق او فسخ ثلثة اشهر لقوله نكاح والاولى ينس من الحيض من  
نكاحه ان ارشتم فقد تن ثلثة اشهر وقوله نكاح والاولى لم يحض اي قد تن ثلثة  
عدة الحرة للموت في نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام سواء كان قبل الخوا وبعد  
لقوله نكاح والذين يتوفون منكم وبعد زوالها ينقض بانفسهن اربعة اشهر عتق  
وعدة الامة التي تحيض من الطلاق او الفسخ حيضتان فان كانت او مذبذبة او موهوبة  
او مكاتبة او مضمقة البعض على قول الامام وفي الموت وعدم الحيض عدتها نصف ما  
للحرة لان الرق ينصف وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا لان قوله نكاح واولات الاحمال  
الطهرين ان يضع حملين كالفرد بين الحرة والامة وكذا بين المطلقة والمفسوخة و  
التوفيق عنها والموطئة بشبهة ولا بين الحمل الثابت النسب غيره فقد نكح الحامل  
ولو مات عنها حبس حتى بان ولدت بعد موته داخل من ستة اشهر وهذا عند الامام  
ومحمد وعندنا في يوسف وهو رواية عن الامام ان مات عنها حبس حتى قد نكحها لا شهر وقال  
الامة الثلث وان حملت بعد موتها حبس حتى قد نكحها لا شهر اجاعا لانها لم تكن حامل وقت  
موتها فعين عدة الموت وهي بالاشهر ولا نسب في الوجهين فيما حلت قبل موت الصبي  
بان ولدت داخل من ستة اشهر وحلت به بعد الموت لان النسب يعتمد الماء وكما بالصبي  
ومن طلق في مرض الموت طلاقا رجعي افرى كالزوجة لان النكاح قائم من كل وجه اذ لا  
ارث لها الا به وقد انقطع بالموت فدخل في قوله نكاح والذين يتوفون منكم وان طلق  
في طلاقا بيا بثلوث او بواحدة تعتد بابعد الاجلين من عدة الطلاق وعدة الوفاة  
بان تنص اربعة اشهر وعشرين من وقت الموت فيها ثلث حيض من وقت الطلاق فان  
انقضت عدة الطلاق وبشئ ثلث حيض مثله ولم تنقضي عدة الموت فلو كان ترخص  
انقضاء العدة وان انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق تنقض عدة الطلاق وهذا  
عند الامام ومحمد وعندنا في يوسف افرى فيه نظر بل تعتد ثلثة قروء لا بالاشهر كزوجي  
حيث يفرى كالزوجة وهي اي الزوجة تعتد بها ولا بابعد الاجلين لان العدة وجبت



يجب على المأبر وان عتقت في عدة طلاق باني او موت كالموتة ان النكاح زال  
بالبيونة او الموت فلم يكل ملك الزوج بالحق فلم يقع الطلاق في ذلك الحال

في حوته فكون بالآخر وهو قول مالك والشافعي انهما ان فيها فلا احنا طان كان اولى و  
من عتقت وهي في عدة رجعي تم فعدة بثلوث حصن او بثلثة اشهر من وقت الطلاق كالمهر  
لوق النكاح لم يزل منها بالرجعة وقد يكل ملك الزوج بالحق والطلاق في الملك الكامل فلا  
تنتقل عدتها الى عدة المأبر وان عتقت الآية وهي سقطت من الحيض في سن الاياس  
وهو خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى ثم ما رددها على عادتها او حبلت من زوج آخر  
بطلت عدتها التي مضت وتثالثت عدة الحيض لان عودها يبطل الاياس هو الصحيح  
ولكن ثالثت الصغيرة القدر اذا حاضت في حلول الاشهر التي هي عدتها ومن عتقت في بعض  
من عدتها بالحيض بان حاضت من عدة حيضة او حاضت في ثم انست تعدتها بالاشهر  
تحررا عن الجمع بين البدل والبدل منه ولا اشكال فيه فان ما رأت من الحيض قبل الاياس كحبل  
شتم على الوقت ليكون محسوبا من عدة من حيث انه وقت فلو لم يلح المنيح كما ذكره  
الشرعية واذا طابت المعتدة من طلاق او غير بثبوت كالقوت وجها وهو لا يعلم انها معتدة  
الطريق عليها عدة اخرى ليجوز السبب وتخلت اى العتقان وما رآه من الحيض بعد الوفا  
بشبهه بحسبها من العدتين وتم الثانية ان تمت الا في قبل ما مضى حتى يكل الى  
بشبهه بعد حصة من القدر لربما تلك هيكون الحقيقة الثالثة ممكنة للعدة الثانية  
واستاءة العدة في الطلاق والموت عقيبها اى عقيب الطلاق والموت وان لم تعلم المرأة  
بما كان الله تعالى اوجبها على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وما يصفان بها عقيبها وابتداء  
في النكاح الفاسد عقيب المتوفى بان يقول تركت او حبلت سبيك او ما يقوم مقامه والفرق  
على ترك الزوجي الا ان العزم امر باطن لا يعرف الا بالخبر فيقول تركت وطبها وابتدعته  
وقال زفر من اخر الوطأت وبها خذا بوقاسم الصغار ونزح الملو في فمال وطبها وحاضت  
حيضة ثم عزم على ترك وطبها فعدت لا يحسب بتلك الحيضة وعند يحسب ومن قالت  
انقضت عدتي بالحيض وكذبها الزوج فالقول لها مع اليقين انما امينة فيما تخبر وهذا ان  
عليها ستون يوما عند الامام وعند ما ان يصح عليها عدة وتكون يوما وثلاث ساعات  
كما ذكرناه في باب الرجعة وان نكح معتدة من باني ما رددت الثلث ثم طلقها قبل دخولها  
لزم مكرها على طبعها عدة مستأنفة عند الامام والي يوسف وعند محمد يلزم نصف مهر  
عليها تمام العدة الاولى وقال زفر لا عدة عليها ولا عدة في طلاق او عدة الرجوع قبل الدخول  
لانها لا تستبرأ الزم وهو لم يزل بها ولا على ذمته طلقها ذني لا يعتقد عدة او مات عنها  
او حرمته فخرجت البنا مسنة او ذمته ثم اسلمت او خرجت مستأنفة ثم اسلمت او صار ذمته

العدة

عند الامام

عند الامام فخلوها بما لا تعتد ذمته طلقها ذني حرمته فخرجت البنا ولخرج المأبر الى البنا  
لما ترك زوجته في الحرب فلو عدة عليها **فصل** في الاحاد يقال لعقد  
لا عري حرم وحيد كدب من اصل الحد المنع نحو عدة البان بثلوث او خلع ان  
حرة وثنتين او خلع ان امه وقال مالك والشافعي لا عدة لزوج حرة وجب لها التماسف  
بالوت ولنا انه وجب لها التماسف على فوت نكاح الذي هو سبب لص  
وكذا بطلت لها اولا بانه فيها ذلك العتق ونحو عدة الموت ان كانت مكفة مسنة  
فلو تم صغرة ولا نجونة ولا كفرة لانه عباة فلو حبلت على الحاطين بها وقال  
مالك والشافعي يحد بترك الزينة بالحلي والحلي بترك لبس المرفعة المعصفر لان  
يكون خلع لا يحصل به الزينة ويترك الطيب والريحن المطيب ثقا والزيت والشح  
خوفا لما ذكره احمد ويترك الكحل والحقا ان من عدة كحس او حكة او قمل اى عدة عدة  
العتق والنكاح الفاسد لما حران الحداد لظاهر التماسف على نكاح ولم يقترها  
ذكر ولا تحبط المعتدة صراحة ما دامت في العتق ولا باس بالعتق بقوله لها انك حبيبة  
والكاصلحة اني فيك لراعيت ونحو ذلك وهذا في المتوفى عنها واما المطلقة فلو حبلت  
العتق فيها اى الرجعية فلو ان الرجعية فيها قايمة واما البان فلا فضالة الى العتق  
وكما خرج معتدة الطلاق رجعا كان او بانيا من بينها اصلو ليل او نهارا ومعتدة الموت  
خرج نهارا وبعض الليل ولا تبين في غير منزلها فان نفقة معتدة الموت عليها فخرجت  
الى المخرج نهارا فلكسب وقد يمتد الى ان يعم الليل بخلاف المعتدة عن طلاق فان نفقتها  
على زوجها حتى لو اخلعت نفقتها على نفقتها كان لها المخرج نهارا في رواية وقيل فخرجت  
في جامع فاضمان انه الصحيح والامة المعتدة تخرج في حاجة المولى عاتل حلق في الحد  
وتعتد المعتدة في منزل بيا في اليها بالكنى وقت الفرقة او الموت حتى لو طلقها وبني ريرة  
ترجع الى منزلها وتعتد فيه الا ان تخرج جبر كان كان نفسها من نهار الميت لا يكفها واخر  
الوقت من نفقيهم او خافت على لها او خافت انهم المخل او لم تقدر على تركه ان العجب  
يقدر بالان كان ولا امكن مع هذه الاعتراف ولا باس بكنى بنتها اى الزوج ومطلقة معا  
في منزل واحد ان كان الطلاق بانيا واذا كان بينهما مسنة لا نه معترف بالزينة فالظاهر  
انه ينفقها في كل بقى ان يكون الزوج فاسقا فان كان فاسقا او كان البيت ضيقا  
خرجت الزوجية والا في حرة ولا سكنها في منزل الزوج واجب ومكته فيه غير واجب وجان  
خرجها ان ذلك غير وان جلد بينها امران نفقة تعد على الحيولة المحسن لحصول سكنها

ع



في المنزل من غير ضرر يلحقها منه ولو اياها الزوج او مات عنها في سفر او كانت في سفر  
او في غفارة وبينهما وبين غيرها الذي خرجت منه اقل من ستة اشهر اي في السفر رجعت  
الى مصرها سواء كان حيا او في اوله وان كانت اي مرة ما بينها وبين مصرها سواء  
سافر السفر من كل جانب من جانب مصرها او مقصدها بان كانت في غفارة بخير بين  
الرجوع والمضي للفرقة سواء كان حيا او في اوله لا يخاف عليها في ذلك كان علم  
فاجتأ عليها من الخروج منه والعود احد مقتضى شرعها وان كان ذلك لاحت  
او الا بانه حصل في حركه خرج منه لم يحد عند الامام ثم يخرج ان كان له لحم وقالا  
ان كان حيا لم يخرج جازها للزوج قبل الاعتداد للفرقة وبني وحشة الغيرة وحج  
السفر فرفع بالحكم **باب نفوق النسب** اقوله لعل ستة اشهر بانها  
الطاهر والنفسا سنان وبها الولد في البطن اكثر من سنتين ان ثبت في غاية الذمة  
فلا يثبت عليهما ومن قال ان لم يثبت فلا نة فهو باطل فكيفما قولت لستة اشهر بانها  
لزمه لشيء اي ثبت نسب الولد منه وزمه مهره لانه لا يجوز ان يكون الزوجين وكلوا بالكناح  
فالولدون لهما في ليلة معينة والزوج وطئها فيه ووجد الحمل ولا يعلم ان الكناح مقتضى  
على علوقه ام لا يخرج الحمل على المقارنة وان افترقت الطلقة بانقضاء العدة ثم ذلك  
لا قبل ستة اشهر من وقت الاقرار من وقت الطلاق كذا في الهداية والكفر فيهما  
وان صدر من صك شرعي من وقت الطلاق او اذ اوافق التعليل الا ما ذكره  
اذ العلوق فيكون في العدة لظهور كبرها بيقين حيث اقرت بالوفقة واما  
مشغول بالباء ثبت نسب وان ولدت لستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت  
لوجود دليل لانقضاء وهو الاقرار واما بطل في الصورة الاولى لليقين بكونها  
وان لم تقر بانقضاء العدة بثبت النسب ان ولدت لوق من سنتين وان ولدت سنتين  
او اكثر لا يثبت الا في طلبة الزوجي يكون رجعة كذا العلوق بعد الطلاق والظاهر انه  
منه لا نقاء الزنا عن المسم فيصير الوطئ مرجعا بخلاف مطلقه البائن فانها ان ولد  
لستين من وقت الطلاق او اكثر لا يثبت النسب بثبوت طلق بعد الطلاق ووطئ البائن  
حرام الا ان تدعى الزوج فيثبت فيما في البائن ايضا ويحل على الوطئ بشبهة في العدة  
وفي الهداية والمختصر كان البائن الميسرة وكذا ذكر في الدرر واعتبر بان الزوج اذا  
وطئ بشبهة معتد به من طلاق ثلث او على اقل فانت بولده لا يثبت نسب وان ادعاه  
نفس على ذلك كتاب الحدود وعبار المصنف هالفة عنه وان كانت الميمنة مراهقة

وهي سنين

وهي سنين فضا عدل ما يظهر فيها امارات البلوغ فان كانت بيا بالولد لا قبل  
من تحت سنين مطلقا ثابت نسبها الا قبل بشت عند الامام ومحمد وعندي في حق  
ثبت بحداد وسنتين ولستين فلو وسنات عنها الزوج ثم ولدت ببيت نسب  
ان انت به لا قبل من سنتين هذا ان كانت كبيرة وان كانت مراهقة فلا قبل اي فثبت  
ان انت به لا قبل من عشرة اشهر وعشرة ايام والاى وان لم تات به لا قبل من ذكر فلو ثبتت  
ولا ثبتت ولادة المعتد اذا جرحها الزوج الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين هذا  
عند الامام وعند ما يكفي شهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عايدة كذا في الكافي والكان  
جل ظاهره واعتبر في الزوج به ثبت النسب بمجرد قولها بلا شهادة عند الامام وعند ما  
لا بد من شهادة امرأة في الجميع وان ادعت اي ادعت الزوجة الولادة بعد موتة لا قبل من  
سنتين فصاعدا والورثة صح ذلك في حق الارث والنسب هو المختار حتى لو لم يقر واجبا  
بالفرجة بان كان رجلا او رجلا وامرأة ان يقطع الحكم بشهادتهم بانها بالنسب  
وبشهادة المصدقين والمكروه ومن كبح امرأة فانت لستة اشهر فصاعدا ثبت نسب  
منه امر بالولاية او سكن في الفراش قائم والمدة تامة وان مجرد كادتها فبشهادة امرأة  
واحدة فان نقاه لا عن فان النسب يثبت بالفرش القائم واللعان اما بجواب القذف وهو  
موجود هناك قوله ليس يثبت في لها بالزنا ولم يعتبر الولد ثابت بشهادة القابلة بل  
اضيف اللعان الى القذف مجردا عن الولد لعدم استلزامه وجود الولد في الخارج استلزامه  
في البقاء فان الزوج اذا سمع ان امرأته ولدت فقال ذلك الولد ليس مني كان قذفها  
بالزنا اذ كانه قال زنت فحصل الولد منه وان لم يكن موجودا في الخارج وان انت به لا قبل  
من ستة اشهر لا يثبت نسبها لسبق العلوق على الكناح فان ولدت ثم اختلفا بان ادعت  
نكاحا من ستة اشهر او ادعى الزوج الا قبل فلقول لها اتفاقا لكن عند ما مع البين عند  
الامام بلا يمين وقدم قولها لانه لا يبرح وان علق الزوج طلقه قبال ولادة فشهدت بها  
امراة لا تطلق عند الامام فلو قالها لما من ان الولادة تثبت عند ما يشهد امرأة وان  
اعتد في الزوج بالمحل يطلق المرأة بمجرد قولها عند الامام وعند ما لا بد من شهادة المرأة  
ولا دها ومن كبح امرأة فطلقها فاشتراها فولدت عند لا قبل من ستة اشهر من شرعها  
لزم واذا اى وان ولدت لستة اشهر واكثر فلا يلزمه بلود دع ومن قال كاشه ان كان في  
بطنك ولد فمن يثبت امرأته بالولادة لا قبل من ستة اشهر من شرعها فلوام ولد فثبت النسب  
بالعق وهي قوله فومني والولد يثبت بشهادة القابلة اتفاقا ولو ولدت لستة اشهر



فصاعدا لا ينبت لاحتال انما جعلت يوم عقالة المولي فلم يكن مدعيها هذا الولد بخلاف كون  
التيقن بقيام الولد في البطن وقت العقول فتعين بالدعوى كذا في جامع قاضيا ومن  
قال لغلام هو ابني ومات القائل فقال ما اى ام الغلام انا امر الله عزنا في الغلام  
وامر من القائل ان كانت معرفة بالحرية فان جعلت حريتها وقالت الولد لها انما انا  
فلا ميراث لها لان ظهور الحرية باعتبار ما دلل عليه في دفع الرق كالاستحقاق الارث ويزن  
الغلام **باب الحضانة** وهي تربية الولد بها الحضانة المرأة ولها اذا تربية  
في حضانة كسر المملوك وهو دون الايط الى الكشح او الصدر والعضدان وابيضا الام  
اخرى حضانة ولها ما لا يطاع الا على ذلك ولا تنها اشق عليه من غيرها قبل القدر  
وبعدها ما لم تخرج غير محرم للطفل كاسياني او كانت مرتدة او فاجرة كذا في كذا في ثقتها  
ايام الام وان علت لان هذه الوكيلة تنفذ من قبل الامهات ثم ام الاب وان علت  
كانها اصل للولد لتولده منها ابو اسطة الاب ثم اخت الولد كاي في زيارته شفقتا ثم اخته  
اخته ابان بنات الابوين او لي من بنات الاجداد ثم خالته كذلك وكانت كايون اولى  
ثم ام ثم كايون كايون في كتاب كايون من الاصل وفي كتاب الطلاق تعهد المالة على كايون  
من الاب كايون بمنزلة الام ثم عمته كذلك في الترتيب وبنات اخت ابي من بنات الاربع  
وهن اي بنات الاربع اولى من البنات ترجيح القرابة الام ولاحق لبنات العم والخالدة  
لكن غير محرم اي محرم الولد سقط حضانة اما كانت او غيرها لا تنقص الشفقة حتى  
يسقط حق من تحت محرم كايون تحت عمه اي عم الصغير وجدة تحت عمته وخالدة تحت  
خاله او خالته وعمة تحت خاله او خالته كايون ويعود الحق من الحضانة بزوال كايون  
سقط به لزوال المانع مع قيام السبب ولو ادعى الاب ان الام تزوجت باخر فلقاها  
كان القول لها في نفق الزوج ولو اخرجت به وادعت طلاقه فان لم يبين الزوج فالقول لها وان  
عنده فلو قيل قولها في الطلاق حتى يبرأ الزوج ويكون الغلام عنده حتى يستحق  
عن الضمان اكل ويشرب ويلبس ويستغني ويحرم وقد لا يستغني بشع على رايه اي  
بكر الراجي او سبع وهو قول الحنفية وعليه الفتوى ثم يجبر الاب على اخذه وتكون  
للمارعة عند الام والنفقة حتى يحضر هذا عدلا مام واي يوسف وعند محمد كايون  
حتى تستحق كايون غيرهما وادعى يقول محمد يفتي لها والزمان فانه تبا تكون شتمها  
قبل البيع وليس للنساء ما للرجال من الضمان فيعتني عليهن من كايون استنهاه عرقه  
لغير الرجال ومن لها الحضانة لا يجبر عليها الا ان لا يكون للطفل غيرها او لا يقبل

غيرها

غيرها وقال ابن ابي ليلى والسن من صلح تحريم اختاره ابو الليث والسنه في من ايجابها  
فان لم يكن امرأة مستحقة للحضانة فالحق للعصيا على ترتيبهم في الارث بقدم الاب ثم لعمه  
وان علو ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون  
ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون ثم لعمه كايون  
العمية غير محرم كايون الغم ومولي العتاقة تحريم عن الفتنة ولا الى فاسق اجن لا يغير  
عليها وان اجفعا اصره او اعوام في درجة واحدة فادعهم اولى ثم ستم ان استوا  
في الوع والصلاح ولا حق لعمه وولد في الحضانة قبل العتق لا حق للحضانة نوع  
ولا كايون للرفيق على نفسه فضلا عن غيره والدمية لعمه بولدها المام ما لم يغفل عنها  
الكم فان خيف الفقه لكفر نزع منها وليس لوب ان يسافر بولده في وقت الحضانة حتى يبلغ  
حدا لا يستغني كايون ذلك ضرر للحضانة وايضا لا يحقها ولا لعمه ان يسافر بولدها الا الى وطنها  
ولما ان الزوج قد تزوجها فله ان يعمه المقام فيه عرفا وشرعا فان اطلقها في غيره ولها ولد  
ومما انفقت عنه لها ان يسافر بولدها الى وطنها الذي هو مكان العقد عليها ان لم يكن  
دار الحرب فان كبح مسلم او ذمي حربية في دار الحرب ثم اطلقها في دار الاسلام ولها ولد فانها  
اخرجت الى دار الحرب الا ان كانا حربيين فلها ذلك وليس ذلك السهم بالولد لعمه الا ان يكون  
بائن الاب وان كان بين المصيرين او بين القريتين من القاريين ما يمكن للولد ان يطلع عليه  
اي على ولد من دار ويرجع بيته في منزله فلو باسرها وانما نقلها الى احد المصيرين او الى احد  
القريتين كان وطنها اولى لم يكن وقع العقد فيه اولى يقع وكذا النقلة من القرية الى المصر  
باسرها بخلاف العكس اي النقلة من المصر الى القرية فانه ليس لها الا اذا وقع العقد فيها  
كانت وطنها كايون في شح الطهادي وفي فتاوى البقالي ليس لها ذلك بحال ولا خيار للولد  
غلاما كان او جارية وقال الشافعي يجبر في بيع او ثمن **باب النفقة**  
من النفوق او النفاق او النفق بمعنى الهلاك او الواجب والنفاذ يقال نفقت المأبنة  
نفوقا او هلكا ونفقت لعمه نفقا اذا راحت ونفقت لعمه نفقا اذا راحت والنفقة  
نفقا اي نفقت واسما بها تلوثة الروضة والقرابة والملك بحسب النفقة والكسوة  
والكسوة للروضة على زوجها ولو كان الزوج صغيرا لا نفقة على الوصي بطلوه فذلك  
سنة كانت او كافر لا طلاق للنصوص كبيرة او صغيرة نوطا اي لها قدرة على  
الوصي اذا سلمت اليه نفقتها في منزله قال لا قطع في شحدها نفقة بشرط  
لا خلاف فيه وقال الرازي فعلم بهذا عدم صحة ما ادعى بعض شراح الهراية



ان هذا النظم ليس بلون في ظاهر الرواية فلو تولى النفقة عليه اذا سلمت نفسها له  
اولم تسلم لها او لعدم طلبه اي طلب الزوج نقلتها الي منزله وتفرغ النفقة  
كل شهر تسلم اليها اي الى الزوجته والكسوة كل سنة اشهر هذه النفقة كفايتها  
بلو اسراف ولا تقصير في ذلك ويعتبر في ذلك حالها وهو اختيار المحققين وقول الجرح  
وعلى الفتوى ويجب في المهر في حال البسار البسار والبسار والميسرة الشهيرة  
والخبر في المهر في حال الاعسار ويعتبر في المختلفين بان يكون احد ما هو سكر  
والاخر غير بين ذلك دون نفقة البسار وفوق نفقة الاعسار قبل يعتبر حاله  
اي حال الزوج فقط وهو قول ان في وفاءه الكرخي وفي النخبة والمبسوط  
انه ظاهر الرواية والقول له اي الزوج في اعساره في حق النفقة والبنية لها انما  
تدعى البسار وهو يكون ويقرض عليه نفقة خادم واحد لا غير عند الامام ومحمد  
وما كذا في ابي احمد لها لو كان الزوج موسرا وعند ابي يوسف نفقة خادمين  
احد داخل البيت والاخر خارجا وعنه اذا زنت بمهر كثير استحققت نفقة المبيع  
وهو ما اشتهر من عن محمد بن محمد الطحاوي ولو كان الزوج محسرا روى الحسن  
عن الامام انه لا يلزمه نفقة الخادم وقوله في الاصح اختاره عن قول محمد بن ابي  
عليه نفقة خادما اذا لم تكلف بمهره نفسها لو كان موسرا ووجه الاقول ان  
الخادم لو زاده التمتع فتعتبر في حال البسار دون الاعسار ولو فرضت النفقة  
للعسار ثم ايسر فاحتمت الزوجية طالبة نفقة البسار ثم لها نفقة البسار و  
بالعكس بان فرضت لبساره ثم اعسر فاحتمت تلزم نفقة العسار لان القضاء  
بالنفقة كان باعتبار حالها وقد تبدلت حاله فيستدل ولا نفقة لنا شرع وفيها  
المصاف بالنهي حرجت من بيته الذي تكن معه فيه او منعت من الخروج الى غيرها  
الذي يكن معها في بعض حق قوته بدها لو خرجت لانها لم يعطها للمهر المجل او  
لكونه في مخصوص او منعت من منزلها احتياجا اليه وكانت سالته ان يخرج  
الي منزله او يكره لها ولم يفعل لم تكن ناشرة وانما اعسرهم الاقامة في المنزل  
لأن الظاهر ان نفقة علي وعلى المقيمة او البكلا قوطا الاكرها ولا تجوز بدين قارة  
على قضاها ولو كان في المراجع الكبير استشهد به محمد بن عيسى الحسين الساجي  
من يد المسافر تسقط عنه الاجرة لغوات الاشغال من جهته وذكر الكرخي انها  
اذا حبست بعد النكاح لا تسقط نفقة لان المنع بعار من الرذال ولو يسقط نفقة

كالجفن

كالجفن والنفاس قال القزويني ما ذكره الكرخي تجوز على غيرها عن القضاء ولا ريب في لزوم  
الي الزوج لعدم احتباسه للزواج ولا مخصص ولا صغير لم توطأ ولا مباحة لا بعد  
وهذا عند محمد لا ينفذ ما احتباس من جهتها وقال ابو يوسف لها النفقة اذا حبست نفسها  
نفسها لا تملكه مضطرة او افرضا او يحتمل انه مبني على خلافه في الحج اهني على التراضي ولو تولى  
مضطرة وهو قول محمد وعليه القزويني فتكون مضطرة وهو قول ابي يوسف ولو حبست  
فان نفقة الخدم انما يعتبر في الطعام وفي النفقة السفر لان زيادة نفقة السفر يسقط  
بالحصول لها من النفقة به ولا الكراء لان المستحق هو النفقة وليس الكراء منها ولو حبست  
في منزل فلها النفقة لا لو حبست في بيتها وزنت مرضية فانه نفقة لها وهو مروي عن  
ابي يوسف ولا يفرق بينهما بغير اي الزوج عن النفقة بل يفرض لها النفقة ولو مرضيا  
لو سدت له ليجعل عليه ولترجع على تركه ان مات وهو فائدة هذا المرح فرض القضا  
لها النفقة وقابلته بان يمكن رب الدين الاخذ من الزوج او المرأة فانه بدون الاخذ  
الاشهاد وهي ترجع به على الزوج ولا تجب نفقة متبرع مضت لم يتفق الزوج عليها الا  
ان يكون في القاضيه لها او تراضيها على مقدار فجب حج ولو مات احد ما وطلقت  
الزوجة بعد القضاء او التراضي على غيرها قبل قبضها اي قبض النفقة يسقط لان  
تكون استدان المرأة ما راض فاتها لا يسقط ذكر ذلك الحاكم الشهيد وذكر المحقق  
انها تسقط والتصح الاول لان استدانها باجر القاضيه بمنزلة استدان الزوج نفسه  
ولو عمل الزوج لها النفقة والكسوة لمدة ثم مات احد ما قبل تمام اي تمام المدة فلو رجع  
عند الامام وابي يوسف فخلو فالحج فانه يرجع بالشهر فادونه عند لا بد من قضاء ربي  
حكم للمال ولما ان ذلك صلة انصت بالقضيه فلو رجع بعد الموت كالهبة ولو رجع  
الصديق او زن من مولا فنفقتا ربن عليا اي على الصديق باع شهرة بعد اخرى في المبيع  
على نفقة بعد بيع مرة بيع ثانيا وكذا اذا اثنى الى الاثني ان يفرقه مولا لانها دين  
في ربه ظهر وجوبه في حق المولي فيتعلق برقبته كدين التجارة في المادون ولما كان ضمنها في  
النفقة لا في عين الرقبة كان للمولي ان يفرقه ولو ان الصدق سقطت وكذا المهر لغوات محل الا  
سببا لا كالمهر الجاني وكذا اذا اقبل في الصحاح ولا باع دين غيرها في غير النفقة الا مرة  
واحدة والفرق ان دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون دينها افرضا وتا بعد البيع ولا كذا  
سائر الديون وفي شرح الوفاة بعد تفرج امرأة باذن المولي ففرض القاضيه النفقة على جميع  
عليه القدر من مبيع مجتمعة وهي قيمة والمشتري عالم ان عليه دين النفقة ببيع اخرى







الذين ينفقون أصولهم الفقراء بالسوية بين الابن والبنت في الاصح كان المعنى وهو الاول  
والثاني يتعلمها وروى الحسن عن الامام انها بالنفاوت على الذكر مثل حظ الانثيين و  
قال الشافعي واحده يتصرف فيها اي ينفقها اصول القرب والخزينة لا الابن والبنت  
مع لقتلوا الذين فلو كان له بنت وابن ابن فنفقته على البنت مع ان ارثه لهما نصفها  
ولو كان له بنت بنت او ابن بنت او اخ فنفقته على بنت البنت او ابن البنت مع ان كل  
ارثه لا يخرج ولا شيء لو لم يكن له ثمن ذوي الاحكام وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه  
بين ذوي الرحم والرحم عموم وحصول من وجه لمصادقها على البنت والاخت وصدا  
الاول على بنت العم دون الثاني لثقت بكاهما وصدا الثاني على اخن الزوج لعدم  
كاهما دون الاول وليس هذه النفقة عليه مطلقا بل ان كان ذي الرحم المحرم فقيرا  
او اشي فقيرا او زينا او اعرجا ولا يحسن الكسب لخرقة او كونه من ذوي البيوتات  
او طالب علم شرط ان يكون القرب ذا رحم محرم لانه الذي يحرم قطعه ومنع النفقة  
مع يسار المنفق يؤول الى قطيعة الرحم وشرط الفقر والصغار والزانية يتحقق العرج  
حسن الكسب لما ذكره فان هذه الامور اما الحاجة وذلك يجبر عليها بقوله تعالى وعلى الزوج  
مثل ذلك ونفقة هذه النفقة اعني نفقة ذي الرحم المحرم بقوله لا نفق حتى لو كان له  
شرفات مولات فنفقته عليه من اخصا سئلته اخصا على الاخت لا بغيره وجنسها  
على الاخت لا بغيره على الاخت لا بغيره من اخصا سئلته اخصا على الاخت لا بغيره وجنسها  
بان لا يكون محرورا لا حقيقة بان يكون محررا لانه لا يعلم الا بعد الموت وفيه عليه  
بقوله فنفقت من اي فقيرة له حال وابن عم مولى له على حاله ان يمكن ان يموت ابن العم  
ويكون الارث له حال وهو ذو رحم محرم يتجوز ابن العم فانه ليس محرم فانه نفقة اذن على  
الحال دون ابن العم ونفقة زوجة الاب الفقير على ابنه ان كان عاجزا ونفقة زوجة الاب الفقير  
على ابنه ان كان صغيرا او كان زينا ولا تجب نفقة للغير على فقير لا للزوجة والولد الصغير  
لانه لم يولد ذلك بالصدق فلا يسقط بالفقر قبل اذا كان فقيرا زينا او اعرجا يجب نفقة اولاده  
في بيت المال لنفقته ولا تجب نفقة مع اختلاف الذين لا للزوجة وقربة الولاد اعرجا  
الابوان والاجداد والجدات واسفل وهم الولد وولد الولد اما الزوجة فلو نفقته لا اعتبار  
بمقصود بعد النكاح وذلك بعد صحة العقد وان اعاد المدة واعاقره المدة فلا نفقة  
نفقته باعتبار الجارية في حنفية وكذا تمتع نفقة نفقة بكفر لا تمتع نفقة  
جنسية الا انهم اذا كانوا حرة بين لا تجب على المسلم وان كانا مسلمانين لقوله تعالى فانما ينكح  
المسلم

الابن والاب بيع عرض ابنته الغايبة هو هذا ما ينقل لنفقته عند الامام وهو الاستحسان  
لان للوالدين بمكالات ابنته عند الضرورة ونفقة نفسه منها وانما قال لا يبيع عقاره لان  
مؤخره لا يتنازع به مع يقايد ويحصل مقصود الاب من النفقة باستغلاله ولا اي ليس  
اب يبيع العرض لذين له اي للاب على الابن سواها اي حوي نفقة الاب اذا ضرر في ذلك  
ولا لغيره يبيع مال ابي ال الابن لنفقته لان مكالاته مخصوص بالاب لقوله صلحتم انت وملكك  
كاتبك وعندكم لا يجوز للاب ايضا اذا كان الابن كبيرا وهو القياس لان ولاية الاب الرات  
يلتزم الابن رشيدا تاملا فان فيه ذهاب ما نصق وقص صاحب العرض من الغصص لا  
فكان عليها اي الابن لو انفق من مال الابن المودع عندهما لان نفقتهما واجبة عليه دون  
القضاء فاستوفيا حقهما ولو انفق المودع عندهما لا الابن عليهما اي على الابن بغير  
فاخر من قضاء ولا يانه حتى كان له ان يحلف بعد موت المودع استحقاقا لورثته فيكون له  
لم يرد بذلك غير الاصلح ولا يرجع المنفق عليه لانه ملكه بضمان فظهر ان كافي  
ولو نفق بشفقة غير الزوجة ومنه والوالدان والولد وذووا الاحكام ومقتضى من يولد  
الفاق سقطت وبدا قال الشافعي واحدا لان نفقته هو له كفاية الحاجة فتسقط  
بحصولها الا ان يكون الفاق في اخر من لانه نفقة بالاستدانة عليه لان الفاق في ولاية  
عامة فصار دونه كاذن الغائب وعلى المولي نفقة رقيقه باجماع العلماء اذا كان  
قائما مسترا او امرا ولا مكاتبه لا نفقة بالاحرار والرق اسم جنس ولذا انما يعود اليهم  
لغير فقال فان في المولي كسبوا وانفقوا على انفسهم نظرا لهم ببقا انفسهم والمولي ينفق  
ملكه وان لم يكن لهم كسب بان كانوا صغارا او بهم زمن او اعرجا وكانوا جوارا في حبس  
شتم اجبر على بيعهم ان كانوا قضا كان المملوك من اهل الاستحقاق وفي بيعهم ايضا  
غيرهم دون ابطال الحق المولي لقيام ثمنهم خلفا عنهم وفي غيرهم من الحيوان لا يجزى  
بيعهم باقتضاء ولا على الفاق عليها لانها ليست من اهل الاستحقاق والمقتضى لا بد ان  
يكون من اهل ولكن يؤمر به بان ينفق عليها او يبيعهما وفي غير الحيوان كالانصار  
والزنج والشجر يكره له ان لا ينفق عليها فنفقه للنهي عن تصبيع الحال لكن لا ينفقه  
**كتاب الاعناق** هو لغة ابناء الفرة طفا وشرع ابناء الفرة  
السرعة في المولى وهي الفرة التي تبصر الحق اهلا للشهادات والولايات قادر على التصرف  
والانصار وعلى دفع تصرفه اعيان عن نفسه وانما ينفق من اهل الاستحقاق لا ينفق الا في المملوك ولا  
لا بد له من كسب حر لان الصداق ملك له مكلف لان الحق تبرع وليس واحد من الجوار والصبي

الاعناق صح



بأهل له ولو قال الحق من جهة اعتقت وأنا مجنون أو قال البائع اعتقت وأصبحت  
لم يقع لا ستاره الجاهل متلفه وكذا لو قال الحق إذا اعتقت أو الصبي إذا بلغت فحدثت  
ليس أهل لعقل منهم ولما خرج هنا عبارة أكثر ولم يقل العتاق كما في غيره من الكتب لأن  
الصبي أهل له دون العتاق لا يرى أنه لو ورث لكان عتق عليه بصره وهو لفظ  
يدل على العتاق بالوضع وإن لم يبق وذلك كانت حر أو محررا وعتيق أو معتق أو حر  
أو عتقك فإن هذه الألفاظ موضوعات للعتاق وشرا وعرقا فلا تقتضي نية ولو قال  
أرثت أكرمت أو أعتقت من العمل صدقة ديانة ولو قال أنت حر النفس عتق وهذا هو  
أو يا مولاي وهذا هو كذا في لفظ المولى مشترك أحد معانيه المعتق وفي الأبدان بلحق  
الأهوية عتق بلونية أو يا حر أو يا عتيق أن لم يجعل ذلك محالة وبناؤه بمتان مراده  
جميع الذات دون الوصف حتى لو ناداه بلفظ آخر بمعنى مثل يا حر واسم عتق عتق  
وكذا لو أضاف لحرية إلى يعبر به عن المبدن كما سكر حرمي وإلى غيره ذكر المبدن والرجل  
لا يقع عندها لأن الحر يرفع في جملة الأعضاء فلا بد من الإضافة إليها أو إلى بعض  
عنها وكقوله لا منه فحر حر ولدعير قبل كالأمة وعن محمد عتق أن الفرج لا يعبر به  
جميع بدنه بخلاف الأمة نحو لعن الفروج على السراج وفي ذكرك حر عتق كذا في المبتق  
ويكنى به عطف على صريحه وهو لفظ غير متعمد لم يحمله أن نوي إذا أحد المجملين  
لا يعين إلا بالنية وذلك كما يمكن لي عليك أو لا سبيل لي عليك أو ألكل ولا رقي في عليك  
أو خرجت من كذا وحلت سبيلك لا تدعمل بغير هذه الأشياء بالبيع أو الكتابة كما يحل  
بالعتق وإذا نواه عتق أو قال كالأمة أطلقك أذ هو بمنزلة خلت سبيلك ولو قال أطلقك  
لا عتق وأن نوي وكذا حكم سائر الألفاظ صريح الطلاق وكنايته مخرقا للشافعي لما  
أن ملكا يبيع اقوي من ملك النكاح فزاعه اقوي من رافعه ولا يقع استعارة إلا  
للاقوي مجزؤا فالعكس ولو قال أنت لله أو أكرمت الله لا يعنى وأن نوي عند الامام  
ومحمد لا تدصادق في قتاله أو كل مخلوق لله فصار كقوله أنت عبد لله وبذلك لا يعنى  
فكذلك خلافا لابي يوسف فيما إذا نوي أن معناه أنت خالص لله وذاتا باقية  
ملكه عنه فصار كقوله لا ملك لي عليك كذا في شرح الكافي والمتن خلافا لهما ولو قال  
الملك هذا أعتقت أو قال هذا أعتق بلونية ولو كان الأول أكثر منه والثاني أصغر  
منه عند الامام وكذا هذه أعتقت أو عند ما لا يعنى أن لم يصلح أن يكون استأذنا إذا  
قال هذا أعتقت وأباله فيما إذا قال هذا أعتقت أو أماله في هذه أعتقت لا تدعمل في كذا في عليك

فإن العتق

فإن العتق أو أطلق أو أماله يقول تدعمل بغيره فيصار إليه ولو قال الصبي هذا  
جزي لا يعنى في المختار بلو عتاق وقيل على الخلاف وكذا لو قال هذا أعتقت لا يعنى  
في ظاهر الرواية أو قال لعبد هذا أعتقت ولا منه هذا أعتقت لا يعنى بالعتاق لأن  
أشار إليه ليس من جنس المسمى ولا يعنى بلو سلطان في عليك وأن نوي لأن  
السلطان عبارة عن اليد ونفسها لا يفيد للملك كافي الكتابة والإجارة والرهن  
فلا يعنى ولا يعنى بيا أعتقت أو يا أعتقت أو يا أعتقت أو يا أعتقت أو يا أعتقت أو يا أعتقت  
لأن المقصود بالنداء استحضا للمنادي فإن كان بوصفا لا يمكن إثباته من جهة  
النادي كان محذورا لعدم دون تحقيق الوصف للتعذر والأما كان تحقيق ذلك لا يصح  
كما لو كانت مثل الحر كان لفظ المثل يستعمل لشاركة في بعض المعاني ولشاركة  
في كلها فوقع الشك في الحرية فلا يعنى وقيل إذا نوي عتق كما يكون سوليا لو قال  
كروضة أنت مثل روضة فلون وقد في فلون منها ولو قال ما أنت إلا حر عتق لا تد  
أشار لحرية بل بغير وجه ومن ذلك دارم أي إذا قرأته بسبب الرحم محرم منه عتق عليه لو كان  
الملك بغير المحرم أو كافر في داره سلام لا محرم بلو رحم كابن الرضاع باتفاق ولا رحم  
بلو محرم كابن العم باتفاق والمكاتيب يكتب عليه قرأته والولا تحسب فإذا ملك المكاتيب  
أباه أو أبايه يكتب ولا يكتب إذا ملك خاه عند الامام خلافا لهما ولا يكتب عليه من عتق  
لوجاهته عتق عليه وكذا لو عتق للشيطان أو للصم لا تدصد من أهله في محل فيعتبر  
بغيره منه جهته فيعتق وإن عصي ما أنه من فعل عبدة الصم وكذا لو عتق مكرها أو  
سكرا فلا تدعنى لوجود ركن العتق من أهل في المحل وخالف في المكره الآية الشك  
ولو أضاف العتق إلى ملك نحو أن ملكك عبد فهو حر أو إلى شرط نحو أن قدم فلون فانت حر  
فلا يعنى فيعتق في الأول إذا ملكه وفي الثاني إذا قدم فلون ولو خرج عبد حر في البيت لما  
عتق لقوله وقد أخرج إليه صلح يوم المدينة قبل الصلح عبدان ممن عتقاه رواده  
أبو داود الترمذي والمثل يعنى يعنى أمه وبها حال بان ولدت لأقل من ستة أشهر حتى  
لا يجر ولا يؤتى في الوب وضع اعتقاده إلى أهل وحده فقط ولا تدعنى أمه بآذ وجه  
أعتق المقصود عدم الإضافة إليها ولا تدعنى فيه قلب الموضوع والولد يبيع أمه  
في المكر وهو ممن الشخص من التمكن فيه وفي الرق الذي جعله الله جزءا لا يتجزأ  
عن طاعته وهو حق الله أو حق العباد على الاختلاف فيه فأول ما يؤخذ بالمسور  
بوصف بالرق ولا بوصف بالملك لا بعد الإخراج إلى دار السلام والملك يوجد في



في غير الآتي كالمجاد وبما في الحيوان دون الرق وبالسبع يزول ملكا ملكا دون الرق و  
بالحق يزول ملكه قصدا لا نهضة وزول الرق ضنا صرورة خراغة عن حقوق الحيوان  
وفي الحرية والندى والسيولة واكتسابه كانه وان كان مخلوقا من امره وابيه  
ان كان دون الله فيبقى دون كون هذا ابو ولدنا بنيت نسب ابن الزنا والمولودة  
من امه دون ابيه وولده لا من سببها حر ومن زوجها غير سببها ملك سببها  
لا تملكه من غير ان يفتحق عليه ولا يعارضه ما دامه كانه ها ملوك له مخلوف  
انه العبد كانه ها ملوك لبيدها فتعاضدا فخرج جانيها بما تقدم والزوج قد روي  
برق ولد حيث اقدم على تكاثر الامه ولو تزوجها شيئا من فولد منها فحق تبعا  
لامه ها شيئا تبعا لبيدها كانه الذنب للتعريف وحال الرجال كشوفة دون النساء وولد  
المعزوم وهو من اشترى امراة على ملك البائع او كسح امراة على انما حرقة فولد لكل  
سهما ولدا فظن الاول في ملك لغير البائع والثانية امه فكل من الولدين حرقتهم اما حرقة  
فولده خلق من الحر ولم يرخص الولد حرقة كما في الاول فلو يتبعها واما الفتاة فمرعاجا جانب  
التبعية الاصلية **باب عتق العبد** ومن اعتق بعض عبده عن ذلك  
العبث او ايمهم صح عند الامام ولم يوافق غيرهم وسعى العبد لولا في باقية كانه ماله  
بعضا احتسبت عنده لك رقبته كايضن صاحب النوب قيمة الصبيغ اذا الفاه الزوج  
فيه كحساب ماله الصبيغ عنده وفي جوامع الفتاة استعارة ان يواجره وباخره في باقي  
من اجرته وهو كالمكاتب في انه لا يجوز بيعه ولا هبته ويخرج الى العتق بالحيابة كانه  
لا يرد في الرق لو فجر وقال من اعتق بعض عبده يعتق كله ولا يبيح وهو قول الامامية  
قال من وجب له عتاق عند اسم ازاله الرق وهو يتجري بانفاق فكذا ازاله وصار كالنفر  
واك سبلور والعقود عن العتاق وعند من وجب له عتاق ازاله الملك والملك يتجري  
ثبوت اكثر العتاق وزواله اكسجه واما قلنا ان وجبه ذلك من انه يعنى مجازي لا ان الملك  
وهو القدر على التصرف في الخلق بالاختصاص حق المولى وله ولا يفسد بخلون  
الرق فانه حق الشيع او العامة على سبق والمفصل ان الاعتاق يوجب زوال الملك  
عند الامام وهو يتجري وزوال الرق عندهما وهو غير متجري واما نفس الاعتاق فله يتجري  
انفاقا وكذا نفس العتق الذي هو حكمه ان الاعتاق لنفس العقول والعتق يزول بالهبة  
ولا يتصور في شيء سها التجري في جاز عتاق العتق وهو مطاوع للمعتاق حتى يخلقه  
الفعل عن حناه المجازي وهو هنا كذلك كاعرفت وكذا الرق لا يتجري انفاقا ولا

حكمي بعتاد الحرية التي هي حق حكمة تأمله فانه تام البيان عن من تحت طاب في هذا  
العتق وان اعتق شريك نصيبه فلو حران يعتق نصيبه ان شاء له تمام ملكه او غير  
لان الذي يرفع عتق او يكاتب او يسيى العبد لا حسابا له لثبته عنده والرق لهما او يفتق  
العتق لو كان من سرقه نصيبه يوم العتق وبه يعتبر الباع ولو اختلفا في القيمة اذ كانا  
كالا يفتق للمال وان هالكا فالقول للعتق ويرجع به المقتق على العبد كانه اذ يفتق ك  
رشفة والرق له وان كان المقتق بعتق لا يفتقنه بل ان شاء اعتق وان شاء استسقى و  
قال ليس له حر الا الضمان فقط لا السعاية مع الباع وليس له الا السعاية مع العتاق  
او يرجع العتق على العبد لو ضمن في حالة الباع والرق له اي المقتق في الحالين للحصول  
عن العبد من جبهته وبني هذا الخلاف على اصلين احدهما ان الحرية تنبت في الكل يعتق بعضه  
عنه ما اذا ثبت عنده وقد بيناه وثانيهما ان يسار العتق لا يمنع السعاية عنه وينعها عند  
ولدها كل سها اي من الشريكين باعتاق شريكه من العبد الشريكين فيه نصيبه سعى العبد لهما  
في عتاقهما والرق بينهما كيف كانا موسرين او معسرين او احدهما موسر والاخر معسر هذا عند  
الامام وقال يسيى العبد للمعسرين لا للموسرين ولو كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعى للموسر  
لا يسيى السعاية على العبد الا الضمان على صاحبه لا عتاق ولا يراه عنده سعى له فقط  
لا العتق دعواه الضمان على صاحبه ليس له ثبوت له للعبد من السعاية والرق موقوف  
في الاحوال جميعا عندهما لان كل منهما يحيله على صاحبه فيبقى موقوف حتى يتصا وقا على  
اعتاق احدهما ولو علق احدهما عتقه بفعل عتاق فقال ان دخل فلان هذه الدار غدا فهو حر  
والاخر جده فيه بان قال ان لم يدخل غدا فهو حر ففضي العتق ولم يدركه دخل ولا عتق نصفه  
وسعى في نصفه لهما مطلقا موسرين او معسرين او مختلفين هذا عند الامام وعند من ان  
كان موسرين فلو سعاية لما مر وان كانا معسرين ففي اي السعاية في نصفه عند اي يوسر  
وفي كلا عتقهما وان كانا مختلفين سعى العبد للموسر فقط في ربحه عند اي يوسر وفي  
نصفه عند مجمل ولو خلف كل يعتق عبده الذي له على حرة والسبلر بما قال ان دخل  
فلان الدار غدا فعبدى كذا وقال الاخر ان لم يدخل ففضي العتق لم يدخل الدار ولا عتق له  
فمن واحد من العبدين لان المقصود عليه وهو المولى بالعتق مجمل وكذا المقصود في عتاق  
الماله فاشنع المقصود لذلك ومن تلك امه سعى اخر بشراء او هبة او صدقة او وصية عن  
خلقه اي دفع ملكه عن نصيبه ولا يضمن لشريكه ولشريكه ان يعتق وليس سعى وذلك مطلقا  
سواء علم الشريك الله امه او لا عند الامام وقال يضمن كالب ان كان موسرا وعند معسرا



اي الاب يسقي الابن والابن ينفق على الاب والابن ينفق على الابن  
اشترى اباي من رجل من عتق عتقه بغيره بعضه مع اخر واشترى من رجل نصف  
ابنه من بلكه فلو يضمن شيئا عند الامام وعند ما يضمن ولو اشترى الاجنبي  
نصفه اي نصف الابن من بلكه ثم اشترى الابن شيئا فلو كان له من ماله من الشريك  
الابن شاء او استسجى الابن عند الامام وقال يضمن فقط لان السائر يبيع السعاده  
عند ما علم ولو لم يملكه بالارث فلو ضمان اجماعا وصورة ان تموت امراته ولها  
عندها بن زوجها ويرثها اخوها وزوجها عبد مولى من بتره احد من وعندها  
ضمن السالك منهم بتره اي بتر العبد وضمن الميراث بعتقه ثلثه لا اية الثلث الذي  
ضمن الميراث بعتقه العبد اذا كانت سبعة وعشرين دينارا مثله فان السالك يضمن الميراث  
ثلاثة والميراث يضمن الميراث ستة وذلك لان قيمة الميراث ثلثا قيمة العتق فما لم يضمن  
منه ثلثه وكان لا خلاف بالاعتاق واقعا على قيمة الميراث وهي ثلثا قيمة العتق وهي ثلثه  
عشر وثلثها ستة فيضمن الميراث الميراث ثلثه السنة فقط عند الامام والاولى ثلثاه للميراث  
وثلثه الميراث وقال ضمن بتره اي بتر العبد لشريكه ولو كان حرا ولو كان مملوكا  
اي الميراث بعتقه العبد الميراث ثلثا قيمته فلو كان ذلك ولو قال لشريكه حرام  
ولذلك وانكر شريكه تحريمه اي تحريم الميراث لشريكه ولو وقف بواحد الامام  
لان الميراث ان كان له عليه ما فلو خذ باقراره والمنكر يزعم انها كانت فلو خفي  
الا في نفيها وقال المنكر ان يستعيها في حفظه ان شاء ثم يكون حرة لانه لما يضمنه  
صاحبه انقلب اقراره عليه كانه استولها فعتقت عليه بالعبادة والام ولد تقوم  
عند الامام فلو يضمن مولا عتق نصيبه منها بان كانت بين اثنين فاعتقها احدهما  
وهو مولا ضمان عليه عند الامام وعند ما يمي ام الولد متفوتة فيضمن الميراث خمسة  
شريكه منها بناء على بقولها **باب العتق الميسر** لاي اثنان ثلثه  
اعيد قال في نسخة لاثنتين حاضرتين عند احد كافر فخرج واحد من الحاضرين عنده وذل  
الاخر فاعاد القول بان قال احد كافر ثم مات من غير بيان عتق ثلثه اربع النيات الذي  
اعيد عليه القول ونصف الخارج اعفا فلو كان عتق من الداخل نصفه عند الامام والي  
يوحنا لان الاجاب الاول داير بين الخارج والنايب فينصف بينهما والاجاب الثاني  
داير بين الثابت والداخل فينصف بينهما لكن النصف الذي اصاب الثابت شايخ فا  
اصاب منه النصف الذي عتق بالايجاب الاول في وما اصاب النصف الخارج وهو الربع

في قوله

في قوله فاعتق من الداخل ربعه لان الاجاب الثاني لما اوجب عتق الربع من الثابت  
اجب من الداخل لتنصفه بينهما واجيب بان المانع من عتق النصف يخص بالثابت  
وكذا ان الداخل ولو قال ذلك في رضة ومات بلاء بيان ولم يجر الوارث ولا مال لرسول  
عبد الثلثة وقيمة ممتساو بتر جعل كل عبد سبعة من الاسهم ممتساو به عند  
الامام واي يوسف كسهم العتق عند ما يصير الميراث احدى وعشرين فيستقيم الثلث  
والثلثان لان العتق وصيته وهي من الثلث وعتق من الثابت ثلثه اسهم ويسعى في اربعة  
وعتق من كل الاخرين اثنان ويسعى كل سهم في خمسة اسهم وعند محمد يجعل كل عبد  
سنة كسهم العتق عند ما يصير الميراث ثمانية عشر فيستقيم الثلث والثلثان ويعتق  
من الثابت ثلثه سهام ويسعى في ثلثه ويعتق من الخارج اثنان ويسعى في اربعة وعتق  
من الداخل سهم واحد ويسعى في خمسة وهذا على قولها ما شككنا عليه ان الاعتاق عند ما  
لا يجري واعتاق بعض العبد اعتاقا لكل من غير سعادية واجيب بانه كذا ان صادف  
معه مولا واما اذا كان بطريق التوزيع كما هنا فيجزي لان ثبوته ضروري لعدم  
الترجيح والمزور دعي لا يجاوز محله ولو طلق كذلك بان كان لثلاث زوجات مهران  
على السواء فطلق قبل الدخول على الوجه المذكور ومات بلاء بيان فبالاجاب الاول  
سقط نصف مهران الواحدة منصفها بين الثانية والخارجة ثم بالايجاب الثاني سقط  
الربع منصفها بين الثانية والداخل فاصاب كل منهما النصف في سقط ثلثه اثمان هي  
الثانية بالايجابين وسقط ربع مهران الخارجة بالايجاب الاول وسقط ثمن مهران الداخل  
والاخرى السكينة في الطلاق قبل الدخول ليكون الاجاب الاول موجبا باليسونة فما  
اصاب الاجاب الاول لا يبقى محله للثاني فيصير في هذا المبحث كالعق وكون هذا بانها وهي  
للمتار وقال بعض المشايخ هو قول محمد حاصره والبيع صحيح او فاسد مع القهض او بتر  
لازم او بغير الخيار بيان في العتق الميسر وكذا العرض على البيع والاجارة والتزويج والى  
الزنا والحرير والديبر والاسيود والهبة والصدقة سلمتين بيان فيه حتى لو قال  
كسهم اسلكا حرة او قال ارجاء العتق فاحد كما حرة ثم حصل في احد بهما واحد من هذه  
الاشياء تعينت الاخرى للعتق والوطي ليس ببيان فيه عند الامام فلو قال ما لا هو بيان  
في العتق الميسر للوام ان وطى المملوكة استقدام وقضاء شهوة ولذا لو ادعى بها ثم وثقها  
لا يكون حرة فلو يدل على استيفاء الملك وفي الطلاق الميسر هو الذي وطى والموت بيان  
فلو قال كسهم ارجاء العتق فاحد كما طاق في طي احد بهما او ماتت ثم جاء العتق تعينت

هن



الآخرى للطلاق لا في المقصود الاصل من وطئ المتكوجة الولد قبل ان يستقيها او المنيته  
لم يبق محل للطلاق فتعبر بالآخرى وان قال امته اول ولد تلد به ذكر فانت حرة فقلت  
ذكر او انفي للمحال لم يردوا كما قالوا في رقيق ويعتق نصف كل من اقام والا نفي لان كل من  
الام والنبث يعتق فيما اذا ولدت الغلام او البنت بشرط وثوق في عكس لعدم الشرط فيعتق  
نصف كل واحدة ورق الذكر في المالحين ولا بشرط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق ولا  
يعتق الامه اذا كانت معينة لغيرها بحرم الفرج فيكون احق منه فلا بشرط فيهما  
وفي عتق العبد كانه غير معينة بشرط الدعوى عند الامام خلوا فالحما كالا لا بشرط وورع  
على امته من اصل بقوله فلوان شاهدني شهيدا على رجل يعتق احد عبيدي واعتق  
احدا مني لا تقبل عند الامام الا في وصية كالمشهد ان اعتق احد عبيدي في مرض موته  
فانها تقبل استحسانا لان العتق للمسلم في المرض يشيع فيها بالبر حتى يعتق من كل واحد  
نصفه فيكون كل واحد حصصا وعندنا مقبل مطلقا وبه قال الامية الثلثة بناء على ان  
المشهور به وهو العتق حق الشريعة بطلانه لا يحتاج الى قبول العبد وعدا الامام هو حق  
العبد كانه يصير به ماله كالكسب وما ملكه لا كالكسب حق المالك لانها اختصاص يمكن  
من اقامته مصلحي وعدم اخصيائه الى قبول العبد بطله على ان فيه حق الشريعة لا على انه  
حق للشريعة وان شهيدا بطلاق احدهما نافية لقبول الشهادة ويجوز على تعيين العتق  
انفاضا كما في **باب الخلف بالعتق** ومن قال ان دخلت هذه الدار فكل  
مملوك لي يواظب على ان يواظب على عتقها يعتق يعتق لمن هو في ملكه عند الحق مطلقا  
سواء كان في ملكه وقت الخلف وبقى حتى دخل او تجدد بان اشتراه بوجه ثم دخلت الدار  
قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيها ولو لم يقبل يواظب بان قال ان دخلت الدار  
فكل عبيدي او امته حرة لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الخلف لان هذا المحال فيكون المحال  
عتق من هو في ملكه للمحال الا انه لما دخل الشرط عليه تأخر الى وجوده وكذا لو قال كل مملوك  
لي حري بعد لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الخلف والمملوك لا يتناول المحال لان لفظ  
المملوك يطلق والجنين مملوك تبعا لوقوع كل مملوك في ذكر فهو حري ولذا انه حامل  
قوليت ذكر الاقل من نصف حول او لنصفه من خلف لا يعتق فيهما ولو اطلق بان قال  
كل مملوك لي حري لم يقبل ذكر عتق الولد تبعا لانه كما يعتق المذنب وولد والمهرج والمأذون  
والمسافر لان اسم المملوك يتناولهم لا المشترك والمكاتب ولو قال كل مملوك  
لي او قال كل مملوك اسكده فهو حري بعد موته صار من هو في ملكه عند الخلف سببا لان

ملك حري

ملك حري اي بعد الخلف لكن يعتق للمسلم من كان في ملكه عند الخلف ومن ملكه بوجه من  
الثالث عند موته وقال ابو يوسف في التوبة يعتق من كان في ملكه عند الخلف لا من ملكه  
بعد **باب العتق على جعل** بضم الاو لا يجعل للرجل من شيء على شيء بغير  
ذكر الجعلة والمجاعة بكسر واو العتق بل بعتقه ومن اعتق عبدا على او به بان  
قال انت حرة على الفادى فقبل العبد عتق كانه معاوضة المالك بغير المال اذا العبد  
لا يمكن نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض فاذا قبل صار حرا والمال  
الذي شرط ومن صحح عليه كونه ديناً على حرة ولذا تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة  
حيث لم تصح الكفالة به كانه ثبت مع الثاني وهو قيام الرق وان قال العبد ان ادبت  
ان الفادى حرة او قال ان ادبت صار العبد ما دون اياه في التجارة لا انه لا يمكن من اداء  
الاو ككتاب وهو اما بالتجارة او بالكد ويستع ان يراد بالخفاصة فتعين فيكون  
ما دون اياه بالتجارة لا مكاتباً ولذا لو مات وترك فاء كان له كونه ولا يؤدي عنه ولو مات  
الولي فهو رقيق يورث عنه ويعتق ان ادبت في المجلس لوجود الشرط اذا العبد اذني  
بين الولي وبين المال في اذني في المجلس بعد هذا في التعليق بان ويعتق متى اذني اذني  
الالف في التعليق بان لا يمتثل للوقت كعتق ويجوز للولي على اقتضائه ان ادبت العبد جميع  
المال او بعضه بحيث يتمكن للولي منه ويحكم بعتقه وان ادبت البعض بحريه للولي على  
اقتضائه ايضا كجميع الا انه لا يعتق العبد ما لم يزل الكمال لعدم حصول الشرط قبل اداء  
كالوخط الموالي عند من الشرط البعض فاذي الباقي منه حيث لا يعتق ما لم يزل ما حط  
بها كذلك ثم ان ادبت العبد الذي على الموالي عتقه على اداء الفادى كان كسرها فقبل  
التعليق يرجع الموالي عليه بمثلها لان ما اذاه ملك الموالي ويعتق لوجود الشرط وان كسرها  
بغير اذني بعد التعليق لا يرجع الموالي ويعتق ايضا ولو قال العبد انت حري بعد موته بالف  
او على الف فان قبل العبد بعد موته اي موت الموالي واعتقه الوارث او الوصي او القاضي  
عتق والا يوان لم يقبل العبد بعد موته مولاة بل قبل قبله او قبل بوجه ولم يعتقه الوارث  
او الوصي او القاضي فلا يعتق ولو خرج مولاة على ان يخرجه سنة فقبل العبد عتق كان  
لاعتق على عوض وهو يقع بالمقبول قبل اداءه وعليه ان يخرجه بكل المدة ولو قال ان خذني  
سنة لا يعتق الا بعد خدمته سنة حتى لو اعطاه مالا عنها او خذته أقل لا يعتق وكذا ان  
خبر شتي او ادبت سنة فمات بعض ولا ده لا يعتق والفرق ان كلمة ان للتعليق وعلى المعاوضة  
واختلاف اهل هنا معاوضة مال بال فان مات الموالي او العبد قبلها اي قبل المدة لم يخرجه



نفسه وهو قول اللوام واي يوسف او معاوضة مال بغير مال وهو عند محمد حيث  
قال لزم الجدة قيمة خدمته تلك المدة وكذا لو باع المولى الجدة من نفسه بغير ربح وعقده  
عليها كما اذا باع من نفسه بغير ربح او اعتقه عليها فبذلك قبل القبض واستحققت  
بكره اي لم يرض الجدة بولاه قيمة نفسه عند الامام واي يوسف وعند محمد قيمة العين  
له ان الجدة ليس بالمال في حق نفسه اذ لا يملك نفسه فصار كما لو تزوج امرأة على عبد  
فاستحق حيث ترجع عليه بقيمة لا بقيمة البضع ولها ان المال في حق المولى وكذا المنة  
صارت مالا با ردا فعق عليها فصار كما لو اشترى اباه بانه فبذلك قبل القبض واستحققت  
حيث يرجع البائع بقيمة الابي بقيمة الام ومن قال لا يرضى المولى ان يعتق امه لغيره على ان  
ترقبها ففعل اي اعتقها المولى وابي الام ان تزوجه فلو شئ عليه اي على القابل  
ولو تم عني وقال اعتقها عني بالقبض على ان ترقبها قسم الالف على قيمتها او من شرطها ولو لم  
حصة القيمة وسقط ما يخص المهر فما اصاب حصة القيمة اذ اده التزوي ما يخص المهر سقط  
ولو لم ياتي لا تترجى القابل بل ترقبها حصة المهر لها فلو فرضنا ان قيمتها الف ومهر  
شلتها خمسمائة قسم الالف على الف وخمسمائة فذلك الالف حصة القيمة وتلك الخمسمائة  
فوجب عليه وسقط عنه الثلثان في الزوجين اي ضم عني تركه وحصة القيمة للمولى في  
الوجه الثاني وهو ضم عني وهذا في الوجه الاول وهو تركه **باب المدة**  
هو لغة النظري عاقبة الامر فكان المولى نظرا في عاقبة امره وامر عاقبة ما خرج عبده الى  
الحرية وشرا العتق الواقع عن دبر وهو بطلق ومفيدة اشار الى الاول بقوله المديبر  
الطلق من قال له مولاه اذا مت فانت حر او قال له انت حر من دبر مني او يوم اموت  
فانت حر او مع موتي فانت حر او عند موتي فانت حر او في موتي فانت حر او قال له انت  
مديبر او قد تركك او قال له انت مديبر ان ست الي ما يذ سنة وغلب موت اي موت المولى  
بان كان مثله لا يعيش اليها في الغالب بل يموت فيها او قال له او صيت لك بنفك او تركك  
او بلك مالي لدخل رقبته كما انها من حيلة المال كان موصي له بثلث رقبته ثم بين حكمه بغيره  
فقد يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق وقال الشافعي اصد يجوز بيعه عند الحاجة وكذا يذهب  
ويصدق به وعندنا لا يجوز شيئا منها الا يجوز رهنه ويجوز استخدامه وكذا بانه واجبا و  
الامة المدبرة نوطاء وتزوج كان ملكا للمولى ثابت وبه ستفاد هذه الصفات من غير ابطال  
حق الغير بخلاف البيع فان فيه حقه وكذا الرهن فان وجبه بغيره لا يستفاد لغيره في البيع  
وهو ليس بملك له واذا مات سيده عتق من ثلث ماله كما نه حكم الوصية وان لم يخرج من

الثلث

من الثلث بان كان الثلث اقل من قيمته فبما يري فبعث منه بغيره وان لم يترك المولى  
غيره من المال سعى في ثلثه لان المديبر كالموصي اليه وهو لا يملك شيئا الا اذا سلم للوصية  
وان استغفره من المولى سعى لان الدين قد تم على التسرع ولا يمكن نقض العتق فيسعى في  
ثمنه ويخرج بذلك ولو تراض احد الشريكين الجدة لم يترك له وفيه نصفه تركه منه  
ثم مات مديبر الجدة عتق نصفه بالمدبر عند الامام وسعى في نصفه الباقي فلو قالها اباه  
على اصلها وما خرج من احكام المديبر المطلق شرع في المديبر فقال والمديبر المقيد من قال له  
ان مت من مرضي هذا او سخرني هذا او من مرضي كذا او في هذه السنة او في العشرين اولي  
بالي سنة واحصل عدم موته فيها اي موت المولى في كل الحال فيجوز بيعه ورهنه وهبته  
واوجب انتقاله عن ملك المولى فان الموت على ان يكون المال له لم يكن كائنا لا محال لم يفتقد  
السبب في الحال في كسائر التعليقات لا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط وان وجد  
الشرط عتق من الثلث عتق المديبر لان الصفة لما صارت مستغنية في اخر جزء من اجزائه  
المؤخر اخذ حكم المديبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال التردد **باب**  
**الوصية** هو لغة طلب الولد شرعا طلب المولى الولد من امته بالوطي لا يثبت  
نسب ولذا لا يزوجها من مولاها العتق بوطيها الا ان يدعيه واذا ثبت النسب صارت امه والى  
حكم احكام المديرة حيث انها لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعق لا تباع ولا توهب له ولها  
واستخدامها واهلها وتزوجها وكذا يثبتها وتفرق عن المديرة حيث انها لا تفرق  
اي موت المولى من جميع ماله والمديرة من الثلث ولا تسحق لادنيه والمديرة تسحق و يثبت  
نسب ولها الذي تاتي به بغيره كذا اي بعد ثبوت النسب في الاول يثبت في الثاني بلوعده  
لا ثم اذ يري الاول يعقب الاول مقصودا منه وصارت فراشا كالمعقود عليها وان نفاه  
ان شئ ان فرأها ليس يعقوي ولذا ملك المولى نفسه بالتزويج بخلاف المثلثة حيث لا ينفق  
ولها بالبالع ان ثلث الفاش وكذا لا يمكن نقله بالتزويج ولو استولدها قبل ملكه اباه  
بان طلب الولد منها بنكاح المولى اباه له فجاءت منه بولد ثم ملكها اي ام ولده لان حق  
الطهر يسري الى الولد كالنكاح يسري وكذا لو استولدها ملك ثم استحققت عليه ثم ملكها صارت  
ام ولده بخلاف لو استولدها بغيره في جازت بولد ثم ملكها حيث لا تكون ام ولده ولو  
اسلمت ام ولده النضر في عرضي عليه اي على النضر في الاسلام فان اسلمت فمولى وان لم  
اسلمت سحت في قيمتها وهي كالمكاتب لا يعتق حتى تؤدى السعاية ولا يرقى بها  
وان لم يرقى عتقت بولده سعيه ومن ادعى ولدا له فيها اي الذي في نكاحه شرعه



ثبت نسب من كان النسب ثابت منه في نصفه بمصادقة ملك ثبت في الباقي ضرورة انما  
يقرب وصارت ام ولله ان الاستيلاد لا يجري عندهما وعند الامام بصيرة فبصيرة ام ولد  
ثم يترك نصيب صاحب ومن نصف قيمته لانه ملك نصيب صاحب حين استكمل الاستيلاد  
وتعسر قيمتها قبل العلوق ونصف عمرها كانه على جارية مشتركة اذ ملكه يثبت بعد العلوق  
لا قيمة ولدها كانه على حر اصل وان ادعيه مكانت النسب بينهما وصارت هي ام ولد لهما  
وعلى كل منهما نصف عمرها لصاحبه وتقاسما وراثا من الولد من كل واحد منهما ميراثا على كل  
لو تذاق غير انه كانه وهو حجة في حقه وراثا من ميراث اب واحد استويا في السبب ان  
ادعى المولى ولدا من مكانته فصدق اي فصدق المالك المولى ثبت نسبة من تصادقها  
على ان فضا كالمولى ولدا جارية اجنبية فصدق وعليه قيمته اي قيمة الولد وعمرها  
لو تذاق على غير كاح ولا كغيرهين وقد سقط عنه الحد للثبوت ولا نصير ام ولد اذ ملك  
له فيها حقيقة وما ليس الحق كافي لثبوت الاستيلاد وان لم يصدق المالك في عوته لا  
يثبت النسب منه الا ان دخل الولد في ملكه وقتما لم يثبت نسب منه ونصير ام ولد ولله  
ايضا اذ ملكها

**كتاب الايمان** **اليمين لغة القوم** ولما كان الخلف  
يتقوى به على الفعل او على الترك سمي الخلف به وشراعتهم اخرجوا في الخبر بالقسم بدو  
هي اي اليمين عثرها الشرع وترتب عليها الاحكام ثلث كانه اما ان تكون فيها مؤلفعة او لا  
الثاني لغة الاول اما ان يكون المؤلفعة في الدنيا في معتقة او في الحسبي في عمو من ثبت  
به لا نه خبر صلحها في الاسم ثم في النار ومما يجازي الخوف من حلف على امر اض واحال كذا  
تمسك من الخلف عند حال من الضم وحكمها الاسم لا نه عندها صلح من الكبار رواد الخلف  
ولا كفارة فيها لعدم ورود الشرع بشيء الا التوبة لقوله صلح النائب من الذنب كونه  
ذنب له فتكون التوبة كفارة فيها ولعن عطف على عمو من حلف على امر اض بظنة  
اي الخلف الامر كمال وهو بخلافه اي بخلافه وحكمها بها الحق ولما اختلف في  
صورة اللغو فشرناه بما ذكره على نفي المؤلفعة بالرجاء فكان المنصوص عليه بقوله كما  
لا نأخذكم الله باللغو في ايمانكم هو اللغو في نفس الامر والمعلق بالرجاء هو اللغو  
على هذا التفسير منعت وهي حلف على فعل او ترك وهو عدم الفعل في المستقبل  
وحكمها وجوب كفارة ان حثت ان الكفارة لرفع الذنب الحاصل باليمين وتنقسم  
هذه اليمين في وجوب الحفظ اربعة انواع منها ما يجب فيه البر وذلك لفعل الغرض  
وترك المعاصي فمن حلف بفعل فضا او بترك معصية وجب عليه برميته ومنها ما

يجوز

يجب في الحنث وذلك لفعل المعاصي وترك الواجبات فمن حلف بفعل معصية او بترك واجبا  
وجبه فعله اذا ترك تلك وكفارة يمينه ومنها ما يفعله في الحنث وذلك كيمين المسلم  
وتحريم من المندوبات واعداد ذلك المذكور من البجاعة يفضل فيه البر حفظ اليمين  
من حلف على باح كان الا حلف ان يترك فيه حفظا ولا فرق عندنا في وجوب  
الكفارة بين العام والخاص في الذم لقوله صلح ثلث خبره من حلف وهو من حلف  
الخاص والطلاق واليمين والخلف او الحنث واعرض عن النسيان لا يتصور في الخلف  
وان كان يتصور في الحنث واجب بان المراد بالخطا كان يريد ان يقول استغنى الماء  
يقول والله لا شرب الماء او الدهن واليه هو ان يقال له لا تأتنا فيقول بلغ الله  
غير احد اليمين ويمكن ان يراد به حقيقة النسيان ويتصور ذلك في الخلف اذ حلف  
لا يحلف فحسب حلفه وهي كفارة اليمين واحد من ثلث يتعين بفعل المعصية  
او اطعام عشرة مساكين كما في حنث الظهار واطعامه وقد تقدم ذلك او كسوة ثم  
كل واحد ثوبا يسر عامه بدنه وفي المبسوط اذ في الجوز به الصلوة والاول هو الصحيح و  
في المحيط وهو ظاهر الرواية فلا يجري السرار بل لان لا بعبارة وعلى رواية المبسوط  
يجري وهو مروي عن محمد لذا قال لا يجوز للمرأة ان تجوز الرجل فان عجز عن احد  
اي احدهن الثلثة المذكورة عند ادراصام ثلثة ايام متتابعات وقال مالك يجزى  
التتابع وعده ولا يجوز التكفير في الحنث سواء كان بالمال او بالصوم وقال مالك  
واحد يجوز وقال الشافعي اذا كان بالمال يجوز وبالصوم لا ولا كفارة في حلف كاذب  
وعلى حنث مسلم لا نه ليس اهله لليمين لا نه تقيد بتكليف الله تكا وكفارة في اية  
والبيع بين الصبي والمجنون والنايم لعدم الاهلية وسقوط التكليف **فصل**  
وعرف القسم العا والباء والياء نحو والله وبالله وبه والله وقد نصرت الله افضل ونسب  
القسم على نزع الحافض وابطال الفعل او خفض على اختيار الحافض وللقسم حروف  
اخر وهي من بالبنون وحرفها كسر ومما نحو من الله من الله ثم الله وهاء التثنية  
والفاء استقامت ولا يجوز نحوها الله والله واليمين بالكد اي يهدى اللفظ لبعض  
او باسم آخر من اسماء الارض والرحيم والحق سواء تعارف الناس الخلف به او لم يتعارفوا  
ولا يفتقر اليه الا في اية في اسم بيتي بغير كالحكيم والعليم او بصفة عطف على لفظ  
للؤلؤ اي اليمين بالله وبصفة من صفاته تكا يحلف بها عرفا والمراد بالاسم هنا اللفظ  
الذاتي على الذات مع صفة وبالصفة اللفظ الدال على الصفة دون الذات كقوله

رفوا



على وجوه وكبرياء وعظمة وقدره فصالحا والمخالف او المانع بحجته صفاته  
 اذا كان الخلق بها متعارفا كحجة ذاته مطلقا لما عرفت ان اليقين باسمائه تعارف  
 للخلق بها اذ لا انهما ما يقتصر الى اليقين بخلاف صفاته تعا فان اليقين بصفته كخلف  
 بها عفا لا تتعقد بمينا لا انها تقتصر الى نية بل لا انها لا تكون بمينا فله ينفصل عن هذا  
 الفرق فان اكثر العبارات هنا لا تخلو عن شاي لا يمين بخلافه كالقران واليحيى  
 والكعبة لقوله صلعم الى ان الله ينهاكم ان تخلقوا با اباكم من كان خالفا فليخلف باسمه او  
 ليصمت ولقوله عم من خلف بخير الله فقد شركه وواه الترمذي ولا بصفة لا يخلف  
 بها عفا كحجته وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه وهو اختيار شيخنا ما وراء  
 النهج في المبسوط قال مشايخنا العراقيون الخلف بصفات الذات وهو يجوز بصفة تعا  
 بها ولا يجوز بصفته ما يمين وبصفات الفعل وهو يجوز بصفته ما لا يقول  
 له الله يمين الخلف بصفات اليقين وفيها البقاء ولا يستعمل في القسم الا مقتضى وهو  
 جزم محذور في تقديره قسبي ويكفي وكذا ايم الله هو عند الاحتضار جمع بين سقط  
 نونه وهجرته في الوصل للتحفيف وعنده سبويه كذا اشتقت من اليقين ساكنة الاو فان  
 جلت اليقين للنطق به وقيل ايم صلة والمضى والله وسكونه في حوزم مجازي يمين  
 وكذا قوله وعنده الله وميثاقه وزنته وامانته الواو في هذه اللفاظ للقسم وانتم  
 والخلق واشهد الواو في هذه اللفاظ في كذا هذه اللفاظ الثلاثة يمين وانتم يقول  
 بالله لا انها تستعمل في اليقين فكانت له قال بالله ولم يقل وكذا على نذر ايمين وعنده  
 فان كونهما يمين وان لم يصف الى الله حتى اذا قال ان فعلت كذا ففعلت نذر ان نوى  
 بضع الله بها زنته وان لم ينفذ كذا يمين لقوله صلعم من نذر نذر لم يسمه كفاة  
 كفارة يمين واما اليقين فلو ان المحضي على موجب يمين والتعبد بخبر اليقين وكذا قوله ان  
 فعل كذا فهو كافرا وهودي او نصراني او بري من الله وكل واحد منها يمين يستوجب  
 الكفارة اذا خنت ولا يصح كفا بالحنث فيها سواء علقه بماض ومستقبل روي ذلك عن النبي  
 يوسف وقال محمد بن قائل اذا علقه بماض يكون كافرا لا يعلق الكفر بوجد والتعلق بماض  
 تخير فصار كالوفاي ابتداء هو كافرا الصحيح انه لا يكفر فيما ان كان يعلم انه يمين  
 ان كان جاهلا عنه انه يكفر بصريحه كافرا في الماضي والمستقبل لا زلما اذ لم يعل على الفعل  
 انه يكفر فقد جازي بكفره وقوله ان فعل ففعل بضم السين وسخطه او لغته او هوذا وساد  
 او شارب حراما كل را فان والحد منها اليقين لا يردع على نفسه ولا يتعلق وكذا قوله

**في العرف**  
 فان الامان بنية على العرف فان تعارف  
 الناس الخلف بها متعارفا كحجة ذاته  
 مطلقا لما عرفت ان اليقين باسمائه  
 تعارف للخلق بها اذ لا انهما ما يقتصر  
 الى اليقين بخلاف صفاته تعا فان  
 اليقين بصفته كخلف بها عفا لا تتعقد  
 بمينا لا انها تقتصر الى نية بل لا انها  
 لا تكون بمينا فله ينفصل عن هذا الفرق  
 فان اكثر العبارات هنا لا تخلو عن شاي  
 لا يمين بخلافه كالقران واليحيى والكعبة  
 لقوله صلعم الى ان الله ينهاكم ان تخلقوا  
 با اباكم من كان خالفا فليخلف باسمه او  
 ليصمت ولقوله عم من خلف بخير الله فقد  
 شركه وواه الترمذي ولا بصفة لا يخلف  
 بها عفا كحجته وعلمه ورضاه وغضبه  
 وسخطه وعذابه وهو اختيار شيخنا ما وراء  
 النهج في المبسوط قال مشايخنا العراقيون  
 الخلف بصفات الذات وهو يجوز بصفة تعا  
 بها ولا يجوز بصفته ما يمين وبصفات  
 الفعل وهو يجوز بصفته ما لا يقول له  
 الله يمين الخلف بصفات اليقين وفيها  
 البقاء ولا يستعمل في القسم الا مقتضى  
 وهو جزم محذور في تقديره قسبي ويكفي  
 وكذا ايم الله هو عند الاحتضار جمع بين  
 سقط نونه وهجرته في الوصل للتحفيف  
 وعنده سبويه كذا اشتقت من اليقين  
 ساكنة الاو فان جلت اليقين للنطق به  
 وقيل ايم صلة والمضى والله وسكونه  
 في حوزم مجازي يمين وكذا قوله وعنده  
 الله وميثاقه وزنته وامانته الواو في  
 هذه اللفاظ للقسم وانتم والخلق واشهد  
 الواو في هذه اللفاظ في كذا هذه اللفاظ  
 الثلاثة يمين وانتم يقول بالله لا انها  
 تستعمل في اليقين فكانت له قال بالله  
 ولم يقل وكذا على نذر ايمين وعنده  
 فان كونهما يمين وان لم يصف الى الله  
 حتى اذا قال ان فعلت كذا ففعلت نذر ان  
 نوى بضع الله بها زنته وان لم ينفذ  
 كذا يمين لقوله صلعم من نذر نذر لم  
 يسمه كفاة كفارة يمين واما اليقين  
 فلو ان المحضي على موجب يمين والتعبد  
 بخبر اليقين وكذا قوله ان فعل كذا  
 فهو كافرا وهودي او نصراني او بري  
 من الله وكل واحد منها يمين يستوجب  
 الكفارة اذا خنت ولا يصح كفا بالحنث  
 فيها سواء علقه بماض ومستقبل روي  
 ذلك عن النبي يوسف وقال محمد بن  
 قائل اذا علقه بماض يكون كافرا لا  
 يعلق الكفر بوجد والتعلق بماض تخير  
 فصار كالوفاي ابتداء هو كافرا الصحيح  
 انه لا يكفر فيما ان كان يعلم انه يمين  
 ان كان جاهلا عنه انه يكفر بصريحه  
 كافرا في الماضي والمستقبل لا زلما اذ  
 لم يعل على الفعل انه يكفر فقد جازي  
 بكفره وقوله ان فعل ففعل بضم السين  
 وسخطه او لغته او هوذا وساد او شارب  
 حراما كل را فان والحد منها اليقين لا  
 يردع على نفسه ولا يتعلق وكذا قوله

والله اعلم

ولا غير تعارف وكذا قوله حقا لا يكون بمينا لان المنكر يريد به تأكيد الوعد وحقا  
 الفعل كالحال ولو قال ولحق كما تراو وحقا الله فانك لا يكون بمينا عندك امام وحجة كذا  
 وجه الله مخلوقا لا في يوسف فان وحقا الله عند يمين كذا وجه الله وكذا قوله  
 سكونه حوزم مجازي باطلا في رن لا يكون بمينا لا وعد وانما عدل اول بمينا  
 لم يتعد لفظة في الدالة على الحال فيه فيكون للحال الجمله وهذا فانه حالها فلو جعل  
 على الحال من حزم على نفسه ملكه من طعام او ثوب وغيره كان يحرم عليه لان ذلك قلب  
 الشريعة وقد عذر عليه وان استباحه بان عاملة حاملة المباح بان اكل الطعام او  
 لبس الثوب او استباح شيئا منه فعليه الكفارة لا استباحته وقوله كل حلال على حرام  
 على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقوي على ان يطلق امراته بلونيت  
 لظنة الاستعمال فيه وسئل قوله حلال بروي حرام الغلبة ايضا وقوله هرجه بربست  
 راست كرم بروي حرام مثلها ايضا ومن نذر نذر مطلقا نحو على نذر صوم هذا الشهر  
 او معلقا بشرط يريد ان قدم غايبي ففعل كذا وجوز الشرط لانه الوفاء في الصوم بين  
 لقوله صلعم من نذر يميني ففعل الوفاء بما سمي ولو علقه اي حلق الفاذر الذي بشر لا يريد  
 كان زنت فعل كذا لحنث خير من الوفاء بما التزم وبين التكفير هو الصحيح اختاره عن  
 القول بوجوب الوفاء مطلقا علق بشرط يريد اولا بريد ومن وصل بحلفه ان شاء الله  
 لم يحنث عليه لعدم انعقاد اليقين الا انه لا بد من الاتصال لان الاستثناء بعد الفراغ  
 جرم ولا يرجع في اليقين **باب اليقين في النذر والرجوع والامتنان والسكينة**  
**ومر كذا** من الافعال من خلف لا يدخل بينا وهو اعد الميسرة فدخل الكعبة والسجدة والبيعة  
 ومجد النصارى والكيسة وهي عبدة اليهود لا يحنث وكذا الوضوء دهليز وهو بكسر  
 الدال ما بين الباب والدار وظل وهو الباط الذي يكون على باب داره وان احدا من هذه  
 الاشياء لم يمين للميسرة فلا يكون بينا وانما يحنث بدخول الدهليز والظلة ان كان يحنث  
 لمرافق الباب يبقى خارجا او احنث بدخوله كما يحنث لدخول صفة وقيل لا يحنث في الصفة  
 ايضا قال شمس الزمان ولا صح عندي ان حقيقة ما يستحق بالصفة بيان فيه لا يستحق كذا  
 اوسع بدخول من البيوت فينزل اسم البيت فيحنث ان ان ينوي شيئا غير الصفة فيصدق  
 ديانة لا تحضر العام بنية وفي الخلف بان لا يدخل دارا يدخل دارا يحنث لان الدار  
 وان كانت اسمها العريضة ادر عليها الحايط لان البناء كالصفة فيها والصفة في المنكر على  
 وجه معتبر ليعمل له من غير غفلة اليقين بدرا هو صفة بصفة فلا يحنث بعد ذلك كذا

الغدير  
 كرم بروي حرام







لارتفاع اليمن بالادنى العام حلقه فالجود فانه بحث عنه ولو اراد الخروج فقال ان  
خرجت فانت طالق او اراد ضرب العبد فقال ان ضربت فانت طالق فليبحث عن  
قوله في الجملة حتى لو لم يثبت ثم فعلت بان ترك الخروج ثم خرجت او تحكت ضرب العبد  
ثم ضربته لا يبحث لان مراد الحكم بالخروج والضرب في الجملة فيستغنى بما قاله الاخر  
فقطر سبي فقال المدعي ان تعديت فكذا لا يبحث بالتعدي وحده اوضح الخبر كونه  
كونه على حد ما يحسن وهو الحد والمدة هو اليه فلو بحث لو تعدي العبد ولو في ذلك اليوم  
الذي حلف فيه الا ان قال حين قبل له اجلس تعدي حتى ان تعديت اليوم لانه لما زاد على قدر  
الجواب جعل متدينا كما يجيبا حذرا عن الغار اليوم وفي حلفه لا مركب دابة فلو ان مركب  
اي لظنون ما دون لا يبحث عند الامام الا ان نواه او نوى الحالف مركبا ما دون وهو ان يركب  
غير مستغرق بالدين لان الملك عنده هو يكون للعبد فلو دخل مركب في العين نواه او لا ولو لم يكن  
اذا لم يكن دين مستغرق كنه يضاف الى العبد فيدخل نواه وعندنا في يوسف بحث مطلقا  
اذا نواه لان الملك عنده لولاي ان الاضافة اليه فمما اختلفت الاضافة الى العبد عرفا فلو دخل  
الابنية وعندنا في بحث مطلقا وان لم ينع لان العبد ما في دينه لولا وبقا لاية الثلثة  
فقد ما دون ان مركب الكتاب ليس مركب لولا اتفاقا وقد تفرق باظهار بين العود والامام  
وكان الناس يقولون العين على نواهي مطلقه وموقفة فاستنبط الامام من العرف هذا  
وهي مطلقه لفظا مقيدة بمعنى **باب العين في الاكل والشرب واللبس**  
**والكلام** حلف لا يأكل من هذه الخلقة ولها ثمر فهو على نواهي حتى يبحث بظواهرها  
ورطبها ودرسها الذي يسيل منه غير المطبوخ لان الاكل ابصال ما يثاقي فيه المضغ الى الجوف  
بضع او بغير بضع وقد اضيف هنا الى ما يتاقي فيه ذلك فيصرف الى الخارج منه ما  
يتاقي فيه ذلك من غير تخير بصنعة حتى لا يبحث بغيرها وخطها ودرسها المطبوخ كونه مضافا  
الى الصنعة لا الى الخلقة وان لم يكن لها ثمر حمل على ثمرها او حلف لا يأكل من هذه الشاة  
فهي على اللحم دون اللبن والزبد واللباة والنخلة وفي حلفه لا يأكل من هذا النسر فأكله  
رطبها لا يبحث لان هذه صفات واعية الى العين فيستغنى بها وكذا حلفه لا يأكل من هذا  
الرطب او اللبن فأكله مضافا او شيئا من الاكل لا يبحث بخلافه اذا حلف لا يكلم هذا السبي وكل  
بغير اصار شيئا او شيئا او حلفه لا يأكل من هذا اللحم فأكله بغير اصار كسبا حتى لا يبحث  
فيما لان هجران السلم منهي عنه فلو بحث في النسي في الشروع فانفق اليمن على هذا الذات  
والذات لا يستدل بالشباب والشجوة وان صفة الصغر ليست بداعية الى اليمن فان

المنع

المنع من الحمل اكثر استناعا عن لحم الكلب وكذا يأكل بيرا فأكله رطبها لا يبحث عنه اليمن  
وهو منكر فخير فيه الصفة ولذا لو اكل منها وهو من البسر ما بداهة الرطب من جهة  
زبد ومن الرطب بقية البسوة من جانب وتبحث اتفاقا وكذا لو اكل اكل السلق  
بما حلفه لا يأكل رطبها لا يبحث عند الامام وقال لا يبحث فيها اذا حلف لا يأكل رطبها  
فاكل بيرا من ثوبا وما اذا حلفه لا يأكل بيرا فأكله رطبها من ثوبا ولو اكل بيرا حلفه لا يأكل رطبها  
وبسرا بحث اتفاقا ذكر شرح للمصنف الكبير والصغير انهما في هذا الخلاف مع الامام و  
المصنف هنا نقل ما في الهداية وفي لا يشتري رطبها فاشترى كسبا ليرطبها رطبها لا يبحث  
لان الشراء يصارف لليرة والبرق للغالب فان المغلوب تابع فلو بحث كما لو اشتري بيرا  
من ثوبا حلفه لا يشتري رطبها لا يبحث وفي لا يأكل رطبها او بيضا فأكله لم يسكن في حلفه  
لا يأكل رطبها او اكل بيضا في حلفه لا يأكل بيضا لا يبحث وكذا في الشراء فلو حلفه لا يشتري رطبها او  
بيضا فاشترى لم يسكن او بيضا لا يبحث ولو اكل لحم انسان او حيزه بحث لان كونه منها لحم  
حقيقة وذكر القاضي انما لا يبحث وكذا لو اكل كيدا او كرشا ان تشوهه الاشياء من الدم والحما  
ان لا يبحث بها ان صاحبها لم يحيط ببحث في عرف اهل الكوفة ولا يبحث في عرفها لانها لا تعد  
لها ولا لتعمل استعمال اللحم فصار كما لو اكل اليه حيث الله لا يبحث وفي حلفه لا يأكل شاة يفتقد  
نعم البطن فلو بحث لا يأكل شحم الظهر وهو الذي يحاط لحم هذا عند الامام حلقه فالها ما لا يبحث  
عنه ما باكل شحم الظهر في حلفه لا يأكل شحم الوجود حاصية الشحم فيه وهي الذوب بالبارد  
اكل اليه او الحما لا يبحث اتفاقا اعلم ان الشحم اربعة المذكورين وشحم تحتفظ بالعظم ونعم  
على ظاهر الاسعار وفي شحم البطن بحث باتفاق والثلثة على الاختلاف ولو كانت مبيحة على  
الشراء لم يبحث اتفاقا وفي حلفه لا يأكل من هذه الخلقة يتقيد بأكلمها فأكله هو اكل باطراف  
الاسنان فلو بحث لا يأكل بغيرها عند الامام لانه غير الحقيقة المسجلة وعينه ان حلف لا يأكل  
من هذه الخلقة فأكله ليس بها اوس هذه البيضة فأكله من فرغها لا يبحث اتفاقا فكذا من جبر حلفه  
حلف عليها حلقه فالها لان ابا يوسف اعتبر العرف ولذا لا يبحث عنه باكل سويقها الا عرفت  
في السوق وجمعا غير عموم الجواز ولذا لا يبحث عنه باكل سويقها في القوايد الظهيرة الخلاف  
انما تكفي له نية واما اذا كانت فعلى ما في وفي لا يأكل من هذا الرقيق بحث باكل غيره و  
عصيدة كان عين الرقيق غير كاول فيه عرفا الى ما هو معتقد منه واذن لا يبحث في الرقيق في الصحيح  
لان نواه فانه بحث ببا غيره وللنسر في حلفه لا يأكل النسر يقع على اعتباره اهل مصر الذي  
هو كثر البرد النسر فانه هو المعتاد في غالب البلدان فلو بحث بغيره لفظا لا بأس به

من السوء



غير مطلقا او غير لازم بالعراق لانه غير متناه عندم حتى لو كان ببلد يتناه كطبرستان  
به وفي بلد يتناه كبحث اذا فانه بحث كانه محتمل كونه والشوايق يقع على اللحم لانه  
المياه وادون كاي يقع على الماء والنجس او البض اذا فانه او نوي كل شئ في مكان  
للحققة والتشديد على نفسه والطبع يقع على بطبع من اللحم بالماء وعلى ربه حتى لو اكل  
الخبر بالمرقة التي طبع فيها اللحم بحث كانهما شئ طبعيا بخلاف اذا اكل اللحم في اليابس حيث  
انه لا بحث ان يذوق طبع اللحم بالماء ليس شئ طبعيا فلا يضر في عند الا طلاق العرق الا اذا  
نوي غيره لك لما فيه من التشديد على نفسه والراس يقع على ما يقع في مصره وتكسر في الشا  
نبراي يدخل فيها من كبس الرجل راسه في جيب قميصه اذا دخل فيه والفاكهة تقع على  
القاعج والطبخ والمشمش والمخوخ والبن والاحماض ونحو ذلك على العنب والوط  
والرمان عند الامام وعند ما تقع على العنب والوط والرمان ايضا وقال لا يمتد  
الثقل في الحققة وسما بحثنا قالوا هذا المختل في عرفه فان فالوام ايتي حسب رايه  
فانهم كانوا لا يعدونها فاكهة واختلف ذلك في رايها وفي عرفنا ينبغي ان بحث بالابضا  
ولا تقع الفاكهة على القضا والمخار اذا فانه من البقول والادام يقع على بطبعه في  
يلون به كالحل والزيت والبن وكذا الملح ايضا ادم كاي يقع على اللحم والسمك والبن  
عند الامام والي يوسف كان ادم ما في كل سعاد السبعة في الاخلوط حقيقة وهذه  
نوع كل من هذه حكم فلا يقع عليها ادم الا بالكنية وعند محمد بن ادم ايضا كان المواد  
من الموافقة وكل ما يوافق مع الخبر موافق له كالجبن ونحوه والخمير والبطيخ ليس بالدم  
في الصحيح وقال بعضهم ادم والغذاء هو اكل اي الطعام المأكول اجماعا في الجبن  
طبخ العجور والروال والحناء هو اكل فيما بين الروال ونصف الليل لان بعد الزوال  
يسمى عشيا والسمك فيما بين نصف الليل وطبخ الفجر لانه ما اخذ من السمك فاطلق على  
ما يقع به منه من حلقه لا التعدي ولا التعشي ولا استحق برادها هذه المعاني وفي قوله ان  
اكلت او شربت او لبست او كتبت او تزوجت او خرجت ولم يذكر يفتوا ولا نوي كذا  
او شربا او طبا شيا او شخصا او امرأة او نحو معينا لا يصدق لان المتعني ماهية  
ولا دلالة لها على المفعول الا اقتضا ووقد تقرر ان المتعني لا عموم له عندنا لا يصح منه  
التخصيص فلا يصدق اصولا ولو لم يطل ما او شربا ونحو ما ذكره صدق ديانة لان الفظة  
في عام يقبل التخصيص كنه خلوف فاذن لا يصدق قضاء وفي حلقه لا يشرب من  
دجلة لا بحث بشره منها بانا عند الامام لم يكره اي شئ من الماء من موضعه كما

يشاء الله

يشاء الله من خلوفها فلا بحث به كالكبر وهذه السئلة مبنية على ان الاولى  
اعتبار الحقيقة المستحقة وهو قوله او عموم المخار المتعارف وهو قوله ما اذا قال  
برادها وحل حلت بشره منه بالواد وغير اتفاقا كان بعد الاعتراض في سقوط اليه  
وهو الشرط وكذا الحكم في الحبة البرية في الا ناعية فلو حلف لا يشرب من هذا الكون  
فصحب الماء الذي فيه في كون آخر وشرب منه لا بحث اتفاقا ولو قال من هذا الكون  
بحث اتفاقا وامكان التبر شرط صحة الحلف عند الامام ومحمد لان اليقين انما يتحقق  
بالتبر فلا بد من تصور التبر لتمكن ايجابه خلوفه لا في يوسف فانه ليس بشرط عند لا  
امكن القول بان اتفاق اليقين موجب التبر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفاية وقا  
بهذا هو اصل عندم اخذ في التبريع عليه فقال من حلف لا يشرب هذا الكون لكون  
ولما ربه وان الماء كان فيه قبل فصب منه قبل مضيه اي يعني اليوم لا بحث عند  
خلوفه الا في يوسف فانه عند بحث في اخره من اخره ذلك اليوم حتى يجب  
عليه الكفاية اذا تعني ذلك اليوم وكذا ان لم يقل اليوم بان قال لا شرب من هذا الكون  
ولا ربه لا بحث عند خلوفه الا فيما ان كان فيه ما فصب فانه بحث بالافاق  
فيه وفي الحلف على ممكن غير واقعي بحسب العادة نحو اصبغتن السماء وليطيرتن  
في الهواء اوليقتن هذا الحجر ذهبا اوليقتن زيدا عالما بموته كانه حي براد فله بعد  
اخبار الله وهو ممكن غير واقعي انعدمت يمينه لتصور التبر وحسن الحال ان كان  
اليقين مطلقا وان كانت موقنة فصدح في ذلك الوقت وان لم يجد بموته فلا تعتدانه  
حي براد فله من تلك الحيوة ولما كان ميتا كان قتله مع تلك الحيوة مستعاضا فلا تعتد  
ببطلان عدم الا مكان خلوفه الا في يوسف بنا على اصله وفي الحلف لا يشرب من هذا الكون  
او شرب او هلك او كبر لا بحث سواء كان في الصلوة او خارجها هو المختار وقال  
الشافعي بحث فيها وهو القياس ولنا انه في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا شرعا لقوله  
صلتم ان هذه الصلوة لا يصلح شئ من كلام الناس في غير الصلوة لا يستحق كمالها  
لان رايه مستجاب وفيه كماله كالحث يسمي وهو ما يسمي حث ان يقظه وعليه  
شايعنا وقيل وهو في بعض رايات اليسرى انه بحث مطلقا بديله لا يقظه  
اولم يوقظه ولو كان غيره وقصدا سماعه سواء كان من جهة من شانه الاسماع او لم يكن  
كالمراد ان يامر المحلوف عليه بشئ فقال اقبل يا احيط كذا فسمعه المحلوف عليه  
فنه لا بحث بذلك ولو لم يتم على جماعة هو المحلوف عليه فيهم حث بسلامه عليهم



وان نواهم دونه او قال لا واحد منكم لا يحث به ولو قال لا اكله لا بائنه فان لم يعلم الخائف به فكله حثف لان الاذن من اكله بان وهو الاكل ولا يصح الا بعد العلم بحثف قبل خلوها في يوسف قال لا يحثف لان غرضه ان لا يكله الا برضاه ولو حلف لا يكله الا برضاه لا يحثف فكذا هذا لا يجب بان الرضا من افعال القلوب وكذا كذلك الاذن وفي لا يكله شهر فهو من حلف كانه لو لم يذكر الشهر بنا لم يثبت فذكره كخراج ما رواه فيبقى ما بين يمينه والخلو عليه لانه الحال ولو لم يخلو مطلق الوقت لما تقدم في كتاب الطلاق ان اليوم اذا قرئ بفعل ممتد يراو به مطلق الوقت واعتبر عليه بانه لو قال لا اكله اليوم وغدا وبعد غدا فكله ليلوا لا يحثف ولا يجب ان هنا ما يدل على ان الماده منها لا مطلق الوقت اما في ما عدا حلفه فيبقى حتى لو قال لا اكله اليوم وغدا وبعد غدا يحثف بالليل ويجعل على مطلق الوقت واما في الثاني فكل في لونها التجديد الكلام كانه التجديد بما يتحقق لولم يكن اليوم مطلق الوقت والا كان لا استمرار للتجديد ونص نية النكاح فقط ربا نية وقضاء لا نية لولا الحقيقة المستعده وعندنا في يوسف لا تنقض قضاء ليلة اكله على الليل في كل ان الليل يخص برنان الظل والنهار يخص برنان الصبح وفي ان كلفه الا ان يقدم زيدا وحتى يومه او لا ان ياذن زيدا وحتى اذن فكله قبل ذلك القدر والاذن حثف لان كل بعد وان مان زيدا يحثف لخلوها في يوسف لما عدا ان تصورا لبر ليس بشرط عنده فحذف الغاية بنا باليمين بشرط عندهما فكان المتزوج كونه ما يشترى بالقدم ولم يبق لغيره من متصور الوجود فسقطت اليمين وفي ما كل طعام فلون او لا يخلو خارجا ولا يلبس في او لا يركب رابته او لا يكلم غيره ان عين وزال ملكه كان باع او طلق وقد لا يحثف بفعل شيء منها عند الامام وايضا خلوها في العبد والار قال يحثف بكونه للعبد بعد زوال الملك وكذا يجوز له الدار رجوع وفي المتجره ملكا لا يحثف اذا فعل انفا فلون اشترى فلون غير المحلوف عليه من هذه الاشياء ففعل الخائف لا يحثف اجماعا وان لم يبين لا يحثف اذا فعل بعد اذال من ملك المضاعف اليه ويحثف بالمتجره ملكا لان اللفظ مطلق في على طلاق وفي لا يكلم امراته او صديقته يحثف في المعين بان حلف لا يكلم امراته فلون هذه او صديق فلون هذا فعل بعد اذال بانه للزوجه والمداة للصدوق حثف وفي غير المعين بان قال لا اكلهم صديق فلون او زوجة فلون لا يحثف الا في رايه عن محمد بن الحسن ويحثف بالمتجره فلون تزوج فلون زوجة بعد الحلف او صادق صديق فكله حثف وفي

لا يحثف

لا يحثف صاحب هذا الطليسان فباعه فكله بدونه لا يحثف لان هذه الاضافة لا تجعل الا التعريف لان الانسان لا يعادي احدا في الطليسان فصار كالمواش واليه من قال لا اكله حثف او ما اشكر اولين او الزمان معرقا ولا نية له فهو على ستة اشهر به قال احمد وقال مالك سنة وقال الشافعي اذ في سنة وهو ساعة ومعها اي ومع النية على ما يري لا نه يحثف كله وان قال الدهر او لا بد معرقا فهو على الحر ولو قال دهرا منكره فقد توقف الامام وروي بشرعنه ان المعرف والمنكر هو في عدم رايه المراد وعندهما هو ايدها كاليان واليمين لا نه يحثف استعمالهما فاخذ حكمهما فنقل ملك عتيدي دهرا ورايه مندرجين وله انه لا يحثف بغيره لا بد ايضا فوجب التوقف ولو قال يا اما اي شهر او سنين فحلي لانه انها اقل للجمع المنكر وان عرف بان قال الايام والشهور في اليمين فحلي عشرة كاياما اي كما يقع قوله يا اما كثره على عشرة هذا عند الامام وقاله علي حقه في الايام وسنة في الشهور والعرف في اليمين لان اللوم للعبد فيعمل عليه اذا بعد حرمه والبعض مبرورة في عدة الايام والا شئ عشرين في عدة الشهور فانما الايام والشهور تدور عليها وليس اخرها مبرور فصرف الى تعريف اليمين واستغراقه وهو ابد وله ان اللوم للعبد كما ذكره ان اخره مبرورة في الجمع العرف فانه اقصى ما يمكن بلفظ الجمع يقال ثلثة ايام الى عشرة ثم يقال احدي عشر كان تعريفها لهذا المبرور

**اليمين في الطلاق والعق** قال زهير فان كنت كذا حثف باليمين ان وارتبه لوجود الشرط وهو الولوة ولو قال فهو حر فقلت ميتا ثم حيا عتق الى عند الامام حلفا لمها قال لا يعتق لان الشرط قد تحقق بولادة الميت فيجعل اليمين في الاجزاء لعدم التحلية وله ان الحيوة تثبت فيه مقتضى صوت الكلام العاقل عن اللغو لا يري انه لو قال ان زلت ولما ميتا فهو حر كان لغوا ونظر ان ضربت فلو ناكذا حثف بتقدير يحثف لان الاولوم لا يحثف بعد الموت وفي قوله اول عيدا ملكه فهو حر فملك عتيدي ولو لم يكن عتيديا ساقط حركه لا يحثف لعدم سهمه لان الاول اسم لغيره سابق وهو موجود في السلسلة الاول والثانية ولولا وجوده بان قال اول عيدا ملكه وحر فهو حر فملك عتيدي من عالم اخر عتيدي لا يحثف في الذات بخلافه وحره حيث يقتضيه في الفعل ولذا يقع الاخبار عن الرجل مع امراته او واحد ولا يصح بوجه ولو قال اخر عيدا ملكه فهو حر فمات بعد ذلك عتيدي لم يحثف لانه ليس باخر اذ لا بد للآخر من سابق ولا سابقا له ولو مات بعد ذلك عتيدي ساقط

ان زلت



كل احد ما بعد الاخر عتق كذا نصا بالخرقة وهذا الحكم ظاهر وانما ذكره ليعنى على قوله  
عند ملكه سبنا العتق الذي كل الاله ان كان الملك في الصحة وهذا عند الامام وعند  
عتق عبده وبنه من الثلث سواء كان الملك في الصحة او في المرض على هذا المذهب لوقال آخر  
امرأة تزوجها فمضى طلقا فزوج امرأة اخرى في صحة ثم مات بصيرا عند الامام فلو  
تزوج منه لاني طلقها عنه ببنائها وقت تزوجها خلو فالها فانها عنه ما توثق منه  
ويكون الزوج فارادها لطلاق في ارضيوتيه وفي قوله كل عبد بشري بكذا فهو حر بغيره لكنه  
من عبده متفرقا عتق الاول من البشارة اسم جبر صارق ليس للبشرية علم على  
بذلك لتغير بشرية الوجه بها وخصت بما يعرف وان بشره الثلثة معا عتقا لمتفق  
البشارة بينهم والاول من الجبري بكذا فهو حر فاخبروه الثلثة متفرقون او معا عتقا في  
الوجهين لعدم الجبر ولو توثق كقاربه بشره ابيه سقطت خلو فالثلثة وزفر هو قول  
الامام او لا الاصل في هذا ان الثلثة ان قاربت على العتق ورتق المتق كالصبي التكفير  
والاول وان عتقهم القربة على العتق والملك شرط وعندنا الامر على العكس لا اي سقط  
كقاربه بشره اياه استولدها بالكناح بان قال لا تة غيره التي استولدها بالكناح ان بشرتك  
فانت حرة عن كفارتك ثم اشتراها فانها عتقت لوجود الشرط ولا تجزئ عن الكفارة لانها  
استحققة بالاقتداء فلو سقطت الكفارة بشرها او شراء عبدها لم ينعقد لان نوي  
الكفارة لان الثلثة لم تفسد بعد العتق وبني اليمين فلو سقطت الكفارة ان قال العتق  
لخلفنا ان اشتريتك فانت حرة عن كفارتك ثم اشتراها فانها عتقت وتسقط وهو ظاهر في ان  
انه في حرة ان اشري من في ملكه وقت الخلف عتقت وبه قال الائمة الثلث وان اشري من  
ملكها بعد اى بعد الخلف لا عتقت وبه قال الثلثة وقال زفر يفتق لان التسري لا يقع الا  
في الملك فذكر التسري كذا ولنا ان اليمين بالعتق انما يقع في الملك او مضافا اليه  
او الى سببه ولم يوجد احد منهما وفي قوله كل مملوك في حرة عتق عبده ومدبروه وانما بان  
او لا ده لانه يملكهم برقه وديار وفي المتوسط دين في نوب الرجال دون النساء السود  
البيض لا يفتق في كل مملوك في حرة كما تبوع لان ملكه فيهم ناقص خروجه عن عبده في حرة  
في طلق المملوك ان نواسم فيعتقوا وكذا يعتق البعض عند الامام وفي قوله لسانه هذا  
طابق او هذه وهذه طلقت الاخير وخير في الاولين لان سياق الكلام ان ثبات الطلاق في  
الاوليين ونشرك الثلثة فيما سبق له الكفو فصار بمنزلة لغيره ما طاق وهذه في العتق عليه  
هو المأخوذ من صدر الكلام كالحال المذكورين بالتعيين وكذا العتق فاذا قال هذا فخر هذا

وهذا عتق

وهذا عتق الاخير خيرة في الاوليين وكذا الاقرار فاذا قال فلان على الف اولفون وفلون  
من الاخر خيرة ما بين الاوليين **باب اليمين في البيع والشراء**  
**والتزويج وغير ذلك** ما سبقتكم خارجا عنها بحث بالبيان دون التوكيل في البيع  
وبيع والشراء والاجارة والاستيجار والصالح عزال والقيمة والخصومة وطريق الولد في  
العتق الذي هو الشرط منه ببا شرته لغيره الاشياء وعدم وجوده منه فحقت بها ابي المنة  
والتوكيل في خلق النكاح والطلاق والمخلف والحق والكتابة والصالح عن دم عهد اليمين  
والصدقة والقرض والا ستفاض لان غرض الخالف في هذه الاشياء التوقي عن حكم العقد  
يعرفه فكان التوكيل فيها سفيرا ومعتبرا ولذا لا يستغنى عن اضافته اليه ولو باشر بغيره  
لا يفتق عليه فصار ميا شر التوكيل كما شرته وان نوي الميا شره خاصة صدق ربانه لا يش  
يتم كونه لاقتضا لا تنوي خلو في لظا هو العموم وكذا الخلف في ضرب الجبرك الذي  
والبناء والباطنة والادراع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضار الدين وقضيه  
والكس والخلف بحث فيها بالبيان شر والتوكيل الا انه لو نوي الميا شره خاصة يصدر وقضا  
وبه يعلم انه يصدق ربانه ايضا وفي لا يزوج فيه فوجه فضولي فاجاز الخالف التزويج  
بالقول يشترط ان اجاز الفعل لا بحث وفي خلفه لا يزوج عبده او امته فكل غيره واجارة  
بحث التوكيل والاجارة فيه وكذا في تزويج ابنة وابنة الصغير لا يخلع على تزويجها بحث  
بالقول لا الاجارة فيه وفي خلفه على تزويج ابنة وابنة الكبير لا بحث الا بالبيان شره لانه لا  
ملك عليها بخلافه وبنه وابنة وابنة الصغير ودخول اللوم على البيع كان بحث  
ان نوي يفتق في كل الجهول لخصاص الفعل بالخلف عليه بان كان باع سوا كان ملكا  
لان اللوم اوجب ملك الفعل لملك العتق فلو بحث فان بحث لك نوبان باع بلو امره ذلك  
اي من البيع والشراء والاجارة والصباغة والبناء لان اللوم للخصصا من اوقوي وجو  
الملك فاذا دخلت الفعل اوجب ملكه وذا بان فعمله باع لم يقع ذلك الفعل له ودخوله على  
العتق كان بحث نوبان يفتق لخصصا صها اي الذين يفتق ان باع نوبه سوا امره او  
وكذا نوبها على القريب والكل والجهول ففان ضربت لك وكذا وانك لك طعلا ودخلت لك  
والبحث فبهر بولر وكذا باعها ودخله داره وان نوي غيره اي غيرا الحق به  
في القبول لملكك مات ونحوها صدق فيما عليه وفي يارده يصدق فلو خلفه لا يخله دارا  
فخلفه غير باع ثم ادعى انه نوي لك صدق بخلافه في اللوم داره ثم ادعى لك حبس  
وان بحث او اشتبهه فهو حرة في البيع والشراء بالخيار عتق العبد لوجود الشرط وهو



وهو البيع او الشراء بالعقد وكذا العقد الفاسد او الموقوف على اذ البيع والشراء موقوف  
في العقد الفاسد الملك بان فيكون الشرط موجودا وكذا في الوقوف ولو عقد بالباطل لا  
يعتق لان مقتضى ما باطل فلو يكون الشرط موجودا وفي ان لم يكن فكذا فان عقد او ربح  
حاشا لتحقق الشرط بفوات محنة البيع قالت لزوجها تزوجت على فقال الزوج كل امرأ  
طالق طلقت على الزوجة القابلة ايضا الا في رواية عن ابي يوسف وفيما مع الشريفي  
وقول ابي يوسف صحيح عندي الى الاول ذهب الائمة الثلث وان تفرق بها صدق بها كونه  
محل كل مدافعة لا تدوي بخصيص العام وهو خلاف الظاهر من قال على الشيء الى  
بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او بكه لزمه حج او عمره مشيا والقياس عدم الوجوه لانه  
التزم الشيء وهو ليس بجزء بقصوده والتميز باليس كذلك غير ذم وجه الاستحسان  
ان هذه الصارفة كناية عن ايجاب الاحرام شرعا فصار ركنا لوقوع احرام الحج او عمره مشيا  
فان ركبا فخليل لم لا يرد عم بذلك ولو قال على المذبح او الرهاط او السراة  
المضي الى بيت الله او قال على الشيء الى الصفاة او المروة لا يرد شي خلافا لما في  
وكذا لو قال على الشيء الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يرد شي عند الامام خلافا لما هو  
قول الائمة الثلث لانه ان التزام الاحرام بهذه اللفاظ غير متعارف وفي قوله عبده  
ان لم يحج العام ثم قال السيد محبت وذكر الحيدوي في مشاهدته في شهره بكونه اي بكون  
التي تدوم الحر بكونه لا يعتق عند الامام وابي يوسف لان هذه الشهادة على النبي لا تقبل  
الشهادة على كونه بكونه لا مطالب لها فتكون باطلة ويبقى النبي مقصودا او الشهادة  
على النبي المقصود لا تسمع فلو يعتق العبد خلافا لما قال يعتق لان الشهادة قاسم على  
امر محكوم وهو كونه بكونه يوم النحر ومن ضرورته انتفاء الحج فيتحقق الشرط وفي بعض  
فصام ساعدا بنية ثم انظر حاشا لوجود الشرط وهو لا يسكن عن المقطر على قصد النحر  
ولا فظا رجلا يرفع حاشا لمتفرق وان فهم صوما او يوان قال لا يصوم يوم اذ لا  
يصوم صوما لا يعتق مالم يتم بولائه الاول صريح في عقد المدة وفي التاكد الصوم  
فيصير الى كمال وهو الصوم العشر عا وفي لا يصلي بحاشا اذا سجد سجدة وقيل  
انما رفع راسه لا قبل اياها قبل السجود والقياس ان يعتق بالافتتاح اعتبارا بالرفع  
في الصوم ووجه الاستحسان ان لا يقال صلى ركعا او سجدا ويقال صلى ركعة وهي  
تتم بذلك وان فهم صلوة فيشفع بحاشا لا باطل لانه اطلق الصلوة فيتمتع الى كماله  
وافلها عندنا ركعتان للنبي عن النبي في ان لم يست من عرك فهو هدي اي صديقه على

فقد انزل

فقد انزل فلو كان بعد طهارة فلهذا وسبح فليس فهو هدي عند الامام خلافا لما لا يكون  
هديا الا اذا غرته من قطن في ملكه يوم الحلف لان النذر لما صح في الملك وفي ضاقت عليه  
اولى بسببه ولذا ان ليس ما غرث من قطن في ملكه وقت الحلف فلهذا بالانطلاق لان  
النذر ما صح في الملك اجماعا حاتم الفضة ليس بحلي لا بد بعمل الخير للزمن ولما دخل  
الى الجبل فحاتم الذهب فانه حلي بحاشا بلية اذا حلف لا يلبس حليا لانه لا  
يحل الا للزمن وعقد اللؤلؤ ان وضع بان ركب بذهب فضة فحلي ولا اي وان لم  
يرضع فلا اي فليس بحلي عند الامام وقال حلي مطلقا بحاشا اذا حلف لا يلبس حليا  
وقع اذ لم يرضع وبه يقتضي ان الحلي به على الانفراد معناه وعلى هذا المخلو في عقد الزينة  
لا يرد وفي لا يجلس على الارض يجلس على بساط او حصير فوقها لا يعتق كانه لا يجلس  
جالسا على الارض عارة وان طال بينها اي بين الارض وبينه ثيابا بحاشا لان ما سجد  
فلهذا جليله وفي لا ينام على الفراش يجعل فوقه فراشا قائما عليه لا يعتق كانه لا ينام  
ثيابا على الفراش الا سفل وقال ابو جعفر بحاشا وبه قال الشافعي وانه جعل فوقه فراشا  
كان فراشا يقع الفراش وهو كسر الحاف ستر فيه رتم ونقش وفي لا يجلس على هذا  
السراة جعل فوقه سراة يجلس عليه لا يعتق كانه لا يقع جالسا على السراة وان  
جعل فوقه بساطا وحصير حاشا لا يعتق جالسا على السراة عارة من خلفه ان ركب  
هذا الفراش يجعل فوقه سراة فركب عليه لا يعتق ركبها على الزينة **باب الجبين**  
**في الضرب والقيل وغير ذلك** فما سباني الضرب والكسوة والكلام والجهل بحاشا  
اعلم ان الجبين لا بد الموت فلو حاشا من قال ان ضربه او كسوته او كلفه او رخت عليه  
بعضها او بدو منه الموت بحاشا الضرب وهو لا يلزم وكذا الكسوة اذ براد به القليل عند اطلاق  
وهو يتحقق في الميت وكذا الكلام فان المقصود منه الاقحام والموت بنا فيه وكذا الجوارح  
المقصود منه زيارته وبعد الموت يزاد حاشا لا هو بجوارح العقل والحل المسك فان دخلها لا  
يقتض بالي في هذه الاشياء يتحقق في الميت كما يتحقق في الحي حاشا لا يضر بها او شرها او  
خفيها او بعضها حاشا لان الضرب سم لفعل بولم وقد حصل وقيل لعل الغضب قال الشافعي  
لا يعتق وقال مالك بحاشا به وبما يولم قبلها كالسراة وفي بعضه حتى يوت فهو على سنة  
الضرب لانه يولم بالقتل حلف ليقضيه وبينه قريبا فادون الشهر قريب فلو حاشا ان  
قتله في الشهر بعيد فحاشا بانه ان لم يقض وفي بعضه اليوم فقتله في اليوم او في الشهر  
في البسطة الزينة ما رقبه بيت المال كسوة بروج فبا بين القنار والشهيرة ما رجه التجار



والساحح منهم يجوز والمستفيض يجوز لغرضه كما سيذكرها المصنف أو نحوه  
 للغير وأبعد به شيئا وقبضه تركه لأن الأولين محبة والمحب لا يعدم الجنة ولذا  
 يجوزهما كما يستوفى ولا يقضى المستحق صحيح ولا يقضى الدين طرقي لفظا  
 وقد تحققت مجرد البيع ولو كان الذي يقضاه رصاصا أو سوطا أو غيرها من الأشياء  
 وعن الكرخي كان الصبر والنجاس غالبا عليها أو وهبه له أو أراه منه كما يبركان أو  
 ليسا من جنس الدرهم حتى لا يجوز النجوس بها في الصرف والسلام وأما الأخرين  
 فلهوم المقاصد وفيه يقبض منه درهم دون درهم كما يحث يقبض بعضه ما لم يقبض  
 الدين كله سقيا لوجود الشرط وهو قبض الكل سقيا وعدم وجوده في قبض البعض  
 وإن فيه يعمل ضروري كالوزن كما يحث وقال في حديث لنا أن هذا لا يقدر نفيها  
 عاة وفي أن كان في الأمانة أو غيره أمانة أو سوي لا يحث بها إلى المأنة أو ما قبلها  
 لأن المقصود منه عرفا نفي فوق المأنة خلفه لا يفعل كذا تركه أبدا حتى يحث بفعله  
 مع وفي فعله يكتفي بفعله ولو لم يجر لوجود الشرط وهو الفعل لها حلقه والى لبعده  
 كل داعي إلى البلد هو المذهب الحديث من قولهم عودا أي كثيرا لئلا يفتقد الملك  
 بحال ولا يشترط فلا يحث بغير العزم لعدم الفائدة وهي كفى الشر في نفسه يمكن كونه  
 عند خلفه ليهينه لفلان فوجب ولم يقل فلان تركي يمينه وكذلك القول في العارية  
 والصدقة لا يشترط للبر القبول فيها بخلاف البيع إذ لا بد فيه من القبول وفي الأئمة  
 ربحا فوجب على الساقط لأن الربحان اسم لذلك فلا يحث بشتم الورع والياسمين  
 لو خلفه لا يشتم ربحا فوجب وقال في حديث وهو قول الحاكم الشهيد وفي الأئمة ورع أو يفتحا  
 فهو على ربه كما على الدهن فلو يحث بشرايه وفيه لا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر  
 إلا جارة حتى يحث بقول دار الملك وإن لم يكن ساكن فيها ويجوز له أن يجرها  
 بالاجارة خلفه كما لا بد له من على غلس أو على لم يحث **باب الحدود**  
 الحد لغة المنع ومنه سمي الباب حدا والمنع من الرجول وشرا عقوبة مقدرة تجب  
 على الإمام حفاظا لحدود الله وبالقدر القصاص من حق العبد والتعزير لا ليس فيه  
 مجتنب ولهذا قال فلو يسيء بحد أو قصاص حد وإن كان فيه ما مخي العقوبة والحد  
 الوجوب للحد وجب مكلف مشتهرا لا يصح في مجنون أو مكلف غيرها في حال من تلك  
 وشبهته كحدرة البائس بالثلاث وبثب الزنا بشهادة أربعة رجال فلو ثبت لم يعلم  
 القاضي أن علمه في هذا ليس محجة وإن كان القاضي سانه محجة بل لا بد من أربعة رجال فيجب

مطلب  
 حاشية والى سعة لكل داعي

الحدود

بأنه أي شهادة ملتبسة بلفظ الزنا أو بالوحي أو الجاهل لأن لفظ الزنا هو الدال على فعل الحرام  
 والافتحش إذا سألهم الإمام عن أهية الزنا كان قد يطلق على كل فعل حرام ففي الحديث أن العيين  
 الزنا نساء النظر وسألهم عن كيفية كونه ربما يكون ما شهد به بما سألهم عن  
 أو يجر وسألهم بين زني لئلا تكون سوطا أو غيره من الأشياء أو زني في دار الحرب أو  
 البقي لا يجزئ وشي زني فإن الزنا المتقادم أو في حال الصبا لا يجزئ فثبت وقالوا الزنا  
 وطيفا في فروعها كالليل في المحلة بضمين وعاء الكحل وعدلوا سر وعلانية نصية في در  
 الحد عند من يكتفي بظاهر العدالة في غير من الحقوق أو يثبت الزنا بالقرار إذا سأل الإمام  
 ما قبله بالظاهر كان أو بعد أربع مرات في أربعة مجامع في مجامع المقر كما أقرته الإمام الأ في  
 الزنا فانه يقبل حتى يثبت عن بصر ثم سئل كما قرئ في سوي السؤال عن الزمان وقيل سأل  
 عنه أيضا فقال كونه في الصبي فبينما بين المقر وأثره بال عنه ونه في الحقيقة ليرجع  
 بل ذكر قبلت أو لمست أو طليت بثبته فإن يصح قبل الحد أو في ثمانية ترك وأخذ و  
 للزنا نساء المحض رجمه في فضا حتى يوف بهد أي بالرمي الشهود فإن أوثا أو غابوا  
 أو أن سقط الرجم وكذا لو جنى أو شقق أو قد فشا فحد ثم الإمام ثم الناس وفي المقر  
 بيد الإمام بالرجم ثم الناس وعند الأئمة الثلاث بداية الإمام ليس بشرط ويقبل ويصلى  
 عليه والحد المحض إذا كان حر جارية مائة والعبد نصفها لقوله تعالى فطعن نصف على  
 المحصنات زنت في إماء والمراة بالحد إذا الرجم كما ينصف بسوط أو قرعة أو عقدة له ضربا  
 وسطا هو لما غير سبوح سقيا على يديه لأن جحد في عضو واحد سلف والحد زجر أو سلف  
 أو الراس والوجه والفرج لقول على رقبته بالحد وائق الوجه والمذاكير ضرب الراس  
 بحد الرأس وعند أبي يوسف يضرب الرأس ضربا يعقل في يكره يضرب الرأس فأت  
 الشيطان فيه رواه ابن أبي شيبة ويضرب الرجل دأما في كل حد كان مبني الحد المستنير  
 وهو أن يلقى إلى الأرض وتمد رجله وقيل هو من الضارب به فوق رأسه وقيل هو من  
 السوط بعد ضربه وينزع ثيابه سوي إذا زار لما في زرع من شفا العورة ويجزئ المرأة  
 جال كذا سترها ولذا لا ينزع ثيابها إلا الفرز والخشوع كما يمتنع وصول الألام و  
 سترها يحصل بدنها ويجزئها في الرجم كذا لا لأن النبي عزم أمر الجفر للغامدية ولم  
 بأمره لما عزم لا يجزئ سيد مملوكه عبد كان أو أمانة أو أذن الإمام كان الحد حق الشك  
 ولذا لا يقط بإسقاط العبد فيستوفيه النائب عن الشيع وهو الإمام أو نائبه  
 بخلاف التعزير من حق العبد لخصان الرجم الحرية والتكليف والإسلام والوحي



بما كان صحيح حاله بعد الصفات المذكورة فيها أعني الزوجين فلو كان بين المذكورين في  
بما كان صحيح حال الرق ثم اعتق لم يكونا محصنين وكذا الكافرين وكذا المملوك إذا تزوج أمه أو  
صغيره أو مجنونه أو وطئها وكذا المسلم إذا تزوج كتابية أو وطئها وكذا لو كان الزوج  
موصوفا بأحد هذه الصفات وهو حر مكنته مسلمة ثم وطئها لا يكون محصنة لأن الله  
حول إنما شرط كونه مشجعاً عن الحرام وإنما يكون مشجعاً إذا خلوا عما يحل بالرغبة كما  
الصبي والمجنون والكفر والرق ولا يجوز في المحصن بين جلد ورجم ولا في غير المحصن بين  
جلد وبقي الأسياحة ونحوها كالأعداء والمرضى ورجم ولا يؤجر ولا يجلد لم يبرأ ليلو  
يؤذيهم الجلد إلى التلف والحامل إن ثبت زناها بالبينة تجلس حتى تلد لئلا يلحق  
الضرر بالولد ورجم إن كان جلدوها الرجم إذا وضعت لأن التأخير لا حل للولد ولا جرح  
ولا مجلد لم يخرج من نفاسها أنه مريض فينظر البراءة وإن لم يكن للولد الذي وضعت رجماً  
الرجم من ربه حتى يستغني عنها الولد أنه لم يرمي الغامضة حتى يهل ولها جرح من  
الأنصار **باب الوطئ الذي يجب الحد الذي لا يوجب الشبهة** دارت الحد  
لما روي ابن أبي شيبة عن حاز وابن سعد وعقبة بن عامر أنهم قالوا إذا اشتبه عليك  
الحد فادركه بالشبهة وهي بوعان الأول شبهة في الفعل وبشي شبهة اشتباه وهي بطن غير  
الدليل للحل دليل وهي شبهة في حق شخص لا اشتباه فلو جحد بها أن طئ الحرام أو لا طئ  
لم يقن للحل جحد كوطئ محبته من ثلوث أو من طلاق على مال أو وطئ أم ولد له اعتم ما كما  
وبقي في الدعوى أنه أصله وإن علمه فإن اتصال الأم لو كان بين الأصول والفروع بظنة أو بغير  
وطئ أمه الأصل أو أمه زوجة لأن الزوج بعد غيبا بالزوجة وذلك بظنة كون مال الزوجة  
مال الزوج أو أنه سيقن احتياجه إلى مال المولى وكذا وطئ المهرن الحارمة المهرنة في الصحيح  
عقد المهرن ببيت مكره البدر المهرن وبه يثبت شبهة الاشتباه فلو جحد في هذه الصور أن قال  
أني ظننت أنها عتلى لي وإن قال أني علمتها أنها عرام جحد والزوج الثاني شبهة في الحمل ونسب  
شبهة حكيمة وهي قيام دليل ناف للحمة في ذاته بحيث إذا نظر إلى الدليل مع قطع النظر  
عن المانع يكون منافي للحمة ولا يتوقف على ظن الماني فلو جحد فيها وإن علم بالحمة بأن  
قال علمت أنها حرام على كوطئ أمه ولد وإن سفل الدليل الثاني للحمة فيه قوله عمت  
وما لك بيبك أو مشتركة لوجود ملك في بعضها أو محبته بالكتا يادون الثلث الدليل  
فيه قول عمر بن سعد ربهما المواقف بالكتا يادون الثلث أدلة في الوطئ على ما  
أما البيعة أو الزوج الأمه المهرن التي جعلها صداقاً للمرأة قبل تسليمها أو ولى أبي المهرن

والثانية

والثانية إلى الزوجة فإن كون البيعة في يد المايح بحيث لو هككت استقبل السبع ليل  
المكره وكذا في حق الزوج والنسب يثبت في هذه البينة عند الدعوى لا في البينة  
الأولى وهي شبهة الفعل فإنه لا يثبت فيها وإن ادعاه أن الفعل محض زنا وان سقط  
لحقه لا مراجع اليه وهو اشتباه الأمر بعد بوطئ أمه أخيه أو عمه وكل حرم غير الولد  
وإن ادعى أنه طئ حليها أنه لا بأس بوطئ بين هؤلاء في المهر فلم يندبته إلى دليل وإنما لم  
يفتح لورق من بينهم ليعوله بلواستيدان والقطع رابح ههنا الحزق فلم يوجب  
فكان كالضيف لو سرق من المضيف حيث لا يقطع وكذا لو طئ امرأة وجدها على فراشه  
فإن جحد وإن كان أعمى لأن دعاهما فالتحجيم له أنا زوجتك وأنا ملوكه باسم زوجة فأنشأ  
بجحد أن ظنة استند إلى دليل شرعي وهو أخبار رجل فالدلالة بوطئ الأجنبية زفت إليه  
وقل له النسوة التي معها بي زوجتك فإنه لا يجحد عليه المهر وعليها العتق وبثبت نسب  
ولها مهر ولا يجحد بوطئ بهيمة ثم إن كانت مالا يؤكل تدخ ثم تحرق لينقطع التحريم فيمن  
بثبته وإن كانت ماني كل فخذ لا مام تدخ وتؤكل وعند أبي يوسف حكم الأولى ولا يبي في  
دار حرب أو دار بجي ولا يجحد من زني فيها ثم خرج إليها ولا يجحد بوطئ الحرم زوجها فأن  
العقد شبهة في دار الحمة عند الإمام أو من استأجرها الزني بها فأنه لا يجحد أيضاً عند الإمام  
خلافها فأنه لا يجحد إلا من بينها ملك ولا شبهة فكان زنا محضاً وله دبر غيري للمهرن  
ومن وطئ الأجنبية فجادون الفرج بعزرة لا يجحد وكذا لو وطئها في الدبر أو عمل عمل قوم لوط هذا  
عند الإمام لأن الصحابة اختلفوا في وجوبه وعندنا لا يجحد في حق الزني وإن زني ذني محرمية  
لأنه لا يجحد الذي فقط أي ولا تجحد الحرة وهذا عند الإمام وعند أبي يوسف يجحد من سكا  
وبعكسه بأن زني حري في ذمة محرمات الذمة عند الإمام لا للماني لأن أهل الذمة لم يطوبوا  
بالصبيان ولا كذلك أهل الحرب وعند أبي يوسف يجحد في الأولى عند وعند محمد لا يجحد في  
بها وإن زني مكلف بمجنونة أو صغيره حد المكلف فقط إجماعاً وبه حكمه بأن زني المجنون أو  
الصغير مكلف لا حد عليه كما أنه لا حد عليه إلا في ذمة عن أبي يوسف أنها تجحد ولا حد برزى المكره  
سواء كان المكره الزاني أو المزمية وكان آخر أحد ما بالزاني أربع مرات وادعى الآخر الكساح فإنه  
لم يجحد إجماعاً ومن زني بأمه فقتلها به لزمه الحد بالزنا والعقوبة بالقتل ولو نهجاً جانيان وعند  
أبي يوسف بولن العقوبة فقط أي لا الحد والخليفة يوجب بالمال وبالقصاص ولا بأس بحد الجواد  
فيستغفر في الحق ما بعكسه أو بالاستعانة بمنعة المسلمين لا أي لا يوجب الخليفة بالحد لأن الحد  
حقاً به بقاء واقاسه إليه دون غيره ولا يمكنه أن يعقبه على نفسه وكذا لا يمكن لو كمن الغير لا نه



بها به باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها لا تقبل الشهادة بمقتضى ما تقدم من غير  
بدرج الامام بان كان سوا منه بحيث يقدم على ادائها بلو تأخير وانما لم تقبل لان الشاهد  
في الحديث من خشية الوداد والشهوة وان آخر السرة فالوقوع على الاداء بعد المضي  
في باطنه من عداوة او حقد حركه فيهم فيها وان كان فاسقا انما لا في حد القذف فانه  
يحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى التي هي شرطية وفي السرة لو شهدوا بعد التقاط  
لا يبعد السارقا لكن يضمن المال المشرق ويصح الاقرار به بعد التقادم الا في الشرب  
وتقادم غير الشرب بشهر فبعضية بعد تقادم في الاصح وقيل بستره اشهر وتقادم  
الشرب برؤاى الرجوع عند الامام واي يوسف وعند محمد بشهر ايضا كغيره وان شهدوا  
بزناه بغايبه قبلت فيحد بخلافه وسرقة من غايب فانها لا تقبل لعدم صحة الدعوى في  
هذا شرط بخلافه وان اقر بالزنا بحجر له حد وان شهدوا كذلك بالزنا بحجر له لا يحد  
وكذا لو اختلفوا اي الشهود في طوع المرأة فانه لا يحد عند الامام وعند محمد بالزنا  
لو شهدا ثلثان بطوع المرأة وان اثنان بالزنا بها ولا يحد لاحد من الشهود بزنا مما لو اختلف  
الشهود في هذا الزنا بان شهدا ثلثان بانه يحد وان اثنان بغيرها او اتفقوا في وقت واحد  
فيكون كالمبين في كل من الشهادتين بان شهدا رجعة به في يده في وقت وشهدا رجعة  
بكونه في ذلك الوقت بغيره وكذا لو شهدا رجعة على امرأة كومي بكر او م  
شقة او شهود على شهود فان الشهادة في كل من ذلك لم تقبل ولا يحد لاحد وان شهدوا  
صالح بعد ذلك لانه لما كان في الشهادة على الشهادة زيادة الشهادة لوجهة الكذب فيها في  
موضوعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولم يحد الفروع لانهم ما نسبوا الشهود عليه  
بالزنا بل حكموا بشهادة الاصول وشهادتهم ردت بنوع شبهة فلو تقبل شهادتهم بعد  
بمعينة ذلك الزنا لانها ردت في ذلك الحادثة من جديد برودة الشهادة الفروع لانهم قاموا بها  
وشهادتهم كشهادتهم وشهادة ردت في حادثة لا تقبل فيها ابدا وحد الشهود عليه بالزنا  
لو اختلفت شهودهم في رواية البيت بان شهدا ثلثان به في زاوية واثنان به في غيرهما والفتا  
انه لا يحد لا لاختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان التوقيف بان يكون ابتداء الفعل  
في زاوية والاشهاد في اخرى بالاضطراب وفي الكافي في هذا اذا كان البيت صغيرا والافلو وحد  
الشهود فقط لو كانوا عيانا او محمدين في قذف او اقل من اربعة او كان احدهم عبدا او  
محمدا او كذا يحد والودع لحد من عبدا او محمدا او في قذف بعد حد الشهود عليه فانه لما لم  
يبث الزنا لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النصا وجب الحد عليهم لكنهم قد ذكروا

في بيت المال

في بيت المال ان رجلا بان شهدوا عليه وهو محض ثم ظهر احد من عبدا او محمدا او ارض  
رجح ضربه او سوطه من اى من الحد فمالوا كان الحد هدر عند الامام وقال في بيت المال  
ايضا كرهه وكذا الخلاء ولو رجح الشهود بعد الجلد وقد اصابه ما ذكره لو رجحوا بعد  
الزنا حد فحد القذف وغرس الدية وكل واحد جمع بينهم حد وغرس رجعا ولو رجح  
لحد خمسة فلو شئ عليه كان من يفي بالشهادة فان رجحوا بعد ان يحد كل واحد  
منهم حد القذف لان الحد لا يتجزى وعما رجعها اى يحد الدية ولو رجح واحد قبل القضاء  
حدوا كلهم ولو رجح بعد اى بعد القضاء قبل الحد فكل ذلك محذور اكلهم عند الامام واي  
وعند محمد يحد الرجوع فقط لا غير من الشهود ولو شهدوا فركوا اقرهم الشهود عليهم فظهر  
اي الشهود كفارا او عبدا فالدية على المزين ان رجحوا عن التزكية وقيل ان قالوا تعذروا  
مع علمنا بما علمه ولا ايقن ان لم يرجعوا فعلى بيت المال هذا عند الامام وقال على بيت المال  
مطلقا رجحوا المزيون اولا ولو قبل احد المأثور برحمه فظهر اي الشهود بعد حد الشهود  
عليه كذلك كفارا او عبدا فالدية على القاتل والقياس وجوب القصاص وجه الاستحسان  
ان القضاء صحيح ظاهر وقت القتل فارت شبهة بخلافه ولو قبل قبل القضاء لان الشهادة  
لم تضره بعد ولو اقر الشهود بعد النظر لا ردت شهادتهم لابعاد النظر ثم ضرورة حقل  
الشهادة ولو اكر الشهود عليه بالزنا الاحصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او  
لا ردت رويته منه بخلافه لو اقرت في الاول باب حد الشرب من شرب  
خمر كثيرا او قليلا ولو فطره واخذوا رجما موجود حالة الاخذ وان لالت قبل الوصول الى الكاهل  
او اواؤه سكران ولو من نبيذ وشهد بذلك اى يشرب الخمر او السكر جلوسا او فطره شره  
عند الامام ومحمد وعندنا في يوسف فمر من اعتبار بالشهادة كافي في الزنا ويجب ان يكون  
ثبت على خلو فالتحسين فلو يقاس عليه وعلم شربه طوعا اذا شرب بالاكراه لا يوجب الحد  
خبر البشادة وهو من اى من اخذ او يحد به سكران على ذلك حد اذا اضحى ثمانين سوطا  
لحم او ربعين سوطا للبعد فخر على يده كافي في حد الزنا حتى يزرع ثوبه سوى الا اذا كان  
اقر يشرب الخمر او شهد عليه بعد زوال رجمها فدلله قراره الشهادة لا يحد لان العلم الزنا  
شرط برأى ابن مسعود رضي وحد الشرب باجتماع الصحابة رضيم فغير وجود شرط فلو  
ان عدت الاربعة خلو فالحمد قال يحد ولا يحد من وجهه ربيعة لظهورها في الخمر  
ان الاربعة محتملة وشرب الخمر قد يقع عن اكراه فلو يحد بحجره ما ان تقياء او حدث منه  
راحمدا واقر ثم رجح قبل الحد او في وسطه او اقر سكران لاحتمال انه سكر بمباع



بها به باب الشهادان على الزنا والرجوع عنها لا تقبل الشهادة بمقتضى ما تقدم من غير  
بدر عن الامام بان كان ما به بحيث يقدر على ادائها بلو تاخيرها لما لم يقبل لان الشاهد  
في الحديث من خشية الوداء والشهادة وان اقر للستر فالوداء على الاداء بعد الرض  
في باطنه من عداوة او حقد حركه فيهم فيها وان كان فاسقا انما لا في حد القذف فانه  
يجل تأخيرهم على انعدام الدعوى التي هي شرطية وفي الشرقة لو شهدوا بعد التقاء  
لا يحسد السارق لكن بعض المال المسروق ويقع اقراره بعد التقادم الا في الشرب  
وتقادم غير الشرب بشهر فبعضية بعد تقادم ما في الاصح وقيل بتمتد اشهره تقادم  
الشرب برؤا للرجوع عند الامام واي يوسف وعند الحديث بشهر ايضا كغيره وان شهدوا  
برأه بغايبه قبلت فبعد مجلوه وسرقة من غايب فانها لا تقبل لعدم صحة الدعوى في  
هنا شرط مجلوه ثم وان اقر بالزنا بمجرد حد وان شهدوا كذلك بالزنا بمجرد الحد  
وكذا لو اختلفوا اي الشهور في طوع المرأة فانه لا يحسد عند الامام وعند ما يتحدث الرجل  
لو شهدا اثنتان بطوع المرأة واثنتان بالكرها ولا يحسد احد من المشهود زنا مما لو اختلف  
الشهود في بلد الزنا بان شهدا اثنتان بان يمدون واثنتان بغيرها او اتفقوا في وقت واحد  
في بلد كالمين في كل من الشهادتين بان شهدا رجعة به في بلد في وقت وشهدا رجعة  
لكونه في ذلك الوقت بلدا اخر وكذا لو شهدا رجعة على امرأة كومي بكر او م اي الشهور  
فشقة او شهود على شهود فان الشهادة في كل من ذلك لم تقبل ولا يحسد احد وان شهدوا  
صول بعد ذلك لانه لما كان في الشهادة على الشهادة زيادة الشبهة وحتمال اكثر فيها في  
موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولم يحسد الفروع لانهم مانبسبوا الشهود على  
بالزنا بل على شهادة الاصول وشهادتهم ردت بنوع شبهة فلو تقبل شهادتهم بعد  
بمعابنة ذلك الزنا لانها ردت في ذلك الحادثة من وجه برده شهادة الفروع لانهم قاموا بها  
وشهادتهم كسهادتهم وشهادة ردت في حادثة لا تقبل فيها ابدا وحد المشهود عليه الزنا  
لو اختلف شهوده في رواية البيت بان شهدا اثنتان به في زاوية واثنتان به في غير هذا القيا  
ان لا يحسد اختلف المكان حقيقة وجه الاستحسان التافيق بان يكون استد القفل  
في زاوية والاشهاد في اخرى بالاضطراب وفي كل في هذا اذا كان البيت صغيرا والافلو وحد  
الشهود فقط لو كانا عيانا او محمد بن في قنف او اقل من رجعة او كان احد من عبدا او  
محمد او كانا يحسدوا او محمد بن عبدا او محمد بن في قنف بعد حد المشهود عليه فانه لما لم  
يثبت الزنا لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النصا وجب الحد عليهم لكنهم قد فرقه و...

ثبتت

في بيت المال ان رحم بان شهدوا عليه وهو محض ثم ظهر احد من عبدا او محمد بن او اقر  
بجرح ضربه او سوت به من الحق فمالوا بان الجلد هو عند الامام وقال في بيت المال  
ايضا اكره وكذا الخلاء ولو رجع الشهود بعد الجلد وقد اصابه ما ذكره لو رجعوا بعد  
الزنا حد كحد القذف وغرسوا الدية وكل واحد جمع بينهم حد وغرس رجعا ولو رجع  
لحد من فلو شئ عليه كان من يفي بالشهادة فان رجع اخرجه بان يحسد كل واحد  
منه ما حد القذف لان الحد لا يجزئ وعما رجعا اي مع الدية ولو رجع واحد قبل القضاء  
حدوا اكتم ولو رجع بعده اي بعد القضاء قبل الحد فذلك محذور اكتم عند الامام واي  
وعند محمد بن الرجوع فقط لا غير من الشهود ولو شهدوا فركوا اقرهم الشهود عليهم فظهر  
اي الشهود كقار او عبيدا فالدية على المزين ان رجعوا عن التزكية وقيل ان قالوا تعذروا  
مع علمنا انهم والاي اذن لم يرجعوا فعلى بيت المال هذا عند الامام وقال على بيت المال  
مطلقا رجعوا المكون اولا ولو قتل احد المأثور برجمه فظهر اي الشهود بعد حد المشهود  
عليه كذلك قار او عبيدا فالدية على القاتل والقياس وجوب القصاص وجه الاستحسان  
ان القضاء صحيح فظاهر وقت القتل فارت شبهة مجلوه فلو قبل القضاء لان الشهادة  
لم يصححه بعد ولو اقر الشهود بتعذر النظر لا رد شهادتهم لابلغة النظر لهم ضرورة محل  
الشهادة ولو اكره الشهود عليه بالزنا الاحصان يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او  
لا ذرة روجبة منه مجلوه فلو اقر الشهود في الاول **باب حد الشرب** من شرب  
خمر الخمر او قليله ولو فطره فاحذر رجحها موجود حالة الخمر وان زالت قبل الوصول الى المالك  
او احواله السكران ولو من تبيد وشهد بذلك اي بشرب الخمر او السكران او اقر به فمره  
عند الامام ومحمد وعذابي يوسف فخر من اعتبار بالشهادة كما في الزنا واجيب ان كان  
ثبت على مجلوه والقياس فلو يقاس عليه وعلم شربه طوعا او اكره لا يوجب الحد  
عذبه للبشادة وهو من اي من اخذ او يجر به سكران على اذكر حد اذا صحى ثمانين سوفا  
لحم واربعةين سوفا للبعد عرقا على يده كما في حد الزنا حتى يترفع ثوبه سوى الا اذا كان  
اقر بشرب الخمر او شهد عليه بعد زوال رجحها فبدلوا قراره الشهادة لا يحسد لان قلم الزنا  
شرط برأى ابن سحود رجح وحد الشرب باجتماع الصحابة رضيم في غير وجود شرط فوجد  
ان عدوت الرجعة مجلوه فالحد لا يحسد ولا يحسد من وجدته راجحة لظهورها في الخمر  
لان الرجعة محتملة وشرب الخمر قد يقع عن اكره فلو يحسد مجر ما ان تعفاء او حدثت منه  
راعيها واقر ثم رجح قبل الحد او في وسطه او اقر سكران لاحتمال انه سكر بمباع



والسكر موجب عند الامام ان لا يعرف السكران الرجل من الامارة ولا من حرم السماء  
 لان الحق عقوبة فاعتبر انما في سببه وعند ما ان يمدى ويختلط كونه قال في البسيط  
 ولغناه اكثر المشايخ وبه يقتضي لونه المتعارف ولو اذنت السكران المعروف بما ذكره لا يبين  
 امره لوقد الكفر من باب الاعتقادات ولا يتحقق مع تلك الحالة **باب عند القذف**  
 هو حقد الشرب كونه اي عدوا وشوقا وقد مر بيان ذلك فمن قذف محصنا او محصنة لم يجر  
 الزنا احتراز عن التعريض القذف بلفظ الجماع والمضاجعة حدة القذف  
 يصح الزنا بطلب المقدرة لا بحدته متفرقا ولا يترفع عنه غير العمد والمضاجعة لما كان محصنا  
 الا حصان هنا مغاير المحصن في الزنا فترى بقوله واحصا انه كونه مكفرا حرا مسلما عتقا  
 عن الزنا لان غير المكفرا كالمجنون والصبي لا يلحقه العار كبقاء الزنا منها كما لا يلحق غير  
 العفيف لضعفه ذلك وقد روي عنه عزم من اشرك بالله بغير محصن ولو فناه اي في القذف  
 من قذفه عن ابيه بان قال له لست لابنك اولست بان فلون وقولوا بان كانا فانه  
 القاذف من ذلك في غضب حد القاذف والا اي وان لم يكن قوله لست بان فلون اولست  
 لا يبيح غضب فلا يحد ولا يحد فوفاه عنده او نسيه اليه لا تصادق في نفيه وفي  
 نسيه اليه او الى غيره او حاله او رايه لان كونه منهم يعني ابا او قال له يا ابن ماء السماء  
 فان ظاهره وان كان فيه نفيه عن ابيه كونه ليس بمادر بل تشبيهه في السماحة والصفاء او قل  
 لعربي يا بني عم جيل من الناس في سواد العراق قيل ابن عباس ربهما عن ذلك فقال  
 لا حد عليا او قال لعربي لست بعربي لا حد عليا لا حد عليا تشبيهه خلقا او ذاتا ويحد بقذف الميت  
 المحصن ان طالب به الوالد وان علو او الولد او ولدو حال قيامه ولو كان المطالب خروجا  
 عن الارث بالقتل او القتل او الرق فخره وكذا لو طالب به ولد البنت فانه يحد لان  
 ولد البنت لان طالب عند الامام واي يوسف خلوا فاحقق قال ليس له ان يطالب ولا يطالب  
 ولدا به وان علو ولا عبد يتد بقذف امه لان الوالد لا يعاقب بسبب امه ولا الولي بغيره  
 ولو كان ابنها من غيره يطالب وبسبب يموت القذف فلو مات ولدا من لا يطالب خلوا  
 لاشا في اي لا يجل بالرجوع عن الاقرار فلو اقر ثم رجع حدة لان القذف في حق فكله  
 ولا يصح العفو الا اعتبار من خلوا فالحال في الا وفي ذلك فوجيها ولو قال زنا في  
 الجبل بالهمز وضع الباء وادعى انه عني الصعود حدة عند الامام واي يوسف ان خاله الغضب  
 تمنع اراءة القذف خلوا فاحقق قال لا يحد وان قاله حرا زاني وعكس الاخر حدة لان كل منهما كان  
 ولو قاله امراته وعكست حدة ولا لعان لما مر ان المحرور بقذف ليس باهل للعان ولا لعانة

ابطالها بما يجب

ابطالها بما يجب قذفه لا بموجب قذفه ولو قالت الروضة زنت بك في جواب  
 قوله يا زانية بطل الحد ايضا كاللعان لوقوع الشك كاحتمال انها ارادت الزنا  
 قبل التكفير فيجب الحد وانما ارادت تمكنه منها بعد التكفير فيجب اللعان والآخر  
 بولدهم فناه يلو عن وان عكس حدة لا في الاول قذف واقر بولو عن وفي الثاني  
 قذف واكتب نفسه فيحد والولد له في الوجهين لا خراع ولا يلو عن ان قال ليس بابني  
 وكذا ابنك اذ ينفي الولد عنها ايضا لم يبق نسبتها الى الزنا لا حد بقذف امراته لها ولد  
 لا يعلم له اب لان هذا الولد اماره نراها ففادت العفة او اعنت بولد لها من لدا لماره  
 نراها لمجول وفيها اعنت بغير حيث يحذفها بالانقضاء لا اماره ولا حد بقذف رجل  
 وطى حراما لعنه كوطى في غير ملكه اي غير ملك الى طى من كل وجهه او من وجهه كامة  
 مشرقة او مملوكة له حرمت عليه ابد كامة التي هي لخته رضاعا فانه في الصورتين  
 حرام لعنه ولا يحد بقذف سلم زني في كفه لتحقق الزنا منه وهو حرام في سائر اماراته  
 او بغيره مكاتب وان كان مات عن ولاء لم تكن النسبة في حرمة باختلاف المحاباة  
 ربهما ويحد بقذف من وطى حراما لغيره كوطى امته المحوسبة او امراته وهي حايض  
 او نساء او صبا في هذه الصور يحد قاذف لعدم صدق حد الزنا عليه بالوطى  
 في غير الملك من كل وجهه او من وجهه حرام لعنه وكذا وطى مكاتبه عند الامام ويحد  
 خلوا في اي يوفى قال يحد وهو قول زرارة عند الامام من قذف مسلما كان زني  
 السلم القذف قد تلحق محرمه في كفه قبل ان يسم خلوا فالها فالاحدة ويحد  
 ستمس قذف مسلما في داره لان فيه حق العبد وقد اعترف حقوق العباد ويكفي حدة  
 عينايات عند حبسها حتى لو قذف رجلا حرا او جماعة كل واحد منهم لا يجب الا حدة  
 واحدة تحار حبس الجنابة الا ان اختلف حبس الجنابات بان قذف وزني وشرب  
 وسرقا فانه يقيم عليه لكل جنابة حرة ولا يولي في ذلك خيفة الهلاك ويحد بحدة  
 القذف ثم الامام بل الحين **فصل في التعزير** متى من العزير جنى الرد والاربع  
 وقد يكون بالضرب او الحبس او الصفع او فرك الاذن او الكلوم الخفيف او نظر القاضي  
 اليه بوجه عيس او بقوله بلخنا انك فعلت كذا او الاعراض بغير من قذف مملوك او كاذبا  
 بالزنا لا يجزيه قذف وقد استعمل عدم الاحصان فيجب التعزير وقذف مسلما  
 بيافاق ما كان في حبس بالصل باجر ما ساقى بالوطى ياسب بلعيب الصبيان يا  
 اكل الربا يا شارب الخمر يا ذنوب هو من يرضى بجعل الناس على نسيانه يا محنت





يا خاسر يا ابن الفجرة يا زنديقا وطمبان قال يغلب ان القبطان في كل الحرب  
وهو يعني القبط يا ماوي الزواني او ماوي اللصوص يا حرام زاده اي متولد من دني  
حرام وهو اعم من الزنا كالوطي في المعنى لا نداء بالخائفين به اذ لم يثبت هذه  
الاشياء في غير القاطن بما رواه كاي لا يغزى بها ان ياكل ياقود يا تيسر يا خسر يا نقر  
يا لجة يا حرام يا ابن الحرام والحال انهم ليس كذلك يا باغا يا ساجر يا ولد الحرام يا عتار يا  
ناكس يا سوكس يا سحر يا فحكه يا كتمان يا بله يا موسوس في المقدود في المعنى  
بهذا الكلام وانما يحق القاذف للعلم بكذبه واستحقاق التعزير اذا كان المقول في غير  
او علوا لا تبتغي شيئا في حقهم ولحقهم الا زاده وللزوج ان يعزير زوجته لترك الزينة  
وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلوة وترك الحسب من الجنابة وللزوج بين  
اعمال الجارية في الحكم المفهوم من عبارة الكثر وغيره من المتون ان الزوج يعزير  
زوجه على ترك الصلوة وفي الدرر لا يعزير الزوج زوجه على ترك الصلوة لما ذكره المالك  
وهو انه ليس للزوج ضربها على ترك الصلوة وانت خبير ان التعزير اعم من ذلك اقل  
التعزير لانه اسواط هكذا ذكر القدوري كانه يريان دون الثلث لا يقع به الزوج عن  
الشخص ليس فيه شيء مقدر وكذا حكى في الهداية عن شيخنا واكثره عند الامام محمد  
سنة وتلقون سوطا وعند ابي يوسف خمسة وسبعون وذكر بعضهم قول محمد بن ابي  
يوسف ويجوز حبه بعد الضرب اذا احتج الى زيادة تأديب واشد الضرب التعزير  
لان التعفيف جري فيه من حيث العبد فلو عفيف من جهة الوصف للولد يرد في ثوب  
العصود ثم الوشد بعد عقد الزنا لا تبت بالكتاب ثم حذر الشرب لانه ثبت بالاجماع ثم  
عق القذف وقال بالكتاب سوا ومن حذر وعزير فان قدره هدر لان هذا الفعل باهر  
الشرع فكان منسوب الى الامم كانه عاق حنف لانه يخلو تعزير الزوج زوجته لان تأديبه  
مباح فيتعبد بشرط السلوة **كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشيء الغير  
خفية وشرها اخذ مكلف قيدا لانه الجنابة لا تحقق بدون التكليف خفية في الابتداء  
والانتهاء اذا كان اخذ تبارا وفي الابتداء لا غير اذا كان ليل قدر وزن عشرة دراهم  
مضروبة بجيدة وزنها سبع مثاقيل او ما يبلغ قيمة وزنه عشرة دراهم كذلك من حرز اخذ  
به عن بابي الدار الزرع ونحوه لا ملك فيه ولا شبهة احسنه بل انما هو من بيت في  
الرمح الحرم وتثبت بالبيت به الشرب وهو شهادة رجلين عدلين فان سرق مكلف عزاء  
عبد ذلك القدر المأثور محرزا يمكن سواء امكن الرجوع فيه كالبيت او كالحلج او كالحلقة

كالحلج

كالحلج عند الله في الطريق حتى لو سرق تحت رأسك في الصور يقطع وافر لها وشهد  
عليه اي السارق جلون وسألهما الامام عن السرقة ما هي وكيف هي وسمى بها يعلم عند  
يقطع او سقارته فلو يقطع عندنا وان هي كانت في دارنا يقطع او في دار الحرب  
فلا يقطع وكل هي نصابا او اقل ومن سرق لربا كان من ذريهم محرم ومن اخذ من  
وبيناها وقبل القاضي شهادهما قطع جواب قوله فان سرق الخ وان لم يعرف القاطن  
عالمها حبسه حتى يسأل عنها كما تدرهم وكهفالة في الحدود وان كان السرقة جحا  
واما ان كل درهم قد نصابا وهو عشرة دراهم كثر فطعنوا جميعا وان لم يلقوا  
من الخراج حبسهم والقياس ان يقطع الاخذ وهو قول زفر لنا ان ذلك عاقبة السرقة  
اذا كان اجماعا فلو لم يعزير الكل سارقين لا نفخ باب الفساد وان اصاب كل منهم  
اقل من نصاب لم يقطع واحدهم عندنا ويقطع بسرقة الساج والاسوس من العتد  
احباب وفي الصحاح الاسوس يحطب الرجعة والفسوس الحضر والياقوت والزوجر كانا  
والباب النجس من الخشب لان الصنعة فيها للمقتضا لا لموايل النجاسة وانما يقطع في الباب اذا كان  
محررا غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا يفلح على الاخذ الا يقطع بسرقة شج  
تافه غير نجد ساجا في دارنا يحجب وحشيش وقصب وسكن وصيد وطيور وزرع وغيره  
ونوره لان الشدة العامة التي كانت في هذه الاشياء قبل الاجراز وثبت شجرة والحدود والنبات  
لا يقطع بما يبيع فساد كسب الخمر وفاكهة رطبة ويبيع لعدم الاحراز وكذا عمر بن محمد ذكر  
لهم لا يبيع فانه كالحجر واللوز وزرع لم يحصد وهذا في غير سنة الحظ وامانها فلا يقطع  
وشي من الطعام مطلقا لا من ضرره وهي شجرة تناول الا الضرب الحاجة فتبع ذلك القطع  
لا يقطع بما يتناول الاخذ فيه الا كما راك شجرة مطرية ولا ان لم يورف وطبل وربط ورماس  
وضور فان هذه الاشياء وان كانت عند الامام متقومة بغير تسليمها لكن اخذها يتاول  
الشيء عن المنكر وهو مباح فاذا وثبت شجرة وقال غير الامام انها غير متقومة فلو بطن وتسلمها  
لا يقطع لغيرها وصليب هب او فقة وشطرح وترخولف الشا في في الشطرح ولا  
يقطع بسرقة باب مسجد لعدم الاحراز وكتب علم وصحيفة وصبي حر ولو كان عليها اي الصبي  
والصحيفة هذا عند الامام ومحمد بن خلوف في يوسف قال يقطع ان كان عليه ما من الخلق  
سواي نصابا وعنه يقطع في المصحف مطلقا ولا يقطع بسرقة عبد كبير دفتر مخلوق  
العبد الصغير دفتر الحجاب قبل الملاء ما مضى حابه لان ما فيه لا يقصد الاخذ فكان القصد  
الاخذ يقطع اذا بلغت قيمة نصابا ولا يقطع بسرقة كلب وفهد لان حبسهما مباح



ولا يجازي توبه وهو اخذ على وجه العلو بنية والقره اخذ من خارجة اصبحت السارق  
عن جابر بن سمرة عن ابي عبد الله قال ليس على خاين ونسب وتحتسب قطع وكذا ينسب عند الامام  
وتحتسب خلوفا في يوسف قال يقطع وبه قال مالك والشافعي في الجديد ولا يقطع بغيره والامة  
كالبيت المال او مال مشترك بينه وبين الغير او مثل دينه او زبدها كان دينه او سرقه لا يقطع  
بقدر حقه يكون شركا فيحقق الشبهة وان كان دينه نقدا سرق عرضا قطع عند الامام محمد  
خلوفا في يوسف قال لا يقطع وان كان دينه وناثر سرق درهم وبالعكس بان كان درهم  
سرق وناثر لا يقطع لان النقود جبروت واحد في الخط والبسط وهو الصحيح وقيل يقطع  
وبه قال مالك ولا يقطع بالقطع فيه بان كان سرقه قبل ذلك يقطع فيه وهو جازم لم يتغير  
خلوفا للثمة الثلاث وان كان ما قطع فيه قد تغير عن حاله قطع ثانيا لغيره اي كان كان  
غرا يقطع فيه ثم تنجح بعد ذلك الى صاحبه ثم سرقه فانه يقطع ثانيا **فصل في الحار**  
وهو الحار حار كان ما يكون مكان كبيت ولو كان بواب او كان بباب وبابه مفتوح  
وكسندوق والقسم الثاني ما يكون بحفاظ كن هو عند ماله ولو كان نائما فان الحار جبروت  
وفي الحار بالمكان لا يعتبر الحار بالفاظ بدل عنه بالمكان ولا قطع بغيره ماله من بينه  
فرايد فلا ان العصبية توجب البساطة في المال وقال مالك يقطع الولد اذا سرق من احد  
ابوي او من ماله ولا يقطع بغيره من بيت ذي رحم محرم ولو لم يجد له مال سرقه من بيت  
ذي الرحم والغير ذي الرحم فانه لا يقطع لا يقطع الحار بجوار خوله بلو اذن ولذا يقطع بغيره  
ماله اي حال ذي الرحم من بيت غيره لوجود الحار بلو شبهته وكذا يقطع بغيره من بيت محرم  
رضا عا سلقا عند الامام محمد يقطع خلوفا في يوسف في الامم قال لا يقطع بغيره من بيتها  
لانه يدخل بلو اذن ولا قطع بغيره احد الزوجين مال الآخر بان سرق الزوج مال زوجته  
او الزوجة مال زوجها ولو سرق كل منهما من غير خاص بصاحبه فانه لا يقطع خلوفا لملك  
وكذا لو سرق عبد من سيد او من زوجة سيد او من زوج سيد او سيد من كاتبة  
او المكاتبة او ابو زوجة من ختنة او اخوها من صهر وانما لا يقطع في الخلق واليه  
عند الامام خلوفا لهما فيها فان السارق من ختنة او صهره يقطع عندهما او من صهر  
وهو الموضع الذي في جميع الغنمة او من حمام نهارا وان كان يرب عنه لان النهار  
وقت الخمول فاختل الحار فظن به وسرق من بيت اذن في خوله لوجوده الاذن  
او اذن في مضيقه لذلك فان الاذن وجوده في كل منهما عاقبة في الاصل حقيقة في الثاني  
فاختل الحار فيها في كل وقطع لو سرق من الحمام ليلو لتحقق الحار وعصره الاذن او من

السيد

السيد عا ورتبه عنه لان السيد ليس بجوار فاعلم الحار فادخل يد في صندوق  
غرا او كسبه واخذ من النصاب او سرق جوار فاقبضه وسرقه تحتفظه او انما  
على الجوار يقطع الجوار اسم وجهه جوار يقطعها او سرق الجوار من البيت المستاجر  
فانه يقطع عند الامام خلوفا لهما قال لا يقطع ولو سرق شيئا من دار ولم يخرج  
من الدار لا يقطع لان الدار كلها حرز واحد فلو بدت من الاخراج منه يقطع في الخارج  
من حرز الى صحن الدار وسرق بعض اهل الحرز من حرز اخر يقطع اي في الدار  
حيث يقطع السارق او اخذ شيئا من حرز فالقاء في الطريق ثم خرج فاقبضه فانه  
يقطع ايضا لان ذلك حيلة تعتادها السارق واحده على حماره فخرج  
لان من سير الحمار مضاعف اليه بسوقه ولو خرج ولم يأخذ في الحماره لا يقطع لانه  
يضعه لا سارق ولو دخل بيتا فاخذ وناول من هو خارج البيت لا يقطع لان الاول  
لم يخرج من عراض يد محبته على المال والثاني لم يترك الحار فلم تتم السرقة من حار  
وكذا لو دخل الحار بوع فتناول من اهل البيت عند الامام محمد وقال ابو ثوبان في الاول  
يقطع الداخل في المسئلة الاولى ويقطعان في المسئلة الثانية معا وكذا لا يقطع لى  
نق بيتا وادخل يد واخذ شيئا او طرقة وهي الهيمان والمرايه بها نفس الكتم  
المربوط في الدار اسم خارجة من كتم عرق خلوفا في يوسف فانه يقطع عند  
فيها وان حملها اي الصرة فاخذ من اهل الكتم قطع اتفاقا كما لو طرهما ربوطه من  
داخل لهما كتمه الحار بلا خزن داخل ولو سرق من قطار جلو او حمله لا يقطع سارقا  
كان من سابق او قايده ولا خلوفا للثمة الثلاثة وان سرق الحار واخذ منه شيئا  
يلحق النصاب يقطع لان الجوار حرز والفساطة كالبيت تحمها كتمه **فصل**  
في الغنمة الهنق يقطع يمين السارق لقراءة ابن مسعود فافطحو الهنق من زينة لعله  
ثم والعناية لذلك وتكتم اي كوي وهو ان نفس في الدهن الذي اغلى وتقطع رجليه  
البرجاني عا من الكسب فان سرق ثلثه لا يقطع بل يحبس حتى يتوب وهو مروي عن علي بن  
وامع العناية عليه وقال الشافعي يقطع بره اليسري رجل اليمنى ان سرق ثلثا ورجلا  
طلبه سرق منه قطع يد السارق او رجله شرط القطع ولو كان لسرق منه مودعا او غاصبا  
او صاحب الربا بان باع عشرة بعشرين وقبض العشرين سرق منه العشرين يقطع السارق  
عندنا خصوصه واما العاقبة الاخرى من عاقي الربا لم يبق له ملك ولا يد بالتسليم فلا يكون له  
لا اله للمصونة واستعير استعجرا او مضاربا او مستبضا او قابضا على يوم الشراء



او سرقة كان لهؤلاء يد حافظه واليد مقصودة كالملك بل الملك بمنزلة الوكيل الى المالك  
الزيت كان لهم اعاذتها ويقطع السارق بطلب المالك ايضا في السرقة من هؤلاء المالكين  
لونه المالك حقيقة فلو لم يقطع بطلبه في اليد بطلب المالك في الاصل يقطع بطلب المالك  
والملك لو سرق من السارق بعد القطع فلو سرق وقطع ثم سرق منه لا يقطع السارق  
الثاني بطلب الاول او المالك لان القطع انما يجب بالسرقة من يد المالك او لاسن او الضمين  
والسارق الاول ليس باحد منهم بخلاف السرقة بين السارق قبل القطع او بعد الخلد  
بشبهة حيث يكون له ولرب المال القطع لانه في حياض الغاصب وان لم يطلب احد لا يقطع  
السارق وان اقروا له عدم وجوه الزط وهو الطلب فلا بد من حضور اي السرقة منه  
عند الافراد الشهادة والقطع ولو كانت يد اي يد السارق اليسرى او ايمها مقطوعة  
او شلوا او اصبعان سوي الايام كذلك مقطوعتان او شلتان لا يقطع من شيء بل  
يحبس حتى يوجب وكذا لو كانت رجل اليمنى مقطوعة او شلوا يحبس ولا يقطع لان في قطع  
اليمنى قوتة البطلن والمشي وهو في الحقيقة اهلوكة والحد اجرا ملك لا يقطع  
الماسور بقطع اليمنى او قطع اليسرى خطأ او عمدا او غدا او امامه وعند ما يقتل ان يقطع  
قطع طرفا معصرا بغير حق لان الحق في اليمنى من سرق شيئا ورتبه قبل المقصود الى ان  
لا يقطع لان الدعوى حج لا يمكن فلو نظر السرقة وكذا لو قصت قيمة من النصاب قبل القطع  
لا يقطع لان قيام كالنصاب عند المضاء شرط وقد انشأ او ملك بعد القضاء فانه لا يقطع  
او ادعى السارق انه ملكه وان لم يثبت لا يقطع لاحتمال صدق خلو فالتا في ذلك الوقت  
احد السارقين بعد افراهما بالسرقة لا يقطع واحدهما وعند لا يئة الثلث لا تقدر دعواه  
بعد القضاء ولو سرقا وغاب احدهما وشهدا رجلون على سرقة قطعا الاخر في قول  
الامام آخر وهو قواهما ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع ورتت السرقة عند المأذون  
الثلاثة خلو فالزفر وكذا المحرم عند الامام يقطع وترت السرقة عند اي يوسف يقطع وترت  
السرقة وعند محمد لا يقطع ولا ترت السرقة ومن قطع بسرقة والعين قائمة رتها على  
السرقة منه وان لم تكن العين قائمة فلو ضمان عليه وان استهلكها ودروا المحرم عن الامام  
وجوب الضمان في الاستهلاك وان سرق سرقا فقطع بملكها او بعضها لا يضمن شيئا  
شها عند الامام وقال يضمن لم يقطع به فلو سرق سرقا فحضر واحد من ارباها فادعى  
حقه فاشتت فقطع السارق فيها فلو ضمان عليه عنده ويضمن عندهما وان حضر واحد  
فقط في حضورهم لا يضمن وفاقا ولو سرق ثوبا فاشقه في الدار المسروقة منها ثم اخرج

قطع

قطع انما يقطع قيمة النصاب وقيل لا يقطع عندي يوسف ان فان بعض العبد والمنفعة عليه  
الشرع الوقاية ولا عرق ينقصان النصاب بالشرع خارج الدار الا لا يقطع ان سرق ثوبا  
فلم يداخل الدار ثم اخرجها كان السرقة تمت على النعم فلو وجب القطع ولو سرق السارق  
السرقة من الفضة قد النصاب درهم او ضربا السرقة من الذهب دنانير قطع ورتها  
عند الامام وعند ما لا يرد لها بناء على انها صنعت متفوتة عند ما خلو فله ولو صبغ اي  
صبغ الثوب الذي سرق فقطع احرى ان يرد منه ولا يضمن عند الامام واي يوسف وعند  
محمد لا يضمن ولا يعطى ازا والصبغ فيه وان صبغه اسود لغرضه ولا يعطى شيئا لان السر  
نقصان في عيب لا شيء ولا يقطع حق المالك وحكمها في اي الامام واي يوسف في الثوب  
السرقة حكمها في الاخر ان لا يؤخذ ولا تضمن قيمة **باب قطع الطريق**  
من قصد قطع الطريق من بيان المستاء وهو قوله من ساسم ودعى في قاتل القدر على  
الساكن من خلاف على ساسم او دعى حتى يقطع على ساكن لا يجب عليه الحد فاخذ من اركان  
لم يقتل بعد فسا ولم ياخذ له حبس حتى يتوب بان تظهر فيه سيما الصالحين وان اخذ  
الا وحصل لكل واحد نصاب السرقة وهو عشرة دراهم قطع به العيني ورجل السرري  
وان قتل فقط من غير اخذ مال ولو بعضا او محرم قتل حيا او مرق قتل حيا ماذر يقتل ولو سرق  
عمر المأذون كان القتل قصاصا لا عشر عقوبة وان قتل واخذ لا يقطع وقيل عند الامام  
دفع في البعض كسوط البرذوي والمخمس والوقاية باو وفي البعض كالهراية والكسوط  
بالاو وكل ساسم الامام فخذ او قتل او صلب وخالف فخر في القطع قال يقتل او يصلب ولا  
يبلغ وفي جنة الميسر وسرور في الجامع ابو يوسف فخرج محمد وبه قال الشافعي واذا اراد  
عليه يصلب حيا ويصحب بطنه برح حتى يوت ويترك ثلاثة ايام بتعذيبه فقط ليؤذي  
الناس ويرد ما اخذ الى مالكه ان كان باقيا والا اي وان لم يكن باقيا فلو ضمان عليه بالسرقة  
الصغرى ولو اشرع العمل بعضهم حررا كلهم ولا تخرأ المجازية وهي تحقق بكون البعض  
لا البعض وقد وجد شرط وهو القتل وان اخذ مالا وخرج قطع من خلاف في السرري  
ورجل العيني كالمزاج هدر لان القطع مع الضمان لا يمتنع وان خرج فقط ولم يقتل  
ولم ياخذ المالا او قتل قتال قبل ان يؤخذ فلو حوالب الشرط والحق للولي لانه ما تكتفد  
استقل للحد بقوله الا الذين تابوا الاية وكان حوالب العبد ساقطا باستيفائه ولم يوجد ظروفي  
العبد فيكون للولي ان شاء عني وان شاء اخذ بوجوب الجناية ان ارشأ فارش وان قصاصا  
فقصاص وكذا لو كان فيهما اي فيمن قصد القطع صبغ او محزون او ذرهم محرم من القطوع



على الطريق استجابة واحدة قالت بالكل فالزم بفتح فعل البعض موحيا كان فعل الما قبل  
بعض العلة وبذلك بقيت لكلام وهو كذلك لعدم التكليف وحق القربة او قطع بعض القالب  
على بعض او قطع الطريق لبلد او قطعها بنهارا بمصر او بين مصرين كاحد الحق للمولى له العفو  
والعفو موحيا لمناوبة ولم يكف خلافا في بؤس هنا على ذكره صاحب الهداية على ظاهر الرواية  
ومن حق في المصغرة حتى انه اعاده قوله كذا صار ساعيا في الارض بالقصد فيخرج من  
بالقتل والا ايج ان حتى بالعمد حقه حتى قتل ولم يكن دابة وقد صدر عنه غيره كالفعل  
بالقتل وفيه القصاص في الهداية الرواية **كتاب السير** جمع سيرة  
وهي الطريقة سمي بها هذا الكتاب لما فيه من بيان سيرة النبي عم والنبي ائمة وصية النبي  
المجاهدين ايا ابتداء منها وهو ان يبدء المسلمون الكفار في المحاربة من كفاية في السيرة  
والخبرة كان عم في ابتداء الامور بالصحة عن المشركين بقوله كما فاصبح الصلح الجليل  
ثم امر بالدعاء الى الدين بالوعظة والمجادلة الحسنة بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة  
والوعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله  
تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم يطغوا ايج اذن لهم في الدفاع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض  
الازمان بقوله كما فاذا النسخ الاشر الحزم فاقبلوا المشركين ثم امر بالابتداء مطلقا بقوله  
تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقاتلو الذين لا يؤمنون ولما كان قوله عز وجل فضل  
المجاهدين على القاعد من درجة وكذا وعد الله الحسنى في الا على زيادة فضل المجاهدين  
وعد القاعد من الاعاوم قلنا هو براء متافرض كفاية اذا قام به بعض من المسلمين  
في كل زمان سقط الفرض عن الكل وان تركه الكل انما تركهم فضا عليهم ولا يجب على من  
وامرأة وعبد تقدم حق المولى والزوج والضعف البنية والحي ومقعدوا قطع الحزم  
وان جهم العدو ففرض عين على من يقرب من العدو قاربين على الجهاد واما من بعد في  
حقهم فمن كفاية اذا لم يجب اليهم فان جهر القريب او تكا سلبوا يصرفون عن على من  
يلبهم ثم ثم الى ان يفرض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج كما في الرواية  
فيج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى ان حق الزوج والمولى لا يظهر في حق الزوجين  
كالصلوة والصوم وذكر المجل بان يجعل الامام على راب الاموال شيئا بلو طبيب انفسهم  
يتقوى به الغزاة فانه مكره ان كان في بيت المال والا اى وان لم يوجد في ذلك  
المجل اذا حاصرتهم يدعوهم الى الاسلام فان اسلموا سلموا لما روي الشيخان عنه ثم امر بان  
اقابل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاعلم منى ماله ونفسه لا يحقه فحاسبه على الله والا

أقوال المصنف

اي ان لم يسل على الاى يدعوهم الى الجزية ان كانوا من اهلها لان من لم يكن من اهلها كما لم يندع  
المرء ان لا فائدة في دعائهم الى الجزية وتبين لهم قدرها وسوجب فان قبلوا ان يعطوا ذلك  
لهم بالناس عليهم ما علينا اي يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم اذا تعرضنا لادبارهم والى لهم  
وتعرضنا لادبارنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض ورحم قال من لم تبلغه  
الرسالة الى الاسلام قبل ان يبعث ولو قاتلهم اثم ولا غرامة لعدم العاصم فصار كقتل  
المسيان والنسوان وندي دعوى من بلغت الا اذا علم انهم بالدعوة بخلافون او يتحسسون  
فان انما تبين بالله تعالى وتعاليمهم بنصب المجانين والتحريق والتعريض وقطع الاجا  
وان الزرع ونزيمهم بذلك وان تترسوا باسارى المسلمين وتقصدم به اى بالرى  
والغزاة ولا فائدة لواقعة الاسارى ويكره اخراج النساء والمصاحف في سيرة لا يؤمن  
عليها من العدو كما في عكر يؤمن عليه منهم فانه لا يكره اخراجها في قتال حتى قال الامام اقل  
السيرة ما شان وقال الحسن ابن زياد قلها ارجايتها ولا يكره دخول سنان بمصحف اليهم  
لا مطلقا بل ان كانوا يؤمنون بالعدالة القالب عدم التعرض فلا يبينان كرم الرحمن وهي  
ايه يورسل الله صلحهم عن العدو والقتول كونه حيا في القتل في المصم والغدا ثم  
وفي الخط لا بأس بالعدو قبل النظر في المشقة وقتل امرأة او غير ذلك او شيع فان اوعى او  
سعدوا واظن العيني روي الجماعة ان البخاري انه كان ثم اذا امر امير اوصاه بمنعه من  
المسلمين ثم قال اغزوا في سبيل الله ولا تفضلوا ولا تغدروا ولا تغتلبوا ولا تقتلوا ولا  
دور عندهم النبي من الباقيين ايضا الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او اذراى  
بالكون جيرا بالكا يد في الحرب او اذ مال يمتد به على القتال او ملكا في قتل امرهم بقتل  
ابن القبة يوم خيبر وكانوا رفوعهم معهم ليدبر امرهم وكان ابن مائة وعشرين سنة  
فان لم يمتين وقيل كان اعمى ايضا ونهى عن قتل ابكا فريدا بل عاطفة يا اي ابن المودرك  
باه في المعركة قتله ويعالج له كان يضرب قوائم جواره ليشتمل غيره فله يكون سعدا كان  
سيدا لوجوده الا ان قصدا اب قتله ولا يمكن دفعه اى ولا يمكن الابرة فيج الاب عن قتله  
الباقتل فانه يقتله اذ لو كان الاب سلما والماله هذه جازله القتل فالكافرا في كذا  
وبع الا يبري اى احدثا بشرية ولو يوت الاب لمسام عطشا ويحوي الامام صلحهم  
ان كان الصلح مصلحة لنا لا يكون جهادا بخلافه وما اذا لم يكن مصلحة حيث لم يجره لا ترك  
لجهاد صوم ومعنى يجزى اخذ لا جله اى لاهل الصلح ان كان لنا اى المال حاجة  
لوجود الجهاد حتى يعطى هو اى المال لا لجزية فيصرف مصاريفها هذا ان كان قبل الزوال لاسا



وكذا في اي المال المأخوذ من الصلح كالغنيمة لو كان بعد اي بعد الغزو لاسيما  
فيغيب الامام ويقسم الباقي بينهم ودرع الامام المال لصلح الحوايج لصلحهم  
لا يجوز لغيره من الخاق المذنب للمسلمين فلا يجوز له الا يحوز الملوكون فانه يجوز ان  
دفعه بأي طريق امكن واجب ويصلح المردون بدون لخدال وكذا البايعون لان  
اسلامهم ورجوعهم الى الحق حقيق فاذا كان الصلح بمصلحة جاز ولا يؤخذ منهم  
مال لانه تقربهم على ذلك وكذا يجوز ان اخذ منهم كرامة لان في الرد معونة لهم  
على القتال ثم ان ترجع البند اى ان كان نقض الصلح اصلح بيننا يرسول الله خير  
النقض لقوله تعالى فانبت اللههم على سواء وفي المغرب نبذ الشيء من يد وطهره ونبت  
العهد نقضه وهذا من ذلك كانه لما اجبرهم بنقض العهد فكانت طرحة اليهم ومن بداه  
منهم بخيانته فويل هو فقط حتى لو دخل جماعة منهم دار الاسلام بخيرون مكرم  
ولهم شفعة فقالوا المسلمين علائقة انقض العهد في حقهم لا في حق غيرهم لان  
قطعهم لا يلزم غيرهم وان كان دخولهم باثاقهم او باذن مكرمهم قول البيهقي  
بلو بين لان البند لنقض العهد وقد انقض ولو بايع منهم مسلح ولا يخل  
ولا يبرأ بل يماضي من تقويتهم على الحرب ولو كان البيع بعد الصلح ولا يجزئهم  
بل يمنع التاجر عن دخول دارهم به مسلما كان او مستأثرا ولو شرط في الصلح  
ان يرد ما جاء منهم مسلما بطل عندنا ولا يمنع من ارجال القماش والطعام  
بلورهم والعتاس ان يمنع الا انما تركناه بما رواه البيهقي في ذيل النبوة في قصة  
اسلام ثمانية ان النبي عم كتب اليه ان يحمل الى اهل مكة الطعام وصحوا ما ان  
او خرج من المسلمين كافرا او جماعة كفارا او اهل حصن او مدينة وحرم على المسلمين  
قتلهم فان كان في امان الحرب او الحرف ضربه بنبت الله رعايته لصلح المسلمين  
واذبح الحرب او الحرف لو استبداه برأيه في الحرب دون الامام بخلافه اذا كان في خيرا  
حيث لا يؤذنه لانه ربا يفتوت بالناخير فيكون معذورا ولغا امان ديني لان امان  
اسير العسكر انما بلغا امانه لانه منهم او اسيرا وقا جرحهم كانهم لا يحافوا و  
الامان محقق بحلف الخوف وكذا الغا امان من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها لما  
او تحبوا او صبحوا او عبد محجوبين غيرا دونين بالقتال ونقول الصبي المحجوب  
معتبر في الطلاق والعتاق والعبد محجوب عن المهاد فيكون محجوبا عن امانه ايضا  
فلا يجوز امانه وعند محمد يجوز امانها اي الصبي والعبد المحجوبين عن القتال والبيع

في رد

في رواية اخرى ومع الامام في رواية الطحاوي **باب الخنايم وقتها** ما اتى الامام  
من البلد ودعا ارضي عنه اي قاضي بين المسلمين الغائبين كما فعل رسول الله صلوات  
عليه واخر اهل عليه ووضع الجزية عليهم والحاج على ارضهم كما فعل عمر بن الخطاب  
وقبل الاول اولى عند حاجة الغائبين والثاني عند عدم حاجتهم ليكون عذره في الرد  
الاولى وعن عمر بن الخطاب الذي انفسى بيده لانه ان ترك اهل الناس ليس لهم شيء ما فحقت فينة  
الا فتمها كما فعل عمر بن الخطاب لئلا يتركها لهم فانه يقتسم بها رواه البخاري وقيل  
الاسارى ان لم يسلوا واستقرهم او تركهم احرارا ذمة المسلمين اي مضروبا عليهم للجزا  
كان في غيرهم في العرب وغير المرتدين اذ ليس في هؤلاء اذ لم يسلوا الا السيف واسلمهم  
ابيع استقرهم مالم يكن قبل الاخذ فانه يمنع الاسترقاق لثبوت عصبة الاسلام  
عليه ولا يجوز ردهم الى دارهم لما فيه من تقويتهم ولا يجوز ان يتركهم من غير اخذ شيء  
وقال الشافعي يجوز ولا يجوز القداء بالمال في المشركين من المذهب وقيل في السير الكبير  
اناس به عند الحاجة اي عند حاجة المسلمين اليه ويجوز اى القداء بالاسارى عند ما  
وفي السير الكبير وهو ظاهر الروايتين عن الامام لان تحديد المسم من ايدهم ولجوز في قول  
البيهقي ونفذ موافق في دار الحرب اذا شق عليهم الى دار الاسلام وتحرق بعد الذبح  
للو يتبع بها الكفار ولا ينفق فانه يحرم عند خلاف المالك ويحرق سلاحه حتى ينفذ ما عرف  
كله يدين ولا يقسم غنيمة في دار الحرب الا للرباع كان لا يكون للوام من بيت المال  
موله يقسم الغنيمة على الغائبين ليجلوا الى دار الاسلام ثم ترد منهم فيها فلو اوا  
ان يجلوا اجبرهم الامام باجر المثل في رواية السير الكبير كانه دفع ضريحه عام بضر خاص  
لا يجبرهم في رواية السير الصغير كانه يجبر على عدا اجارة ابتداء وقال الشافعي كانه  
بالغنيمة ثم بعد عام انهم المشركون والاصل فيه ان الملك لا يثبت قبل اقراره بالاسلام  
عنده وعند يثبث ويستثنى عليه سائر ما ذكره المصنف بقوله ولا يتبع الحقيقة قبل  
الغنيمة فانه عندنا كذا خلافه ومنها انه لو ولدت مسبية من اهل الغائبين وذو عا  
ثبت فيه منه عدم وصارت ام ولد له ثم ان في سهمه من الغنيمة قيمة الامه ان  
انتمت يوم الحول وان لم يوف ثمنه له وعندنا لا يثبت النيب ويجب العقر وتقسيم الامه  
والولد والعقر بين الغائبين والقاتل والرد بكسر الهمزة والعون سواء في الغنيمة وكذا  
سلاحهم في دار الحرب قبل اقرارها اي الغنيمة بدرا خلافا للشافعي وقدم هذا اصل  
والا فمها لسوق لم يقا بل لان سبب الاستحقاق الحيازة على قصد القتال لم يوجد



عقول الوفا حيث انه يحق منها ان يباشر طردان قصده القتال المتعارف مع له  
كالماح اذا اخرج في طريق الحج ولا حقه من ان في دار الحرب قبل الاقرار بما لا يملكه  
يجري في الملك ولا ملك الغزاة قبل اخراج الغنيمة الى دار السلام وانما هم للموت ولو جاز  
بعدها اقرار بما لا يملكه سلام يورث نصيبه ثبوت الملك وينتفع منها اي من الغنيمة بكونه  
بالسلاح والركوب واللبس ان احتج الى شيء من ذلك وينتفع منها بالهلف والخطب  
والدهن والطيب مطلقا احتج اولا كذا في السير الكبير غير فيما الحاجة وهو قول  
وان افقوا احد وقيل في السير الصغير ان احتج كانه مال مشترك بين الجماعة فلم يجر  
الا تنقاع به الحاجة كايما ينتفع بها بالبيع اصولا وكان الحاجة اولا ولا العتق الا  
الاجابة لاجل الضرر فلا يجوز ان لها ولا تنقاع لها بعد المخرج من دار الحرب بل يرد  
ما فضل عن الحاجة الى الغنيمة وان تنقح به رد قيمته وان تمت الغنيمة قبل الترتيب  
به او قيمته لو هلك هذا لو كان غنيا كافي الفقير ينتفع به ولا شيء عليه ان هلك ومن  
شتم اي من اهل الحرب قبل اخذه اخره بغيره وطفلا لا يبيع له فلا يجوز قبلها ولا  
استرقاها واخره كل مال هو به سبق به عليه حقيقة او هو ودية عند سلم او في  
لانه في غيره حكما وعقابه في خلوها للملك وان اقبى واحد وقيل في خلوها لغيره ايضا  
وابي يوسف في قوله الاول ثم يبيع عنه وولده مستاء اي ولدين اسلم قبل اخذه الكبير  
وزوجه وعلمها وعبده القتلى والذبيح حربي بغصب او ودية في جبر المستاء  
وكذا ما لم يمس سلم او ذبي بغصب في ايضا عند الامام خلوها لهما لان المال اقبى لغير  
وقد صارت معصومة بالاسلام وانما كان ماله مع الحربي في ان يده غير محرمة حتى  
جاز لنا التعرض لها وقيل ابو يوسف مع الامام على انه في ان هذه اليد ليست بيد  
الملك **فصل** في كيفية القسمة وتقسيم الغنيمة للراجل سهم واحد اتفاقا و  
للفارس سهمان عند الامام وعند ما ثلثة اسهم له سهم ولفرسه سهمان لما روي الجماعة  
الا النساء اي انه لم يجعل للفارس سهمين ولصاحبه سهم وهو قول الاثني عشر والاشعري  
ما روي ابو داود في سنة واحد في سنة والطبراني في معجمه وابن ابي شيبة في مصنفه  
والدارقطني في سنة والحاكم في مستدركه من حديث محمد بن اعين انه اعطى الفارس سهمين  
واعطى الراجل سهما ولا يسهم الاكثر من فارس واحد عند الامام ومحمد قال انك في المعطى  
لم يسمع بالقسم الا للفارس واحد وعند ابي يوسف يسهم للفارسين وبه قال احمد والشافعي  
وهو خيل الجمع كالعقاق بكسر العين وهي كرام الخيل العربية ولا يسهم لراجل ولا لبعول

والجيرة

والجيرة نعم كان من الغزاة ككونه فارسا او راطلا عند المجاورة الى الحرب وقال الاثني  
الثلاث عند الواقعة فيسبغ الامام ان يجر من الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس  
فهم ليس من الراجل فيسهم له سهما من ثمنه على قوله والعشرة المجاورة دار السلام  
راطلا فاشترى فساخلة سهم راجل عندها لما روي عن العشرة المجاورة انهما اتوا  
لها واذا ازال رهاب لها يلحقهم ومن جاور فارسا فنفق اي مات فسه قله سهم فارس  
لذلك ولو جاور فارسا ولم يمت فسه بل باع قبل القتال او هده او اجمع او هده فسه  
اي قله سهم راجل في ظاهر الرواية لان الاقدام على هذه الصفقات تدل على انه لم يمت  
فيصد في المجاورة القتال فارسا وفي رواية الحسن له سهم فارس قيد قبل القتال لانه لو  
قيل انك بعد استحقاق سهم فارس ولذا لو كان الفارس مريضا او مرا او كبيرا بعد  
القتال عليه له سهم راجل ولو جاوره فسه من خصوب او استقرا او متاعا جرم استقره  
الملك وشهد الواقعة راطلا فوايتان ولا يسهم للملوك او مكاتب او صبي قاتلي  
اولا ولا امرأة داوت الحربي وقامت على المضي اولا او ذبي على الطريق اولا بل يرفع  
لهم بمس ما يري الامام ان قاتلوا اي الملوك والمكاتب والصبي او داوت المرأة للحربي  
اوقات على المضي او ذبي الذي على عورتهم وعلى الطريق الرضيع اعطاء القليل وهذا قول  
من سهم الغنيمة ويستعان بالكا في القتال عند الحاجة عندنا وعندنا في عهد الحسن  
من الغنيمة للثاني والمساكين وابن السبيل ويقدم سهمهم اي من هذه الطوائف الثلثة على غيرهم  
والفرق الفقهاء ولا حوق اي في الحسن لا غنيا لهم اي اغنيا ذوي القربى وذكره تعالى في قوله  
فان الله غنيهم للثبك اي فتناسج الكلام بتركاب اسمته تعالى وسهم النبي عم سقط بونه  
كالمع وهو ان كان يصطفيه عم لنفسه من الغنيمة للاستعانة على امور المسلمين وقال  
الشافعي يسهم للحسن على خمسة اسهم سهم رسول الله عم يرفع في مصالح الدين وسهم  
الفري غنيهم وقفرهم والباقي للفقير الثلث وان دخل دار الحرب من مكة منعة له بل دار السلام  
لا تجزى اخذوا جميع الضمير هنا ووجه قيل اعتبار الجهرسي اللفظ والعين وان حملوا باذا  
وليس لهم منعة اولهم منعة وقيل ان يجر اذنه او باذنه حشر الغزاة والامام ان يقبل  
بل احراز الغنيمة وقيل ان تضع الحرب اوزارها وهو ان يجعل لاحد من الجيش شيئا رايا  
على نصيبه سما كان ارضها فيقول من مثل قبيلته فلا يسلبه او يقول من اصاب شيئا فله  
فيقول هذا الكلام كل من يأخذ من الغنيمة او يقول له يبيعك لعم الربيع يقول  
ولا يسلجك للمخوف لما في من ابطال الحسن الثالث بالنقض ولا يقبل اقراره بل لا يسلو

سلام



لا يحيط من حق حسانه لطفه وليس له اي المالك اخذ من المشتري الثاني لان الاسم لم يرد  
كله في ملكه بل لم يرد له من حيا وموتها وام ولدها ومكانها حتى لو اخذوه من ظهر باعهم  
فهم لما لهم قبل القسمة وبعد ما جاءنا لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لا في محله  
فالله والحق ليس محل للملك وكذا من سواه من وجهه وملك عليهم كل ذلك لان الشرع استطاع  
عقوبتهم وبقرهم بانه تعا جازا من بان جعلهم عبيد عبيده ولا يكون عبد الوترين  
وارثا اليهم هذا عند الامام في اخذ ما كان لغيره باعهم بعد القسمة بما اذا انما كان  
فبها ان يعرض المأخوذ منه بعد القسمة عداي عن العبد المأخوذ من بيت المال او في  
لغيره من غير عداي عن المأخوذ او يورثهم كما سوره به قاله كل الشافعي وان  
العبد المأخوذ من غير مبيع واستشري بغيره كك حياي العبد والفرس والناس واخرجني  
دارا اخذ المالك اسوي العبد بالثمن كانه فقي ولذا العبد بما اذا عند الامام ثبوت ملكه فيه  
بغيره والفرس والناس لان ملكه فيه ما زال بسبب الاستيلاء وعند ما اخذ العبد بالثمن  
ايضا لان الصفة لحق المالك بقيام به وقد زالت فيكون كما سوره ان استشري ستمين  
وقد اسلم عدا مملوكا مسلما او دخل دارهم عتق عذله امام كانه لا يصفى بيع العبد  
المسلم من ملكا فخلقوا له ما فاعلا يعقوبه قاله كل وان اسلم عدا لهم ثم ابي في الحرب  
فما زال دارا اسلم او ظهر باعهم او خرج اليهم كرا في دار الحرب فخرجوا كانهم كان  
يعقوب من جهاد من العبد اذا اسلموا وقد عتق يوم الطائف رجلين احدهما ابو بكر ورواه  
ابن ابي شيبة **باب المستامن** هو من يدخل غير ارضه بامان اذا دخل تاجر ما  
اليهم بامان لا يحل ان يتعزق بشيء من ارضهم او دهم كان في تعرضه لواحد منها عند فخرج  
منه فان اخذ شيئا من ارض الحرب بطريق التعزق واخرجه الى داره لم يملكه تحقق السبب وهو استيلاء  
على ارضه فيملكه ملكا محظورا لم يملكه العبد فيتعزق به ترضاعه وان عذره  
اي المستامن ملكهم فاخذوا له اوجسه او فعل ذلك بالمستامن غيره اي غير الملك بطل ولم ينع  
على ارضه المستامن التعزق انهم نقضوا عهدهم فيبايع له التعزق كالا سيرة التلصص ولا  
يباع له التعزق في ارضهم وان ادانته ابي جعل المستامن حربيا مديونا بقرض او ادان  
المستامن حربيا او غضب احد ماله الاخر وخرج اليه واستامن الحربي فيصير اخذ ما ينبغي  
ان ادانته فلو ان القضاء يعقد الولاية وكذا لاية وقت الا دانه اصله ولا وقت القضاء على  
المستامن كانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعال بل التزم في المستقبل واما الضيق  
لونه صاعدا للاحصاء المستولي عليه وكذا لو فعل ذلك حربيا ونزحيا استامن للملك

فلهذا

لا من الحسن ان حق الغائبين ناكرا به اعرار وليس لهم في الحسن حق فيقبل منه ولو قال حق  
لغنى فممنكم من الحسن السوية لا يجوز ان المقصود التعزق ولا يحصل الا ان حق  
البعوض والسلب لكل من الغائبين ان لم ينقل الامام وهو اي سلبا المقول من غير ما عليه  
من مرجح وسو حرج وشا به اي شيا بالمقول وسو حرج وامعه من ال في حقيقة او على وجه  
كايح ظله على بابه احيى فانه ليس من السيرة لما بين التعزق وكيفية شرح في بيان  
حكم فقالوا التعزق المقطوع حق الغيب للملك فان الملك لا يثبت حتى يرد داره اسلم  
خلو فالجرح قال الملك يثبت بنفسه التعزق ولو قال الامام من اصحاب جارية فممن لا يجوز  
اصحابها الوطى لها ولا البيع قبل الا حرام عند الامام واي يوسف وكذا لو تلف السبي  
من الغزاة بعد الفسخ لا يجب عليه ضمان عنده ما خلو فانه بناء على ذكر من الاصل **باب**  
**استيلاء الكفار** من قبيل اضافة المصدر الى ما عدا وما شرع في استيلاء بهم براء  
باستيلاء بعضهم على بعض فقال اذا سبي كفار الترك نصارى الروم واخذوا منهم  
ملكها لان الاستيلاء على مال سابع سبب الملك وقد وجد وعكس وجدان ذلك الذي  
اغذوه من الروم اذا غلبنا عليهم اي على الترك كسائر اموالهم وان غلبوا اي الكفار على  
اموالنا واخذوا بها بدارهم ملكوها وقال ملك ملكوها بحجة الاستيلاء وقال الشافعي  
لا يملكها اصلا وكذا لو نزل من ابيهم بغير انهم يملكوه فاذا ظهر باعهم واخذوا بامان  
من وجهه كانه اخذ قبل القسمة بما اذا بلو شيء وبعدها اي بعد القسمة ان كان شيئا لا اخذ  
وان كان فقيما اخذ بالقيمة ليعتدل النظر من جانب المأخوذ منه ومن جانب المالك الذي هو ان  
استراه منهم اي من اهل الحرب واخرجه الى داره اسلم وهو فقيما ياخذ بالثمن ان استراه  
التاجر به وان استراه بغيره فقيمة العرض اليه يتضرر التاجر وان ذهب لداي للتاجر كان  
وهو اهل الحرب اسلم بقيقته اي فباخذ المالك بقيقته لان ملك الموهوب له في ثباته في  
غير شيء ومثل المتبلى في اشترايه بمن او عرض حيث ياخذ المالك القديم بالثمن او بقيقته  
وان اشتراه بغيره او ذهب لا ياخذ لانه لو اخذ لا خذ بثلث وهو لا يقيد واما لو اخذ التاجر  
باقل منه قد اراد ان كان له ان ياخذ لانه مفيدة لا يكون ربحا كانه قد اراد عرض وان كان  
عبد فقيمت عينة في يد التاجر اخذ التاجر بثمنها ياخذ اي ياخذ المالك العبد بكل الثمن  
الذي اشتراه التاجر بما عتاه بل ان شاء المالك وان استشري التاجر العبد من اهل الحرب ثم انهم  
اسروا من يد التاجر وارخلوه دار الحرب فاشتراه اخرجه الى داره اسلم ياخذ بالثمن  
الاول منه بغيره لورده الا سر على ملكه ثم ياخذ المالك منه بالثمن لان العبد قام عليه الثمن

دارهم



وان حاربوا مسلمين فقتلوا المسلمين لقتلهم وقدمه بالتراضي والولاية ثابتة حال القضاء ولو اقاموا  
الحكام بالاسلام كما يقضي الغضب لما عدا ولو اسلم الحرب بعد غصبة المسلم في الحرب  
ثم خرج اليها بغير الرضا والدية لا قضاء لانه ملكه باستيلائه عليه وان قتل المسلم في الحرب  
الآخرته اي في الحرب عدل او خطأ فعليه الدية من ماله في العدة والكفارة اي ودية الكفارة  
ايضا في الخطاء كما عليه في الدية لو طلق قوله بغيره ومن قتل من خطأ فخرير رقبته مؤمنة و  
تكرم الدية لان العصمة الثابتة بالا حرازها بطل بغيره الاستيلاء وبطل اليهود لان  
استيلائه لا يمكن الا ببيعة الامام واهل الاسلام ولم يوجد في الحرب ولا في العدة في الحرب  
فليس يحل له ان كانا اي المسلمين يد الحرب اسيرين وقتل احدهما الاخر عدل او خطأ فقتل  
في الحرب عدل او امام الا الكفارة في الخطاء وعند الحكم في الاسيرين كالحكم في المسلمين  
وقد تقدم لان العصمة لا تبطل بغيره اسرا كما تبطل بغيره الاستيلاء واستناع القضا  
لعدم المنعة وله ان يأسر صارتها لهم لمصر ومكة في ايديهم وصار المسلم الذي لم يهاجر  
اليها وللمسلم في ما ذكره المصنف بقوله ولا شيء في قتل المسلم منه اي في الحرب مسلما اسلم  
دينا ولم يهاجر اليها سوى الكفارة اتفاقا **فصل** لا يمكن حربي ستمائة من اهل  
في دار سنة ويقال لدا ان قت سنة تضع عليه الجزية لان الكافة لا يمكن من اقامة  
الكثرة الا باسترقاق او جزية لانه يبقى عينا للكفار وهو على المسلمين فان اقام سنة من  
القول صار زمتا ولا يمكن من العود الى داره لانه لا جزية وعقد هال لا ينقضه تدخلت  
عن الاسلام فلو ينقض فكذا خلفه وكذا الوكيل لدا ان قت ستمائة وعقد لدا في سنة فقام  
ذلك القدر واشترى ارضا والحال قد وضع عليه حراجهما صار زمتا في الحالتين ولا يمكن  
من الرجوع ولو اشترى ارضا من الحراج ولم يوضع عليه حراجه لا يصير متباعدني بوضع عليه  
جزية سنة من حين وضع الحراج عليه لانه يصير متباعدني من وقت الحراج فتعقبت للدة سنة  
وجوبها ونكت عطف على فقام او اشترى ارضا تكون الجزية المستأنة ذمتها لدا ان  
ذمتها في ارضها تكونها ذمتها لدا ان اشترى ارضا لا يصير الحربي ذمتها لدا ان يكون  
ثم يرجع فان رجع المستأمن الى داره مع الرجوع يسكنه ان كان له ذمتها في دار  
الاسلام عندهم او ذمتها لدا ان يكون له ذمتها في داره فاسروا على المسلمين اي على اهل  
الحرب فقتل سقط دية عن المسلم او الذمي لسقوطه بالذمي عنه ويدان هو عليه من  
من يد العانة فيعتق به وصار ذمتها لدا ان يكون له ذمتها في داره فاسروا على المسلمين اي على اهل  
بجالتهم ومن اي يوسف انها الموضع سبق دية وان قتل الرابع الى دار الحرب بعد الاستيلاء

ولم يقدروا

وكان المحل هو ما كان في الحرب  
وكان المحل هو ما كان في الحرب  
وكان المحل هو ما كان في الحرب

ولم يقدروا عليهم او ماتت اي الولد بعد الدين لولته لهما حكم الامان والوفاء فامرت  
بما به في اليوم فانها حربي الى دارها بامان وله ذمتها هناك اي في دار الحرب وله  
وان بعد اسلم او ذمتها في داره فاسلم هاتم ظهر عليهم فاكل من الاكل والمال في داره  
اما ذمتها ولا غير الكبار فلما حارب في الغنائم واما اكله الصغار فلو قتل الصغار لما شيع اياه  
وبصيرها بالاسلام اذا كان في داره وتحت ذمتها حين اسلم فبقيته وورثته عند اسلم  
كانت او ذمتها لا تحارب الدارين حين اسلمه وغيره لدا ان يكون له ذمتها في داره الكبار واما الذي  
غصبه اسلم او ذمتها او كان مودعا عند حربي في جميعه من اسلم منه اي في الحرب وله  
هناك وارث اسلم فقتله اسلم عدل او خطأ فلو شيء عليه الكفارة في الخطاء وقد تقدم  
بهمه واذا قتل اسلم لا ذمتها له خطأ او قتل ستمائة من اسلم هاتم اي في داره اسلم فلو امام  
اخذ الدين من عاقلة القاتل ليضعها في بيت المال لان الامام نفسه يظن المسلمين وهذا من  
النظر في العقل العادلة اي للوام ان يقتل من القاتل او يأخذ الدية على طري الصلح لان  
موجب العدة ولا ذمتها لدا ان يكون له نظرية بغيره فاتها ما راي صلح فعل ولذا قالوا ليس له  
الصوفي لان لا تلقى للعامة وليس له اسقاط حقهم بل عوض **باب العثم**  
وهو لغة احد الاجزاء والعشر والحراج هو اسم لما يخرج من غلة الارض ثم يسمى بما يأخذ  
السلطان من ارض العرب كلها عشرته وهي ما بين العديب بضم العين المملد وفتح الدال المعجمة  
الى اقصي بحر بفتح عين لانه وقع موضعه في ما بين ابي يوسف الصخر باليمن ثم يكون الهاء و  
فتحها بدل من العين بدل جزء من كل هذا طول ارض العرب واما عرضها فمن الدهان والعالج  
ايها السام وكذا البصرة عشرته باجماع الصحابة وكل ما عطف على البصرة اي وكذا كل موضع  
من ارض اسلم اهل او فتح عنقه وقسم بين الغائبين عشري وارض السواد غربية وهي  
الارض بين السواد ما بين العديب الى عقبة حلوان بضم الحاء اسم بلاد عرضا ومن التخلبية او  
العلق الى عبادان طولا الى الاسرازي وما قبل من التخلبية الى عبادان غلطا لا التخلبية من  
سائر اليا ودية بعد العديب بفتح العين بفتح العين وسكون اللام وبالناء المشددة فربما  
على الحدود على شرفي دجلة وهو اول العراق شرقي دجلة وعبادان يتنهد بالاء الحروف  
عن صخر على شط البحر في المثل بعد عبادان قرية وكذا كل ما فتح عنقه وارض اهل عليه  
او صخر فانه خراجي سويكة زادها اند شرطا فانه عم ففتحها عنقه وتركها اهلها ولم يوصف  
الحراج فيه وارض السواد اي سواد العراق ملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها اي في  
من المصنفات وان احسب موات يعتبر حربي عنده اي يوسف فان قريب من ارض الحراج فخراني

ولم يقدروا



ومن أرض الغنم فبشرى من مافار بها البهي بعينه وكذا عند هذا الخراج فبشرى وان  
عشر فبشرى والخراج نعمان احد ما خراج مفاصة ان كان الواجب بعض الخراج فبشرى  
فيعلق بالخراج كالعشرة والخراج وطيفة ان كان الواجب شيئا في الذينة يتعلق بالتمكين  
الاستغناء بالارض ولا يرد على ما وضعه عمره على السواد وهو كالحرب صلح للزراعة  
او شعير ودرهم والجرير ستون ذراعا في ستين بذراع الملك كسري وهو سبع فبشرى في  
الجرير وفي الكاقي ما قبل الجرب ستون في ستين حكايه عن جريهم في اراضيهم وليس بقدر  
في الارض بل بغير في كل بلد متعارف اهلها بالجرير الرطبة خمسة دراهم في كبار العشر  
كالقنا والبطيخ والباذنجان وما اشبه ذلك بالجرير الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم وما  
سواه كزعران وبستان وهو ارض يحيطها عايط وفيها نخيل واشجار واعشاب تنفرد  
يكن زراعة ما يربها او ما يمكن فيه الزراعة من ذلك كرم بالظيق ونصف الخراج غايه الطاقه  
لوقت التسقيف غايه الانصاف ان لم ينطق ما وظف نقص من وطيفتها اجماعا ولا يرد بعد  
التقدير وان اطاعت عندا في بين سف وهو دابة عن الامام خلقه فالحق قال يرد ان اطاعت  
ولا خراج ان تقطع عن ارضه الماء او غلب عليها لا تنفع النماء المقدري المعبر في الخراج هو  
التمكين من الزراعة او اصابا بالزراعة اذ لو ان الاصل اذا هلك بطل ما يتعلق به كالحرب  
ان عطلها اي عطل الارض للزراعة فالكه ان التمكن ثابت وقد فوته ولا يتغير الخراج ان اتم  
الملك ان فيه معنى المونة فيجب مونة في حاله البقاء فامكن ايضا انه على المسلم او استأجرها  
من اهل الخراج سلم لما ذكره ولا عشر في خراج ارض الخراج لقوله صلح لا يجمع عشرة خراج  
في ارض سلم ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرار الخراج في ستة لان رضى لم يوظف كزجر  
العشر حيث يتكرر ان العشر لا يتحقق عشر الا بجموعه في كل الخراج ويجوز في خراج المقاصه  
ايضا حيث يتكرر **فصل** في بيان حكم الجزية وهو نوعان ما يوضع بالصلح و  
التراضي فيقدر بحسب الاتفاق وما يوضع الامام اذا غلب عليهم اشار الى الاول بقوله الجزية  
اذا وضعت بتراض و صلح لا يتغير لان الموجب لها من التراضي فلا يقع على خلافه وقدره وان  
فتحت بلاد عنقه وافر اهلها عليها فوضع على الظاهر الوصول اي على الذي هو ظاهر الشيء  
وهو من يك عشرة آلاف درهم في السنة ثمانية واربعون درهما ويوضع على المتوسط وهو  
من كل ما ياتي درهم المشرقة آلاف نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ودايمك ما ياتي درهم  
سجها وما ذكرناه في اعتبار ظهور الضيق والتوسط والفقير هو في شرح الطحاوي وتفسيره  
الصفات الثلاثة اخر السنة وما وقع من بيان الجزية تقديره شرح في بيان من يوضع عليه

وتوضع على كباي ونحوه حتى و حتى عتي لا و شئ عربي ولا على من دخله يقبل سها اي  
الزبد و يلقى العرب الا الاسلام او اليف لان كثرنا قد خلط حيث صدر من المذ  
يورد وقدره على اسن الاسلام ومن العربي اجد ما عكسكم بحسب الخطام وهو بطنه  
وتنزل انتاها و طفلها وقال ان اتي يجوز استرقاق و شئ العرب ولو كلفا ومن  
قول الامام واحد في جزية على صبي او امرأة ولا ملوكه او مكاتب او مدبره شئ كثير من  
وتقدره فقير يكتب له بقدره على الكسب كالمريض في السنة كلها او في اكثرها على الفار  
لوزن الكسب حيث تؤخذ منه كاي خراج من عطل الارض ولا راسه على لط  
الناس وذكره عن الامام انها توضع عليه وهو قول يوسف وعبيد بن جراح في اول الخراج  
ويؤخذ من كل سنة فيه اي في ذلك الشهر تسقط الجزية بالاسلام او الموت سواء كان  
في أثناء السنة او بعد ما قبل قبل الاخذ وتدخل الجزية بالنكاح عند الامام حتى لو ابيع  
على الذي اكثر من حول لا يؤخذ منه الا عن قول ولم يدخله فاما ما يؤخذ منه عند ما عن  
البيع وهو قول ان اتي بخراج الارض حيث لا يدخل بالانفاق لا نهيج مونة الارض  
مقام العشر ولذا لا يجتمعان والعشر يتكرر كذا هذا وقيل هو على تقدم من الخلق كالحرب  
الحداث بيعه او كنيسته او وصو حدة او بيت ناز في اراضي في الامصار وفي القرى خلوف  
ان كانت غير دار العرب وفيها يمنعون مطلقا فوه واحدا ونقاد المشددة في وضعها  
على قدر البقاء الا ان من غير نقل الى موضع آخر لا نه اجازات فيمنع منه وليس الذي عن  
السلم في زجره ومركبه وسجها باعتبار اماره للصغار ولا يركب خيل ولا يحمل سلاح و  
ويظهر الكسب وهو خط عظيم يثوق الذي فوق ثيابه ولا يظهر الزنا والمخدر من الابريسم  
ويرك سرجا لا كاف قال الكرمي هو ان يكون على زينة من السج كالرمانه والوحي ان يركب  
الذي لا لقدره كمنز ويحد كان وحيدنا عي حين اتركب الذي لقدره ينزل في الجمارح  
اليومها المسلمون ولا يلبس الذي يماحق اهل العلم والرهده الشريف كما امر عمره وليس انتاه  
ايما شئ الذي في الطريق والحمام ينمو الجمل كذا قال الشافعي في شرح الجامع ويجعل على قنا  
عونه كيو يتقوله السائل اذا وقف عليها ولا يبداء بسلام ويقضي عليه الطريق ولو لم تكن  
العلوه لم يعرف قريبا بجمال حامله المسلمين وذكره لا يجوز ويؤدى الذي الجزية حال كونه قايما  
والخروج عاقله ويؤخذ بتقليبه ويؤخذ بالجزية يا ذبي باعد الله اظهر الزلل لكفر  
ذخر الاسلام ولا يقصصهم مع الاكيا عن اداء الجزية ولا يرداه بسله ولا يقدر مسامحة  
سب النبي وم ولما فقه فيه قوله ان النفس وعده ولوصد من سلم في حقه عم ادق شئ

مطلب لو صدر من سلم في حقه عم ادق شئ

التراضي



من الاشياء ثم قتل جرحا ولا يقبل بونه اهلوا كالزندق في رواية لنا وهو قولنا في رواية  
قلنا يقول نوبة الزندق وهو قولنا ان افقوا اجتمع العلماء على كفر من سب النبي  
وهم قد اذ كان مسلما حتى قبل كفر من شك في كفره بل يقصص عبد الله بن الحارث  
بدر الحرب او العلية على موضع الحارث لما لا بد يصير حربيا فنجري عقدا الزندق عن العلية  
التي هي دفع شر الحرب وبصير في الحكم كالمزني لكن لو اسير سرق والمزني لا يسترق  
كما ان بل يقتل الا ان يجمع فيسلم ويؤخذ من بني تغلب من عابدين ونسائهم ضعف  
الكاكة لما اذن عمره صالحم على ذلك الا لا يؤخذ من نصيبا منهم لان صلحم على الصدقة  
المضاعفة وهي لا تجب على الاطفال فكذلك ضعفاء بنحو النساء فانهم اهل للمعروف  
ويؤخذ من السلم الخرية لا يقتصرم والخراج لا يقتصرم كمال في قرين وقوله عم مولى  
القوم سهم انما يجعله في حق الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالمهاشمي لان الخيرات  
ثبتت بالنسبها وبصرف الخراج والخرية وما اخذ من بني تغلب او من ارض اهلها  
عنها او اهلها من الحرب واخذ منهم من اهل الحرب بلو قتال فيمعلق بصرف اي تصرف  
هذا المذكور في مصالح المسلمين كسند التفرع مع نفي موضع محاقرة البدان وبناء  
القضا طرجم قطرة وهي ما يحكم بما في الضرر المسووج حصر البضع له بوضع وفي  
وكفاية العلماء والمدبرين والمفتين والقضاة والعمال والمقاتلة وذراريهم اي  
ذراري المقاتلة ومنزلات في نصف السنة حرم من العطاة ولا ترفع صل ولا يبرئ  
**باب المدة من ايراد العياذ بالنسب عرض عليه الاسلام على سبيل الله**  
لا الى جوري لان الدعوى قد بلغت وتكشف شبهة ان كانت لان في ذلك دفع شر باحسن  
الوجهين فان استعمل اي طلب الملة خمس ثلثة ايام وفي النواذر عن الامام واي يوسف بن جمل  
الثلث وان لم يستعمل فان تاب والافضل ونوبنا في نوبة المدة بالبشرى عن كل من سوي  
الاسلام او عا انقل اليك المصود يدوقه قبل العرض ترك ذنب كما ان فيه لا  
الكفر مسج وبلغه الدعوى فلو يلزم العرض ويؤخذ لك عن الامام زواله في وقتنا  
يتبين حاله فان اسلم عاد وكذا ان اوقتل او لحق بدر الحرب وهم بما يلمح به عن  
مدبر ومهمات اوله وحلت ديونته بالحق صار من اهل الحرب وهم امرات في حق  
احكام الاسلام فصار كالميت وهو يفتق مدين وام ولد والدين المومل بصير حاله  
المديون وكسب سلوه لو ارثه المسلم لان كان مسلما عند ذلك فيختلفه وارثه المسلم في سلوه  
ويكون نوبته السلم من السلم وكسب ردة في كذا كذا في ردة وامان له ونفي

في رواية

في الاسلام من كسب كحال سلوه ودين ردة من كسبها اي ما كسب حال الردة ونفقه به  
وشلوه واجارته وهبته ورهنه وعقده وتدينه وكذا بته وعتيته لانها تعقبي للملك المرفق فان  
اسلم صحت وان انا وقتل او حكم بالحاقه بدر الحرب بطلت الاحكام المذكورة وقالا المدة بزو  
ملكه عن الدواين تعقبي ديونه سلقا ما ارادته في حاله سلوه ورتدته من كسبه في  
للائين وكسبه اي كسبه لو ارثه السلم ويحسب اعتبارا بونه اي يكون وارثه السلم وارثا  
عند الحاق بدر الحرب وايوسف اعتبر بونه وارثا عند الحكم به اي بالحاق وقالا تقع  
نصف ردة ان اسلم او مات او لحق ولا توقف لان نفاذ الصرف يعتمد الملك وهو ثابت عند سما  
غير المفاوضة فانها موقوفة اتفاقا فانها تعتمد المساوات ولا مساوات بين السلم والكافر  
لكن اختلاف في التصرف هو تصرف الصحيح عند اي يوسف قيا ساعلى المدة وكسب  
الريض عند حينها على ان الظاهر عدم رجوعه فيقتل لان ويقع من تصرفات المدة اتفاقا  
استلاره وطول ردة لا يقتضي حقيقة الملك ونظام الولاية ويبطل اتفاقا كما هو ذميج لونها  
نعم المدة والمدة لا يرضى بدين وتوقف مفاوضة اتفاقا للمامة وترث اي رث المدة المدة  
المدة اذات وهي في الحدة ليعا شبهة الكساح والمسلم يرث المدة وان عاد المدة سالما  
بذلكم بلما بدر الحرب الخذا وجد من ان كان باقيا بعينه في ردة ردة وليس له اخذ  
ثمنان الله ولا يقصص عن مدين وام ولده لانه فقضي بجهته عن ولاية شرعية وان عاد  
سالما لما قبل الحكم بالحاقه فكانه لم يرتد ومدين وامهات اولاده باقون على كنه المدة  
المدة لا تقتل عندا بل يحبس حتى يتوب وتضرب كل ايام وعن الحسن المدة تضرب كل ايام  
لغة وتذلن سوطا وكذا الامه والا تبحر بها مكاها وقال الامه الثلث النجى والرجي  
المدة تقتل ويقتل جميع تصفاتها في الها وجميع كسبها سواء كان في الاسلام او في الردة  
لو ارثها السلم اذا مات لان ملكها باق ولا حرابة منها حتى يكون مالها فيا والمدة رخصا  
رخصا ان ردت حال كونها مريضة لانها تصير فارة بالازداد لا اي برتها الزوج ان ردت  
حال كونها مريضة لا تقطع الزوجية وقا لها اي قاتل المدة بغير حفظ وفي المسووط  
لو قتل انسان لا شيء عليه وسائر احكامها اي احكام المدة المدة كالرجل المرد وقد  
نظم فان ولدت امه مسلمة كانت او نصرانية فارتاعه ثبت فيه واسميتها والرجح  
يرث سلقا سواء كان بين الام والولد او بين امه اشهر او اكثر ان كانت مسلمة لان الولد  
يشتع حرة لا يوين دينا وتعقب هذا بشيوت الخير ليدن المدة ولا خير فيه ويرد قدي تعالى  
والصديق من غير من شرك فكان مسلما واسلم يرث المدة اذات او لحق بدر الحرب وكذا

في رواية



ان كانت كانه نصرانية اذا ولدت فادعاه ثبت نسبة واسميتها والولد حر ولدته  
وكثير من يصف حول اول نصفه سدا رتد لا فلقه من في حالة الرقة فلو رث الميراث وان  
لحق بدار الحرب بماله اى مع ماله فظهر عليه فهو اى المان في اذهاب كانه لا يستحق فان لم يرد  
ماله وحكم بقاءه ثم يرجع الى دار الاسلام ثم ذهب بدار الحرب فظهر عليه فهو اى المان قبل  
القتل من غير الخافين لان الوارث هنا مالك قدما حيث حكم القاضي ببقاءه ولم يجر الكسب  
اولا وان لم يرد فظهر عليه بغيره ككاتبه الابن اى ككاتب ابن الميراث العبد جاء الميراث  
فبدل الكتاب والوكلاء اى الارب او لا وجد لطلون الكتاب بغيره بغيره بغيره بغيره  
الوارث الذي هو حلف الميراث كالوكيل من جهة وحقوق الحقد فيه ترجع الى الوارث الا ان  
يقع العتق عنه ومن قد مرت خطا فقتل الميراث على رة اهل الحق فدية في كسب سلوة عن  
الامام لان العواقل لا تعقل الميراث لا بد من النصف فيكون في الكسب في الاسلام لغير  
نصفه دون الكسب في الرقة لتوقف نصفه عنده كعلم قيل وقال في كسبه مطلقا في  
الاسلام او الرقة بغيره عنده ما كثر ومن قطعت يده عدا فارتد عن الاسلام  
والعازب بانه مات على رة منه اولى بدار الحرب ثم جاء مسلما ومات منه اى القبط  
اى نصف نصف دية لورثته في حال القاطع للوارث لان القاطع حل محله حصصا والرقة  
حل محله غير حصصا فاعل القاطع لا السراية في نصف الدية ويجب في الدية في العاقلة  
لا تعقل العمد لم يجب القصاص لثبته الارتداد وان اسلم من قطعت يده فارتد بدون  
الحاق فان من القاطع فقام اى نصف القاطع عنده الامام والى يوسف تمام الذي يكون  
حصصا وقت القاطع ووقت السراية وعند محمد بن يصفى نصفها وهو قول زفرى ككاتب اراد  
فلقه واكتسب لا فاخذ ماله وقتل بغير الكتاب لهواه والبا في الورثة لان الكتاب انما ملك  
اكتسابه بالكتابة والورثة لا فلقه في الكتابة فكذا الكتاب بدو جان ارتداد فلحقا لم يلحق  
في دار الحرب فولدت المرأة ثم ولد الولد فظهر عليهم اى على الزوجين والولد ولد له جميعا  
فالولدان في حبي يكونا ربعين كان الميراث تسترق والولد يتبع الام وكذا ولد الولد يجر  
الولد اول على الاسلام لا ولد وروى الحسن عن الامام اجاباره سجا لجد واسلام الصبي  
العاقل صحيح الفا قايين ايمتنا وكذا ارتداد صحيح خلو فالابن يوسف فان ارتداد عنده  
ليورثه واد وفي الخط روى ابن ابي مالك ان الامام رجح الى قول ابى يوسف وقتل الشافعي  
بعدم حقه من وجهين لصبي الميراث على الاسلام ولا يقتل ابى وان بلغ كافرا ولكن  
يجوز كذا ذكره الترمذي **باب البغاة** اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام

الفرقة

للقى وهو الذي اجتمع عليه المسلمون او ثبتت امامته بعد من الامام الحق وتعليق على قوله  
الامام الى الحدود في طاعته وكشف شبهتهم وهذه الدعوى ليست بواجبة لانهم قد علموا  
بما اذ ابقا يكون قصاصا كالمرتد يرد بدارهم الامام بالقتال لو تخيروا بكانا مختارين فبما ذكر  
في النجدة والبسوط والايضاح وقيل في مختصر القندوري وهو قوله لا يرد بدارهم بالقتال  
ما لم يردا وبه وهو قول مالك والثاني في واحد فان كان لهم فدية ايمر على جرحهم اى اسحق قتل  
وانع مواسمهم وبه قال مالك والا ايمان لم يكن فدية فلو كان له فدية فبما يرجع للشيخ و  
المولى الى فيسهم ويصيران حرا علينا ولا كذلك حال عدم الفدية ولا تبى فيهم ولا يقسم  
مالهم بل يجلس حتى يتوبوا فيرد عليهم لوق الاسلام يحسم النفس والمال في القاتل الجس  
لما خرج منهم وجاز للامام استعمال سلوهم وخيلهم عند الحاجة لان الامام اى يفعل  
ذلك في حال العادل عند الحاجة فقول البايع اى وان قتل بايع من قتل فظهر عليهم لا يجب سيرة  
لا نقض ولاية الامام عنهم وان علموا البغاة على بغير قتل بعض اهل اهل مصر حرمته  
اى من الميراث فقتل القاتل بدارى بغيره من الميراث فظهر الامام على الميراث اذا لم يحرمه الامام  
حتى انهم الامام فان ولايته لم تكن سقطت واما لو جروا في الحكم ان القطة الواحدة كسب  
شيئا كذا في الكافي وان قتل عادل لورثة البايع برقة قتل حتى اذ نحن ما مودون بمقتلتهم  
فما رقتل اهل الحرب فلو يجب حرا لا رث ولوا بالعكس بان قتل البايع يورث العادل اى برقة  
البايع افا قال ان ادعى البايع انه كان على الحق يورث عنده الامام ومحمد وعبد بن يوسف اى برقة  
مطلقا ادعى انه على الحق ام لا وكرو بيع السلوة ممن علم انه من اهل الفتنة لا نه اعاد على حصية  
وان لم يعلم انه من اهلها فلا يكره **كتاب اللقيط** فعيل بجني غفول من لقطه  
او رقه غلب على الصبي المبتدئ وشرا مولود حتى طرح خوف الجدة او تمه الزنا حتى ياتوا  
البدا وهو شرف عليه التقاطه سندوب ان لم يحف هلو كذا كان في بصره ان يحف هلو كذا  
فواجب صيانة عن الهلو كذا وجوب فدية الكفاية وكذا القطة دفعها سندوب ان لم يحف  
ضامها وان نفسه عليها وواجب ان يحف وهو اى اللقيط حرا لان ثبت رقة تحتها ان لا  
في خاتم الحرية ونفقة في بيت المال وكذا جنايتها ايضا ورثة له اى لبيت المال وان انفق  
على اللقيط فهو شريخ با نفقة الا ان باذن له الحاكم بشرط الرجوع با نفقة على اللقيط او  
اللقط اذا بلغ في طاعة او شرط الرجوع فانه يكون مستعرا بل يكون با نفقة على اللقيط دينا  
عليه في حاله ان لا يورثه اللقيط من نفقة الابا رة ولورده هو اى غير ليس له استرداده  
لا نه رضى باسقاط حقه ولورده فعلى القاضي له ان لا يقبل لاحتمال انه ولد من نفقة



وكذا ذلك لو علم به او اقام بينة على انه لقط وان ادعاه واحد ثبت نسبته ولو كان  
متبعه عبدا وهو حر كون في ثبوت نسبه نفعه والمملوك قد يملكه الحر فيكون حرا بغير  
لونه او كان مدعيه وشيا هو مسلم ان لم يكن في مفرقهم بان وجد في سجده ان دعوى الذي  
تضمن النسب وهو نافع للصغير وتضمن ابطال الاسلام الثابت بالدار هو ضار بالنسب  
فيما يفقه دون اضره وهو في ان كان في اي من اهل الذمة بان وجد في بجره او كنيسة  
وان ادعاه اثنان ليس احدهما الملقط ولا سبق دعوتهم بل ادعياه معانيت نسبةهما وان  
وصف احدهما علونه فيا سبق يدعواه فهو في ان الظاهر يثبت لصاحب العلوة واما الثاني  
فلثبوت حقه في ان لا منافع له فيه ولو ادعاه امرأتان كما لرجلين عند الامام وعندهما كنبته لغير  
والمسلم او لمن العبد الذي يثبت النسب وان شدي ربط عليه مال او على ابنته عليها فله  
اعتبار للظاهر في دفع دعوى العين وللبدي في الملك ينفق الملقط منه عليه بامر فاضل ان لا يملك  
وللقاض صرف مثله اليه وقيل ينفق الملقط عليه بدونه اي يدون امر القاضى ايضا ولذا ينفق  
شرا ما لا يملكه اي الملقط منه من طعام وكسوة وله قبض هبته كانه نفع محض ونسبه في حقه  
لان من يملكه لا يملكه من اشغل بغيره قل ما يتغير بالفا ولا يملك الملقط تزويجه كذا  
سبب الوالدة من القرابة والمكرك السلطنة ولا نصرة في الاخر ذكره كذا يدينه ولا يماريه  
كذا في الجامع الصغير هو الاصح لان اجارة الصغير يملكها الاسن بملك الولف منافع بالوا  
بلو عوض الملقط لا يملك ذلك فاشبه العم وقيل في محضر القدر وبلي له اجارته لان ذلك  
يرجع الى تاديبه **كتاب اللقطة** بفتح القاف اسم للخذ وبسكون اللام كذا  
عن الخليل وقيل اسم للال فيها هي مائة مناع كانت او بسمه ان اشهد لا اخذ ان اخذها  
ليزها على صاحبها لان الاخذ ما دون فيضها فلو تكون مصونة بشرط الاشهاد او الاى  
وان لم يشهد او ادعى انه اخذها للرقص والقول للامام عند الامام ومجوز ان يخذ للرد  
لان اقرب سبب الصمان وهو اخذ مال الغير خيرا نذره وعندنا في يوسف القول للملقط وهو  
قول مالك وبكفي في الاشهاد قوله اي قول الاخذ من محبته بينه لقطه قد لوه على كذا قال  
وبعدها اي لقطه ما يبقى بان ينادى في وجبت لقطه ادرى كلبها فليات وليصغر الاثرها  
عليه في كان اخذها وفي الجامع لان اقرب الى الوصول الى صاحبها متره يذهب على غنى  
طلب صاحبها بجرها هذا هو الصحيح لا طلاقه روي مسلم انه قال عم في اللقطة عرفها  
فان جاز احد يجبرك بجرها وادعائها ووكا لها فاعطها اياها والا فاستمع بها وقيل هو  
رواية صحيح عن الامام ان كانت عشرة دراهم فكنسها في اي فغيرها حقا وان كانت اقل من

دراهم

دراهم فانما على صاحب بري وقت تحرق في الاصل منع التعريف للمول بلو تفصيل بين قليل  
وكثير وسؤال الائمة الثالث واما يجوز ان يخاف ضارده ثم يصدق بها لان في التصديق  
بما عودا جلا وهو الغائب او عاجلا وهو جمانه ولذا يصدق بها ان شاء فان جاء رجاها  
اي بطل التصديق اجازته اي التصديق ان شاء واجره له اي لم يرها او ضمن للقطط والفقير لها كذا  
في لا يصدق له بخلافه والملقط سلم الى الغير خيرا نذره لا انه يباح من الشئ وهذا  
اي في المكان عفا للحد كافي تناول الغير حالة المحضة وانما ضمن لا يرجع على الاخر بل حقه  
من المكان ويأخذها منه ان كانت باقية وبه قال مالك ولقطة للمل والطم سواء وقال الشافعي  
يجب تعريف لقطه للطم الى ان ياتي صاحبها ويجوز التقاط البيه وهو اي الملقط يسرع  
لالتقاطها عليها بلوازن حاكم وان اتفق عليها باذن بشرط الرجوع فدين اي فانه يفقه  
الملقط على السمية دين على زهاه اي لئلا ينفق ان يجبها عنه حتى ينفق اي يجيب  
الدابة عن رجاها حتى ينفق عليها فان استع رجاها عن الاعطاء سبعت في النفقة فان  
ملك الدابة بعد الحبس عن رجاها سقط ما اتفق عليها وان هككت قبل الحبس يسقط  
وبور القاضى من اليها يم ماله منفقة وينفق عليها منها اي من الاجرة لان في ذلك بقاء للعين  
على ملك المالك من غير التزام الدين ولا منفقة له باذن بالاتفاق ان كان اصله وفي اصل  
انما يذن بالاتفاق اذا اقام البيه على انها لقطه وان عجز عن اقامة البيه او قال البيه  
اي حوله له القاضى اتفق عليها ان كنت صادقا والا اي وان لم يكن الاتفاق اصله باعه  
وامر يحفظ عنه ذكر الضمير هنا باعتبار اللفظ والملقط ان يتفق باللقطة بعد التعريف  
لغيره وان كان غنيا يصدق بها ولو على ابويه او لوه او زوجته لو كانا فقرا لمحقول  
المول وهو التصديق على المحتاج ولذا لا يجوز للغير ان ينقاع بها وان كانت اللقطة فقيرة  
كالنوى وقشور الزمان والسبل بجر الحصاد يتفق بها بدون تعريف ولا الاخذها  
هذا اذا كانت سقرقة لان الظاهر فيما اجمع من ذلك سقوطه منه فلا يجوز الانقاع  
قبل التعريف كذا في المحيط ولا يجوز دفع اللقطة الى من يمسها وان يدين علونه منها الا بسمه  
فان يجب ويحذر دفعها اليه ان يدين علونه ما كان سمي عند الامام ووكاها من غير جبر  
وهو قول الشافعي وقال مالك واحمد داود وابن المنذر يجب الدفع ويجوز ان يدين  
علونه ما لم يمسها سابق وما في الدار من ان الملقط هنا مع الشافعي سبق  
**كتاب الابيق** وهو المملوك الذي ختمه من كذا فصدى ذبا خذ من قولي عليه  
لما في من حيا له وكذا الضال وهو المملوك ضل الطريق الى منزله ولا يذبح خذ وقيل

مطلوب  
وما في الدار من ان الملقط هنا



ترك افضل كانه لا يبرح من مكانه فيجوز للمالك ذلك كذا كان في ربيعان اذا اخذ الى الحاكم  
فيجب ان يكون نصرا له دون الضال كانه لا يستحق التعزير ولو لم يره اي رة الا في بيع سفر  
وسعى ثلثة ايام فصاعدا ارجو ان درهما وان كانت قيمته اقل من اربعين درهما فقيمتها في الفلار  
قيمتها او درهما عند بيعه ليم لم شيئا تحقيقا للفايد وعندي يوسف بن جعفر ارجو ان درهما  
لوني التقدير ودرهما فلو يقص عنها وان ردها اي رة ودرهما السفر فيحاسبه اعتبارا  
للوصل بالوكش فالواق منه اي من رة كانه نصيب وهذا ان شهد انه اخذ ليرده كانه يبيع يكون  
امانة والا اي وان لم يشهد فلو شيئا من المجل ويصن ان الواق منه انه لم يكن صحيح امانته و  
يجعل الرهن على المهرين لان وجوب المجل للزاد باصا رة مالية الجيد وبها شوب بدلا  
للمهرين وكان الزاد عامل له فيجعل المجل على المولي ان اذناه كانه احياء ماله  
وعلى في الجنا بانه دفعه اي دفع المولي العبد الى مولي الجنا بانه احياء حقه وجعل المجل  
من ثمنه ويقدم على الدين ان يبيع فيه فيأخذ صلب المجل اذناه والباقي للزاد وعلى المولي  
ان اذاه اي اذى المولي الدين عنه كانه مؤنة الملك فيجب على من يستقر الملك له وجعل الوصية  
على الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد الرة لان الملك للموهوب له عند الرة فواله  
بالرجوع بقصيرته وامر نفقته كالنقطة وقدره والديروم الولد في حيوته كالفق كانهما  
ملوكا له بخلاف الكاتب كانه لا يحق بكاسبه ويجوز فاما بعد وفاته ان ام الولد رجع فتفق  
تكون حرة وكذا المديون يخرج من الثلث وكذا ان لم يخرج عندها ومكاتب بعد الامم وكذا  
جعل في الحر والمكاتب وان كان الراد ابا المولي او ابنة او هو في عياله او وصية او احد  
الزوجين فلو شيئا له وكذا السلطان لو رة ابنا والمالك المصطفى كالمالك البالغ فيجب جعل  
آية له او وصية كما تقدم ان تدبره ولجب عليه فلو يستحق الاجرة ولذا سقط في لا يرد احد  
الزوجين كانه خدمة الاب والزوج الاخر مستحقة عليهما **كتاب المفقود**  
هو في اللغة اسم مفعول من فقدت الشيء غاب شيئا وفي عرف اهل الشرع غايب يدري  
مكانه ولا حيوة ولا مودة مع طلب اهل ذلك نصيب له القاض من يحفظ ماله ويوفى حقه  
مما وكل له فانه لا القاض نصيب له فاعلم ان كل عاجز عن التظلم كالمصطفى والمجنى وذا  
كذلك وفيما فعل نظره ويسمع ما يخاف عليه من ماله وينفق على وجته وقريبه وكذا ان اهل  
ان كل من استحق النفقة في ماله حال حضرته بغير القضاء ينفق عليه منه عند غيبته كالمقضاء  
يج يكون اعانة ومنه لا يستحقها عند حضرته الا بالقضاء فلو وحكم للمفقود هو انه في حق  
نفسا مستحبا بالمال لا تنفع امراته ولا يفرق بينه وبينها ولا يقسم ماله ولا تنفع امراته

الاجرة

لان الاستصحاب يصلح لبقاء ما كان وهما منه ميت في حق غيره فلو برت من حال فقود ان  
حكم بونه وقوله فوقف نصيبه جواب شرط محذوف وحذف هذا الشرط بعد الطلب شرط وجار  
يرونه كانه في قوله تعالى ان ارضي اسعة قابا فياخذون ومنه قوله العارية هنا وان لم يحكم بونه  
في الماله من فوقف نصيبه منه كله او بعضا الى ان يحكم بونه على سبيل كانه فان جاء قبل الحكم به  
اي بالوت وراي النصيب له واما اي وان لم يأت قبل الحكم فلي اى النصيب لمن برت وذلك لان  
الزاد واختلفوا في تقدير ما يحكم به بموته وظاهرا رواية التقدير بما اذا مضى من عمره الا بغير  
اليه اقرا في قوله ان الرجوع الى المثل فيما تدعو الحاجة الى تعرف طريق في الشرع كقيم التكاليف  
وبه المثل وقيل اذا مضى من عمره تحون سنة كانه الغالب في عدم الموهوب في زمانه وقيل  
لا يفي منه ماله وعشرون سنة وهو رة الحسن عن الامام حكم بموته في حق له حينئذ  
اي حين مضى ذكر على اختلاف الروايات لان هذا امر حكى والمكاتب يستحق المفقود فلو برت  
من قبل ذلك الوقت وتعدت رة الموت عند ذلك الوقت **كتاب الشركة**  
في اختلاف شيء بشي اطلقت على العقد ان لم يوجد فيه اختلاف النصيبين بخلاف الكونه  
سببا في ان شركة ملك وشركة عقد وهما كل منهما ما لا ولي ان ملك انسان او  
اكثره عينا او شرا او اتهايا او استبلا او صدقة او وصية او اختلاف مالهما بالوضع  
من اموالهم بحيث لا يميز كالشركة البر او بحيث يميز كالشركة السرية او اختلافها  
وكما في هذه الشركة اجبتي في نصيب الاخر فلو يبيع له ان يتصرف فيه الا ما ذكره ويحوي  
لبيع نصيبه من شركة في جميع الصور المذكورة ومن غيره غير اذنه يجوز فيما عدا الخلط  
والاختلاط فلو يجوز فيهما بلو اذنه والفرق ان خلط الجنس بالجنس على سبيل التقدير  
استهلك وهو سبيل اول المالك من الخلط الى الخلط مطلقا ومن غير ذلك سبب لزواله  
منه فاما غير نصيب كل واحد زايلا الى الشريك في حق البيع من الاجبتي غير زايلا في  
حق البيع من الشريك عملا بالتمييز واما غير ذلك كل واحد منهما فاقم فيه من كل وجه  
فاطلق له التصرف كذا في مبسوط شيخ الاسلام اقول هذا الفرق انما يظهر في الخلط من غير  
تعد وفي الخلط تعدا اذا كان الخلط الشريك الاخر وهو ظاهر في شرح الوافي في الشركة  
انه بناء على سبب موضوع لذلك فيجوز له البيع مطلقا وهما بناء على هو غير موضوع لذلك  
فلا يجوز بيع من غير بلو اذنه اطهارا لا يخلط رتبة والثانية وهي شركة العقدان يقول  
لعدم ما ذكر في كذا ويصل الاخر وكيفية الاجماع القول لا انها عقد وكل عقدا به فيه  
من اجاب والقول بشرطها عدم ما يقطعها كشرط درام حقيقة على الرجح لا حرمها فان







هذا الثمين قد يفتح الشركة بان لا يبقى بعد تلك الدوام مع شركته في وجهي شركة الصداقة  
انواع الاكل شركة معاوضة مشتقة من القبول اذ كل واحد منهما يعوض النقص في صاحبه  
على الاطلاق ويحان بشركه مساويا بان يقر بان يقر احداهما على جميع ما يقدر عليه الاخر  
من الصفات ودينا هذا عند الامام ومحمد ولا المراءاة تقع به الشركة بخلاف المرد من  
العقار والديون حيث لا يشترط فيها التساوي ولا يعتبر النقص فيها وربما انشأ  
وتنصف الركاكة والكفالة لتحقيق الشركة في كل ما يشترط احدهما وتثبت المساواة بينهما في  
المطالبة بيمينه فلو جرح عند الامام ومحمد فخرج على قوله ودينا بين مسلم وذبي لعدم  
تساويهما دينا خلوقا الا في يوسف فانها تنقص بينهما عند الامام انما تكون ولا يبرأ  
وعند بالخ وصبي فخرج على قوله ونصفا ولا بين صبيين او عديدين او مساكين فخرج  
على قوله وكفالة فانهم ليسوا باهل الكفالة ولا يثبت في تعاقب شركة المعاوضة من ذكر لفظ  
المعاوضة او بيان جميع مقتضياتها اذا اخرجت للغير لا للفظ ولا يشترط فيها تسليم  
المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما اي من شريك المعاوضة سوي طعام اهل وكسوتهم فلما  
لان كل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراؤه كشرائه واما طعام اهل  
وكسوتهم فلو كان كل واحد منهما عالم بما خد نفسه الى ذلك ولا يقصد انه على شريكه كان  
مستثنى كالة ولا استثناء الثابت بالكالة كاستثناء الثابت بالمعالة وكل من ازم  
احدهما بما يقع فيه الشركة فلا يدخل ما هو كالحجارة والتكاسع والنفقة كالة  
لا تقع به الشركة وما يقع به كسج وشراء واستيجار ازم ذلك الذي لا حركة له كغسل  
وان ازم الدين بكفالة بما لم يملكه عند ازم الاخر عند الامام خلوقا لهما فلا يبرأ  
تبيع ولما معاوضة بخلافه لو كانت بغير ازم وكفالة بالنفس وكذا ان ازم الدين لا حدهما  
نقص ازم الاخر عند الامام ومحمد خلوقا لا في يوسف قال لا يلزم وفي الكفالة بل لا يلزم  
في الصحيح لانها تباع محض وان دبر احدهما ما يقع به الشركة كالدراهم والدينار والفلوس  
النافقة او ذهب له او يصدق عليه به وقضيه صارت شركة المعاوضة عنانا لان المساواة  
فيها يصلح ان يراد بالشركة ابتداء وبقاء شرط في المعاوضة وقد بانها لعدم مشاركة الاخر  
في الاثر والريبة وليست المساواة شرط في العنان فانقلبت المعاوضة عنانا وكذا ان يقد  
فيها اي في المعاوضة شرط لا يشترط في العنان انقلبت المعاوضة عنانا وكذا ان يقد  
الشركة معاوضة لان عدم المساواة فيها لا يمنع المعاوضة ابتداء وكذا بقاء ولا تقع معاوضة  
ولا عنان الا بالدرهم او الدينار اتفاقا او بالفلوس والنافقة عند محمد واما عند الامام واليوسف

فان كان

فان كان ما لم يذكر الخلاف والهدوي والمالك الشبهة اكثر من علي الحارثي  
وقالوا لا يجوز بيع اثنين بواحد عيانا او بالشر وهو ذهب غير ضروري في النقص وهي  
قصة غير ضرورية بان تعامل الناس بها وهو ظاهر المذهب قالوا ويحذر الحرف في كل هذه  
وي فيها التعامل في المبادعة بها فاما فيها كالشهود فلو يتعينا في العقود ونقص الشركة بها  
شركة التعامل منزلة الضرب المخصوص وفي كل بدله يجوز التعامل في المبادعة بها كما لا ريب  
يتعينا في العقود ولا تقع الشركة بها ولا يتعانا بالعروض الا ان يبيع نصف عرضا واحد  
الشريكين بنصف عرض لشريك الاخر كصير ارض شركا بينهما او كاشرة ملك حتى لا يجوز لكل  
والعناهما في ان يبيع في نصيب الاخر ثم تعقد الشركة ان شئ معاوضة وان شئ عنانا  
فليس ارض لارض مال شركة المعاوضة والعنان ويجوز بيع نصف كل في نصيب الاخر ولا يتعانا  
بالملك ولا الورثة في العدة في المتعارف بل يلزم لكل واحد منهما ما ساعد ورثه  
وان خلط احدهما واحدا ثم اشتركا بوجوه لطلب المنفعة المشتركة او في شركة عقد  
عند محمد وشركة لا عند ابي يوسف وقاية الخلاف في اذا شرط من الرجح لاحد ما زاده على  
نصيبه فعند ابي يوسف الرجح لكل واحد منهما قدر ملكه وعند محمد يمينها على شرط وان خلط  
بغير شرط فري لا تنفع اتفاقا والنفق الثاني شركة عنان ويحان بشركه حال كونهما  
مساويين في اذكري في المعاوضة او غيرهما وبين فيه مشتقة من قوله كذا قال ابن السكيت  
كأنهما شئ فاشتركا في ارض عنان القرض كاذنهما ليه الكسائي والا صهي اذ كل منهما جعل عنان  
القرض في بعض مال صاحبه وتنصف شركة العنان الوكالة دون الكفالة ونقص في بيع من  
انواع التجارات وفي عمومها اي عموم انواع التجارات ونقص ببعضها لكل منها الى الشريكين  
وبكل ونقص مع النفاصل في راس المال والرجح لان الحاجة قد تيسر الى ذلك مع عدم اقتضائه  
لظهور المساواة في مال الشركة ونقص مع التساوي فيها او في احداهما دون الاخر عند علماء ابي  
الشريكين ومع زيادة الرجح للعامل خاصة عند عمل احدهما وقالوا لا والشافعي في رخصة نقص  
لان الرجح بقدر راس المال كالحصان حتى لو اشترط الحصان على خلافه قدر راس المال بجز  
ولان الرجح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل كما في المضاربة واحدا المتشاركين فذلك يكون احدى  
الاهوي والشرع ولا يفي فلا يرضى بالمساواة في الرجح في الحاجة الى النفاصل وان شرط  
العامل على اقله ما لا يجوز ونقص مع كل مال احدهما درهم والاخر ناسخة لا يشترط الخلط فيها  
الصا كما لا يشترط في المعاوضة وفيه خلاف انا في قوله حتى لا يجوز عند ما يدرهم سود واخر بعض  
الرواية على قدر الحال وان شرط احدى الشريكين غيره لك وما شراؤه كل منهما طوب بيمينه هو



اي ان اري فقط لان هذه الشركة لا تنفق الكفاية كما هو راجع الى الشاري على شركة  
بخصته منه اي من شراؤه ان اراه الشاري من له بخلافه لو اراه من الى الشركة وتقبل  
الشركة بملوك للمالين واحدا من قبل الشركة لانها من العقود الجائزة غير الموزنة فيشترى  
لرواها ما يشترط لا بد منها وانما اذا هلك مال احدهما فلو لم يمنع صحة العقد الاخرين به  
يعطل اذا عترض عليه قبل حصول المقصود وهو هلاك مال احدهما على ان يكون  
قبل الخلط سواء هلك في يد احدى الاخر اما اذا هلك في يد فظاهرا اما في يد الاخر فلو لم  
اما في يد احدى الاخرين في راس مال صاحبه وعليها ان هلك بغيره لانه لا يتغير  
فجعل من له مال احدهما بعد شراؤه الاخر بماله فالشري بينهما لان كل واحد في  
شركة بينهما لقيام الشركة فلو يتغير الحكم بملوك مال الاخر ورجع المشتري على شركة من  
حصته لانه اشترى نصفه لو كانه وتعد الفرض من له فيصير رجوعه وان هلك مال احدهما  
قبل شراؤه الاخر فان كان ذلك حين الشركة صريحا فالمشتري لهما على شرط في راس المال  
ان اولا ما المشتري يكون كذلك وان اوصافا كذلك ويكون شركة ملك حصص لا ملك احداهما  
يتصرف في نصيب الاخر ورجع المشتري بخصته لقيام الوكالة والا اى وان لم يترك صريحا  
فالشري فقط بينهما ولكن من شري في المفاوضة والعنان ان يوضح اي يطول الشري من  
يتغيره بغيره وان يضارب بان يعطى المال لمن يتغيره بغيره معلوم من الرجوع وان يضارب  
بان يدفع المال لمن يتغيره بغيره وان يترك من يتصرف في مال الشركة بالبيع والشراء وان يقع  
المال ويد في المال في كل من شركة المفاوضة والعنان يد امانة لانه قبضه من صاحبه باذنه  
فكان كالودعة النوع الثالث شركة الصنائع وتسمى شركة القبول شركة الاعمال اي ان  
صانعا متفقا الصنعة مثل ان يشترط حياطان او مختلفا الصنعة مثل ان يشترط صباغ وشبه  
على ان يتقبلوا اعمال ويكون الكسب مستفاد من الاعمال بينهما سوية كالاعمال ولو شرط  
العمل نصفين والرجوع اثنان اذ استحقاقا وقالوا انفعي بحصة شركة الصنائع وكل شري في العمل  
لزمه لان كل واحد منهما يتقبل لنفسه بالاصالة ولشركة بالوكالة فعلى كل منهما الطلب بالعمل  
وتقبل منهما طلب الاخر وهذا ظاهر اذا كانت مفاوضة وانما اذا كانت عناية ففي الاستحواض  
الرافع بالرفع الى احدهما نصفين الوكالة والكسب بينهما على شرط وان عمل احدهما فقط  
اما الذي عمل فظاهرا اما الاخر فلو لم يدره العمل بالقبول وكان ضامنا له حتى لا يترك  
ولزوم العمل والنوع الرابع من انواع شركة العقد شركة الوجوه وهي شركة كذا قالوا  
على ان يشترى بوجوهها ويبيعا والرجوع بينهما سميت شركة وجوه لانها انما يشري بها من

الرجوع

دون نقد الناصر في جائزته عند ما باعتبار ما فيها من الوكالة فان فكل كل واحد منهما صاحب  
على ان يكون الشري بينهما نصفين او اثنان صحيح فكذا ان الشركة التي تنفق هذه الوكالة  
فان شرطها اي الشري كان شركة الوجوه مفاوضة صحيحة لان تحقيق الوكالة في الثمن و  
التي يمكن ومطلقاتها لان الختان معناه فيما بين الناس والمطلق ينصرف الى المعتاد  
وتنفي الوكالة فيما يشترطه الشريكان اذ لا يمكن التصرف لكل منهما على الاخر بدونهما اذ لا يدر  
له عليه والتصريف لا يكون الا باحدهما فان شرطنا صفة المشتري بينهما او مثلا فلو رجع كل  
وشرط الفضل في الرجوع باطل لان استحقاق الرجوع بالعدل كالمضارب او بالمال كونه او بالفضل  
الذي يقبل العمل ويلقى على تلبس حتى لو اتفق عليه باطل ما يقبل يطيب للفضل ولا يستحق  
الرجوع بغيره من الامور واستحقاق الرجوع في شركة الوجوه ليس الا بالفضل والعنان بقدر الملك  
في الشري فكان الزايد عليها ربح ولا ينفي وهو غير جائز **فصل** في الشركة الفاسدة  
وتسمى الشركة فاسدة لا تنفق الوكالة به لان الشركة تنفق الوكالة فلا تنفق فيما لا يصح الوكيل  
في اخذ الا احتسابا ولا احتسابا ولا احتسابا ولا احتسابا ولا احتسابا ولا احتسابا ولا احتسابا ولا احتسابا  
لان الوكيل اتيان وكالة التصرف فيها ثابت للوكيل وليس ثابت للوكيل وهذا المعنى يمكن  
تحقيقه هنا وما جعل كل اذ لم تجز الشركة فيه فلا لوجوب سبب استحقاق منه وانما ان  
كان اشتركا في الاحتساب على ان يقطع احدهما ويجمع الاخر فلا امر المثل لا يزداد على نصفين  
المعذور عند ان يوسع لانه رضى به لرضاه بنصفه المستحق لولا ان لا يزداد من امر المثل  
بالفاصلين وما اخذاه معا فلهما نصفين لكل منهما نصفه متساويا في سبب الاستحقاق  
وان كان لا حصة بخل وللآخر راوية فاستحقاق احدهما فالكسب كله لكونه عاملا وللآخر  
الرجوع لانه لا يبيع اجارة فاسدة ولا يستحق بها الا ذلك الرجوع في الشركة الفاسدة على  
المال ويطلب شرط الفصل ان شرطه ان الرجوع يقع للمال فيقتدر به الرجوع في المال فانه  
يطلب البعد ويطلب شرط الزيادة وتقبل الشركة بموت احدهما وبجاءة بدار الحرب من ان الحكم  
بها على الجاهل لطلون الوكالة بكل من هذه وقد مر ان الشركة تنفقها ولا يكون احد مال الاخر  
بل اذ لا يكون احد منهما ليس ثابتا بخصه الا في التجارة والوكيل ليست منها فان اذن  
كل لصاحبه بان يورث الركنه عنه فالاخر معا من كل واحد منهما حصته صاحبه وان اذ استحقاق  
من الثاني لاول عند الامام علم بدار الاول او لا فالاخر لا ينفذ ان لم يعلم بدار صاحبه ان  
علم من وان اذن احد المفاوضين لشركة ان يشري له ليطبقها ففعل اي فاشترىها بالمال دون  
واي الفرض من الشركة في خاصة بوجوه عند الامام ويؤخذ كل بغيرها كالمفاوضة

ال

دون



دخلت في حكمها الآن لأن نصفت حقه نصيب لأن لما دون وقال بعض حصة  
اعتبار بالشراؤه وأنه وقع له خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اده من الشراؤه نصيب  
حقه الشريك **كتاب الوقف** هو لغة مصدر وقعة إذا حبسه ويقال  
للووقف تسمية للمفعول بالمصدر ولا يقال وقف إلا في لغة رديته حكاهما الأزهري و  
شرعا عند الإمام هو حبس العين على كل الوقف والصدق بالمنفعة كالعاريته من  
الأصل عند الإمام ولما ذكره فرع عليه بقوله فلا يلزم ولا يراد ملكه فيعرف ويرجع عنه  
وبإيعاد كالعاريته إلا أن يحكم به حكم ولله الإمام فانه حي يرزق ملك الوقف عند القضاء  
في أمرجهته بخلاف الحكم بحكم الخصمين فانه لا يرفع خلافه على الصحيح قبل وبعد  
بوتة بأن يقول إذا مات فقد وقفت وعندنا هو حبس العين على ملك الله تعالى على وجه  
يعود نفعه إلى العباد فيلزم وقبل الفتوى على قولها ويراد ملكه بحجة القول عندنا في  
وهو قول الشافعي وأكثر أهل العلم أنه إسقاط للملك كالأعتاق وعندنا لا يراد ملك  
بملكه إلى ولي لأن حق الله تعالى إنما ينبت في الوقف في ضمن التسليم إلى العبد لأن التملك لله  
تعالى لا يتحقق قصد إذ هو تلك الأشياء ويتحقق ضمن غيره فبالحكم كالكوفة والصدقة  
فإنها تملك لله تعالى سلطة عليك الفقراء فلو تفرج على الخلق وقف على الفقراء أو بني  
سقايا وخان أو رابطا لبني السبيل أو جعل الوقف أرض مقبرة لا يراد ملك أي الوقف  
أي الوقف عند الإمام إلا بالحكم وصورة ما ينبت الوقف وقفه إلى المتولي ثم يريد أن يرجع  
بعده عن الدوروم فيختصم إلى القاضي فيقضي الدوروم وعندنا لا يوقف يراد ملكه فيقول  
كما هو أصله وعندنا لا يراد أصله إلى المتولي لأن المتولي نائب عن الموقوف عليه فله التنازل  
كفعل الموقوف عنه أو استسقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبر  
لأن التسليم شرط عند الشرع تسليم نفعه وذلك ما ذكره يقول أن الله يراد إلى الملك قال  
مالك لا يراد ولكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب وشرط حينئذ لتمامه ذكره في رواية لا يتصرف  
بالمنفعة أو الخلعة وإذا قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا وظلقة لا يملك على التنازل فلا بد من  
التخصيص وعندنا في يوقف يصح بدونه أي يوقف ذكر التنازل لأن المقصود التقرب إلى الله تعالى  
وهو تارة يكون بالمصرف إلى جهة يتوهم انقطاعها وأخرى بالمصرف إلى جهة لا يتوهم ذلك فيقع  
في الفصلين تحصيل المقصود الوقف وإذا انقطع المصروف الموقوف عليه صرف الوقف عند  
إلى الفقراء فعدم أن التنازل بشرط اتفاقا أو بالتلفظ في شرطية ذكره وضع عندنا في  
وقفه المتنازع وبه قال مالك والشافعي وجعل غلة الوقف كلها أو بعضها أو الولاية

من

لنفسه وجعل البعض أو الكل أو ثلث أو ثلثه أو ثلثه ما رادوا الجار ويحكم الفقهاء وفي  
في رواية فحينئذ ذكر الصدوق السيد أن الفتوى عليه ترغيبا للناس في الوقف وقصده  
شرط الوقف أن يتبدل بما يوقف غير إذا شاء ويكون وقفا مكملا لحله  
في الكل والمذكور في عامة الكتب أن صحة شرط الوقف الولاية لنفسه اتفاقا لأن شرط  
الوقف حبس في شيء كالنقل لأن عندنا نحن بملكه ثم يكون له الولاية ولا منافاة فيه  
أن شرط الولاية سابق والتسليم لاحقا فإذا وجدنا شرطه كان له الولاية وصرح  
وقفه العقار لفعل العبادتهم وهم وكذا الموقوف المتعارف وقفه إذا وقفه حق عندنا  
كالناس والمر والقدوم والمشار والمنازع ونياها والقدوم والمرجل والمصالحات الكتب  
وعندنا لا يملك أن صحة الوقف التنازل ولا تأبى في الموقوف واليوقف من محاي  
مع محاي في صحة وقف الموقوف في السراح والكرع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى  
لأن النقص في السراح والكرع فيقتصر عليه ولحق أن القياس قد يطلق على  
كافي الاستصناع لأن المتعارف أقوى من القياس لأنه بمنزلة الإجماع وبما يقول المحقق  
وعليه أكثر فقهاء الأصحاب وكذا يصح عندنا في يوقف وقفه أي وقف الموقوف على العقار  
لكن وقف ضيقة بغيرها أو غيرها وهم أي الزرع عبده وسائر أثاره عطف على  
أكثرها فإن وقف أجرة الضيقة وألأف الخبز يقع تبعا لارض عنه وفي القصة عن  
الحبط اليرباني وقف مائة دينار على مرضى الصوفية يصح ويذهب الذهب إلى  
مضاربه لثقلها ويصرف الربح وكذلك وقف الدارهم والكيل والموزون وإن اوقف  
الوقف فلا يملك وإن كان على ذلك الوقف لأن الوقف عليه لا يملك في العين بل في  
الثقة ولا يملك لقوله عم لعمد تصديق باصطحابه لا يباع ولا يوهب إلا أن يجوز قسمه  
لشأن بين المالكين عندنا في يوقف وما كان والشافعي وأحمد إذا طلب الشريك وقال  
الإمام لا يجوز القسمة بينهما يورث ويبدل من ارتفاع الوقف بعاريته وإن لم ينشرها الوقف  
هذا أن وقف على الفقراء لأن قصد الوقف صرف الخلعة على التنازل ولا يملك في ذلك العارة  
الوقف والفقراء ليس لهم شيء حتى يجرؤوا وليسوا بمجسرين حتى يطلوا وأقول  
غلة الوقف فيعبر عنها وإن وقف على محبتين فعليه أي العارة على المحبتين لأنه يمكن طاعة  
وكون العارة بقدر ما يبقى على الصفة التي وقف عليها فإن استع المحبتين أو كان  
أجر أي الوقف للمالك لأن ذلك المحبتين أو لغيره بقدر عارة الوقف ولا يزداد أرضا ذلك  
العين وعمره من أجره ثم رده الحاكم إليه لأن في ذلك رعايته لوقفه والوقف عليه لا يقع

لهم



اجارة الوقوف عليه كانه غير كذا الوقف ولا ناظر عليه ونقصه كس الوقف الشقوق كذا  
للكوت الوقف يصرف الى غايته ان احتاج والا اي وان لم ينجح حفظ النقص الى  
وقت الحاجة الى العارة وان نقص صرف عينه اي النقص يباع ويصرف منه اليها  
اي الى العارة اقامة للعدل مقام المبدل ولا يقسم النقص ولا غنمه بين مستحق الوقف  
لانه جزء من الوقف ولا حق للوقوف عليهم فيها والمناقصهم في النفقة والعين خواتم تعالى  
او حق الوقف **فصل** افرة على حدة لمخالفة احكامه ساجد لا وقاف عندنا المتنا  
الثلاثة من عدم اشتراط التسليم الى المتولي ومنع الشيوع وخروجه عن ملك الواقف  
اذا بنى سجد لا يرد ملكه عنه حتى يفرز اي يميزه عن ملكه بطريقه اي باقراره  
وبأذن للناس بالصلوة فيه ويصل فيه وله في رداية عن الامام ويحد وعينه في رداية  
شرط صلوة جماعة وذلك ان التسليم عند ما شرط فلا اعتد اقيم تحقوا المقصود منها  
ولا يشترط فيه قضاء الفاضل ولا التخليق بالوقت عند الامام ولا يصح جعله تحت راي  
بكرهين بيت يتخذ للتبريد لمصلحه كما في البيت المقدس وان جعله اي الشرا والفساد  
مصلحه او جعل فوقه اي فوق السجد بيتا او جعل يابه الى الطريق وعنه عن كذا وكذا  
وسط دار سجدا واذن للناس بالصلوة فيه كما يرد ملكه عنه وله بيعه ولو شرطه ان  
ملكه يحط بغيره فلم يحلص منه تقا لبقاء حق العبدية وعندنا في يوسف يرد السجد  
عن كذا الوقف يحذر القول مطلقا لان التسليم ليس بشرط عنده كما تقدم ولو ضاق  
السجد ويحبس طريق العامة بين سجد السجد منه اي من الطريق ان كان ذلك لا يضر بها  
وبالعكس ولو ضاق السجد بحسبه ارض لم يجل تؤخذ بالقيمة كرها رباط او سجد  
او يبيلا يتغنى عنه يصرف وقفا الى اقرب رباط او سجد او يبيلا والوقف في العزة منه  
ويبيع شرط الواقف في اجارة الوقف الذي وقفه ان وجد حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من سنة  
والناس لا يرغبون في استجارها سنة وكان استجارها اكثر من سنة اذ على الوقف واقعه  
للفقر فليس القيم ان يوجر اكثر مما شرط بل يرفع الامر الى القاضي حتى يوجر القاضي  
من سنة لا لا ولاية للمظر للفقراء والغائب والميت والا اي وان لم يوجد شرط الواقف  
فيجوز ان لا يوجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ويجوز ان لا يوجر غيرها اكثر من سنة لا  
المدى اذا طالت تؤدى الى بطلان الوقف بظنه ملكا ولا يوجر الوقف الا باجر المثل ثم اذا اجاز  
باجر المثل وازدت الاجرة عليه لا يفتقر الاجار ان اذرت الاجرة بغيره ككثرة الرغبة الا بجر  
بالزيادة تعقنا وليس للوقوف عليه ان يوجر اي الوقف الا بائنا او ولاية بان يجعل الوقف

سؤالا او المتولي بائنا في يكون الحق التعريف في الوقف لا يعارده برهنه عاين الحق  
عنه وان عصب عقاره اي عقار الوقف يجازي وجوب لضمان نظر الوقف ويستغنى  
عنه بالهبة تؤخذ منه ويشتري بها ضيقه اخرى فيكون على سبيل الوقف ولو شرط الواقف  
الولاية لنفسه وكان خايبا يترفع منه رعاية لمصلحة الوقف وان شرط ان لا يترفع لا يترفع  
فما لم يقتض الشرح **كتاب البيوع** البيع لغة شتت كبري اخرج  
الشيء عن الملك بمال وبين ضده وهو افعال الشيء في الملك بمال وكذا الشراء وشرا  
سأله مال بمال لم يقل بالشرا في بيتنا ولا بيع الكفرة فانه سقود وان لم يلزم اي يقيد  
وبعد البيع الا تعقدا تعلق كلام احدا الواقفين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره  
في الحال بايجاب وهو الاثبات سمي به اول كلام احدا الواقفين كانه يثبت هذا الحق  
لآخر وقوله وهو آخر كلام المتعاقدين بلفظ الماضي لان البيع انشاء تصرف ولا  
نشاء يعرف بالشرح لان الواضع لم يضع له لفظا خاصا والشرح استعمال في اللفظ الذي  
وضع له لغيره من الماضي لا يثبت في سبب الحجة يكون الكلام صحيحا فكان اذ لم يثبت  
على تحقيق الوجوه كعبه واشترت وما دل على خفاء ما نحو اعطيتك وجعلت كرهذا بكذا و  
اجرت واخذت لا يلفظان احدهما الامر يتعقدا ايضا بالتعاقلي وهو اعطاء البيع والتمن  
من الجانبين فان البيع يتعقده ببلو اجماعه قول في التفسير هو ان يكون قيمة مثل ضاب  
الشفقة والميسر هو ان يكون قيمة او انها هو الصحيح كما قال الكرمي اذ يصدق به في  
الميسر فقط ولما ذكر ان البيع يتعقده بلفظ الماضي كان ذلك اعم من ان يلفظ به حتى  
انه يتعقده بشيئيه اقتضاه اشار الى ذلك بقوله ولو قال البياع غنة بكذا فقال المشتري  
اغزن او رخصت صح لنبوت الماضي اقتضاء كانه لما امره بالاخذ بكذا وليس له ولا ذلك  
لا بالبيع صار كانه قال بعتك بكذا فخذ واذا اوجب احدهما اي احدا المتعاقدين البيع  
فلو خالفنا بين ان يقبل كل البيع بكل الثمن في المجلس او يترك ليؤديه حكم العقد جبرا  
وهو شق ايجلس له ان يقبل اجسادا ودون اجسادا لما فيه من تفرق الصفقة المتفق عليها  
البايع والمشتري ولا يمكن احدا المتعاقدين ذكره على الآخر الا اذا بين الواجب من كل  
ما قبل الآخر وما ترك لا نشاء المصراع عن الجانبين وان رجع للموجب بايها كان  
او شرا او قام احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب اما ان رجع فلو ان اجماعا  
للمام يفتحكم البيع بدو القبول كان للموجب ان يرجع قبل فاذ رجع بطل الايجاب واما  
اذا قام احدهما فلو ان القيام دليل الوجوع ولما ذكر قبل القبول واذا وجب الايجاب







ان لا يقع وهو قول مالك والشافعي واحمد فقلنا ان في معنى خيار الشرط كانه بخير في المدة  
بين الفسخ ولا مضاء وشرط الخيار في هذا المصود وهو ما سئل عنه كانه من حقه ما دعي  
ان اذا لم ينفذ الفسخ الى ان ياتي بغير البيع ولا يفسخ حتى لو اعتق المشتري العبد فله  
بها فنفذ عقده وان كان في يد البايع لا ثم لو كان هذا الشرط للبايع بان يشتري عبدا ونفذ  
الفسخ على ان البايع ان ترد الفسخ فلا بيع فحق حتى لو قبض المشتري المبيع يكون مضمونا  
عليه بالقيمة ولو اعتقه كنفذ عقده ولو اعتقه البايع ينفذ كذا في القول في النظرية وعند  
محمد بخير البيع الى اربعة ايام واكثر من على صفة في خيار الشرط وخيار البايع يفسخ خروج البيع  
عن كونه لا يشترط الخيار له لم يتم رضاه ولا يخرج البيع عن ملكه الا بعد تمام رضاه ولذا  
يفسخ عتق البايع ويملك المصروف فيه دون المشتري وان مضى باذن البايع فان فضله المشتري يملك  
في يد خيار البايع لزمه قيمته لان البايع ما رغب بقبضه الا بحجة العقد المصروف بحجة العقد  
مضمونا بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج البيع عن ملكه بايضا فان المبيع من خمسة ايام كان  
الخيار صحيح نظرا لمضاهيه في حقه دون الآخر فان هلك في يده لزم الفسخ وكذا لو تعيب في  
مدة الخيار لزم الفسخ اذ كانه لا يدخل في ملك المشتري عند الامام لان الفسخ لم يخرج عن ملكه لما رآه  
الخيار يعمل في حق من موله فلو دخل المبيع في ملكه لدخل بوله عن خلقه فاما ما قاله في قوله هو  
قول مالك واحد انه لو لم يملكه لكان خياره جاعلا في البايع لا في المشتري ولم يعرف هذا في الشرع  
ورده بان معروف في سائر اقسامها اذا اشترى متولي امر الكعبة خدمتها فانه يخرج عن ملكه كانه  
ولا يدخل في ملك احد وسما مال التركة اذا استقره الدين فانه يخرج عن ملك الميت ولا يدخل في  
ملك الورثة ذك الغراء وسما الوقف وقد تقدم فروع فلو اشترى زوجة بالخيار لا يفسد الكا  
لعدم ملك العين المربى له فان وطئها اعد على المشتري بالخيار فحصة فله في حاله ان يزوجها  
بالكساح لا يملك العين لمتنع الرد الا في المالك لا تعيب وهو يبطل الرد ولو ولدت اي زوجة التي  
اشترها بالخيار في ماله لا يفسد ارم ولله في ذلك الرد اذا ولدت في المدة وهي في يد البايع اذ لو  
ولدت في يده لزم البيع وبطل الخيار لان الولادة عيب ولو اشترى قربة بدينار بالخيار واشترى  
عبدا به بعد ماله ان ملكه عبدا فهو في يده لزم عدم المالك فيها والحق مرتب عليه  
ولا بعد حيض المشترة بدينار بالخيار في يده من لا يستبرأ لانه انما يجب بعد ثبوت المالك لم يثبت  
ولا استبرأ على البايع ان رد الامانة المشترة به اذا اشترى لم يملكها بعد المالك فيجب استبرأ  
ولو قبض المشتري بدينار بالخيار المبيع باذن البايع ثم ادعه عنه اي عند البايع في ملكه في  
فوق على البايع لا يقع القبض بالرد الى البايع وانما يقع بالرد لعدم الملك بالخيار والرد في

العدا لما دون شيئا بدينار بالخيار فابراه بايعة عن كنه في مدة الخيار بدينار ولا الرد لانه  
اي المادون بدينار عن التملك فانه اذا اوجب له شيء في مدة ان لا يقبل ولو اشترى دوي من  
دوي حرابه فاسلم المشتري في يده بطل شرطه كونه يملكها سلبا بالاجارة وجميع ما ذكر  
انما هو عند الامام خلقه فاما في المبيع وكذا اسلم المشتري من سلم عسيرة بدينار ففسخ من ماله  
في البيع عنده وتم عنده ما وكذا حلول اشترى صديقه بدينار ففسخه ثم احرم وهو في يده يفسخ  
البيع ويرد الى البايع عنده ويلزم المشتري عندهما ومن له الخيار سوا كان بايضا او اشتريا  
او لبيبا بخير بدينار صاحبه وعقبه ولا يفسخ بالقول عند الامام ونحوه كانه يفسخ خلقه  
لا في يوسف قال له الفسخ ايضا بغيره كالاجارة وهو قول الاثنية الثلاثة لان من له الخيار سلبا  
على الفسخ من جهة لا يفسخ له فلو يتوقف فسخه على ماله ولما كان خياره قد يفسخ الفسخ  
اذا فسخ بغيره من له الخيار فان الخيار اذا كان للبايع وضعت المدة تصرف المشتري في  
بناؤه على الظاهر فلم ينفذ الصانع بالهولك واذا كان للمشتري فالبائع لا يطلب لسلعة اشتريا  
بناؤه على ان البيع ثم يفسخ المدة وهذا تصرف بخلق الاجارة فانه تصرف فيها اذا العقد لزم من  
طرفه فبذل الفسخ يكونه بالقول لانه لو كان بالفعل بان اعتق او وطئ او باع فان العقد  
يفسخ بغيره ايضا لان فسخه في حكمه وهو لا يشترط فيه العلم كقول الوكيل والمضارب  
فان فسخ من له الخيار وعلم صاحبه به في المدة انفسخ والا في وان مضت المدة قبل علم  
م العقد لم يفسخ المدة قبل الفسخ لا يقال ان في شرط العلم ضرر لمن له الخيار فيجب ان  
يخفف صاحبه فلو يصل اليه في المدة لا نقول يمكن ان يأخذ منه كغيره بغيره  
في المدة او وكيله حتى اذا ابدل له الفسخ رده عليه وبهم العقد ايضا يمتنع من له  
الخيار فاذا كان الخيار للبايع ويات ملك المشتري المبيع ولا ينافيه وارث البايع وذا  
كان للمشتري مات ملك وارثه بولم خيار وكذا يتم العقد بغير المدة لان الخيار  
لم يثبت الا فيها فيكون سعيه اذ مضت ثم العقد بمضيها وبهم بالاخذ بشفقة  
سبيل البيع كالمشتري ما را بشرط الخيار في بيعت دار بغيرها فافضلها بالشفقة ثم العقد  
لان الاخذ بها لا يكون الا بالملك فيكون دليل الاجارة وبهم العقد بكل ما يدل على الرضا  
كالركوب في الدابة اذا كان لغيره فاختار بخلق الوكيلها بالخيار اذ لا بد له منه الا  
في خيار العيب فان العقد يتم بدينار ايضا اذ لا حاجة له الى اختيارها والوجه في ذلك الوجه  
والاعتاق وتولية كالتدبير والكتابة وفي الايضاح القبول والمباشرة بشئ من  
البايع نقض ومن المشتري اجارة ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز خلقه والرد فيهما



اجاز البيع في مخرج لا يكون منها على التصرف اصابته او نيابة وان اجاز واحد من شرط  
 له الخيار من المتعاقدين والخير فصح الا غيرهما ان كانا اي افضى الفسخ  
 والاجاز صدر منهما معا فصح اي فسخ الفسخ ولو باع عدي على ان الخيار  
 في احدهما فان عينه اي عين العبد الذي شرط فيه الخيار فصح من كل منهما مخرج البيع والاي  
 وان لم يعين ولم يفصل الثمن فلو بيع وكذا لو عيّن الآخر لم يفصل ولو عكس وان اشترى  
 كليا او جزئيا او عيّن واحدا على ان الخيار في نصفه فصح ويجوز خيار التعيين وقال الشيخ  
 ودفعا يجوز وهو خيار التعيين بيع احد شيئين او ثلثه على ان يأخذ المشتري باسا  
 منها او سواها ويجوز ذلك في اكثر من ثلثه لان الرخصة على خلاف القياس لمكان الحاجة  
 تدفع بالثلاثة لانها على الجيد والرد في المتوسط ثم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد  
 خيارا لشرط مع خيار التعيين وهو خيار الكرمي ووضع المسئلة في الجامع الصغائر  
 شمس الاية وهو الصحيح وقيل لا يشترط وهو وضع المسئلة في المتوسط والجامع الكبر  
 فحالا سلام وهو الصحيح وقال قاضيان بغيره بخير به خيارا لشرط فلو عيّن ثوبين  
 خيار التعيين بالثلث او بدار وبها عند الامام وبرد معلومة اي كانت عند باع على اقل  
 كثر وهو قول اكثر المشايخ لان القياس انما يجوز في هذا العقد وانما اجاز استحسانا بطريق  
 الاتفاق بشرط الخيار فلو يجوز برونه والمبيع في هذا العقد واحد والباقي امانة لان العقد  
 غنا العقد واحد والباقي قبضه باذن مالكه لا على سبيل الشراء ولا بطريق التوبة فكان  
 امانة فلو قبض المشتري الكل فملك واحدا وتعب ثوب البيع فيه فمخذه لا تمنع الرد بالعيب  
 وتعين الباقي للامانة لما مر وان ملك الكل معا لم نصف ثمن كل فيما اذا كان البيع على  
 احد شيئين او ثوبين ثلثه فيما اذا كان على احدهما ثلثه ثوبين البيع والا مائة لعدم الاول  
 محل احدهما سبيعا او امانة ذلك لو ملك على التعاقب لم يرد الا قول وليس له ان يملك  
 الا ان ضم اليه اي الى خيار التعيين خيارا لشرط فصح ان يملك ويورث خيار التعيين  
 وخيار العيب اي يثبت كل منهما ابتداء لو ارث من هو له وانما قلنا هذا لما في المتوسط وهو  
 واما خيار العيب فلو نقول بان يورث ولكن سببا لخيار يتحقق في حق الوارث وهو استحقاق  
 المطالبة بشيء لغير الغائب وذلك ان المشتري استحق المبيع سليما فكذلك من قام مقامه في استحقاق  
 ذلك شيء لم يكن سليما يثبت له الخيار ابتداء لوجود علة وقال البرغري في تعليقه ان خيار  
 العيب يثبت للوارث ابتداء بل لئلا يورث الوارث ولا خيار له بان كان البيع سليما ثم تعيب  
 بعد موته عند البايع يثبت الخيار للوارث ولو كان ثبوته بطريق الارث لما ثبت ههنا انه لم يكن

الوارث خيارا عند الموت لا يورث خيارا لشرط ولا خيارا لرد ولا خيارا للمالك والشافعي في  
 خيارا لشرط ولو اشتريا على انهما بالخيار فصح خيارا لشرط لا يورث خيارا لشرط ولا خيارا  
 لهما الا لان الرد وعلى هذا الخلاف خيارا للعيب والرواية قلنا اشتريا عيّن عيّن فصح  
 لا يورث خيارا لشرط وله الرد عند موته ولو اشترى عيّن على ان الخيار او كان تبطل فصح  
 ان شرط الخلق بكل الثمن السعي ان شاء او ترك لغوات الوصف الموعود فيه **فصل**  
 في خيار الرد من غير اشتريه لم يره جاز سواء ذكرت صفة او لم تذكر وقال الشافعي لا يجوز طلقا  
 وقال مالك لا يملكه لا يجوز بل ذكر صفة لئلا يطلو في النقص من الحق لم يبيع ولا يملكه  
 انما له مال موجودا بطل اي بطل الخيار وان اوصله رضى قبلها بان قال رضى ثم رآه  
 لا خيارا له باع لم يره وكان الامام يقول اولا للخيار قياسا على ما على المشتري ثم رجع لما روي  
 النخاعي والبيهقي ان طلحة اشترى من عثمان رضى بها ما لا يرضاه بالبصرة فقال له الخيار  
 اني بعت ما لم ارج وقال طلحة لي الخيار اني اشتريت ما لم ارج فحكى جابر بن مطعم رضى ففصى  
 ان الخيار طلحة ولا خيارا لثمان وبطل خيار الردية ما يبطل خيارا لشرط من تعيب في بيع  
 ونقد رضى بعضه ونصرف لا يفسخ كالاتفاق وقابله كالكاتبه والتدبير ونصرف في المشتري  
 بربح خفا للبيع كالمبيع للطلق والرجوع والاجاز قبل الردية وبعدها ما قبل الردية فلتعذر  
 الفسخ في هذه التصرفات لو تم معها صحتها لا يتنازعها على قيام المالك قد وجده بعد صحتها  
 لا يمكن ردها واما بعدها فلو تم دليل على الرضا وما اي ونصرف لا يوجب خفا للفسخ كالمبيع  
 بالمائة والمائة والهدية بلو تسليم يبطل خيار الردية بعد وجود ما يدل على الرضا قبلها  
 لانه لا يرد على صريح الرضى هو لا يبطل خيار الردية قبلها وكفت ردية وجه الرقيق ووجه  
 الدابة وكلها هذا هو الصحيح ورواية بشرى ان يوصف لانهما المقصود من الدابة والبصرة  
 هاتر ووجه المقصود انهما يحصل العلم بالمبيع وفي رواية اللحم كبدة من الجبن ويزن السمن و  
 الهزال وكثرة اللحم وقلته وفي رواية الفينة كبدة من روية الضرع ادهو المقصود من ثاة الفينة  
 ورواية ظاهر الثوب ان لم يكن الثوب معلما كافيه وبكفي ردية على ان كان معلما ان لم يتقار  
 بحسبه وكفت ردية داخل الدار وان لم يثا هديتها كذا عانة الروايات وهو ينبغي على اصل  
 الكوفة في ذلك الزمان وعندنا في ذلك من مشاهير البيوت وعليه الفسخ في اليوم لتغير الحال  
 وانما يرضى المبيع قبل الخيار اذا ارى باقية هذا فيما يتفاوت وما يجوز بالتفاوت كالمكيل  
 والموزن ورواية بعضه كروية كل لعدم تفاوت اخاره وفيما يطعم ابد من الدقة لان العلم به  
 المقصود لا يحصل الا به ونظر الوكيل بالشراء او الفسخ كان لا نظر الرسول قلنا اشترى طحاما لم يره

الفسخ على غير ان يورث البيع



فكل جلد يقبض فقبض الوكيل بعد اراءه فليس المشتري ان يردّه آ من عيب وانما كل  
قبضه فقبضه الرسول بعد اراءه فللمشتري ان يردّه هذا عند الامام وعند الوكيل فقبض  
كالرجل وفي المتن هو ان لو قيل سوي الناس صوته الوكيل ان يقول لغيره كن وكنو عني  
في قبض المبيع او وكلت قبضه وصوت الرسول ان يقول كن رجلا عني في قبضه او اسلكك  
فقبضه كذا في القواعد الظهريه وبيع الاعمي وشرطه صحيح وله الخيار اذا اشترى وسقط خيار  
يحبسه المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك المذكور من المستور والذوق ويوصف العفارة  
ولم يعتبر ذوقه في مكان لو كان بصيرا لراءه كادوي عن ابي يوسف ومن راي احد الثوبين فشرهما  
ثم راي الغريب الاخر فله ردّه عالمون ردّيه لعدم ما تضمنه من ردّيه الاخر للثوابت لا ايسر له  
ردّه لعدم ما تضمنه من تفريق الصفقة ومن راي شيئا ثم شره فوجع متغيرا بخلاف ذلك الردّ با  
لم تقع محله باوصاف فصا كانت لم يردّه والاى وان لم يردّه متغيرا لراءه فلا خيار وان  
لثقل في غير هذا المشتري نصير وقال اليايغ لم يتغير فالحول للبايع مع يمينه وعلى المشتري  
البينة وان اختلفا في الردّية فللمشتري مع يمينه لا ندر جازت والمشتري يتكلم فيكون قوله  
ومن اشترى عدل زحني فباع منه ثوبا او هيب وسلم ثم وجده عيبا فلان يردّه يعيب  
وجده به لا اى يردّه بخيار ردّيه او شرط والا صل فيه ان ردّه البعض يجب تفريق الصفقة  
قبل التمام لا يجوز وجده يجوز ثم خيار الشرط والردّ يا معنا تمام الصفقة وخيار العيب يردّه  
قبل القبض لا يردّه **فصل** مطلق البيع يقبضه سلاوة للمبيع هذا هو الاصل في  
خيار العيب ولذا فرج عليه قوله فلان وجب في مشتريه بفهم الميم وكسر الراء اسم بمقولان  
الشراء عيبا يقبضه غير عالم به يردّه او اخره بكل ثمنه كيلو يقبضه بغير ثمنه سلاوة للمبيع  
لا اى ليس له اسكاه وتفق ثمنه الا يقبضه بايجه كاهون هيب مالك لا الاوصاف لا يقابلها شي  
من الثمن بخلاف العقد لا تماثل وانما يقابلها شي من الاوصاف مقصوده بان حدث عيب بفعل  
البايع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن بمحضته اذا اختار المشتري لا خذني وضع  
البايع بد العبد للمبيع قبل القبض يسقط نصف الثمن او في حكم المقصود بان اسلمه الردّ لحق  
البايع بالعيب عند المشتري او لحق الشرع بالخيارية وكل ما اوجب نقص الثمن عند الخيار  
عيب ان المخرج في معرفة ذلك الهم والابق ولما الى دون السفر من صغير يجعل عيب بالافان  
ان يخرج من البلد ان لم يخرج من البلد اختلف المشايخ واذا شبه ان يقال ان كانت البلد كبيرة فغير عيب  
وان كانت صغيرة بحيث لا يحق عليه اهله وبيوتهم فلا وكذا البرقة والبول في الغراب عيب  
التي لا تهاجب نقصان الثمن عند الخيار ومن الصغير الذي لا يميز لا يكون عيبا ومن الكبير

او لو ايق او سرق او بال عند البايع في صغره ثم عاوده ذلك عند المشتري في اي صغره ردّيه  
كالسرق عند كل منهما بعد بلوغه وان عاوده على اي عند المشتري بعد البيع لا يردّه لان  
هناك اشياء تختلف في الصغر والكبر باختلاف اسباب دليل اختلاف المسببات فالبول والغراب  
في الصغر نصف المثانة وفي الكبر كفة في القوم الماسكة والابق في الصغر يجب الدعاء للشرعية  
لأنه المبالاة وبما في الكبر ثبت في الطباع والخبز عيب مطلقا كذا قال محمد وسماه عند  
جمهور المشايخ ما ذكره على طريق التفرع بقوله فلو جن في صغره عند البايع وعادوه عند المشتري  
يذاي في صغره او في كبره ردّه وهو المذكور في الجاسع الكبير قبل معناه اذا وجد في يد البايع في  
مال الصغر والكبر فلو نشط المعاودة في يد المشتري والجر نفع الهم والدفع راحة مودته  
نحو الايط والزانة والتوليد مشعيب في الجارية لان ذلك يجعل بالمقصود منها في الغلوم لان  
الطوبى منه لا استخدام وذا لا يحمل به الا ان يكون من عاد وهو النفا حشر الذي لا يبيع مثل  
الانباقل والاشنخاضة عيب كانه لاء في عرو المرأة وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة  
عيبا اى يكون عدم الحيض عيبا فمن عراها قبل من سبعة عشر وهي اقصى من البلوغ  
عند الامام ويعرف ذلك بقوله لا تمة فتد على البايع اذا انضم اليها الى قول الامم  
لكل البايع قبل القبض وجده هو الصحيح اشترى عاروي عن محمد وهو انما تردّه  
قبل بلوغه من البايع بل يقول لا تمة وشهادة القابلة والكفر عيبا لان طبع  
المسلم ينفر عن محبة الكافر ولا تة للمو لا يقد على استخدام في مثل اتخاذ الماء للوضوء  
ومل المصحف ولا على تحريمه في كفارة الفسل ولو اشتراه على انه كافر فاذا هو لم  
اخياله لا تة زوان العيب فصل في واحد وكذا الشيب والدين والسعال القديم  
والشر والماء في العين عيب فيها فان ظهر عيب قديم بعد احدث عند المشتري عيبا  
بيع المشتري بالنقصان كونه يراه فقطصه فاطلع على عيب فانه يقيم الثوب وبه  
العيب ويقوم ولا عيب به فان كان تفاوت ما بين القيمتين العشر رجع بعشر الثمن  
وان كان نصف العشر رجع بنصف عشر الثمن وليس له الرد الا ان رضوا البايع بخذه  
لكذلك ذلك اى فلما بيع الاخذ بالعيب برضاه حتى لو ابعده المشتري سقط رجوعه اذ  
لما بيع ان يقول انا اخذه معيبا فالمشتري يبيعه يكون حاسبا للمبيع فلو رجع بالنقصان  
فان عا ط الثوب او صبغ احمر او ت السويك بمن ثم ظهر عيب اى الثوب والسويك  
بعدمه الاشياء رجع على البايع بنقصانه لتعدا الرد بسبب الزيادة وليس له ابيه  
ان ياتخذ حتى لو ابعده المشتري بعد ردّيه عيبا لا يسقط الرجوع اذ لا يكون نهبا بالبيع







ويجوز في رده ولو جاز المشتري بعض الكيل أو الوزن سببا بعد القبض رده كله أو أخذه كل شيء  
الكيل أو الوزن إذا كان من جنس واحد كان كشيء واحد وقيل هذان لم يكن في ردهما بين ولا  
أي وإن كان في ردهما بين فهو كالعبد من برد الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر ولو  
استحق بعضهما بعض الكيل أو الوزن بعد القبض ليس له رده ما بقي إذا يصير التسعير  
ولا استحقاق يمنع تمام الصفقة لأن تمامها برضى العاقد لا المالك وأما إذا كان قبل القبض  
فإن رده الباقي يقر في الصفقة قبل تمام مجزئ الشوب فإن اشتبه إذا قبضه وتحتج به  
له خيار الرده لأن التسعير فيه عيب فكذا ردت البيع وظهر بالاحتقاق ومداواة العيب  
بعد رده العيب وكوبه برضاء وكذا لو ركب لونه على بائع وسقيه أو شراء علفه فهو  
الفاقد لأنه يمكن أن يفقد ذلك بغيره وما لا يملكه من قبله يكون رضاء ولذا قالوا لو ركب  
للرث أو الشراء الحلف لا يكون رضاء إذا لم يمتدح خصوصاً إذا كانت الرضاوية  
الاحتقاق ولو قطع العبد البيع بعد قبضه أو قبل عند المشتري ببيع من عند البائع  
رده المشتري ولو خذ منه هذا عند إمام وقال ليس له رده بل يرجع بفضل ما بين كونه  
سارقاً وغير سارق فيما إذا قطع أو بفضل ما بين كونه قاتلاً وغير قاتل فيما إذا قتل  
وهذا أن لم يعلم المشتري بالعيب عند الشراء والافلو أي وإن علم المشتري بالعيب عند  
الشراء فليس له ذلك ولو تداو له لا يبرئ ثم قطع في رده الأخير جميع الباعة عقود  
بعضهم على بعض كما في الاحتقاق وعند إمام يرجع الأخير على البايع ثم هو يرجع  
على البايع ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وإن لم يعتد بالصوب والاحتقاق في رده  
الناقص ويرد عن ذلك أنه لا يبرأ في غير الحيوان وبراء في الحيوان كما لا يحد دون  
وقال أحد في رواية وهو قول لنا في رده البايع عن عيب فإن خيار الحبث ثابت  
في الشئ فلو شئت في كل شيء كما يرقتضيه العقد لنا أن الأبراء إسقاط ولهذا جاز  
بلو قول كالطلاق والعتاق والبراءة في إسقاط لا يقضي إلى النزاع فلو تكونت علة  
ويجوز في البراءة من كل عيب الحادث بعد العقد قبل القبض عند أبي يوسف وهو قول  
الإمام كذا في شرح الطحاوي بخلافه ورفعه ما ذكرنا في رده البايع في البراءة من كل عيب  
فإنه لا يدخل فيها الحادث بعد العقد قبل القبض لأنه اتفاق كذا في شرح الطحاوي والأبواب  
**باب البيع الفاسد** البيع على ربة أو ما صحح وهو المشرع باصلاً و  
كبيع ثوب وعبد باعاً لغيره ونحوهما ويضيد لكم ينفعه إذا خلو عن الموانع وبإصل  
وهو غير مشروع أصلاً كبيع الخمر فاسد وهو مشروع باصلاً دون وصفه كبيع ثوب

مخر

البيع

مخر البيع بشرط لا يقتضيه العقد وهو ينفذ الحكم إذا انقضت القبض والفساد ثم لم يطل  
ويؤوف وهو ينفذ الحكم على سبيل الوقف واستحقاقه لا يتعلق بحق الغير ببيع ما ليس له  
والبيع بما يجعل ثمنه بائناً حال الباء عليه باطل لا لعدم كونه البيع والمال لا يجري به  
التساقط والأبواب في بيع الثياب ونحوه كالدوم والميتة التي كانت حقة وانقضت الحقة  
وكذا بيع أم الولد والمدر المطلق فإن المقيّد يجوز بيعه عندنا وعندنا كذلك في أحد  
يؤم البيع المطلق أيضاً وكذا بيع المكاتب بطل إلا أن يجيزه على ظاهر علم أن هذا موافق  
لأبي الهذيل وغيرهما وقال صاحب الأيضاح إذا كان لعبد الدين مديون أو مكاتباً أو أم  
ولدها بالقبض كان المالك قائم بالحل لحقه في نفسه ولهذا لا يبطل البيع فيما يقيم إلى أحد  
شئ من قتا ببيع ماله ولو كان كالمدر ليطل انتهى فجلد من الفاسد وكذا بيع مال غنيمته  
كالمدر والخمر بياض وهو المرام والذين يترجأه لا يؤخذوا من كونه في الذمة لأنها إذا كانت  
في الذمة كان البيع فاسداً كما لو كان بالعروض وبيع من ضمن إلى حرة ببيع ذكوة فضيلة الميتة  
خلف انقضاء وإن بين من كل باطل عند إمام وما ذكر وهو قول لنا في رده البايع  
في العبد والذكية إن بين الثمن والآخرة وبه قالنا في قول وضع البيع في وقت  
ثم إلى سبب إمام ولدوا مكاتب وقال زفر بن بضع أو قسم إلى من يخص غيره أي غير البايع بالقبض  
والفرق بين المدر والذرية في البيع ثم ينتقض في حقه فليقسم الثمن بينهما حالة  
البقاء وهو غير مفيد للمدر كذا في البيع أصلاً فلو جاز البيع فيما قسم إليه كان بيعاً بالقبض  
استراه وذلك لا يجوز في الدليل على أن المدر يرد ذكرنا في البيع أن المدر يرد أم الولد  
بغير بيعها إذا قضى القاضي بخلافه لا نجهد فيه والمكاتب برضاء وعبد الخمر باعاً له  
والأبواب من العقد بعد الخول لأجل احتقاق كل من المدر وأم الولد والمكاتب نفسه كقول  
مؤيد بن عيسى وكذا صح البيع في المكاتب إلى وقف في الصحيح وقيل لا يبيع في المكاتب في الخول  
القبض إلى البيت والأصح أنه يجوز ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرع في بيان البيع  
الفاقد فقال وبيع العرض بالخمر وبالعكس فاسد رضي بذلك العين بالقبض وتحتج به كونه  
لا يملكه لطلون البيع فيه وكذا يبيح العرض بالخمر فاسد لا يجوز بيع طير في الهواء ولا  
لم يصد عنه الخمر وهذا يعضد لطلون لعدم المكاتب فيما ذكره بقوله أو صيد والنق في خطره  
لا يجوز سبها بل يوصل أو رطل إليها بنفسه ولم يرد من جملته من الفاسد للغير عن التسليم وإن  
صدقه أو غيرها لا يظن أنها لا يمكن أخذه بل يوصله لأنه لا يملكه ولا يبيع الخمر أو التسا  
والناس في الشرع لأن البيع معروف أو شكوك وكذا الدوا في الصرف والصوف على ظهر القدم







العدوان يخرج عنه وزن الطرف فان طرح مقدار معين مما يحمل ان يكون اكثر من الطرف او ان  
ان عرف وزن الطرف في يجوز كانه يقتضي العقد وان لشك في الطرف وقدره  
بان اشترى رقيق فزاد الطرف وهو عشرة ارطال فقال البائع الرقيق غير هذا  
حصة ارطال فلهقول للمشتري لان الاختلاف اذا اعتبر في تعيين الرقيق المبين  
فالمشتري قابض والقول للقباض ضيقا كالفاسد او اسيا كاللوبع واذا اعتبر في  
فالمقول للمشتري كانه يكثر الزيادة والقول للمتكبر يمينه ولو امر مسلم دينيا ببيع الحرة  
صحيح عند الامام خلوه فالهلالا ان لو كان عليه فلو يوا في غيره وله ان العادة تصرف باهلية  
وتنقل الملك الى امره كذا لو امر المحرم ببيع صبيته على الخوف ولو شرى كافر  
عبدا مسلما او مصفيا صح البيع ويجوز الكافر على اخرجها من يمينه والبيع بشرط يقضي  
العقد صحيح كشرط الملك للمشتري في البيع وشرط تسليم البيع وشرط حبس البيع لا يفسد  
التمتع لان هذا كله يثبت العقد فلا يرد له الا اذا كانا بشرط لا يقتضيه العقد ولا يقع  
لا يفسد كشرط ان لا يبيع الذرية البيعة وكذا بشرط لا يقتضيه ولا يلزمه ولكن في البيع  
يجوز ان يفسد كشرط ان لا يبيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لا حرجا لقوس او  
في نفع لم يبيع بشرط ان يكون اهله لا يستحقان على غيره بان يكون ارضا او فاسدا ببيع  
عبد على ان يفتقه المشتري او يدره او يكاتبه او يبيع امه على ان يسوقها المشتري  
وانما كان فاسدا لان التمن مقابل جميع البيع والشرط زيادة لا يقلها بشي من العوض  
فاشبه الربوا فلو عتقه المشتري عاد البيع صحيحا عند الامام فلو لم يفتقه التمن عند وعنده  
لا يفسد البيع صحيحا اتمم القيمة عند ما وكشرط ان يستحمه البائع شهر او يكتمها  
البائع الدار شهر او لا يملكه الى رأس الشهر ويقرضه المشتري درهم او يهدي له اي المبيع  
عند هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وذكر نظير وفيه نفع للمشتري  
او يقطع البائع الثوب ويحيطه قاروا فمضا او يحمده النخل ويشركه ويصنع في النخل  
استحسانا للتعامل وهو حجة بتركها القياس ولا يجوز بيع امه الا حلهما كانه من قراعا  
فيخلف في البيع فاستثناءه من العقد بشرط لا يقتضيه العقد بل ينافي في قضاءه وفيه نفع  
للبائع فيكون مقبولا ولا يجوز البيع الى النسيئة اذا لم يبين ان يرد المبيع او يرد المثل  
كذا في الخبر والمهران وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يعلم العاقدان الكهانة  
اجل فانما عاقدان جاز ولا يجوز البيع الى الخصام وهو قطع الزرع والدارين وهو ان  
يولي الطعام بقوام الدواب ونحوها والقطاى قطع العنب والجرار قطع غرس النخل

وقدم

وقدم الحاج وانما لم يجر البيع اليها لانها تقدم وتساخر وتقع الكفالة اليها لا يوافق  
من الكفالة السيرة متعلقة في الكفالة فان سقط الاجل في الصور المذكورة قبله  
مع البيع خلوه فالزهر والشاقي وكذا لو باع مطلقا لم اجل التمن الى هذه الاوقات  
مع لان هذا تأجيل الدين ولبها في الدين متعلقة ومن باع نصيبه من امره  
عند الامام ان علم المتعاقدان خيلا يكفي علم احداهما خلوه فلا يجوز  
بيعه وان علمه ويكفي علم المشتري عند محمد حتى يجوز عنده بيع نصيبه من الدار  
عدم علمه اذا علم المشتري به **فصل** في بيان تصرفات البائع والمشتري في  
التمن والمبيع وفيما يكره من البيع وما لا يكره قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن  
بابه كانه غير اذنه لا يفسد الملك باطلا كان او فاسدا ولا يثبت من اذن صحيح بعد  
الا فتراف وقيل في المجلس يكفي بالذلة لا يملكه وهو امانة في يد عند القبض ويضمن  
عند البعض وقيل الاول قول الامام والثاني قولهما وما قيل لاختلاف في بينهم  
فيما لو بيع مديرا وام ولد فوات في يد مشتريه حيث لا يضمن المشتري عند خلوها  
حيث قال لا يضمن القيمة ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بايعة هذه الباء الجارة تعلق  
بقبض صحيحا صفة لصدره وف اي اذا صرحا كما قبض او خسر او شغل وهذا  
قبل الافتراق ويعدن او كذا قبل الافتراق لا يقتضيه بغيره البائع في مجلس عهده او قبض  
البائع منه الصلح لا يكون ملوكا وكل من عوضه اي البيع مال كالمشتري المبيع عند  
خلوه والملك والنا في وجهه لزم له لزمه كالمثل حقيقة ان كان المبيع من ذوات الاشكال  
او خفي كالقيمة في القيمة وكل منهما اي من العاقدين فسد قبل القبض ويعد ما دام في ملك  
المشتري اذا كان الفاد في قبضه العقار في اي احد العوضين كبضع درهمين وان كان  
بغيره كالمثل ان يودي له هذه فكذا الفسخ لكل منهما قبل القبض وما بعده فالفسخ في الشرط  
خاصة ولا عليه ولا يفسد البائع بعد الفسخ حتى يرد منه لان البيع مقابل به نصيبا  
كالرهن فان مات البائع فالمشتري حاق به حتى يفسد منه لانه مقدم عليه في حياته فكذا على ورثته  
وعزله وطالب المبيع ربح منه اي من البيع بيعا فاسدا بعد القبض تتعلق بربح لا يرد  
المشتري بربح سبعة اي ببيع البيع الفاسد بعد القبض فيصدق المشتري به حتى لو اشترى  
امه شراء فاسدا باله درهم ونفاضا ورجع كل واحد منهما بما قبض طاب للبائع ما ربح في  
التمن ولم يربح للمشتري ما ربح في لانه اصل فيه ان المال نوعان نوع لا يتبع في العقود  
نوع يتبعين كمر الحث ايضا نوعان احدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفاد الملك والحث



باعتبار عدم الكراهة في المصوب بوجوب حقيقة الحبث فيما يتبعين وشبهه الحبث لا يتبعين  
عند الامام ومحمد كان لا يتبعين بالتصديق لا يتعلق بالحبث بل يتعلق بما في الذمة من وجوب  
شبهة الحبث وانما الحبث انفس ذلك بوجه الشبهة فيما يتبعين لا فيما لا يتبعين كما لا يفرق  
من الحبث لعدم الكراهة في وجه شبهة الشبهة فيما لا يتبعين وشبهة الشبهة ليست بغيره  
فلما يتصدق الذي اخذ البيع بالرجح ولم يتصدق الذي اخذ الثمن به كاطاب رجح بالاراء  
فقط في قضى المدعي على ذلك المال ثم تصادقا على عهده اي عدم وجوب المال عليه فلهذا  
ما منع في الميراث فالرجح طيب لان الحبث هنا لفاد الملك لان الدين وجب بالاقرار ثم  
استحق بالتصادق وبذل المستحق ملوك ملكا فاسدا فيكون البيع في حق البذل سعا  
فاسدا فلهذا في الحبث فان باع المشتري ما شراه شراء فاسدا صحيح وكذا لو اعتقه او هب  
صح وسقط حق الفسخ لتعلق حق الجدة بالفسخ الثاني وفيه البيع الاول لا يفسخ البيع  
وقد الجدة يقدم لحاجة وضمان الشراء وعليه قيمة لا مضمون بالقبض ولو سمي في غيرها  
شراء فاسدا او عرس في ارض شراها فاسدا فخلية قيمتها عند الامام وقال لا يفسخ الدنيا والعرس  
وبرزها اي الدار على البائع وشك ابو يوسف في رايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولو لم  
يشك لمحمد فانه يفسخ على الاختلاف في كتاب الشفعة وكراهة الحبث في بيعتين ويروي بالسكون  
وهو ان يرد البعثن ولا يرد الشراء ليرغب غيره اذا اراد الى تمام قيمته فانه يجوز غير  
منهزم ذكر الطحاوي والسوم على حرم عرس ازار ضيا بعتن واما قبل ذلك فلو باس من لا يرد  
بيع من يريد وكراهة الحبث المفسد باهل البلد واما الذي لا يضر بهم فلو باس من الا اذا افسد  
السعر على الجاهلين وكراهة بيع الخاص للبلادي طحا في غلوه الثمن ومن الخط في الحداد بعتن  
ان يحج الطحاوي وصورة ان يكون اهل البلد في حفظ وهو يسع من اهل البلد وطحا في الثمن  
القالي وعلى هذا اليوم بمعنى من وقال الخلو في صورة ان يحج البلادي بالطعام الى المصارف  
فلو يترك السمار الخاص ببيعه بنفسه بل يترك عنه ويبعده ويخلو على الناس السعر وروي  
البحاري وسلم عن طلاس عن ابن عباس عليم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تتلقى  
الركبان وان يسع حاضر لباد قال قلت لابي بن عباس ما قولك حاضر لباد قال لا يكون له  
سما له وكراهة البيع عند ان الحجة لقوله تعالى وذر البيع وفي النهاية عن اصول الفقه  
كراهي اليسر انها اذا باعها وهما يشيان كراهي وفي شرح الكنت هذا اشكل فان استدل في  
عن البيع مطلقا وقد ذكره اذ ان العبرة في كتاب الصلح لا كراهي ببيع من يريد ان يرد  
الا ثم دفع البيع في المحج من البيع المكره ومن ملك ملوكين صغيرين او كبيرين وصغيرا

فدعهم

ودعهم ثم من الاخر كراهي المالك ان يعرف بينهما بدين حتى يفتق فلو كان الحق حتى لا يرفع لهما  
بالجارية والارز بالجدة يكره ويصح البيع عند الامام ومحمد باع احد ما خلو فلا يبيع في حاله يبي  
فانه الاول لا يفتقها ويحين في غير رايته الاول لا يفتقها في رايته وعنه عدم الجواز في البيع في رواية  
اخرى وهو قول احد فان كانا كبيرين اي الذين فلو باس بالقرين وفي البسوط قال بعض شايخنا  
اذا راعى الصبيان ورضيا بالقرين فلو باس من اهل النظر لا يفتقها **الاقوال**  
في البيع جائزه لما روي ابو داود وابراجه انه عم قال من قال في المسابقة اقال الله عشره زاد  
ابراجه يوم القيمة تصح الاقوال عند الامام واي يوسف بلقطين احد ما ماض ولا يفسخ بغيره  
القول قلني ويقول صاحبه اقلت خلوا في الحق قال لا تقع الا بلقطين يجزها عن الماصي  
على القول في المجلس بالبيع فيصنع نضاد ولا بالفعول كما اذا قطعته قيصا في قوله المشتري  
ويصح بدين وفي حق غير العاقدين اجماعا وفي حقها بعد القبض صح عند الامام ان لا يمكن  
جعلها فخا فان تعدد جعلها فخا بطلت عنده وعند ابو يوسف في بيع في حق الكل وبطل  
ذلك فان تعدد البيع بان كانت قبل القبض في المنقول او كانت بعد هلك احد العوضين في النقا  
في عند ابو يوسف فان تعدد جعلها فخا بان كانت قبل القبض في المنقول بالثمن اثنى  
الاول او باق منه او بغيره اجماعا بعد هلك احد العوضين في غير النقا يطلت وفي البيع الاول  
على حاله لا يبيع المنقول قبل القبض لا يبيع الفسخ يكون بالثمن الاول وقد سميانطوقه عند  
محمد وهو قول زفره ان يفتي في الجدين فسخ في حق الكل ان كانت بالثمن الاول او باق فان تعدد  
الفسخ بان تقايلا بعد القبض بالثمن الاول بعد الزيادة المنفصلة او تقايلا بعد القبض عند  
جسر الثمن الاول في بيع عنده فان تعدد بطلت كما تقايلا في المنقول قبل القبض في حق  
جسر الثمن الاول وقبل القبض فسخ في الشفعي وعنه عند الامام ومحمد وعند ابو حنبل في  
الفقار باع وفي النضر هذا الخلاف اذا حصل الفسخ بلفظ الاقوال اما اذا حصل بلفظ الفا  
والشركة والرد فانه لا يجعل سعا وان لم يكن جعلها اياه فانه قول الامام نظره في الشفعي  
عبدان من جعل بدارهم وتقايضا ثم تقايلا ثم باع من المشتري قبل ان يستره صح كراهة  
لما كانت فسخا في حق المتعاقدين كان باع الماعاد القديم ملكه بالفسخ فيصنع ويحتاج المشتري  
الي تجديد القبض لا نه بعد الاقوال في المشتري مضمون بغيره وهو الثمن فلو يبيع عن قبض المشتري  
كقبض الرهن بخلافه في حق القصب ولو باع المشتري قبل ان يستره لا يبيع كراهة  
لما كانت بغيره في حق غير العاقدين صار باع المنقول قبل قبضه فلو يبيع فيها اكثر من الثمن الاول  
او خلوا في الجسر بطل الخط لا نه شرط فاسد فيلزم ولزم الثمن الاول عند الامام وعند ما يبيع



الشرط لو بعد القبض ويجعل بيعا اذا البيع اصل عندنا في يوسف وجعلها بيعا كمن وبالزيادة  
ظهر قصد البيع فيجعل بيعا عند من وان شرط المثل من الثمن الاول من غير ان يبيع لزم الاول ايضا  
عند الامام وكذا عند محمد فانه في بيع الثمن الاول عند لا يفسد عن بعض الثمن الاول وهو ان  
اقال وسكت عن الثمن الاول يكون فضا فهذا الحق وعندنا في يوسف يجعل بيعا ويصح الشرط  
لان البيع اصل عندنا وان تعيبا المبيع بان حدث برعيب عند المشتري يفسد الشرط باطل الثمن  
اتفاقا ويكون المخطوط من الثمن بازا العيب ولا يقع عند الامام بعدد اذ لا يبيعه بعد  
لان الزيادة المنفصلة تمنع الفسخ بخلاف المتصلة عند خلوها ولا يمنعها هلاك الثمن بل  
هل كان المبيع لا يرفع البيع ورفضه يمتنع قيامه وقيامه بالمبيع دون الثمن ولذا لو هلك المبيع  
قبل القبض بطل البيع ولو هلك الثمن لا يبطل وهلاك بعضه اى المبيع يمنع من الاكراه  
اعدا للجزء بالكل فيجوز الاقالة في الباقي وتمنع في الهالك **باب المراجعة والتولية**  
المراجعة بيع ما شراه مباشرة به وزيادة عليه والتولية بيعه بى اى شراه بما شراه به ولو زيادة  
ولا نقض والوضيعة بيعه اى شراهه بانقص منه اى شراهه به ولا يصح ذلك للمالك من البيع  
ما لم يكن الثمن الاول ثلثا قبلها او زنيا او من الاعدا والمقاربة او في ملك من يريد الشراء  
والمدة من قوله والبيع معلوم حاله وهذا ان الثمن الاول اذا لم يكن ثلثا لا يعرف قدره فلو  
يتحقق ذلك فلا يجوز الا اذا اباعه بثلثا ليدل من ثلثه او بدو زيادة ربع معلوم فيجوز ان يثا  
لجعله ويجوز للبائع ان يضم الى ما مال الاجرة لقصار والصنيع والطار والنفق والخل  
سوقا الغنم والسمار والاصراف ان كل ما يربو في المبيع او في قيمته يلحق به كقولنا فام  
على كذا لا شريته كذا تحمرا عن الكذب ولا يضم البائع نفقته وكذا اجر الرابي والطبيب العلم  
سواء كان لتعليم القرآن او الحس او عمل من الاعمال لان المتعلم وان حصلت به الزيادة كن  
لغيره فيه وهو ذهنة وقابلية وبيت للفظ وفي المحيط اجرة السمارا كانت في العقد نفقته  
ولا فاكشرا المتأخر على انها لا نفقته واما اجرة الدال فلو نفقته اتفاقا قيد بالاجرة لا نه لو دخل  
القصار والخل ونحوها بيده لا يضمه فان ظهر للمشتري خيانة من البائع في المراجعة خيرة فافقه  
اى البيع بكل منه او تركه وان ظهر خيانة في التولية يحط من ثلثه قد الخيانة وهذا عند الامام  
وهو القياس في الوضعية وعندنا في يوسف يحط فيها اى في المراجعة وفي التولية قد الخيانة  
مع حصتها من الخيانة من الربح في المراجعة وهو قول الشافعي في المختصر واحد وعند محمد يجرى  
فيها هذا اذا كان الصفقة عليه محل الفسخ وان لم يكن محل الفسخ بطل خياره ولو نه جميع  
المن ذكره في شرح الطحاوي فلو هلك المبيع او استهلكه في المراجعة قبل الرد او استع الفسخ

فلهذا كان

لزم كل الثمن اتفاقا وسقط خياره عند الامام وهو المشهور من قول محمد كان الفسخ هنا فخره خيار  
فلا يفسد بشئ من الثمن كثيرا الروايات والشرط قد اذن الرد للمالك او لغيره فيسقط بخلاف  
خيار العيب لان الفسخ فيه تسليم الغايب فيسقط ما يقابلها اذ العجز عن تسليمه ومن شري شيئا  
بعثرة فباعه بعد فقهه بجمعة عشرة مراجة ونقا بضا ثم شراه ثانيا بعثرة فاذا اباعه مراجة  
يطرح عنه ما ربح وهو خمسة وبراخي على خمسة فيقول قام على خمسة وان شراه بعثرة فباعه  
بمئة عشرة ثم شراه ثانيا بخمسة لا يراج به اصله وهذا عند الامام وعندنا ما ربح على المثل اخر  
مطلقا استغرق الربح الثمن اى لا نه شرا رجدين واحكامه منقطع عن احكام العقد الاول  
فتبقي عليه المراجعة ولذا لو باعه المشتري من ثالث ثم اشتراه الاول يبيعه مراجة بالثمن الاخر وصلا  
لا لو باعه بغيره بى اى خمسة عشرة ثم اشتراه بعثرة يبيعه مراجة بعثرة وان شراه اول فلو  
هذا الحق الشراء الثاني شيئا بعثرة وباع ذلك من يده بخمسة عشرة والعكس بان شراه لولي  
بعثرة ثم باعه من العبد المادون بخمسة عشرة يراج السيد والعبد على عشرة لان بيع الولي عنه  
وشراه منه اعتبر عا في حق المراجعة والمضارب بالنصف لو شري المضارب بعثرة وباع من رب  
المال بخمسة عشرة يراج رب المال على اثنى عشر ونصف لان نصف الربح وهو اثنان ونصف لم  
لرب المال فيسقط على الثمن فيبقى ما ذكره وبراخي من يريد المراجعة بى اى لا يبيع عليه شيئا لواعي  
البيعة او وطيت وهي ثيابا واصباغ الخوب من قمار او حرقا للماد بغيرهم بى اى بيان انه اشتراه  
سلبا بكذا من الثمن ثم اصابه العيب عنده واما نفس العيب فلا بد من بيانه بان يبين العيب  
والثمن من غير ان يبين انه اشتراه سلما ثم حدث عنه ذكره الزيلعي وان فقيت عيبها اى  
المبيع يفعل او يفعل الجسبي فافقه امرتها او وطيت وهي كبر او تكسر الخوب من طيه ونشر  
لم البيان لان العدة جزء من العين فان انشأها تعيب بافها عليها الثمن واعد العدة صار  
مقصودا بالاتفاق فيقال بشئ من الثمن اشتري بنسبة وراجح بى اى بيان خيرة المشتري بى  
اشترى شيئا بالعدة ثم نسبة وباعه بربح مائة ولم يبين ففهم المشتري خيران شاء قبل  
وان شاء رده فان انقص ثم علم لزم كل منه وهو الف واية لان الاجل لا يقابل بشئ من الثمن  
وكذا التولية بعين ان كان ولا اياه ولم يبين خيرة لان الخيانة في التولية مثله في المراجعة لا نه  
بما على الثمن الاول وان كان استهلكه ثم علم لم يملك حال الما ان الاجل لا يقابل بشئ من الثمن  
ولو اشترى فوهم من صفقة واحدة كذا بخمسة كره بيع احد ما مراجة بخمسة بى اى بيان لا فقال  
التفاوت ومنه في جهل شيئا با وام عليه ولم يعلم مشتريه قدره اى قدره اقام عليه في البيع  
لجالة الثمن وان عمل في المجلس خيرة المشتري ان شاء قبل وان شاء رده **فصل** لا يقع



بيع المتقول قبل قبضه كانه ثم يبي من بيع ما لا يقبض ويصح في العقار عند اكتماله وام في بيع  
 خلو المجرور و زرع الارض في غلوه باطل في الحبوب واعتبارا بالقول ولنا ان كين البيع مطلق  
 عما هو في محل وكذا غرضه كان الهلاك بالعقار زاد مخرجه في المتقول والغرض هو غرض  
 غرض البيع العقد والمحدث معلول به معلول به بل المخرجه في المتقول كين جميع المتقار  
 ان كان غير طعام ومن شري كلبا كذا او بغير الكلب لا يجوز بيعه ولا اكله حتى يكله  
 لقوله ثم اذا ابتعت فاكل واذا بيعت فاكل ولا يجوز ان يزيد على المشرط وذلك للبايع  
 والتصرف في مال الغير حرام يجب التحريم بخلوه اذا اشتراه بجارفة لان الكلب له بطن  
 كلب البايع بعد العقد بخصه اي المشتري هو الصحيح لخصه اعراضه فكل شرط يكون كلب  
 البايع بعد بيعه بخصه المشتري و كلب المشتري قبل التصرف فيه وسند اي مثل الكلب الذي  
 والعربي بخلوه و زرع اوعده بخصه المشتري بعد البيع كالمذبح فانه يجوز التصرف  
 في قبل الذبح بعد قبضه لان الذبح وصف وليس بقدر فكونه كذا لا اذا سمي كلب  
 ذراع ثمنا في لا يحل له التصرف في حتى يذبح ذكره الزيلعي وصح التصرف في الثمن قبل  
 قبضه لوجود المجرور هو الملك مع عدم المانع وهو غير انفا في الهلاك ان المخرجه  
 يتعين بالتعين فلا يفتخ البيع بهلاك وهذا ان الثمن يجب في الذمة والقبضه يجب على  
 حقيقة بل على ماثل له يفتخون ثم يتقاصا وصح المخط منه اي الثمن وصحت الزيادة في اي  
 الثمن سواء كانت من المشتري ومن اجنبي وسواء كانت من جنس المرزوق عليه او من غير جنس حال  
 قيام البيع لا بعده كحق لوباعه او تصدق به او هبه وسلكه لا تنفع الزيادة وكذا الزيادة  
 في البيع لا تنفع بعد الهلاك على ظاهر الرواية بخلافه في المخط وفي رواية النواذرجي الزيادة  
 بعد الهلاك بنزله للمخط ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك اي استحقاق البايع بكل المخرجه للمشتري  
 من البيع واستحقاق النفع بذلك واستحقاق المصنف فالزيادة والمخط يلحق باصل العقد فلا  
 لان في زرع الارض وقبلي على اكل ان زيد على باي ان خط فان البايع اذا لم يخط بعض الثمن على المشتري  
 والمشتري قال كخره لئلا هذا الشيء دفع عند التولية على باي من الثمن بعد الخط فكان الخط بعد  
 العقد مخطا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد هو لك المقتدر وكذا اذا زاد المشتري على كل  
 الثمن او البايع على اصل البيع والشفع ياخذ العقار الذي خط من ثمنه والذي زيد فيه باطل  
 من الفضلين فباخره باي في المخط وبدون الزيادة في المخرجه فهو الشفع تغلق بالعقد او  
 فلو بلك العاقدان المتصرف في ما يرجع الى اضراره فلم يظهر الزيادة في حقيقة وخر المخط فيه  
 ومن حال بيع عبدك من زيد الف على ابي صا من كذا من الثمن سوي الا انه المخرجه في العبد

الشفع ياخذ بالام من الفضل

الاعراض

الاف من زيد الزيادة من اي من الضامن وان لم يقل من الثمن فالا على زيد كانه ثمن العبد  
 شيء عليه اي على القابل لكل من اقبل باجل معلوم صح تأجيله لا في الدين فله تأجيله  
 على الدين الا القرض فان تأجيله لا يقبله لا يصير بيع الدراهم بالدراهم كانه معاوضة  
 وان كان اعادة وصلة ابتداء في الوضعية فانه اذا اوضح ان يقضوا من له الف درهم فلا  
 الي سنة لزم من ثلثه ان يقض ولا يطالبه قبل السنة لا نه وصيته بالبيع والوضعية يتباح  
 فيها نظر الموصي ولا يجوز ان يحدد في الكسبي ولزمت ولا يقبل التأجيل في المجهول  
 متعلقين كجواب البيع ويصح تأجيل الدين في المقاربات كالمصارف ويصح كالمصارف  
 والمجاز **باب الربوا** هو لغة الفصل مطلقا وشرا فاضل الخال عن عوض شرطه حد  
 العاقدين في معاوضة مال بمال كاذاباع عشرة دراهم باحد عشرة مائة فان الدراهم فيه  
 فضل وليس في مقابلته شيء وهو من الربوا وعلة القدر وهو الكيل في الكيل في الوتر  
 في الوتر في الجنس وهو كون العوضين من جنس واحد حرم بيع الكيل في الوتر  
 بجنسه متفاضلا او في جنس واحد ولو غير مطعون كالحص والحديد لوجود عدل الخلة وقال  
 مالك علة الطعم في الاشياء اربعة والثنية في الذهب والفضة وهو قول النافعي  
 في الحديد واحد في راية ماروي سلم انه ثم قال الطعام مثله مثل وجه الدلالة  
 ان الطعام شق من الطعم وسي تربية الحكم على اسم شق كان ماخذ الاشتقاق  
 علة له والطعم بالفتح ما يؤدبه الذوق من خلوة ومراره وما يسهها وبالفتح الطعام  
 ولنا ماروي سلم عن ابي حنيفة الجدي قال قال رسول الله صلح الذهب بالذهب  
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثله بمنزلة ابي  
 ثمر دار واستراد فقدا ربي لاخذ والمعطي فيه سواء وجه الدلالة انه عم واجب المائدة  
 في الجنس تسمية للمائدة في حق العاقدين اذ لو كان احد العوضين اقل من الآخر كانت  
 المائدة تامة لاحد العاقدين دون الاخر والمائدة باعتبار الصورة القدر باعتبار العينة  
 الجنس قال لا سيما في اتفقوا على ان اذا اكر ربوا الشاة بكرة اختلعا في ربي الفضل  
 فان ابن عباس رضيهما لا يري الربوا الا في الشاة وعنه انه يرجع الى قول غيره وفي الكفاية  
 اختلوا في الجنس يعرف بالخلوة في اسم والقصود فالخطوة الشعر جبان عندنا وعند النافعي  
 كونهما مختلفين اسما ومعنى عندنا الجنس واحد وحل البيع في الاشياء المذكورة مما لا  
 مع التباين بل تفاضل او متفاضلا غير محتمل كقصة من كيلي بختين وبيضة ببيضتين  
 وتم بخر من كنفه القدر الشري ولذا يضمن المقتة والمقتتان عندنا بالقيمة وقال النافعي

في البيع المتفاضل بالجنس...



وهو راد عن كل واحد لا يجوز ذلك فان وجد الوصفان اي العقد في النفس ثم الفصل  
 كقضية تر يقف برين منه والنساء ولو بيع النساء كقضية تر يقف برين منه احد ما اكلها  
 تبيح وان عدل كل ما اكلها اي الفصل والنساء وان وجد احد ما فقط فصل النكاح كذا اذا  
 باع قضيه فقهه بقضية تر يقف برين منه فان احد جزاي العقد وهو اكل موهوبه هنا  
 لا يلزم في الآخر وهو الجنس او باع ثوبا به ثوبا بجنسه او حيوانا بجنسه لو وجد الجنس دون  
 العقد كما لا يحل النساء في هاتين الصورتين فخره روي الفصل بالوصفين وحرمة روي  
 النساء باحد ما وقال ذلك لا يجوز بيع حيوان باثنين من جنس يقصدهما اخر لعدم  
 مرجح او غير وقال الثاني ما عدل الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يجرم فيه شيء مما  
 الربوا ولنا ان اجتماع الوصفين للربوا حقيقة وهو روي الفصل وكل حكم يتعلق به وصفين  
 لا يتم نصاب العلة الا بهما واحدهما شبهة العلة ففتيت باحد هذين الوصفين شبهة  
 الفصل وهو روي النساء كما ثبت بحقيقتها حقيقة فهو باحد الوصفين فقط علة  
 تامة كحرمة النساء وبعض علة كحرمة الفصل فلا يبيع سلم ثوب هردي في ثوب هردي كما  
 سلم تر يقف برين من الجنس لو وجد العقد وشرط التعيين والتعاقب في الصرف والتعيين  
 فقط في غير فلو باع براتر بجنسها وتفرق قبل القبض جاز وقال الثاني في شرط التعاقب  
 قبل الا فترق في بيع الطعام بالطعام كافي في الصرف وفيه قال مالك وأحمد ونحو روي  
 صلح على حرمة الربوا في كيلو هو كيلو ابدأ وان ترك الناس الكيل شيه كالبر والسجور العر  
 والمخج ونحو على حرمة اي حرمة الربوا في وزنا فهو وزنا ابدأ وان ترك الناس فيه الوزن  
 كالذهب والفضة ولو يوصف بمجوده لان النقص اقوي من العرف فلو ترك به ولا نقض  
 حل على العرف كغيره لا شيء الا سنة المذكورة لقوله ثم ما راه المؤمنين حسنا فهو عند الله  
 فلو يجوز بيع البر بالبر متما ثلوه وزنا وكذا الذهب بالذهب متما ثلوه كيلو وان تعارف ذلك  
 لان السلم يجوز في الحنطة ونحوها وزنا لوجود السلم في علمهم وجاز بيع فلسين بدينار  
 مئتين عند الامام واي يوصف بخلقه فانه يجوز ذلك ويجوز بيع الكرواسون بلفظ  
 وبيع اللحم بلفظ حيوان من غير جنس ومن جنسه عند الامام واي يوصف وعند محمد لا يجوز بيع  
 حيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثر في الحيوان من اللحم يكون الزايد قابلا للسقط فخره روي  
 الربوا وعند الثلثة لا يجوز من جنسه اصله ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متما ثلوه كيلو الا في بيع  
 بيع بالسويق عند الامام لبقاء المحاجة من وجهه اذا السويق اجزا محظية مقدرة الله  
 اجزا ونسبة غير حلية وبيع هاتيك بديك لا يجوز فكذا ان يخلو فاهما بناء على تعاقب ذلك

عند

مختلفان لا يختلفان فيهما والمقصود منهما ويجوز بيع الرطب بالرجب متما ثلوه ولا يجوز بيع  
 بالرجب بالرجب متما ثلوه عند الامام بخلافهما فلا يجوز ذلك هو قول ائمة السنة وكذا بيع  
 رطبا او مبلولا بمثل او بالابس والتمار والرنبيب متعقبن بمثلها متساويا جاز عند  
 الامام واي يوصف لا يخلو بجنس التناوي في الحال اذ هو شرط صحة العقد في شرط  
 عند العقد لا بعده الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمار وروي ذلك  
 ولما رآه ثم نهي عنه فخلو فالحيث قال لا يجوز شيء من ذلك ويجوز بيع لحم حيوان بلحم  
 اخر غير جنسه متفاضلو وكذا اللبن فيجوز لمن حيوان بلبن حيوان غير جنسه و  
 الجاسوس مع البعوض واحد وكذا الحمر والضأن والبعوض مع الغراب جنس واحد ايضا  
 ويجوز بيع خل العنب بخل الدقل وهو باع من التمر روي متفاضلو لا يخلو في صليهما  
 فصولا لخل الدقل وللماء في كل من مع خل العنب كذلك انهم كانوا يجعلون الخل  
 من الدقل وكذا بيع عشم البط بالآلية او بالجم متفاضلو جاز في الخبر بالبر والدينق او  
 السويق متفاضلو جاز ايضا وان كان احدهما نسيئة به يفتي الحاجة الناس كن يبيعي  
 ان يحاط وقت القبض حتى يقضى من جنس الذي سمي لخله يصير شيئا بالمسلم فيه  
 قبل القبض ولا يجوز بيع الجيد بالبري بما فيه الربوا المتساو والقوله ثم جديها ورجلها  
 وكذا البر بالبر يجوز بخله والكفري حيث يجوز بيعه بما شاء من التمر ولا يجوز بيع البر بالبر والبر  
 او بالتمار مطلقا لبقاء المحاجة من وجهه منها من اجزاء التمر العاصيها الكيل لكنه غير  
 مستبينها وبين التمر فلو يجوز ان كيلو بكيل ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسهم بالزيت  
 حتى يكون الزيت والشحج اكثر مما في الزيتون والسهم تكون الزيادة بالخير فلو يلزم الربوا  
 وان لم يعلم مقدار فيه لم يجز لاحتمال الربوا ولا يستقر في الخبر اصله لا وزنا ولا عدد عند الامام  
 وعند أبي يوسف يجوز وزنا ودينق لعدم تفاوت اعاره بالوزن بخله والعدد وعند  
 محمد عددا ايضا لبقاء الناس بذلك ولا يربوا بين الدينق ودينق لان العدد في الدينق  
 لان يكون ما دون ما دونها فانه يتحقق الربوا في بينهما وكذا الكتاب بخله والمذرة بدينق  
 السلم والحري في ذار الحرب لان مال اهل الحرب مباح في ذارهم فكان المار في السلم  
 مباحا بله عند منقح **باب للمقوق والا** **تحقق** يدخل العلوق والكثيف  
 في بيع الدار فصالهما بالبناء لا يخلو الفلدة وهي السنة التي فرق الباب كذا في التمر  
 وفي باع قاضيان الساباط الذي يكون لحد فيه على الدار والطرف الا في كل دار  
 اخرى وعلى اسطوانات في السكة الا يذكر كل حق هو لها اي الدار ويذكر ما فيها وهي

بيع شيء بالشيء  
 بغير شرط  
 في السلم  
 بغير شرط



حقوقها أو يتركها قليل وكثير هو فيها أو غيرها عند إمام وعنده ما يدل على الظن لا يثبت فيها  
في الدار كاتها من قواع الدار فصارت كالعلو والكثيف ولا يدخل العلو في شراء المثلثة فوقه  
بيت أو يتركها قليل وكثير هو فيها أو غيرها عند إمام وعنده ما يدل على الظن لا يثبت فيها  
فوق بيت وإن ذكر الحق لأن البيت اسم لمستغفله وعلين ويصلح للبيوتة والشئ  
لا يكون تبعاً للمثلثة ولا من حقوقه ومرافقة ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب في شراء  
ماله ذلك لا يتركها قليل وكثير هو فيها أو غيرها عند إمام وعنده ما يدل على الظن لا يثبت فيها  
به فيه وأصل من حيث أنه يتصور بدون البيع فلا يدخل الأجرة لم تخرج إلا لو انتفاع  
بالشئيين وذلك لأن المثلثة في الأجرة بدون ذكر لأن الأجرة لم تخرج إلا لو انتفاع  
البيع فانه شرع للملك الرقبة ولولا جاز بيع ماله ينتفع به كالمثلثة لم يجرأ جازة  
لما خرج من بيان أحكام الحقوق شرع في بيان أحكام الاستحقاق فقال البيوتة هي متروكة  
إلى الغير نظراً في حق كافة الناس إذا انقضت قضاء القاضي ولا فرار حجة وأصره ذلك  
ولا يتركه دون غيره فيقتصر عليه والتناقص في الكل لم يمنع دعوى الملك وهذا  
وما قبل أصوله لسبب كثيرة لا يأتى منع التناقص في الكل لم يمنع دعوى الملك وهذا  
بينة على عتقه قبل الكتابة قبلت لأنه امر مجري فيه الخفاء ولا يمنع أيضاً دعوى الطلاق  
كالمائة إذا اختلفت من وجهها ثم أقامت بينة أنه كان طلاقاً ثلثاً قبل المخلع قبل البينة  
ولها أن تشرع بدل المخلع ولا يمنع أيضاً دعوى النسب كالرجل باع عبداً وله عندك وباعه  
المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الأول أنه أمته تسمع دعواه ويبطل البيع الأول لأن  
لأن يبنى النسب على العلوق فيحذف عليه فيجوز في التناقص ولو ثبت البيعة عند المشتري  
فاستخفت ببنية قتلها ولها أن كان فيه وقضي به أي الولد أيضاً في الأصح وقبل يبنى  
القضاء بالأم لأنه تبع لها وإذا أقر المشتري بها الرجل لا يتبعها ولها أن خذ المقلد الحاررية  
فقط لأن الأقر حجة فاصرة وفي النهاية إن لم ينع الولد أن ادعاه كان له أن يخال شخص  
لو أقر المشتري فأنه عذر فاشتره بناء على كونه فاذا هو حر فإن كان البائع حاضراً أو كانه  
محللاً لا يضمن الأمر لوجوبه من علي بن الحنفى والأصح أن لا يضمن الأمر لأنه جعل المشتري مغروراً والتعذر  
في المداخلة سبب للضمان ورجع على البائع إذا حصل له قضي ببناء على البائع وهو  
فيه وإن قال أرخصت فأنه عندك ضمان أصلاً لأن الرهن ليس بمداخلة ومن ادعى فيها  
بجوراً في فروع على شيء فاستحق بعضها أي الدار فلو رجع على أي يرجع الذي عليه على  
الذي الذي ان يقول دعوى في هذا الباقي ولو استحق كلها ركن العوض لا يدخل

الدعوى

الدعوى في المشتق وهم منه أي من جواب مسئلة صحة الصلح عن المحل لا أن للملأه  
فما يسقط لا يقتضي إلى المشاركة ولو كان أدعى كلها ركنه ما يثبت ولو يثبت لوجوب  
البيع يبرر عند فوات شئ من البدل ولو باع قصوي ملكه أن يضمن ولا أن يجبر عليه  
بقاء الخاديين وهما الفضولي والمشتري منه والمقصود على وهو البيع والمالك الأول  
وكذا بقاء الثمن إن كان عرضاً لا يبيع من وجه وقال الشافعي لا يضمن ولنا ما روي البخاري  
أنه عم دفع إلى عرودة البارقيصة ديناراً ليشري له به شاة للوضحة فاشترى به شاتين  
وباع لهما ديناراً ديناراً ديناراً وديناراً له عم فقال له بأكده ك في صفقتك وجه الأمانة  
أن عرودة باع الشاة الثانية من غير أن يعم وقد جازة وإذا جاز المالك البيع فالتمس العرض  
لكل الفضولي ولجأزة المالك تغايرة نفعاً أجازة عقد وعليه أي الفضولي شئ البيع لثباتها  
ولا فبينة وغير العرض ملك الجيرة وهو المالك أمانة في الفضولي لأنه مبررة الكيل لا يملكها  
الوضحة بمزلة الأجزاء السابقة والفضولي أن يبيع البيع قبل أجازة المالك دفعاً للحقوق  
عزف بمخلو الفضولي في الكايج فانه ليس له الفسخ قبل الأجازة وضع اعتلى المشتري  
من الغاصب إذا جازع البيع هذا عند إمام وأبي يوسف خلو فالجور هو قول وهو قول  
ورواية عن أبي يوسف وقول مالك والشافعي وهذه ثمانية السبلتين اللتين جرت المحاورات  
بين أبي يوسف وجعفر فقال أبو يوسف لم يردت لك أن الحق باطل عند إمام وقال جعفر  
لي أن الحق جائز عنده ولا يفسخ بيعة في شري عبداً من غاصبه فاعتقه ثم أجاز الولي ذلك  
الشرا جاز الحق عند إمام وأبي يوسف وإن باعه فأجاز الولي الشراء الأول لم يجر الشراء  
الثاني ولو قطعت به أي العبد الذي باعه الفضولي عند المشتري فاجيز البيع فانه لا يبيعه  
لأن الملك ثبت له من وقت الشراء فبين أن القطع ورد على ملكه وعلى هذا كل ما يحدث من البيع ويصل  
بأنه لا يبيعه من صفاته لما فيه من شبهة عدم الملك ومن اشترى عبداً من غير بينة ثم أقام بينة على المشتري  
البائع أو السيد جازع الأمر أي البيع وأما ردة لا تقبل بينة لبطون دعواه بالتناقص أو أقام  
على العقد وما عدا ذلك اعترف منها بصفته وقفاؤه والبيعة لا تبطل إلا على دعوى صحيحة فإذا  
بطلت الدعوى لا تقبل ولو أقر البائع بذلك أي جازع الأمر بالبائع عند القاضي لدره على البائع  
ولو اشترى وأمر من فضولي وأعطى المشتري في بئانه واعترف البائع بالغصب وانكر المشتري  
فله أن يرضى على الفضولي عند إمام وهو قول أبي يوسف وأما قوله فالجور قال يضمن وهو قول  
أبي يوسف وأما باب السلم هو لغة السلم وشرعاً بيع أجل بأجل القياس عم  
جواز لأن السلم فيه بيع وهو حرم وبيع المرحوم غير المملوك أو المملوك غير مملوك أو المملوك

مطلوب



لا يجوز بيع المذموم اولى كنهان بالكتاب المذموم الحكم في المستكره من رغبته من رغبته  
 اشهد بان هذا السلف المضمون الى اجل سمي قد اجل منه في كتاب واذن فيه قال تعالى يا ايها  
 اسحق اذا ما يتم دين الى اجل سمي فالكثير وبالله وهو اخبره الائمة الشريفة ثم قال  
 من اسلف في شيء فليسلف في كل معلوم وورث معلوم الى اجل معلوم ويصح السلم فيما كان  
 ضبط صفته جوده وورثه ومعرفة قدره لا في غيره لان غيره مجهول جهالة تؤدي الى المنازعة  
 فيقع في الكيل والموزون سواء النقيض لانها من والمسلم فيه مبيع فلا يكون منها وفي  
 العودى المقارن كالجوزة البيض عددا وليكون التفاوت المتقارب ساقط الاعتبار  
 فيما بين الناس وكذا يقع السلم في الفلوس عددا عند الامام واذن يوصف خلوا فالحق  
 ويصح السلم والاخر اذا سمي بدين معلوم لان احادها تختلف في المائنة فكانا عديدين  
 متقاربين وفي المذموم كالشوب ان يثن طوله وعرضه ورفعه وفي السلم الى اجل الذي  
 قد وقع وزاوية معلومين وكذا يقع السلم في السمك الطري في حينه فقط لا في  
 غير حينه منقطع من ابدى الناس ولو كان في بركة منقطع منها جاز في جميع الاحكام  
 ولا يجوز فيها اي المبيع والطري عددا لتفاوت احادها في الكبر والصغر لا يجوز في المبيع  
 ولا في طراد كالروس والاكارع ولا في جلود عددا غير بين الطول والعرض والصفة  
 خلافا لما كان في الخطب حرا والروضة حرة لا يجوز في طوله وعرضه ولا في طوله  
 والخرز لتفاوت المائنة ولا يجوز في السلم طرا عند الامام وقال يقع السلم في اللحم حراما  
 اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او ذراع معين كالمدي  
 فله احتمال انه يبيع فيقع النزاع ولا يجوز في طعام قربة او بريرة معينة اذ قد يغير فيه  
 اذ لا يقدر على التسليم ولا يملكه لا يبيع من حين العقد الى حين التحلل لان القدر على التسليم  
 وقت وجوبه شرط وشرطه اي السلم ببيان الجنس كتر او شعيرة ببيان النوع كسقية وهي  
 الخطة التي تبقى سجا او غنيتها وهي التي لا تبقى متغيرة الى الجنس ببيان الصفة كجدة  
 او ردي وبيان القدر كمن اراد وكذا كيلو بما لا يقبض ولا ينسبط وبيان اجل معلوم  
 واقله شهر في الاصح وهو ردي عن غير وعليه الفتوى مسئلة كتابا لا يمان وهي ان المدي  
 اذا حلف ليقضين الدين عاجلا ففضاه قبل تمام الشهر برب وبيان قدر رأس المال ان  
 كان كيليا او وزنيا او عدديا وهذا ان كان رأس المال عند العقد غير مشار اليه فباتفاق  
 وان كان مشار اليه فعند الامام خلوا فالها فلا يجوز السلم في جنس مختلفين بل هو بيان  
 رأس المال والحد منها ولا يجوز بيقينين مختلفين بل هو بيان حقيقة كل واحد منهما من السلم

في الدين

لا يجوز بيع المذموم اولى كنهان بالكتاب المذموم الحكم في المستكره من رغبته من رغبته

ديار كان

وبيان مكان ايضائه ان كان لدى المسلم في محل مؤنة هذا عند الامام وعند ما لا يشترط  
 قدر رأس المال اذا كان جسيما ولا معرفة مكان الايقاع ولكن ان شرط كان فصح وان لم يشرط  
 بوجه في مكان عقد وهو محل الامام اذ وسئل الفقيه ان يبيع عبدا حاضرا بين  
 موصوف الى اجل حيث يشرط ببيان مكان الايقاع عنده خلوا فالها والاخر كالمواش  
 والارواية بموئل لم يشرط احداهما لا يشرط ويقرن مكان القصة والاهل كالمسك بوجه حيث  
 كالاقتسام والارواية لا يشرط احداهما لا يشرط ويقرن مكان القصة والاهل كالمسك بوجه حيث  
 في الاصح اتفاقا لان قيمة لا تختلف باختلاف المكان وقضى سيدنا رأس المال الى السلم  
 قبل التفرق اي يقرن العادين بشرط خيل لينة بقاء الذي بقاء السلم فلا سلم بانه بقا  
 واما في دين على السلم اليه في كسر بطل في حصة الدين فقط لا نقار قبضه في المجلس فجاز  
 في حصة الدين لا جتماع شرائطه ولا يجوز التصرف في رأس المال قبل قبضه والسلم في قبل  
 قبضه في الاول من نفويت القبض الواجب بالعقد فلما في الثاني من التصرف في البيع قبل  
 قبضه تركه بان يقول ربنا السلم اعطني نصف رأس المال ليكون نصف السلم فيه كان  
 او قوله بان يقول اعطني ثلثا اعطيت السلم فيه كان ولا شراء شيء من السلم اليه برأس  
 المال بعد التقابل قبل قبضه كالوا السلم عشرة دراهم في كسر ثم تقابلوا السلم فلا يجوز لرب  
 السلم ان يشتري برأس المال شيئا قبل القبض ولو اشتري السلم اليه كرا من الخطة وكان رب  
 السلم السلم اليه في كسر خطة وامر رب السلم بقبضه فضاء لا يقع ولولم يكن سلبا ان كان  
 فضاء ثم ان المستقرن اشتري كرا امر قبضه بذلك يبيع قبضه فضاء حقيقة صح وكذا لو كان  
 سلبا ثم امر رب السلم بقبضه لم يلف فاكنته رب السلم لا جل السلم اليه ثم اكنته ثانيا  
 فله صح لوجود شرط الصفتين وهو الكيل فيها ولو اكنته السلم اليه في ظرف رب السلم بامر  
 وهو غايب لا يكون قبضا لان الامر بالكيل لم يقع لعدم بصا دقة ملكه الاخر لان حقيقة الذي  
 لا العين ولو اكنته البايع كذلك كالوا اشتري مملو خطة معينة فاكنته البايع في ظرف  
 المشتري بامر وهو غايب كان قبضا لان ملك الخطة بالشراء صار ملكه بخلوا فالواكنته  
 بامر في ظرف نفسه او في ناحية بيته حيث لا يكون قبضا لان المشتري صار مستعرا للظرف من  
 البايع ولم يقبضه والعارية لا تتم بدفع القبض ولو يكون الواقع فيه واقعا في يد المشتري  
 ولو اكنته الدين والعين في ظرف المشتري كالوا السلم في كسر خطة فلما اجل الاجل اشتري  
 السلم من السلم اليه كسر خطة بجسيما ودفع رب السلم ظرا الى السلم اليه ليحمله كسر السلم فيه  
 والكر اشتري في ذلك الظرف ان يدا بالعين كان قابضا للعين لعمدة الارضية والدين السلم





لمصادقة ملكه وان بدا بالدين فلو يكون فايضا كشيء منها اما الذي فلو عدم صحة الامر  
واما العين فلو لم يخلطه بملكه قبل التسليم فصاعده يستهلكا عند الامام فيستحق البيع  
وهذا الخلف غير مرضي بل لو ان حاربه العدة بالعين وعند صاحبه فليس العين  
فان شاء رجعها لشركه وان شاء فسخ البيع لان الخلط ليس باستهلاك عند ماولي  
اسلم امة في كرا فحقت الامة ثم تقابلت فماتت الامة في يد المسلم اليه قبل ان ياتي  
التقابل فيجب قيمتها يوم قبضها على المسلم اليه بردها الى رب السلم ولو ماتت ثم تقابلت  
مع التقابل لان حقته تقيد بقا المقصود عليه وهو السلم فيه وكذا المقاضاة كالم  
في الوجهين اي جزيي التقابل بخلو الشراء بالنظر فيهما اي في الوجهين المذكورين  
للتقابل ولو ادعى احداهما في السلم بيان الاجل او اشتراط الروادة وانكر الآخر والقول  
عند الامام لمنسها اي لم يدعي الروادة مطلقا سواء كان السلم اليه او رتب السلم وقال المنكر  
ان كان المنكر برب السلم في المسئلة الاولى وهو اذا ادعى احداهما في السلم بيان الاجل  
اذا كان المنكر السلم اليه في المسئلة الثانية وهي اذا ادعى الروادة والاستصناع وطول العمل  
باجل يضرب مثلا للمسلم سلم فيضيق فيما امكن ضبط صفته وقدره سواء تعرف  
كالحق او كالكثياب والاستصناع بجل يصح فيما تعرف في حق وطشت وقفته  
وتعذر ذلك خلوه في الرواد في وهو بيع لا عدة فيجوز الصانع على عمله ولو كان مواعنة  
لما جبره لا يرجع المستصنع عنه ولو كان مواعنة لكان له الرجوع والمبيع هو العمل لا عمل  
اي عمل الصانع وقال ابو جعفر البرقي عمل واسألني بترتب من الفرع على ان المبيع هو العمل  
بقوله فلواني باصنعه غيره قبل العقد ويعود او باصنعه هو قبل العقد فلنفسه المستصنع  
مع ولو كان المعقود عليه لم يصح وبقوله ولا يتعين للمستصنع بل باصنعه اذ الذي  
يطلبه في الرواد ببيع العين لا ببيع العمل فيضيق ببيع الصانع لعل رتبة المستصنع لعدم قبضه  
مع لان نقيضه باختيار المستصنع وهو جبر رتبته ولذا في المستصنع بعد رتبته افرد وترك  
لا تداشري مالم يره ولا يصح السلم فيما لم يتعارف كالشوب فلو ارجاها ان يشوبها  
بالفراس عند بدراهم معلومة لم يجز لعدم التعارف فيقول على اصل الفيا من ان الشا  
فيه الاجل وبين شرائط السلم فيجوز بطريق السلم **سائل شيعي** جمع شيعيت  
بجزي المتفرق يصح بيع الكل بخلو فاللشافعي وعن ابي يوسف عدم جواز بيع العقار  
وتصح بيع العقار في البيع علف او كالا الذي في البيع كالمسلم لقوله عم فاعلم ان لهم  
مالهم فكل باجرا من السبا عا جاز لهم الا في طرقاتها في حقها اي الذي كالحل في حق

سائر

المسلم

المسلم والخزير في حق كاشاة في حق المسلم فالخزير في حق من ذوات الكسالة والخزير  
من ذوات القيم ومن زوج شيعته قبل قبضها باجرا فان وطئت كان فصلا لا زوج  
الزوج حصل بتسليم من جهة المشتري فصاعده فخلو كلفه والاولى ان يجزى الزوج  
لا يتحقق القبض لعدم الاستيلاء وعلى المحل ومن اشترى شيئا فخاب غيبه معروفة  
لا يباع في دين بايده وهو من المبيع لا مكان ان يصل اليه البيع اليه بدون البيع وفيما يطال  
نحو المشتري وان لم تكن غيبه معروفة يباع فيها او يرهق البائع اذ باعه منه اذ لم يكن  
المشتري قبضه وذلك ان ملك المشتري ظهر باقرار البائع فيظهر على الوجه الذي اقر به من جهة  
واذا اعتد استيفاء ببيعه القاضي كالواهن اذ مات مفلغا ببيع القاضي الرهن ونقصي  
الدين وهذا ما يعاملون به هذه المسئلة وهو صريح بان هذا الحكم غير مخصوص بالخير اليه  
كالاستدعاء الفاصل صاحب الاصل لا يباح ولا يباح الجواهر وان دعي فلو يضر فلهما الفصل  
نكلا عليه ان في ذكر الشيء بدل الثمن لم يصب وان غاب احد المشتريين فما اذا كانا اثنين  
فلما دعي دفع كل الثمن وقبض المبيع وحسبه اذ انقصه الغائب شيئا من حصته لا يضر  
في الدفع اذ لا يمكن الانتفاع بتحصيده الا باذام جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة ولحق  
لمس ابني شيئا والمضطر يرجع كغير الرهن واذا كان له ان يرجع عن كل واحد من الخس  
لان ابني في حق كالموكل بالشاء اذا قضى الثمن من اياه وان اشترى شيئا بالذهب  
ونقطة فما نقصان اي يجب عليه مما ثمة شقال من الذهب وكذا من النقطة وان قال ان  
من الذهب والنقطة فمن الذهب يجب عليه مما ثمة شقال من النقطة مما ثمة درهم ورتبة  
وقد سبق في كتاب الزكوة وانما يجزى لك لان المعهود من الثمن في كل منهما ومن قبض ثوبا  
غيره عالم فانفق او هلك في موصاة عند الامام وقال ابو يوسف برب مثل الزنقة يقتضي  
الميزر في المتوسط قول محمد الاول مع الامام والاخر مع ابي يوسف وان فرج طيرا وباعه  
واقر او اقر شيئا فخلو من اخذ لا لا كذا لرضي كانه مباح سبقت يده عليه وكذا صيدا  
فخلو من صيدته للحق او دخل الرافق او اخذ الصلابة لشكة او الدار وكذا درهم  
او سكر يفرق على ثوب فان اعتد اي الثوب صلبه لذلك وكفه بعد السقوط عليه او  
غلق بابا لا راعى الصيد بخره فخلو ملكه وليس بالخزير في كل ما عمل العمل في ربه او  
بث فيها شجر او جمع فيها ثراب يجربان الما حيث لا يكون للخزير لانه ملك شيعا لانه  
الا يضره بخله بالشرط ويبطل الشرط الفاسد رتبة عشرة شيئا على اذ كان الاول المبيع فما اذا  
باع عبدا وشرط استخراة شهر فابيعه فاستخراة والثاني الاجارة بان اجاره بشرط ان يفرقه











حكم كفاية كونه من كون بغير حكم الكفاية فلو كان يقول من نفى اليك حكم الكفاية فلو كان  
يقيم في مجلس القاصي فله في السوق قالوا بغيره او المختار في زمانه كبره انما هو  
الناس في اقامته لكونه هو قول زفر وان له في مصر اخر غير الذي عينه في الكفاية لا يبرأ  
عنده ما يبرأ قال الله الثلث الى ان يكون مشهور في المصر الذي عينه او يكون قاضيه  
حادثه وبراءة عند الامام وهم فلو ما يبرأ على ذكر في صدر الكتاب وان سئل في براءة  
او في السواد لا يبرأ وكذا لا يبرأ ان سئل في السجن وقد حبس غير الطالب لان الغرض من  
التسليم التمكن من احتضاره الى مجلس الحكم وذلك لا يتأتى اذا كان محبوسا لغيره وقالوا  
يبرأ فان لم يكن بنفسه على انه اي الكفيل ان لم يوافق به اي الكفيل بنفسه الى الطالب فلا  
فروض من عليه فلم يوافق به غير لونه ما عليه اي انه الكفيل ما على الكفيل بنفسه وان  
واصله ما المطلوب ولا يبرأ الكفيل من كفاية النفس اذ منافاة بين الكفاية وبين المطلوب  
كل بهما جرحا صح وقد صحت الكفاية بالنفس فلو يبرأ منها الا بالوفاء بها ولو لم يبرأ  
وصار كمن لو دخل رجلان بجمع امرته وقال ان ابنت فطلقها فابنت فطلقها الى الكفيل حيث  
يقع الطلاق مع بقاء الوكاله حتى لو طلقها في القدر جاز ومن ادعى على آخره ان يبرأ  
سواء بينهما او لم بينهما بما بينهما جرحه او رتبة فكل بنفسه رجل اخر على انه ان لم يوافق به  
فعليه المائتة ولم يوف به عن الرتبة المائتة عند الامام والى يوسف خلع فالحق على ان  
لام بين لم يصح الدعوى فلم يجب حضار المدعى عليه فلم تقع الكفاية بالنفس فلما  
الكفاية بالمال لا يتأهلها عليها ولها ان المال ذكر حرقا فنصرف الى ما عليه فتصح الدعوى  
اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل الدعوى فظهر صحة الكفاية بالنفس فيترتب عليها ما  
الكفاية بالمال ولا يجبر على عطاء كفيل بالنفس فيحد فصار مطلقا عند الامام لان سبني  
على انه فلو يجب فيه الاستيثاق فان صحت بنفسه صح وقالوا بحسب القصاص لا تخلص  
حق الصديق فلو كان في حق محلول للعدو والمأتمه سد على فان شهد عليه مستوفى في  
حقا وقد حبس وكذا يحسب ان شهد عليه عدل ولعله ان الحبس للثمة وهي ثبتت بالمدعي  
شروط الشهادة العدة او العدة لا تخلو فالمدعي في الحبس شهادة العدة ولو شهد في رواية  
على ان الكفاية لما كانت عند ما تامة في الحدود والقصاص فلم يبق الحاجة الى الحبس  
الا مستثنى يحصل بالكفاية وضع الرهن والكفاية بالخارج لان الخارج دين طالب بذلك  
الدون كذا في القواعد الظهيرة والكفاية بالمال صحيح ولو كان المال محجورا قد يقولون  
كان دينا صحيحا بكتلت عنه بالف او بال عليه او بما يدعى في هذا البيع وهذه كفاية الكفيل

في البيع

وهي جائزة بالاجماع وكذا تقع الكفاية بالمال لو علمها الكفيل بغير علمه كمن خطب وهو الحق  
محمدا باذن فلما فعل في ثمة او ما عصبك فلان او ما ذاب اي يجب وثبت للعدو على ان يبرأ  
او ان اسحق البيع فعلى الثمن وكسخر المكان الاستيفاء بخوان قديم زبده هو المكفول عنه  
وكسخر بغيره الاستيفاء بخوان غاب عن البلد فعلى عليه من الدين وان علمها اي الكفاية بالخارج  
ان لم يكن سبب الرجوع وبقي المطر بطل بغيره تقع الكفاية لا انه لا يقع التعليق وتصح  
الكفاية كما انه لا يقع التأجيل وتصح هي على سببها فان في الهداية لا يقع التعليق بخروج  
الطريق كونه ان هبت الريح اوجاء المطر لا انه تقع الكفاية ويجب المال حاله لان الكفاية لما صح  
تعلقها بالشرط لا بطل بالشرط الفاسد كالطلاق والعاق وتصح صاحبها في وقالوا ليطي  
فلا سبب فان الحكم فيه ان التعاقب لا يقع ولا يلزم المال لان الشرط غير ملزم فصار كمن خلقه  
بغيره الدار بغيره ما ليس بملزم ذكره فاطمحين وغيره وقالوا ليجزى حرة او قوله سبب  
خطا لان العدة في العادة ولا سبب شيان الكفاية لا تبطل بالشرط الفاسد فالكفاية  
ان في روايةين في براءة ان المصدر الشهيد بغير سبب هي ان العدة لما دون العقد من ثمة  
صاحب المال ان يعقده المولي فقال رجل لصاحب المال ان عتقه المولي فانا ضامن لغيره عليه  
صحت الكفاية ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفاية بشرط غير متعارف جائز  
انتهى وليعلم ان المصنف لما اطع على صحة ما قاله الرطبي وعلى ان ما ذكره المصدر الشهيد  
رواه ما ذكره صاحب الذخيرة بقوله وعندنا ان المسئلة المذكورة لا تصح دليل لان المولي  
باغراق الصديق قيمة للحرارة فبما اضافة الضمان الى سبب الوجوب وليس تعليق على  
للقيقة فاضافة الضمان الى سبب الوجوب جائزة فتصح الضمان في تلك المسئلة من هذا  
الوجه فرق بين التعليق والتأجيل فقال وكذا لا تبطل ان جعل الحرة اي هبوب الريح او جري  
المطر لا تقع الكفاية وتجب المال حاله لان الكفاية لا تبطل بالشرط الفاسد ولا بطلان طابته  
اي ما من كفاية واصيله الا الا شرط براءة الاصيل في لا يطالب الا الكفيل فيكون حواله كما  
ان المولى بشرط عدم براءة التحيل كفاية حتى يكون له مطالبة اي من شرطه التحيل والمحال عليه  
لو طالع حرة اي الكفيل او المكفول له مطالبة الاخر محلول والمالك اذا اختار لصدا القاصي  
بغيره التمكن منه عند قضاء القاصي به فلو يمكن التعليق من الثاني فان كفل بالارعة فبغيره الكفاية  
على الفلانة اي انه الكفيل لان الثابت بالبرهان كالثابت بالحق وان لم يبرأ من الطلاق  
الكفيل فاما قوله بغيره مسئلة لا يشترط الزيادة ولا صيل يصدر في اقراره بكتفه اي ما اقره الكفيل  
على نفسه خاصة على كونه اقراره على الغير لا كونه له عليه فان كفل بغيره لا يرجع عليه



أي الكفول عنه بالدين عنه وإما جازها الكفول عنه لأنه متبرع فيه وإن قل بامر يرجع لأنه  
أدنى منه بامر فيرجع عليه ولا يطالب قبل الأداء فكفول له فإن لو لم يكن بأمر الطالب  
الكفول فلا يملك الكفيل ولو زعمنا أي الكفول عنه وإن حبس الكفيل ولو حبس أي الكفول عنه  
وبراء الكفيل ببراء الأصل كان براءة توجب براءة الكفيل وإن أراء الطالب الأصل أو أقر  
عنه براء الكفيل في الصورة الأولى وناخره في الثانية وإن أراء الكفيل أو أقر عنه ببراء  
الأصل ولا يناخره إلا ليس على الكفيل دين واسقاط المطالبة أو ناخره الدين  
سقوطه فإن قل بالدين للمال على أن يجعله مؤجلا إلى وقت يتأجل على الأصل أيضا  
حتى يطلب به قبل الوقت ولو صلح الكفيل الدائن عن الف على براءة براء ويرجع الكفيل  
بما أي بلالة فقط أن قل بامر لا تأها القدر الذي أراه وإن صلح الكفيل عن الكفول بحسب  
أمر يرجع بالوفاء لأنه سبالة بالدين فكذلك الكفيل الدين فيرجع بكل على أصل  
وإن صلح الكفيل الدائن عن موجب الكفالة يرى هو دون الأصل لأن الأصل لا يوجب الكفالة  
ليس المطالبة الكفيل فإبرأه عنه لا يوجب براءة الأصل وإن قال الطالب الكفيل لا يبرأ  
الدين للمال يرجع على أصل لأنه أقر بقبض المال حيث استند البراءة إلى الكفيل وغناها  
الوفاء وإذا لا يكون إلا بالوفاء فيرجع وكذا في برئت من غير أن يقول في عند  
يوسف خلو فالحمد فانه عند كالأمر وفي أبرأ تك لا يرجع لأنه أبرأ لا أبرأ بقبض  
هذا كله إلا غاب الطالب وإن كان الطالب حاضر يرجع إليه في البيان في أن كل لصدور  
البيان عنه ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالدين لأن في أبرأ عنها مضى التمسك  
فلا يقبل التعليق كسائر البراءة هذا على القول بثبوت الدين على الكفيل ظاهر وكذا  
على القول الآخر أن الكفالة عليه تملك المطالبة والمطالبة كالدين والاختيار للمتيقن لأن  
أن الثابت في الكفالة على الكفيل المطالبة دون الدين فكانت اسقاطا محضا كالطولية  
والعناق ولذا لا يرتد أبرأ الكفيل بالرد لأن الاسقاط يتم بالسقط بخلو والتشهير  
ومخلو ف أبرأ الأصل من الدين لو كان في مضى التملك ولا يجوز الكفالة بما تعد استيفاءه من  
الكفيل بل ما يجوز فيما تجرى لنيابة في استيفاءه لا فيما تعد كالدور والنقصان فإذا عرض  
من شرطها زجر المدين عن الفاد وهو لا يتحقق إذا اقم على غير الجاني ولا بالقيام المصون  
بغيرها فانه مضى بوجه دور وجه فلا تقع الكفالة بها لا شك كالمبيع فانه قبل الفسخ  
مضون بغير وهو الشئ الأبرأ أنه لو هكذا لا يجب على البائع شيء بل يفسخ البيع والمضون  
فانه مكفول بغير وهو الدين يسقط به إذا هلك ولا يجوز الكفالة بالامانة كما لا يملك

أصل

أصل كالأدوية المستعارة والمساخر والمضاربة والشركة فانها ليست بمضاربة على  
الأصل لا عين ولا تسليم ولا يجوز الكفالة بين غير صحيح كبدل الكتابة أو لغيره  
أو عدل أن المكاتب غير بين أن يجر نفسه وبين أن يوفي واجبات الكتاب على الكفيل  
هذه الصفة لا يفيد أن له أن يقول أنا عاقر في كل وقت وكذا بدل السعانة لا يجوز  
الكفالة عند الأمام ويجوز عند مالك أنه حر يدون ولا يجوز الجمل على دابة معينة  
أو حذرة عند حنن الخ من الأيمان بتقديم المملوك مجلد في غير العتدين فانها  
تجوز بهما ولا تجوز عن بيت مفسر عند الأمام خلو فلهما فلا يجوز دابة قال الثقف  
ولا يجوز بله قول الطالب في المجلس وهذا عند الأمام ومحمد وقال أبو يوسف فيكون  
مع غيبة أي الطالب إذا بلغه فاجاز به قال الأئمة الثلث فإن قال المريض لو أنه  
قلل عني بما على من الدين فقلل مع غيبة الغوا جاز اتفاقا وإن كان القياس  
بإبرأه على فإبرأه ولو قاله المريض جنتي الخلف المشايخ قبل لا يجوز قبل يكون تجوز  
الكفالة بالأعيان المقصودة بنفسها كالمقنن على سقم الأثر والمقصود المبيع  
فاسد وعن الاتفاق لا يقع ولنا أن الكفالة ضم الزمة إلى الزمة في التزام ما كان  
مضمونا على الأصل ورة العين المقصودة بنفسها مضمون عليه ففقد التزام من الكفيل  
فجوز تسليم المبيع قبل الفسخ إلى المشتري والمؤمن بعد القبض إلى الرهن والمساخر  
إلى المستأجر لأن التسليم يحق على البائع إذا قبض الثمن وعلى الرهن إذا قبض الدين وعلى  
الرهن فحينئذ الثمن لأنه دين كسائر الديون **فصل** ولو دفع الأصل للمال الكفول  
للكفيل قبل دفع الكفيل للمال إلى الطالب لا يبرأ منه أي لا يبرأ الأصل للمال من الكفيل  
وإرجع فيه الكفيل فله ولا يصدق ببراء الكفيل ببراء الكفول حب أن كان المودع غائبا  
بغيره كالبر هذا عند الأمام خلو فلهما فلا يطالب له ولو أبرأ أصل كفيه أن يتعين عليه فإبرأ أي  
أمر بان يشتري ثوبا ما كثر من القيمة ليقتضي به دينه بطريق العينة مثلاً أن يتقرب من آخر عشرة ثياب  
عليه ويبيع منه ثوبا سادس عشر تحت عشرة مثلاً ثمانية رغبة في ثوب الزيادة فيبيع المستقر عشرة  
وغيره ويبيع عليه البائع تحت عشرة إلى أجل سمي به لما فيه من الاعراض من الدين إلى الدين كقول  
لأبي حنيفة عن عمر بن الخطاب قال عرض لثوب الكفيل والرجح الذي ربحه البائع عليه أي الكفيل فلا  
الرجح ومن قل الآخر بما زاب له على غيره أو قل باقتضاه يدينه فإبرأه وهو المكفول عنه  
فإن الطالب على الكفيل بأن له الكفالة لا يقبل بيقته لا كقول لا سيجب المستقبل بالقضاء أو بآب  
كان وذلك لم يوجد القضاء على الغائب لا يجوز فله يجب شي وأبو حنيفة على أن لا يبرأ



الفا وهذا كقول بامر وزيد غائب فقصي به عليهما ويكون للقبيل الرجوع على الاصيل فلو قالوا  
لا انه لما انكر كان زعمه ان هذا الحق غير ثابت بل الذي ظلم فلو يكون له ان يظلم غيره فلو انشع  
كذلك فقبل زعمه ولو برهن على انه كقول بامر فقصي على القبيل فقط لا على الغائب فلو كان  
الدركي لا يشترى عند البيع تسليم البيع بطل دعوى الضامن ملكية المبيع او شفقة  
اولا بانه يصور ذلك وكذا جعل دعواه لو كتب شهادته وحكم على من كتب فيه باع وكذا  
بيعا باثبات شهادته هنا تكون اقرا على ان البايع باع ملكه او باع ببيعا فلو قالوا ان الذي  
يصور ذلك يكون منافيا لجمله ولو كتبها اي شهادته على اقرارا بغير حصة لا يظن ذلك  
لعدم الشافعية وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل له باطلا وكذا ضمان المضاف لثمن اي  
السلعة المضاف لثمن لانه ضمان التزام المطالبة وبطلان الوكيل والمضارب لانه من  
حقوق البيع ومما قد ان له حقوق البيع لا ترجع الا الى العاقد ضمان المضاف لثمن  
شريك من شئ ما باعاه صفقة ولحقه باطل لانه بينهما ما يبيعان من ثمنه او ما يبيعان  
بوجه المشتري الا وهو شريك بينهما وضمان الانسان لنفسه باطلا وبضمانها مجبنا بغير  
للدرك قبل قبضه وهو ايضا باطل ومضمان المضاف لثمن حقيقة صاحبه لو اصابته بغير  
بان سعى كل واحد منهما لنفسه ثمنا ثم ضمن احد مال الآخر لانه شريك بينهما في ضمان الدرر  
للراجح والحقه صحيح قيل الما بالراجح المختلف به لا فراج المقاسمة وهو يجب في الجرح  
من الارض لانه غير واجب في الذمة فلم يكن في حق الدين وكذا ضمان النوايب سواء كان بحق  
ككثيري الشراء او لا بوجوبه لغيره ليش وبغير حق كالحمايات في ذمتنا وضمان  
العهد وصورة ان يشترى عبدا فيضمن له اخره مدته باطل لان العهد اسم يقع على  
الصك القديم وهو ملك البايع فاذا ضمن تسليم فقد ضمن لا يقد عليه ويقع على العقد  
وعلى حقوقه وعلى الدرر وعلى خبايا الشرط فبطلت كفالة الجاهل وكذا ضمان المخلص  
ما قبل عند الامام فلو قالوا هذا بناء على تفسيره فعدم ما هو تخليص البيع ان قدر عليه  
وتمت ان لم يقدر وهذا ضمان الدرر في المعنى وعنده تخليص البيع عن المستحق وتسلمه  
الى المشتري وهو يقع على ذلك ولو ضمن تخليص البيع او رد الثمن لا يقد عليه ولا يمكن  
الوفاء به وهو تسليم البيع ان اجاز المستحق وترد الثمن ان لم يجز ولو قال الكفيل ضمنه  
اي المال اليه وقال الطالب بل ضمنه حالا فاقول للكفيل وفي الاخرين من قول القول  
للمقر له لو قال اتحاله والفرق انه اقرب اليه ثم اتبع بحاله وهو تأخير المطالبة والمقر له  
فانقول له بخلاف كفالة فانه لا دين فيها فالطالب يتقي انه مطالب في الحال والكفيل يكره

فانقول

ولا يضمن ضمان الدرر ان استحق المبيع مالم يقض بجمته على باعه او مجرد الاستحقاق لا ينفذ  
البيع في ظاهر الرواية مالم يقض للقاضي المشتري بالثمن على البايع فلم يجب على الاصيل  
ترد الثمن فلو يبيع على الكفيل **باب كفالة الرجلين والعبد** لو كان عليهما  
اي على اثنين كقول كل منهما عن صاحبه بامر فاداه لهما ما يرجع به على الآخر لا يوقع الثماني  
عنه عليه اصاله او يمين وقوعه عما عليه كفالة الا اذا زاد ما اداه على النصف لانه يصر في اليما  
عليه كفالة فيرجع به ولو كلفه مال عن رجل وكفل كل منهما بما يدين ذلك المال عن صاحبه بامر كالي  
كان على رجل الف درهم مثله فكل واحد من الرجلين كل منهما بالجميع على الاقرار ثم كفل كل منهما عن صاحبه  
بالرؤية بالكفالة فاداه لهما ما يرجع بنصفه على شريكه ثم يرجعان على الاصيل او يرجع هو  
كل على الاصيل لو كفل بامر كانه عليهما مستويان فيه وان ابراء الطالب احدهما فله الحق في  
بطلان ابراء الكفيل لم يوجب ابراء الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر فليس عليه  
في افقه ولو اشقت شركة المفاوضة فطرب الدين اخذ من شاء من شركتيهما بكل دينه ان كل منهما  
كفيل عن الآخر كما علم في كتاب الشركة ان المفاوضة تضمن الكفالة وما اداه لهما ما يرجع به على  
الآخر لم يرد على النصف لما ذكر في كفالة الرجلين واذا اوتيا العبدان بعقد واحد بان قال  
المولى كاتبا بثلثي الف وكفل كل عن صاحبه رجعي كل على الآخر بنصف ما ادى والقيا من ان  
لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة ببطل الكتاب وكل بانقراده باطل فعدم الاجماع  
او في ضمانهما اذا كاتب كتابتهما بعقد واحد لا يستحق ان يصر في ان يصر في  
بطلان مكان وقد امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على كل واحد منهما في حق المولى  
وفي حق نفسه وعقلا اخر حلق باداية فيطالب المولى بكل واحد منهما بالمال بحكم الاصل لانه  
فانها ادري عتق وعقلا اخر يتعاله كافي ولذا المكاتب كل واحد منهما اصيل في الكل  
كفيل عن صاحبه في حق صاحبه بالكل فاذا ادري احدهما شيئا وقع عن كل ليدرك فيقع  
نصفه عن صاحبه مستويا فلو يرجع به عليه وان عتق اليه احداهما قبل الاداء لم يلحق  
ملكه ولان يافض حقيقة الاخر منه اصاله او من المعق كفالة او يرجع المعق فقط بما ادى  
على صاحبه لا صاحبه عليه بما ادى عن نفسه لان غير المعق اصل فلو يرجع اذا ادري او  
كفيل عنه بامر فيرجع به عليه ولو كان على عبدا لا يبيع له الا بعد عتقه المجلد في المشتري  
والمشتري منه صفقة مال فكل به اي المال رجل كفالة مطلقة من غير تعرض للموالاته  
لزم الكفيل حاله حاله على العبد لوجود البعب وقبول الذمة لانه لا يطل بالحق في جميع  
امره المولى ولم يرض بتفاته به والكفيل غير حر اذا ادري ارجع على العبد لانه عتقه



لوصف المانع عن المطالبة قبل التوفيق وهو الحصر ولو ادعى رجل رقبته بعد كفل به رجل  
آخر فمات الموصوف من الرقبته كان له ضمن الكفيل قيمة ادعى الوفي ثم رقبته على غيره  
بغيره بقبته وقد التزم الكفيل ذلك بعد الموت تبقى القصة واجبة على الاصل كذا على الكفيل  
بجوده اذا ادعى المولى على الجدة كفل آخر بقبته فمات العبد حيث لا يكون على الكفيل شيئا  
لبراءة الاصل كما اذا كان الكفيل بنفسه خرا ولو اقبل سيد عن عبده بامر او كفل عبدا عن غيره  
قبته بقبته الكفالة عن سيده فحق فأي ادعى لا يرجع على الآخر لان الكفالة وقعت  
غير موجبة للرجوع لان امره لا يوجب دينا على الآخر قال زحان كان الكفالة بالمال  
كل منها على الآخر لا مانع وهو الرق قد لا قلنا وقعت غير موجبة للرجوع فلو سئل  
له بعد ذلك ثم فائدة كفاية الوفي عن عبده وجوب مطالبة بايها الدين من سائر سوا له وفائدة  
كفاية العبد عنه تعلق الدين بقبته **كتاب الحوالة** هي اخذ اسم من الامانة  
قال في المغرابة اصل تركه ليقول على الزوال والنقل منه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل  
وشرا نقل الدين من ذمة الجميل الى ذمة المحال عليه وينفع في الدين لا في العين لان الدين وصف  
شري وهذا النقل حكم شرعي يظهر اثره في المطالبة واما العين فحيث فلا يستقل بالنقل  
بل بالنقل الحثي واما نفع في الدين برضا المحال لوفى الدين بقدره والذم متفادته فلو كان  
رضائه ورضاء المحال عليه لان الدين يلزمه فلو بد من التزامه فلو سألته الى رضائه او كان  
المحال بد من الجميل وهو قول مالك احمد لان الحق للجميل فلا بد ان يستوفيه بنفسه وبغيره  
وقيل لا بد من رضاء الجميل وايضا هو المديون هذا ما ذكره القدر ربي في فضل بشره  
لحققتها وهو في الزيارات واما شرط الرجوع عليه او ال سقوط ذمة عن المحال عليه ان  
الحوالة فيها نفع وهو سقوط ما على من الدين فضاء كما لمكول عنه حيث تقع الكفالة بل  
رضائه واذا تمت الحوالة برى الجميل من الدين بالقبول من المحال والمحال عليه ان مضى الحوالة  
النقل وهو يقتضي فراغ ذمة الاصل فلو لا لا باخذ المحال من تركته لكن باخذ كقبول من  
الوفى او الغراء تخافة التوري ولا يرجع عليه المحال الا اذا توري بقبته وهو الذي توري باحد  
الامر عن الامام لا يجوز المحال عليه غلبا او انكارا للحوالة وحلفه ولا يثبت عليه ان العجز  
عن الوصول الى الحق يتحقق بكونها وهو التوري حقيقة وعندهما بقبيل القاضي اياه ايضا  
اي بما عهده الامام وبحكم القاضي فلو سبه في صفة وتقع الحوالة بالذم للموعدة كالم  
او دعه الف درهم والمحال عليه آخر ويبرأ المحال عليه بملوكها التقيد بالحوالة بها لانه لا يلزم  
الاسماء وتقع ايضا بالذم المخصوصة ولا يبرأ الغاصب بملوكها بالانقضاء للحوالة بملوكها

المقصود

المضنية واما قبلة الحوالة بالدين او الودعة او الغصب لا يطالب الجميل المحال عليه بتعلق حق  
المحال بذلك مع ان المحال اسوة لغيره الجميل بعد موته وذلك ان الحوالة المقيدة وان كانت حرة  
تعلق حق المحال بذلك وكان ينبغي ان لا يكون المحال اسوة لغيره الجميل كما في الرهن كقبته اربى  
او ذمة من الرهن لان الرهن الحق بالرهن من سائر الغراء اربى انه لو ملك الرهن بسقط الدين  
فلا كان الرهن الحق بغيره كان الحق بقبته واما في الحوالة المقيدة فليس المحال له الحق بغيره  
الا ان لم يسقط ذمة عن الجميل والتوري على الجميل ذمة فلا يمكن هو الحق بغيره لم يكن  
لحق بغيره من سائر الغراء وان لم يقيده بشيء وهي الحوالة المطلقة فلو المطالبة بالودعة  
والمقصود بالدين من المحال عليه ولا سطر الحوالة باخذ اي الجميل ما على المحال عليه من الدين  
او دعه من الودعة والمضروب هذا في المطلقة خاصة على في الهدية وفي شراعي الهدية  
سواء كانت الحوالة مطلقة او مقيدة وفي المطلقة ظاهرة واما في المقيدة فلو ان الجميل ليس الحق  
الاخذ من المحال عليه فاذا دفع اليه المحال عليه فقد دفع ما تعلق به حق المحال فيضحي المحال  
عليه واطالب الجميل عليه الجميل بمثل ما حال به يعني اذا حال رجل جوده على آخر حال قد  
المحال عليه في المحال ثم طالبا لادفع الجميل يادفع فقال الجميل املت بدني في عليك و  
المحال عليه انكره لا يقبل قول الجميل بل يجزي ولو طالبا الجميل المحال بالمال بان قال املت بقبته  
لي حال المحال املت بدني في عليك لا يقبل قوله بل وجهه يعتمدا على يدعيه ونكوه القصة بغير  
دفع الله معرب سفته قال القدر ربي وبني الاخر اض اسقوط خط الطريق وصورة دفع مبلغا  
رضاء بجليل شلا التي اخرضا في الطريق ياخذ شل بدني من يد او من يدنا فيه وانكره لان  
في جرفته وقد ربي عن فرض جرفته **كتاب القضاء** هو في اللغة لعلان  
مختلفة قال ابن قتيبة كلها تعود الى معنى واحدا صلة الختم والفراع عن الامر في الشريعة الا ان  
القضاء بالمعنى من اقربى القرابين وافضل العبادات لما فيه من قطع المنازعات واقامة الاحكام التي  
بها يكون العالم على احسن نظام وتركها انما تدعى الى الفساد والاختلال واهل من هو اهل الشهادة  
وشرط اهليته اي القضاء شرط اهليتها لان ولاية القضاء كالفرع لولا يد الشهادة ان الحكم القضاء  
يشتري عليه حكم الشهادة وان اصل الولاية يثبت بالشهادة وكلا الولاية يثبت بالقضاء والافتقار  
اعلم له ويصح تقييده ويجب ان لا يقيد كما يقع بقول شهادته ويجب ان لا يقبل لان العدالة  
فيما شرط الولاية لان السلف اجازوا حكم من قبل من الامر وطا رة ولا يحق له لا فطر ذلك  
وفي النور عن ائمتنا الثقل ان الفاسق لا يصح قاضيا ولا اول اعق ولو وضع القاضي احد  
بالحق الرشوة او غيره يستحق العزل ولا يغير في ظاهر المذهب وعليه سنايحا وقيل بغيره انما يقع



اعطى يقضها بمحض العزل او ايسره ولا انه شافنا عما كان فيها من نفع المحل  
 ويجوز ان كان في حوزة على وجه ينظر القاضي لم يدين في حال المحبس لانه يقضي ناظر  
 للمحبس من افرجها واقامت عليه بعبئة الزم به ولا يعمل بقول المحرر لانه صار كاحد  
 من الرعايا وشهادة الزم لم يسجد محض خصوصاً اذا كانت بفعل نفسه ولا اي وان لم يعرف  
 ثم عليه بعبئة ينادي عليه ايما اذا جلس للحكم بان يأمر القاضي بنقله من مكان يطلب  
 فلون بن فلون الفلاني للمحبس حتى فيلخص حتى يخرج بينهما فان لم يظهر خصم يأخذ  
 منه فكيف بنفسه ثم يحكي سبيله بعد استنظار في امره كما ذكرنا ويحل في الواجب وعقد  
 الوقوف التي وضعها المحرر في ايديها كالماء بالكبيبة او باقراره في اليد لا كذلك محض  
 لا يقول العزل لما امر الا ان اقره واليد البسليم منه اذا ثبت باقراره ان اليد كانت للقبض  
 فيض امر القاضي كما انه في حق في الحال الا في حق مال اذا اقره لانه يقبل منه ويجلس للحكم  
 على ساكنها في المسجد الجامع او في لانه اشهر ما وضع البدل ولو جلس في داره واذن لنا  
 في العزل فلو ايسر به لان المحبس في دار بوث التهمة ولا يقبل هدية لان قولها لو ادى الى  
 مراعات الهدي الا من خربه لانه صدر منهم او سجدت عادته بما رآه قبل القضاء ان لم يكن  
 لها خصوصية ولم يزس من عرفت عادته بما رآه على العادة اذ لو قبلها مارايت الخصوصية كان  
 الحكم يقضاه ولا ان الزيادة على لاجل القضاء ويخصر القاضي الدعوى العامة لا الخاصة وهي  
 لا يتقدم ان لم يخصر لخاصة تكون كاجل القضاء بخلاف العامة ويشهد الجائزة ويعود  
 المحبس لانها من حقوق المسلم على المسلم ولا يتقدم ترجاها وكانا عدلاً فيكون خبره مقبولاً  
 ويسوي بين الخصمين جلوساً ويكون بينه وبينهما قدره راعين ولا يقعد احد من الخصم  
 الابن والاخر من الجانب الا يسر بفعل ذلك مع الشريف والذمي والاب والابن والمليمة الزميمة  
 واعداً ذلك سوى بينهما جلوساً او قبلاً ونظراً ولا يسأ احد ما ولا يسأله ولا يقضيه دون  
 ولا يفتقر اليه ولا يبرأ معه ولا يلقنه محبة لما فيه من كس قبله لا آخره ولا ادى الى ترك حقه ويكره  
 للفتنة الشاهد بقوله ان الشاهد بكذا وكذا ان فيه عانة احد الخصمين فكره واستحسنه ابو بصير  
 في غير موضع التهمة لان الشاهد قد يهاب مجلس القاضي فيخصر كان في تلقينه احياناً التي  
 ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه لما فيه من سقوط الرتبة ولا يانع احد لذلك فان عجزه لم  
 انقاسا وعظيما وجميع او عطش او حاجة او الم من برد او حر او غير ذلك كف عن القضاء  
 وكذا في كل حال شغل قلبه وانما تقدم اليه للمعان فان شاء سألها عن عالمها بان قال لها ما اكلم  
 وان شئت اسكن حتى يبرأه وان اكدت له احد ما اسكت القاضي الا عرجي بقوله

فرض بعد ذلك كالاقتضاء ما يترد وهو قولنا انك والافق واحد لا ينفك القضاء بالشرع  
بصرفها وكذا لا ينفك القضاء القاصي في الامر الذي اخذ الشرع لاجله والشرع على اجزاء  
منها ما هو حرام للوفاء بالمعنى وهو الشرع في تقدير القضاء ومنها ما ينفك القاصي على القضاء وهو  
حرام من الجانبين ايضا لا ينفك قضاؤه ولو كان بحق ومنها ما دفعه المحقق على نفسه او له  
حرام على الاخذة بالواقع ومنها ما دفعه اليه تعالى حاله عند السلطان وهذه على الدافع دون  
الاخذ فلما راد الاخذ ان يحل له بشارة الدافع بواحدة ما يريد ان يدفع اليه ثم المشارة  
استعمل في هذا العمل وان شاء استعمل في غيره ذكره المصنف في القاصي يصلح فمضاه  
بمجهوده خذ من النسبة الى الخطأ وقيل لا يصلح وفي اصول البرهان اجمع العلماء والقضاة  
ان القاصي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد وان لم يكن من اهله لم يحل له ان يقتضي الا يطرق  
المكاتب فيمكنه ان يحفظ من قول الفقهاء ولا يحل له ان يقتضي فيما لا يحفظ او من قول المتقدمين  
ولا ينبغي ان يكون القاصي قضا غليظا اي جافا شديدا في الكلام المتفاضل من جهة الاعتدال  
لأن القصود من القضاء دفع الفساد وهذه الاشياء بعينها فساد وبنيان يكون من قول  
بني ربيعة وعقائد الحرام وعقل وصلاحه وقدمه وعلمه بكنهه والاثر وهو ما يروي عن الصحابة  
ودعوا الفقه وكذا القاصي ينبغي ان يكون موصوفا بالصفت المذكورة والاجتهاد شرط الاولوية  
عند اختلاف الشك واضح ما قيل في هذا الحديث ان يكون قد حوى علم الكتاب ووجه معانيه  
وعلم السنة بطريقها ومتونها وان يكون عالما بالفتاوى ومصدايقها وعالما بما عرف الناس  
وليس له شئ من جمع الصفا المذكورة في ما سألنا الاجتهاد شرط الاولوية لا الصفة فتوقعه  
للجاهل ومجانرا لا دور في الاذي اي ينبغي للمقدان جماعة وكوه المقدان متحقق الحقيق على غير وجه  
عن القيام به اي القضاء ولا بأس لمن يتقن من نفسه بااداءه لان كبار الصحابة رضيهم وانا بدين  
رضيهم قد روي عنهم قدوة ومن يتقن له دفع عليه كانه من كفاية بالاجماع ولا يطلب القضاء  
بقوله ولا ياله بل ما خرج ابو داود والترمذي وابو عبيد عن انس رضي قال قال رسول الله  
صلعم من حال القضاء وكل لا يقفه ومن اجبر عليه نزل اليه ملك فسقده ويحرقه يقتله من  
السلطان الجار كما يجوز من العادل ومن اهل البيعة لان الصحابة رضيهم تقدروا من حادثة  
رضي بعد ان اظهر الخلاف لعلي رضي مع ان الحق كان معه ولنا بعدون تقدرنا من اجاز  
مع اشتها رطل وجوده اذا كان لا يمكنه من القضاء حتى فيجزم عليه عز وازا نقل القضاء  
بالا يعطى بدين قاض قبله وهو الخابط التي فيها السجلات والحاضر وشاها  
الصكوك التي فيها الاقراوات وفيه الاشياء ونحو ذلك بحيث استبين او اسنا وهاها



واذا ثبت الحق الذي وطلب جبر حصة الذي ثبت الحق عليه فان ثبت ما لا خلاف في حصة الا  
امر بالوداد في عند ظهوره بطل مع وان ثبت بالبينة حصة قبل الامر بالدفع لظهوره لظن ان  
وقبل لا يجب فيها حق امر بالدفع وباني فان ادعى انفسه حصة في كل الزمان بدل ان كان الحق  
لأن دخول المال في يد مبيت لغنائم اوله بالتمسك كالمهر المجهول الكمال لأن التزام المال  
باعتبار دليل على بانه ظاهر لا يجب فباعتبار ذلك المذكور لا اذا برهن حصة ان له  
ويجب شدة يقبل على بطلان القاضى انه لو كان له ما لا ظهر هو الصحيح لأن من لا يثبت  
من يري حصة في ان حول ايسر من اعطاء ما عليه من مال قليل فكان التقويص الى ما القا  
هو الصحيح وقبل حصة شهرين او ثلثة وقيل اربعة الى سنة فان لم يظهر له مال باق فانت  
بينة على عساره على سبيل عدم الفائدة في حصة الا ان يبرهن حصة على بانه  
في حصة لان الجبر من الظلم فاذا امتنع من اداه الحق مع القدر عليه جبري بنابيد  
الحبس ولا يسمع البينة على عساره قبل حصة عليه أكثر المشايخ لانها بينة على النفي فلو  
يقبل ما لم يتأكد بمؤيد وهو الجبر بعد تقبل على سبيل الاحتياط ويجبر الرجل لنفقة  
زوجته لا بد بالامتناع عن الاتفاق عليها صاعدا لما لا يحبس والد في دين ولده لا في  
الحبس عقوبة فلو يقع من الولد على الدار الا ان الاتفاق عليه فيجب في النفقة جبرا  
ولم يبرهن الجبر في الحبس وضمانه لا يخرج ان كاله من حصة فيه ولا اى ان لم يكن لمن  
جبره في الحبس خرج منه ولا يمكن الجبر من المتحرر من اشتغال وهو الصحيح ويمكن من جبر  
جائز ان كان في خلوة وكذا امراته لان اقضاء شوق الفرج كاقضاء شوق البطن وقيل  
لا يمكن واذا تمت الدار ولم يظهر له مال على سبيل اعادة هذا فكذلك الحكم ونقض الدار لا يبيح  
عليه قوله ولا يحول بينه وبين عزائه عند الامام بل يلزمه ان لا تستطير الى وقت الايسار ذلك يمكن  
في كل ساعة فيلزمه ان لا يحجب ولا يتعذر من التصرف والسفر ان منع عن ذلك اضار به  
وتعطل فيهم فيسركونه يتصرف ويسافر ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص  
باعتبار كل منهم ما يحققه دينه وصفة اللزوم ان يدرؤا مع حيث دار فان دخلوا  
جلسوا على الباب ولا يدخلون معه ولو كان الدين لرجل على امرأة وقد تمت الدار ولم يظهر لها مال  
لا يلزمها الرجل بل يجب امره توليها كما قال اذا اخلص الحاكم يحول بينه وبين عزائه  
لو لم تظهر لها مال تعال الى الميسرة وبه قال زفر النافعي واحمل الى ان يبرهن ان له ما  
بعد نقليه **فصل** اذا شهد واعدا القاضى على خصم حاضر حكم القاضى بها اى  
بالشهادة وكتب بالحكم كىلو يتسبى الى وقت وهو هذا المكتوب السجل وان شهدا على

الحكم

لا يحكم لأن الحكم على الغائب يجوز لا يكتب بها اى هذه الشهادة لحكم القاضى المكتوب  
بها وهو كتاب القاضى الى القاضى والكتاب الحالى سمي به لأن المقصود بحكم المكتوب اليه  
وهو اقل الشهادة في الحقيقة لأن القاضى الكتاب لم يحكم بالشهادة وانما اظهرها الى المكتوب اليه  
لحكم بها والقياس بان في ذلك لأن القاضى الكتاب لو حضر نفسه وعمل به انه على الكتاب  
لم يعمل به فكنا به اولى لما فيه من شبهة التزويز والخطاب ببلط وكذا الحكم الا انه جبري  
استحسانا للحاجة الناس اليه لأن المدعى قد يفتقر على الجمع بين شهوده وخصمه فاستدبرها  
على الشهادة ويقبل في كل ما لا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والكسب والنسب من الحى  
واليت والخصم والا مائة والمضاربة المحيية والى ما لم يقبل فما يسقط بشبهة كالمردود  
والقود لأن كتاب القاضى فيه شبهة ومما لا يقبلان معها في ظاهر الرواية انه لا يقبل في  
المنقولات لانها تحتاج الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة بخلاف العقار وغيره  
من المنقولات وعن محمد قوله في كل ما يقبل وعليه المتأخرون وبه يقتضى هو قول الأئمة  
القول وعن ابو يوسف انه يقبل في الجبر ودلالة وعندها من المنقولات فغلبه الا باقية  
وعنده انه يقبل فيها لكن بشرطين ذكرتهما في الميسرة والآخر ولا بد ان يكون الى  
معلوم بان يقول من قولن الى قولن ويذكر فيها ما شاء قال يورى اى جبره ذكره لما ذكر  
الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقراء الكتاب على من يشهدهم عليه ليعرفوا  
ما فيه ويعلم بما عليه لقصور فهم غالب الناس عن فهم المقصود من العبارة في القراءة  
وغالب الكتب او يعلم اى ان لم يقرأ الكتاب عليهم وما ذكره المصنف لحوط ولا شرا  
لا يعلم وتكون اسماؤهم داخله فيه ويحتمل بحضرتهم كىلو يتنهم نصير ويحفظوا ما فيه  
من وقت التحمل الى وقت الاداء كما في جميع الشهادات ولذا يدفع اليهم كتاب اخر يقر  
تقوم ليكون محرم معاونة على حفظهم ويسأل اليهم وهذا عند الامام وغيره واوجب  
لم يشترط شيئا من ذلك المذكور سوى اشهادهم انه كتابه فسهل لما ابتلى القضاة واختار  
الشرعي قوله وبه ما لا يكون لغير الخبير العيان وما قوله احوط واذا وصل الى القاضى المكتوب  
اليه نظر في حقه ولا يقبل الا بخبرة المضم لأن هذا الكتاب في حقيقته اداء الشهادة فلو قبله  
الا بخبرة المضم وشهادة رجلين او رجل واحد ان كان كتاب قولن القاضى فراه علينا وختمه  
وسل الى الناظر في مجلس حكم وهذا عند الامام ومحمد وعندها في يوسف يكتفى بشهادتهم انه كتاب قولن  
والدخلة وعنده ان الحكم ليس بشرط وعنده انه يقبل الكتاب بلى بينة ولكن لا يعمل به الا  
بشبهة وهذا اذا اكره المضم انه كتاب قولن القاضى والا فيكون اقرارا فالاشهاد واقعه وقراه



على الختم والرقعة ما في الاثنت عشرة سنة عند ما كان القاضي الاول كتب عدالتهم وادخلهم  
بغيرهم بالعدالة او سأل من يعرفهم من الثقات فزكاهم وفي الهداية والصحاح انه يفتقر  
بعدم ثبوت العدالة لا شرعا يحتاج الى زيادة الشهود وانما يمكن اداء الشهادة مع العلم  
ويطلب الكتاب بموت القاضي الكاتب وعزله وكذا اذا ثبت اذ اقرن او قرف فمداوعيل  
وهو الكتاب او بعد وصوله قبل ان يقره وعرضا في يوسف لا يبطل وهو قول الثاني  
ولمعد ويبطل بموت المكتوب ليدل ان كتب القاضي الاول بعد اسمه المكتوب ليدل ان  
من يصل اليه من قضائه المسلمين لا شرعا يكون اعتمادا لكل فيكون مكتوب اليهم وقال الثاني  
ولمعد ويبطل وان لم يكتب ذلك لا يبطل الكتاب بموت الختم بل يفتقر على اشرافه  
مقامه وفي المحيط سواء كان تاريخ الكتاب قبل موت المطلوب او بعده وعليه في الكتاب  
على اشراف الختم ينبغي ان لا يبطل الكتاب بموت المدعي لا وثيقه تقوم مقامه اذا علم الختم  
بشي من حقوق العباد في زمن ولايته ولمحاجا له ان يفتقر به عندا وهو قول الثاني  
ورواية عن ذلك واحمد ولو علم شيء قبل ان يفتقر القضاء او في غير مصر الذي هو قاضيه  
لا يفتقر به عند الامام وما كان يفتقر به عندا والشافعي في قول واحمد في رواية الختم  
خاص كحل في قضائه او مصر وللإمام انه علم شهادة لا علم قضاء فلا يفسد وجوبه ان  
بلفظ الشهادة والحد **فصل** ويجوز قضاء المرأة لآنها من اهل الشهادة فلو  
من اهل القضاء اذ كل منها من باب الولاية وقوم لا يفتح قوم وكذا امرهم بركة على  
نقصان حال ذلك القوم لا على عدم جواز توليتها في غير حد وقود لعدم جواز توليتها  
ولا يختلف قاضيها لان الامام انما يفتقر بقضائه دون غيره وقال الاصطفي ليدل ان يختلف  
اذا اذاه الامام علولا لا يفتقر على ان يتولا بنفسه وان قد فلا الا ان يفتقر اليه ذلك بخلاف الامام  
بالحد فان يجوز له الاستخلاف فيها وان لم يفتقر اليه ذلك لانه لما فوض اليه الحق مع علمه  
العوارض لما فوض من قاستها قد خسرته ولا يمكن انتظار اذن الامام الاعظم لضيق الوقت  
كان لا ينفك عنها اذ انما الاستخلاف وكذا اذا استخلف المقتضى اليه فبايضا يستلزم  
وكما يفتقر اليه عله لان الامام لا يفتقر في منجته الامام كان نائبا عن الامام فلا  
يكتفي المقتضى اليه عله الا ان يقول له الامام ول من شئت واستبدل من شئت وغيره  
ان يفتقر اليه بحضرة او في غيبته فاجازة جان كافي لوكالة اما اذا فعل بصورة فعل  
ينقل اليه واما اذا اجاز فعله فلو انه صار كما فعله واذا فرغ الى القاضي حكم فاضا  
في امر مختلف فيه الصمد الاول وهم الصحابة منهم امضاء لان الخلو والوجود قبل

القضاء

مسألة

القضاء يرتفع به كما يرتفع باجماع العلماء على قول بعد اختلافهم في العمل الذي قبل ان لم يحضر  
الكتاب والادلة السوية او الاجماع كلقضاء بشهادة يمين او بفتوى كراعي المنفعة او بفتوى  
شركاء السبعة عدلا والمراد بالاجماع ما ليس فيه خلاف فسنديا الى دليل شرعي وما اجمع عليه  
لهم ولا يعتبر فيه خلاف البعض تنزيلا للقليل منزلة العدم وقيل ان سوغا له ذلك يعتبر يسرى  
في الخلق فالحال فان عباس ربه في اشتراط مجمل الام من الدرس الى التفت بالجمع من الخوة  
وان لم يسوغ له ذلك فلا يعتبر يسرى في خلاف الخلق منه في حرية ربه الفضل والقضاء  
على اوجبه يفتقر ظاهرا وباطنا اي عند الله ولو بشهادة زور اذا روي بسبب عين وهذا  
عند الامام واي يوسف اولا خلا فالحمد وهو قول ابي يوسف اخره وقال وعندا ما لا يفتقر  
باطنا بشهادة الزور وخرج عليه بقوله فلو اقامت امرأة بينة زور على رجل انه تزوجها ولم  
يكن القاضي اي بالزوج حل لها تمكينه عند الامام وهو حتمي النفاذ باطنيا خلا فاما في الا  
المهلة وبالنسبة لم يكن سببا معينا لا يفتقر باطنا اتفاقا لان في سباب الملك تراحا وليس  
يعين بعضا والى في بعض واثبت الملك مطلقا من غير سبب ليس في وسع بشر محله والمدعي  
بسبب موت كالباع والشارء والاحارة والكراعي والاقالة والفرقة بطلاق او غير وفي الرتبة  
والصدقة رايان وكذا في البيع باقل من قيمته فان قيل يشكل على قول الامام ان المرأة لو ادعت  
ان زوجها ابانها بثلوث او بما دونها ومجد الزوج وحلفه القاضي ان علمت ان الامر كما قالت  
لا يبعها الا اقامت معه ولا ان تأخذ من سيرة شيئا اجيب بان ذلك اشكال اذا كان الطلاق ثلثا  
ابطول المحلثة للوفاء قبل زوج آخر واذا كان دون الثلث لان الاشياء انما يثبت اذا  
فتى القاضي بالسكاح وهنا لم يفتقر لوعتراف الزوجين به وانما المرأة ادعت الفرقة  
وعزت عن اثنائها عند الحاكم فتقوى ما كان على حاله والقضاء في مجتهده بخلاف رايه  
نايبا له فيه او عامدا لا يفتقر عندا في الوجهين وبه يفتقر عندا امام يفتقر لونا سببا  
او غيرهم الى القاضي في امر من الامور مما فيه اختلاف وهو يذهب في ذلك الى مذهب ونسبي  
منه وبه يفتقر بخلافه فخذ يفتقر وفي الحد رايان عنه ولا يفتقر القاضي على نايبا له  
نايبا حقيقة كوكيل او نايبه شرعا كوكيل نصيبه القاضي وحكما بان كان نايبا على الغائب  
لانما سببا لما يدعي على الخاصرة ذلك لان احدا ان يكون نايبه على الخاصرة الغائب  
شيئا والحد كذا لو ادعي في يد رجل فانكروا والحدوا في ايها مكده فاقام الحادج البينة اليه  
اشترها من فلان الغائب او ادعي على شخص انه لا يفتقر عن فلان الغائب بامر وان لم يفتقر  
ذلك الغائب له درهم فادعي المدعي عليه بالكفالة وانكر الدعي فاقام المدعي البينة بغير



في هذه الصورة كما وبنيت الحق على الغائب والماض حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اشارة  
 اليه وثابتها ان يكون ما يدعيه عليه شينين كما لو ادعى على القاذف انه عذر فلو ثبت  
 عليه رجوعه فاقام الموقوف اليه ان مواع الغائب قد اعتقه فيجب عليه ما عاون وكما  
 لو شهدا على رجل بحق فقال الموقوف عليه مما عدا ان لقول واقام اليه فبرهن من  
 له على ان قولا اعتقه ما وهو يحكمها يقضي القاضي بالحق في حق الماض في الغائب  
 والمدعي شيان المال والحق على الغائب وهو سبب ثبوت المدعي على الماض في الغائب  
 كما ان يدعي على الغائب شرط الما يدعي على الماض لا يقع كما لو قال ان طلق فلان امرأته  
 طالق ثم برهنت ان قولا طلق امرأته فلو ان غائب لا يقبل منها ولا يحكم بوقوع الطلاق  
 عندها من الماشي بخلاف القول ان دخل فلان الدار فانت طالق وبرهنت على دخول  
 وهو غائب حيث يقبل ويحكم بوقوع الطلاق لان هذا ليس بقتضاء على الغائب اذ  
 ليس فيه ابطال الحق وقد افق بعض المتأخرين بذلك في المسئلة الاولى ايضا منهم  
 من لا سلام لان دعوى المدعي كما تتوقف على السبب فتوقف على الشرط والاصح خلوه  
 ويكون يقضي الموعود بان ويقضي القاضي بالانبيم ويكتب ذلك في ان اقرضه  
 لبقاء المال خصمنا والقاضي يقر على الاستخراج والكتابة ليحفظه ولا يجوز  
 ذلك للوصي ولا يجوز ايضا للاب في الاصح للغير عن الاستخراج **فصل** ولا  
 الخصمان من يصلح قاضيا يحكم بينهما لان لهما اداة على انهما افق تحكيمها وان  
 عليها بينة او اقرار وتكول او اخبار باقرار الخصمين وبعد اذ اشرعوا الى كتابة  
 الولاية قائمة بخلافه اذا اخبرها بحكم لا فقتضاء الولاية وكل منهما ان يرجع قبل حكم لا يبرأ  
 لا شاهد من جهة ما فكان لكل منهما عذر قبل الحكم لا بعد واذا رفع حكم القاضي امضاء  
 وانق من جهة والا ايمان لم يكن موافقا مذهبه بقتضاء الولاية للحكم على غير الخصمين بخلاف  
 القاضي الموقى من جهة الامام فان له الولاية على الناس فكان قضاءه حجة على الكل فاذبح النفا  
 ان لا يكون لقاض آخر يري خلوه بقتضاء ولا يصح التحكيم في حدة فرد والا صل الحكم بقرينة  
 الصلح فاجوز استيفاءه بالصلح يجوز فيه التحكيم وما لا فلو ويصح في سائر المحكمات الحكم  
 في الكتابة بانها واجبة ونسخ البين المضاف وغيره كذا ذكر المجتهدات ليدل على غير ما  
 الا وفي القولا لا يقتضي بطلان بطرف الخصم الى ذلك فيرد في ايامهم من جهة والى ايامهم  
 خطأ الحكم بالدية على العاقلة لا ينفذ انهم لم يحكم ولا يصح حكم الحكم والى ايامهم  
 ورجعة كذا تفق الشهادة لهم ويصح حكم عليهم ويصح لمنزله وعلية اى على من له  
 اى شقة ليس لذي فضل عليه على اخره ان يتدعى قبله او

وهذا هو الحق  
 والى على السبب  
 كما في القاضى  
 كما في القاضى

كما لو رجعا ردى العلوة الى العلوان ببني عليه وهذا عند الامام سواء كان ما فعل احد  
 بصرا او خراولا وعندهما كل منهما مالا ضرره به برضاه الآخر فيلزم انما انفسه لى لى  
 الامام وليس كل راذلة مستطيلة تستحب منها راذلة مستطيلة غير راذلة فصح باب في المنفعة  
 لان فقه المار وليس لهم حق المار في النافعة لهم ذلك لان حق المار من جهة العامة وفي راذلة  
 مستطيلة لوق طرافها لهم ذلك لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار لكل  
 ولعندهم حق المار في كلها ومن ادعى هبة في وقت كالوا دعى ثوبا في دين رجل الله وهبه ولها  
 اليه في وقت كذا فصال بينة فقال الله محمد في الهبة فاشترى به منه او لم يقبله لك فيبرهن على  
 الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل الفرق ان التوفيق في الوجه الاول يمكن ان يتحقق  
 في تافض لحوار ان يقول ذهب منذ شهر ثم يجد في الهبة فاشترى بها منه منذ سبع وفي  
 الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقض من ادعى ان زيدا شراى جارية فانكره لغيره  
 وذكر من خصوصية اى ترك المدعي خصوصية زيدا لى المدعي وطبها وكان الظاهر في  
 لوقه على الخيرة من اقر بقبض عشرة دراهم وادعى انها زبوف او ادعى انها شراى  
 ان اسم الدرام يقع على الجيار والربوف والشهجة كايضا يصدق ان ادعى انها شراى  
 ان اسم الدرام لا يقع عليها ولا يصدق ايضا ان اقر بقبض الجيار او حقه والتم وهو  
 ظاهر او اقر بالا شيعا لانه عبارة عن القبض بوصفا التام فكان عبارة عن قبض حقه  
 والربوف ما برده بيت المال والشهجة ما برده بيت المال والتجار ايضا والسوق ما غلبت  
 على نفسه ومن قال ان اقر له بالقول ليس عليه شيء ثم قال في مجلس ثم لي عليك القاء يقبل  
 ذلك منه بلا حجة لانه ابطال لا اقراره بالردة فلو يقبل منه بعد الا حجة بخلافه لو كان يقول له  
 ان شئت منى هذا الشيء ثم صدقه حيث يقبل منه بولو بينة لانه اقرار عليه فعلم بخلافه الاول  
 وما لان ادعى عليه مالا كان له على شيء فط فيه من المدعي بان اقام بينة تشهد للمال عليه  
 لم يبرهنوا والمدعي عليه على القضاء او اقراره فلو خلو للفر كان التناقض لنا ان التوفيق  
 ممكن لان غير الحق في الواقع فقط بل وفي الرسم ايضا قد يصدق في برامنه وان زاد على انكا  
 ولا اترك لولو لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين قضاء وامرأ بدون المعرفة قال في  
 السلام البرزدي في شرح الجامع الصغير ذكر القدر في هذه المسئلة عن اصحابنا ان  
 القضاء يقبل لان المحقق والخبرة قد ابرأ من بعض وكو كيد برضاه ولا يعرفه ثم يعرفه  
 ذلك لو ادعى على اخر بيع امته منه واما ورثتها يجب فانكر المدعي عليه البيع فيبرهن المدعي  
 على البيع وبرهن المنكر على البراءة من كل عيب يسمع برهان المنكر هذا على في الجامع الصغير



وذكر القضاة في هذه المسئلة على قولين الى يوسف وذكر انشاء السيد في الخصم وهو كذا في غير موضع  
بكره بطلان عند الامام وهو جاس كما في قوله عبده حر او امرته طالق وعند ما اخر حفظ وهو  
استحقاق المهر لولا سببنا فلا سببنا ويصرف الى اليه **فصل** ما روي  
فكانت زوجة سلمت بغير موته وقال وارثه بطلان قوله فالحق لا يملك الا سلام ثابت في الحال والى  
نقله على اقلها كما في مسئلة الطالق لو اختلف الزوج والمساخر في جريان الماء والقطعة وكان  
سلم فقالت زوجة سلمت بغير موته وقال وارثه بطلان قوله فالحق لا يملك الا سلام ثابت في الحال والى  
حارثا والحادث يضاف الى ارباب الدقا وان حال الموضع الذي بيده وديعة لميت لرجل هذا ابن  
سويحي الميتة وارث له غير دفع الوديعة اليه اي يقضي عليه بذلك وان قال لا خير بعد قوله  
المذكور هذا ايته ايضا وكذا في الاول فمضى بفتح الوديعه لاوله ولو لم يمتح اقراره الاول فمضى  
بره عن اللان فكان اقراره الثاني شهادة على الاول فلو قيل كالمكان ايتا مبروفا ولو قسم المهر  
بين الورثة او العزاة وشهادته لم يقولوا فيها الا عرف له وارثا او غيرها اخره لو اخذ منهم كغيره  
اي لغيره لغيره لم يقولوا فيها الا عرف له وارثا او غيرها اخره لو اخذ منهم كغيره  
عند الامام وعند ما يوافق في اخذ القاضي كغيره عنهم ومن ادعى عقارا في يد رجل ارثا له  
والخبر الغائب ويرهن عليه دفع اليه بغيره ترك باقية مع ذي اليد لو اخذ كغيره عند الامام  
ولو جاءه وقال ان كان ذاك الذي احدثا الصفا غريمه ووضع عندا من لان الجاحدين بوا  
من يوضع عندا من وفي المثل لو اخذته بالاتفاق وقيل على الخلاف قال الزاهد في العتاق  
ولو كان عرضا لو اخذته بالاجماع لا يمكن تعيبه وقيل تركه عند ذي اليد لا يصح لان صاحبه لا يملك  
فيكون اشتد حفظا من تركه عندا من لا تملكه عندا من يعين واذا اخضر الغائب دفع اليه  
بهذه اعادة البينة لان الحكم للغائب لا عليه ومن ادعى بطلان مال فهو اي لصا في بيع على مال  
ولو قال مالي او ما ملكك صدقة فهو يقع على مال الزكاة والقياس فيها واحد وهو قول الزهري  
اعتبرنا الجواب لغيره بما يباح به كما بقوله خذ من اسولهم صدقة انصرف الى المقتول لا الى مال  
المال فلذا ما يرجع العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اختل الميراث ويحل في اي في قوله الى مال  
ما ملكك صدقة ارجع العبد عندا من يوسف خذ من خذ الحق فانها لا تدخل عند فان لم يكن له غيره  
اي غير مال الزكاة اسكنه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بمثل ما اسكن كان حاجته مقدرة  
ثم ان كان صاحب حرفة عسك قوت يوم وان كان صاحب دور فهو انيت فقوت شهر وان كان  
صاحب ضيعة فقوت سنة وان كان تاجر فقد اربح في المال ومن ادعى اليه المال لم يملك  
هو وصي حتى لو باع شيئا من التركة قبل عمله بالايضا ارجع اليه بخلاف الوكيل حتى لا يبيع

الوكيل

الوكيل حتى يملك وقيل في الاخبار بالوكيل خبره وان كان فاسقا لان الاعلام بالوكيل انما  
على الوكيل يستوفى وليس فيه الزام ليشترط شرائط الزام كما في قبيل في العزل منه اي من  
الوكيل لا خبره عدل او مستورين هذا عند الامام وعند ما هو كذا في الخلاف في اخبار  
السيد بما عيده والشفيع بالبيع واليك بالترديج وسلم لم ياجر بالشرايع فعدت  
العدل او المستورين لان الخبر بهن الجلة يملك التوكيل من حيث ان المستوفى يصرف في  
ملكه ويشبه الزامات لما قد من حضره يلزمه الاخر من حيث منه عن التصرف فوجب ان  
يلزم احد شرط في الشهادة وهو العدل او العدالة فخرنا على الشيبين حقا وعند  
بكتفي بها باجر الوكيل ان تها من المعاملة ويجوز الواحد منها ان كانا يدينه لواقع القاضي واسمه  
عبد اللطيف او اخذ لما ارضاع واستحق العبد من المشتري لا يعين اي القاضي واستد  
ابن القاضي في مقام القاضي والقاضي مقام الامام فلو اخذ منهم لا يلحق الضمان كغيره  
من قول هذه الامانة فتضيع الحق في رجوع المشتري على العزاة لا في البيع واقع لهم فيرجع  
المشتري عليهم عند تقدير الرجوع على القاعد ولو باع الوصي كغيره من اي الغزاة بامر القاضي  
ثم استحق العبد او مات قبل قبضه اي العبد من الوصي فوضع المال اي الثمن جميعا للمشتري على  
الوصي لان الرجوع بالثمن من حقوق العقد فمضى يرجع الى العاقبة وهو الوصي بانه  
لو ثبت وهو اي الوصي على الغزاة لا يباع لغيره كان عاملا لهم ومن عمل اخبره علوه وخلفه  
لغيره يرجع عليه ولو ظهر جرحه لبيت مال جميع الغريم فيه بدينه لا يملك يدينه فيل  
يرجع ايضا باعهم الوصي من الثمن والا فصح انه يرجع ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت علي  
هذا مشيئا الى شخص بالرحم او القطع او الضرب فاقصد وسعد فعد من غير بيان من القضاء  
لان عدالة تمتنع من الرضا وعلمه من الخلف في الحكم وكذا في العدل غير العالم ان  
فاسد فغيره بان يقول في الزنا اني استفسرت لمقر به كما هو المعروف فيه وحلت عليه بالرحم  
ويقول في حد السرقة انه ثبت عندنا انه اخذ لضياعا من حرز لا شبهة فيه وفي القضاء  
ان قل عدل بلو شبهة في بيعه بصدقة وقبول قوله والا اي ان لم يكن فغيره فلو يعمل  
بقوله وهو مخترع ابي منصور في الجناح الصغير لم يقيد بعلم ولا عدالة ولا يعمل بقوله  
العدل مطلقا عالما كان او جاهلا ما لم يعاين بسلوكهم ويشهد بذلك مع القاضي عدل ان قوله  
يحمل الخطأ والغلط والذكر غير ممكن وهو اخر قول مجز واستحق الماشيغ لفساد الحال  
فانما القضاء قد وقع هذا في الدرس في غير محله ولو قال قاض عزل الشخص اخذت منك  
المال وقضيت الى فلان قضيت به له عندك وقال القاضي المعزول الشخص قضيت بقطع يد







عليه ويقول شهادة باع او اقر لا تدين عاين السبب فوجب عليه الشهادة كما عاين وفي البيع بالثمن  
فلا يثبت دون على البيع بل على الاخر والا عطاء ويقول شهد كاشهدني بالثمن يكون كذا وكذا  
يشهد على شهادة غيره اذا سمع اراها او اشهدا بالغير عليها ما لم يشهد هو عليها كما انها تعترف  
على الاصل بازالة ولاية في تنفيذ قوله على الشهود عليه وازالة الولاية الثانية للغير عليه  
فلا بد من اقامة اليه والتحقق منه ولا يحمل شاهد قاض ولا راعية مالم يترك الشاهد الشهادة  
والقاضي الفضية والرواية رواية هذا عند الامام وعند جماهير العمل ان كان محققا بيده  
للمؤمن من الميراث والتزويج ولا يشهد احد بالمعانة بالايجاع الا الشك الموت والشكاح  
والخول وولاية القاضي واصل الوقف اخو زبائن شرايطه فان هذه المذكورات يجوز  
الشهادة فيها وان لم تعان اذا حضر بها من يثق به من بين عشرين او عدل وعده  
والقياس ان يجوز الا يعلم ولا يحصل العلم الا بالكشف والعيان او بطريق المقتضى ولم يوجد  
وجه الاستحسان ان هذه الامور تحقق بمعانة اسبابها غير صريح من الناس ويتعلق بها الكفا  
يتق على اقصاء القرون وانقرض الاعصار فلولم تقبل فيها الشهادة على ذكر ادعي في الخارج  
وتعطل تلك الاحكام وانما اشترط استماع الخبر من عشرين او عدل وعده من كانه اقر  
نصاب بغير العلم الذي يثبت عليه الحكم في المعاملة وفي الموت يكون العمل ولو اثنى هو  
المتن ان الناس يكرهون مشاهد تلك الحالة فلو لم يحضر غالبا الا كذا وكذا في الغيبة  
كبدن بيان الجبهة بان يشهد ان هذا وقف على المسجد والمقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر  
في الشهادة لغيره لا يقبل وتاويل قواهم لا تقبل شهادتهم على شرايط الوقف ان جردوا  
ان هذا وقف على كذا لا ينبغي ان يشهدا انه بعدا من غلته فيصرف الى كذا ولو قالوا ان كان  
في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي ويشهد من رأي جالس المجلس القضاء ولا  
عليه المحض ان الله قاض وان لم يشاهد تقبل الامام اياه ويشهد من رأي رجل واحد  
يكتفي معا وبينهما البساط لا زواج انما زوجته علوه بظاهر الحال وكذا يشهد من رأي  
سوي الادبي في دينه تصرف فيه تصرف المالك انه له لان اليد بلمنا علة ويلفظ ظاهر على  
المالك فيشبهه ان وقع في قلبه ذلك اياه ملكه وان وقع في قلبه انه ملك الخلف الشهادة  
والادعي ان علم ربه او كان صغيرا لا يعتبر عنه نفسه كذا كذا يشهد من رأي في دينه تصرف  
تصرف المالك انه له ولو قسر الشاهد للقاضي انه شهد بالنساع وفي وضع يمين  
بالنساع او قسر للقاضي انه يشهد بالملك بمعانة الداعي حتى يرويه في دينه لا يقبلها  
اي تلك الشهادة لا تزداد على ايدى ذلك فلو عجز له ان يحكم ومن شهد الله حظه في دينه

او صلي عليه

او صلي عليه فقلت وهو عيان جوازه للقاضي فقبل اذ لا يرفع الا الت ولا يصلي الا عليه  
**باب من قبل شهادته** لا يقبل شهادة لا تقبل شهادة الا على عدل امام ومجرب  
فلا قال في يمينه فيما اذا جعلها بصيرا وقال في قبل فيما جرى فيه السماع وهو رواية  
عن الامام وبه قال الثلث ولا تقبل شهادة المملوك والصبي اذ لا ولاية له على نفسه  
فقبل غيرهما او في الا ان يحل الشهادة حال الرق والصغر اذ لا بعد العتق والبلوغ  
فقبل لان العمل بالمعانة والسماع وما لا ينافيها وعند الامام ما من اهل الشهادة ولا  
قبل شهادة المجرور في قذف وان تاب لقوله تعالى لا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا ان  
يؤدوا كفرا ثم قال شهادته تقبل بعد اسلامه لان هذه الشهادة استفادها باسلامه  
بعد الخلو بل يحتمل ان المردود يجر في الكفر انما هو شهادته في جملته لا بعد ان  
عقن حيث لا تقبل لانه لا شهادة للعبد اذ لا وقت الحرة تمام حقه برز شهادته ولا تقبل  
الشهادة اذ لا عدل وان علوه وقره وان سفل وعده ومكاتبه ومن هذا الوجه لو جرد  
الشهادة بشرا في جملته من شهادته لا تفي كذا ذكر شهادته لقف من وجد تقبل في اخير فيما  
ليس من شهادته ولا تقبل شهادة الخائن الذي يفعل الردي لا صراخ على الفسق وامان به  
لين وفي اعضائه شك لم يشهد بشي من الاعمال الروية فلو تردد شهادته والناسخ على  
صبيته غيرها والمضنية لان رفع المارة صحتها عوام فلو يؤمن على تكليبه شهادة الزور جمل  
الامان والعدو بسبب الدنيا على عود لانه لا يؤمن من القول عليه ومن شرب الخمر اى شرب  
الشربة المحرمة على المؤمن شرط الادمان ليكون ذلك ظاهرا منه فان شرب الخمر اى شرب  
شرب قطعه عدلته وان كان شربها كثيرا وانما سقط عدلته اذا كان يظهر منه ويخرج  
وهو سكران ولعل به الصبي فان لا يحتمل عن الكذب عارة وفي النهاية عن الاخير للامام  
ان في الغيبة بان يشرب ومن يثبت ان يشرب اذا وجد جردا كذا ومن يولي بطيورا والبطيرون  
ان من المولى ولو اتخذ الطيور في بيته للموسنين لا سقط عدلته لان اتخاذ الحمام في  
البيت للمساكين او يفتي للناس لا يجمع الناس على التهم واللعب ولا يتبع عادة عن  
انما للحام والكذب ولو كان لا زالة الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره لم يكن به  
باس على الصحيح او يلعب بالمرور ويقام بالشرط او تقوته الصلوة بسبب فاما مجرد  
الغلب على طريق بدون قار ورك صلوة فليس يفسق مانع للشهادة وان كان مكرها عندنا  
لان لا جرم فيه مساغا لكونه مباحا عند الشافعي واما من يلعب بالمرور فهو مرد الشهادة  
او يركب بالرجل لانه فاسق او ياكل الربوا لانه فاسق فاجرا يؤمن ان يركب الكذب والزور



او يدخل الحام بل ارا او يفعل ما يتخلف به كالقول والكل على الطريق او يظن سلف  
لا في ذلك ليل على مرقته وعقل فلو بان ارتكاب الكذب وتقبل الشهادة لا في مرة  
ومحمد رضا او صاهرة كاتبا شهادة لغيره من كل وجه وتقبل شهادة اهل الكهنة وهم  
اهل القبلة الذين لا يكونون متقدمين بمقتضاها لثبوت اصول الموهبي سنن الطبري  
والرفض والتشديد والتفضيل وكل واحد يفتهم الى شئ عشرين فرقة فصاروا اثنين  
وسبعين فرقة وعندنا نقبل شهادتهم الا لخطابية فرقة من الروافض ينتسبون الى ابن  
الحطاب محمد بن وهب الاجمعي يستجيزون الشهادة للديني اذ خلفه ان يحق ويقولون  
المسلم لا يحلف كاذبا وقيل يعقرون ان الشهادة لمن ادعى من شخصهم على غيره وليمة  
على يمينهم وتقبل شهادته الذي على مثله وان اختلفا مدة كاليهود مع النصارى ولا  
تقبل شهادته الذي على المستامن دون عكسه اي لا تقبل شهادة المستامن على الذي  
لقصص ولا يثبت عليه كونه اذ في حاله منه وتقبل شهادة المستامن على مثله ان كانا من دار  
واحدة وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل لان اختلاف الدارين يقطع الالة  
ولذا لا يقارنان وتقبل شهادة عدو بسبب الدين لان معاوادة من تدنيه فقبل على الله  
وشهادة من لم يصغره ان اجنب الكبار وعذب صوابه على خطائه فان هذا معني  
العدالة كرامة وشهادة الا خلف لان ذلك لا يحل بالعدالة وهذا اذا كان عن كبر او  
حلوك والا فلا تقبل لانه مستحق بالقتان ومع ذلك لا يكون عدة في القتان سنة ولم  
يقبل امامهم مدة بشئ لان تقديره لم يرد في كتاب ولا سنة وطريق معرفة المقادير  
السمع وقد رويها المتأخرين بسبع سنين الى عشرة قبل اليوم السابح من ولا رويها  
الى ان يحتمل فلا يملك به وشهادة الخصم ولما روي في الحديث لما روي ابن ابي شبة  
في تصنيفه ان النبي عم ابا زهارة علقه للخصم على ابن مطعون ولا في شئ الالة  
لا يوجب فسق الولد كفرهما والحديث ما جعل او امرأة وشهادة الحبس مقبولة  
ثم انما لم يكن شكك فلو اشكال فيه وان كان شكك فيجوز امرأة في حق الشهادة  
وشهادة العمال المراد عمال السلطان عند عانة المشايخ لان نفس الرجل ليس يفسق  
والا اذا كان على ظلم قالوا هذا كان في زمانهم لان الغالب عليهم الصلوح والادب  
في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا في الكافي وشهادة المحقق لمحققة و  
بالعكس والمعتبر حال الشهادة وقت الاداء لا شهادة وقت النقل لها ولوان دخل  
وترك اثنين ثم شهد ان ابا معا او صوا في زيد وزيد يدعيه اي لا يصادق بدينه

وان كثر

وان الكفر فلو تقبل ان القاضي لا يملك جبا راجع على قول الوجبة ولو شهد ان ابا معا القيا  
ذلك يقضي بوجه لا تقبل شهادته وان ادعاه الى الشهود لا التوكيل ولو شهد ان ابا معا  
انه اوصى في زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهد عدوانه اي املت او من اوصى له او  
وصاهه تقبل شهادتهم والقبول من خلاف ذلك وجد الاستحسان انما ليست بشهادة حقيقة  
لانها لا تجب على القاضي الا يمكن منه بدنه كما في الشهادة للمحققة لتتمكن من نصب  
الوجهي اذ روي لكن هذه الشهادة كفتة مؤنة التعيين اذ لو كان ذلك كان القاضي باطلا في  
بين وبينه فيعين من يثبت صلاته نظر اليك وان لم يوجه له نصب ناظر  
للمسلم المالكين ولا تقبل الشهادة على جرح محرم وهو على الجرح المحرم ما يفسق به من غير جرح  
من الشرح او للبعد عنهما اي الشاهد فاسق او اكل الربوا او اذنا اي الذي ساء بهم اي الشهود  
ان الشهادة انما تقبل على ما يدخل تحت حكم القاضي وفيما وسد الزامه ويجوز العتق ليس  
لكذلك لان الفاسق يرتفع شقة بالتوبة ولعله تاب في مجلسه او قبل فلو تحقق الزام تقبل  
الشهادة على قرائن المدعي بفسقهم وعلى اقرارهم عبيدا ومحدون في قذف وشاربو خمر  
بقامه لانه لو قادم لا تقبل لعدم الحد وما ذكره الخصاف من ان الشهادة على الجرح المحرم تقبل  
فعل على ان الشاهد اعلى اقرار المدعي وما ذكر في شرح الوابي من انهم لو شهدوا ان الشهود  
زناة او شريرة فقبل ولو شهدوا انهم شريرة لم يقبل يحمل الاول على المقام والثاني على  
غيره اذ افرق بين الشهادتين او على انهم قذرة اذا كان القذف يدعي القذف يستعمل القذف  
هم او شرارة الروابي او انما استأجرهم لها اي للشهادة بكذا واعطاهم ذلك على عدد وطلب  
استدراجه لانه خصم في ذلك او ابى صالحتهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على شهادتهم واما  
ذلك لانه لا يتم لخصام في ذلك من شهد في مجلس القاضي ولم يبرح حتى قال او هبت بعض شهادتي  
لما كان عدلا لانه قد يستلج بالخط لم يتجسس القاضي بوضع العذر لتقبل شهادته اذا ذكره  
اذا كان وهو عدل بخلاف الواقم عن المجلس فانها لا تقبل لجواز ان يكون غرضه القصد من الرشوة  
ثم قيل يقضي بجميع ما شهد به اولا وقيل يقضي بابي **باب الاختلاف** شرط في قبول الشهادتين  
ماقتة الشهادة الدعوي لان نعمته الدعوي في حقوق العباد شرط لقبول الشهادة وهو يوجب  
ماقتة او يستند مع مخالفتها بخلاف حقوق الله تعالى فان الشهادة فيها واجبة على كل واحد  
كواجبة لخصمه في انبائها وحقوق العبد تحقت على مطالبته او مطالبته من يقدم مقامه فلو  
دارا شرارة او افسد بها بملك مطلق ردت لانها شهادته باكثر مما ادعى لانه ادعى ملكها وانا شهدنا  
بملك فلو لم نكن الملك المطلق يثبت من اهل حقي يحق المدعي به الروايد في عكسه بان ادعى



المصنف

الوصف



او اوردى او امره اياه جئت بل جئت اتفاقا اما عندى يوسف فظهر اما عنده ما توك  
اثبات من يقوم مقامه يفتي عن اثبات الملك وقت الموت فاكفى به عن ذكر الجرح ان شهدا  
ان هذا الشيء كان في يد المدعى عند كذا ردت هذه الشهادة لانها قامت بمجرد اذ الب  
ستوعه الى ملك وامانة وضمان ولا يمكن القضاء بالمجمل وعن يوسف فظهر انما قيل  
وان شهدا ان الذي المدعى كان ملكه قبلت لان الملك محلول ولو اخر المدعى عليه انما  
ذلك الشيء المدعى به كان في يد المدعى امره دفع اليه وكذا يؤخر المدعى عليه بالدفع  
الى المدعى لو شهدا باقراره وتلك بان شهدا بانما قر بان المدعى به كان في يد المدعى  
**باب الشهادة على الشهادة** تقبل الشهادة على الشهادة في غير حدود قوله وان كثر  
وقال لا تقبل في كل المصروف وبه قال الشافعي في الاصح لان الفروع تفكر الشهادة الاصول  
فلكم بشهادة الاصول وصار الفروع كالترجمان ولنا ان القياس انما لا يجوز ان يدار  
الشهادة عبادة بدينه وليس بحق للشهود بل يدر بان ليس له الاجابة عليها والنيابة  
لا تجري في العبادة البدنية وانما يجوزها استعانة لاجبة الناس ولا يجوز في الشهادة  
على شهادة الفروع وفروع الفروع الى غير النهاية وانما لا يجوز في حد قوله لانما يدل ان  
بالشبهة وهي موجودة فيها من حيث البدنية وذكرنا انما لا يجوز في الوقف وهو  
انما يجوز فيه اجابته وشرطها تعدد حضور الاصل موت او مرض ولا يستطيع معه  
الحضور الى المجلس لقضاء او سفر مسير ثلثة ايام فصاعدا لان جوارها لاجبة وهي  
عند جرح الاصل وهو يتحقق بهذه الاشياء وعن يوسف انه لو كان بكان لو عدا لاداء الشهادة  
لا يستطيع ان يبيت في هذا صح الاشهاد وفي الخبر عن محمد انه يجوز كيف كان حتى لو كان  
الاصل في زاوية من المسجد والفروع في زاوية اخرى تقبل وشرط ان يشهد عن كل اصل  
اثنان كذا روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الشعبي لا يتغير فرعي الشاهد يفتي كما يجب  
ان يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل وفي خلاف  
الشافعي وصفتها ان يقول الاصل في شهادته الفروع اشهد على شهادتي الى ان شهدا كذا لان  
الفروع كالتأنيب عن الاصل فلو بين التحيل والتوكيل له ومن ان يشهد عنه كما يشهد عنه  
القاضي ليقبله الى المجلس لقضاء ويقول الفروع عند الاداء اشهدان فلو ان شهدا على يد  
بذل وقالوا فلاننا في اشهد على شهادتي به اذ لا بين ذكر شهادته وذكر شهادة الاصول  
التحليل وهو يحصل بذل وفيه خمس غيبات وله ان يقول امرتي فلون ان شهدا على شهادته كذا  
وفي اربع غيبات او يقول اشهد على شهادة فلون بكذا وبذكر فيه شيتين لا غير كذا جرحي

لم

المالكين وهو اختيار ابى الليث واليوسف وشمل الاثمة الشجرى ويصح بعد بل  
الفرع اصله وتعد بل احدثا شاهدان بان شهدا شاهدان في واقعة غير واحدة كما  
لو بين اهل التركة فكانت تركية تركية غير فان سكنت عند جاز ونظر القاضي  
في حاله هذا عند ابى يوسف لان المأخوذ عن الفروع النقل دون التعديل وقال الجرحي  
شهادته كذا في الشهادة تعتمد العدالة فاذا سكنت صارها كذا فيما شهد به وبطل  
شهادته الفرع بانكار الاصل الشهادة وفي شرح الوافي حتى المسئلة اتم قالوا  
لان الشهادة على هذه الحادثة واما الوافي او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شاهد  
بذلك الحادثة انا مع حضور الاصول فلو لم يفتت الى شهادة الفروع وان لم يكره وان  
شهدا على شهادة اثنين على قلوته بنت فلان القلوته وقالوا اخبارنا انما يعرفانها  
وجاء المدعي باربعة لم يدعي انما هي ام لا يقال له اي المدعي هات شاهدين انما هي  
لون التعريف بالنسبة وتتحقق بشهادتهما والمدعي يدعي ان تلك النسبة للحاضرة  
ويعتدل ان يكون لغيرها فلو بين شهادتهما للحاضرة وكذا في نقل الشهادة اذا حضر الذي  
امر به عند القاضي المكتوب له وانكوت ان تكون هي النسبة بالنسبة المذكورة فيل  
للمدعي هات شاهدين يشهدان انما هي النسبة بتلك النسبة فان قالوا اي الشاهد  
بينهما اي في السيلتين القيمة لا يجوز ان ينسبها الى غيرها وهو الجرحي والشافعي  
بمنه الجرحي الا في احوالها ونسبة خاصة وهي يحصل بها العلم بالنسبة الى  
المصدر المحل الكبير عاندا لا يحصل بها العلم بالنسبة والنسبة الى السكة الصغيرة  
نسبة خاصة لحصوله بها **باب الرجوع عن الشهادة** لا يصح الرجوع عنها الا  
عند قاضى او قاض كان لان الرجوع عنها فسخ لها فيخص بالاختصاص به كفسخ البيع  
بشروطه ما يشترط في البيع من قيام البيع ورضا المتبايعين فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما  
عند غيره اي غير القاضي لا يقبلان ولا يقبل القاضي برهانه عليه اي على الرجوع لان البينة  
والبين يتزمان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس قاض باطله بخلافه قالوا  
الرجوع وقوعه عند قاض وقصيدها ما صاحب يحملان عند جرحه عن البينة ويقبل برهانه  
فان رجعا قبل الحكم بها لا يحكم القاضي لان الحكم لا يكون حكوم متناقض وان رجعا بعد  
لا ينفذ الحكم لان اخر كونه مهم في الدلالة على الصدق مثل اوله وقد ترحم الاول بانصال  
القضاء به وضمانا انكفا المشهود عليه بهما فزارهم على انفسهم بسبب الضمان والتأنيب  
لا يبع الاقرار فيضمانا اذا قبض المدعي متعاه وينا كان او عينا وهذا اختيار شمس الاثمة



الرجعي قال شيخ الاسلام ان كان المشهود به عينا فمناه سواء قبضه المحدث او لا وكان بنا  
ضمانه ان استوفاه الذي فان جمع احد ما من نصفين من الحق الذي شهد به بالعبارة التي  
لا يجمع اولا ذلك لوجوب الضمان مع بقائه من يقوم الحق بشهادته فان شهد ثلثة بنحو فقصي  
الباقي به وقبضه المحدث ويجمع ولا يضمن لوجود من يقوم الحق به فان جمع آخر  
ضمانا او الرابع او لا والرجوع ثانيا نصف البقاء من يفي به النصف وان شهد رجل وامراة  
فوجب امرأه واحدة ضمن رجلا بقا ثلثة اربع بقاء رجل وامراة وان رجعا ضمن نصف  
اذا الرجل قصور بالنصف وهذا اجماع وان شهد رجل وعشرة نسوة فوجب ثمان من النسوة لا يضمن  
ضمانا من يفي بشهادته كل الحق وعند الثلثة يضمن ثمانية اجزاء فان جئت امرأة اخرى  
ضمن بالثبوت كما للمنفق قبل النسخ رجعا من المديني به وان جمع الكل فعلى الرجل عند الامام  
سدس وعشرين حصة اسداس وبه قال الثلث وعند ما عليه نصف وعلى النسوة النصف الاخر  
وان شهد رجل وامراة ورجعا عن الشهادة فالعزم على الرجلين خاصة اذا المرأة الواحدة  
ليست بشاهدات المرأتان كشاهد واحد فان القضاء يستند الى شهادة رجلين بدم المرأة ولا  
يضمن راجع شهد بكاهجه بغير سبب سواء كان المديني الزوج فشهد عليها او كان المديني الزوجة  
فشهد عليه فانه لا يضمن بينهما ان يجمع الا ما زاد على مهر اللثام فاذا كان من شهد بها مثل المديني او كان  
لم يضمن شيئا لانها اوجب المهر عليه بعوض جوده او بزيادة عليه وهو البضع كانه عند الخول  
في ملك الزوج مستقوم ولا تلزم في بعض جوده لا بوجوب الضمان اصل مقره ان كان مهرها  
اقل من المسمى فمنا الزيادة للزوج لا تهما التلزام عليه قدام الزيادة بلو عوضه ولا يضمن من شهد  
من شهد بطلوق بعد الخول لان المهر لا يدخل في التلزم فلا تلزم وفيمن في الطلاق قبل الخول  
نصف المهر لانهما اكرا عليه حكم الايجاب فصلا كما تهما اوجب عليه وفيمن في البيع ما نقص من  
المبيع فلو شهد شاهدان انه اشتراه بالقيمة بالقيمة يساويان فاما رجعا ضمن المديني فاما  
لا تهما التلزام عليه وفيمن في العتق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبيد ثم رجع ضمن قيمته وفيمن  
في القصاص بان شهدا انه قتل فلونا فقتلوه فقتلوا الله فقط لا القصاص لانه جزء من سائر  
القتل لم يوجد بينهما ذلك قال الشافعي عليها القصاص وفيمن الفرج ان يجمع الا اصل الذي لا يضمن  
الاصل ان قال ما شهد به على شهادتي لان القضاء وقع بشهادة الفرع وهذا اجماع ولو قال  
الاصل سبعة وعطفت ضمن هند محض كانهما فان الاصل عند الامام والي يوسع لا يضمن  
هذا ايضا لما مر وان يجمع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط عند الامام والي يوسع وليس للشيء  
تضمن الاصل وعند محمد يضمن المشهود عليه اي الفرع من سائر الاصول والفرع وقول الفرع

كذلك

كذلك صلى وعطفت ليس يثبت بعد الحكم فيها وتسم لان ما ضمن من الحكم لا يستغنى عنه ولا  
يلزم غرامة كانه لم يرجع وانما شهد على غيره انه كذب وان رجع المديني عن التركة ضمن  
الامام لو كان شهادته في بضع على العدة فيضمن خلوها فاما كالا ضمان عليه كانه اشترى على  
انما هذا فنزل منزلة شاهد الاحصان ولا يضمن شاهد الاحصان رجوعه سواء رجع مع  
الشهود او وحده وان رجع شاهد اليمين اي التعديل وشاهد وجود الشرط بان شهد بيمينته  
النفي او الطلاق قبل الخول بشرط وشهدا الخوان بوجود الشرط فقصي القاضى ثم رجعا  
تضمن شاهد اليمين خاصة قيمة العدة ونصف المهر شاهد وجود الشرط ولو رجع  
شاهد الشرط وحده اختلف المنازع فعند البعض ان كانت اليمين ثابتة بالافواه فمنا اليه  
ما في الاصل لان العدة لا تصلح لاضافة الحكم اليها فيكون الحكم مضاعفا الى ثلثه كانه يحلف  
كأنه يمين اليمين الصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال واليه مال شمس لا بعة الشري  
لان عند وجود المباشرة يضاف الحكم اليه لا الى الشرط بخلاف سبيلة الحلف فان العدة هي المثل  
الاشي واليسر كذلك ان لا تلزم في شيء ومن علم القاضى انه شهد زورا وشهد لا يجره عند  
الامام وعند ما يجمع ضرا ويحبس **كتاب القالة** هي تقع الواو وكسرها  
لغة اللفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولذا قالوا وكنتك بالي لا عليك باللفظ  
فقط وقيل التوكيل على حثي القويض والاعتماد منه التوكيل يقال على اسد فكلنا اي في ضنا  
اسد او شرا فاقا قد اخبرهم فمنا في التصرف لما يرضي المعلوم وشروطها امران احدهما كون الموكيل  
بالنصرف لان التوكيل يستمد ولو به التصرف منه ويقتضيه من قبله ان لا يقد على شيء كيف يقدر  
عليه غيره وقيل هذا على قولها فاما على قول الامام فالشرط ان يكون التوكيل حاصله بما يملك الوكيل  
فان كان الموكيل مالكا للتصرف الذي دخل به فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسم الذي يشره  
والخبر وتوكيل المحرم للخلول ببيع الصيد وقيل المراد ان يكون مالكا للتصرف نظر الى اصل التصرف  
وان اشتمل في بعضها بعارض التهيؤ اليه مال المصنف والثاني كون التوكيل بقول التصدي بان يعرف  
بالاشارة جالب للمبيع وسالب للغير وان البيع بالكس واليد ايضا ان يقصده التوكيل حتى  
لنصرف فيما توكيل به من غير قصد ويقصد المزيل لا يبيع ذلك التصرف للتوكيل فيصنع توكيل  
لما يقع او المادون حرا بانفا او مادونا لان الموكيل مال للتصرف والوكيل اهل له او صبيعا فلو  
لا يملكه او عبد لحال كونها محجورين لان الصبي العاقل ينفذ تصرفه باذن وليه في ملك نفسه فينفذ  
تصرفه في ملك غيره بتوكيد والجيد العاقل يملك التصرف على نفسه حتى مع طلاقه وامراة  
بما يبيع تصرفه في حق غيره بتوكيد بكل ما يعقده هو ينفذ نفسه فيدفعه كما في الدرر



يكون رد عليه الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل به لكن رد عليه كاستقراضه كذا استقرضه لان  
بما شرع بغيره لنفسه ولا يجوز له ان يوكل بغيره حتى لو وكل به فاستقرض الوكيل كان له رد الوكيل  
وبما لا يحق له ان يورثها معطوف عليها وبما يستفاد في حقها  
او لمرقة وفرد مع غيبة الموكل من المجلس فبقه به كذا الوكيل باستيفاءها في حضوره الموكل جائز  
بالتفاد وقال الثلث يجوز التوكيل بالعمود وحده الفقد في غيبة الموكل لا يحق الجدة يجوز استيفاء  
في حضرة فكذا في غيبته ولنا انهما يفظان بالسياسة وشبهة عفو الموكل الغائب متمكنة او العفو  
مستدرب اليه وبالمخصوصة في كل حق هذا كان او قويا او غيرهما بشرط رضخ الخصم للزومها عند الام  
الا ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم او يكون غائبا عنه مسافة سحر او يكون مريضا  
للسفر او يكون محذرة غير حاضرة لا يخرج المجلس الحاكم في لا يشترط عنده رضخ الخصم وعند  
لا يشترط رضخ الخصم مطلقا وقيل الخلو في الصحة فلا ينعى التوكيل بدون رضخ الخصم عنده  
ويصح عندهما والصحيح انه في الزوم كذا في المتن فحده في حقيقة غير لزم حتى لا يلزم  
لخصم والى باب طهونة الوكيل وعندهما يلزم ذلك وفي شرح الوافي ان المتأخرين اختلفوا  
للمتقربان القاضي ان علم من الخصم التعت في ابياء الوكيل لا يمكنه من ذلك وقيل التوكيل ان  
علم من الموكل قصد اضراء الخصم بالوكيل لا يقبل الا رضخ الخصم وهو اختيار شمس الدين  
وحقوق عقودهم اضا في بضيعة الوكيل الى نفسه بمعنى الذي لا يحتاج الى اضافة الى الوكيل  
ويكتفي باضافة الى نفسه كبعض والبراءة وصلى عن قراره تتعلق به خيل البتة والصحيح عايد  
الى الوكيل ان لم يكن مجبورا اخذ عن الصبي والجدة المحمي فان حقوق عقودهما ترجع الى الوكيل  
فيسلم البيع في الوكالة بالبيع ويتكلم في الوكالة بالشراء ويقبضه الثمن ويطالب به ويطلبه  
البائع بالثمن ويبيع هو به اي الثمن عند الاستحقاق اي استحقاق ما اشترى ويحاصم في  
عيبه بغيره ويرده به اي العيب ان لم يسله في الوكيل ويجوز تسليمه اي ليس له ذلك الا باذنه  
اي الموكل كاستبراء حكم الوكالة بالتسليم ويحاصم في عيب مبيعه وفي شفعتها ان كان في يدها  
وكذا شفعتها مشتمل على محاصم بها ان كان في يده والمالك يثبت للموكل ابتداء خلوقة وبراءة عن الوكيل  
باعتبار الوكيل السابق لا اصاله والحاصل ان الوكيل اميل في حق الكل لكن في حق المالك يخلو  
الموكل فيقع له من غير ان يكون اصولا كالعقد يقبل الهبة ويصطاد فان الموالي ثبت له المالك  
ابتداء خلوقة عن الجدة وهذه طريقة ابي طاهر الدارسي قال الكرجي يثبت للموكل التوكيل ابتداء  
ثم ينتقل عنه الى الوكيل بسبب عقد يجري بينهما وان لم ينفذوا بل يقتضي لئلا يثبت السابقي  
فلا يعتق قريب وكيل شره بطريق الوكالة ولا يعتد ككاح منكوحة اذا شرها لعدم المالك

مستوفى

وحقوق عقود بضيعة اي الوكيل الى الوكيل متعلق بملك كل ككاح وخلع وصلى عن انكاحه ودم عهد  
وكذا بعت على مال هبة وصدقة وانعارة وابتداء ورهن واقرار وشبهة وصاهاه لان  
الوكيل في هذه العقود سفير محض لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن سببه كمن اشترى لاسمها  
اما في الخلع وفي الصلح المذكور في الحق على ان في كتابته فقطاه واما في التكاليف فيسقط  
الكتابة المرأة واذا لم تقبل هذه العقود الفصل عن اسمها لم يتصور ان يكون اسمها صادرا  
عن شخص الحكماء وافقته لغيره بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن سببه كما في البيع بشرط  
الطابق فان كان يصدر السبب من شخص اصاله ويقع الحكم لغيره خلوقة واما في الهبة وما عطف  
عليها فلا يجوز ان يكون الوكيل اصاله فيها كذا لغيره من الحق الذي يلحقه الفصل فكان سفير  
وصحرا عن المالك بخلاف البيع لا يتعلق بالوكالة وهي للوكيل وكذا اذا كان الوكيل له الاستقراض  
او بالارهاق او بالاستبراء فان الحكم والحقوق فيها كلها متعلق بالوكيل بخلاف التوكيل  
بالاستقراض فانه لا يصح ولا يثبت به المالك فيما استقرض الوكيل الا اذا بلغ على سبيل الرسالة وانما  
لا يصح التوكيل بالاستقراض كذا لو قال ابيع شيئا من املك على ان يكون ثمنه في لا يصح فكذا اذا كان  
الزوم عشرة فيمكن على ان يكون عوضها في فاستقرض الوكيل لان ينعى من امر وان  
صلى على ثمنه فلا يطالب هو بغير الزوم وكيل الزوج بالمرء متعلقة بطلاقها ولا يطالب  
وكيل المرأة بالكاح بتسليمها او كذا وكيلها بالخلع بيد الخلع لان ذلك من حقوق الكاح و  
للخلع وللحقوق فيها لا ترجع الى الوكيل ولا تشتري منع الثمن عن الموكل كذا لغيره من حقوق  
فان رد الصبح ولا يطالب بغير الزوم الوكيل فانيا ان نفس الثمن للقبض من حق الموكل ودر  
اليه ولا قابلية في اخذ منه ثم دفعه الى الوكيل ليدفعه اليه وان كان المشتري على الموكلين و  
القائمة به وكذا ان كان له اي المشتري على الوكيل بين وقت المقاصة وعند الامام ويجوز خلوها  
اي يوصف قال لا تقع المقاصة بين الوكيل وهو يبي على جواز ابراء غير الوكيل بالبيع من الثمن  
فصلها يجوز ابراءه فيقع المقاصة وعنده لا يجوز فلو تقع وجب البناء ان المقاصة ابراء  
بعضه فيعتبر ابراءه بغير عوض ونصته الوكيل للموكل كذا في قضائه بحال الموكل وان كان ربه  
اي المشتري عليها اي الموكل والوكيل في المقاصة اي فيقع المقاصة بين الموكل ووكيل الوكيل

**باب الوكالة بالبيع والشراء** لا يصح التوكيل بشرأ شي يملك اجناسا كالزبيب والتمور  
واللوز فان الاول يشتمل على كل شيء وما سمي حتى آدم حيث ان تحتلفان والثاني يشتمل على اجناس  
شتمل على كل شيء الى اكله والثالث لغة اسم لما يوتب وفي العرف للزبيب والتمر والبخار والبقول او شتمل  
على الاجناس كالدرازة يعرف مراد الامراء لا يقدر المأمور على الاستئذان بها بل وانما



التمسك كان نسبة التمسك لا تنزل هذه المبالغة ان يوجب ما سمي بالتمسك في جنس ولا يعرفه الا بالبر  
فان سمي نوع التمسك كالمروي جاز التمسك وكذا ان سمي نوع الدابة كالتمسك والبطل وبقيت  
الادارة المحل جاز كانت لم تنزل للمبالغة بعد اعلو لم التمسك في الصفة وهي محتملة في الوكالة  
كان سمي الوكالة على التوسع لانها استعانة او بين جنس الوكالة كالعدد ونوعه كالتمسك  
بين متباينين فبأن للمبالغة اليسيرة محتملة في الوكالة لما روي عنه فقال ابيع في ارضي ارضي  
فوقه الا راى رايه وكل شيء يشترطه يكون ممثلاً ولو ذكره بشرء الطعام فبأن في الوكالة  
يفتح على البرء وبقية والقياس ان يقع على كل مطعوم اعتبار الحقيقة كما في البيع على  
الاكل او الطعام اسم لما يطعم وجهه لا يستحق ان الطعام مرقوفاً بالبيع والتمسك براء  
البرء رقيقة عادة ولا عرف فيما اذا كان مرقوفاً بالاكل فيقضي على حقيقة فيثبت باكل كل طعام  
ولا يثبت الا بشرء البرء وبقية لما ذكرنا قبل يقع على البرء في كثير الدرامم وهي الخبز فانها  
وعلى الخبز في قليلها وهي الثلثة وعلى الدقيق في وسطها وهي باين الكثرة والقله وفي محتمل  
يقع على الخبز بكل حال بان كانت الدرامم قليلة او كثيرة والفارق في ذلك العرف وفراين الامور  
وقال بعض شيوخ ما رواه الشهر في عرفنا ما يمكن اكله من غير ادلم كاللحم المطبوخ او المشوي  
البرء وبقية قال الصدق الشهيد وعليه الفتوى وصح التمسك بشرء عين يدينه على الوكالة  
المراويعين الشيء المتيقن وفي غير العين ان هلك قبل الوكالة فبأن الوكالة وان قضى الوكالة  
في قوله اي الوكالة هذا عند الامام وقال هو لا يتم للوكالة ايضا وهو كونه عليه اذا قضى الوكالة ان  
الدرامم والدينانير يتبعان في المعاوضات ديناً كانت او عيناً الا يرى انهما معا عينا  
يدري لم تضاد ان الدين كايصال العقد فصار لا طلاق والتمسك في سواء فيصح التمسك براء  
الموكل كان يدا الوكالة كيد ولما انها تتحقق في الوكالة كما يرى ان الوكالة بالعين منها ايجاباً  
منها تم استهلاك العين اذا سقط الدين بطلت الوكالة واذا نصحت كان هذا غمك الدين من غير  
من عليه الدين من غير ان يملكه بقبضه وذلك لا يجوز وعلى هذا الامر ان يسلم ما عليه ويضم  
فان على الخلف ولو وكل عبداً لشترى نفسه له اي الموكل من يشره فان قال العبد ببيع نفسه  
فبأن يكون فباع فهو كانه العبد يصلح ان يشترى نفسه لنفسه ولغيره بالوكالة كونه  
لجسماً عن الله والبيع يرد عليه من حيث انه مال كان ماله في يده فاذا اضاف للعرض فخله  
للمشتال فيقع العقد لا مرد ان لم يعلفون بل قال بغيري انفسى او قال بغيري انفسى لم يلق  
عنق كان المطلق عملاً الوجهين فلا يقع اشتراك في التصرف وانما الفاء وان وكل  
العبد غير ليشترى من يشره فان قال الوكالة ليشترى نفسه لنفسه اي لنفس العبد

عن

عنق على العبد ان الوكالة بغير فضاء كانت اشترى بنفسه وبيع لنفسه العبد اعتاق واداره له  
اي لبيته كانه الحق ولولم يعلف نفسه فهو اي العبد للموكل لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وكان  
العمل بها اذ لم يبين فبرأى ذلك جله وشره العبد ليعتق العبد الجار فبأن علي اي الوكالة  
كانت العادة وما اعطاه العبد على التمسك لولي لا ذلك عبده واذا قال الوكالة بغيره بشرء  
اشترى لغيره فان اي العبد عتري وقال الموكل بل اشترى نفسه لنفسه قاله القول للموكل  
ان لم يكن دفع التمسك والا اي وان كان الموكل دفع التمسك فلو كان في الوجه الا ذلك لغير  
الوكيل عملاً بكذا سيناؤه وهو الرجوع بالتمسك على امر وهو يترك القول للموكل في الثاني  
هو امين يريد المخرج عن عبدة الامانة فيقبل قوله وللوكيل طلب التمسك من الموكل وان لم  
يرفعه الى البائع ولم يحس المشتري لاي حله اى اجل التمسك ان الوكالة بالبائع والموكل كاشري  
لأن الحق للخبس كانه للبائع فان هلك البيع قبل حله هلك على امره ولا يسقط عنه  
وان يدا الوكالة كيد الموكل فاذا لم يحس به يصير الموكل قابضاً بيه وانما بعد حله  
التمسك عند الامام ومجتبى قلت القيمة او كثر وهو ضمان المبيع في يد البائع وعند غيره ضمان  
العصب وعندنا في بوسه هو كونه نصي ان كان فيه وفاء بالتمسك يسقط التمسك وان لم يكن  
في وفاء يرجع الوكالة بالفضل على الموكل وليس للموكل بشرء معتق شره لنفسه سواء نوي  
عند العقد اشترى لنفسه او صرح به فان شري الوكالة بغيره فبأن سمي من التمسك او باكثر  
فما سمي وبغيره بقوله وقع الشراء له اي الوكالة لا نه خالف الامر فيقول في ضمن المخالفة ويسقط  
الشراء عليه وكذا ان امر الموكل غيره فشره الثاني بعبية اي الاول وقع الشراء للموكل الاول  
لان مخالفة امره وان شره بمحضته للموكل لعدم المخالفة وفي غير العين اي اذا وكل بشرء شئ  
غيره من هو اي شره للموكل لان انضاف العقد الى الموكل بان يقول اشترى بهذا الف  
او بالموكل او أطلق ونوي كون المبيع له فيكون المبيع للموكل ويعتبر في الم والم صرف  
مشاركة الوكالة في مشاركة الموكل فاذا فارق الوكالة صاحبه قبل القبض في العقدين بطلت  
الفارق قبل القبض ولا عبقة لمشاركة الموكل لانه ليس جازق والمعتق قبض العاقدة وهو الموكل  
ولو قال بغيري هذا الزيد فباعه ثم انكر المشتري كونه زيداً امره بعد اذ امره بقوله لزيد فبأن  
ان لم يصدق انكاره بل كذبه وقال انا امره لان قوله بغيري لزيد امره بالوكالة فاذا انكراه  
بعد صراحتنا وانا فقول له فيكون للموكل فان صدقة ما خذ جبراً لان امر المشتري  
انكره فان لم يعلف المشتري اي اي زيد مع بطله برضاه لانه لا يكون بيعاً بالتعاطي  
ومن كل بشرء ظللم يدرى فشرى بغيره ثم امره بغيره ظللم يدرى فشرى بغيره ثم امره بغيره







احد ما اذا تقر له بما بطل عرضه وهذا اذا اذكرها في كلام واحد على التعاقب فانه يجوز  
 في خصوصية لان الاجتماع فيها يستلزم فضايه الى الشخب في مجلس القاضيه وروى في بعض  
 دين وطلاق وعق لا يجوز فيها اذ لا يحتاج في شخا من هذه الى الراي فكان الواجب والمنشئ  
 فيها سواء الا اذا قل طلقاها ان شيئا او جعل امرها بايديها فيكون نقوضا فيقتصر على  
 او يكون تحليها فيستلزم تحليها لوقع الطلاق لان المعلق بشيئين لا يزل عند وجود احدهما  
 قبل الوديعه بل يرد لان الوكيلين بالقبض لو قبض احدهما بغير اذن صاحبه يضمن وقيد الطلاق  
 والاصا فعدم العوض انهما اذا كانا بعض كالبسج وليس للوكيل ان يوكلا ايا من موكله  
 بقوله اعمل برأيك ونحوه كاصنع ما شئت شئت فان اذن الامر فكل الوكيل كان الوكيل الثاني  
 وكيل الموكل الاول وهو المأذون الثاني في كل من قبله او الموكل الثاني ولا يضمنه وينظر ان  
 الاول والثاني بموت الموكل الاول وان كل الوكيل هو اذن الموكل وقد اذكر الوكيل الثاني في بعض  
 جاز وان لم يحد بغيره فاجازة او كان الموكل الاول قد قد ان جاز لان المقصود وهو  
 رايه قد حصل في الاول وكان في الثاني وكان الراي قد قد ان جاز لان المقصود وهو  
 بخلافه اذا وكل وكيلين وقد انما لم يحد فيهما مع تقدير ان ظهر ان عرضه اجتماع  
 رايهما في الزيادة واختبا بالمشتري ولا يجوز احدا وسكانت البصرف في كل طفل يسع او  
 لان صحة التصرف سنية على صحة الرواية فاذا انقضت هذه انقضت تلك ولا تروى في  
 لوحدتها تزوج طفل وكذا الكافر في حق طفله المسم حيث لا يجوز له التصرف في مال ولا  
 تزوجه لما في **باب الوكالة بالقبض** للوكيل بالخصوصية القبض سواء كان المصوب  
 في عين او دين هذا عندنا ثلثا خلافا للفرق قال ان الوكيل بالخصوصية ليس له القبض الا في  
 اليوم على قولنا فبني به المصدق كغيره من شايع بلح وهو قولك والثاني في اصراره  
 الوكيل بالتقاضي فانه على اصل الرواية يملك القبض والقوي على انه ايضا يملكه والوكيل  
 الدين بالخصوصية قبل القبض هذا عند الامام حتى لو اقام المديعي عليه البينة ان تره الدين  
 استوفى منه ابراء سمعت بئنه ولو جحد الغريم فاقام الوكيل البينة قبلت خلوقا لها  
 فلا يكون خصما وهو اية الحسن عن الامام والوكيل باخذ الشفعة بالخصوصية قبل اقرارها  
 اقول وهذا الشبه بذهب فانه خصم قبل القبض عنده كان الوكيل بطلب الشفعة خصم  
 قبل الاخذ وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسم او بالبر بالحب فان كل من يمتص  
 خصما اتفاقا وكذا الوكيل بالشره بغيره خصم وليس للوكيل بقبض الدين بالخصوصية كانه  
 ليس ويكسب بالباردة فصا رايها بعضا وروى فلو ينصب خصما ولا يتعلق بالمصدق به اصل

الفتوى على قول آخر

فلو يرضى

او يرضى واذكر على الوكيل بقبض عهد ان موكله باعة الى الصديق فقبضه الوكيل عن الصديق  
 والابنت البيع فليتم اعادة البينة على البيع اذا حضر الوكيل بقبض العهد كما نقضه الوكيل  
 نقل الزوج او العبد ولا يثبت الطلاق والعق لو يرضى الى المرأة والعبد عليها بالخصوص  
 الوكيل والعيان ان لا تقبضه الوكيل كانه ليس بخصم ووجه الاستحسان بئنه ان يثبتها قامت على  
 من الحق والطلاق وعلى تقبضه الوكيل عما وكل به فحقها قامت على خصم لان الوكيل يضمن  
 في حق مقصود عما وكل به وفي حق زوال الملك عن الموكل بالعق والطلاق قامت على غير خصم وان  
 الوكيل بالخصوصية على ما ذكره سواء كان موكله المديعي فاقتر باسقاط الحق او المديعي عليه فاقتر  
 بئنه عليه عند القاضى صحيح لا عند غير القاضى فان اقراره عند غير القاضى غير صحيح  
 عند الامام ومحمد بن حنبل في ابي يوسف ولا يضمن من قوله لا عند غير القاضى عدم اعتبار ذلك  
 طلقا ولم يكن الحكم كذلك دفعه بقوله لكن لو يرضى عليه انه اقر في غير مجلس القضاء جرح  
 عن الوكالة بذلك ولا يدفع اليه المال لئلا يضمن اقراره انه سبطل في خصوصية كالايا والوصي  
 الا اقر في مجلس القضاء حيث لا يقع ولا يدفع اليه المال ايضا ولا يقع توكيل رب المال  
 لغيره بقبضه على المكفول عنه صورة كذا عن رجل مال فوكلا صاحب المال بقبضه عن اقراره  
 لم يقع عن الوكيل من رجل غيره ولو وضع هذا صار عاملا لغيره في ابراء ذمته ومن صدق  
 في الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه اي في يد الوكيل بالقبض فان صدق صاحب  
 الدين فيما بعد لم الامر والا اي وان لم يصدق امر المصدق بالدفع اليه اي في يد صاحب الدين  
 ايضا وجع الغريم يد على الوكيل ان لم يصدق في يد لان عرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل ذلك  
 ان يصدق فيه وان هكذا يرجع كانه بصدقه اعترف انه بحق في القبض وهو مظلوم في هذا  
 الحق والمظلوم لا يظلم غيره الا ان كان ضمنه اياه عند دفعه او دفع اليه على دعائه غير مصدق  
 كان ففي هاتين الصورتين يرجع الغريم عليه وان هكذا المال ومن صدق مديعي الوكالة  
 بئنه كانه له لو لم يدفع اليه لان تصديقه اقراره بالغير فلو يقع لما فيه من ابطال حقه  
 في العين بخلاف الدين فانه اقراره بالحق اذ الدين يقتضي اتمامها لا بامانها وكذا لو  
 صدق في دعوى شرها اي الوديعه من المالك لم يؤمر بدفعها اليه لان اقراره على الغير غير  
 الوديعه في قوله لا المالكات تركها اي الوديعه من المالك امره بالدفع اليه لان ملك الوديعه قد زال  
 بونه وانفقته مال الوارث في دفعه اليه ولو ذكره راي بقبض دينه فحين طلبه لا لا يدي  
 الدين على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدين المال ولا بئنه له اي الدين على الاستيفاء  
 امره بقبضه اليه اي الوكيل ولا يستقله انه ما يعلم استيفاء موكله ان الدين لا تجري فيه



ابي المصنف



التي لا بد من بيع ربا الدين ويستعمله انما استوفى لان استيفاءه يوجب براءة ذمته فان عجز  
عن البينة استغنى ولو ادعى البايع على وكيل الرق بالبيع ان ذمته موكلة بهي ابي الببيع  
البايع بدفع الثمن قبل حلف المشتري لانه لم يتبين بغير حلفه لا حلف الرق في البيع ولا في  
دفع التسليم بخلاف سيرة الدين فان حق الطالب في الدين ثابت بغير تحقق الموهبة فلا  
يتبع استيفاءه عالم مثبت للغيرم ما سقطه ومن دفع اليه عشرة دراهم بيقضها على اهل  
فانفق الموقوف اليه عليهم عشرة من عنده فهي لها استحقاقا والقبض ان يكون متبرعا لا  
خالفا امر فيرد العشرة على الموهب وجه الاستحسان ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشر لا بالانفاق  
لا يكون بدون الشراء فيكون التوكيل به توكيلا بالشراء فيملك العقد من ان ينفه ثم يرجع  
به على الاخر **باب عزل الوكيل** للوكيل عزله الوكيل لان الوكيل لا يملك حقه فلا يملك  
الا اذا تعلق به اي بالحق كعزل وكيل الغضوبة بطلب الخضم وكان الخضم غايبا في قوله  
عز من ابطال الحق المطالب وصارت هذه الوكالة كالوكالة المشروطة في عقد الرهن من حيث  
ان الواهب يملك عزل الوكيل لما فيه من ابطال حق الموهب ويتوقف انزاله على عقد فلهذا  
تقتصر في الوكيل قبل على بالانزال الصحيح ولو عزل الوكيل نفسه بغير علم الموكلة بغيره وتبطل  
الوكالة بوث الوثائق بخلافه طبعا وحده شرعا عند ابي يوسف كانه يسقط به الصوم وعند اكثر  
من يوم وليلة لا تسقط به الصلوات الخمس وحول عقد صحيح وهو المختار في استمراره  
مع اختلاف فصوله اية استحكامه وتبطل ايضا اذا حكم للحقا فلهذا لم يوجب مرثاة هذا عند  
الامام خلافا لما اذعن من انصافه فانه نافذ فلا تبطل وكالته وكذا تبطل وكالة الوكيل بغير موكل  
حال كونه مكاتبان وكل مكاتب وكيلو ثم عجز عجز اى وكذا تبطل عجز حال كونه مازدايان  
وكل مازدون وكيلو ثم عجز على كماله ما دون ذلك وهذا في الوكيل بالعقد والخصومة واما الوكيل  
بقضاء الدين واقضائه فلا ينعزل بغير المكاتب وعجز المادون وافتراق الشريكين اى وكذا تبطل  
بافتراق المتشركين اذا وكلوا واحدا ما وكلوا فيما هو من شركتهما ونقص الوكيل عما وكل به  
نقصا بغير الوكيل عن الاستئصال به مثل ان يوكله ببيع عبد ثم يبيعه او يقره او يكتسبه ولا ينعزل  
في الوقت وما بعده علم الوكيل لان بقاء الوكالة بعد قيام الامر قد تبطل بالافتراق والمجوز على  
الموكلة عجز وموته فكان عزله حكما بغيره الاشياء فلا تنقضي على العلم بها **كتاب الدعوى**  
يجوز عليه ما قاله شيخ الاسلام والمجوز في اضافة الشخص الشيء الى نفسه بان قال لي كذا  
قاله المنة اذ لا وشرا اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة وقال المصنف ان  
الشخص يحق له على غيره وهو عبارة الوقاية احسن بقوله له عن الشهادة ويقول على غيره

عنه

من الاضرار الذي يقع عليه على الخصومة والمدعى على غيره عليها وقبل المدعى على غيره  
عنه كالحاج والمدعى على غيره من يدين يقول من غير حجة كصاحب اليد وقبل المدعى من يدين  
عنه الظاهر والمدعى على غيره من يدين كالحاج والمدعى على غيره من يدين كالحاج والمدعى على غيره  
لان فائدة الدعوى كالتزام بواسطه الشهادة لا يتحقق الا بشهادة الزام في المحرمات فان كان  
دعواه وانما يطالب به لئلا يقوم انه يدين على سبيل الحكاية وان كان عينه انقلبا ذكرها في  
يد المدعى عليه بغير حق وانما يطالب بها اي بالعين ولا بد من اظهرها ان امكن الا حصارا ليشار  
اليها عند الدعوى وليست راليتها عند الشهادة او عند الحلف ان بعد احصاء راليتها كذا  
او غايبة يذكر قيمته بالصلح المدعى معلوم لان الشئ يعلم بقرينة لا بما شله معني وفي شرح الوافي  
وقال غصبي عينا كذا ولا ادري ان ذهابا او قايما ولا كم كانت قيمته ذكر في غايته الكتب  
انه لم يجمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف قيمته لفسده وفي العقار لا يجزى  
القيمة بغير حجة ولو ثبت المدعى به بغيره بغيره او علم القاضي في الصحيح والفرق في  
ذلك بين العقار والمفوق ان اليد في العقار غير شاهدة ولعل في غيره ما وافق على ذلك  
يكون لها ربيعة الى اخره يحكم الحاكم فشر البينة او علم القاضي يستفي التهمة ولذا لا يحتاج الى  
قوله بغير حجة لانه بعد ثبوتها يكون احتمال كون البينة المالك شبهة التهمة فلو تعذر حجة في القول  
قال البينة معانية فلو حجة الى اشتراط البينة او علم القاضي كونه شبهة كون البينة المالك  
فان البينة قد يكون في غير المالك كحج كالرهن في يد الممنوع والمبيع في يد البايع كاهل فليس الثمن  
دفعها لتضع الدعوى قوله في الصحيح اختاره عن قوله المشايخ بكفي تصديق المدعى عليه  
ان قوله لا يحتاج الى اقامة البينة ولا بدعية اي العقار من ذكر البلد والمحل والمردود الاربعة  
الدعوى والشهادة بوث العقار يعرف به سبع تعدد الاشارة اليه وذكر اسماء اصحابها اي المدعي  
اسمهم الى الجدي اى اب لاب من اصحاب الحدود وفي الرجل المشهور بكفي بذكره فان ذكره في الحدود  
ذكر الحد الرابع صح حله فالفرق ان ذكره وغلط فيه لا يقع لان المدعى يختلف بالغلط والحد  
الرابع عجز تركه واذا حجت الدعوى سالا القاضي الخضم وهو المدعى عليه عن السكينة  
لحكم فيها ان القضاء بالبيعة تحت القضاء بالاقرار ان الخضم حكم عليه وان لم يرسال  
المدعى البينة روي اصحاب الكتب التمسك عن الاشعث بن قيس قال كان بيني وبين رجل من  
الحد فحدثني فحدثت الى السويهم فقال لي عم اك بديته فقلت فقال ليس بديتي علف قلت  
يا رسول الله الا يحلف ويدعي على فاسئل الله تعالى ان الذين يشتركون بعدوا عنه واليه انتم لا تدعون  
فان قالوا لا والله في البينة قضى على الخضم والاى وان لم يقرها بل عجز عنها لحلف الخضم ان يظلمه

بعض



الغفر عن ذنوبه

لأن اليمين حقة فلو بد من طلبه فان حلف انقطع المصونة حتى تقوم البيعة وفي السور وغير  
القضاة من السلف لا يسمع البيعة بعد يمين الحلف ولنا فان أخذ بذاك وانما أخذ بفعل غيره قد  
قارن غيره فلو لم يأخذ بالحلف يقول شيخ اليمين القاضية الحق بالرد من البيعة العادلة وغيره  
البيعة هل يضر كذب المدعي على غيره عند محمد لا يضر عند أبي يوسف يظهر والفقهاء على هذا في غير  
الدين اذا ادعاه من غير حبيبه اما ان ادعاه بسبب وحلف ثم اقام المدعي بينة على السبب فلا يضر  
كذبها وان ادعاه وجد القرض ثم وجد كبراءه او اياه في الفصول وان نكل باذنه لا يحلف  
منه او سكت بلو اذ من طرأ وخرس ففقي بالشكول صح وعرض اليمين على المدعي عليه فلما  
يقول في كل مرة اني اعرض عليك اليمين فان حلفت ولا قضيت عليك ثم القضاة بعد ذلك  
لما فيمن المبالغة في ذلك مرة بين علي ومع وقال الشافعي لا يقضي بالشكول بل يترجع  
على المدعي ولنا ما في الصحيحين البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه وجه الدلالة  
انه لم قسم والفتنة تنافي في الشك ولا يقضي بشاهد عيني وقال الشافعي يقضي بما لا يرد  
سلم عن ابرع عباس ربهما ان رجلا من سلم فقي بشاهد عيني واجيب بان التوبه  
قال في علله الكيسر سالت محمد عن هذا الحديث فقال ان عمر بن دينار لم يسمع من ابرع عباس  
ولو سمع فقل هذه العبارة لا يفيد العموم لان الحق في الحكم في الحكاية والحكم قد يكون خلا  
ولا يحلف عند الامام في كاذب بان ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت او بالعكس ولا يقضي بان  
ادعى بعد الطلاق والنفقة العدة انه رجع فيها وانكرت او بالعكس ولا في في وهو الرجع ولا  
في ايلو بان ادعى الزوج بعد عدة ايلو انه فاء اليها في المدة وانكرت او بالعكس ولا في استلوا  
بان ادعت امه على مولاهما انه ولد له وهذا يستلوا وانكرت او بالعكس ولا في العكس ولا في  
بان ادعى على مجهول انه عبده او ادعى المجهول ذلك ولا في نسب كان ادعى على اخر انه ولده ولا في  
ولا بان ادعى اخر انه له عليه ولا عتاقه او مولاة او العكس عند ما يحلف في جميع ذلك  
وفي جامع قاضيهان والوفقات والفصول وبه يقضي وهو اختيارنا في الاسلام ولا يحلف  
اتفاقا وجد بان ادعى على اخر باوجب الحق فانكر ولا في لعان بان ادعت على زوجها انه  
قد فها باوجب اللعان وانكرت بالسارح يحلف بالله ماله في هذا المال فان نكل  
ضمن لو ان المال يجب بالنسيئة ولا يقطع اذ لم يجمع النسيئة ويحلف الزوج ان ادعت  
طلو قابل الغول اجماعا لا يقصودها المال ولا مستغوف بحري في المال باثبات فان نكل  
ضمن نصف المهر عندهم وكذا في الكاذب ان ادعت مهرها فان لم يحلف اجماعا لا في المال ثبت  
بالشكول وهذا الدعوى فيها مال ولا يثبت الكاذب وكذا في النسب ان ادعى ههنا كانت لغة

بعضه  
لا يثبت فيه حصره

وغيرها كالخلع والعق بيمين الملك واستناع الرجوع في البيعة وكذا في القصاص بان ادعى على  
آخر قضاة في النفس او ماله فانكر فانه يحلف اجماعا فان نكل في النفس لم يقض بقدر  
الدية بل بحسب ما يحلف ويما دونها يقتض عند الامام وعند ما يقض الاخر فيها  
لان الشكول عند ما اقر فيه شبهة فلا تحجب به العقوبة كالخروج واذا استنع القصاص  
وجبه شره لان الوطأ يسلك بها سلكه سوال في غير هذا القول كالا سوال ثم اذا استنع  
القصاص في النفس واليمين حق استحق عليه بحسب ذنبها في القضاة فانهم اذا نكلوا عني  
جسوا حتى يفرقوا او يحلفوا فان قال المدعي لي بيعة حاضرة وطرب بيني وبينه لا يحلف فاذ كان  
البيعة حاضرة في المصر غائبة عن مجلس الحكم لا يحلف عند الامام وقال ابو يوسف لا يحلف في حصة  
في ربه ومع الامام في اخري ولو كانت غائبة عن المصر يحلف باثبات وان كانت في مجلس الحكم  
لا يحلف باثبات ويكفل بنفسه ثلثة ايام كيو يجب منه فطبع حق المدعي والقياس ان لا  
يكفل في اقامة البيعة وهو مذهب الشافعي فيمنعه قوله حاضرة لانه لو قال شيء في غير ذلك  
للهم على الكفيل فاني في الخضم ان يقيم كفيله بنفسه لا زمة المدعي وادعى حيث دار كيد  
يحب فيه حقه وان كان الخضم عربا يكفل او يلو زم وقد مجلس القاضي لان في اخذ  
الكفيل منه وفي الموزنة له اكثر من مجلس القاضي اضرا ربه واليمين بالله تعالى كما بطلاق  
وعان لما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان حالفا فليحلف بالله  
لا يمين وقيل ان الخضم صح التحليف بما في رزنا القاذب مبالاة الناس باليمين بالله تعالى  
لكن ان نكل لا يقضي بالشكول ولو قضى به لا ينفذ وتخلط اليمين بذكر صفاته فكان ان شاء القاض  
يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشها الرحمن الرحيم الذي يعلم ما لم يعلم  
من العلوئية ويريد على هذا ان شاء ولان يقص منه ويحذر من انكرت فلو يعطف بعض اسماء  
على حصة ولو نكل عن التخليط لا يقضي عليه بهذا الشكول وكذا لو حلف بالعطف فاني يوحى ويكره عن  
الناس في بؤن ان لا يخلط برمان ولا كان وقال الشافعي في قول بسحب التخليط معا وبه قال  
مالك في العا ليس بال مال والعقد منه المال ويحلف اليهودي بالله الذي امر الله النبي صلى الله عليه وسلم  
على الرسل والنصراني بالله الذي امر الله على عيسى عليه السلام لان اليهودي يعتقد بوجه  
سوي وم والنصراني بوجه عيسى وم فيخلط على كل واحد منهما بذكر المنزل على بيتي ويحلف  
اليهودي بالله الذي خلق الدار لا يعتقدونها وعن الامام انه لا يحلف لحداءه بالله خالصا  
وذكر القضاة ان ذلك في غير اليهودي والنصراني لان في ذكر النار مع اسم الله تعالى عظيما ولا  
ينبغي ان يحلفوا الكتابيين ويحلفوا شتي بالله لان الكفرة باسمهم يقرن به كما قالوا



ولين سالتهم من خلقهم يقولون الله ولا يحلفون في عابدهم لأن فيه تعظيمها ويحلفون  
 لما صلت عندهم كالم وحينئذ يقول البيوع والكاح يحلف بالله ما بينكما بيع قائم ولا كاح قائم  
 في الحال وفي الطلاق بالله ما بينكما لان وفي العصب يجب رزقه وفي الوديعة  
 ما له يدعي في يدك ووديعة ولا شيء منه ولا حق فذلك الحق لا يحلف على السبب في الله  
 ما عتد بالله ما نكحت بالله ما طلق بالله ما عصبت خلة فالا في يمينه وهذا الخلق في حاله  
 يكون في الحلف على الما صلت ترك النظر للمدعي وكان السبب يرتفع برفع ولذا قال فان كان  
 في الحلف على الما صلت ترك النظر للمدعي حلف على السبب اجماعا لدعوى النفقة بل في النفقة  
 المستوتة والخلف من براهما بان كان شافيا فانه لو حلف على الما صلت الله هو حق  
 للنفقة بالله ما لها عليك النفقة بصديق في يمينه في اعتقاده فيقول النظر في حق المدعي  
 ولما حلف على السبب اجماعا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي الحق على مولاه بخلاف الكافر  
 والامم حيث يحلفان على الما صلت لان الوثق يتكرر بالسبب بعد كونه والحق في هذا في  
 العبد الكافر والسبب بعد نفقته الحرة لا يتناقض بهما بل في كونه كذا العبد المسلم انه في يمينه  
 في كونه الا سلام والحق الما صلت في الحلف على الما صلت هو الاصل عندهما الا ان الذي الى  
 اضرا الما صلت وكان سببا لا يرتفع في حلف على السبب وعندنا في يمينه ما التحليف على السبب  
 هو الاصل الا اذا عرض للمدعي عليه بان قال قد بيعت البيوع ثم يتقايرون او نحو ذلك فيحلف  
 على الما صلت ومن ردت شيئا فدعاها اخر حلف على العلم على اليقائن لان الواجب لا يعلم بما  
 فعل المورث وان شراه اى شري شيئا او وهبته فادعاه اخر يحلف على اليقائن والاصل في ذلك  
 ان اليقين ان كانت على فعل الغير فهي على العلم وان كانت على فعل النفس فهي على اليقائن  
 ثم في كل موضع غيب فيه على اليقائن حلف على العلم لا تعتبر حتى لا يقضي بالنكول ولا يسقط  
 عنه اليقين وبالعكس تعتبر حتى يقضي بالنكول وتسقط اليقين عنه لان اليقائن انما في غير  
 سلقا محلو والعكس ولو اشترى المتكبر مائة او صلح عنها على شيء صحيح ولا يحلف بغيره كان  
 لو ان الحق من اليقين سقط بلخذ بها خصم القدر والصلح لانه لو اشترى يمينه مائة بضع  
 نقل عن الزهري ان عبدا له مائة وكان من الصحابة اقدمي يمينه بغيره الا في وكان ذلك  
 في امانة مروان والصحابة رضيم بالمدينة كثيرا **باب التماثل** لو اختلفا  
 في قدر الثمن بان ادعى البائع اكثر مما اعترف بالمشتري او اختلفا في قدر البيع بالثمن  
 البائع بقدره وادعى المشتري اكثر من ذلك او اختلفا فيهما اى في قدر الثمن وقدر البيع  
 حكم لمن برهن لانه قد رد دعواه بالقيمة فان برهنا بان اقام كل واحد منهما بينة على

مدعيه فثبت الزيادة لا القيمة لان ثبات ولا معارضة في قدرها اتفاقا ولا في الزيادة وان  
 غلبا عن البرهان قبلهما اما ان رضى احدكما بدعوى الاخر ولو شفعنا البيوع لان العرض  
 قطع للمقصودة وقد امكن ذلك برضا احدكما باعتدائه الاخر فيجب ان لا يجعل القاضي  
 بالفتح حتى يسأل كل منهما بما يختاره فان لم يرض احدكما بدعوى الاخر فما ايا  
 حلف كل واحد منهما على دعوى الاخر وبديهي يمين المشتري وهو قول محمد والاشعري  
 آخر ورواية عن الامام وهو الصحيح لان المشتري استوفى النكاح لا انه يطالب بالثمن  
 وفي القايضة والصرف بدل القاضي بما يشاء لا يستوفى بها ومن بكل ازمه دعوى حثا  
 بغير يقضا القاضي كانه يتكوله صار مرقرا او باذنه فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الاخر  
 فلم القول بشيئ دعوى الاخر فان حلفا فسخ القاضي البيوع بينهما بطلب احدهما  
 وفي يمينه بنفس التحالف ولا تحالفوا لاختلاف في الاجل او بشرط الميار في بعض بعض  
 الثمن وحلفا للملك لان ثبوت هذه الاشياء الخارجة والقول للملك العارض مع يمينه وقال  
 زفر يحلفان وهو قول مالك والشافعي كما ان هذا الاختلاف في غير المحقوق عليه المعصوم  
 فاحبه الاختلاف في الاراء بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او حثه حيث يكون  
 بزيادة الاختلاف في القيمة ولا تحالفوا اذا اختلفا بعد هلك البيوع عند الامام والاشعري  
 وبما لا يملك في رواية وكذا الخلاف فلو بعد الرد وهو اى البيوع قائم لان كل منهما قد ردى  
 عندا يتكرره الاخر فيتم التحالف ولهما ان التحالف بعد قبض البيوع تحالف القبا سررا في الشئ  
 سالا قيام السعة فلو يتعدى الى حال هلكها ولا تحالفوا اذا اختلفا بعد هلك  
 بعض بعد قبض الجميع كالوداع صفقة واحده فهلك احدهما عند المشتري بغير قصصهما  
 ثم اختلفا فلو يحلفان عند الامام الا ان يرضى البائع بترك صفقة الهالك فيتحالفان  
 ويصيران العقد وقع على القائم وعندنا بما يتحالفان اذا اختلفا بعد هلك البيوع مطلقا  
 ورواية في القول للمشتري في صفقة الهالك عند محمد وبغيره في انقسام يوم القبض  
 او قبض للمشتري البيوع وان اختلفا في قيمة الهالك فيه فالقول للبائع وان برهنا  
 فيه هلكه او يمين بينة المشتري وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقاله البيوع تحالفان لم  
 تكن بينة وعاد البيوع الاول ان لم يقبض البائع المبيع بعد اقاله قال وان قبضه فلو حثا  
 عند الامام والاشعري حثوا فالحق فحدهما يتحالفان ولو بعد القبض ولو اختلفا في قدر  
 المال بعد اقاله السلم فالقول للسلم اليه لانه السلم اليه هو المنكح حقيقة وكان القول  
 له لا يعود السلم لان اى الله اسقاط الدين والساقطة لا يعود ولو اختلفا في قدره

وعندنا في القبا وطبق البيوع والتميم  
 القبة وهو قول ان يقول على قدر الزيادة  
 هذا عندنا في بعض دولهم فليس اى ذلك هو



او اختلعا في المنفعة او فيها معا قبل استيفاء المنفعة بخلافه وترا ويدا بين المتأخر  
ان الاختلاف في الاجرة بان ادعى الموردة آخر شهر بعشرة دراهم وادعى المتأخر في الشهر  
بجثة ويدا بين الموردين لو اختلعا في المنفعة بان ادعى الموردة آخر شهر وادعى المتأخر  
انما استأجر شهرين وانما انكل لزمه دعوى الاجرة وانما برهن قبل وان برهن في الشهر  
عنه المتأخر في دعوى المنفعة وتقبل حجة الموردة في دعوى الاجرة ويدا استيفاء  
المنفعة لا يتحققان لو اختلعا في القول للمتأخر مع بينة كان حرا في الخلف لاجل  
الفسخ وللنافع المستوفات لا يمكن فسخ العقد فيها ويدا استيفاء الحق في حق  
المنفعة يتحققان ونفسح الاجارة فيما بقي في القول للمتأخر فيما مضى كان الاجارة  
مستقرة ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة كالمعقود على ابتداء قضاء في  
من الزمان كالمعقود بالعقد حتى القان فيه وان اختلعا في قدر بدل الكتابة لا يتحققان  
عند الامام والقول للعبد وقال يتحققان ونفسح وهو قول الثاني في الاختلاف  
الزوجان في متاع البيت فالقول لها اي المارة فيما صلح لها كالدرع والمارة للنفقة  
لان الظاهر شاهد لها الا ان يكون الزوج يبيع ما يصلح للنساء فلا يكون لها القول  
لها فيما صلح له كالعمامة والقفور والمنطقة الا اذا كانت المارة تباع ما يصلح للرجال  
او ما يصلح لهما كالزينة والامتنعة والرفيق والعقار والمواشي والنفقة لان المارة  
في بيعها في هذا الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلافه فيحقق بها فان اختلفا  
افترى من اليد في حق بينهما اذا كان الاختلاف في مكان قيام النكاح او بعد الفرة  
وبعد موت لصاحب القول في العمل للحي سواء كان الرجل او المارة لان اليد له دون  
البيت وهذا عند الامام وعند ابى يوسف كذلك في الزايد على جوار متلها وفي جوار متلها  
لها حال حيها بما او لم يمتها حال موتها لان الظاهر بان المارة تأتي بملكها وهذا القول  
من ظاهر الزوج والزايد معارض لظاهره وعند محمد ان كانا حين فكا قال الامام ويدا  
القول للرجل ولو لم يمت حال موت وان كانا حين فكا قال الكل للرجل في الحيوان كان يد المارة  
لونها يد المارة بخلافه في الجاهل هذا عند الامام وقال المادون والمكاتب كل من كان له يد  
مستقرة في المصونة حتى لو اخرجتم الحر والمكاتب في شيء هو في ايديهما يقضي بينهما لا شيء  
في اليد بخلافه وان كان محجى بحيث لا يقضي به للحر اذ لا يملك **فصل** فيمن يكون  
حصما ومن لا يكون قال زوال اليد عند الدعوى هذا الشيخ الذي يدعيه هذا او غيره  
فلون الغائب اذا عاينها او جريته او غصبته منه وبرهن على ذلك الذي ذكره الله

فصل في

خصوصية المديونية قال الله احد والثاني في الاخره قال ابن شبرمة لا تسقط ويدا  
ان يبقى ايضا وقال ابو بوبى حاشا من عرف الجاهل سند في وجهه لو كان له يد بخلافه  
غصبا ما لم يبرهن ويدفعه سرا الى مدينه او يبرهن ان باي يد يودعه عنده ويشهد له  
الشهود حتى ذلها للمالك فاراد ان يثبت كلفه فيقيم البينة ان فلونا او دعه على  
حقه وهذا اذا قال الشهود نعرف المودع باسمه ولسبه ووجهه لان المديونية كنه ان يبعثه  
وان قال الشهود او دعه من لا نعرفه لا سند في الخصومة عن ذي اليد لا اتفاق بخلافه فيهم  
نعرف وجهه لا باسمه ونسبه حيث سند في الخصومة عنده ما مملوكا لمجمل وهذا اذا قال  
الدين قايمة في يد المديونية عليه واما لو كانت هالكه فلا سند في الخصومة بهذه الدعوى و  
لو قال ذو اليد شريته من الغائب وبرهن على انه سبيع لا يسد في الخصومة لاننا نعلم به  
بدونك عشر يكون حقه حقا وتسمى هذه المسئلة بختم كتابا لدعوى لان فيها غش في  
من دعوى الودية والعارية وغيرها وكذا لو قال للمديونية سرقة او غصبته مني وقال ذو  
اليد او دعيه فلون الغائب ان الخصومة لا سند في حق وان برهن ذو اليد على ابيع القاتل  
لان ذو اليد هنا خصم باعتبار دعوى الفعل عليه ولا يمكن طرح دعوى الدعوى بالاحكام  
على غيره وكذا ان قال سرق مني وقال ذو اليد او دعيه فلون واقام المحجى على ذلك  
لم سند في الخصومة عند الامام وابي يوسف وهو استحسانا فالحق قال سند في دعوى  
القياس لان لم يبع الفعل على ذي اليد بل على مجهول فصار كالغصب يسمى على اسم  
فاعل ولهما ان ذكر الفعل بعد في الفعل لا محالة والظاهر انه ذو اليد انه لم يبيعه  
درا المحجى بخلافه والغصب اذ لا حقيقه ولو قال للمديونية من زيدا وقال ذو اليد  
او دعيه هو اي زيدا ان دفع الخصومة بلوجه لصداقها على ان اصل المكاتبه لو زيد  
فالظاهر ان وصوله الي يد ذي اليد من جهته فلم يكن يد خصومة بل يد بانيته و  
الدعوى انما تصلح على من يكون يد مكاتبه فخصومة الا اذا برهن ان زيدا وكلفه بقبضه  
في نفع دعواه لانه يثبت بختمه انه الحق باسمه **باب دعوى الرجلين**  
لا تعتبر بنية ذي اليد في الملك المطلق وبنية الخارج فيه الحق واولي من بنية وقال الله  
والثاني في بنية ذي اليد الحق لا اعتبارها باليد ولان البينة شرعت للوثبات وبنية  
الخارج اكثر اثباتا الله ملك له على المديونية ويدا ليد ملكا يد برهن اي خارجي على  
ما في يد اخر كمنهما نعلم انه لم يترك سبب الملك ولا نأخذ حجة فهو له لما نضيف لاننا  
ستولان في سبب الاستحقاق والمديونية قابل للوشر كمن في الاستحقاق

اليد على



كالعقدين في التركة ولو برهننا على كساح امرأة سقطت الحقة لا يقبل فتعذر العمل بها وفي  
أي المرأة لمن صدقة لان الكساح بما يحكم به بضاد والزوجين وهذا اذا لم توقع البينة  
فان ارضاها السابق تاريخ الحق بالمرأة والحاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما البينة فان  
ارتقا وكان تاريخ احدهما سبق كان اولى وان لم يوتغا او استوي تاريخهما فان كان تاريخ  
قبضه الاول هو ما وقعها الى منزله كان اولى وان لم يكن شيء من ذلك يرجع الى تصديق  
المرأة وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فبطلت تصادقهما على الكساح فان برهنوا الآخر  
بعد ذلك فبطلت لان البينة اقوى من الاقرار وان برهن لاحدهما على احراره انما وجبته  
فقبوله ثم برهن الآخر لا تقبل بينة لان العقضاء الاول قد صرح فلا يتقصن بشروط  
عما هو وانه لا تضال البرهان الاول بالقضاء دون الثاني الا ان اشت سبقة وكذا  
لا يقبل برهان خارج على ذي يد كالحمة ظاهر ينقلها الى بينة او بالحقول لها الا في ذلك  
على سبق عقده عليها الا ان اثبت الخارج سبقة لان التصريح اقوى من الدلالة فلا  
تعتبره وان برهننا على شراء شيء من اخر فلكل نصفه بنصف ثمنه او تركه ستواهما  
في السبب وتعد القضاء بحكمة لكل واحد منهما ويترك احدهما المبيع بان لقنا الفسخ  
بعد اقصي لهما لا باخذ لا حركة لان القاضى لا يقضي بالمبيع بينهما لقن قضاه  
فسخ العقد في كل واحد منهما فلا يجوز الا تجديد العقد ولو تركت قبل القضاء كان  
لواحد ان يأخذ الجميع لان ببينة اثبتت انه اشترى الكل وانما يرجع الى النصف لضرره  
القضاء ولم يجد وصاكت لهم احدا الشفيعين فان كان احدهما لا يخلص المبرهنين بل  
وتاريخ هو اي صاحب اليد والتاريخ اولى من ليس له شيء منهما وان ارتقا فالسابق تاريخ  
اولى من غير السابق وان كان لاحدهما يد ولا تاريخ فذو اليد اولى من صاحب التاريخ  
والشرا لحق من جهة وصدقة مع قبض يعني اذا اشترى من شخص واحد من شخصين وقبضنا  
او صدقة وقبضنا واقام كل منهما بينة ولا تاريخ معهما فالشرا لحق لكونه معاوضتين  
الجانبين بينة به الملك صوته ومعنى الهبة والصدقة فيما لا يحتمل القيمة سواء وكذا  
الشرا والمهر من ارجحى اذا اشترى شيء من اخر واودعت امرأة انه تزوجها عليه فليس  
احدهما اتفق من اخر عندا في يمينه قال محمد الشرا اولى وعلى الزوج القيمة اي القيمة الذي  
والرهن مع القبض اولى من الهبة مع القبض لان الرهن يثبت الملك عند الهبة مع  
مخلو الهبة فان كانت الهبة بشرط العوض فهي اولى لانها مع معاوضة من الجانبين  
فيثبت الملك بها صوته ومعنى بان برهن خارجا ان على كل مخرج او شرا مخرج من المهد

عز في اليد

غير ذي اليد احقر من هذا عا اذا برهننا على ان في يد آخر كما قال السابق وفي غير السابق وان  
احدهما على الشرا من زينة برهنه لا خريه اي الشرا من بكر وانفق تاريخهما فيها سواء  
كذلك ما سواء لو وقت احدهما فقط لبثت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال ملكه الاخر ان يكون  
قبل او بعد فلا يقضي له بالشك ولو اخصم في شيء ثم برهن خارج على الشرا من شخص  
بان اقام بينة شهدها انه شرا من زيد وبرهن اخر على الهبة والقبض من غيره وبرهن اخر  
على الارث بان اقام بينة شهدها ان الذي ملكه من جهة الارث من ابية وبرهن اخر على انه  
ملك من جهة الصدقة والقبض من رجل رابع قضى بينهم اربعة اسنواتهم في ولو برهن خارج  
على كل مخرج وبرهن وذو اليد على كل اقدم تاريخا منه فواي برهان ذي اليد هنا اولى لان  
اثبت انه اقل المالكين فلو يتلقى الملك الامن من جهة خلو المخرج فانه نقل عنه في رتبة انه  
لا تقبل بينة ذي اليد في الملك المطلق اصوله وكذا الخلو فلو كانت اليد ما فان اقدم تاريخا  
اولي عندنا خلو قال ولو برهن خارج وزو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط  
فلما راجح اولى عندنا امام وحج وعندي في يوسف ذوالوقت اولى وهو رتبة عن الامام  
ولو كان للمدعي فيه ايديهما او في يديهما والمصلحة بحالها بما سوا عندنا امام كان  
البهم يحتمل ان يكون اقدم فلا يتخرج مع الاحتمال وعندي في يمينه الذي قد  
اولي من لا يوقت وعندي محمد الذي اطلق اولى لان البينة على الملك المطلق تدل على الملك  
من الاصل وكل الاصل اولى من التاريخ وان برهن خارج وزو يد على النتائج فذو اليد  
لان ببينة قد دلت على ادلت عليه بينة الخارج ومع ترجيح اليد فكان اولى وكذا لو  
برهن كل من الخارج وزو اليد على تلقي الملك من اخر وعلى النتائج عنه كان ذو اليد اولى  
ولو برهن احدهما اي الخارج وزو اليد على الملك المطلق وبرهن الاخر على النتائج فواي ذو  
النتائج اولى لان برهانهم قام على اولية الملك فلا يثبت للآخر الا بالتلقي منه وكذا لو كانا  
خارجين فذو النتائج اولى ولو اخصم خارج وزو يد في النتائج ثم قضى بالنتائج لذي اليد  
لم برهن ثالث على النتائج فبطلت اي الثالث لان جدد وذو اليد برهان فبطلت اي كل واحد  
القاضي عليه بالملك المطلق يعني لو قضوا لحد من ذي الملك المطلق على الاخر ثم اقام القاضي  
على بينة على النتائج يقبل برهانه وينقص القضاء الاول وكل سبب لا ينكره فهو مثل  
النتائج كسبج ثياب لا تشبه الا مرة كسبج الثياب الفضية وطبق اللبن وانما للمجنون و  
السدد المزعز من الصوف فان كان ذلك في معنى النتائج وما اي وسبب ينكره فهو بينة  
لكل المطلق فيقضي بالخارج وهو كسبج الخمر واللبنة وكذا العرس وزراعة البر والمجنون



و لا شك في ان كل واحد من الطرفين في حق نفسه  
 وان برهن خارج على كل طرف من دون على الشراء منه بان كان عبداً في يد غيره فارتد  
 بغيره ملكه وبرهن من يد على الشراء منه في اليد وفي الخارج ان كان يتيماً أو ذكراً  
 فزاد اليد على الملك منه ولا تناقض فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه وان برهن كل منهما  
 اي من الخارج وفي اليد على الشراء من صاحبه والحال انه لا مخرج لهما منها ترى سقط البرهان  
 وترك المال في يد يدي اليد لا على وجه القضاء عند الامام واي يوسف كان الاقرار بالشراء صحيحاً  
 اقرار منه بالملك فصار بنته كذا لحدسهما كما انها قامت على اقرار الآخر وفيه الشك في اجماع  
 لتعدد الجمع فكذا هذا وعند من يقتضي البينين ويكون الخارج كما كان العمل بها يجعل في  
 اليد مشترياً بالخارج وقضيه ثم يباع منه ولم يقتضه فيكون بالبيع اليه وان ارجأ اي  
 الخارج وزوال اليد في العقار ولو ذكر بعضنا في الخارج اسبق قضى عند الامام واي يوسف  
 لولي اليد فيجعل كان الخارج اشترى اذ لم يباع قبل القبض من يدي اليد وهو جائز في العقار  
 عندهما وعند من يقتضي الخارج لانه لا يقض عنده ببعده قبل القبض فبقي على ملكه وان ائتمنا  
 فضا قضى لولي اليد انما اذا كان وقت ذي اليد اسبق قضى للخارج في الوجهين اي  
 فيما ذكرناه فاضا وامام بذكره واذا ترجيح بكثرة الشهود فلما اقام لحدس المدعين اربعة  
 والاخر اثنين فما سوا الا ان كل واحد من البينة لا يترجمه الا الظن وفيه قال احمد الشافعي  
 للحدس في ذلك في الشهود وان ادعى لحدس الخارجين نصفه او الاخر حكمه فالبيع الاول  
 عند الامام وعندهما الاول والثاني والباقي لا يخرج على القولين لهما ان يدعي الكل يدعي النصفين  
 والاخر يدعي النصف الواحد وليس بشيء ولحدس ثلثة انصاف فيقيم بينهما الثلثة على ان  
 حقهما وهذا طريق العول وللإمام ان يدعي الكل لا ينافي احد في النصف فيسلم النصف  
 من غير تنازعة ثم استوت سائرهما في النصف الآخر فيكون بينهما وهذا طريق المنازعة  
 ولا صل عنده ان القصة سبب وجبت الحق ثابت في الزمة الحق ثابت في العين على وجه  
 التبع في البعض دون الكل كانت القصة عولية وسبب وجبت الحق ثابت على وجه التبع  
 او كان الحق احدهما في البعض الشايع وهو الاخر في الكل كانت قسمة متنازعة وعندنا ان  
 الحقين سبب ثبتا على التبع في وقت واحد كانت القصة على العول ومتى ثبتا على التبع  
 ادبي وقتين كانت على المنازعة وان كانت الدار في يدهما فكذلك المدعي على الكل نصف بقضاء  
 وهو نصف الاخر لانه خارج في حقيقة له ونصف بله قضاء وهو في يد نفسه الا ان  
 فيه احد فيترك في يده بله قضاء وقالوا لا والشايع يبقى الدار في يدهما كما كانت وان برهن

خارج

فاما ان على خارج دابة تنازعها بان اقام كل منهما بينة على انها تحت عنده واخر قضى  
 لوليها في شئها تاريخي لان المال شهد له ولا فرق بين ان يكون الدار في يدهما او في يد  
 ثالث او في يد احدهما لان الحال لا تختلف في ذلك وان اشكل موافقة شئها لتاريخين  
 بان لم يثبت موافقة فلا تخالفه فليهما اي قالوا به لهما ان لحدسهما ليس وفي من الآخر  
 وهذا ان كانت في يدهما او كانا خارجين وان كانت في يد احدهما قضى بهالة لا اشكل  
 الامر سقط التاريخان قصار كما تم لم يورجا وان خالفهما بطل اي البرهان ان لا تظهر  
 كتاب التاريخين فتترك في يدهما كانت في يد احدهما ذكر الحاكم وبعض المشايخ وذكرهما انما  
 لا يطلون بل يقتضي بهما بينهما ان كانا خارجين وان كانت في يد احدهما يقتضي به الذي  
 البرهان في عامة الكتب هو الاصح وان برهن احد الخارجين على غضب شئ ولا حرج على  
 ودعيته استوفى يقتضي بهما بينهما نصفين لان الودعيته نصير غصباً بالحق ولذا يجب  
 على الماحض فيها الضمان ولا يسقط عنه بالرجوع **فصل في التنازع باليد**  
 لاسي الثوب اولى من الاخذ به والراكب الحق من الاخذ بالجام لان تصرف اللابس  
 والراكب يختص بالملك كذا صاحب يد دون المتعلق فلو اقام البينة كان اولى لانه  
 خارج ومن في السج الحق من الودعي لانه تمكن من في السج فيه دليل على تقدم يده فضا  
 للحا او لولا دابة ممن علق عليها كونه كان التصرف للحا هو المعتاد فكانت في يد صاحبه  
 دون صاحب الكوفة وفي الدخيرة ولو علق احدهما بالجامها والاخرين بها فالتعلق بالجامها  
 اولى لانه لا يتعلق بالجام عالياً الا الملاك والراكبان على الدابة بله سيج او سواه  
 لولي بينهما لا استواء في التصرف وكذا الجامس على البساط والمتعلق به ومن حذق  
 طريق سيج اخر سواه فينصف البساط وكذا الثوب بين المتنازعين فيه يحكم الاستواء  
 بينهما والخابط لمن جده عليه او انقل بينا ان اتصال تربيع وهو ان يتنازل كل من  
 البناء والمتنازع في في يدين جوارره ولين جوارره في لبن البناء المتنازع فيه لان اتصال التبع  
 لا يكون الا عند البناء فقول علي بن ابي نعيم واحد وصاحب الحق صاحب استعماله  
 صاحب تعلق قصار كتنازعين في دابة لحدسهما على ما حمل ولو خروا لم يعلق ولو كان  
 للدار غشيب فالتربيع ان يكون صاحب امرهما كرا في الاخر حتى لو تعلق وارفعه لا يكون  
 تربيعا لاي ليس الخابط لمن له عليه هراقي وهي غشيب فوضع على الجذوع فاذة عشرها  
 وكذا البوارى لا تخص احد الخارجين بالخابط بل الخارجان فيه سواء وان كان الكل في  
 الخارجين عليه لذن جده في يمينهما اي الخابط لمدن الخارجين على السوار ولا ترجيح باله

بيع



سما اي من الجذوع فزكان له عليه ثلث جذوع مع سوكا له عليه اكثر من ذلك سواء كان  
لا حواها على ثلث ولا حواها على اقل من ثلث لصاحب الثلث ولو خر موضع فثمة  
منه ولو كان حواها على الحائط جذوع ولو خر في اتصال فله اي الحائط الذي اتصلا  
ولو خر وهو صاحب الجذوع حوا الوضوح وقبل الحائط لولي الجذوع ولا شيء لولي الحائط  
وذهب عن ذلك في سبوت سما في حق صاحبها فنكون الساحة بينهما لا سواهما في سحا  
وهو المرد فيها والنسوة كالحطب فخذ كل واحد عا الرضا وقال كل من المذبحين  
في بيع وبرهما اي لتمام كل منها البينة على ان العرض في بيع فقي بهما لان اليد في الغيرة  
تقتدر احضا رها والبينة تثبت ما غاب عن علم القاضي فان يرض احدهما او كان يرضي  
ضرب الدين فيها او حفر في بيده اما في الاول فلقيام الحجة فان اليد حصة وضمانا في  
الثاني فوجود التصرف فيها في بيع صبي يعتبر فيه اي يتكلم ويعلم ما يقول قال  
انا عرطال قول لدا ما اذا كان يصير عن نفسه كان في يده فله فلا تقبل دعوى عليه  
اذا عرطال انكاره الا ببينة كالبايع وان قال انا عبد فلان وهو غير ذي اليد فقول  
عبد لذي اليد انما قرأه لا يد له حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا في يده كما  
لما قرأه ولذا سأل يصير عن نفسه لوقال انا عبد فلان فهو عبد لذي اليد ولا يثبت الرق  
بقوله حتى يقال هو من المضار فلا يعتبر من الصبي بل دعوى ذي اليد لعدم المعارض  
لدعوى الحرية فلان دعوى الحرية عند كبره لا تقبل بلوحي كانه ظهر عليه الوقت فلا ينفق ذلك في  
**باب دعوى النسب** ولدت مبيعة لفلان نصف سنة مديونة فادعاه  
البائع فهو ابنة استحلنا وهي اي المبيعة ام ولده والقباض وهو قول زفر والشافعي  
ان لا يثبت النسب لا بفتح دعواه الا ان يصدر عنه المشتري لانه بايع اعترف ان الولد عبد  
فكان في دعواه منافضا ووجه الاستحسان ان يثبت النسب على الخفاء فيحق فيه التناقض  
فاذا تبين بالعلوق في ملكه وذلك بالولادة اقل من سنة اشهر لانه بمنزلة اقامة البينة فقبل  
دعوه فيفتح البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن لان سلامة الثمن مستترة على  
سلامة البيع وهذا ان لم يبع المشتري لى وان ادعاه المشتري مع دعوه اي دعوى البائع او  
بعدها وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عظمها اي عتق المشتري لها فان الولد له في الصور بين  
ويرتفع من الثمن في العتق بان يقسم الثمن على قيمة الولد وقيمتها فما اصاب الولد  
البائع الي المشتري وما اصاب الام لا يرده ويرد كل الثمن في الموت عند الامام وقال ابو  
حنيفة فيها اي في العتق والموت ولو ادعاه اي البائع الولد بعد موته او عتقه في حق

او يبيح

الاول

لن الولد هو الاصل في النسب والام تبع له فيعتبر بها وله ولولدت لدا من نصف سنه اقل  
من سنتين ان صدقة المشتري للحكم كالأول وهو اذا ولدت لفلان من نصف سنة والاي وان  
لم يصدقه المشتري فله يثبت النسب وان ادعاه اكثر من سنين من وقت البيع لا تقع دعوى  
ان لم يرد اتصال العلوق بملكه بقبضه وان صدقه المشتري يثبت فيه وحمل على الكا حمله  
لحال على الصلوح ولقول المشتري على الصدوق ولا يراد البيع ولا يثبت الولد الا بالبينة ان  
العلوق لم يكن في ذلك البائع وغير الملك ليس باهل للتحري فلا تقع دعوى التحريم ولا  
الولادة فبغيره تام ولد وان باع عبدا ولده عنه ثم ادعاه بعد بيع شتمه صحته دعوى  
وثبت ثمة منه ورد بيع مستتر لان اتصال العلوق بملكه كالقبضه والبيع يجعل النقض  
والان يحق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاجل ذلك لو كان ثمة المشتري او كاتبة او من  
الولادة او ابر الولد او امة او زوجه ام كانت الدعوى صحته ونقضت هذه التفرقات لان  
هذه العوارض تجعل النقض فينقض ذلك كله وتنفق الدعوى ولو باع لغيره من ذوات  
نفسه ما ولدا عنه فاعتقه مستتره ثم ادعى البائع الاخر يثبت بينهما من ويطل عتق  
المشتري لان من ضره ثبوت ثبوت باعدهما ثبوت ثبوت الا فرو من في يده صبي وقال هو  
ابن بكون ابنة وان وصلة محمد زيد بؤنة هذا عند الامام لان النسب كما لا يجعل النقض  
بعد بؤنة ولا قرار بئنه لا رقة بالرد فيقول نقض الدعوى وعند ما يقص ان محمد زيد  
بؤنة وهو ابن لذي في يده ولو كان الصبي في يد سلم وذوي فادعى المسلم رقة والذي  
بؤنة فهو ابن لكا فليسا لى برك شرف الحرية في الحال ولا سلام في المال لان ذلك من الحرية  
ظاهر فكان فيه الجمع بين المصلحة بين ولما كانت الحرية لازم البتة والمصلحة في اقامة البينة  
لم يكن باس في تقديم حرس قوله فهو حرس على ابن وان كان المنفرد على الدعوى هو البائع بل ثبوت  
كان التقييم اولى ولو كان الصبي في يد زوجين فزعم الزوج انه ابنه من غيرهما ورحمت هي  
ان اسما من غيرهما سبها لان ثبوت سبها اقل لولدها اي باطل على صاحبها فيحق اقراره بالذمة  
بطلان الحق فيقول ولا يترجح احد ما على الآخر اسقا بما هذا اذا كان الصبي لا يعتبر عن  
والا فلو ان من صدره ولو اسنول مستتره يصح دعي امة معتقدا على كل بينة قوليت ثم  
استحققت فالولد له لا تعلق بزمانه والحزب على الاب فيثبت باجماع الصحابة ثم الولد حاصل في  
بلوغه فلو ينفقه الاب بالذمة كما في ذمة المصونة فلان تعتبر فيه يوم المصونة لا يوم المنع  
فاذا نال الولد شيء على ابيه كان من الممنوع وعكسه لانه من الفصل في حق ابيه فاذا تركه  
بذلك ابيه وانفقه الاب عزم قيمته وكذا اذا لم يولد غير ولد له لانه يثبت عزم اياه في الاول فلتحقق

ان زيد لم قال هو



المتع من الاربعة عشر وهو العاشر ان كذا بكناية عن العدد واقل عدد غير كذا  
بذكره الاربعة بالصب ثرون ولو ذكر بالخفض فحق كناية عن مائة لانها اقل عدد  
بذكره الاربعة بحرف هاء وكذا كذا بحرف عشرين ان كذا كذا بحرف عشرين  
وكذا كذا بالواو او احد وعشرين لان هذه الكلمات مبنية فيجب حملها على نظيرها العشرة  
واقل عدد ينذكر ان من غير حرف عطف بينهما العشرة بحرف عطف احد وعشرين  
وان ثلث زيادات لان الجميع اقل عدد بين كل اثنين منها حرف عطف وان رجع زيادات  
لان اقل اربعة اعداد بين كل اثنين منها حرف عطف وعلى هذا كل ما راد عنه اسطر فا  
بالواو زيد عليها وجبت العادة بزيادته الى الاستنساخ وكذا كل ما يكسر استعمال من كسر و  
وبشرتك في عشرين ونصف عندا في بوسه لانه المتبادر عند مجيء الواو والبيان ان كذا  
لا حراك يكون اكثر ولا حراك او قوله على فليكن اربعين لان كل على الواو وبك  
فليكن الصان وانما يكون المال واجبا ومضى اذا كان في الزمة وان وصل بقوله هو  
ووجه صدق لانه محتمل مجازا ان الحفظ واجب على الواو فيجب ان يفسر به مضى وان وصل  
لا يصدق لتعريفكم بالسكوت فلو يجوز تفسيره بعد ذلك وعندنا وسعي او في بيتي او في  
صنعة او في كسبي او اربا بانه لو كان هذه الكلمات في العرف تستعمل في الاما والواو يطلق  
الهم على حرف ولو قال لمن ادعى عليه الف الف انتم اياها او انتم قد اياها او اجليتها او اخذها  
او ارب من بقرتها او يقضيها او قد قضيتها او اربا باني منها او هبتها الى او تصدق بها  
على او عتق بها فصدق لان الهاء كناية عن المذكور في الدعوى في جميع ذلك فصار كانه  
اعاد الدعوى هو الكلف فيكون اقرارها ولو صدق لكان اقرارا لانه لا دليل على انصرافها  
للمالكين فيكون كل ما يستداه فلو يبره شي ولو اقر به من مؤجل قال المقر له حال لونه  
مالا لا نافر حتى على نفسه وادعى لنفسه فصدق في اقراره بحرف عشرين او في الدعوى  
وجعل المقر له على الاجل عند حجر المقر عن البرهان ولو قال على يدي درهم فالكلام درهم وكذا  
لان ما كان ولو زنت ولو قال له على يدي ونوب او مائة ونوبان لونه تفسير المائة وان قال له  
على يدي وثلاثة ارباب فالكلام ثياب والعياس ان يرجع في تفسير المائة اليه في الكمال  
العطوف غير المحطوف عليه فيكون مائة فبقيت المائة على اربابها كما في عطوف الثوب  
عليها او جلا ستم ان درهم والمكسر والموزون يكسر استعماله فاستعملوا الكثرة  
والكثرة بذكر مرة وانما لزم الكمال ثياب في يدي وثلاثة ارباب لان ارباب لم يذكر بحرف  
العطف فانصرف الى الجميع ولزم تفسير المائة في يدي ونوب ومائة ونوبان لان الثوب

الحذاء

المتع من الاربعة عشر وهو العاشر ان كذا بكناية عن العدد واقل عدد غير كذا  
بذكره الاربعة بالصب ثرون ولو ذكر بالخفض فحق كناية عن مائة لانها اقل عدد  
بذكره الاربعة بحرف هاء وكذا كذا بحرف عشرين ان كذا كذا بحرف عشرين  
وكذا كذا بالواو او احد وعشرين لان هذه الكلمات مبنية فيجب حملها على نظيرها العشرة  
واقل عدد ينذكر ان من غير حرف عطف بينهما العشرة بحرف عطف احد وعشرين  
وان ثلث زيادات لان الجميع اقل عدد بين كل اثنين منها حرف عطف وان رجع زيادات  
لان اقل اربعة اعداد بين كل اثنين منها حرف عطف وعلى هذا كل ما راد عنه اسطر فا  
بالواو زيد عليها وجبت العادة بزيادته الى الاستنساخ وكذا كل ما يكسر استعمال من كسر و  
وبشرتك في عشرين ونصف عندا في بوسه لانه المتبادر عند مجيء الواو والبيان ان كذا  
لا حراك يكون اكثر ولا حراك او قوله على فليكن اربعين لان كل على الواو وبك  
فليكن الصان وانما يكون المال واجبا ومضى اذا كان في الزمة وان وصل بقوله هو  
ووجه صدق لانه محتمل مجازا ان الحفظ واجب على الواو فيجب ان يفسر به مضى وان وصل  
لا يصدق لتعريفكم بالسكوت فلو يجوز تفسيره بعد ذلك وعندنا وسعي او في بيتي او في  
صنعة او في كسبي او اربا بانه لو كان هذه الكلمات في العرف تستعمل في الاما والواو يطلق  
الهم على حرف ولو قال لمن ادعى عليه الف الف انتم اياها او انتم قد اياها او اجليتها او اخذها  
او ارب من بقرتها او يقضيها او قد قضيتها او اربا باني منها او هبتها الى او تصدق بها  
على او عتق بها فصدق لان الهاء كناية عن المذكور في الدعوى في جميع ذلك فصار كانه  
اعاد الدعوى هو الكلف فيكون اقرارها ولو صدق لكان اقرارا لانه لا دليل على انصرافها  
للمالكين فيكون كل ما يستداه فلو يبره شي ولو اقر به من مؤجل قال المقر له حال لونه  
مالا لا نافر حتى على نفسه وادعى لنفسه فصدق في اقراره بحرف عشرين او في الدعوى  
وجعل المقر له على الاجل عند حجر المقر عن البرهان ولو قال على يدي درهم فالكلام درهم وكذا  
لان ما كان ولو زنت ولو قال له على يدي ونوب او مائة ونوبان لونه تفسير المائة وان قال له  
على يدي وثلاثة ارباب فالكلام ثياب والعياس ان يرجع في تفسير المائة اليه في الكمال  
العطوف غير المحطوف عليه فيكون مائة فبقيت المائة على اربابها كما في عطوف الثوب  
عليها او جلا ستم ان درهم والمكسر والموزون يكسر استعماله فاستعملوا الكثرة  
والكثرة بذكر مرة وانما لزم الكمال ثياب في يدي وثلاثة ارباب لان ارباب لم يذكر بحرف  
العطف فانصرف الى الجميع ولزم تفسير المائة في يدي ونوب ومائة ونوبان لان الثوب







بوصح لا مفصلا كالو سقاء والذبح ولو قال له على الف من شئ او اوصني في حق  
او سهرجة لزم الجبا وعند الامام وصل وصل وقال لموته ما قال ان وصل ان وصل  
قلو وان قال له على الف من عصب او دويجة وبي زبوت وشهرجة صدق وصل وصل  
او لا بقصاص للعصب والوديعة بالمجيب بل العاصب يصيب بحدة الموضع ويخرج ما يجازي  
الحفظ فكان قال بيانا للزوج فصح بوصح ومفصلا ولو قال ستوت او رصاص  
يعني لو قال له على الف من عصب او دويجة وهي ستوت او رصاص فاني وصل صدق  
ولا فلو صدق لان هذين ليسا من جنس الدرهم فكان اليشاعا بيان تخيير في حق  
لا مفصلا ولو قال عصبته ثوبا وجماء عجيب صدق بميمته ان لم يثبت الحقم سوت  
لان العصب يقتضي السوت ولو قال على الف اة اة يفتقر الى صدق ان وصل  
اي ان لم يصل بان وصل لم يصدق بل لزمه الكلف ولو قال اخذت منك الف وديعة  
فملكك وقال المقر له اخذتها عصبها من المقر له اقر بسبب الضمان وهو اخذها من  
الغير ثم ادعى ما يوجب البرائة عنه وهو الاذن بالاختار والآخر يملكه فكان القول قوله  
بمعيته ان ينكر عن العين ولو قال بدل اخذت اعطيتني اى وقال المقر اعطيتني الف  
الف وديعة فملكك وقال المقر له لا بل عصبته ما سبى بضم المقر له لم يقر بسبب الضمان  
والقر له يبي عليه سبب الضمان وهو ينكره كان القول قوله ولو قال عصبته هذا الشيء  
من زينة بل من عرج فهو اى ذلك الشيء لو زيد عليه اى على المقر فثبت لعمره ان لا يقر  
به لو زيد صح اقراره له وصار ملكا له وقول بعد ذلك بل لعمره جميع في حق زيد فلا يثبت  
منه في خفه وضمن قيمة لعمره ولو قال هذا الشيء لي وديعة عندك فله خذته وقال  
الاخر هو المأخوذ منه هو في دفع اليد اى دفعه الى المأخوذ منه وان قال اخذت  
منى وتوابعها فلونافركم او ليه وزده على وقال فلون كذبت بل العرف والتوب في هذه  
اخذتها منى فلما اذ قال اعتره او اسكنه داني ثم ردها على صدق استحسانا اى القول  
للمقر عند الامام وللآخر البينة وعندهما القول للمأخوذ منه بمعنيته وبه قال الثلاثة  
وهو القياس لان المقر اقر باليد له ثم ادعى عليه الاستحقاق فيقبل اقراره لو دون عن  
عليه وان كانت الدابة معروفة للمقر والقول له بالاجماع كذا في الاسرار ولو قال خاطبوني  
هذه بكذا ثم قبض منه وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف اى القول للمقر عند الامام والمقر له  
عندهما في الصحيح وقيل القول للمقر لبقا قاولوا ان اقصيت من فلون الفاكه في قوله  
او قال اقرهتسا القام اخذتها منه وانقر فلون الدين والاقرار من القول له ولو قال زنج

فلون هذا الذبح او عرس هذا الكرم لي استعنت بما يغفلون فيه اى في الغرض او الكرم  
واى فون ذلك اى قال هو ملكي وفعلت ذلك نفسي وقال المقر له لا استعنت بك فيه او  
فعلت باخره القول المقر ومن اقر ثم ادعى انك كاتب في الاقرار فخذ الامام وحقه لا يلتفت  
الى قوله وقال ابو يوسف بخلاف المقر له ان المقر لم يكن كاديا في اقراره والقوي على قوله  
**باب اقرار المريض** مرض الموت دين صحته مع علم بسببها وعلم بالاقرار  
فيها او اقره في مرضه مرض الموت بسبب معروف كدبره ملكا واستهكدا وعلم بحول البينة  
من استوفيان في الرتبة فلا يقدم احدهما على الاخر في الاستيفاء من التركة وفيه ان علم  
اقره في مرضه وقال الشافعي هذا ميسا وى الاولين وبه قال الكذا ستوار السبي وغيره  
لأنها العزم لا ينفذ اقراره في حق الميراث والمستأجر لحق الخيرة لا يري انه لو من عينا وانما اثم  
اقرها العزم لا ينفذ اقراره في حق الميراث والمستأجر لحق الخيرة لا يري انه لو من عينا وانما اثم  
لان حق غرض الصحة يتعلق بهذا المال استيفاء فلا يزاهم الدين الثابت بالدين الثابت  
في الصحة ولا الدين المعروف بالسبي تقاضا التهمة فيه واكمل يقدم على الارث لا يقضاه  
الدين من المواجه الاصلية وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط القراع ولذا يقدم حاجته  
بالكفون ولا يصح للمريض تخصيصه غرضا من غرض الصحة والمريض يقضاه دينه لما فيه من  
ابطال الحق بالباقي ان اذا قضى استقرض في مرضه ونفذ من ما اشترى فيه وعلم ذلك بالبينة  
لا يحصل له مثل عصى فلو بعد ابطالا ولا يقع اقراره لو اقره لما اقره الدار فطعن عن قول  
عن ابن ابي عمير جعفر بن محمد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه لو اقرت وكذا اقراره  
وبه ان ان يصدقوه بنية الورثة لان عدم الصحة كان لحقهم فاذا صدقوه فقد اقرت  
بما علم عليهم وان اقره لا جنيبي صح ولو اخطأ بما لا اذولم يصح لاستح التماس من طاعته  
لان من تولى ما اثم وان اقره لا جنيبي ثم اقره انما يثبت له منه وبطل اقراره  
له وبطل اقراره اذا اقر في قول وان اقره لا جنيبي ثم تزوجها لا يبطل اقراره لها والفرق  
ان البينة تستدل اذ وقت العلوق فتبين انه اقره لا بنية فلا يقع والزوجية تقتصر على ان  
التزوج فكان اقراره لا جنيبي ولو اوصى لها اى لا جنيبي ثم تزوجها بطلت الوصية لانها  
تلك بعد الموت وهي حى وارثه وكذا الوصية ثم تزوجها بطلت الوصية اذ في المرض  
وصية خفية تستدل من الثلث كاسيا في قتلها لا وصية واذن فلا يرجع لعدم الصحة  
وهو صح فلا يصدق ولا يجرها فلا يمنع ما سوى ما يولي الزاء والقاف من موقوفات  
بمعروفة الاستدراك يمنع الرجوع في صحة الهبة على سبيل ايقيل حتى وان الهبة تستد

النفقة على الزوج



هناك لو كانت هذه الموهوب لها اومات هو مثل مخلوقا لو كان ذاتي حقيقة فانه يمكن  
له الرجوع لان الهبة مع حقيقة فيثبت له الرجوع بصحتها وموت احد العاقلين  
يمنع منه كما يستفاد عليه ان شاء الله تعالى وان اقر رجل غلاما من قبل النسب يولد  
شكرا في مثل الغلام لمثل انما ابنته وصدة الغلام ثبت نسبته ولو كان المقر  
مرضا وشاء الغلام الورثة يشترط جهالة النسب لا انه لو علم لم يثبت من الغير  
وان ولد مثل المثل وصح اقرار الرجل بولده والوالدين لا يثبت اقراره على نفسه ليس في حق  
النسب على الغير الروعة والمولى بشرط تصديق هؤلاء لان اقراره غير مهم لا يبرم  
كذا اقرار المرأة بمن ذكر صحيح ويشترط فيه تصديقهم لكن بشرط في اقرارها بالولد  
تصديق الزوج ايضا او شهادة فائدة بولده منها هذا اذا كانت ذات زوج وان  
انتهت على اقرارها وان كانت محتدة فلو بدت من حجة قامة عندها مام وصح  
تصديقهم بغير موت المقر لا تصديق الزوج بغير موتها فلو اقرت ببنك مع جرد مات  
فصدقها الزوج لم يصح تصديقه عندها مام لانها لما ماتت زال النكاح بجودته  
حتى يجوز ان يتزوج اخيرا ولا يمكن له تحصيلها فبطل اقرارها ولو يقع التصديق  
بغير بطلان اقراره عندها يصح ايضا لان الارث من الحكمه وان اقر بنسب غير الكاد  
كالحق وعم لا يثبت النسب ولا يقبل اقراره في حقيقة لان في حق النسب على الغير فان ادعى  
نقعة او حضانة يعتبر في حقها ويرثه اي يورث المقر المقران لم يكن له وارث معرون  
وان كان له وارث ولو بعيدا فلو يرثه بل يكون الوارث الحق حتى لو اقر باخ وورثة  
او غالة فالورث للغة والحالة ومن مات اربع فاقربها في الارث ولا يثبت نسب  
لان يقضي اقراره شيان من النسب على الغير لا دلالة له عليه وشركة في الارث فلا يثبت  
دلالة فيعتبر الثاني دون الاول ولو كان لا يبرهما الميت دين على شخص فاحضرهما اي احضر  
الميت يقضي ابنة نصفه وكذا في الآخر فالنصف الباقي للورثة لا يثبت المقران اقراره ايضا  
الى نصيبه

**كتاب الصلح** هو لغة اسم للصالحه بمعنى المسالمة والصلح  
من الصلح وهو استقفا لمخالفة الفاد وشرعا عقد يرفع النزاع ويخرج من اقرار  
ومع سكوت ومع انكار ودية قال الكاظمي في الاصلح الصلح هو الذي لا يبرم  
فوله تكا والصلح خبر الاول وهو الصلح مع اقراره كالبيع ان وقع عقال بالابح  
معنى البيع فيه وهو ماله لا المال فيثبت فيه ان كان عقارا الشفعة ويثبت فيه الرد  
بالعيب وخيار الرؤية وخيار الشفعة لان هذه من احكام البيع ويفسد جهالة البدل هو

ما ذكره

هذا هو الصلح الذي لا يبرم  
وهو الذي لا يبرم

او وقع عليه الصلح لان البيع يفد به جهالة المغني الى المناقضة كما لا ينفذ جهالة  
الصلح عنه اذا يحتاج في الصلح الى تسليمه ويشترط القدرة على تسليم البدل حتى لو كان غير  
مقدور على تسليمه بغير الصلح وان استحق بعض المصلح عنه او كره رجع المدي على كل البدل  
ان يكن الشاكية او بعضه ان تكن الاولى وان استحق بعض البدل اذ كره رجع المدي على المدي  
عليه بكل المصلح عنه او بعضه حسب ما مر وان وقع الصلح على ان ينفذ اعتبر لهارة له  
مقتضاها هو ان ينفذ بماله والاعتبار في العقود للعاني والا صلح في الصلح ان يعمل على  
الغفول في حق في الحكمه فيستحق فيه التوقيت اذا كانت المنفعة تعلم بالتوقيت كالخدمة  
وسكنى الدار لها لو كانت لا تعلم به كالوصلح عن اقل على نقل هذا الشيء من ههنا الى ههنا  
لا يثبت التوقيت ويبطل بموت احدهما وهما لو كان محل المنفعة قبل الاستيفاء حتى لو صلح  
عن عوي دار على سكنى دارا وخدمة عبدة سنة او كره رجع الدابة الى الجداد ثم مات  
الذي او المدي عليه او هلك محل المنفعة قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح فيبقى في الباقي  
وان كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدر الباقي ورجعت دعواه ببقدره والا جبران وبها الصلح  
مع سكوت الصلح مع انكار معاوضة في حق المدي لا ينفذ بدل الصلح على انه عرض في  
نقد ودرا باليمين وقطع المناقضة في حق الآخر وهذا في انكار ظاهره لا في انكار رقيقه ان ما  
يبطل فطرح الخصومة وقراء اليمين وكذا في انكار كوت لا ينفذ الا في انكاره على تقدير  
اقراره يكون عوضا على تقدير انكاره لا يكون فلو يثبت كونه عوضا باليمين ويجوز ان ينفذ  
حكم الضرر غير في شخصين كالاقالة فانها تفسخ في حق المتعاقدين بيع في حق ثالث وكل خلع  
لان معاوضته من جانب المرأة يمين من جانب الزوج فلو شفعه في دار صلح عنها مع احد  
الرجال كوت وانكاره لا ينفذ انما دار باقية على كونه وان ابرقوا الى المدي ليس بيمين عنها  
والا هو هذا اليمين وقطع الخصومة وعجبا الشفعة في دار صلح عليها لان المدي لا ينفذ  
عوضا عن المال فكانت معاوضة في حقه وان كان المدي عليه بكنز وصار كمالوا شترت  
عنه الدار من فون وفون ينكر حيث يأخذها الشفع بالشفعة وما استحق في الصلح  
مع سكوت والصلح مع انكار من المدي يفتح الدين كله او بعضا بره الذي حقيقة من  
البدل ويرجع بالخصومة فيه لان المدي عليه لم يدفع عوضا الا بدفع خصومة عن نفسه  
وبقي المدي في يده بلو خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده وما استحق من البدل  
بعضا او كله يرجع للمدي الى الدعواه في قوله ان المدي لم يقرأ الدعوى الا يستلم له البدل  
فان لم يستلم له رجع بالبدل وهما لو كان البدل قبل التسليم الى المدي كما استحقا في الفصلين



أي فصل الأقرار في فصل الكسوة والأكثار فإن كان من غير الرجوع بعد الحل كان في المديونية كان  
عن الكسوة رجوع بالدعوى ولو صلح على بعض دارين معها بأن يصلح على بيت معلوم سهلا  
يصح الصلح وهو على دعواه في الباقي لأن بعض الشيء لا يصلح عوضا عن كل شيء وإن  
ما كان واحدا وهو وجه الذهب في وجه النشأ في وجهه أي جعل جواز هذا الصلح أن يزيد  
المديونية في البدل شيئا نوبا أو درهما ليكون عوضا عن الباقي في ذمه أو يبرأ بضم  
وفتح ثالثة أي يبرأ المديونية عليه أو بضم أوله وكسر ثالثة أي يبرأ المديونية على  
عن دعوى الباقي بأن يقول المديون أنا نكروا برئت منك من دعوى هذه الدار لأن الدار  
عن دعوى العين جائز **فصل** يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز له على معلوم  
لأن المصلح عنه لا يحتاج في الصلح إلى تسليمه كما مر فلا تصرف للمهالة بخلاف في الصلح عليه  
حيث يحتاج إلى تسليمه للمهالة تقضي إلى المتارعة في الصلح ويجوز الصلح عن دعوى المال  
بال وبنفقة لأنه في الثاني في معنى الأجرة وفي الأول في معنى البيع فيصير ما وقع مع  
أقرار في حق المديون وقع مع سكوت أو الكسوة أو افتداء العين في حق الآخر ويجوز الصلح  
عن دعوى المنفعة بال وبنفقة كان أدعى سكتي سنة وصية من ربا المال ثمرة الوارث  
أو أقر به وصلح له لأن لفظة العوض عن المنفعة جائزة بالأجرة فكذلك بالصلح كونه يجوز بنفقة  
أو إذا كانا مختلفي الجنس كالوصلح عن السكنى على حصة العبد أو زاعة الأثر أو الألف  
جنسهما فيجوز لأن المنفعة لا يجوز استيجارها بحبسها فكذلك الصلح ويجوز الصلح عن  
الجنابة في النفس وما دونهما عدا أو خطأ أما العبد فليقول تكافؤ عني من أخيه شيء  
فاتباع بالمعروف وأداء إليه بأحد فان معناه عند ابن عباس رهنما من أعطي هو  
وفي القليل من دم نخيه من جهة المقول شيء من المال بطريق الصلح فاتباع بالمعروف  
أي فلو في القليل اتباع للصالح ببدل الصلح على حسن معاملته وأداء إليه أي على  
المصلح الذي في القليل بأحسن وأما الخطأ في النفس فلو من وجبه المال فبغيره  
البيع لأنه لا تصح الزيادة على قدر الدية إذا وقع الصلح عن العوض فادبرها كما سألني  
بخلاف الصلح عن العود حيث تصح الزيادة فيه لأن العود ليس مال ولا بخلاف الصلح  
على غيرهما من الدية حيث جاز كيف كان لأنها مبادلة بها ألا أنه يشترط في النفس في  
المجلس كبره يكون افتراقا عن دين بدني وأما ما دون النفس فمقتضى النفس في حق  
القصاص فيه بالحد في النفس وما وجب المال فيه بالخطأ فيها ويجوز الصلح عن دعوى  
الرق وكان في حق المديونية عقدا على وفي حق الآخر دفع الخصومة لأنه لا يمكن تصحيحه بهذا

الاعتبار

الاعتبار



على هذا الترتيب او على هذا الكيفية او الملق بان كان على الله وسلم مع الصلح وكان الصلح نسي  
لان فقلوا ان الذي عليه وان اطلق ولم يتم توقف اي صا الصلح سوف فاعلى اجازة  
فان اجازة الذي عليه جاز الصلح وتزيم الدبل واذا ارى وان لم يخرج بطل الصلح **باب**  
**الصلح في الدين** الصلح عما استحق بصدق المدانة على بعض جهته ويجوز للمشتري  
ان يرضى بصفته واسقاط لباية لان تصرف الدافل يتغير بصفته ما امكن وقد امكن ذلك فعمل  
عليه معاوضة لا فضايلة الى الربوا ولو صلح عن الف حال على ارضعالة صح وكان ابراء له  
من تعاليد او صلح عن الفعالة على الفموجل صح وصار كانه اجل نفس الحق اذ لا يجوز  
معاوضة لان بيع الدرام يمثلها بدينه لا يجوز وكذا لو صلح عن الفجيد على الفديرة  
صح وصار كانه اسقط بعض حقه وصفته ولا يصح الصلح عن درام على دنانير او على اذ  
وجه لفتي ذلك هو في المعاوضة وبيع الدرام بالدينانير يسا لا يجوز ويحكم على الفديرة  
لان الدنانير غير حقة بصدق المدانة او عن الفموجل على نصف حقه لان الفديرة غير  
والحق هنا بصدق المدانة هو الموقوف فيكون تعجيل الحصة بدينه بغير ابد الحصة بدينه  
وذلك اعتبارا من الاجل وهو حرام او عن الفموجل على نصفه ببيضا ولو صلح عن الدرام  
وامانة بدينه على ائتمهم حاله او موجد صح لان جعل اسقاط الدنانير كمالا والدرام  
الا مائة ولا يجوز لانه السوقيات والاصل ان يسي كان الذي وقع عليه الصلح وهو الملق  
قدرا او وصفا او وقتا فهو اسقاط للبعض استيفاا للباقي لا ناسوق في وقت واحد وان  
كان اريد منه بان دخلة لا يستحق من وصفه او تعجيل بموجل او كان خلو وجب فهو معاوضة  
لتعجيل استيفاا في غير المستحق فيستلزم شرط المعاوضة وان كان من ابي الى اخي  
اذ غدا نصيبه على انك يرى من باية ففعل بريا والا اي وان لم يوفد فله براء عند الامم  
لان كلمة لما صلح بالشرط والمعاوضة حلت عليه دونها نصيبها النصرة الحاق فكان ابراء  
مقتدا بالشرط فيكون بغير فائدة خلو فالذي يوصف حال ببراء ما زاد على النصف كالوعد  
بالا براء وان قال صلح على نصفه على انك لم تدفع عند النصف فالله عليه ببراء وان لم  
يدفع اجماعا كانه اني بصريح التقدير فاذا لم يوجد بطل ولو قال ان الملق على ابراء انك  
من نصف على خطيبي نصفه عن بريا من نصفه سواء اعطي في الفموجل ولم يخط ولو قال  
لو قال اذ اني نصفه على انك بريا من باية ولم يوفد بريا اذ اني الباقي اذ لو قال ان اذ انك  
نصفه فانت بريا او اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك اذ انك  
بالشرط مبرحا وتخليق البراءة بالشرط باطل لما فيها من عني التخليق بخلو والطلو

والتي

والضابط لوقد كل منهما اسقاط ولا اسقاط يحسن بتخليق بالشرط ومن قال ان الرب ببراء  
اي ببراء غنيا بخط ففعل اي الشاخر الخط جار حتى انه لا يقن من طائفة في المال وفي  
الطائفة يقن من طائفة ما حط ابراءا عن ذلك اذ ان المال في الحال ببراء في الخط **باب**  
الصلح احد من الدين عن نصفه من على ثوب فلشريك ان يقبض الدينون بنصفه لو كان  
عليه ولم يوفد في وقت فله ان يقبض او باخذ نصف الثوب من شريك لان الصلح وقع  
عن نصف الدين وهو شاع لان حصة الدين حال كونه في الذمة لا يقع وحق الشريك يقع  
بكل جزء من الدين فيوقف الصلح على اجازته واخذه نصف الثوب اذ اني اجازة فيقف  
الا ان يقن للمصلح ربع الدين كان حقه فيه وان يقبض احد من الدين غنيا من الدين  
شريكه فيه وانبا ايا الشريكين في الدين الغريم بما يوفيه وان شريكه حدهما  
ينصيب من الدين شيئا ضمنه شريكه راجح لا نصار فابضا حقه بالمقاومة بلو حطه لان سني  
البيع على المالكه فصار كانه نصيبه نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع عليه بالربع  
مجدد الصلح لان سناه على الخط واذا غما عن فلو ابرزنا المصلح وقبض ربع الدين نصرة له  
لم يوفد تمام نصف الدين فلما لم يقبضه وقلنا هنا ضمنه او اتبع الغريم لا ندفعه في  
الذمة بان ومما يراه عن نصيبه من الدين او قاصر الغريم دين سابق على وجب من دين  
عليه لا يقن لشريكه في الصور ببراء وان ابراء عن البعض من نصيب قسم الباقي على ساهاته  
الملق عاد الى هذا القدر حتى لو كان له ما على الدينون عشرون درهما فاداره احداهما نصف  
نصيبه كان له المطالبة بالثلاثة وللشاكط المطالبة بال عشرة وان اجل احد شريكي الدين نصيبه  
لا يصح عند الامم وتجهل خلو فالذي يوصف فان تأجل احد ما نصيبه يقع عند بطل  
منها صلح احد من الدين عن نصيبه على ما دفع بعضي اذا اسلم رجلا الى اخي في  
طعام ثم صلح احد ما صلح اسم اليه على ان ياخذ نصيبه من مال من المال وينصف عقد  
الاسم في نصيبه لم يجز عتدهما خلا قال ايضا اي في يوسف حيث يجوز له عتده وان  
اخرج الورقة الصرم عن عرض وعقار بمال اعطوه له او اخرجوه عن احد النقيدين بالآخر  
بان اخرجوه عن ذهب هو التركة بفضة دفعوها اليه او بالعكس وعندهما اي النقيدين بطل  
الصلح صرفا للجنس في خلو فقل الدبل او لكه اري لا يعتبر في النقيدين التساوي بل يعتبر  
التساوي في الجنس لا في صرفه فان وجد صح والا فلا وعن نقيدين وغيرهما باحد النقيدين ان  
كان في التركة ذهبا وفضة وغيره فك فصالحو على ذهب او فضة لا يصح كمال الزين  
الا ان يكون العطل له اكثر من نصيبه من ذلك الجنس يكون حقه بمثلته والزيادة بمقابلته



من هذه التركة صواعق الرافعة من التناقص في ما يقابل نصيب من الذهب والفضة والركن  
الصالح يعرف جازي سلفا لعدم الربوا وان كان في التركة دين على الناس فما خرج من الدين  
لهم بطل الصلح لا نصيب من التركة خاصة من الدين البقية للورثة بما أخذ منهم وتملك الدين  
غير من عليه باطل ثم ذكر لصحة الصلح حيث لو قال فان شرط برادة الغرامة من نصيب من الدين  
صح كانه في عليك من على الدين وكذا ان قضا حصته في المصلح منه اي من الدين ثم  
ثم يعلق على ما يوفى التركة فانه يجوز او اقرضه من اي قدر حصته والكاره من اي حال  
المصلح الورثة بالقرض على الغرامة وصالحه عن غيره مما يقع ان يكون بينه وبين غيره في المصلح  
عن تركة في اعيان غير ملحوظة وقوله على مكيل او موزون متعلق بالمصلح لاختلافه قال  
ظاهر الدين للرفعة ان لا يجوز له ان يكون في التركة مكيل او موزون ونصيبه من ذلك  
مثل بدل الصلح فيكون رجا وقال الفقيه ابو جعفر يجوز له ان يكون في التركة ذلك  
وان كان في محله ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز في  
التي شبيهة الشبهة ولا يمنع بها ولا يصح للجواز ان يجوز الصلح عن تركة ملحوظة ان لم يكن  
غير المكيل والموزون اذا كان كلها في يد البقية من الورثة لانه لا يفتي في المنازعة لقيام  
المصلح عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يقع كانه بيع الا برأه اذا المصالح عنه عند  
البراء عن الاعيان لا يجوز فاذا كان بيعا فصح له ان لا يقع وبطل الصلح والقسمة اذا  
على الميت دين مستغرق لان الورثة لا يملكون التركة في مثل هذه الحالة وان كان الدين غير  
مستغرق فلا ولي ان لا يصلح قبل قضاء دينه فحل اي صولح قبل قضاء دينه غير مستغرق  
فالواجب في القسمة يجوز فيما سالا استحقاقا وهو قول الكوفي وقيل القسمة ان كان  
الكل وجهه ان الدين يتعلق بكل جزء من التركة والاستحسان ان يوقف قدر الدين  
ونقسم الباقي وجهه لزوم صدقة الورثة **كتاب المضارب**  
في اخذ مغايرة من المضرب في الارض بمعنى السير فيها سمي هذا العقد لان العامل فيه  
يسير في الارض غالبا لطلب الربح وشرا شركة في الربح بما له من جانب وعلى من جانب آخر  
والمضارب امين في المال لانه يقضه باذن مالكه لا على وجه البدل والوثيقة فاذا انقضى  
المضارب فوكيل لانه يصرف ثمن المال بامر ولذا يرجع بالخلف من العدة على الكاويل  
فان بيع فشره لرب المال لانه هو المقصود من عقد المضاربة وان خالفه شرط رب المال  
فخاصب لوجود العتدي منه على مال غيره وان شرط كل الربح له فمستغرق لانه لا يفتي  
كل الربح الا اذا كان المال مكالا وليس في الا بطريق القرض وان شرطه اي الربح لرب المال

منه

منه اي طالب بضاعة وان فسدت فاجبر له اجر مثل كافي الاجارة الفاسدة ربح  
اول ربح لا يمتنع المستحق لعدم العتقة ولم يرض بالمثل فاجب له اجر المثل ولا يرد  
في اجر العمل للمضارب على ما شرط له عند ان يرضى به بخلاف ما قاله في المثل  
ونادى على شرط ولا يصح للمال فيها اي في المضاربة الفاسدة ايضا ولا يفتي في المضاربة  
العتقة قال الحارثي هذا قول الامام بناء على اختلافهم في الاجل مشترك اذا انقضى المال في  
يد وقال ابو جعفر الرشداني لا يضمن عند اكل قال الاستيعابي وهو الاصح ولا يقع للمضارب  
الاموال بغيره بالشركة وقدر في كتابها وان دفع عرضا وقال بعد وعمل في يده مضارب او  
قال ايضا ان على فلان واعلم في مضاربه جازت ايضا ما في الاول فلا تملك بغير المضاربة  
الى العرض بل الى ثمنه واما الثاني فلا تملك ايضا في المضاربة الى ان القرض في ذلك الوقت يصير  
الدين عينا وفيه لو قال عمل بالدين الذي في ذمته لا يقع المضاربة لان المضارب امين  
اكثر ولا يتصور ان يكون الشخص اسنفا فعليه من الدين لان الدين مضمون على من عليه  
وشرط تسليم المال في المضارب بله ويرب المال فيه عاقدا كذا وغيره فله ان لا يصغر  
عنده اي المضاربة له ولية بان دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير في يد  
على المال ككسبه بقاء به يمنع كون المال سلما الى المضارب والحدان شرهين اذا عتدها  
اخر وشرط عمل شركته وشرط كون الربح بينهما اي بين رب المال والمضارب مشاعا فسد  
ان شرطه ما عدا عشرة دراهم مثله لقطع الشركة في الربح كما قال ان لا يحصل من الربح  
اكثر من القدر وكل شرط يوجب هبته الربح كانه قال ان نصف الربح او ثلثه او ربعه او  
سكنه او ارحمه او اخر اذا الربح والدار المضارب عوض عن العمل واجرة الدار فيجوز له  
العمل به ولا حصته ثمن المال اذا كانت الدار رب المال وحي يفسد ان الربح هو العتق  
عليه هبته فوجب فساد العقد فكل ما يوجب ذلك يفسد ولا فلا يفد ويبيط الشرط  
الذي لا يوجب انفسا وشرط الوضعية على المضارب لانها جازة هالك من المال فلا يجوز  
ان يرض غير رب المال كمنها شرط زائدة يوجب قطع الشركة في الربح والمحال فيه فلو  
المضاربة ولا اصحت المضاربة كان للمضارب في مطلقها وهو ان يقيده بكان او زمان  
او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه ان يبيع و  
يشترى ويؤجر بها اي بالبيع والشراء ويسافر ويبيع وهو ان يدفع المال بضاعة  
ويبيع ويؤجر من يبيع ويشتري ويحتمل البعث على الا يسره غير لان كل ذلك  
من صنع التجار ولو ابضع رب المال صح ولا يفتي به اي باضباع المضارب رب المال

الشرط ان لا يرضى به



للمضارب بطلانها في التصرف في المال صار حقا للمضارب فيصالح ان يكون ربح  
المال ويكسبه في التصرف فيه وليس له ان يضارب بالمال او يقول لا اعمل برأبي  
لوي الشيء لا يضمن مثله لا بالتصريح بل بالظن اليه ولا ان يقر او يستدين لو سبب  
الا يتصبر كان ذلك ليس من فعل التجار ولا يحصل به الغرض وهو الربح فلا بد من التخصيص  
وفزع على الاستدانة بقوله فان شري بها اي المضاربة بزيادة قصرة او حلا بالمال  
فيوثرع وان وصلة قبل لا اعمل برأبي لا استدانة في حق المالك غير ذلك ولا يخلط  
اي خلط مال المضاربة بماله والصحيح ان قيل له ذلك اي اعمل برأبي فلا يضمن به ويصير  
المضارب شريكا بما زاد الصبح وخصته له اذا بيع الثوب فحقته الثوب في المضاربة  
اي في مالها وان ضمت المضاربة ببلد او سلعة او وقت او معامل معين فليس له  
اي للمضارب ان يجاوز ذلك كما في الشركة لا تملك التصرف الا بتفويضه فيقتد  
تصرفه ما فوقه اليه ولا يمنع ذلك مقصود المضاربة فلا يمنع صحته بان يبيع  
شيئا من ذلك ضمن لا نهضا غاصبا بالمخالفة والربح له لا تملكه المضار فان قال  
ربما مال له عامل اهل الكوفة او الصياغة فعامل في الكوفة غير اهلها او صار  
مع غير الصياغة لا يكون مخالفا في الصورة من ذلك وقال له اشترى سوما فاشترى  
في غير لا يكون مخالفا بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق حيث يصح بالثمن فانه  
مع بقتله وتقدم هنا اصله ينبغي ذكره وهو ان ربح المال اذا عقب لفظ المضاربة  
لا يقتضي الابتداء به ويقضي متعلقا بما تقدم جعل متعلقا به لئلا يلحق واذا انعقب ما يلحق  
الا ابتداء به لم يجعل متعلقا بما تقدم لانقاء الضرر في فطر وجه قوله وان قال فلهذا  
المال تعمل به في الكوفة او قال فاعمل به فيها او قال فحقه بالنصف فيها فهو تقييد  
لا تداعقب لفظ المضاربة ما لا يقتضي الابتداء به لكنه يقتضي جعل متعلقا بما تقدم  
فجعل الاول تفسير لقوله فلهذا المال مضاربة والثاني في جنسه لان الفاء التعليل  
والتعقيب والمقتضى المتعقب للربح تفسيره وكذا الثالث لان الياء للتوصاف وتخي  
الا لصاق وجوب كونه وهو العمل بالمال ملصقا بالكوفة وهو يكون العمل بها بخلاف  
حقه واعمل به فيها حيث لا يكون تقييدا لا تداعقب لا ابتداء به فاعتبر كونه ما استند  
والمضارب ان يبيع شيئا لان ذلك من صنيع التجار فيبيع به ما لم يكن اجلا ببيع  
اليه التجار في لا يجوز له ذلك وان باع بنقد ثم اخبره صحت اجماعا وله اي للمضارب ان  
يأخذ لعبد المضاربة في التجار لان ذلك مما يرد في الكسب وليس له ان يزوج عبدا

اوامه

اوامه من مالها لا نه ليس من التجارات ولا ان يشتري اي مال المضاربة من يرضى ربح  
المال فانه لا يمين لان عقد المضاربة لتعصيل الربح وهو لا يمكن الا بشرا من يكون له  
يبيع فان شري من يرضى على ربح المال كان المشتري له اي المضاربة لا لهما كما لو كان  
للمالك اشتري بها ربحه او عبدا ابعد فاشترى من يرضى على حبس يصير عاقلا جليلا ولا  
بالشر مطلقة ولا اي وليس للمضارب اي يشتري من يرضى عليه ان كان في المال ربح  
لان شراءه يرضى به نصيبه ويقتد نصيب ربح المال او يرضى على اخذ ثوبه والتفويض  
العتق فيمنع التصرف فيه فان فعل بان شري من يرضى عليه ضمن لا نصيبه شري بالثمن  
بالفقد من مال المضاربة والملا من حصول الربح في المال هذا ان يكون قيمة العبد كقيمة  
المال سواء كان في جبل مال المضاربة ربح او لم يكن لا نه اذا كانت قيمة العبد مثل مال  
او قل لا يظهر ذلك المضارب قبل يكون مشغولا برأس المال وان لم يكن في المال ربح  
شراؤه للمضارب لا نه لا ملك له فيه فان حدث ربح بان زادت قيمته بعد ان اشتري ظهر  
الربح عتق نصيب منه لا نه ملك بحضه ولا يضمن لرب المال شيئا لا نه لم يرضى بضعه من قبل  
بشيء الحق في نصيب ربح المال لا حبا من اليه عنده ولو اشترى المضارب بالنصف  
انه بالفا وفيما انفق فوطيت فوطيت ولذا ساء في الفاء فاعاد حال كونه من ربح  
قيمة الفاء ونصفه اي وجمالية استعاه ربح المال في الفاء ورجع ان شاء واعقب ان شاء  
فاذا اقتضى ربح المال الا انفق من الفلوم ضمن المدي نصف قيمتها وجه ذلك ان دعوة  
مديعيه تظاهره لا نه يحمل على انه ولد من النكاح بان اليايح في جهال ثم باعها منه ومضى  
من حله لا رجوع على الصلاح كونه تنفذ هذه الدعوة لعدم المالك وهو شرط اذ كل واحد منهما  
ايرد على رأس المال فلا يظهر الربح فيه فانه يمكن للمضارب نصيب في لانه ولا في الولد وانما  
الثابت له بجره التصرف فله تنفذ دعوته فاذا زادت القيمة وصارت الفاء وجمالية ظهر  
الربح فله منه نصف الزيادة ففقدت دعوته لوجود شرطها بخلافه اذا اعتق الولد ثم ظهر  
الربح حيث لا يتفاد اعنا قد السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم المالك لا يتفاد جوده  
انما الدعوى فاذا اراد في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك ففقدت دعوى  
كاذا خبر بخرية عبد غيره فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا باب **المضارب يضارب ربح**  
ولما تقدم انه ليس للمضارب ان يضارب بلواذن ربح المال حسن المجي به في قوله فان  
ضارب المضارب بلواذن من ربح المال فلا ضمان مالم يعمل المضارب الثاني في ظاهر الروي  
عن الامام وهو قوله لان الدفع ابداع وهو ملكه فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن في



وفي رواية الحسن عن ابي امام لا يضمن العبد ايضا ما لم يربح كانه يملك الا بضاع كما يملك الادراج  
وبعد البضاع وهو يملكها فاذا ارجحت فثبتت لشركه في يمين وان كانت الثانية لغيره  
فلا ضمان وان ربح كانه يصير حريه ولولا ذلك ان يستاجر من رجل في المال وحيث ضمن  
لغيره في المال يضمن ايما الشراء في الشهرين فاذا ضمن الثاني يربح على الاول كانه حريه  
من جهته وقيل لا يضمن الثاني عند الامام ويضمن عند ما يبايع على الخوف في ايداع المولى  
حيث يضمن مودعه عند مودعه وعند ما يضمن المودع الثاني وان كان له اي المضارب المضارب  
وقد قيل لا يضمن المالك للمضارب ما رزق الله بينهما نصفان او ما رزق الله في  
نصفه او قاله افضل فخصفان نصف الربح لرب المال ونصفه للثاني وسرر لولا ذلك ان  
الدفع الى الثاني مضاربة قد وقع لوجود الامر من المالك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع  
ما رزق الله تعالى وقد جعل الاول للثاني ثلثه فيصرف ذلك الى يمينه اذ لا يمكن ان يتحقق  
نصيب رب المال خيا فيبقى له الثلث ويطلب ذلك اكثرهم فرب المال يتحقق به المال وهما  
بالعمل والاول وان لم يعمل بنفسه شيئا فقد باشر العقد فيطلب له بذلك ان يضارب نصف  
والسبيله بحالها فخصف لرب المال كانه شرط لنفسه نصف جميع الربح ونصفه للثاني  
لان المضارب الاول قد شرط له وشرطه صحيح لوجود امر المالك فيكون له ذلك في الاول  
بل يخرج بغير شيء من الربح اذ لم يبق شيء وان شرط للمضارب الاول للثاني الثلثين كما شرط  
ويضمن الاول للثاني سدس ما هو شرط للثاني ما هو شرط للمالك وهو السدس فلو يفتقر في  
حق المالك فيضمن وان كان يعمل له ما رزق الله بكاف الخطاب بينهما نصفان او قاله ما ربح  
بينما نصفان فدفع بالثلث فكل منهما ايضاً المضارب الاول ورب المال ثلثه لان رب المال  
هنا شرط ان يكون ما رزق الله للمضارب الاول بينهما نصفين والمزوق لولا ان هذا هو الثلث  
لكل منهما ثلث من هذين الثلثين اذ الثلث استحقه الثاني بشرط الاول وان دفع بالنصف  
والسبيله بحالها فللثاني نصف ولكل من المضارب الاول ورب المال ربح وهو ظاهر لشرط  
لعبد رب المال ثلثا ليعمل بعد ولرب المال ثلثا ونصفه ثلثا حتى لا يشترط العمل على العبد  
لا يمنع التحلية والتسليم فاما لم يربح ذلك فلم يمنع الصحة بخلافه فاشترط العمل على المالك فانه  
يمنع التحلية فيمنع الصحة وتبطل المضاربة بموت احد ما لانها توكل بموت الوكيل والموكل  
تتطلبا لكانه ويطابق رب المال بما اوجب مرته لانه كالموت كايه يتطلبا لبقاء المضارب لانه  
لان تصرفاته انما توقع بالنظر اليه ولا يمكن له في حال المضاربة ولا عبارة صحيحة فلو كان  
في ملك المالك فثبت المضاربة على حالها ولا يتغير المضارب بعزله اي المالك ما لم يعلم المالك

باليه

اي بالمال كانه من جهته فيستطير على بعزله كما شرط في احواله فان علم به والمالك ومنه لا يبيع  
ولا يتغير في حقه كانه لحقا في الربح ولا يظهر الا بالقدح فثبتت لحق البيع ولا يتغير في يمين  
لا يبيع كان ضروره ظهور الربح ولا ضروره هنا وان كان المال نقدا من جنس رأس المال  
لا يتصرف فيه كانه حريه في حقه وان كان من غير جنسه فله تبديل بحسب ما استحسن الا ان  
الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال فكان له ببيع ضروره وليس له ذلك قياسا  
لان النقد من جنس واحد من حيث الثمنية ولو افسد اي المضارب والمالك في المال ليس على  
الناس لوجه اي المضارب الا قضاء ان كان ربحا وكذا اي لم يكن ربح فلو يلزمه الا قضاء  
ويؤكل المضارب المالك به اي باله قضاء لا حقوق العقد تتعلق بالعقد المالك ليس له  
فلا يمكن من الا قضاء الا يتوكل وكذا سائر الوكلاء اذا اشتمع الوكيل عن التفويض لا يحجب  
عليه بل يحجب على ان يجعل صاحبا للمال فلو يضيع حقه والبيع والسمار يحجب ان يبيع على  
الا قضاء انما يعلمون بالوجه فيجوز ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجوز ان  
على تمام العمل وما هو من مال المضاربة صرف الى الربح دون رأس المال او ان زاد  
الهدن على الربح لا يضمن المضارب الا ثمانية فلو يكون ضمينا فان اقسماه اي المالك والضارب  
الربح ونسخت المضاربة ثم عقيت فملك المالك كله وبعضه لا يتراد ان الربح لان المضاربة كذا  
فانتهت والثانية عقد جديد فملك المالك في العقد الثاني لا يوجب انقضاء الاول وان  
انتهت والعقد باق من غير شيء وهكذا المال او بعضه شراده اي الربح حتى يتم رأس المال  
لان الاصل ان القسمة لا تقع حتى يتوفي المالك رأس المال لان الربح زيادة على الاصل  
فلا يكون الا بعد سلوته فان فضل شيء عن رأس المال اقسماه وان لم يبق الربح فله ضمان  
على المضارب الا ثمانية **فصل** في يمين المضاربين في مالهما اي المضاربة في مصر  
او في مصر تحوز دارا او قرية من المضاربة ولا يفتقر في القاسدة مطلقا وان سافر المضارب  
قطعا وشرابه من الهب بالمعروف من غير سرف ولا تقصير وكذا كسوة وركوبه سرفا او استجارا  
تيسر نسبة الركوب وكذا اجارة قفارده وخرابته عليه وغسل ثيابه والذهن في موضع  
بما لا يكره ذلك للمضارب في مالها بالمعروف وضمن كان زائدا على العادة وقال الشافعي  
واحمد نفقت السفر ونفقت مصر منزله كالدار مطلقا ويرد ما بقي من كسوة وغيرها  
للعام اذا قدم الى رأس المال تمام الحاجة وما دون سافر السفر كسوق المصروف ان ملكه  
ان ينفق اليه وببيت في اهل ولا كذا السفر فيكون نفقتا عمل في مال المضاربة وليس  
للمستضعف انفاق من الهب بل ينفق من ماله ويؤخذ انفق للمضارب من الربح او لا فضل



عند قسم بينهما وان اشترى المضارب ماله وقال المضاربة او اسما فلهما المثلين الفصل في المضاربة  
في ذلك وان باع المضارب متاعا للمضاربة بمائة حبة حبوبا ما انفق عليه اي على المتاع من اجرة  
حل وعقود كاجرة القصار والسما كان هنالك اشياء تزيد في القيمة وتقل في القيمة فصل في المضاربة  
برأس المال في بيع المراجعة لا يجوز بحسب نفقة نفقة في سوق لا تنفع لم يتعارفوا ذلك في المضاربة  
مضارب بالصف بالمضاربة برأوباع بالعين واشترى بها اي بالعين عبد الله  
في بيع اي المضارب قبل نفقة بها يجرم للمضارب ربحها والملك الباقي وهو الف درهم مائة  
درهم الجيد للمضارب وباقي المضاربة وهو ثلثه اربعة ورأس المال الفان وحسب ما كان  
المال لما صار الفين ظهر ربح فيه وهو الف فكان بينهما نصفين فخصيب المضارب خمسة مائة  
فاذا اشترى بالالفين عبد الله صار مشتركا بينهما على اذكر ثم اذ اصاع الفان قبل الفقد كان  
عليه ما مضى من الجيد على قدر ربحهما فيضمن كل منهما ما ذكره فخصيب المضارب خرج عن  
المضاربة كان صار مضمونا عليه وماله امانة وبينهما تناف ومال الملك على المضاربة بعد  
التمافي ولا يبيعه اي العبد مائة على الفين لانه اشتراه بها فلو بيع العبد بربحية كان  
محصنة المضاربة منها ثلثه الفان وحسب ما كان رأس المال والربح منها خمسة مائة  
نصفان ولو اشترى رب المال عبدا بمائة وبيع من المضارب بالالف لا يبيعه المضارب  
الا على خمسة مائة لان شراء المضارب من رب المال وان كان جازا فله شبهة الخوة فيضرب  
اقل الثمن وكذا لو كان بالعكس على امر في باب المراجعة ولو اشترى مضارب بالصف بالف  
للمضاربة عبد الله ففعل الفين فضل العبد جلا خطا فامر بالدفع والقضاء فان اخذ الف  
فربح القدر عليه اي المضارب وباقي على الملك لان القدر مؤنة الملك فيقدر عليه والملك بينهما  
ارباعا لان رأس المال الف والعبد يساوي الفين واذا افترق العبد خرج عن المضاربة وصار  
لها ويحكم المضارب بها والملك ثلثه ايام بقدر عتقها ولو اشترى بالالف المضاربة عبد الله  
الف ففعل الفين ودفع الملك الى المضارب المئتين مرة اخرى ثم اى وهكذا ان جعل في الدفعة  
الثانية والثالثة وجميع ما دفع الملك رأس المال في المضاربة ولو كان مع المضارب الف  
فقال لرب المال دفعت الى الفاه ورجعت الفاه وقال الملك لا دفعت اليك الفين فالف الفاه  
لان حاصل اخذها في المقيض من الفاه في مقدار المقيض ابيها كما اخذها  
وايها برهن على ما ادى من الفضل قبل ان البينتين لانه ثبات فان ربح المال يربح فضله في  
رأس ماله والمضارب فضله في الربح ولو اخذها مع ذلك في قدر الربح فللملك اي الفاه  
للك في ذلك لانه مشترك القول للكون ولو قال من صد الف قد ربح فيها مائة الف مضاربة

بغيره

زيد وقال زيد بضاعته انصبتها لك فالف لزيد مع بيعة لانه يكره عوي الربح او عوي  
تقوم على المضارب وكذا لو قال ذو البعدي اي الف درهم قال زيد بضاعته او بضاعته او  
مضاربة حيث يصدق زيد مع البعدي لانه يكره عوي التملك ولو قال المضارب لرب  
المال اطلقت وقال الملك عتبت نوعا فالف للمضارب لان الاصل عدم التبعين والف  
لمن تمسك بالاصل ولو ادى كل من المالك والمضارب نوعا فللملك لان تنافهما على التبعين  
فاعتبر قول من استفاد الاذن من جهة اولى والبيعة للمضارب لا حاجة الى التبعين  
**كتاب الوديعة** الايداع لغة مطلق الترك واصطلاحا تسليم المالك  
عنه على حفظ ماله عنده والوديعة لغة ما يترك مطلقا وشرا ما يترك عند الامين  
للعقل والمعنى الاصطلاحي في المعنى المعنوي وهي اي الوديعة ما لا كان او عتبه امانة  
وكنها الايجاب باو دعك هذا المال او ما يقوم مقامه من الاقوال والافعال والقبول  
بالقول والفعل او بالفعل فقط وشروطها كون المال قابلا لثبات اليد يمكن حفظه حتى لو  
اودع الآبق او المال الساقط في البحر لم يقع وتكون المودع مكلفا بشرط وجوب الحفظ عليه  
وكما وجوب الحفظ على المودع وجوب اذ ايد عند طلبه لك وصيغة المال في يد  
المودع امانة فلو تلفت في الهلاك بلو تعد من المودع والمودع ان يحفظها بنفسه وبين  
بهاية من ربحته وولده والديه واجرة الخاص والجرى في هذا الباب للمساكنة  
لا للنفقة حتى لو دفعته الى زوجه لا يضمن اذا هلكت وقال لا في ليس للمودع ان  
يدفعها الى من في عياله وكذا السفر بها وان كان لها حمل ومؤنة عند الامام عند عدم النقي  
من صاحب الوديعة وعدم الخوف بان كان الطريق امنا لا يقصد فيه احد بسوا غايبا  
خوفها لهما فيما في حمل ومؤنة وقال لا في ليس له ذلك مطلقا فان حفظها اي المودع الوديعة  
بغيرهم اي بغيره وعياله ضمن لان المالك رضي ببيع لا بيد غيره ولا يدي تحتلف في امانته  
ليضمن لو دفعها الى احد من اهل بيته الا اذا خاف عليها الخوف بان وقع عرق في داره او  
خاف عليها الخوف بان كانت في السفينة وهاجت الريح فدفعها الى جار في خوف الخوف او  
الى سفينة اخرى في خوف الخوف فانه لا يضمن لان فعله هذا للحفظ لا يصدق على ذلك الا  
بيته لانه يدي صرح سقط الضمان بوجوب تحقق سبب فصار كتردي الاذن في اليد  
فان طلبها اي الوديعة رتبها بحسبها المودع وهو قادر على تسليمها صار غاصبا فان  
اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا باسائه يعود اذا اسكر صار متعذرا بالمنع فيضمن وكذا  
لو جرد اناها وان وصلية او رجوع لان المالك عزله عن الحفظ حين طالبه بالرد فليس له



يورث غاصب فيضمن مملوها الى الاقرار به بغير اقرار الضمان لان العقد ارتفاع فلو عود الا  
 بالتجديده لم يحد بخلو في المملوها عند عودها بان قال له اجني عندك ورد في  
 فقال لا حيث لا يضمن لان الحق عند غير المالك من المملو لا يقطع طبع الطمان  
 عنها وبه قال الاية الثالثة وفيه خلوف زفر وان خلطها المودع بما له بحيث يضمن  
 فلو يخلو اما ان يكون بجسها او بغيره وكل واحد منهما اما ما بيع او غير ما بيع فلو كان  
 بجسها ضمن المودع وانقطع حق المالك منها في المايح وغيره عند الامام لان المالك  
 تفرد في الوصول الى عين الحقيقة وليس الا هذا وعند ما في غير المايح خلطه  
 بالخلط او بالدم البين بالبين المالك الخبار في ان يضمن المايح ان شاء وان شريك في الخلوط  
 ان شاء وان هذا استعمل في مروج دون وجه لانه ان تفرد الوصول الى عين حقيقة يضمن  
 حكما بالحق في القصة فيما ياكل او يوزن اخر وكذا في المايح له ذلك عند محمد وعند ابي يوسف  
 يصير الا في المايح الخلوط بجسها تابع للوكش فيه اعتبارا بالاعلية وقال محمد بن الحسن في  
 الحسن كذا اشر به صبي لبن امرأتين وان كان للخلط بجسها ففي غير المايح كبر في شريكه  
 كخلط زيت ببنج من الخلط وانقطع حق المالك اجماعا وفيه لا يقطع اجماعا في الاول وله  
 الخبار بين التضمن والشركة وان اختلطت الوديعة بمال المودع بلا صنعة كالمواشيق الكس  
 في صندوقه فاختلطت بغيره اشتراكا بين ملكيهما اجماعا ولا يضمن لعدم التصنع وهذا  
 شركة المالك حتى لو هلك بعضها هلك من الشها وتقسم الباقي بينهما على قدره وان كان كل منهما  
 وان تعدي المودع فيها بان كانت ثوبا فلبسه او كانت دابة فركبها او كانت عبدا فاستخدمه  
 ضمن في الجميع فان ازال المودع التعدي بان ترك لبس الثوب او ركوب الدابة زال الضمان  
 حتى لو هلك الدابة بعد ترك الركوب او ضاع الثوب بعد ترك اللبس لا يضمن بخلو فاما  
 للشا في بخلو في المساعرة المستعير العين اذا تعدي في العين المسعرة والمستعيرة ثم ازال  
 التعدي حيث لا يبرأ عن الضمان وكذا لو اودعها اى المودع الوديعة ثم استردها فملكها بعد  
 استردها باها لا يضمن وان اتفق المودع من الوديعة بعضها فملك الباقي ضمن مدة الاتفاق  
 فقط لكل الوديعة وان رد مثله اى مثله اتفق وخلط بالباقي منها ضمن الجميع اى الجميع الوديعة  
 ولو تصرف فيها بان اشترى بها كتابا ثم باعه ورجع فيه يتصرف به اى بالرجع عند الامام لا يضمن  
 وعند ابي يوسف يطيب له الرجوع وان اودع انسان من ولده شيئا يدرجه المودع الى الصنعة  
 حصته بغيره الا حرضي لو دفعه ضمن عند الامام خلوف فاله ما لا يدفع ولا يضمن وان اودع  
 عند اثنين ما يقسم اقتسامه المودعين وحفظ كل منهما حصته منه فان دفع احداهما الى الآخر

من المايح

من المايح عند الامام لان المالك رضي بحفظها كل الوديعة لا يحفظ لغيرها الا العاصب اى لا  
 يضمن القاصب تعدية لا يضمن المودع وهو لا يضمن عنده وعند ما لكل من المودع يحفظ  
 الكل باذن الآخر فلا يضمن هذا واحدا وان كان المودع ما يقسم كالعبدة والشريك يحفظ حق  
 باذن الآخر اجماعا لان المالك رضي بتدبير كل منهما على كتمانها لانه اودعها مع علمه لا يضمن  
 البطل والنها على حفظها وان سرق المالك المودع عن دفعها الى عباده فدرج المولى له من يد  
 بها ان يدفعها الى امرأته فلو نزلت امرأة اخرى فهو يضمن من الحفظ على الوجه الامور في حفظها  
 على الوجه المستحق عنه فمن فان هذا الشرط مفيد اذ قد بان ان انسان الرجل ولا يضمن بخلو  
 ما عداه بحسب الاسكان فان دفع الى من يجنبه يضمن وان دفع الى من لا يضمن لا يضمن  
 وله لا يملك الحفظ ووجهه فصار النبي من الدفع اليه كالنبي من الحفظ فكان منافقا لا يصلح  
 في بخله وهذا ان كانت الوديعة ما يحفظ في يد من نهي عن الدفع اليه كرفع الدابة الى غيره  
 نهي بحفظه النساء كحفظه رجل في راحته فانه لا يضمن اذا كانت فما لا يحفظ في يد من نهي  
 عن الدفع اليه كاداءه عن دفع الدابة الى زوجته او العقد الى غلوه فخالف فانه يضمن لان  
 يفيد اذ اقر رب الوديعة المودع بحفظها في بيت معين من داره منها عن الحفظ في بيت آخر  
 منها لحفظها في غير اى غير الذي امر بالحفظ فله منها لا يضمن كالقول الحفظ في هذا الصندوق  
 فله البيت الحفظ في صندوق آخره الا ان كان فيه اى ذلك البيت الذي نهي عنه خلا ظاهر  
 فانه يضمن وان امر بحفظها في داره جينها الحفظ في غيرها ضمن لان شرط هنا مفيد العمل بمكن  
 ان الدارين مختلفان في الامن والحفظ غالبا بخلاف البسيتين في دار فانها لا تختلفان في ذلك غالبا  
 فاعبر بهما للحال ولم يصير هنا ولو اودع المودع فملك الوديعة ضمن ربه المودع الا لا يحفظ  
 اودع عند الامام وعند ما ضمن اياها من المودع الاول والثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول  
 اذ في القرض مخرج من جهة ف يرجع عليه بما ضمن بسببه لا بالعكس اى يرجع الاول ان ضمن  
 الثاني لا يضمنان ملكه فبين ان اودع ملكه ولو اودع الغاصب المصوب فملك ضمن المالك  
 اياها اجماعا ثم مودع الغاصب ان لم يعلم انه غاصب يرجع على الغاصب قول ولعله ان لم  
 كان في الظاهر حكى ابو اليسر انه يرجع واليه اشارة ضمن الاية ولو اودع عند عبد شيئا  
 فالتفد العبد ضمن بعد عهده عند الامام وحين رعايته حتى لو اودع شيئا عند صبي في الدابة  
 فلو ضمان عليه عند ما اصله وقال ابو يوسف يضمنان اى العبد والصبي للحال وان دفع العبد  
 المودع الوديعة الى عبد محيى مثله فملكه ضمن المالك العبد الاول بعد الاتق عند الامام لا الثاني  
 لما كان من المودع لا يضمن عنده وعند ابي يوسف ضمن ايتها شاء للحال سواء من الثاني او الاول





وعند الخلق من الاول بعد العتق والضمن الثاني فالحال فاعتر الامام حتى المالك فمما هو عليه  
 ابو جعفر ما اعتبره في الاول دون الثاني ومن بعد الثاني كل من اثنين ايداعها عند  
 فكل لها في كل لهما ومن لهما مثلها والمصلحة على رتبة صولته انما يخلف لهما او  
 بخلاف الاول ويكفي الثاني او بالعكس ويكفي لهما فاولا في كل لهما او  
 في الثانية الاف الثاني وفي العكس الاف الاول وفي الرابعة الاف بينهما لا وجه لهما  
 منها عليه بكونه او اقراره عليه الفاضل بينهما ان نكوله اوجب لكل منهما كل الاف كان  
 غير فادامه لهما فقد صرف نصيب كل منها الى الاخر فيخرج ذلك **كتاب العارية**  
 في التعريف والتشديد وفي الصحاح كتابا بالثمن من سنة الى العارة ان طلبها عار  
 وعيب وفي المغرب العارية بالتشديد من سنة الى الاعارة وفي المبسوط قبل العارية من سنة  
 من العار وهو التناوب وشرا عليك منقطة بلو بدل فخرج عليك العين وتلك النقص بول  
 كالبيع والجاره ولا يكون العارية الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه وهذا لا يولد ما يقتضاه عن  
 المبسوط واعارة العكيل والعمود والمعدة وقرض كانه لا ينتفع به الا بالو ستهلاك فلو خرج  
 النوبة الى العير في عينه وانما تعود النوبة اليه في مثل وما يملك الانسان الانتفاع به على ان يكون  
 مثله مضمونا عليه يكون قرضا الا ان عين انتفاعا يمكن ترك العين بعد في يكون عارية وتخرج  
 باعتبار كانه صريح وتخرج في هذا الجار يتي هذه لان اصل المخرج ان يعطى المثل او اقره  
 او شاة لشرب ليشها ثم يردّها في وجب في اصل الوضع وصل على العارية اذ لم يرد به التهمة  
 واطعته رضى لان الطعام اذا اضيف اليها لا يطعم كالا عر يرد به اكل غلتها اطول اقام  
 المحل على الحال وحملك على استي هذه كانه يقال في العرف عمل فلو ان فلانا على ابنة اذا عارة  
 اياها واذا وهب اياها فاذا انوي احدهما صحت واذا لم يزوج على الا في المنة يلزم الاعارة  
 بالشك واخذت عدي كانه ان في استحواله وهو عارية اذ لم يرد بذلك الهبة كاذكرناه  
 وداري لك سكني لان داري مستداه وكذا خيرة وسكني يميز عن النوبة الى المماطلة في حكم  
 في المنفعة فيكون عارية او داري لك عري سكني يقال اعمر الدار اي قال لي ذلك فتملك  
 والعمري اسم منه فبصرفه جعلت سكنها كالمدة عرك والعبر الرجوع فيها متى شاء  
 سواء كانت العارية مطلقة او موقوفة لان المنافعة تمك شيئا فبايج جردتها فلم  
 توجب له تمك فتح الرجوع ولو هكك بلو تحت فلو ضمان كانه امانة ولا تخرج ولا تخرج كانه  
 حيث لم يكن للمودع فيها ذلك فان اجرها اي المستجير العارية فكلفت ضمن المستجير  
 والمساخر اياها شاء لان العبر صار غاصبا بغيره والمساخر فحقن كذا العبر بغيره

فكان كالمساخر من الغاصب فيكون له نصيب كل منها وان ضمن المور لا يرجع على احد اذ  
 ان اذ اودع من ملك نفسه وان ضمن المساجر جمع على المجران لم يعلم ان عارية كونه خور  
 من جهة المور وان علم لا يرجع لان المور جمع لم يكن منه غرض وصار كالمساخر من الغاصب  
 اذ اكان عالما بالغصب وله اي المستجير ان يعبر لا يختلف باختلاف المستعمل وبينه بقوله  
 كالمثل على الدابة اي ليس له ان يعبر لا يختلف باختلاف المستعمل فيما لا يختلف استعماله  
 لعدم التفاوت بخلافه في مختلف استعماله لان العبر يرضى بذلك المور دون غيره وان لم يرض  
 للعارة مستعمله جاز المستجير ان يعبر لا يختلف بالمستعمل ايضا ما لم يتعين المستعمل فان  
 يتعين لا يجوز للمستجير ان يعبر لا يختلف بالمستعمل فلو ان مستجير الدابة ركب هو ليس له  
 الا بغيره وان اركب غيره ليس له ان يركب غيره حتى او دخل ضمن ان عطيت كانه وقع ولا  
 فوق مراد البعد وصا كانه متصور عليه وان قيد العارية ببيع او وقت او بها حتى المستجير  
 بالخوف الى شرطه لا يخلو في مثل او خيرة وان اطلق العبر فيها اي في النسخ والوقت فلا اي  
 فلا تضره انتفاع باي نوع شاء في اى وقت شاء عملا بالطلاق ونسخ اعارة الارض للبناء  
 والغرس لان منفعتها معلومة تمك بالا جارة فكذلك الاعارة وله اي المستجير ان يرجع متى شاء  
 ان الاعارة ليست بلورية وتكلف فلعنه اي البناء والغرس كانه شاعل ارضه ملكه فيؤمر  
 بالرجوع ولا يضمن رب الارض ان لم يوقت اذ اعز من جهة ج وان وقت وجب قبل كونه  
 ذلك الرجوع قبل الوفاء وضمن ناقض البناء والغرس بالقلع ونحوه لا رجوع للمستجير  
 وقت له والنا هو الوفاء بالحدود قبل يضمن قيمته ويملك المستجير ان يملكه  
 ان يملك الارض يراى بالقلع نقصا كثيرا وعند ذلك اي عند نقصان الكثير الجار المالك  
 ارشاه لغز البناء والغرس بقيمتها مقلوعين ليلو تنكف ارضه عليه وان شاء امر بالقلع وان  
 فاعا اي الارض للزراع لا تؤخذ حتى يحصد الزرع وقت الحيرام لا اذ للزراع نهاية معلومة وفي  
 الترك مراعاة الملقين بخلاف الغرس واجر ردة المستعار والمستاجر والوديعة والرهن والغصب  
 على كل من المستجير المودع والمدين والغاصب لان المنفعة حصلت لهم واذا رد  
 المستجير الدابة الى اصطلح رتبها او رد الجدار استعارا والنوب الى دارا ملكه يرى من الضمان  
 اذ اهلكه الضمان كانه يرد بها الى صاحبها وهو قول الثلثة وجه الاستحسان انه اي  
 بالتسليم المتعارف بخلافه والغصب والوديعة فانه لا بد من تسليمها الى المالك لان الوديعة  
 لم تملك ولم يرض بحفظ غيره واما الغصب فلو ان الواجب عليه ابطال فخل وذلك بالردة الى المالك  
 وان رد المستجير الدابة مع غيره او اجير مشاهرة او سائمة لا مباداة يرى اذا هككت

وفيها ايضا يقول كالمركوب  
 ان عين العبر مستعمل  
 لان التقييد بكامله



استحسانا والقاسم ان لا يبرأ اليه تسليمها الي رعاها كذا وكذا ان رعاها مع اجبرها بها شاعرا  
او سائما او جبره يقوم على الدابة او كذا برى وقيل ان كان العبد يقوم على الدابة والصح  
ما ذكره يخلو في رعاها مع الاجنبي والاجنبي سائمة فانه يفتن فيه ويخلو في رعيه نفيس  
الي دارا لكيفانه يفتن فيه ايضا في النفيس كالجوهرة باسم في العادة الا ان يدركه ويكتب  
ستجرا رعي للزراعة قدر اطمعته في رعيه لا اعلم في كون اعارة الارض فيكون للزراعة  
قد يكون لغيرها والا طعام وان كان مجازا فهو معلوم قوله فالهما فاما يكتبه اعني في حقيقة  
فكان اولي من المجاز **كتاب الهبة** ههنا مصدر مجزوء فانه لا يجوز عارة  
التأنيث واصل وهب بشئ من الهاء وتحريكها ومعناه اتصال ما يفتن ما يفتن ما كان او غير ذلك  
ذهب في من ذلك ولما دسعا عليك عينه لو عوض وهي امر متروك وصنع محبوب وهو  
بالجواب من الواهب وقوله من الموهوب له ونتم بالقبض الكامل الا ان النكاح يختلف بحسب  
عمل الموهوب فالقبض الكامل في المنقول ما بنا سبه وفي العقار ما بنا سبه فقبض منفتح  
الدار قبض لها فان قبض في المجلس يله اذن فتح استحسانا ويجوز لا بد من اذن والقباس  
ان لا يجوز القبض في المجلس الا بالاذن لان قبض الهبة ينصرف في ملك الواهب اذ ذلك قبل  
القبض باق وجه الاستحسان اذ القبض في الهبة بمنزلة القبول في البيع من حيث توفيق الملك  
وفي اعجاب الهبة كذا في على تسليم الواهب الموهوب له على قبضها والقبول بتقدير  
فكل ما كان بمنزلة وتعتقدا الهبة بوهبت وعملت واعطيت واطمعت هذا الطعام فاق  
الا طعام اذا نسب اليها يطعم عينه كان هبة واذا نسب اليها لا يطعم عينه كذا في كذا  
وكسوتك هذا الثوب وجعلت هذا لك فان الكسوة براد بها التملك قال تعالى او كسوتهم وكذا  
عرف اللوم له واعطيت هذا الثوب وجعلت هذا لك كسوتهم من اعطى في قوله  
ولورثته من بعده وداري لك هبة تسكنها فانه نظير قوله هذا الطعام كذا وكذا تسقط الهبة  
سليمها في قوله جعلت لك على هذه الدابة لان هذا يمتثل في الهبة مجازا فيعمل عليها عند الهبة  
وان قال داري لك هبة سكني او قال داري لك سكني هبة او قال بجولي سكني او قال سكني  
او قال صدقة عارية او قال عارية هبة فعارية في هذه جميعها وتصح هبة شاة لا يمتثل  
القحة بحيث انه لا يبقو يستفاد به بعدها اصله كغير واحد ولا يبقو يستفاد به من جنس  
الاشباع الذي كان قبل القحة كالبيت الصغير اي لا تصح هبة ما يمتثلها او القحة فان  
وسم فانه ان تمام الهبة بالقبض وعند الشيوخ ولا تصح هبة دقيق في بر ولا هبة في  
ولا سمن في لبن وان وصية لمن الدقيق واستخرج الدهن واللبن وسلم لان الموهوب

لذلك الوجه

ولذلك الوجه الغالب ملكه والمحدد ليس محل الملك وهبة لبن في صرع وصوف على  
فلم يخلو وزرع في ارضه ونحوه في المشاع فلو تم الهبة فيها بدون الاذن والرضا  
وهبة شاة في الموهوب له تم بلو تجوز قبضه في الموهوب فيه حقيقة فلو عاين  
قبض آخر هبة الاب لطفل تم بالقبض ولا يحتاج الى قبض جديد ان كان الموهوب في  
بد الاب او بد غيره لان بد المودع كبد المودع لا اى لا تم الهبة ان كان الموهوب في  
او سماع سماعا سدا او سمن لدم قبضه والصدقة في ذلك المذكور من الاحكام كالهبة الام  
لا الاب في هبتها لطفلها عند غيبته غيبة منقطعة او مودة وعدم وصية ابي الطفل  
في عاينها فان قبض اتم بمنزلة قبض الاب لو كان حيا وكذا كل من حول الطفل كالم والاف  
ان هذا يخص بفتح للطفل وهبة الا حصن له اى للطفل تم بالقبض لو كان عاقلا اى قبرا  
ونتم بقض ابية او جدة او وصي لغيرهما اى الاب والجد او امه ان كان الطفل في حجرها او  
يبقى برية او قبض روج الطفل ما وهب لها ولو مع خصم الاب اذا كان قبضه بعد  
الزفاف اذا كان قبله اذ الزفاف ثبت ولا ية الزوج كانه انما يملكه باعتبار انه يملكه  
بعد الزفاف فيلزم ان يكون من يجامع مثلها في الصحيح وضع هبة اثنين لواحد اى  
لعدم الشيع اى لا يصح عكسه وهوان يبرها واحد فانين عند الامام لان عليك الكفل  
لها عليك البعض لا يبع لكل منهما اذ وجه له سوى هذا وهو باطل خلوها فاما يجوز  
وبه قالت الثلاثة وصح تصدق عشرة دراهم على فقيرين وكذا هبتها لهما اى الفقيرين ولا  
يعان اى الصدقة والهبة لغيرتين عنده فان التصديق على الغني هبة ويبي عند لا يجوز  
الشيوخ كما مر خلوها لعدم الشيوخ عند ما **باب الرجوع فيها** اى الهبة  
مع الرجوع فيها كذا او بعضها ويكره وقاله كذا لا يرضع الا للوالد فيما وهب لولده وعن الشافعي  
فيها لا يرضع الا لولده ان اصرهما الله كالأب لهما ما روي ابي الحسن الاربع وقال الثوري  
من اذ لم قال لا يرضع لرجل ان يعطى عطية فيرجع فيها الا للوالد فيما يعطى لولده ولما روي  
اربعه انه لم قال الرجل الحق برية ما لم يثبت منها واخرجه الدارقطني وابن ابي شيبة ورواه  
للكم وقال على شرط الشيخين ورواه الطبراني والفظ من وهب هبة فماتت برية ما لم يثبت  
منها فان رجوع في هبة فهو كذا في يقي ثم يأكل قية والمراد بارواه في الاستبراء اى لا يشرط  
اعد بالرجوع الا للوالد وينسخ منه اى من الرجوع في الهبة حروف دمع خرقه اخذ الشيخ  
صاحب الكنت مع من بيت المقومة في الفقه وخرجه المصنف هنا ثم نشر بقوله قاله  
لزيادة الفصل كالباء والعرض والسمن اولا وجه الرجوع بدون الزيادة لعدم انفصال

زه

مدني



ولا معها اذا رجع الى الوهب والزيادة ليست بموهوب ولا ينقص الزيادة  
المفصلة كالوحدات الهبة امة فلو كانت عند الموهوب لمن زوج او فوج لان الزيادة  
في الاصل دون الزيادة فمن الموهوب احد المتعاقدين اما سوت الموهوب له فلو ان الملك  
قد انتقل الى وارثه فكذا انتقل في حال حيوة وانما سوت الواهب فلو ان وارثه لم يمت  
انما هو الواهب والعين العوض المضاف اليها اي الى الهبة اذا مضى وبين الاضافه  
بقوله نحو هذا عوضا عن هبتك او لا عنك او عنك في بقا بقاها او جزاء هبتك او لا  
هبتك ولو وصليه كان العوض من اجنبي كان لا يسقط حق الرجوع في البيع فيقع من هبتك  
كايض من الموهوب له لكن لا يرجع الاجنبي على الموهوب له ان عوض باخر كان له لو ائتم  
شيئا ولجبا فلو لم يصف العوض الى الهبة كان ذلك هبة مستأدة لا تعويض فكل ان  
فيما وهب لصاحبه وللخالف للزوج عن ملك الموهوب له بيع او هبة او وقف فان تبدل  
الملك استبدل العين والزيادة الرجعية وقت الهبة قبل الرجوع لو وهب ثم لم يعدم الرجعية  
وقت الهبة لا اي ليس له الرجوع لو وهب رجعة ثم ايان وكذا لو وهبت له والقات  
الزيادة المحرمية فلو رجع فيما وهب لذي رحم محرم لان المقصود منها مصلح الرحم  
في الرجوع قطعها فلو رجع سواء كان الغريب مسلما او كافرا كالعقود بالملك والارادة  
الموهوب والقول فيه قول الموهوب له حتى لو ادعى المالك صدق بل حلفه في ذلك  
الرد فانه المودع والقول في دعوى الزيادة قول الواهب لا انه منكر لردم العقد ولو عزم  
الموهوب له فاستحق نصف الهبة يرجع على الواهب بنصف العوض لا انه يرفع اليه  
الالبس لم الموهوب كذا فاذا ان رجعه رجع بغيره وان استحق نصف العوض لا يرجع  
بني اجنبي يرد بايديه في العوض لا انه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبالا حكمة فخر الله  
لا عوض الا هو علو اذا كان العوض بشرط بحيث يرجع اذا استحق بعضه بما يقابل  
واذا استحق الكل من الهبة او العوض رجع بالكل فيها ولو عوض الموهوب له عن نصفها فل  
اي الواهب ان يرجع عالم يعوضه ان يحق من الرجوع في الكل فاذا عوضه عن البعض استحق  
الرجوع في حقه وبقي الباقي ولو رجع نصفها من ملكه فلو اي الواهب ان يرجع بالرجوع  
وهو النصف الاخر ولا يصح الرجوع الا بتمام من الواهب والموهوب له او يكتم ان العقد قد  
والرفع بعد التوثيق وقت على نسخ من له ولاية الفسخ وهو القاضى او للمعاذ فان  
اعتق الموهوب له عبدا بعد الرجوع في الهبة قبل القضاء والتسليم نفذ عقده لا انه لا يرجع  
ملكه بالقضاء فكذا عتاقه قبل ولو ائتم اي منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد

والرجوع

الرجوع قبل القضاء او بعده فكذا يصح ان يرد غير موهوبة الا اذا طلب بعد القضاء ففسخ العقد  
على التسليم كانه يرد وهو مع احد من الرجوع مع التراضى وقضاء القاضى فيصير من اصل  
الهبة الواهب من الموهوب له فلا يشترط قبض اي قبض الواهب كانه القبط انما يحسن في  
انتقال الملك في عهد الملك القديم وصح الرجوع في الشارع القابل للقبض وان لم يقبض  
في الموهوب له فاستحق فتمن الموهوب له لا يرجع على الواهب لا انها عقد منع فلا يستحق  
في الرد الهبة بشرط العوض هبة ابتداء فشرط القبض في العوضين ومنعها الشرع  
في الحد كما الهبة بل عوض بيع انتهاء اي عند القبض فثبت الشفعة وخيار العيب بشرط  
الردية في كل منهما وانما كانت كذلك لان الوجود قبل القبض ليس الهبة لمشرطه بالحق  
وانما لم يفسد حكم مبادلة المال بعد التوثيق فكانت هبة ابتداء وبيعا انتهاء وعند رفر  
بيع مطلقا **فصل** ومن وهب امة او حليها بان قال امة او حليها هبة لك وكذا هبتها  
على ان ردتها عليه او يصقها او يزوجها صحت الهبة لا انها لا تسقط بشرط الفاسق وبطل  
الاستثناء كونه لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل قصدا وانما في المحل ليس  
بال ولا يجم وجود حقيقة وبطل الشرط لمخالفة حقيقة العقد وهو ثبوت الملك كذا لو  
وهب دارا على ربة عليه بعضها او يعوضه شيئا منها صحت الهبة وبطل الشرط قال الزيلعي  
او يعوضه شيئا الشك ان فائدة ان اريد من الهبة بشرط العوض فيجوز ان شرطها ان يكون  
القول بطلان الشرط وان اريد ان يعوضه شيئا من العين الموهوبة فهو كراخي لا يذكر  
بقوله على ان يرد عليه شيئا منها وهو لا يرد على عبارة المصنف حيث اتي بلفظ بعض فكان لا بد  
منها في غير العوض والثاني في العوض فلا يلزم النكاح والظهور بالمغايرة ولو رجع للمحل لم يرد  
الهبة باطلا لان المحل باق على ملكه فكان الموهوب متصلا بالليس بموهوب وصار هبة  
شائع فيها يقيم بخلاف الواقع ثم وهبها حيث يصح الهبة لان العتاق يرد ملكا استحق  
فلم يكن الموهوب متصلا بالليس بموهوب ومن قال المدونة اذا جاء عند الدين كذا وفانت  
يكفي او قال ان ادبت الى نصفه فالباقي كذا او فانت بري منه فواي قوله هذا كل باطل  
لان العتاق بالشرط يخص لا سقاطا للخصه كالطلاق والعتاق والاراء عليه من وجهه  
تفصيل بالشرط بخلاف تقييد بقوله انت بري من النصف على ان تؤدي الى النصف فانه يجوز  
والعمرى جائزة نعم وهو الموهوب له حال حيوة ويكون لورثته بعد ثم فسر عمرى بقوله  
ان يخلو له مدة عمره فاذا مات ردت اليه اي الى العمر كسر الميم فيصير التقييد وبطل الشرط  
والرجوع يتم لراء باطل عند الامام ومحمد وعندنا في يوسف نعم كالعمرى فسر هبة قوله











لعدم الفارقة في التبيين ع وان تفاوتوا وكان الطريق الذي سلكه لا يسلكه الناس على  
 البحر فكل من لم يفتقر التفتيد ووصول الحقائق وان بلغ المشرك سائلا فله الحق لوصول  
 المقصود وان عين درخ بر فرغ رطب من رطب من الارض لان الرطوبة اعظم من  
 البرا نشأ من رطبها في الارض وكثرة الحاجة اليها فكل من لم يفتقر الحقائق  
 ولا امر عليه لانه صار رطبا حيث اشغل الارض بجيش ارض غير ارضه وان امر بحياطة الذهب  
 فيصالحها فبا قبل بمجيئ الطريق الذي هو رطب لان لا يستعمل استعمال الفقيه في  
 على اطلو له كانه يتقاربان في السقطة فيه الموافقة والمخالفة وفي شئ لا يقدر الملك بغير  
 المأمور فيه اي القريب وبين اخذ القبا ودفع امر سلة كبر على ما سمى كاهنكم الجارة  
 الفاسدة وكذا لو ارجعها رطب سلة لا يجزئ الملك بين اثنين الفقة وبين اخذ السرة  
 امر الملك في الحق وفيه نصته هنا بل لا يجب فيها امر الملك لا يزداد على المستحق وان  
 دفع يجب فيها امر الملك بالفا بالغ وهو قول الثلثة ومن استأجر دارا كل شهر كذا بدين  
 المدع مع العقد في شهر واحد فقط ولا يقع في غير الشهر ان يسمى هذه الشهور بفتح  
 ثم للعلم بكونه وكل شهر سكن منه ساعة مع فيه ولم يكن للفران يخرج الى ان يفتقر  
 وفسطاط الفصح وهو قول بعض المتأخرين وظاهر الرواية تفاوته في السلة الواو  
 ووقها وبه يفتقر لما في اعتبار الاول من المخرج وان امرها اي الدار سنة بكذا  
 وان لم يبين قسط كل شهر من الاجرة لان المدع معلومة الا يرى ان اجارة شهر واحد  
 وان لم يبين قسط كل يوم وان سمي ابتداء المدع كذا ابتداء المدع ما سمي ولا اي وان لم يسم  
 وقت العقد هو ابتداءها فان كان العقد حين يمتل بعشرة باله في شهر السنة  
 كلها لا نها هو الاصل في الشهور والا اي وان لم يكن العقد حين يمتل بان كان في اناء  
 الشهر بالايام اي بعشرة في الايام في شهر السنة كلها عند الامام وعند محمد الشهر  
 الاول بالايام ويكمل من الشهر الاخير والباقي باله لانه الاصل في اعتبار الشهور  
 الهة والايام بتمامها ضرورة الا يرى الى قوله عدم صحتها الرواية واظهر الزيادة  
 فان نعم عليكم فاكموا عدة خصال والضرر في الاول من الشهور فيكمل من ايام  
 الشهر الاخير بعشرة فيما بينه بالاصل والابوي في سنة في رواية ومع الامام في  
 والامام انه لما وجب تميم الاول بالايام قبل ابتداء الثاني وجب تميم الثاني في  
 به فابتدئ الثاني بالايام ضرورة وهكذا الى اخر المدع وكذا العقد بعشرة فيما اذا  
 بالشهر الهة اذا كان ابتداءها حين يمتل وبالايام اذا كان ابتداءها في اناء الشهر

باب الاجارة الفاسدة

تيم  
 بفتح اوله وفتح ثانيه

على المثل

على الاختلاف كما هو يجوز اخذ اجرة الخادم لتعارف الناس واخذ اجرة الحمام وبغير  
 لما اخرج مسلم انه عم قال كسبا الحجام حيث ولنا ما روي البخاري وسلم غير ان  
 عباس رضي الله عن النبي عم اعتمر واعطى الحجام اجرة كاي يجوز اخذ اجرة عسك  
 وهو زود على الاثاث ولا يجوز اخذها على الطاعات كالزاد والحج والامانة وتعليم الفراء  
 والفقه ولا على المعاصي كالخناء والنوح وسائر الموهبي كالزاد والطبل لا زعمه الاجارة  
 يتحقق به تسليم العقود عليه شرعا ولا يتحقق على اخذها يكون به عاصيا بل يكون العصية  
 مضادة الى الشرع والخاصة الاصل عندنا عدم اخذها على كل ما كان حصية وكذا على كل  
 ما كان طاعة مختص بها المالم تكن لما وقع العقوب في الامور الدينية يجوزها المتأخرين هنا  
 ولنا قال ونفتي اليوم بالجواز على الامانة والاذان وتعليم القرآن والفقه والمقصود انما استحقاق  
 لرفعة الناس في دنياهم في فعلها احتسابا وفي مجازة فعلها بالاحسان بالشر وفي دنياهم  
 تلك الحضانة فتعذر من تحتها اجارة تضييعها ويجوز للمساجر على دفع ما يتي ويحبس به  
 ويجوز دفع الخلة المأجورة وبه هبة تدي الى العبد على بعض رؤس سوا القرآن تمتل  
 لان العادة اهدا الخلاوة ولا يقع اجارة الشارع الا من الشريك عند الامام سواء كان بتمام  
 الارض او كالعبد وعندنا وهو قول مالك والثاني بفتح مطلقا من الشريك غير وفي  
 للشافعي والفقهاء على قوله وفي المضي والفتوى على قوله ما وان اجر دار من حطين صح  
 اتفاقا لان التسليم يقع جملة ثم الشيوخ يتفرق المالك فيما بينهم اطار والشافعي الطائري  
 لا يقع الجواز بالاتفاق على ظاهر الرواية ويجوز استعجار الطائر باجر معلوم والقياس ان  
 لا يجوز كاجارة البقرة والثاة ليشرب لبنها الا انها جازت لقوله تعالى فان ارضعن لكم  
 فانرضن لبنهن وكذا يجوز بطعامها وكسوتها عند الامام ومالك اهدا لها الوسيط  
 خذ فالما قال لا يجوز وبه قال الشافعي وعليها اي الموضع غسل الصبي وغسل ثيابه  
 واصلاح طعامة هذه للعرف على ان الطائر هو التي تعوى ذلك فصارت المشروط اي  
 ليس عليها ثمن شئ منها اي من هذه الاشياء المذكورة بل هو واجرها على من تقصد عليه  
 لان هذه الاشياء من نفقة الطفل وذكر محمد بن من الله من والرحمان على الطائر  
 فلو دمن على اهله الكوفة فان ارصدته في المدع بدين شاة او غيرة بطعام فلو اهدا  
 لها اجارة ولو زوجها وطئها وهو قول الشافعي واهرو قال لا يسره ذلك الا برضا  
 المتأجر لانه قد ينقص الدين وقد يقطع الجبل ولنا ان الوطى على حق الزوج قبل عقد  
 الاجارة فلو يتكهن المتأجر من اسقاطه امر شكوك فيه الا ان بيت المتأجر حقيقة فلهنا



في الوقوف في بيت المتجارة باذنه وله ان يزوج الطير فسمها اى الاجارة ان لم يكن برضاه  
 كان الارض باع ينقص من اجالها وفي ذلك اضرب به فله ان يمنعها كما يمنعها من التحويلات  
 ان كان نكاحه ظاهر الا ان اقرت به اى ليس له الفسخ ان كان النكاح غير ظاهر فله ان يمنع  
 سعيها الا من اقرها ان عقد الاجارة فذكرها وقولها غير معتول وفي حق المتجارة اصل  
 الطفل سمي ان مرضها وجعلت ان يسها 8 يضربها بمسبي والمفاد ان العقد لازم للمباين  
 الا ان الاجارة تفسخ بالعدس عندنا وقد استجارها كالمسبي له غلا بنصفه والمنسج  
 لوب الغزل والمباين كالمثل او استجارها لمثل عليه طعاما بغيره او ثوبا لمثل له ثرا  
 بغيره من دقة فان حمل او طعن فالجميع للمالك ويجوز المثل في الكس لا يجوز في السمي الخبز  
 في تصحج ذلك في شرط صاحب الحظفة فغير من الدقيق الجيد ولا يقول من هذه الحظفة  
 لو ان الدقيق اذ لم يكن مضافا الى الحظفة بعينها يجب في الذرة ثم يعطيه من ذوقه من الحظفة  
 ان شاور وان استاجر لم يجز له اليوم بغيره اذ لم يفسد عند الامام لماله الحقود عليه  
 جهالة نفقي الى المنازعة ان المتاجر ان يقول اذا فرغ الاجير من العمل في اثناء النهار  
 سنا فلك في بقية المدة حتى ولو جبر ان يقول اذ لم يفرغ من العمل عند مضى المدة  
 قد استمر العقد بانتهائها المدة ولم يمهاله المفضية الى المنازعة سفدة فيفسد مطلقا  
 قال لا يقع لان المعقود عليه العمل وذكر الوقت لا يستحال لا تعليق للقبول ولو قال في  
 اليوم مع اتفاقا في الخلف لا للذة فكان المعقود عليه العمل بحلول اليوم فان لم يمل  
 وقد سبق نظره في الطلوق وان استاجر ارضا على ان يكرها ويزرعها او يهبها او يزرعها  
 مع العقد لا نه شرط بقبضه العقد فان الزراعة مستحقة بالعقد ويؤا تنافيا في الاستيفاء  
 والكرب وان استاجرها على ان يبنها او يكرى نهرها او يسرقها لا يقع لان هذه الالة  
 تبقى بعد انقضاء المدة وليس من مقتضيات العقد ففسد وكذا الاستجار للزراعة بزرعه  
 والركوب بركوب ولا يكتفى بكني ولا بلبس بلبس لان المناقح محدودة في الطرفين  
 فكانا كالعينا قد نهي وم عن بيع الكاكي بالكاكي الا انه حصص عنه خلوة في الجنس والاجماع  
 والاسما جهرتك شركه او هارة يحمل طعام هو لها كالمسبي ولا اجرا لمثل وقال  
 الشافعي بلم المسبي وانه قال كالك ولنا اني عمل لنفسه لا بغير من عمل لشركه فوقع  
 فلا يجزى الا من استاجر الوهن من المهرين كان الوهن ملكه وان استاجر ارضا ولم يذكر  
 انه يزرعها ولم يبين ما يزرعها لا يصح العقد لان الارض تستاجر للزراعة وغيرها وكذا ما  
 يزرع مختلف بعضه اقل ضره من بعض فلو عيى عيى يبين ان لم يعم بان يقول على ان يزرع

بقوله الشافعي في غير هذا

ما ثبت

ما ثبت في بيعه الاذن من المهر فان زرعه بالوذكر الزراعة او يزرعها او يزرعها  
 الاجل هاد العقد صحيح اوله السمي لا يرفع له جهالة الزراعة قبل تمام العقد ان استاجر  
 الزرع ولم يذكر على عمل على المصدا ففقد لا يضمن لان الاجارة فاسدة والعين امانة في  
 يد ولم يجد التعدي وان بلغ مئة فله السمي من الاجرة والقاسان يجزى المثل في العقد  
 وقع فاسدا وجه الاستحسان ان جهالة المرفعت قبل تمام العقد وان احتجما قبل الزرع في  
 الصورة الاولى وقبل الحمل في الصورة الثانية نفقت الاجارة بعينها القاضى دفعا  
 للفساد **فصل** الاجارة المشتركة هو ان يعمل لغير واحد ولا يضمن لاجل  
 كالتشاع والقصار وحكمة اذ امين والمتاع وفيه امانة لا يضمن ان هلك سوا هلك بامر  
 يمكن الترخيص عنه او بامر يمكن الترخيص عنه عند الامام ولو وصيلة شرط ضمانه به يفتي بذكر  
 في الحائنة والمخيط ان الفتوى على قوله شرط الضمان اذ لم يشترط وعندنا يضمن ان امين  
 الترخيص كالعصبة السرفة بخلافه لا يمكن الترخيص عنه كالموت والطرق الخالية عن الدواب  
 حيث لا يضمن في ذلك عندنا كما لا يضمن عنده ويضمن ما تلف بعمل اتفاقا كخرق القصار  
 الشرب من دقة وذل الخال فان التلف الحاصل من دقة حصل من تركه التفتيش في المشي  
 والقطع الجبل الذي يشق به الكاري فان التلف الحاصل يحصل من تركه التفتيش في شد  
 للبل وعرق السقينة من نهرها كذا لا يضمن به الا في من عرق في السقينة عند متاعه او غط  
 من الدابة وان كان بسوقه او قوده لان الادنى لا يضمن بالعقد بل بما يده وللهذا يجب على العاقل  
 وضمان العقد لا يجب على العاقل ولا يضمن فساد ولا يزرع لم يجز او للضمان وان تجاوز الموضع  
 القاصر عن كل منهما لان الفصد ومخو لا يمكن الاضرار به عن سبب الهلاك لغو من احوال  
 بل من الحيوان اذ عدم السراية يثبت على قوة الطباع والسراية على ضعفها عن تحمل الامور  
 فبيد العمل فيه بالمصلحة ففقد عدم المجاوز للموضع المختار فيضمن الزايد كذا اذ لم يملك  
 والا هلك يضمن نصف دية النفس لا نه هلك بما دون فيه وغيرها دون فيه فيضمن بحسب ما يفي  
 ان الحنان لو قطع المشقة وبرى القطع ع يجب عليه دية كاملة لان الزايد هو المشقة وهو  
 عضو كامل فيجب عليه دية كاملة وانما يجب عليه نصف الدية وهو من ارباب السائلين  
 الكسرة في طريق الفرات فلما كان ان يجره ان الدار تحت العقد فاهو العمل بالصالح فيضمن  
 واذا وجب الضمان كان له الخيار في ان يضمن قيمته في مكان هلكه او يجره او في مكان كسره  
 وله الاجر بحسب ابلاته لما انكسر في الطريق والحل شي واحد تبين انه وقع بتدليس ابناء  
 من هذا الوجه وله وجه اخر وهو ان ابتداء الحمل يحصل بامر فلم يكن تدليسا وانما اصله تدليس

مسألة غريبة



عن كسر قبل الى ابي لم ينشأ والاجير لما هو من عمل واحد ويسحق اجير هذا بغيره ويحق  
لا يربطه بغيره من غير ان يمتد العقد وان لم يعمل كمن استجر الخنزيرة سنة او لربى الغنم ان الله  
ان ذكر المدة كان اجير وحد وان عرفها لم يشرك لان ذكر المدة اولا صار اجير وحد وقوله بعد ذلك  
للمدة او لربى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا ويجعل ان يكون  
 لبيان نوع العمل الذي على الاجير الخاص في المدة فلو تبخيل الكلام بالا محتمل فيبقى اجير وحد  
 يصح على خلافه بان يقول على ان تربي غنم غيري مع غنمي ولو اقر المدة بان قال استاجر كذا لربي  
 لربي غنمي ببيعار سنة فهو اجير مشترك باول الكلام لا يقع العقد على العمل ابتداء وقوله في  
 سنة يحتمل ان يكون لا يقع العقد على المدة فيكون اجير وحد ويجعل ان يكون لتقدير العمل الاجير  
 وقع العقد عليه فلو تبخيل الكلام بالا محتمل مالم يصح بخلافه بان يقول على ان تربي غنم غيري  
 افاده البرازي في شرح الكنز وعراه بعض الفضلاء الف ولا يضمن الاجير الخاص ما هلك في يده او  
 بغيره وهو قول مالك واحد وظاهره ذهب الشافعي اما الاول فلان لو كان في يده اما عند  
 الامام فظاهرة اما عند مالكون فبعضها الوجير المشترك انما هو استئجار الصبي او المولى الف  
 حتى لا يصير اجير في حفظها ولا يقبل الا ما يبعد على حفظه والاجير الخاص يعمل للمأجر في  
 موضعه ولا يصير مملوكا من غيره ففعله بالهتاس واما الثاني فلو ان المتأجر صار مملوكا  
 للمأجر فاذا امره بالصراف الى مكة صح وصار نائبا سائبا فصار فعله موقوف الله وصار كونه  
 فعله بنفسه وصح ترديد الاجر بالترديد بالعمل بين نوعين مختلفين واما ما وجدتم  
لما لا يجوز ان يخطئه اي الثوب فاصحاب قديمهم او روي قديمهم وكان ان يصفى  
 بعضهم قديمهم او روي قديمهم وان كنت هذه قديمهم في الشهر وهذه قديمهم  
 او رويها الى الكوفة قديمهم او الى واسط قديمهم وان حملت عليها فظا لم يضر قديمهم  
 او من جديد قديمهم وكذا صح لورثته اجيرين ثلاثة منافع لا يبيع ان مرد بين اربعة  
 والا صلح في ذلك البيع وقال مالك والشافعي لا يبيع ويجوز المثل اذا عمل وهو المأجر لان  
 ما وضعت لم يفتقن في العرض ولا العرض فلم ينع كالقول بذكر هذا بغيره او هذا بغيره  
 وفيه الاستحسان ان الاجارة يجب الاجير فيها بالعمل وعند العمل لا يفيها في الحقوق عليه  
 ولا في بدله بخلاف البيع فان الثمن فيه يجب بنفس العقد فالان لم يكن محولا عند العقد  
 ولورثه الاجر في عمل اليوم او غدا بان قال ان خطئته اليوم قديمهم او غدا فبعضه في  
 اليوم فله درهم المسمى وان حاله غدا فلا اجر للمثل لا يماز نصف درهم لان في يده عند  
 الامام فانه قال الشوط الاول جائز والثاني فاسد قال الشوطان جائزان فله ما سمي في عمل

مذهب

الاجير

اليوم ان عمله فيه وفي عمل الغدا ان عمله فيه وقال في الشوطان وهو قول مالك والشافعي واحد  
 ولو قال ان كنت هذا لوقت عطا فديهم او هذا فديهم واحد او هذا فديهم واحد او هذا فديهم واحد  
 الاجيرين بتسليم العمل والزيادة ترقف على طول العمل ولو كان الاجر موقفا على ذلك كما في  
 سيلة للمينا طه جان فديهم او في خلافهما فالا لا يجوز وب قال زفر والثلثة ولكن الخلاف  
 لو قال ان ذهبت هذه الدابة الى الخيرة فديهم وان جاورها الى الخيرة وذهبت الى القادسية  
 او قال ان حملت عليها الى الخيرة كتر شعير فديهم وان حملت كتر البراء فديهم واحد جاز العقد  
 عند وقوعها لهما ولو زفر والثلثة ولا يسافر بجيدا سائرا من ماله بل شرطه اي السفر لان  
 خذته السفر فقل على زيادة مشقة فلو ينقطعها اطول للمدة ولو سافر فيه قبل ان يخطئه  
 لان صا غاصبا ولو رده له سائلا لا اجره عند خلافه والثلثة لان الاجر والفان لا يجتمعان  
 عندنا ولو استاجر عبد محجرا فعمل واخذ الاجر من المتأجر لا يستره منه لان هذه الاجارة  
 بعد الفسخ صحيحة استحسانا لان ما ردها لربها حتى المولى فبعد الفسخ رعاية تحقيق في الصحة  
 وجوب الاجر ولو اجير العبد للمغضوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمن عندنا الف لان  
 ما لا يضمنه في حق المتلف فله يضمن خلوه والثاني لان لا يضمن لان تلفه الى الغير ما وجب  
 سيد من الاجرة الف لان عينا مال وقبض العبد اجره صحيح بالاجماع لان المباشرة للعقد ولو اجير  
 بغيره من الشهرين بربا رجة وشهرين بربا رجة صح هذا الاجار والاول من الشهرين يكون  
 باربعة اشهر الف لان اشهر باربعة فانصرف الى ما يلي العقد بخلاف الصحة فيصرف الثاني الى  
 ما يلي الاول ضرر وحد ولو استاجر عبد اشهرين فاشهرين او مرض فادى المتأجر ان الاثاق او لغيره  
 كانه هو في اول المدة من الشهر او في المولى وجوز ان قبض الاثاق ربا عن حكم الحال فيكون  
 القول قول من يشهد له الحال فان كان العبد حاضرا صح ما صدق المولى والا فانه لم يكن حاضرا  
 لانك بان كان اثقا او سارقا في الحال فالمتأجر اى في القول للمأجر ان القول في الدعاوي قول المتأجر  
 له الظاهر وكذا المختلف في انقطاع ماء الرعي وجرا يذهب حكم الحال ولو قال ربي الثوب لصا  
 انك ان تصبغاهم فصبغته اصفر وقال الصابغ امرتني بما صبغت صدق ربي الثوب صح بين  
 لان الاذن يتعارف من قبل فكان القول قوله فيما اذنه وكذا المختلف في ان القيمة القبراء بان قال  
 ربي الثوب لحيطة امرتك بخيطه قباء فخطته قبيضا وقال الحيطة امرتني بالخط صدق ربي  
 الثوب فاذا لم يكن لها بينة فان خلف في الصورة الا في خيتران شاء ضمن الصابغ قيمة ثوب  
 غير معمول وكذا اذا اخذ الثوب واعطاه اجرا مثله ولا يجاوز به المسمى وكذا في الصورة  
 الثانية ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا اجره وان شاء لفق واعطاه اجرا لا يجاوز



به المصلحة وان قال ربا الثوب عذت في يده اجمروا قال المصانع بل باجرة القول لرب الثوب سواء كان  
المصانع حيا او ميتا لان اوله يكن وسواء كان معروفا بعد بالاجرة لم يكن هذا عندنا ما كان  
بشره القصد وجوب الاجرة القول لا يكون عندنا في يوسف القول للمصانع ان كان حيا لم يظن انه  
اذن سبقت بالعمل له باجرة والعادة كالمنطوق وعندنا القول للمصانع ان كان معروفا  
بعد بالاجرة اعتبارا بالظاهر **باب فتح الاجارة** ففتح الاجارة بحيث  
الفتح كراب الذرة انقطاع ما لا يخرق والرجي او يعيب اخل به اي بالفتح كخر الصبرة  
الذابة لان المصنوع عليه في باب الاجارة المتنازع وهو جديد شيئا فاجود من العيب  
يكون عارضا من القبض بالنسبة الى المتنازع الا تبيح فيوجب كما اذا حدث العيب في  
قبل القبض فلو انفتح المتاجر به معيبا او زال العيب عليه سقطت اجارة له ولو انفتح  
رضي العيب فخره جميع البذل كما في البيع وفتح الاجارة بالعدو هو اي العيب  
عن المضي على موجب العقد لا بفعل غير صحيح بياي العقد ففتح سن سكر ففتح  
بعض استوجبه اي الفتح شخص فان العقدان بقي لزم فتح سن صحيح وهو غير متحقق  
بالقصد وطبخ ولحمه ماتت عروسها بعد الاستيثار للطبخ لها واختلعت عروسها بعد  
الاستيثار للطبخ لها فان العقدان بقي بضرهما العاقد بالتلف له في غير الواجب وكل  
لو استاجر وكانا يتخيرا فذهب له فان الاجارة ان بقيت لزم اداء اجره وان كان وهو يتخيرا بالو  
فدس او اوجر شيئا لم يرد دين لا يصدق ما اجمروا ان ثبت الدين ببيان او بيان  
بل ولو باذنه فانه يفتح الاجارة دفع الضرر للجسر واستاجر عبد الحرة في المصنوع بظن  
من غير قيد فافترق منع العبد من السفر ففتح له جوده العبد ان اراد المتاجر  
سفر فلما اكل الفسخ لوجود العبد فان رضينا لما اكل فليس للمتاجر الفسخ لان قضاء العبد  
او الكسوة لانه لا سفر ثم بدا له منه فانه عذرا لا يوجب على موجب العقد لزم ضرر زائد  
لا ضمان كونه قصور سفر الحج فذهب وقته او طلب غريم له فخصوا التجارة فانفقوا  
بما اكلوا منه اي من السفر فليس جديرا ان يمكنه ان يفتد ويبحث وادبر مع تليفه او  
اجيره ولو لم يجره المكارى فهو عذري في رواية الكرخي فله الفسخ على هذه الرواية دون رواية  
الاصل حيث لم يجره مرضه عذرا ولو استاجر خياط يعمل بشفه يشتري الثياب ويحياها  
ليبيعها عذرا يخط له فافلس فهو عذرا لفقد راس المال بمجمل فخطاط يخط بالاجرة  
راس مال له سواء اذ بره والمقراض فله يحقق العبد فيجوز تركه الخياطة لعل في الضم  
فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه ان يفتح الغلام للخياطة في الحية ويحل في الضم في الحية ويجوز

بيع ما اجمروا

بيع ما اجمروا فانه ليس بعذر لا كان استيفا المتاجر المتنازع والعين على كل المتاجر كما يشترط  
والعين على كل البائع ولو استاجر وكان العمل الخياطة فشرطه لعل اخر فخره بخلاف تركه  
وخطبته في غير الخياطة وكذا لو استاجر عقالا ثم اراد السفر فوجدته وتفسخ الاجارة  
لو خطبته الى الفسخ بموت احد العاقدين او عجزها لفسخ ما فاتها لو بقيت تصير لغيره  
المصلحة او الاجرة المحلولة لغيره لكان قد سحقت بالحققة تنقلها الى الوارث وهو يجوز فان  
عجزها الجرة فله تفسخ بقاء المصنوع عليه والمستحق حتى لو مات المصنوع له بطلت الاجارة  
كالويل لعقد المالك والوصي بعقدها لمجور وسبق في الوفاء بعقدها للوفاء ولو مات  
احد الزوجين او المتأجرين بطلت في نصيبه وبقيت في نصيب الآخر وقال في بطل في  
نصيب الخياطة ايضا لانها اجارة المشاع ولذا ان عدم الشيوع شرط في ابداء الحق في بقائه  
**سائل مشهور** ولو اخرج المتاجر حصلا من غير استجرة او امره المستجير  
حصلا من رضى متخارا فاستقر شيء في رضى غيره لا يضمن لان هذا سبب وليس بالشرط  
فلا يكون مستعدا ان كان الرضى هاديا وان كان الرضى مضطرا يضمن لان سوق المالك  
ثم يعلم انها لا تستمر في رضىه فيكون مباشرا ولو اقصى حياط او صناع في حانوته رضى  
عليه لعل بالنصف مع هذا العقد وهذه شركة الصانع وقال صاحب المهرانية هذه  
شركة الوجه وتبعه صاحب الدار الا ان شركة الوجه على امره ان يشتريها بوجهها  
ربيعا وليس بشيء في هذه يسمى بيعا ولا شراء وكذا لو استاجر حبل يحمل عليه حملين والبيان  
المالك مع استئثاره الزوال الجارية في الصرف الى المعتاد ولذا قال وله الحمل المعتاد و  
القياس ان لا يجوز له جالبة وبقه قال الشافعي وان شاهد الحامل الحمل فهو احوده كانه قد  
لحصول الرضا وان استاجر حبل حمل مقدار من زاد فاكل منه في الطريق فله رضى عرضه  
ان المصنوع حمل مقداره في جميع الطريق فلا استيفاؤه ولو قال لغاصب داره فزعمها والا  
فاجرها كل شهر كذا فلم يرفع الغاصب الدار فخلع المصنوع لا اذا عتق الاجر والغاصب رضي  
بما ظاهرا العقد بينهما عقد اجارة فان عجز الغاصب ملكه او لم يجره بان اقر ملكه لكن  
قال لا ابردها بالاجر ولو لم يجره المصنوع لربها ولو وصليه برهن صاحب الدار على ملكه بعد  
مجهول لا نلما صح بعدم رضاه بالاجر لم يبرهن رضاه ظاهره ومن اجرا استاجر بالكثر فما  
استاجر عليه يتصدق بالفضل لان فيه شبهة على المالك ونصح الاجارة مضافة الى الزمان  
السفيل لانها تمليك المتنازع وهي تحدث ساعة فساعة فتكون مضافة وكذا فسخها فانه  
معتبر بها وكذا المراجعة والمعاملة لان كل منهما اجارة وكذا الضار به والوكالة وكذا الكفا



وكذا ان يصار لانه لو قيل بحد الموت والوصية فانها تملك بحد وكذا القضاة والامارة فانه  
على المولم بالامر بغير حاشية في غير مودة قال ان كل من يبيع بغيره وان قيل بغيره فانه  
ابن راحة وكذا الطلاق والعتق والوقف لانها من باب لا طلاق الا في البيع والوصية  
البيع والجارية وصحة الفقه والشركة والهيبة والكساح والرجعة والصلح على  
واجاء الذين لان هذه العشرة تملك كات الحال فلو تضاف الى الاستقبال **كتاب**  
**الكاتب** في كتابة في البيع تحرير المملوك يد في الحال ورقية في المار والاول قبل  
الكاتب طار من ذل الصورية ولم يزل بساحة الحرية وسعى هذا العقد كما كتبت  
الوثيقة فيه اذ ان فيه جمع حرية اليد الى حرية الرقبة واعتبر على بعض الفضل بان  
هذا اثر يتوب عليه ولا يلزمه لان اعتاق رقبة ايضا قد يوجب حلا كما اذا ادري اليد  
حالا اقول بل يلزمه ولا يلزم من اداء اليد حلا اعتاق رقبة حلا بالنسبة  
الى عتق يد بل عتق رقبة في المال بالنسبة الى عتق يد والما تحقق الفرق بينه  
وبين العتق على جعل ولزم حوا الكفاية بديل الكتابة وكل ذلك باطل ثم كان  
الكتابة لا يجاب بالقول شرطها كون اليد حلا لا كان ادخل وحكمها في جابا ليد  
انتفاء للحرية وثبت الحرية في حق اليد الرقبة حتى يكون الحق بكاسبه وفي جابا ليد  
رقبة العبد على كنه وثبت حق المطالبة بيد لها واسترداده الى ملكه اذا عجز في كنه  
ولو صغير يعقل العقد فانه اذا عطل كان من اهل القول والنصف نافع في حق  
بالحال او سجل او سجن أي سقط مثل يائنة نوا ديمها كل شتر كذا فقيل المملوك هو عند  
الكتابة وكذا لو قال جعلت عليك الفا نو ديمها بغيرها اذ لها كذا واخرها كذا فاذا ادبت  
حر وان عجزت ففقد فقيل المملوك هو العقد لوجود ركنه وهو الايجاب القبول لولا  
اذا ادبت الى الفا كل شتر يائنة فانت حر اختلف الوافية في رواية ابي حفص في تحقيق لا  
مكانية قال حر لا سلم وهو الاصح اعتبارا بما لو قال اذا ادبت الى الفا في هذا الشهر فانت  
فانه لا يكون مكانية هناك فكذا هنا وقيل في رواية ابي سلمان هو كاتبة لان النجم بلاء  
على الوجوب والمولى لا يستوجب عليه وينا في الكتابة واذا صححت الكتابة جرح المملوك  
عن المولى ولذا لا يكون له من الخروج والسفر وان شرط ذلك في كاتبة لولا ان يدور  
ملك ولذا اذا عجز عن بديل الكتابة بغيره فان المولى ماله اي الى الكاتب فانه  
حق بكتبه وكذا ان وطى الكاتب اوجني عليها او على غيرها ضمن الارش وان كاتبه على  
قيمة فميت الكتابة بجهالة قدر قيمته وان اذا عتق لا تها هي البدل وكذا نقد الكتابة

لكتابة

لكتابة على غير العبد يتعين بالتعيين كالشوب والعبد وغيرها من الكليل والموزون غير العقد  
حق لكتابة على درهم او دنانير بعينها وبغيره يجوز تجلو في غير ما لها تها نقد لكتابة  
على شي من غير العبد يجوز عن الاداء او كاتبة على اية ويرد على عبد غير حزين هذا عند  
الامام ومحمد لان بديل الكتابة يجوز للعقد فلو نفع كاتبة على قيمة العبد وعند  
ابي يوسف يجوز ان تقسم المائنة على قيمة الكاتب وعلى قيمة عبد وسط فيسقط تسقط  
العبد ويكون الباقي بديل الكتابة بناء على جواز استثناء العبد اعتبارا بجواز ايراد العقد  
عليه ان يجوز الكتابة على عبد وان كاتبه المملوك بغيره وخبر بفسدت لان واحد منهما ليس  
بالذي يبيع المملوك فلو يصح بلاء ففقد فان اداه ابي طر الخبز يترقب بارائه ولزمه قيمة  
نقد وقال غيره لا يعتق الا باءا قيمة نفسه والكتابة على ميتة او دم باطل ووقع على يده  
فلو يترقب باءا والمسقى منها الا بما ليعمال اصول عند احد فلم ينفذ العقد بها وجب  
القيمة في كتابة الفاسدة ولا ينقص من الميت بل يجب القيمة فيما اذا كانت ناقصة بغيره  
لان العبد قد يرضى به ويراد عليه فاذا كانت القيمة زائفة على الميت وجبت بالغة وبلغ  
لا نقد لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد يرضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق  
وصححت الكتابة على حيوان ذكر حبيب كعبد او وصيف ولم يذكر نوى ولا وصفه لان  
الكتابة بشرية على الماشي فلو نقد الجارية البسيرة كالنكاح وصارت كاتبة الا جازي  
الكتابة ولزم الوسط من ذلك الحيوان او قيمته وجيز المولى على قبول ما ادى الكاتبها  
لان كونهما اصل من وجه اما الوسط فللسمية واما القيمة فلو انه لا يعرف اباها وصح كتابا  
لا فرب عبد الكا فرب عبد لم يعلم البدل وانما صححت كانه لا عند عدم بمنزلة الخلق عندنا  
وان من المولى ومن العبد اسم فللميتة قيمتها لان المام يمنع عن تمكك الخمر وتمليك  
عتق العبد باءا وعينها لا نه عتقه معلق باءا لكان مع ذلك يجب قيمة نفسه كاتبة  
**باب** **نقص في الكاتب** له اي بكتابة ان يبيع ويشتري وباشرا لانه قد  
لا يرضى على حصول البدل الا بما قد ذلك وان شرط المولى عليه لانه شرط على مقتضى العقد  
وهو كونه اليد لا نقد والكتابة بمثل هذا العقد لا يفسد في صلب العقد ويخرج الله  
لا يفسد مال وهو المهر تجلو في تزويج الكاتبة نفسها لان فيه تيسيرا وقد عجزت في  
ذلك ضرر على المولى وبكتابة عبده لانها من الكساح فملكها كالبيع تجلو في اعتاق على  
مال فانه اثبات الحرية بطريق القصد وهو عكس ذلك فان ادري اي العبد الذي كاتبة بعد  
عتق المكاتب اقول فولا له اي المكاتب لا قل وان ادري قبل فليس له انما انقض جعل



وكان لا يصح ان لا يكون جرد الموت والوصية فانها تمليك جرد وكذا القضاة والامارة فانه  
عليه السلام لما امر زيد بن حارثة في غزوة مؤتة قال ان قتل زيد فحضره ان قتل جعفر بن عبد  
ابن رواحة وكذا الطلاق والعنف والوصية لهما من ابد لا طلاق لا شيء لا تصح اضافته  
البيع والجارية وصحة الفسخ والشركة والهيبة والتكاسع والرجعة والصلح على  
اوتوا والدين لان هذه العشرة ملكات للحال فلو تضاف الى الاستقبال **كتاب**  
**المكاتب** الكتابة في البيع تحرير المملوك بدرا في الحال ورغبة في المال ولذا قيل  
المكاتب طار من ذل العبودية ولم يزل بساحة الحرية وسعى هذا العقد كتابة ككتب  
الوصية فيه الا ان فيه جمع حرية البدن الى حرية الرقبة واعتبر فيه بعض الفضل وبأن  
هذا اثر يترتب عليه ولا يلزمه لان اعتنا في رغبة ايضا قد يوجب جردا كما اذا ادى البدل  
حالة **اقول** بل يلزمه ولا يلزم من اداء البدل له حالة عتق رقبته حالة بالقبلة  
الى عتق بدنه بل عتق رقبته في المال بالقبلة الى عتق بدنه والامانة عتق الرقبة  
وبين العتق على جعل ولزم جرد الكفالة بيد المكاتب وكل ذلك باطل لم يكن  
الكتابة الايجاب والقبول شرط كون البدن مملوكا لان اداء حكمه في جانب المصداق  
اشياء للحرية فحق اليد الرقبة حتى يكون الحق بكاسبه وفي جانب المولى  
رغبة الجرد عليه كد وشيوع حق المطالبة ببدنه واسترداده الى ملكه اذا عجز عن كسبه  
ولو صغيرا بفعل العقد فانما اذا عقل كان من اهل القبول والتصرف نافع فحقه في  
بالحال او يجل او يبيع اي سقط مثل ما يؤمن قودها كل شهر كذا فقيل المملوك صح عند  
الكتابة وكذا لو قال جعلت عليك الفاء لوديه بخواتم او لها كفا او اخوها كذا فاذا ادينه فاف  
حر وان عجزت ففعل ففعل المملوك صح العقد لوجود ركنه وهو الايجاب والقبول لو قال  
اذا ادبت الى الفاكه شهرا فانت حر اختلف الرواية في رواية الى جعفر فهو خلق لا  
سكانية قال في الاسلام وهو الاصح اعتبارا بما لو قال اذا ادبت الى الفاكه شهرا فانت حر  
فان لا يكون سكانية هناك فكذا هنا وقيل في رواية في سلمان هو سكانية لان النجيم بدله  
على الوجوب والحق لا يستوجب على عبده وبيد الا في الكتابة واذا صحته الكتابة بخرج المملوك  
عن المولى ولذا لا يكون له منع من الخروج والسفر وان شرط ذلك في كتابته لزم ان يرد  
ملكه ولذا اذا عجز عن بدله الكتابة يصير قتا فان اطلق المولى ماله اي مال المكاتب فانه  
اعتن بكسبه وكذا ان وطى المكاتبه اوجبت عليها وعلى ولدها ضمن الارش وان كاتبه على  
قبته فسدت الكتابة بجهالة قدر قيمته وان اداها عتق لا تهاجر البدل وكذا ان كاتبه

لو كانت

لو كانت عليه الجرد يتعين بالتمكين كالشوب والجرد غيرهما من الكيل والموزن غير المقيدين  
فهي لو كانت على راس او دنانير بعينها وعلى خبز يخبز في غيرهما ما تهاافت لو كانت  
على شيء من الخبز لغيره عن اداء او كاتبه على يده ويرد عليه عبدا غير حين هذا عند  
الامام ومحمد لان بدل الكتابة بمجمل القدر فلو دفعه كالمكاتبه على قيمة الجرد وعند  
ابي يوسف يجوز تقم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبده وسط فيسقط نسط  
العبد ويكون الباقي بدل الكتابة بناء على جواز استثناء العبد اعتبارا بجواز امر العقد  
عليه ان يجوز الكتابة على عبده وان كاتبه المسلم بخرا وخبر يفسد لان واحد منهما ليس  
بمال في حق المسلم فلو يصلح بلاك فقد فان اداءه احوال الخبز يفتق بارائه ولزمه قيمة  
نفسه وقال زعفران لا يفتق الا باءا دة قيمة نفسه والكتابة على بيعة او دم باطله وخرج عليه بقوله  
فان يفتق باءا دة المسقى منها الا انها ليسا مال اصله عند احد فلم يفتق العقد بها ويجب  
القيمة في الكتابة الفاسدة ولا ينقص عن المسقى بل يجب القيمة فيما اذا كانت ناقصة بغيره  
لان الجرد قد يرضيه ويزاد عليه فاذا كانت القيمة زائدة على المسقى وجبت بالزيادة  
لا بد من لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد يرضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق  
وصح الكتابة على حيوان ذكر جف كعبدا وصيف ولم يذكر نوى ولا وصفه لان  
الكتابة بعبودية على السامى فلو تفرغ للجهاالة البسيرة كالسكاح وصارت كجهالة الاجل في  
الكتابة ولزم الوسط من ذلك الحيوان او قيمته ويجوز للمولى على قبول ما ادى المكاتبه  
لان كل منهما اصل من وجه اما الوسط فللشمسية واما القيمة فلو لا يعرف الا بها وضح كذا  
لا يبعد الكا فخر جرد لم يعلم البدل وانما صححت لانها عندهم بمنزلة الخل عندنا  
لاني من المولى ومن الجرد اسم فليس في قيمتها لان المسلم يمنع عن تمك الخبز وتملكه  
عتق العبد باءا دة عتقها لان عتقه معلق باءا دة ان كان مع ذلك يجب قيمة نفسه كما مر  
**باب نصرة المكاتب** له اي المكاتب ان يبيع ويشتري ويسافر لانه قد  
لا يرضى على خصيل البدل الا بما قل ذلك وان شرط المولى عبده لا قد شرطه على مقتضى العقد  
وهو كنية اليد فلا نقف والكتابة بمثل هذا العقد لا تليق في طلب العقد ويزوج الله  
لانها بعيدا مال وهو المهر بخلاف تزويج المكاتبه نفسها لان فيه تعيبها وقد عجز فيكون في  
ذلك ضرر على المولى ويكاتبه عبده لانها من الكتابات فيملكها كالبيع بخلاف اذ عتق على  
مال فانه انشأت الحرية بطريق القصد وهو لا يملك ذلك فان ادى اي العبد الذي كاتبه جرد  
عتق المكاتب الا قل قوله له اي المكاتب الا قل وان ادى جرد فليس له لانه لا يفتق جرد



الكتاب بمقتضى عدم خلفه ماله كالجد المادون اذا اشترى شيئا لا يملكه ويجعل فيه ماله  
وليس له ان يزوج بلاء اذن من ماله ولا يبيع ولو بغيره ولا يصدق الا بغيره ولا يكتف  
بالا وبقضى ولا يقرض ولا يصدق ولو بال ولا يزوج عبده لان هذه تبرعات فلو يملكها و  
لا يبيع اي وليس له بيع عبده من نفسه لانه اعتاق عال والاب والوصي في رقبتي الصغير  
كالكتاب في هذه التصرفات فيمكن ان تزوج امته وكتابه عبده لانها يمكن ان لاكتساب  
للمصغر يملكه الكتاب وهذا من الاكساب ولا يملك المادون شيئا من ذلك عند الامام  
وعند ابو يوسف في المادون تزوج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشركي هاهنا  
او عنان فخذ الامام وخبره يمكن ان تزوج امته المضاربة او الشريكة لانها لا يمكن ان لا  
والتزويج ليس منها وعند ابو يوسف يمكن تزويجها كالمادون عند لان فيه منفعة  
وان اشترى الكتاب فريه ولا يدخل في كتابته كمن اهل ان كتابته فيجعل مكانها  
تحقيقا للصلة بقدر الامكان واقواهم رجوة الولد المولود في كتابته يكون حكمه  
ابن حنيفة لو مات ابوه ولم يترك ذكاه سعى على نجوم ابيه والولد المشتري لو ادى بدل الكتابة  
حالا ولا يراد في الرق والولدان بردان كالمات ولا يورثان حالا ولا موقولا ولو اشترى  
الكتاب ذكاهم من غير الولد كالاخ والم لا يدخل في كتابته عند الامام لان الكتاب يكتسب  
ولا يورثه والكتب يكفي للصلة في الولد وحق ان القادر عليه يحاطب بنفقة الولد والولدة  
يكفي في غيره بل يكتسب نفقة لا تفرق على المورث ولو دخل في كتابته بالشراء من ولا يورثها  
حتى يزوج بغيره عند الامام خلافهما فلا يدخل في كتابته بالشراء كل ذي رحم محرم كما يفتي  
ولو اشترى امه ولد سعى ولدها من دخل الولد في الكتابة لانه لا يبيع الامه لانه لا يمنع بيع الام  
يدخله في الكتابة استمع بغيره لانها تتبع له قالهم اعطها ولزها وان لم يكن الولد سعى  
عند الامام خلافهما فلا يجوز له بيعها في الصور بين ولد من امته ويحل في كتابته اي وان  
ولد ولد من امه الكتاب فادعاه دخل في كتابته وكسبه لان الولد كسبه فكسبه الولد كسبه  
لكن لو تزوج امه من غيرها ثم كانت فولدت امه دخل الولد في كتابته الامه وكسبه لها  
لان تبعه الام انما ولدنا بغيرها في الرق ولو دخل في كتابته بلاء اذن من ماله امرأة رغبت  
انها حرة حيث قالت انما حرة وليس في الواقع كذا قالت فولدت فاستحققت فولدها عبيدا  
الامام واي يوسف لان الاصل ان الولد يبيع امه في الرق والحرية كما تركن في هذا الاصل في  
المغرة باجماع الصحابة رضيهم وهذا ليس في معناه بل يفتي به لان حق الولي هناك بخبره فمخبر  
وهنا بغيره متاخرة الى بعد العتق فيقول على الاصل ولم يلتحق به فكان الولد عبدا وعندنا

عندنا فادعاه امه من الكتاب فبعت بعد عتقه قياسا على غيره وان وجب الكتاب من غير  
الان سيد فاستحققت اخذته عندها في الحال وهو كاتبة قبل العتق وكذا ان شراها شرا فاسل  
فيها فزوت بحكم الفاعل على سواها يوفى من عتقها في الحال وان وطئها بها كاح بغير اذن  
لا يورثها العتق بعد عتقه ووجه الفرق ان في الاول ظهر للدين في حق المولي اذا التجاره ونزاعها اذا  
تمت الكتابة وهذا الضمن في ابيع التجارة فانه لو اشترى الما وجب العتق وان وجهه يسقط  
للمر وهو بالشراء وما يجب بسبب الشراء فهو باع التجارة ولم يظهر في الثاني لان الكاح ليس من  
الاكساب فلو دخل في الكتابة وسقط فيما ذكرهنا المادون له في التجارة فانه يضمن العتق في الصور بين  
الاوليين حالا وفي الثالثة بعد العتق اذا دخل هكذا **فصل** واذا ولدت الكاتبة من  
سواها مضى على الكتابة او عجزت نفسها اي كان لها الخيار بين الامرين وبما تم ولده واذا مضت  
على الكتابة اخذت منها المولي عنها وان مات المولي عتقت بلا سيولة وسقط عنها البدل لان  
ماتت في ذكاته ما ادركت كاتبتها منه وما بقي ميراث لابنتها بنيت عنها في اخر من جوارها  
ان لم تزكها فلا تسعابة على الولد لا تزك ولا بنيت نسب من ادرك بغيره بغيره وطئها  
بغيره وهذا الولد مثلها في الحكم فهو كاتبة تبعها لاحتياها لو ماتت من غير ذكاه سعى في بدل  
الكتابة ولو مات المولي بعد ذلك عتق وبطل عنه العتق والحاية وان كاتبة من ذكاه وام ولد سعى العقد  
وان مات المولي عتقت ام ولد سعى ما وخير الدين ان يبيح في بدل كتابته تماما او ثلثي قيمته  
ان كان المولي مسلما وهذا عند الامام وعند ابو يوسف يسعي المذنب في الاقل من البدل وثلثي قيمته  
بلا خيار وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة فالخلاف في الموضوعين في الخيار العتق  
والابو يرضع الامام في المقدار وضع محمد في نفي الخيار وان تبرسا كاتبة دفع التدبير وسعى بها  
اي على كتابته او بخبره عنها وصار ميراثا بوجود السبب الجواب فان مضى عليه باقات  
سعى مسلما يسعي في ثلثي البدل او ثلثي قيمته عند الامام وعند ما يسعي في الاقل من ثلثي كل  
سواهم هنا متفقون في المقدار مختلفون في الخيار بناء على تحريم الاعتاق عنده وعدم  
تحريمه عند ما وان اعتق المولي مكانه عتق لقيام ملكه فيه وسقط عنه بدل الكتاب بخبر  
العتق بدونه وان كاتبة العبد على الفاضل على نصفه حاله صحيح الصلح والصلح والصلح  
ان لا يجوز له ان يعتاق من الاجل بل المال وجه الاستحسان ان الاجل في حق الكتاب لا شيء  
لانه لا يهدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بالمال من وجه حتى يصح الكفاية فاعتقد  
وان مات مرضا وكان قد كاتبت عبدا قيمته الف على الفين الى سنة والحال ان الميت لا مال له غير  
ولم يجره الله ذلك اذ في العبد لثني البدل اذ ارحا له الباقي الى انتهاء اجد او يرد الى حالته



القول في هذا عند الامام والى غيرهما ان جميع الموقوفات على الورقة وحق الورقة مستقرون في الورقة  
الاخرى في ثلثه وعند من يروي ثلثي قيمته للخال والباقي الى اجل او رد بعد الاجل  
ليس له الشاغل في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيه وفيما وراه يقع له الشريك في ثلثي القيمة  
وان كاتبه للمرض على الف وقيمتها القان ولم يجزوا الورقة ذلك ادى ثلثي القيمة للخال  
او رد الى الورق اتفاقا لان الحيازة وقعت هنا في القدر وفي التأخير في ثلثي القيمة للخال  
وشملها البيع فلو مات مريض وقدمت بعد قيمته الف بالعين الى ستة ولا مال له غير ذلك  
بجز الورقة وقع للمشتري ثلثي الثمن حالا والباقي الى اجل عند ما او رد العبد الى الورقة  
وعند من دفع ثلثي قيمته للخال والباقي الى اجل او رد العبد الى الورقة وان باع بالف وقيمتها  
الفان لم يملكه دفع ثلثي قيمته للخال او رد الى الورقة اتفاقا وان كاتبه من غير العبد قال  
للمواري كاتب عديك الف على اني ان اوتيت اليك الف فموت فكان ثلثه المواري على ذلك وادى  
الف على باو اذ يحكم الشرط ولا يرجع للثمة اليه ولا يرجع للثمة عليه كانه يسرع والى  
العبد من كاتبه لان الكتابة موقوفة على اجازته وقوله اجازة ولو لم يقل على اني ان  
ان اوتيت اليك الف فموت فاذي لا يعتق قيا لان الشرط محذور والعقد موقوف  
والموقوف احكم له ويعتق استحسانا اذ لا ضرر للعبد الغائب فيصنع في حقها الحكم  
ويوقف على اوقاف العبد وان كاتبه المواري عدا عن نفسه وعن عدا عن غايبا قبل  
العبد الخاص مع العقد وقبول الغايبه ثم لغزو القبا من ان يصنع في حصة الخاص  
ويوقف في حصة الغايب على قبوله وجه الاستحسان ان الخاصر باضا في العقد في  
استعماله لنفسه اصيل والغايب تبعا ولذا يصح الخاصر بكل البدل ولا يفسد كذا  
بشيء من كمال من غير اختياره فبطلت فاجازة فاذي فانه لا يرجع عليه فكذا هذا وانما  
اذي اجبر المواري على قبول اما الخاصر فلو لم يبدل عليه واما الغايب فلو لم يبدل شيئا  
وان لم يكن البدل عليه وعقبه بالاداء لانه شرط عقدهما وقد وجد لا يرجع احد ما اذا  
ادى على الاخر اذ تسرع في حقه وكذا لو كان بينهما معا في عقد واحد لا يرجع لغيره على  
الاخر اذ ادى البدل ولا يعتق احد ما اذا اتم حصة لان الشرط اداء البدل لا يفسد لم  
يجد بخلافه لو كانا لا تدب حيث يعتق احد ما اذا اتم حصة كانهما الشرط في حقه هذا  
وقد وجد ولو جاز احد ما عن اداء كانه ثلثه ثم ادى الاخر الكلي عقدهما وان كانت ثمة  
عنها وعن صغيرين لها جازا استحسننا وادى اجبر المواري على قبوله وعقبوا ولا يرجع  
المواري منهم على غير ما امر في المسئلة السابقة **باب كتابة العبد مستمرا**

والى الورقة

وان اذن احد الشريكين في عياله اقران بكتابة حصة او حصة اخرى من عياله بالالف  
ويقتضى البدل ففعل وقضى البعض من البدل فجعل المكاتب فالف بوض للخاصة عند  
الامام فان الكتابة مستمرة عنده فيكون الاذن مقتصر على نصيبه وقايله انه اذ لم ياذن  
فلحق الفسخ في الاذن لا يبقى ذلك واذن لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء فيكون مستمرا  
في نصيبه وقال المقيس بينهما ان الكتابة غير مستمرة عندهما فاذن بكتابة نصيبه  
بكتابة الكلي فالقايض اصيل في البعوض وكيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما في  
ذلك بعد العجز اذ لم يطبق كاتباها فانت بطله فادعاه احد ما ثم انت باخر فادعاه  
فجرت عن الكتابة جعلت الكتابة كان لم تكن وقع في ام ولد الاول ولو ادى المانع من ائصال  
الكلي وهو الكتابة ووطئه سابق فصارت ام ولده ومن نصف قيمتها لتلكه نصيبها  
استكمل الاستيلاء ونصف عمرها الوطئ بها ربة مشتركة ومن الثاني للاول تمام عمر  
الذات وطئ جارية الغير حقيقة فلزمه كمال العرق وقيمة الولد الثاني وهو اية ارضه بغير المهر  
فان حين وطئها كان ملكه قايما ظاهرا وولده للمهر ورايت النسب منه وعرقه بالقيمة كاعتق  
باعتها ورفع العرق اليها قبل العجز اذ الكتابة ما دامت باقية في العقب لها اختصاص  
بناتها واولادها فاذا عجزت تزوجت الى المواري لظهور اختصاصه وهذا كله عند الامام و  
يوهم ولذا ايضا للاول لكتبتها مكتوبة وما لا يقول ان يجري استيلاء المكتبة في كاتبت  
نسب الولد من الثاني عندهما ولا يضمن قيمته وحكمه كالاتم وفيمن عام العرق لا تدعى على ام  
ولده الغير غير اذ لا يحل عليه الحد للشبهة ويضمن الاول نصف قيمتها مكتوبة عند ابي يونس  
ويضمن الاقل منه ومن نصف ما بقي عليها من البدل عند محمد واذا نقصت الكتابة  
لفتح الشريك عندهما قبل العجز فكذلك اسكانه للاول بصف البدل عند الشيخ ابي  
نصوح بكل البدل عند عامة المشايخ ولو لم يطاء الثاني بل انه دبرها فجرت بطلان التزويج  
لان لم يصار الى الملك اما عندهما فظاهر لان المستولد ملكها قبل العجز واما عنده فلو لم  
بالعجز يتبين انه ملك نصيبه من وقت الوطئ فتبين انه مصادف ملك الغير والنفيس  
بعند الملك بخلاف النسب فاذن وجد الضرر ويهاجم ولد الاول والولد له ان دعوه  
فدعت ومن نصف قيمتها اذ لم تكن نصفها بالاستيلاء وهو ملك بالقيمة ونصف  
عمرها الوطئ جارية مشتركة ولو كاتباها ثم اعتقها احد ما حال كونه مورا فحقت  
ضمن المصدق نصف قيمتها لشريكه ويرجع به ابي بما فيه عليها عند الامام خلافا لما  
قاله لا يرجع وهو سبي على ان الكاتبة اذا ضمن المصدق يرجع عنده ولا يرجع عندهما











او قطع عضو من اعضاء الانسان استثنى الضرر من افعاله تعالى الا ان اضطررت  
اليه في الاكره ما ذكره في فصول هذه الاشياء فيها بقاء على اصل الحال وان لم يكن  
بذلك يصير على التلف ان علم الا باقية كافي في المحضة لا قبله امتنع عما يبيع له كان  
بالاستناع معاونا للغير على هلاك نفسه وان اكره على الكفر او على سب النبي لم يقتل  
او قطع عضو حصص له اظهاره وقليه مطعون بالايمان لقول تعالى الا من اكره وقليه  
مطعون بالايمان ولما روي الحاكم في المستدرک وقال على شرط الشك في ان المشرك  
لقد واعا من يسان فيه فلم يتركه حتى سب النبي بم وذكر انهم نجس فلما اتى  
رسول الله صلعم وقص عليه ذلك قال كيف تجد قلبك قال مطعنا بالايمان قال فاعاد  
فقد وان لم يظهر صبره على اكره به من قتل او قطع بوجه البصر على التلف في هذه الصورة  
لا خصه فيها بخير مما ايا القتل والقطع وان اكره على الموت او السلم باخرهما اقبل  
او قطع خص له ان اكره مال الغير يتباح للضرورة وقد ثبت ولكن الضمان  
على المكره بالكره ان المكره له فيما يصلح الله له وهو الاكره فكان المكره هو التلف  
لهذا المال او اكره على قتل ابي قتل المسلم او قطع عضو لا يرضى بل يصبر على ان  
يقتل فان فعل ولم يصبر فاقصا من على المكره فقط عند الامام وتحقق ان الفاعل يصبر  
وعنده ذلك والثاني في احد القصاص على كل منهما وعند ابي يوسف لا قصاصا من على احد  
لان الفاعل قاتل حقيقة لا حكا والمكره بالكس فتكنت الشهية وقال زكريا والفاعل  
فقط ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فدية على عاقلة المكره عند الامام وعند  
ابي يوسف فدية في اكره اي مال المكره وعند محمد عليه القصاص كما لو قتل مجدي ولو  
اكره يقتل على ترس من كان او على اقتحام نار او ماء وكل منهما مملوك له الخيار في  
الاقدام والصبر عند الامام اذ لا فرق في ذلك وقال يلزم الصبر ليعتق الفاعل من  
المكره فلو يكون معينا على هلاك نفسه ولو وقعت نار في سبيته وكان بجيب ان صبر  
اخترق وان القى نفسه غرق فله الخيار عند الامام ان شاء صبر وان شاء القى وعند محمد  
يلزم القاتل والصبر على ابتلى به وان اكره على طلوع او اعتاق او قتل للغير بما فعل  
لقد قاس على بغيره مع الزهر لخلو الثلاثة ويرجع السيد بقيمة العبد على المكره بالقتل  
وكذا يرجع الزوج بنصف المهر على المكره بالطلاق لو كان الطلاق قبل المخلوع لان عليه  
كان على طرف السقوط بوقوع الفدية من حيثها بمحضية كالايتاد وتقبل ابن الزوج وانما يقع  
بالطلاق فكان الاكره عليه ان لو خال من هذا الوجه فانضاف الى المكره من حيث ان لا

او قطع

او قطع ما روي عن الامام ان الاكره لا يكون الا من السلطان قالوا هو يتلوه في عصره وان  
لا يتلوه في غيره ورواه في ذلك من ينكر ومنها خوف المكره وهو في ذلك المكره به بان يخل على  
خلفه انه يوقع به وسما كونه في المكره متعاقبا على قبل الاكره عن فعل ما اكره عليه  
كبيع الدابة او الموضع او حتى شخص اخر كما لو كان الضيق اشق من البيع كبيع الدابة او الموضع  
وسما كونه المكره يستلها نفسا او عضوا او موصيا عما يعدم الرضا هذا يختلف  
بالتفاوت والناس فان الاشرف يقتون بكونه حشن ولا يزال رجا لا يقتون الا  
بضمه المخرج فلو اكره على بيع او شراء او اجارة او اخر لا يقتل مستحقا بالشرط  
اي لو اكره على ما ذكر يقتل او ضرب عديد او حبس عديد بغيره بين الفسخ والبقاء  
لان هذه العقود تعدل العراضي واكره بعد من يفوت شرط فدية العقد فيفسد  
وكذلك لا فرق في حجة منجه بجانبا للصدق فاذا اكره افعاله كذب في اكره دفعا للمكره  
الاكره فلو ثبت ان هذه العقود نافذة عندنا لم تكن الثلاثة وعملك المشتري ملكا  
فاذا ان قبض ابي المشتري المبيع فلو اعاق او تبرأ او استولاه ماله صحيح اعتاد وثبت  
واستلذه ولو لم يفته كافي في سائر البيع الفاسد وقبض المكره على البيع المذموم  
او تسليم البيع للمشتري طوعا بان اكره على البيع لا على التسليم اجارة فيفقد البيع في  
السلطين لا يعلم ما كرها فان لم يقبض الثمن او سلم المبيع كرها لم يكن اجارة ولا بيع  
الصبة طوعا بعد اكره عليها بان ذكر المكره الهبة ولم يذكر التسليم فوجه دفع الهبة  
فان دفعه لا يكون اجارة وان هلك المبيع في يد مشتري غير مكره لونه فدية ولذا يبيع الخيل  
في يقين قيمة المبيع اي شاء من المكره لان الفاعل انه فيما يرجع الى اكره في المشتري  
لا انه قبض بحكم عقد فاسد فان ضمن المشتري رجوع على المشتري بقيمة كانه في قائم  
مقام البائع وان ضمن المشتري قيمة المبيع بعد ان ادركه البائع ففقد كل شراء وقع بعد  
شراؤه لا انه ملكه بالمجان فظهر انه باع ملكه لا اكره لا ينفذ ما وقع قبله لان استناده الى  
قبضه وان اجاز عقدا منها جان ما وقع قبله ايضا اي قبل شراؤه ولو استرداه اكره  
لوقا في الفساد العقد وضرب سوط واحد وحبس يوم واحد ليس باكره الا فيما  
يستضرب بكونه زامنا صيب فانه اذا ضرب سوطا او حبس يوما سقطت حرمة فيستغنى  
لذلك وان اكره على اكل مائة ادم او لحم خنزير او شرب غمر يضرب او حبس او يذبح  
له السائل لان حرمة هذه الاشياء ثابتة بالحق ولا يتباح الا عند قيام الضرورة ولا يتحقق  
الا خوف التلف على نفسه او على بعض من اعضاءه كافي في حاله المحضة ولذا كان وان

والتابع كره



ولا جرح لو كان الطلاق بغيره لأن المهر مقر بالزواج وصح بين المكره ونكره أنها كالمعتد  
الفتح فلا يعمل فيها الأكره وطهر حتى لا يجوز في القرآن حتى يكفر أو هو من أسباب  
الحرم كالطلاق فيستوي فيه المذموم والنكاح المكره والطلاق ولا يرجع المكره ما غرم  
بسبب ذلك إذا سئل هل في الدنيا رجعة وأبواه وفيه عيب في الأول فافهم  
مع المهر حتى مع الأكره أيضا وأسلمه فإنه إذا أكره عليه صار مسلما لكن لا قبل  
لأبواه لا محال عدم السلام من الأكره فيكون كغيره أصليا فلا يكون مرتزا ولا يصح  
أبواه عن دين أو كفاية ولا رتبة كما أنها تتعلق بالاعتقاد بدليل أني أنكر نصيب  
كأفراد لم يتكلموا بالكفر والأكره دليل على عدم تغير اعتقاده فلا تبين بها أن  
لعدم الحكم بها فإن ادعت المرأة بحقوقها الظاهر من الكفر والدين قبل طهرها بالأيمان  
صدق وكان القول قولها استحسانا لأنه ينكر الفرق ولو أكره على الزنا ففعلت عند  
الامام إذا كان المكره غير سلطان ولما قال ما لم يكرهه سلطان وعندها كالمعتد في  
الصوابين وهو يسقط على المختلف في تحقق المذموم غير السلطان فإن عند الامام الأكره  
لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يكون مع الأكره فيجوز إذا أكرهه السلطان فربما  
لا يجد بوجود الأكره وعند التحقيق من السلطان وغيره فلا يحد في الصور بين وبينه  
**كتاب الجرح** هو لغة المنع بطلان سمي به العقل لأنه يمنع عن القبايح  
فلا يستعمل إلا في ذلك قسم لذي جرح شرعيا منع نقاد تصرفه في أن الجرح في الأمور الكلية  
دون الجزئية ونقاد القول على أنه لا يرد ويقبل مجزئ في نقاد الفعل فانه حسي لا يرد  
أو وقع فلا يصح الجرح فيه وأسياب الصغر أن مع عدم العقل أن كان خاليا عن التمييز  
أو نقصا أن لم يكن خاليا عنه أن هذا التمييز بخبر إذن الولي وبصير أصغر به  
كالبلوغ والبلوغ أنه ما مع عدم العقل أصلا كن لا يعتق وهكذا لا يصح تصرفه  
وأن باذن الولي وما مع نقصان العقل كن حتى مرة ويقيم أخرى وحكم أنه في حال الأمانة  
كالعقل وأما العتق وفتره بل قليل الفهم المختلط الكلام الفاسد المتدبر أنه لا  
يضره ولا يشتم حكمه أنه لا يصيب العاقل في تصرفاته وفتح السكينة عنه والوقا أن  
العبد ما يقع لولا فلا ينفذ تصرفه العقلي لا حقيقته ولكن إذا روي تصرفه جاز  
لكونه في حقيقته بغير حقه فلا يصح تصرفه صبي أو عبد بل إذن ولي الصبي أو سيد  
العبد ولا تصرف المحجور المعلوم بحال من الأحوال ولو أجاز له الولي ومن عقد منهم  
أي من المحجورين وهو يعقل أي العقد قولية تحيرون بين أن يجرح أو يفتى لا محال أن يكون

في صلب

فيه مصلحة فخير إلى أن الولي وعند الثالثة لا تقع اجازته ومن المصنفين من جعله مائة  
لأشياء لا يجوز في ذلك لأن اعتبار العقل لا يتوقف على العقد فإن النائم إذا اعتقد على أن  
فالمصلحة فمن كنهه لا يخاطب بالأمانة عند العقد ولا يصح طلاق الصبي والمحجور أما المحجور  
فلعدم عقله وأما الصبي فغير العاقل كالمحجور والعاقلة لا يفتى على المصلحة في الطلاق لعدم  
الشبهة ولا وقوف للولي على عدم التوافق باعتبار بلوغه حقا للشبهة ولذا لا يتوقفان  
على اجازتهما ولا يستفدان بمباشرةهما ولا يصح اعتقادهما المتخذه في الضرر ولا أقرارهما بهما  
بل يرد ويقبل نظرهما وصح طلاق العبد أنه أهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه بطلان  
ملك الولي ولا تقوت منافقة فينفذ وأقراره في حوائف أهلية لا يتوقف عليه وعينه الجانية  
فلأقراره على نفسه بعد عقده ولا يلزمه في الحال لقيام المانع وزواله بعد الحق وإن أقر بعد  
أوفد لزمه في الحال لأنه فيها يبقى على أصل الحرية ولا يجرح عند الامام على العاقل البالغ السفيرة  
وهو المرفى في المال على خلاف مقتضى الشرع والعقل وإن كان سيدها المال ومن بلغ غير  
رشيد وهو فاعل من الرشيد وهو التهدي إلى وجه المصلحة فإذا بلغ غير صلبه لا لا يسلم  
إليه ماله ما لم يبلغ سنه حسنا وعشرين فإذا بلغها دفع إليه ماله عند الامام لأن أحوال البلوغ  
فلا يفتقر إلى السفيرة باعتبار أثارها العسيرة فلا بد من ذلك أنه وقت يتصرف فيه جازا بل بلغ  
لا تفي عشرة سنة ويولد لسنه اشهر ويبلغ ويولد له كذلك وإن لم يوسر رشده وإن تصرف  
فيه قبل بلوغه ذلك أي عشرين نفقة عند الامام تصرفه وعند ما يجرح على السفيرة أن  
النظر له واجب حقا لسلامة ولا يدفع إليه ماله ما لم يوسر رشده ولا يصح تصرفه قبل بلوغ  
رشده فإن باع لا ينفذ عندهما وإن كان فيه مصلحة لاجازته العام والآثمة وإن اعتق نفذت عقبة  
وسق العبد في قيمته عند محمد وهو قول أبي يوسف أنه وفي قوله الأخير وهو رواية عن محمد  
لغيره سعيانية وإن يزوجها أنه يجب على العبد السعيانية مادام للولي حقا فإن أنقضت  
سعي العبد في قيمته بعد بلوغه ودفعت بيان قدرها ويصح تزوجه بالمثل وإن سعى أكثر منه بطلت  
الزادة وإن طلق قبل الدخول وجب نصف المسمى وتخرج زكوة ماله السفيرة ويتفق منه إلى أن  
عليه وعلى ولده وزوجه ومن تلمذه نفقته من ذوي أرحامه ويدفع القاصد قدر الزكوة إليه لوليه  
بنفسه إلى العتق ويؤكد عليه استئذان أن يزوجها بغيرها إلى غير صرف فإن أراد جرحه لسلامة  
لا يمنع منها ولا يمنع من عرق واحد أن أرادها ودفع نفقته إلى لغة من يحتاج يتفق عليه في  
الطريق بالمعروف لا أي لا تدفع نفقته إليه ولا يمنع من أن يسوق البدينة مخمرا عن وضع الخلاء  
وإن جنى في أرحامه جناية يجوز فيها الصوم لا يمكن من التكفير بالمال بل كلف بالصوم وإن كانت

نص



للمائة بل يجري فيه الصوم بثلثه ولكن لا يمكن من التمسك في المال بل هو على ان يصير صليما  
بمئة الف الف درهم لا يجوز الا بدفع منه الوصية في القرب والابواب الخيرية الثلث الا كان له  
وارث ويجزى على البقي المليون وهو الذي يعاين الناس للبل والطبيب لها هو والمكاري  
الفسر وهو الذي يكاري على ابيه للسرقة بل من الكراء ولا راية له اتفاقا فاما ان  
الامام لم يجز على هؤلاء وقد انصرف عن الناس ولا يجزى على فاسق ومفسد وهو عاقل  
لا يستوي الى انصرف في الواجبة اذا كان صليما ام لا ولا يجزى عليه ما يوفى عند الامام ويبيع  
القاضي الذي في الدين بل يجب بزيادة اذا استع عن الوفا حتى يبيع منه نصف  
لان هذا الدين واجب عليه والمحافظة ظم فيجب له الحكم وقد اطلق وايسر الحق  
الى استحقاقه فان كان ماله من جنس دينه او اراه للحاكم منه بواضع ويبع القاضي احد  
الدينين بالآخر استحقا اذا اقبل من ان لا يبيع كالعروض ووجه الاستحقاق انهما متحدان  
في الغنية والمالية ولهذا يقيم احدهما الى الآخر في الزكوة مختلفان في المصروف حقيقة هو  
ظاهر وحكمه لان ربح الفضل لا يجري بينهما في النظر الى الاتحاد يثبت للقاضي ولا يثبت  
المصرف والمقرر الى انصرف لم يثبت للدين عند الظرف باحدهما على ان يثبت بينهما  
لم يكن للقاضي بيع مال غيره اذا جرح عليه عند الامام كما مر وعند هذا يجزى عليه ان يطلب  
عنايه ذلك ويبع من مصرف ولا يجرى نظر العزاء لئلا يضرهم ويبع للحاكم ماله ان استع  
عن بيعه ويقيم بين عوايه بالمخصص ولو اقر على حال جرح لزمه بعد قضاء ديونه في الحال  
بجوده في الاستدراك في حالة الجرح حيث يراهم صاحب المال المستدرك العزاء وينفق من مال  
المفسر عليه وعلى من لزمه نفقة لان حاجته اصيله مقدرة على حق العزاء والقاضي على قهرها  
في بيع ماله امتناعه عن بيعه واذا كان له نفق وعروض وعقار شباع النفق اولا ثم شباع  
العروض بعد ذلك ثم نفق بالدين ثم العزاء اذا لم يقيا به لان القاضي يصب نأظر فيبيع ماله  
في بيعه نظرا له ويترك له دستة ثياب بدنه ويباع الباقي وقبل يترك له دستة ثياب اذا  
غسل ثيابه ببدل من بلبس من افسر عنده متاع رجل سراه منه وقبضه باؤنه فخر المتاع  
اسوة العزاء فيه وان كان قبل القبض فللبايع ان يحبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه  
المشتري بخلافه كان له ان يسترده ويجب له الثمن **فصل** في بيع الحكم ببيع الخدم  
بالاصول والاموال والاحبال ويحكم ببيع الخايرة بالخيار والاعتدال لانه لا يكون عادة  
الا في وقت الليل والليل لا يكون الا من نزلها وهو الاصل في البلوغ فان لم يوجد شيء من  
ذلك المذكور فاذا تم له ثلثي عشرة سنة ولم لها سبع عشرة سنة حكم بالبيع عند الامام كانه

اشد

اشد المصطفى عند ربنا من بينهما والفقير وقد قال تعالى ولا تقربوا مال البني الا بالنسيئة  
ولا تقربوا مال البني حتى يبلغ اشده وانما ان اشترى ففقد من الدار سنة وعند  
اذا تم خمس عشرة سنة فما يحكم بالبلوغ وهو رواية عن الامام وبه يفتي كان ابن عمر  
عزى على النبي عم يوم احد وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجز وعرض عليه يوم الحندق  
ابن عمر خمس عشرة سنة فاجاز له وادى في سنة الى البلوغ اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين  
بحق ان ذلك لا يعرف الا بالسماح او الشئع وفي شرح مسلم ومن طرف احوال عبد الله بن  
بن العاص انه ليس بينه وبين ابيه الا احدى عشرة سنة وقبل اثنتا عشرة سنة واذا رافعا  
وقال بلفظا صريحا وكانا كالبائع حكى ان ما افراده امرا يعرف ان من ساهما فيقول في قوله  
يقول قول المرأة فيما لا يطلع عليه غيرها كالخيش **كتاب المازون** الاذن لغة  
الاعلام وشرفا فالحج واسقاط الحق فاذا اذن المولى العبد انفق الحج عنه وسقط حق المولى  
ثم تصرف العبد باهليته فان اصل في الانسان كونه مالك التصرفات وتعلق حق المولى  
بعروض الرق صار له حال فاذا اسقط المولى حقه يعود الممنوع فيصرف العبد لنفسه باهليته  
ولو يلزم سنة عهده فانه اذا اشترى شيئا لا يظلم الثمن من المولى لكونه يتصرف باهليته  
الاصلية لنفسه ولا يتوقف لان الاسقاط ان لا يتوقف فلو اذن له يوما فهو اذن او اياها  
يجزى عليه سنة ولا يقتصر من بيع فاذا اذن في نوع من التجارة كان اذنا في سائر انواع محله  
ما اذا اذن بشيء من جنس او ببيع فانه لا يكون ما اذنا ان استخدام اذن وبيته اذن  
صريحا وهو ظاهر ودلالة ما نرى عليه ببيع ويشترى فسكت فانه يكون ما اذنا سرا  
البيع للمولى او لغيره بامره او بغيره صحيحا او فاسدا هكذا في الهداية وغيرها وفي الثانية انه  
اذا اراه ببيع عينا مملوكا ليد فسكت لا يكون اذنا ولا اذنا اذنا لا بشيء بعينه  
او طعام الاكل او ثياب الكسوة بان قال له اذنت لك في التجارة ولم يذكر شيئا من ذلك ان يبيع  
ويشترى ويؤكل بها اي البيع والشراء لانه من انواع التجارة فلهذا لا يمكن من مباشرة الكسوة  
فيحتاج الى معين ويسلم وقبل السلم ويرهن ويرهن ويراع ويشترى بزر يزرعه ويشترى  
عنايا لا اسفاضة ويشترى ويؤجر ولو لوفقه خلو فالشأن في بيعا وبيع المالك مضاربا  
ويبيع لانه من باب صنع التجارة ويعبر بغير دين ووديعة وعصب لان ذلك من انواع التجارة  
والواع او اشترى بغيره فمشترا جاز عند الامام كانه واقع في عقد التجارة والواقع في شيء له  
حكم ذلك الاشترى خلوها فالعامة لا يجوز البعث الفاشل لانه يجري مجرى البيع ولذا لم يجز ان لا  
والواقع في القاضي في حق الصغير لو باع في مرض موته من جميع المال ان لم يكن عليه بزر او ما



ان كان عليه من جميع ما يوجد في الدنيا من ثياب او اموال او غيرها من جميع  
الحياة او من البيع او من الخبز او في ذلك كله اي المادون ان يضيف معاملته لان التجار  
قد يتبعون الى ذلك ويحطون من الثمن بغير قدر بعد من التجار حظه اذ هو من صنع التجار  
وقد يكون لحظ النظر من القول العيب وما ان لم ينفذ في التجار لانه قد يتبع نفسه  
لا وليس المادون ان يزوجه او يزوجه غيره وكذا ليس له ان يزوجه اشد عند الامام  
ومما لا بد ليس من التجار فلو كان في يوسف قال لا تزوجه لانه لا يتزوج تجارة ولا ان كان  
او يعتق بل هو ان لا يكون له ان ينفذ في التجار وهو ليس من التجار او ينفذ في التجار  
انما هو ان ينفذ في التجار بل هو ينفذ في التجار لانه يتبع نفسه اذ هو من صنع التجار  
من الطعام لربان العادة به بين التجار والمجوس ينفذ في التجار ايضا كما يجوز له ان  
يبيع غيره وعنه في يوسف اذا دفع المولى الى المجوس فوفى يومه فليبيع بعض رقيقه  
لانه من ذلك الطعام فلو باس به بخلاف ما لو دفع اليه فوفى شهره فثم اذا اكل  
نصف المولى بالملوك قالوا ولا بأس بالمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسير من الطعام  
كالزيت والخبز وما من المادون من الذين يبيعون تجارة او ما في حياها واشتار الملبان  
ذلك بقوله كبيع وشراء ولجاره واستجاره عصب ومعداته وعقارها وشراها في كل  
فاسمحت برفقة لا بد من اخذ وجوبه في حق المولى فينتقل برفقة فيباع فيه  
ان لم ينفذ المولى ويتنقل ببيع ان يكون المولى حاضرا لانه هو المصم في رتبة العبد  
ويقسم منه وما فيه من كسبه بين الغراء بالمخصص في كسبه قبل الدين او بعده او  
قبل وما يقع عليه من الدين يطالب به بعد عتقه لغير الدين في رقبته وعدم دفع الرقبة  
ولا يباع ثانيا لان المشتري يتسحق عن شرائه فيكون دينا في استماع البيع بالكلية فينتقل  
الغراء وما يقع عليه من قبل الدين لا ينفذ اذ لم يتعلق به حق وله اي سيرة المند  
نحو مثله مع وجود الدين على العبد اذ لو لم يكن له ذلك لمج عليه فلو يحصل الكسب والزيادة  
عليها للغراء لعدم الضرر فيه وتقدم حقهم ويحق المادون ان ينفذ في ذلك وما كان  
والشافعي لا يجزى المادون بابقائه ولنا ان المولى لم يرض بتصرف عبيد الخارج عن عطا  
عادة فكان مجزى عليه لانه اذا رأت سيد او ان جن مطبقا اذ ان حق بدار الحرب من  
لان الاذن غير لازم يعطى له انه حكم ابتداءه فله بعد قيام اهلية الاذن في حالة البقاء  
وبما تقدم بالوقت والموت وكذا لا ينفذ في التجار لانه من صنع التجار فلو كان في يوسف  
معدومه وانما لا اذ كان حيا ينفذ عليه بان يقول له يخرجك عن التصرف او ينفذ

جبر المولى

جبر المولى وعلم به الشرا هل هو من خياله وعلم الاقل كان مجزى في السوق وليس فيه  
رجل او جملون لا يجزى اذ العبد شرا للمجوس وغيره فقيام ذلك تمام الطين عند الكل هذا اذا  
شاهدا اما اذا لم ينفذ الا العبد لم يجز عليه برفقة بغيره لا نقض الضرر في تجارة المادون لها  
ان استولها فانه يحبسها بعد المدة فيكون الاستيلاء ذلك في تجارة كاي تجارة  
للمادون لها ان درتها اذ اعادة بتحصين المدين فلم توجد لانه لم ينفذ في التجار  
ويصير المولى القيمة للغير فيها اي في الاستيلاء والتدبير لانه ان ينفذ بها بغيره  
الغراء اذ ينفذ استع بيعها وعند الثلثة لا ينفذ في التجار اي المادون بعد المجوس او بان  
ما فيه امانة او عصب صحيح عند الامام خلافا لهما فالا غير صحيح وبما كانت الثلثة كان  
العتق اذ اذ ان كان هو الاذن فقد مال المجوس وان كان اليد فالحق بطلها ولان المصحح  
اليد في باقيه وان استغرق دين رقبته وما فيه من كسبه ما فيه عند الامام لانه  
المولى انما يثبت خلافا عن العبد عند غرضه عن حاجته والمستغرق بالدين مشغول به فلو  
يخلفه فلو اعتق عبدا ما فيه لا ينفذ في التجار لان العتق وعنه في حق الملك وعنه عند  
السيد ما فيه وكذا عند الثلثة ينفذ عتقه وعليه قيمة لوجوب سبب الملك في كسبه وهو  
مكة رقبته وان لم يستغرق الدين رقبته وما فيه من كسبه اتفاقا اما عند عدم فظاهر  
واما عند الامام فلو لا انه يجرى عن قليل دين فلو جعلنا لثابت باب الاستفاد بكمه  
فبمقتضى المقصود من الاذن ويصح بيعه من سيد بمن القيمة لا باقل لانه يستهم في رقبته  
بيع سيد منه مثله او باقل لا باكثر لما في فلو باع سيد منه باكثر يحيط الزائد او ينقص  
البيع فيه بالخيار بين الامرين فان سلم سيد اليه البيع قبل هذا الثمن من سقط الثمن فلو باع  
العبد شيئا لانه لما سلم البيع سقط حقه في البيع ولا يجب له على عبيد دين فخرج تحت اذله  
اي السيد ان لا يملك اي البيع للعبد حتى يأتى منه منه لان البيع لا يزيل ملك السيد  
ما لم يتصل اليه الثمن فيبقى ملكا ليد المولى على ما كان عليه حتى ياتي في الثمن ويصل السيد  
لغيره باعنا حقه العبد المادون مدونا الاقل من رقبته ومن الدين فاذا كان الدين اقل  
من القيمة يضمن الدين اذ لا حق لهم الا في الدين وان بالعكس ضمن القيمة اذ لا حق لهم  
بالرقبة وهو ان يضمن القيمة وما زاد من رقبته على قيمته طوبى به العبد بمقتضاها لان  
الدين في رقبته وما لم يملك المولى الا بقدر ما انفق في الما في عتقه كما كان وان باع اي  
باع السيد عبيد المادون وهو مدون يستغرق بالدين رقبته وما فيه يد وعنه  
بعد ان يضمنه فلو غراء اجارة بغيره واخذ منه لان الحق لهم والاجازة للوثة كما لا وزن



السابق أو يضمن أي شئ أو أمرا السيد المشتري قيمة لو أن حقهم تعلق بالبعد حتى كان لهم  
أن يبيعوا أن لم يقض للمولى والسيد مطلق البيع والتسليم والمشتري بالقبض والتسليم  
فيغير وإي القطين فإن ضمن السيد ثم بعد ضمن رد العبد عليه بعيب حرج السيد  
عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد لا يرفع سببا للثمان وهو البيع والتسليم  
فصار كالعاصب إذا باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بعيب كان له أن يرد على  
المالك ويسترد القيمة وإن باعه وأعلم المشتري بكونه مديونا للثمن أو للثمن أو  
أن لم يصل منه البيع لأنه إذا لم يصل الثمن اليهم كان لهم نقض البيع كيف كان ذلك  
وصل منه فلا حاجة في البيع فلا يكون لهم رد البيع لأن حقيقة قد وصل اليهم فينفذ  
البيع لو أن المانع فإن غاب البايع بعد بيع المولى المأذون وقبض المشتري  
فالمشتري ليس حصصا لهم أي للثمن أن انكر الدين عند إتمامه ومحمد لأن الدعوى تضمن  
في العقد وقيل بتمامهما فيكون الفسخ قضاء على الخائب وعند أبي يوسف  
هو حصص للثمن ويقضي لهم بالدين لأنه يرد على المالك كيف فيكون حصصا لكل من  
ينارعه ومن قال أنا عذر فلون فاشترى وباع في حكم كالمأذون سواء قال إذا ما رد  
في التجارة أو سكت عن الأذن والمجزة أن تصرفه دليل الأذن إذا الظاهر هو الأصل  
في المعاوضة ودفع الضرر عن العباد فيكون مأذونا فيعطى حكم المأذون وقد  
ألا أنه يباع في الدين لأن ملك رقبته ثابت للمولى فلا يصدر في إخراج بيعه إلا  
بما ولا يلزم من ثبوت الدين على العبد أن يباع رقبته فيه ما لم يقع بأذنه لظن الدين  
ع في حق سيده بأخراجه ولو قال سيده هو محجور عليه كان القول قوله فلا يباع  
لديه إلا إذا ثبتت الغرارة بالبينة أنه غير محجور عليه **فصل** في الصبي أن  
تسعى كالأولم وقبول الصبي الصفة صح ولو أذن من وليه أكفاه بالهبة القاضية وأن  
صغر صفة كالطلاق والاعتاق فلا يصح ولو كان باذن وليه اشترط له هبة أكفاه  
وإن احتملها بأن نفع وصرة كالبيع والشراء صح ما أذن لا بد منه ودفع الضرر بانهما  
فإذا أذن للصبي في التجارة أبرج أو جرة عند علمه أي عدم إبيه وأذن له فيها وصح له  
أي الأذن الحد أو القاضى في حكم العبد المأذون لكن بشرط أن يجعل كون البيع سائلا للمالك  
والشراء جاليا له وقال مالك والشافعي لا ينفذ تصرفه باذن وليه ويستعمل الخوف أن عبا عنه  
صالحة للقبول الشرعية فيما هو مسترد دين المفقع والضرر ما هو محض النفع حتى لو وقع كل  
بالصرف لا يجوز وهذا عندنا وأنها صالحة حتى لو وقع كل بالصرف يجوز وهذا عندنا

بأنه يرد

بأنه يرد من كنه أو أذنه صح إقراره في ظاهر الرواية وعن إمام أنه لا يصح في الأذن لا بد منه في  
الكتب كونه من نواحي التجارة والأذن ليس منها والمقصود بمنزلة الصبي في حكمه وهو  
أذن الرضا سواء كان وصي أو وليا أو غيره عند علمه أو القاضى لعبد السيد في التجارة  
**كتاب الغصب** هو لغة أخذ الشيء مالا كان أو غير مال من الغير على وجه  
الغصب وما ذكره في الدرر من أنه أخذ الشيء سقفا أو إهال غصب زوجة فلون وغير  
فلون مخالف لعامة المقول وشعرا إزالة اليد المحقة بأشياء اليد المبطلة في مال يتقوم  
قابل للمقتل بخلاف مالكة ولا بد من ذكر هذه القيود فإن الغاصب لا يضمن زوايل المقتض  
إذا هلك بخير تحت ولا يصارح المخصوص بغصبه كما إذا غصب ربة فتسبها أخرى  
أو ولدها وكذا لا يضمن غير المتقوم كالخمر غير الخمر كمال الخمر في استخدام العبد محل الدابة  
أي وضع الخمر عليها غصب لاجوه إزالة اليد المحقة وأشياء اليد المبطلة فيها لا يضمن  
على البساط لعدم إزالة اليد لأنه لم يوجد لنقل والحقيل وهكذا ثم لم يعلم أن ذلك الفصل  
غصب وأقيم عليه بإجماع الأمة وجوب رد عينه في مكان الغصب إن كانت الصبي تارة  
والثمان لو هلك لم يعلم ولن لم يعلم لأن هذا حق العبد فلا يتوقف على العلم والقصد في  
التسليم كالسبي الورقي والحدود المتقارب يجب على الغاصب إذا عجز عن رد المخصوص  
بأنه سئل أن في المثل مراعاة الصورة والمعنى فكأنه من القيمة لأن فيها مراعاة المعنى فقط  
فإذا انقطع المثل عن أيدي الناس يجب قيمته عند إتمام يوم المخصوصة وبه قال مالك لا ينقل القيمة  
يؤخذ الانقطاع ولذا لو صلب الجان يوجد مثل فطالبة بالمثل كان له ذلك ويقضى القاضى يتقبل  
تغير قيمته عند ذلك وعند أبي يوسف تجب القيمة يوم الغصب لأن المثل لما انقطع الحق المقتض  
بالمثل له في وجوب اعتبار القيمة والخلف إنما يجب بالسبب الذي يجب بدلا أصل وهو هذا  
الغصب فتعبر بقيمة يوم الغصب وعند محمد تجب يوم الانقطاع لأن الواجب المثل إنما يستقل  
في القيمة بالانقطاع وعند الانقطاع ما ذكر أبو بكر البجلي أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه  
وتجب في القيمة كالحدود المتفاوتة والثياب والدواب والبر للخلع بالخصم تجب فيه  
يوم الغصب جاعلا أنه لا مثل له في الصورة فاعية المقتض هو القيمة فإن ادعى الغاصب المالك  
جسرا أو حق سلع أو بعين ولدنا أو غرض في أعيان فلا يقبل قول الغاصب في هلاكها  
لأنه ليس هو يعلم أنه لو كان بأفيا أظهره وذلك بخلافه الحق أما يفتق تده أو باقاة بينة  
ومد ذلك موكلة إلى رأي القاضى ثم يقضى عليه بالبدل أي إذا علم المالك سقط رد عينه  
ولم يرد له القيمة بالانقطاع والغصب إنما هو فيما سهل هذا عند إمام وأبي يوسف



فما اعتبر في إزالة البدل الحققة باثبات البدل المبطلة بفعل في العين ومحمد كنفى بإزالة البدل الحققة مطلقا والثاني كنفى باثبات البدل المبطلة وينفخ على ذلك سائر ما ذكره بقوله لئن عصب عقالا فربك في يد لا يصنع عند الامام والي يوسف لا تلبس بخصب عندهما ثم تحقق الإزالة فيه بفعله لأن مال الملك لا يزول إلا بأمر أحد عنه وهو فعل فيك في العقال فخلو العقال من الشافعي لا يرد عنه ما عصب لتحقيق مطلق الإزالة وما انفقر منه أي من العقال بفعله كسكانه وزوجه عنه إجماعا لأن ذلك من باب الإلحاق والعقال يفتن به ويخاف الغاصب ما سواه وهو البذر وأغرم من النقصان وما انفق على الزرع ويصدق بالفضل عند الامام ومحمد حتى لو عصب أرضا فزعمها كرتي فأخرجت ثمانية أكرار لحقه من المونة قدر كرتي ونقصها قدر كرتي فأخذ منه أربعة أكرار ويصدق بالباقي وعند أبي يوسف لا يصدق به أنه يحصل في ضمانه ومالك إذا ضمن من الغائب ملكه بالثمان وكل لو استحل العبد المصوب فنقصه الاستغلو أو أجز المستعار ونقص بعض الغاصب المستعير للنقصان وأفضل من القصة في الصورة الأولى والأجرة في الثانية يصدق به عند خلافه إجماعا ويوسف وإن نقر في الغاصب في الخصب والموقع في الودعة فخرج الغاصب والموقع بالتصرف فيها وما أرى الحال أن المصوب والودعة يتعينان بالتعيين كالعرض بقدر ما بالرجع عند الامام ومحمد لأن العقد يتعلق به حتى لو هلك قبل القبض بطل البيع فيستفيد الرقبة والبذل في المبيع بملك بحيث يصدق به فخلو قاله أيضا وإن كانا إجماعا المصوب والودعة لا يتعينان كالعرض والديانير فإن أشار المقتصر اليهما عند التصرف فيهما ونقد ما كذا يصدق بالرجع عند الامام ومحمد فخلو قاله وإن أشار في غيرهما ونقد ما أو أشار اليهما ونقد غيرهما أو أطلق ولم يشر إلى شيء ونقد ما طاب له الرجوع في كل ذلك اتفاقا لأن الإشارة اليهما لا تفيد التعيين فيستوي وجودها وعدمها بخلاف ما أشار اليهما ونقد منهما قبل به بيقين وفي التبيين قال شيخنا الحنفية أنه لا يطيب مطلقا وفي الماليتين إذا اشترى بها فإنه يصدق بالرجع وأطلق هذا يدل على ذلك ولو اشترى بالقبض أو الودعة جازية تدخل العين فربها أو طعاما فإنه لا يصدق به شيء لأن الرجوع لا يثبت إلا عند محار الجفسي فصل لا أقرع عن بيان حقيقة الغصب وحكمه عقبه بذكر ما يزول به ملك الملك لا نه عن وقفه الفصل مما قبله وإن غير الغاصب ما عصبه فزال اسمه وعظم منافقته فضمنه الغاصب ولا خلاف لثا فعي ولا يعمل انتفاعه به قبل إداره الفمان استحقاقا والقياس أن يحمل وهو قول

نحو رواية أبي الليث عن الامام لأن ملكه حدث بكسبه والملك يسبح للتصرف ولذا روي به أبو بعامه وضع وجهه لا سخط ما رواه أبو داود في سننه عن رجل من الأنصار قال خربت ما سح رسول الله في عام في جنازة فلما رجنا استقبله داعي امرأة وجي بالطعام فوضع يده وجعل يديهم فأكفوا ورجلنا صليهم بملك لقمة قال لي أجد شاة أخذت بغيرتها أهلهما فأتت المرأة يا رسول الله سرت اشترى شاة فلم أجد فأرسلت الجارية فاشترى شاة أن أطعمها إلى يفتنها فأم بوجد فأرسلت إلى امرأته فأرسلت بها إلى فقال دم أطعمها إلا ساري فأفاد هذا الأمر بالصدق زوال ملك الملك وحرمته الانتفاع للغاصب قبل الرضا وأشار إلى التفسير الذي يزول الاسم وأعظم المنافع بقوله كشاة ذبحها لكن لما كان بالذبح لا يزول الاسم أو يقال شاة مذبوحة قبل بقوله وطبخها أو شواها أو قطعا أو نقلا مع طبخها ولم يزل الاسم ويرطخه أو زرعه ودقيق خبره وعنب أو زيتون عصرة فأخرج عصير وزيته وطقن غرله وغرل شجرة وحده جعل سيفا وصقرو هو النخاس جعله آنية وأبو حنيفة عظيمة تثبت في بلوغ الهند أولبنة بني هاشمها وفي الذخيرة إذا كانت قيمة السائمة أكثر من قيمة البناء لم يزول ملك مالها وان جعل النقصة أو الذهب دراهم أو دنانير أو آنية أو ملك بل يزول ملك الملك وهو ملك بله شيء للغاصب عند الامام ومالك والثاني فقي وأحمد لأن عنيته باقية من كل وجه بقاء الاسم والتمنية وعند ما يملك الغاصب وعليه ملكة أنه صرف فيه مسقة محتبة بملك الاسم فإن ذبح الغاصب الشاة فلما ملك الجارية أن شاء طرهما عليه وضمنه قيمتها لأنه استهلكها من وجهها وأخذها وضمنه نقصانها لأنه لم يخرج عن جميع ما كانت صالحة له لبقا اللحم وإنما تكن النقصة في قيمتها فيضمنه الغاصب وكل لو قطع برهما أو قطع طرف رابته غير كولة اللحم أو خرق الثوب خرقا فاشاقق بعض العين وبعض بقعة فإنه بالخيار في ذلك إن شاء طرعه عليه وضمنه القيمة وأخذه وضمنه النقصة وفي سيرة النقص في المائنة ولم يفرق شيئا من النفع يضمن نقصانه وكان الثوب لملك لأن العين قائم من كل وجه وإنما دخل عيب ومن يبيع في أرض غيره أو عرض امرأته لغير البناء أو العرس أو الرد لا رخص لأن الغاصب جعلها مستحولة فيؤمر بتفريقها كما لو غش طرف غير بطعامه وإن كانت تنقص بالبيع فملك الملك أن يضمن له أي الماني أو الغارس قيمتها أي البناء والعرس ما سواه بقلعهما وبين طريق معرفة ذلك بقوله فقوم الغرس بله سحر أو ساءه وقوم من أحدهما حال كونه مستحقا للبيع فيضمن الفضل فإن قيمة الشجر والبناء المستحق الفلح أقل من قيمته مقلوبا أو قيمة المخلوع أن النقص منها أجرة الفلح كان الباقي



فمنه المستحق القلع فإذا كان قيمة الأرض مائة وقيمة المقلوع عشرة وأجرة القلع درهم في  
شعة درهم فالأرض من هذا المقلوع تقوم بمائة وثلاثة دراهم وفي النهاية هذا إذا كانت  
قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء أو العرين وإن كان العكس فملاك الأرض من قيمة البناء  
فيأخذها وذكر الزاهر في شرح القدر في أنه المذهب ولذا ذكره صاحب الدرر في  
المتن وعلى هذا لو ابتلعت دجاجة لؤلؤة ينظر في قيمتها ويجوز صاحبها أكثر أو  
أدخل البقر رأسه في قدر من النحاس وندفعه فخرجته وإن صبغ الخاصب الثوب  
أو أصفر أو لث السويق بمن فملاك الخياط إن شاء مائة قيمة ثوبه أبيض ومثل  
سوقه وسلم إلى الخاصب أو لخرجه أي الثوب والسويق وضمن ما زاد الصبغ  
والسمن وقال الشافعي واحد فملاك الثوب إن عسكره وأما الخاصب بأزاده الصبغ  
بالخل بالقدح المحكم وضمنه نقصان الثوب إن انتقص بذلك وإن صبغ أسود ضمنه  
المالك قيمة أبيض وأخذه بغير شيء للخاصب في مقابلته صياغة عند الإمام لا بد نقص  
وعندهما الأسود زيادة تغير من الصباغة وهو يختلف زمان فإكمام اجاب على شاهد  
في عصر من عادة بني أمية وهو عدم ليس السواد وما اجاب على شاهد في عصر بني  
عادة بني العباس وهو ليس السواد وقيل يعتبر الثوب فإن كان مما ينقصه السواد  
بقوله ولا فيقولها **فصل** وإن عيب الخاصب ما عصبه وضمن قيمته  
للمالك ملكه مستند إلى وقت الخصب وليس له اكتساب دون ذلك وأما إذا كان  
لا تسلم له والقول في القيمة للخاصب بمينه في ثوب الزيادة أن لم يبرهن ذلك على الزيادة  
فإن ظهر المصوب وقيمة أكثر مما ضمن الخاصب وقد ضمنه يقول المالك ويرهانه أو  
بالقول فهو للخاصب ولا خيار للمالك لأنه رضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه فقط  
وإن ضمنه يقول مع مينه فملاك الخياط إن شاء البضاعة الضمان أو أخذه وخرجته  
لأن رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وإنما أخذه دونها لعدم البينة  
ويبرهن كل من الخاصب والمالك على أنه لو كان أي هلك المصوب عند أخذه بينة  
الخاصب أو في القبول عند الإمام وحينئذ فإلا في يوسف قال بينة المالك أو في  
ومن عصب عبدا فباعه فضنه المالك نقد بوجه وإن اعتقه لا يقدح بعتقه لأن كل الكفا  
ناقص أدبنت مستند والمالك لناقص يبقى لنفسه البيع دون الرق وزوال العصب  
غير مضمون ما لم يتعد الخاصب فيها أو يمنعها بدو طلب المالك أياها سواء كانت  
الزوائد تحصل كالحسن والسمن أو كانت منفصلة كالولاء والتمرة لأنها إمانة

وكما

وكما هذا وقال الشافعي تضمن مطلقا وبه قال أحمد وإن نقصت الجارية بالولاء في وقت  
ضمن نفسها بها ولكن يجب بالنقصان بقيمة الولاء والبراء إن وقت ويسقط ضمانه  
عن الخاصب وأما فحاشاه ولو لم يكن في بئته عصبها فربها إلى ملكها ما مله قولت  
فانت بها أي بالولاء ضمن الخاصب قيمتها عند إمام يوم علمها أنه لا يملك ربها كما لو  
ولم ينفذ فيها سبب التلف وربها ومنها ذلك من فعل فلم يقع بخلافه فإنها لا  
تضمن بالخصب وعند مالك لا تضمن الخاصب في الأمة أيضا كما لا تضمن في المرأة ولو عصب  
أمة لا وأمرها ثم ربها وبها دار ليس يفعل فيه فدخل كان ربها محبوبة فانت لا تضمن  
لأنه وإن لم يربها كما أخذهما حيث أخذهما ولم ينفذ فيها سبب التلف وربها وبها ذلك  
لكن ليس يفعل فلو تضمن وكذا لو زنت عنده فربها إلى المالك فخلدت فانت سني المالك  
لا تضمن ولا تضمن الخاصب منافع ما عصبه فإن المنافع لا تضمن عند مالك بالخصب و  
الأول في غلو فالشافعي وفي شرح الوافي وصورة عصب المنافع أن يخص بها  
شرا ولا يبعث عمل ثم زرعه وصورة الأول أنها أن يبعث شرا ثم زرعه وأما إذا كان  
سواء سكنه أو عطله بل إن نقصت المنافع باستعمال يفرم النقصان إلى الوافي  
استثناء من قوله ولا تضمن فإن منافع الوقف تضمن ولا تضمن من المسموح وأما  
المسموح في يد غيره أو اختبر فالتلفها آخره إنما ليس بما لا في حقه فلو تضمنه ذلك ولو  
لذلك وضمن تسلفها القيمة فيها لو كان الذي في التلف مسلما وإن تلفت في غير ذلك  
شبه القدر على ذلك بخلاف المسموح ولا ضمان بالولاء في البينة لما حرمها ليست بمال أصله  
فلا يضمن تسلفها مسلما كان أو ذميا ولو كانت لغيره ولا ضمان بالولاء في مرقه كن التسمية  
ولو لم يبرهن أي يربها كل سباحا أو عصبه مسموح فخلها بما لا قيمة له كالنقل من الظل إلى  
النفس وسنها إليه لغيرها المالك بغير شيء في مقابلته تخليه فلو تلفها الخاصب ضمنه لأنه تلف  
الضرر أي لا يضمن لو تلفت بغير فعله وانخلها بالقاء ملح ملكها عند الإمام ولا شيء عليه لأن  
للمر لم يكن متقوما والمحمول متقوما فربها إلى الخاصب فيكون له عند مالك أخذها المالك  
أن شاء وورقه قد رتب الملح من الخلق إلى الخاصب فلو تلفها الخاصب يضمن عند الإمام أنها  
صارت ملكا له عند فلو يضمن بالولاء فيها غلو فالمرأة فانت يضمن بالولاء فيها عند مالك أنه لم يملكها  
عندهما فكان تسلفها مال غيره وإن غلها بالقاء دخل فيها ملكها ولا شيء عليه المالك عند الإمام  
سواء غلها من ساعتها أو بعد الزمان عليها وكذا عند محمد لكن أن تخلها من ساعتها  
والأبواب لم تخلها من ساعتها فالحل بينهما على قدر ملكها عنده وإن عصبها بغيره فربها



المالك كما قد له كالشراء والشراء المالك لو سعى لا بد من قوله غسل الثوب فلو رزق المالك  
 المالك فلو لم يملكه الغاصب ممن فتيته اتفاقا كان صار على كل صاحبه ولا حق للغاصب فيه  
 فيمن الاستهلاك والتمتع في كيفية الضمان فقبل ضمن فتيته مدبوعا وقيل طاهرا  
 مدبوعا ولا كثره على الأول وإن ربيته ماله فقه كالحرق والعصف بأخذه المالك يرد المالك  
 ما زاد الدرع وأشار إلى طريق معرفة ذلك بقوله بأن يقوم المالك مدبوعا ويقوم زكيا غير مدبوع  
 ويرد فضل ما بينهما للغاصب إن عجز عن بيعه حتى يوفى حقه من المبيع في المبيع وإن انقضى  
 الغاصب لا يضمن عند الامام بناء على ملك الغاصب وزوال ملك المالك كما في تحصيل المصلحة  
 بضم مدبوعا لا قدر زاد الدرع بناء على بقاء ملك المالك كما في قولنا في يد لا يضمن اتفاقا  
 لعدم التعدي ومن كسر لم يضمن ربطا او طبله او زمارا او ارق له سكر او متصفا وهو  
 عصب ذهب نصفه بالذهب وعلى اشتداد ضمن عند الامام فتيته غير مدبوع في الربط بضم  
 قصعة وعنه الباقي ويصح بيع هذه الاشياء عنده وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وهو قول  
 مالك واحمد وعليه الفتوى كسر الفاديين للناس ومن غصب مائة فماتت في يده  
 ضمن فتيته اتفاقا ولو كانت هذه المصوبة ام ولد فله ضمان عليه عند الامام لا نهاعنه  
 متقوية خلافا لما قاله عندها متقوية فيضمن كما في الدية ولو شق الزرق لا رارة الحرق  
 في بدل المالك يضمن الزرق عند أبي يوسف كالحرق خلافا لما عنده يضمن لا نبال  
 شقوق ورافعة الحرق يرد مائة فيضمن كسائر الاموال ولا ضمان على من خلع قيد عبد حرة او رباط  
 وابنه او فتيه اصطبلها او فتح قفص طير فذهب شيئا من هذه المذكورات عند الامام واي يوفى  
 خلوها بالحق في الدابة والطير لا يضمن فيها عنده ولا على من سعى إلى سلطان بمن يوزنه  
 ولا يبيع ايداه الا بالسعي اليه او سعى من يفسق ولا يمنع عن الفسق منه شيئا اي  
 الساعي ولا على من قال لسلطان قد ربحتم وقد لا يجرم معقول القول ان فلو ناولها  
 فخره شيئا وانما لم يكن عليه ضمان في هذه الصورة انتقال السبع وتخلل فاعل الخمار  
 وان كان السلطان عارضا ان يجرم البينة ضمن لوجود التسيب وكذا لو سعى بغير حق  
 ضمن الساعي عند محمد بن رجالة عن العاية وبه يفتي وعندنا لا يضمن لأنه لو سخط  
 فخره فاعل الخمار ولو اطعم الغاصب الشيء المصوب مالك يري وان لم يعلم المالك  
**كتاب الشفعة** هو لغة من الشفع وهو الفهم سميت بذلك لما فيها من  
 نعم المشتري اليه كمال الشفع وشرعا تمكك العقار على شتره باقام عليه من الشفعة  
 بمعنى انه لا يعتبر اختياره ويجب بمعنى ثبت الشفعة بعد البيع وتتم بالاشهاد

اذن الشفعة قبل الاشهاد من قولنا حيث لو اقر في الطلج بطل فاذا اشهد اشفع  
 لا يطل بعد ذلك لا يثبت فيه ملك بالحق بان اخذ الشفع المبيع بضمه من القاضي  
 او ضمان من البائع والمشتري وانما يجب للخلط وهو الشريك في فضل المبيع فان لم يكن  
 للخلط في فضل المبيع او كان ولكن سلم للخلط اي فحب للخلط في حق المبيع كالمس  
 والطريق الخاص حتى لو كانا عامين لا يثبت بهما الشفعة والخاص لا يجري فيه  
 وطريقه ينفذ وقيل ينفذ في رأي المجتهد في كل عصر ثم يجب للخيار الملاحق وقال مالك  
 والشافعي واحدا لا شفعة لخارج لنا ما روي ابوداود والترمذي والنسائي انه لم يقل  
 جارا للدار اذ اقر بدار الجار لو بابه في سكة اخرى لا لو كان بابه في سكة الدار كان خلطا  
 في حق المبيع فبين ان الخلط بالواد وحل لوعلى الوصل كما في بعض النسخ لا يملك  
 لخلط على حائطها او له شفعة في حصة عليه اي على حائط الدار جارا ولو لم يمتنع  
 الشفعة لا بعد الشريك في فضل المبيع والشريك في حق المبيع وان كان له شفعة في  
 فضل الجدار لا في البناء المحرر بدون الارض شريك حتى كان اولى من غيره من الجيران  
 روي الشفعة على عدل الرأس متعلق بقوله يجب كالمسهم خلافا لما في صورة دار  
 بين ثلثة لا حديم نصفها ولا خر وسهمها ولا خر ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب  
 الاخران الشفعة ففني بالشفعة المبيع بينهما عندنا ففني انما بقدر كلهما وانما عصب  
 السهم ففني بينهما اخصا وان باع صاحبا الثلث ففني بينهما ارباعا وعندنا يفتي بينهما  
 نصفين في الكل فاذا علم الشفع بالمبيع يشهد في مجلسه انه بطلبها اي الشفعة ويحيى  
 طلبه سوانية سمي بذلك لانه على غاية التعجيل حتى كان الشفع يثب ويطلب ويضمد  
 الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة كطلب الشفعة او طلبها او انا طلبها ثم يشهد  
 بها العقار وتعلق الحق بها وعلى المشتري ان لا يملك له او على البائع ان كان المبيع في يده بان  
 لم سلم العقار الى المشتري لان لا يباذ كان خصما فيقول في اشهاده اشترى فلو رجع له  
 وذلك طلب الشفعة وان اطلبها الا ان فاستدوا على ذلك يسمى هذا الاشهاد طلبا غير  
 واشهاد ثم يطل عند قاض فيقول اشترى فلان واركانا واشفعها بسبب كذا فم بالسليم  
 الى ربيعي هذا الطلب طلب خصوصية وتلك طلبا مستحقا ولا يطل الشفعة بغير طلقا  
 في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عن أبي يوسف وعليه الفتوى لا الشفعة تثبت وتثبت  
 والحق سمي ثبت واستقر لا يسقط بالانقراض بالان كسائر الحقوق وقيل يفتي بقول  
 محمد انما انقضى شرا بلا عن بطلت الشفعة وهو قول زفر واخصا لا كروي واذا ادعى

الطريق الى...

الفتوى في...



الشفع الشراء وطلب الشفعة عند القاضى سال القاضى المدعى عليه عن ذلك الشفع فشفع  
 به فان امر بملك الشفع ما يشفع به او نكل عن الخلق على العالم بملكته على ان ياتي بوجه  
 وعلى البتات على قول مجتهد او برهن الشفع على ملكه لما يشفع به ثبت ملكه لما يشفع به  
 وجوبه الى ان يسأل القاضى المدعى عليه عن الشراء فان انكره القاضى الشفع باقائه  
 البينة لان الشفعة لا تجب الا بعد البيع ونسبته يكون بالحق فان عجز الشفع عن البينة  
 استخلف الخصم ان كان المشتري بالله ما اشترى هذه الدار وان كان البايع بالله  
 ما بيعت هذه الدار واستخلف بالله ما يشفق في هذه الدار شفقة من الوجه الذي ذكره  
 فالقول على السبب والثاني على المأصل وانما استخلف على البتات لانه يحلف على فعل  
 وعلى اقراره اصاله وان امر به اي بشراءه ونكل عن البينة ما استأجر او ما يستحق من هذه  
 الشفعة او برهن الشفع على الشراء ففي القاضى له بها البينة ولا يشترط احضار الثمن في  
 الدعوى لانه قبل القضاء بالشفعة لم يجب واذا لم يجب فلا يلزم الشفع احضاره فانما اشترط  
 له احضاره من غير هذا وللمشتري حبس الدار لم يقض بحسب البيع له ولا تبطل شفقة  
 بتأخير الثمن بعد امر الشفع باذنيه لانه كما هو بالقضاء وللشفع ان يحضام البايع ان كان  
 البيع في يده لم يسأل بعد الى المشتري لانه لا يرد ولا يسمع القاضى البينة من الشفع عليه  
 اي على البايع حتى يحضر المشتري واذا حضر فيفسخ البيع بحضرة لانه لما كان وفيه في الشفع  
 على البايع ويجعل العدة عليه حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق يكون بوجه  
 عليه فيطلب منه والوكيل بالشراء خصم للشفع لانه العاقد والاخذ بالشفقة من حق  
 العقد يكون خصمه له ما لم يسم الى الوكيل فاذا سم اليه يكون هو الخصم اذ لم يسم اليه  
 ولا ملك للشفع خيار الرؤية ولما اذا وجد به عيبا خيار العيب فيه ان شاء وان شربه  
 المشتري البراءة منها من العيب لانه الاخذ بالشفقة بمنزلة الشراء فثبت الشفع به  
 خيار الرؤية والعيب كما في الشراء ولا يقطع له من خيار الرؤية براءة المشتري ولا مال له  
 من خيار العيب بشرط المشتري للبايع البراءة منه لانه لا يمكن سقاط حق الشفع ولما ذكر  
 مسائله ففارق بين الشفع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف  
 بينهما في بعض احوال **فصل** وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن فقال  
 فقال المشتري له ما يدعي وقال الشفع انه قال والقول للمشتري مع يمينه لان الشفع يكره  
 استحقاق الدار عند فسخه قل والمشتري يكره وان برهنه فلا شفيع عند الامام ومجيبا  
 صدق البتتين بحسب العقد بين فسخ الشفع بالامل وعندنا في يوسف المشتري لان

بينة اكثر شيئا وان ادعى المشتري ثمنه او ادعى البايع اقل منه اخذ الشفع بما قال البت  
 فيما بين البايع الثمن لان الاركان كان كافا لبايعه فالشفيع باخذه به وان كان كافا  
 للمشتري يكون حطاً عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض بغير حق الشفع كما تجب  
 وانفق بها فان المشتري بعد اي يوجد في الثمن لان البايع لما استوفى الثمن انبهرى بم العقد  
 منه فصار كالا جبري وبقي الاختلاف بين المشتري والشفيع فيكون القول للمشتري وان  
 عكسا بان ادعى المشتري ثمنه او ادعى البايع اكثر منه فبعد البعض يعتبر قول المشتري فيما اخذ  
 الشفع بقوله وقبل اي قبل فبقي الثمن بينهما فان دبر وان واي نكل منهما اعتبر قول  
 صاحبه فيما اخذ الشفع به لان النكول بمنزلة الاقرار بما يدعيه الاخر وان خلفا فسخ القاضى  
 عند البيع بينهما وبأخذ الشفع بما قال البايع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق  
 الشفع وان حط عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفع بالباقي فان حط البعض بغير  
 في حق الشفع لانه يلحق باصل العقد لكان الثمن باقيا سواء كان لفظ قبل اخذ الشفع  
 او بعده وان حط الكل ياخذ بالكل لانه حط الكل لا يلحق باصل العقد اذ لا ينفك به كان  
 فيه او بيعا بل هو ثمن وهو فاسد ولا شفقة فيه وان حط النصف ثم بعد حط النصف الاخر  
 بالبايع النصف الاخير لانه لما حط النصف او كان الثمن باقيا جرد وهو النصف الاخير فافترق  
 وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة بل ياخذ بالامل لان الزيادة لا تظهر في حق  
 الشفع لغيره بها وتظهر في حق المشتري لولا يته على نفسه وصار كما لو جرد العقد باكثر  
 من الثمن الاول حيث لا يلزم الشفع الا الثمن الاول واذا كان الثمن مثليا كالبها او زينا  
 او عدليا متقاربا لم يلزم الشفع مثله وان كان الثمن قيميا فقهه لانه لا يشترط جعل الشفع  
 لانه التكاليف على المشتري بمثل ما تمكك به والمثل في عين كامل وهو المثل سواء ومجيبا قاصر  
 وهو المثل حتى والمثل من النوع الاول وغيره من النوع الثاني فيزاري في اخذ الشفع لذلك  
 كافي الاثبات وان كان الثمن من جنس واحد بثلثين حال او يطلب في الحال مخفف اليوم بخفي  
 الوقت وبأخذ جرد حتى الاجل الذي وقع العقد عليه ولا يتحقق ما على المشتري لو اخذ الشفع  
 بالمال الا ان شرط الذي بين البايع والمشتري لم يبطل باخذ الشفع وصار كما لو باع المشتري  
 بحال ولو سكت الشفع عن الطلب ليحل الاجل بطلت شفقة عند الامام ومجيبا لان حق  
 الشفع قد ثبت ولذا كان له الاخذ بالمال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل  
 الشفع وهو مذكور بكت بعد ثبوتها فيبطل حقه ما لا في اي حال لا تبطل لان طلبه للاخذ واذا كان  
 تركه للاخذ في الحال لا يبرئ تركه تركه الطلب فيه ولو اشترى في من لاني بخر او خسر باخذ





الشفعة التي بشرت بغيره المسمى بالشفعة في البيع بالشفعة فيها أي بالشفعة في البيع  
المشترى على أن يكون الشفعة أو غير من فيها الخلفها الشفعة بالشفعة وبقية ما كان لها من  
كما في الفسخ حيث أن شاء أخذها بالشفعة وبقية البناء والغرض تحقيق المصلحة أو  
كل من المشتري فلهما هو الخيار كما فيه ولا استحققت بعدا بغير الشفعة أو غير من حيث تحقيق المصلحة  
بالشفعة لا بقيمة البناء والغرض على من أخذ منه باعيا أو مستغنيا بخلاف المشتري فإنه يرجع  
بقية ما على البايع لأنه سلف من قبله بخلاف الشفعة لأنه لا يجوز أن يأخذ البايع أو المستغني  
عند المشتري بل فعله بعد أخذها الشفعة بكل الثمن أن شاء أو لا شاء والغرض باع حقيقي  
في البيع بل ذكره بقا بلهما شيء من الثمن لأن يكون مقصودا بالأنوف كما مر دونه أن ترك  
وأن هوم المشتري البناء أخذ الشفعة العريضة بحصتها أو بغيره وليس له أخذ النصف لأنه  
صار مقصودا بالأنوف فيها بل شيء من الثمن وأن شري المشتري الأرض مع شجرة ثم ذكر  
التميز لأنه لا يخل بدون الذكر أو غيرها مع شجرة غير مقفلة في بيعه أخذها أي الأرض الشفعة مع  
التميز أي في الفصلين أما في الأول فلو أنه باعتبار الاتصال كان تبعا للعقار كالبناء  
وأما في الثاني فلو أنه بيع تبعا لأن البيع سرى إليه كالأرض التي بها موطأ فلو كانت  
أي قطع التزم المشتري وليس الشفعة أخوة وبأخذها سواء أي سوي المجرى في الحصة في  
الأول وبأخذها بكل الثمن في الثاني **باب ما يجب في الشفعة لا يجب وبطلانها**  
تجب الشفعة قصدا ذكره لأنها تثبت في غير العقار كالشجر والتميز بتجنيته في عقار لا يجب  
هو الذي لو كان بغير عوض أو بغير عوض هو غير مال لا تثبت وإن وصلته أي تثبت في عقار  
ذلك وإن لم تكن قسمته كرجي وحام وبغيره فالأصل في ذلك أن تكون قسمته لأن الشفعة لا يقع  
سواء الشفعة عنده وعند غيره إنما تثبت في العقار لدفع ضرر الجوار فلا يجب في عرض ذلك  
وقال ذلك يجب في السفينة ولا يجب في بناء وشجر سجا بدون الأرض بل إنما تثبت فيها بالحق  
ولا يجب الشفعة في أرض وصرفه وهبة بله عوض مشروط لفقد ولا في ما بيع بخيار البايع  
لأن خياره يمنع خروج الشفعة عن ملكه فلو تثبت الشفعة لأن إسقاط الخيار فانهما تثبت  
لأنه لما نفع أو بيع سجا فاسدا فانه لا شفعة فيه أما قبل القبض فلهذا زوال الملك أما  
بعد فلا ضمان للشفعة لأن كل من العاقدين سبيل من فسخه أو فسخه حتى الشفع في إثبات  
الشفعة إسقاط حق الشفعة وفي ذلك تقريره أنه لم يسقط حق الفسخ بأن يبيع المشتري  
من الآخر لأن اشتغال حق الشفعة إنما كان لتبويت حق الفسخ وقد سقط فثبت الشفعة  
ثم للشفعة أن يأخذ بالبيع الثاني منه وإن يقض البيع الثاني ويأخذ بالبيع الأول

أن البيع

وإن البيع في البيع الفاسد مضمون بالشفعة ولا شفعة فيما قسم بين الشفعة لأن في القسمين  
الأول والشفعة لم تشع إلا في المبادلة المطلقة فلا يجب في أصل قسم بين الشفعة أو بفعل  
أخر أو بفعل خلع أو بفعل عتق أو بفعل صلح عن دم ومهر أو أن قول ببيعة مال بأن  
ترجع المرأة على رجل أن ترده على الف درهم فلا شفعة في شيء منها عند المأمور  
عند ما يجب في حصة المال فلو في الدار الشفعة في حصة الف ولا يجب فيما صلح عنه بالكل  
أو سكت ويجب فيما صلح عنه بالحد ما لتحقيق المبادلة فيه دون الأول ولا يجب ما سكت  
شفعة ثم رد بخيار ركنية أو شرط أو بخيار رجب بقضاء متعلق برده فلو بيع وسكت  
الشفعة ثم رد البيع بالحد ما ذكر بقضاء الفكاك فلا شفعة لأنه فسخ لا بيع وما رده بغيره  
أخر بالاقالة يجب فيما الأول فلو أن الركن لم يجب صار كذا اشتراه وأما الإقالة فلا تنجح  
في الثالث والشفعة فاشترها ويجب في العلو وحده لأنه الحق بالعقار بما له من حق الزمان وفي  
السل لا يسبب أي العلو يجب فيما يباع بخيار المشتري لتحقيق خروج البيع عن ملك البايع  
وأن يبيع دار يجب الدار بالبيعة بالخيار فالشفعة فيها لمن الخيار لا بيا كان أو شريها أما البايع  
فقد مر ذلك واما المشتري فلو أن ملكه سرق فوفى على ضمانه وأخذ بالشفعة ضمان منه  
ولما تكون الشفعة لغيره من المشتري حتى لا يقول له الخيار بعد أخذها الشفعة والشفعة الدار  
أخذها منه أي من المشتري بالخيار لا أخذ الثانية التي أخذها بالشفعة لعدم الاتصال بملكه  
حين البيع وإن بيعت دار يجب الدار بالبيعة سجا فاسدا فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
أن يبيع المشفوعة قبل قبض المشتري بالبيعة فاسدا فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
يجب بالبيعة سجا فاسدا قبل قبض المشتري فإذا قبض المشتري بالبيعة فاسدا فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
بأي الشفعة لا يطل الشفعة لبقاء ملكه عند البيع فإن استرد البايع منه البيعة قبل الحكم له أي المشتري  
بالشفعة بطلت شفته حتى كان يبيع أخذ المشفوعة وإن استرداها بعد الحكم للمشتري بالشفعة  
بقضاء الدار الثانية على ملكه أي ملكه المشتري والمسلم والذي في الشفعة سواء أطلوا أو لم يطلوا  
لأن العبد المأدوم والمكاتب من في الشفعة في بيع غير السيد بل ولو في بيع السيد إذا كان  
المأدوم سيدا أو المكاتب يملك أن السيد مع غيره سواء ولو في بيع مزاكية أو من ذل له في  
العقار إذا كان سيدا أو سيدا وله زيادة تفصيل **وقيل** وبطلان الشفعة بتسليم  
الكل أو البعض بعد البيع ولو كان التسليم من الوكيل وبطلان بترك طلب الخيانة بأن لا يطلب  
في المجلس حتى أخبر عن البيع أو التفرير وقدره وبطلان بالصلح عن الشفعة على عوضه لا بتسليم

بيع



وعنده في البيع الشفع رده اي العوض ليطول الصلح لان الشفعة تجزى حتى التملك ولو كان  
 بضع الا عينا من هذه كانه رده فتره وكذا لو باع الشفع شفعة من البائع او المشتري  
 بال بطلان الشفعة وترد المال لان البيع بغيره بال بطلان الشفعة لا يحتمل فصار كونه  
 محاربا عن الاقطاع كبيع الروح زوجته من نفسها وكذا لو قال الزوج للمغيرة انما في الف  
 او قال العوض كانه رده ذلك فاختاره بطلانها رضاء رضاء به ولا يحتمل العوض بخلافه  
 على ان لا ينعى احد على من في المحل وبطلان الشفعة ببيع الشفع ما يشفع به بطلانها البائع  
 قبل الحكم له بها لان الاستحقاق بالمحاربا وبالشركة وقد نزل قبل التملك بخلافه لو باع على  
 انه بالخيار فانها لا تبطل لان كنهه لم يرد فوجد سبيل الشفعة وهو الاتصال بمكة وبطلان  
 الشفع بعد البيع قبل الحكم بها ولا ينقل حق الاخذ بالشفعة الى وارثه بخلافه للشافعي  
 لو ان الشفع بولكم قبل اقرار الثمن وقبض المبيع لا تبطل والبيع لازم لو اراد ان لا تبطل  
 الشفعة بكون المشتري بقاء المستحق ولا شفعة لمن باع وكذا كان الاصل لو اخذ الشفعة  
 سعي في اقتضاها ثم بدو سعي الا ان في اقتضاها ثم بدو سعي الا ان في اقتضاها ثم بدو سعي  
 وهو لو كان عام البيع به اذ لو لم يكن لما جاز البيع فلا شفعة لمن باع دارا هجرها  
 ولا لربها باع المضارب دارا من مال المضاربة وهو جازها وكذا لا شفعة لشفيع جعله  
 البائع لخياره جاز البيع كان عام المشتري بقاءه او ضمنه او ترك عن البائع لان في هذا  
 البيع فكان كالبيع او ساءم المشتري بقاءه او جازها لان ذلك على انه رضي بالبيع له ويجب  
 ان اتيه ان يفسد او يبيع له بان شري له الغير ولو قيل للشفيع في المبيعة انها بيعت بالغ  
 فلم لا يستكثر ثم بان انها بيعت باقل من ذلك او بكمي او وذي او عودي يتقارب في ثمة  
 الفا واكثر من الفا فلا شفعة اما الاول فلان تسليمه في كثره الثمن لا يدل على تسليمه في ثمة واما  
 الثاني فلان تسليمه في احد الجانبين لا يكون تسليمه في الاخر اذ رضاء يتحدد عليه ما سلم فيه ولا  
 عليه الاخر ولو بان انها بيعت بعرض ثمة الفا واكثر او بغير ثمة الفا واكثر فلا شفعة له  
 بخلافه ولو بان انها بيعت بعرض ثمة اقل او بغير ثمة اقل حيث تكون له الشفعة قال  
 زفر الشفعة في الوجهين ولو قيل للمشتري فلان فلم يبان انه عتبه فلا شفعة لفقاه  
 الناس في الجواز الخلطة ولعله انما سلم لجواز فلان وخلطه ولو بان انه هو فلان  
 مع غيره فلا شفعة في حصة الغير لان تسليمه لفلان لا يكون تسليمه الى جهة ولو بلف بيع  
 النصف فلم يظهر بيع الكل فلا شفعة وفي عكسه لا شفعة له في النصف من الروايات  
 انه اذا سلم في النصف ففقد باقي عن شركته فاذا تبين ان له شركة بوجهه والى سلم

في الكل صار لما في ابعاضه وروي ان سلم اذا سلم اقل لا يكون تسليمه للنصف وان سلم النصف  
 يكون تسليمه للكل بخلافه ان يكون تسليمه للكل لعدم قدرته على التفرع قدرته على النصف وان  
 يكون تسليمه للنصف لعدم قدرته على ثمة فيكون عاجزا عن الكل بالطريق الاولى وان باعها  
 او رضاء استثناء من طول جازها الشفع فلا شفعة له لان الاستحقاق بالمحاربا لم يرد  
 وهو لا سقاط شفعة المحاربا وكذا لو وهب هذا النصف للمشتري وان شري منها سهما  
 بان ثم شري باقيةها بغير اخر فالشفعة في السهم فقط لا في الباقي حتى يكون للمنفرد كان  
 المشتري صار فيه شريكا وهو حق من المحاربا وان ابتاعها بغير ثم دفع عنه ثمنها اخذها الشفع  
 بالثمن لا بقيمة الثوب هذه حصة نعم الشركة والمحاربا فاذا اراد شراء الدار التي قيمتها مائة  
 بالثمن ثم يدفع ثمنها قيمتها مائة في مقابلة الا ان ليس للشفيع ان ياخذها الا بالالف ولا كونه  
 الف في اسقاطها عندنا في يوسف وهو راية عن الامام لا يستحال في دفع الضرر عن نفسه اذ  
 في تلك الدار عليه بل هو ضار ضرر عليه والحيلة لذلك شرعته في حال في اسقاطها ابتداء روية  
 بقي في جوبها لما ذكره خاخر زاده انها تترك بعد وجوبها بخلافه وعند محمد تارة للمسلمة  
 اسقاطها وبه قال الثاني في الشفع اخذ حصة بعض المشتري لا اخذ حصة بعض البائع  
 بل اخذ الكل وترك فاذا اشترى جماعة من واحد للشفيع ان ياخذ نصيبا حرم وان باع جماعة  
 من واحد لا ياخذ حصة احد الباعين والفرق انه في الثاني تفرق الصفقة على الشري فيضم  
 الاول يقوم الشفع مقام احد المشتريين والفرق في ابي ابي ما اذا كان قبل القبض او بعد  
 على البيع والجواز اخذ بعض شفاع بيع ففهم وان وقع ذلك القبض في غير جانبه وعن  
 الامام انما ياخذ اذا وقع فيها ثمة وللعبد المأذون المدين دينيا يحيط بماله ورثته الاخذ  
 بالشفعة في بيع سيرة كانه لا جبري وبالعكس الحكم المذكور لما ذكرنا بخلافه اذا لم يكن  
 عليه دين لا يرد في ثمة ولا شفعة لمن بيع له كامة وصح تسليم الاب والوصي شفعة الصغير  
 عند الامام وافي يوسف لان الاخذ بالشفعة محاربا فترك الاخذ بها ترك الجواز فيمكن من عكسها  
 خلوها لغيره فيما بيع قيمته او اقل من قيمته قال للصغير شفعة فيه اذا بلغ وقوله راية عن الامام  
 في الاول الذي لا يباين الناس فيه وعلى هذا الخلاف بطلانها بسكوت الاب والوصي عند  
 البائز **كتاب القسمة** في لغة اسم للقسمة وشرعها جمع نصيبات  
 ونصيب سوي لا تعين لمصولة قبل القسمة وتشتمل على الافراز والمبادلة لا ان ياخذ كل  
 واحد شئ من جز من اجزاء على نصفين نصف كان له فكان الحصة افراز ونصف كان نصيبا  
 الحصة عوضا عما في يد صاحبه من نصيبه فكان اخره سيادة والا فافراز اعطى في المتكافئة

القسمة عندنا في البيع



وبقي الكيل والوزن في المقياس لعمد التفاوت بين ابعاض كل من هذه الامور ان  
 ما يلفظ الشريك من حقه صريح ومضني فان كان يجعل عين حقه كما في العرض في اخذ  
 الشريك حصته منها حال غيبة صاحبه ولو كانت القصة فيها مبادلة لم ياخذ من العلم  
 برضا رصده ورضي العاقلين شرط ولو اشتراه فاقسمه فلكل من الشريكين ان يبيع  
 حصته حراجه بحصة ثمنه ولو كانت مبادلة لما جاز ذلك والمبادلة اعلى في غيرها وفي  
 الثياب والخبز والعقار او غيره التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه في  
 عين حقه فلا ياخذ الشريك حصته منها في حال غيبة صاحبه ولا يبيع حراجه بحصة ثمنه  
 بعد الشراء والقصة ولو كانت القصة افرأ فيه كان له ذلك ولكن يجبر القاضى ان يترك  
 عليها اي على القصة فيه بطلب الشريك منهم في متحد القيس لما فيها من محيى الا فرار  
 والقاضى شقار به باجماع الجنس وجاز الاجبار على المبادلة كما في الاخذ بالثمن فقتة  
 وقضاء الدين فان الذي يوفيه ليس عين حقه وانما هو عوضه لا كما يجبر في غيره في  
 غير متحد الجنس لان التفاوت في المقاصد متفاضل فتعذر المعادلة المطلوبة بالقصة  
 ونزب للقاضي بضام بين الناس رده من بيت المال ليقسم بلو اجرة ان منفعته  
 تعود الى الناس فكانت نفقته من بيت مال كنفقة القضاة والمقاتلة والمفتين فان لم  
 يفعل القاضي ذلك نصب قاسما يقيم باجر يقدح له القاضي على التقاسمين لا قد  
 عامل لهما وهو اي الاجر اذا نصب قاسما باجر على عدد الوروس عند الامام لان الاجر  
 سقاب للتمييز والتفاوت فيه بل ربما يصعب الحساب بالنظر في القليل وربما يكون  
 بالعكس فتقارض الوجهان فاعتبر نفس التمييز فيكون الاجر عليهم بالسوية كما اذا  
 انضبا وعندهما على قدر السهام وهو قول الشافعي لا تميز لانه الملك فيقدر بقدر  
 واجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا قال بعض المشايخ ان لم يكن للقصة لان  
 الاجر في الكيل والوزن للعمل وهو لصاحب الكثير اكثر وان كان لها فحق الخلاف  
 لان الكيل والوزن بمنزلة القاسم وقيل ليس على الخلاف والاجر فيه ايضا قابل  
 بعمل الكيل والوزن ويجب كونه اي القاسم عدلا ايسا عالما بالقصة ان يعتمد على حق  
 وذا بالعدالة والامانة ولا بد من قدرته على القصة وهو باجماع لها ولا يجبر الناس على  
 واحد اذا كان الاجر على المتقاسمين لانه يتحكم بالزيادة على اجر مثله ولا يترك القاسم  
 ليشترك في الاثر يتواضعوا على مقالة الاجر فيحصل الاضرار بالناس وضعه الاقسام  
 برضا الشكا بانفسهم بل امر القاضي لان في القصة مضني لها وضعت فثبت بالبرهي

كل

كابر المعاضات ويقيم على الصبي منهم وليه او وصيه فان لم يكن له ولي او وصي فلا بد  
 من امر القاضي ليقسم ولا يتم عنه ولا يقيم عقار بين الورثة باقرتهم مالم يرضوا على  
 الوارث اي موت مورثهم وعلى عدد الورثة عند الامام لانه قضاء على المورث باقرتهم فلا  
 يجوز له ان يقيم بقية فلا يقيم العقار عند ما باقتراهم ويذكر في كتاب القصة ان قسمها  
 بينهم بقولهم ليقسم لكم عليهم ولا يتحدوا في شريك لهم اخر غير العقار من المورث  
 بسم اجماع من غير قامة البينة لان في القصة نظر لهم ان يخطئ عليه التلف في القصة حفظه  
 وكذا القضاة لا يشترى بقم بل بينة اجماعا والمذكر يطلق ملكه بان لم يذكر وكيف انقضى القسم  
 لان القضاء بالقصة فيه يقتصر عليهم ولا يتحدوا في غيرهم اذ لم يبق اقل اصل الملك لغيرهم  
 برضا ان العقار في ايديهم لا يقيم حتى يبرهن انهما وضع للميلد في الجامع الصغير  
 ارضا لا يجلون واقاما البينة اتفقا في ايديها واراد القصة لم يقيمها حتى يبرهن البينة انهما  
 لا يمكن ان يكون لغيرهما ولو برهنوا على الموت وعلى عدد الورثة والعقار في ايديهم قوام  
 وانما غاب او وصي قسم العقار ونصير وصي او وكيل لقبض حصته الغائب او الصبي لان  
 في هذا النصيب نظر للغائب والصبي ولو كان العقار في يد الغائب او شيء منه او كان في يد  
 من عدوا في يد الصغير لا يقسم لان في هذه القصة قضاء على الغائب والصغير باخراج شيء  
 ما يوفيه من غير خصم ما ضرعه والمردع اسين لمده عمه فلا يكون حصته فيما يستحق عليه ولا يكون  
 القاضى ان يقتضي على الغائب بحصول البينة ولا يرضى في هذا الفصل بين قامة البينة وعندها في  
 وفي بعض روايات المبسوط تقسم اذا اقام الحاضرون البينة على الموت وعدد الورثة وكذا الحاضر  
 وارث واحد ولو اقام البينة او كانوا شترين وغايرهم لا يقسم اما في الاول فلا وليس  
 بخصم فان جعل خصما من نفسه فليس لخصمه عن الميت او عن الغائب وان جعل خصما عنها  
 لغيره لخصمها عن نفسه ليقوم البينة عليه بخلاف ما لو كان الحاضر اثنين من الورثة واما الثاني  
 فتعرف بين الارث والشراء فان ملك الوارث ملكه فلو حقه حتى يرد للبيع على بايع المورث ورت  
 عليه الغيب فينتصب احد الورثة خصما عن الميت والاخر عن نفسه فتكون القصة بحضره  
 واما الكليات بالبراءة لكل واحد منهم فكل واحد يبيع بالبراءة في نصيبه ولذا لا يرد لغيره  
 على بايع بايع فلا ينصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون البينة في حق الغائب فانه لا يرد لغيره  
 لولا قبل واذا انتقم كل واحد من الشكا ر بفسيد بعد القصة قسم بطلب لغيرهم لان القصة  
 تكمل المنفعة فكما ان حقا لا يما يقبلها بعد طلب لغيرهم وان نصير لكل لا يقسم الا برضاهم  
 لان الجبر على القصة لتكميل المنفعة وفي هذه القصة نفوذتها وانما جازت بطلبهم كالحق



ثم وان شفع الحص دون البعض قسم بطله في الشفع لا بطله الا بطله ذكره كذا في النسخة وعكس  
لنص هذا الحكم فقال لا يقسم بطله في الشفعة لا في غيره من غير الشفعة لا بطله في  
الشفعة لا في غيره من غير الشفعة الا في الشفعة انما طلب الشفعة قسم  
القاضي لا ان طلب ذو الشفعة في غيره بطله وان طلب في الشفعة بطله لا في غيره  
ببطله والاول هو الصحيح لا ان القاضي يجب عليه ايصال الحق الى مستحقه وفي طلبه لا بطله  
ذلك ولا يبره لاجابة احد الى ضرره وفي طلبه صاحب الضرر لك ويقسم العوض اذا كانت من  
جس واحد لا اتحاد المقاصد فيحصل التقابل بالقيمة ولا يقسم من الخبز بين بعضهم في  
بان اعطى احد المقاسمين بعيرا او آخر ثابن مثوا جاعلا بعض هذا في مقابلة ذلك اذا  
الخلو بين الخبزين فلو تفع القيمة تميل بل تفع معاوضة فتعتمد التراضي دون الجبر  
فان ولاية الاجبار تفتت للقاضي لمصلحة التماسه ولا الجواهر قبل ان الضلع ليس  
كاللوازم والبراقية اذ لم يتحقق ع معنى القيمة وهو تكيل المنفعة وقيل لا يقسم للبار بها  
لغير النقاوت ويقسم الصغار لثقتهم وقيل الجواب على قوله ان وجهه الجواهر فاشبهه فلما  
لزوج امرأة على المودة او ما في ثمة ادخلها عليها ولا الحام ولا البرية ولا الرجى ولا التور لغير  
والحائط بين دارين ابرضا هم لان القيمة لتكيل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب مستفاد  
بعد القيمة انتفاعا مقصودا لا يتحقق معناها فلو يقسم القاضي بخلاف التراضي لان التزام  
الضرر وكذا الرقيق لا تقسم عند الامام لان النقاوت فيه مستفاد من اختلاف الاعراض و  
المقاصد والمعالى الباطنة كالزمن والكيان فتمتعها في اعتبار المعاداة في القيمة فالحق  
بالاجناس المختلفة بخلاف سائر الحيوانات فان النقاوت فيها عند اتحاد الجنس فليس في الارى ان  
الذكر والشيء جنسان من بني آدم ومن الحيوان جنس واحد ولو لم يقسم الرقيق كان  
الجنس والدور اذا كانت في صورة احد يقسم كل على حدة عند الامام لان الدور ايضا من جنس  
لاختلاف المقاصد باختلاف المحال الجبران والقرب الى المسجد والماء والسوق وغير ذلك  
والاجناس المختلفة لا تقسم شمة واحدة الا بتراضي الشركاء وقال ان كان الاصل في  
بعضها في بعض جاز ان الدور جنس واحد اسماء وصورته ونظر الى اصل الكسبي في  
نظر الى اختلافه في اغراض ونقاوت منفعة الكسبي فكان امرها مقوضا الى ابي القاسم  
ان شاع قسم كافي الغنم والثياب وان شاع لم يقسم وان كانت الدور في مصر بين يقسم كل  
دار على حدة اتقاها وكذا دار ضيقة او دار فائت يقسم كل على حدة ولم يجمع  
لهم في حدها اتقاها فاختلاف الجنس والبيوت في حدة واحد او في حدة

يكون

بعضها وبعض ثيابها في حصة الكسبي المتنازل المتوصفة بعضها ببعض ليس  
في حكم القيمة والمساواة كالدور **فصل** لما فرغ من بيان القيمة وبيان  
ما يقسم ولا يقسم شرع في بيان كيفية القيمة فقال وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسم  
على العواصم يمكن حفظه ويعدله اي يسويه على السهام بان ينظر الى اقل السهام فيجزيه  
على حصة ان كان اقل ثلثا جعله ثلثا وان كان سدها جعله سدا سادسا وزرعها  
مذرة ويقوم بناؤه اذ ربما يحتاج اليه ويفر كل نصيب بطريقه وشربه حتى لا يكون  
لنصيب احد من يتعلق بنصيبه اخرى ويلقى الانصاء بالاول الذي يليه بالتالي والذي  
يليه بالتالي وعلى هذا ويكتب اسماءهم في بطاقات ويطوي كل بطاقة ويجعلها في  
سنتين ويصير بالاركان كالبندقة وتفرغ فالاول من السهام لمن خرج اسمه والثاني من  
لم يخرج اسمه ثانيا والثالث من لم يخرج اسمه ثالثا فلو كان ارض بين ثلثة كحرم عشرة  
اسهم والاخر خمسة اسهم ولو خرج سهم ارادوا قسمتها على عشرة سهماء وقع فاول  
بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السهام وهو اقل سهم ثم ينظر الى البندقة فان كان  
لصاحب البندقة اعطاه ذلك السهم الذي وضعت عليه وثمة اسهم متصلة به يكون  
سهام صاحبها على الاتصال ثم يقع بين البندقة فاول بندقة تخرج توضع على طرف من  
السهم السهام الباقية ثم ينظر فان كانت لتصلب الحجة اعطاه السهم الذي وضعت  
عليه واخره اسهم متصلة به ويسبق سهم لصاحب السهم الواحد لا يدخل الدور في القيمة  
لان القيمة من حقوق الاشراك ولا شركة في الدور اسم فلو كان دار بين جماعة ارادوا قسمتها  
وفي حالي بين فضل بناء واراد بعض الشركاء ان يكون عوض البناء دارهم واراد الآخر  
ان يكون عوضه من الارض فان عوض البناء يجعل بين الارض والبرضا وهم لما في القيمة  
من حصة المبادلة فيجوز دخول الدور فيها بالتراضي دون جبر القاضى فان وقع في القيمة  
سواء وطريقا كصدم في نصيب اخر لم يشترط في القيمة صرفه عنه اذا كان صفة لا كما  
تتعلق حصة القيمة وهو قطع الشركة وتكامل المنفعة من غير ضرره او اى ان لم يكن من  
عنه شتم القيمة واستوفت على وجه يمكن ان يجعل لكل واحد حصة سبوا وطريقا  
لانها وقعت بحكمة لبقاء الاختلاط وعدم حصول القصور بها ويقسم سهمين من الخلق  
لهم من السفلى صورة الميراث ان يكون علوشة كبر بين جليل وسفلة اخرى سفلى شريك  
بينها وعلوه اخرى بيت كامل مشترك بينهما والكل في دار واحدة او في ارضين كمن ارضيا  
على القيمة وطبعا مما من القاضي فان علما انما المتعلق في قيمة ذلك فندد الامام يقسم



الفقه على المذاهب

على ذكره من مواعيلهم من السفل وعند يوسف يقسم سهامه على اربعة  
من السفل وعند محمد يقسم بالقيمة فان كانت قيمتها سوارا فذراع بذراع وان كانت  
قيمة احدى نصف القيمة الاخرى في ذراع بذراعين وعلى هذا المذاهب على القسمة  
اي القسمة على قول محمد او لا يمكن التعديل الا بالقيمة فان اقر احد المتقاسمين بالقيمة  
بأداء استوفى نصيبه ثم ادعى ان بعض نصيبه في ذراعين صليبه لا يصح في دعواه الا بحد  
لانه يدعي حق نصيبه بعد ظهر سبب لزومها فلا يقبل قوله الا بحد فان لم يكن له بينة  
يستحق الشركاء لانهم لو اقروا بذلك لزمهم فاذا انكر واختلفوا جاء التكمول في خلافه فيكون  
لرسول الله ومن كل وجه بين نصيبه ونصيبه المذبحي وقسم ذلك بينهما على قدر نصيبهما  
وقبل الشهادة القاسمين الذين تولوا القسمة فيها عند الامام واي يوسف حلفوا على  
قالا قبل شهادتهما وهو قول اي يوسف اولا وسواء في ذلك قاسما القاضيه غيرها قال  
بعض المشايخ هذا اذا لم يتأجر على القسمة والا فلا تقبل اتفاقا لان ذلك يخرج نفع  
الي انفسهما ويجب منه ان لا يتصور اتفاقا على يقاومة العلوانة الاختلاف في الشهادة  
فلم يكن في هذه الشهادة نفع لانفسهما وان قال من يبي بعض نصيبه في ذراعين صليبه  
ثم انفق بعضه حلفه حلفه وكان القول له مع غيره لانه يدعي عليه الغصب وهو ينكر  
وان قال قبل ان يقر بالقيمة صليبه كان ولم يسم الى ذلك الاخرى فالقول بالحق  
القيمة لان هذا الاختلاف في مقدار ما اصاب كل واحد بالقيمة فصلا لا اختلاف  
في مقدار البيع ولو ادعى غيبا لا يحسن قوله كالباع الا اذا كانت القيمة بقضاء الدين  
فاحسن فسخ لان الرضاء منهم لم يوجد وتصرف القاضي بقيد العدل ولم يجد  
وان كانت القيمة بالسراضي فقبل لا تقبل بغير المدعي لان القيمة في معنى البيع  
ودعوى العين قيم المال لا تعجب نقض اما البيع من غير المال فان نقض بالدين  
الفاخر كبيع الاب والوصي وقيل تقبل وبالأول اخذ الصدوق في هذا المذاهب الذي  
وهو مختار صاحب الهداية والثاني اخذ بعض المشايخ ولو استحق بعض دين  
نصيبه تركه لا تفسخ ذكر القاضيه وصاحب السران في خلافه اي يوسف والصح  
انما لا تفسخ اتفاقا ويرجع بفسطه في خط تركه وانما لم تفسخ القيمة باليقار بقضا  
وهذا التمييز والا فلا ريب وعدم الضرر وكذا في التابع لو استحق بعض من حصته تركه  
لا تفسخ ويرجع بفسطه في نصيب تركه هذا عند الامام وعندنا في نفي تفسخ وذكر  
ابو سليمان قول محمد وذكر ابو حفص مع الامام وهو لا صح وصورة المسئلة

دارين جليل انفسها فحصل احد ما الثلث من قدرها والآخر الثلثان من قدرها وقسمه  
سواء وهي سائر بينهما او سوارا ثم استحق نصف ما في ذراعين صليبه مقدم مشاعا فخذ  
الامام لا تطل القيمة لكن ان غار جمع صاحب مقدم على صاحب المؤخر برجع ما في ذراع  
وقية ذلك ما لا يرد وحسب وان شاء نقض القيمة دفعا لغير التقيض وقال ابو حنيفة  
تطل القيمة وما يوقى في ذراعين يكون بينهما نصيبين وفي بعض مشاع في الكل اي كل  
الانصبا تفسخ اجماعا لانها لو بقيت لفسخ المستحق بغير ملك في الانصبا ولو ظهر  
بعد القيمة دين على الميت محيط قبل الورثة اقصوه فان قضوه صحته القيمة والا  
نقضت لان الدين مقدم على رث فتمنع وقبح الملك لهم فيها الا اذا قضوا الدين او اقر  
الغزار ذمهم وكذا لو كان الدين غير محيط لتعلق حق الغزار به الا اذا بقي من التركة شيء  
بالقربان اي الدين في تفسخ لعدم الاحتياج ولو ابراء الغزار او اراه الورثة من المم  
لا نقض طلقا محيطا كان او غير محيط لزوال المانع **فصل** في حق المملوك  
وفي ما عداه ببدل المهر الفاسد من التبرئة او من التبري كان احد ما عداي الدار مشرو  
لا تفسخ صاحبه او تبرئا لا تفسخ بها اذا فرغ صاحبه وجوزها لداري اذ نعم قسم  
في ذراعين صليبه كل جدير بين ثلثة نفر ذراعين صليبه في الركوب ويجوز عليها اذ قد يكون المحل  
بحال لا يعمل القيمة عينا ولا يحتمل لا تفسخ به على الاشتراك في ذراعين واحد فيحتاج  
الى التبري وهو قسمة للمنافع فيجوز ويجوز عليها كالقيمة في الاعيان والتبري في الجوار  
بما في ذراعين صليبه يمكن هذا بعضها منها وهذا بعضها منها او يمكن هذا علوها ويسكن هذا  
علوها وهو جائز باتفاق لان القيمة على هذا الوجه جائزة وما في ذراعين صليبه  
هذا شرط وهذا شرط وهو جائز باتفاق لان التبري قد يكون من حيث الزمان وقد يكون من حيث  
الكان والا فلا متعين هنا ولا الاجارة والخذل في ذراعين صليبه سواء شرط ذلك في العقد او لم يشر  
لذون المانع على ملكه وما في ذراعين صليبه هذا اربا وهذا اربا وهو جائز باتفاق لان من حيث  
الزمان وما في ذراعين صليبه احد ما عداي جدير احد العبد من احد السيدين ويجوز  
الاخر السيد الا وهو جائز عند ما قبل عند الامام كما يجوز وهو في التبرئة كافي في هذا الا ان  
لان الرقوق لا يجري في جدير القاضي على القيمة عند ما تفرق منها اتفاقا لان منافع  
الدين قبل انتفاؤه بخلاف اعيان الدين ولو اتفقا على ان ينفق كل عبيد على سيده جاز  
استعماله في الكسوة فانه لو اتفقا على ان ينفق كل عبيد على سيده لا يجوز وما في ذراعين  
يكن هذا هو الدار وهذا هو الدار الاخرى وهو جائز باتفاق ولا يجوز ذلك اي التبري في



في ترواين عند الامام انهما خلوا فالهما حصة في استغلول داروا  
 دارين هذا هو الدار وهذا هو الدار لا يجرى اتفاقا في استغلول دارا  
 اتفاقا في دار من الدار في ثوبه لهما على غلة الارض في الدار الواحدة مشتركة بينهما كما  
 لا يشترط فيما زادوا العقد في الدارين والفرق ان في الدارين حصتي التميز والفرق ان في الدارين  
 ان الاستغناء في الدار الواحدة بتعاقب وصول المنفعة فاعبر فيها وجعل كل واحد في  
 ثوبته كالوكل عن صاحبه في حق حصته من الفضل وفي استغلول عشرين هذا الصبر  
 هذا السيد وهذا السيد هذا السيد الآخر لا يجوز عند الامام خلوا فالهما وعلى هذا العقد والارضا  
 والحاصل ان التباين في الدار الواحدة او الدارين وفي الجوارح او العبدية في الدار  
 الواحدة او الدارين من حيث المنفعة او من حيث الاستغلول فان كان في غلة دارا ودارين  
 او حصة عباد وعبدية او سكنى اراوا دارين يقع اتفاق وان كان في غلة عباد وغلة رجل يقع  
 اتفاق وان كان في غلة عشرين او غلة بخيل او ركوب رجل او غلة لا يقع عند الامام  
 لهما ولا يجوز في غيرهما بل هو غم او اذها ان التباين في تحت بلدا فحق فلو لم يجد في الارض  
 والضرورة تحقق في المنافع لا تمنع فتمتعها بحدودها سرعة فبايها خلوا في الاعيان  
 ويجوز في عبيد دار على السكينة في الدار الحرة في العبد والفرق في كل من يملك المنفعة يجوز التباين  
 ولا يملك المايات بحدودها بحدودها بحدودها ايضا ولو وقعت المايات فيما يملك  
 كالدار والارض ثم ظن احداهما بطلت المايات وبقيت المايات **كتاب المزارعة**  
 هو لغة فاعلم من المزارعة وشرا عقده على الزرع بعض الخارج منه وهي فاسدة عند الامام  
 اعربى سلم عن ثابت بن الضحاك رحمه الله صلح نبي عن المزارعة واربها المزارعة وقال ابن عباس  
 وعندهما مائة ثم لما اخرج المزارعة الى السائى انه عام عامل اهل جيل شرط ما يخرج منها من ثمر او زرع  
 واربها يجوزها ليعتق الحاجة الناس اليها وتعامل الامة بها قال المحقق في الوصيفة هو الذي  
 فرغ هذه المسائل على اصوله كما يدل على ذلك خلوه في بعضها على سبيل ان الله تعالى  
 والفاذا يستلزم عدم الاصل كما نرى في حجة لعل ان الناس لا يأخذون بقوله بفسادها  
 وفي الحقايق كان الوصيفة يقضي بفسادها من غير حجة وكان لا يسمي عنها اسم النبي بشرط  
 فيها ثمانية اسئلة اولها حقيقة الارض المزرعة ان القصود وهو الربح لا يحصل بحدودها  
 اهلية العاقدين لانها عقد وكل عقد بشرط في اهلية عاقد والثالث تعيين المدة لان العقد  
 بره على منفعة الارض ان كان البذر من ثمره العالم وعلى منفعة العالم ان كان البذر من ثمره  
 الارض والمنفعة هنا لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة وكانت المدة مقيار لمنفعة فيجب ان يكون

ما في هذا

ما يمكن فيها من المزارعة وان يكون ما يعيش الى ثمنها الحصة غالبا حتى لو بين ثمة لم تكن كذلك  
 فثبت كما في الخبر والرباع تعيين ربها البذر لا نه المتأخر والمأخر جسيما جسيما البذر البذر  
 اوجه خلوا لانه من والده اس تعيين نصيبه فهو غير رب البذر لانه اوجه عمله ارضه  
 الباع التخلية بين الارض والحامل يمكن من العمل فلو شرط على ربها الارض مع العامل لا يقع  
 لغايات التخلية والثامن الشركة في الخارج عند حصولها لانهما استغلا جارة في البذر وشركة في  
 الانتهاء ورفع على هذا بقوله فقد ان شرط احداهما ففقدان حصة او شرط احدهما ما يخرج  
 من موضع معين كالماذيات والسوا في جميع ساقية وهي اكبر من الجردل واصغر من الهرا والارضا  
 اوسع منها وانما تقصد في ذلك كاحتمال ان لا يخرج الا المتيقن فيكون الشوط قاطعا لشركة او شرط  
 ان يرفع ربها البذر فقد البذر وان يرفع الخارج الموظف وليس مابق ونكون الخارج مفاصلة  
 لا يرفع والخمس ان شرط ما يخرج كشرط وقسمه الباقي لان هذا لا يأتى في قطع الشركة او  
 شرط ان يكون الثمن لهما وللملك للفرق وان يكون للملك بينهما والثمن لغير رب البذر  
 وان يكون الثمن بينهما والمالك حيث تقصد في الصول ليشترط في شرطه ان لا يفتقر  
 القصد هو ان ياتي في قطع الشركة اذ ربها يصيبه اذ فلو ينفق للملك في الخارج ان الثمن وان شرط  
 للملك بينهما والثمن لرب البذر او شرط لغيره حيث في الصورين اما في الثانية فظاهر  
 واما في الاولى فلو شرط ما في حكم العقد لانهما ملكه وان لم يتخرج الثمن فيكون بينهما  
 قول شيخنا بلح اعتبار المزارعة فيما لم يضر عليه المتأخران وقيل هو رب البذر لانهما ملكه  
 والمزارعة والمزارعة وهو من الزرع بعد الحصاد الى البذر والدوس والتدوير عليها  
 بالمقصود فان شرط ذلك على العامل فسدت في ظاهر الرواية لان العقد لا يقضي فيه وفيه منفعة  
 احدهما فصار كشرط الحقل او الطهي على العامل وعن ابي يوسف انه في شرط ما ذكر من المزارعة  
 يقع وهو الاصح كاقال خمس الائمة وعليه الفتوى لتعامل الناس بالمزارعة على هذا الشرط ولذا  
 لو شرط الحداد على العامل والمصارف على غير العامل فسد اتفاقا وكذا شرطه على رب الارض فيفسد  
 اتفاقا لعدم التعامل واربها قبل الادراك كالبقي في الحظ فموجب المزارعة وان لم يشترط في  
 المزارعة واجب عليه على محتاج اليه الى الانتهاء واذا كان البذر والارض لهما فسد اتفاقا  
 والبقير لوجه صحة ان صاحب الارض استأجر العامل للعمل والبقير ان لا يفسد استأجر  
 خبايا الحظ لا يارة من عند الحياط وذلك جائز اذا كانت الارض لهما والبقية للورح حيث  
 لا يملك البذر فيكون استأجر الارض من معلوم من الخارج فيجوز كالمزارعة استأجر البذر  
 في المزارعة او كان العمل لهما والبقية للورح حيث لا يملك صاحب البذر فيكون استأجر العمل

القصد على قولنا



كن لنا حريقا لها ليعطى له بارة من عندنا وان كانتا أرضا بقية لهما والبدن العمل الذي  
بطلت كان رب البذر يكون سائر الارض من البذر واستيعاد البذر يخرج من الخارج مقتضا  
لا يصح ولعله المجازة بين الارض والبذر لا يكون جعدها ناعا للفقعة الارض وكذا لو كان البذر  
والبذر جعدها والارض والعمل الذي او كان البذر جعدها والبذر جعدها فما بطل في  
الصورة وانما جعدها المارعة فلما جرح على الشط ليعتق لا لزوم وان لم يخرج شيء  
للعامل لان المارعة اما الجارة او شركة فان كانت الجارة فالواجب في العقد الصحيح منها البذر  
وهو صريح هنا فلا يجب عليه وان كانت شركة ففي شركة في الخارج فلا يستحق غيره بخلافه والار  
فوت المارعة ولم يخرج الارض شيئا حيث يجب على المثل لان وجوبه في الذمة وعدمه للخارج  
لا يمنع من وجوبه بها ومن ابي عن المصنف بعد العقد اجرة بها الجارة وعقد الجارة يجبر عليه  
من ابي عن المصنف في ان رب البذر لا يمكنه المصنف الا بغيره بغيره وهو الفاء بذره على  
ولا بد من هل يخرج ام لا فلا يجبر عليه وصار بين استأجر اجير ليدوم دار ثم استمتع وان  
صدقت المارعة فلما جرح لرب البذر لا يملكه ولله جرحا جرحا عمله او اجرة فكله  
على ما شرط عند الامام وابي يوسف لا نه رضى بسقوط الزائد عليه فلو جرح قال عليه اجرة مثله  
بالفا ما بلغ ان رب البذر يستوي منا فقه بعقد فاسد فتحب عليه قيمته الاكتمل لها وان  
صدقت تكون الارض والبذر فقط بلو العمل او البذر جعدها انهم اجيرت لها اي الارض والبذر  
الصحيح وانما صدقت المارعة تكون البذر لرب الارض فلما جرح كجرحه لا يملكه بزيادة  
في رضى وانما صدقت كون البذر للعامل سلم من الخارج قد يبدل وما عزم من اجرة الارض  
والبذر ثم يصدق بالفضل عن قدره وجره الارض لكونه فضلا خرج من ارض غيره بصد  
فاسد فيصدق به واذا ابي رب البذر الذي الارض من قبله عن المصنف وقربا للعامل الا  
اي قبلها لخرت فلا شيء له حكما لان عمله انما يتقوم بالحق وقوته غير من الخارج ولا خا  
ويستوي وانما بان يعطى مثل جرحه لانه غير في ذلك وتبطل المارعة بموت احد  
اذا عقدت الفقة من اعتبار الجارة وهذا على اطلاقه هو الفقة من في الجارة اذا ما  
وقد ثبتت المارعة يبقى عقد الجارة حتى يستحصل ذلك المارعة ثم يبطل في الباقي لان في  
مراعاة المحققين ولو مات رجل من جرحا كرجل العامل الارض بطلت ولا يجب استنها  
العامل لعدم الزم ونفس المارعة بالاعذار الجارة ففصل ان لزم من يخرج  
الى سائر الارض قبل نبات المارعة لان هذا عند ففصل جرحه كافي في الجارة لا في نفس  
بعده اي جرح نبات المارعة فلا يتابع الارض ما لم يحصل المارعة لان في بيعها قبل ذلك

ابطال

ابطال المارعة وفيما خسر غيرها حتى يستحصل ما خسر حق الزم وهو اهون من الابطال  
ولا ينبغي للعامل ان كان كارب الارض او خسر الزم ان النافع انما يتقوم بالخارج واذا لم يكن  
خارج لم يجز شيء وانما تمت مدتها ايام المارعة قبل ادراك المارعة فعلى العامل ان يستحصل  
من الارض خسر بذر المارعة لان العقد لما انتهى بمضي الزم وكان في مضي المارعة خسر بنفسه  
باجر المثل الى ان يدرك فوجب على غيره صاحب الارض من الاجر بقدر حصته لا انما سوفي من  
شفقة الارض بقدره ونفقة المارعة وموئنة حفظه بعد انقضاء مدة المارعة عليه ما بقدر  
حصصهما وانما انفق بغير اذن الاخر ولا امر قاض فهو متبرع فيما انفق لا انه يجبر  
فصار كالمستشارك بينهما انما استمرت فالتقوا احداهما في مرقتهما بلوا امر حيث يكون  
وليس لرب الارض لهذا المارعة بقله اذا اراد ذلك وان اراد المارعة ذلك اي اخذ المارعة  
بقوله قبل لرب الارض فقلع المارعة ليكون بينكما او اعطه فقه نصيبا والفق استعمل الارض  
واجب في حصته وفعل المصنف عنه ولو مات احداهما قبل الشروع في العمل كان للآخر ان يستمتع  
وانما بعد الشروع فان كان رب الارض والزم بقل يبقى العقد في هذه السنة حتى يستحصل  
واذن فعلى العامل العمل الى ان يدرك المارعة واذا استحصلت ثم على الشط ونفخ المارعة  
بما بقي من المارعة وان مات العامل والمارعة بقل فقال وانما اعطى الى ان يستحصل ذلك  
وان اصل الرب الارض وتبقى المارعة على شرط وان قال الوارث اقلع ولا اعلم لا يجبر  
على العمل ويقال له ما يقال للمارعة اذا اراد قلح المارعة بقله وقد مر قبيل نظر الجا بين  
**كتاب المساقاة** هي لغة معاينة من السقي وشرا فاع التجر الى ان يصلح  
جرح من ثمره وتسمى ايضا المعاملة وهي كالمارعة حكما وخلافه فافانكم المساقاة حكم  
المارعة فان الفتوى على صحتها وفيها بطلان عند خلوها وشروطها اراد الشروط  
لمكة في المساقاة كاهلية العاقدين وبيان نصيبا للعامل والتولية والشركة في الخارج  
فاما بيان البدن فمحموه فلا يمكن هنا الا انها اذا استمتع احداهما عن المصنف يجبر ليدوم البذر  
مخلو في المارعة حيثما يجبر صاحب البدن وكذا اللذة فانها تصح بلو ذكرها استعمالا  
على اول ثمره يخرج لان ادراك الثمرة وقتا معلوما قبل ما يتفاوت وتقع في الرطوبة على ادراك  
بدها فان دفعها مساقاة لا يشترط بيان اللذة بل يمتد الى ادراك بدها كما ان ادراك الثمر  
في الاجزاء هذا اذا كان البدن ما يرغب فيه صدوره لا انه يصير في محض الثمر في الاستخراج كما في  
الغاية وفي الكافي لو دفع اليه اصول رطبة ثابتة في الارض معاملة ولم يسم الوقت فهو قائم  
لان الرطوبة ليست لها غاية ينتهي اليها ثمرها ولكنها تنمو ما دامت في الارض وينسدها الى الساقا

الحق  
في دار شركة او شركة



ذكره لا يخرج الترفيعا لليقين بقوات المقصود وهو الشك في الأمر وان اعمل ذكره في  
 حرمها قبل خروج الترفيع عنه او عدم حرمها قبل خروجها من المساواة فان خرج الترفيع  
 عنها في الملة لان كونه فعلى الشرط وان تأخر عنها او خرج بعدها فسدت المساواة للعامل  
 او مشددا وكذا كل موضع فسدت فيه يجب حرمها مثل المزارعة وان لم يخرج شيء بغير خروج  
 الملة فلا شيء له اي للعامل ان عدم خروج الترفيع لا فائدة مساوية فلم يثبت الخطأ في الملة  
 ويكون العقد قد وقع صحيحا ونصح المساواة في النخل والكرم والشجر والربط واصول  
 البساتين ذكر الشجر مع انه منهم ما سبق ذكره النخل مع دخوله في الشجر بتبنيها على حكم  
 الشافعي فانه لا يقول بصحتها فيما عدا النخل والكرم فان كان في الشجر ثمرة ان كان ذلك الترفيع  
 يزيد العمل كان لم يكن ادركت المساواة والا اي وان كان الترفيع يزيد بالعمل فلا يقع  
 اذا يكون في العمل العامل اشر وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل فاني المزارعة تقع  
 بخلاف لو دفعها وفيها ذرع قد ادرك واستحصد وما ينفق قبل الادراك كالسقي  
 والتفقيع والحفظ فعلى العامل وما بعده اي بعد الادراك كالحداد وهو قطع الترفيع والحفظ  
 فعليه اي على العاقدين ولو شرط ذلك على العامل فسدت المساواة اتفاقا او بطل  
 بموت احد ما فادارت لحد ما او كان الترفيعا عند الموت او عند تمام المدة يقوم العامل  
 ان كان البت صاحب المزرعة او رثته ان كان هو البت بما عليه متعلق يقوم وان وصيلة اي  
 يقوم بما عليه وان ابى الدافع في مضي المدة او اوفى رثته في وقت الدافع اذ لا ضرر عليهم فيها  
 فان اراد العامل او رثته ضمها الى الترفيع كونه يسرا ورضي بالضرر خير الا حرم هو الدافع  
 او رثته بين ان يضمن على الشرط او يدفعوا الى العامل فبما نصيب من البسر وينفقوا عليه  
 حتى يدرك ويرجعوا بذلك في نصيبين الترفيع في المزارعة الا ان هذا لا يجب على العامل ان ينفق  
 حصته على الشجر ان الشجر لا يجوز استجارها في المزارعة يجب على المزارع ان ينفق على الشجر  
 لو ان الارض تساجر ولا تصح المساواة بلو عدل كانهما العاقد نفسا بلو عدل ومن العامل  
 اذا عجز عن العمل عند الحرق الضرب باستجار العمل وكذا كونه اي العامل سارعا يخاف منه على  
 او السحق عند رتبته الاصول في صحة المساواة لا ينفق الضرب بحرقه على سببه ولو دفع  
 قضاء هو بقاء الشجر اي رضا غير حرقه مدة مطلوبة لم يضر من يكون الا هذه الشجر  
 بينما اي بين رب الارض والغارس نصيبين لا يصح اشتراط العامل الشك فيما كان وجبا  
 قبل لا يعمل وهو الارض واذا وقع هذا العقد كان الشجر لرب الارض وللغار حصة من  
 وعمل لا في حصة فقير الطمان اذ هو استجاره ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البساتين

سقط

فقد

فقد وقد عذر الترفيع من انصافها لارض فيجب حرمها او مشددا لان العمل في الارض  
 لغيرها بغيرها **كتاب النبايح** النبايح اسم ما يندرج والدخ بالفتح صفة  
 ما يندرج على قطع الادراج من الحيوان وكل ما يسمى باسم لقول تعالى لا ما ذكيتم ولنا  
 في اوجر في لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم ولو كان النبايح امرأة او حبسا  
 او محبوسا يحفلون او اخرس او اقله لا طلاق ما تلوها الا لا يحل ذبيحة وتبي او تحمي  
 او تزاوا وتا كذا التسمية عند اسلامه كان او كتابيا وقال ان في محله ترك التسمية عمدا  
 لا يباح عند شدة وليس بشرط اذ لو كانت شرط الماحل مترك التسمية ولنا قوله تعالى  
 ولا تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق وان تركها فاسيا محله لان التسمية مخرج  
 عن الاثم بقوله عم رفع عن اسمي الخطاء والتسيان وذكر ان يذكر مع اسم الله غيره واصله  
 دون عطف نحو ان يقول بسم الله محمد رسول الله اذا قرئ محمد بالرفع واما اذا قرئ بالجر  
 النصب فيجوز كذا في غاية البيان وفي النوازل لم يذكر النصب وقال بعضهم هذا اذا  
 يعرف الحق فذكر ان يقول بسم الله الله تقبل من فلان لوجود القرآن في الصورة فان قاله  
 قبل الاصباح او قبل التسمية او بعد الدخ لا يكره لعدم القرآن في الحكم في المستدرك  
 انه لم كان يصح بكلمة بن الميمن فيذبح ثم يقول اللهم هذا عن اسمي جميعا من شهدك  
 بالقرعة وشهدني بالبلوغ ثم يا في بالا خرفه بجه ثم يقول هذا عن محمد وال محمد بطهرهما  
 السالكين وبأكل هو اهل منها وان عطف حرمها الذبيحة نحو بسم الله واسم فلان بالجر  
 لا اهل به لغير الله لان العطف للشرك وقيل لا محسبه بالاعراب لان كلام الناس اليوم لا يجرى  
 عليه وفي النوازل سئل ابو نصر عن رجل ذبح شاة وقال بسم الله واسم فلان قال  
 سمعت محمد بن مسلمة قال سمعت ابراهيم بن يوسف يقول ليس بسم الله وقال محمد بن مسلمة  
 بسم الله لو صار له لصار الرجل كافرا وكذا ان اصبح شاة وسمي عليها وذبح غير هاتيك  
 التسمية فانما يحرم لعدم ذكر التسمية على الذبيحة وان اصبح شاة وسمي عليها وفي يوم  
 شرف ثم اتى الشفرة وذبحها بشفرة اخرى حلت الذبيحة لوجود ذكر اسم الله تعالى عليها  
 وان رمي الى الصيد سمي فاصاب بالسم المسمى عليه غير اكله لان العبرة في التسمية هنا  
 للسم والصيد ولذا ان سمي على سم ثم القاه ورمى بغيره من غير ان يسمي عليه لم يكره  
 الصيد بخلاف الذبح فان المعبرة في الذبيحة لا الشفرة ولا رميها كالذي جث بعث في ذبح  
 التسمية المرسل لا الصيد والشرط في التسمية هو الذكر للحال من شوب لهاء وغيره فقال  
 اللهم اغفر لي لا تحض عاء وبالجملة وسبحان الله محلى بقصد التسمية لا انه ذكر



قال ان نبرد والبيع من القماء وعلى المذبح من القماء ان بقيت حيثما قطعت  
العروق لتعقق الموت ما هو ذكوة ولا فلا يحل لوجوب الموت بما ليس بذكوة فيها  
وانما ذكر ذلك لما اخرجته الجماعة انه عم قال ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا  
قتلتم فاحسنوا القتل واذا اذبحتم فاحسنوا الذبح وليعد احدكم شقرا ويحرم  
زينة وليم يبع صيدا سنا من ديار حرم نعم تو حش او عدي في غير الام  
بمن ذبحه لان ذكوة الاضطرار ما يصار اليها عند العجز عن ذكوة الاختيار والعجز  
يتم في الثاني دون الاول وعن محمد بن النشا اذا ذبح في الصحراء فذكوة بها العفر  
وان ذبح في الصحراء على العفر لا يذبح عن نفسه وانما يتحقق العجز عن اخذها والبقع والاب  
في المص غيرة سنا ولا يحل للجنين بذكوة اما شعرا ولا حتى لو خربا ذكوة او ذبح ببقع او شاة  
فخرج من بطنها جنين ميت لم ياكل عند الامام وروى الحسن بن زياد وقال لا يحل ان تم حلقه  
لما اخرجها بواود والزمري انه عم قال ذكوة الجنين ذكوة امه ولد ان الجنين اصل  
في حق الحيض ومعنى الحديث كذا ذكوة امه والتبيين بهذا الطريق **فصل**  
في حرم الكحل ذي ناب او تخد من بيع او طير او ضياعا او ثعلبا اذ لم يانها بغيره  
به فحرم اكلها بخلاف الفاتحي وحرم اكل الخمر الى هلهة بخلاف الحاشية فانها تحل وحرم  
الابل والبقر والغنم والضب والبربع وابن عرس والنميمة والسحفاة والخشاعة وكلها وبغني  
الحريم صا والله اعلم كرامة بن آدم كيلو يتعدي شيء من الاوصاف الذميمة التي هي  
الاشياء السميمة بالاكل وكذا الغراب الابيض والعداوي والرمم والبغا اكلها بالجيفة كذا الجمل  
يحرى في الاصح لانه روي ان ابا يوسف سأل الامام اذا ذكيت في شيء اكره قمارا ذكوة قال  
الحريم وبغني اختل في المشايخ في قول الامام على اللفظ المراد عنه فانه روي عنه  
بغني في لحم الجمل فاما ان افلح بجعني اكل وهذا يلوح الى التنزيه وروي عنه انه قال اكرهه  
وهو يدل على التحريم على ما روي عن ابي يوسف وعند ما لا تكثر الخيل تحريما ولا تنزيها  
للعقوق وغراب الزرع واكره ربيب وعن ابي يوسف كراهة العقق لان غالب ما كوله النجاسة  
ولا يؤكل من حيوان المأذاة السمك لقوله تعالى وحرم عليهم الغياث وما سوى السمك  
حيث فيوكل السمك ما نواه كالجرب والمراعي وما كان من السمك فروعه ما بالذبح  
لما كان الحقا فيكونها من جنس السمك ولا يؤكل الطائر من سمك اخرجها بواود وابن فهد انه  
على كلام قال ما القاء البحر اجز عنه فكلوه وما مات فيه وطوقوا كونه وجزه يحرم  
فراخه انكشاف وان مات طرا ويرد فقيه رايان الاكل وعدمه ويجعل هو اي السمك الجرا

قبل ان

قال ان نبرد والبيع من القماء وعلى المذبح من القماء ان بقيت حيثما قطعت  
العروق لتعقق الموت ما هو ذكوة ولا فلا يحل لوجوب الموت بما ليس بذكوة فيها  
وانما ذكر ذلك لما اخرجته الجماعة انه عم قال ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا  
قتلتم فاحسنوا القتل واذا اذبحتم فاحسنوا الذبح وليعد احدكم شقرا ويحرم  
زينة وليم يبع صيدا سنا من ديار حرم نعم تو حش او عدي في غير الام  
بمن ذبحه لان ذكوة الاضطرار ما يصار اليها عند العجز عن ذكوة الاختيار والعجز  
يتم في الثاني دون الاول وعن محمد بن النشا اذا ذبح في الصحراء فذكوة بها العفر  
وان ذبح في الصحراء على العفر لا يذبح عن نفسه وانما يتحقق العجز عن اخذها والبقع والاب  
في المص غيرة سنا ولا يحل للجنين بذكوة اما شعرا ولا حتى لو خربا ذكوة او ذبح ببقع او شاة  
فخرج من بطنها جنين ميت لم ياكل عند الامام وروى الحسن بن زياد وقال لا يحل ان تم حلقه  
لما اخرجها بواود والزمري انه عم قال ذكوة الجنين ذكوة امه ولد ان الجنين اصل  
في حق الحيض ومعنى الحديث كذا ذكوة امه والتبيين بهذا الطريق **فصل**  
في حرم الكحل ذي ناب او تخد من بيع او طير او ضياعا او ثعلبا اذ لم يانها بغيره  
به فحرم اكلها بخلاف الفاتحي وحرم اكل الخمر الى هلهة بخلاف الحاشية فانها تحل وحرم  
الابل والبقر والغنم والضب والبربع وابن عرس والنميمة والسحفاة والخشاعة وكلها وبغني  
الحريم صا والله اعلم كرامة بن آدم كيلو يتعدي شيء من الاوصاف الذميمة التي هي  
الاشياء السميمة بالاكل وكذا الغراب الابيض والعداوي والرمم والبغا اكلها بالجيفة كذا الجمل  
يحرى في الاصح لانه روي ان ابا يوسف سأل الامام اذا ذكيت في شيء اكره قمارا ذكوة قال  
الحريم وبغني اختل في المشايخ في قول الامام على اللفظ المراد عنه فانه روي عنه  
بغني في لحم الجمل فاما ان افلح بجعني اكل وهذا يلوح الى التنزيه وروي عنه انه قال اكرهه  
وهو يدل على التحريم على ما روي عن ابي يوسف وعند ما لا تكثر الخيل تحريما ولا تنزيها  
للعقوق وغراب الزرع واكره ربيب وعن ابي يوسف كراهة العقق لان غالب ما كوله النجاسة  
ولا يؤكل من حيوان المأذاة السمك لقوله تعالى وحرم عليهم الغياث وما سوى السمك  
حيث فيوكل السمك ما نواه كالجرب والمراعي وما كان من السمك فروعه ما بالذبح  
لما كان الحقا فيكونها من جنس السمك ولا يؤكل الطائر من سمك اخرجها بواود وابن فهد انه  
على كلام قال ما القاء البحر اجز عنه فكلوه وما مات فيه وطوقوا كونه وجزه يحرم  
فراخه انكشاف وان مات طرا ويرد فقيه رايان الاكل وعدمه ويجعل هو اي السمك الجرا

قبل ان



بلو ذكوة ولما دنا من كل واحد نصفه او لم يدرك الا احدى من اجد عن غيرهما  
عنه ثم اختلف لنا سبتان وروان السمك والطرار والكبد والطحال ولودج شاة لم يضر  
حيون بها فتركوا وجرح منها دم حلت كان للحكة وخروج الدم لا يكونان الا من تحتها  
اي وان لم يتحرك او يخرج منها دم فلا يعمل لان عدم حركتها مع عدم خروج الدم منها  
على ما تها عند مجيها كانت ميتة ولو ذبحت شاة مريضة ولم يتحرك منها الا  
قال الحسن بن علي ان فتحها لاهلها لو كان وان فتحه اكلت وفي عيشها بالعكس وان نام  
شعرها لا تاكل وان اقام اكلت وذلك ان الحيوان يستريح بالوقت وفتح الفم وفتح  
العين من الاسترخاء وقيصر الفم وتضييق العين وقيام الشعر حر كان تحسن في  
وهذا كله اذا لم تعلم صورتها وان علمت حلت مطلقا كما في الخط **كتاب الاضحية**  
بى لغة ما يضيح به ويجمع على اضاحى بالتشديد كما رويته وسى الاضحية من الوعول  
تجمع على اراوى ويقال ايضا اضحية وضحايا كهدية وهذا ياء وفي الشرح اسم الحيوان  
مخصوص بسن مخصوص بذبح بنية القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها كما  
ستاتي وهي واجبة وفي الجوامع وعن ابي يوسف انها سنة وهو الشافعي  
وقيل هو قولها وذكر الطحاوي انها واجبة عند الامام سنة عندهما وانما يجب على من  
لانها قرينة ماله فلا تتأدى بالملك والمالك هو المهراسم لان القرينة لا تقدر من غير  
مقيم فلا يجب على المسافر دفعها لخروج الحيوان من بيوتها الفطر عن نفسه متعلق يجب  
لو اكل لا يجب عن طفله في ظاهر الرواية كما لا يجب عليه عن عبده وقيل يجب عند ايضا  
كصدقة الفطر وهو رواية الحسن بن امام وقيل ان كان للطفل مال يصح عنه اذ  
او وصيه من له اى مال الطفل فيطعم الطفل منه ما يمكن ويستبدل بالمال في اكل  
الطفل ما ينفع به من بقاءه وفي شرح الوافي والاصح ان لا يجب ذلك وليس  
للاب لا يفعله اى من مال الطفل وهي الاضحية من فرد شاة او بديلة او سبع بد  
بان اشترك فرد سبع سنة في بقرة او بعير وكل منهم يريد القرينة وهو من اهله ولم  
ينقص نصيب احدهم عن سبع والقياس ان لا يجوز البقرة والبعير عن فرد كان  
الاراقة واحدة وهي القرينة الا اذا تركناه بما اخرجها الجماعة الا البخاري عن جابر قال  
عنه ما سمع رجلا من صلح بالهدية البنية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ولا نقف  
في الشاة فبقيت على اصل القياس فلما زاد احدهم بنصيبه اللحم لا القرينة او كان  
احدهم كافرا او كان نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم لان الاشتراك ثبت

بالنق

بالنق على هذا الوجه فيقتصر عليه ويجوز ان اشرك في سبعة كما ذكره جبر في الاصل  
ولو اشرك على افعى الروايتين لانه اذا كان في السبعة فادوم اولى فيقسم لها  
وزن لا بد من ذلك جزافا الا اذا حلت به من كارهه او جله يكون في كل جانب شئ  
من اللحم وشئ من الكاكرع او من الجلال وسنهما وانما يجوز اكل ذلك صرنا  
الى الجلاله ولو اشترى شخص بديلة للضحية ثم اشترك فيها سنة جاز استحسانا  
القياس لا يجوز وهو قول زكريا لانه اعد لها القرينة فيمنع بيعها ثم وجبه لا يحق  
انه قد يبدل بقر سمينة ولا يجوز شركاء وقت الشراء فثبت الحاجة الى ذلك دفع اللحم  
ولا اشترك قبل الشراء واجب لانه بعد عن الخلاف وعن صورة الجمع في القرينة  
اولا وقتها بعد من الخمر ولكن لا يذبح في المصر قبل صلوة العيد لما خرج الشبان  
ان ابا بردة رضي قبل الصلوة فقال رسول الله صلح بك الشاة لح فقال يا رسول الله  
ان عندي جذعة من العز فقال صلح بها ولا تصلح لغيرك من اهل بيته قبل الصلوة فانما  
ذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم لشركه واصاب سنة المسلمين بخلاف غيرهم  
يفي يجوز له بعد طلع الفجر قبل الصلوة لان التأخير لا محال التنازع عن الصلوة ولا  
يخفى له في حق القرينة الا صلوة عليه والمعبر في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت  
في السوق والمضحي في المصر يجوز وقت الفجر ولو بالعكس لا يجوز الا بعد الصلوة لانها  
تسقط قبل يفتي ايام النحر كما ذكره تسقط بملوك الضاب فيعتبر فيها مكان المحل  
وهو المال كما كان الفاعل واخره قبل غروب اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر آخره  
اي اخر وقت النحر للقرض وضمة والولادة والموت فان كان انسان غيبا في اول الوقت  
غير في اخره لا يجب عليه وان بالعكس يجب عليه وان ولد في اليوم الاخر يجب وان  
لا يجب كما اعتبر اخر وقت الصلوة وفي الحيض والطمه واخر وقت السج على الميتين  
في حق السفر والاقامة واقلها اى اول الايام الثلث افضلها تضحية وذكر الذبح يلا  
لا محال الخط فان فات وقتها قبل ذبحها رزم الصدقة بعين المندرة يعني من نذر  
انه يضيح بديلة الشاة اذ لم يقع حتى مضت ايام النحر تصدق بالحقه لان الاضحية  
تعلق بعين شاته بالزمام وكذا ما شرها فقير للضحية اذا فات وقتها ولم يقع تصدق  
بالحقه لان الاضحية وجبت عليه بالشر لها فحين مشرت ولا تجزئ غيرها الا اذا كان  
قد اجمعت والضحية اذا مضت الايام يتصدق بغيرها شرها او لا لأنها تتعلق بذمته  
واما يخرجها من الجمع من الضان وهو عند الفقهاء ما تم له سنة شره ذكره الزعفراني انه



انه ان سبعة اشهر كذا في البسوط ويجري الشيء فصاعدا من الجميع والشئ من الضان والعز  
ان يحول ومن البقر ان يحول ومن الايام ان يحول ويجوز الجاء الذي لا يحول لها والمضى  
والنقطة وهي الحقة والحقة في السبعة كاي لا يجوز له الضحية العشاء والعشاء ذات  
عين والحدود والجفاء التي لا تنقضي بان يكون مجزأ اليها لا يكون في عظامها انقضى  
وكذا العجاء التي لا تنقضي الى المسك اي المذبح ومقطوعة اليد او الرجل وذاهية كثر  
العين او الاذن او الذنب او الالة وفي كون ذهاب النصف مانعا وايتان ويجوز ان  
ذهب اقل منه اي من النصف باعتبار الحقيقة وهو اختيار في الميث وقيل ان ذهب  
اكثر من الثلث لا يجوز وهي رواية هشام عن حماد وقيل ان ذهب الثلث يجوز ثم سخر  
المقدار في غير العين مستسرا اما في العين فقالوا ان شئ العين المعينة بعد ان تعلق  
الشاة لو تم فقبل لعلق اليها قليلا قليلا فاذا رأت من موضع علم عليه ثم ندد  
عينيها السالمة ويقعد كذلك فاذا رأت كذلك من مكان علم عليه ثم نظرت لتفاوت  
ما بينهما فان الذاهب بقدر التفاوت ولا يضرب تحصيلها من اضطرابها عند الذبح حتى لو  
اضيق بها اليد فجاء واضطربت فانكسرت جلدها اجزأتها استجنا فاخلطوا الزرع في  
الذبح وسقوا منه بلغة بالذبح فصار كما لو تحببت به وكذا لو تحببت في هذه الحالة  
فانقلبت فاحذت من قعرها وكذا بعد قعرها عند تحميطها في يوسف وان كان  
سبعة اشتركون في بقرة او بعير للضحية وقال درثه ارجوها عنكم وعنده صح والقبيل  
ان لا يصح وهو رواية عن ابي يوسف لا تبوع فلا يجوز عن القصر كالعاق عن الميت  
ووجه الاستحسان انه وجد شرط الاشتراك وهو قصد القرية او الضحية عن الضحية  
قرية لا ترى انه عم ضحي عن امته والقرية قد تقع عن الميت كالصدقة بخلافه  
لأن فيه الزام الولاء وكذا لو ذبح بدنة عن الضحية وستة وقران صح لاتحاد المقصود  
وهو القرية واكل المضى من لحم الضحية ويطعم من شاة من غنم وقصير نزلت  
الصدقة عن الثلث ان كان المضى غنيا لان الجهات التي وردت بها الاحاديث ثلاثة  
الاكل والاظهار والصدقة ونزب تركه اي ترك ثلث الصدقة للميت عيال توسعة عليهم  
هذا كله في الضحية السنة والواجبة بخلاف النذر واما الواجب به فليس لصاحبها ان  
ماكل منها غنيا ولا ان يطعم غيره من الغنماء ونزب للمضى ان يذبح بيده ان احسن  
والا بامر غيره ان يذبحها ويحضرها بنفسه لاداء ولي الحاكم في المستدرك والبيهقي في سنة  
والطبراني في معجمه انه عم قال لفاطمة ربهما قومي الى الضحية فاشهد بها فانه يقرن

عند ذلك

عند ذلك قطع من دمها كل ذنب علمته وقولي ان صلو في وسكي الالة قال عمر بن الخطاب  
هذا كله اهل بيتك خاتم الامم عامه قال عم الامم عامه ويكره ان يذبحها كما في  
لان نبحها ثم وهو ليس من اهليها ولو امر فذبح جازة من اهل الزرع بخلافه لو امر المحرم  
لا يذبح من اهل الزرع ويصدق بجلدها لا ذبحها او يجعل الذبح اذ ذبحه او خفي او خفي  
كان الاستقاع به غير محرم او يشترى به ما يشفع به مع بقائه لغيره لان البدل حكم  
البدل كاي لا يشترى به ما يستهلك لكل وشبهه اعتبارا بالبيع بالدارم فان نزل اللحم  
او الخلد بما يما يستهلك يصدق به لان القرية انقلب الى بدنة ولو ذبح الضحية غير بعض  
امر جازة كما تعينت للذبح بتعنيها للوضعية حتى يصب عليه ان يذبح بها بعينها في ايام  
الضحية فصار كما لو سعى بكل من اهل الذبح اذ ناله ذكاة لا ذكاة لغيره بعض هذه  
الايام ويجوز ان يحجر عن قاستها المانع ولو عطلت اثنان فذبح كل منهما شاة الاخر صح  
عنه ولا ضمان عليهما والقبيل ان لا يقض لان الضحية قرينة فلا تنادي بنية غيره  
وان يضمن كل منهما قيمة فاذبح وهو قول زرارة لا ذبح شاة غير بعير مرد ولا سحسا  
ان كل واحد منهما يكون راضيا بفعله صاحب فيكون مأذونا فيه لا ذكاة فيذبح الذبح عند  
وبنه صلح به تقع لغيره حتى لو شاة واراد بكل واحد منهما القتمان تقع الضحية  
عنه وجازت عنه ذلك ملكه بالقبيل ان ذكاه في البدن يذبح ويأخذ كل منهما الضحية ان كانت  
باقية ويجوز ان كان كل منهما اكل من ذبيحة لان صاحبه لو اطعم الكل جاز وان كان  
غنيا فكذا اذا حلل فيه وان تناحاض كل صاحب قيمته ويصدق بها اي بكل القيمة  
لاها بديل عن لحم الضحية فصارت الواجب الضحية وضع الضحية بئساة الضحية ضمن  
قيمته لا نه عليها بالاحص السائق فكانت الضحية في ملكه دون شاة الوديعة فان  
الضحية لا تقع بها الا ما لا يقصر ملكه لا بعد الذبح فكانت الضحية في غير ملكه فصح  
التدري منه **كتاب البيهية** اما غنم الكتاب بها يتعلق ما في  
السائل بها اثباتا او نفي المروءة الى الحرام اقرب عند الامام وابي يوسف وهو المكروه  
كراهة تحريم واما المكروه كراهة تنزيه في الحلال اقرب كذا في التجديس وعند محمد كل كروه  
حرام ولم يلفظ بيدي الحرام بل عدل عنه الى لفظ المكروه لعدم القاطع الدال على الحرمة  
فيه فهو يسمي ما ثبت حرمة بدليل قطعي واما ما ثبت بدليل غير قطعي من خبر اجداد او  
قول صحابي او غير ذلك مكروها **فصل في الاكل** الاكل منه فزجر وهو ما  
به الهول من الاكل ومنه ذوب وهو ما زاد على ذلك القدر ليمكن من الصلوة قائما ويسهل



عليه الصوم فهو باعور وسباع وهو ما زاد في التبع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزنا  
عليه على الشيخ لا يقصد التقوى على الصوم العذر ولا يوجب سبغ الفسف ولا يوجب  
تقليل الأكل حتى يضعف عن أداء العبادة كذا في الاختيار لأن ترك العبادة لا يجوز  
فكذا ما يروى إليه ومن استمتع من أكل الميتة حال المحنة أو صام ولم يأكل حتى مات  
أثم لا تدفع بغيره إلى التهلكة وقد يروى عنه بخلافه من استمتع من الشراوى حتى مات  
حيث لا يأثم لعدم التيقن بالبرء ولا بأس بالتفكه بأنواع الفؤاد وتركه أفضل  
لما فيه من البعد عن الشرف والسرف واتخاذ الأظحة سرف قيل إن قصد به السمعة و  
الشرة وإن لم يقصد ذلك وكذا وضع الخبز على المائدة أكثر من قدر الحاجة سرف وإن  
يضيع ما فضل من الكسرات ولا بأس بكل شيء ومسح الأصابع أو السكين بالبخير  
وبعضهم يقولون لك أن أكل جود ووضع المنيعة عليه مكره كونه تحت القصد  
أمرنا بأكرام هذه الأفعال تقصاده ومنه أكل البسملة في أوله والخير في آخره  
ولو هي من التسمية في أول الأكل فإني بها في الثانية قبل فراغه فقفا في البسملة ومنه  
أيضا غسل اليد قبل وبعد وبعد بالآبار غزل وبالشح بعد وقبل السنة  
غسل الدين قبل فقط ولا يحمل شرب لبن الأنان وبني أشج الحار إلا على الأذن  
مقوله من اللحم فصار مثله ولا شرب بول البقرة فإنه من الأغث والنفث ولا يحمل طعام  
أنا ذهب أو فضة لرجل وأمره لا طلاق ما رواه الشيخان عن حذيفة قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحريرة ولا الديباغ ولا تشربوا في أنية الذهب الفضة  
ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا وهم في الآخرة أهل عقاب ولورثته  
وهما من خلقه فالتساوي **فصل في الكسب** أفضل ما كان من الجهاد ثم ما كان من  
الجماعة ثم من الخزانة ثم من الصناعة وهو أنواع منه ما هو من وهو الكسب ثم الكسب  
لنفسه وعياله وقضاء دينه فإن ترك الكسب يجره إلى وسعة وإن كسب لم يجره  
لنفسه وعياله سنة فهو في وسعة ومنه ما هو مستحب وهو الزيادة عليه أي على الكفاية  
لما ذكره أبو سبيح فيصير بغيرها ومنه ما هو مباح وهو الزيادة للتحريم ومنه ما هو  
حرام وهو الجمع للنفقة البطر وإن وصية كان من جنس لا طلاق قوله تعالى أن الذين  
يكفرون الذهب الفضة الآية ويتفق الرجل على نفسه وعياله بزيادة أسرف لا تقبيل  
بغيره تحت قوله تعالى أنا الفقير لا يسرف ولا يقترن ومنه ما هو على الكسب لونه أي  
الكسب وإن تجر عنه لونه أو من جنس أو غير ذلك لونه السؤال فإن تركه ولم يسأل

حقيقا

حقيقا أم وإن تجر عنه أي عن السؤال بغيره على وجه لم يدان بطهره وبذلك عليه من يطهر حتى  
لو لم يبه ولم يطهره ولم يدل عليه من يطهره كان غما ويكره إعطاء سؤال المسجد فيه  
وقيل إن كان السائل لا يحيط بقاب لنا سؤالا يبين بغيره يصلح لا يكره إعطاؤه  
ولا يجوز قول هدية أمر الجواز لأن من الهم حرام إلا إذا علم المدي الذي إليه أن ربا له  
أكثر من ذلك في يجوز اعتبار الغالب ولا يكره إجارته بيت بالسوا وليتحدثت نار  
أو الكسبية أو ببيعة أو ببيع فيه لغيره إلى أن يغالب ذلك السواد أهل الكفر هذا عند الامام  
وعنده ما يكره ذلك ويكره في المصرا جاعا ومن محل الذي حرام باجر طاب له الأجر عند الامام  
وعنده ما يكره له الأجر ولا بأس بقبول هدية العبد إجابة دعوته واستعاره وأية وكذا  
يقول كسوته ثوبا وهذا فيه اختلاف الفقهاء والقبول ممن يمنع من الكل لا يشترط بملك  
المولى ويحرم الغراء وجه الاستحسان نعم كان يجيب عوق المملوك وقبل هدية على  
الفارسي وأنه كان مملوكا في ذلك الوقت ولا نه يحتاج إلى الأمانة فإنه إذا باع وهذا  
في رفق يحتاج إلى أن يصير الرق ويحتاج إلى الضيافة اليسيرة لميل إليه القلوب  
يختلف الفقهاء في ذلك فمنه ما لا بأس بأن يتصدق من فليسوا إلى ذلك  
ويقول في المعاملات قول القرد ولو اشترى عبدا أو فاسقا أو كافرا لا تأكله كثير من الناس  
فيلقب قوله مطلقا دفعه للخروج لقوله شرب الخمر من مسلم أو كتابي فيقول لنا أو شرب  
من نجوسي فيحرم عيشا ويقبل قول العبد ولا نه والصبي في الهدية والأذن كان إذا  
جار بهدية وقال أهدي إليك فلن هذه الهدية يحمل القبول منه وقالت نأما ذونة  
في التجارة يقبل بشرط العدل في الدنيا المحضة كالخبر عن نجاسة الماء فيسحق الباطل  
أن أخبر بها مسلم عدل ولو اشترى أو عبدا ويحرمي السائل في الفاسق والمسدود لو أخبر بها  
ثم يعمل بغالب رأيه ولو أراق أي من أخبر فاسقا واستمر بنجاسة الماء فأراقه فتيمم  
عند عليه صدقه ونواضا وتيمم عند غلبة لونه كان أحوط أو كان أحوط في الصورتين  
أحوط **فصل في اللبس** الكسوة منها ما هو من وهو باستر العورة وبس  
ضر الحرة والبرد عن الوديس والأولى كون من الثقل أو أكثان بين النفس والمنسج  
منها ومنها مستحب وهو الزيادة على ذلك لاخذ الرينة والظهار ربة الله تعالى ومنها ما هو  
سابع وهو الثوب الجليل المتزين ومنها ما هو مكره وهو اللبس المتكبر يستحب  
الأبيض والأسود ويكره لونه الأحمر والعصفر وهو البصيص بالصفرة والشتاء رخاء  
طرف العانة من المتعم بين كسبه قد شرب وقيل إلى وسط الظهر وقيل إلى موضع

ولا بأس من ذلك على كل حال لا بأس بغيره ولا بأس بغيره



المجلوس وإذا أراد التعم نطق العامة ويجوز من لها نقضها كما قلنا كونها ويجعل للنساء  
ليس المبركة في أصله لكن ويؤيد لستين له من عهد ٤٤٠م إلى الآن من غير تكرار لا يجوز  
أحد أربع أصابع كالحكم في ٤٤٠م يؤيد لستين له من عهد ٤٤٠م إلى الآن من غير تكرار لا يجوز  
حدود عن إبراهيم التقي أن عمره بضع جليشاً فأصابوا غنائم كثيرة فلما خرج عرضاً  
ليستقبلهم فلبسوا منهم من الحرير والديبايح فلما رآهم عظم غضب وأمر فوضعتهم فقال  
أما لبسناها الترك ما أفاض الله علينا قال فشرى ذلك عنه ثم رخص في العلم الأصبع والأصبع  
والثلاث والأربع قال فيجوز به تأخذ وهو قول الإمام ولا بأس بتوسعه وأخبرته عند الإمام  
خلد واليهما هالكا يجوز ولا بأس في البس سده إبراهيم وخمسة عشر في الحرب وغيره لما روي عن  
في بضعه عن ابن كيسان أنه قال رأيت ستة من الصحابة يلبسون الحرب سبعة إلى دقات  
عمرها برين عبد الله وأبا سعيد وأبا هريرة وأنس بن مالك رضيم وعكسه وهو كان في الحرب  
وسده غير لا يلبس إلا في الحرب لا في غيرها ويكره لبسها لصد فيها أي في الحرب عند الإمام كان  
النهاية عن لبسها أفضل بين حال وحال خلوة فالله لا يلبس في الحرب أرباباً للعدو ويجوز  
للنساء العتيق بالذهب والفضة إلا لا يجوز العتيق بها للرجال لما فيه من التشبه بالنساء ونسبة  
الرجل بقر عمام فحرم على الرجال العتيق بها إلا الخاتم والمنطقة وحيلة السيف إذا كان في  
الفضة لما روي للجماعة إلا البخاري أنه لم ير أن يكتب إلى بعض الأعيان فقبل له أنهم لا يعرفون  
كتاباً إلا بخاتم فأنفذنا من فضة نقش فيه محمد رسول الله وفي عيون الأئمة في القصة  
اليعري أنه لم كان له منطقة من أديم مشهور ثلاث حلقاتها وأربابها وطرفها فضة وخرج  
أبو داود والترمذي والنسائي عن أنس رضي الله عنه قال كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحمل سمار الذهب في ثقب الفض من الخاتم لا يتابع له فصار العلم في الثوب وكتابه  
الثوب بذهب أو فضة لا لا يجوز لبس ذلك وإجازة شد السن المحرك بالفضة فقط ولا  
يجوز الذهب عند الإمام خلوة فالله لا يجوز بها وكذلك الخلاء في السن الساقطة ولا  
المجوز لها عند من الذهب ولا يتعم بالجزء في الجامع الصغير ولا يتعم بالفضة قال شمس  
الأئمة السجدي في شرحه ونظاها من اللقطة كرم بعض شايخنا التعم بالذهب والفضة ولا يتعم  
لا بأس بذلك وإن مراده كراهة التعم بالذهب والحديد عليها ورحا الشرب وأما البشب  
وهو فلو بأس بالتعم به كالحقيق وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم التعم بالحقيق انتهى وفي شرح  
قاضيان وظاهر الكتاب يقتضي كراهة التعم بالجزء الذي يقال له يشب والأصح أنه  
لا بأس به لأنه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعم بالحقيق

ولا يصح

ولا يصح لأحد منها أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي أن جلوساً إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
قام من صدره من شبه فقال يا أيها محمد بك ربح الأصنام فقال يا رسول الله من أي شيء اتخذ  
فأجاب في ردف ولا تشبهك ولا تشبه ضرب من الخناس وقيل يبيع بالجزء يشب كأنه  
عن قاضيان وترك التعم أفضل لغير السلطان والقاضي أنه من الحاجة فحذفها وترك  
أفضل وإذا التعم بالفضة ينبغي أن يكون الفض إلى باطن الكف لا إلى ظاهره بخلاف النساء  
وأن يجعل في يده اليسرى على ما قاله قاضيان وسوى القبة أو البشب بين اليمين واليسار  
في شرح الجامع الصغير يجوز الأكل والشرب من زنا مفضض أي مفضض بالفضة وكذا  
للضب أي الشرب بالفضة والمجلوس على سريرا أو كرسي أو سرج مفضض عند الإمام  
بشرط أن السرج موضح للفضة فيبقى في الشرب موضح القدم قبل موضع اليد في الفض  
ويبقى في السرير والكرسي والسرج موضع الجلوس ويكره عند أبي يوسف ذلك عن محمد بن  
المواز وعنه يروي قوله مع الإمام ويروي قوله مع أبي أي وعلى هذا الخلاف إذا جعل ذلك  
في القف أو في المسجد وإذا جعل حلقة المرأة ذهباً أو فضة وإذا جعل المصنعة من ذهباً أو  
مفضضاً وهذا إذا كان يخلص منه شيء وأما الذي لا يخلص منه شيء فلو بأس به بأكمله  
ويكره البأس للصبي ذهباً أو حديداً لا يجمع إلا يجوز له في الشرع إذا كثر لبسها  
الزينة تأمنع من شرب الخمر وأخضع بالصوم والصلوة ليألف ويكره حل حرقه  
العرق أو الخياط أو الوضوء أو جعلها للتكبير أو الحاجة فلو يكره هو الصحيح كما في الحديث  
وأن تطلق في الجامع الصغير أن المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان سداً من الوضوء  
والخياط وسخ العرق وما رآه المسلمون حذافاً وعندنا حسن والرم وهو الخيط  
الذي يعلق على الأصبع للتذكير لا بأس به لأنه فيه غرضاً صحيحاً **فصل في النظر وعنه**  
وحرم النظر إلى العورة وهي من تحت شرة الرجل إلى تحت ركبة فالركبة عورة لا الشرة كما في  
شروط الصلوة فيحرم النظر إلى بين ذلك إلا عند الضرورة كالطبيب الخائف والمخاضنة  
والقابلة والحائض ولا يتجاوز ذلك الضرورة فيستكر كل عضو منها سوى موضع المراءى ويغض  
بصره ما استطاع لأن ما ثبت بالضرورة بتقديم بقدرها وينبغي للطبيب أن يعلم امرأة أن  
لأن نظر الجسد إلى الجسد حق وينظر الرجل من الرجل إلى سوى العورة وقد بينت أي  
العورة في الصلوة على ذكرناه ونظر المرأة من المرأة والرجل إلى ينظر الرجل من الرجل وهو  
ما سوى العورة أن استنت الشرة وفي كتاب الحشني من الأصل أن نظر المرأة إلى الرجل بمنزلة  
نظر الرجل إلى محاربه وأما قوله أن الرجل يحمل ثقله متحدياً غالباً فلو لم يجزها النظر إليه لصا











في جرحه ونحوه انه فقط ويورد في الجامع المصنف ان اتم تلك ساقه بغيره وفي رواية  
القدر يجرى ان يجرى المصنف **فصل في النفقات** تجوز السابقة باكتسابها للثمن  
والجود والبالا لا يرد الا بقرانها في ذلك فان شرط فيها جعل من اهل الجاهل بين  
بان قال لعدو المتساويين لصاحبه ان يقتدي ذلك كذا وان سبقت فلا شيء في اتم تلك  
سعتن بشرط بان قال له انك انما سبق فذكر كذا جاز في الصور بين وان شرط فيها جعل من  
الجاهل بين يجرى ان يكون بينهما جعل كفي يقتديوا به في غيرهما ان يقتديا به وان  
سبقت لا يجرى ما وفيما بينهما انهما سبقا فانه يجرى وعلى هذا الحكم لو اختلفا  
في سبقت واراد المروج الى شيء ليعلم انهما اصابا وجعلوا على ذلك جعلوا فانه يجرى  
ان يكون بينهما ثالث على ما سبق ويجوز من جانب وادعية العريضة ومن يجرى فيجب وان لم  
يجب ثم لقوله هم من لم يجب الدية فقد عصى بالقاسم ولا يرفع المدعي الى الوتيرة  
شيئا ولا يعطى سترها سايلوا الا ما اذن صاحبها فاذا اذن له في الدفع وفي اعطاء السائل  
اعطاء وان علم المدعي الى الوتيرة ان له فهو لا يجب وان لم يعلم بذلك جرحه فان قدر في الجرح  
فعل ذلك اذ ان لم يقد على البيع سكت غير راض ولا ينصرف بل يجرى حتى يتم الدية بالسداد  
هذا اذا كان جاهلا بالذمة لم يكن مقتدي به وكان الدية في المنزل لا على المائدة فان كان مقتدي  
فلا يقد على حاله لا تدان له بعض المال قاعدا فخرما يعتقد انه حلول في ذمة في البيع باب  
المعصية او كان الدية على المائدة فلا يقد وان لم يكن مقتدي به لقوله تعا فلا يقد وجرح  
الذكر يبيع القوم الظالمين والاي وان لم يكن مقتدي به وكان الدية في المنزل لا على المائدة  
فلو اصر من القوم قال الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو يقول الامام ذلك محمول على  
قبل ان يصير مقتدي به في ذلك الوقت ودل قوله ابتليت على جرحه كل الملاحية لان لا يتلو  
انما يكون بالجرح ولا يخص هذا الكلام اسما منه بوجوب المتكلم كالسبيح ويجوز  
من التخييل والتكبير ما شيد ذلك وقد علمتم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو جرح  
اي والحال ان المتكلم بعمل الفسق لانه لا يصدر منه على سبيل الاعتبار ولا يكره ان  
وان قصد فيه الاعتبار لا يكره على شاهد من الفسق نحن وبكره فعل لنا عند دفع  
شاهد وبكره الترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه قال البزازي هو بالان محصية  
والثاني والسابع اثان وكذا في جميع الفتاوى وقال الربيع لا يجرى الترجيع في قراءة  
القرآن ولا التطريب فيه ولا يجرى الاستماع اليه لان فيه تشبيها بفعل الفسق في حال  
فسقه وهو التخييل في قوله لا يجرى وفي التامنا رخصة التخييل بالقرآن والامان ان لم يجرى

الكل

الكل عن وضعه بل يحسن للصوت وتزين القرآن فذلك مستحب عندنا في الصلوة و  
لما رواه وقال الترمذي في القراءة على الوجه الذي يفسح الوجه في قلوب السامعين بحسبه  
الم يخرج التخييل عن التخييل ويصرف عن مراعات النظم في الكلمات والوقوف عن التخييل  
ان ذكره في الصوت عند قراءة القرآن والجماع والرفعة التذكير فالحكم بعند  
القضاء الذي يسمونه وجب وكذا الامام القراءة امام القراءه عند القبر وجوزها جمهور  
المشايخ وسداه من الكلام لا اجر فيه ولا وزر يحوم واقدر الخلف في نهل يكتب  
ذلك على المتكلم امه الصحيح انه يكتب وقيل لا يكتب عليه لعدم الفائدة ووجه الاول  
اطلق في قوله تعا ما يلفظ من قول الاله رقيب عتيد ومنه ما يات به كالرب والعبية  
وهي ذكر سادس وايضا حكم المعين المعلوم عند الخطاب على وجه السب والبعض والقيمة  
وهي نقل الكرم من القول الى القول في غير نفع والشفعة وهي كتمان اعرام والكرام  
هذه وجبة الا في الجرح المحرقة فانه سابع وكذا في الصلح بين اثنين وفي ارضاء اهل الجرح  
رفع الظلم عن الظالم اذ لم يكن يجرى والمحمول بذلك الوعد والوعيد الكاذب بين الصلح  
اذا لم يرغب في المكاتب ولا تكثر من الخيرة ومحصة نفسه وجبايته على غيره لطيف عليه  
وبكره التعريض به الا اذا كان الحاجة فانه يجوز كالصوالة السابقة وعن غيره ان في  
المعاريض لسدوة وفي الخائنة ان المخرج من الكذب اربع اشكال تعا وما شاء الله  
ولعل وعسى ولا غيبة لظالم يظلم الناس وان كان بصوم ووصل في اسم في السبي  
الى السلطان ليزجره كما ذكره فاضلحان ولا غيبة للمعلوم فاعنياب اهل القرية فكان المراد البعض  
فلا قال اهل القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد جميع اهل القرية فكان المراد البعض  
وهو محمول وذكر الرجل سادس وايضا على وجه الاهتمام لا يكون غيبة اذ ليس ذلك على وجه  
الغضب يريد به السب كذا في الخلاصة والفتاوى الخائنة ويحرم اللعنات الطريح و  
الرفعة عشر وكل لم يجرى ما اخرجها الحكم وقال صحيح على شرط مسلم انه عم قال في  
من هو الربا باطل الا لثمة انتصا لك بقومك وتاديبك فركسك ولو عبتك اهرا فان  
سئل في باب السبا في لعب المشطخ بله قار الا اخلو بالمحفظ الواجبات لان فيه تنجيد  
المطرحة عليه ما رويها ولم يرد الامام بالسب على اعبية اساسا لشغلهم عام فيه  
ذكرها تحقيرهم وبكره استخفاف المحصيان لان في استخفافه على هذا الفعل الحرام  
وبكره وصل الشعر شعر اذ في وبكره قوله في الدعاء سبلك بمقد العز من عركه عند الامام  
وتحدي يروي بجبار بن الاولي من العقود الثانية من العقود ولا شك في كراهة الثانية









لا يلقى انما يجرى زرعاً من جميع الجوانب وكذا حرمة الناصح وهو جواز زرعها بالبحر  
كما في العرب وهذا عند الامام وعندنا الناصح سبوق زرعاً وحرمة العين خمسة ايام ذراع من كل  
جانب لان العين لا يخرج للزراعة فلا بد لها من موضع يتجمع فيه الماء ومن موضع يخرج منه  
الى المزرعة وما دونها خمسة ايام ذراع فلا يلقى وقيل هذا في اراضيهم لصلواتها واما في اراضي  
الرجوع فبما ذكره يتناول الماء الى المخرج الثاني فيستعمل المخرج الاول ويمنع غيره اي غير جواز البحر  
والعين من المخرج في حريمه لانه المخرج ملك حريم ذلك المخرج وليس لغيره ان يصرق في ملكه لانه  
ذراعه او ما ينفع من المخرج وما وراء المخرج فان حرمه لغيره اي في الحرم ضمن النقصان ثم ليس  
كما اذا حرم جداراً من جدران المزارع او حرم جداراً من جدران المزارع وبلا اذن عند الامام وبلا اذن عندنا  
وان ذهب ماء البئر الى وادي وعرفان نهابه من المخرج الثاني لانه غير متعلق بما صنع والماء تحت  
الارض غير مملوك لا حرم فصار لا تاجر اذا كان له حانوت فاعتدا حريمه حانوتاً للمثل كالماء  
فكسرت تجارة الاول كذا في الكافي وله اي المخرج الثاني الحرم من مساوي حريم الاول لا يملكه  
وللقناة وهي تجري للماء تحت الارض حريم بقدر ما يصلحها ولم يقدر الامام بشئ يمكن ضبطه  
لا حريم لها لم يظهر لها على وجه الارض عند ما هو كالبئر في استحقاق الحرم وان طرأ لها  
ذوقا لعين اجماعاً فقدر حريمها بخمسة ايام ذراع ولا حريم لغيرها من المخرج عند الامام لا حريم  
وكذا في القنوات وعندنا البسطة يبنى عليها ويلقى عليها طينة ثم يخلط في القدر بغير  
نصف عرضة اي عرض النهر من كل جانب عند يوسف ويقدر عرضة كذلك عندنا في هذه  
بالناس كما في الحديث قال في الاسلام من اصحاب من قال سقي هذه هل يستحق له حريمها قال الامام  
يستحق وقال لا يستحق وعامة اصحاب على ان النهر يستحق حريمها بالاتفاق لان النهر لا يستحق  
عن الحرم كما لا يستحق البئر عنه واما اختلاف اصحابه في موضع الاشياء وهو ان  
النهر جازا للزراعة فاضل بينهما وان لا يكون الحرم مشغولاً بغير حريمها كالزراعة فيكون  
مشغولاً بحقه كان الحق به بالاتفاق استحقاق موضع الخلو وقوله قال لقائمة بين النهر  
والارض اي بين نهرا جارا وارض اخرى ليست في واحد منها لصاحب الارض عند الامام فلا  
يغير بينهما لصاحب النهر ولا يلقي عليها طينة ولا يمر ايضا وقيل للمروءة والهار الطين لم يفسد  
ويؤثره ما في شرح الطحاوي وهو قال الامام هو لصاحب الارض لصاحب النهر فيها حق  
ان صاحب الارض اذا زرعها اي حرمها كان لصاحب النهر سبعة عن ذلك انتهى وعندنا  
هو لربها انتهى فله ذلك كله قال الفقيه ابو جعفر ايضا يقول الامام في الزرع حرم المزرعة فيه  
ويؤثره ما في الهاء الطين للمروءة وفي النهاية عن كشف الغوامض ان الاختلاف في

كبير

كبير يحتاج الى كونه في كل حين اما انما لها الاصل في التمتع يحتاج الى كونهما حريم بالاتفاق  
واطلاق الاختلاف هنا ومنه من يخرج في ارضه ووات دفعة فخرتها وحرمتها خمسة ايام  
من كل جانب اتفاقاً يمنع غيره من العرس فيه **فصل في الشرب** بكسر الشين هو الشرب  
من الماء وسنذكره تفصيلاً فلهما شرب وكلم شرب مملوك والشفقة شرب بضم الشين من ادم  
والبراهم واصل الشفة شفقة اسقطت الماء تحميفاً لا شرباً والعظام كاللغات  
دخلت وسيمون وجيمون والنيل غير مملوك بل هي مباحة الاصل لان قهر الماء يمنع قهر غيره  
ولكل احدهما حق الشفة والوضوء ونصب ارضي وكري نهرا الى ارضه هذا كله ان لم  
يضر العامة وان اضر بهم بان كان يسيل الماء الى الارض التي سبقوا والى ارضي الذي نصب  
ونصب حافة النهر فخرق الارض في ذلك دفع الضرر عنهم واجب وفي انهار المملوكة  
والخاصة والابارة والقناة لكل احدهما حق الشفة وهذا ان لم يحق الخرب كثر الماشي  
اولا تيان على جميع الماء وان حيف ذلك فلما كان المنع لما في ذلك من البطلان حقه لا ي  
ليس له حد سمي ارضه او شجره من شئ من هذه الاشياء المملوكة الا باذن ماله لان  
سقيها له نهاية له فلا يبيع كان في ذلك بطلان حق المالك وله الاخذ بالوضوء وعسل  
النشاب ويسقي شجره وحفره في ارضه بالحرار وقوله في الاصح احضرهما قال بعض ائمة  
الحج ان ليس له ذلك الا باذن ماله وما حرم من الماء الحطب بضم الميملة وقدره للزراعة  
الخافية او كونه في حرم من الظروف لا يجوز له ان يرضي صاحبه ولا يبيعه ولا يملك ما عاز  
فكان لصاحبه كالصيد اذا اخذته لكن فيه شبهة الشك في فعل فيما يدبر بالشبهة حتى  
لورده في موضع يساوي فيه نصيباً لم يقطع ولو كان البئر والعين او النهر في ملك احد  
منه وكان من يريد الشفة من النهر الى الماء في ملكه ان يكون هناك ماء اخر قريب من هذا الماء  
فان لم يجد غيره لزمه ان يرضي صاحب الملك ان يخرج الى الماء او يمكن من النهر ان يباخذ  
بنفسه فان لم يفعل وامتنع عنه ذلك فحيف العطش فويل بالروح لانه قصداً ولو  
من يريد الشفة او التوفى ظهر يمنعه عنه الماء في غير حريمه مباح غير مملوك وفي الماء  
الحزب يقال بغير سلاح بل بجصاً ونحوه انه ان يركب بعصيته فقام ذلك مقام التعرير  
كوفي الطعام حال المحصة فان لطالبه ان يحاصره بلا سلاح **فصل** وكري مصداق  
كرب النهر بفتحها اي حفرته انهارا العظام التي لم تمسك ولم يدخل ماؤها في المقاسم وقد  
من ذلك ما سبب المال لان ذلك لصاحبه عامة المسلمين وبيت المال بعد ان يملكه وان لم يكن  
شئ على العامة كونه بحريم الامام على ذلك كان في تركه ضرراً وقد ما يفتق العامة على المصالح

لح



باعتبارهم وكوي ملك ودخلوا في القاسم على اربعة على اهل الشفة ويجوز ان يكونوا  
عاما يجوز ان كان ضاحا فلا كان دفع الضم العام بالضم الضم الخاص جاز في كل من  
الخاص لدفع مثل لا سواء ومثله عليهم كان الغرم بالغرم وكيفية كوي النهر من  
من اوله هذا خبر ان عن كوي ملك لبيان كيفية كونه واذا جاءوا كوي ارض رجل  
سقطت عنه المونة عند الامام وليس له سقى ارضه مالم يفرغ شركاؤه وفي ذلك  
وان لم يفرغوا وعندنا على المونة عليهم جميعا من اوله الى اخره بمحصول الشرب والا  
رضين فلو كان الشركاء في النهر عشرة مثله كان مؤنة الكوي عند الامام عليهم جميعا من  
النهر اعتبارا الى ان يجاوزوا ارض احد منهم فيكون انشاعا الى ان يجاوزوا ارضا اخرى ثم  
يكون على الباقيين انشاعا على هذا النقصان الى اخر النهر وعندنا المونة عليهم انشاعا  
من اول النهر الى اخره وقبل من جاوز الحفر فوهة ارضه من النهر سقطت عنه والصحيح  
الاقل واليه اشار في الاصل كان له ان يبعد الفوهة في اي موضع شاء من ارضه فكان  
منفعا بالكوي انتفاع سقى الارض فتحت مجازا ورتما ونفع دعوى الشرب بل اخرج  
استحسانا والقياس ان لا يقع كان شرط صحة الدعوى اعلام الذي في الدعوى في  
الشهادة والشرب مجهول لم ياله لا قبل اعلام ووجه الاستحسان ان الشرب مرغوب  
فيه مستفاد به ويمكن ان يملك من غير ارض يارث او يوصية وقد تباع الارض بغير هو  
فاذا استوفى عليه غيره كان له ان يدفع الظلم عن نفسه باثبات صحة بالقبينة ومن كان له  
نهر يجري في ارض غيره فاردب الارض مع الاجزاء من ارضه فليس له ذلك لان موضع  
النهر من الارض في يد رب النهر وهو مستعمل له باجزاء ماله فيه فكان القول قوله في انه يملك  
فان لم يكن في يده ولم يكن جارا فادعى له له وقصد اجراءه لا يسمع قوله ذلك بل يثبت  
انه له او انه كان له حق الاجزاء في هذا النهر في ارضه يثبتها منه فان اقامها ففي له  
وعلى هذا المسبب في نهر وعلى سطح ارض المزارع والمشي في دار الخرافان حكم الاختلاف  
فيه حكم الاختلاف في الشرب وان لم يمتص جماعته في شرب بينهم قسم على قدر ارضهم  
لان المقصود من الشرب الانتفاع من سقى الارض فيقدر بقدرها بمجمل في الطريق اذا  
فيه الشركاء فانهم يتوزعون فيه لان المقصود منه الطريق وهو في الدار المستوية والقبينة  
على حد سنه و يمنع الاعلى من سكر النهر على اسفل حتى يشرب حصتها بل لا يمتص وان  
لم يشرب ارضا اعلى بدونه اي بدون السكر في من اهل الحق لا سفل من السكر  
وان ارضوا الشركاء على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصة او على ان يسكر كل واحد منهم

في ان يثبت كان له ذلك كان الحق لهم وقد ضلوا بتركه ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى  
ارض كل واحد منهم الا ان يسكبوا باهل الاسفل حتى يروا ثم يجرى ذلك اهل الاعلى  
ان يسكبوا وليس لهم ان يسكبوا قبل ذلك وليس لواحد منهم اي من الشركاء في النهر ان  
يتفق منه نهر او ينصب عليه رجلا ودالية او حبرا او قطرة بل اذن القبينة من شركائنا  
لان في ذلك كسر حصة النهر شغل الموضع المشترك بالنساء الارض كون في ملكه ولا يضر  
بالنهر كسر حصة ولا يمانه بتغييره عن سنة الذي كان يجري عليه ولا اي ولا يسقط حقهم  
ان يوسع في النهر كسر حصة ويؤيد على مقدار حصة في اخذ الماء ولا ان يقسم بالاعام  
او ساقطة بعد كون القسمة بالكوي يسكر الكاف جمع كوة بفتحها وقد فهم في الفقه وهي  
هذا التقب الذي يتقب في الخشب ليجري الماء فيه الى المزارع والحداد ولا ان يزيد كوة  
وان لم يضره لك بالباقي من الشركاء ولا ان ينقص بعض كوة لان التقديم بتركه على حاله  
للنهر الخفية ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى له ليس لها شرب لانه اذا فعل ذلك  
يخفى ان يدعى حق الشرب لها من هذا النهر مع الاول في الانتفاعم العبد فان رغب في  
بني من ذلك المذكور لا لا يضرهم فلم يتركه ولم ينفذ بعد اجازة لعدم الوجوب  
ولو انهم من اجزاء ايضا والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يهب  
ولا يورثه بصدق به ولا يجعل مراه ولا يبدل صلح اهل الجاهل او العرا ولا يملك بال  
شتم او لعدم الملك فيه الحال والعرق ان القارة خلفاء الميت فيقومون مقامه في  
حقوقه واملاكه والوصية تحت الميراث فكانت مثل ولا يباع الشرب في دين صاحبه  
بدونه بدون ارض كما في حال حيوة قال حواهر زاده يضم الامام هذا الشرب الى  
ارض لا شرب لها فيسبجها باذن صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض مع الشرب ويدفع  
بصرف النقاوت الى قضاء الدين وان لم يجد ذلك اشترى على تركه الميت ارضا بغير شرب  
ثم ضم الشرب اليها وباعها ثم صرف الباقي من الارض الباقي في العرا ولا يضمن من ملاء  
او شي شجرة فنشئت ارض جارة او غرت لانه مستتب غير متحد لان ان يملأه ارضه  
ويقبلها والمستتب انما يضمن اذا تعدي وفعل في ارضه ليس بعدد كالواد وقد اذ في ارض  
فاخره وارجاء فانه اذا اودق مثل الدابة لا يضمن وان اودق بملءها يضمن لا ترى ان يضمن  
بها في ارضه لا يضمن ما عطب فيها ومن حفر في الطريق يضمن ولا اي ولا يضمن من حفره  
من شرب غيره هذه رواية الاصل وبها قال المرحوم حواهر زاده وفي رواية يضمن وهو تعالى  
في الاصول **كتاب الاشربة** ويبيح جمع شراب وهو في اللغة ما يشرب وهذا

ارضه



ما يشرب ويسكر يحرم الخمر وما يشرب ويسكر في أوله وبالمر في آخره من ماء العنب اذا غلغ  
واشتد والقرف بالزبد شرط عند الامام لان الغليان بداية الشدة وقذف الزبد  
كالهوا والمكافاة للزبد كالحق والكافا المستحق وحرمه البيع فتشاط بالكم لا يخلو طاهرا  
لم يشترط القذف بالزبد لان القذف المسكر يحصل بالاستعداد وما هو الموشى في القاع  
العداوة والصدق عن ذكر احد تعالى وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاستعداد  
لحياطة وحرم الطلوع وهو كسر الاذن ما طبع منه اي من ماء العنب وهو عنب طبع خفي ذهب  
كذا في الهداية والكافي وفي الخط الطلوع اسم للثلاث وهو ماء عنب طبع خفي ذهب  
ثلاثة وثلاثه وصار سكر وهو موافق لقول صاحب العفة وشدة في صحاح الجوزي  
لكن من غير ذكر الاسكار فان ذهب الطبع نصفه سمي منصفه فان طبع اذ في طبعه سمي  
بازقا اذا غلغ واشتد وكل ذلك عندنا حرام اذا غلغ واشتد وقذف بالزبد وان لم يقد  
فهو على الخلو في وجبه السكر وهو يقتضي النبي من الرطب اذا غلغ واشتد  
في الهداية وقفيح الزبيب اذا غلغ واشتد واشترط قذف الزبد من علي ما في الخبر  
من الخلو في الكلا من هذه حرام ولكن حرمتها دون حرمة الخمر لثبوت حرمة نبيذ لا  
شبهة فيها فطعية اخبر عن ذكرها شرها فيما سته لظن غليظة لذلك وجبته هذه  
الاشربة المذكورة بعد الخمر مختلف في غلظتها وحسنها ففي رواية غليظة وفي اخرى  
خفيفة ويكفر سكر الخمر دون سكر هذه فانه لا يكفر بعد شرب قطرة من الخمر  
وان لم يسكر بخلاف هذه فانه لا يحسد شرها ما لم يسكر فيكون بيع هذه ويعين  
سكرها القيمة عند الامام خلوها فالها قال لا يجوز بيعها ولا يضمن سكرها وانه قال  
الثلاثة وفي الخبر عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماع لم يجوز احد منهم ولو بقي  
الخمر او غيرها بعد الاستعداد لا يحل وان ذهب الثلثان لان الزمة قد انقضت فلا يرضى  
بالطبع لكن قيل لا يحل ما لم يسكر لا يتم بشرط الحقيقة كاذكره قاضيا في شرح  
للمامع الصغير ويحل نبيذ التمر والذبيب اذا طبع اذ في طبعه وان غلغ واشتد ما لم  
يسكر ولا نبيذ الصل والبنين والحنطة والشعير والزرع لقوله عم الخمر من هاتين  
الشجرتين النخلة والعنب والمراد بيان الحكم لان الحقيقة في ماء العنب راه سلم  
وعمر وهو شكل في نبيذ التمر والزبيب اذا طبع اذ في طبعه علي مذهب الامام والي قول  
التمه لان يقال هل الخمر في الحديث عليا ذكر ارجا للكلام يخرج العادة فان العادة  
جرت بانها ذاهك كذلك والخططين من الزبيب والتمر وحل نبيذ الصل والحنطة ما عليه

الخمر

طبع اذ لا يقلبها لا يدعو الى كثرها ولا يحل المثلث وهو عنب العنب اذا طبع  
خفي ذهب ثلثاه وثيق ثلثه وان غلغ واشتد وسكن من الغليان ولو صب  
الماء على العصير وطبع خفي ذهب ثلثا الكحل لا يحل لان ما يذهب اذ من الماء  
للطافة او يذهب منها فلا يكون الا ذهب ثلثي العصير فلا يحل ولو صب الماء على  
المثلث وطبع في حكم المثلث وفي الخبر ان كثرها رايتان الوجوب وعدمه و  
الصحيح وجوبه علي بن سكر بنى شرها وحل هذه انما هو عند الامام والي يوسف ودقوع  
طلوع من سكر بنى منها تابع الحمة فقدمه لا يقع لعدم حرمتها والكحل حرام عند محمد  
فيقع طلاق من سكر بنى منها لم يمسها عنده وبني ويقول محمدان هذه حرام بقضي  
قول مالك والشافعي والخلو فانما هو عند قصد التقوي واما عند قصد التمسك فيم  
اجماعا سئل ابو حفص الكسبي عن هذه فقال حرام فقيل له حالف الشيعين فقال لا انا  
يجوز من الاستمرار والناس في زماننا يشربون الخمر والسمر وشرب للبر ولا يحل اجماعا  
كل في الحاقيق وحل الخمر كحل او لو خللت بجلج كالماء الملح والخنزير ثم اذا صار  
غلو يظهر ما يوجب من الاثام واما اكله وهو الذي انتقض منه الخمر فقيل يظهر تبعا  
وقيل لا يظهر انه ينجس باصابته لخر ولم يوجبها بوجوب صلابته وقال الشافعي لا يحل  
تخليل الخمر لانه لا يصل من ماله ما يبالا تشا في الدباء وهو القرق والحشم وهو  
للزهر والخضر والمرق وهو الطرف المطلي بالزيت والنفير هو الطرف من الخمر المنقوع  
فان هذه الظروف كانت تحت حقه بالخمر فلا حرم النبي عم الشرب في هذه الظروف  
لغلظا واشتد بها فلما تركوا الخمر واستقر الامر باجاء عم الشرب بها وبي سلم من حديث  
بريد عنه عم نبيكم عن الظروف فان غلغ لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل سكر حرام ويكره بيعه  
يحرم واما عنبه لعدم القاطع شرب دونه في الخمر لا يشاط به ان في اخر الخمر لا يحل  
نار به بل سكر لان وجوب المقد في قليل الخمر يكونه داعيا الى الكثير والدور ليس كذلك فانه  
لا يشرب النبي لا صفيها الا بالسكر كما يجوز الانتفاع بالخمر وان يراي بها جرح اذ في دبر  
دابة ولا سقيا ديبا ولو صبها التداوي لانه انتفاع بالجنس الحرام فلا يجوز ويضم منه اوله  
عدم الجواز بغيره وفي النهاية عن الاخيرة لا يستشفاء بالحرام يجوز اذا علم ان فيه شفاء  
ولم يعلم دوا غيره ولا تنقي الدواب الخمر طلقا سواء قويت اليه او حل بها او حلا يحل  
الخمر اليها فان قويت الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع الميتة حيث لا يجوز حملها اليه بخلاف  
قوله اليها ولا بأس بها والقار الذي في الخمر لان ما فيه ينجس خلو لكن يحل الخمر دون

الخمر



**كتاب الصيد**

فله يحمل الذبيحة إلى القتل هو صيد بمعنى الصطية وهو الذي  
على الصيد من حيث الفعل بالصيد وهو جاز في الجرح وهو الكوا سر من سبع انبياء  
والطير الكلب والفرس والتمرد والبق والعقاب والصفرة والبازي المعلقة لقوله تعالى وما علمكم الساعة  
من سم وغيره حاله كالسكن والسيف اذا اصاب بجرح لما روي أصحاب الكتب الستة عن  
بن حاتم قال قلت لابي حنيفة ارمي بالعرض الصيد فالصيد قال اذا اصاب بجرح بكل  
واذا اصاب عرضة فقتل ولو تأكل فانه قد قتل لما في كل اجل اكل ولا يؤكل لا جرحه  
ولا ذنبه من الجرح في اي موضع كان تحقق الزكوة الا صطرية وعن الامام والي يرف  
في رواية الحسن ان لا يشترط ولا بد من كون المرسل او الرمي مسلما او كتابيا لان الكتاب في أصل  
للزكوة الاختيارية فيكون اهله هو صطرية بجرح في الجرح والوفائي ولا بد ان يكون  
المرسل او الرمي التسمية عند ارسال الرمي فسر ذلك التسمية حامدا للحيث وانما  
يجزى كما تقدم في الذبايح وكون الصيد مستعاضا بقوايه او بجناحيه وان لا يكون  
بعدا لقاري عن بصير فلوري وغاب عن بصير مستعاضا بسجته فادركه ميتا فان لم يفر  
عن طليح اكل لبيده وسعده وان بعد عنه حرم اذا كان في وسعه ان يظلمه كما  
سبنا في تفصيله وان لا يشرك النعام من الجرح غير النعام منها او من ذكابه  
اخره كالوشني والحيثي وان لا يقول ذوقته بعد ارسال الخياط كان للصيد  
ان طالت بعده لم يكن الا صطيحا مضافا الى ارسال الا ان الذكابه كما تفصيله للصيد فانه  
يكون مضافا الى ارسال لانه يمكن حيلة للصيد بجرح الصيد بكل جراح علم من  
ناب او ذي مخالب وعن اي موضع انه لا يجوز بالوسد والذئب لانه كما يعملون في  
الاستباحة منه والذئب لحسامته كذا في الهداية وذكر في المحيط الذئب بدل القرب  
ولا يقع ايضا بالخمر لانه نجس العين وبشيت النعام عند الامام بغالب الراي  
او بالرجوع الى اهل الخير ولا يقدر بشي لان المقادير تعرف بالصدق لا بالاجتهاد  
الذي في المبطلين وعدوما وهو راية عن الامام بحيث النعام في ذي الذاب بترك اكل  
لذاته وفي ذي الخيل بالاجابة اذا روي جرح ارسال لان الذاب يحمل الخنزير فكيف  
وذا الخيل يحمل فالتفريق بما يترك تحمله فان طبعه نفور ويحلم زوال الاجابة  
واشترط في الاختيار ترك اكله والاجابة جميعا في الهند يحرم غير الكلب طوا كل سائر  
اكل لان البازي ذو مخالب تركه اكل ليس بشرط الا لا يؤكل للصيد ان اكل منه الكلب  
او الهند لانه ذواب وتركه اكل شرط فان اكل ذواب او ترك الاجابة وذو مخالب

بالحرم

بالحرم بغير حرم ما صاده بعد اكله حتى يعلم ذلك حرم ما صاده قبل اكله  
ما كسبه من اكله من جرحه بان كان في الغارة وهذا باقيا وكان جرحا وهذا عند الامام خلافا  
لهما والا يؤكل فان شرب الكلب من دم الصيد ان شرب منه بضعه فما دام لم ياكلها  
بل انه حمل على الصيد واتبعه اكل الصيد وان وصلة اكل الكلب البضعة التي قطعها فاما  
بغير صيد وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد لان هذه عادة الصيادين او اكله  
سنة بعد اكله صليحة لانه بعد اكله لم يبق صيد فلم يكن اكله من الصيد بجرحه والواكل  
القطعة التي قطعها بنش قبل اخذ الصيد حيث لم يؤكل لانه كذا جرحا وان خففه ولم  
يجرحه لا يؤكل لعدم الجرح والكل كذا في وكذا الوشني كذا غير محتم او كلب بجرحه وكتب  
تركه من التسمية عند ارسال الرمي او كلب لم يرسل للصيد فانه لم يؤكل في ذلك كذا ترجيح  
لجرحه احياطا وان ارسل سلم كذا فخرج بجرحه فان جرحه الصيد بالعكس بان ارسل  
بجرحه وخرج سلم فان جرحه الصيد ان لم يرسل احد بان انقذت فخرج سلم او غيره  
فالصبر للزاجر فان جرحه من جرح صيده اكل وان كان المرسل فلو ف ذلك وبالعكس بان كان  
ارسل ولم يسم ثم جرحه وسمي فالصبر بحال ارسال الحاصل انه اذا اوقع ارسال والرجوع الى  
الارسل لانه تركه اضطرارية ولذا شرط في التسمية فان عدم ارسال وقيم الرجوع بقاءه  
فكانت الصبر لانه لا يترك ارسال وان ارسل على صيد فخرج من على ما دام على ارساله  
الا يمكن تعليمه على وجه باخذ ما عينه لا خذ فسقط اعتباره وكذا لو ارسل على صيد وبشيت  
واحد عند ارسال فاخذه كلها اختلفت الزكوة تقع بالارسل وهو واحد فيكفي فيه بشيت واحد  
على وجه الشايعين بشيت واحد وان ارسل الهند فكن حيا يمكن ثم اخذه لانه لا يمكن  
ليستح بل ليس يمكن وعن عثمان لا يملك في الهند فكن حيا ينبغي للعاقل شلها يمكن للصيد  
شيت يمكن منه فينبغي للعاقل ان لا يجاهر بالخلاف في هذه بل يطلب الفرصة ولا يتعم بالصيد  
بغير الكلب اذا اكل من الصيد فتعلم وينبغي للعاقل ان يتخط بغيره كما قيل للصيد من وعظ  
بغيره ويطلب اللحم الطيب من صاحبه ولا يقبل الحبيث وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا  
الطيب وينبئ ثلثه او حشا فان تمكن من الصيد وآثره ويقول لا اقل نفسي فيما اعلم  
وهكذا ينبغي لكل عاقل اقوال بل من الاخير ان لا يعتني المرء بشان من يعتني بشان  
وهذا لا ينبغي لعاقل فلعن الاولي ان يقال يشب ثلثا او حشا بغيره من طاعة وجهه  
فان تمكن من الصيد وآثره ويقال ان لا اعني فيما لا يزيدني غير ذلك وهكذا ينبغي لكل عاقل  
وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك الا كان للصيد لو ارسل فكن حيا حتى يتمكن من الصيد ثم اخذه



عن دلوارس على جسد فقتله ثم اغدا فاكل جميعه الا ان ارمال لم يقطع فهو الكوري  
صيدا بسهم فاصاب به اثنين ولو كنت الكلب على الاقل ولو لم يمت منه اخر فقتله ولو  
الثاني لا تقطاع الا ارمال بكنه طوبى للسترحة واذا ربي سرعه وسمى عليه عند الربي  
اكل اصابا نجره لتحقيق الذكوة الاضطرابية وان رها اي ترك السمحة عدا حرم  
ما اصاب سوار جرحه او لا وان وقع السهم به فمحا في الشيطان تكلفه بمشقه وغاب  
عن بصير فالتبعه ولم يقدر عن طلبه ثم وجلا ميتا هل اكله ان لم يكن به جراحة غير جرح السهم  
حتى لو كان به جراحة اخرى لا يحل فقد عن الطلب او لم يقدر لا نه ظهروا به سببا ان  
يوجب الحق والاخر للحرمة فيغلب الموجب للحرمة ولا يحل ان قد عن طلبه ثم وجلا لما ربي  
ابن ابي شيبة في مصنفه والطبراني في معجمه عن ابي ذر بن عذبة عم في الصيد بنو رعي  
صاحبه قال لعل هو ام الارض قتله ولحقه فيما جرحه الكلب اذا غاب كلهم فيما جرحه  
السهم فان لم يقدر عن طلبه ثم وجلا ميتا هل ان لم يكن به جراحة غير جراحة الكلب ان  
قد عن طلبه وكان به غير جراحة الكلب فلا يحل وان راء قد وقع في ارض او على سطح او جبل  
او سجا وحايطا او جرة ثم تروى الى الارض فان حرم لا محالة انه مات جرحا لربي اذ كان من الماء  
والسقوط من علو على اذكر ماله وكذا لو وقع على ربح منصوب او قصبه قائمة او جرفا او  
جرح با حرم لا محالة ماله بحد هذه الاشياء او بترديه منها وان وقع على ارض ابتداء هل  
اذا كان لا محالة زرعته وفي اعتبار سداب الاصطيد وكذا لو وقع على عرق او اجرة  
او جبل او سطح فاستقر ولم يخرج حل ولو جرح بان انقلب رأسه او انشق بطنه لا يحل  
فقال ماله بسبب آخر كذا في المتنق وان وقع في الماء فان حرم سواء غرس جرحه في الماء  
اذا كان بربا لان سقوط البري في الماء سبب الهلاك ظاهر فلو لم يكن كذا في الماء  
وان كان الطير اياها فوقع فيه فان الغنم جرحه فيه حرم لا محالة ماله بسبب دخول الماء في  
الجرح والاى وان لم يغرس جرحه فيه حل لعدم سبب سوي لربي وحرم ما قبل الخواص  
بعضه فلو كان في راسه حدة فاصاب جرحه يحل وهو حرم لا ربي له سقى بذلك لا  
الشيء بعرضه وقتله البندقة ولم يجرحه لان البندقة قد تكسرت فخرج فكانت كالحراض  
حتى لو جرحه حل وان اصاب الصيد بحجر به حدة وجرحه جرح الموت بالجرح فقتله لا يحل  
الصيد لا محالة انه قتله بقتله وان تحفقا اكل لتعين الموت بالجرح وان لم يجرحه الا  
مطلقا سوار كان للجرح خفيفا او ثقيل ولا يراه بسيف او بكنين فاصاب فله ايا اصاب  
الصيد فله السكين او السيف او مقبضه فقتله لا يحل والاصل هنا ان الموت ان حصل

كان

الجرح يتحقق لو اكل وان حصل بالثقل او شك فيه لا يلزم كذا او احتياطا وشرط في الجرح الاراء  
على هذا في القاسم الصغار فانه قال ان لم يسلم الدم لا يحل ولا يشترط وهو قول ابي بكر  
الوسكان وقيل ان كان الجرح كبيرا لا يشترط الاراء لانه كالدخ هينة وقد يحبس الدم لظلمته  
وان كان صغيرا يشترط لتحقيق معنى الذبح ليلان الدم الجفان اذا لم يشبه الذبح هينة وان  
اصاب لدم ظلمته او قرنه فان ادمه حل لان الربي يحل الجرح بسج والاراء دليل جرحه ولا  
اخذ ان لم يدمه فلا يحل لحم تحقيق الجرح وان ربي صيد فقطع عضوا منه اكل الصيد  
لو جرح الجرح دون العضو فانه لم يؤكل لانه سببه لما اخرج الوداد والتردي اذ قال ع  
ما قطع من البرية وهي حية فموتته وان قطعه ولم يمته منه فاذ اكله الشاة اكل العصف ايضا  
كالصيد لانه غير قطع حقيقة لعدم اياته ولا حكم الاحتمال الشاة والاى وان لم يحل الشاة  
فلو لم يؤكل العصف لانه قطع حل وان قد نقصت او اكلت او الاكثر من جانب الجرح واصل  
الرأس اقل منه اكل الكل وكذا لو قطع نصف راسه واكثر فانه يؤكل كذا لا يمكن في هذه الصرا  
حيث فوق حيوة المذبح فلم يتنا وللملوك ولذا لو وقع في الماء وفيه هذا القدر من الحيوة  
او تروى من جبل او سطح لا يحل بخلافه اذا كان الثلثان من طرف الرأس والثلث من طرف  
الجرح لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح بخلافه اذا قطع اقل من نصف  
لو كان المذبح واذا ادرك الصيد حيا حيوة فوق حيوة المذبح فلو بدع من كونه  
لوجود القدر على اصل قبل حصول المقصود باليد اذ المقصود هو الاية وهو لا تثبت قبل  
موته فان تركها استكمل منها حرم لانه ميتة اذا الواجب فيه الذكوة الاختيارية ولم يفعل وكذا يحرم  
لو تركها غير ممكن في ظاهر الرواية عن الامام وان ادركه ولم يبق من حيوة الا مثل حيوة المذبح  
وهو اى ايد من الحيوة مثل حيوة المذبح مالا يتسم بقاؤه بان لم يبق الا مضطرا اضطر المذبح  
فلم يدركه حيا اى حكم هذا ما ادركه ميتة ان هذا القدر من الحيوة لا يعتبر كان ميتا حكاه  
الصمد الشريفي ان هذا وافق وقيل هو قولهما وعند الامام لا يحل بل لا بد من منية ايضا بناء  
على ان الحيوة الخفية مجترة عنه وغير مجترة عنه فان ذكاه حل اتفاقا وكذا ان في الشربة  
والنظرة والموترة والنبي قرأ شق الذئب بطنها وفي حيوة خفية وهي حل عند الامام  
وعند الفقهاء لقوله تعالى الا اذا كنتم من غنم او من غنم فصل وعند ابي حنيفة  
ميتة ميتة وهو ان يكون بجوار عيش مثل حقا ان كان بجوار عيش ميتة يحل لانه لم يكن  
ميتة بالجرح وكذلك عند محمد بن حنيفة ميتة لانه قال ان كان بجوار عيش فحقا ميتة  
الجرح حل اكل والا فلو لانه ميتة ميتة ميتة حقا وان ربي صيد فاختنه

ح



وهو من جنس الاشياء ثم رآه آخر فصل في الاول وحرم لان موته بالوحي الثاني وهو ليس بركوة  
 له لوجود القدر على ان يكون الاحتياطية ومن الثاني الاول فمعه جرحها كانه لثقل حيد ملوكا  
 الاول وقية المثلث تعتبر يوم الاول فليقره قيمة ناقصا بجرحه الاول كالواحد بعد  
 مرضا فانه يضمن قيمته ناقصا بالمرض وهذا اذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الجرح  
 اوله وان لم يمت بالثاني فمعه جرحه وان لم يعلم او علم ان الجرحين ففي الاول  
 يضمن الثاني ناقصا جرحه ثم يضمن نصف قيمته بجرحه جرحين ثم يضمن نصف قيمته  
 الجرح وان لم يمت به فان لم يجزعه عن جنس الاشياء حل لا يفي ذكوة اضطرارية  
 وهو ما يفي بها وهو الثاني كانه هو المصاير له ومنه رسل كلبا على صيد فادركه  
 فصرعه فصرعه ثم انه بعد ان صرعه صرعه فقتل كل ولا يجب فيه الزكوة الاحتياطية  
 صرعه ليجرم وكذا لو رسل رجل كلبين فادركاه فصرعه احدهما وقتل الاخر فكل رسل  
 رجلين على صيد كلبين بان رسل كل منهما كلبا عليه فصرعه احدهما وقتل الاخر فكل ايضا  
 وهو كصاحب الكلب الاول كانه صاده وهذا اذا رسل سكا او رسل الثاني فكل صرعه الاول  
 ولو رسل الثاني بصرع الكلب الاول المصير حرم لان موته يقتل الثاني وهو ليس بركوة له  
 لوجود القدر على الزكوة الاحتياطية ومن الثاني الاول فمعه جرحها كانه لثقل حيد ملوكا  
 سبع حشا فقلته اسنانا فراه او رسل عليه كلبا وباراه فاذا هو صيد طيب فكله فان  
 ان السموع حبه آتى او بقر او شاة لم يجل الصيد للمصاير في قتلهم جميعا لان رسل في  
 صيد وصار كانه ربي الى آتى علما به فاصاب صيدا فانه لا يؤكل وان تبين ان السموع  
 حبه صيد كل ان كان كونه اللحم كما يحل عشر كانه قصدا لمصطيد **كتاب الرهن**  
 هو لغة حبس الشيء اي شي كان باقى سبب كان وشرع حبس شيء يحق يمكن استيفاءه  
 اي الحق منه اي الشيء كالدين فانه يمكن استيفاءه من الرهن بان يساع جلاوى الدين  
 لان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيلها من شيء اخر فلا يجوز الا اذا كانت بصورة نفسها  
 كالمضروب والمرد بدل الخلع وبدل الصلح عن دم عن لان المعجزة الاصلية فيها المثل  
 او القيمة ودر العين تخلص على عليه الجرح وهو دين وكذا تنقح الكفالة والاراءة  
 وينبع وجوب الزكوة على من هو في دينه في مال بقدر القيمة ولو كان الواجب هو الدين  
 ثبتت هذه الاحكام ويستحق الرهن بايجاب قوله كغيره من العقود ويتم بالقبض بلزم  
 وقالوا كل يلزم بنفس المصدق كالبيع ولنا قوله تعالى فانه مقبوضة علقه بالقبض فلا يتم  
 الا به حال كونه محمولا اي مجموعا احتراز من رهن الثمن على الشيء بغيره عن الراهن وسامه

احتراز من الشغل باحدهما فلو رهن دارا وسلمها وهو واستاعدها بالزم عقد الرهن  
 بغيره اثنان بعد جرحه واستاعده منها فمعه احتراز من الشغل كذا ذكرنا الزاوي وفي شرح الوحي  
 قالوا الركن بخره الاعجاب كانه عقد يتبع قيمته بالمشيخ كالفه والصدقة والخلف في القبول  
 قالوا بعضهم انه شرط وظاهره في المحيط بنسب اليه كنه فانه قال في الامان الاجارة بدون  
 القبول ليست باجارة وكذا الرهن حتى لا يمتد من خلفه لا يجوز ولا يرضى بدون القبول  
 وهكذا ذكر في المسوق واما القبض فشرط للزوم كالمعوان وقال بعض اصحابنا شرط للمعوان  
 والتعليق بين الرهنين وللمرهن رفع الراهن المانع عن القبض في اي في الرهن في البيع  
 قبض للرهنين والبيع لان القبض فيه حكم عقد شرعي فنكف في التخلية وللراهن ان يرجع  
 عن اي من الرهنين قبل القبض اي قبض المرهن للرهنين فاذا قبض لزم بالقبض لا يمتد  
 يتبع وهو مقبوض بالاعمال من قيمته ومن الدين يضمن ان الرهن مقبوض بالقبض من قيمته  
 قبضه ومن الدين ثم فرع عليه بقوله فان هكذا وما اى القيمة والدين سواءا للرهنين  
 سوية لانه حكم وان كانت قيمته اكثر من الدين فالرهن يدر على الدين امانة لان المقبوض  
 بقدر يقع به الاستيفاء وهو بقدر الدين وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وقبض  
 الرهن في الباقي شيئا اذا رهن ثوبا بقيمة عشرة بخره وهكذا عند المرهن سقط منه وانه  
 قيمته طوبى الراهن بخبره وان كان حصة عشرة فالحصل امانة وتعتبر قيمته يوم  
 القبض كايوم المهلك ويملك الرهن على ملك الراهن فلو رهن عبدا فملكه عليه  
 للرهن ان يطالب الراهن بدونه لان الرهن لا يسقط طلب الدين ولا ان يجسده بآي الرهن  
 بالدين وان كان الرهن عند لان حقه باق بعد الرهن وليس جزاء الظلم فاذا ظهر بطل  
 عند القاضي يجسده بغير الظلم وله ايضا ان يجسب الرهن بعد نسخ عقده حتى يبيض  
 دينه لان يراه لان الرهن لا يبطل بخره الفسخ بل برده على الراهن بطريق الفسخ  
 فانه يبقى بغيره ما بقي القبض والدين وليس عليه اي المانع ان كان في دينه ان يكن الراهن  
 من بعده لا يبا ان حكم الرهن الحبس المدام الى ان يفضي الدين فكيف يصح الوفاء من  
 ثمنه وليس للرهنين الاستقاع بالرهن فليس له ان يسكن الدار المرهونة ولا ان يلبس  
 الثوب ولا ان يستعمل الجدة ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك مستحقا للوفاء ولا  
 يبطل بالرهن اي ان الرهن لا يبطل بالتعدي واذا طلب المرهن دينه امر باحضاره  
 الرهن او كانه قبض الرهن قبض استيفاء فلو امر الراهن بقبضه الدين قبل احضاره  
 لزمه هكذا يجوز ذلك او كان هكذا قبل ذلك فليس المرهن مستوفيا دينه مرتين فاذا حضر

الرهن



أما الرهن بتسليم كل دينه أو لا يستعير حق المدين كما تعين حق الرهن بأعضا الرهن  
تحقيقا للتسوية ثم امر المدين بتسليم الرهن كما في البيع والثمن فان البائع يحضر البيع  
ثم المشتري يلم الثمن أو لا وكذا يبرأ الرهن بأعضا الرهن أو لا لو طاله الدين في غير ذلك  
العقد فالحال انهم يكتفون بحمل الرهن مؤننه لان لا مكنه فيما لمؤنه فيه سواء ولهذا لا يشترط  
مكان الا بقاء في باب السلم فان كان له حمل ومؤنه فلا ان يستحق دينه بلو اعضاء الرهن  
لان عين الرهن امانة في يده فلا يكون عليه الرد بل يكون عليه التسليم وليس النقل الى اليد  
اخرجه فصارها قطاعة بحكم العقد فلا يصير عندنا في حيا الدين ولكن للرهن اربعة  
بابه ما هلك الرهن لانه غايب فيحمل المملوك فيبطل الدين فاذا حلف اعطاه دينه وكذا  
ان كان الرهن وضع عند عدل لكونه في ذم الخبير بالرهن فلا يكلف بالحصار ولا  
بأعضا رهن رهن بامر المدين بامر الرهن حتى يقبضه لانه صار دينيا بالبيع بامر الرهن  
فصار كأن الرهن رهنه وهو دين وان قبضه يكلف الحصار ليقام العدل مقام المدين  
ولا تكلف ايضا ان يقبل الرهن بعض حقه بتسليم حصته من الرهن بل لو حبس حتى  
يقبض الباقي من الحق كما في حبس البيع والرهن ان يحفظ الرهن بنفسه ورجعه وولا  
وعادته الذي في عياله كما في الوديعة والجرم الخاص وهو الذي استأجره مشاهير اوسا  
كولد الذي في عياله والمحترفة المأكنة ولا عبرة بالنفقة حتى ان المرأة لو دفعته  
الى زوجها لا تضمن فان حفظه بخيرهم او ادفعه ضمن كل قيمته وكذا ان تحرقه فانه  
يضمن كل قيمته كالغصب وجعل الخاتم في خصره ايتى او اليسرى لانه يستعمل كذلك عادة  
والمدين غير اذون له في الاستعمال فان جعله في اصبع اخر غيرها فلا يضمن ولا يستعمل  
كذلك عادة فكان ذلك من الحفظ دون الاستعمال فلا يضمن كما ذكره القدروري في شرح مخد  
الكرخي لكن في كتاب الغصب من القنادي الصغري ولو كان المدين امرأة فتعنت بلقائم في اي  
اصبع كان ضمنت لان النساء يتخمن في جميع اصابعهن وفي شرح الوافي لو لم يسم الخاتم الرهن  
فوق الخاتم يضمن ان كان ممن يتحمل بلبس حائنين واذا فلو والمارد عدم الضمان فيما احدث  
لا استعمالا ان لا يضمن ضمان الغصب لان لا يضمن اصله لان الرهن مضمون بالدين كما عرف  
فيسقط بملوكه اقل من قيمته ومن الذي كما مر وعليه المدين مؤننه حفظه ودره الى يده اقل  
الرهن او رجعه كما مر ببيت حفظه الذي جعل فيه واجره حافظه لان اساكنه حفظه  
ولجب عليه فتكون مؤننه عليه اما جعله لا ين والمداواة من الخراج او المزد والفاة من الجباية  
فتقسم على المقصود والا مائة فاصح حقه للمضرب فعلى المدين وما هو حصته الا مائة فعلى

الرهن لان سبب وجوب العمل واخراته الضمان فتقدره مؤننه بقبضه واصلحه على  
الرهن وذلك كالنفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة الخيزر والارهن وسعى البستان وتلقي غله  
وجزائه والقيام لمصلته والاصلاح فيه ان يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وبقائه في عين  
الرهن سواء كان في الرهن فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا منافعه مملوكة وما يرجع  
الي حفظه فحق على المدين اما خاصة او بالتقسيم كما مر وما اراده احداهما وجب على صاحبه  
بلو امره هو يرجع لانه قضاء دين الخبير امره فلا يرجع به وان اراده بامر الخاصي يرجع به لان التقاضي  
ولا يبرأ عامة فصار كأن صاحبه امره بدو عن الامام لا يرجع ايضا ان كان صاحبه حاضرا بنا على  
سبيل المحرقات القاضية على الحاضرة عند الامام فلا ينفذ امره عليه وعندنا ما يلي عليه حاضر  
وغايبا ينفذ امره عليه ولما تدين **باب ما يجوز رهنه والرهن بغيره لا يجوز** لا يصح  
رهن المانع وان وصيلة مالا يحتمل القسمة ومن الشريك لان موجب الرهن كما عرف لم يثبت بد  
الاستيفاء للرهن وهو يتحقق في الجزء المشاع بل لا يثبت الا في جزء معين وفيه خلاف فالكذا الشافعي  
ولو لم يشرع عند الرهن عند الامام ومحمد حتى لو سلط العدل على بيع الرهن كيف شاء فباع  
نصفه يفسد الرهن في النصف الباقي خلافه في يوسف قال ان الطارئة يمنع بقاء الرهن كما  
لا يمنع بقاء الهبة لان البقاء اسهل من الاستداء واجيب ان الكلام في حق الرهن وكذا يرجع الى  
الحق فالبراء ولا يتبدل فيه سواء كان له مزية في الكاخر ولا يقع رهن الثمر على الشجر بدون الشجر  
ولا رهن الزرع في الارض بدونهما لان المرهون متصل باليسر وهو انصال الحقة فكانت له  
المشاع ولا رهن الشجر او الارض شعولين بالقر والزرع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده فصار  
كالشاع ولو رهن الشجر بغيره باجاء لانه رهن الارض بما فيها خلقه وذلك جائز وكذا الرهن  
الدار والقرية بما فيها من متاع او جنوب قليل او كثير وخلى بينه وبين ذلك وصحاج الدار  
او القرية جاز ولو استحق بعضه ينظر الى الباقي ان كان يجوز الرهن او رهنه ابتداء وحده  
بان كان المستحق موضعاً معيناً بقي رهنه مبنية وان لم يكن كذلك بان كان جزءاً شايعاً او  
في حيز الشاع بطلان المستحق لم يدخل في الرهن فكان الرهن داراً في الباقي ولا يجوز رهن  
الحق ولا المدبر ولا ام الولد ولا المكاتب لان حكم الرهن وهو يثبت بدلا استيفاء غير محقق  
فيها لعدم المالانية في الحقة ولا استحقاق من حواه الحقة بوجه فكانوا كالحق ولا يجوز الرهن والدار  
كالوديع والعواري ومال المضاربة ومال المشاكة لان الرهن لا يتبدل من ضمان يقع ضمانا  
ويحقق استيفاء الدين منه والضمان في الامانة ولا يجوز البذر وهو كذا اذ ابيع لولم يسلط  
وقبض منها وسلمها وخاف المشتري الاستحقاق فاخذ بالثمن من البايع رهنه قبل الدرك



فانما اطلق حتى يمكن حبس الرهن على الدرك او لا كما هو مضمون بغير وهو لا يكون  
مضمونا بالمثل او بالقيمة كالبيع في هذا البيع الضمان عبارة عن رد مثل الهالك الى المالك  
او قيمته ان كان قيما فاذا كان مضمونا بالمثل او القيمة يستوفى مضمونا بيمينه كما سيدكر  
عن قريب وما لم يكن كذلك يستوفى مضمونا بغيره والبيع في هذا البيع ليس بمضمون مثل  
و لا بيمينه بل يستوفى بذلك الثمن الذي هو حق البيع فكان مضمونا بغيره ولا بالهالك  
بالفرض لان الاستيفاء غير ممكن ولا بالمضامن في النفس وما دونها لتعدد الاستيفاء  
من الرهن ولا بالثمن لان البيع غير مضمون على المشتري اذ لو هلك لم يلزم ضمان  
ولا باجر الناحية والمخينة لان الدين غير واجب ولا بالعديد الجاني او المدين كما ينبغي  
مضمون على المولي فانه لو هلك لم يجب عليه شيء ولا يجوز للمسلم رهن لغيره الا ان  
من سلم او ذبح لتعد لا يفسد ولا استيفاء في حق المسلم ولا يصح له ان يسلم رهنه  
ولو رتبها كما يصحها بالخصب منه لانها ليست بمال في حق المسلم ويضمنها لغيره  
من ذبح كما اذا غصبها لانها مال للذبحي قال الكرخي والاصل ان كل ما لا يجوز بيعه  
المعاقدين لا يجوز رهنه فلا يجوز لمسلم ان يرهن ولا برهن حرا ولا خيرا ولا يجوز  
للذبحي ولا يجوز رهن الميتة ولا رهنها للمسلم ولا لذبحي ويصح الرهن بالدين كما هو  
الاصل وهو حق طيلة لقوله ولو سجد بان رهن رهنه لغيره كذا قال اهل الهند  
هذا بالف لغيره فمضى لهما مثله وبقض الرهن فلو هلك الرهن في يد المدين قبل ارض  
الا فله رهنه دفع ما وعد ان كان ما وعد مثل قيمته او اقل بان كانت قيمة الرهن  
الفا او اكثر واما لو كان ما وعد من الدين اكثر من قيمة الرهن لم يكن مضمونا بالدين  
ايضا براس المال السلم وثن الصرف وبالمسلم فيه لان المقصود ضمان المال والمخينة  
ثابتة في المالية فثبت الاستيفاء من حيث المال فان هلك الرهن براس المال السلم او  
بثن الصرف او السلم فيه فيجب على العقد فقد استوفى في المدين براس المال السلم او بثن  
الصرف او السلم فيه حكما لوجود القبض والتمتع والجنس من حيث المالية وان اقر اي  
التعاقدان في السلم والصرف قبل النقد لرأس المال وثن الصرف وقبل الهالك بطل  
العقد في السلم والصرف لغوات القبض حقيقة وحكما واما الرهن بالمسلم فلهذا  
ان اقر قبل النقد والهالك وهو اي الرهن به رهن ببدله اذا دفع فلو تعاقد  
بالمسلم فيه رهن يكون رهنا براس المال استحضارا والقبض ان لا يكون رهنا ببدله  
اخر وجب بسبب آخر ودفع الاستحسان ان الرهن بالشيء يكون رهنا ببدله ومصار

كله

كالخصوب اذا هلك وبه رهن حيث يكون رهنا بيمينه لان البدل حكم المبدل وهو  
اي الرهن بعد الفسخ هلوك بالاصل فيمكن للمسلم ان يبيع الرهن بالمال لا بغيره  
وانما ظهر اثره في رأس المال في حق المدين لا ببدله وقام مقامه فاذا هلك هلك بالاصل  
كن باع عبدا و سلمه واخذ الثمن رهنا ثم تقابل بالبيع فان رغب به لاخذ البيع كان  
الثمن ببدله ولو هلك المدين هلك الثمن لا بغيره رهن به ويصح بالاعيان المضمون فيها  
واشار الى تفسير المضمون بنفسه بقوله اي المثل والقيمة كالمضمون في المهر من المثل  
بدل الصلح عن دم عمه يجوز بدل الصلح عن كذا وان اقر الذي يعدم الدين  
رجل صلح عن كذا ورهن بدل الصلح رهنا ثم تصادقا على عدم الدين فالوحي  
فان وجوب الدين ظاهر يكفي لقيمة الرهن ولو رهن الاب لدينه عبد فله جازا بانه ملك  
اياه وهذا النظر منه في حق المصبي لانه اذا هلك هلك مضمونا والورثة امانة وكذا  
الرهن لو فحل جازا كالأب فان هلك العبد لم يمت اياهم الاب والوحي مثل سقطه  
من رهنه ولا يضمنان الفضل لانه امانة وهو ورثة عند المهرتين ولهما ولا يدايع  
كذا في الرهن وذكر الترمذي ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بقدر  
الدين والوحي بقدر القيمة لان الاب ان يستفع بالالصبي بخلاف الوحي ولو رهن  
الاب من نفسه برهن ببيان جواز ان يكون الاب رهنا و امرت بالنسبة الى المال والحدود  
ان يكون له دين على ابنه الصغير فباخذ العبد شيئا من متاع الطفل رهنا فيكون رهنا  
من جهة ابنه ومن جهة اذنه امره من ابن آخر صغيره او من عبده تاجر لادن عليه  
قد اجدم الدين لان الشبهة على ذلك التقدير اما اذا كان عليه دين فله شبهة في جوار  
لان يجوز من الوحي فلان يجوز من الاب او على الوحي فانه لا يصح منه ذلك وهذا  
بناء على ان بيع الاب مال وله من نفسه جائز وان لم يكن في ذلك منفعة ظاهرة بائع  
بمثل القيمة من نفسه فكذلك رهنه وان كان الرهن يصير مضمونا بالقيمة واما بيع الوحي  
من نفسه فلا يجوز عندهم جميعا بمثل القيمة فكذلك رهنه من نفسه وحيث لم يكن منفعة  
فكذلك من طفله وعبد وان استدان الوحي لليتيم في اسوته او طعمه ورهن به اي بقطعة  
او كسوة متاعه اي لليتيم صح الرهن وليس للطفل ان يبلغ نقض الرهن بغير ذلك ما لم  
يقض الدين نقدا ونص في الوحي عليه ٨ بالاسيدان ولو رهن شيئا بغيره فله جازا  
او بغيره فله جازا او بغيره فله جازا او بغيره فله جازا او بغيره فله جازا او بغيره فله جازا  
ظاهر الا يرى ان البيع والمشتري لو اختلفا الى القاضي لم يفسد ذلك بغيره بغيره



الدين ظاهر ان يكون له الحق والرهن ولصحة رهنه مضمونا وجاز رهن الذهب والفضة وكل ما يملك  
مورودون يكون له الحق الا سيقا فان رهنه هذه المذكورات بحسبها وهكفت فهداها على  
من الدين ولا غير للحرية لا تاسا فقه الا اعتبار عند المقابلة فليس هذا عند الامام فان  
يصير مستويا باعتبار الوتر وفي الفقه وعند جماهير الفقهاء ان مخالفت وزها وكذا  
الي ان يرفع على قوله ما يقوله فخصه بغيره في الجنب ويجعل رهنا مكان المالك ويملك الرهن  
المالك بالضمان ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنا بعينه او كغيره بعينه مع الشرا استحقاق  
لو فاسا لا شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين وجه الاستحسان بشرط  
ملازم للعقد لان الكفالة والرهن للو ستيقاف وهو يلزم وجوب ثمن فاذا كان الكفيل  
حاضرا والراهن مضمنا اعتبر محلي الشرط وهو الاستحقاق قطع فان امتنع عن اعطائه  
ذلك لا يجزى لوجه الرهن اذ لو رهنه لا يلزم مالم يسلم فلو ان لا يصير رما بالوعد او بالبيع  
فصح البيع لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فلو كان لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه  
كان لان يفسخ او يرضى بترك الرهن الا ان دفع الثمن حال او قيمة الرهن رهنا لمحصل  
القبض دفع اذ به الا سيقا انما اثبت على المعنى وهو القيمة ومن شري شيئا وقال للبايع  
اسك هذا الثوب شراحتي اعطيك الثمن فهو رهن لان ما وجد منه الرهن وهو الجنب  
الى وقت الاعطاء يحصل رهنا اعتبارا للمعنى وعندنا في يوسف وديعة وهو قول آخر  
وبدلت الثلث ولو رهن عبد بن بالثمن فليس له اخذ احداهما بقبضه حصته بان دفع  
الى المرتهن غمامة بل المجمع محسوس بكل الدين كالمبيع في هذا البيع فان سمي بكذا  
سما شيئا من الدين فكذلك في رواية الاصل وفي الزيارات له ان يقبض لصداها اذا ما  
ولو رهن عينا عند رجلين صح وكلها رهن كل منهما اي يصير الدين كله محسوسا به  
كل واحد منهما لان نصهما يكون عندهما ونصفها عند ذلك وهذا بخلاف في الهبة من رجلين  
حيث لا يجوز عند الامام والمصنفين على كل حصته من المرتهنين حصته دينه لو هك  
فان تهايا في حفظها وكل في غيبته كالعدل في حق الاخر فخرج على سابق فان قصودنا هنا  
كلها رهن عند اخر فلو يكون للمرهن استر او شيئا منها ما دام شيئا من الدين باقيا كما كان  
الرهن واحد ولو رهن اثنان من واحد صح ولان عيسك الوهن حتى ياتي في جميع حصته  
سما لان قبض الرهن يحصل في الكل بلو شريع ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا  
الشيء منه وقبضه ورضاه عليه بطل برهانهما يعني لو اقام كل واحد من شخصين على رجل  
اشه رهنه عبد الذي في يده وقبضه فبطل لان كل منهما اثبت بينة انه رهنه كل العبد

ان المرتهن

ولا يقبضه ذلك لان العبد الواحد يستحيل ان يكون كل رهنا هذا وكل رهنا ذلك في حالة  
وغيره فيستحق القضاء به وكذا يستحق القضاء به لاحد من العدم والوثة ولا وجه للقضا  
بالنصف لان لو دعي الى الشئ فقبضه الرجل باليمين فتهارتا ولو رهن على سبيلها كذا  
بعد موت الراهن قبلوا اي البيعتان ويحكم بكون الرهن مع كل نصف رهنا حقه عندهما  
فاذا كان لكل منهما نصف يباع وفيه لان حكم بوجوب المات الاستيفاء بالبيع في الرهن **ع**  
لا يفسخ بخلافه فلو اخذ حكمه في الخلق الجنب والشئ بقبضه **باب الرهن بوضع على يد عدل**  
ولو اتفقا اي الراهن والمرتهن على وضع الرهن عند عدل صح وقال نضر وابن ابي ليبي  
لا يقع لان يد العدول يد المالك ولهذا يرجع عليه اذا استحق الرهن فانهم القبض ولنا  
ان يد يد المالك في الحفظ لكون العين امانة ويد المرتهن في حق المالكية لان يد يد الضامن  
والضامن هو المالكية فتزل العدول منزلة ما عتقها الغرضها ويتم بقبض العدول لا يغيره  
المرتهن وهو يتم بقبضه وليس لاحد مما اخذ منه بلو رضاه الا حرا تعلق بقبضها  
به ولا يمكن احدا ابطال حتى الاخر بغير رضاه ويضمن العدول بقبض الرهن الى حين امانته  
لان مودع الراهن في حق العين والمرتهن في حق المالكية واحدهما الجنب عن الاخر والمودع  
يضمن بالدفع الى الاجنبى وهلاكه في يد اي هلك الرهن في يد العدول على المرتهن كان  
يد العدول في حق المالكية يد المرتهن والمالكية هي المضمونة فان وكل الراهن العدول والمرتهن  
او غيرهما ببيع اي الرهن عند حصول الدين صح كانه لو كمل ببيع ماله فان شرطت لكذا  
في عقد الرهن فليس المراد ان يعزل الوكيل وان عرله لا يعزل بالعدل سواء كان الوكيل  
العدل او المرتهن او غيرهما لان التوكيل صار متجا للرهن ووصفا من اوصافه بشرطه  
والرهن لازم كذا ما هو متبع له ولا يفسخ بموت الراهن او المرتهن الا لا يبطل الرهن بتركه  
بغير اي التوكيل ببيع الرهن بخيبة ورثته كما كان له ذلك حال حيوته بغير حضرة وبطل الكفالة  
بموت الوكيل حتى يقوم وارثه ولا وصية مقامه وعن ابي يوسف ان وجوب الوكيل بمكسجه  
ولو وكله بالبيع مطلقا ملك ببيعها بالنقد والسنة فلو تها بعد ذلك عن بيعه شيئا بغير  
سبب كان التقييد بطلان وجه وهو لو اراد ابطال التوكيل بالعدل لا يمكن ذلك كذا امكن  
تقييدها ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلو رضاه الا حرا تعلق حق كل منهما به كما  
ذكرنا فان حل الاجل والراهن غايب اجبر الوكيل في عقد الرهن على بيعه لو ابي الرهن  
التوكيل سواء شرطاه في عقد الرهن او بعده وكيفية الاجبار ان يحبس القاصي اياها  
ليبيع ولا يفسد البيع بهذا الاجبار لانه يحق فان لم يجد الجنب فالقاصي يبيع عليه



وهذا على أصلها ظاهر ما على أصل ما م المذكور عند البعض لأن بيع الرهن صار مطلقا لا يشترط  
لا يبيع كما لا يبيع مال الدين لقضاء الدين كما يجبر الوكيل بالمضاربة عليها عند جبره ولا يلزم  
للدين المضاربة لو باه إلا أن الدين إنما يبيع سبيل للضم اعتمادا على ذلك فكان في امتناع الوكيل  
في كل من المسببتين نفوت الحق على صاحبه وكذا يجبر بشرط التوكيل بعد تمام عقد الرهن  
ويلحق بأصل العقد بصيرته بشرط فيه كما هو مروي عن أبي يوسف قال شيخنا الأسبق  
هو أزيدة وخبرنا أسلم البرزوي وهو الأصح لا يجوز إطلاق الجواب في الجاسع  
الصغير وفي الأصل لم يفصل بين أن يكون البيع مشروطا في عقد الرهن أو غير مشروط  
وظاهره أطلق يدل على أنه يجبر على بيعه في الحاليتين ولذا قال هنا في الأصح وذكر شمس الأثر  
الشرعي أن ظاهر الرواية لا يجبر على البيع لأنه توكيل سنان في عقد الرهن فلا بد  
العقد ففقدناه وإن لم يفتن وهو كما يهلك من الرهن كهلوك في حق ط  
الدين به لقيام مقامه وكذا قيمة العبد الرهن إذا قتل فإن أوفاه أي وفي العبد لا يرد  
ثم الرهن فاستحق الرهن وكان هانكا في يد المشتري فليستحق أن يضمن الرهن فيه  
الرهن لأنه غاصب في حقه ويصح البيع والقبض أي قبض الثمن لأن الرهن ملكه باور  
الضمان أو يضمن المستحق العبد القيمة لأنه مستحق بالبيع والتسليم ثم العبد خير من  
ضمن الرهن قيمة الرهن لأنه وكيله فيرجع عليه بالقيمة بالعرف من جهةه ويتبعان  
أي البيع والقبض لأنه ملكه بالضمان فبين أنه باع ملك نفسه فلا يرجع المرفق  
عليه بدونه أو ضمن المرفق منه الذي أداه إليه إذا تبين بالاستحقاق أنه أخذ الثمن فبقي  
لأن العبد ملكه بالضمان وهو أي ذلك الثمن له أي للعبد أنه يملكه وإنما أداه إلى  
الراهن على أن البيع ملك الراهن فإذا تبين أنه ملكه لم يكن راضيا به فلا يرجع  
عليه وسبب القبض أي قبض المرفق الثمن يرجع العبد فيرجع المرفق على الراهن  
بدونه ضرورة وإن كان الرهن قابلا في يد المشتري أخذه المستحق لأنه قد عينه لا يرجع  
المشتري على العبد بقبضه لأنه العاقد وحقوق العقد يتحقق به ثم يرجع هو أي العبد  
على الراهن به أي بثمنه لأنه الذي أدخله في العدة بوكيله فيجب عليه تحصيله وإذا جع عليه  
مع القبض أي قبض المرفق الثمن وسلم المقبوض له أو يرجع العبد على المرفق بقبضه  
لأن العقيد لا تنقص بطل الثمن وقبضه المرفق منها فإذا بطل وجب نقض قبضه  
ضرورة ثم يرجع المرفق على الراهن بدونه لأنه إذا جع وانتقص قبضه عارضا فلا بد  
كما كان فيرجع به عليه وإن لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن عطف على قوله فأنظر

يعني

يعني إذا ذكر في التفصيل إنما يتأق أن شرط التوكيل في عقد الرهن وإنما إذا لم يشترط فيه لم يكن  
الراهن العبد بعد العقد فالحق العبد من العدة يرجع به العبد على الراهن فقط لا على  
المرفق لأن التوكيل إذا كان بعد العقد يتحقق بقبض المرفق فلا يرجع عليه في الوكيل المرفق  
على الرهن بأن وكل أسنان بأن يبيع خبثا ويقضي بدين منه ففعل ثم لحقه عهد له يرجع  
به على الباقي بغير محله والوكالة المشروطة في الرهن إذا تعلق بها حق المرفق وكان البيع واقع  
لحقة وقد لم ذلك في أن يترد الضمان قبض المرفق منه أوله يقض صورة عرقه  
أن العبد باع الرهن بأمر الراهن وضاع الثمن في يد العبد بل قد يرد ثم استحق المرفق  
فالضمان الذي يلحق يرجع به على الراهن وإن هلك الرهن عند المرفق ثم استحق  
فلم يبق الخيار أي لأن يضمن الراهن قيمة لأنه مستحق بالتسليم وليس الرهن موقفا  
ولم يضمن المرفق لأنه مستحق بالقبض يرجع المرفق بها أي بالقيمة التي ضمنها وبدنية  
على الراهن أما بالقيمة فلا تدرى من جهة الراهن بالتسليم وأما بالدين فلو أنه انتقص  
قبضه فيعوضه كما كان **باب التصرف في الرهن وجناسة الخيانة عليه**  
بيع الرهن الرهن بل إذا كان المرفق موقوف على إجازة المرفق أو قضاء دينه لتعلق حق المرفق  
بالرهن وفي البيع بطلانه فيوقف على إجازة له فيه رضاه أو على قضاء دينه ولو لا لما نفع  
فإن إجازة المرفق البيع نفذ وصار بينهما مكالمة وإن لم يشترط ذلك على الصحيح وعن أبي  
يوسف إنما يصير الثمن رهنا إذا شرط المرفق ذلك عند إجازة وأصله وهو وجه الظاهر  
من تصرفه ببدل في ملكه المتعلق به حتى غيره فإجازة صاحب الحق تصرفه إن كانا وجبا  
العبد بطلان ما تعلق بحقه بخلق حقه بالعبد والآفة وله الوابح الإجازة المشاورة  
فإجازة المرفق لا يخلق حقه بالثمن لأن بدل عن العين وحق المشاورة في المنفعة  
وإن لم يجز المرفق بيع الراهن وفسخ لا يفسخ البيع في الأصح بل يبقى موقفا حتى  
لوافق الراهن كان للمشتري سبيل عليه وروى ابن سماعة عن محمد أنه يفسخ حتى  
لوافق الراهن لم يكن سبيل عليه لأنه يملك الإجازة فيملك الفسخ وجه الأصح أن التوقف  
المقتضي للنفذ إنما كان لصيانة حق المرفق وحقه مصلان ببقاء العقد وموقفا وإذا لم  
يفسخ وبقي موقفا فإن شاء المشتري صبرا لم يفسخ الرهن فيسلم له المبيع أو المانع  
على الرزاق أو رفع الأمر إلى القاضي ليهلك بحكم العجز عن التسليم وضع اعتمادا للرهن  
الرهن وتدر به واستلوه لا تصرف صدر عن أهل في المحل فبطل الرهن لعدم محله  
فإن كان الراهن وسرا طويلا بدنية إن كان الدين حالا أو نصي لا لزامة قيمة الرهن حتى



على الدين ولقد ثبت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو كان الدين مؤجلا حتى يجل فجازا حلت  
استوفى قيمته اذا كانت القيمة من جنسه او للغير ان يستوفى قيمته من مال غيره اذا اظهر جنس  
قيمته فان كان فيه فضل رهن لانها حاكم الرهن لاستيفاء وان كانت اقل من قيمته يرجع  
بما بقي لعدم ما يسقط وان كان الرهن محسرا لسحق الحق للمدين في الاقل من قيمته ومن  
الدين فيسحق في القيمة اذا كانت اقل من الدين وفي الدين اذا كانت اقل منها ويرجع على  
سواء لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما حمل عنه وسحق المدين  
وام الولد في كل الدين بل يرجع على السيد لانها اديا من مال السيد فان كتبها له  
وان لم يدرى بل هو الرهن رهنه كاعتقاد موسى فان كان الدين حالا طويلا وان كان  
مؤجلا اخذت قيمته فجعلت رهنا مكانه الحلول الاجل وان تلفت اجنبيا ضمن للمدين  
قيمته وكانت القيمة رهنا مكانه والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك واستوفى  
بخلوه ضمانا على المدين فانه تعتبر قيمته يوم القبض ولو اعاد للمدين الرهن من رهنه  
خرج من ضمانه لان الضمان كان باعتبار القبض وقد انتقض بالرد الى صاحبه فارتفع الضمان  
ويرجع الى المدين يعود ضمانه حتى يذهب الدين بملوك يعود القبض لوجوب الضمان ولو  
اي للمدين الرجوع شيئا حتى لا يكون للرهن جنسه بعد طلب المدين ولو اعاد  
احدا مما اقره الرهن والمدين باذن الاخرين اجنبيا خرج من ضمانه وله ان يلزم بينهما  
الرجوع ايضا شيئا ووقع على قوله خرج من ضمانه بقوله فلو هلك الرهن في يد ربي  
يد المستعير هلك تجانا لغوات القبض وكل منهما اي من الراهن والمدين رهنه في ربه  
الرهن للمستعار رهنا كما كان لان كل واحد منهما حقا حصة فيه وادوات الراهن جعلت  
الى المدين في صورة الاعادة فالمدين الحق به من سائر عايله لان عقد الرهن باق في غير  
حكم ضمان حال الاعارة وكونه غير مضمون على المدين حال الاعارة لا يدل على انه يخرج  
في تلك الحال فان ولد الرهن حروفا وهو غير مضمون ولو استعار المدين الرهن من رهنه  
او استعمل باذنه فله ان الرهن حال استعماله يسقط ضمانه عنه لثبوت يد العارية وهي حافة  
ليد الضمان وان هلك الرهن قبل استعماله او بعد فلو يسقط الضمان عنه بل يبقى مضمونا  
اذا قبل استعماله فليقبا بيد الراهن واما بعد استعماله فله ارتفاع يد العارية فيكون مضمونا  
وصار الرهن لمالكه عن الاذن بالا استعمال وصح استعاره شيء للرهن لان المالك ربي  
يتعلق دين المستعير به وهو ملك ذلك كما يملك تحلقه بدينه بالكفالة فان اطلق المعبّر  
رهنا المستعير بما شاء عند من شاء ومن الناس وان قيد بغيره او حبسوا وحررهم او بلد

لقيداه

تقيد به حتى لا يكون المستعير غاف في شيء من ذلك فان كل ذلك مفيد فان زاد هلك  
الرهن فان شاء المعبّر من المستعير قيمة الرهن لانه تصرف في ملك غيره على وجه  
لم يأت له فيه فصار غاصبا واذا ضمن المستعير القيمة يتم عقد الرهن بينه وبين  
رهنه لان المستعير ملكه باذن الضمان فثبت ان كان رهنه ملك نفسه او ضمن المعبّر  
المدين ولا يتم عقد الرهن بين الراهن والمدين حتى يرجع المدين بما ضمنه وبالدن  
على المستعير بالدين فظاهر واما بما ضمنه فلو نه ورطه في ذلك فصار كالموالات  
العبد للموالات ثم استحق وضمن الحق للمدين وان وافق المستعير المعبّر هلك الرهن  
عند رهنه صار للمدين مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن لو كانت قيمة اقل من الدين  
وطالب المدين رهنه بياقديه بالدين ووجب للمعبّر على المستعير مثل الدين في الصو  
الاولى او قدر القيمة في الصورة الثانية وهو ظاهر وكذا ان اصاب الرهن عيب نقص  
قيمة ذهب من الدين بحاجته ووجب على المستعير مثل المعبّر لو هلك المستعار عند المستعير  
بل الرهن او بعد ذلك لا يضمن لانه لم يصرف فاضا لربه او شيء منه بهذا الهلاك وقضاء  
الدين او شيء منه بملوك المستعار هو الموجب لضمانه ولم يوجد فلو يضمن وان كان  
قد استعمل من قبل بالا استخدام او الكوب ونحو ذلك لانه امين خالف ثم عاد الى  
الوافق فلو يضمن ولو اراد المعبّر ان كان الرهن لقضاء دين المدين من عند من ذلك  
حتى لا يكون للمدين منه لان المعبّر يحتاج الى ذلك لتخليص ملكه ويرجع عايله الى الراهن  
لانه قضى دين الراهن مضطرا فلو يكون سببا في تصاحبها لهادة والمالك الشاهد في كافي  
هذه المسئلة اما اذا كانت قيمة المستعار مثل الدين لم يضرها الضمان هنا تبع المحصر  
الكوفي ووجه التوقيف ان القيد وقع اتفاقا لا للمصنوع ولو اختلف المستعير  
والمعبّر هلك الرهن بان قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد بلك  
وارى المعبّر هلكه عند المدين فالقول للمستعير حجة بينه لان الضمان انما يجب  
على المستعير باقيا الدين منه وهو يترك له بقاءه ولو اختلفا في قدره ارجع بالرهن به  
فالصحيح ان لا يزن مستقرا من حقه وهو لو انكر اصله كان القول له فكذا اذا انكر  
وصفه وضمانه الراهن على الرهن مضمونه لان الرهن يتعلق به حق المدين  
وتعلق حق غير المالك بالمال يجعل المالك كالا حسي لا ترى في خلق حق الوثقة  
بالا للرهن يمنع نفوته تصرفه فيما زاد على الثلث وكذا الوثقة لو ائتمروا العتق  
بخدمته ضمنوا قيمته ليشترى بها عدي يقوم مقامه وكذا اجابة المدين مضمونه

فيه



على الرهن فيسقط من دينه بقدر ما يحكم عقدا الرهن لان الرهن ملكه وقد نص على  
الرهن وما زاد على الدين يضمنه باءة لولا ذلك لودع اذا تلف الوديعة وجب ان الرهن  
اي الراهن والرهن اذا كانت موجبة لئلا يان كانت خطا في التفسير وفيما دونها وما  
على ما هو عند الامام فلو قالها في الرهن فلا جارية الرهن على الرهن معترضا  
منها الثلثة ولو رهن رجل عبدا يساوي الف بالقبض فصار له قيمة بقضا  
الشر لا فقتل رجله وعزم مائة وحل الاجل فيضمن الرهن المائة فصار عجزه  
ولا يرجع للرهن على رهنه بئى لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين لا رعا  
عن قوت رغبات الناس بخلو في نقصان الدين فاذا كان باقيا ويد الرهن بين يده  
صار مستوفيا للكل من الاستاء وان باعها يباع للرهن الجديد بالمائة باهر رهنه  
رجع عليه بالباقي لان الراهن اذا باعه صار كذا استره وباعه بنفسه وعرضه بطل  
الرهن وسقط الدين لا بقدر الاستوفى فكذا هنا وان لم يجد مائة فودع بقدر  
الراهن الدين كذا كذا فاقم مقام الاول فصار الاول قائم وتراجع سعره وان  
جنى الرهن كان رهن رجل رجله عبيد فقتل قتيلا خطا فراه للرهن ولا يرجع على  
الراهن شي من القداء لان الجديد كذا مضمون وجارية للقبض كجارية الضامن فان  
الرهن عن القداء دفعه الراهن وقرراه وسقط الدين اي يقال للرهن اذ دفع القداء  
او اقرراه بالوديعة فان فعل سقط دين الرهن وبطل الرهن ولو مات الراهن باع وصيه  
الرهن ونقص الدين كذا فاقم مقامه فان لم يدره وصي نصيب القداء وصيه وامر له  
الدين ببيع الرهن وقضاء الدين **فصل** رهن عسيرة فتمت عشرة دراهم  
بعشرة دراهم فتمت ثم تمحل وهو يساويها اي عشرة دراهم فهو رهن بها ولم يطل  
الرهن بالتمحل واخرج عن كونه صالحا للوديعة لا تصد ان يعود بالتمحل ولذا لو  
اشترى عسيرة فتمت قبل القبض لا يطل البيع لاحتمال صيرورته خلو وان رهنه  
شاه فتمت عشرة دراهم بعشرة دراهم فتمت بوجه فخرج جدها وهو يساوي  
دراهم فهو رهن به لان الرهن يقر بالملوك فاذا صالح بعض المحل يعود حكمه  
مخلو فاذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فخرج جدها حيث لا يعود البيع  
لان البيع ينتقض بالملوك قبل القبض والمنقضى لا يعود وقيل يعود البيع ايضا  
وعاء الرهن كولد ولينه وصوفه ونعم للرهن بقوله من ملكه ويكون رهنه ما  
الاصل لا يتبع له قيد بالهاء لان الغلة والكسب لا يكون رهنه ما خلا ما اخل

الشافعي  
وقال غيره

وقال الشافعي لا يكون في الكل ولنا ان حق الرهن متأكد في الاصل فيسري الى متفرقاته  
يسري الى بدل الدين فان ملك هكذا لولا شيء فلو يسقط به شيء من الدين لان لا يتبع  
لاقط لها ما يقابل اصلها لا تها لا تملك تحت العقد على سبيل اللفظ اذا العقد استا  
وان بقي الماء وهكذا الاصل يفتك بحقته من الدين كان الماء يصير مقصودا بالهوك  
فيقابل قسط ما يقابل اصله كولد المبيعة لا حقته له من الثمن ثم اذا صار مقصودا  
بالقبض صار له حقته حتى اذا ملكه لأم قبل القبض بقي الولد كان المشتري  
ان باع حقه بحقته من الثمن ولو ملك قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بقسم الدين  
على قيمة الاصل يوم القبض لان الرهن انما يصير مقصودا بالقبض وعلى قيمة الماء  
يوم الفك كذا كذا فانفكاك صار مقصودا فما اصاب الاصل سقط من الدين وما اصاب  
الغاء انفكاك به كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة الماء  
يوم الفك خمسة فثلثا الخسة حقته الاصل فستسقط وثلثا الخسة حقته الماء  
فيملك بها وتصح الزيادة في الرهن بالانفاق مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوي  
ثم يزيد الرهن ثوبا اخر فيكون مع الاول رهنها بعشرة ولا تصح الزيادة في الدين عند  
الامام ومجمله يكون الرهن رهنها بما عدها لاتها لو ادي الى الشئ في الرهن  
وهو مبيع صحته فلو بيعته خلو فلا يفسد فان الزيادة في الدين ايضا يجوز عنده في الدين  
مع الرهن بتعاد وان انحازة المبيع مع الثمن فكان بمنزلة الثمن والزيادة في المبيع  
وان رهن عبدا بعد الف الف بائع فرفع مكانه عبدا اخر جدها اي الف فالاول رهن  
بشيء يرد الى رهنه كذا دخل في ضمانه بالقبض والدين فلو يخرج عن ضمانه ما دام  
باقين الا بنقص القبض فاذا كان الاول في ضمانه كادخل الثاني فيه وهو محض قوله والرهن  
بين في الجديد الثاني حتى يجعله مكان الاول ويرد الاول الى الراهن في بصره كذا مضمونا  
ثم قبل بشرط تجديد القبض منه وقيل لا يشترط ولو ابرأ الرهن الراهن عن الدين او هبه  
منه فملك الرهن في بدل الرهن هكذا لولا شيء استحسانا وقال زفر بن قتيبة للرهن وهو  
القبض لان الرهن وقع مضمونا فيقول كذا بقول القبض وجه الاستحسان ان ضمان الرهن  
باعتبار القبض والدين كذا فما استيفاه وذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبلا جواز  
الدين وللعلم الثابت بجل ذات وصغيرين يزول بزوال احد ما ولو قبض المرتهن دينه  
او بعضه منه اي من الراهن او من غيره واشترى بديا بالدين عينا او صالح عنه بئى  
على شيء او احوال المرتهن به على اخر ثم هكذا الرهن في بدل المرتهن قبل رده هكذا بالدين

ولها



لا ينقض الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحوه لأن الدين يقتضي ما ينشأ له الألفاظ ما كان مقتضاها  
بغير ما أحسن الفأيدة لأنه يعقب ساطة منه فإذا هلك الرهن بقصد الاستيفاء الأول  
الاستيفاء الثاني ويرد مقتضى من يقتضيه في صورة إيفاء الرهن وغيره وانما يقتضي  
للموالة ويملك الرهن بالدين اذ الموالة لا يسقط الدين ولكن مقتضى الحال عليه تقام  
مقام ذمة الجليل ولذا يعود إلى مقتضى الحال اذ اقامت الحال عليه مفسدا وكذا لو صار  
على عدم الدين ثم هلك الرهن هلك الدين لأن الرهن مضمون بالدين ويجوز عند  
توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجزية لاحتمال ان يتصادقا على قيام  
الدين بغير تصادقا على عدمه بخلافه لأنه لا يسقط به **كتاب القصاص**  
البناء اسم في اللغة اسم لما يعينه المرء من غير غم خض ما يحرم من الفعل سواء كان في  
نفسه أو مال وفي عرف الفقهاء فعل محرم في نفس أو طرف القتل الذي تتعلق به الأحكام  
من القصاص والدية والكفارة وهو أن الأثر والأثم خمسة أنواع وقد شرع في بعضها  
إلى ذلك فقال أبا عبد وهو أن يقتضيه ما يفرق الأجزاء من صلاح أو جرح من جرح  
أو خشب أو لينة أو حرجه ببار هذا عند الإمام وعند ما ضرب قصدا بما يقتضيه بالبا  
حتى لو ضرب بجر عظيم فهو عدم وفي الحامية لا يشترط في الجرح وما يشبهه كالنفس والفرق  
والرصاص والذهب والآن كما يخرج في ظاهرها رواية وفي الخط عن الفتاوى ونحوه  
بصحة الف درهم فخره أو لم يخرجه قتل وموجب الاسم لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا  
ستعذبا فخره أو جهنم حاله فيها أبدا وقد ورد فيه لحادث كثيرة وانقص على ذلك  
وموجب أيضا القصاص عينا إلا ان يعفى فيسقط القصاص لقوله لا شيء أو  
يصلح على مال فيجب ذلك للمال بالصالح لا بالقتل لأن حق الأولياء في القتل وهذا مقتضى  
وموجب القصاص عينا هو المخرج من قولنا الثاني في رواية عن الأكره في الخطي  
وسهوان القوي وابن شبرته ومجيرة الوبي في قولنا الثاني بين القصاص والدية  
الدية بغير رضا القاتل وهو قول أحد وكذا في رواية وهو المحدثين لما خرج  
اصحاب الكتب الستة أنه لم يفتح الله مكة قام في الناس فخر الله واشتبهوا  
ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين إلى أن قال فلو قتل  
له فبيل فهو مجيرة الضيرين أو أن يعطى الدية وأما ان يقاد أهل القتل ولنا قوله تعالى كتب  
عليكم القصاص في القتل المراد به الجرح لأن الله تعالى أوجب الدية في الخطأ بقوله  
قتل مؤمنا خطأ الآية ويؤيد قوله تعالى وتكم في القصاص صفة فانه دليل واضح على أن

موجب العدم

موجب العدم القصاص ولا كفارة فيه وقال لا شيء يقتضي الكفارة في الجرح كالخطأ بل العدم  
ولنا أن الجرح كغيره من كفارة عبادة فلا ينافيها وأما شبهة عدمه فهو ضرب قصدا  
بغير ما ذكر في العدم كالحصا والسوط والجرح والخط غير المحمى عند الإمام وعند ما ضربها  
قصدا بما لا يقتل غالبا وفي المجتبى بشرط عند الإمام قصدا بالتأديب دون الألف وفي  
السوط بشرط شبهة العدم لا فيه من خطي العدم كالتنظر في قصدا للفاعل وبخفي الخطأ بالنظر إلى  
العدم قصدا للقتل وموجب الأثم لا يركب بغير محرم وهو الضرب قصدا والكفارة لشبهه  
بالخطأ بالنظر إلى الالة وفي الأيضاح وجدت في كتب صحابنا أن الكفارة في عدم الإمام  
لأن الأثم في كل سنة وتناهيه يمنع شرع الكفارة لأن ذلك من باب تخفيف الشهرة  
أما أن ترضى سقوط القود الذي يسقط بالشبهة لا فيما وراء ذلك ولذا يحرم من الميراث  
وفي شرح التوفي والصحيح أنها تجوز عنده في ذكره الطحاوي والقصاص والدية المخلطة  
على العاقل وسواء في نفس هذا أن شاء الله تعالى لا يجب فيه القود لشبهه بالخطأ كما عرفت  
وهو شبه العدم في هذا والقتل محرم واجب للقصاص وليس فيما دون النفس شبهة عدمه وأما  
خطأ وهو ما في القصد بأن يرضى شخصاً ظنه صيدا ويرى شخصاً ظنه حرباً فإذا هو دمي  
مصحوب فانه لم يخطأ في الفعل حيثما أصاب قصده به وأما الخطأ في القصد في القتل  
أو في الفعل بأن يرضى وهو المهر في الذي يرضى عليه فيصيب أيتها فإن جرحه يقع في الفعل  
الذي قصده وأما ما جرى مجرى الخطأ كناية من القصد على أن يقتله فإن القصد لا يتصور من النائم  
حتى يتصور منه ترك القصد وترك التحريم عن أن نقله بل لموجب للتلذذ فكان كالخطي لا أنه  
مؤثر ومقتله وموجب ما يخطأ وما جرى مجراه الكفارة والدية على العاقل لقوله تعالى  
فخر بريقه مؤمنة ودية مسلمة إلى أهل هذا النوع من القتل بأثم القاتل فيه القتل بل بأثم  
لترك التحريم والتثبت في الفعل فإن لفظ الكفارة يؤيد بأنه ثم لا يستمر ولا يستمر في الأثم  
باعتبار نفس الفعل فيكون باعتبار ما ذكره لو وقع من سطح على إنسان فقتل أو كان على أنه  
نوطيت إنساناً فأت أو كان في يد لينة أو خشبة فسقطت على إنسان فأت فهو مثل  
النائم يقتل على إنسان فيقتل ولو قصداً بغير بدل فاصار عتقه فهو عتقه في القود ولو  
أصاب عتق غيره فهو خطأ لأن الدين محرم واحد فيما يرجع إلى قصد الضارب فيقارن  
أصاب المحل الذي قصده وفي الثاني أصاب غيره كذا في الأخير وفي المجتبى وبنا سيقان قصد  
القتل ليس بشرط لكونه عمداً وأما قتل بسبب وهو محرم أن يجهز بها أو يضحى مجرى غير ملكه  
بل أن من ألام فيه ملك يد إنسان كان يشي على الغير إنسان غيره له به وموجب الدية أنه



لانه حصل بسبب التلف وهو الشئ كان كالواضع والمعلق فيه فوجب الدية حسنة للابن  
على العاقلة بخلافه لان القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطأ ولهذا لا كفارة فيه وكما  
اي نوع القتل يوجب حرمان الارث لوجود القتل فيه بالآلة فانه لا يوجب حرمان الارث  
فيه **باب في وجوب القصاص والابواب** يجب القصاص يقتل من هو محقون الدم  
فلا يجب يقتل الخربي والمردة ولحقه بقوله على النابيد من المستامن عدو حال من القتل  
فيقتل الخربي بالصيد وقال الله والشا في واحة لا يقتل الخربي بالصيد لقوله تعالى  
بالجبد قابل الخبيث بالخير ومن صدق ذلك ان لا يقتل الخربي بالصيد ولنا عموم قوله تعالى ان  
الفسق بالقدر وقوله تعالى الخبيث يبدل على النقيض فاعاداه كيف ولو صحته هذه الدلالة  
قوله تعالى ولا شيء بالاشي على ان لا يقتل الذكر بالاشي مع انه يقتل بها بالاصح ولما انفرد  
بان ما ذكره ان ابي يوجب ان لا يقتل العبد بالحر فخر اذ لان ذلك ثبت بذكره قوله تعالى  
الحر بالحر والعبد بالعبد لكن يرد على ما اردناه ان حكم الاشياء مستفاد باشارة النقص وهي  
قوله تعالى الحر بالحر كاستواء المذكور الموانت فيه **قوله** ويستحسن ان يوجب بان النقص  
هنا مقصور على المورث فانه وان كان خصوصية السبب لا تستلزم خصوصية الحكم اذا ابا  
الدولية اكثرها اسباب نزولها خاصة واحكامها عامة فلا يمنع من قصر البعض على المورث  
وعليه هذا النقص هنا التعلق بالعمل بالكثر الصواب اتفاقا وسببا لنزول ما روي عن ابي  
رضيهما ان المقابلة كانت بين بني النضر وبين بني قريظة وكان بنو النضر شرفا وكانوا  
يؤدون بني قريظة على النقص منهم وكانوا انما اضلوا على ان العبد منهم بمقابلته لولا ان  
بمقابلته الذكر فنزلت الآية رد عليهم والمسلم بالذي وقال الشافعي لا يقتل المسلم بالذي  
وهو قول مالك واحمد في ابي قريظة والشوري في الاواني وروى اصحاب الظاهر لهم قول صلعم  
ولا يقتل مسلم بكافر عرجة البخاري في كتاب العلم ولنا ما روي عبد الرزاق في مصنفه  
ان جلوسا قتل جلوسا من اهل الكتاب من اهل الخيرة فاذا منه عروضة ولا يقتل من اهل  
والذي يستأنس لانه غير محقون الدم على النابيد بل يقتل المستامن بمثل قياس المداواة بينهما  
ولا يقتل استمنا انما المبيع ويقتل الذكر بالاشي والعاقلة بالخون والبالغ بعرض من  
الصبيان والصحيح بخبر من الرضي وكمال الاطراف بناقضها بالعمومات والفرع باصله لعدم  
المسقط كما لا يقتل الاصل بغيره بل يجب الدية وقال القائل في ذلك سنين لما عرجا بن ابي  
شيبه وعبد الرزاق في مصنفه ما عرجا بن الخطاب رضي الله عنهما الدية كاملة في ذلك سنين  
ولا يقتل السيد بجده ومدره ومكاتب وعبد ولد لانه لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه

ولا يوجب

ولولد عليه وبعد بعضه دون القصاص لا يخبري ولا يرتكبان قصاصا على ابيه سقط  
القصاص كمن قتل اباه وامته وقات قبل ان يقتل منه فان اباهما منه برز القصاص الى ولدهما  
على ابيه فيسقط لما مر فلا قصاص على شريك اب في قتل ابنة والولي في قتل عبده والخنثى في  
القتل بالخطأ والصبي والمجنون وكذا شريك كل من لا يجب القصاص يقتل غيره فان شريكه  
لا يجب عليه القصاص لعدم تجزئه وان قتل رجل عبدا الرهن لا يقتل منه حتى لا يحضر الرهن  
والرهن لان المرتين لا ملك له فلا يلي القصاص والرهن لو يذله ليطرح للمرتين في الرهن  
فشرط اجماعهما وفي الكافي عن العيينة ولنا مع الصغير لغيره اسلام ان القصاص ان ثبت  
لها وان اجمعا وان قتل كاتبة عن وفاء ولد وارث حتى سيرة فلا قصاص كاشباه سيرة  
لنكون كاتبة المولى انما انما المكاتب عبدا والوارث انما حر والصحابة اختلفوا في حره عرا  
او رقيا وان لم يكن وفاء يقتل سيرة وان كان مكره وارثا لانه مات رقيقا لا تقصا  
الكتاتبة بموته عن وفاء وكذا ان كان وفاء وارث غير سيرة يقتل سيرة عند الامام واليحيى  
خلافه المحدث قال لا قصاص ولا قصاص الا باليف وقال الشافعي يقتل به مثل ما فعل القاتل  
ان كان فدا مشروعا فان مات والو حررت رقيقه وبه قال مالك واحمد ولنا ما اخرجنا من اجماع  
في سنة عنه ع م كاهن الا باليف ولا بالمشقة ان يقتل من قاطع يد في ارضه سيرة له ولا  
عن نفسه وذا راجع اليها فليعلم كاي يفي كما حوله ايضا ان يصلح لان الصلح الفسخ من القتل  
هذا اذا صلح على قدر الدية او اكثره وان صلح على اقله يصح وتجب الدية كاملة كاي ليس  
لا لا لاعتق ان بعض لان في العفو بطلان حقه بل عرض والصبي كالمعتق فيما ذكره القاض  
كالوب هو الصحيح وكذا الوصي ايضا كالاب الا انه لا يقتل في النفس ويكره عدا ذلك مما  
يكلمه الاب ومن قتل ولدا او ابنا كبيرا وصغارا فلكل واحد من القصاص من قاتله قبل كبير الصغار  
وهذا عند الامام كانه حق ثابت لكل منهما على الكمال فيكون الا نفراده يخلو فاليها والاب ليس له ذلك  
حتى يلحق الابن لحي مشترك بينهم فلا يفرد بعضهم باستيفائه وبه قال الشافعي ولو غاب  
احد الكبار ينظر اجماعا كاحتمال عفو الغائب واصلح ومن قتل جديده المرفق الميم وتذبه  
الراء عصى في راسها جديده عريضة يحفر بها الارض القصاص منه ان عرجه يلوخوف وان قتل  
بظهر اي اليه او عصا فلا يقتل منه وعليه الدية عند الامام وعندنا ما يقتل منه كذا المرفق  
في كل شغل وفي الغزوي والمثني فانه لا يقتل في ذلك عند الامام وعندنا ما يقتل منه وبه قال  
الشافعي ان تكره لك منه قتل به اجماعا غيرنا عندنا انما يقتل او يفرق مثله كبيتاه  
قبل ولا قصاص في القتل بمواالات ضرب السوط فلو قال الشافعي ومن عرج فلم يول واخر

منه



حيث بان انفس من جارية لان الجرح سبب ظاهر لمرة في حال الموت عليه لم يوجد انقطاع  
الروية او اكثرها وانما المقتضى الصفا من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم مسلما ظنه حربيا  
فعله الروية والكفار لان هذا المصنف في الخطا في القصد والخطا بنوعه بوجوب الكفاية  
لا القصاص ولو اختلفت سريتان من المسلمين كل واحد نظر ان صاحبه من المشركين فقتل  
عن قتل ثم علموا فلو شيء عليهم من روية ولا كفارة لان كل واحد منهما باشر دفعا  
ويجب ان يقتلوا كما ذكره الترمذي ومن مات بفعل نفسه كان شجقه وفعله ربه كان شجبه  
وفعله اسد بان يحرقه وفعله حية بان احبته فعلى زيد ثلث دية في ماله ان كان عدوا على  
عاقلة ان كان خطا لان فعل الاسد في حية جرحه والحد لكونه عدوا في الدنيا والاخرة وفعله  
الشخص بنفسه جرحه فكونه عدوا في الدنيا وكونه لا حرة وفعله زيد جرحه فكونه ثلث ثلث  
فيما يكون الثابت بفعله زيد ثلثه فيجوز عليه ثلث الدية ومن شر على المسلمين سيفا وجب قتله  
بقوله هم من سل علينا السيف فليس بنا اعداء مسلم في الايمان ولا شيء يقتله لا بد من  
تسقط عصمة ولا في قتل من شر على ارسوله ليل او نهار في مصر او غير سواء قتل المشرك  
عليه او قتل غيره دفعا عن المشرك عليه او شره عليه عصما ليل او نهار في غير قتله  
المشرك عليه لان القتل تعين طريق لدفع فعله لان العصا وان كان يلبس لانه في الليل  
لا يحمي الخوف وكذا في النهار في غير مصر فكان دمه هدر احتسب لو امكنه دفعه بطريق  
لا يسه قتل ولا شيء على من قتل من طريق سماعه ليل او نهار في مصر ان لم يكن اي صاحب  
المتاع الاسترداد لما عده برون القتل حتى لو امكنه الاسترداد بالصياح لم يحرم قتله  
وكذا لا يجوز قتل قبل الاخذ ويجب القصاص على قاتل عدو من شره عصما نهارا في مصر  
لان العصا ليس كالسلاح والظاهر هو الخوف نهارا في مصر فلا يفتى الى القتل  
او شره سيفا وضرب به ولم يقتل وجب لانه اذا جرح عاده عصمة الزايل بالضرب فاذا  
قتل افرقتل بحصوه فيجب عليه القصاص ولو شره جرح او صبي شيئا فقتل الا بعد  
فعله الدية في ماله لان العواقل لا يفهم العدو ولو قتل عدوا صالحا عليه ضمن قيمته وقال مالك  
وانا في شيء في الكل لانه قتله دفعا عن نفسه فكان قتل ان هلكه ولنا ان فعل  
المسي والمجنون والارابة غير مستصف بالحرمة لعدم الاختيار الصحيح منهم فلا يسقط عنه  
والا لا يجب القصاص على الصبي والمجنون اذا قتل ولا الضمان اذا قتل الارابة ويقتضى هذا  
ان يجب القصاص على المشرك عليه اذا قتلها لانه قتل نفسا محصونة الا ان الدية يجب  
لجود البيع وهو دفع الشئ **باب القصاص فيما دون النفس** هو ما يمكن فيه حفظ

المائدة

المائدة اذا كان عدوا ولا محسب كبر العضو وصغره لانه لا يوجب التفاوت في المنفعة في الشئ  
اذا اختلفت ما بين قرني الشحج ولم تأخذ ما بين قرني الشحج كسر رأسه على سباني  
ان الشحج فيقتصر بقطع اليد من المعصم وان كانت الكبر من يد المقطوع بخلاف اذا  
قطعت من نصف الساعد فلا يمكن حفظ المائدة وكذا الرجل فاما اذا قطعت من  
بقتله ولو من نصف الارق لا وفي قطع ماله لانه وفي قطع الارق لانه يقتصر وقيل لانه  
بالارق لان قطع الارق من قصبة لا يمكن فيه المائدة وفي العين ان ذهب ضوها وبيع فدية  
فخلفه القصاص على اي قصاص ان قلعته سواء قرب او خشفه لا شاع المائدة هت  
واسكانها في لاوله اشار اليه بقوله فيجعل على الوجه قطن وطب وتقابل العين مكرات  
فما حتى يذهب ضوها لما روي عبد الرزاق في مصنفه ان رجلا لطم رجلا فذهب بصره  
وعليه قائمة فارادوا ان يقيده واسنة واعبي عليهم وعلى الناس كيف يقترون منه فقام  
على ربه فاحر به فجل على وجهه كرسفا ثم استقبل به الشمس وادى من عينه ماء فافتح  
بصره وعينه قائمة ويجب في شحج تراعي فيها المائدة كالوضعة وبني السبي نظر العظم في  
في عظم لتعذر المائدة سوي السن لا مكان المائدة فتعلق ان قلع سن المجني عليه وببر  
ان كسر الحيا والسياب هذا ما نقله عليه من الزيارات واسار الله في الجاه الصغير فخذ  
صاحب الهداية وقال القدر في القصاص في قلع السن لتعذر المائدة فيه انزها بقدرها  
ولكن تروى بالماء الى موضع اصل السن ونقله في شرح الكنز عن النهاية سري الى الجرح والمبسط  
ولا قصاص بين طرفي ذكره واشي لان الاطراف يسكن بها ساكن الاموال لانها ودية النفس كمال  
لانها بين طرفي الذكر والاشي للتفاوت بينهما في القيمة يتفوق الشارع ولا بين طرفي عبد  
لانك فان جعل قيمة يد المرحومة دية ودية يد العبد نصف قيمة فكذلك بين طرفي عبد  
المساواة بينهما باليقين بل الحر والفقير بخلاف طرفي الحرين لان استواءهما مستعين به يتفوق  
الشارع ويجوز فلا نفس فان القصاص يتعلق فيها بارهاق الروح ولا تفاوت فيه فلا قصاص  
في قطع يد من نصف صاعدا لما ذكرناه وفي جباله برأت لان الصحة فيها انا دية ولو كان القصاص  
على وجه دفع البرء ولا في اللسان وهو دية عن مالك وعن ابى يوسف اذا قطع بعضه وجب  
واذا قطع من اصل يديه قال الشافعي ومالك في رواية واحمد يجزي كده وفي بعضه كافي  
الذكر لان قطع الخشفة فقطح من موضع القطع معلوم فصا كالمفضل في المحل  
فانما در بن سماعه عن محمد بن كمال الامام لو قطع ذكره من اصل او من الخشفة اقص منه اذله  
حق معلوم فاشبه اليد من الكرج ولو قطع بعض الخشفة فلا قد عندنا وعند الثوري



النصف بالنصف والربع بالربع وما زاد أو نقص عجا به كافي الأذن وطرفا السلم والحي  
 سوا للنساء ويبيها في الأرض وحيز الجحش عليه بين القصاص والحد الأرض لو كانت  
 بد القاطع شلاء أو كانت ناقصة الأصابع لأن استيفاء الحق كاملا لا يتعد كإزالة  
 أثر القدر ون حقه وأن يعدل في العوض كالمثل إذا انصرف عن يد الناصر بعد القدر  
 ولم يبق منه إلا ناقص الصفة فإن المالك بالخيار أن شاء أخذه ناقضا وأن شاء عدل في  
 القيمة وإذا سقطت بأكلة قبل اختيار الجحش عليه أو قطعت خلا فلا شيء له عندنا لأن  
 حقه متعين في القصاص وإنما ينتقل إلى المال باختياره فيسقط بعقوبته ولو سقط  
 بحق وجب لأرض وفي الجحش وعليه هذا السن ولا طرفا في الشيء القصاص من  
 الشاح أي خبير الجحش عليه أن كان رأس الشاح أصغرا أو أكبر من رأس الشحيج **فصل**  
 الشحج ما بين قرنيه أي قرويه رأسه وما يليهما وما قد استوعب بين قرني الشحج  
 فإن شاء اقتطع بقدر الشحج من أي الجانبين شاء وأن شاء أخذ الأثرية لأن الشحج  
 إنما كانت موجبة لكونها مشينة وفي استيفاء ما بين قرني الشاح إذا كان أكبر زيادة  
 عليها ففعل واستيفاء قد حقه لا يلحق الشاح من الشحجين قدما بلحق الشحج بغير  
 وفيها إذا كان رأس الشحج أكبر بخير أيضا التعذر لاستيفاء لما بين من زيادة  
 الشحج **فصل** ويسقط القصاص بوقت القاتل لأن محل الاستيفاء فإن قاتل  
 موت الجاني وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد بن حنبل والدية ولو جحد من تركته بناء على أن  
 الواجب عند ما القصاص والدية فإذا مات أحدهما تعين الآخر ويسقط أيضا بغير  
 الأولياء وبصلحهم على أن قل أنه حقرم فيعوز بغيرهم كيف شأوا ويجب حال  
 وأن لم يكن كالمثل لأن مال واجب بالعقد والاصل في أمثال كالمهر الثمن المخلو لا يخط  
 أيضا بصلح بعضهم أو عفوهم ولم يوجب حقه من الدية وسقط حقه من القصاص  
 لأن كل واحد منهم له التصرف في نصيبه لأنه خالص حقه فإذا تصرف فيه بغيره أو صلح  
 فقد سقط به حقه في القصاص ومن ضرور سقوط حقه سقوط حق الباقيين لأنه لا بد  
 لا يتجزئ شيئا فكذا سقوطا وإذا سقط القود انقلب نصيب من لم يعف مالا لأن القصاص  
 استع لجني في القاتل وهو بوقت عصمة بغير البعض فيجب للمال كافي للخطأ حيث  
 استع فيه القود لمعني في القاتل وهو كونه خطيا ولو قتل جرحا بعد شحصا فإثر الجرح  
 وسبب الجرح جرحا بالصلح من دمه أي الجرح والجرح بالصلح فصلح الرجل الأولياء بالالف  
 في نصفان لما عثر أن القصاص يتعلق بآثارها في الروح ولا تفاوت فيه وبقتل الجرح

2 عن شريح القاضي  
 بر الشحج وبين  
 على الحالة

بالف

بالفرد والفرد بالجمع الكفارة عن المرح ولا شيء من المال انحصارا ولما وهم لأن كل واحد قد  
 يوصف الكمال ولذا لو قتل واحدا جماعة يكون كل واحد قاتلا بوصف الكمال لا لا بوصف  
 القصاص وإذا كان كذلك لا تجب الدية لعدم اجتماعها مع القتل وانحصر الحد من  
 أو لياء بالمقتولين قتل له وسقط حق البقية لعقوبات محل الاستيفاء وصار كالجرح  
 الجاني وموت القاتل حقا لله وبه قال مالك وقال الشافعي يستوفون الباقين الدية  
 من تركته ولا تقطع يدان لو جحد بيد قطعاها لا جرحا أن أمر أسكنها على يد فقطعها  
 بها لمكان كل واحد قاطع لبعض اليد لا كلها فلا يجوز أن يقطع الكل ببعض ولا  
 الاثنين بالواحد وقال الثوري يقطع يداهما فإن قطع رجل عن يمين رجلين فلهما قطع  
 عينيه ودية بينهما نصفين انحصارا معا وانحصر لهما وقطع له قلة خال الدية كما  
 في النفس ولو قطع شئ من رجلين فلهما قطع شماله كذلك وصح إقرار العبد بقتل  
 العبد ويقص منه به سواء كان مأذونا أو مجبر عليه لأنه غير منهم في إقراره ولا يفرق  
 وفيه خلاف من روي جرحا عن قاتلهم إلى آخره فإنا انقص من الرأى للوول  
 لأنه من وعليه قالته الدية للثاني لأنه أحد من جرح الخطأ وهو الخطأ في الفعل كما  
 إذا روي جرحيا فأصاب الما والفعل الواحد يتعدد بتعدد أثره **فصل**  
 ومن قطع يد رجل ثم قتل أحدهما مطلقا عدا من وخطأ من مختلفين أن يحملهما  
 بر ولا أي وإن لم يحمل القطع والقتل بر فإن اختلفا عدا وخطأ بوقد بهما لا  
 أي بوقد بهما أن كانا خطيئتين بل يكفي دية وفي العدين بوقد بهما عند الإمام وعند  
 بقيل فقط هذه ثمان مثالب لأن القطع إما عدا وخطأ والقتل كذلك فربما ارجع ثم أما  
 أن يكون بينهما برء أو لا صارت ثانية ففي العدين بوقد بهما بوقد بهما بوقد بهما بوقد بهما  
 وأن لم يبرأ فذلك عند الإمام لأن زاهو المثل صورة ومعنى وعندهما بقتل ولا يقطع  
 في جرحا والقطع في جرحا والقتل في الخطأ أن بر بينهما يجب دية القطع والقتل  
 وأن لم يبرأ بينهما ألفت دية القتل لأن دية القطع إنما تجب عند استحكام أثر  
 الفعل وهو أن يعلم عدم السرية والفرق هنا وبين عدين لأنه سرهما أن الدية  
 مثل غير محمول فالاصل عدم وجوب الجحد في القصاص من فانه مثل محمول وإن  
 قطع عدا ثم قتل خطأ سواء بر بينهما أو لا يقتص بالقطع ويؤخذ دية النفس  
 بالقتل وفي عكس يؤخذ الدية للقطع ويقصر القتل لا يخلو في الجنايتين  
 ولو ضرب ما به سوط فبر من تحتين سوطا ومات من عشرة وجبت دية فقط هذا المخرج

والمستحب



او حرجته و برياً فلم يبق الا شراً واما ان حرجته و بها لا ترد لم يمت بحسب حكومتها عدل و سباني  
ببناها وان ماتت و بحت حكومتها عدل و دية للقتل و من قطعت يده عدلاً فعلى القطع عن  
القطع فان مته فعلى قاطعه الدية في الالة السرية هذا عند الامام وعند ما هو عقو  
عن النفس حتى اذا مات جسد العفو السرية لا يضمن كالعضو عن الجنابة وان عفى عن القطع  
وما جردت منه او عفو عن الجنابة فهو عفو عن النفس اجماعاً فلو يضمن شيئاً كان كل واحد  
صريح في العفو عن السرية والعذر من كل الالة لان العذر يوجب القود فلم يتعلق بحق الورثة  
لان ليس بال مال وصار كالموتية باعارة فمضت لا ينفذ بالثالث سواء كان في الفسخ او في الميراث  
لان المنافع ليست بال مال فلم يتعلق بحق الورثة والمظنة من ثلثة في الخطأ، سوجب المال وقرنوا  
بحق الورثة فيحسب من الثلث والشع كالقطع حكماً وخلفه فاولاً وان قطعت امرأة يد رجل  
فترد بها على يد ثم مات فعليه مهر المثل ويحب عليها الدية فيما لها ان عملت وعلى عاقبتها ان  
خطأ هذا عند الامام لان العفو عن اليد والقطع لا يكون عفا عما يحدث منه فكذا التزوج  
على اليد والقطع لا يكون تزواً على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عملاً يكون هذا تزواً على  
القصاص وهو ليس بال على تقدير الاستيفاء فعلى تقدير الاستيفاء او في فلو يصحح مهر المثل  
لها من المثل لا يقال ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزويجها  
عليه لا فانقول الموجب الاصلى للعهد القصاص لا يطلو قوله كما في المروج قصاصاً وانما  
سقط للتعذر ثم يجب عليها الدية لان التزويج وان ضمن العفو لكن عن القصاص في الشر  
فاذا اسري تبين انه قتل ولم يتناول العفو فوجب الدية لعدم صحة عفو النفس وذلك في الالة  
لان عدلاً اذا وجب له الدية ولها المهر بقصاص ان استويا قدره ووصفا وان كان احدهما  
اكثر يرجع صاحبه على الآخر وان كان القطع خطأ يكون هذا تزواً على اثر اليد واذا سري  
الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى بعدم فيجب مهر المثل والدية واجبة بنفس  
القتل لان خطأ ولا تقع المقاصد لان الدية على العاقلة وان تزوجها على اليد المقتولة فما  
يحدث منها او على الجنابة ثم مات فعليه مهر المثل في العدة لان تزويج على القصاص هو حق  
بال فلو يصحح مهر المثل كما اذا نكحها على عرا وخضر بركة شئ على المرأة كانه رضي  
بسقوط القصاص على انه يصير مهر وهو لا يصح فسقط اصله ورفعه عن العادل مثله  
في الخطأ لان هذا تزويج على الدية وهو يصح مهر الالة انه يعتبر بقدر مهر المثل من جميع المال  
لان وان كان مريضاً من الموت لكن التزويج من الخواج الاصلية فلو عجز عليه ولا يصح في  
حق الزيادة لان محاباة فيكون وصية ورفعه عن العاقلة لانهم يتحملون عنها بموجب

جانبها

جانبها فاذا صار ملكاً لها سقط عنهم وان كان من ثمنها اقل من الدية كان الباقي لهم وصية  
وبعده لانهم من الجانب فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضاً الا انهم يخرج من الثلث  
فقد يخرج منه بسقوط عنهم وبود الزيادة الى الحوي لان الوصية تقار لها الا ان الثلث  
وكان الحكم عندهما في الصور الاولى وهي اذا تزوجها على اليد لان العضو عن البدن عفا عما  
يحدث منه عندهما فانفق جوابهما في الفضلين ومن قطعت يده فوات بعد اقصى لهن  
الفاطع قبل قاطعه اذ تبين بالسرية ان الجنابة كانت قبله عدلاً وان عفى للفتنة العفو  
واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود ومن قبله في عدا ففقط بدقائه ثم بها على المثل  
فعليه دية اليد عند الامام لان اسرى في عرقه لكن لا يجب القصاص من الشهيرة وقالا لا شئ  
عليه لانته استحق الموت في النفس بجميع اجزاها فانها بعض فان عفى فهو عفا سوي هذا  
ومن قطعت يده فاقص من فاطمها فسري القطع الى نفسه فوات فعليه دية النفس عند الامام  
لان حقه في القطع والموجود قتل فلم يكن سقوطاً حقه فيضمن خلوها منها وقدر  
وجه قولها في السيلة الاولى واما هنا فهو ان استوفى حقه وهو الفسخ ولا يمكن التمسيد  
بوصف الالة ثم لما في من سري باب القصاص اذا احتراز عن السرية ليس في سري  
**باب الشهادة في القتل واعتبار حاله** القود بنيت للورثة ابتداء عند  
لا يطرأ الوارثة بان بنيت للورث ابتداء ثم بنيت للوارث كما هو في جميعها لهما ان القود بالنفس  
عوض عنها والمالك في العوض للوارث فكذا في العوض الا برى ان المرأة حقا في القصاص وانها لا تملك  
شياً من حقوق الزوج الا بطريق الوارثة ولان ملك القصاص بعد الموت والميت ليس باهل عدل  
الدين والدية لوق الميت من اهل الملك في الاموال كما ان الضيب شبكة وتعلق بها صيد بعد سري  
فانه يملكه واذا كان القود بنيت حقاً للورثة ابتداء فلو يكون احدهم خصماً عن اليقنة فيختلف  
المال فيخرج على الاصل المذكور حتى اذا ادعى احد الورثة شيئاً من التركة وانتهت بنيت حق الخراج  
فله يحتاج الباقون الى التجديد بالدعوى وكذا دعوى احد على احدهم شيئاً من التركة لانها  
ما يدعي لبيت وعلى الميت واما ما يدعي له او عليه بل يدعي على الورثة ولهم فلو يتنصب احدهم  
حصصاً عن الباقيين والقصاص من هذا القليل عند الامام فلو ادعاهم احد اثنين حتى يقتل اسمها  
عدلاً والاخر غائب لم اعادها بعد دعوى الغائب عند الامام خلوها لهما فانه يمكن الاستيفاء  
عند ما من غير عادة البينة وفي الخطأ والدين لا يلزم اتفاق الا ان وجبها الدين وطريق  
ثبوت الميراث ولو برهن القاتل على عفو الغائب فلما اضرهم وبسقط القود لا بدعي  
سقط حقه في القصاص وانتقاله الى المال فيكون خصماً وكذا لو بدعوا من الزوجين



فيما هو غائب فادري القائل على الحاضر من الشريكين ان شركه الغائب قد عفي فلما حضر  
خصم ويسقط القود لما ذكرنا انفا وان شهد وليا قصاصا بغيره اخبره لخت شهادتهما  
لاهما يحركان في انفسهما نفعا وهو انقلوا بالقود ما لان صدقهما القائل فقط دون الاخر لشهد  
عليه فالدية بينهم انما كانت لما صدقهما اقر بشكني الدية لهما فيكونه لكن برعونه ان نصيب  
المشهور عليه قد سقط لعضوه وهو شكرك فلا يقبل قرامهم عليه ويجوز ان نصيب ايضا ما وان  
كوباهما في شيء لهما لانهما يشهدان على بالعضو او بطلون حقه في القصاص فمفعول اقرارهما في حق  
انفسهما وارقبها انقلوا به ما لو لم يصدق دعواها الا ببينة ولاخيرها لثلاث الدية لان دعواهما  
العضو عليه وهو يكره بئرته ابداء العنصرين في حقه فينقل نصيبه ما لان صدقهما انما  
فقط وكذا فيما القائل عزم القائل له ثلث الدية لانه لا يكره ان يكره في ذلك ثم ياخذنا ندري ان  
الثلاث ان ثلث الدية منه اي من اجنبهما لانما ان القائل وهو من جنس حقه ما ياخذنا ان كن  
قال القائلون على اية فقال المقر له ليس لي ولكنهما القائلون فان المال للمقر له الثاني فان  
شاهد القتل في زمانه او مكانه او الله بان قال لهما قتل بعضا والاخر قتل بالعضو وقال  
لعمري ما ضربه بعضا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت شهادتهما لان القتل لا يتكرر  
فالقتل في مكان غير القتل في مكان آخر او زمان آخر وكذا القتل بانه غير القتل بالعضو  
وتختلف الاحكام باختلاف الالة فكان على كل قتل شهادة فردت وان شهد القتل  
وبطل الالة لزمته الدية في الالة استحسانا والقصاص ان لا يقبل هذه الشهادة لان القتل  
يختلف باختلاف الالة فحمل المشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلقا و  
المطلق ليس يحمل يمنع الحل به قبل البيان فيجب اقرار وجوبه وهو الدية وانما يجب في الالة  
لان الاصل في الفعل الحد فلا يلزم العاقلة ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال دية  
قتلها جميعا قل قتلها لان كل منهما اقر بانفراده بكل القتل وبالقصاص عليه المقر له  
صدقه في وجوب القتل عليه وتكذيبه في انفراده وتكذيب المقر له في بعضهما اقر به لا يبطل  
اقراره في الباقي ولو شهد بقتل زيد عمرا وشهدا اخران بقتل بكر اياه وادعى دية فلهما  
اي قتل زيد وبكر عمرا لقتل احدى الشهادة وان لان تكذيب المشهود له الشاهد في بعضهما شهد  
ببطل شهادته وقد كذبهما في الانفراد بالقتل فتبطل الشهادة لان التكذيب يقتضي ونفى  
الشاهد بوجوب بده شهادته ثم لما فرغ من مسائل الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار  
حالته فقال والجبر بحاله الرمي لا الوصول في تبديل حال الرمي عند الامام وقال المقر له  
فلورمي مسلما فارزق الرمي والحياد بالله فوصل اليه السهم فان تجب لدية عند الامام فلهما

لها

لها قال لا شيء عليه وهو قول الثلثة ولورمي رمزا فاسلم قبل الوصول ثم وقع بالسهم  
فان لا يجزئ اتفاقا وقال الشافعي واحد تجب عليه الدية لان الاعتناء بحاله الاصابة  
ولما ان الرمي لم يتعقد وجبا للضمان لان الرمي له غير متقوم وانما اصابته متقوم  
جامع قاضيهما والتميز شيء والمجوي قال اصحابنا الاعتبار بحاله الرمي كما في هذه المسئلة  
وفي ان رمي عبدا فاعتق فوصل اليه السهم بعد الاعتق فعليه قيمته عند الامام واني يوسف  
وعند محمد عليه فضل بين قيمته حرميا وغيره في لان العتق يمنع الرية فاعتسالة  
الرمي الالة انما اعتبر كونه قاتلا فيها واعتبر شيئا كون العبد حرميا وفي ان رمي محرم سيد  
لمن فوصل السهم اليه وجب الجزاء وفيما ان رآه حلالا فاحرم فوصل اليه السهم فلا جزاء  
لان الضمان انما يجب بالعتق وهو بريء في حاله الاحرام وفي الاول هو محرم وقت  
الرمي وفي الثاني حلال وفيما ان رمي من فضي عليه برجم فرجع شهوده فوصل اليه  
السهم حيث لا يصح الرمي وفيما لورمي صيدا فنجس والحياد بالله فوصل السهم  
حيث حل اكله وفي عكر اي وفيما لورمي نجس صيدا فاسلم فوصل السهم حيث  
لان العتس حاله الرمي وهو للزكوة فتعتبر الاهلية وعدمها الا ان ابا يوسف ومحمد  
يقولان فيما اذا رمي مسلما فارزق الالة بالارزاق لا يصير متبرئا للرعي عن الضمان والارزاق  
انما يقع بعد انقضاء السبب والامام يقول بالارزاق لا يصير متبرئا لان في اعتنا المرمى  
ان الرودة لا تبطل المتقدم فكيف يصير متبرئا عن الضمان كذا في جامع قاضيهما في التز  
والمجوي **كتاب الديات** جمع دية مصدر ودي القائل المقتول اذا  
اعطى له المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال سمية بالمصدر والنا في اخر  
عروض عن الواو في اوله كالقوة الدية المخلقة من اكل مائة بلخلاق والمخلوق في القسمة  
والاصناف فخذ الامام وابي يوسف اربعة اقسام كالحاوض وبنات يوتن وحقا وجذاع من  
كل خمس وعشرون وقد مر تفسيرها في باب الزكوة وهذا قال الكوفي واحمد في رواية والزهري  
وربيعة وسليمان وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة  
واربعون مسنة كلها خلفات في بطونها اولادها وبه قال الشافعي واحمد في رواية ولا  
تخليط في غير الاول لان الشرع ورد به وعليه الاجماع والمقتدرات لا تعرف الا بما عايناهم  
بغيره وهي ابي الدية المخلقة في غيب العبد والدية الحقة وبني في الخطاء وما بعد اي  
الخطا من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم وقال الشافعي اثني عشر  
الفاه وبه قال الكوفي واحمد لما اخرج اصحابنا لثمن الاربعة ان رجلا من بني عدي قتل



جعل النبي عوم دية اثني عشر الفا ولنا وهو قول الشري يارد في البيهقي من طريق النافع  
قوله لا يجوز من الحسن بلخا عن عروضة انه فرض على اهل الذهب في الدية الف دينار ومن  
الورق عشرة آلاف درهم حدثنا بذلك ابو حنيفة عن الربيع عن الشعبي عن عروضة  
ومن الاثر ما يدرأه اسارا في اوصافها يقول ابن خنيس وبنيت لحاض وبنيت لغيره  
صحة وجوزعة من كل من هذه المذكورات عشرة فدان ولا دية من غير هذه الاثر عند  
الامام وهو قول احمد والشافعي في القديم وقالوا منها ومن المقر ايضا ما استأفوه ومن  
الغنى الفاشاة ومن الخلل ما استأفوه كل حلة ثوبان وفانعة الخلاف نظره في الحيا  
الفاصل فخذ الامام له الاضمار من الانواع الثلاثة فقط وعندما من السنة ونظر في  
الصالح فخذ الامام يجوز الصلح عن الدية على اكثر من ما ينبغي بقر في رواية ولا يجوز  
في اخرى كقولها كما لو صلح على اكثر من ما يدرأه من الاثر واكثر من الف دينار وكما في شبه  
الحديث والخطا ما ذكر في النص وهو عتق رقبة مؤمنة فان عجز فصيام شهرين متتابعين  
قال ياجفان في ربيعة مؤمنة وشبه العور خطا في حق القتل وان كان عدما في حق الضرب  
فتناولها الآية ولا اطعام فيها لانه لم يرد به نص وضع اعتاق رضيع لهما ولو سلم  
لو سلم تباعدوا والظاهر ملزمة اطرافه لا الجنتين اذ لم تعرف جسيمة ولا سوسة والدية  
للزوجة في النفس وما دونهما نصف للرجل روي ذكر عن علي بن ربيعة موقفا ومرفيا والظاهر  
سئل الله لم يقض اليك عروضة ما بذلك **فصل** في النفس الدية وكذا  
في المارد وفي اللسان ان سلع النطق ومنع من اداء اكثر الخروف وفي الصلب ان منع المضر  
من الجماع وفي الافضاء ان منع المرأة المضروب من استمسك البول وفي الذكر المنفعة  
وفي العضل في السمع وفي البصر في النعم وفي الذوق وفي الجنة ان لم تثبت بحد الخلق  
وفي شعر الرأس ايضا ان خلق ولم يثبت وكذا الحاجبان والاهراب وفي الجنتين  
وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفا الجنتين  
ولما اصل ان الجاني اذا قوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال او ازال ما قصد في احدى من كل  
الحوال يجب عليه كل الدية له تولد النفس من وجه وهو ملحوق بالذوق من كل وجه تعظيم اللودي  
واصل قضاء رجول الله صلح بالدية كلها في اللسان والنف وقد قضى عمر بن الخطاب على  
رجل با رج ديات بضرته واحدة وقعت على رأسه ذهب بها عقل وسعد ويصره وكذا به  
وفي كل واحد ما هو اثنتان كالاغضاء المذكورة في البيت نصفها لدية كما في العين الواحدة  
واليد الواحدة ونحوها وفي كل واحد ما هو اربعة رجبها اي لدية كما في احدا شفا راجعين وفي

كلا اصبع

كلا اصبع من يدا رجل عتقها لان وقطع للجمع كلها وفي كل عصب منها اي من الاصابع  
من اي من اصبع فيه عضلة ان كالاها م نصف عشرها لان نصف دية الاصبع وفي  
فيها ماضية ثلثة ثلثة اي ثلث عشرها لانه ثلث دية الاصبع ونظير انقسام دية اليد  
على الاصابع وفي كل سن نصف عشرها وهو خمس من الاثر وروي في هذا الطرقي على  
دية النفس بثلثة اقسام الدية كاق الانسان لدا ثمان وثلثون سنا عشر من خسرنا  
واربعة انياب واربعة ثنابا واربعة ضوا حك فاذا وجب في الواحد نصف عشر الدية  
يجب في الكل دية وثلثة اقسام الدية وكل عضو ذهب ثففة بضرب ضارب ففيه دية  
كاملة وان وصلية كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضو ها لان وجوب الدية يتعلق  
بتفويت جسد المنفعة ولا عبرة في الصورة بلو منفعة الا اذا تجردت عن المنفعة عند  
الذوق فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن في جبال كاليد الشواء واربعة كملو اكلان  
ذلك كالاذن الشاحقة ذكره الربيعي **فصل** الاقد في الشجاج في الاضحية  
ان كانت عدا وهي راية الحسن عن الامام وفيها خطا نصف عشر الدية وهي الاضحية التي  
توضع العظم اي تظهر وفي الها شمة وهي التي تسم العظم اي تكسر عشرها وفي المنفلة  
وهي التي تنقل العظم وتحول بعد الكسر عشرها ونصف وفي الامة وهي التي تصل الى ام  
الواع وهي الجذوة التي فيها الدراع ثلثها وكذا الجافية يجب ثلث الدية وان لم تنفذ الى  
الجانب الآخر وان نفذت فمما يجانبا ان احدهما من البطن والاخرى من جانب الظهر وفي كل  
ثلث الدية ويجب ثلثها كما في الهداية وفي كل من الحارصة وهي الجاء والراء والصا وغير  
المحاج التي يخرج من عتق الجلود لا تخرج الدم ومن الدارحة وهي بالعين المرملة التي يخرج  
منه اي من الجلود رايته الدرع اذا الصبح في العين واللامية وهي التي تبيل الدم والياحة  
وهي التي تبضع الجلود اي تقطعه والمتلوعة وهي التي تأخذ في اللحم اي تذهب فيه الكرمات ذهب  
الباضعة والسميراق وهي جولة رقيقة فوق العظم من الرأس بينة وبين اللحم تصل الى راحة  
وقول في كل من الحارصة واعطى عليه خبر لقوله حكومة عدل وعن محمد في العصاص كقول  
ذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية لانه يمكن اعتبار المساوات فيها اذ ليس في شيء منها كسر  
عظم ولا خوف هلاك غالبا فيسبب سببا ثم يتخذ دية بقدر ذلك فيقطع مقدرا لقطع  
فيحقق استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي التبيين هو الاصح والشجاج يحتمل ان يكون  
والرأس والجافية بالعرف والحنية والظهر ما سوى ذلك جزاءات وفيها حكومة عدل وفي  
اي حكومة العدل ان يقوم عدل بلو هذا الاثر ومنه فانقص من قيمته وجب بمسببة من



فلو فوات جهة الف درهم مثله بل هو هذا الأمر ومنه نسجانية وجبت له هذا ما قاله الطحاوي  
وبه يقتضي ذكره في الخاتمة وقال الكوفي أنه ينظر كم مقدار هذه النجاسة من الوضوء فيجب بقدر  
ذلك من نصف عشر الدية وفي أصابع اليد ومعه الكف نصف الدية لأن في كل أصبع عشر  
من الأبر يكون في الخنصر من ضروره والكف تابع لونه ثوبها وثوبها ولا نقصها بها ومع نصف  
الساع نصف الدية للوصابع وحكوه عدل لنصف الساع لأن الساع عدلست تبعها  
للوصابع وفي كف فيها أصبع عشر الدية للوصابع وكان فيها أصبعان فخصها بالوصابع  
ولا شيء في الكف عند الامام وعند ما يجب أكثر من أربع أصابع ودية الأصبع أو الأصابع  
ويصل الأول فيه وأربع الكف حكومة عدل لأنها إذا قطعت من المفصل ولم يكن فيها شيء  
من الأصابع كان فصلها حكومة عدل كما صرح به في البياينة والكافي وإن كان فيها ذلك  
فدية الأصابع وبسبب ثلثة أعشار وهذا إجماع لأن الأصابع أصل ولا أكثر حكمه الحلق  
فاستبعت الكف وفي الأصبع الواحدة حكومة عدل لعدم تعلق الخيال بها وكذا في الشارب  
ولحية الكوسج وندي الرجل وذكر الحصى والحنين ولسان الأخرس والبدانة والدين  
العورة والرجل العرجاء والسن السوداء فإنه يجب في كلها حكومة عدل وكذا في عين الطفل  
ولسانه وذكره إذا لم تعلم جهة ذلك المذكور من هذه الثلاثة بما يدل على إيصاره والدين  
وعلى تحريك الذكر في الذكر وعلى كونه في اللسان وإن علت صحنه فالدية فإن جحد بعد  
ذلك حكم البالغ في العور والمخاطة وإن نزع رجل جلود فذهب عقله أو شعر رأسه دخل  
أربع الوضوء في الدية لأن بقوات العقل تبطل منفعة جميع الأعضاء فصار كما أوضحه  
فمات وأربع الوضوء يجب بقوات جزء من الشعر حتى لو نبت سقط والدية بقوات كل  
الشعر وقد خلق بسبب واحد قد دخل الجرح في الجرح وإن ذهب معه أو بصرة أو كونه  
لا يدخل أربع الوضوء في أحدها لأنها لا تستهجن جناية فيها دون النفس والمنفعة فخصه  
به فاشبه الأعضاء المختلفة بخلاف العقل لأن نفقة عايدوا جميع الأعضاء قاله  
قول الامام وعن أبي يوسف أن النجاسة تدخل في دية السمع والنطق ولا تدخل في دية  
الصرع ذهب بها إلى الوضوء عيناه فلا قصاص عند الامام ويجب ريشها وأربع  
العينين وعند ما قصاص في الوضوء والدية في العينين وكذا في قصاص في أصبع  
قطعت فماتت أخرى عنده لأنه لا يجب له قصاص في العضوين يجبا ريش كل واحد منها  
كامله وعند ما يقتض في المقطوعة ويجبا الدية في الأخرى التي شئت ولو قطع بعضها  
الاعلى قبل باقيها فلا قصاص بل يجب الدية فيما قطع لأنه مقدرة شرها وحكومة عدل

فما شئت

أول فصل

بما شئت لا تنقاع تقدير الشرع في كونه من قبل السرية ولا قصاص أيضا ولو كسر نصف سن  
فأستوبها بها بل يجب دية السن كلها وكذا الواح أو أصغر أيضا تجبا لدية كافي الكافي وقال  
في الخاتمة ثم فيما انحطرت أو أسودت أو حربت إذا كان منقعة المنقوع والأذن واللسان  
السن كلها بضربة وفي قاعة فالدية في الخطاء على العاقل وفي العور في الأريال الضارب  
ولو قطعت من رجل فقتل مكانها أخرى سقط أرشها عند الامام لأن الجناية قد زالت معني  
خطو فالهما فلا عليه لا شيء ولو كان الجناية وقعت موجبة له والتي نبتت فخصه بدية  
من السن كما وفي سن الصبي يسقط أرشها عما قبل برديلهان في خصصه بكم مع  
اشتراك الدليل قول **أما** رد ذلك لأستوبها في حكم الميت وليس كذلك فإن نبت  
الرجل ليس بمقتضى الوضوء ولذا يستأني أكثر من حول كاسيالي فلا تلفت سنة تحقق  
الأنوف في قطع الجناية موجبة للورث فإن كانت كان ذلك فخصه بدية لم تعد عارة  
بخلاف في الصبي فإن نبتت منقعة له ولذا يستأني في بلوغه كافي الخاتمة فلا تلفت  
سنة لم تقح الجناية موجبة للورث لا بعد تحقق الأنوف وذلك لعدم الأمانات  
فإذا نبت لم يجب لأرث لعدم تحقق الأنوف ولأن عاد الرجل سنة المقطوعة إلى مكانها  
فنبت عليها لئلا يسقط أرشها إجماعا لأن هذا مما لا يعتد به العروق لا تقود  
وفي النهاية قال شيخ الإسلام هذا إذا لم تعد إلى حالها الأول بعد النبتات في المنفعة  
والجراح وكذا لو قطع أذنه فالصمها والعمى لا يسقط أرشها إجماعا لأنها لا تقود  
كيف كانت ومن قلع سنة فاقص من قالها ثم نبتت سن المقنولة فعليه دين  
المقنعة منه أن الوجيب فساد الميت ولم يفسد حيث نبت مكانها أخرى فالدية الجناية  
فمن أن خطاء له ولا سيقا كان خير حتى لأنه لا يجب له قصاص للثبته فيجبال  
ويستأني أي ينظر ويستأني من الاستيلاء كذا في الصم في قصاص السن والوضوء  
علا أنه نبتت فيه ظاهرا وكذا لو ضرب سنة فماتت يستأني أيضا فلا جراح لها  
المضرب ومن سقطت سنة فاصطفا أي الضارب والمضرب في سبب قتلها بأن قال  
المضرب سقطت لها لها وقال الضارب بل قتلها فإن كان ذلك بل هو الالة فالقول للمضرب  
أنه حقة ثابتة لم يعض الأجل والضارب يتبع بطلونه فلا يصدق وإن كان يورثها  
أي السنة فالضارب ولو شج رجل جرحه والعمى السنة نبت الشعر ولم يبق له أثر  
يسقط أرش من نوال السن الموجب وعند أبي يوسف يجب أرشها لم وهو حكومة عدل قبل  
أن ينظر لأن أن يكتم نفعه مثل هذه الجراحة فإن بعض الناس يجرح نفسه

كأن



وأيضا على ذلك شيئا لأن الشئ الموجب أنزال فأن الألف الأصل لم يزل عند محض الجواب  
الطبيب دمن الدواء وفي شرح الطحاوي فشرقي لابي يوسف ارميها لآلم باخرة الطير والذرة  
فعل هذا لا خلو فبينهما وكذا الوجه بضرب فزال أثره بسقوط الألف على المثل في المثل  
وان يوقى كونه عدل بالاجماع لعدم زوال الشئ الموجب ولا يقتصر بخرج اوطرنا ومحمد  
الابن البراء لأن هذه الاشياء يعتبر فيها ما لها حالها لا اعتبار السرية الى النفس فيظهر انه قسلي  
وانما يستقر الامر بالبرء وكل من سقط فيه القود شمرته كقتل الاب ابنه فالدين فيه في المال القادر  
يدين بالمحجور واما الصبي المحجور فخطا ودينه على عاقلة لقول علي رضي الله عنه عدو وخطاه  
سواء في محجور صال على جليله ففرضه وجعل دينه على عاقلة والصبي مظهر الرحمة  
ولا كفارة فيه اي في هذا الصبي المحجور لا تها كما سماها سارة ولا ذنب لها تستر لانها  
مرفوعة القلم ولا حوان ارب لا عفة بدمها من اهلها والمحتج كالمحجور في الحكم للملك  
ومن ضرب بطن امرأة غرة فالقمة جنبنا ميتا فلي عاقلة غرة وهي

يعلم العين المحجة وفصح المرأة المملة المشددة عبارة عن ضرب مائة درهم وانما سميت الغرة  
غرة لانها اقل المقدار في الدنيا واول الشئ اؤله في الوجود وتسوي غرة بمعنى اولية  
ولهذا سمي اول الشهرة غرة ويسمي وجه الانسان غرة لانه اقل شئ يظهر منه كذا في الشين  
فان القمة اي الجنتين حيا فان دية كاملة كان موته بسبب الضرب وان القمة ميتا ماتت  
الأم فالقمة حيا فان دية لها ودينه لا نه قلمها فصار كما اذا القمة حيا واما وان ماتت الأم  
فالقمة ميتا فدينها فقط لان موته لم يصب لموته ظاهرا فانه يمتنع بوجهها لان نفقة  
وما يجب للجنتين بوجه عند لا تدل نفه فيرثه ودينه ولا يورث منه الضارب كذا في قائل  
بما شرع ظاهرا ولا يورث القاتل بهذه الصفة وفي جبين الامم نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر  
قيمة لو احيى لا تفاوت في غرة الجنتين بين الذكر والانثى اذا كان غرا ويتفاوت اذا كان  
ان دية الرقيق قيمته فايتم من دية الحر يقدر من قيمة الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب الانثى  
اكثر من الواجب في الذكر ان في العادة قيمة الخلو تزيد على قيمة الجارية اذا كانتا تثلن في الصفا  
المعنى يقال ان الشافعي يجب في عشرة قيمة الامم وبقال مالك واحد وعند ابي يوسف ان نقصت  
الامة من نقصانها والاي وان لم تنقص الامة فلو ضمان اعتبار الجنتين اليها وهذا  
لان ضمان في قتل الرقيق ضمان الرقيق ففصح الاعتبار على اصله وان ضربت على  
بطنها فحرر مبدىا عليها فالقمة حيا فان تجب قيمته حيا لا دية لا قتله بالضرب لسان  
وهو ان في جاله الرق وكفارة في الجنتين خلوا في الشافعي والمسيكين بعض خلفه كتمام

المثل

باب ما جددت في الطريق

للقن فما ذكر من الاحكام وان شربت دواء واعلجت فوجها الطرح جنبها فالقمة ان طرحت  
ميتا على قتلها هذا ان فعلت بلواذن امير وان فعلت باذنه فلو يجرى لعدم التعدي  
والقمة تجب في ستة عندنا وعند الشافعي في ثلث مدين **باب ما جددت في الطريق**  
من احدث في الطريق العامة كبنها او ميزابا او حصنا بالجمع والراء والصا والضرر المحجور  
بحرياء يركب في الخياط وعن البردي جاع يخرج من الخياط لينى عليه وسعد كان  
لم يضربهم وكل منهم نزع كذا المور في هذا الطريق حتى شترك لهم بانفسهم ودينهم  
فكل من ثبت له هذا الحق ان نزع كذا في المثل المشترك وان لم يضرب في الطريق الخاص الذي  
هو غير اقله لا يسحق شي من ذلك بلواذن الشركاء وان لم يضرب كذا المثل الخاص بهم وعلى  
عاقلة دية من مات بسقوطها عليه لا نسب لها لانه كذا لو عرض بنفسه انسان قاتلا  
كانت الدية على عاقلة من احدث وان وقع العاثر بالنقص على اخر فانما جميعا والقمان عمن  
لحقته في مال والاصابه طرفا لميزاب الذي في الخياط فلو ضمان لعدم التعدي وان اصابه  
الطرف الخارج منه فمن كثر حفر بئر او وضع حجرا في الطريق فقتل به انسان لا نسب له  
تلف بهيمة ففهمنا في مال لان العاقلة لا تحمل ضمان المال كحمار والغار التراث بخلاف اللين  
في الطريق كوضع الحجر ان كذا كذا سبب وهذا اذا فعل بلواذن الامام فان القمان في جميع  
ما ذكرنا ما يكون ازام ما دن به الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلو ضمان فيه ولو مات  
القانع في البئر حيا او غما بفق للجمعة يقال يوم غم اذا كان باخذ النفس من غمة لم يركب  
وهو هنا الاختلاف من هو البرء فلو ضمان على جافره واصغر بلواذن الامام فبازنه من  
طريق الا ولو بده هذا عند الامام وعند محمد عليه ضمان فيما اذا حفر بلواذن وبازنه  
وكذا عند ابي يوسف في الغم في الخلع لانه لا سبب للغم سوى الوقوع فيه اما بالجمع فلو  
يقتصر بالبرء وان وضع حجر فقتل اخر ففهمنا ما تلف به على الشافعي الذي يحاكم لا حكم فعل  
الاول فذا شفع لفرع ما شغل وقد شغل بفعل الثاني ووضع آخر ولو اشرع جناحا  
في ارضه باعها ففهمنا ما تلف به اي الجناح عليه اي البائع وكذا لو وضع حشيشا في ارضه  
ثم باعها وبوي الى المشتري منها فقتلها المشتري فوضعهما ففهمنا ما تلف بها على البائع  
لا شغل الموضع بفعله ولو وضع في الطريق حجرا فخرق الجمل شيئا منه ولو اخرج الجمل شيئا  
بعد حركته الرجح الى موضع آخر غير الذي وضعه فيه لا يضمن هذا ان كانت الاربع ساكنة  
عند وضعه الجمل فلو كانت تارة فانه يعلم عادة ان الجمل لا يبقى في محل مع ذلك  
فيكون متقدما ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه على آخر وكذا من دخل



حصرا او فلو اوجها الى سجدة غير مبلو او نفعط بل هو هذا عند الامام فان يقرب  
ادخل شيئا من ذلك الى غير سجدة فخطب بملوح كان سقط المصلي القليل عليه في غير  
السجدة كل دون غيرهم فكان فطهم مباه مطلقا وفعل غيرهم بتعدية او مقيدة بشرط  
السنة وقصد القرية لا ينافي في الغرامة اذا الخطاء الطريق كما اذا انفرد بالشهادة على الزنا  
خلو فالهامة لا يضمن في الوجهين لان القرية لا تقيد بشرط السنة ولو دخل في سجدة  
المذكورة الى سجدة لا يضمن اجاعا ما عده ما عده في ذكره ان تدبر المسجد  
لا هو لا يضمن كقصة الامام واختيار الملق في وغير ذلك فكان فطهم مباه مطلقا وكذا  
لو تلف شيء بسقوط رء وهو كالب قديمة لا ندان كان حامله قد سقط على انسان  
فخطب به ضمن لان حامل الشيء يقصد حفظه فلو خرج في التقيد بوصف السنة بخلاف  
الذي يسرق قديمه لكان له الخروج ففعل مباه ومن جلس في المسجد غير متصل فخطب له بان  
سقط عليه اعني فخطب منه عند الامام لان السجدة عند الصلوة لا غيرها كان في غيرها  
من الاعمال مقيدا بشرط السنة خلوه فالهامة لا يضمن في كل حال وبه قالت الشاذلي والاف  
بدرجلوسه لاجل الصلوة والتعليم او يقرأ القرآن او نام فيه في أثناء الصلوة ولا يبين ذلك  
في او يقصد الحديث ولا فرق بين سجدة واحدة وغير بل هو في جميع ذلك على هذا الخلاف  
حال كونه محتكفا وقيل لا يضمن بل خلوه كما ذكر في كشف الغواص وفي جالس مباه  
لا يضمن اجاعا وان غير اجل وصلوة التطوع كالقرض وذكر شمس اية ان الصحيح من هذه  
الامام الجالس لا ينظر في الصلوة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له حصصا من السجدة  
القرآن ودرين الفقه والحديث ولو استأجرت الدار على عدة لاخراج الخنازير او النمل فلف  
شيء فالضمان عليهم ان كان التلف قبل فراغ عليهم لان التلف بفعلهم واما لم يفرغوا  
لم يكن الحل سلبا الى رب الدار وهذا لا نه القلب عليهم فلو حتى وجبت عليهم الكفارة  
والقتل غير داخل عقد فلم يتقبل عليهم اليه فاقصر عليهم وان كان جرحا فحلية في القامة  
على رب الدار استحسانا لا نه قد وقع الاستيجار حتى اتموا استحقاق الاجرة عليه ووقع عليهم  
عمارة واصلو حافا تنقل اليه فكانه فعل بنفسه بخلاف قبل الفراغ فان فطهم لم يصير سلبا  
اليه بعد وفي القياس هذا كالا ولا تتم باسرها الحدوث ذلك في الطريق وصاحب الدار  
منوع من احدائه وانما يصير امره فبالان يفعل بنفسه كذا في الكافي ويضمن من قبله  
في الطريق العام ما عطف به وكذا يضمن ايضا ما عطف به ان رتبته بحيث يزلق او يوقظ  
واستوجب الماء الطريق لان المارح يكون مضطرا في المروءة بخلاف ما اذا لم يستوجب الماء

ولا يضمن من قبله في الطريق العام

الطريق

الطريق وتعد المروءة من موضع حشبا لما فانه لا يضمن وان فعل شيئا من ذلك في سكة  
نادوة وهو من اهلها او فعل فيها او وضع ساعده وعطب بذلك شيء لا يضمن لان لكل من  
اهلها ان يفعل ذلك لا نه ضرر في السكنى كذا ان رتبته لا يزلق عادة او رتبته  
يزلق فيها ولكن لم يستوجب الطريق بل كان في بعض الطريق ففعل المارح عليه فاقتر  
لا يضمن ان تلف بذلك ووضع الحشبة كالرشي في حكم استيجار الطريق عنه فان قصد  
الحشبة جميع الطريق ضمن الواضع ما تلف وان بعضه فلو يضمن هذا اذا كان المارح عالما  
بان كان اعني او لم يلو فخطب ضمن الراش والواضع وان لم يستجب الطريق فان رتب  
فنا رطوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استحسانا والقاس ان يضمن الراش كانه  
الباشرة لو استأجر ليعمله في فناء رطوت فلف بترشي بعد فراغه فان القياس ان يضمن  
الباني كما رتبته الاستحسان انه يمكنه الانتفاء في فناء رطوت فكان امره بعسار ووقع  
فعل الراش والباني اصولا فان نقل اليه فكانه فعل بنفسه وهو لو فعل بنفسه بقدر بشرط  
السنة ولو كان امره بالباني في وسط الطريق فالضمان على الاجير لان امره بعسار  
في مثل هذا ولو كسب الطريق لا يضمن بالتلف بوضع كالب لا نه غير متعدي لوجه الكفاية  
في الطريق ضمن بالتلف بها لوجود التعدي والضمان فاما تلف شيء فعل في الكراهة في فناء  
له اي القاعل فعل فيه حق التصرف وقصر بقوله بان لم يكن العامة ولا مشتركا لاهل سكة  
غير فارة لان الضمان بالتعدي لا يتعدي بقصره فيما كان له فيه حق التصرف وانما ساق  
من حفره في غير فناء فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير فناء بان كان الضمان  
للغير وطريقا للعامة غير شهورة لان الاجارة صحت ظاهرا ففعل الاجير في الكراهة  
الاجير كان خروجا فصار كما لو امر بفتح هذه الشاة فذبحها ثم ظهر انها اجرة الا انها  
يضمن المأمور يرجع على الامر لان التامح مباشرة الامر سبب والقرحى للباني  
فيضمن ويرجع للفرور وهو يستأجر لعمان على المستأجر ان لا يكل واحد منهما  
سبب والاجير غير متعدي فترحم جانيه وان علم الاجير انه غير فناء الامر على الاجير  
لان الامر غير كالك لغير بنفسه في هذا الموضع فسقط اعتبار امره وكراهة رقبته فكان  
الضمان على الباشرة لغير وان قال المستأجر هو فناء في وليس في فيه حق المظفر فالضمان  
على الاجير قيا سلبا شرعية مع عدم الفرور وعلى المستأجر استحسانا لان امره بالفر بعد  
قوله ليس لي في حق المظفر دليل على رة الاول وصار كانه قال هو فناء في ومن بني فظفر  
بغير ان الامام فتعذر احد المروءة عليها فخطب فلو ضمان على الباني لانه وان كان يتحمل



في ذلك ولكن تحت الماء يقطع النسبة الى الباقي لا نه سبب والماء ربيعا فخصا هو حقا  
العدو فلو يعتبر السبب معه **فصل** ان الحايطة الى طريق العامة فطوبى  
بنفسه من سلم او ذوق واشهر عليه فلم ينقصه في ذوق يمكن نقضه فيها فليس ينقص  
او مال ضمن عاقلة النفس وضمن هو المال ولا بد من طلبه كنه بنقصه لانه لا يصير نقضا  
الا بالطلب ولا شره عليه وهو ان يقول استندوا الى نقضت الى هذا الرجل طالبت  
بدم حايطة ولكن لا شره وليس بشرط وانما ذكر لانه من اثباته عند محو اعيان  
عاقلة فكان من باب الاحتياط وكذا لو طوبى به من يملك نقضه كالمطلوع وصيه  
فانما نقض ان على ذلك بالولاية لكن الثمنان في حال التسليم لان فعلها كالفعل فالتقدم  
اليها كالنقد لله وكالراهن في الدار المرهونة لا نقضه في الدار على الهدم والجبد الناجز  
كان عليه من اوله لا نه ايضا من يملك نقض الحايطة المالبة فان ائلف انسانا فليقل له  
مكاه وان ائلف ساعا فليقل له المكاتب فانه ايضا يقدر على نقضه فلو لم ينقصه  
الطلب منه فسقط فان ائلف انسانا فليقل له الاقل من قيمته ومن ربة المقتول وهذا  
في العارية والعارية لا يضمن ان ياعدا الحايطة المال بعد الاشهاد وسقط الى المشتري  
فسقط بعد البيع والتسليم وهذا موافق لما في الهداية وفي الكافي لا يضمن نقض المشتري  
اذا وانما لا يضمن لان الجناية بترك الهدم مع تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف شرائع  
الجناح فانه كان جانيا بالوضع ولا يتسبح بالبيع ولا يضمن المشتري الا ان يشهد عليه  
بعدمه لا ان طوبى به من لا يملك كالمؤمن والمساخر والمودع لعدم قدرتهم على النقص  
وان بناء ما لو ابتداء فحقه تلف يسقطه وان لم يطالب بنقصه كافي شرائع الجناح  
ومع ذلك ان يكون جانيا بالوضع وانما الى دار رجل فالطلب لمرها وسكانها فيحق  
تاجيله وبراءه حتى لو سقط في الارض او قيل مضيق المد في التاجيل لا يضمن ولا يبيع انما  
فيما مال الى الطريق ولو من القاصح والمشهد لا نه حق العامة فلو يكون لمرها البطالة ولو كان  
الحايطة المابل بين حمة فاشهد على اهدم فسقط فحق من ائلف به عند الام لان  
العلة هي الجناية فيضم الحاكم على اربابها فيجوز عليه بعد الجناية وعندنا نقضه لا نقض  
في نصيب من طلبه منه محيرة في نصيب غيره هذا تقدم على نصيبين وان جاز احد ثلثة  
في دارهم لم يبرأ بغير اذن شريكه او يبيحها حايطة ضمن ثلثها نقضه عند ما يفتكر  
على العاقلة وعندنا نقضه كافي المسئلة **باب جناية القيمة والجناية عليها**  
الطريق مشترك بين جميع الناس فيسارع المودع لمرها كذا لو كان بشرط السلوة ليعتدل

من ضمن

النقل في جاني الماء وغيره فيما يمكن التحرز عنه لئلا يؤول الى الخلع بعض الركاب وطئت راسه  
او اصابت بيدها او رجلها او رأسها او كبرت بيدها او حطت بيدها او صدمت بنفسها  
يقال اصطدم الفارس ان اضرب حمارا اخره ان الاصطدام عن هذه الاشياء ممكن لانها  
ليست من ضرورات السيد فقيدها بشرط السلوة لا يضمن ان يفتكر رجلها او ذنبها لانه  
لا نه لا يمكنها الاصطدام عن ذلك مع السير على الدابة فلم يقيد بالسلوة يقال ان يفتكر رجله  
اذا اضربه وهو يملكه المملوك من يملك بفعل بالفتح فيها الا اذا وقعها في الطريق فحق  
برجلها او ذنبها في يضمن لانه يمكنه الاصطدام عن الايقاف وان لم يمكنه عن النقص فصار  
متعذرا بالايقاف فيضمنه وقال الشافعي يضمن ولو سائرة وعندنا لا ضمان بفعل الرجل  
والذي يطلعا لا يضمن اعطى برؤسها او بولها سائرة او موقوفة كاجل او البول والرو  
فان وقعها الاجل ضمن اعطى لانه متعذر في الايقاف لا نه ليس من ضرورات السيد  
فان اصابت بيدها او رجلها بحصاة او نواة او ناريت غبارا او حجر اضطر ففقدت  
عينها او فسدت ثوبا لا يضمن لصاحبه الاصطدام وان كان في كبر اصغر لا مكان التحرز يضمن  
القاصد يضمنه الراب وكذا السابق في الاصل لا يضمن سببان كالركب قبل اشارة الى  
ضعف ما ذكره القدوري ان السابق يضمن النقص ايضا وعليه بعض شايخ عراقي ولا  
ولا كفارة عليها ولا حرمان ارب ووصية لوت القاصد والسابق سببان والكفارة وحرمان  
الارب والوصية ليس من احكام السبب بخلاف الركاب حيث يجب عليه كفارة وخبر  
ان كان لمقتول مورثه او وصي له من الارث والوصية لانه مباشر وان اجتمع الركاب  
والقاصد والراكب السابق فالقاصد عليها وقيل على الركاب لانه مباشر فيه ويؤثر  
الاول ما ذكر محمد في الاصل ان الراكب اذا امر انسانا ففحص الماسر الدابة وطئت انسانا  
كان الثمنان عليها وان اصطدم فارسا او ماشيا فانما ضمن عاقلة كل منهما ربة الا وهذا  
الحكم في العمد الخطا في الطرفين ولو كانا عيدين يبرأ الدم بينهما كذا في الحقايق ولو كانا احدا  
عبدا والاخر حرا يجب على عاقلة الطرفمة العبد كلها في الخطا وباحذها ورثة المقتول للثمة  
ويطال حقه في الدابة فيملاذ على القيمة ونصف قيمته في العمد وباحذها والى المقتول وما على  
العبد في رقبته وهو نصف ربة للثمة يسقط بوبته الا قدرا الخلف من البدل وهو نصف  
القيمة وان مجازا بجلا فاقطع الخيل فرتعا فانما فان وقع على ظهره ما فيها هدر فان  
وقع على وجهه فاعاقلة كل منهما ربة الا هدر وان اختلفا بان وقع احدهما على وجهه  
والاخر على ظهره فدية من وقع على وجهه على عاقلة من وقع على ظهره ودم من وقع على ظهره

النقل



هدر وان قطع الخيل فوقعها فان فيها على عاقلة وان سادته فوقه سرجها او غير  
من اربابها كالكاف والتمام على اشدان فان من كانه ما يمكن التحرر عنه اذ سقطت اما العبد  
شعر عليها او لطم لهما وكذا قايدها على يديه انما فان قايدها على يديه  
القطار السابق وقوامه التحرر عنه فصار معتبرا لتقصيره فيه ولكن ضمان النفس على اقله  
و ضمان المال في اقله وان كان مع القايده سابق فالضمان عليه ان لم يكن لهما عاقلة وان كان  
ضمن عاقلة ما تقدم لا يستوي بهما في السب فان ربط بعير على قطار بعير علم قايده اي القطار  
فقط بياي البعير لم يربط من غير علم القايده انسان ضمن عاقلة القايده لا بد له ان قايده  
للكل والقود سبيل هو الضمان ويصح تحقق سبب الضمان منه لا يسقط الضمان بحمله  
و رجوعها على عاقلة الواصلة الى الواصلة هو الذي وقع في هذا الضمان معتبرا ومن ارسل  
بئمة او كلبا وساد ضمن ما اصاب في حوزة الخادم لها فاضيف فعلها اليه كالصبي الذي  
وعبر من سراج الحمام الصغير بل بالسوق ان يكون خلفه وفي الطريق يضمن وان سادته كان  
الطير لا يحتمل السوق فصار مهورا وعنده سواء في حقه وكذا لا يضمن في الدابة والكلب ان لم  
يسبق او انقلبت بنفسها ليلاد نهارا فاصابت ما لا بان اصابته ونزعا فاصدته او اصابته  
نفسا فاهلكته القوة ثم جرح العجا وبخار قال محمد في المنعلة وهو ظاهر لان المركبة  
فعلها مستحب من ضرب دابة عليها ركب وانحصرها ففقت وضربت بيدها احداهما وانفرد  
من الضرب او انخص فصدته فان ضمن هو اي الضارب والناسخ الركبان فخل ذلك  
حال السبكات الناحس معتد في السبب الركبان في فعله غير معتد في جرحهما بالناسخ  
في التعزيم للتعدي وان وقعها في ملكه فعليه ما تضمنه لان الركبان يصاحي معتد  
باعتقاده وان لم تحت الناسخ فقتل فدهم ذلك كالماني على نفسه وان لقت الركبان فقتل  
فضمانه على الناحس لا بد معتد في سببه وان فعل ذلك باذن الركبان فهو بفعل الركبان لا بد  
الاذن حتى لا يضمن الناحس شيئا لكن ان وطئت لصا في حجرها بعد الناحس لا بد فقتله  
عليها لعدم القطاع اثر الناحس بالقوة ولا يرجع الناحس على الركبان في الاصح  
كالارامه صينا يتحسك على دابة يسيرها فوطئت انسانا فمات حيث لا يرجع عاقلة  
الصبي بل على من اسن الدابة على الامر لان الصبي هو المحدث للسبب لو كان الصبي ممن  
لا يتحسك عليها فدم القتل هدره نهاج بمنزلة المنقلة كذا في الحاشية وكذا لو ناول  
الصبي سلاحا فقتل به لان الصبي هو المحدث للفعل وكذا اي وكله في غيب الدابة  
مع الركبان الحكم في غيبها ومعها قايده او سابق في كل ما تقدم وان غيبها شيئا ضمن

في الطريق

في الطريق فان تلف نفس او اولا الضمان على من نصبة ثم سجد وضعه ولا بد من كون  
الناحس صينا او بالغيا في الحكم باي حال الضمان وعنده وان كان الناحس عبدا والضمان  
في رقبته على مقدمه وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبل ان كان لها كذا صينا فالتزم  
على العاقلة وان كان لها كذا غير اي غير كذا في الضمان في مال الحيا في لا يتحمل عنه العاقلة  
ومن قاده عين شاة فمصاب ضمن ما تضمنها لان المقصود من الشاة اللحم فلو يقتصر  
فيه الا النقصان وقد انقصا بقتلها كذا ذكره في عين الفرس والبعل والحمار او  
بعير الحمار او بقية ربح القيمة لا بد انما يمكن اقامة العبد بها باربعة اعين عنهاها و  
عيني المستعمل لها فصار كانهما ذات عين اربح فيجب لربح بقول احد ما وعند  
ان افعى هي كالشاة في حكم الفقي **باب جناب الرقيق والمجانة عليه**  
جنابات المملوك لا تجب على المولى الا دفعا واحدا لو كان المملوك محتولا للفرج بان لم  
يكن انقص له شي من اسباب الحرية ولا تجب الا قيمة واحدة لو كان غير محتول له اي لا يلزم  
بان انقص له شي من اسباب الحرية كالتدبير والكتابة ولو جني عبدا خطا فان شامره  
دفعت بها الى المجانية بدو ملكه ولغيرها وان شامره بامر باحلا سواء كانت المجانية على حر او  
عبد في النفس او فيما دونها واحترز بقوله عن العبد كمن اتا يهين القيد اذا كانت في  
النفس واما فيما دونها فلو يهين لان الخطاء الرقيق وعنده فيه سواء كما تقدم فانه حق  
المال في الحيا لئن اذ انقصا صرح بجري بين الصبي والحر فيه فانما ان الصبي قبل ان يختار  
المولى شيئا بطل حق المجني عليه لو ان المولى وان ات العبد المجاني بعد اختيار المولى العبد  
لا يبطل حق المجني عليه لتجسسه في العمار فان قاده المولى فجنى بعد جري في الحكم كذا ايضا  
وان جني العبد جنابين دفع المولى بهما الى وليهما فيقتسمان بنسبة حقوقهما على قدر  
ارثن المجانين او قاده بارشهما لان نخل لا ولي رقبته كما يمنع تعاقب الثانية بها كالولي  
المملوك حقه وان كانوا جماعة فيقسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان قاده قاده  
يبيع ارضهم فان باع او وهب او عتقه او بتره او استولدها او الجارية المجانية غير علم بها  
ضمن الا من قيمته ومن الارش كانه فوت حقه بما ضاع فيضنه وحقه في اقلها وان علمها  
اي وان فعل شيئا ما ذكره الما بالمجانة ضمن الارش لا بد صارت حقا للمقار كالمعتق عتقه  
بقتل زيد او رمية او شجبه بان قال ان قتلت زيدا فانت حر او قال ان رمية او شجبه فانت  
معتق فبطلت المولية لارث لا بد صارت حقا للمقار حيث عتقه على تقدير وجود المجانية فان  
قطع عبد يدخر عدا فدفعت العبد اليه فاعتقه المدفوع اليه فبطلت القطع فوات العبد



بلجنة فانه اذا اعتقد على انه قصد تصحيح الصلح او صحة العقد لا بان يكون العبد  
 صليها من الجنانية وما يحدث منها وان لم يكن اعتقه برده على سيده فصار او يعفى عنه  
 لما سجدت من ان الواجب ليس المال بل العود فكان الدفع باطلا فوقع على سيده ويقال  
 للود ليا اقله او اعفوه وكذا لو كان القاطع حرا فسلط المقتطع على عبده ووقع  
 فان اعتقه ثم سري فأتى العبد واقيد القاطع ان لم يعف الوالي وان جنى عبدا  
 ما دون مائة من جنات خطا فاعتقه سبعا غير علم بها بالجنانية ضمن السيد ولو كان  
 الاقل من قيمة ومن دينة ومن لولي الجنانية الاقل من قيمة ومن ارشها لانه انظر حقين  
 كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الافراد الدفع الى والى الجنانية والبيع للحر  
 عند الاجتماع والاصل ان العبد ان يصني وعليه دين يحتمل بين الدفع والغدا فان دفع  
 بيع في دين الغدا فان فضل شيء كان لصاحب الجنانية وانما يدا بالدفن لان به تفرغ  
 لتفريق فان حق في الجنانية يصير حق في به ثم يباع العبد كرايب الدين ولو يدا ببيع  
 فحق الدفع بالجنانية وقايرة الدفع بالجنانية مع ايجاب البيع بعد اثبات حق الاستحسان  
 لولي الجنانية بالغدا فان للناس في الاعيان اغراضا كافي العناية ولو ولدت ما دون ذلك  
 يباع ولها سحر في دينها ولو جنت لا يدفع فجناتهما والفرق ان الدين وصف حكى  
 فيها ولجب في دينها سحر برضاها فسرى الى الولد كولد المهرية بخلاف الجنانية فان  
 وجوب الدفع في ذمة لولي لا في ذمتها فلو سري الى الولد ولو اراد رجل ان يربا حرا  
 فقتل ذلك العبد لم يفتقه وفي المهر قتل خطا فلو شيء له لانه لما اقر ان سواه اعتقه  
 ففارقا لانه لا يستحق على المولى لا دفع العبد لا الغدا بالارش وانما يستحق الدين على القاطع  
 فلو يصدق الابحثة وان قال بحق قتل اخا زيرا قبل عتيق وقال زيد بل بعد القول للعق  
 لانه شكر الضمان بسده الى حاله ساقفة للضمان اذا الكلام فيما اذا عرف رقه معروفا فكان  
 القول قوله كما اذا قال البائع العاقل طلق امرأتى وانا صبي او مجنون او بعت داري كذلك  
 وكان جنونه معروفا وان قال المولى لست اعتقها قطعت يدك قبل الحق وقالت بل بعد  
 فالقول لها لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلو يكون القول قوله وكذا القول لها في  
 كل ما مال منها لما ذكر استحقاقا وهذا عند الامام والي يوسف الخراج والخلع بانه لا يملك  
 قبل الاعاق او اخف من غلته قبله وقالت بل بعد فان القول قوله فيها لا يدعى ان كان  
 الحال معروفة ساقفة للضمان كان على المولى امته المدون لا يوجب العقر كذا اخذ من غلته  
 وان كانت مدونة لا يوجب الضمان وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه بولم يبره اليها كما في

قول العبد صلح لهما  
 بالجنانية لما اراد ان لم يفتقه  
 فسرى فأتى

المولى

المولى والعلة ولو اراد عبدا مجور صبي او امر صبي صبيتا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقل القاتل  
 لان الصبي هو المبالغة للقتل وعدم خطاه سواء فجع على ما قلته ودفعوا على العبد بقتل  
 لانه او قبح الصبي في هذه العردة وعدم الاعتراف قبل الحق كان الحق المولى لا نقصان  
 الاهلية وقد نزل الحق المولى بالاعاق لا يلا رجحوا على الصبي الوتر لانه قاصرا اهلية في  
 شرح الزيارات للعتابي لا يرجع العاقلة على العبد ايضا لانه هذا ضمان جنانية وهو على  
 المولى لا على العبد وقد نقتله ايجابه على المولى لكان الحق ولو كان ما مورا احدا محمدا بن عبد الحميد  
 مثل دفع العبد العبد القاتل وفداءه ان كان القتل خطا او كان العبد لما مور صغيرا في العبد  
 لما اراد من عدم خطاه سواء ولا يرجع على الاخر في الحال ولكن يجب ان يرجع عليه بعد عتقه  
 ذكره الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وعراه الى الزيارات وعلى قاسم ذكر العتافي  
 لا يجب عليه شيء وعلى القول بالايجاب وجه الوجوب عليه بعد الحق ما نقله ابو الليث عن  
 الزيارات وهو انه ما امر بالقتل صار غاصبا ورجع هذا الغصب الى القول فصار كالتفرغ  
 منه بالغصب فلا يؤخذ الا بعد الحق باالقل من قيمته ومن الغدا لوقن القيمة اذا كانت اقل  
 من الغدا فالدية غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وان كان القتل بعد  
 والماس بغير الحق لو تد من اهل العقوبة بخلاف الصغير ان قبل عبدا من كل منهما وليان حتى  
 اصدوا في كل منهما دفع سيد العبد نصفه الى الاخيرين او قد ابدى له لانه لا يعفى احد في كل  
 منهما مسقط القصاص او انقلب الا وقد سقط نصيب العاقين وهو النصف وبقي النصف لما  
 ان يدفع نصفه والدية الواحدة وان قبل العبد احدا ما عدا واخر خطا فحق احده في العبد  
 فدي بديته وفي الخطا وفدي بنصفها لحد في العود وهو الذي لم يعف او دفع المولى  
 العبد ليعم بقسمته ان لو نال ثلثاه لولي الخطا وثلثه لادري لم يعف من في العود وكذا عند  
 الامام في ضرب ولما الخطا بالكل وهو عشرة الاف درهم ويضرب غير العاقى بالنصف لانه  
 حقه فيه وصحها في الكل واصل التركة المستخرقة بالدين وعند الامام سارعة ثلثه رايه  
 لولي الخطا ورجعه لحد في العود وانما قال سارعة لوقن النصف لم لولي الخطا بل سارعة  
 واستوت سارعة القريقين في النصف الاخر فينصف وان قبل عبدا اثنين قريبا لهما فحق احدهما  
 بطل الكل عند الامام لان القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف من غير تضييق فان انقلب  
 ما لا يعفو احدهما العمل الجواب من كل وجه بان يعسر متعلقا بنصف احده والعمل السقوط  
 من كل وجه بان يعسر متعلقا بنصف نفسه والعمل التضييق بان يعسر متعلقا بما شاعرا  
 فلو يجب المال بالشك والاحتمال وقال يدفع العاقى نصف نصيبه الى الاخر ولو دفع ربع الدية



دون نصفين ثم نصف لما انقلب ما لا يحق صاحبه صار نصفه في ملكه ونصفه في ملكه  
فاصاب ملكك صليبه لم يسقط وما اصاب ملكه نصفه سقط لوقا الوالي لا تبسج على  
ولا قبل من مع الامام في القول بسطون كل الدم **فصل** ربة العبد قيمته فان كان  
مدره منظر او اكثر من ربة لخره هي عشرة اوق درهم نقصت عن ربة لخره عشرة دراهم  
وكذا لو كانت قيمته اربعة اوق او اكثر عن ابي يوسف تجب القيمة بالحق ما بلغت  
وهو قول الشافعي ويقال انك واحد لنا قول ابن مسعود لا يبلغ قيمة العبد  
ربة لخره وينقص منها عشرة دراهم لان ربة لخره قدره بعشرة اوق ونقصنا من ابي العبد  
اظهاره لا يخطا ربه وروي الحسن عن الامام انه يجب في قيمة العبد خمسة اوق  
الاخيه دراهم لانها نصف ربة الذكر فيكون الناقص عن ربة نصف الناقص  
عن ربه والاول اظهر لان اقل الال لخره في عشرة اوق كضمان السرقه والمروءه  
دونه بعشره في الغصب تجب القيمة بالحق ما بلغت بالاجماع لان ضمان الغصب  
بقابله للمال اذ الخصم يرد الاعلى للمال وما قدر من ربة لخره من قيمة الرقيق  
لان القيمة كالدية في الخراج يرد الدم ففي ربع نصف قيمته لا يزاد على خمسة  
اوق اخيه لان العبد اذا ادعى نصفه فيعشر بركة وفي كل لا يزاد على عشرة اوق  
الاخيه دراهم وفي النهاية هذا خلاف ظاهر الرواية لان صاحب الميسر قال في  
طريق المملوك تعتبر قيمة المالية فقط ولهذا لا يضمن بالقصاص ولا بالكفارة لان  
هنا قال في بعض الروايات القول بهذا يؤيد ان يجب بقطع طرفه اكثر مما يجب  
بقوله كما لو كانت قيمته مائة الف فانه يجب بقطع يده خمسون الفا وقوله عشرة  
اوق الا عشرة ومن قطع يد عبيد عبد فاعتق نسري فانت اقص منه عند الامام  
وابي يوسف ان كان وارثا السيد فقط والا ايوان كان له وارث غير الوالي فلا ينقص  
منه شيئا من الخلق لان القصاص يجب عند الموت مستدا الى وقت الخرج فعلى  
اعتبار حال الخرج يكون الخلق الوالي وعلى اعتبار حال الموت يكون للورثة فيقتق  
الاخيه ويستحقه لا يستفاد به من القصاص مني من وجوبه وعند محمد لا  
قصاص ولو كان له وارث مع السيد او له وهو قول مالك والشافعي واحدا الا ان  
عندهم يجب قيمة الوالي بالحق ما بلغت وعند محمد عليه رضى الله وما نقص بالقطع  
اليمين العتق ويطلق باقي القيمة ومن قال لعبد بغير احد كما حرر شيئا فبين الوالي في حقه  
للمرء بان قال ارب هذا فاعلم انه لما تفرغ من البيان لضمان وجهه واستأثر من وجهه

وبعد النجدة

وبعد النبي يبقى نحو لدره ثمانية عشر اشياء فكانت اعتق وقت البيان وان لم يولد  
ربة حر وقيمة عدا ان كان القاتل واحدا لهما بعد الموت لم يبقا نحو البيان لثلاثة عشر  
الظهار لخصما فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة لعدم الولاية وان اختلفت  
قيمة ما يجب نصف قيمة كل واحد منهما وربة حر وان قتل كل واحد بقيمة العبد  
لان لم يتبقن بقتل واحد من كل منهما ينكر ذلك ومن فقار عيني عبد فان شاربين  
دفعه اليه واحدا قيمته او امسكه لا شيئا له وهذا عند الامام وقال الشافعي يضمن  
القاتل كل القيمة ويمسك الجنة وهو قول مالك واحدا لان المالية فاية في الذات هي  
معتبرة في حق الاطراف لان اعتبار المالية في الذات دون الاطراف ساقط بل اعتبار المالية  
في الاطراف اولى لانها يسكن بها مسكن الاموال وكان الواجب قيمة كل النفس لا يوق  
النفس يعني بتقويتها بغير النسخة فيجب ان يزول ملكه عن الجنة تحصيلها للماله  
وان يملك لها في الجنة دفعا للضرر عنه وعند محمد ان امسكه فلا ان قيمة نقصانه  
لان المالية تعتبر في حق الاطراف وانما تسقط في حق الذات فقط وحكم الاموال  
ما ذكر **فصل** وان جنى من براءه او ولد من السيد لا اخرج من ابي شيعة  
في نصفه عن ابي عبيد بن الجراح قال جناية المدبر على سيده وانما يضمن الاول من القيمة  
ومن الارث ثلثه لاقوى الوالي الجناية في اكثر من الارث ولا تنع من الوالي في اكثر من القيمة فان  
جنى المدبر واثم الولد جناية اخرى شارك في الجناية الثانية وفي الجناية الاولى في القيمة  
ان دفعت اليه بقضاء فيقما منها على قدر حقه ما ولا شي على الوالي والاى وان لم ينفق  
اليه بقضاء فان شاء اتبع وفي الجناية الثانية وفي الاولى وان شاء اتبع الوالي  
وهذا عند الامام لان الجناية الثانية مقارنة للجناية الاولى حكما لان جبايات المدبر  
توجب قيمة واحدة فكان السيد مستحقا بدفع حق الوالي الثانية لولي الاولى وكان في  
الاولى ضامنا بقضيه فلا تخير وفي الثانية فان اخذ من الوالي رجوع الوالي على الاولى برآن  
المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة بخلاف ما لو دفع بقضاء لا نهى به عن على الدفع الى الوالي  
الاولى بالقضاء وعند محمد وفي الجناية الثانية يسبح وفي الاولى بكل حال ان القضا وعين  
لان الوالي فعل عين بفعل القاضى فكان القضا وعنده سوار وانما عتق الوالي المدبر  
ولمخالاة ورجعي جبايات لا يلزمه الا قيمة واحدة لان الضمان انما وجب عليه بالنسبة  
فصار وجود الاعتاق بعد الجبايات وعنده سوار واثم الولد بمنزلة المدبر في جميع  
ذلك لان الاستيلاء مانع من الدفع كالمدبر وان امر المدبر واثم الولد بجناية خطاء



لم يجز اقراره ولا يلزم غنى في الحال ولا بعد الحق لان من جرت بانيه على الولي لا على نفسه  
 واقراره على الولي غير نافذ بخلافه في الاخر بانيه عند احيث يقع اقراره كما ان لا يجرى بها  
 القود وكذا اقراره على نفسه فينفذ لعدم التهمة **باب غصب العبد الصبي**  
**والمن والنجانية في ذلك** ولو قطع سيد يربعه فغصب العبد فان من القطع  
 في يد الغاصب من الغاصب قيمة يقطع على ان الغصب قطع للسرقة لا لسبب الكسب  
 فيصير كانه هلك باقة سماوية فيجب قيمته اقطع واذا قطع سيد يده عند الغاصب فان يده  
 برى الغاصب من الضمان كما في السرقة مضافة الى البدانة فصا الى الولي متعلقا فيصير مستردا  
 ولو غصب محجور محجور اشترى فان في يده ضمن لان المحجور لو اخذ بافعاله وهن اسرها ولو غصب  
 من يربحيه عند غاصبه ثم جني عند سيد او بالعكس فان جني عند الولي ثم عند الغاصب  
 ضمن سيد قيمته لهما اي الولي والنجانية من وجع ينصفها اي القيمة على الغاصب كانه ضمن  
 بالقيمة للنجانية من نصفها يسكن عند الغاصب والنصف الاخر يسكن عند من وجع  
 بسبب لحقه من جهة الغاصب فصا كانه لم يرد نصف العبد لان رد المستحق بسبب وجع  
 عند الغاصب كخوثة ودفعه الى رب الاول عند الامام واي يوسف لا حق رب الاول في  
 جميع القيمة لان من جني في حقه كراعه احد فستحق كله واذا انصف باعتبار مزاجه الله  
 فاذا وجد ثانيا من بدل العبد في يد المالك فارغا اخذ منه قيمته ثم رجع الولي به ثانيا  
 عليه اي على الغاصب نه اخذ منه بسبب كانه عند الغاصب وعند من وجع كانه يرد  
 ما وجع به عليه وهو نصف القيمة لئلا يتكرر الاحتقاق ولا يرجع ثانيا على الغاصب في  
 الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع لان النجانية لا وكانت عند المالك والفرد في  
 الفصلين كالمرد في ذنبي بينهما الا انه يدفعه اي ان يرد العبد يدفعه هنا وفي المديون  
 القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كافي المديون فلو اذنا فادفع الف رجل من نصف  
 قيمة على الغاصب ودفعه الى رب الاول وجع في الفصل الاول على الغاصب عندهما  
 وعند من وجع ما وجع به ولا يرجع ثانيا وفي الفصل الثاني يرجع اتفاقا ولو غصب  
 جليل من ثمرتين جني عنده في كل منهما ثم سيد قيمته لهما اي الولي والنجانية بينهما  
 لا تمنع العبد من وجع عليه قيمة كما مرد وجع الولي بها على الغاصب لان النجانية  
 كانت في يد الغاصب فاستحق كله بسبب كانه في يده فيرجع الولي عليه بالكل ودفع  
 الولي نصفها اي نصف القيمة للمخوف من الغاصب ثانيا اي في النجانية الاول في ذلك  
 كل القيمة لعدم المزاحم عند وجود جنائيه وانما انتقم من حقه بحكم المزاحمة من جحد

وجع الولي



وجع الولي يد اي النصف الذي دفع ثانيا الى الولي النجانية الاول في اتفاقا ودفع  
 حق ولو بدل الاول في ذكر محمد السيد في الجامع بلو خلو ومن غصب صبي لا يقصر  
 عن نفسه عرا فان في يده نجاة او مات بمجي فلو شئ عليه وارادت بصاغة او من  
 حقة فعلى عاقله اي عاقله الغاصب دية اي الصبي والقياس ان لا ينصف في  
 الوجهين وهو قول زهر والنجاة ان الصبي لو كان نكاحا لا ينصف فيها مع انه قريب  
 ورقية ولنا وهو وجه الاستحسان ان هذا ضمان اتلف في ضمان غصب الصبي  
 يضمن بالوتلف وهذا اتلف في سبب الا ان نقل الى ارض الصول عى وكان النجاة  
 تسبب في هلكه كانه لا تكون بكل مكان بخلافه في الموت فحياة او بمجي في ذلك  
 لا يختلف باختلافه فلا ماكن حتى لو نقل الى مكان تغلب فيه الحمى والارض ضمن قلته  
 الدية كما في الهداية لكونه تسببا في هلكه ولا يتشكل على هذا المكاتب للصغير والكبير  
 الذي يصبر عن نفسه وان كان لا ضمان فيها بالنقل الى هذه المواضع بالاتفاق لان  
 المكاتب في يده نفسه صغيرا كان او كبيرا بخلافه في الحر الصغير فانه في يده وليه لا ترى ان  
 المكاتب الصغير يزوج احد الحر الصغير ويؤجره وليه فكان المكاتب الصغير كالحرة  
 الكبيرة لو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقله اي عاقله الصبي وان اكل  
 الصبي طعاما او اذنته ما لا ادع عنده فلو ضمان عند الامام ومحمد خلو فالا في وجه  
 قال يضمن وهو قول مالك وبه قال الشافعي وعلى هذا الواو ادع عند عبد المحجور مال  
 فاستهلكه حيث ضمن بعد الحق في الحال عند خلو قال قال يواخذ به في الحال  
 والاقرار والاعارة كالا يداع فيها اي في الصبي والمحجور لا يبرهن اذ اتلف مالا  
 مستقوما محصوا حقا للمالك فيجب عليه ضمانه كالوكالت الوديعة عبدا فقتل ولها انه  
 اتلف مالا غير معصوم فلو يواخذ بضمانه كالوكالت باذن ماله وذلك ان العصمة تثبت  
 حقا للمالك وقد قتلها على نفسه حيث وضع ماله في يده غير نعمة والمراد بالصبي  
 الصبي العاقل كما ذكر محمد في الجامع الصغير وفي غير العاقل يضمن ايضا بالاتفاق  
 لان التسليم غير معتبر فيه وفعل معتبر كالضمن العاقل ايضا ما اتلفه بلو اداع ونحو  
 لا يواخذ بافعاله وضمة العبد معتبر بها في حقوق العباد وفي شرح الطحاوي ادع  
 عند صبي الا بذلك في يده لا ضمان عليه بالاجماع فانه استهلك الصبي فان كان مالا  
 في القمار يضمن بالاجماع وان يبيع منه فلو ضمان عند الامام ومحمد لا في الحال ولا بعد  
 الا درك وقال ابو يوسف والخالف يضمن في الحال واجعل على انه لو استهلك بلو و

عند ثانيا



بعض في الحال **باب القسامة** بواحدة مصداقهم او اسم لمصدر وسبها  
وجوه القتل في المحلة او في عتاقها وركبتها قولهم والله ما قتلناه ولا علمنا له  
قاتله وشروطها ان يكون المقتول حيا عاقله وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد  
الحلف اذا وجد ميت في محلة بدار القتل من بيان اخرج او خرج دم  
من اذنه او عينه او به اخر حلق او ضرب قيد بذلك لان الحلفي منه قسامة  
فيه عندنا ولا دية وقال مالك والشافعي الا نزل بسطر بل الشوط الموت وهو  
ما يقع في القيد صدق المدعي من عداوة ظاهرة او شرادة عدلين لانه عدم  
لم يسأل الا نصار هل كان يقتلهم ام لا ولنا ان القسامة لتعظيم الدم وصيها  
عن الهدر وذلك في القتل دون الموت حقتا لالف والقتل يعرف بالاشارة وقوله  
ولم يدبر فانه صفة ثالثة تمت واذا عي وليه قتل عمدا او خطأ على اهله او على  
بعضهم سبها او ميتا ولا يثبت له اي لولي القتل وعن ابى يوسف في غير  
رواية الاصول وهو رواية ابن المبارك عن امامه لا قسامة ولا دية في المعتن  
ويقول للولي انك ميتة فان قال لا خلفا لمدعي عليه ميتا واحدا لان دعواه  
على ميتين منهم ابرار لباقيهم وصار كما لو ادعى القتل على واحد من غيرهم وفي  
الظاهر ان وجوب القسامة على اهل المحلة دليل على ان القاتل منهم فبيان  
المدعي واحدا لا ينافي ذلك بخلاف تعيينه واحدا من غيرهم فانه بيان ان  
القاتل ليس منهم واهل المحلة لا يعرفون بمجرى ظهور القاتل بل يدعون الخرم  
فاذا ادعى على غيرهم استنع دعواه عليهم فسقط عنهم لفقد شرطه القسامة  
جواب الشرط رجل منهم اي من اهل المحلة يختارهم الولي لان الميت حقتا  
انه يختار من يتهم بالقتل ويختار صالحهم لانهم يعرفون عن الميت الكفاية  
بالدليل بخلاف ما قتلناه ولا علمنا له قاتله هذا كما في قول الجريح لا والوجد  
اذ حلف يقول ما قتلته ولا علمت له قاتله ما قتلناه لجواز ان يكون قتل وجوه  
فصير ما دقا لانه لم يقتله مع غيره بخلاف ما قتلته مع غيره وحلف ما قتلته مع غيره  
يكن صادقا لان الجماعة متوكلوا واحدا بعد كل واحد منهم قاتله ولهذا يجب  
القصاص على كل واحد منهم في العمد والكفارة في الخطاء ثم قضى على اهله اي  
للمحلة بالدية وما هم حلفه اي اذا وجد سقط تام الحلق به اثرين الا ان الدية  
فمن كالبشر في الاحكام المذكورة ولا يخلف الولي وان كان لوث وهو قول عمر

وهو انه عمر

رضي الله عنه والشعب بن النخعي والثوري وقال مالك والشافعي واحد بيد  
بالمدعيين في الايمان فان حلفوا استحقوا وان نكروا حلف المدعي عليهم  
ميتا فان حلفوا برأ لقوله عمن لا وليا عبد الله بن سهل ابتداء الحلفون  
فميتا ميتا وتتحققون دم صاهبكم ولنا ما في الكتب الستة عنه عدم الميت  
على المدعي ومارواه ابن ابي شيبة من قضاء عمر رضي الله عنه فان نقص اهله او عينه  
كرب الميت الى ان يتم الى الخين ومن نكل جسد ميتي بخلفه ان الميت لذاته  
تعظيم الاموالهم ولذا يجع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال لان الميت  
فيه ما يدل على اصل حقه ولذا يسقط بدفع المال المدعي وفيما نحن فيه لا يسقط  
بدفع الدية وعن الزبير والحائفة الجعفي في دعوى العمد واما في دعوى  
الخطاء فيقتضى بالدية على عاقلتهم ومن قال منهم قتل فلون استثناء في ميتة  
فيحلف بالدية قتلته وما علمت قاتله غير فلون وان ادعى الولي القتل على غيرهم  
اي غير اهل المحلة سقطت القسامة عنهم وقد ذكرنا وجه الفرق بينه وبين ما اذا ادعى  
القتل على واحد منهم فان كان للولي ميتة ثبت ما ادعاه والا استخلف ميتا او  
لان هذا ليس بقسامة لا لعدم التقيد واستناع القياس فان حلف برأ ولا  
تقبل شهادتهم اي اهل المحلة على غيرهم عند الامام لتهمته الدية عنهم ولو قالها  
فانما يقتل على ما ولا يقتل من بعضهم على بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجود اكثر الذين  
او نصفه مع الرأس كوجود كله ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبدانهم  
استناع لا هل نصرة والميت على اهله ولا ان الصبي والمجنون ليسا من اهل القول  
الصحيح والميت قول ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من في  
او انفه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المواضع بل فعل احد ولو يكون  
وجد كذلك قتل او وجد اقل من نصف ولو مع الرأس وجد نصفه بشقها  
بالطول لان هذا الحكم عرفناه بالنص وقد ورد في البدن لان الاكثر حكم الكل بخلاف  
الاقل ولا لولا غيرنا الاقل اجمع ديات وقسمات في شخص واحد اذا وجد  
اطرافه في فري متفرقة وذكر غير مشروع فيبقى المدعي اليه وان وجد القاتل على دية  
يسوقها رجل فالدية على عاقلته لان الدية في يد السابق فصار كما لو وجد في ذر  
وكذا لو كان يهودا وكان ركبها نصيب عاقلته الدية وان اجمعوا عليهم لا يقتل  
وجد في يديهم وان وجد على دية بين فريتين فعلى اقربهما الماري بوجه او القياي



والبرزخ واليه في سنة ان قيل وجوبه بين حيتين فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبايعوا في  
البرزخ فوجدوا قريشا في اهل المدينة بشير فالتقى به عليهم وان وجوب القتل  
في دار نفسه فعلى عاقلة اي قريشة على عاقلة لثبوتها عند الامام كذا في هذا وفي  
قوله شهادا عاقل على عاقلة بناء على الظاهر وهو ان عاقلة الوترية وهم يفتون  
عنهم لان الدية تجب للقتول حتى يقتل بها ولو به وتنقض وصاياه ثم تحلف  
الوارث وعند ما لا يخفى انه اي قريش وجوبه في دار وهو قول زفر والشافعي  
وهالك وان وجوبه في دار انسان فعلى القسامة تنكر الايمان لان الدار في دين  
وحفظها اليه وعلى عاقلة العتية لان نصرة منهم وقوة بهم وفي شرح لا قطع  
صاحب الدار مع اهل المحلة كاهل المحلة مع اهل المصر ولا يخل اهل المصر مع اهل  
المحلة وان كان العاقلة حضورا يفتون في القسامة اي عند الامام ومجملتهم  
بالحضور لزعمهم بقعة كايكون صاحب الدار فيشركونه في القسامة  
خلافه في يوسف فان القسامة عليهم لان رتب الدار حصن من غير فلو  
يشركه غيره كاهل المحلة كايشاركهم في القسامة عواقلهم والايدي ان كان  
العاقلة غيب كرت عليه وفي الذمصة الدية على عاقلة ربه كذا في اتفاق الروايات  
والقسامة على ربه الدار الكري يوفى ويقبل للرواية التي تجب القسامة على  
رتب الدار محولة عليهم اذا كان قومه غيب ولا خزي على اذا كان قومه حضورا  
والقسامة على الملوكون دون السكان عند الامام ومحمد وعندي يوسف على الجميع  
وسواء القسامة على اهل الخطة عند ما يوفى احد منهم وهم الذين خط لهم الامام  
وقسم الاراضي فخط حين فتحها دون المشركين لان صاحب الخطة في العرف  
بصرة البقرة فيحصن القسامة والدية كما انها يجبان بسبب نصرة وعنده على  
المشركين ايضا وهو قول مالك والشافعي لان الصمان انما يجب بترك الحفظ  
فمن له ذلك في الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية ما عسى ان  
وقد استوفاه فصار كالدائر المشتركة بين واحد من اهل الخطة وبين المشركين وان  
لم يبق من اهل الخطة احد فعلى المشركين القسامة والدية لان الولاية تقتضي  
عند الامام ومحمد والشافعي بتقديم وحصلت لهم عند يوسف لولا ان  
وان بيعت دار لم يقض فعلى البايع عند الامام وعند ما على المشتري هذا  
ان لم يكن في البيع خيار وفي البيع بخيار على يد العترة وعند ما على من

بصر الملك

بصر الملك الجوار كان الخمار البايع ولا يشترى ولا تدى اي تحط الدية عاقلة في  
الا تحجة انها له وفي جامع الكرامسي والمجوزي هذا اذا اذلت العواقل انها ملك  
ذي اليد وقالوا انها وليقة عترة وانما شرط الثبوت بالتحية لان اليد ليل ظاهر  
والظاهر حجة للرفع لا للاحتقاق ونحن محتاجون هنا للاحتقاق فلو بد  
من اقامة البينة على الملك هنا كالا بد من اقامتها على الملك في الشفعة وان  
وجوب القتل في دار مشتركة سها ما يختلفه فان كان نصرها لرجل وعشرها  
لرجل وباقيها لغيره فالقسامة والدية على الرؤوس لان صاحب القليل يراهم  
صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير وصاروا كمنزلة  
الشفعة وان وجوبه سفينة فعلى من فيها من المؤمنين والركاب وكذلك  
العجل على ما روي عن ابي يوسف ان السكان عند يساركون الملوكة القسامة  
فظاهر وما على قوتها فالفرق ان السفينة تنقل وتحول فيعشر فيها اليد  
الملك كما في الدابة بخلاف المحلة والدار وان وجوبه في سجد محلة فعلى اهلها  
لان تدبيره اليهم والقتل فيه كالقتل فيها وان وجوبه بين فرسين فعلى  
اقر بها هذا اذا كان في قوته من الارض لا ملكا حرة لا يد ولا فعلى صاحب الملك  
او صاحب اليد كذا في البدائع ثم كان بحث يسمع الصوت وان وجوبه  
ملوك فعلى المالك عند الامام ومحمد وعندي يوسف على السكان وان وجوبه  
في غير المملوك من الاسواق فحكمه كالشوارع العامة فلو قسامة والدية على بيت  
المال وكذا ان وجوب القتل في المسجد الجامع فلو قسامة والدية على بيت المال وكذا  
ان وجوبه في السجن العام هذا عند الامام ومحمد لان اهل السجن يفترون فلو  
يتا صرون ولا يتحقق بهم ما يجب لاهل النصرة وعندي يوسف الدية على اهل  
السجن وهو قول اكثر اصحابهم سكاذه وولاية تدبيره اليهم والظاهر اهل  
حصل منهم وهذه الميثلة بنيت على سبيل الملوكون والسكان فكانها جعلوا عامة  
المسلمين كالملوكون واهل السجن كالسكان وفي الشق ولو وجد في صف من السوق  
ان كان اهل ذلك الصف يبيتون في حواشيهم فدية عليهم وان كانوا يبيتون في  
على الدين لهم ترك الخواص وان وجوبه في قرية ليس بقرية فدية يسمع منها الصوت  
فهو حرة وهذا اولى لما دفع في بعض الكتب بناء على النصرة في قرية بل ان ذلك  
غير مستقيم لان شرط سماع الصوت ليس من طلق البرية بل من حيث وجوب القتل

المراد  
في الدية



شها وكذا لو وجد في وسط القرأت لأن القرأت ليس في يدا أحد ولا في يده إذا كان  
يمر به الماء بخلاف النهر الصغير وهو الذي يستحق به الشفعة فان ضمان القليل على  
أصحابه لقيام يوم عليه وإن وجد تحتها بالشا طي يمشي على النهر فيقول  
القرية منه لأن الشفعة في يدهم فيكون ضمان المحبس عليهم وإذا التقى قوم بالسوق  
ثم لم يلقوا أي انكشفوا عن قبيل فعلى أهل المحلة كان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب  
عليهم فإذا لم يعرف من يشره جعل عليهم القامة والدية إلا أن يدعى وله على  
القوم الذين التقوا بالسوق أو على بعض منهم فيسقط عنهم أي عن المحلة ولا  
يثبت على القوم إلا بحد أو بحرم أو بحرم لا يثبت الحق لكن يسقط الحق عن أهل  
المحلة كان قوله محتمل على نفسه ولو وجد قبيل في حكر بارض غير ملوكة فإن وجد  
داخلها أو داخل حطاط فعلى ربه وإلا أي إن لم يوجد في الماء أو الفسطاط  
بأن وجد فيها فعلى أقرب منه من الأجدية كما في الهداية والظاهر أي أهل  
الحكر قد لا يوافقوا فلو حساه دية لأن الظاهر أن القليل من القليل وإن  
كانت الأرض التي نزل فيها العكر ملوكة والعكر كالسكان ورجع القامة  
على المالكه عليهم عند الامام ومحمد بن خلاد في يوسف وقد رحمه ومن جرح في قبيل  
ثم نقل إلى أهل ولم يزل ذا فخر حتى ماتت فالتقاة على القبيلة عند الامام لأن  
الرجح إذا انقلبت الموت صار قتلوا ولهذا وجب القصاص في العمد والكفارة في  
المطأ وعند أبي يوسف لا شيء فيه قبل مجرمه وهو قول مالك والثوري أحمد  
وابن أبي ليلى لأن الذي حصل ما دون النفس ولا قسامة فيه وصار كالمولم يكن  
صاحب فراش ولو لم يكن المجرور صاحب فراش من حين المخرج بل كان مجتمعا  
وينهب حين جرح ثم نقل وماتت في أهل فلو شيء فيه كذا في المسوط ولو  
كان مع المخرج رجل فخل ومات بعد يوم أو يومين في أهل فلو ضمان على الرجل الذي  
كان مع عند أبي يوسف وفي ما سئل الإمام بضمين كما في المجرور في المحلة  
ولأن رجلين كانا في بيت وليس بينهما ثالث فوجد أحدهما مذبوحا ضيقا  
ديه عند أبي يوسف فخلو فالجحد قال لا يضمنه لأنه يعمل أن يكون قتل نفسه ويحتمل  
أن يكون الآخر قتله فلو يضمنه بالشك ولا في يوسف أن الظاهر أن الإنسان  
لا يقتل نفسه فكان ذلك الاحتمال ساقطا كالموجود قتل في محلة فإن احتمل  
قتل نفسه ساقط هناك فكذا هنا ولو وجد القليل في قرية أو مرة كراهية

عليها

عليها عند الامام ومحمد لأن القامة لنفي التهمة وتهمة القتل من المرأة مستحقة  
وتدعى عاقبتها وعند أبي يوسف على عاقبتها القامة أيضا لأن القامة إنما  
على من كان من أهل النضر والمرأة ليس من أهلها فاشبهت نصبي قال الشافعي  
والمرأة تدخل في المحل مع العاقلة في هذه المسئلة لأننا نزلناها قاتلة والعاقلة  
تشارك العاقلة وهو اختيار الطحاوي ولو وجد في أرض رجل في جنب قرية  
ليس الرجل منها أي من القرية فهو على صاحب الأرض وليس على أصحاب القرية  
شيء ولو وجد في أرض موقوفة أو في دار موقوفة على رباب يعلونه فالتقاة  
والدية على ربابها لأن تدبرها لهم وإن كانت موقوفة على مسجد فهو الموقوف  
في المسجد وقد ذكره كذا **كتاب المحافل** هو جمع يعقل بفتح القاف  
وهي الدية سميت بها لأنها تمنع الدم من السفك يقال عقل العبد عقله شقة  
بالعقل ومنه العقل لأنه يمنع صاحبه عن القباح والعاقلة من يوليها أي الدية  
وهم أهل الديوان أن كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم العطاء ما يرضى  
للقاتلة والرزق ما يرضى لفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلة وعاجب في شعبة  
عنه جرحه قال ابن من من الغرابين ودون الديوانين وأعرف العرب ما  
بالخطاب رضى وفي الهداية أهل الديوان أهل الرأيا وهم الجيوش الذين كتب  
اسماؤهم في الديوان وقال الأئمة الثلث الدية على العشيرة وهم العصبات  
لأنه كان كذلك على عهد رسول الله ثم ولا نسخ بعده فلهذا أصله وأولى لها  
الأقارب واختلف في الأباة والبنين فقال الشافعي ليس بأب القليل وأقول  
ولا ابنه وإن سفلوا من العاقلة وقال مالك تدخل في العاقلة أب لها كمن  
وابنه وهو قولنا عند عدم الديوان وعن بعض مشايخنا لا يدخلون ولنا ما روي  
عن ابن أبي شعبة عن الخاتم قال عمر رضى أول من جعل الدية عشرة عشرة في  
أعطيات المقاتلة دون الناس وليس ذلك نسخ فيه وإنما هو قصر رضى لأن  
العقل على أهل النضر وقد كانت بانواع القرابة والخلف والوفاة وأعدوه هو  
أن يعد في القوم ولا يكون منهم وفي عهد عمر صار بالديوان فيجعل على  
أهل اتباعه البعض لهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحرف فقاتلهم  
أهل حرمهم فإن كان بالخلف فقاتلهم خلفا وهم والدية صلة فأجبارها  
فما هو صلة وهو العطاء أو ليس أجبارها في أصول أموالهم لأنه لطف وما

في ثلاثين

تعملها العاقلة



الرجل بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تعقل  
العاقلة عمدا ولا صلي ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك الأربع لا تجعل الخبيث  
المملوك قال وهذا قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى خذناه إنما يكون الخبز  
يجني عليه بقتله حرا وبحجته فليس على عاقلة الجاني شيء إنما منه في الخاصة  
ولا يخل النساء ولا الصبيان في العقل لأن العقل إنما يجي على أهل النضر  
لنكرهم مراقة والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء وعلى هذا لو كان القاتل  
صبيًا أو امرأة لا شيء عليه من الدية لأن وجوب جزاء من الدية على القاتل باعتبار  
أنه يضر نفسه وهذه لا يوجد في الصبي والمرأة وفي شرح الكثر هذا صحيح  
فيما قلنا غيره ما إذا ما شر القاتل فالصحيح أنها ما يشا كان العاقلة وكذلك  
المخوف إذا قتل ولا يحصل له عذر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر  
وإن اختلفا فله لكن إن لم يكن العداوة بين المدينين ظاهرة كالسوء مع النصارى  
وهو مروي عن أبي يوسف لا تقطع السائر بينهم وإن لم يكن للدين عاقلة  
فالدية في ماله تؤخذ منه في ثلث سنين من يوم القصاص والمسلم يعقل عنه  
المال إن لم يكن عاقلة بأن كان له قتل أو غيره وقيل كالذي في الأول ظاهر  
الرواية لأن جماعة المسلمين أهل النضر والمسلم وليسوا أهل النضر الذي دان  
جنيته على عبد خطا، فعلى العاقل من وجب الجناية **كتاب التوحيات**  
الوصية تملك مضافا إلى ما بعد الموت لكن بشرط التسرع عبثا كان ذلك الشيء  
أو شفعة وبموجب واحدة إذا كان على الموصي حتى يدعى إلى كالزكوة والصيام والحب  
والصلوة والرفق بسخية والقباض أن لا يجوز لها تملك مضافا إلى الحال زوال  
الملك وإضافة إلى حال قيامه تملك هذا باطل فهذا أولى لأن الشارع لم يبار  
لخاصة الناس إليها وقد أطلق بها الكتاب والسنة وانعقد عليها إجماع الأمة عدا  
الثلاث إن كان الوتر أغنيا أو يستغنى به أو يرضى بهم لأن فعلها مع صدق  
على الجاني وتركها هيب من القريب والصديقه أو لي لأنها ينبغي بها وجه الخلق  
وبالهيئة رضا الخلق وقيل بالتخيير شتم كل منهما على فضيلة هي الصدقة أو  
الصلة والأى وإن عدم كل من عني الوتر واستغناهم بما رزقهم فتركها حجت  
لما فيه من الصدقة على القريب ولأن فيه رعاية لحق الفقراء والقراة جميعا ولا تقض  
الوصية بآثار وعلى القليل لقوله عم في حديث سعد بن أبي وقيسه بالكل والصف

الرجل

أو للضعيف فإن خرجت ثلث عطايا في أقل من ثلث مئين أو أكثر فلهما أن يوجها  
في العطاء للضعيف وهو حاصل في أي وقت كان وهذا إذا كان عطايا بالخراجة  
بعد القضاء والدية للمئين المستقبل حتى لو خرجت عطايا بعد القضاء  
عن مئين قبله لا تؤخذ منها ولو خرجت بعد عن ثلث مئين مستقبلا يؤخذ  
منها كل الدية ومن أي وقيل لم يكن منهم أي من أهل الديوان فإما قلته  
قبيلة لأن نضرته قبيلة وهي المعصرة في التعاقل يؤخذ منهم في كل مئين  
من كل واحد منهم ثلثة دراهم أو أربعة في كل سنة درهم أو درهمين وذلك  
لأنه هو الأصح لما في اعتبار الضعيف وقيل في محض القدر  
وهو قوله يؤخذ في كل سنة ثلثة دراهم أو أربعة والأول بغير حرج فإن لم  
تسع القبيلة لذلك أخذ منهم في كل سنة درهم أو درهمين وذلك ضم إليهم في  
القبائل نبي الأقرب فالقريب على ترتيب العصا تقدم الأقرب ثم يتوهم  
ثم الأعمام ثم بنوهم أما الأباء والأبناء فيقبل يؤخذون لهم وقيل لا يؤخذون  
لأن هذا الضم كليل يصيب كل واحد اثنين ثلثة أو أربعة وهذا المعنى  
أنما يتحقق عند الكثرة والأبواء والأبناء لا يكثرون والقاتل يتكلم العاقلة  
ويكون فيما يؤدى كاحرم لأنه الجاني ولا يحسن لآخره ومؤخذ عنه  
وقالوا لك والشافعي لا يجزيه شيء من الدية وإن كان القاتل من يتناصرون الطرف  
أو بالخلف فعاقلة أهل الخربة أو حلفه لأن النضر هي المعصرة في التعاقل وعاقلة  
المعتق يفتح الماء ومولى المولاة ومولى الخلف مولاة وعاقلة أي عاقلة  
مولاة وعاقلة ولد المولاة أي عاقلة أمه فإن ادعاه الأب بعد عاقله عنه  
رجعوا على عاقلة أي عاقلة الأب بما عزموا بسبب الجناية وإنما تعقل العاقل  
ما وجب قبل القتل ووقع عليه بقوله فله تعقل جنايته عمدا ولا جنايته عمدا ولا  
ما لم يصلح أو اعترف إلا أن يصدق أي يصدق العاقلة المعصرة فيما اعترفت  
ولا تعقل أقل من نصف عشر الدية بل ذلك كله على الجاني والأصل في ذلك  
ما روي عبد الرزاق في مصنفه عن أبي حنيفة وهو ما ذكره بعينه ورواه ابن  
أبي شيبة عن الخبيزي ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام ثم قال وقد نقلنا في  
تأويل الصدقة قال محمد بن الحسن يعني أن يقتل الصدقة فلا يس على عاقلة ولا  
شيء في جنايته وأما ما في في رتبة واحتج لذلك محمد بن الحسن فقال أحد بني عبد



ثلاث والثلاثون كثيرة كان حق الوصية يتعلق بالمال لا بفقد سبب زوال الميراث وهو استغناء  
عن المال أو أن الشارع لم يظفر في حق الوصية بقدر الثلث فثبت أن ترك تقصير واضراره  
في حق وارثه لأن الظاهر أنه لا يقصد في عليه ولا لقائه مباشرة عدا خطأ أو القتل  
استعمل ما أخرجه الله تعالى في الموت وهو الوصية فيجوزها كما يحرم القاتل الوارث الميراث  
وسواء أوصوله قبل المباشرة أو بعدها فيدليها مباشرة لأن السبب في القتل لا يمنع الوصية  
لأنه ليس بقدر حقيقة ولا لوارثه لما أخرجه أبو داود والترمذي وأبو حنيفة عنهم قال  
لا وصية لوارث أو باجازه الوصية استثناء من المفنيات الثلث لأن استثناء الوصية  
فيها إنما هو على الوصية وتصح بالثلث للوجوب وإن لم يجزوا الوصية لقوله عم  
أن أحد يصدق عليكم بصدقة عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم  
رواه أبو جعفر وعليه الإجماع وتصح من المسلم للذمي وبالعكس الأول لقوله تعالى  
لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين الآية نفى النهي عن البر بالبرهم والوصية  
لهم بالبرهم فكانت غير نهية والثاني لأنهم يعتقدون في سائر المسلمين في المعاملة  
ولذا جاز البرع من الجانبين في حال الخلق فكذلك بعد الممات واختاره الذين في حق الوصية  
فإن الوصية لا تجوز كما في الجامع الصغير لكن إذا لم يكن مستأثرا كان الوصية للدين  
في الدين بخلاف المستأثر كما ذكر عليه ما في السير الكبير وتصح الوصية للمسلم لا لغيره  
خليفة عن الميت في الوصية فكذلك الوصية لا تنهاها عنها غير ما تنهى عنه بالرد لما  
فيها من حق التملك وتصح بما يملك لا نهج في الإرث فحق في الوصية لا تنهاها  
اخته أن كان بينها أي بين الوصية للمسلم أو به وبين ولا تدفع من ستة أشهر كذا  
في الهداية واعتبر من وقت الوصية لا وقت الوصية من غير تفصيل وذكر في شرح الوافي  
ما يدل على أن أصوله يعتبر من وقت الوصية وإن أوصى به يعتبر من وقت التمسك  
ولا تصح الهبة له أي للمسلم لا نهج على شخص والدين ليس يصلح لذلك لأن الملك بالهبة  
أما ثبت بالقبض ولا تدفع لأحد عليه لملكه شيئا يحصل الملك فيه بالقبض وإن أوصى  
بأمره دون حق الوصية والاستثناء لأن المثل يجوز أخذه بالوصية فتجوز استثناءه  
فيها لأن كل ما جاز إيراد عقده عليه جاز أخذه منه ولا بد في الوصية من القول بغير  
القبول بعد موت الوصية كما اعتبار بالرد والقبول في جودته فإن قبلها الوصية  
أو بعدها في حال الخلق فكذلك لا بد أن أوصى به حله بعد الموت لتعلقه به  
لأنه يعتبر قبل العقد وبأي بالقبول تلك الوصية لا تملك قبل أن يثبت

لا يجزى ذلك رد الوصية له بالصبي في بيع الوصية فلا نهج لحد ثبات ملك  
لا جود دون اختياره لأن موت الوصية له بعد موت الوصية قبل القبول للوصية  
فإنه إذا أوصى له بملكه من غير وجود قبول ونصير له فيه استحسانا أو لغيره من  
أن يتصل هذه الوصية لما ذكر من أن المالك يتوقف على القول وصار كونه المشتري  
قبل قبوله بعد إيجابا لبايع وجه الاستحسان أن الوصية تمت من جانب الوصية  
بموت تام لا بالحقة فصح من جهة وإنما توقف على الوصية له فإذا مات دخلت في  
ملكه كما في بيع شرط فيه الخيار للمشتري إذا مات قبل الإجازة ومثل هذه المسئلة  
المستثناة في تلك الوصية الوصية للدين فإنها تدخل في ملكه من غير قبول ولا  
نصح من صبي لا نهج تشرع فلا يصح منه كالهبة والصدقة وفيه خلاف ما لك  
وإنما في ذلك من مكانه وإن ترك وفاء لا نهج من أهل الشريعة والوصية  
عن الدين لأنه أهم منها كونه واجبا وحقا للدين ويصح أن لا يكون واجب  
من صفة أو ذكوة أو صوم أو حج وحق لله أن كانت وحق العبد لفقره اسم بالقرابة  
من حق الله تعالى فلا يصح من يحيط دينه بملكه إلا أن يراه العبد في نصح  
ولو هو أن يرجع في وصيته قوله كان يقول رجعت عن الوصية وأفعلا  
يقطع حق المالك في العضد كما تحاذي الجريد سيفا والصفراء أنه لأن الفعل إذا  
في قطع ملك المالك فلو أن يقر في المنع أو في أو فعل برب ملكه أي ملك الوصية  
كالبيع والهبة بأن باع العين الوصية بها أو وهبها لأن الوصية لا تنفذ  
إلا في ملك الوصية فإذا أزاله كان رجوعا وإن اشتراه أو رجع به بعده كان  
فلا تعود الوصية بغيره في ملكه بعد وأفعلا يرجع في الوصية به زيادة لا يمكن  
السليم إلا بها كلف السويق الوصية به بسمن ونحوه والبناء في الدار الوصية بها  
لأنه لا يمكن تسليمها بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لأنها حصلت للوصية من جهة  
والشوا بالقبض وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لأنه لا تصرف في الجاهزة عادة  
لا عمل الثوب لأن من أراد أن يعطي ثوبا غير أفضل عادة ولا يحصى الدرهم  
وهذه ما لا نهج تصرف في التابع والمجود ليس يرجع ذكره محمد رحمه والجامع الكبير  
وفي الميسر أنه رجوع وسهم من قال ما في الميسر محمول على أن الرجوع كان في  
حضر الوصية وما في الجامع الكبير محمول على أنه كان في غيبته وسهم من قال  
ما في الجامع قول محمد وإليه أشار بقوله عند محمد قوله فالأبي يوسف فأنه في الميسر



فيكون بينهما ولو اوصى لاحدهما الثلث وللاخر سبعة قسم الثلث اي يجعل الثلث ثلث  
اسهم فيعطى منها صاحب السهم واحد وصاحب الثلث اثنين لان كل واحد منهما  
يتحقق بسبب صحيح وقد ضاق الثلث عنهما فيقسم بينهما على قدرتهما كما في اوصى  
الدين فيجعل اقل سهم فصار الثلث ثلثة اسهم سهم لصاحبه وسهمان لصاحب الثلث  
ولو اوصى لاحدهما بثلثة ولو اوصى لآخر نصف او بثلث ينصف الثلث بينهما عند الامام  
يثلث اي يجعل الثلث الثلث في الاول ويجتمع حين لصاحب الثلث وثلثة انما هي  
لصاحب النصف في الثاني وربع في الثالث ويعطى صاحب الثلث ربعه وصاحب  
الثلث الثلثة الاربع فيضرب الموصى له بما زاد على الثلث لان الموصى قصد شيئين  
الاستحقاق والتفضيل واستحقاق الاستحقاق الحق الورثة ولا مانع من التفضيل كما في  
السعانة والحياة والدرهم المرحلة ولو اوصى ان الوصية بما زاد على الثلث عند  
اجارة الورثة وصية بغير شرع اذ لا يتصور نفقا بها حال قبطل اصله والتفضيل  
ثبت في ضمن الاستحقاق فيقبل بطلانه بالحياة الثابتة في ضمن البيع بطل  
بطلانه وهذا مبني على اصل يختلف بينهم اشار له بقوله ولا يضرب الموصى له بالوا  
على الثلث عند الامام المراد بالضرب ما قاله صدره رتبة الضرب المصطلح بين المال  
فاذا اوصى بالثلث والكل فخذ الامام سهم الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب  
النصف في ثلث المال والنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو الدرهم فكل من  
المال وعندما سهم الوصية اربعة والواحد من اربعة ربع يضرب الربع في ثلث  
المال والربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث ثلثة من اربعة وهي الثلثة ربع  
الثلث فيضرب ثلثة اربعة في الثلث يصير ثلثة اربعة الثلث ولصاحب الثلث واحد  
من اربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع يعني ربع ثلث فلما حصل ان الموصى له  
بما زاد على الثلث اذ لم يجز والورثة الوصية كما يأخذ من الثلث بقدر نصيبه من الثلث  
على تقدير الاجازة بل يكون هو الموصى له بالثلث سواء في المالاين في الحياة ص  
ان يكون لغيره عند ان قيمة احدى الثلثين والاخر ثلثين مثله فادعى ان يباع الاول  
من زيد عشرة والاخر من عمر بعشرين وكامل له سواها فالوصية في حق زيد بعشرين  
وفي حق عمر باربعين يقسم الثلث بينهما الثلثان فباع الاول من زيد بعشرين والعشرة  
وصية له ويبيع الثاني من عمر باربعين والعشرون وصية له فاخذ عمر من الثلث  
بقدر وصية وان كانت زائدة على الثلث لان وصية له اربعين من ستمين وهو الثلثة

فصل







[illegible]

५३

مع ذلك بوصايا على تلك الوصية وتنازل الوصية وبما لكل من الفريقين  
أي فلا تأييد شيعي في هذا أصحاب الوصايا بذلك ما أقره سيفه آخر كل فريق في قدره  
حقه ويجعل كل من الفريقين على العلم بدعوى الزيادة التي ادعاه المقلد في الإيمان  
إذا لم يكن على فعل الخلف كما يختلف على البتات قبل هذا شكل من حيث أن الوصية إنما  
يصدق إلى الثلث ولا يلزمهم أن يصدقوا في أكثر من الثلث وهما الزعم أن يصدقوا  
في أكثر من الثلث كما أصحاب الوصايا أخذوا الثلث على تقدير أن تكون الوصايا  
تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيدي الوصية من الثلث شيء فوجب أن لا يلزمهم تصدق  
وإن وصي بعين الوارثة وله جني فلا جني نصفها ولا شيء للوارث كما وصي  
بما عكس الوصية وبما عكس الفصح في الأول دون الثاني وإن وصي لكل من الثلث  
بنوب وهي إلى الثياب سفا وتجدد وسط ورقي فضاع ثوبها ولم يدرك  
إياها هو الوصية تقول لكل منهم هكذا الثوب الذي هو حقه بطلت الوصية لأن  
المستحق جبراً وبهالة تمنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فتبطل إلا أن يسلم  
الوصية الباقي وهو الثوبين فإن سلوا ما بقي فلهذا الثوب الجيد ثلثاً جيداً هو الذي  
الوريث ثلثاً إياها والذي الوسط ثلثاً كل منها كان صلحاً لجيداً لا حق له في الوريثين  
وصاحب الردي لا حقه في الجيد بيقين ويحتمل أن يكون الوريث الباقي هو الذي  
الأصلي فيعمل من محل الأفعال وإذا ذهب ثلثاً الجيد وثلثاً الأول لم يبق إلا ثلثاً الجيد  
وثلثاً الذي فتعين حق صاحب الوسط في ضرورة وإن وصي بسبعين من دار  
مشركة فتمت فإن خرج البيت الوصية في نصيب الوصية فهو جيب للوصي له عند  
الامام وإي ينف وعنده محمله أي الوصية له نصفه والأبوان لم يخرج البيت في  
نصيب الوصية فلا أي الوصية له قدر ربع وهذا أيضاً عند ما وعنده محله للوصي له  
قد نصف ربعاً في ذلك البيت والأقرار الوصية حكماً وخلفاً وقيل لا خلاف  
فيه لمحمد بل قوله في آخر أقوالهما في الوصية وهو المختار أن الأقرار بذلك الخبر صحيح  
حتى أن أقراً بذلك الخبر بعين ثم ملك لغيره بالسلام إلى المقلد والوصية بملك الخبر لا يخرج  
حتى لو ملك بوجه من الوجوه ثم مات لا تنفع وصيته ولا تنفيذها في الهدية وإن وصي  
بألف عين من مال غيره فلها الأجازة بعد موت الوصية حتى لو فخرها إلى الوصية  
جاز ولم يمنع بعد الأجازة لأنه وإن أجاز فإن أجازته تبرع فلذا لا تنفع من تسليم  
بخلاف الوصية لو أجاز ما زاد على الثلث بما إذا وصي به لأن الوصية في خرجهما صحيحة

~~وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ~~  
~~وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ~~



لصادقهما كمن نفسه والا متناع حتى الورثة فاذا الجاروها سقط حقهم ففقد  
من حقه الوصوي وان اقر احد الا سبب بعد القسمة للزوجة بينهما بوصية ابيها الثلث  
فعله دفع ثلث نصيبه لانه اقر بثلث شايخ في الزوجة وبقي في ايديهما فكن  
مقرا بثلث ما في يد وان اوصى بامه فولدت ولدا بعد موته فيها الوصوي له ان  
من الثلث كذا الام دخلت في الوصية اصالة والولد تبعها حين كان متصلا بها والا  
اي وان لم يخرجها من الثلث اخذ الثلث منها ثم ان فضل شيء لغيره وهذا عند  
الامام لان الاصل لا يرثهم السبع وعند ما على السواء اذا كان له سمان درهم  
وامه تساو ثمانية فولدت ولدا يساو درهمين قبل القسمة فله من  
الام ثلث الولد عشرة وعند ما لثلث كل واحد منهما **باب العتق**  
**في المرض** العتق بحال التصرف في التصرف المتخير وهو اوجب حقه في المال فان كان  
واقعا في الصحة من كل المال وان كان واقعا في مرض الموت من ثلثه والمراد  
التصرف الذي هو نشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان اقرار الدين في المرض  
يفقد من كل المال والتكاسح في المرض يبرئ المثل يفقد من كل المال والتصرف المتصفا  
الى الموت وهو اوجب حقه بعد الموت من الثلث وان كان التصرف واقعا في  
الصحة ومرض مبتدأ مع الوصية صفة وخبر كالعتق حتى ان تصرفه المتخير  
فيه تكريفا من كل المال لا يبرئه بيقين انه لا حق لاحد في ماله فالتحرير في مرض الموت  
والحياة والكفالة والهدية وصية في حكم اعتبار من الثلث والتصرف مع ايجاب  
الوصايا لا حقيقة الوصية لانها ايجاب بعد الموت وهذا متخير فان اعتق المريض  
مرض الموت عبدالله وحايي بان باع بنقصان كثيرا واشترى بزيادة كثيرا وضاق  
الثلث عنهما فالحياة اولى ان قدمت هذا عند الامام ومما ادى الى الحياة والعتق سواء  
ان اقرت الحياة فلو باع عبدالله قيمته ما يئان بما يئان ثم اعتق عبدالله قيمته مائة وكذا ماله  
سواء تصرف الثلث الى الحياة وبقي للعتق في كل قيمة ولو اعتق العبد الذي قيمته  
ما يئان بما يئان يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نصفه فحاشا  
وبسعي في نصف قيمته وصاحب الحياة يأخذ العبد اخر باية وخمين وان اعتق  
بين محامين فنصف من الثلث للو ولي من المحامين لتقدمها ونصف بين العتق والحياة  
الا حرة لان العتق يقدم عليها فيستويان وان اصابا بين عتقين فنصف للحياة  
ونصف للعتقين يعني يقسم الثلث بين العتق الاول والحياة وما اصاب العتق

ثم بينه

ثم بينه وبين العتق الثاني لان الحياة لما قدمت على العتق الثاني كانت اولى عند  
الامام وعند ما العتق اولى في الجميع بكل حال وان اوصى بان يعتق عنه ثلث ماله  
عبد فذلك شهاده من بطلت الوصية عند الامام فلو يعتق العبد بما بقى عند  
يعتق بما بقي ولو كان لعتق حج بان اوصى بان حج عنه بما يئان فذلك شهاده من  
حج عنه بما بقي اجماعا لانها حرة تخص هي حق الله تعالى والسكن لم يتبدل فصار  
كما اذا اوصى رجل بثلث ماله ففقد ما دفعه اليه الباقي وتبطل الوصية بعتق عبده  
لو سعى بعد موت سيده ففقد ما كان الدفع قد صح لتقديم حق في الحياة على  
حق الوصوي فخرج من كنهه فبطلت وان فدي بان فداء الورثة فلو تبطل الوصية وكذا  
الفداء في مواالهم لانهم هم الذين التزموا وجازت الوصية لان العبد طهر عن الجلبية  
ولو اوصى بزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعي زيد عتقه في الصحة وادعي الوارث  
عتقه في المرض فالقول للوارث لان الوصوي له يدعي استحقاق ثلث ماله سوى العبد  
لان العتق في الصحة ليس بصفة فيفقد في جميع المال والوارث يكره استحقاق ثلث  
ماله غير العبد فالقول قول المنكر بح البين ولا شيء لزيد الوصوي له لان يفضل من الثلث  
شيء عن قيمة لانه لا تراحم لدية فليس له او برون زيد على دعواه بان العتق وقع  
في الصحة في يكون له ثلث المال سوى العبد لان الثابت بالبيعة كالنائب معاينة وهو  
حضم بالاجماع لانه ثبت حقه وكذا العبد لان العتق حقه ولو ادعي رجل على الميت يسا  
وادعي العبد عتاقه في الصحة ولا مال له غيره وصدمتها الوارث سعي العبد في قيمة وتوقع  
الى الغريم الذي ادعي الدين عند الامام لان اقرار الدين اقوي من اقرار العتق ولهذا  
يعتبر في كل المال والعتق من الثلث والا قوي يدفع الادني وقضية الدفع البطون  
الا ان العتق عند فوعة لا يجعله يدفع من حيث المعنى بايجاب السعاية وعند ما  
لا يسعي العبد لا يعتق وان اجتمعت وصايا وضاق الثلث عن ما قدمت القرائين سوا  
وان اقرها الوصوي لما قران الوصية بها واجبة فان شاك الوصايا في الغرضه غير  
قد تم ما قدمت الوصوي وقبل تقدم الزكوة على الحج ذكره الطحاوي وهو رواية عن ابي  
وقيل بالعكس اي يقدم الحج على الزكوة ويقدم الحج والزكوة على الكفارة المنعزة على  
صدقة الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاضحية وكفارة البين على كفارة الظهار لان  
اوصي بحجة الاسلام اجزى عنه جلا من يئان لان الواجب عليه ان يحج من يئان فيجب  
اجتماعهما كما وجب وانما شرط ان يكون الرجل راكبا لانه يلزمه ان يحج ماشيا فوجب

والقول والنظر في البين وتقدم الكفارة



لا يحتاج على الوجه الذي لو أنه أن وقت النفقة إذا كان لم تنفق إذا انجرت  
عنه من طهر من حيث نفق النفقة انجرت عنه وان خرج حاجا فانت في الطريق  
وان بان حج عنه حج عنه من طهر عند الامام وعند من حيث كانت استجلا  
لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الا به ودية قال الله  
والامام وهو القياس ان عمل بطل بعد موته فينبذ من وطنه والدية في  
حق احكام الآخرة في الثواب وهذا الخلاف في حق من له وطن وامامه وكل  
له في حج عنه من حيث مات امما لان وطنه حيث حل وعلى هذا الخلاف اذا مات  
الحاج عن غيره في الطريق فانه حج ثانيا من وطنه عند الامام وعند من حيث  
مات الاول **باب الوصية للواقف وغيره** جاز ان يوصي جاز ان يوصي  
عند الامام فاذا اوصى لجاه صرحا الى الموصوق لداره عند وهو القياس في الجاه  
ما اخذ من الجاه ووصي الموصوفة ومن الجاه احق بسبقه وعند من يوصي  
محلته ويجعلهم مسجد لها كمن جازها قال عمه لا صلوة لجاه المسجد في المسجد  
وفسركل من مع النداء ويؤتيه اي الجاه الى ان والملك والذكر ولا نفق  
والسلم والدي لان اسم الجاه يقع عليهم ويحل فيه ايضا الجاه لان عند الامام  
ولا يخل عند الامام الوصية له وصية لولاه وهو ليس بجاه ويحل فيه لانه لا يملكها  
مضاف اليها ولا يخل فيه التي لها زوج لان كملها ايضا خالي زوجها ويبيح له نفق  
تكن جاز حقيقة وصهر من هو زوجها محرم من امراته بوي هذا التفسير اختيار  
محمدا في عبيد وكذا من هو زوجها محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة من هو  
زوجهم محرم منه صهره شرطه ان يوصي الوصية في ماله وصية من يوصي من يوصي  
سواء ورثت بان ابائها في الميراث ولم ترث لان الوصية مع بقاء العدة لا يقطع النكاح  
والباين يقطع قال المصنف في الاصحار في عرفهم من هو زوجها محرم من يوصيه الذي  
يوت وهو نسائه اذ في عده منه وفي عرفهم من هو زوجها محرم من يوصيه من يوصيه  
وصية من هو زوجها وان هم محرم منه من اذ واج البات فليقات والعامة والخاصة  
الكل يسمى خنا بوي في ذلك الحرة والعبد والا قرب والا بعد من هو زوجها محرم  
من اذ واجت وقيل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول اذ واج المحارم واخاويه  
واقرباؤه وذو قرابة واجاهه وداراهم وانسابه الا قرب فالا حرم عند الامام لان  
الوصية اخت الميراث وفيه يعتبر الا قرب فالا قرب فالا في اخوته من كل ذي رحم محرم منه

لان المقدس من هذه الوجبة تلو في اخرها في اقامة واجبا لصله وهو محقق في  
الحرم ولا يخل فيه الوالدان والولادة ان قرابة الولادة يسمى اقرباء عادة الا ترى  
الى عطف القريب على الوالد في قوله تعالى الوصية للوالدين والاقرابين العطف  
يقضي المغايرة وفي الحق روايتان وظاهر الرواية انه يخل وكذا ولد الوالد  
وان لم يكن له ذرية محرم بطلت الوصية وتكون للوصيتين فصاعدا لان الميراث  
لفظ الجمع وفي الميراث براد الجمع الا ثنتين فصاعدا فكل في الوصية وعند من  
ينسب الى اقصى اب له في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان اسلم على  
اختلفوا في المشايخ وفاقية هذا تظهر في مثل ابني طالب وعلى ربه اذا وقعت التولية  
لاحد من اقرباء على ربه من التولية باذنه الاسلام صرفها الى اولاد ابني طالب من  
شرط الاسلام صرفها الى اولاد وعلى ربه لا غير ولا يخل اولاد وعبد المطلب بالاتفاق  
لان لم يدر الاسلام وقيل ما ذكرناه كان في ذلك الزمان حين لم يكن في اقرباء الانسان  
الذين ينسبون الى اقصى اب له في الاسلام كثرة فاما في زماننا فغيرهم كثرة تمنع من  
احصائهم فصرف الوصية الى اولاد ابيه وابنته وجدا به واولاد امة وجدة له  
ولا يصرف الى اكثر من ذلك وبوي الحرة والعبد والمسلم والكافر والصغير والكبير الذكر  
والانثى على المذهبين فمن رعاها وقال ان الوصية لعمة عند الامام لانه يعتبر القرابة  
كامة وعند من لا يخل على السواء لعدم اعتبار القرابة عند ما علم واسم القريب اولهم  
ومن راعهم وقال ان نصف الوصية لعمة ونصف بين خاله لان اللفظ جمع فلو بدلت اعتبار  
حسني للجنة فيه واولاد الاثنان في الوصية فيقسم الى النصف الا ان يصيرها فليقتل هو  
النصف عند الامام لانه اقرب وان لم يعم فقط فقصمها الى اذ اوصى للاقرب وله  
عم واحد والنصف عند الامام للمراة انما وان عمه وقال وقاله الوصية للعم والعمة  
على السواء لان قرابتهما متساوية فاستحقا ولا يخل الاخوان لهما شيئا عند الامام لانها  
اقرب وعند من الوصية لكل على السوية في جميع ذلك لما عرف من مذهبهما واهل الرثل  
عند الامام زوجة لانه حقيقة للزوجة يشهد بذلك النصف والعرف قال تعالى وسار بها  
ويقول تاهل اذا تزوج والمطلق يتصرف الى الحقيقة المستعمل وعند من اهل الرثل من  
ونفهم نفقة غير ما يملك اعتبار للعرق وهو من يوصي قال تعالى ونفقاته واهله  
الا امراته والمراد من كان في عياله والاهل بيتة لان الال القبيلة التي ينسب اليها فليحل  
كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى اقصى اب له في الاسلام واليه وجدة من اهل بيته ايضا



وكان في اولها والبنات ولا اولها والاخوات ولا اخوات من قرابة امه لا يتم لا ينسبون  
الى ابية وانما ينسبون الى ابايهم لان النسب يعتبر من الآباء ولذا كان اهل النسب  
من ينسب اليه من جهة الاب لا امه وجنسه اهل بيت ابيه دون امه لان الانسان  
ينسب بابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الام والوصية ينسب لولده  
وهو اب صلب للذكر خاصة عند الاما اخر قوله وعند ما هو وانه على ما  
يؤهل الاناث ابصره لا زجج الذكور يتناول الاناث وهذا المخلو فيهما اذا كان  
بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث يتناول الذكور والاناث انهم لا يراد اعيانهم  
بل مجرد النسب ليس في دمهم ولذا قيل في مولي العنقا ومولي الحوالات خلفا لهم  
والوصية لو لم تكن فلان للذكر مثل حظ الانثيين لان الوفاة من الوفاة وبناء الحكم  
على المشتق يشترط ان يأخذ المشتق علة ذلك الحكم والوفاة بين الام والذكر  
والاخوة للذكر مثل حظ الانثيين فكذا الوصية بشرط صحة هذه الوصية انما هي  
الوصية لو لم تكن قبل موت الوصي ليرث من يرثه حتى لو مات الوصي قبل بطلان الوصية  
والوصية لو لم تكن للذكر ولا شيء على السواء لان لفظ الوفاة يشمل الكل وليس في  
اللفظ شيء يقتضي التفضيل ولا يؤول اوله الا من عند وجود اوله والصلوة فيكون  
تدعيمهم دون اولها والبنات فانهم لا يؤولون اصله وان اوصى ببنو فلان وهو ابي  
فيلد لا يحصون في بطله لان ليس في اللفظ ما يدل على الفقر حتى يصرف اليهم ولا  
يكن تضمينه ملكا في حق الكل لجهالة الفاحشة وتعد الصرفة اليهم لكنهم لم يطلت  
وان اوصى ببناتهم وبنات ابائهم قبل الخلع او عيانتهم او ذواتهم او اموالهم  
الارسل هو الذي لا يقدر على شيء رجل كان او امرأة اذا افقر من الناس من قال  
الارسل في النساء خاصة والا وهو مختار الشعي وصاحب الهداية فللغني والفقير  
سهم والذكر والا بنات كما لا يحصون وحدها احصاء عند ابو يوسف الا يحتاج  
في الاحصاء حتما وكتاب فان اصبحت اليه كدتم لا يحصون وقال محمد اذا كان  
اكثر من ثلثة فم لا يحصون وهو لا يسر قال بعضهم هو في حق الميراث  
ولما لم يوافق في الحق او الميراث لتناول اللفظ اياهم ولا وادهم لا يتسببون  
اليه بالمال للفقير الذي باشر في اياهم والفروع اجزاء الاصول فكان لا يطرق حقيقة  
فيهم كافي صولهم ولهذا لا يصح لغير اسم المولى عنهم ولا يخل المولى المولاة وعن  
ابو يوسف يخلون ايضه والكل شركا لان اسمهم يتناولهم ومحمد يقول للميرة

مختصة

بمختلفة والاعتاق لانهم فكان لا اسم لغيره كذا في الهداية ولا يخل المولى المولاة  
مولى في غير حقيقة بخلاف ماله واولادهم الا عند من هم اى عدم ماله واولادهم  
فانهم يخلون مع لون اللفظ لهم بخلاف فيفسر ماله عندنا عند الحقيقة وتقبل الوصية  
لمولى ان كان له محققون ومحققون لان لفظ المولى مشترك بين ماله بنظمها في  
من صرح الاناث وكذا قرينة ترك على احد ما بخلافه والخلف لا يكلم من اقولون حيث  
يتناولها الا على الا سفل لا نه في مقام النفي ولا تنافي فيه واقل الجمع اثنا في الوصايا  
كالمرثية لانها اخوان **باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة** تصح الوصية  
بخدمة عبده وسكنى اربعة اشهر بحسبته وابدان النافع يتصح بملكها في حالة الحق بين  
ويعبر فكذا في حالة المات كافي الا عيان ويكون كل من العبد الدار يحسب على كل الميت  
في حق النفقة حتى يملكها الوصي له على كذا كاي توفى الموقوف عليه منافع الموقوف على حكم  
ملك الارض وجازت هذه الوصية بوقت ومو برة كافي العارية فانها عليه على اصلها  
بمخلو في الميراث فان الخارث يقيم في مقام المورث فيما كان له وذلك في عين تقي  
عرض لا ينفذ كذا تصح الوصية بغير ماله اى العبد والخدمة بحسبته وابدان غلظتها  
يدل النفقة التي هي خدمة العبد وسكنى الدار اخذت حكمها فان خرج ذلك العبد  
والدار الوصية من الثلث سلم الى الوصي له لان حقه في الثلث لا تراحم الوفاة والدار  
اى وان لم يخرج ذلك من الثلث فتمت لدار حقه اى جزء الثلث وانها في العبد اى القسم  
قسمه ما يباة فيجوز يورث لهم اى الوفاة ويورث اى الوصي له لا حقه في الثلث وقسم  
في الثلثين كافي الوصية بالعين ولو اقسمت الدار بها اية جاز لان الحق لهم الا ان اول  
اولى تكون اوله وليس الوفاة ان يبيعوا ما في ايديهم لا حق الوصي له ثابت في سكنى جميع  
الدار بان يظهر اليك مال آخر وتخرج الدار من الثلث وكذا له المراجعة فيما ايدىهم اذا غربا في دين  
ويبيعهم بغيره بطلان ذلك وعن ابو يوسف ان لهم ببيعة لا نه فالمن قسمهم فادامات الوصي له  
يورث الوصي ردت هذه الوصية اى ذرة الوصي له ان الوصي واجب الوصي له ان يستوفي  
النافع على حكم ملكه فلما انتقل الاستيفاء الى وارث الوصي له لا يحق ذلك ابتداء من ذلك الوصي  
بغير رضائه وذلك يجوز وانما الوصي له في حصة الوصي بطلت الوصية لما قررت الوصية  
ايجاب بجد الوفاة فادامات لم يتصح الا اياب كالا يصح اياب البائع للمشتري بعد موته  
ومن اوصى له بجزء الدار والعبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في امواله ولا وصية بالخدمة  
ويجوز لغيرهم اودناير وهذا استيفاء النفقة نفسها فاما متغيران وسفوانان في حق



الوجه فانه اذا ظهر من يكتمه او ادى من الغلة باسترادها منه بعد استغلاها بخلاف ما  
اذا استوفى المضاف فاعلم ان اوصى له بالخدمة والسكنى ان يجرى لغيره او لا ان  
المنفعة ليست بالعلوية بل هي بالملك احواف منقبة المالك فيها حقيقة المساوات  
في مقدار العادة وتلك المنفعة بالملك انما يثبت لمن يملكها شيئا الملك الرقبة او لمن يملكها  
للعاقبة ليكون ملكا لها بالصفة التي يملكها لها اما اذا ملكها مقصورة بغير عوض ثم ملكها  
بعوض كان ملكا اكثر مما يملكه مخفي هو كما يجوز وان اوصى له بقرعة يستأنه فان الموصي  
وفي غير ذلك اوصى له هذه فقط لا ما يحدث بعدها وان زاد في الوصية كل ايراد في  
الجملة التي في المستأنه واستقبل ما عاش وان اوصى بقرعة يستأنه فله الجوز وما  
يستقبل ما عاش وان لم يقل ايراد والفرق ان القرعة في العرف للجوز فلو تناول الموصي  
بقرعة رتبة مثل التخصيص على التباينة الغلة تنظم الجوز وما يوجد من بعد اقرعي فاذا  
اطلق تناولها من غير قرعة على دلالة والتأويل وفي غير ذلك لا يملك كذا وكذا المسئلة  
بالمسئلة الغلة وذلك ان القرعة تنظم الجوز حقيقة ولا تتناول للخدمة اما اذا  
قال ان في المستأنه قرعة عند موت الموصي كان اللفظ مستجولا في حقيقة فلو تناول  
المجاز والذم يكن فيه قرعة تناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الذم  
بتناولها على مجموع المجاز لا يجمع بين الحقيقة والمجاز وان اوصى له بصوف غنم او شبرا  
او ارضة فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط لا ما يحدث بعد سواء قال ايراد او لم يقل  
لانه لا يجب عند الموت فيعتبر وجود هذه الاشياء عند اتمامها بالخدمة والقرعة التي تدر  
مع انها معدومة وقت الاعجاب لا تنطبق بغير الوصية من الحقوق كالمزارعة والمحال  
فلو تنطبق بالوصية مع انها اوسع اولى وجازت بالصوف على الظاهر بالذم في الفرض  
وبالولد في البطن لان هذه الاشياء تستحق جميع الحقوق تبعا وبالخلق قصدا فكذا بالوصية  
لا تنافس ولا يستحق ما يوجد من الاعجاب من هذه الاشياء بشي من هذه الحقوق فكذا  
بالوصية **باب وصية الزوجي** والزوج ذمي دارع ببيعة للزوج وكنية للمصاري في  
في صحة ثم مات ذمي مبرات عنه اما عند الامام فلو تدر بقرعة الوقت وهو عند الامام  
فيقرع فكذا هذا واما عند ما فلو تدر هذا حصته فلو يقع وان كان قرعة في مقتدره  
فيقرع ولما اوصى له بقوم ميتين جازين الثلث اتفاقا وكذا في غير الميتين جازين لميز  
لكن عند الامام خلوا فلهما حاصل وصايا الزوجي لانه اقسام منها ما هو جائز الاثنان  
وهو الوصية بما هو قرعة عند الامام وعندهم كما اذا اوصى ان يسبح في بيت المقدس او بان

يجوزي القرعي

يجوزي الزكوة وسم من الروم سواء كان لقوم محبين او غير محبين ومنها ما هو باطل الا  
وهو الوصية بالسرقة بقرعة عند الامام عند الامام كالوصية بالخيرات والناجيات او الوصية  
بما هو قرعة عند الامام ليس بقرعة في حقيقة الام ان يكون قوما باعيا لهم فيصح باعتبار  
التكليف ومنها ما هو مختلف فيه وهو الوصية بما هو قرعة في حقيقة الام وليس بقرعة كما في  
الكنيسة ان كان لقوم غير محبين فخذ الام يجوز وعندها لا يجوز لقوم محبين يجوز  
بالا اتفاق ونصح وصية مستأنه او ارضة له في دار بكل حال لسلامه وادنى لانه اهل التكليف  
سجرا كالهبة ونحوها فكذا مضافا واستناع الوصية بازاد على الثلث حتى الوصية وليس  
لورثة حق مني كونهم في دار الحرب وسم اموات في حقنا وان اوصى بقرعة الذم في  
من المال المورثة في دار الحرب ونصح الوصية له اي للمستأنه مادام في داره من سلم  
او ذمى كما يقع منه لكل منهما وصاحب الموصي الذي يتبع هو اذ نفسه سيل الى البدع  
ان لم يكن يراه فوكالاته في الوصية لانا امرنا ببناء الاحكام على الظاهر ولا اذى ان يكون  
بوجه فكل امرئ فيكون على الخلو في قصر فارتضت انها جازة عند ما موثقة عند الامام  
ان سلم فقد كسب بقرعة ذم ولا فله ووصية الذي تعتبر من الثلث ولا يقع لورثته و  
يجوز في ذم من غير ملته لا لحرى هو في دار الحرب لتباين الدارين **باب الوصية**  
ومن اوصى الى رجل فقبل الرجل في وجهه اي في حضرة ورتد في عيبه كبرئته لا في  
مضي معتدلا عليه فلو وقع الرقة في غيبته في حياته او بعد ماته كان خروجه من جبهة  
قرعة رتد وان رتد في وجهه برئت اذ ليس الموصي ولا يترام التصرف ولا عود في  
الرتد لان الموصي يمكن من ان ينصب غيره فان لم يقبل ولم يرد لم يمسك حتى مات  
الموصي فمضى الموصي له بحرية القبول وعدمه ولكن ان باع شيئا من التركة لم  
يقرب الرتد ان ذلك دلاله على الالتزام والقبول وهو خسران الموت وينفذ البيع  
لصدور من الوصية وان عزم عالم بالا بصار لا الوصية اذ باع شيئا من التركة  
من غير علمه بالا بصار ينفذ بغيره بخلاف الوكيل لان الوصاية خلو فاذمعت بحال  
انقطاع ولا يترتب الميت فلو تنقظت على العلم كالورثة والتوكيل انا يترتب في حال  
ولاية الميت فان رتد هذا السالك بعد موته الموصي بان قال لا قبل ثم قبل بعد رتده  
بان قال قبلت مع ان كان مجرد رتده لا يبطل الا بصار اذ في ابطاله ضرر فلا يصح ما لم يقبل  
فاض رتده بان يحكم باخر اوجه عن الوصاية ولو قال بعد ذلك لا قبل لا ينفذ الوصية لا يترتب  
قبل بعد بطلان الوصاية با بطلان الوصية وان اوصى الى عيدا او كافرا فاسحق حرجا لها



ونصبه على هذا على قولنا ذكر القدر في ذكركه على ان الوصية صحيحة لان اخراج  
يكون بعد القول وذكر محقق في الاصل ان الوصية باطله قبل حناء سبيل قيل في الجدة  
باطلة لعدم الكفاية على نفسه وفي غيره سبيل وقيل في الكفاية باطله ايضا لعدم الكفاية  
على السلم ووجه الصحة ثم اخرج ان اصل النظر ان ثبت فيه الا انه لم يتم لتوقفه على  
الصدق على اجازة سواء وتمكن من اخرجها والمعاداة الدينية الباعثة على ترك النظر  
في قول السلم وانما القاسق بالمجانة فيخرجهم القاضى عن الوصية ويقوم غيرهم بها  
انما للنظر وان اوصى الى غيره اي جعله وصيا فان كان كل الورثة صغارا صح عند الامام  
خلو قالهما فالا ينفذ وهو القياس انه اثبات الولاية للملوك على المالكين وهذا قلب  
الشروع وللامام انه مخاطب مستب بالعرف فيكون اهل الوصايا وليس احد عليه  
ولاية فان الصغار وان كانوا اولادك ليس بهم ولا ينفذ الوصية فان كان فيهم من  
يطلق الا بصاء اجاعا ان لكبير ان ينفذ من بيع نصيبه وله ان يبيع نصيبه منه فيخرج  
عن الوفاء بما التزم من الوصية فلا يفيد الا بصاء اليه فايدته ولو كان الوصى عاجزا  
عن القيام بالوصية فم الذي يرضى رعايته على الوصى والورثة وان كان قادرا امتنع  
لا يخرج لان امتناعه وارثه ولا ينفذ على الا يبيع وختمه حقيقة فاولي ان  
يقدم على غيره وان شكي الورثة كلهم او بعضهم منه لانه استفاد الورثة من الميت فلو  
يتركه مالم يفر منه حياته لزوال ما وجب جعل الميت وصيا وان اوصى الى اثنين لا ينفذ  
احدهما بالتصرف في تركه الميت عند الامام وحقن الا بشره لغيره ويجوز ان في آخره ترك  
فاد الميت وكذا يملك الجارية عند ذلك في الضرر الرقعة في السفر ومقصود في حقن  
لان الاجتماع فيها مستعد لئلا يفرج بها احد الوكيلين وقضاء دينه وطلبه لانه ليس من باب  
الولاية بل من باب الاعانة بخلافه فاقضاه دينه لان الميت انما يرضى بامتناعها جميعا وشر  
حاجة الطفل الموصى عليه من طعام وكس وخوف لحوق ضرر الجوع والعريه وقول  
الحية لانه ليس من باب الولاية ولذا تمكده الامم ومن هو في حجره ورثة ودية محبته وتنفيد  
وصية محبته واعتاق عبد محبته ورثة محضرب او شرى شره فاسدا لانه لا يحتاج في  
ذلك الى الراي وجميع اموال الميت ضابطة لان في المأخوذ خوف الفوات وحفظ المال من  
الضياع وبيع ما يخاف تلفه لان ضرره لا يجزى عند ان يوصى بغيره لا ينفذ مطلقا  
قيل للخلاف فيما اذا اوصى الى كل واحد منهما بعقد على حدة اما اذا اوصى اليهما بعقد واحد  
فلا ينفذ احدهما باتفاق وذكره الكاشاني وقيل للخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واحد واما

اذا اوصى

اذا اوصى الى كل بعقد على حدة فنفذ احدهما بالتصرف باتفاق ذكره الحلبي في حق الصغار قال  
ابوالثنا وهو الاصح وبه نأخذ وقيل للخلاف في الفضلين جميعا ذكره ابو بكر الاسكاف  
قال في المسقط وهو الاصح فان اوصى الى اثنين اقام القاضى غيرهما فان لم يرضى  
احدهما الى الوصى قصدا ان يخلفه وصيا ستر فان في حقته ولكن تحقيقه ينصب وصيا  
وان اوصى الى الخبز ان يصاوه ويتصرف في الشركة وحده ولا يحتاج الى نصب لقاضى وصيا  
وصى الوصى وصى في الترتين لان الوصى يتصرف بولاية مستقلة اليه فيملك الا بصاء الى غيره  
كالجدة وكذا اذا اوصى الوصى اليه اي الى وصية في احدهما اي الترتين فهو وصى فيهما عند الامام  
خلو قالهما ونص قسم الوصى عن الورثة مع الوصى له يعني اذ مات رجل وله ورثة غيب  
واوصى الى برزخه وبكر مبلغ جاز لزيد الوصى ان يقسم تركته بين ورثته الغيب وبين  
بكر الوصى بان يأخذ حق الورثة ويسلم الباقي الى الوصى لان الوارث خليفة الميت والوصى  
ايضا خليفة فيكون حصص الوارث ان كان قابلا فحق قسمته عليه ولو رجعوا الى الورثة  
على الوصى لوهك حظهم في يد الوصى لان الهلاك بعد تمام القسم يكون على من دفع  
الهلاك في قسمته لا على من يقع مقاسمته اي الوصى محرم اي الورثة عن الوصى لانه ليس  
خليفة عن الميت من كل وجه لما قرآن الوصى له يملك بسبب جديته يكون الوصى خليفة عنه  
عند غيبته فيرجع عليهم بنقله اليه لو هلك حظهم في يد الوصى لان الوصى له شرك في الورثة  
فيستوي في المال المشترك على الشركة ويبقى باقي عليهم باوصية القسم للقاضي لو قامهم  
عنه واخذ فسطح لان القاضى نصب ناظر لا سيما للموتى والنصب ومن النظر في رخصتها  
وتبضعه فنفذ ذلك وصح حتى لو حضر وقضاء المقتضى لم يكن له على الورثة سبيل في  
الوصية صحح بان اوصى الميت بان يبيع عنه لوقاسم الوصى الورثة واخذ المال فضاء عنه  
لوخذ الحج ثلثا ليقين المال وكذا لو دفع لمن يبيع عن الميت فضاء في يده لوخذ الحج ثلثا  
ما بقي عند الامام لان تمام القسمه بالتسليم الى الجدة المستامة فاذا لم يصرف الى تلك  
الجدة صار كالهوك قبل القسمه وعند ابو يوسف ان يبيع من الثلث شيء اخذ الحج ثلثا  
بقي من الثلث الى تمام ثلث الجميع لان الثلث جعل الوصية فيقتدان في ذلك الا ان  
لم يبق من الثلث شيء فلو يؤخذ لعدم الحمل وعند محمد لا يؤخذ شيء في الفضلين  
ولو باع الوصى من تركته عبدا مع غيبة الغرض جاز كما لو باعه الوصى لان الوصى قائم  
مقامه وحق الغرض يتعلق بالمالية وبها باقية ببقاء الثمن وان اوصى ببيع شئ من تركته  
والتصرف فيه فباعه وصيه وفض ثمنه فضاء الثمن في يده واستحق المبيع منه الوصى



لا بد العاقد فيكون العود عليه وهذه عمدة لأن المشتري منه ما رغبى به من الثمن لا يسلم له  
البيع ولم يلم فيه هذا الوحي بالغير بل رضاه فيجب عليه رده ورجوع به في العركة لأنه  
عالم بمرجع كالكيل ولو قسم الوحي العركة فاصاب الصغير شي فقبضه الوحي وباعه  
وقبض منه فصاع الثمن في يده واستحق ذلك الشيء المباع بجمع الوحي وبما الصغير لأنه  
عالم له ورجع الصغير على بعية الورثة بحصته لا تقاض القسمه باستحقاق ما اصابه ولا يرجع  
بيع الوحي بال صغير من اجنبي كما شرده لئنه لا يبايعان الناس فيه وهو ما ترقى كتابه لو كان  
ما يدل تحت قبضه المقومين لأن ذلك الوحي نظريه ولا نظر في العين الفاعل جله والمير فانه  
لا يمكن التفرغ عنه ويصحان عند الامام من نفسه ان كان يدفع بان يبيع من الصغير ما يباح  
عنه جزم او يشتري من الصغير ما يباح فيه عشرة نجته عن غلظها قال لا يجوز على كمال  
وهذا في حق الاب لأن الوحي لقاضي لا يجوز بيعه مال الصغير من نفسه بكل حال لا زوكيه  
والواب لا يشتري مال صغير لنفسه بمنزلة الثمن او بغيره يسير قال المتأخرون لا يجوز للوحي  
بيع عقار الصغير لأن يكون على الميت دين او يرغب المشتري فيه بغيره الثمن او يكون للصغير  
حاجة الى الثمن قال الصدوق الشهيد به بغيره ولا يلوحي دفع المال مضاربة وشركة ونسبة  
وقبول الموالة على الا ماله على الا عشرة ان في ذلك نظر له ولا بد الوحي نظرية ولا يجوز له  
الا قراض من لا يقيم وان اقرض ضمن لا نه يقصد على الاستحراج جله والقاضي فانه يقرض  
اليتم لقدرة على الاستحراج وكذا لا يجوز ايضا للواب الا قراض لا نه بمنزلة الوحي في البيع  
الروايتين العجوة عن الاستحراج ويجوز للواب الا قراض اليتم لا للوحي فانه لا يجوز له ان يقرض  
ولا يجوز الوحي في مال الصغير لا للمقوض الى الوحي الملقط دون التجارة ويجوز بيعه على الغير  
القالب كل شيء غير العقار ان لم يكن عليه دين لأن الاب يلوحي سوي العقار ولا يلوحي العقار  
فكذلك وصية والقيا من لا يلوحي بيع غير العقار يضر كذا اذا كان حاضرا الا انه لما كان خفيضا  
ماله جاز استحسانا فيما يباح اليه الفساد لا يحفظ ثمنه اليسر والوحي يملك الملقط والعقا  
محفوظ بنفسه كالحضرة في البيع فبينا عدم بيع العقار لعدم الدين لا نه لو كان عليه دين  
فان كان مستغنيا للعقار باع الوحي العقار كذا باتفاق وان لم يكن مستغنيا باع بقدر الدين  
عندهما وعند الامام له بيع كل شيء بجمعه كالاية فاذا ائتم في البعض ثبت في الكل لا نه  
لا تجزئ اذا اخيفه هو كقول مالك الوحي ببيعة لا نه يثبت حفظا المستوفى والاصح ان يملك  
لا نه نادره وصي لا يباح مال الصغير من جوده لأن ولاية الاب تنقل اليه وهو قائم مقامه  
فيقيم على اليد كالأب نفسه وفيه جله في الشا فبينا ان لم يوص له اب ومات فليد كالأب

لا نه

**فصل**

في شهادة الاوصياء وشهادتهما في الميت وصي الميت  
معهما لا تقبل لأنهما يجزآن فنعلا أنفسهما باثبات العين لهما فخر للتممة فاذا رقت قسم الثمن  
البرهان الثاني ان في ضمن شهادتهما اقرارهما بوجوب حقهما للميت لا ان يهديا لا يصاد  
زيد فقبل على استحسانه لا ينبغي على القاضي ان يضم اليهما ثالثا فتسقط مائة التعيين  
عنه فيكون زيدا وصيا معهما بنصيب لقاضي ياه والقيا من لا تقبل كافي لا نه كذا في  
شهادتهما الميت بأن اباحا او وصي لي جمل وهو يكره تقبل شهادتهما وان ادعى المشهود له  
الوصاية تقبل استحسانا على انه نصب وصيا ابتداء ولغت شهادة الوحيين بال لصغير  
لانها يشتان ولاية التصرف لانفسهما في ذلك المال فصارا شهادتين او قصدين وكذا شهادتهما  
للكبير في مال الميت لغوا بغير وصيته شهادتهما له اي للكبير في غيره اي غير مال الميت عند الامام  
لعدم التهمة وعندهما يصح الكبير في الوحيين لأن ولاية التصرف كانت لهما في مال الميت  
اذا كانت الورثة كبارا وشهادة الوحي في الميت جائزة لانه فان شهادة الوحي في الميت  
للمتة ولو بعد العزل عن الوصاية وان واصله لم يخاصم ولو شهد رجلان في حق من يدين  
الف على ميت وشهدا اقرارا المشهود لهما لهما اي الشاهدين الاولين بمنزلة حجة عند الامام  
ومع ذلك لا يدين بيمين في الذمة ويوجب له الحقوق شتى جله فالا في يوصيه قال لا تقبل  
في الذي يقر ويروي الامام معه ويروي عن اي يوصيه مثل قوله ما روي الحسن عن الامام  
انهم اذا جاءوا بمعا وشهدوا بالشهادة باطلا وان شهدا ثلثا لا شين فقبلت شهادتهما في  
الشاهدين بعد ذلك على الميت فشهد لهما الغرضان الاولان تقبل ولو شهد كل فريق لآخر بوصية  
الفا لا يصح لانها توجب شركة في المشهود وفي ذلك تمة ولو شهد احد الفريقين لآخر بوصية جارية  
وشهدا لآخر بوصية بعد صحت لعدم الاشتراك وان شهدا لغيره بوصية ثلث لا يصح لا نه  
ثبتت لشركته **كتاب النسي** هو من له ذكر وخرج ويحق به من عرى عن الا  
جميعا كذا في التبيين فان بالاحد حدهما اعتبر به فان من الذكر فخلو وان من الفرج فاستنى ان البول  
من احدهما دليل على انه العضو الاصلى الصحيح والا فربمنزلة العيب وان بالثمة اعتبارا سبق ان  
البول كخرج حكمه بوجبه فلو بعثه بخرجه من انه اقر به بعد ذلك وان اسود في البول ولم  
احصه الا خروا فخرج من احدهما اكثر من الآخر او لا فهو شكل عند الامام ولا اعتبارا جوده بالكثرة  
لان شدة ما يخرج لا بد له على القوة لا نه قد يكون احدهما وضيقا لآخر فلو بعث بها خلو فالحال لا  
تقبل ان لو كثر حكم الكل في اصول الشرح فيخرج ذلك العضو بكثرة البول منه ولو كان الفرج  
منهما على السواء لم يمس شكل باه اتفاق فاذا بلغ النسي فان ظهرت له بعض علوما الرجال من زنا



تحت اودع على طاع او اكله كالمحل وجعل قوله في الحرام مقبول فانه يقع عليه غيره وان  
غيره لم ينعزل ما ان السامع من جنس والساير من جنس وروى ابن ابي ابي الذي يمكن من  
الوطى في الفرج فامارة وان لم يظن ان جنس من هذه العلوات او تعارضت كانهما من جنس لم يظن  
فشكل وقال محمد لا شك في بلوغ الفرج فاذا بلغ للفرج لا شك عندنا وانما شك في الحرام  
والوطى في امور الدين وهو ان لا يحكم بحكم وقع الشك في ثبوته فيصلي بقطع الاحتمال انه امرأة  
فان كان بالغا حراً وجب عليه ذلك ولا استحباب ويقف بين صبي الرجل والنساء فلو وقف فيهم  
يعبر على من كان صنفه من جانب ومن خذله من خلفه سبحانه ان كان حراً هماً وعماً ان كان بالغا  
وان وقف في صنف من اعداءه كاحتمال انه رجل فقف بصلوته ولا يلبس حريراً ولا حلياً الاحتمال انه  
رجل ولا يلبس الخيط في اعراسه ان ترك لبس الخيط وهو امرأة الخش من لب وهو رجل كافي هذا  
وهو قول محمد ولا يكشف عند رجل في عدا امرأة ولا يجعل به غير حرم من رجل وامرأة ولا يسافر  
بلو حرم كله كذا حشر ربحاً تركا بالمحارم ولا يحتمل رجلاً محتملاً انه انثى ولا امرأة كاحتمال  
انه رجل بل يتبع له امة تحتمل له ان كان له مال لا يباح لمحوه النظر اليه والى اى اى لم  
يكره ان من بيت المال يتبع له امة تحتمل لان بيت المال اعد لغايب المسلمين فاذا  
اشترها نخل في ملكه بعد جاحته لثان تم بيع اذا غشته ويرد ثمنها الى بيت المال  
لحسن الاستقناء عنها فان كانت الخش قبل ظهور حاله لا يفضل ان الغاسل ما رجل وامرأة  
امرأة والخش ما رجل وامرأة وحل الفل غير ثابت بين الرجال والنساء فيترك الاحتمال  
للمرأة بل يتيم لتقدير العمل ويكتفي في جنس الزنا ولا يحتمل الخش جوارح عمل  
رجل وامرأة لما من الاحتمال ونسب نسبية فهو لا ندان كان انثى اقم واجب وان كان ذكر  
لا تنقض النسبية ويوضع الرجل ما على الامام ثم يوضع هو الخش خلف الرجل ثم يوضع  
المرأة خلفه ان صلى عليهم جمل فيمن الخش عن الرجل كاحتمال انه انثى ويقدم على المرأة  
كاحتمال انه رجل ولو دفن مع رجل في قبر واحد من عذر يجعل خلف الرجل ويجعل سبها  
حاجز من صعيد وان مع امرأة دفن عليها وله الخش النصيبين من الميراث عند الامام  
وفزع عليه بقوله فلو مات هذه ابوه عنه وعن ابن فلو بن سمان وله سهم عند لان له عند  
اقل النصيبين فينظر الى نصيبه ان كان ذكره الى نصيبه ان كان انثى فاقى سبها يكون اقل  
فذلك وفي هذه الصورة سبها على قدر الكوفة اقل ذلك لو ترك زوجها وجنحاً لها  
لا قام هو الخش جعل بقدر الكوفة له ثلثة من سبعة وعلى قدر الكوفة له اثنا عشر  
فلهذا لا اقل من ذلك عندنا حبي في المداينة وهو قولنا لا نصف النصيبين اى

جمع

يجمع بين نصيب الخش ان كان ذكره ونصيبها ان كان انثى وله نصف ذلك المجمع وهو اى  
نصف النصيب بين ثلثة من سبعة عندنا يوسف اعتبر نصيب كل واحد منها حال انظر  
فان الذكر لو كان وحده كان له كل المال والخش لو كان وحده كان له كل المال  
وان كان انثى كان له نصف المال فيأخذ نصف النصيب وذلك لانه اربع المال والابن  
المال فيجعل كل ربح سبها فيبلغ سبعة بطريق الحول والابن اربعة والخش ثلثة وخمسة  
عطف على ثلثة اى ونصف النصيبين تحت من انثى عشر عند محمد ان الخش لو كان ذكره  
يكون المال بينهما نصيبين وان كان انثى يكون المال بينهما اثنا عشر اى اثنا عشر نصيب ثلث  
صحيح وذلك ستة ففي حال المال بينهما نصيبان وفي حال انثى ثلثة نصيبان والابن اربعة  
فثمان للخش ثلثان يبقين ووقع الشك في السهم الزائد فينصف فيكون له سمان ونصف  
فانكسر فاضعف ليرد ذلك كسر نصيبها من ثلثة عشر للخش خمسة وللبن سبعة وفي  
شرح الكنترة من ابي يوسف مثل قول الشعبي قالوا اجمع اليه اخرا وقال ثمنه اية خراج  
الشعبي لم يأخذ به ولو قال سبعة كل عبدى حراً او قال كل امي حرة لا يعق ما لم يثبت امر  
وان قال الولدين جميعا عتق للثقة باحد الوصفين لانه ليس بهما ولو قال الخش بعد  
اشكاله انا ذكره او قال انا انثى لا يقبل قوله لانه دعوى تخالف قضية الدليل وقيل اى قبل  
تقر اشكال يقبل قوله لانه تعلم بحال من غيره ومن احكام الخش المشكل انه لو قبل رجل  
بشبهة لم يتزوج امه الا اذا تبين انه ذكر ولو قبلته امرأة لا يتزوج بابيه لاحتمال انه  
فثبت بينهما حرمة المصاهرة وان ان تزوجه ابوه او سواه امرأة او جارية يحكم بعتقه حتى  
يتبين امره فان ظهر انه مخلوق من زوج به كان العقد صحيحاً والا فباطل لعدم بصارفة  
المحل وكذا لو تزوج من خشي آخر ولا يتوارثان اذا مات احد ما قبل البين لان الارش  
لا يجري الا بعد الحكم بعتق النكاح ولو قطعت يده او قطع يده رجل وامرأة لا يحجبان  
كانه لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة فلا يجب بالثقل وان في الشهادة يجعل انثى  
كانه المتقين **سائل سئلي** كناية اخرى واياد اى اشارته بالعرف بما اقره يحيى  
تزوج وطلق وبيع وشراء ووصية وقوله اية البيان اى كالنطق باللسان كذا الاشارة  
بيان من القادر فاطن من العاخر والكناية لمن نادى بالخطاب ممن دعى ولا يجد الاخرى  
لا تخدام القدر من جارية بالارنا وهو شرط ولا يجد غيره اذا وقف بطريق الاشارة او الكناية  
كان الحدود تنفذ بالشبهات والحد صدق فلا يجد خذله الشبهة والفرق بين الحدود والقسم  
حيث يثبت القدر في الاخرى بالاشارة والكناية لا يجد بل هو ان القدر هو العبد وهو الحد



بدون اللفظ كالنحو على نحو قوله فانه لا يثبت ببيان فيه شبهة الا ترى ان الشبهة لو ثبتت  
 بالقول المطلق لو انه اقر بطلان القتل يجب عليه القصاص وان لم يوجد لفظ التعبد ولو  
 شهدوا بالحق على الحرام او اقر بالحق على الايجاب المحذور وهذا لان القصاص فيه معنى المعاوضة  
 كما شرع جازما فانه ان يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي على العبد  
 واما المورد والمصلحة حتى الله تعالى فشرعت زاجرة وليس فيها معنى لبدلية اصوله  
 فثبت مع الشبهة ومقتضى الالسان ان استدراكه ذلك لا اعتقاد بان نفقته وقيل  
 ان زان الموت وقيل عليه الفتوى كما في الحقايق وعلت اشارة في قوله كذا في حكمة  
 حكمة والا وان لم يمتد اعتقاده او لم تعلم اشارة فيكون حكمه حكم الاخرى فلا تخبر  
 اشارة وكتابته والكتاب من الغائب ليست تحجة فالوا الكتاب ثلثة اقسام اما  
 مستبين مرسوم وهو ان يكون معنوا اي مصدره بالعنوان وهو ان يكتب في صدره  
 من قولن الى قولن على وجه به العادة في شهور الكتاب وهذا كالنقل في الغائب  
 والمأخر جميعا واما مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وورق الشجر وعلى  
 الكاغذ غير مرسوم وينوي فيه فان هذا لا يكون حجة الا بانظام شيء آخر كالنية  
 والاشهاد والاملاء على الضر حتى يقف لان الكتابة قد تكون للتجربة وبهذه الاشياء  
 نثبت انه ليست كذلك واما غير مستبين كالكتابة على الهواء والماء ولا عذر بدله  
 كلام غير مرسوم فلا يثبت بشيء من الاحكام ولو انضم اليه ثبوت اذا المشتطت الزكية  
 بمسبة ولا علة تنجزها الميتة من الزكية اقل منها تحريمي واكل في حاله الاختيار وعند  
 ماكد الشافعي لا يأكله ان التحريمي ليس ضروري فلا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرر  
 في حاله الاختيار ولنا ان العلية تنزل منزلة الضرر في افادة الاباحة الا ترى ان سوابق  
 للمسلم لا تخلف عن الحرم من سرور ومقتضى مع ذلك يباح التناول اعتمادا على الظاهر  
 وهذا ان القليل لا يمكن التحريمه فقط اعتبارا دفعا للخرج والا يرد ان لم تكن الميتة  
 اقل بان كانت اكثر من الزكية او كانت متساوية في كل حال في حاله الاختيار في  
 الفضلين ويحرم عند الاضطرار لان الميتة المبسوقة يعمل اكلها في حاله الاضطرار لا يشك  
 فيها اولى غير ان يحرم كما في طريق الوصول الى الزكية في الجملة فلا يترك واذا اقرق من  
 الشاة المنقطع بدم بالنار و زال دمه فاحتج منه مرة جاز الحرق بالنار كالصنعة للماء  
 لان النار اكلها من الجحاسة حتى لا يبقى فيه شيء وعلى هذا قالوا انا نثبت الموت  
 بالنار حتى لا ينجس الجسد ويجعل السلطان الخارج لرب لا يرضى جاز عند اي نوع من جوارح

العشر

العشر وقالا لا يجوز منه لانه في جماعة المسلمين ولان صاحب الخارج له حق في الخارج فحق  
 تركه عليه وهو صمد من السلطان والعشر حق الفقراء على الخلق كالزكاة فله جواز تركه  
 عليه وعلى قوله الفتوى كما انصحه به الزليعي ولودع السلطان الاراضي المملوكة الى قوم كما  
 اذا منح اصحابها الخارج عن ترارعة الارض واداء الخارج فدفعها الى غيرهم بلا جرم يعطوا  
 للخارج جاز ذلك فان فضل شيء من ارضها يدفعه الى اصحابها لانه لا وجه الى ازاله ملكهم  
 بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فحقنا ذكرنا فان لم يجد من يبايع  
 باعها لمن بعده على الزكاة لينة بقوت حق المقاتلة في البيع بقوت حق الملوكة المعوض كان  
 في نظر المجانبين ثم قيل هذا قولنا انما اذعنا القاضى بملكهم مال المدبرين بالدين والشفقة  
 على امرأه واما عند الامام فليس كذلك ولكن يأمر الملوكة ببيعها وقيل هذا قول الكوفي في الزكاة  
 عن الامام ان اهل الخارج اذا هربوا ان شاء عمرها من بيت المال وان اراد فقها اليوم وعلمهم  
 على شيء فكانوا يأخذ المسلمين لان في حفظ الخارج على المسلمين والملك على اياها ولو نوى  
 قضاء رمضان ولم يعين عن اي يوم صح لان صوم رمضان معلق بشروط الشر وهو  
 عبارة عن ثلثين يوما ولذا لا يحتمل في ان يبين صوم يوم كذا ولو نوى عن رمضان ولو  
 يقع في الاصح وكذا قضاء الصلوة واسما الى بيان التعيين وعدمه فيها بقوله ولو نوى  
 ظهر عليه شلو ولم يتناول ظهره او ظهره او ظهره كذا فانه لا يجوز في الاصح وقيل يقع فيها  
 ايضا وهو المذكور في اكثره وعليه بعض الشافعي ولو ابتلع الصائم براق غير فان كان الغير  
 حبيب لربه الكفار والا يرد ان لم يكن الغير حبيب له كالفارس بل يقتضي غير ذلك الرق اذا  
 كان من غير حبيب فيعطي حكم المخدرات وقيل بعض الخارج عند ربي ترك الحج لان من  
 الطريق شرط وانما هل هو شرط الوجوب او شرط الاداء وقد مر تفصيله في قولنا كذا  
 عندنا هذين لور من شدي يعني ان صرت امرأة في فقلت شدي اي صرت لا ينفق  
 الكااج لان شدي لا يدل على القبول فلا ينفق مالم يقل بول الحرام فانه يحق بغيره للمصريح  
 بالقول ولو قال لها حيت تنزك بكس الحياء وسكن الشين جدها انا مفتوحة ونوب  
 سلكه زن من كره دابتي يعني جعلت نفسك لي امرأة فقاتل كذا انتم اي جعلت لان  
 هذا اللفظ لو ادى بخني الجملة التفسير فقال الرجل بذري فتم اي قبلت بغيره الكااج  
 بالاشمال على الاعجاب والقبول ولو قال رجل خذ خنيتي من ربي بغيري ربي  
 واشتري بغيري جعلت بشكايه لا شيء فقال اي البنت في جوابه راعى انما اي جعلت  
 لا ينفق الكااج لانه ليس بشتم على الاعجاب والقبول ولا يلزم من جعل ابنة بغيره

الفتوى  
في رجع

الفتوى  
مع الورد  
بالدين والشفقة



حصول العقد بينهما ولو تمت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو سكن معها في بيتها كانت نكاحا  
كما تاملت بغيرها بغير زوج لو سكن في بيت النصب فاستغنت منه فلو تكون نكاحا كانت نكاحا  
ان السكنى في حرام وفيه نكاح كذا النكاح مستقصا ولو قال لا اسكن معي منك وامر بغيرها  
عليه فليس لها ذلك اذا بطلت من كونه فلو يمكن منع ذلك ويجوز لها ذلك مع النكاح  
كانها نكاحا ولو قال لا زوجة لزوجها مطلقا وه يعني اعطى طلاقا فعلى الزوج دأوه  
كبر او كره كبر او قال ادره باد او كره باد بمعنى فليكن ان لوي بهذه الالفاظ الطلاق يقع  
والا فلا لان هذه الالفاظ من الكتابات عندهم فلو بدلت من البيت فيها ولو قال الزوج دأوه است  
او كره است بيع الطلاق اذا لم يتواضا ولو قال ادره انكار او كره انكار يقع وان نكاحا  
الزوج والفرق بينهما ان في الاول انكار عن الوقوع فيقع الطلاق وفي الثاني ليس بانكار  
لان معناه افرغى والحسين فلا يقع بشيء وانكار يقع التمس وسكون المهر افرغى قد  
ولو قال ادره نكاحا بعد نكاحات ومعناه هي لا تليق في اليوم القيامه او قال ادره نكاحا بعد  
عمر يعني هي لا تليق في جميع عمره يقع الطلاق الا بالنية كانه من الكتابات ولو قال لها خذ  
كن فمرا افرغى بالطلاق الثلث لان معنى كونه افعلى حيلة النساء ومقصودهم بغير النكاح  
عندك او عديا يوم عندك وهو عندهم كناية عن وقوع الثلث لان المرأة لا تملك بالثقة  
كأنه في الا بعد وقوع الطلاق الثلث ولو قال خذ خذ من كن فلو يكون افرغى بالطلاق  
الثلث كانه ليس بكناية عن الطلاق عندهم ولو قالت له كابين ترا جسدك بمعنى وهبت  
لك المهر مرا جسدك باز او يعني خذ من ترا جسدك فان طلقها سقط المهر كانه يكون في معنى  
الخلع على المهر والطلاق والا اي ان لم يطلعها فلو يسقط كانه لا بها الى سواها وهو  
الطلاق حتى يسقط ولو قال لعبد يا مالك او قال لامة انا عبدك لا يعتقك كانه ليس يبرح  
للعق كانه لا يبرح فلو قال يا مالك كانه حقيقة تنبئ عن نكاح الولاء على العبد ذلك  
بالعق فيعتق ولو بدلي في فعل فعال بر من سوكند است كانه انكار كنتم هو افرغى باليمين  
بانه تعالى كانه لا خبر عن يمينه على ترك هذا الفعل فيكون اقرار باليمين بمعنى فخل تحت  
في يمينه وان قال بر من سوكند است بطلاق فافرا باليمين بالطلاق حتى اذا فعل بطلت امره  
فان قال قلت لك اي هذا القول كذا لا يصدق كانه لا خبر عن يمين متعققة وقوله بعد ذلك  
قلت كذا يرجع عنه فلو يصدق وكذا لو قال مر سوكند حادثة است كانه انكار كنتم معناه  
انا حالف بيمين البيت لا افعل هذا الفعل فهو اقرار باليمين بالطلاق كانه يمين بينه على امر  
وفي العرف يكون بالبيت من الامرة يقال بقيت قالت كذا يعنون به المرأة ولو قال اشترى بالبيع

محل البيع

بعد البيع بها بازوه بكس الدال المهملة يعني رد الثمن فقال البايع بازوه اي رد لي  
فكما للبيع الذي كان بينهما ان استرد الثمن وردد فصح للعقد العقار بالشارع  
فانه يخرج من يده اي ليدل لم يبرهن المدعي على انه في يد المدعي عليه ولا يفتي فيه  
بذلك المدعي انه في يد المدعي عليه وبصدق المدعي عليه ذلك كانه بين النية او علم  
القاضي في الصحيح وذلك لتفتي نية الموصلة ولا يصح قضاء القاضي في عقار  
متنازع فيه ليس في ذلك بيه وهو مختار الكفر وصحيح في الخلاصة الصحيحة واخصر عليه  
فان كان في الخلافة انما هو في العقار كما ذكره في العين والدين صرح به في البرازية  
واذا قضى القاضي في حادثة ثم قال رجعت عن قضائي او قال بدلي في فمرا في غير  
ذلك او قال وقعت في ليس الشهود او قال ابطال حكمي نحو ذلك رجعت عن حكمي ونقضت  
او نقضت او رفضت نحوها لا يعتد بك والقضاء ما حل كان بغير عوي صحته و  
شهادته مستقيمة لان رايه الاول قد ترحم بالقضاء فلو سقض باجتهاد رايه ولا يمكن  
الرجوع عنه ولا ابطاله ومن لم يعل على ارجح ثبنا فوه في كان ثم سأل عنه سأل قضا  
للقى الآخر من الحق فافتربه وسم ايجلهم برونه اي برون المسؤول ويسمونه وهو  
لا يراهم صحت شهادتهم عليه بذلك الاقرار كانه لوجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في  
الطلاق الشهادة وان سمعوا كلامه ولم يروه فلو يصح لان النعمة يشبه النكاح فيحتمل ان  
يكون المقر غيرة فلا يجوز لهم الشهادة عليه مع الاحتمال اذا كانوا دخلوا المكان وعلوا  
انه ليس فيه احد سوى صاحب الحق ثم جلس على الباب وليس للمكان سلك غير ثم  
دخل رجل فسمعوا اقراره صحت شهادتهم عليه بذلك حتى وان لم يروه وقت الاقرار لان  
العلم وجعل لهم في هذه الصورة ولو بيع عقار وبعضا قارب الى بيع حاضر علم البيع  
وسكت لا يسمع دعواه بعد لان حضوره عند البيع وسكوته اقرار منه بان العقار ملك البايع  
وانه لا حق له فيه ولو باع ضيقة ثم ادعى انه دفع عليه وعلى الاكره لا يسمع دعواه للناقض  
لان اقراره على البيع اقرار منه وان اقام البينة على ذلك قبل تقبل فيستقضى البيع وقبل تقبل  
ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب قاربها المهر قالوا كانت الهبة في  
مهرها فافتربه المهر الزوج وقال بل في صحتها فالقول له استحقاها والعياض ان يكون  
للزوجة لان الهبة حادثة والمحدث تضاها في اقرب الاوتقا وجه الاستحسان انهم  
على سقوط المهر عن الزوج قالوا ردت يدعي العود والزوج ينكر القول قول النكر ولو اقر  
بمن ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت به بطلت القوله على ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر به

ع



ولست بيطل فيها ولا على غيره هذا عندنا في يوسف استحسانا لأن العادة جرت بين الناس أن يكونوا  
أدوارا والأسماء ثم يأخذون المال فلا يكون إلا قرارة بل على اعتبار هذه الحالة فيحققه فيصير  
لتصرفه حال الناس وكثرة الخلق والحيوانات والأفراد من سبب الملك على الحق عند ما يجر  
بشليم للقرابة التي هي القرابة وهو العباس لأن القرابة رتبة شرعية فلا يصارح بها إلى أبيه ولو كان  
وكنك بجمع هذا فسلكت لا حصارا كيد لا تكونه وعدم رزق من ساعته وليس القول عادة  
ونظير هبة الدين فانه إذا سكت صحته الهبة وبقي الدين ومن كل أمر أنه يطول ونفسه بالملك  
عزها أنه يبين من حيث له من حيث الدين وهو يعلو الطلاق بفعلها ولا يقع الرجوع عن  
الدين وتلك من حيث هي بالأنموذج هو الذي يعمل به في بيعة له فلا تكون وكيد لا يكون  
الأجنبي ولو قال لا خير كنتك بلذا على في سبي عزك فانت وكيد في ذلك فخر في عزك  
أن يقول عزك ثم عزك أنه في قوله أنت كيد في عزك كيد خاليا عن الشرط بخلاف قوله عزك  
عزك من غير أن يذكر ثم أو عطف بالواو فانه لا يفرق بل يصير كيد مثل أن كان ولو قال لا خير  
كل عزك فانت وكيد فخر في عزك أي العزل أن يقول رجعت عن الوكيد المحلقة وعزك من قوله  
أنه لو عزك عن التخي من غير رجوع لصار كيد مثل أن كان وما افاد كيد عزك أن كيد لا يقتضي  
تكرار إلا عدال إلى الهبة فلا يفيد العزل إلا بعد الرجوع حتى لو عزك ثم رجعت عن الهبة يحتاج  
إلى عزك آخر أنه كيد صارا كيد فلا يفيد الرجوع وقيل طريق عزك أن يقول كذا وكذا  
فانت عزك لأن كيد صارا كيد العزل فيحصل المقصود بذلك الأقل وجه وقصود  
الصلح في المجلس قبل التفرق شرط أن كان الصلح بينا بين بان وقع على راسه من ناس  
أو على شيء آخر في الزمة أنه صرفا وبيع وفيه لا يجوز لأفراق عن الدين بالدين والآيات  
لم يكن بينا بين فلا يشترط قبضه لأن الصلح إذا وقع على غير حقيق لا يبقى دين في الزمة فإز  
أو فراق عنه ومن ادعى على صبي دار فصاله أبوه على مال الصبي فإن كان له أي الذي يبيعه خاز  
الصلح إذا كان قبل القيمة أو أكثر من القيمة بما يتخا بن فيه بينا لنا س كان للصبي فيه منفعة  
وبسبب العينة له أو لم يصالح بيمينه المدعي باليمين فيكون هذا الصلح من باب  
بيع الزمة الشرع من المدعي أن لم يكن له بينة أو كانت البينة غير عادلة لا يجوز الصلح لأن الآ  
يصير شرعا بالالصبي الصلح كاشتراك المدعي لم يستحق شيئا من مال الصبي لو الصلح  
ون قال لا بينة في دعوى هذا الحق ثم برهن صح أو يكن أن يكون له بينة فنفسها ثم ذكرها  
وذكر الوفاق الشاهد أنها ده في هذه القضية ثم شهد فان شهدا فانه فيها لقب الجواز في  
ثم تذكر بعد ذلك بخلافه والوقال المدعي ليس له حق ثم ادعى عليه فحقا حيث لا تسع وهو اه

لشاعر وهو الامام الذي كاهه الخليفة أن يقطع من قطع انسانا من طريق الجادة وفي الشارع  
الاعظم انهم يصره كالبالغ لعموم ولايته في حق كافة فيما فيه نظر لهم فكان له ذلك من غير أن  
يلحق ضررا جادا وامام الذي كاهه الخليفة بمنزلة الخليفة وهو الذي يستقيم لعموم سلطان  
صادق السلطان بان اراد ان يأخذ منه مالا لم يبين بيع ماله بل طلب منه جزء من المال  
فباع ماله فكذا البيع لا نه غير مكره بالبيع بل انما باع باختيار غايته الامانة لاحتاج إلى البيع  
لا يباع ما طلب منه وذلك لا يجب الكرم وصار كالمدا من الحسن المداون بالدين فباع ماله  
ليقتضي بيمينه ولو خاف امراته بالضرب حتى وهبت مهرها منه لا يقع الهبة ان قدر على الضرب  
لانها مكرهه على الهبة وان اكرهها على المانع ففعلت وقع الطلاق لأن طلاقا وكذا وا  
ولا يجب للمال اذا الرضا شرط فيه وقد اعدم ولو حالت المرأة انسانا بالمهر على الزوج  
ثم وهبت أي المهر من الزوج لا يقع الهبة لتعلق حق الحمال بالمهر وبمن أخذ بها  
أو اتخذ الزوجة في داره فترسها أي من الميراث والبالغة حايط جارة وطلب الجارية عليه  
ذلك المحرم لا يجب عليه أنه تصرف في ماله بل وان سقط الحائط منه بسبب الزنا لا يقع  
لأن هذا سبب فلا يجب الضمان إلا بالتعدي كوضع الحجر على الطريق وانما ذكر في دار  
ليس بتعدي فلا يضمن ومن عذر داره وصية ماله ما ذابها أي الزوجة فالعارة لها أن الملك  
لها وقد وجع امرها بذلك والنفقة التي صرفها الزوج على العارة دين عليها لا نه غير ملحق  
فيخرج عليها بالهبة إلا مرد صارا كالمهر بقضاء الدين وان عمرها الحابل أو ذابها فالعارة  
لها وهي شريفة بالعارة فلا يكون الرجوع عليها وان عمرها النفس بلوا ذابها فالعارة له لأن  
الآلة التي يبنى بها ملكه فلا يخرج عن ملكه بالياء من غير أن يبق على ملكه ويكون خاصا  
للزوجة وشاغل ملك غيره ملكه فيؤمر بالتفريق إن طلبت الزوجة ذلك ومن أخذ عمارا فشرعه  
انسان من يرد فله ضمان على الشارع اذا هرب الغريم لأن الزرع سببه وهو بعه فضاء الحكم  
البرهان لا يضمن كذا اذا هرب العبد فائق وكذا لا يضمن من اسكها ربا من عده حتى قبل العدة  
ومن يرد ماله انسان فقال له السلطان دفعه ولا قطع يدك وضربك حين سوطك يمين  
لو دفعه لا نه مكره عليه ولو وضع في الصحراء سجد بكر الميم وهو يحصد الزرع لم يصد حمار  
وحسن وحمل حماره في الخلد وجعل الحمار يجره حارسه على الحمار لا نه شرط ان يجره انسانا  
او يجره ولم يوجد فقيد به بالخلاف في حتى لو جره سببا من ساعته لا يحل ادم شرط  
وكره من لانة للبا مقصود وهو الفرج والمصلحة والمثانة والذكر والقر والمهر والدم  
المسوق لما روي لا ذاعي من اصل ابن ابي جملة عن مجاهد ان النبي عم كره ذلك الاما



الدم حرام واكره السنة وللمعاوية ان يخرج من الخبايا ليطهر اللعنة لعدته على الاستقلال  
بجملته في اربع الوجوه والملتقط لهم ولو كانت خشفة الصبي ظاهرا بحيث ان من رآه ظنه  
محتسا والمحال انه لا تقطع ذكره الا بشهادة جاز تركه حاشا انه لا تكشف الخشفة وهي ظاهرة  
ولو صاحبه الى القطع ولو خفي ولم تقطع الخشفة كلها ينظر فان كان القطع اكثر من النصف  
فحتم ان رآه وانه فلو يعتقد به وكذا شيخنا سلم وقال اهل البصر والخبرة لا يطبق الختان فانه  
يترك للعدن الظاهر وقت الختان غير معلوم قال الامام لا علم في بوقته ولم يرو عنها شيء  
ولم يفتها في المشايخ قبل سبع سنين لا نسق القيس وقيل لا يتحقق حتى يبلغ كنه لظها  
ولا طهاره عليه قبل البلوغ وقيل عشر سنين لا تدور بالظهار اذا بلغ عشر اعياد  
وتخلقا فيحتاج الى الختان ولا يجوز ان يصلي على غير انبياء والمؤلفه عم الا يطرق  
السبع كما يقال اللهم صل على محمد واله وذلك لان في الصلوة من العظم واليسر في غيرها  
من الدعوات من بارزة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك من يتصور منه الخطايا  
والذنوب وانما يدعي له بالعضو المخفوق والنجاة في عجزه اعطاء باسم الشرف  
والمرحان والرحمن الكسبر وان جلا عبد الله جميع سنة ثم جاء يوم التوراة وهذا  
اليوم من سنة كبريى بضة يريد عظيم ذلك اليوم فقد ذكر في الجامع الصغير يصل شري  
يوم اليسر وشيئا لم يكن بشيء قبل فكل ان اراد به عظيم ذلك اليوم كما يعظم المشركون كفر  
وان اراد الاكل والشرب والشم لا يكفر له ما يربس القلوب من ما روي انه عم كانه قلوب من  
يلبسها وقد صح ذلك ذكره في الذخيرة وهي جمع فلسفة وللتأنيب العالم ان يقدم على  
الشيء ليعاقل كنه افضل قال تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم  
في الصلوة وهي احد اركان الاسلام وقد فسره الولي الامر في قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا  
وهو مع الا قول والطاعة شرعا مقدم وكيف لا يقدمون والعلم وشره الانبياء وطاعة  
القرآن ان يحتم في اربعين يوما لان المقصود فهم المعاني ولا اعتبار بحجرة التوراة فقد رآه  
ذلك يوما في كل يوم من ربه ونصف حرب واقل

**كتاب الفرائض**

جمع فريضة بمعنى فريضة اي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة والفرائض من العلوم الشرعية  
التي تجب العناية بها في تقسيم التركة اليها ولما كانت العواصيا تصرف في حال من الموت الفرائض  
حكم بعد الموت عتقها بما في الرجل اذا مات يبداء من تركته بالامم فالامم يبداء من تركته  
المت وبعدها يتركه خاليا عن علق حق الغير بعينه فانه ان كان حق الغير متعلقا بعينه كالزوجة  
والعبد والمجان في الشتر قبل القبض فان صاحبه يقدم مطلقا وان لم يكن يبداء بتجزيه و

بلو اسراف ولا تقتير بل يكفون بقدر كفن الكفاية او كفن السنة او قدح بلبس في حوته من وسط  
ثيابه ومن الذي كان يتزين به في الجمع والا عباد الوفا رآه على الخشوع لم تقضي بونه  
منها ثم شفق وصاياه من ذلك ما بقي بعد التحسين الذين ايضا وهذا ليس بتقديم على الورثة  
في المعنى بل هو شرك لهم حتى اذا سلم له شيء باسم الورثة ضعف او اكثر ثم تقسم الباقي  
بين ورثته وما استحق الارث به احد ذلك حاق بنسب وهو القرابة ونكاح وهو الزوجية  
وكذا وهو على ضربين ولا عاقبة ولا سواها كآمر وفي كل منهما رتب اعلى من الاسفل ولا يورث  
الا سفلى من الاعلى الا الا شرط فقال اذا مات فاني ميراث له وسيداه باصحاب الفردوس وسأني  
نفسهم ثم بالعصيات النسبية ثم بالعقن ثم عصبته ثم الورثة ثم ذوي الارحام ثم مولى الموالات  
ثم القرابة بنسب لم يثبت ثم الموهوب له بالكثر من الثلث ثم بيت المال كانه وارثا وارثا لا يكتفى  
منه عاقل له وينع الارث الورق واذا كان اونا قضا والقفل كآمر في الجنائيات واختلف  
المثمن واختلف في الدارين حقيقة وصورة ظاهرة او حكا وصورة فوجوه في المسائل والذوق  
فان كليهما يجتمعان في دار واحدة ولكن لما كان من قصد المسائل الانتقال الى دار الحرب سمي بذلك  
اختلفوا في حكمها فلو اتاح احد ما لورثة الاثر في الخشوع الثابت حكما والجمع على قولهم من الرجال  
عشرة كاذكر العدد فيهم وانما اراد بذلك من يتحقق الميراث في الجدة وان اختلفوا في الاستحقاق  
وتقديم بعضهم على بعض الاب داوود وان علا وابن وابنه وان سفل والاخ وابنه والعم وابنه  
والزوج ومولى النعمة والجمع على ان يرث من النساء سبع وعن الامم والمخ وبنات ابن  
والأخت والزوجة ومولا النعمة وهم اي الورثة ذوو قرين وعصبته وفسر الاول بقوله فزاد القرين  
من لم يسم مفعلا في الكتاب والسنة والسهام المقدرة في كتاب الله تسعة وبو النصف الزوج  
والثمن والثلثان والثلث والدرهم والنصف من الفروض السنة نصيب عنه فخر للبيت الواحد  
وبنت الابن اذا كانت واحدة عند من اي عدم البنت طبيا والاخت لا يورث اذا كانت اربعة وثلاث  
لرب عند من اي عدم الاخت لا يورث وللزوج عند من الولد ولولا ابن وان دخل والربع منها له  
اي للزوج عند من جود احد ما اي الولد ولولا ابن لقوله تعالى فان كان له اول فلكم الربع مما تركن  
والزوجة وان تعدت عند من عدمها لقوله تعالى ولبن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وانما خص  
في المختارين ولولا ابن لورثة لولا البنت ذرهم لورث مع ذوي الارحام فلو تجوز لزوجين والاولها  
لكم وان تعدت عند من جود احد ما لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلكم الثلثان مما تركن والثلثان  
منها نصيب لكل اثنين فضا عدل من فرض النصف وهن الابنات فضا عدل ابنتان ان فصلت  
والاختان لا يورث فضا عدل اولاد وام فضا عدل كآمر والثلث نصيب لورثتين نصيب لأم عند



عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات لقوله تكافأتم يكن له ولد وولد ابنته  
قوله الثلث وان كان له اخوة فله ماله من ماله انك لا تقي بعد من احد الزوجين في سلبين  
اشارة الى قوله في زوج وابوين او زوجة وابوين فلهما الثلث بقوله بعد من الزوج والزوجة  
اما اذا ترك زوجة وابوين او ترك المرأة زوجا وابوين فلهما الثلث بقوله بعد من الزوجين  
كما ذكره هو في قوله علي وزيد وابوين سعد بنهم كانوا يقولون بكرة ان فضل الام على الاب لان  
الفرايض يفضل فيها الذكر على الانثى اذا كانت او في الدرجة وقال ابن عباس رضيهما الله عنهما جميع  
المال والباقي للابن لان الام لا تجبها عن الثلث جميع المال الا الولد والاثنان من الاخوة ولم  
يوجد ذلك ولو كان كان لابنهما جده فلهما الثلث جميع عند الامام وحقن خلوها في يوسف  
قالها الثلث بعد من الزوج والزوجة نصيب للابنتين فصا عدا من دار الام ينقسم لثلاث  
وانتاهم بالسوية لقوله تكافأتم كانوا اكثر من ذلك منهم شركاء في الثلث وهذا يقتضي  
التسوية بينهم والام من نصيب سبعة نفر للولد منهم اى من اولاد الام ذكر وانثى  
ولو لم عند وجود الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات وللزوج والام  
وولد الابن وكذا الجدة الصحيحة عند عدمه اى الاب وهو اى الحد الصحيح من لا يدخل  
في نسبه الى الميت فان كل نسبه الى الميت لم يحد فاسد وللجدة الصحيحة وان  
تعددت وبني الحد الصحيح من لا يدخل في نسبه الى الميت فاسد كن تحدا  
في الدرجة عند التعدد ولبنات الابن وان تعدت مع الزوج من بنات الصل والتك  
لابن كذا كذا ان تعدت مع الاخوات لولدهن لابوين **فصل**  
في العصباء والعصبة في اللغة عبارة عن الاحاطة وهذا المعنى موجود هناك  
تخرج جميع المال اذا لم يكن صاحب فرض كاسي في والعصبة على نوعين نسبية ونسبية  
اما العصبة النسبية فثلاثة عصبة بنف او غيره او مع غيره واما العصبة بنف فكل  
ذكر ليس في نسبه الى الميت اثنى وهو اخذ ما يقبضه الفرائض وعند الامام يخرج جميع  
المال وهم اربعة اصناف جزء الميت ثم جزء ابيه ثم جزء جد ابيه واما  
اثنان القرب وقوة القرابة واخرهم جزء الميت وهو ابن وابنه وان كان له اخوة  
من اصله وان علو ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علو ثم اقر بهم بعد ذلك  
جزء ابيه وهم الاخوة لابوين او اب ثم بنوهم وان سفلوا وكون جزء الميت اقرب  
ظاهره لا واسطة بينه وبين الميت بخلاف جزء ابيه ثم اقرب جزء جدّه وهم الاعامه والجد  
وابن ثم بنوهم وان سفلوا ثم بعدهم جزء جد ابيه كذلك وان سفلوا واما العصبة بغير فرض

كفر

من فرضه النصف الثلثان وهن زوجة من النساء البنت وبنت الابن والاخت لابوين  
لاب بنهن عصبة باخواتهن ومن لا فرض لها من النساء واخوها عصبة لا نفسية  
عصبة بغير ايهاها كالعمة مع الغم وبنت الاخ مع ابن الاخ حتى يكون المالك للاب  
دون الاثنى لانهما من ذوي الاجام وهم يسقطون بالعصبة والعصبة مع غيرهما  
مطلقا لابوين او لاب مع البنات او مع بنات الابن فان كانت لا تسقط بالاولاد  
مطلقا وولد الابوين من العصباء مقدم على ذي الاب لان الابوين اقرب منه  
من ذي الاب حتى ان الاخوات لابوين تنجب الاخ لاب فجلهم حكم الاخ في المحب  
بالاولوة وعصبة ولد الزنا وولد المولا عنه مولى له لان نسبه من جهة الاب ينقطع  
والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة فباخذ الامم ويصير عصبة للاب في الحال  
الارث حالان الفرض والعصبة قد ثبت كل منهما بالنسبة فان قوله تكافأتم بكونه  
لكل واحد منهما الامم فصح عن كونه من اصحاب الفرض طرأ لهم الذين لهم الامم  
مقدم وقوله تعالى وورثه ابواه فلهما الثلث اى على كونه هاتين العصباء  
اشركه في صدة كاية مع الام في استحقاق الارث ثم حصص الام بالثلث فانه دليل  
على ان الاب ههنا من جملة العصباء لانه باخذ الباقي من الام واخر العصباء  
مولى الحاة لكون العصبة النسبية مقدمة على العصبة السببية فصح كونه آخر العصباء  
ثم عصبة على الترتيب المذكور في العصبة بنف يقدم جزء المعتق وان سفل ثم  
وان علو ثم جزء ابيه ثم جزء جدّه فمن ترك ابنه مولا وابنه مولا فله كل مولا  
عند الامام ومحمد وعند يوسف للاب لسدس والباقي للابن وهو سبي على القول  
في قوله فان عند مولا مولا كل مولا عند لسدس والباقي للابن قياسا  
على التركة فان شحصا لموات وترك ابنا يكون سدس التركة للاب والباقي للابن  
وقال لا يقياس المولا بالتركة اذ في التركة نصيب الاب سدس من جهة الفرض والمولا  
محصن عصبية وفيها جزء الميت اقرب من ابيه فيكون للابن كل المولا لانه عصبية و  
ولو كان مكان الاب جده فكل اى المال للابن اتفاقا فان الجدة لا تقوم مقام الاب في هذا  
المسئلة في استحقاق السدس عند ابني يوسف ولو ترك جد مولا واخاه فلهما الثلث عند الامام  
وعند ما يستويان اى الجدة والاخ والعصبة انما ياضروا ما فضل عن ذوي الفروض  
لقوله عم المحقق الفروض باصلها فلو ترك الميت زوجا واخوة لام واخوة لابوين واما  
فالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوة لام ولا يشاركهم الاخوة لابوين

مع البنت



وهو قول علي بن زيد بن ثابت وابن مسعود عنهم وقالوا كذلك الثاني في الثلث بين الاخوة  
 لام والاختلاف بين السوية وقد روي عن عمر بن الخطاب انه قسم بينهم من غير شركة بينهم وروي  
 انه اشرك بينهم من ذلك واخبر عن قضائه الاول فقال ذلك علي قضيتاه وفيه دليل على ان  
 ما حكم به باختيارهم حكم به لما حكم الاول بخلاف ذلك امضي حكم الاول والدليل على قولنا ان  
 تلك جعل للزوج النصف وللأم الدرهم والاخوة من كاهم الثلث فاستغرقت القرينة ولم  
 يبق شيء وقد قال عمر ما بقى للزوجة ولو في عصبته ذكر ولم يبق لهم شيء والذي يدل  
 على انهم يأخذون بالنصف والاختلاف في الفرض بان المرأة اذا تزوجت زوجها واما واخا  
 لأم وعشرين اخا لولدين ان للزوج النصف وللأم الدرهم وللخ لأم الدرهم يبق  
 لهم واحد للاخوة لا يورثن فلو كان لهم حظ في الفرض وانهم يستحقون من قبل الام لانها  
 في نصيبه وكذلك خلاف بيننا وبينهم في زوج واخت كابن واخوة لا يورثون لان للزوج  
 النصف وللخت لا يورثون النصف ولا شيء للاخوة من الاب لانهم عصبته ولم يبق من  
 القرينة شيء وليس لهم ان يقولوا هي ان امتا كانت بعد او حارا في زوجها جميعا حتى  
 ابينا اشتراكا في الشب اليه فذلك في مسئلتنا لا يلتفت الى قولهم هي ان ابانا كان  
 حارا فورا فورا من قبل امتا ونسبنا المسئلة المشتركة والحارمة ولا يحق وجه التسمية  
**فصل** في الحج وهو على نوعين حجب نقصان وهو حجب عن سهم الي سهم وهو  
 في حصة نفر الزوجين والام وبنت الابن والاخت لا يورثون الميت زوجها كان له النصف  
 عند عدم الولد ومع الولد له الربع فان الولد يحجب عن النصف الى الربع وعلى هذا الباقي  
 وحجب حرمان والوثة قد فرغنا من فرائض يرثون في حال ويجوزون في حال وفرائض لا يجوزون في حال  
 واشاء على هذا بقوله حجب الحرمان سنن في حق ستة وهم الابن والاب والبنت والام  
 والزوج والزوجة ومن عداهم اعيانهم الستة المذكورين بحجبه بعد الاقرب ويجوز  
 والقرابة بدعي القرابتين وكل من بدعي اي يتصل الى الميت بشخص لا يرث معه اي مع  
 وجود ذلك الشخص الذي ادعى به الا اولاد الام فانه يخالفون ما ذكره حيث يدعونها  
 ويرثون معها وذلك لعدم استحقاق الام جميع التركة وبحجبه الاخوة بالاب وبابنه  
 وان سفلوا بالاب والجد لكن الجدنا عجبهم عند الام وعند ما لا يحجب الاخوة  
 سواء كانوا ابوين او ابا يورثون بالجد بل يقاسمونه وهو كالأخ عند ما ان لم تنقصه  
 المقاسمة عن الثلث عند عدم ذي الفرض او عن الدرهم عند وجوده وهو ذهب زيد  
 بن ثابت وعليه للجد الثاني الا ان لم يكن صاحب فرض فيختار بين المقاسمة وبين

نصف جميع

نصف جميع المال الثاني لا يورث الا ان هناك صاحب فرض فيختار بين الثلث والام المقاسمة  
 او الثلث بغير او سد جميع المال بيان نجدة ثلثة لزوج فالثلث حصة الزوجين المقاسمة  
 فان كان منهم صاحب فرض اعطى فرضه ثم ينظر الى ثلث الباقي والى سد جميع  
 المال بينهما خيرة للجد ثم ينظر الى خيرة ما والى المقاسمة ما بينهما كان خيرا كان له شلو  
 بنت وجة واخ للبنت النصف والباقي بينهما نصفان لان المقاسمة خير من ثلث ما بينهما  
 وسد جميع المال فان كانا اخوين والمسئلة عاها فمهما ثلث الباقي وسد جميع المال  
 والمقاسمة سواء فان كانا ثلثة اخوة وهما عاها فمهما ثلث الباقي وهو سد جميع المال  
 خيرة من المقاسمة والقوي على قول الام وهو ذهب اليه بكر وعائشة وداود بن الصفا  
 عنهم واذا استكمل بنات الصلب الثلث سقط بنات الابن لان اربهن تركة الثلث فاذا  
 استكمل بنات صلبين يسقطن اذ لا طريق لقربتهم فرضا ولا عصبيا الا ان يكون  
 بخلافه بنات واسفل منهن ابن بن فيعصب عن بخلافه ومن هو من هي ليست بذات  
 سهم ويسقط من دونه وهو ذهب علي بن زيد بن ثابت رضيهما وبه اخذ عامة العلماء  
 وقال ابن مسعود رضي يسقطن وان كان معهن غلوم ولا يقاسمته ثم الاصل في بنات  
 الابن عند عدم بنات الصلب ان قرأتين الى الميت ينزل منزلة الميت الصلبية التي  
 تليها في القرب منزلة بنات الابن وهكذا يفعل وان سفلن مثلا لو ترك ثلث بنات  
 ابن بعضهن اسفل من بعض وكذا ثلث ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وكذا ابن آخر

كذلك فمذ صورته

ابن	ابن	ابن	فالعليان من الفرق الاول
ابن	ابن	ابن	لا يورثها احد فيكون
ابن	ابن	ابن	لها النصف والوسطية
ابن	ابن	ابن	يوزنها العليا من الفرق
ابن	ابن	ابن	الثاني فيكون لها الدرهم
ابن	ابن	ابن	تكملة الثلثين ولا شيء

تكملة الثلثين ولا شيء  
 السقليات ان يكون مع واحد منهن غلوم فيعصبها ومن يجزها بها ومن فوقها من لم يكن  
 صاحب فرض حتى لو كان الذكر مع السقليات من الفرق الاول عصبها وعصب الوسطى من الفرق  
 الثاني والعليا من الفرق الثالث وسقطت السقليات ولو كان مع السقليات من الفرق  
 عصبها وعصب الوسطية والوسطى والعليا من الفرق الثالث والسقليات من الفرق الاول



ولو كان مع السفلي من الفرق الثالث عصب الجميع غير صاحب الفرد ولو كان مع العليا  
 من الفرق الأول عصب واحدة وسقطت الباقي فكان لسان الابن تحولت النصف  
 الواحدة والثلاثون فصار عدا والمقاسمة مع الابن والابن مع الصليبية  
 والسقوط بالابن والصليبية ان كان يكون مع ذكر واذا استكمل الاخوات ابوين  
 الثلثين سقط الاخوات كاب الا ان يكون مع ذكر الاب فيعصبت ولا يعصبت  
 ابن الابن والجدات كلتن يسقطن بالأم سواء كن من قبل الاب ومن قبل الأم والأبوين  
 خاصة يسقطن بالاب يضر ولا تسقط الجدات من قبل الأم حتى ان ام الأم ترث مع  
 الاب وكذا تسقط الجدات ابوتات بالجد الأم الاب والجدات ست تسقط فثلاث  
 لا يترك وثنان لا تترك وكلتن وارثات والفرقة بينهما من الجدات ما هي جهة كانت  
 تحجب الجدي من أي جهة كانت وسواء وارثة كانت الفرق في تحجب بكم الأم الاب معه  
 أي الاب فانها تحجب ولكن تحجب ام الأم لانها فرقة من ام الأم والفرقة  
 من سباب الفرقة واذا اجتمع جوتان احدهما ذات قرينة واحدة كام ام  
 الاب والاخرى ذات قرنتين أو أكثر كام اب الاب وبني ايضا ام الأم بضم  
 السدس بينهما ثلثا فثلثا السدس لثلاث القرينة الواحدة وثلثان للفرقة عند  
 محمد فان الجهة عند بنسبة جهة في بنسبة الجهة التي لها جوتان الثلثين والتي  
 لها جهة واحدة الثلث وينصف السدس بينهما نصفان عند أبي يوسف لأن السدس  
 للورث فصرها وما شتان فيصير السدس بينهما اسداسا وبه قال الشافعي بإيد  
 رجل تزوج بنت حالته فولدت له ولدا فان جهة الرجل ام امه هي جهة هذا الولد  
 ام امه وبني ايضا جهة ام ام ابيه وان مات الرجل وخلف جده ام امه  
 ثم مات الولد وخلفها تين الجدتين فعلى قول محمد لصاحبة القرابتين ثلثا السدس  
 ولو فرقا التي هي ام اب الاب ثلثا السدس وعند أبي يوسف هو بينهما نصفان وعند  
 مالك السدس لكل لصاحبة القرابتين خاصة والحرم عن الارث بالقتل ونحوه من  
 الكفر والرق لا يحجب وعند ابن سعود رقة يحجب في الحرم موصوف بوضعية لحد  
 القرابة والثاني الحرمية فبالنظر إلى القرابة يحجب جميعا بالنقصان وبالنظر إلى الحرمية  
 لا يحجب محجب الحرمان علوا بالنسبة بين ولنا ان القرابة بسبب الورث والسبب في اراد  
 لا شيء وذا اثرها فيصير بعدة فلو يحجب صلو والمحب تحجب كما في الجهة ام الاب  
 حيث تحجب به وتحجب ام ام الأم وكذا الأخوة والاخوات فانهم يحجبهم الاب

ويحجبون الأم من الثلثا إلى الدرهم مشروط بالكلية وارثا الأم الثلث مشروط  
 بعد الاثنى عشر من الاخوة **فصل** في العول وهو عبارة عن الزيادة وشرعا عبارة  
 عن ان يزداد المخرج من اجزائه عند تقاضا بين المستحقين ولذا قال واذا لادت سهام  
 الفرقة فقد عالت ثم شرع يبين ما يعول وما لا يعول فقال واربعة مخارج لا يعول  
 الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية لان هذه الخارج لا تضيق عن جزائها الا ان  
 فيها المحاب لفروض فلا يحتاج إلى العول وثلثة من الخارج تعول السنة إلى عشرة  
 وثمان وشفعا ودليل انحصار على عشرة وتعدية إلى عشرة اذا العول هو الزيادة على  
 المخرج من اجزائه واربعة وهو الدرهم والثلث والثلثان والنصف  
 واذا ضمت إلى السنة بصير عشرة فلو يزداد على ذلك وانما يعول ثرا وشفعا لافرا  
 السنة بعضها وثر وبعضها شفع فيصير العول كذلك والاثنى عشر يعول اثني عشر  
 عشرة ودليل انحصار على ذلك وتعدية اليه هو ان اجزاء الاثنى عشر من النصف والربع  
 والثلثا والثلث السدس واذا ضمت هذه إلى الاثنى عشر يكون ذلك فلو يزداد على ثرا يعول  
 وثر لا شفعا لان المسئلة انما تقصر من اثني عشر بسبب اختلاف الربع وهو ثر في يكون  
 العول وثر ولم يعتبر اجزاء الاثنى عشر كما اعتبر في السنة لانه لا يخرج ثرا في سبب النقل هو  
 الفرقة فبالسنة فانه يخرج اصله فيعتبر اجزائه وذلك وثر وشفع واربعة وعشرون  
 يعول إلى سبعة وعشرين عولا واحدا كما في المسئلة المنيرة وبني امرأة وبنات وابوان  
 فلا يعول إلى غير ذلك وسميت بالمنيرة لان عليها رمة اجاب بها وهو على المنيرة ذلك انه  
 كان يحطب بخطبة أو لها المهر الذي حكم بالحق قطعا ويجري كل نفس باستحقاقه  
 المعاد والرجعي فلما قيل قال عاد ثنها تسعوا وسمت على خطبة والرد عند العول  
 وهو بان لا تستغرق السهام الفرقة مع عدم العصبية فتر الباقي على ذي السهام سوي  
 الرقيقين فانه لا يرتد عليهما وهو قول عامة الصحابة رضم بقدر سهامهم متعلق بمرتد  
 وقال زيد بن ثابت رضم الفاضل لبيت المال وبه اختلفوا في ما كان من مرتد  
 على جنس واحد فالمسئلة تكون من عدد رؤسهم كبنتين او اثنين او ثلثين وان كانوا  
 جنسين او اكثر من عدد سهامهم تكون المسئلة من اثنين يجعل لو كان في المسئلة سدس  
 كجدة واخت لا أم ويجعل من ثلثة لو كان في المسئلة سدس وثلث كاخوين لا أم وجدة  
 او أم واخت لا أم ويجعل من اربعة لو كان سدس ونصف كبنت وابن واخت ابوين  
 واخوات كاب او اخت لاب واخت لا أم او جدة مع واحد من ابني النصف من ثلاث







واعلم انهم وبنات اعلم ما اولا واعلم انهم وهذا موافق لما ذكره القدر في ظاهر الرواية  
 يقدم للقراب الام ثم اولا والبنات ثم اولا والاخوات وبنات الاخوة ثم الاخوات الاخوة  
 ثم اولا دم ذكر المولى في **فصل** والغري والهدى اذ لم يعلم ايم مات اولا  
 جطلوا كانهما ماتا معا لان الحكم اذا اشتبه اولا واخره جعل معا وتقر بغيره ما لم يحدد  
 منهم على ورثة الاحياء ولا يورث بعض الاموات من بعض صورته رجل له ابنان ولا بنت  
 الواحد بن فلان لكون الرجل سبعة درهم ولا بنت ابن الذي له ابن سبعة درهم ثم ذكر  
 الرجل مع ابنة الذي ابن غري في البحر فالكل واحد لورثة الاحياء اي مال الرجل ابنة  
 ومال ابنة لابنة وان اجمع ابنا عم لهما اخرج لام اعطى كالحج السد فرضا  
 واقتسم الباقى عصوبة لان هذه القرابة لو كانت في شخص سخطي وكل واحد منهما  
 على انفراد فكل اذا فوجرتا في شخص واحد ولا يورث المحرمي بالانكحة الباطلة  
 التي يمتثلونها في دينهم والاصل ان المحرم يورث بالزوجية اذا كان الكاخر  
 بينهما حيا واما ما يترك ان عليه اذا اسلم فهو فاسد وان اجمعت فيه قرابتان لو اقر  
 في شخصين ورثا بهما يورث بهما وان كانا احدهما محجبا لآخر يورث بالمحجبة ولا يورث  
 بالآخر ببيان المحرمي ترك زوجة وبني امه التي ولدت وبني اخته لبيته كما اذا تزوج  
 ابنته فولدت منه ثم تزوج هذا امه وبني اخته لبيته فان هذا الكاخر باطل لا يورث  
 بالزوجية ويورث ثلث المال لانها امه ويورث ابني نصف المال لانها اخته لبيته فيورث  
 بالقرابتين جميعا لان احدهما محجبا لآخر ولو ترك امرأة وبني ابنته وبني اخته  
 لامه كما اذا تزوج امه فولدت بنتا فميتت ابنته واخته لامه ثم مات فلها النصف  
 لكونها بنتا ولا ترث بكونها اختا لام لان الامت للام لا ترث مع ولد الصلب  
 ويوقف محل نصيب من واحد هو المختار عندنا في يوسف يوقف نصيب بين لابنه لانه  
 الاثنان مختارة وعن الامام انه يوقف نصيب اربع بين اربع بنات ابها اكثر  
 لا يخصص ولا ياربع في بطن واحد فيترك نصيبهم احتياطا فان خرج اكثر  
 اي اكثر للصلب ماتت ورث وان خرج اقل وطأت فلو يورث لان انفصاله من البطن  
 جازع لا يورث ولا اكثر يقوم بمقام الكل ثم اخرج مستقما فالحشر صدره وان  
 خرج منكوسا فالحشر ستره **فصل** في المناسحة للمناسحة ان يكون بعض  
 الورثة قبل القسمة والقيام فيه ما اشار اليه بقوله فصيح المسئلة الاولى واعطى سهام  
 كل وارث مجزاة ثم صحح المسئلة الثانية وانظر بين ما في يد الميت الاول من

النصيب

النصيب الاول وبين النصيب الثاني ثلثة احوال الاولى والثاني والثالث فانه يعلم  
 نصيب الميت الثاني في كل سلك فيها اولا فاضرب وفق النصيب الثاني في النصيب الاول  
 ان وافق نصيب سلكه بان كان بينه وبين الميت الثاني من النصيب الاول وبين النصيب  
 الثاني موافقة اولا فاضرب كل النصيب الثاني في النصيب الاول فاصل من الضرب يخرج  
 المسكين اي نصيب الفر بنصيبين فريضة الميت الاول فريضة الميت الثاني فاذا عرف ذلك  
 يحتاج الى بيان طريق معرفة نصيب كل واحد من ورثة الاول والثاني بالطريق المذكور  
 في النصيب اسما اليه بقوله ثم اضرب بهام ورثة الميت الاول في وفق النصيب او في  
 كل اي كل النصيب واضرب بهام ورثة الميت الثاني في وفق ما في يد او في كل ما خرج  
 من الضرب فهو نصيب كل فريق ولومات ثالث قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مكان  
 الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ذات الرابع او خامس اي كل مات واحد قبل  
 القسمة فقف مقام الثاني والمبلغ الذي قبل مقام الاول وهلم جرا الى ما لا يتناهي  
**حساب الفرائض** الفروض وعان النوع الاول النصف ونصف وهو الربع  
 ونصف نصف اي النصف وهو اي نصف نصف النصف الثمن والنوع الثاني في ثلثيها الثلثان  
 ونصفها وهو الثلث ونصف نصفها اي نصف الثلثان وهو السدس ولا بد من الفروض  
 من مخرج فالنصف يخرج من اثنين والربع يخرج من اربعة والثلث من ثمانية والثلثان من  
 الثلث من ثلثة والسدس من ستة فخرج كل فرض ما يستحقه الاثنان وهذا كل عند القسمة  
 واما ان اخلط فليجعلوا ان يخلط بقوم او بغيره فالاول يخرج الاقل منه فخرج الكل كان  
 ما يكون مخرجا لجزء يكون مخرجا للضعف والضعف ضعفه وان اخلط النصف للربع  
 الثاني او ببعضه من ستة او اخلط الربع بدفن اثني عشر فانها مخرج للربعة والستة  
 بالاختلاط وذلك ان مخرج الربع الذي هو اربعة موافق مخرج السدس الذي هو ثلثة  
 بالنصف فاذا ضرب وفق احدهما في جميع الآخر يبلغ اثني عشر ومنه يخرج الحرات  
 او الثمن من اربعة وعشرين فانها مخرج الثلثة والثمانية بالاختلاط وذلك ان مخرج  
 الثلث هو الثلثة او وفق الثمانية فاضرب الثلثة فيها يبلغ اربعا وعشرين فخرج  
 الجران واذا انكسر بهام فريقين من الورثة عليهم او بايت سهاهم عددهم فاضرب عددهم  
 في اصل المسئلة وعولها ان كانت عايلة كأمه وأخوين لأمه الربع سهم وللأخوين  
 ما بقى ثلث لا ينقسم عليهم فاضرب اثنين في اصل المسئلة يكون ثمانية ومنها تضع وان  
 وافق سهاهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة فابالغ فالمسئلة تضع منه



كما اذا كانت الورثة زوجا وتلك لغوات لا يورث اصلها من ستة وتعمل الى ستة وانما  
 على الاخوات فاضرب عدد هن في سبعة يكون احد عشر منها نصيب **فصل**  
في معرفة التداخل والتوافق والتباين وتداخل العددين يعرف بان يعطى  
 الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيغنيه اي فيغني الاقل المطروح ذلك الاكثر المطروح  
 منه او يقسم الاكثر على الاقل فينقسم قسمه صحيحة كالحق مع العشرين فان الاقل  
 وهو الحق اذا طرح من العشرين لم يبق شيء ولو قسم الاكثر وهو العشرون على الاقل  
 وهو الحق كانت القسمة صحيحة وكذا العشرة مع العشرين والثلاثة مع  
 التسعة الى غير ذلك وتوافقهما اي العددين يعرف بان ينقص الاقل من الاكثر  
 الجائين حتى يوافقان في مقدار فان توافقا في واحد منهما متباينان كالسبعة  
 والسبعة فان توافقا في اكثرهما متوافقان في ذلك المقدار الذي توافقا فيه من العددين  
 فان كانا متوافقا في اثنين فهما متوافقان بالنصف وان كانا في ثلاثة فبالثلث وان  
 كان اربعة فبالرابع هكذا الى عشرة فان كانا متوافقا في خمسة فهما متوافقان  
 بالخمس وستة فبالسدس وسبعة فبالسبع وثمانية فبالثمن وتسعة فبالسبع عشرة  
 فبالعشر وان توافقا في احد عشر فيجوز من احد عشر وهم جرا الى الابد وان اردت  
 معرفة نصيب كل فريق من الصحيح فاضربا كان له اي لكل فريق من السهام من اصل  
 المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فخرج من ذلك الضرب هو اي ذلك الخارج  
 نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد من افراد كل فريق وان شئت فاقسب  
 سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم اي عدد رؤوس ذلك الفريق ثم اعط  
 كل واحد من افراد الفريق بقدر تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم اي من الفريق  
 وان اردت قسمة الشركة بين الورثة او الغراء فانظر بين التركة والصحيح ثلثة احوال  
 فان استقام فيها وان لم يستقم لا يخلو اما ان يكون التركة والصحيح سواهما او سايئة  
 فان كان بينهما سوافقة فاضربهما كل وارث من الصحيح في وفق التركة ثم اقس  
 فخرج من ضربك هذا هو نصيبه لكل الوارث الذي ضربت سهامه من الصحيح في  
 وفق التركة وان لم يكن بينهما سوافقة فاضربهما كل وارث من الصحيح في جميع التركة  
 ثم اقس الماحصل على جميع الصحيح فخرج هو نصيبه اي نصيب ذلك الوارث  
 وكذا العمل في معرفة نصيب كل فريق من الورثة وفي القسمة بين الغراء مجموع الدويوب  
 كالصحيح واجعل كل دين كسهم وارث ثم عمل العمل المذكور فاضرب دين كل

كما اذا كانت

كأمرة وستة اعام للمرأة الرابع وللأعام ما بقى ثلثة لا يقسم عليهم ولكن يوافق ما في رؤوسهم  
 عدد رؤوسهم بثلاث وثلاث فاضرب تلك عددهم وهو اثنان في اصل المسئلة تكون ثمانية وسهها  
 نصيب المسئلة للزوجة الرابع وللأعام ستة لكل واحد منهم وان انقسمت سهام فرقتين او اكثر  
 وتماثلت اعداد رؤوسهم المتكسرة عليهم فاضرب احد الأعداد في اصل المسئلة كنكث نبات  
 وثلاثة اعام وان تداخل الأعداد من المتكسرة عليهم فاضرب اكثرها اي اكثر الأعداد في اصل  
 المسئلة كاربعة زوجات وتلك زوجات واشي عشرة بما للزوجات الرابع ثلثة وللزوجات الخمس  
 سهام وللأعام ما بقى سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد مستأخلة  
 فاضرب اكثرها وهو اشقي عشر في اصل المسئلة وهو اشقي عشر يكون ثمانية واربعة واربعين  
 فالمسئلة تنقسم منه وان وافق بعض الأعداد بعضا فاضرب وفق احداهما اي احد الأعداد  
 في جميع الباقي واضرب المبلغ في وفق الثلث ان وافق المبلغ الثالث ولا ففي جميعه المبلغ  
 في الرابع كذلك يضرب المبلغ في وفق الرابع ان وافق المبلغ الرابع وان لم يوافق  
 فيضرب المبلغ في جميع الرابع كاربعة زوجات وخمس عشرة زوجة وثمانية عشرة بنتا  
 وستة اعام اصل المسئلة من اربعة وعشرين فالزوجات اربعة والسبعة والسبعة وخمسة  
 عشر فاضرب وفق الاربعة وهو اثنان في السنة يصير المبلغ اشقي عشر ثم يضرب وفق  
 التسعة في اشقي عشر وهو ثلثة فيصير المبلغ ستة وثلثين ثم يضرب وفق خمسة عشر  
 وهو خمسة في ستة وثلثين يصير مائة وثمانين ثم يضرب المائة والثمانين في اصل  
 المسئلة وهو اربعة وعشرون فيصير اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين فلزوجات  
 خمسمائة واربعون والبنات الفان وثمانمائة وثمانون وللزوجات سبعماية وعشرون  
 وللأعام مائة وثمانون وان تباينت الأعداد فاضرب كل احداهما في جميع الباقي ثم  
 اضرب المبلغ في جميع الباقي ثم اضرب في جميع الثالث ثم اضرب المبلغ في جميع الرابع  
 ثم اضرب الماحصل في اصل المسئلة كأمراة ثنتين وعشرين وست زوجات وسبعة  
 اعام فيصير للزوجات اربعة الاثنان والثلثة والحق والسبعة فيضرب الاثنان  
 في الثلثة فيصير ستة ثم السنة في الحق فيصير ثلثين ثم السبعة في الثلثين فيصير مائة وعشر  
 ثم المائة والعشرة في اصل المسئلة فيصير خمسة آلاف واربعين فلزوجتين من الصحيح  
 ستماية وثلثون لكل واحدة ثلثمائة وخمسة عشر للبنات من الصحيح ثلثة آلاف  
 وثلثمائة وستون وللزوجات ثمانمائة واربعون وللأعام مائةان وعشرة وان كانت  
 المسئلة عابثة فاضرب ضربته في الأصل فيخرج العول في جميع ذلك المذكور من السبل



غريم في جميع التركة وتقسيم الخارج على مجموع الدين هذا اذا لم يكن بين التركة وبين  
 مجموع الدين موافقة وان كان بينهما موافقة فاضرب دين كل غريم في وفق التركة فاخر  
 فاقسمه على وفق مجموع الدين فما خرج من القسمة فهو نصيب ذلك الدين كأن يجعل دين  
كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ويجتمع الدين بمنزلة التصحيح ومن صالح من الورثة  
او الغراء على شئ خاطئ نصيبه من التصحيح ان كان من الورثة او اطرع من الدين  
 ان كان من الغراء ولجعل كان لم يكن واقسم الباقي على سهام من بقي من الورثة او دينهم  
 اذ يدين من بقي من الغراء لان المصالح لما تركت بنى اعطوه جعل مستوفيا  
 نصيبه فيبقى الباقي مقسوما على سهامهم او دينهم  
 وقد يسر عالم حقيقة الامام ثم مع قبيل  
 فخر يوم الحق جعلنا من قبل فيه سعيه  
 لسبع خلائ من ذي القعدة  
 سنة ثمان وستين واه



٢١٦  
 ٢١٦  
 ٧٩٤



میرلی اریکله هندو دتف عرصه اولدورینه دکان بنا ایندکله دتف ایچون  
یاغیچون بنا ایندیکینه بیان ایتمه ب بعده هندو فوت اولدورینه سی  
هندو قسچون بنا ایندیکه حوب بنا ب ملکیت اوزره ضبط قیاد اولورلر  
قلم اولورلر که العصر معلوم ب اولور

مسئله هندو اجاره معبد و موطعه ایند مضره اولدورینه دتف عرصه معنوی  
ازتف کدر مایه معسچون بنا اصدات ایند اول بنا هندو کملک  
اولور می قلم اولور که العصر علی



